

كتاب التوحيد

(أصل الإسلام وحقيقة التوحيد)

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

الطبعة السادسة

مزيدة ومنقحة

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

كتاب التوحيد

(أصل الإسلام وحقيقة التوحيد)

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

أ.د: محمد بن عبد الله المسعري

لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية

Committee for the Defence of Legitimate Rights

BM Box: CDLR
LONDON; WC1N 3XX
Tel: 07973-226-470
Fax: (020) 8908-3164
United Kingdom

mailto:cdlr@cdlr.net
mailto:Muhammad@cdlr.net
http://www.cdlr.net

Account Name : CDLR
Account Number : 112 144 38
Bank Number (Sorting Code) : 40-07-27
Midland Bank plc
91 Willesden High Road
LONDON; NW10 2TA
UNITED KINGDOM

الإهداء

إلى شهيد الإسلام، قدوة العلماء العاملين:
العالم المجاهد الإمام سيد قطب، رفع الله درجته مع النبيين،
والصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً؛

﴿هذا بيان للناس، وهدىً، وموعظة للمتقين﴾
ولا تهنوا، ولا تحزنوا، وأنتم الأعلون إن كنتم
مؤمنين ﴿أن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح
مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم
الله الذين آمنوا، ويتخذ منكم شهداء، والله لا
يحب الظالمين﴾ ﴿وليمحص الله الذين آمنوا،
ويمحق الكافرين﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب التوحيد

(أصل الإسلام وحقيقة التوحيد)

إن الحمد لله: نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، من يطع الله ورسوله فقد اهتدى ورشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى وضل ضلالاً بعيداً. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا وإمامنا وقادتنا وشفيعنا وحبيب قلوبنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليفه، وخيرته من خلقه.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران: ١٠٢).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، (النساء: ١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ، وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، (الأحزاب: ٣٣: ٧٠).

إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو الأسوة الحسنة، نعم الأسوة، ونعم القدوة. وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثه بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد: فهذه رسالة مختصرة عن أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد، وأدلتها من القرآن الكريم، ومما ثبت في السنة النبوية الشريفة، سميناه: «كتاب التوحيد: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد».

وكان الدافع إلي كتابتها أمور منها:

أولاً: مشكلة قديمة حول تعريف «العبادة» وعلاقتها بمفهوم «الإله»، ترتب عليها الحكم، بغير وجه حق، على الكثير من أهل القبلية بالشرك، ومفارقة الإسلام، والخروج من الملة. وهو أمر كبير خطير، من الأصول والمهمات، التي تحتاج إلى البرهان القاطع، والحجة اليقينية البالغة، ولا يجوز أن يكون من الاجتهاديات أو الخلافات!

ثانياً: اضطراب، وعدم انضباط القسمة التقليدية للتوحيد إلى: «توحيد الربوبية»، و«توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات». هذا الإضطراب له علاقة جوهرية بالمشكلة السابقة، فضلاً عن أنه تقسيم ضعيف، غير مقنع، ولا منتج، لأنه:

(أ) تقسيم غير منضبط لتداخل الأقسام،

(ب) وغير جامع لخروج أقسام مهمة للتوحيد منها، كتوحيد «الحاكمية»، وتوحيد «المحبة والموالة»، ولا يمكن إدخالها إلا بتكلف، وبطريقة مصطنعة.

(ج) وغير مانع لدخول ما ليس من أصول التوحيد فيها، كأكثر مباحث «الصفات»، التي هي فرع لتوحيد الطاعة والاتباع، وليست أصلاً، ولا هي قسم مستقل من أقسام التوحيد، مهما شغب وبالغ أهل التفاهة والسطحية والغلو، من جهلة المنسويين إلى «الدعوة الوهابية»، المنتسبين، زوراً وبهتاناً، إلى «السلفية».

(د) عرفي اصطلاحي مجرد، وليس بـ «شرعي»، لعدم استقرائه لما جاءت به نصوص الكتاب والسنة من معاني ألفاظ «الإله»، «العبادة»، «الرب»، ... وغيرها. بل هو على التحقيق خاطيء، ومن ثم مضلل لمخالفته صراحة لمعاني هذه الألفاظ في اللغة العربية.

(هـ) وغير مطابق لواقع الشرك، والعبادة، عند البشرية عامة، وعند العرب خاصة عند نزول القرآن. فهو بني على قسمة متخيلة قاصرة، لا على استقراء لواقع معقد من المعتقدات المتداخلة، التي تحتاج إلى سبر وتقسيم، بعد استقراء واسع، مع أن الكتاب العزيز قد أشار إليها، وناقش أكثرها، وكذلك السنة المطهرة!

ثالثاً: إشكالات عدة ظهرت في هذا الزمان، بعد زوال آخر دولة خلافة، يمكن أن تسمى إسلامية، ولو على وجه التساهل والتنزل، وتحول الدنيا كلها إلى دار كفر، حول حقيقة التوحيد، وأقسامه، وشموله لقضايا «الحاكمية»، و«الموالة والمعادة». هذه الإشكالات ترتبت على نقاط الضعف والقصور في القسمة التقليدية المذكورة أعلاه، وساهم فقهاء السلاطين، وورثة الأحرار والكهان، من قتلة الأنبياء، قاتلهم الله، في

تضخيم الإشكالية، وتضليل العامة، بل وحتى الخاصة، خدمة لأسيادهم من أئمة الكفر والجور، الذين بدلوا الشرائع، وتولوا أعداء الله، وعادوا أولياء الله، وذلك لقاء ثمن بخس، دراهم معدودة، ودنيا فانية زائلة، فخانوا الأمانة، ونقضوا الميثاق: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ، فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾، (آل عمران؛ ١٨٧:٣).

وآل سعود الذين هم في مقدمة مبدلي الشرائع، ومتولي الكفار، بل قد بزوا جميع إخوانهم من الحكام، الطواغيت الظلمة المتسلطين على رقاب المسلمين، في تمكين قوى الكفر من احتلال جزيرة العرب، قاعدة الإسلام، وحصار العراق المسلم، وإبادة أهله وإذلالهم، لهم الباع الطولى، والسابقة العظمى، مع أذئابهم من «**المشايع**»، في هذا التضليل الكبير، والبهتان العظيم!

ونظام حكم آل سعود هؤلاء نظام شرك وكفر، بل هو مع ذلك، وفوق ذلك، نظام «**شيطاني**» منتن، نظام عصابة «**مافيا**» إجرامية قذرة، لم تكتف بنهب أموال المسلمين، و«**الغلول**» من بين المال العام على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلاً، بل زادت جشعاً وسعاراً بتعاطى تجارة المخدرات والخمور والدعارة المنظمة، وتهريب السلاح، و«**غسيل**» الأموال.

لذلك فهم، أي آل سعود، حفاظاً على السلطة، وتضليلاً للجماهير، يتمسحون بـ«**توحيد**» مزور، مشوه، مبتور، «**ميّت**»، لا وجود له في واقع الحياة، يدور حول «**الموتى**»، والقباب، والأشجار، والأحجار، والرمال، والقبور. فهم في حقيقة الأمر قد قتلوا «**التوحيد**» وأدخلوه «**القبر**»، ثم جعلوا يطوفون حول هذا القبر يلهجون بالثناء على «**الميت**»، ويهزجون له بالتمجيد!

فحالهم كما بينه الإمام ابن القيم في «**مدارج السالكين**»: [إذا جاء الحق معارضاً في طريق رياستهم طحنوه، وداسوه بأرجلهم، فإن عجزوا عن ذلك دفعوه دفع الصائل، فإن عجزوا عن ذلك حبسوه في الطريق، وحادوا عنه إلى طريق أخرى، وهم مستعدون لدفعه حسب الإمكان، فإن لم يجدوا بداً: أعطوه السكة والخطبة، وعزلوه عن التصرف والحكم والتنفيذ. وإن جاء ناصراً لهم، وكان لهم: صالوا به وجالوا، وأتوا إليه مذعنين، لا لأنه الحق، بل لموافقته غرضهم وأهوائهم: ﴿وَإِذَا دَعَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ

ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون * وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مدّعين * أفبي قلوبهم مرض؟ أم ارتابوا؟ أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله؟ بل أولئك هم الظالمون ﴿١﴾، انتهى كلام ابن القيم، رحمه الله. فياله من توصيف رائع لحالهم الخبيث!

وإن كنت في شك من ذلك، فاستمع إلى تصريحات «مشايخهم» الخونة، وتأمل في مسميات الأحزاب والجماعات المدافعة عنهم: «جمعية أهل السنة والحديث»، «أنصار السنة المحمدية»، «جنود الصحابة»، «وعليك بكتبهم التي يوزعونها مجاناً: «طاعة الرحمن في طاعة السلطان»، «القطبية، هي الفتنة فاعرفوها!»، «الحاكمية، وفتنة التكفير»: ﴿٢﴾ ألا في الفتنة سقطوا، وإن جهنم لمحيطة بالكافرين ﴿٣﴾!!

نسأل الله العظيم أن ينفع بهذه الرسالة، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير. صلى الله، وسلم، وبارك، على عبده ورسوله محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المخلصين المجاهدين، صلاة دائمة، وتسليماً وتبريكاً كثيراً إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

أبو ماجد: محمد بن عبدالله المسعري

mailto:Muhammad@cdlr.net

لندن

الأثنين: ٦ ربيع ثاني ١٤٢٣ هـ

الموافق: ١٧ يونيو - حزيران ٢٠٠٢ م

باب الدنيا والدين

مفهوم «الدين» عندنا – معشر المسلمين – يعني منهاجاً كاملاً للحياة، أي طريقة معينة للعيش، تقوم على أساس عقيدة كلية عن الكون والإنسان والحياة، وعلاقتها بما قبلها (وهو الله تبارك وتعالى)، وعلاقتها بما بعدها (وهو اليوم الآخر بما فيه من حساب وجزاء)، وليس هو فقط تنظيم لعلاقة الإنسان بربه فحسب (كما هو مفهوم الحضارة الغربية الوثنية الكافرة)، بل هو تنظيم شامل لحياة الإنسان وعلاقاته كلها:

(١) – علاقة الإنسان بربه: «في العقائد والشعائر التعبدية».

(٢) – علاقة الإنسان بنفسه: «في المعرفة والإيمان والنية وأعمال القلب؛ وفي الأخلاق؛ والمطعومات والملبوسات؛ بل وكذلك في التجميل والزينة».

(٣) – علاقة الإنسان بغيره من بني الإنسان:

(أ) في العلاقة الأسرية من نكاح وقرابات ومواريث (أي في النظام الاجتماعي)؛

(ب) وفي العلاقات الخاصة أو «المدنية»، أي العلاقات مع الأفراد: في العقود والمعاملات، والصناعة والزراعة، وتبادل المنافع المادية بالتجارة والمقاولات، والمؤسسات والشركات؛

(ج) وفي العلاقات العامة، أي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي العلاقات الدستورية، والعلاقات مع السلطة العامة: في نظام الحكم، أي دستور الدولة، ونظم القضاء والبيئات، وأحكام الجزاء والعقوبات، وتشريعات المال العام من خراج، وفيء، وضرائب، ومكوس، وأموال الملكية العامة وأموال الدولة؛

(د) بل كذلك في العلاقات الدولية، أي علاقة الجماعات والأمم والدول بعضها ببعض: في أحكام المعاهدات والجهاد والرسول والسفارات.

(٤) بل وعلاقة الإنسان بغيره من الكائنات:

(أ) الحيوان

(ب) النبات

(ج) الجمادات

(د) العلم المحيط بوصف بيئة، أي بوصفه كلّ مركب.

وإنه وإن كانت العلوم الطبيعية المحضة كالفيزياء والكيمياء وعلم النبات وغيرها من العلوم، التي هي دراسة لخواص العالم المحسوس، بالتجربة والرصد، والحس والعقل،

وكذلك تطبيقاتها، في الهندسة والزراعة والطب، من أمور الدنيا، وكذلك المهارات والحرف والفنون المتعلقة بها مثل الملاحة والحدادة والعمارة ونحوها، وكذلك كيفية إنشاء الثروة وتنميتها بالرعى والصيد والزراعة والصناعة والتجارة، والعلم المتعلق بتداول المال والنقود وطبيعة الأسواق، أي ما يسمى: (علم الاقتصاد) من أمور «الدنيا»، إلا أن الأسباب الشرعية لكسب المال، والحدود الشرعية لصرفه، وكذلك كيفية توزيع الثروة في المجتمع أي ما يسمى: **(النظام الاقتصادي)** لا تعتبر من أمور الدنيا، بل هي من أمور الدين، لأنها ترتبط حتماً بوجهة النظر في الحياة، أي بالعقيدة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، وعلاقتها بما قبلها، وبما بعدها. وقد أنزل الله، سبحانه وتعالى، فيها أحكاماً شرعية واجبة التطبيق، لازمة الإلتباع، وسوف يحاسب عليها يوم القيامة، ثم يترتب على ذلك إما السعادة الأبدية برضوان الله والنعيم المقيم، أو الشقاوة الدائمة بسخط الله والعذاب الأليم.

من ذلك نعلم أن «المدنية» التي هي مجموع المظاهر المادية للنشاط الإنساني وهي تشمل:

– العلوم التجريبية والرصدية: كالفيزياء، وعلم النبات، وعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا)، والفلك، ونحوه.

– وما بنى عليها من علوم تطبيقية: كالهندسة الكهربائية، والزراعة، والتعدين، والطب،

– وما ارتبط بها من مهارات وحرف وفنون: كالملاحة، والنجارة والحدادة، والعمارة، وتشغيل ما نشأ منها من آلات ومعدات وطرق ومنشآت ومنتجات زراعية،

من ذلك نعلم، أن «المدنية»، بهذا التعريف المنضبط، من حيث الأصل والمبدأ، عالمية، وعامة غير متحيزة، لعلاقة لها من حيث المبدأ بوجهة النظر في الحياة، وهي كذلك متماثلة عند جميع الأمم بغض النظر عن معتقداتها وثقافتها. لذلك يجوز للمسلم أن يأخذها من أي مكان وأن يطبقها كيف يشاء، ما لم تتعارض مع نص شرعي خاص، كل ذلك مع الحذر الدائم والإنتباه المستمر لاحتمال تلوثاتها الحضارية وتحيزاتها العقيدة.

كما أن هناك «مدنية خاصة» ترتبط، وتتأثر بوجهة النظر في الحياة، فهذه خاصة بكل أمة أو شعب ولا يجوز للمسلمين أخذها أو الإقتباس منها من غيرهم، وذلك مثل فنون الرقص، والتصوير والنحت، والتمثيل، والمسرح ونحوها، وكذلك بعض الحرف مثل التدليك والبغاء – والعياذ بالله – وكذلك بعض أنشطة الرياضة البدنية والترفيه والتسلية: كمصارعة الثيران، والتحريش بين الديوك، ونحوه.

أما «الحضارة»: فهي طريقة الحياة، أو هي مجموع المعتقدات والمفاهيم والأخلاق والمقاييس عن الحياة وما يرتبط بها من «ثقافة».

نعم: كثيراً ما نجد هذه الألفاظ تستخدم على نحو يتداخل مع بعضه البعض فتستخدم

التوحيد

لفظة «**الحضارة**» بمعنى لفظة «**المدنية**»، أو يتم خلط المفهومين، فتكون النتيجة اختلاط المفاهيم وتداخلها، وتشويش على صفاء التصور العقدي، وتعسر اتخاذ موقف فقهي سليم، لذلك يجب الحرص على دقة المفاهيم، وانطباق الألفاظ على معنى المفهوم، وعدم السماح بتشابكها واضطرابها، وإلا كانت العواقب العقدية والفكرية، ومن ثم العملية بعد ذلك، وخيمة.

نعم: لفظة «**الحضارة**» قريبة المعنى في الأصل اللغوي من لفظة «**المدنية**»، إلا أن لفظة «**الحضارة**» أقرب إلى التعبير عن الطراز المعين للعيش من لفظ «**المدنية**»، لأن الحضارة، التي هي المعيشة المستقرة في الحضر وممارسة الزراعة والصناعة، تستخدم عادة بإزاء البداوة، التي هي حياة التنقل وتتبع المطر والكأ وممارسة الرعي والصيد، وهما طرازان في العيش متباينان، في حين أن المدينة تستخدم عادة بإزاء القرية، وكل ذلك عيش مستقر في مكان واحد، إلا أن الأحوال والآلات والوسائل المدنية تختلف فقط في الدرجة. والمهم هو مراعاة الفرق الجوهرية بين محتوى المفهومين، أما الاصطلاحات فلا ينبغي أن تكون فيها كبير مشاحة، وإن كانت الدقة في اختيار الألفاظ، ومطابقتها أو مقاربتها للمقصود مهمة ومطلوبة.

و«**الثقافة**»: هي مجموع العلوم والمعارف والمهارات التي كانت عقيدة تلك الحضارة سبباً في دراستها ونشأتها، أو هي المعارف التي تؤثر في العقل وحكمه «**القيمي**» على الأشياء، كالتشريع، والاقتصاد، والتاريخ، واللغة، وما شاكلها.

هذه «**الحضارة**»، وتلك «**الثقافة**»، التي هي جزء منها، هي، بالضرورة، متحيزة، وخاصة، ترتبط عند كل أمة وشعب بالأساس العقائدي الذي تؤمن به تلك الأمة، إذا كانت تلك الحضارة منبثقة عن كلية عن الكون والإنسان والحياة، كما هو الحال في الحضارة الإسلامية والحضارة الليبرالية الرأسمالية، وترتبط بخصوصيات ذلك الشعب وتلك الأمة الناشئة عبر التطور التاريخي والتفاعل مع أحداث الزمن بالنسبة للحضارات التي لا تنبثق عن أساس عقائدي، كحضارة اليونان وبابل والأشوريين والصين، وأوروبا قبل عدة قرون من الزمن.

ولا شك أن اليونان وبابل والأشوريين قديماً، وأمريكا وأوروبا قبل عدة قرون، كان لهم أديان كالوثنية والنصرانية والبوذية والكونفوشية، إلا أنها أديان روحية أخلاقية محضة، ليس فيها مفاهيم وقناعات ومقاييس وتشريعات لكافة شؤون الحياة، فلا تصلح إذاً لأن تنبثق عنها حضارة، ولكن يتواضع الناس على مفاهيم وتشريعات لشؤون الحياة الدنيا خاصة بهم، فهذه المفاهيم والقناعات والمقاييس الوضعية هي التي تشكل حضارتهم، مع

كونها ليست منبثقة عن دينهم. فالقوم لهم حضارة ليست دينية، وإن كانوا هم يؤمنون بدين معين، لأن حضارتهم لم تنبثق عن دينهم.

وفي العصر الحديث تشترك شعوب وأمم كثيرة، كاليابانيون والهندوس والسيخ والأمريكان والفرنسيون في حضارة واحدة، هي الحضارة الليبرالية الرأسمالية الغربية، مع تعدد واختلاف أديانهم.

لذلك كان للإسلام حضارته الخاصة «**الحضارة الإسلامية**» المشتمة على ثقافته المتميزة، ألا وهي «**الثقافة الإسلامية**» الشاملة لعلوم اللغة العربية، وعلوم الدين الإسلامي بشتى فروعها، التي ملئت الدنيا نوراً وعلماً وهدى، وهي أكمل وأكثر ثقافات الدنيا كتباً وتصنيفاً.

أما ما يتشدد به الغربيون ويسمونه «**الحضارة الإنسانية**» فهو اسم **مزور** لحضارتهم هم، وهي حضارة كافرة تقوم في أساسها وجوهرها على الوثنية الإغريقية الرومانية مع لمسات - لمسات تلطيفية ليس إلا - من النصرانية البولصية المحرفة الضالة، التي انحرفت بعد عدة قرون من نشأتها فأصبحت صليبية مقيبة حاقدة، واليهودية العنصرية الملعونة، يهودية الأحبار والكهان الفاسقين، قتلة الأنبياء. وهي حضارة غربية محلية محضة، لا علاقة لها بعقائد، وأفكار، ومفاهيم، وقناعات، وعادات بقية شعوب العالم.

وقد اختار القوم هذا الاسم الذي يوحى بالإنسانية، والعالمية، لتغريب شعوب الدنيا، وبالأخص المسلمين، لإخراجهم بهذه الطريقة الخبيثة الماكرة من دينهم، ذلك لأن اعتناق هذه الحضارة الغربية، المسماة بـ «**الإنسانية**»، زوراً وبهتاناً، والعيش وفقها يعني، لا محالة، الردة عن الإسلام، والخروج إلى الكفر والضلال، والعياذ بالله تعالى.

كما أن هذا الاسم مؤشر قوي على عنصرية الغرب وغطرسته، ونظرتة المتعالية إلى بقية بني الإنسان: فما جاء من الغرب فهو، بزعمهم، «**إنساني**» و«**عالمي**»، وما كان من غيرهم من الأمم والشعوب فهو محلي أو إقليمي، فهو من ثم محدود متخلف، همجي، بربري، لا يستحق أن يسمى إنسانياً، وهو، في أحسن الأحوال، محدود محلي لا يمكن أن يكون عالمياً!

من الإيضاح السابق يتبين أن أمور الدين ليست هي الشعائر التعبدية المحضة، أو العقائد الغيبية، أو الأخلاق والآداب الجميلة فحسب، كما هو في المفهوم الغربي، بل كل أفعال الإنسان الاختيارية هي محل الحكم الشرعي سواء:

(أ) قصد بها محض التعبد، والتقرب إلى الله، أي تحقيق قصد أو قيمة «**تعبدية**» (الشعائر التعبدية المحضة مثل الصلاة، والذكر، والدعاء).

(ب) أو قصد بها تحقيق قيمة «**خلقية**»: (الأخلاق، مثل الصدق، والأمانة، والكرم، وحتى الفرق بالحيوان).

التوحيد

(ج) أو قصد بها تحقيق قيمة «إنسانية»: (مثل إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق، بغض النظر عن لونه، ودينه، وقوميته، وجنسه)
(د) أو أراد بها الإنسان كسباً «معنوياً» أو «أدبياً»: (كالوصول على المجد، والفخر، والثناء).

(هـ) أو أراد تحصيل منفعة، أو قيمة «مادية»: (كالنقود، بالتجارة ونحوها).

كل هذه الأعمال محل الحكم الشرعي، والإلتزام بالحكم الشرعي هو الجانب الروحي **التعبدى فيها**، فإذا أدرك الإنسان أنه متعبد لله في جميع أحواله، والتعبد هنا يعني: القبول، والتسليم، والرضا، والطاعة لأمر الله، المنبئية على تعظيم الله ومحبته، والتزم الحكم الشرعي في جميع أعماله، أصبح روحانياً عابداً، مستحقاً على هذا الجانب الروحي التعبدى من الله المثوبة والثناء، لذلك قال بعض العلماء: **(إن العادات تنقلب إلى عبادات إذا صلحت النية)**. وهذا كلام ليس بدقيق، لأن العادات، أو بلفظ أدق: المباحات، لا تنقلب إلى مستحبات أو واجبات، ولكن وجود «وحي» معين أو «نية» معينة، هو الذي قد يستحق عليه الإنسان المثوبة، بل وربما العقوبة، لا على ذات الفعل، من حيث هو فعل مجرد، الذي هو مباح كما كان، لا ثواب لفاعله أو عقاب عليه، من حيث هو فعل مجرد.

وما ذكرناه آنفاً له واقع يدرك بالحس والعقل، ومن استقراء نصوص الوحي، أي النصوص الشرعية، أي نصوص القرآن والسنة، لا غير، إذ هي وحدها النصوص الشرعية، وهي وحدها الوحي المنزل. وقد كان ذلك وإيم الله كافياً شافياً، ولكن الله، تباركت أسماؤه وتقدس صفاته، نص على بعض ذلك في كتابه العزيز، كما ألهم نبيه المعصوم سيدي أبا القاسم محمداً بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، النبي الرسول الأمي، خاتم النبيين، وإمام المرسلين، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بزيادة بيان مباشر صريح، يغني عن أكثر الاستقراء، وجمع النصوص، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام أحمد بن حنبل في المسند بإسناد غاية في الصحة عن عائشة، وأنس ان النبي صلى، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سمع أصواتاً فقال: «ما هذه الأصوات؟!»، قالوا: النخل يؤبرونه، يا رسول الله! فقال: «لو لم يفعلوا لصلح؟!»، فلم يؤبروا عامئذ فصار شيصاً، فذكروا ذلك للنبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به (وفي رواية: فأنتم أعلم به)، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإلي». كما أخرجه ابن ماجه، وأبو يعلى وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وابن حبان من طريق أبي يعلى وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم). وأخرجه مسلم بإسناد صحيح بمعناه، ولكن باختصار سئ مخل، قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»، وهو اللفظ

المشوه المبتور، الذي يتداوله الناس، للأسف الشديد، في أكثر الأحيان، وأخرجه كذلك الدارقطني بنحو لفظ مسلم.

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح كذلك: حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: [كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في سفر فقال: إنكم أن لا تتركوا الماء غدا تعطشوا! وانطلق سرعان الناس يريدون الماء، ولزمت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمالت برسول الله، صلى الله عليه وسلم، راحلته، فنفس رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فدعته فادع؛ ثم مال، فدعته، فادع؛ ثم مال، حتى كاد أن ينجفل عن راحلته، فدعته، فانتبه، فقال: «من الرجل؟»، قلت: أبو قتادة! قال: «مذ كم كان مسيرك؟!»، قلت: منذ الليلة، قال: «حفظك الله، كما حفظت رسوله!»، ثم قال: «لو عرسنا!»، فمال إلى شجرة فنزل فقال: «انظر هل ترى أحدا!»، قلت: هذا راكب، هذان راكبان، حتى بلغ سبعة، فقال: «احفظوا علينا صلاتنا!»، فمنا فما أيقظنا إلا حر الشمس، فانتبهنا فركب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فسار وسرنا هنيئة ثم نزل فقال: «أمعكم ماء؟!»، قال: قلت: نعم، معي ميسرة فيها شيء من ماء، قال: «أنت بها!»، فأتيته بها، فقال: «مسوا منها، مسوا منها!»، فتوضأ القوم، وبقيت جرة، فقال: «ازدهر بها يا أبا قتادة فإنه سيكون لها نبي!»، ثم أذن بلال، وصلوا الركعتين قبل الفجر، ثم صلوا الفجر، ثم ركب وركبنا، فقال بعضهم لبعض: (فرطنا في صلاتنا!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ما تقولون؟! إن كان أمر دنياكم فشأنكم، وإن كان أمر دينكم فإلي!»، قلنا: يا رسول الله: (فرطنا في صلاتنا؟!)، فقال: «لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فإذا كان ذلك فصلوها! ومن الغد وقتها»، ثم قال: «ظنوا بالقوم!»، قالوا: إنك قلت بالأمس أن لا تتركوا الماء غدا تعطشوا، فالناس بالماء، فقال: «أصبح الناس، وقد فقدوا نبيهم، فقال بعضهم لبعض: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالماء؛ وفي القوم أبو بكر وعمر فقالا: أيها الناس! إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لم يكن ليسبقكم إلى الماء، ويخلفكم! وإن يطع الناس أبو بكر وعمر يرشدوا (قالها ثلاثا)»، فلما اشتد الظهيرة، رفع لهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله! هلكنّا عطشا، تقطعت الأعناق! فقال: «لا هلك عليكم!»، ثم قال: «يا أبا قتادة، أنت بالميسرة!»، فأتيته بها، فقال: «أحلل لي غمري!»، (يعني قدحه)، فحللته، فأتيته به، فجعل يصب فيه، ويسقي الناس، فازدحم الناس عليه، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الناس! أحسنوا الملاء، فلكم سيصدر عن ري»، فشرب القوم حتى لم يبق غيري، وغير رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصب لي فقال: «اشرب يا أبا قتادة!»، قال: قلت: اشرب أنت يا رسول الله! قال: «إن ساقى القوم آخرهم!»،

التوحيد

فشربت، وشرب بعدي، وبقي في الميضاة نحو مما كان فيها، وهم يومئذ ثلاث مائة] قال عبد الله (أي ابن رباح): فسمعتني عمران بن حصين وأنا أحدث هذا الحديث في المسجد الجامع فقال من الرجل قلت أنا عبد الله بن رباح الأنصاري؛ قال: القوم أعلم بحديثهم: انظر كيف تحدث فإنني أحد السبعة تلك الليلة فلما فرغت قال: (ما كنت أحسب أن أحدا يحفظ هذا الحديث غيري)! قال أحمد: قال حماد: وحدثنا حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله، وفيه زيادات. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثنا إبراهيم بن الحجاج، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بمثله. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثنا إبراهيم، حدثنا حماد: حدثنا حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله؛ وهذه كلها أسانيد غاية في الصحة، تقوم بها الحجة القاطعة.

وللحديث، مطولاً ومختصراً، متابعات وشواهد كثيرة، من طرق صحاح وحسان. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» باختصار يسير، والدارقطني باختصار شديد مقتصراً على قوله، صلى الله عليه وسلم: «**إن كان أمر دنياكم فشأنكم وإن كان أمر دينكم فإليّ**»؛ فقلنا: (يا رسول الله فرطنا في صلاتنا!)، فقال: «لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فإذا كان ذلك فصلوها، ومن الغد لوقتتها». وقد ذكرنا هذا الحديث الجليل الجميل، وكل حديث رسول الله جليل جميل، بطوله لما فيه من الحكم، والأحكام، ودلائل النبوة المحمدية الباهرة.

* وفي «صحيح ابن حبان» عن رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: [قدم نبي الله، صلى الله عليه وسلم، المدينة وهم يؤبرون النخل (يقول: يلحقون) قال: فقال: «ما تصنعون؟!»، فقالوا: شيئاً كانوا يصنعونه! فقال: «لو لم تفعلوا كان خيراً!»، فتركوها فنقصت (أو نقصت)، فذكروا ذلك له فقال، صلى الله عليه وسلم: «**إنما أنا بشر: إذا حدثكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا حدثكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!**». وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده حسن)، وأخرجه الطبراني في «الكبير»، من طريق ثانية. والحديث بمجموع الطريقتين صحيح، قطعاً ولا ريب، تقوم بها الحجة القاطعة، كما سنحرره في الملحق، إن شاء الله تعالى!

* وعن طلحة بن عبيد الله قال: مررت مع النبي، صلى الله عليه وسلم، في نخل المدينة فرأى أقواماً في رؤوس النخل يلحقون النخل فقال ما يصنع هؤلاء قال يأخذون من الذكر فيحطون في الأنثى، يلحقون به، فقال: «**ما أظن ذلك يغني شيئاً**»، فبلغهم، فتركوه، ونزلوا عنها، فلم تحمل تلك السنة شيئاً، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «**إنما هو ظن**»

ظننته! إن كان يغني شيئاً فاصنعوا! فإنما أنا بشر مثلكم، والظن يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم قال الله عز وجل فلن أكذب على الله!»، هذا حديث صحيح، أخرجه أحمد، وابن ماجه، كما هو مفصل في الملحق. وقد زادنا طلحة بن عبيد الله هنا فائدة جميلة في غاية الأهمية: ألا وهي أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، المعصوم بعصمة الله، إنما استخدم صيغة الظن في كلامه، فلم يكن عند أولئك الذين تركوا ما يعلمون بيقين لظن مجرد من عذر، لأن اليقين لا يزول بالظن، حتى ولو كان ظناً من رسول الله الخاتم، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً، لأنه يخطئ ويصيب، بخلاف الحق، الذي هو صواب أبداً.

والأحاديث الصحاح أعلاه فيها شهادة ستة من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: عائشة، وأنس، ورافع بن خديج، وأبي قتادة، وعمران بن حصين، وطلحة بن عبيد الله، جاءت من أربع طرق صحاح، مستقلة كل الاستقلال، في واقعيتين متباينتين بينهما زمن طويل، يحيل العقل تواطؤ الرواة على اختراعها، أو الكذب، أو الوهم فيها، وتقوم بها الحجة اليقينية القاطعة، على أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، قال: **«إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإلي»، أو: «إنما أنا بشر: إذا حدثكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا حدثكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!»**.

أما الرواية التي تقول: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فأنتم أعلم به»، فيشبه أن تكون رواية بالمعنى للحديث الأول، لأن أكثر الطرق وأقواها للحديث الأول جاءت باللفظ الأول، وهو مطابق للفظ الحديث الثاني، وليس الحديث الثالث عنهما ببعيد، لأن قوله: **«وإذا حدثكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!»**، هكذا بالشرط: **«وإذا حدثكم بشيء من دنياكم»**، بدون جواب لهذا الشرط، وهو محذوف تقديره ضرورة: **«فإنما أنا بشر مثلكم، لست أكثر علماً به منكم، فلا أ تدخل فيه، ولا أتكلم عنه: فشأنكم به!»**، أو نحو ذلك، أو قريباً من ذلك.

وقد بالغ بعض الرواة في رواية الحديث بالمعنى واختصاره، كما وقع في رواية مسلم: **«أنتم أعلم بأمر دنياكم»**، فذهب كثير من المعاني والأحكام المتضمنة في اللفظ الكامل الصحيح، ولعل في ذلك عبرة وزجراً عن رواية الأحاديث بالمعنى، وتأكيد على ضرورة الالتزام الصارم باللفظ النبوي الشريف المعصوم وأن ذلك يقتضي تتبع الطرق وتقصي الروايات!

قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: **«إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإلي»** أحوال كل شؤون **«الدنيا»** إلى الناس، وجعلها شأناً من شؤونهم: دراسة، واطلاعاً، وتجريباً، وتطبيقاً؛ أي من ناحية العلم النظري المكتسب بما فطر الله الناس عليه من الحس، والتجربة، والعقل، ومن التطبيق العملي في المهارات، والحرف،

التوحيد

والمهن، والصناعات، والإجراءات، والوسائل، والأساليب: كل ذلك مباح للناس، حلال لهم، يفعلون ما شاؤوا منه، متى شاؤوا، بالكيفية التي يشاؤون.

ولزيادة الإيضاح نتأمل مثال تلقيح النخل: فالبحث هنا في علاقة التلقيح بصلاح الثمرة ووفرة المحصول، هذا كله وما هو من نوعه من شؤون «الدنيا»، وليس البحث في عملية التلقيح من ناحية الحكم الشرعي، هل هي: واجبة، أو مستحبة، أو مباحة، أو مكروهة، أو محرمة، فهذه كلها من «الدين»، وكذلك كون التلقيح شرطاً أو مانعاً من وجوب الزكاة في التمر، هذا ونحوه من شؤون «الدين».

والكلام هنا عن «الدنيا» في مقابلة «الدين»، وليس عن «الدنيا» أي هذه الدار التي فيها الحياة الأولى، في مقابلة «الآخرة»، أي دار الحياة الثانية الأخيرة، فهذا موضوع آخر، يختلف عن هذا تماماً، ولا علاقة له به، لأن الدين والتدين يكون كله في هذه الدار، ثم يترتب عليه ضرورة حساب وجزاء في الدارين: الأولى والآخرة!

والمقصود بـ«الدنيا» هنا في مقابلة «الدين»: العالم المحسوس، وما فيه من أعيان وصفات وقوى وخواص، وما يتعلق به من علوم ومعارف، وما يترتب على ذلك من مهارات إنسانية، وحرف ومهن وصناعات، وما ينشأ من ذلك كله من مصنوعات أو خدمات. هذا هو تعريف «الدنيا» الصحيح، كما هو ظاهر من النظرة الفاحصة المدققة لواقع النخل، وانقسامها إلى ذكر وأنثى، والحاجة إلى تلقيح الأنثى من الذكر، وقيام الناس بذلك بطريقة منظمة لضمان التلقيح الصحيح الكامل، وجودة الإنتاج، وارتفاع كميته، فلا يعتمدون فيها على الرياح والحشرات التي تفعل ذلك في الحالة الفطرية الأصلية.

أما «الدين» فهو الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتبعة، حقاً كان ذلك أو باطلاً؛ وليس هو فقط مجرد مجموعة العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة، كما هو المفهوم الغربي للدين، الذي يسمونه عندهم، على سبيل المثال، بالإنجليزية: (religion)، بل هو يشمل تنظيم كافة العلاقات، كما أسلفنا أعلاه، وذلك لما لا يعد ولا يحصى من الأدلة اليقينية، المعلومة من الدين بالضرورة، ومنها التالية:

* أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعد واقعة التبشير في أول العهد المدني، قد نص على اختصاص نفسه الشريفة بشؤون الدين، وأحال شؤون الدنيا كلها إلى الناس، وأكد ذلك مرة أخرى فيما بعد. وقد ثبت بالتواتر، وعلم بالضرورة من التاريخ، كما هو معترف به من كل مسلم وكافر، أنه أمر ونهى وأخبر وتدخل فيما لا يحصى من أمور المعاملات، والعقوبات، والأحكام السلطانية، والعلاقات الدولية، والحرب والسلم، والأمن

والخوف، وغير ذلك مما يخرج، يقيناً، ويزيد كثيراً، عن نطاق العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة، فظهر بذلك قطعاً أنها من «الدين».

* فرض تعالى عقوبة الجلد للزنا، وأوجب شهادة طائفة من المؤمنين للتنفيذ، ثم عَقَّب قائلاً: ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾، وهو نص قاطع على أن تحريم الزنا، والعقوبة الدنيوية عليه بحد ثابت لا يقبل العفو، ولا يجوز التساهل فيه من باب الرأفة والرحمة، ونصاب الشهادة عليه، وحضور طائفة للتنفيذ، كل ذلك من «الدين»، دين الله.

* المكيدة التي دبره، سبحانه وتعالى، ليوسف لتمكينه من احتجاز أخيه، وذلك بتطبيق عقوبة السرقة المنصوص عليها في شريعة يعقوب عليه، ألا وهي استرقاق السارق، بدلاً من العقوبة المنصوص عليها في شريعة الملك، ثم عَقَّب، جل وعز: ﴿كذلك كدنا ليوسف، ما كان لياخذ أخاه في دين الملك﴾، ومعلوم ضرورة أن الكلام هنا ليس في العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، ولا هو في الأخلاق والآداب الجميلة، وإنما هو في جريمة السرقة، وعقوبتها، وفق شريع يعقوب، أم وفق شريعة الملك، التي هي «دين» الملك، بنص القرآن، أي شريعته ونظامه، وليس معتقده الغيبي، ولا شعائره التعبدية، أو آدابه وأخلاقه التي يرى حسننها أو قبحها، إذ أن الكلام ليس في هذا، ولا علاقة له بهذا.

واختصاص الوحي بـ«الدين»، لا يعني بحال من الأحوال أن الوحي لا يأتي في شيء من شؤون الدنيا قط، بل هو قد يأتي في البعض، أو الكثير منها، **﴿(الله يحكم لا معقب لحكمه)، وهو (يفعل ما يشاء ويختار)، و(لا يسأل عما يفعل وهم يسألون):** فقد علم نوحاً بالوحي صناعة السفينة، وعلم داود صناعة الدروع وألبسة الحرب، وعلم سليمان منطق الطير، ونفراً من الأنبياء بعض الطب والمعالجات، وكل ذلك من شؤون الدنيا يقيناً، جاء بعضه على وجه العادة والمنه والنعمة، والآخر على وجه المعجزة أو الكرامة لأنبيائه، والكرامة لأوليائه.

كما أخبر تعالى عن أشياء كثيرة من واقع هذا الكون المحسوس، فمن ذلك تعليم وإرشاد، ومنه معجزات لأنبيائه، وبراهين على صدقهم وتبليغهم عنه، ومنه غير ذلك. غير أن وظيفة «الوحي» الأساسية تبقى شؤون «الدين»، أي الإخبار عن الله بمراده، وأمره ونهيهِ، وخبره عن نفسه، وغيبه، وعن اليوم الآخر.

هذا الذي أسلفناه هو المعنى الشرعي الأول، والأهم، للفظ «الدين»: الذي هو الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتبعة، فالإسلام دين، وهو الدين الحق الذي لا يقبل الله في الآخرة سواه، والعلمانية، أو بلفظ أدق: «الدنيوية»، دين، وهي دين باطل، وكذلك الديمقراطية الليبرالية الغربية، دين آخر من أديان الباطل والكفر، والاشتراكية المادية دين ثالث من أديان الكفر والضلالة.

التوحيد

أما المعنى الثاني الذي استخدمت فيه لفظة «الدين» شرعاً فهو: الحساب والجزاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، أي يوم الحساب والجزاء، وقوله تعالى حكاية لكلام الكفار: ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَأَنْتَ لَمَدِينُونَ؟﴾، (الصفافات؛ ٣٧: ٥٣)، أي أننا لمحاسبون مجزيون؟!.

أما لغة لفظة (الدين) مصدر، والفعل هو: دان يدين ديناً وديانة. وهو اسم لكل ما يعبد به الله، والملة، والسيرة، والعادة، والشأن، والحساب، والمُلْك، والسلطان، والحكم، والقضاء، والتدبير.

و(دان): أي خضع وذلل وأطاع.

و(دان بكذا): أي اتخذ ديناً، وتعبد به.

و(دان فلانُ فلاناً): أي حاسبه وجازاه وساسه.

فالدين الإسلامي إذاً ليس فقط عقيدة روحية، يقوم عليها نظام أخلاقي، وترتبط بها شعائر تعبدية، أي ليس (ديناً) بالمفهوم الغربي (religion)، ولكنه بالإضافة إلى ذلك «مبدأ» أي عقيدة ينبثق عنها نظام، وهو ما يسمى في الإنجليزية: (Ideology).

والعقيدة الإسلامية عقيدة عقلية، لأنها تقوم على العقل، أي على مبدأ «العلة الكافية» الذي يلزم بإيجاد تفسير لوجود هذا الكون: لم هو موجود أصلاً؟! ولا يقبل أن يتحرك خطوة إلى الأمام إلا بعد حسم هذه القضية الأولى، التي هي عنده: أولى القضايا، وقضية القضايا، وسترى في هذا الكتاب، ولو بشكل مجمل صدق مقولتنا: أن العقيدة الإسلامية عقيدة عقلية، وأنها هي وحدها العقيدة الصحيحة.

والعقيدة الإسلامية عقيدة روحية لأنها تقوم:

أولاً: على التصديق الجازم، واليقين الراسخ، بوجود الله، تبارك وتعالى، وأن له هو فقط «الخلق والأمر»، وذلك خلافاً، وبالمناقضة التامة، للمذاهب المادية والإلحادية.

وثانياً: على وجوب إدراك الصلة بالله، ووجوب الإقرار بها، والتسليم لموجبها، وجعلها أساس جميع العلاقات، وكافة النظم والتشريعات، وذلك خلافاً، وبالمناقضة التامة، للمذاهب العلمانية، والدينيوية، والليبرالية، واللاأدرية.

والعقيدة الإسلامية عقيدة سياسية لأن نظامها يشمل كافة تشريعات الحياة، بما في ذلك علاقات الحاكم بالمحكوم، ورعاية الشؤون العامة، وعلاقة الأمة والجماعة والدولة بغيرها من الأمم والجماعات والدول في العالم.

والاشتراكية المادية، «مبدأ»، أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «دين» بالمعنى الموضح

أعلاه. والعقيدة الأساسية التي تقوم عليها الاشتراكية هي «المادية»، وخصوصاً «المادية الجدلية». و«المادية»، بشتى مذاهبها التفصيلية، ليست عقيدة عقلية، وإن زعمت ذلك، لأنها تقوم على «التسليم» بأزلية المادة بخصائصها الأساسية، أي أن المادة «واجبة الوجود»، من غير تقديم برهان على ذلك، إلا الادعاء المحض والزعم المجرد. وغاية ما لدى الماديين هو محاولة التشكيك والطعن في البراهين المثبتة لوجود الله.

وهذه العقيدة هي بداهة عقيدة مادية، ومن المحال أن تكون عقيدة روحية، لأنها تنكر وجود أي شيء وراء المادة، فهي من ثم تنكر من باب أولى وجود الله.

والعلمانية الليبرالية الرأسمالية هي الآن أيضاً «مبدأ» أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «دين» بالمعنى الموضح أعلاه. وعقيدتها الأساسية هي «الحل الوسط»، الذي كان في الأصل حلاً وسطاً لإنهاء الصراع الرهيب الذي دار بين رجال الدين والكنيسة من جانب، والملوك ورجال الدولة والمفكرين من جانب آخر، ثم تم تطويره على أيدي الفلاسفة والمفكرين حتى أصبح «فكرة» تزعم أن «وجود الله» ليس قضية برهانية. فالإنسان هو إذاً الذي يضع نظامه بنفسه لنفسه، ولا بد ضرورة من إطلاق جميع الحريات حتى يتمكن الإنسان من ذلك على أحسن صورة.

فالعلمانية في أول نشأتها مجرد «حل وسط»، أي مجموعة من الإجراءات والاتفاقات لا ترابط بينها لحل مشكلة الصراع، وليست هذه هي صفة المبدأ، وإنما أصبحت مبدأً بعد ذلك بزمان طويل.

والعقيدة العلمانية حتى بعد تمام تطويرها ليست عقيدة عقلية، لأنه من المحال أن يكون الله، جل جلاله، موجوداً ومعدوماً في آن واحد، ومن المحال أن تكون هذه المسألة الأساسية ليست برهانية، والتهرب من البرهان ليس برهاناً، والتشكيك في البرهان أيضاً ليس برهاناً. ولما كان وجود الله ليس مأخوذاً في الاعتبار هنا، فممكن المحال أن تكون العقيدة العلمانية عقيدة روحية.

باب هرا تب الدين

(1) الإسلام (2) الإيمان (3) الإحسان

وهذا الترتيب أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في حديث جبريل الصحيح المشهور الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «هذا جبريل جاء يعلمكم أمور دينكم».

وحديث جبريل إنما هو في الحقيقة شرح لمكونات الإسلام، والإيمان، والإحسان، أي تبيان لأركانها، وتوضيح لماهيتها، وليس هو في الحقيقة ترتيب، أو تحديد للمراتب، أو الدرجات.

إلا أن الترتيب يستفاد من نصوص شرعية أخرى متواترة من الكتاب، والسنة تفيد أن الإنسان يكون «مسلماً» عنده، لا محالة أصل الإيمان، وأصل الإحسان، ولكنه لا يستحق أن يسمى «مؤمناً»، أو «محسناً»، هكذا على الإطلاق بدون قيد مناسب.

ثم تزداد معرفته، ويزداد إيمانه، وتشدد مراقبته لله عز وجل فيقوم بجميع الواجبات، ويترك جميع المحرمات فيستحق أن يسمى «مؤمناً» بإطلاق.

ثم يضرب بسهم وافر من المستحبات، والتباعد عن المكروهات، والاستغناء عن فضول المباحات لقوة إيمانه، وشدة مراقبته لله، عز وجل، فهو يعبد الله «كأنه يراه»، فإذا بلغ تلك المرتبة استحق أن يسمى «محسناً» هكذا بإطلاق. فكل محسن، مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس العكس بإطلاق، ولكن العكس صحيح بقيود، وضوابط!

والموضوع شائك عسير يتعلق بحقيقة «الإيمان»، وأحوال النفوس البشرية المعقدة، وحدود الكفر وضوابطه. فلعلنا نوفي الموضوع بعض حقه في رسالتنا الموسومة بـ «حقيقة الإيمان، وضوابط الكفر»، وهي ما زالت تحت الإعداد.

❖ فصل: تعريف الإسلام

الإسلام: (هو الدين المنزل من الله سبحانه وتعالى على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وبارك وسلم تسليماً كثيراً). وهو الدين الأخير الخاتم، الذي نسخ الله به جميع الأديان السابقة نسخاً نهائياً كاملاً، بما فيها من حق وباطل، فلم يعد الله يقبل من أحد غيره، ولن ينجوا أحد في الآخرة إلا به.

التوحيد

ومعنى لفظة «الاسلام» لغة هو الخضوع والتسليم، فيكون الإسلام إذاً هو: (الإستسلام المطلق لله بالتوحيد، والإنقياد التام له بالطاعة، المبنية على المحبة والتعظيم، والخلوص الكامل من الكفر والشرك، والبراءة من أهلها، والكفر بسائر الأنداد والطواغيت).

* قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ...﴾، (آل عمران: ١٩:٣)
* وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا...﴾، (المائدة: ٣:٥)
* وقال تعالى: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُم، وَأَسْلَمُوا لَهُ، مِنْ قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾، (الزمر: ٥٤:٣٩)

* وقال تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (البقرة: ١٢٢:٢).
* وقال تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (آل عمران: ١٠٢:٣).
* وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَمِينِينَ: ءَأَسْلَمْتُمْ؟! فَإِنْ أَسْلَمُوا، فَقَدْ اهْتَدَوْا، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾، (آل عمران: ٢٠:٣).
* وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، (آل عمران: ٨٥:٣).

وقد تطلق أَلْفَاظُ «الإسلام»، و«المسلمين» على الأمم والأديان السابقة في مثل قوله تعالى عن التوراة: ﴿... يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا...﴾، (المائدة: ٤٤:٥)، وقوله عن يعقوب، وبنيه، صلى الله عليهم وسلم: ﴿يَا بَنِي إِدْنِ اللَّهُ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ، فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، (البقرة: ١٣٢:٢)، وقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ؟! وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، طَوْعًا وَكَرْهًا، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُونَ!!﴾، (آل عمران: ٨٣:٣)، ونحوها، ويراد بها المعنى الأصلي في اللغة، وهو الخضوع والتسليم، أى المعنى المذكور أعلاه، ألا وهو: (الإستسلام المطلق لله بالتوحيد، والإنقياد التام له بالطاعة، المبنية على المحبة والتعظيم، والخلوص الكامل من الكفر والشرك، والبراءة من أهلها).

❖ فصل: أركان الاسلام الخمسة

* عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «بنى الاسلام على خمس: شهادة أن لا اله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ وإقام الصلاة؛ وإيتاء الزكاة؛ وحج البيت؛ وصوم رمضان» حديث صحيح أخرجه البخاري. وفي

الباب أحاديث كثيرة متواترة، ومعانيها معلومة من الدين بالضرورة.

❖ فصل: معنى (لا إله إلا الله)

أي: لا أحد يستحق أن يُحب، ويُعظم، ويقُدس، ويُتَذَلَّ له؛ ويخضع لأمره، ويُطاع، لما لذاته من صفات الكمال، ولما له من قدرة ذاتية مستقلة على الضر والنفع، إلا الله.

أي: لا معبود بحق إلا الله، وغير الله إن عبِد فباطل.

أي: لا شيء يتمتع بصفات «الألوهية»، أي صفات «استحقاق العبادة»، من «القيومية» أي «جوب الوجود»، أي القيام بالنفس والغنى عن الغير، واتصافها بالقدرة الذاتية المستقلة المطلقة، المنزهة عن كل قيد أو شرط: في الخلق من عدم، وفي التصوير، والتكوين، والقهر والتدبير، والأمر والنهي ...، لا شيء يتصف بذلك إلا الله، وإن نسب بعض ذلك إلى غيره، فكذب وإفك، وخيال باطل ووهم، خلاف الواقع والحقيقة.

وإن شئت فقل: لا شيء يستحق أن يطاع لذاته، فيتلقى أمره بالقبول، والرضا، والتسليم، والمحبة، والاحترام، والتعظيم، والطاعة إلا الله، وغيره فإنما يطاع بأمر الله، ولا يعرف أمر الله إلا بالبرهان اليقيني القاطع!

وإن شئت فقل، كما قال ربك: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾.

وإن شئت فقل، كما قال ربك، حاكياً مقولة يوسف، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأجداده، الجامعة المانعة: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾!

* قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بَأْنِ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، (الحج: ٢٢: ٦٢).

* قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بَأْنِ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، (لقمان: ٣١: ٣٠).

* وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...﴾، (محمد: ٤٧: ١٩).

فالشهادة لها ركنان:

الأول: نفي الألوهية كلها عن غير الله نفياً باتاً قاطعاً مطلقاً! فلا بد أولاً من الكفر بكل «معبود»، أي كل «إله»، أو كل «رب»، إلا الله، والبراءة منه، ورفضه.

الثاني: إثبات كافة خصائص الألوهية وصفات الكمال والجمال والجلال لله تعالى، بما في ذلك من أفعال الخلق والتكوين والتصرف والتدبير، والنفع والضرر، والأمر والنهي، وكذلك العلم والمشية والتقدير لله وحده لا شريك له.

* قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ، وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ، فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (البقرة: ٢٥٦).
 * وقال تعالى حاكياً عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام مثنياً عليه بذلك: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي...﴾، (الزخرف: ٤٣: ٢٧).
 * وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حَرَّمَ ماله وَدَمُهُ، وحسابه على الله عز وجل.**»
 فالشهادة إذن نفى وإثبات، والنفي فيها مقدم على الإثبات. فلا بد أولاً من الكفر بالطواغيت وكل ما يُعبد من دون الله، وإلا فلا انعقاد للإسلام، ولا نجاة في الآخرة.

❖ فصل: معنى (محمد رسول الله)

أن محمداً هو المبلغ عن الله تبليغاً معصوماً لا يتطرق إليه نقص أو زيادة، ولا خطأ، أو كذب، أو نسيان.
 وهو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا ينسى، ولكنه يُنسى، ليسن لأمته الأحكام المتعلقة بالنسيان، فهو خير الأسوة، ونعم القدوة.
 وهو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا ينطق عن الهوى، ولا يتلفظ إلا بحق، ولا يتكلم إلا بعلم من الله، ولا يقدم بين يدي ربه، إذا سئل في أمر جديد، بل يسكت، وينتظر، حتى يأتيه الوحي بحكم الله. فهو مبلغ عن الله فحسب، **وهو لا يجتهد، ولا يحتاج أن يجتهد، ولا ينبغي له أن يجتهد، وقد نزهه الله عن الاجتهاد**، ولكنه شرف أمته ورحمها بإثابة كل مجتهد، مصيباً كان أم مخطئاً، فمن أصاب فله أجران، أو أكثر، ومن أخطأ فله أجر واحد!!
 فمعنى (محمد رسول الله) إذن: لا متبوع بحق إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وغير رسول، الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يتبع، ولا يطاع، إلا بأمر من الله ورسوله، ثابت بالبرهان القاطع عنهما، ومن اتبع فيما لا برهان عليه فقد اتبع بباطل.
 وحتى الاتباع في «المباحات» يحتاج إلى دليل، لأن الإباحة حكم شرعي تكليفي، والاتباع في المباح – كالاتباع في غيره من: واجب، أو مندوب، أو مكروه، أو حرام، أو سبب أو شرط، أو رخصة، أو عزيمة، أو صحة، أو بطلان، أو فساد سواء بسواء – من أفعال العباد الاختيارية التي لا يعرف حكمها الشرعي إلا بالدليل الشرعي، ولا فرق.
 أما يفعل الناس بمشيئتهم واختيارهم، في زمن الفترة، قبل مجيء الرسالة، وقيام الحجة، هو **عدم تكليف**، وليس هو مباح، لأن الإباحة حكم شرعي **تكليفي**، لا يعرف إلا بعد

التوحيد

ورود الشرع، أي بعد مجيء التكليف، كما هو مبهرن عليه في رسالتنا هذه، ومفصل بما لا مزيد عليه في كتابنا: (الحاكمية، وسيادة الشرع)
* قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ، وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، (الاعراف: ٣:٧).

* وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا﴾، (النساء: ٦٥:٤).
* وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾، (الأحزاب: ٣٣:٢٦).
* وقال تعالى: ﴿وَمَن يَطْعِ الرِّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، (النساء: ٨١:٤).
* وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، (النساء: ٦٤:٤).
* وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، (الجن: ٢٣:٧٢).

* وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ، وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا، وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ * ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين *، (النساء: ٦٥:٤).

❦ فصل: الوحي هو القرآن والسنة

قد يظن بعض الناس أن الوحي هو القرآن فقط، وهذا خطأ فادح، وغلط جسيم، بل ضلال كبير يؤول لا محالة إلى الكفر، والخروج من الإسلام. والحق أن الوحي نوعان: وحي متلو، هو القرآن العظيم، وآخر غير متلو وهو السنة النبوية الشريفة: قولاً، وإشارة، وفعلًا، وتقريراً.

أما القرآن المجيد فهو كلام الله المنزل على سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعين لفظه، كما هو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، متلو بالألسنة، مسجل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنقل، منقول عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كتابة ومشافهة نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، المفيد للعلم القطعي الضروري للناس جميعاً، مسلمهم، وكافرهم.

وأما السنة النبوية، التي هي أقوال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنه الإشارة،

التوحيد

وأفعاله، وتقريراته فهي كذلك وحي من الله تعالى بالمعنى، عبر عنه رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بألفاظه هو أو (إشارته: القائمة مقام اللفظ)، وكذلك بفعله، لأن الله عصمه عن فعل قبيح، أو بإقراره، أي بسكوته على أمر ما، إذا رآه أو بلغه خبره، سكوتاً يدل على الإقرار أو الرضا.

فأما قول الأنبياء البلاغي عن الله، القطعي الدلالة الذي لا يحتمل التأويل، كقوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: هذا اللفظ قرآن منزل من عند الله وليس هو من كلامي، وكقول موسى: (هذه الألواح كتبها الله)، وكقول أي نبي من الأنبياء: إن الله فرض كذا، وحرم كيت، وأعدّ النار لمن فعل كيت وكيت، أو أوحى إلي أن أبلغكم هذا؛ كل ذلك يستحيل أن يكون خطأ أو كذباً، بالضرورة العقلية الموجبة لعصمة الأنبياء في التبليغ عن الله، وإلا فقدت النبوة معناها، بل يصبح عدمها خيراً من وجودها. ولا يجوز أن يكون خطأ أو سهواً لاستحالة تصحيحه، لأن التصحيح يقبل الطعن فيه باحتمال الخطأ والسهو في هذا التصحيح نفسه، وهكذا لا إلى نهاية، فتنهار العصمة، وتفقد النبوة معناها، وتصبح لغواً وعبثاً، حاشا لله، حاشا لله. لذلك وجب أن تكون الأخبار البلاغية صدقاً، وحقاً، لا خطأ فيها، ولا نسيان يتطرق إليها من الوهلة الأولى مطلقاً، ومن غير قيد أو شرط.

ولكن ماذا عن أقوال النبي غير الصريحة في البلاغ، كقوله: «مهر البغي خبيث»، وقوله: «الحج عرفة»، ونحوه مما لا يحصى، وإشارته، وأفعاله، وأقاريبه؟!

الحق أن كل ذلك، بالنسبة لنبينا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وحي معصوم من عند الله، لا يتطرق إليه كذب، أو خطأ، أو نسيان، بالأدلة اليقينية التالية:

* قال تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى﴾، (النجم: ٥٣: ٢٣). ونحن نعلم ضرورة أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد نطق بأشياء كثيرة جداً، لا تكاد تحصى، من أمور الدين، سوى القرآن، فلو لم يكن ذلك وحي من الله كذلك، لكان القرآن من عند غير الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!!

* وقال، جل من قائل: ﴿قل: إنما أنذركم بالوحي﴾، (الأنبياء: ٢١: ٤٥)، وهذا صيغة حصر، يعني لا أنذركم إلا بالوحي، لا غير، وقد كان، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ينذر بكلام كثير من لفظه، أي من غير القرآن، ويتوعد بالنار على ذنوب مختلفة، ويحذر من ترك واجبات كثيرة، ويسن شرائع مختلفة، إلى غير ذلك من أنواع البلاغ والندارة. فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن كذلك، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!!

* وقال، جل من قائل: ﴿إن اتبع إلا ما يوحى إلي﴾، (الأنعام: ٦: ٥٠)، وهذا صيغة حصر

التوحيد

كذلك، يعني لا أتبع إلا الوحي، لا غير، وقد كان، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يفعل أفعالاً كثيرة لم يرد لها ذكر في القرآن، كتقبيله لنسائه ومباشرته لهم، إلا الجماع في الفرج، وهو صائم، ويقول أقوالاً كثيرة من لفظه، أي من غير القرآن، فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن كذلك، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!!

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾، (النساء؛ ٤: ٨٠)، وقال: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾، (النساء؛ ٤: ٦٤)، وغيرها آيات كثيرة أمر فيها رب العزة، تباركت أسماؤه، بطاعة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، طاعة مطلقة من غير قيد أو شرط؛ مع أي آخر توعده فيه من يعصيه أو يعصي رسله، على حد سواء ولا فرق، بنار جهنم خالدين فيها أبداً. فبين، جل وعلا، أن طاعة الرسل إنما هي بإذن الله، وأنها طاعة لله، بل هي مطابقة لطاعة الله، لأنهم منفردون بالبلاغ عن الله، معصومون بعصمة الله.

ومعلوم بضرورة الحس، والعقل، والشرع أن الرسول مخلوق لله، وليس هو عين الله، ولا ذاته ذات الله، ولا إرادته إرادة الله في أصل التكوين، فلزم ضرورة أن تكون سنته تبليغاً معصوماً عن الله، أي وحياً يقينياً بالمعنى، أو ربما باللفظ، من الله. ولو جاز أن يكون شئ من ذلك من ذات النبي، من غير وحي من الله، لفقدت الرسالة معناها، وبطل الاحتجاج بها، ولم تقم لله على عبادته حجة، ولا لزمته منهم شريعة، خلافاً لنصوص القرآن الأخرى المتضاربة، فيتناقض القرآن، ويكون من عند غير الله، حاشا لله، ثم حاشا لله!

* وقال تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، وذكر الله كثيراً﴾، (الأحزاب؛ ٢١: ٣٣)، هكذا على الإطلاق، بدون قيد أو شرط، ولكنه قال في حق إمام الحنفاء، وسيد الأتقياء إبراهيم الخليل، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿قد كان لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برءاؤ منكم، وما تعبدون من دون الله، كفرنا بكم، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً، حتى تؤمنوا بالله وحده، إلا قول إبراهيم لأبيه: لأستغفرن لك...﴾، (الممتحنة؛ ٤: ٦٠)، مع أنه جل وعلا ذكر له في استغفاره لأبيه عذراً وجيهاً مقبولاً، وأثنى عليه في التوقف عن الاستغفار، بعد انقطاع العذر، قال تباركت أسماؤه: ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه! إن إبراهيم لأواه حليم﴾، (التوبة؛ ٩: ١١٤)، ومع ذلك فقد استثنى الحق، تبارك وتعالى، من حسن الأسوة، والاقتداء بإبراهيم، استغفاره لأبيه، وقد كان محسناً معذوراً فيه، وإيم الله، وما فعل حراماً، ولا

ارتكب معصية، وإنما خالف الأولى، لا غير، قاصداً الخير، قائماً بفريضة بر والده، وكان تصرفه على الإباحة والرخصة الأصلية، ولم يكن أمر بعد بخلاف ذلك، ثم امتنع من ذلك عندما جاءه الأمر صريحاً!

ولم يرد في الكتاب العزيز، ولا حرف واحد، يدل على استثناء إمام النبيين، وسيد المرسلين، خليل رب العالمين، محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، المصطفى المختار، من حسن الائتساء به، أو وجوب الاقتداء بهديه، فثبت قطعاً ضرورة أنه الأسوة الحسنة، والقذوة المعصومة، مطلقاً ومن غير قيد أو شرط، في كل قوله وفعله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم!

* وقال، تبارك وتعالى، مجيباً موسى، صلى الله عليه وسلم، عندما اعتذر عن قومه، وطلب الصفح والمغفرة، بعد أن أخذتهم الرجفة: ﴿...﴾، قال: عذابي أصيب به من أشياء، ورحمتي وسعت كل شيء، فسأكتبها للذين يتقون، ويؤتون الزكاة، والذين هم بآياتنا يؤمنون * الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل: يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم؛ فالذين آمنوا به، وعزروه، ونصروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون * قل: يا أيها الناس! إني رسول الله إليكم جميعاً، الذي له ملك السماوات والأرض، لا إله إلا هو، يحيي ويميت؛ فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته، واتبعوه لعلكم تهتدون ﴿﴾، (الأعراف: ١٥٦-١٥٨). وهذه البشارة بالنبي الأمي، الذي يساوي موسى في الدرجة (أو يزيد)، والذي سيقيمه الله لبني إسرائيل (وغيرهم) من بني إخوانهم (أي من نسل إسماعيل، أخي إسحاق، جد بني إسرائيل)، ما زالت محفوظة في سفر التثنية، أحد أسفار التوراة، حفظتها العناية الإلهية من يد التحريف والعبث والتزوير التي طالت أكثر الكتب الأولى!

وقد نص الله فيها صراحة على أنه، أي الرسول النبي الأمي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: ﴿يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر﴾، هكذا بإطلاق: ينهى عن «المنكر»، أي عن جنس المنكر، أي عن كل فرد من أفراد المنكر. لذلك وجب أن ينكر، صلى الله عليه وعلى آله وبارك وسلم تسليماً، كل منكر يراه أو بلغه، بقول، أو إشارة واضحة تدل على الإنكار، لا تحتل الشك، أو فعل مبين، يدل على الإنكار، ولا يحتمل الشك. فإن أقر أمراً وجب ضرورة أنه ليس بمنكر، أي ليس بحرام. ثم يعرف هل هو: مكروه، أو مباح محض، أو مستحب مندوب، أو فريضة واجبة من بيان آخر زائد على مجرد الإقرار،

ولكنه قطعاً ليس بحرام، ولا باطل. فعلمنا بذلك يقيناً أنه لا يسكت على باطل أو حرام، ولا يقر إلا حقاً، وإلا كان قول الله كاذباً، ووعده خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

كما قال تقدست أسماؤه: ﴿يا أيها الرسول! بلغ ما أنزل إليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس﴾، إن الله لا يهدي القوم الكافرين ﴿﴾، (المائدة: ٦٧: ٥). وقد ثبت أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، صرف الحراس، ولم يعد يُحرس بعد ذلك، ولم يكن له بواب، حتى لحق بالرفيق الأعلى، إذ عصمه الله أن يطاله أحد بسوء:

* كما جاء في «المستدرک علی الصحیحین»: [دثنا عبد الصمد بن علي البزاز ببغداد أنبأ أحمد بن محمد بن عيسى القاضي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا الحارث بن عبيد حدثنا معبد الجريري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿والله يعصمك من الناس﴾، فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم رأسه من القبة فقال لهم: «أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله»، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح)، وهو أيضاً في الترمذي، وحسنه الألباني، وفي «سنن البيهقي الكبرى»، وغيرها.

فإن كان محمد رسول الله، ونحن نشهد أنه رسول الله حقاً، وصدقاً، فأي شيء يجعله يسكت على باطل، أو يقر حراماً، وقد عصمه ربه، وحرسه من كافة الخلق، فلا يصل إليه أحد بأذى؟! وهل يمتنع أكثر الناس من الصدع بالحق إلا لخوفهم من الأذى؟! فازدنا بذلك علماً، وإيماناً، ويقيناً أنه لا يسكت على باطل أو حرام، ولا يقر إلا حقاً!

* وقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم، ولعلهم يتفكرون﴾، (النحل: ١٦: ٤٤)؛ وقال، تقدست أسماؤه: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾ * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه ﴿﴾، (القيامة: ١٧: ١٩) ومعلوم بضرورة الحس والعقل لمن تصفح القرآن مجرد تصفح، أن فيه، أي في القرآن، إجمالاً كثيراً يحتاج إلى تفسير وتفصيل، وعمومات قد تحتاج إلى تخصيص، وإطلاقات قد تحتاج إلى تقييد، ومواطن يسيرة من المشتبه تحتاج إلى تأويل، وغير ذلك من أنواع البيان اللازم. ومن أمثلة ذلك الزكاة، التي أوجبها الله في كل مال، وهي ليست شعيرة تعبدية خالصة له تبارك وتعالى فحسب، بل هي كذلك حق للسائل والمحروم، قال تعالى: ﴿والذين في أموالهم حق معلوم * للسائل والمحروم﴾، (المعارج: ٧٠: ٢٤-٢٥)، فتيقنا أنها واجبة في كل مال، وقال: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾، (الأنعام: ١٤١: ٦)، فعلمنا أن ما يحصد يؤدي حقه فور حصاده، ولكننا لم نعلم: هل هو فور تمام الحصاد، أم هو كل حصاد كل يوم بيومه؟! من باب أولى لم

نعلم ما هي مواقيت زكاة الأموال الأخرى! وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ... إِلَى آخِرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ﴾، (التوبة: ٦٠: ٩)، فعلمنا الأصناف المستحقة، ولم نعلم كيف توزع بينهم، ولا من له صلاحية ذلك؟! ولا يوجد في القرآن بيان ذلك، فوجب ضرورة أن يكون بيان ذلك في السنة الشريفة، وإلا كان خبر الله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ، وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، كاذباً، ووعده: ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، مخلفاً، خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

لذلك بيّن ربنا، جل وعلا، أنه أنزل على رسوله «الذكر» ليبين للناس «ما نزل إليهم»! فإن كان المقصود بـ«ما نزل إليهم» القرآن، وهو المتبادر من ظاهر الآية، ولأنه المقصود عند إطلاق لفظة «التنزيل» ومشتقاتها، فلا شك حينئذ أنه:

أولاً: بحاجة إلى البيان

ثانياً: أن بيانه يكون بـ«الذكر»، الذي يشمل نوعاً آخر من الوحي والتنزيل لا محالة، ولا شئ يصلح أن يكون ذكراً، غير القرآن، يتلقى من الرسول، إلا السنة النبوية الشريفة، ضرورة ولا بد.

وإن قصد بـ«ما نزل إليهم» كل وحي سابق، قرآنًا كان أو سنة، وأنه يبين بوحى لاحق، عند الحاجة، وجب أن يكون الذكر شاملاً لكل من القرآن والسنة، ضرورة، لأن القرآن، كما أسلفنا، مفتقر إلى تفصيل، وتفسير، وبيان، لا يتأتى إلا بالسنة. فلفظة «الذكر» المنزل إذا أطلقت، لا بد أن تشمل السنة لا محالة. فقولنا أن السنة مبينة للقرآن حق، وقولنا أن القرآن والسنة يبين بعضهما بعضاً حق كذلك، وقولنا الذكر، الذي هو القرآن والسنة، يبين بعضه بعضاً، وأنه كاف شاف للبيان والبلاغ وإقامة حجة الله على العباد حق كذلك. وكل ذلك حق يترتب بعضه على بعض ضرورة، كما يشهد له، ويؤكد، ويفصله ما يلي:

* عن عقبة بن عامر الجهني قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «هلاك أمتي في الكتاب واللين!»، قالوا: (يا رسول الله ما الكتاب واللين؟!)، قال: «يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله، عز وجل؛ ويحبون اللين فيدعون الجماعات والجمع ويبدون»، وفي لفظ: «قوم يتعلمون كتاب الله يجادلون به الذين آمنوا»، هذا حديث صحيح، كما هو مبرهن عليه في الملحق.

فهذا الحديث، وهو صحيح قطعاً، يدل على هلاك من تأوّل القرآن على غير تأويله، وجادل به المؤمنين. وتأويل القرآن على وجهه إنما يعرف من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقط، مبلغاً ذلك البلاغ المعصوم عن الله، الذي تكفل هو، جل وعز، ببيانه البيان

الشافعي اليقيني الملزم، لا غير، أليس هو، تباركت أسماؤه، الذي وعد، ووعدته الحق: ﴿فإذا قرأنه فاتبع قرآنه﴾ ثم إن علينا بيانه ﴿﴾، ﴿ومن أوفى بعهده من الله؟﴾.

* وأخرج الترمذي عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار». وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح)، أخرجه كذلك أحمد، والنسائي في الكبرى، وأبو يعلى، والشهاب القضاعي، وغيرهم. والعلم اليقيني بالقرآن إنما يكون من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا غير، كما أسلفنا.

* وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار!»، ثم يقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه نذير جيش يقول: صباحكم مساكم، ثم قال: «من ترك مالا فلأهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي أو علي وأنا أولى بالمؤمنين»، وأخرج مثله مسلم، وابن ماجه، وأحمد ببعض الاختصار، وجاء مثله من كلام عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد.

* وجاء في «سنن ابن ماجه»: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن العلاء يعني بن زبر حدثني يحيى بن أبي المطاع قال سمعت العرباض بن سارية يقول قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقبل يا رسول الله وعظتنا موعظة مودع فاعهد إلينا بعهد فقال: «عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا وسترون من بعدي اختلافا شديدا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم والأمر المحدثات فإن كل بدعة ضلالة»]

قلت: هذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أن الإمام دحيم شك في سماع يحيى بن أبي المطاع، وهو ثقة معروف، من العرباض بن سارية، رضي الله عنه، وذكر الألباني اعتراض دحيم، ولكنه صحح الحديث، وللاستاذ حسان عبد المنان رسالة كاملة يناقش فيها هذا الحديث من كافة طرقه وحكم بانقطاع هذا الإسناد، وحكم على الحديث، بعد تتبع الطرق، بعدم الصحة، خصوصا فقرة: (وسنة الخلفاء الراشدين المهديين) لعدم وجود متابعات يعتد بها، أو شواهد تقويها.

والحديث أخرجه الترمذي من طرق أخرى وقال: حسن صحيح، وكذلك أحمد من طرق، وأبو داود من طريق أحمد، والدارمي، والحاكم وقال: (هذا حديث صحيح ليس له علة)، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ومسند الشاميين من طرق أخرى، كما رواه البيهقي في الكبرى.

ولكن الأئمة الترمذي وابن حبان والحاكم معروفون بالتساهل في التصحيح، والإمام الذهبي إنما كتب تعليقاته على «المستدرک» في أول طلبه للعلم، قبل نضوج شخصيته العلمية واستكمال مداركه النقدية. أما الألباني فهو مضطرب لا يستقر على وتيرة واحدة، وليس هو بالمتقن، والشيخ شعيب الأرناؤوط أحسن من الألباني حالاً بكثير، إلا أن قوله ها هناك (إسناده صحيح) إنما هو بالإشارة فقط إلى إسناده ابن حبان وهو عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر الكلاعي قالاً أتينا العرياض بن سارية، فظن أن ذكر حجر بن حجر الكلاعي متابعة لعبد الرحمن بن عمرو السلمي يصحح بها حديث هذا الأخير، لأنه ليس ممن يصح حديثه إلا إذا توبع، ولكن الأرجح أن ذكر حجر بن حجر الكلاعي إنما هو زيادة شاذة من أوهام بعض الرواة، فلا تطمئن النفس إلى الاعتداد بها.

وعلى كل حال فإن أردت استزادة من الدرس فعليك برسالة الأستاذ حسان عبد المنان القيمة المعنونة: (حوار مع الشيخ الألباني: في مناقشة لحديث العرياض بن سارية)، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، الموافق ١٩٩٥م، إصدار مكتبة المنهج العلمي في بيروت، إلا أننا نميل إلى تصحيح الحديث، لا سيما لوجود الطرق الأخرى، وكثرة الشواهد، ونظافة المتن، ولكن في النفس شيء من فقرة: «سنة الخلفاء الراشدين المهديين»!

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يأمر بالتمسك بسنته، والعض عليها بالنواجذ، ويغلظ الوعيد على من أحدث في الدين، وابتدع فيه، بأنه على طريق ضلالة تردي صاحبها في نار جهنم.

وسنته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، هي أقواله، وأفعاله، وتقريراته، كما برهنا عليه آنفاً، لا يجوز أن تكون غير ذلك.

أما سنة الخلفاء الراشدين المهديين، إن صحت تلك الفقرة من الحديث، فهي هديهم العام المبني على إرجاعهم كل شيء إلى القرآن والسنة، لا غير، والتزامهم أحكام الله في كل حال: في الحرب والسلم، والعسر واليسر، والغنى والفقر. وفي جمع المال من حقه، وصرفه في مستحقه. وفي إقامة حدود الله على القريب والبعيد، والعدو والصديق. هذه سنتهم التي يجب التمسك بها، وليست هي كسنته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، التي

التوحيد

هي جميع أقواله وأفعله وإقراراته، لأنه نبي معصوم، وهم بشر يخطؤون ويصيبون، وينسون ويتذكرون، وتكون منهم المعاصي والذنوب، وقد اختلفت أحكامهم في المسألة الواحدة بما يستحيل شرعاً وعقلاً أن يكون حقاً كله. وعلى كل حال فلا يجوز الاستشهاد بهذه الفقرة لورود الطعن المعتبر في ثبوتها، وعدم ورود متابعات أو شواهد على صحتها، ولأنها لا تفهم إلا بشيء من التأويل والتقييد كما أسلفناه.

* وقال الإمام الطبراني في «المعجم الكبير»: [حدثنا أحمد بن النضر العسكري ثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي ثنا عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي عن أبيه عن عبد الله بن محمد الجهني عن عبد الله بن الحسن بن علي عن أبيه قال: سعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المنبر يوم غزوة تبوك فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أيها الناس إني والله ما أمركم إلا بما أمركم الله به، ولا أنهاكم إلا عما نهاكم الله عنه، فأجملوا في الطلب! فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله فإن تعسر عليكم شيء منه فاطلبوه بطاعة الله عز وجل»، وهذا هو عين قولنا أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه، ولا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

* وأخرج الإمام الشافعي في مسنده: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله إلا وقد نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها: فأجملوا في الطلب!». هذا مرسل صحيح، مؤيد لما سبقه من كون أمره ونهيه ليس إلا أمر ونهي من الله، لا غير، وفيه زيادة فائدة أنه أكمل البلاغ عن الله، فما بقي خير من واجب أو مستحب إلا أمر به، ولا شر من حرام إلا نهى عنه، فلا يجوز أن يكون فاته شيء، ولا يجوز أن يستدرك عليه شيء.

* وعن طلحة بن نضيلة، رضي الله عنه، قال: قيل لرسول الله في عام سنة: (سعر لنا، يا رسول الله!)، فقال: «لا يسألني الله عن سنة أحدثها فيكم، لم يأمرني بها؛ ولكن اسألوا الله من فضله!». هذا حديث صحيح، مؤكد لما أسلفناه من كونه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يأمر بشيء ولا ينهي عن شيء من عند نفسه، وإنما يبلغ فقط عن ربه، جل وعز، في كل صغيرة وكبيرة. والحديث رواه ابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني»، والبيهقي في «المدخل»، والطبراني من طرق، والنصر المقدسي في كتاب «الحجة»، وابن قانع، وابن السكن، وغيرهم. * وعن عائشة قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سته لعنتهم، لعنهم

الله، وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله؛ والزائد في كتاب الله؛ والمتسلط بالجبروت يذل من أعز الله، ويعز من أذل الله؛ والمستحل لحرم الله؛ والمستحل من عترتي ما حرم الله؛ **والتارك لسنتي**»، حديث صحيح، أخرجه الحاكم وقال: (هذا حديث صحيح، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه)، واضطرب فيه الذهبي فوافق الحاكم على تصحيحه في موضع، وسكت في موضع، واعترض في موضع ثالث، ثم أخرجه في «الكبائر»، بعد أن استكمل طلبه للعلم، ونضجت شخصيته العلمية رحمه الله، وقال إسناده صحيح، وهو الحق كما سنبينه في الملحق! وجاء من طرق حسان عن الأئمة زين العابدين علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، رضوان الله وسلامه عليهم. وله متابعة في الطبراني عن عمرو بن شعواء اليافعي، رضي الله عنه، ولكنه زاد سابعاً: **«والمستأثر بالفيء»**.

والحديث حجة قاطعة على أن ترك السنة من أكبر الكبائر الموبقة الشنيعة: في مرتبة واحدة مع الزيادة في كتاب الله، واستحلال محرمات الله، وكل ذلك كفر وشرك بالله، على طرف نقيض من الإسلام، والإيمان، والتوحيد.

* وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب عن رسول الله، في مجالسه، مباشرة، فانتهره رجال من قريش فقالوا: (تكتب عن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر؟! قال عبد الله: فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقلت: (إن قريشاً تقول كذا وكذا!) فأومأ إلى شفثيه الشريفتين فقال: **«والذي نفسي بيده! ما يخرج مما بينهما إلا الحق! فاكتب!»**. هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وهذا لفظه من طريق عبد الواحد بن قيس عن عبد الله بن عمرو. وأخرج نحوه من طريق ثانية، هي طريق يوسف بن ماهك عنه بإسناد صحيح كذلك، وهي نفس الطريق الصحيحة الثانية التي أخرجهما أحمد في مسنده. فالنبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، معصوم من أن يقول إلا الحق في حالتي الغضب والرضا، على حد سواء. وهو كذلك في حالتي الجد والمداعبة، على حد سواء، كما سيأتي فوراً.

* عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: **«إني لا أقول إلا حقاً!»**، قال بعض أصحابه: (فإنك تداعبنا، يا رسول الله؟! فقال: **«إني لا أقول إلا حقاً»**. هذا حديث صحيح، أثبتنا صحته في الملحق.

* وأخرج أبو داود، بإسناد جيد قوي، تقوم به الحجة بذاته، صححه الإمام الحجة علي بن حزم الأندلسي، وحسنه الألباني، وهو صحيح يقيناً، ولا شك، بشواهده، ومتابعاته، كما سيأتي، عن العرياض بن سارية السلمي، رضي الله عنه، قال: [نزلنا مع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، خيبر، ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً

منكراً، فأقبل إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: (يا محمد! ألكم أن تذبجوا حمُرنا، وتأكلوا ثمرنا، وتضربوا نساءنا؟!)، فغضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقال: «يا ابن عوف! اركب فرسك ثم نادي: إن الجنة لا تحل إلا للمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة!»، قال: فاجتمعوا للصلاة، فصلى بهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم قام خطيباً فقال: «أحسب أحدكم (وفي رواية: لا أجد أحدكم) متكئاً على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في القرآن؟! ألا وإنني، والله، قد أمرت، ووعظت، ونهيت عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر! وإن الله، عز وجل، لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب، إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم».

تأمل هذا الحديث الجميل الجليل، الذي هو من دلائل نبوته، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم! ففي الأول نادى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الناس بأن الجنة حرام على الكفار، ولن يدخلها إلا مؤمن، فليحذر لذلك كل امرئ لنفسه، وليفتش عن صدق إيمانه! ودعاهم إلى الاجتماع للصلاة، ولما خطبهم نبه على أن الله، عز وجل، حلل، وحرم، ووعظ، ونهى عن أشياء كثيرة على لسانه هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في خارج القرآن، ولم ترد في القرآن، وأنها في الحجية كالقرآن، سواء بسواء، وأنها في العدد مثل القرآن، أو حتى أكثر. وبعد هذه القاعدة الكبرى، أصل قاعدة صغرى: الحرمة الكاملة لكرامة، وأعراض، ودماء، وأموال، وبيوت أهل الذمة، مثل حرمة المسلمين سواء بسواء، ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج، وجزيه، ونحوه. وهذا بيان لقوله تعالى: ﴿حتى يؤتوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾، (التوبة: ٩: ٢٩)، صاغرون: لا يعني الإذلال والمهانة، وانتقاص الحرمة والكرامة، وهو معنى جائز لهذه اللفظة في لغة العرب، كما قال الله لإبليس اللعين: ﴿... فاخرج، إنك من الصاغرين﴾، (الأعراف: ١٣: ٧)، وإنما تعني: خاضعون، أي ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج وجزيه ونحوه، ولولا هذا البيان المعصوم القاطع، لوجب علينا فهم «صاغرون» بكل ما تقتضيه في لغة العرب، أو البقاء في حيرة من أمرنا: ماذا نرجح؟!

* وأخرج أبو داود كذلك عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري! ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه». هذا حديث صحيح، غاية في الصحة. كما رواه ابن ماجه، والترمذي وقال: حديث حسن، وقد قصر رحمه الله في ذلك تقصيراً بيناً، فقد أخرجه الحاكم بإسناد صحاح من طريق سفيان بن عيينة، وآخر من طريق مالك، وثالث من طريق الليث بن سعد، وكفاك بهذه الأسانيد قوة، كما أخرجه

الطبراني من طرق، لا سيما مع الشواهد التالية:

* وعن المقدام بن معدي كرب الكندي، رضي الله عنه، قال: حَرَّمَ النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي، وغيره، فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثي فيقول: (بيني وبينكم كتاب الله: فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه). وإن ما حرم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرم الله!»، هذا حديث صحيح، في غاية الصحة، إسناده مسلسل بالأئمة الثقات الأثبات، أخرجه الحاكم، وصححه إسناده، وأخرجه كذلك أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد من عدة طرق، وابن حبان في صحيحه، والطبراني من عدة طرق، والطحاوي في «شرح الآثار»، وصححه الألباني ونسبه كذلك إلى عباس الترقفي في «حديثه»، وعدد طرقاً كثيرة له صحاح وحسان.

* وعن أبي هريرة قال، قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: « لا أعرفن أحداً منكم أتاه عني حديث، وهو متكيء في أريكته، فيقول: اتل عليّ به قرآنًا!»، أخرجه أحمد بإسناد فيه إمام المغازي أبو معشر السندي، وهو صدوق فيه ضعف، وهو عند ابن ماجه من طريق أخرى مستقلة، لكنها أضعف، وفيهما زيادات منكرة، فلعل أصل الحديث عن أبي هريرة، ومنه هذا الجزء من الحديث، يُحَسَّن بمجموعهما، وبالشواهد السابقة.

* عن الحسن البصري قال: [بينما عمران بن حصين، رضي الله عنه، يحدث عن سنة نبينا، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إذ قال رجل: يا أبا نجيذ! حدثنا بالقرآن! فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرأون القرآن، أكنّت محدثي عن الصلاة، وما فيها، وحدودها؟! أكنّت محدثي عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟! ولكن قد شهدتُ وغبتُ! ثم قال: فرض علينا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الزكاة كذا، وكذا! وقال الرجل: أحييتني أحياءك الله!] وقال الحسن البصري، رحمه الله: [فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين]، هذا كذلك أثر صحيح، أخرجه الحاكم وقال صحيح الإسناد.

قلت: قد أحسن الحسن! وهل يتصور فقه من غير سنة سيد ولد آدم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهديه؟! ومن كان في شك من ذلك فليُنظر في «فقه» الخوارج المعروفين بإهمالهم للسنة، وما اشتهروا به من غلو شنيع، وانحراف بغیض، ومن أراد الاستزادة فعليه بأقول «القرآنيين» منكري السنة، البالغة من السخف والتهافت غاية النهاية!

* وروي أن الإمام طاوس كان يصلي ركعتين بعد العصر فانتهره ابن عباس، رضي الله عنهما، فقال طاوس، متأولاً: (إنما نهى عنهما أن يوصل ذلك إلى الغرور)، أو كلاماً نحو ذلك، فقال ابن عباس: فإن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد نهى عن صلاة بعد

التوحيد

العصر! وما أدري أيعذب عليه أو يؤجر؟! لأن الله تعالى يقول: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾، (الأحزاب: ٣٣: ٣٦). وقال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، موافق لما قدمنا ذكره من الحث على اتباع السنة)، وقد وافقه الذهبي على هذا التصحيح. والمهم هنا موقف الإمام الحبر البحر ابن عباس، رضي الله عنهما، من أوامر الله ونواهيه من حيث المبدأ، وإلا فإن النافلة بعد العصر مختلف فيها، والأرجح أنه لا بأس بها، وإن لم تكن من السنن الرواتب، وطاوس إنما أحال إلى رأي مجرد، وتعليل لا يدعّمه نص، ورجم قبيح بالغيب، وهذه إحالة باطلة على وجه الإطلاق، ولا ريب.

فصح بالأدلة المذكورة أعلاه، يقيناً، وبغيره من البراهين القاطعة الكثيرة المتضافرة، التي يكفر منكرها، ويخرج من الإسلام بجحدها، أن السنة النبوية الشريفة وحي من الله في مقام القرآن في حجيتها وإلزاميتها، سواء بسواء، وإنما تميز القرآن بأنه وحي الله المتلو، أي أنه كلام الله بلفظه، جل وعلا، وبعجز الجن والإنس أن يأتوا بمثله، وبالتعبد بتلاوته. فحجية السنة النبوية الشريفة، وإلزاميتها لجميع الثقلين إلى يوم القيامة هو جوهر شهادة أن (محمداً رسول الله)، لا يشك في ذلك إلا كافر خبيث ملعون، لا علاقة له بالإسلام، ولا نصيب له من الإيمان!

❁ فصل: الذكر، قرآناً وسنة، محفوظ

أسلفنا أن القرآن هو كلام الله المنزل على سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعين لفظه، كما هو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، متلو بالألسنة، مسجل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنقل، منقول عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كتلبة ومشافهة نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، المفيد للعلم القطعي الضروري للناس جميعاً، مسلمهم، وكافرهم. وقد حاول الزنادقة قديماً، ورؤوس الكفر الدجاجة، من أذعياء العلم، من «المستشرقين»، ودعاة التنصير والتغريب حديثاً، على مدى قرون متطاولة الطعن في ثبوت القرآن، ففشلوا، وارتدوا خائبين، واستقر القول عند الناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، أنه هكذا جاء من محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هكذا كما هو بين الدفتين، قلله الحمد والمنة!

وإنما بقي الذين كفروا في مرية من مجيئه من عند الله، ولكنهم لا يشكون لحظة في أنه ثابت عن محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بكامله كما هو بين الدفتين! ولو أنصفوا

وتدبروا لعلمو أنه من عند الله: ﴿... ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾. ولو كانوا جادين في تكذيبهم لقبولوا التحدي: ﴿فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين﴾، ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا، فأتوا بسورة من مثله، إن كنتم صادقين﴾ فإن لم تفعلوا، ولن تفعلوا، فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة، أعدت للكافرين ﴿...﴾.

فلما عجزوا عن قبول التحدي، بالرغم من التقرير الشديد، والذم العظيم، علمنا أنهم كاذبون مكابرون، أعمت بصائرهم العصبية القبلية، والعنصرية، والقومية، أو تقليد الآباء والأجداد، أو حب الدنيا، وما فيها من الشهوات، والمصالح، والرياسات، أو الكسل والإقبال على الدنيا مع الإعراض التام عن الآخرة. وسترى في هذه الرسالة، على صغرها، ومحدودية موضوعها، العديد من دلائل النبوة، وأنوار الهداية إلى صدق نبوة سيد ولد آدم محمد بن عبد الله الهاشمي العربي الأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك. فالحق أن ما بين الدفتين، المسمى قرآناً، هو كلام الله يقيناً. والحق أن الله تكفل، في الكتاب العزيز، بحفظ «الذكر» كله، قال، تباركت أسماؤه: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، (الحجر: ٩:١٥) وذلك في الدرجة العليا من التأكيد، الذي تسمح به اللغة العربية!

فأما القرآن، ومنه آية «الحفظ» المذكورة آنفاً، فقد ثبت حفظه بالأدلة الحسية والعقلية القاطعة، لكونه نقل إلينا نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، مورثاً علم اليقين الضروري. وإذا كانت هذه الآية من عند الله، ونحن نؤمن، ونشهد أنها من عند الله: لقيام البراهين القاطعة، والأدلة الملزمة القاهرة على ذلك، كما سيأتي بعضه في أدلة التوحيد، لزم ضرورة أن يكون ما بين دفتي المصحف كله محفوظاً، وأنه كل القرآن، لم يفقد منه شيء، ولا حتى حرف واحد أو حركة واحدة، ولا حُرْفٌ منه شيء، ولا زيد فيه شيء، ولا حتى لفظة واحدة أو حرف واحد، وإلا كان وعد الله بحفظه كاذباً خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

ولكن هذا ليس هو كل ما تثبته آية الحفظ! فقد تكفل الله بحفظ «الذكر» كله. وقد أقمنا البرهان القاطع، من القرآن نفسه، على أن السنة النبوية الشريفة قسم من أقسام الذكر، فهي قسيمة القرآن، ومثيلته في الحجية، وهي أكثر منه في العدد والبيان!

وأيضاً فإن السنة النبوية الشريفة، كما نعلم من الاستقراء ضرورة، مبينة للقرآن، أي أنها: مفسرة لمجمل القرآن، مخصصة لعموماته، مقيدة لإطلاقاته. ويكفي للتيقن من ذلك النظر إلى الصلاة والصوم والحج، التي هي أركان للإسلام، وهي شعائر تعبدية مجردة

التوحيد

محضة، لا يتصور معرفة أحكامها بالتفصيل إلا بالوحي، وقد أجملت في القرآن، وإنما يعرف تفصيل أحكامها من سنة رسول الله، صلوات الله وسلامه وبريكاته عليه وعلى آله. فإذا كان الحال هكذا، وهو كذلك يقيناً، فما الفائدة من حفظ القرآن وحده؟! ولو لم تكن السنة محفوظة كذلك، وكان الوحي المتلو، أي القرآن، هو وحده المحفوظ، لما تمت بذلك نعمة، ولا حسنت به منة، ولا قامت لله على عباده حجة، وكان حفظه مع ضياع بيانه، كضياع عينه سواء بسواء، ولا فرق.

فالسنة النبوية الشريفة محفوظة، قطعاً، بجملتها إلى يوم القيامة، فلا يجوز أن يضيع منها شيء، ولا أن يدخل فيها ما ليس منها على نحو لا يتبين، أو لا يتميز أبداً. ولا يجوز أن يحفظ المنسوخ أو المجلد أو العام أو المطلق، ويضيع الناسخ أو المفسر أو المخصص أو المقيد!

ولما كانت أدلة القرآن القاطعة، والسنة المتواترة قد برهنت على وجوب قبول خبر الثقة الواحد في البلاغ، والندارة، والشهادة، والبيان، وبيئت أن هذه هي كيفية تلقي العلم، ورواية السنة إلى يوم القيامة، كما انعقد عليه إجماع الصحابة المتيقن، كما فصله العلماء في كتب علوم التوحيد، وعلوم أصول الفقه، وعلوم الحديث، لذلك وجب قبول ما رواه الثقات الأحاد، بعضهم عن بعض متصلاً، ما دام ذلك النقل سليماً من الشذوذ والعلل، حسب قواعد وضوابط ذلك العلم الشريف!

لا يقولون قائل أن الثقة ليس بمعصوم من الكذب، والوهم، والخطأ، فلا بد من نقل التواتر فحسب، الذي تقتضي ضرورة العقل التسليم بثبوته، لا يقولون ذلك قائل، لأن الله تكفل بحفظ الذكر، مع أمره بقبول رواية الأحاد الثقات، وهذا يقتضي ضرورة: فضح من كذب، ولو مرة واحدة، وتيسير الإمارات والقرائن التي تكشف وهم الواهمين، وأخطاء المخطئين، لا محالة: من مخالفة غيره من الثقات، وهذا هو الشذوذ، أو بقوادح خفية، تسمى العلل، أصلها أهل الصنعة بتوفيق الله، ومنته، فأسسوا علماً كاملاً ضخماً متكاملًا، تفردت به الأمة المحمدية. وسوف ترى في ثنايا هذا الكتاب، وفي الملحق المخصص لدراسة الأسانيد، نماذج قليلة لدقة هذا العلم الشريف، وكيفية تطبيقه، ودرجة الحيطة في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال، التي قد تصل إلى حد التعر والغلو أحياناً!

فالسنة النبوية، في **جملتها**، محفوظة لا شك، كما دلت عليه الأدلة اليقينية المذكورة أعلاه، وغيرها مما أفاض العلماء في بسطه، وبيانه، وتأصيله في مواضعه. وهي تتمثل في الأحاديث الثابتة، الصحاح والحسان على حد سواء، وهي حجة يقينية قاطعة كالقرآن، والسنة المتواترة، سواء بسواء!

❖ فصل: لمحة خاطفة عن تدوين السنة

ولعلنا نلمح تلميحاً مختصراً سريعاً إلى الكيفية التي تم بها تدوين السنة الشريفة، وذلك لأن الكثير من عوام الناس، بل من خواصهم، وكذلك أدعياء «العلم» من المستشرقين ظنوا أن استخدام لفظ التحديث في أغلب طرق الحديث النبوي، أي قول المحدث: «حدثنا» أو «حدثني»، يدل أو يقتضي أن تكون السنة النبوية إنما نقلت مشافهة، من غير كتابة ولا تدوين، حتى بدأ تدوينها فيما يسمى بـ«عصر التدوين»، عندما نشر الإمام ماك موطأه، وأصدر الحمادان والسفيانان وسعيد بن أبي عروبة، ومعمّر بن راشد، وغيرهم، سننهم ومصنفاتهم الأولى، وذلك بعد إلحاح الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور عليهم بتعاطي ذلك والتعجيل به، كما هو في تاريخ الطبري.

هذا كله وهم لا حقيقة له. بل الصحيح أن «التدوين» كتابة بدأ في العهد النبوي الشريف، فقد كتب عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفته، التي كان يسميها «الصادقة»، والتي اشتملت على أكثر من ألفي حديث، من في النبي. صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مباشرة. وكان يحافظ عليها أشد المحافظة في صندوق مغلق، لا يخرجها إلا للمراجعة أو الإملاء على التلاميذ، وقد ورث أبناؤه وحفدته تلك الصحيفة، وقد سبق قريباً اعتراض قريش على كتابته، ومشاورته للنبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في الموضوع وإقراره له على كتابة كل ما يسمع.

وهناك صحيفة إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، التي كان يحافظ عليها معلقة في قائم سيفه. شاملة لأحكام الزكاة، وقواعد دستورية أخرى مهمة، وبعض أحكام «صحيفة المدينة» الدستورية الشهيرة، كما هو محرر في كتبنا: (طاعة أولي الأمر: حدودها وقبودها). وهناك صحائف عدة أملاها أبو القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، لغير واحد من ولاته عند تنصيبهم حكماً أو قضاة أو جباة زكاة في البعيد من المناطق تشمل عادة أحكام الزكاة وتفاصيل مقاديرها، مع وصايا أخرى، وأحكام عامة، وتكاليف وتوجيهات معينة فمن ذلك: صحيفة عمرو بن حزم الأنصاري، الذي استعمله النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران، وصحيفة أنس، عندما استعمله النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على زكوات البحرين، وغيرهما.

وعندما عجز أبو شاة، وهو رجل من أهل اليمن، أن يحفظ، عن ظهر قلب، خطبة النبي العصماء التي ألقاها يوم الفتح المكي المجيد، اشتكى ذلك إلى سيدي أبي القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، فأمر الحفاظ المتقنين الأثبات، الذين كانوا يحفون به، ولا

يغادرون رفقته، بأن يكتبوا لأبي شاة: فهذه صحيفة أبي شاة.

وعندما عاد حافظ الإسلام وراويته الأول أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر من البحرين، التي كان فيها قائماً ببعض أعمال الولاية ومعاوناً لواليها العلاء بن الحضرمي، إلى المدينة في أول خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فما كان من هذا إلا أن اشتد في محاسبته، فصادر أكثر ماله، وجلده حتى أدماه، فاعتزل أبو هريرة الأعمال العامة، فلم يقبل من عمر بعد ذلك عملاً، وأقبل على تعلم الكتابة والقراءة حتى أتقنها، وحفظ القرآن، وكتب محفوظاته عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولعلها تنوف على أربعة آلاف حديث. ثم خصص جزءاً من كل ليلة لمراجعتها، وتثبيت حفظها، حتى توفاه الله. وقد وردت روايات متعددة تفيد مراجعته لها عند شكه في بعض المحفوظ. هذه كتابة مبكرة جداً في حدود عشر سنوات من تاريخ السماع المباشر نفسه، من المستمع المتلقي نفسه.

وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري معروفة مشهورة وكانت تحتوي نحواً من خمسمائة حديث نبوي شريف. إلا أننا لا نعلم هل كتبها من في النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة فور السماع، كما فعل عبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا هو الأرجح، أم كتبها بعد وفاة النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، كما فعل أبو هريرة.

هذا بعض ما كتب من الحديث النبوي الشريف فوراً أو بعد مدة يسيرة من السماع المباشر، وهو شطر كبير من الحديث النبوي الشريف، لعله يبلغ الثلثين مما هو في أيدينا من المتن، وهو بالقطع فوق النصف مما هو في أيدينا الآن.

نعم: كان الغالب على عهد الصحابة هو الحفظ والنقل مشافهة، وهذا هو الحال بالنسبة للمخضرمين، الذين فاتهم شرف الصحبة، ولكنهم أدركوا الجاهلية والإسلام، وكذلك الحال الطبقة الأولى من الرواة بعد الصحابة أي كبار التابعين. كما كان يكثر في هذه الطبقة التحديث في المناسبات، والتعليق على النوازل، والفتوى، بالإضافة إلى حلقات الدرس، وجلسات العلم المخصصة لرواية الحديث النبوي الشريف.

ولكن حلقات الدرس، وجلسات التحديث المخصصة، وكتابة الحديث في مذكرات خاصة، يكتب كل عالم وطالب علم لنفسه، وإملاء الشيخ على التلاميذ، أو قراءة تلميذ جيد الإلقاء، جهوري الصوت من مذكره الشيخ، والشيخ يتابع ما يقرأ في نسخته، أو من ذاكرته، وبقيّة الحضور يكتبون، كل ذلك أصبح السمة الغالبة في طبقة أوساط التابعين وصغارهم. بل إن المكتبة الخاصة لبعض كبار المحدثين كانت تنقل معه على عدة أباغر، كما هو مشهور عن الإمام محمد بن شهاب الزهري، وكان هذا يراجع كتبه دوماً إذا خلى بنفسه، حتى تضجرت زوجه من ذلك، وقالت ما معناه أن تلك اللكتب أشد عليها من الضرائر، أو كلاماً هذا معناه.

كما أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، بدأ عملية كتابة وجمع للحديث، وخاصة حديث عمرة بنت عبد الرحمن، راوية أم المؤمنين عائشة، وأمر قاضي المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، حفيد عمرو بن حزم عامل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران، وهو من سادات التابعين: إمام فقيه، ومحدث ثقة، بمباشرة ذلك بنفسه، وذلك في العام ١٠١ هـ، أو حواليه.

وبنت الطبقات التالية، طبقات كبار الأتباع وأوساطهم، على هذا الأسلوب وعمقته فأصبحت الرواية علماً «أكاديمياً»، وأصبحت لجلسات التحديث والإملاء آداب وإجراءات، وتسجيل للحضور، وحصول على التوقيع،... إلخ. وقلت الرواية العفوية، ولم يعد يعتد بما يرويه الوعاظ، والقصاص، وخطباء الجمعة إلا إذا كانت مسندة من محدث راسخ القدم، وهذا قليل جداً على كل حال.

إذا كان هذا هو الحال، وهو يقيناً كذلك، فما معنى لفظة أو مصطلح: «عصر التدوين» أنفة الذكر؟! المعنى يتضح فوراً إذا سمينا ذلك العصر باسمه الصحيح: «عصر النشر والوراقين»، ولعلنا نزيد هذا إيضاحاً فنقول:

مع أواخر القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني انتشرت صناعة الورق في العالم الإسلامي من موطنها الأصلي في سمرقند، التي أخذ أهلها ذلك من قبل من أهل الصين. وما كاد ثلث القرن الثاني ينصرم، وأمر الدولة العباسية يستتب، إلا وصناعة الورق بجودة عالية وأثمان معقولة قد انتشرت في كل مكان، وأصبح نشر الكتب وبيعها على الجمهور بأسعر مقبولة من أوساط الناس أمراً عادياً، وانتشرت بالفعل كتب الشعر والأدب والعربية، وكتابات الأدباء من أمثال ابن المقفع، وترجمات كلية ودمنة، وغيرها من الأدب الفارسي والهندي. وهكذا نشأت مهنة «الوراق»، وهو الذي يوظف جهازاً كاملاً من النساخ والمراجعين يقوم بنسخ الكتب بأعداد وفيرة، تعرض للبيع على العامة. أي أن «الوراق» في الاصطلاح القديم هو «الطابع والناشر» في اللفظ الحديث.

لكن علماء الحديث لم يرحبوا بذلك لأن ما ينتجه «الوراق»، على جودته، وقلة أغلاط النساخ فيه، لا يصل في الوثاقة إلى مرتبة ما يتلقاه التلميذ من شيخه إما إملاءً أو عرضاً فخشوا أن تضيق أصول الرواية المنضبطة المسندة، وتنتشر النسخ المحرفة أو المزورة، كما حدث عند أهل الكتابين السابقين: اليهود والنصارى. ولكن أبا جعفر المنصور لم يقتنع بذلك وأصر على أن من حق عوام المسلمين، من غير المتفرغين لعلوم الحديث، الحق في الاطلاع على الحديث النبوي، واقتناء كتبه في مكتباتهم الخاصة. أما طلبه العلم فأمامهم المحدثون المعتبرون يتلقون منهم مباشرة، أو يصححون ما اشتروه من نسخ الوراقين بالقراءة أو

العرض على علماء الحديث المسنين.

قلت: وقد أصاب أمير المؤمنين أبو جعفر في ذلك فإن الرواية المسندة المنضبطة استمرت لعدة قرون بعد ذلك، واستمر جمع السنن فجاءت بعد موجة النشر الأولى، التي يقع فيها الموطأ، ويمكن تأريخها حول عام ١٤٥ هـ، موجة ثانية فيها مصنف عبد الرزاق، وسنن الحميدي، ومسنند الطيالسي، ومؤلفات الواقدي، وغيرهم، وهي حوالي العام ١٩٠ هـ، وموجة ثالثة اشتملت على المسانيد والجوامع الكبرى: مسند أحمد، وبقي بن مخلد في الأندلس، ومصنف بن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، وطبقات بن سعد، وسنن الدارمي ولعلنا نؤرخها حوالي: ٢٣٠ هـ.

وحوالي العام ٢٥٥ هـ جاءت الصحاح المباركة: البخاري ومسلم، ومعهما أو بعدهما بقليل سنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، وكذلك مسانيد أبي يعلى والبزار، ثم سنن النسائي. بهذا نضج جمع الحديث النبوي ونشره فلم يعد ثم ما يستدرك إلا قليلاً، ولكن الجمع والتدوين استمر في الموجة الرابعة: معاجم الطبراني، ثم صحيح ابن حبان. فسنن الدارقطني، فمستدرك الحاكم. وأكثر هذه الكتب والمصنفات قد انتشر في الأفاق، وكثرت نسخه حتى أصبح منقولاً نقل تواتر لا تضر معه أغلاط النساخ، لأنها، بدون شك، ممكنة التصحيح، ولا تزوير المزورين، لأنها مفضوحة لا محالة.

ومع ذلك بقيت أحاديث يسيرة، وطرق أخرى لأحاديث معلومة لا تجدها إلا في ثنايا الموجات التالية من كتب الفقه وأصوله، وكتب الحديث، وكتب التواريخ ونقد الرجال، ومن أهم تلك المصادر: الإحكام في أصول الأحكام، والمحلى وكلاهما للإمام المتقن الحجة أبي محمد علي بن حزم، وتاريخ بغداد للإمام الكبير الخطيب البغدادي، والكامل في الضعفاء للإمام ابن عدي، وغيرهما. ولعل ذلك كله تم في حدود ٤٥٠ هـ.

واستمرت رواية الحديث بعد ذلك برواية كتبه في جلسات الإملاء والتحديث حتى القرن التاسع الهجري في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريباً، وما زال بعض ذلك متصلاً في الديار الهندية والمغرب الأقصى إلى ساعة كتابة هذه السطور.

وفي هذه الأيام تم إدخال أكثر تلك الكتب القيمة في الحاسوب، هذا حفظ جديد، وإن كانت بعض تلك النصوص ليست على أعلى درجات النظافة، ولم تستند بعد على أفضل المخطوطات، إلا أن ذلك سيكون إن شاء الله، في القريب من مستقبل الأيام، شيئاً فشيئاً، بجهود طلبة العلم، والمحققين من الباحثين، الذين انتخبهم الله لهذا الشأن.

وحال السيرة النبوية، لا سيما العهد المدني منها الذي حفل بالمغازي، هو كحال الحديث أو أفضل، خلافاً لما يظنه بعض الجهال، فقد بدأ التصنيف فيها، غالباً تحت مسمى

«المغازي» مبكراً، قبل التصنيف في السنن والمسانيد بمدة طويلة، ونشر هذا كذلك على عامة الناس مبكراً. هذا هو الواقع التاريخي، المطابق لما عرف عوام الناس به من حب السير والقصص والتواريخ، وتفضيلهم ذلك على الأسلوب العلمي «الجاف» الذي تتسم به كتب السنن والمسانيد. بل إن عقد حلقات مخصوصة لـ «المغازي» بدأ مبكراً في عهد الخلفاء الراشدين.

وقد ألفت «مغازي» مستقلة في عهد مبكر، فمن ذلك «مغازي عروة» من تأليف الإمام التابعي الكبير عروة بن الزبير بن العوام، رضي الله عنهما، المتوفى في أواخر القرن الهجري الأول، وهي مروية من عدة طرق. وقد طبعت مؤخراً بعناية فضيلة الشيخ المحدث العلامة محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، طبعة جيدة مقارنة لبعض طرق روايتها.

وكذلك ألف الإمام التابعي أبان بن عثمان بن عفان، رضي الله عنهما، في «المغازي»، ولكنه أخطأ خطأ عظيماً بعرضها على الطاغية المجرم الوليد بن عبد الملك، الذي استنكر ما فيها من الحقائق «المسيئة» لبني أمية، فأمر بتمزيقها! ولم تتجه همة أبان بعد تلك الصدمة لإعادة كتابتها مرة أخرى، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا شك أن غير هؤلاء كثير قد ألف في «المغازي» وصنف، كما فعل الإمام الكبير محمد بن شهاب الزهري، بعد تلك الطبقة مباشرة، ثم نهض إمام المغازي والسير محمد بن إسحاق بن يسار، المتوفى ١٥٠ هـ، فألف سيرته الشاملة الكبيرة فجمع وأوعى، ولكنه ضمنها ما هب ودب، وكثير منه غير ثابت، ثم اختصرها وهذبها الإمام اللغوي الشهير بن هشام فأصبحت «سيرة بن هشام» تكاد تكون علماً على «السيرة النبوية» أو مرادفة للفظ «السيرة» إذا أطلقت من غير تفصيل أو زيادة بيان. وما زال التأليف والتنقيح والمراجعة مستمرة حتى هذا اليوم، حتى كتب الشيخ صفى الرحمن المباركفوري، حفظه الله وأثابه، في زماننا هذا سيرته المحققة الرائعة: «الرحيق المحتوم»، التي حصلت بحق على الجوائز العالمية، وترجمت إلى اللغات الكثيرة، فله الحمد والمنة.

وقد يقول قائل: فلم لا يحتج بجزئيات «السيرة» في قضايا التشريع والعقيدة، مع كونها تعطي صورة تاريخية صحيحة في الجملة؟! وجواب ذلك أن طريقة التأليف التاريخي رغم المؤلف، عادة، على حذف الأسانيد، وتركيب الروايات المختلفة في سياق واحد متماسك: هذا ينتج تاريخاً وقصصاً جيداً، أي صورة كلية صحيحة، لكنه لا يحدث يقيناً بثبوت جزئية معينة على النحو الذي تقوم به الحجة، وتطمئن إليه النفس. لذلك قال علماء الحديث، بطريقتهم الصارمة المتشددة: السير والتاريخ لا أصل لها، وهم لا يقصدون إلا أن مفرداتها لا تثبت مفردة مفردة على نحو تقوم به الحجة في العقيدة والتشريع. تماماً كما أن أقوال

التوحيد

الصحف، وروايات محطات الإذاعة والتلفاز وإن كانت ربما أعطت صورة الحدث العامة، إلا أنها لا تقبل عادة في الترافع القضائي، بل لا بد من شهود العيان، والأدلة المادية المحسوسة، والوثائق المعتبرة أو الرسمية، وصمود كل ذلك للنقد، والاستجواب المربك، والخلو من المعارضة، وإلا فلا. وأمور العقيدة والشريعة أهم من ملكية منزل أو ثبوت دين في ذمة، والتشدد فيها أولى وأوجب!

هذه لمحة خاطفة، في أسلوب أشبه بالبرقيات، وإلا فإن تفصيل ذلك يحتاج إلى المجلدات، ويكفي من ذلك الرسالة التاريخية القيمة التي حصل بها فضيلة والدنا الشيخ المحدث العلامة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، على درجة الدكتوراه من جامعة «كامبريدج» في بريطانيا، أتى فيها على بنیان «المستشرقين» من القواعد، فخر عليهم السقف من فوقهم، فمزق مزاعمهم، وأبطل نظرياتهم، ومزق دعاويهم الكاذبة تمزيقاً، بل طحن دعاويهم وافتراءاتهم طحناً، فله الحمد والمنة.

باب: مسائل أصولية

❖ فصل: محمد رسول الله وخاتم النبيين، لا نبي بعده ولا رسول

* قال الله، جل ذكره، وتقدست أسماؤه: ﴿ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً﴾، (الأحزاب: ٤٠:٣٣).

* ومعنى الآية أوضح من الشمس لذلك اختصره الإمام الطبري في «تفسيره» اختصاراً: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليماً﴾، يقول تعالى ذكره ما كان أيها الناس محمد أباً زيد بن حارثة ولا أباً أحد من رجالكم الذين لم يولد له محمد فيحرم عليه نكاح زوجته بعد فراقه إياها، ولكنه رسول الله، وخاتم النبيين، الذي ختم النبوة فطبع عليها فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة، وكان الله بكل شيء من أعمالكم ومقالكم وغير ذلك ذا علم لا يخفى عليه شيء. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ذكر من قال ذلك:

– حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله ما كان محمد أباً أحد من رجالكم قال نزلت في زيد إنه لم يكن بابنه ولعمري ولقد ولد له ذكور إنه لأبو القاسم وإبراهيم والطيب والمطهر ولكن رسول الله وخاتم النبيين أي آخرهم وكان الله بكل شيء عليماً

– حدثني محمد بن عمار قال ثنا علي بن قادم قال ثنا سفيان عن نسير بن ذعلوق عن علي بن الحسين في قوله ما كان محمد أباً أحد من رجالكم قال نزلت في زيد بن حارثة والنصب في رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعنى تكرير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والرفع بمعنى الاستئناف ولكن هو رسول الله والقراءة النصب عندنا واختلفت القراءة في قراءة قوله وخاتم النبيين فقرأ ذلك قراء الأمصار سوى الحسن وعاصم بكسر التاء من خاتم النبيين بمعنى أنه ختم النبيين ذكر أن ذلك في قراءة عبد الله ولكن نبيا ختم النبيين فذلك دليل على صحة قراءة من قرأه بكسر التاء بمعنى أنه الذي ختم الأنبياء صلى الله عليه وسلم وعليهم وقرأ ذلك فيما يذكر الحسن وعاصم خاتم النبيين بفتح التاء بمعنى أنه آخر النبيين كما قرأ مختوم خاتمه مسك بمعنى آخره مسك من قرأ ذلك].

ولم يكن يخطر للطبري على بال، ولا على بال غيره من علماء تلك العصور السالفة، أن ينشأ نقاش حول معنى لفظة: «خاتم»، لأن لها معنى واحداً لا غير: ألا وهو: الطبع والإغلاق والإقفال والإنهاء وما يؤول إليه الأمور في العاقبة، أي في أواخرها، ونحو ذلك، لا تعرف

العرب لها معنى سواه:

ومادة «ختم» الثلاثية قد استخدمها القرآن في غير هذا المكان في سبع مواضع إليها بترتيب المصحف، والقرآن خير ما يفسره القرآن:

(١) قال الله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ غَشَاوَةٌ، ...، الآية﴾، (البقرة: ٧:٢).

(٢) وقال، جل ذكره: ﴿قُلْ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ، مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ، ...، الآية﴾، (الأنعام: ٤٦:٦).

(٣) وقال، تقدست أسماؤه: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ، وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ ...، الآية﴾، (يس: ٣٦:٦٥).

(٤) وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا؟! فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ...، الآية﴾، (الشورى: ٢٤:٤٢).

(٥) وقال: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مِنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ، وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، ...، الآية﴾، (الجالية: ٢٣:٤٥).

(٦) وقال: ﴿يَسْقُونَ مِنْ رَحِيقٍ مُخْتَمٍ﴾، (المطففين: ٢٥:٨٣).

(٧) وقال: ﴿خَتَامُهُ مِسْكٌ، وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾، (المطففين: ٢٦:٨٣).

والإمام الطبري حجة في اللغة، وهو من علمائها المبرزين، مع إمامته في التفسير، والحديث، وكونه مجتهداً مطلقاً. وقد أفاض في مناقشة لفظة «ختم»، عند مجيئها المرة الأولى بترتيب المصحف، فذكر المعنى اللغوي الوحيد باختصار، ثم أطال في مناقشة مسائل: «الهدى والضلال»، و«طغيان الذنوب على القلب»، .. إلخ، فقال:

* بخصوص الآية الأولى في «تفسيره»: [القول في تأويل قوله جل ثناؤه: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾]، وأصل الختم الطبع والخاتم هو الطابع يقال منه ختمت الكتاب إذا طبعته فإن قال لنا قائل وكيف يختم على القلوب وإنما الختم طبع على الأوعية والظروف والغلف قيل فإن قلوب العباد أوعية لما أودعت من العلوم وظروف لما جعل فيها من المعارف بالأمور فمعنى الختم عليها وعلى الاسماع التي بها تدرك المسموعات ومن قبلها يوصل إلى معرفة حقائق الأنبياء عن المغيبات نظير معنى الختم على سائر الأوعية والظروف فإن قال فهل لذلك من صفة تصفها لنا فنفهمها فهي مثل الختم الذي يعرف لما ظهر للأبصار أم هي بخلاف ذلك قيل قد اختلف أهل التأويل في صفة ذلك وسنخبر بصفته بعد

ذكرنا قولهم:

فحدثني عيسى بن عثمان بن عيسى الرملي قال حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش قال أرانا مجاهد بيده فقال كانوا يرون أن القلب في مثل هذا يعني الكف فإذا أذنب العبد ذنبا ضم منه وقال بإصبعه الخنصر هكذا فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى هكذا حتى ضم أصابعه كلها قال ثم يطبع عليه بطابع قال مجاهد وكانوا يرون أن ذلك الرين

حدثنا أبو كريب قال حدثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد قال القلب مثل الكف فإذا أذنب ذنبا قبض أصبعا حتى يقبض أصابعه كلها وكان أصحابنا يرون أنه الران حدثنا القاسم بن الحسن قال حدثنا الحسين بن داود قال حدثني حجاج قال حدثنا ابن جريج قال قال مجاهد نبئت أن الذنوب على القلب تحف به من نواحيه حتى تلتقي عليه فالتقاؤها عليه الطبع والطبع الختم قال ابن جريج الختم الختم على القلب والسمع حدثنا القاسم قال حدثنا الحسين حدثني حجاج عن ابن جريج قال حدثني عبد الله بن كثير أنه سمع مجاهدا يقول الران أيسر من الطبع والطبع أيسر من الإقفال والإقفال أشد ذلك كله، ... إلخ].

* أما بخصوص الآية الثانية فقد قال في «تفسير الطبري»: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظِرْ كَيْفَ نَصَرَفَ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْذَفُونَ﴾] ، يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قل يا محمد لهؤلاء العادلين بي الأوثان والأصنام المكذبين بك أَرَأَيْتُمْ أَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ بِاللَّهِ غَيْرُهُ إِنْ أَصَمَّكُمْ اللَّهُ فَذَهَبَ بِأَسْمَاعِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ فَذَهَبَ بِأَبْصَارِكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ فَطُبِعَ عَلَيْهَا حَتَّى لَا تَفْقَهُوا قَوْلًا وَلَا تَبْصُرُوا حُجَّةً وَلَا تَفْهَمُوا مَفْهُومًا أَيُّ إِلَهٍ غَيْرُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ عِبَادَةٌ كُلُّ عَابِدٍ يَأْتِيكُمْ بِهِ يَقُولُ يَرُدُّ عَلَيْكُمْ مَا ذَهَبَ اللَّهُ بِهِ مِنْكُمْ مِنَ الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ وَالْأَفْهَامِ ... إلخ]. فأنت ترى أنه لم يخص للفظ «ختم» إلا نصف جملة عابرة، فاكتمى في تفسيرها بلفظة مرادفة هي: «طبع»، وهي في الواقع أشد إذ أنها: **طبع مع إنهاء بعد إقفال وإغلاق.**

* وبخصوص الآية الثالثة قال في «تفسير الطبري»: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾] ، يعني تعالى ذكره بقوله اليوم نختم على أفواههم اليوم نطبع على أفواه المشركين وذلك يوم القيامة وتكلمنا أيديهم بما عملوا في الدنيا من معاصي الله وتشهد أرجلهم إلخ]. وهذا كسابقه في الاختصار.

* أما بخصوص الآية الرابعة فقد قال في «تفسير الطبري»: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افترى على الله كذباً فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته إنه عليم بذات الصدور﴾]، يقول تعالى ذكره أم يقول هؤلاء المشركون بالله افترى محمد على الله كذباً فجاء بهذا الذي يتلوه علينا اختلاقاً من قبل نفسه وقوله فإن يشاء الله يا محمد يطبع على قلبك فتنتس هذا القرآن الذي أنزل إليك... إلخ].

* أما بخصوص الآية الخامسة وهي: ﴿أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون﴾، فقد قال في «تفسير الطبري»: [وقوله وختم على سمعه وقلبه يقول، تعالى ذكره: وطبع على سمعه أن يسمع مواعظ الله وأي كتابه فيعتبر بها ويتدبرها ويتفكر فيها فيعقل ما فيها من النور والبيان والهدى، وقوله وقلبه يقول وطبع أيضاً على قلبه فلا يعقل به شيئاً ولا يعي به حقاً].

* وبخصوص الآيتين الأخيرتين السادسة والسابعة فقد أطلال في «تفسير الطبري» لوقوع الاختلاف بين المفسرين فقال: [وقوله: ﴿يسقون من رحيق مختوم﴾]، يقول يسقى هؤلاء الأبرار من خمر صرف لا غش فيها وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل، وبعد أن ذكر نحو عشرة أسانيد، كلها متفق على أن الرحيق هي «الخمرة»، قال: [وأما قوله: ﴿مختوم﴾ * ختامه مسك﴾]، فإن أهل التأويل اختلفوا في تأويله فقال بعضهم معنى ذلك ممزوج مخلوط مزاجه وخلطه مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن حميد قال ثنا مهران عن سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية وعلقمة عن عبد الله بن مسعود ختامه مسك قال ليس بخاتم ولكن خلط حدثنا ابن بشار قال ثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن قال ثنا سفيان عن أشعث بن سليم عن يزيد بن معاوية عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ختامه مسك قال أما إنه ليس بالخاتم الذي يختم أما سمعتم المرأة من نسائك تقول طيب كذا وكذا خلطه مسك حدثني محمد بن عبيد المحاربي قال ثنا أيوب عن أشعث بن أبي الشعثاء عن ذكره عن علقمة في قوله ختامه مسك قال خلطه مسك

حدثنا أبو كريب قال ثنا وكيع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله مختوم قال ممزوج ختامه مسك قال طعمه وريحه قال ثنا وكيع عن أبيه عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية عن علقمة ختامه مسك قال طعمه وريحه مسك، وقال آخرون بل معنى ذلك أن آخر شرابهم يختم بمسك يجعل

فيه. ذكر من قال ذلك:

حدثني علي قال ثنا أبو صالح قال ثني معاوية عن علي عن ابن عباس قوله رحيق مختوم ختامه مسك يقول الخمر ختم بالمسك

حدثني محمد بن سعد قال ثني أبي قال ثني عمي قال ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس ختامه مسك قال طيب الله لهم الخمر فكان آخر شيء جعل فيها حتى تختم المسك

حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة ختامه مسك قال عاقبته مسك قوم تمزج لهم بالكافور وتختم بالمسك حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة ختامه مسك قال عاقبته مسك

حدثت عن الحسين قال سمعت أبا معاذ يقول ثنا عبيد قال سمعت الضحاك يقول في قوله ختامه مسك قال طيب الله لهم الخمر فوجدوا فيها في آخر شيء منها ريح المسك حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا حاتم بن وردان قال ثنا أبو حمزة عن إبراهيم والحسن في هذه الآية ختامه مسك قال عاقبته مسك

حدثنا ابن حميد قال ثنا يحيى بن واضح قال ثنا أبو حمزة عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي الدرداء ختامه مسك فالشراب أبيض مثل الفضة يختمون به شرابهم ولو أن رجلا من أهل الدنيا أدخل أصبعه فيه ثم أخرجها لم يبق ذو روح إلا وجد طيبها وقال آخرون عني بقوله مختوم مطين ختامه مسك طينه مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثني محمد بن عمرو قال ثنا أبو عاصم قال ثنا عيسى وحدثني الحرث قال ثنا الحسن قال ثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله مختوم ختامه مسك قال طينه مسك حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد في قوله مختوم الخمر ختامه مسك ختامه عند الله مسك وختامها اليوم في الدنيا طين

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال معنى ذلك: **آخره وعاقبته مسك أي هي طيبة الريح إن ريحها في آخر شربهم يختم لها بريح المسك.** وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصحة لأنه لا وجه للختم في كلام العرب إلا: **الطبع والفراغ كقولهم ختم فلان القرآن إذا أتى على آخره، فإذا كان لا وجه للطبع على شراب أهل الجنة يفهم إذا كان شرابهم جاريا جري الماء في الأنهار ولم يكن معتقا في الدنان فيطين عليها وتختم تعين أن الصحيح من ذلك الوجه الآخر وهو العاقبة والمشروب آخراً وهو الذي ختم به الشراب. وأما الختم بمعنى المزج فلا نعلمه مسموعاً من كلام العرب.**

وأنت ترى أن الطبري يحب الاستطراد والتطويل كلما سنحت له الفرصة، ومع ذلك لم يجد لهذه اللفظة: «ختم» إلا معنى «طبع عليه»، أو «أغلقه»، أو «أنهاه» أو «فرغ منه»، ولم

يجد غير ذلك مطلقاً في كلام العرب، لذلك رجح في الآيات الأخيرة أن معنى: **{ختامه مسك}** يعني عاقبته ونهايته التي يصير إليها مسكاً طيباً، لا كخمر الدنيا، التي تفوح رائحة كريهة من فم شاربها. وهذا المعنى اليتيم هو الوحيد الذي ذكره صاحب «مختار الصحاح»، كما يظهر من نصه التالي:

* وفي «مختار الصحاح» عند مادة (خ ت م): خَتَمَ الشيء من باب ضرب فهو مَخْتُومٌ، ومُخْتَمٌ، شدد للمبالغة، وخَتَمَ الله له بخير، وختم القرآن: بلغ آخره، واخْتَتَمَ الشيء ضد افْتَتَحَهُ، والخَاتَمُ، بفتح التاء وكسرهما، والخَيْتَامُ، والخَاتَامُ، كله بمعنى، والجمع الخَوَاتِيمُ، وتَخَتَّمَ: لبس الخاتم. وخاتمة الشيء: آخره. ومحمد، صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: الخِتَامُ: الطين الذي يختم به. وقوله تعالى: ﴿ختامه مسك﴾، أي آخره لأن آخر ما يجدونه رائحة المسك.

نعم: هناك لفظة «تختم» بمعنى لبس الخاتم، ولكن الخاتم إنما سُمِّيَ كذلك لأنه كان في الأصل يستخدم للطبع على الظروف والرسائل التي يبعث بها الملوك، فيغلقونها بالشمع الأحمر، ثم يطبعون بالخاتم عليه، فلا يفتح إلا بكسر الخاتم، ولا يمكن العبث بمحتوياته، إلا وانكشف ذلك وظهر. ثم أصبحت الخواتم بعد ذلك زينة، تلبس في الأصابع، وإن كان بعضها ما زال يستخدم للتواقيع، وإغلاق الظروف، في بقاع كثيرة، خصوصاً في البادية، بل وبعض الحاضرة، في جزيرة العرب، حتى يومنا هذا.

ويكفيك من هذا كله تفسير روح الله، وكلمته، السيد الوجيه المقرب المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته أزكى الصلاة وأتم التسليم، لهذه اللفظة، يوم القيامة: (أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فإن محمداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين) كما أخبرنا بذلك رسول الله، محمد، خاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام:

* كما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» بأصح إسناد تقوم به الحجة في الدين كما تقوم به الحجة في اللغة: [حدثنا عفان ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «يطول يوم القيامة على الناس فيقول بعضهم لبعض انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فيشفع لنا إلى ربنا، عز وجل، فليقض بيننا فيأتون آدم فيقولون يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده وأسكنك جنته فاشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا فيقول إنني لست هناك ولكن اتوا نوحاً رأس النبيين فيأتونه فيقولون يا نوح اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا فيقول إنني لست هناك ولكن اتوا إبراهيم خليل الله عز وجل فيأتونه فيقولون يا إبراهيم اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا فيقول إنني لست هناك ولكن اتوا موسى الذي اصطفاه،

التوحيد

الله عز وجل، برسالاته وبكلامه قال فيأتونه فيقولون يا موسى اشفع لنا إلى ربك، عز وجل، فليقض بيننا فيقول إني لست هناكم ولكن اتتوا عيسى روح الله وكلمته فيأتون عيسى فيقولون يا عيسى اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا فيقول إني لست هناكم ولكن اتتوا محمداً، صلى الله عليه وسلم، فإنه خاتم النبيين، فإنه قد حضر اليوم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيقول عيسى: (أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟ فيقولون: لا. قال فإن محمداً، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)، قال: فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فيأتوني فيقولون يا محمد اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا قال فأقول نعم فأتي باب الجنة فأخذ بحلقة الباب فاستفتح فيقال من أنت فأقول محمد فيفتح لي فاخر ساجدا فاحمد ربي، عز وجل، بمحامد لم يحمد بها أحد كان قبلي ولا يحمد بها أحد كان بعدي فيقول ارفع رأسك وقل يسمع منك وسل تعطه واشفع تشفع فيقول أي رب أمتي أمتي فيقال أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان قال فأخرجهم ثم أخرجهم فاحمد بمحامد لم يحمد بها أحد كان قبلي ولا يحمد بها أحد كان بعدي فيقال لي ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع فأقول أي رب أمتي أمتي فيقال أخرج من كان في قلبه مثقال برة من إيمان قال فأخرجهم قال ثم أخرجهم فاحمد بمحامد لم يحمد بها أحد كان قبلي ولا يحمد بها أحد كان بعدي فيقال لي ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع فأقول أي رب أمتي أمتي فيقال أخرج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان قال فأخرجهم»].

ونحن كذلك نقول: صدق الله، وصدق رسله، آمنا بالله ورسله، نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وروح منه، وكلمته ألقاها إلى مريم، الصديقة العذراء البتول، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور. كفرنا وتبرأنا من مسيلمة، والأسود العنسي، والبهاء، والقادياني، وغيرهم من الكذابين الدجالين: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً، أو قال: أوحى إلي ولم يوح إليه شيء، ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله؛ ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم: أخرجوا أنفسكم! اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق، وكنتم عن آياته تستكبرون﴾.

ومن هذا يتبين يقيناً، لا شك فيه، أن لفظة: «خاتم النبيين» لا يمكن أن تعني إلا أنه آخرهم، بل هي أقوى من ذلك في الدلالة: فكأن النبوة وعاء أغلق وطبع عليه: فلا يخرج منه أحد، ولا يدخله أحد، إلى قيام الساعة الكبرى: فنبوة الأنبياء السابقين ثابتة لا تزول إلى أبد الأبد، فلا يتصور زوال تلك الصفة عنهم أبداً، ومحمد آخرهم ولا تزول عنه هذه الصفة إلى أبد الأبد، وليس بعده نبي جديد يأتي إلى أبد الأبد. وليس من معانيها أنه شاهد على نبوتهم

فحسب، وهو والله كذلك، ولا أنه مصدق لهم، وهو والله كذلك، ولا أنه تشريف لهم، وهو والله كذلك، لأن لفظة «ختم» لا ترد في العربية بشئ من ذلك مطلقاً. وتلك المعاني إنما ثبتت له، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من نصوص أخرى غير هذه.

ففي الآية وحدها الدليل اليقيني القاطع، الذي يكفر منكروه، بأن محمداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو آخر النبيين وخاتمهم، لا نبي بعده ولا رسول، فمن ادعى ذلك بعده فهو دجال كاذب، لا فرق بين مسيلمة الحنفي العربي العدناني الكذاب، ولا الأسود العنسي العربي القحطاني الكذاب، ولا «البهاء» العجمي الفارسي الكذاب، ولا غلام أحمد القادياني العجمي الهندي الكذاب، ولا غيرهم ممن سلف، أو سيأتي في مستقبل الأيام، بما في ذلك عدو الله وعدو رسله، مسيح الضلالة: المسيح الدجال الأكبر، وهو لم يأت بعد عند كتابة هذه السطور. كلهم كذب، أو سيكذب، على الله، وكلهم عدو لله، وكلهم عليهم لعنة ومقت وسخط وغضب من الله.

أما الإنبياء السابقين، ومنهم سيدنا المسيح عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، سيد الوجاهة والمجد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، فهم في «وعاء» النبوة، وإن شئت فقل: في «سجل» الأنبياء، قبل الختم عليه وإغلاقه، وكل واحد منهم نبي كما كان، وهو نبي الآن، ولو عاد إلى الدنيا فهو نبي كما كان: نبوته قديمة سابقة على ختم النبوات، وليست هي جديدة حادثة بعد ذلك. ولما كانت شرائعهم قد نسخت، وأمهم بوصفها أم رسالة قد انقرضت، فإن من عاد منهم سيعود، لا محالة فرداً من أفراد هذه الأمة المحمدية الخاتمة، ولا يسعه إلا أن يتبع الرسالة الآخرة، ويطبق الشريعة المحمدية الخاتمة، كما سيكون الحال عند عودة سيدنا المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. هذا هو الحق الذي قامت عليه قواطع الأدلة، وهو الذي لا يجوز اعتقاد غيره لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

ولكن الله، جلت قدرته، علم أن هناك من يجادل ويكابر، فآلهم نبيه الخاتم، محمد بن عبد الله الهاشمي العربي، عليه وعلى آله أتم صلاة وأزكى تسليم، مزيد إيضاح وبيان، بأنواع متباينة من الألفاظ والتعبيرات، فمن ذلك قوله: «لا نبي بعدي»، أو قوله: «إني خاتم الأنبياء لا نبي بعدي»، أو قوله: «ليس بعدي نبي»، أو قوله: «إني آخر الأنبياء وأنتم آخر الأمم»، أو قوله: «لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم»، أو قوله، أن له أسماً، منها: «العاقب، أي الذي ليس بعده نبي»، أو قوله: «إني آخر الأنبياء، وإن مسجدي آخر المساجد»، أو قوله: «بعثت أنا والساعة هكذا وأشار بأصبعيه»، وحديث الشفاعة الكبرى، وقد مضى ما يقوله سيدي المسيح بن مريم يومئذ، ويقول الناس: «يا محمد أنت رسول الله خاتم الأنبياء، غفر الله لك

ذنبك، ما تقدم منه وما تأخر: اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه؟! ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟!»، وحديث البيت الذي اكتمل، إلا من موضع لبنة، وتساؤل الناس عن ذلك، فقال: «فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين»، وتأكيد أنه النبوة قد انقطعت، ولم يبق إلا المبشرات، وهي الرؤيا الصالحة، فقال: «لم يبق من النبوة إلا المبشرات»، وغيرها من الثابت عنه بأصح الأسانيد عن كل من: أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأسماء بنت عميس، وأم المؤمنين أم سلمة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وثوبان، وحذيفة بن اليمان، وفاطمة بنت قيس، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، وابن عباس، وأبي الطفيل، وعائشة أم المؤمنين، وأم كرز الكعبية، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن مسعود، والعرباض بن سارية السلمي، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، رضوان الله وسلامه عليهم جميعاً، بأصح ما تكون الأسانيد، كل إسناد منه حجة بمفرده، فكيف بمجموعها؟! وقد جاء أيضاً عن غيرهم: سهل بن سعد، ومحمد بن عدي بن كعب، والنعمان بن بشير.

كما جاء ذلك كله في مناسبات متباينة متعددة، يستحيل عقلاً أن يكون هناك تواطؤ على افتراءها، وهذا أقوى تواتر في الدنيا وأوضحه، لا يشك فيه إلا من ارتفع عنه القلم، ولحق بالمعتوهين والمجانين. وقد سردنا النصوص في رسلتنا المسماة: «ختم النبوة»، وحررناها تحريراً، فله الحمد والمنة.

وإجماع الصحابة على ختم النبوة، أي أن محمداً هو آخر الأنبياء والمرسلين، لا نبي بعده ولا رسول، وقتالهم لمن ادعاها أشد القتال، معلوم بضرورة من التاريخ، يقر به كل مسلم وكافر، ولم ينقل عن أحد منهم قط، ولا حتى في رواية مكذوبة، أنه سأل متنبئاً عن برهان أو دليل، لأن البرهان القاطع قد قام على كذبه، لحظة تفوّه بذلك البهتان العظيم: هذا إجماع متيقن، لا يوجد في العالم إجماع أصح منه، لا عند المسلمين ولا عند غيرهم، بل تناقله عوام المسلمين مشافهة خلفاً عن سلف، يتناقلونه نفقل كواف عن ميلهم، فلا يحتاجون فيه إلى مراجعة عالم، أو تصفح كتاب، أو مناقشة أسانيد.

❖ فصل: تفضيله، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله، على جميع النبيين

فضل الله، جل ذكره، رسوله النبي الأمي الخاتم، بأبي هو وأمي، على جميع الأنبياء السابقين، وميزه عليهم فخصه بخصال لم تكن لأحد منهم: - ختم به النبيون فلا نبي بعده ولا رسول إلى يوم القيامة، وقد حررنا هذا في فصل سابق وأشبعناه بحثاً في رسالة خاصة،

التوحيد

- وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث ما أدركت الصلاة أحداً من أمته فثم مسجده وثم طهوره، وكانت الأمم السابقة لا تصلى إلا في معابد وصوامع وكنائس وبيع مجهزة مخصوصة،

- ونصره بالرعب على مسيرة شهر من حواليه، ولا زالت أمته تستمتع ببعض هذه المزية حتى في أضعف عصورها، والرعب والهلع يدب في قلوب الجيوش اللجبة التي تمتلك الأسلحة النووية إذا قابلوا في ميدان المعركة حفنة من «الإرهابيين»، كما يسمونهم، مع كونهم لا يمتلكون إلا السلاح الخفيف،
- وأحل الله له ولأمته الغنائم يتمولونها ويتقوون بها، وكانت الأمم السابقة تقدمها قرابين فتحرقها،

- وخصه بالشفاعة العظمى لجميع الخلائق في مقام يحمد فيه الأولون والآخرين،
- ويعقد له لواء الحمد يوم القيامة فيكون النبيون من آدم ومن بعده تحت لوائه،
- وأعطى دعوة مستجابة فجعلها الشفاعة لأمته يوم القيامة في حين تعجل الأنبياء السابقون، صلوات الله وسلامه عليهم، دعوتهم في الدنيا،
- وأرسل إلى الناس كافة، بل إلى الجن والإنس، وكان النبيون قبله يرسلون إلى قومهم أو قريتهم خاصة لا يتجاوزونها؛

- وأعطى جوامع الكلم: فيقول الجملة الواحدة التي تحتوي المعاني والأحكام الكثيرة،
- واختصر له الكلام اختصاراً: فلا فضول ولا هذر،
إلى غير ذلك من خصائصه العظمى ومراتبه العليا ومقاماته السامية الكريمة، عليه وعلى آله من الله أعظم الصلوات وأكثر البركات وأتم التسليم، بأبي هو وأمي.
أما كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، رسول الله إلى الناس جميعاً، أحمرهم وأسودهم، فمعلوم علم يقين لا يتطرق إليه الشك بالدليل القاطع ثبوتاً ودلالة.
* قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ الذي له ملك السماوات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ﴿

* وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾
* وأخرج البخاري في الصحيح بأقوى الأسانيد: حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالوا حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زير حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه

التوحيد

يقول كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مغضباً فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه فأقبل أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو الدرداء ونحن عنده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم هذا فقد غامر أي غاضب وحاقد قال وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقص على رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر قال أبو الدرداء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل أبو بكر يقول والله يا رسول الله لأننا كنت أظلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أنتم تاركو لي صاحبي إني قلت: «يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت».

كل هذا معلوم من الدين بالضرورة، بل هو معلوم لأكثر الكفار أيضاً أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ادعى ذلك لنفسه، وكتب إلى الملوك والجبابة يدعوهم إلى طاعته واتباعه. هذه حقيقة واضحة، وبديهة تاريخية لا يتطرق إليها الشك، ولو ذهبنا نستقصي مفرداتها لمألأنا المجلدات.

ولكن قد يقول قائل: لعل هناك أنبياء، من عصور ما قبل الكتابة والتاريخ، لم يصلنا خبرهم، أرسلوا إلى الناس كافة. نعم: هذا بعيد جداً أن يقع ولا يصلنا، وأن يكون ولا يخبرنا به القرآن، أو الكتب المنزلة السابقة، فضلاً عن مناقضته لحركة التاريخ، والتسلسل الطبيعي للأحداث، ولكنه ليس بمستحيل، ولا هو على الله بعزیز. فنقول: نعم، ولكن ثبت عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بالتواتر أنه **فُضِّل** على النبيين بهذه الخصلة، فوجب ضرورة أنها لم تكن لأحد من قبله أبداً، فمن ذلك:

* ما أشار إليه الإمام الطبري في تفسيره، «**تفسير الطبري**»: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد﴾]، يعني تعالى ذكره بقوله تلك الرسل الذين قص الله قصصهم في هذه السورة كموسى بن عمران وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وشمويل ودأود وسائر من ذكر نبأهم في هذه السورة، يقول تعالى ذكره هؤلاء رسلي فضلت بعضهم على بعض فكلمت بعضهم والذي كلمته منهم موسى صلى الله عليه وسلم ورفعت بعضهم درجات على بعض بالكرامة ورفع المنزلة كما حدثني محمد بن عمرو قال ثنا أبو

عاصم قال ثنا عيسى عن ابن أبي نجيج عن مجاهد في قول الله تعالى ذكره: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾، قال يقول منهم من كلم الله ورفع بعضهم على بعض درجات: (يقول كلم الله موسى، وأرسل محمداً إلى الناس كافة)، حدثني المثني قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا شبل عن ابن أبي نجيج عن مجاهد بنحوه. ومما يدل على صحة ما قلنا في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود** ونصرت بالرعب فإن العدو ليرعب مني على مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأحلّ لي الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلي وقيل لي سل تعطه فاخترتّها شفاعاً لأمتي فهي نائلة منكم إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئاً» [

* وفي تفسير الطبري: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿قل يأَيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السماوات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون﴾، يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قل يا محمد للناس كلهم إني رسول الله إليكم جميعا لا إلى بعضكم دون بعض كما كان من قبلي من الرسل مرسلا إلى بعض الناس دون بعض فمن كان منهم أرسل كذلك فإن رسالتني ليست إلى بعضكم دون بعض ولكنها إلى جميعكم] * وفي تفسير الطبري أيضاً: [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾، يقول تعالى ذكره وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة ولكننا أرسلناك كافة للناس أجمعين العرب منهم والعجم والأحمر والأسود بشيراً من أطاعك ونذيراً من كذبك ولكن أكثر الناس لا يعلمون أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس قال أرسل الله محمداً إلى العرب والعجم فأكرمهم على الله أطوعهم له ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال أنا سابق العرب وصهيب سابق الروم وبلال سابق الحبشة وسلمان سابق فارس]

* ومن ذلك ما جاء في «**صحيح البخاري**» عن جابر بن عبد الله: حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم (ح) قال وحدثني سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد هو بن صهيب الفقير قال أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلّ لي المغنم ولم

التوحيد

تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، **وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس عامة**».

* وهو في «صحيح مسلم» بلفظ: «**كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى كل أحمر وأسود**، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر وأعطيت الشفاعة». وحديث جابر في الصحاح والسنن والمسانيد والمعجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

* كما جاء مثله في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا حدثنا إسماعيل وهو بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، **وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون**». وهذا كذلك في الصحاح والسنن والمسانيد والمعجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

* وفي «مجمع الزوائد» حديث ثالث عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فضلت على الأنبياء بست لم يعطهن أحد كان قبلي: غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلي، وجعلت أمتي خير الأمم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأعطيت الكوثر، ونصرت بالرعب، والذي نفسي بيده إن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه»، قال الهيثمي: رواه البزار وإسناده جيد، قلت: بحث عنه فلم أجده بعد حتى هذه الساعة.

* وفي «صحيح ابن حبان» عن أبي ذر: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ببست حدثنا حماد بن يحيى بن حماد بالبصرة حدثنا أبي حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ونصرت بالرعب فیرعب العدو من مسيرة شهر وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وقيل لي سل تعطه واختبأت دعوتي شفاعة لأمتي في القيامة وهي نائلة إن شاء الله لمن لم يشرك بالله شيئاً»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح).

* وهو في «المستدرک علی الصحیحین» مطولاً: حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي حدثنا محمد بن جرير الفقيه حدثنا أبو كريب سمعت أبا أسامة وسئل عن قول الله عز وجل وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً فقال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن

التوحيد

عبيد بن عمير عن أبي ذر رضي الله عنه قال طلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فوجدته قائماً يصلي فأطال الصلاة ثم قال: «أوتيت الليلة خمسا لم يؤتها نبي قبلي: **أُرسلت إلى الأحمر والأسود** (قال مجاهد الإنس والجن)، ونصرت بالرعب فيرعب العدو وهو على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وقيل لي سل تعطه فاخترت بها شفاعاً لأمتي فهي نائلة من لم يشرك بالله شيئاً». وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجا ألفاظاً من الحديث متفرقة).

قلت: هو من أصح أحاديث الدنيا كأنه متواتر عن الأعمش، على شرط الشيخين، بل هو فوق شرطهما.

* وجاء هذا عن أبي موسى الأشعري في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا حسين بن محمد ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا: **بعثت إلى الأحمر والأسود**، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي ونصرت بالرعب شهراً وأعطيت الشفاعاً وليس من نبي إلا وقد سأل شفاعاً وإنني أخبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئاً»، وقال الهيثمي: (رواه أحمد متصلاً ومرسلاً، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح). قلت: وإسنادنا هذا ها هنا إسناد صحيح.

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن أبي أمية: حدثنا محمد بن أبي عدي عن سليمان يعني التيمي عن سيار عن أبي أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «فضلني ربي على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (أو قال على الأمم) بأربع»، قال: «**أُرسلت إلى الناس كافة**، وجعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وطهوراً فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذفه في قلوب أعدائي، وأحل لنا الغنائم»،

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن ابن عباس: حدثنا عبد الصمد ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا يزيد عن مقسم عن بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي، ولا أقولهن فخراً: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأعطيت الشفاعاً فأخترتها لأمتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً». قلت: يزيد هو ابن أبي زياد: فيه ضعف يسير، قد أكثر عنه أحمد، وحسن حديثه بعض الأئمة كالهيثمي حيث قال في «مجمع الزوائد»: (رجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن

التوحيد

أبي زياد وهو حسن الحديث)، وجود ابن كثير هذا الإسناد في تفسيره، وبقية رجاله ثقات، فلعله يقوى ويصبح حسناً تقوم به الحجة بشهادة الروايات الأخرى عن ابن عباس.

* كما هو في «سنن البيهقي الكبرى» عن عكرمة عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي من الأنبياء: جعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ولم يكن نبي من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه وأعطيت الرعب مسيرة شهر يكون بيني وبين المشركين مسيرة شهر فيقذف الله الرعب في قلوبهم **وكان النبي يبعث إلى خاصة قومه ويبعث أنا إلى الجن والإنس** وكانت الأنبياء يعزلون الخمس فتجئ النار فتأكله وأمرت أنا أن أقسمها في فقراء أمتي ولم يبق نبي إلا أعطى سؤله وأخرت شفاعتي لأمتي». وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» حديث آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص: حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا بكر بن مضر عن بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى وانصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر لملئ منه رعبا، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مساجد وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في كنائسهم ويبيعهم، والخامسة هي ما هي؟! قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل! فأخرت مسألتني إلى يوم القيامة فهي لكم، ولمن شهد أن لا إله إلا الله».

* وفي «مجمع الزوائد» حديث آخر عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه: عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود وإنما كان النبي يبعث إلى قومه**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأطعمت المغنم ولم يطعمه أحد كان قبلي، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة فتعجلها وإنني أخرت دعوتي شفاعاة لأمتي وهي بالغة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئا»، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن). قلت الإسناد هو كما في «الطبراني الأوسط»: حدثنا محمد بن أبان نا إبراهيم بن سويد الجذوعي ثنا عامر بن مدرك ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد.

* وفي «صحيح ابن حبان» عن عوف بن مالك: أخبرنا أبو يعلى حدثنا هارون بن عبد الله الحمال حدثنا بن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت

أربعاً لم يعطهن أحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فأعطانيها: **كان النبي يبعث إلى قريته ولا يعدوها وبعثت كافة إلى الناس**، وأرهب منا عدونا مسيرة شهر وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وأحل لنا الخمس ولم يحل لأحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فسألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحدته إلا أدخله الجنة فأعطانيها». قلت: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي، عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي، قال الحافظ: (مقبول)، فقط!!

* وهو في «المعجم الكبير» عن السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فضلت على الأنبياء بخمس: **بعثت إلى الناس كافة**، وادخرت شفاعتي لأمتي ونصرت بالرعب شهراً أمامي وشهراً خلفي وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأحللت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي». قلت: ولكن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك متهم.

* قد اعتنى بذلك أيضاً المفسرون ففي «تفسير ابن كثير»: [وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأحللت لي الغنائم وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة وقال الإمام أحمد حدثنا محمد بن أبي عدي عن سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضلني الله على الأنبياء أو قال على الأمم بأربع أرسلت إلى الناس كافة وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجداً وطهوراً فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وطهوره ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذف في قلوب أعدائي وأحللت لي الغنائم»، ورواه الترمذي من حديث سليمان التيمي عن سيار القرشي الأموي مولاهم الدمشقي سكن البصرة عن أبي أمامة صدق بن عجلان رضي الله عنه به وقال حسن صحيح وقال سعيد بن منصور أنبأنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا يونس حدثه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرت بالرعب على العدو ورواه مسلم من حديث ابن وهب وقال الإمام أحمد حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا بعثت إلى الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وأحللت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإنني قد اختبأت شفاعتي لمن مات لا يشرك بالله شيئاً تفرد به أحمد وروى العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب قال قذف الله في قلب أبي سفيان الرعب فرجع إلى مكة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن أبا

سفيان قد أصاب منكم طرفا وقد رجع وقذف الله في قلبه الرعب ورواه ابن أبي حاتم] * وفي «تفسير ابن كثير»: [قال تعالى: ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأمةين أأسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ﴾]، والآيات في هذا كثيرة كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر وهو **معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم** قال البخاري رحمه الله في تفسير هذه الآية حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبير حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة فأغضب أبو بكر عمر فأنصرف عنه عمر مغضبا فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه فأقبل أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو الدرداء ونحن عنده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم هذا فقد غامر أي غاضب وحاقد قال وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقص على رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر قال أبو الدرداء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل أبو بكر يقول والله يا رسول الله لأننا كنت أظلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أنتم تاركو لي صاحبي إني قلت: «يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت»، انفرد به البخاري وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ولا أقوله فخرا بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمتي يوم القيامة فهي لمن لا يشرك بالله شيئا إسناده جيد ولم يخرجوه، وقال الإمام أحمد أيضا حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك قال من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى انصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر ملئ مني رعبا وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها وجعلت الأرض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في بيعهم وكنائسهم والخامسة هي ماهي قيل لي سل فإن كل نبي

قد سأل فأخبرت مسألتني إلى يوم القيامة فهي لكم ولن شهد أن لا إله إلا الله»، إسناد جيد قوي ولم يخرجوه وقال أيضا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة وهذا الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»، وقال الإمام أحمد حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو يونس وهو سليم بن جبير عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولا يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، تفرد به أحمد وقال الإمام أحمد حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا بعثت إلى الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحللت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإنني قد اختبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا وهذا إسناد صحيح ولم أرهم خرجوه والله أعلم وله مثله من حديث ابن عمر بسند جيد أيضا وهذا الحديث ثابت في الصحيحين، أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحللت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه وبعثت إلى الناس عامة].

* وفي «تفسير ابن كثير»: [... عن عكرمة قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول إن الله تعالى فضل محمدا صلى الله عليه وسلم على أهل السماء وعلى الأنبياء قالوا يا ابن عباس فيم فضله على الأنبياء قال رضي الله عنه إن الله تعالى قال وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم وقال للنبي صلى الله عليه وسلم وما أرسلناك إلا كافة للناس فأرسله الله تعالى إلى الجن والإنس وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت في الصحيحين رفعه عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحللت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس

التوحيد

عامّة وفي الصحيح أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت إلى الأسود والأحمر قال مجاهد يعني الجن والإنس وقال غيره يعني العرب والعجم والكل صحيح] فهذه أسانيد صحاح إلى جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وأبي ذر الغفاري أصدق خلق الله لهجة، والحبر البحر الثقة المأمون الإمام عبد الله بن عباس، والحافظ المتقن كاتب الحديث النبوي عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي موسى عامر بن قيس الأشعري، وأبي أمانة صدي بن عجلان الباهلي، رضي الله عنهم جميعاً، قد شحنت بها الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم، بل وكتب التفسير والأدب والعربية، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة، التي لا ينكرها إلا معتوه مجنون، رفع عنه القلم، وخرج عن التكليف، أو كافر ملعون، خرج عن الإسلام، مع روايات أخرى عنهم وعن غيرهم من الصحابة ضربنا عنها الذكر صفحاً خشية التطويل، على كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (أرسل إلى الناس كافة وفضل بذلك، فلم يرسل قبله نبي ولا رسول إلا إلى قومه أو قريته خاصة).

نعم: وإيم الله إنها لفضيلة عظمى تنضم إلى غيرها من فضائل سيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، تبتهج القلوب بذكرها وتُشَفِّ الأذان بسماعها، كما تتعطر بها المجالس، ولكن ليس ذلك كل شيء، بل قبل ذلك وفوق ذلك: هذه عقائد أساسية، يجب الإيمان بها، ويكفر منكرها، ويترتب عليها أمور تشريعية وفكرية في غاية الأهمية نتفرغ لها الآن

❖ فصل: نسخ الشرائع السابقة ببعثته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نسخاً تهائياً تاماً مطلقاً

ثبت بالدليل القاطع، الذي يكفر منكره، أن الأنبياء السابقين إنما أرسلوا إلى أمم مخصوصة، أو قرى مخصوصة. كما ثبت أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أرسل إلى الناس كافة، وأن الناس كافة هم أمته. هذا لا يكون ولا يتشكل في عقل مع فرضية أن الأمم السابقة ما زالت موجودة الآن، فلا بد أن تكون قد انقرضت وزالت بوصفها أمة مخاطبة من نبي معين، وأصبحت من ثم جزء من الأمة المحمدية. أي أنها فقدت صفتها الأممية، وشخصيتها المعنوية، وعادت مجرد أفراد وجماعات وقبائل وشعوب تندرج تحت الأمة المحمدية.

وبذلك تكون دعوات الأنبياء السابقين غير ذات موضوع لأنها موجهة إلى معدوم: فليس هناك في الدنيا مكلف بشريعة موسى، وإنما هناك أفراد وقبائل من بني إسرائيل، أما أمة موسى، بوصفها أمة رسالة، فقد ذهبت وانقرضت، ولا بشريعة عيسى كذلك، ولا غيرهما. ولكن الرسائل السابقة تحتوي أمر الله ونهيه، فهل سقط ذلك كله، وأصبح غير ذي معنى؟!

حاشا لله، السيد المطلق الكامل السيادة، أن يتهافت أمره أو أن تسقط أحكامه إلا بفعله هو، جل ذكره. لذلك وجب أن يكون جل وعلا قد نسخ جميع الشرائع السابقة بمجرد بعثة محمد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الناس كافة. فقوله تعالى لمحمد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نصبتك نبياً رسولاً إلى الناس كافة، قال معها، ضرورة، نسخت جميع الشرائع السابقة: فلم يعد واجبها واجباً، ولا حرامها، حراماً، ولا حلالها حلالاً.

فالأنبياء السابقين إذا شرائعهم منسوخة، لا يحل تطبيقها، فضلاً عن كونهم لم يرسوا لنا أصلاً، ولم يخاطبونا بشيء فلا تلزمنا شريعتهم مطلقاً، بل يحرم علينا اتباع أي شيء من شرائعهم لأنها منسوخة، والأخذ بالمنسوخ وترك الناسخ جريمة كبرى، وتعقيب على الله في حكمه، وتمرد على ربوبيته وسيادته.

وما يوجد في شريعتنا من مشابهة أو حتى مطابقة لبعض أحكام الشرائع السابقة هو تشريع جديد، وليس هو إقرار لشرع سابق، حاشا لله، كيف وقد نسخ الشرع السابق أولاً بكامله، بحلاله وحرامه، حلوه وممره، ثم شرع هذا بعد ذلك؟!!

ويتضح كذلك بطلان كون (شرع من قبلنا شرع لنا) من أدنى تأمل لكون محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعث للبشرية كافة، بل للجن والإنس. فأتباعه من بني البشر أمة واحدة تشمل شتى شعوب الأرض وقبائلها، وهي بوصفها أمة واحدة لها شرعة واحدة، أما الانبياء السابقون فكان كل واحد منهم يبعث في شعوب أو قبائل أو قرى مخصوصة، ولكل واحد منهم شرعة ومنهاج، يختلف عن شرعة غيره ومنهاجه ولو في حكم واحد فمن زعم أن تلك الشرائع شرع لنا لزمه:

(١) تطبيقها جميعاً في نفس الوقت من نفس الجهة والاعتبار، أي الجمع بين المتناقضات، وهو مستحيل عقلاً وشرعاً،

(٢) أو جعل كل شريعة مخصوصة بأمة معينة تسري الآن على تلك الأمة فقط، ولا تسري على غيرها من بني البشر، فمن حق الياباني أو الصيني أن يقول: هذا تشريع لبني إسرائيل، وهو غير ملزم لي زمن موسى نفسه، فكيف يكون ملزماً لي اليوم بعد بعثة محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! وهذا محال شرعاً لما قضته لعالمية الرسالة المحمدية ووحدة الأمة المحمدية، وكلا الأمرين ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، بل هو معلوم من الإسلام بالضرورة، عند العوام والخواص، والمسلمين والكفار على حد سواء، كما أسلفنا.

وحاول قوم أن يفلتوا من الإشكالية فقالوا: إنما يكون شرع من قبلنا شرعاً لنا إذا ذكر في القرآن أو السنة. فنقول: هذا لا يغني عنكم شيئاً، لأن ذكره في الوحيين إنما هو خبر مجرد فقط. إما إذا ذكر بصيغة يفهم منها مخاطبتنا به، فهذا شرع جديد مستأنف مطابق

التوحيد

للشريعة السابقة بحذافيره، وإنما أصبح شرعاً لنا لا بمجرد كونه كان شريعة سابقة، ولا بمجرد إخبار الوحيين عن ذلك بأنه كان كذلك، ولكن لمجيء النص بتشريعه، أي لأننا خوطبنا به. فهو إذاً شريعة جديدة جاء الأمر بها الآن، وهي مطابقة لشريعة سابقة ذهبت ونسخت وانتهى أمرها. فلا يجوز أن يقال أن شرع من قبلنا شرع لنا أو صار شرعاً لنا، ولكن يقال: هذه شريعة جديدة مستأنفة لنا مطابقة لشريعة سابقة، وهذا ممكن عقلاً وشرعاً، ولا غبار عليه.

قال الإمام الحجة أبو محمد علي بن حزم الأندلسي في «المطلى»: [مسألة: (ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا)، قال عز وجل: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقيه أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة فإذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم إلا إلى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم لم تلزم إلا من بعثوا إليه فقط وإذا لم يبعثوا إلينا فلم يخاطبونا قط بشيء ولا أمرونا ولا نهونا ولو أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لنبينا صلى الله عليه وسلم فضيلة عليهم في هذا الباب ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها فإذا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء فقد صح يقينا أن شرائعهم لا تلزمنا أصلا وبالله تعالى التوفيق]، بخ بخ: هنيئاً لك أبا محمد هذا الفهم العميق، والفكر الموفق، الذي هو، بحمد الله، عين قولنا، الذي نقرره كالتالي:

قاعدة: نسخت الشرائع السابقة ببعثة سيدنا خاتم النبيين محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، نسخاً نهائياً فورياً كاملاً مطلقاً، لذلك لا يجوز تطبيقها، ولا يحل اتباعها.

فكل ما جاء به من الأحكام بعد نزول: ﴿إِقْرَأْ﴾ فما هو شرع إلا جديد مستأنف، حتى ولو تشابه أو تطابق مع شريعة سابقة، فحقيقته أنه، لا محالة، جديد مستأنف. ولا يجوز مطلقاً أن يقال أنه «إقرار» للشرع السابق، لأن ما نسخ، ضرورة، قد بطل وذهب وانتهى، وأصبح معدوماً لا وجود له، ولو لطرفة عين، فعودته بعد ذلك إنشاء لشرع جديد، وليس إقراراً لشرع سابق موجود ما زال سارياً.

وقد يستشكل البعض ذلك فيقول: إن ذلك يترتب عليه فراغ تشريعي دام منذ نزول قوله

تعالى: ﴿إِقرأ﴾، وحتى نزول الشرائع الجديدة المفصلة. قلنا: فكان ماذا؟! ومن هو صاحب السيادة: أنتم أم الله؟! ولكن الحق أن ذلك وهم باطل فلم تكن هناك لحظة فيها فراغ تشريعي مطلقاً، كما سنبينه فيما بعد في الفصل القادم، لأن الله قال للناس حينئذ: افعلوا ما شئتم قد عفوت لكم عن كل شيء، وأذنت لكم في كل فعل، حتى أفصل لكم الحرام والواجب، وأبين المستحب من المكروه، وحتى ذلك الحين فكل شيء حلال وعفو، لطفاً ورحمة بكم، لا عن غفلة أو نسيان من ربكم؛ فلا تختلفوا إلى نبيكم، وتكثروا السؤال والتعنّت على ربكم، فتذوقوا وبال أمركم. أو بلفظ آخر: ما أنتم عليه فهو حلال، حتى إشعار آخر. وما أنتم عليه من العقود والأنكحة والالتزامات والعادات والتقاليد صحيح ملزم نافذ حتى إشعار آخر.

وهنا قد يستنكر مستنكر: فيستمر صاحب بيت الدعارة، مثلاً، في تشغيله، وجني الأموال من مهوور البغايا، حتى يأتي الوحي بنص صريح في تحريمه؟! قلنا: فكان ماذا؟! مال حلال حتى يأتي تحريمه من صاحب السيادة، تقدست ذاته، وتباركت أسماؤه، فيصبح حينئذ حراماً، وليس قبل ذلك. يقولون: أين العقول السليمة؟ والفطر المستقيمة! قلنا: دعونا من عقولكم وفطركم السليمة: خالق العقول والفطر أعرف بها، فدعوه لها، فإذا شاء أخذها في الاعتبار إذا شرع، تلطفاً ورحمة، وإن شاء أهمل ذلك، تعبدوا وابتلاء. الأولى بكم، يا قوم، أن تقبلوا على ما خلقتم له: أن تعبدوا الله مخلصين له الدين، منيبين إليه: لا أن تعقبوا على ربكم أو تقدموا بين يدي رسولكم!! والذكر الحكيم، قرأناً وسنة، مملوء بحمد الله بالشواهد على قولنا هذا، فكلام الله ورسوله لا يتناقض أو يتعارض: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾. فمن ذلك:

* قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه﴾، (المائدة، ٤٨:٥).

المهيمن، وهو من أسماء الله الحسنى، ذكرت في تفسيره معاني الشهيد والمؤمن، والأمين، والرقيب الحافظ، ولكنه على التحقيق في المقام الأول: المسيطر المتحكم، ذي السلطان القاهر، والأمر النافذ، ثم في المقام الثاني: القائم بالأمر، المتولي لشؤون الحكم، ورعاية الشؤون. وقد حاول الإمام الحافظ ابن حجر تلخيص الأقوال وتحريرها في «فتح الباري»، حيث قال: [قوله المهيمن القرآن أمين على كل كتاب قبله أورد بن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس في قوله تعالى ومهيمناً عليه قال القرآن أمين على كل

التوحيد

كتاب كان قبله، وروى عبد بن حميد من طريق أريدة التميمي عن بن عباس في قوله تعالى ومهيمننا عليه قال مؤتمنا عليه وقال بن قتيبة وتبعه جماعة مهيمننا مفعيل من أيمن قلبت همزته هاء وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهيمن من الأسماء الحسني وأسماء الله تعالى لا تصغر. والحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلاً من شيء وأصل الهيمنة الحفظ والارتقاب تقول هيمن فلان على فلان إذا صار رقيباً عليه فهو مهيمن قال أبو عبيدة لم يجيء في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ مبيطر ومسيطر ومهيمن ومبيقر.

وقال الحافظ في موضع آخر من «فتح الباري»: [قال البيهقي: (هذا شرح قول أهل التفسير في المهيمن انه الأمين ثم ساق من طريق التميمي عن بن عباس في قوله مهيمننا عليه قال مؤتمنا ومن طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس المهيمن الأمين ومن طريق مجاهد قال المهيمن الشاهد وقيل المهيمن الرقيب على الشيء والحافظ له وقيل الهيمنة القيام على الشيء قال الشاعر:

الا ان خير الناس بعد نبيه * مهيمنه التاليه في العرف والنكر**

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لهم) انتهى.

ويصح ان يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم]. قلت: قد أصاب البيهقي ها هنا في تفسيره للفظه «المهيمن» بـ «القائم على الناس بالرعاية لهم»، فلا يستفاد من بيت الشعر المذكور إلا هذا، وقد تفهم بمعنى الحاكم المسيطر، أما الشهيد فلا، وأما المؤتمن فنعم، ولكن ليس من اللفظ نفسه، وإنما من مستلزمات معانيه شرعاً وعقلاً: أن الحاكم القائم بالشؤون مؤتمن عليها، أو هكذا ينبغي أن يكون، وإلا كان خائناً مجرمًا.

ويشبه هذا ما جاء في «لسان العرب»: [وفي حديث عكرمة: (كان علي، عليه السلام، أعلم بالمهيمنات)، أي القضايا من الهيمنة وهي القيام على الشيء جعل الفعل لها هو لأربابها القوامين بالأمور].

أما الإمام الطبري فقد طوّل جداً في هذا ولم يأت، خلافاً لعوائده الجميلة، بجديد في تفسيره.

ولكن الإمام ابن كثير كان أسعد حظاً في تفسير لهذه اللفظة إذ قال: [قوله تعالى: ﴿ومهيمناً عليه﴾، قال سفيان الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس: أي مؤتمناً عليه. وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيمن الأمين، قال: القرآن أمين على كل كتاب قبله. ورواه عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد ومحمد بن كعب وعطية والحسن وقتادة وعطاء الخراساني والسدي وابن زيد نحو ذلك، وقال ابن جرير: القرآن

التوحيد

أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل، وعن الوالي عن ابن عباس «ومهيماً» أي شهيداً، وكذا قال مجاهد وقتادة والسدي. وقال العوفي عن ابن عباس «ومهيماً» أي حاكماً على ما قبله من الكتب، وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيم يتضمن هذا كله، فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمتها أشملها وأعظمها وأكملها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات، ما ليس في غيره، فلهذا جعله شاهداً وأميناً وحاكماً عليها كلها وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، انتهى كلام ابن كثير، وهو كلام جيد موفق.

ولكن الأكثرية من المفسرين، للأسف الشديد، على تقليد ابن عباس في تفسيره للفظ «المهيم» بـ «الشهيد»، ثم «المؤمن» أو «الأمين»، التي لا تنسجم مع السياق، إلا قليلاً، بخلاف الحاكم، أو القائم، ونحوها. وهذا هو عيب التقليد، والتكاسل عن الاجتهاد والتفكير المستقل.

وقد وجدنا في تاريخ الطبري في قصة مقتل أبي شريح الخزاعي ومعاقبة قتلته أبيات من الشعر ممتعة، تصلح كشواهد لغوية: [...] فكتب فيهم إلى عثمان فكتب إليه في قتلهم فقتلهم على باب القصر في الرحبة، وقال في ذلك عمرو بن عاصم التميمي:

لا تأكلوا أبداً جيرانكم سرفاً أهل الزعارة في ملك ابن عفان

وقال أيضاً:

إن ابن عفان الذي جربتمو فطم اللصوص بمحكم الفرقان
ما زال يعمل بالكتاب مهيماً في كل عنق منهم وبنان

ويظهر من الأبيات معنى التحكم، بل البطش والسيطرة في لفظة: (مهيمن). كما في «الإصابة في تمييز الصحابة» أثناء ترجمة الفارعة بنت أبي الصلت رضي الله عنها، أخت أمية بن أبي الصلت الشاعر المشهور، هذه الأبيات من قصيدة له:

لك الحمد والنعماء والفضل ربنا ولا شيء أعلى منك جداً وأمجداً

ملك على عرش السماء مهيمناً لعزته تعنو الوجوه وتسجد

قلت: لا معنى لـ «مهيمناً» هاهنا إلا: المتحكم المسيطر، ذي السلطان القاهر، والتصرف النافذ.

وهذا هو الذي شاع على السنة الناس خاصة وعامة في القرون الأخيرة، فإذا قيل

التوحيد

«**الهيمنة الأجنبية**» فهم منها كل سامع معنى «الغلبة والتسلط أو الاستعمار الأجنبي»، لا غير، وهو الصواب والحمد لله.

وهذا هو الذي ندين الله به: أن «**المهيمن**» هو المسيطر المتحكم القاهر، ذي السلطان النافذ، لا غير

ولا يكون القرآن «**مهيماً**» أي حاكماً ومتسلطاً ومتغلباً ومسيطرًا على الكتب السابقة، إلا إذا كان ناسخاً لها، لا يتصور، عقلاً أو شرعاً، في أوامر الله ونواهيه غير ذلك، لأنها كلها مرتبة واحدة، ذات حرمة وقدسية واحدة، فإذا هيمن أحدها وتحكم في آخر، فهو ناسخ وذاك منسوخ بالضرورة، ومحال أن يكون الحال غير هذا، ولا يتصور في العقل إلا هذا!

* ومن ذلك قوله عليه وعلى آله الثلاثة والسلام: «**لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم**»، كما سنشبعه نقاشاً في الفصل المقبل. وموسى نبي ورسول معصوم، لا يحل له مخالفة أمر الله. فمن المحال الممتنع أن لا يسعه إلا متابعة محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بمعصية الله الذي أوحى إليه بشريعة معلومة مستقلة، فوجب ضرورة أن تكون شريعته منسوخة عن آخرها، بحيث لوبعث حياً لم يجز له إلا اتباع محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإلا كان عاصياً أثماً.

* ومن ذلك إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء يوم أسري به إلى بيت الله المقدس، حيث بعث له الأنبياء السابقين، فتدافعوا من يتقدم، ثم قدموه أو قدمه جبريل أمامهم، فأمرهم في الصلاة. يترتب على ذلك ضرورة أنه صلواتهم قد نسخت، لأنهم صلوا بصلاته، والصلاة عمود الدين، فغيرها نسخ من باب أولى. وقد ثبت هذا:

- في «**صحيح مسلم**» حيث قال الإمام مسلم: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا حجين بن المثنى حدثنا عبد العزيز وهو بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أثبتها فكربت كربة ما كربت مثله قط»، قال: «فرفعه الله لي أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به، وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي فإذا رجل ضرب جعد كأنه من رجال شنوءة، وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شبهها عروة بن مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم يعني نفسه، **فحانت الصلاة فأمتهم**، فلما فرغت من الصلاة قال قائل: (يا محمد هذا مالك صاحب النار فسلم عليه!)، فالتفت إليه فبدأني بالسلام،]

- وهو في «**السنن الكبرى**» للإمام النسائي: [أخبرنا محمد بن رافع قال حدثنا حجين

بن المثنى قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بعينه إلى منتهاه سنداً ومثلاً [وفي «مسند الشاميين» من حديث طويل: [حدثنا مطلب بن شعيب ثنا عبد الله بن صالح (ح) وحدثنا أحمد بن خليف الطلبي ثنا يحيى بن صالح الوحاظي قال: ثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي ثنا يزيد بن أبي مالك عن أنس بن مالك أن النبي، صلى الله عليه وسلم قال: «أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل خطوتها عند منتهى طرفها فركبت ومعى جبريل عليه السلام فسارت بي، ...»] إلى أن قال: [ثم دخلت بيت المقدس فجمع لي الأنبياء فصليت بهم، ثم صعد بي إلى السماء الدنيا، ... الحديث]

- وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ذكر لرواية أخرى: [وفي حديث أبي امامة عند الطبراني في الأوسط ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدموا محمداً]

❖ فصل: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم»

* قال، عليه وعلى آله الصلاة والتبريكات والسلام: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم»، كما ثبت عن عبد الله بن ثابت وغيره: جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة بالعربية، لنزداد به علما الى علمنا،) أحب أن أعرضها عليك، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، [وغضب حتى احمرت عيناه]، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وقال أبو بكر: (ثكلتك الثواكل! ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، [وقالت الأنصار: (يا معشر الأنصار السلاح السلاح غضب نبيكم، صلى الله عليه وسلم)، فجاءوا حتى أحدقوا بمنبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم]، فقال عمر: (رضيت بالله ربا، وبالإسلام دينا وبمحمد، صلى الله عليه وسلم، [رسولاً نبيا]، قال: فسري عنه، ثم قال: «[أمتهوكون فيها يا بن الخطاب: والذي نفسي بيده: إني أوتيت جوامع الكلم، وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصارا، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية، فلا تهوكوا، ولا يغرنكم المتهوكون! لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء: فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا: فإنكم إما أن تصدقوا بباطل، أو تكذبوا بحق]، والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم، فاتبعتموه، وتركتموني لضللتكم [عن سواء السبيل ضلالاً بعيداً]، [والذي نفسي بيده لو أن موسى، صلى الله عليه وسلم، كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني]: إني حظكم من النبيين، وأنتم حظي من الأمم»، [ثم نزل عن المنبر]. وقد أثبتنا صحة هذا الحديث بطوله في الملحق.

وقد ثبتت لفظة: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من طرق أخرى بمفردها، عن عبد الله

بن مسعود، رضي الله عنه، كما هو مبهرن عليه في الملحق أيضاً.

وقد جاءت لفظة: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**» من طرق أخرى بمفردها، عن العديد من الصحابة، فمن ذلك ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه * كما هي في «**صحيح ابن حبان**»: أخبرنا بن قتيبة قال حدثنا حرملة قال حدثنا بن وهب قال أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال هل تكلم هذه الجنازة فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الله أعلم**»، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تتكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقالوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذبوهم، وإن كان باطلا لم تصدقوهم**»، وقال: «**قاتل الله اليهود لقد أوتوا علماً**». وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي. وقد أخرجه أبو داود، والطبراني من طرق كثيرة، والبيهقي، وغيرهم.

وكما جاءت عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

* في «**المستدرک علی الصحیحین**»: أخبرناه أبو الفضل الفقيه ثنا عثمان بن سعيد الدارمي أنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص ثنا الحارث بن عبيدة ثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنازة فقال رجل من اليهود: (يا محمد تكلم هذه الجنازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم. فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إذا حدثكم أهل الكتاب حديثاً فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله**».

أما لفظة: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»، التي كثيراً ما أُسيء فهمها، فقد جاءت عن عدد من الصحابة بأصح الأسانيد، منها ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، كما:

* في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: حدثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية قال أقبل أبو كبشة السلولي ونحن في المسجد فقام إليه مكحول وابن أبي زكريا وأبو بحرية فقال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**». هذا في غاية الصحة، مسلسل بالثقات المصريحين بالتحديث، وهو كذلك عند أحمد من طرق أخرى صحيحة، وعند البخاري، والداودي، وابن حبان، وفي مسند الشافعي، ومسند الحميدي، والطبراني الصغير، وشرح مهاني الآثار، ومواقع متعددة من

«فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وغيرهم.

وما جاء عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، كما:

* في «السنن الكبرى»: أنبأ الفضل بن العباس بن إبراهيم قال حدثنا عفان قال حدثنا همام قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي». هذا صحيح جداً، وهو كذلك في مسند أحمد من عدة طرق صحاح.

وما جاء عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، كما:

* في «مسند عبد بن حميد»: حدثني بن أبي شيبه ثنا وكيع عن الربيع بن سعد عن بن سابط عن جابر قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تحدثوا عن بني إسرائيل فإنه كانت فيهم الأعاجيب»، ثم أنشأ يحدث قال: «خرجت طائفة منهم فأتوا مقبرة من مقابرهم فقالوا لو صلينا ركعتين فدعونا الله عز وجل يخرج لنا بعض الأموات يخبرنا عن الموت قال ففعلوا فبينما هم كذلك إذ طلع رجل رأسه من قبر بن عيينه أثر السجود فقال: يا هؤلاء ما أردتم إلي؟ فوالله لقد مت منذ مائة سنة فما سكنت عني حرارة الموت حتى كان الآن فادعوا الله أن يعيدني كما كنت».

ولإزالة سوء الفهم الذي كثيراً ما أحاط بهذه الأحاديث نبداً باستعراض أقوا الأئمة السابقين حول الموضوع التي يمثلها أحسن تمثيل ما قاله الإمام الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني:

* حيث قال في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [والذي يظهر ان كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم والأولى في هذه المسئلة التفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج الى الرد على المخالف ويدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد، صلى الله عليه وسلم، بما يستخرجونه من كتابهم ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه واما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقراءة وقد يغضب ممن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذي سأل عن لقطة الإبل وقد تقدم في كتاب العلم الغضب في الموعظة ومضى في كتاب الأدب ما يجوز من الغضب]، انتهى كلام الحافظ. وقال في موضع آخر: [قوله وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه، صلى الله عليه وسلم، الزجر

التوحيد

عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار وقيل معنى قوله لا حرج لا تضيق صدوركم بما تسمعونهم من الأعاجيب فإن ذلك وقع لهم كثيراً وقيل لا حرج في أن لا تحدثوا عنهم لأن قوله أولاً حدثوا صيغة أمر تقتضي الوجوب فأشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله ولا حرج أي في ترك التحديث عنهم وقيل المراد رفع الحرج عن حاكي ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشنيعة نحو قولهم اذهب أنت وربك فقاتلا وقولهم اجعل لنا إلهاً وقيل المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب والمراد حدثوا عنهم بقصتهم مع أخيهم يوسف وهذا أبعد الأوجه وقال مالك المراد جواز التحديث عنهم بما كان من أمر حسن أما ما علم كذبه فلا وقيل المعنى حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح وقيل المراد جواز التحديث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الإتصال في التحديث عنهم بخلاف الأحكام الإسلامية فإن الأصل في التحديث بها الإتصال ولا يتعذر ذلك لقرب العهد وقال الشافعي من المعلوم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يجوز التحديث بالكذب فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحديث به عنهم وهو نظير قوله إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ولم يرد الإذن ولا المنع من التحديث بما يقطع بصدقه، انتهت القطعة الثانية من كلام الحافظ.

قلت: رحم الله الحافظ، لقد اختلط عليه، وعلى الكثير من العلماء غيره، حكم ثلاثة أقضية متباينة، فجعلها قضية واحدة، كما يظهر من الدراسة المدققة التالية:

القضية الأولى: سؤال أهل الكتاب، أو غيرهم من الكفار، عن شيء من «الدين» طلباً للعلم والهدى (لاحظ قول عمر: لنزداد علماً إلى علمنا) وهذا محرم تحريماً قطعياً لا شك فيه بقرينة أنه، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، غضب غضباً شديداً حتى احمرت عيناه من فعل عمر، حتى صاح به عبد الله بن ثابت: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وصاح به أبو بكر: (ثكلتك الثواكل ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، وتنادت الأنصار إلى السلاح، وهذا لا يكون إلا في العظام. وقد علل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك بأمور عدة تختلف حسب مرتبتها في الأهمية، وهي:

(١) أن ما في أيدي أهل الكتاب السابق من الكتب والروايات محرف غيرت ألفاظه، وأدخل فيه ما ليس منه، قد اختلط فيه الحق والباطل، والصدق والكذب على وجه لا يمكن

التمييز، من داخله، بين أجزائه على وجه متيقن أبداً، كما أنه ناقص لحذف أشياء منه عمداً أو لضياعها. فما ببيديهم مظلّم ملوَّث، لا تقوم به حجة، ولا تبرأ به ذمة. أما ما أتى به محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فهو منير نقي، وهو شاف كاف (لاحظ قوله: **إني أوتيت جوامع الكلم، وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصاراً، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية**) قد تكفل الله بحفظه بحيث يبقى إلى يوم القيامة نقياً تقوم به الحجة، وتبرأ به الذمة. فكيف يسوغ للعاقل طالب الحق أن يترك المنبع النقي الصافي ويتجه إلى المشوب الملوَّث؟! نعم: قد يعذر من لم يجد إلا الملوَّث إذا شرب منه مضطراً كحال المؤمنين بالكتب السابقة قبل بعثته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما بعد بعثته فلا.

(٢) وهو أهم من سابقه وأخطر: أن أهل الكتاب السابق لما سبق ذكره من تحريف الكتب وضياعها، ولانتشار الفسق والنفاق في أحبارهم وكهنتهم ورهبانهم، الذين يحرفون الكلم الثابت الصحيح عن مواضعه، ويتأولون الكتاب على غير تأويله، ويجعلون الكتاب قراطيس يبدون بعضها ويخفون كثيراً، وييقون الكتاب بلغات ميتة بائدة لا يحسنها جمهور الناس ليحتكروا تفسيره، ويتسلطوا على العامة بمعرفته، ولداهنتهم للسلطين، وأكلهم أموال الناس بالباطل، أنهم لذلك كله ضلال بعيدون عن الهدى، ومن كان ضالاً بنفسه لا ينتظر منه أن يهدي غيره، ولا يجوز أن يوثق بفتواه، ولا أن يعتد برأيه. وعلم «الدين» إنما يؤخذ فقط عن أهل الهداية والاستقامة، لا عن أهل الغواية والضلالة (لاحظ قوله: **فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا**). وهذا يصح كذلك، ومن باب أولى، حتى على منافقة القراء من هذه الأمة المحمدية، لا سيما فقهاء السلطين، لعنهم الله، بالرغم من حفظ الذكر وسلامته من التحريف والضياع في ذاته، وبالرغم من حفظهم هم للكتب والمتون والشروح، كالخمار يحمل أسفارا، لأنهم لم يرفعوا بها رأساً، فلا يجوز أيضاً سؤالهم، ولا طلب الهدى منهم وهم قد ضلوا.

(٣) **وهو الاعتبار الأهم والأخطر:** أن الكتب السابقة حتى ولو قدرنا جدلاً، وتنزلاً في الاحتجاج، أنها كانت محفوظة حرفاً حرفاً، بل صوتاً صوتاً، كحفظ القرآن عند المسلمين، وحتى لو سلمنا جدلاً بأن حملتها من الكهنة والأخبار والرهبان ثقافة مأمونون، لا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يكتمون شيئاً مما أنزل الله، ويبلغون عن الله ولا يخشون أحداً إلا الله، لو فرضنا ذلك كله جدلاً لم تعد مصدر هداية: لأنها نسخت كلها من أولها إلى آخرها، كبيرها وصغيرها. بل لو أن موسى، وهو من أعظم رسل الله السابقين مكانة، وأكثرهم تشريعاً، بعث حياً اليوم للزمه اتباع النبي محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غير قيد أو شرط. ولما كان موسى، صلى الله عليه وسلم، رسولاً نبياً معصوماً لا يجوز له أن يخالف شيئاً من أوامر الله نواهيه التي أوحاها إليه من قبل، لزم ضرورة أن يكون كل ما

التوحيد

أُوحِيَ إِلَيْهِ مَنْسُوخُ كُلِّهِ، دَقُّهُ وَجَلُّهُ فُورَ بَعَثَةِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. وَلَوْ تَبَعَ النَّاسُ مُوسَى، وَتَرَكُوا مُحَمَّدًا لَضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا، أَيْ لَكَفَرُوا، لِأَنَّ الضَّلَالَاتِ الْبَعِيدَةَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْكُفْرِ.

فَمِنْ لَحْظَةِ نَزَلَتْ: ﴿إِقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، عَلَى الصَّحِيحِ، أَوْ عَلَى أْبَعْدِ تَقْدِيرِ لَحْظَةِ نَزُولِ قَوْلِهِ، تَبَارَكَتِ أَسْمَاؤُهُ: ﴿قُلْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، نَسَخَتْ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ كُلِّهَا جَمِيعًا، وَعَادَ الْأَمْرُ أَنْفَ كَيَوْمِ خُوطَبِ آدَمَ وَزَوْجِهِ: ﴿لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، بَلْ كَحَالِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْخُطَابِ. فَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ صَلَاةٌ وَلَا زَكَاةٌ وَلَا صِيَامٌ، وَمَا ثَمَّةُ تَكْلِيفٍ حَتَّى جَاءَ ذَلِكَ الْأَمْرُ الْوَاحِدُ الْيَتِيمُ. لِذَلِكَ كَانَ الْحَقُّ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ أَنْ (شَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا لَيْسَ شَرْعًا لَنَا). نَعَمْ قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ خَطَأٌ مُنْكَرٌ فَادِحٌ، وَزَلَّةٌ شَنِيعَةٌ جَسِيمَةٌ مِنْ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَهَا لَهُمْ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا.

أَمَّا حَمَلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، غَضَبِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، الشَّدِيدِ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ فَحَسَبٍ فَهُوَ عَجِيبٌ، وَهُوَ مِنْ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ الشَّنِيعَةِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ شَرِّهَا. وَأَعْجَبَ مِنْهُ الْقِيَاسُ عَلَى تَأْنِيْبٍ مُعَاذٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى إِطَالَتِهِ الصَّلَاةَ. وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِ، سَامَحَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ، أَنْ يَحْكُمَ بِحَرْمَةِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ لَصَلَاةِ الْفَرَضِ فَوْقَ طَاقَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، بَدَلًا مِنْ تَنْكِيسِ الْقَضِيَّةِ، وَالذَّهَابِ إِلَى مَقَالَتِهِ السَّاقِطَةِ الْعَجِيبَةِ. وَأَمَّا غَضَبُ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْ ضَوَالِ الْإِبْلِ فَالْأَرْجَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُ اسْتَشْعَرَ مِنَ السَّائِلِ مُحَاوَلَةَ الْمُرَاوَعَةِ لِاسْتِحْلَالِ أَخْذِهَا أَوْ رُكُوبِهَا عَلَى الْأَقْلَ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَتَبُعِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، فَاشْتَدَّ غَضَبُهُ لَا مِنْ مَجْرَدِ السُّؤَالِ، وَلَكِنْ مِنْ مَا ظَهَرَ مِنْ مَقَاصِدِ السَّائِلِ وَنِيَّتِهِ الْمَلْتَوِيَّةِ، وَهِيَ نِيَّةُ مُحَرْمَةِ خَبِيثَةٍ، يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهَا الذَّمَّ وَالتَّوْبِيخَ، وَأَنْ يَعْثُفَ وَيَغْضَبَ عَلَيْهِ.

القضية الثانية: وهو غير الأولى ومباينة لها تتعلق بالموقف من إخبار أهل الكتاب لنا بشيء من أمور «الدين»، كأخبار الغيب، وأحوال القيامة، وصفات الله وأسمائه. وذلك عندما يتطوعون هم بتقديم الخبر، غير مسبوق بسؤال منا، لأن سؤالهم عن ذلك غير جائز كما أسلفنا. ففي مثل هذه الأحوال يوجب العقل التوقف في كل مقولة لم يقم عليها أو على ضدها برهان، لأن الإثبات والنفي كلاهما أحكام تفتقر إلى البرهان. وحتى لو كانت تلك المقولات مستندة على كتبهم ورواياتهم، مستنبطة استنباطاً صحيحاً من النصوص التي في أيديهم، فلا يجوز إلا التوقف في أمرها لأن نصوصهم غير ثابتة، ولم يقم البرهان القاطع على حجيتها. هذا هو الموقف المعرفي العقلي السليم، والتعامل المنصف، من كل قضية لم

تتم بعد البرهنة عليها: التوقف والامتناع عن النفي أو الإثبات. ثم جاء الشرع المطهر فأوجب هذا الموقف «المعرفي» السليم على المؤمنين بالرسالة المحمدية فأصبح هو كذلك الحكم الشرعي الملزم، لأن خلاف ذلك يفضي إلى التصديق بباطل، وهو أمر محرم شنيع: أقل مراتبه التخريف والسفاهة، وربما وصل إلى درجة الكفر والضلالة، أو التكذيب بحق، وهو كسابقه في الشناعة. وهذا الموقف هو كذلك الواجب على من عصى الله ورسوله وبدأهم بالسؤال، فالوقوع في المعصية أولاً بسؤالهم لا يبرر الوقوع في المعصية تالياً بتكذيبهم أو تصديقهم من غير برهان. نعم: هذا هو الواجب على كل حال تجاه تحديثهم لنا عن أي شأن من شؤون «الدين»، سواء كان هذا ابتداءً وتبرعاً منهم، أو رداً على سؤال منا.

القضية الثالثة: التحديث «عنهم»، أي رواية أخبارهم، وما حدث في تاريخهم الطويل من الفتن والحروب، والارتقاء والانحطاط، والنصر والهزيمة، وصلاح الحكام وفسادهم، وإحسان الأحبار وانحرافهم، وكذلك الأعاجيب التي كانت فيهم، كل ذلك لأخذ العبرة والموعظة، ولفهم حركة التاريخ، وسنن الأمم والدول والمجتمعات، لا سيما وأن بني إسرائيل كانوا أمة رسالة ودعوة. ويدخل في ذلك، بل هو الأولى بالتقديم لأنه كالمدخل لما سبق: دراسة كتبهم ومروياتهم لغربة المتناقض والمكذوب، واستجلاء الراجح والصحيح، لا سيما إذا دعم ذلك بدراسة آثارهم، وأطلال مدنهم، وما رواه مؤرخو الشعوب الأخرى عنهم، إلى غير ذلك من آليات البحث التاريخي. ومن البديهي أنه لا يجوز، كما أسلفنا في القضايا السابقة، أخذ مروياتهم، أو مرويات غيرهم، موضع التسليم، بل لا بد من التوقف فيها أولاً، ثم فحصها وتمييزها ثانياً. فإن ثبت أو ترجح شيء من ذلك جاز بعدئذٍ التحدث عنهم به، ولا حرج، لأخذ العبرة منه.

ولكن الفهم الخاطيء السقيم للأحاديث المذكورة أعلاه، حتى من قبل بعض الأكابر، كما يظهر مثلاً في كلام الإمام الحافظ الحجة ابن حجر، أدى إلى انتكاس القضايا في أذهان المسلمين. نعم: قل أن يوجد من المسلمين من سأل أهل الكتاب طالباً الهدى من عندهم، ولكن أكثر من طلب الهدى من كتب الفلاسفة، وهم شر من أهل الكتاب، وأبعد عن الهدى والوحي، ظاناً أنها مباحث عقلية، مهملاً للكتاب والسنة. والحق أنها أسوأ حالاً من كتب بني إسرائيل: فما هي إلا فرضيات خيالية، ومباحث خرافية، إلا أقل القليل.

وانتشر التصديق لمرويات أهل الكتابين وأخذها قضية مسلمة خاصة في كتب التفاسير، بل وجد من حاول تأويل النصوص القرآنية لتتوافق مع الخرافات اليهودية: سبحان الله هذا بهتان عظيم!

وفي المقابل قلت الأبحاث النقدية الموضوعية لكتبهم. نعم: قام الإمام الفحل أبو محمد

التوحيد

علي بن حزم الأندلسي، فيما نعلم، بأول دراسة موضوعية في تاريخ البشرية لكتب أهل الكتابين في «**الفصل بين الملل والنحل**»؛ ولكن لم يتبعه كثير من علماء المسلمين بل أهملوا الموضوع إهمالاً، إلا الإمام ابن تيمية في «**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**»، ولم يأت من غيرهما إلا أشياء يسيرة أخرى، لا تسمن ولا تغني من جوع، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

❖ فصل: النهي عن كثرة السؤال

اشتد نهى الله ورسوله عن كثرة السؤال، والتردد على رسول الله بالمسائل والفرضيات، والتقعر والتعمق في الجدليات، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأعرابي الأحمق عن الحج: أهو في كل عام. ثبت ذلك بالبرهان القاطع، والحجة اليقينية الملزمة بذلك كما هي في الآيات والأحاديث التالية:

* قال الحق، جل جلاله، وتباركت أسماؤه: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ لِقُرْآنٍ تَبَدَّلَ لَكُمْ عَفَا لِلَّهِ عَلَيْهَا وَلِلَّهِ غُفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (المائدة: ١٠١: ٥)، وإليك جماع قول أئمة التفسير كما وردت في:

* **فقد جاء في «تفسير الطبري»:** [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ لِقُرْآنٍ تَبَدَّلَ لَكُمْ عَفَا لِلَّهِ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ غُفُورٌ حَلِيمٌ﴾، ذكر أن هذه الآية أنزلت على رسول الله بسبب مسائل كان يسألها إياه أقوام امتحاناً له أحياناً، واستهزاء أحياناً، فيقول له بعضهم: من أبي؟! ويقول له بعضهم إذا ضلت ناقته: أين ناقتي؟! فقال لهم تعالى ذكره: لا تسألوا عن أشياء من ذلك (كمسألة عبد الله بن حذافة إياه من أبوه) إن تبدل لكم تسؤكم يقول إن أبدينا لكم حقيقة ما تسألون عنه ساءكم إبداءها وإظهارها وبنحو الذي قلنا في ذلك تظاهرت الأخبار عن أصحاب رسول الله. ذكر الرواية بذلك: ...] ثم استعرض الطبري نحواً من عشر روايات أكثرها صحاح بذلك المعنى المذكور، وهي في الملحق مع كامل نص الإمام الطبري.

* واستأنف الإمام: [وقال آخرون نزلت هذه الآية على رسول الله من أجل مسألة سائل سألته عن شيء في أمر الحج. ذكر من قال ذلك: ...] وذكر كذلك نحواً من ثمانية طرق، أكثرها صحاح، وهي كذلك في الملحق مع كامل النص.

* ثم قال: [وقال آخرون بل نزلت هذه الآية من أجل أنهم سألوا رسول الله عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي. ذكر من قال ذلك: ...] ثم ذكر روايتين، لا غير.

* ثم قال الإمام الطبري: [وأولى الأقوال بالصواب في ذلك قول من قال نزلت هذه الآية

من أجل إكثار السائلين رسول الله المسائل كمسألة ابن حذافة إياه من أبوه ومسألة سائله إذ قال إن الله فرض عليكم الحج أفي كل عام وما أشبه ذلك من المسائل لتظاهر الأخبار بذلك عن الصحابة والتابعين وعامة أهل التأويل.

وأما القول الذي رواه مجاهد عن ابن عباس فقول غير بعيد من الصواب ولكن الأخبار المتظاهرة عن الصحابة والتابعين بخلافه وكرهنا القول به من أجل ذلك على أنه غير مستنكر أن تكون المسألة عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام كانت فيما سألوا النبي عنه من المسائل التي كره الله لهم السؤال عنها كما كره الله لهم المسألة عن الحج أكل عام هو أم عاما واحدا وكما كره لعبد الله بن حذافة مسأله عن أبيه فنزلت الآية بالنهي عن المسائل لها فأخبر كل مخبر منهم ببعض ما نزلت الآية من أجله وأجل غيره.

وهذا القول أولى الأقوال في ذلك عندي بالصحة لأن مخارج الأخبار بجميع المعاني التي ذكرت صحاح فتوجيهها إلى الصواب من وجودها أولى، وقد ذكرنا النص بكامله في الملحق، وكذلك تفسير ما جاء بعده من آيات لعلاقته بالموضوع، فليراجع هناك.

*** وفي تفسير ابن كثير نحو ما قال الطبري مختصراً مع زيادات موفقة مفيدة:** [نهى الله تعالى المؤمنين في هذه الآية الكريمة عن كثرة سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن الأشياء قبل كونها كما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم﴾، أي وإن تسألوا عن تفصيلها بعد نزولها تبين لكم ولا تسألوا عن الشيء قبل كونه فلعله أن يحرم من أجل تلك المسألة ولهذا جاء في الصحيح: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته»، ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد مع امرأته رجلاً فإن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها ثم أنزل الله حكم الملاعة ولهذا ثبت في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال وفي صحيح مسلم ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإن نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وهذا إنما قاله بعد ما أخبرهم أن الله كتب عليهم الحج فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ثم قال عليه السلام لا ولو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم الحديث ولهذا قال أنس بن مالك: (نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان يعجبنا أن يأتي الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع).

وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال: (إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء فأتهدب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب).

وقال البزار أخبرنا محمد بن المثني أخبرنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال مارأيت قوما خيرا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ما سألوهم إلا عن اثنتي عشرة مسألة كلها في القرآن يسألونك عن الخمر والميسر ويسألونك عن الشهر الحرام ويسألونك عن اليتامى يعني هذا وأشباهه وقوله تعالى أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل أي بل تريدون أو هي على بابها في الإستفهام وهو إنكاري وهو يعم المؤمنين والكافرين فإنه عليه الصلاة والسلام رسول الله إلى الجميع كما قال تعالى يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم قال محمد بن إسحاق حدثني محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس قال قال رافع بن حريملة أو وهب بن زيد يا محمد انتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه وفجر لنا أنهارا نتبعك ونصدقك فأنزل الله من قولهم أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في قوله تعالى أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل قال قال رجل يا رسول الله لو كانت كفارتنا ككفارات بني إسرائيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا نبغيها ثلاثا ما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل كانت بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم الخطيئة وجدها مكتوبة على بابه وكفارتها فإن كفرها كانت له خزيا في الدنيا وإن لم يكفرها كانت له خزيا في الآخرة فما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل قال ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما وقال الصلوات الخمس من الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن وقال من هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه وإن عملها كتبت سيئة واحدة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة وإن عملها كتبت له عشر أمثالها ولا يهلك على الله إلا هالك فأنزل الله أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل وقال مجاهد أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل أن يريهم الله جهرة قال سألت قريش محمدا صلى الله عليه وسلم ان يجعل لهم الصفا ذهابا قال نعم وهو لكم كالمائدة لبني إسرائيل فأبوا ورجعوا وعن السدي وقتادة نحو هذا والله أعلم والمراد أن الله ذم من سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن شيء على وجه التعنت والإقتراح كما سألت بنو إسرائيل موسى عليه السلام تعنتا وتكذيبا وعنادا قال الله تعالى

ومن يتبدل الكفر بالإيمان أي ومن يشتر الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل أي فقد خرج عن الطريق المستقيم إلى الجهل والضلال وهكذا حال الذين عدلوا عن تصديق الأنبياء واتباعهم والإنقياد لهم إلى مخالفتهم وتكذيبهم والإقتراف عليهم بالأسئلة التي لا يحتاجون إليها على وجه التعنت والكفر كما قال تعالى ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار وقال أبو العالية يتبدل الشدة بالرخاء، ...، [الآيات]، انتهى كلام الإمام بن كثير، وقد أحسن فيه وأجاد.

وأنت ترى مما سلف من أقوال الإمامين، وما أوردا من أدلة تحدث بمجموعها علماً قطعياً، لا محيص من الإقرار بصحته، على قولنا أن الآية، كما هو منطوقها، عامة في كل المسائل: لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل متعنتاً: من هو أبي؟! أو أين أبي: في الجنة أو النار؟! وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام؟! ولاستكمال البرهان القاطع على ذلك، ولزيادة إيضاح المسألة بكافة أبعادها، نورد أهم الروايات الصحيحة في هذا الموضوع مع أسانيدنا، مبتدئين بحديث أبي هريرة، رضي الله عنه:

* ففي «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري: [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «دعوني ما تركتكم: إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»]. هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «السلسلة الذهبية» من أسانيد أبي هريرة!

* وهو في «صحيح مسلم» بلفظ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم» .

* في «صحيح مسلم» بلفظ آخر: «ذروني ما تركتكم، (وفي حديث همام: ما تركتكم) فإنما هلك من كان قبلكم ...»،

* وهو في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد كما هو مفصل في الملحق.

* وفي «صحيح ابن حبان» زيادة مفيدة جيدة بإسناد قوي تقوم به الحجة، وتعليق جيد من الإمام أبي حاتم بن حبان البستي: [أخبرنا عمر بن محمد الهمداني قال حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال حدثني أبي عن جدي عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به. قال بن عجلان حدثني زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد فيه: «وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك

التوحيد

فيه»، قال أبو حاتم، رضي الله تعالى عنه: (في هذا الخبر بيان واضح: أن النواهي عن المصطفى صلى الله عليه وسلم كلها على الحتم والإيجاب حتى تقوم الدلالة على نديبتها وأن أوامره صلى الله عليه وسلم بحسب الطاقة والوسع على الإيجاب حتى تقوم الدلالة على نديبتها، قال الله جل وعلا: وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ثم نفى الإيمان عن من لم يحكم رسوله فيما شجر بينهم من حيث لا يجدوا في أنفسهم مما قضى وحكم حرجا ويسلموا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم تسليما بترك الآراء المعكوسة، والمقاييس المنكوسة، فقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي على شرط مسلم.

ولم ينفرد أبو هريرة بهذا المعنى، بل قد جاء في هذا الموضوع، من زاوية أخرى، عن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، كما هو:

* **في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري:** [حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد حدثني عقيل عن بن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: **«إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»**]

* هو وفي «صحيح مسلم» بلفظ: **«إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألته»**. وقال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمر قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري (ح) وحدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال أحفظه كما أحفظ بسم الله الرحمن الرحيم عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن أمر لم يحرم فحرم على الناس من أجل مسألته»**

ويزيد حديث النواس بن سمعان، وهو صحيح كذلك، هذه القضية وضوحاً، حيث جاء:

* **في «صحيح مسلم»:** [حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا عبد الله بن وهب حدثني معاوية يعني بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيير عن أبيه عن نواس بن سمعان قال: **(أقمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة سنة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة: كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء، قال فسألت عن البر والإثم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس»**).

وهناك حديث أبي ثعلبة الخشني، وهو قوي صحيح، في نفس الموضوع:

* كما أخرجه الإمام ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» وحكم بصحته: [حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدي قاسم بن أصبغ نا بكر بن حماد نا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان لها رحمة لكم فلا تبحثوا عنها!»،]

* وهو في «المستدرك على الصحيحين» بلفظ: «إن الله حد حدودا فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!»

* كما هي في «المعجم الصغير» عن أبي الدرداء بلفظ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكفوها: رحمة من الله فاقبلوها». وقد نسبه الحافظ في «الفتح» إلي البزار والحاكم، بلفظ مختلف مع زيادات، فقال: [ما أخرجه البزار وقال: (سنده صالح)، وصححه الحاكم، من حديث أبي الدرداء رفعه: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ينسى شيئا»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسيا﴾]. وتصحيح الحاكم، مع قول البزار: (سنده صالح)، وعدم اعتراض الحافظ بن حجر يدل على قوة الحديث، وجودة إسناده، إذا كان هو الوارد في المعجم الصغير، وإن كان إسناده المعجم الصغير مستقلاً عن ذلك لدى البزار والحاكم فزيادة قوة وخير وبركة! وجاء نحو هذا عن عمير بن قتادة الجندعي الليثي، رضي الله عنه، من طريق محتملة، لا بأس بها:

* كما هي في «المستدرك على الصحيحين»: [أخبرنا أبو جعفر البغدادي ثنا أبو علاثة حدثني أبي ثنا محمد بن سلمة الحراني عن بكر بن خنيس (عن أبي بدر) عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جده قال: [كانت في نفسي مسألة قد أحرزني أني لم أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عنها ولم أسمع أحدا يسأله عنها فكنت أتحينه فدخلت عليه ذات يوم وهو يتوضأ فوافقته على حالتين كنت أحب أن أوافقه عليهما وجدته فارغاً وطيب النفس فقلت يا رسول الله أتأذن لي أن أسألك قال نعم سل عما بدا لك قلت يا رسول الله ما الإيمان قال السماحة والصبر قلت فأني المؤمن أفضل إيماناً قال أحسنهم خلقاً قلت فأني المسلمين أفضلهم إسلاماً قال من سلم المسلمون من لسانه ويده قلت فأني الجهاد

أفضل فطاطاً رأسه فصمت طويلاً حتى خفت أن أكون قد شققت عليه وتمنيت إن لم أكن سألته وقد سمعته بالأمس يقول: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً لمن سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم عليهم من أجل مسألتهم»، فقلت: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، صلى الله عليه وسلم، فرفع رأسه فقال كيف قلت قلت أي الجهاد أفضل فقال: «كلمة عدل عند إمام جائر»، بخ بخ لك يا عمير بن قتادة، أخا بني ليث، على هذه الأسئلة العظيمة الموفقة، وهنيئاً لك سماع البيان النبوي الشافي الكافي من الشفتين الشريفتين مباشرة من غير واسطة.

وكان غضب خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، على من يسأل عن مثل هذه الأمور شديداً، كما جاء عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه:

* كما جاء في «صحيح مسلم»: [حدثنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار واللفظ لابن المثني قالاً حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن صومه قال: **فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضي الله تعالى عنه: (رضينا بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولا، وببيعتنا بيعاً)،** قال: فسئل عن صيام الدهر فقال: «لا صام ولا أفطر، (أو ما صام وما أفطر)»، قال: (فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم) قال: «ومن يطيق ذلك؟!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين)، قال: «ليت أن الله قوانا لذلك!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم)، قال: «ذاك صوم أخي داود عليه السلام»، قال: (وسئل عن صوم يوم الإثنين)، قال: «ذاك يوم ولد فيه، ويوم بعثت، (أو أنزل علي فيه)»، قال فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان: صوم الدهر»، قال: (وسئل عن صوم يوم عرفة)، فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية»، قال: (وسئل عن صوم يوم عاشوراء)، فقال: «يكفر السنة الماضية»، وهو في «صحيح مسلم» من عدة طرق، وهو أيضاً في «المجتبى من السنن»، وفي «السنن الكبرى»، وكذلك في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من عدة طرق وفي «صحيح ابن خزيمة»، وهو في «صحيح ابن حبان»، كما أنه في «المستدرک علی الصحیحین»، وفي «سنن أبي داود»، وقد استوعب الإمام البيهقي أهم طرقه في «سنن البيهقي الكبرى»، وفي غيرها بأصح الأسانيد.

– وهو بتجميع الأسانيد في «سنن البيهقي الكبرى»: [أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا حماد بن زيد وهشام

ومهدي قال حماد ومهدي عن غيلان بن جرير وقال هشام عن قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه، أن أعرابيا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن صومه: **فغضب حتى عرف ذلك في وجهه فقام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال رضيينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبك نبيا أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله فلم يزل عمر رضي الله تعالى عنه يردد ذلك حتى سكن، ثم ساق الحديث بطوله إلى منتهاه بنحو حديث الإمام مسلم]**، وقال الإمام البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وغيره عن حماد بن زيد ومن وجه آخر عن مهدي بن ميمون) - وهو في «صحيح ابن حبان» مع تعقيب جيد موفق من الإمام أبي حاتم بن حبان: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة به بطوله إلى قوله: «وددت أني طوقت ذاك»]، وقال أبو حاتم: (لم يكن غضب النبي صلى الله عليه وسلم من أجل مسألة هذا السائل عن كيفية الصوم وإنما كان غضبه صلى الله عليه وسلم لأن السائل سأله قال يا نبي الله كيف تصوم قال فكره النبي صلى الله عليه وسلم استخباره عن كيفية صومه: **مخافة أن لو أخبره يعجز عن اتيان مثله، أو خشي صلى الله عليه وسلم على السائل وأمته جميعا أن يفرض عليهم ذلك فيعجزوا عنه**)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

وسبق في خلال كلام ابن كثير، الذي أوردناه آنفاً حديث البراء بن عذب، رضي الله عنه، حيث قال ابن كثير: [وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال: (إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء فأتهدب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب)]

* وقال الإمام أبو داود: [حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سوادة عن مسلم بن مخشي عن ابن الفراسي أن الفراسي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: (أسأل يا رسول الله؟!)، قال: «لا، وإن كنت سائلا لا بد فاسأل الصالحين»]، وأخرجه بعيمه الإمام النسائي إلا أنه قال: (أخبرنا قتيبة)، وكذلك الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، إلا أنه قال: [حدثنا أبي حدثنا قتيبة بن سعيد، (قال أبو عبد الرحمن وكتب به إلى قتيبة بن سعيد كتبت إليك بخطي، وختمت الكتاب بخاتمي، ونقشه الله ولي سعيد رحمه الله، وهو خاتم أبي) حدثنا ليث بن سعد به بعينه]

* وهو في «تهذيب الكمال» خلال ترجمة (مسلم بن مخشي المدلجي، أبو معاوية المصري)

التوحيد

من طريق الطبراني: [أخبرنا به أبو إسحاق بن الدرجي وأحمد بن شيبان قالاً أنبأنا أبو جعفر الصيدلاني قال أخبرنا أبو علي الحداد قال أخبرنا أبو نعيم الحافظ قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثنا إسماعيل بن عبد الله (ح) وأخبرنا بن الدرجي قال أنبأنا أبو جعفر الصيدلاني ومحمد بن معمر بن الفاخر في جماعة قالوا أخبرتنا فاطمة بنت عبد الله قالت أخبرنا أبو بكر بن ريدة قال أخبرنا أبو القاسم الطبراني قال حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سودة عن مسلم بن مخشي عن بن الفراسي أن أباه الفراسي أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله: أسأل؟!)، فقال: «لا، وإن كنت لا بد سائلاً فسل الصالحين!» [أخرجه أبو داود والنسائي من حديث الليث بن سعد فوقع لنا بدلاً عالياً]

* وقد لخص الحافظ أكثر الروايات في هذا الخصوص تلخيصاً جيداً في «فتح الباري» فقال: [قوله باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم كأنه يريد أن يستدل بالآية على المدعي من الكراهة وهو مصير منه إلى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها وقد ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة وترجيح بن المنير أنه في كثرة المسائل عما كان وما لم يكن وصنيع البخاري يقتضيه والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده وقد اشتهر إنكار جماعة من الفقهاء ذلك منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن النوازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المسئلة في جوابه ومسائل النوازل ليست كذلك انتهى وهو كما قال لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي ويؤيده حديث سعد الذي صدر به المصنف الباب من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته فإن مثل ذلك قد أمن وقوعه ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء رفعه: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ينسى شيئاً»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسياً﴾. وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها وله شاهد من حديث سلمان أخرجه الترمذي وآخر من حديث بن عباس أخرجه أبو داود وقد أخرج مسلم وأصله في البخاري كما تقدم في كتاب العلم من طريق ثابت عن أنس قال: (كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا أن يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع، ..)، فذكر الحديث، ومضى في قصة اللعان من حديث بن عمر فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم،

عليه وسلم، المسائل وعابها. ولمسلم عن النواس بن سمعان قال أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة الا المسألة كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي، صلى الله عليه وسلم، ومراده انه قدم وافدا فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد الى استمرار الإقامة فيصير مهاجرا فيمتنع عليه السؤال وفيه إشارة الى ان المخاطب بالنهي عن السؤال غير الأعراب وفودا كانوا أو غيرهم. وأخرج أحمد عن أبي امامة قال لما نزلت يا أيها الذي آمنوا لا تسألوا عن أشياء الآية كنا قد اتقينا أن نسأله، صلى الله عليه وسلم، فأتينا أعرابيا فرشونا بردا وقلنا سل النبي صلى الله عليه وسلم ولأبي يعلى عن البراء ان كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهدب وان كنا لنتمنى الأعراب أي قدومهم ليسألوا فيسمعوهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها].

فأحاديث الباب ثابتة ثبوتاً قطعياً لا يرقى إليه شك، توجب العلم القاطع، وإذا انضمت إلى الآية، بعموم لفظها، والروايات الواردة عن ابن عباس، وغيره، في تفسيرها، أصبح الموضوع وهو نهى الله ورسوله المغلظ عن كثرة السؤال بشتى أنواعه، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأحقق المتعنت عن أبيه في الجنة هو أم في النار، وسؤال الأعرابي عن الحج: أهو في كل عام، وغير ذلك، قطعياً ثبوتاً ودلالة يكفر منكروه، ويخرج من الإسلام بجحده. وهو بذلك يصلح أن يكون أصلاً ترد إليه الفروع، وتستنبط منه الكليات في العقيدة وأصول الفقه وقواعد الأحكام، فله الحمد والمنة على حفظه للذكر، قرآناً وسنة.

❖ فصل: الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً وأقوالاً، الإباحة

ولما كنا قد برهنا بالدليل القاطع على أمور منها:

(١) أننا لسنا مخاطبين بشرائع الأنبياء السابقين أصلاً، فضلاً عن كونها نسخت من أولها إلى آخرها نسخاً فورياً نهائياً مطلقاً بمجرد مجئ الوحي إلى نبينا محمد، رسول الله وخاتم النبيين،

(٢) مع علمنا الضروري بأنه تلقى الوحي والتشريعات منجماً على مدار بضع وعشرين عاماً، فلم ينزل عليه كتاب شامل أول الأمر جملة واحدة،

(٣) النهي المغلظ عن كثرة السؤال،

فلا بد من الوصول إلى الحق في مسألة ما هو الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال: أهو الحرمة، أو الإباحة أم ماذا، وماذا كان الواجب على الناس أثناء تتابع نزول الوحي فيما

لم يرد فيه نص آنذاك. فنقول، وبالله التوفيق:

أولاً: قبل البعثة النبوية الشريفة: لا حكم قبل ورود الشرع، فليس حكم الأشياء والأفعال والأقوال هو الإباحة كما يتوهم البعض، لأن الإباحة حكم شرعي لا يعرف إلا بخطاب الشارع، فكيف يكون الحكم موجوداً قبل مجيء الخطاب المنشئ له؟! هذا خلف وتناقض مستحيل. والناس يفعلون ما يشاؤون وفق عقولهم، أو أهوائهم ومصالحهم حتى تأتيهم رسالة الله: هذه حالة عدم تشريع، وليست حالة تشريع بالإباحة، وشتان بين الأمرين، وبعد ما بينهما كما بعدت السماء عن الأرض، لا يخفى على عالم أو عاقل، ولكن أنى فهم ذلك للتافهين والسطحيين؟!

ثانياً: أثناء مجيء الوحي: فور بزوغ شمس الرسالة المحمدية أصبح كل من بلغته الرسالة مكلفاً، لأنه إنما خلق للعبودية، أي للسمع والطاعة لأوامر الله ونواهيه، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم المبنية على المحبة والتعظيم، وليست هي ركوع وسجود، وقيام وقعود، وطواف وسعي. والسؤال ها هنا: هل هناك حكم عام يرجع إليه في كل شئ وفعل حتى يرد عليه نسخ أو تغيير أم لا؟!

وجواب ذلك يستنبط من الآية الكريمة والأحاديث المتواترة الشريفة التي فصلنا ذكرها أهلاه المشددة في النهي عن السؤال، وقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**ذروني ماتركتكم**»، لا يحتمل إلا معنىً واحد: افعلوا ما شئتم وقولوا ما شئتم فهو حلال لكم، وانتفعوا بكافة الأشياء فهي خلقت حلالاً طاهرة لكم، تنتفعون بها بكل وجه ممكن، وكل فائدة متخيلة، وأوفوا بعقودكم، والتزموا بعهودكم، وداوموا على أعرافكم، واستمروا على أنكحتكم ومواريثكم، حتى أكون أنا الذي أفصل لكم الحرام (والمكروه) أو الواجب (والمستحب) أو أحكم بخلاف ذلك. هذا هو المعنى ضرورة وإلا كان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مقرأ لهم على فعل الحرام، وترك الواجبات، والتمادي في العقود والشروط الفاسدات، فلم يعد مبلغاً عن الله، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر: هذه صفة المتنبي الكاذب، وليس النبي الصادق. حاشا لأبي القاسم، رسول الله، وخاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام والتبريكات من الله: حاشاه ثم حاشاه!

هذا ما تقتضيه ضرورة العقل والشرع، مع كونه جاء مصرحاً به نصاً في مثل حديث أبي الدرداء رفعه: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ينسى شيئاً**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وما كان ربك نسياً﴾. وحديث أبي ثعلبة الخشني، الذي جاء فيه: «...»، وسكت عن أشياء من غير نسيان لها رحمة لكم فلا تبحثوا عنها!»

فليس ثمة فراغ تشريعي منذ نزول قوله تعالى: ﴿إِقْرَأْ﴾، وحتى نزول الشرائع الجديدة المفصلة. فكأن الله قال للناس حينئذ: افعلوا ما شئتم قد عفوت لكم عن كل شيء، وأذنت لكم في كل فعل، حتى أفصل لكم الحرام والواجب، وأبين المستحب من المكروه، وحتى ذلك الحين فكل شيء حلال وعفو، لطفاً ورحمة بكم، لا عن غفلة أو نسيان من ربكم؛ فلا تختلفوا إلى نبيكم، وتكثروا السؤال والتعنت على ربكم، فتذوقوا وبال أمركم.

وهنا قد يستنكر مستنكر: فيستمر صاحب بيت الدعارة، مثلاً، في تشغيله، وجني الأموال من مهوور البغايا، حتى يأتي الوحي بنص صريح في تحريمه؟! فنكرر ما قلناه قبل قليل حيث قلنا: فكان ماذا؟! مال حلال حتى يأتي تحريمه من صاحب السيادة، تقدست ذاته، وتباركت أسماؤه، فيصبح حينئذ حراماً، وليس قبل ذلك.

ولعلمهم يقولون: أين العقول السليمة؟ والفطر المستقيمة! فنقول: دعونا من عقولكم وفطركم المسوخة، التي تسمونها «سليمة»: خالق العقول والفطر أعرف بها، فدعوه لها، فإذا شاء أخذها في الاعتبار إذا شرع، تلطفاً ورحمة، وإن شاء أهمل ذلك، تعبداً وابتلاءً. الأولى بكم، يا قوم، أن تقبلوا على ما خلقتم له: أن تعبدوا الله مخلصين له الدين، منيين إليه: لا أن تعقبوا على ربكم أو تقدموا بين يدي رسولكم!!

وقال جمهور العلماء: إن الأصل في الأشياء هو الحل، لأن الله امتن على الناس فقال: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾، وغيرها من الآيات كثير طيب، ولا تكون هذه منة بحق إلا إذا كانت الأشياء والمنافع كلها مباحة، إلا ما جاء نص بتحريمه، وكل الأشياء طاهرة، إلا ما جاء النص بنجاسته.

قلنا: هذا برهان ضروري وحجة قاطعة نزيده تفصيلاً فنقول: كما ما خلق في الكون من الأشياء، الأعيان بذاتها وكذلك منافعها، هو **أولاً: مباح للإنسان،**

وثانياً: طاهر من الناحية الشعائرية التعبدية

لا فرق بين غاز كالهواء والبخار، ولا سائل كالماء والعصر ولبن ذوات الأثداء، والدماء، ولا صلب كالحديد والنحاس والتراب والصخور، ولا فرق بين بسيط عنصري كالماء والهواء، ومعقد مركب كالطين والتربة الزراعية،

ولا فرق بين الميت كالصخور والجال والحي كالذباب والطيور، كل ذلك مما خلقه الله في الكون، ومباح طاهر للإنسان الانتفاع بالعين بما يترتب عليه زوالها وفنائها كذبح الشاة، وأكل الرغيف، أو التمتع بمنفعة كركوب الدابة وشم الورد والنظر إلى جمال الجبال والسهول، إلا ما جاء نص باستثنائه من ذلك بإخراجه من الحل إلى الحرمة فيصبح حراماً،

التوحيد

أو بإخراجه من الطهارة إلى النجاسة فيصبح نجساً، أو كليهما معاً. فالحل والطهارة مفهومان متغايران فحرمة الشيء لا تعني نجاسته ضروره، ونجاسته لا تعني حرمة الانتفاع به.

وقالت قلة من العلماء: الأفعال غير الأشياء، والإنسان وأفعاله ليست داخله فيما سبق نقاشه لأن الله، جل شأنه، امتن على الإنسان بتسليطه على سائر الكائنات وتمكينه من منفعتها، ونحن نعلم بضرورة الحس والعقل أن الممتن عليه، وهو الإنسان من حيث كونه إنساناً، غير الممتن به، وهو سائر ما في الكون من أشياء. فلا يصلح البرهان السابق على حل الأشياء وطهارتها برهاناً على أن الأصل في أفعال الإنسان هو الحل. بل إن الإنسان إنما خلق للعبودية: أي لطاعة أوامر الله ونواهيه مطلقاً، فلا يجوز أن يتصرف بشيء أو أن يقدم على فعل إلا بإذن الله.

قلت: هذا قول جيد مؤصل، وتفريق عميق دقيق بين الأفعال، أفعال الإنسان الاختيارية لأنها وحدها محل النظر هنا، والأشياء الأخرى المخلوقة في الكون، المباحة للإنسان. كما أن الحق الذي لا شك فيه أن الإنسان إنما خلق للعبودية لا غير، قال، تقديست أسماؤه: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم المبنية على المحبة والتعظيم، وليست هي ركوع وسجود، وقيام وقعود، فالعبادة هي الطاعة، المبنية على المحبة والتعظيم، لا غير، كما سنبينه بحثاً في هذه الرسالة.

ولكن هذا كله لا علاقة له بكون الأصل في الأشياء الإباحة أم لا، ولا بكون الأصل في الأفعال الإباحة أم لا، لأن الإباحة حكم شرعي: فطاعة الله في الإباحة لا تختلف عن طاعته في الالتزام بالواجب أو في تحريم الحرام. فإذا حكم الله أن الأصل في الأشياء الإباحة فهذا حكمه الذي لا يجوز تجاوزه، وكان التسليم بذلك ولذلك هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها وأمر بها، ولو حكم فيها بالحرمة لكان ذاك حكمه الذي لا يجوز تعديه، ولكن هذه هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها وأمر بها، ولا فرق.

وقوله تعالى: ﴿فمن يفعل مثقال ذرة خيراً يره﴾ ومن يفعل مثقال ذرة شراً يره، وما جاء مجراه، كذلك لا علاقة له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل عمل مها صغر. والخير هو ما حكم الله أنه خير، والشر ما ذمه الله وسماه شراً، وليس غير ذلك مطلقاً. فما علاقة هذا بالحكم الأصلي على الأفعال أو الأشياء؟! لا علاقة لذلك مطلقاً لأننا نبحث عن حكم الله، أي نريد تطبيق العبودية لله، التي هي التسليم لحكم الله، لا غير، بغض النظر عن ماهية هذا الحكم: هل هو مثلاً تحريم ألبان الإبل، كما كان على بني إسرائيل، أو إباحتها، كما هو لنا في هذه الشريعة المطهرة

الخاتمة. إذاً لا مندوحة عن البحث في المسألة من غير هذا المنطلق، ومن زاوية أخرى فنلاحظ:

(أ) أن ما ثبت من كون الأصل في الأشياء الإباحة يقتضي ضرورة أن كل الأفعال المتعلقة بتلك الأشياء مباحة كذلك، وإلا فقدت تلك الإباحة معناها. فكون الشاة حلالاً يعني جواز ذبحها، وسلخها، ودبغ جلدها، وبيعها وشرائها، ودفنها، وإذابة شحمها، والاستصبح بذلك الشحم أو صنع الصابون منه، وهكذا مما لا يعد ولا يحصى من الأفعال الإنسانية المتعلقة بعين الشاة أو منفعتها. هذا قسم كبير من الأفعال الإنسانية صار ضرورة مباحاً في الأصل، حتى يرد الدليل بخلاف ذلك، كورود الأدلة بتحريم تعذيب الحيران، أو وسمه بالنار في وجهه، بل ولعنة من فعل ذلك.

(ب) أن الله، جل ذكره، قد امتن على الإنسان بالسمع والبصر والفؤاد، وبالقلب، وبالأعين والأذان، أي بالعقل ومداخله من آلات الحس، وباللسان والشفقتين، والنفس وما ألهمها من فجور وتقوى، أي بالإرادة والمشية والاختيار، وبأنه خلق في أحسن تقويم، فلزم من ذلك كضرورة، كما لزم أعلاه، أن جميع الأفعال الناشئة من ذلك مباحة في الأصل حتى يأتي النص بخلاف ذلك: فاللسان والشفقتان، ومن ورائهما النفس والعقل (الفؤاد والقلب)، هما آلة النطق والكلام، وإنشاء الأصوات. لذلك وجب ضرورة أن يكون كل ما يخرج من اللسان والشفقتين من أصوات كالصفير والهمهمة والتمتمة والصراخ والبكاء والنوح والعيول والنطق والكلام وشتى الأصوات، ما كان منها حسناً، أي موافقاً للطبع الإنساني، كتغريد البلابل، والغناء، أو قبيحاً كنهيق الحمير، مباحاً حتى يأتي النص بخلافه، وكذلك سائر الكلام والنطق بغض النظر عن مضمونه ومحتواه، لا فرق بين شتم، أو غيبة أو نميمة أو تنابز بالألقاب أو وصف للخيل أو تشبيب بالنساء، أو وصف للجماع، حتى يأتي النص بخلاف ذلك. فأني فعل أو كلام يخرج عن هذا؟!!

(ج) أن النهي المغلظ عن السؤال، الذي أثبتنا قطعيته فيما سلف، يقتضي ضرورة إباحة كل شيء وكل فعل، حتى يأتي النص بخلاف ذلك، لا يجوز أن يكون غير ذلك. والإنسان لا يخلو من فعاليات وأنشطة طوال حياته، فإذا قيل له لا تسأل، ولا تراجع حتى يكون الشارع، تبارك وتعالى، هو الذي يبادر بالأمر أو النهي، وجب ضرورة أن يكون معنى هذا: إفعل ما شئت، فهو مباح لك، حتى يأتيك من الشارع أمر بخلاف ذلك. لا سيما أنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام قال تصريحاً، لا تلميحاً: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤا لهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، فهل يعقل من المعصوم بعصمة الله، المبلغ بالبلاغ التام المبين عن الله، أن

التوحيد

يأمر الناس أن يتركوه حتى يكون هو الذي يبذوهم، تاركاً لهم يقعون في الحرام ويتركون الواجبات؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، وقال: «**إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسأله**»، قطعي الدلالة على أن الشيء المسؤول عنه عدواناً وتكلفاً وظلماً كان مباحاً قبل السؤال المتعنت الغبي، الذي أدى إلى التحريم، ولفظة «شيء» هنا على معناها اللغوي تشمل كل شيء: الأعيان والصفات والأفعال. وقال بصراحة ووضوح أكثر: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكفوها: رحمة من الله فاقبلوها**»، فهل بعد هذا البيان بيان؟! وهل ثمة إلا الغلو والعناد والتكلف المقوت من حمار بليد، أو كافر عنيد؟! (د) أن الله، تباركت أسماؤه، صرح بأنه فصل لنا ما حرم علينا: ﴿وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه، وقد فصل لكم ما حرم عليكم، إلا ما اضطررتم إليه، وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم، إن ربك هو أعلم بالمعتدين﴾، فالحرام قد فصل كله، أي جاء مصرحاً به، مبيناً تفصيله، وكذلك الواجب، لأن ترك الواجب إثم وحرام. وقد عاتب الله، بل وبخ وشجب، في هذه الآية من امتنع عن بعض المأكولات خوفاً من حرام لم يأتي تفصيله، فدل ذلك ضرورة على أن كل شيء، الأعيان والأفعال، حلال على الإجمال حتى يأتي تفصيل يحرم أو يوجب شيئاً.

وهذا هو كذلك فهم جابر بن عبد الله الأنصاري، ومعه كثير من الصحابة، الذين عبر هو عنهم بضمير الجمع: في لفظة: (كنا)، عندما قال: (كنا نعزل والقرآن ينزل) أو (كنا نعزل على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، والقرآن ينزل)، كما هو في الصحيحين، وفي رواية مسلم: زاد إسحاق قال سفيان: (لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن).

* ولكن قال الحافظ في «فتح الباري»: [وشرحه بن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلاله بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى ويكفي في علمه به قول الصحابي أنه فعله في عهده والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي، صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الأكثر لأن الظاهر أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام وإذا لم يضيفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فإن جابراً صرح بوقوعه في عهده، صلى الله عليه وسلم، وقد وردت عدة طرق تصرح بإطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي، صلى الله عليه وسلم فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقر

عليه وإلى ذلك يشير قول بن عمر كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا أخرجه البخاري].

قلت: قول من قال: (استدلال جابر بالتقرير من الله غريب)، لا شيء، بل استغراب الإمام الحافظ، رضي الله عنه، هو الغريب حقاً، أليس الله قد أحاط بكل شيء علماً؟! وهل كان بيان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من عند نفسه؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، بل هو من عند الله، والله هو المتكفل بذلك: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾، أما حديث ابن عمر، وهو موافق لجابر في المعنى، فهو التالي بنصه:

* كما أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح»: حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: (كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا، هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا)، هذا من أصح أسانيد الدنيا، ومن أكثرها علوًّا. وأخرجه ابن ماجه، فقال: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان به، وكذلك أحمد في «المسند»: حدثنا عبد الرحمن عن سفيان به.

وكان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، يبتدرهم بأمور لم تكن تخطر لهم على بال، بل بعضها لم يره هو وإنما أخبره بها الوحي فقط، كوصيته لوفد عبد القيس ألا ينتبذوا في ظروف وأوعية معينة منه: «الدباء، والنقير، والمحتم، والمزفت» فتعجبوا من معرفته لبعضها مع أنها مجهولة لأهل مكة والمدينة، ولا يعرفها سوى أهل اليمامة، كما جاء:

* في «صحيح مسلم»: حدثني محمد بن بكر البصري حدثنا أبو عاصم عن بن جريج (ح) وحدثني محمد بن رافع واللفظ له حدثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريج قال أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره (وحسنا أخبرهما) أن أبا سعيد الخدري أخبره: أن وفد عبد القيس لما أتوا نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: (يا نبي الله جعلنا الله فداك ماذا يصلح لنا من الأثربة؟!)، فقال: «لا تشربوا في النقير!»، قالوا: (يا نبي الله، جعلنا الله فداك، أو تدري ما النقير؟!)، قال: «نعم، الجذع ينقر، وسطه، ولا في الدباء، ولا في الحنمة؛ وعليكم بالموكي».

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عبد الرزاق وروح قال ثنا بن جريج أخبرني أبو قزعة به بعينه. قلت: هذا في غاية الصحة، وقد صرح ابن جريج بالتحديث. أما قول: (وحسناً أخبرهما) فهو انقلاب لفظي، والصحيح: (وحسناً أخبره)، أي أن حسناً أخبر أبا قزعة،

- كما هو في «شرح معاني الآثار»: [حدثنا علي قال ثنا الحجاج عن بن جريج قال أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة وحسنا أخبراه أن أبا سعيد الخدري أخبرهما به * وجاء مطولاً في «صحيح مسلم» من طريق أخرى، فيها كامل القصة: حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا ابن علية حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس قال سعيد وذكر قتادة أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري في حديثه هذا أن أناساً من عبد القيس قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: (يا نبي الله: إنا حي من ربيعة، وبيننا وبينك كفار مضر، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم فمرنا بأمر نأمر به من وراعنا وندخل به الجنة إذا نحن أخذنا به!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم؛ وأنهاكم عن أربع عن الدباء والحنتم والمزفت والنقيير»، قالوا: (يا نبي الله ما علمك بالنقيير؟!)، قال: «بلى: جذع تنقرونه فتقذفون فيه من القطيعاء» (قال سعيد أو قال من التمر) ثم تصبون فيه من الماء حتى إذا سكن غليانه شربتموه حتى إن أحدكم أو إن أحدهم ليضرب ابن عمه بالسيف»، قال: (وفي القوم رجل أصابته جراحة كذلك قال: وكنت أخبؤها حياء من رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فقلت: (فقيم نشرب يا رسول الله؟!)، قال: «في أسقية الأدم التي يلاث على أفواهاها»، قالوا: (يا رسول الله إن أرضنا كثيرة الجرذان، ولا تبقى بها أسقية الأدم؟!)، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان»، قال: وقال نبي الله صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس إن فيك لخصلتين يحبهما الله الحلم والأناة». وعقب الإمام مسلم فقال: حدثني محمد بن المثني وابن بشار قالوا حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة قال حدثني غير واحد لقي ذاك الوفد وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري أن وفد عبد القيس لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابن علية غير أن فيه وتذيفون فيه من القطيعاء أو التمر والماء، ولم يقل: (قال سعيد: أو قال من التمر). قلت: هو أيضاً في «مسند أحمد»: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي عروبة حدثنا قتادة عن لقي الوفد وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد بنحوه.

* وهذا «النقيير» إنما كان معروفاً في اليمامة فقط، لا يعرفه أهل الحجاز كما هو في «سنن البيهقي الكبرى»: [حدثنا أبو بكر بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن حدثني أبي قال: كان أبو بكر ينتبذ له في جرة فقدم أبو برزة من غيبة كان غابها فنزل بمنزل أبي بكر قبل أن يأتي منزله فذكر

الحديث في إنكار ما نبذ له في جرة وقوله لامرأته وددت إنك جعلتني في سقاء وأن أبا بكره حين جاء قال قد عرفنا الذي نهينا عنه نهينا عن الدباء والنقير والحنتم والمزفت فأما الدباء فإننا معشر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت وأما النقير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت وأما الحنتم فجرار كان يحمل إلينا فيها الخمر وأما المزفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزيت، وقال البيهقي معقباً: (كذا روي عن أبي بكره وقد قال جماعة من أهل العلم أن المعنى في النهي عن الانتباز في هذه الأوعية أن النبيذ فيها يكون أسرع إلى الفساد والاشتداد حتى يصير مسكراً وهو في الأسقية أبعد منه ثم وردت الرخصة في الأوعية كلها إذا لم يشربوا مسكراً والله أعلم).

وقد فجأهم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في مناسبة أخرى بسؤال مخرج، وهو: * كما جاء في «مسند أحمد»: حدثنا عبد الصمد قال ثنا حفص السراج قال سمعت شهراً يقول حدثتني أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجال والنساء قعود عنده فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها؟!»، فأرم القوم فقلت: (إي والله يا رسول الله إنهن ليقن وإنهم ليفعلون!)، قال: «فلا تفعلوا فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون». هذا خبر صحيح، نعم: شهر بن حوشب صدوق، ولكنه كثير الإرسال والأوهام، إلا أنه هنا صرح بالتحديث وهو معروف بإكثار الرواية عن أسماء بنت يزيد، رضي الله عنها. ويشهد لكونه حفظها هنا الحديث التالي من طريق مستقلة تماماً عن أبي هريرة، لا يتصور فيها تواطؤ على الكذب، ولا وقوع الخطأ مصادفة:

* كما هو في «مسند الإمام أحمد» عن أبي هريرة: [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال نزلت على أبي هريرة قال ولم أدرك من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه فبينما أنا عنده وهو على سرير له وأسفل منه جارية له سوداء ومعه كيس فيه حصي ونوى يقول سبحان الله سبحان الله حتى إذا أنفذ ما في الكيس ألقاه إليها فجمعتة فجعلته في الكيس ثم دفعته إليه فقال لي ألا أحدثك عني وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بلى قال فإني بينما أنا أوعك في مسجد المدينة إذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فقال: «من أحس الفتى الدوسي، من أحس الفتى الدوسي»، فقال له قائل هو ذاك يوعك في جانب المسجد حيث ترى يا رسول الله فجاء فوضع يده علي وقال لي معروفا فقممت فانطلق حتى قام في مقامه الذي يصلي فيه ومعه يومئذ صفان من رجال وصف من نساء أو صفان

التوحيد

من نساء وصف من رجال فأقبل عليهم فقال إن نساني الشيطان شيئاً من صلاتي فليسبح القوم وليصفق النساء، ف صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينس من صلاته شيئاً. فلما سلم أقبل عليهم بوجهه فقال: «**مجالسكم: هل منكم إذا أتى أهله أغلق بابه وأرعى ستره ثم يخرج فيحدث فيقول فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا؟!**»، فسكتوا فأقبل على النساء فقال: «**هل منكن من تحدث؟!**»، فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها وتناولت ليراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمع كلامها فقالت: (إي والله إنهم ليحدثون، وإنهن ليحدثن!)، فقال: «**هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟! إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكة قضى حاجته منها والناس ينظرون إليه**»، ثم قال ألا لا يفضين رجل إلى رجل، ولا امرأة إلى امرأة إلا إلى ولد أو والد، قال وذكر ثالثة فنسيتها، ألا إن طيب الرجل ما وجد ريحه ولم يظهر لونه ألا إن طيب النساء ما ظهر لونه ولم يوجد ريحه». فيه رجل مجهول من الطفاوة، وبقية ثقات مشاهير. وهذه الفتاة، لله درها، هي، بلا شك، أسماء بنت يزيد بن السكن، رضي الله عنها، راوية الحديث السابق، فثبت حديثها ذاك يقيناً، وظهر صدق ودقة الرجل الطفاوي، رحمه الله، والحمد لله رب العالمين..

* وأخرجه أبو داود: حدثنا مسدد ثنا بشر ثنا الجريري (ح) وثنا مؤمل ثنا إسماعيل (ح) وثنا موسى ثنا حماد كلهم عن الجريري عن أبي نضرة حدثني شيخ من طفاوة به بطوله إلى قوله: «ألا إن طيب النساء ما ظهر لونه ولم يظهر ريحه». ثم قال أبو داود: (من ههنا حفظته عن مؤمل وموسى: ألا لا يفضين رجل إلى رجل ولا امرأة إلى امرأة إلا إلى ولد أو والد وذكر ثالثة فأنسيتها، وهو في حديث مسدد، ولكني لم أتقنه كما أحب، وقال موسى ثنا حماد عن الجريري عن أبي نضرة عن الطفاوي به)، وقال الألباني: ضعيف. قلت: نعم أصاب شكلياً لجهالة الطفاوي، ولكن لا خوف من اختلاط الجريري، لتعدد الرواة عنه: إسماعيل بن إبراهيم (ابن علي)، وبشر، وحماد بن زيد، وكذلك يزيد بن زريع كما هو عند البيهقي، ومنهم من سمع من الجريري قبل الاختلاط.

* في «سنن البيهقي الكبرى»: [أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ أنبأ الحسن بن محمد بن إسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا محمد بن أبي بكر ثنا يزيد بن زريع ثنا الجريري عن أبي نضرة قال حدثني شيخ من الطفاوة به إلى قوله: «طيب النساء ما ظهر لونه ولم يجد ريحه»]

ولا نشك أن من استقصى السنن لواجد لكثير من مثل هذا، أي من ابتدار نبي الله لهم، من غير سؤال سابق منهم، بل وربما من غير مناسبة تقتضي ذلك، ولا من سابق اطلاع لنبي الله على شئ من شأنهم، بل بوحى من الله يأتيه فجأة، وهو عين قولنا: (أن إقرار

القرآن لما كان زمن الوحي، كإقرار النبي لما رآه وسمعه، ولا فرق). بل إن الأول أقوى، وأعلى مرتبة، وهو الأصل، وهو الأعم والأكثر.

على كل حال لا يضرنا من هو القائل: (لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن)، لأنه هو الحق بأدلتها التي سلفت. أما قوله: (والقرآن ينزل)، يعني ضرورة زمن نزول الوحي، لا فرق بين قرآن وسنة، كما أسلفنا، وكما هو وواضح كالشمس من مقالة عبد الله بن عمر: **(كنا نتقي الكلام والإنسباط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبطنا)**، ونحن نعلم ضرورة أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يدخل على حريمهم، أو يتجسس على خصوصياتهم في غرف نومهم، وما يفعلون وكيف يتحدثون مع أزواجهم في فرشهم.

ثالثاً: بعد وفاة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: نحن نعلم يقيناً أن الدين قد اكتمل بمعنى أن كل أوامر الله ونواهيه قد بلغتنا قبل وفاة النبي، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله، كاملة مفصلة مبينة واضحة لا شك فيها، كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: **«تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنه إلا هالك»**. وقد كفل الله بحفظ الذكر قرآنًا وسنة، نعم: ولغة عربية كذلك لأنها من الذكر، ولا يفهم الذكر إلا بها، إلى قيام الساعة، لأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو آخر الأنبياء والمرسلين، ليس بعده نبوة ولا رسالة، ولا يتصور بعده نسخ، ولا تشريع جديد، إلا من من بدل الشرائع، واستبدل الكفر بالإيمان، وضل سواء السبيل، وأبى إلا أن يحتجز قراراً بئساً في نار جهنم، والعياذ بالله.

فبعد وفاته عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصبح الواجب على الناس عامة، والعلماء المجتهدين والمتبوعين منهم خاصة، الرجوع إلى النصوص الشرعية فقط لاستنباط الهدى منه: **الأخبار الصحيحة والأحكام الملزمة، أي أن السؤال أصبح واجباً في كل شيء، وعن كل شيء، لأنه قد جاء من الله حكم في كل شيء، ولا يخرج عن حكمه أي شيء.**

غير أن السؤال لا بد أن يكون سؤالاً صحيحاً: أي أن يكون عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، وعن استحبابه أو كراهيته، بذاته، ولا تكون مطلقاً عن الإباحة لأنها هي الأصل الثابت العام المطلق، بالأدلة الثابتة اليقينية المذكورة أعلاه، ولا تحتاج إلى دليل غير ذلك إطلاقاً.

قلنا: يكون السؤال الصحيح عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، وعن استحبابه أو كراهيته بذاته، وقلنا: **«بذاته»**، احتياطاً من كون الإنسان قد يثاب على فعل المباح إذا أراد التقوي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ **«وعى»**،

وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة، التي جاءت بها الأدلة. ولكن الحق الذي لا ريب فيه أن الثواب ليس على ذات الفعل ها هنا وإنما هو على نية التقوي به للطاعات أو على ذكره لله، وإدراكه للصلة به أثناء العمل، أو غير ذلك من الاعتبارات، وكل ذلك غير ذات العمل من حيث هو عمل مجرد.

فلا يجوز أن يقال أن المباح انقلب بذلك مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبته، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل. لذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يثاب فاعله، ولا يؤخذ تاركه، والمكروه لذاته وهو الذي يثاب تاركه، ولا يعاقب فاعله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة الأصلية المطلقة، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين: هذه هي طريق الهلكة، المفضية إلى الكفر والضلال البعيد.

ولعلنا نفرد موضوع النية، وتأثيرها على الثواب والعقاب، في فصل مستقل، هو: (فصل: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»)، وسيأتي بعد هذا قريباً إن شاء الله.

وليس ما أصلناه آنفاً ببدع من القول، بل قد قال به أو ببعضه مشاهير الأئمة، فقال الإمام الحافظ الحجة أبو محمد علي بن حزم، قدس الله سره، في «الإحكام»: [فإن قالوا فأرونا جمع النوازل منصوصاً عليها! قلنا لو عجزنا عن ذلك لما كان عجزنا حجة على الله تعالى ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم إذ لم ندع لكم الواحد فالواحد منه الإحاطة بجميع الفتن لكن حسبنا أننا نقطع بأن الله تعالى بين لنا كل ما يقع من أحكام الدين إلى يوم القيامة فكيف ونحن نأتيكم بنص واحد فيه كل نازلة وقعت أو تقع إلى يوم القيامة وهو الخبر الصحيح الذي ذكرناه قبل بإسناده وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «دعوني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»، فصح نصاً أن ما لم يقل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فليس واجباً لأنه لم يأمر به وليس حراماً لأنه لم ينه عنه فبقي ضرورة أنه مباح فمن ادعى أنه حرام مكلف أن يأتي فيه بنهي من النبي صلى الله عليه وسلم فإن جاء سمعنا وأطعنا وإلا فقلوه باطل ومن ادعى فيه إيجاباً كلف أن يأتي فيه بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم فإن جاء به سمعنا وأطعنا وإن لم يأت به فقلوه باطل وصح بهذا النص أن كل ما أمر به صلى الله عليه وسلم فهو فرض علينا إلا ما لم نستطع من ذلك وأن كل ما نهانا عنه فحرام حاشا ما بينه صلى الله عليه وسلم أنه مكروه أو ندب فقط فلم يبق في

التوحيد

الدين حكم إلا وهو ههنا منصوص جملة]

ثم استطرده قائلاً: [فأي شيء بقي بعد هذا وهل في العالم نازلة تخرج من أن يقول قائل هذا واجب فنقول له إن أتيت على إيجابه بنص من القرآن أو بكلام صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع فسمعا وطاعة وهو واجب ومن أبى عن إيجابه حينئذ فهو كافر وإن لم يأت على إيجابه بنص ولا إجماع فإنه كاذب وذلك القول ليس بواجب أو يقول قال هذا حرام فنقول له إن أتيت على النهي عنه بنص أو إجماع فهو حرام وسمعا وطاعة ومن أراد استباحته حينئذ فهو آثم كاذب عاص وإن تأت على النهي عنه بنص ولا إجماع فأنت كاذب وذلك الشيء ليس حراماً. فهل في العالم حكم يخرج عن هذا؟! فصح أن النص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة ولا سبيل إلى نازلة تخرج عن هذه الأحكام الثلاثة وبالله تعالى التوفيق.

ثم قد جاءت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ما جاءت به هذه الآيات كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا محمد بن يوسف ثنا محمد بن إسماعيل ثنا إسماعيل هو ابن أبي أويس ثنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم. قال أبو محمد: فهذا حديث جامع لكل ما ذكرنا بين فيه صلى الله عليه وسلم أنه إذا نهى عن شيء فواجب أن يجتنب وأنه إذا أمر بأمر فواجب أن يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة وأن ما لم ينه عنه ولا أمر به فواجب ألا يبحث عنه في حياته صلى الله عليه وسلم وإذا هذه صفته ففرض على كل مسلم ألا يحرمه ولا يوجبه وإذا لم يكن حراماً ولا واجباً فهو مباح ضرورة إذ لا قسم إلا هذه الأقسام الثلاثة فإذا بطل منها اثنان وجب الثالث ولا بد ضرورة وهذه قضية النص وقضية السمع وقضية العقل التي لا يفهم العقل غيرها إلا الضلال والكهانة والسخافة التي يدعيها أصحاب القياس أنهم يفهمون من الوطء الأكل ومن الثمر الجلوز ومن قطع السرقة مقدار الصداق وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم نعكس عليهم سؤالهم فنقول لهم إذا جوزتم وجود نوازل لا حكم لها في قرآن ولا سنة فقولوا لنا ماذا تصنعون فيها، فهذا لازم لكم وليس يلزمنا لأن هذا عندنا باطل معدوم لا سبيل إلى وجوده أبداً،

فأخبرونا إذا وجدتم تلك النوازل أتركوا الحكم فيها فليس هذا قولكم أم تحكمون فيها ولا سبيل إلى قسم ثالث فإن حكمتم فيها فأخبرونا عن حكمكم فيها أبحكم الله تعالى وحكم

التوحيد

رسوله صلى الله عليه وسلم حكمتكم فيها فإن قلتم نعم قلنا قد تناقضتم لأنكم قلتم ليس فيها نص بحكم الله تعالى ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم وقد كذب آخر قولكم أوله وإن قلتم بغير حكم الله تعالى أو بغير حكم رسوله صلى الله عليه وسلم نحن برآء إلى الله تعالى من كل حكم في الدين لم يحكم به الله عز وجل وفي هذا كفاية لمن عقل فوضح لنا وبطل ما سواه والحمد لله رب العالمين.

وبهذا جاءت الأحاديث كلها مؤكدة متناصرة كما ثنا حمام بن أحمد ثنا عبد الله بن إبراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن زيد المقرئ ثنا سعيد ثنا عقل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته فنص صلى الله عليه وسلم كما تسمع أن كل ما لم يأت به تحريم من الله تعالى فهو غير محرم.

وهكذا أخبر صلى الله عليه وسلم في الواجب أيضاً كم ثنا عبد الله بن يوسف بن نامي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد الفقيه الأشقر ثنا أحمد بن علي القلانسي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا يزيد بن هارون ثنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه

قال أبو محمد: فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن ما لم يوجبه فهو غير واجب وما أوجبه بأمره فواجب ما أستطيع منه وأن ما لم يحرمه فهو حلال وأن ما نهى عنه فهو حرام فأين للقياس مدخل والنصوص قد استوعبت كل ما اختلف الناس فيه وكل نازلة تنزل إلى يوم القيامة باسمها وبالله تعالى التوفيق. وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنْ دِينٍ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ؟! وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ لِظَالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. انتهى كلام الإمام الحافظ الحجة أبي محمد علي بن حزم الأندلسي، فتدبره، وأعد قراءته حتى تستوعبه وتعطيه حقه من الفهم والتذوق.

وأنت ترى أن هذا في مجمله هو عين قولنا، وهو: (أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال الإباحة، والأصل في العقود والشروط الصحة والإلزام)

وهذا هو ما قامت عليه قواطع الأدلة اليقينية، فلا يجوز اعتقاد غيره، ولا العمل به، لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

❖ فصل: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»

استحقاق الثواب والثناء من الله علي أي عمل من أعمال الإنسان منوط بالنية، وكذلك استحقاق العقاب والذم من الله. فمن أراد إصابة الصيد بسلاح ناري، فأخطأه، وأصاب إنساناً فقتله، فهو قاتل خطأ، لأنه المباشر أو المتسبب في القتل، ولكنه لم يرد إصابة ذلك الإنسان، فهو بالقطع ليس أثماً كإثم القاتل عمداً، وليس فعله، وإن كان قتلاً على الحقيقة، من باب القتل العمد من صدر ولا ورد. هذا مدرك بالحس والعقل، وعليه جمهور العقلاء، وقد أكدّه الشرع، وزاد فيه، ووسعه:

* حيث قال، جل جلاله: ﴿مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾، (الاسراء: ١٧-١٨-١٩)

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. (الأعراف: ٢٩:٧)

* وقال، تعالى ذكره: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، (غافر: ١٤)
* وقال، جل وعز: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (غافر: ٤٠:٦٥)

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾، (البينة: ٩٨:٥)
* وقال، تعالى ذكره: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، (التوبة: ٩:٤٦)

* وقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات (وفي رواية: بالنية) وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، حديث صحيح، من أصح أحاديث الدنيا، أجمع الأئمة على صحته، وأجمعت الأمة على تلقيه بالقبول، وأخرجه الشيخان، والجماعة، وأحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، والنسائي في «السنن الكبرى»، وهو أيضاً في «سنن البيهقي الكبرى»، و«المعجم الأوسط» للطبراني، و«سنن الدارقطني»، وفي «مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند الحميدي»، و«المنتقى من السنن المسندة» لابن الجارود، و«مسند الشهاب»، و«شرح معاني الآثار»، وغيرها، بعشرات

التوحيد

بالأسانيد الصحيحة عن العشرات من أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري، عنه، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه. وجاء في «تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير»: (قال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مائتين وخمسين إنساناً؛ وقال الحافظ أبو موسى سمعت عبد الجليل بن أحمد في المذاكرة يقول قال أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد، قلت: تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً)، وروى من طريق الإمام مالك، إلا أنه لم يخرج في الموطأ، وأخرجه، سوى مالك، كل أصحاب الكتب المعتمدة. وروى نحو هذا المعنى بأسانيد مختلفة الدرجة عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو سعيد الخدري وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك وأبو هريرة وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن سويد وعبادة بن الصامت وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبو ذر وعتبة بن مسلم ومعاوية بن أبي سفيان، فالمعنى متواتر مقطوع بثبوته، مشهود عليه بأي القرآن، وضرورات الحس والعقل.

* وجاء في «صحيح مسلم» من طريق الأعرج عن أبي هريرة: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال إسحاق أخبرنا سفيان وقال الآخران حدثنا بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: [إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكذبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكذبوها حسنة فإن عملها فاكذبوها عشراً]»، وهو في «صحيح ابن حبان» بحوه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وأخرجه كذلك أحمد، وغيرهم.

* وجاء في «صحيح ابن حبان» من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة: [أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال حدثنا النضر بن شميل قال حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن الله، جل وعلا، قال: [من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبتها بعشر أمثالها إلى سبع مائة؛ وإن هم بسيئة فلم يعملها لم أكتب عليه فإن عملها كتبتها عليه سيئة واحدة]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)، وهو كما قال، وهو أيضاً في «صحيح مسلم»، وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من عدة طرق غاية في الصحة، وفي «مسند الشاميين».

* وجاء في «صحيح ابن حبان» من طريق العلاء عن أبي هريرة: [أخبرنا الفضل بن الحباب قال حدثنا القعنبي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى: {إذا هم عبدي بالحسنة فلم يعملها كتبت لها حسنة، فإن عملها كتبت لها عشر حسنات، وإن هم عبدي بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه فإن عملها كتبت لها واحدة}]، وعقب الإمام أبو حاتم بن حبان، رضي الله تعالى عنه، قائلاً: [قوله جل وعلا: {إذا هم عبدي}، أراد به إذا عزم فسمى العزم هما لأن العزم نهاية الهم، والعرب في لغتها تطلق اسم البداءة على النهاية واسم النهاية على البداءة لأن الهم لا يكتب على المرء لأنه خاطر لا حكم له ويحتمل أن يكون الله يكتب لمن هم بالحسنة الحسنة وإن لم يعزم عليه ولا عمله لفضل الإسلام فتوفيق الله العبد للإسلام فضل تفضل به عليه وكتبته ما هم به من الحسنات ولما يعملها فضل وكتبته ما هم به من السيئات ولما يعملها لو كتبها لكان عدلاً وفضله قد سبق عدله كما أن رحمته سبقت غضبه فمن فضله ورحمته ما لم يكتب على صبيان المسلمين ما يعملون من سيئة قبل البلوغ وكتب لهم ما يعملونه من حسنة كذلك هذا ولا فرق]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)، وهو كما قال.

* وجاء في «صحيفة همام بن منبه» من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة: [وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: {إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بعشر أمثالها وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بمثلها}]

* وجاء في «سنن الترمذي» من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: [حدثنا عمران بن موسى القزاز حدثنا عبد الوارث بن سعيد حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن ربكم يقول: {كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والصوم لي وأنا أجزي به: الصوم جنة من النار، ولخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إنني صائم}»]، وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعد وكعب بن عجرة وسلامة بن قيصر وبشير بن الخصاصة واسم بشير زحم بن معبد والخصاصة هي أمه)، وقال أبو عيسى: (وحدثني أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه)، وقال الألباني: (صحيح)، وهو عند أحمد من طرق،

قلت: ليس علي بن زيد بذاك القوي، ولكن هذا يصح بشواهد، كما أنه قد توبع ببعض اللفظ مختصراً:

– كما هو في «المعجم الأوسط»: [حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «كل حسنة يعملها بن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن بكير إلا عمرو)

* وجاء في «مسند إسحاق بن راهويه» من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة: [أخبرنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت عشرًا ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه فإن عملها كتبت سيئة»]، لا خوف إلا من اختلاط عطاء بن السائب، فإن كان هذا قبل اختلاطه فهو إسناد صحيح.

* وجاء في «مسند الشاميين» من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة: [حدثنا عبد الله بن محمد بن عزيز الموصلي ثنا غسان بن الربيع ثنا بن ثوبان عن عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله، تبارك وتعالى، يقول: {إذا هم عبدي بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها، وإن عملها فاكتبوها واحدة، وإن تركها من أجلي فاكتبوها حسنة؛ وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة وإن عملها فاكتبوها بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف}»]

قلت: فهذا نقل تواتر مقطوع بصحته عن أبي هريرة

* وجاء حديث آخر في «صحيح مسلم» ثابت البناني عن أنس بن مالك: [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه»]، فساق حديث الإسراء والمعراج بطوله، ونصح موسى صلوات الله وسلامه عليه لنبينا محمد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمراجعة ربه في عدد الصلوات، حتى قال: [«فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: «يا محمد: إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة؛ ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرًا؛ ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئًا فإن عملها كتبت سيئة واحدة»] قال: «فنزلت حتى انتهيت إلى موسى صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال: (ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه»]

- وجاء هذا بنحوه مطولاً، وكذلك مختصراً في «مسند أبي يعلى»، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال، وهو على شرط مسلم كما ترى.

* وجاءت متابعة لذلك في «مسند الحارث»: [حدثنا يعلى حدثني عبد الحكم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من هم بحسنة فعملها كتبت له عشر حسنات فإن لم يعملها كتبت له حسنة واحدة ومن هم بسيئة فعملها كتبت عليه سيئة واحدة فإن لم يعملها لم يكتب عليه شيء»]

* وجاء في «المعجم الصغير» عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا صدقة بن محمد بن خروف المصري حدثنا هشام بن محمد السدوسي حدثنا محمد بن أبي عدي حدثنا أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشر أمثالها إلى سبع مائة وسبع أمثالها، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت عليه سيئة أو يمحقها الله، عز وجل»]

وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن الحسن إلا أشعث)

فهذه الأحاديث الصحاح أنفة الذكر تبرهن ليس فقط أن مدار ثواب الأعمال، (ومنها الأقوال)، وعقابها، على النية فحسب، بل هي برهان على أن النية، بمفردها من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب، وإن كان الله، جل جلاله، قد تفضل بالتجاوز عن العقاب، رحمة وفضلاً، ولو فعل لكان عدلاً، لا إلا إلا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

بل قد جاء ما هو أحسن من هذا: (من هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة)، وهذا يضاف إلى محو السيئات تفضلاً من الله ونعمة، ووعد الله بغفرانها مع التوبة على كل حال، تباركت ربنا ما أكرمك وأرحمك، حقاً: (لا يهلك على الله إلا هالك)، كما ثبت:

* فيما أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح المختصر» عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا جعد أبو عثمان حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيما يروي عن ربه، عز وجل، قال: قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك: فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات، إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة: ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة»]

مسلم، والدارمي، وأحمد من طرق، والطبراني في «المعجم الكبير»
 * وأخرجه أيضاً الإمام النسائي في «السنن الكبرى»: [أخبرنا قتيبة بن سعيد قال ثنا
 جعفر عن الجعد أبي عثمان قال ثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «إن ربكم رحيم: من هم بحسنة فلم
 يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرة إلى سبعمائة إلى أضعاف كثيرة، ومن هم
 بسيئة ولم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت واحدة أو يحاها الله، ولا يهلك على الله
 إلا هالك»]، وهو بنحوه في «مسند عبد بن حميد».

* وجاء في «صحيح ابن حبان» حديث عجيب آخر عن خريم بن فاتك الأسدي، رضي
 الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا أبو داود قال
 حدثنا شيبان النحوي قال حدثنا الركين بن الربيع عن أبيه عن عمه (وهو يسير بن عميلة)
 عن خريم بن فاتك الأسدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الناس أربعة،
 والأعمال ستة: موجبتان، ومثل بمثل، وحسنة بعشر أمثالها، وحسنة بسبع مائة ضعف؛
 والناس موسع عليه في الدنيا والآخرة، وموسع عليه في الدنيا مقتور عليه في الآخرة،
 ومقتور عليه في الدنيا موسع عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا وشقي في
 الدنيا وشقي في الآخرة؛ والموجبتان: من قال لا إله إلا الله أو قال مؤمناً بالله دخل الجنة،
 ومن مات وهو يشرك بالله دخل النار، ومن هم بحسنة فعملها كتبت له عشرة أمثالها، ومن
 هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن هم بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن هم
 بسيئة فعملها كتبت له سيئة واحدة، غير مضعفة، ومن أنفق نفقة فاضلة في سبيل الله
 فبسبع مائة ضعف»]، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده صحيح)، وهو بنحوه مع
 اختلاف يسير في ترتيب الفقرات في «المستدرک علی الصحیحین»، ومن عدة طرق في
 «المعجم الكبير»، وكذلك في «الأحاد والمثاني».

* وجاء في «مسند الشهاب» عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه: [أخبرنا
 عبد الرحمن بن عمر المعدل أبنا أبو الفضل يحيى بن الربيع ثنا عبد السلام بن محمد
 الأموي ثنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن
 عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من هم بذنب ثم تركه كانت له حسنة ومن
 هم بذنب ثم عمله ثم استغفر الله منه غفر له»]، وهذا وإن لم يصح بذاته، فهو حسن صحيح
 بشواهده.

وهناك نصوص كثيرة مؤيدة لمقولتنا آنفة الذكر، ألا وهي: (إن النية، بمفردها من غير
 عمل، تستقل باستحقاق الثواب)، نكتفي ببعضها، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام مسلم من حديث سهل بن حنيف أنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، قال: «من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه»
* وما أخرجه عن أبي هريرة مرفوعاً: «من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق».

وقد استشكل بعض من لا فقه له ذلك وظنه معارض بما:
* أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس قال: (ذهب لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكر فقال: (أين تريد؟)، قلت: (أنصر هذا الرجل!))، قال: (ارجع فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار!»، فقلت: (يا رسول الله: هذا القات، فما بال المقتول؟!)، قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»]، وهذا إسناد في غاية الصحة والاتصال، بآتم لفظ وأجزه، وأخرجه الإمام البخاري في «الصحيح» من طرق أخرى، ومسلم من عدة طرق، وأخرجه الإمام أبو داود في «سننه» من طرق، وكاد الإمام النسائي أن يستوعب كل طريقه في «السنن الكبرى» وكذلك في «المجتبى من السنن»، وهو في «صحيح ابن حبان» من طرق عدة، وجاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: من طرق كثيرة، وأخرجه الإمام البيهقي في «سنن البيهقي الكبرى» متقصياً، كعادته الحميدة، أصح الطرق وأنظفها.

قلت: مما لا شك فيه أن الأحنف بن قيس، رضي الله عنه، كان مصيباً في حمله السلاح لنصرة الإمام الحق علي بن أبي طالب، سلام الله عليه، على الفئة الباغية، التي ثبت بغيتها، وتوجب قتالها حتى تفيء إلى أمر الله، وكان أبو بكر مخطئاً في تنزيل حديث رسول الله على تلك الواقعة، ولكن الله لم يكلفنا قط قبول رأي أبي بكر، وإنما كلفنا فقط قبول روايته، وهو والله الثقة المأمون.

أما بخصوص موضوعنا فليس ثمة تعارض ها هنا، فالمقتول لم يرد قتل صاحبه ثم ترك تلك الإرادة وعاد إلى منزله حتى يستحق ثواب الحسنة الكاملة الموعد، كلا بل هو خرج من الإرادة إلى الفعل، فخرج من بيته، واستل سيفه من غمده، ثم أهوى به إلى صاحبه يريد قتله، إلا أن الأجل سبقه فكان هو المقتول، ولولا ذلك لكان هو القاتل.

ومن ضعف فقهه إلى درجة عدم إدراك مثل هذه البديهييات فالأولى به أن يدع الفقه واستنباط الأحكام لأهلها، وليبحث عن مهنة يستطيه أن يبدع ويحسن فيها، فإن الله كتب الإحسان على كل شيء، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، و:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فثبت إذاً بلا شبهة أن الإنسان قد يثاب على النية المجردة، كما فصلته الأحاديث، فمن باب أولى أن يثاب على فعل المباح المحض، إذا صحبته نية صالحة، أو نباهة ذهن، وحضور قلب، وذكر لله، سبحانه وتعالى، بأي وجه من الوجوه الحسنة الجميلة: كالتقوي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ«وَعْيٍ»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة، التي جاءت بها الأدلة.

فالثواب إذاً على تلك النية، وذلك الذكر القلبي، وليس على الفعل المباح من حيث هو فعل مجرد مباح بذاته. فالمباح لذاته، أي الذي لا يستحق فاعلة مثوبة ولا عقوبة، محال أن ينقلب إلى مستحب، وإلا اختلت موازين الشريعة، واختلط الحابل بالنابل، معاذ الله.

والاستدلال الذي ذكرناه أعلاه، وما يشبهه وما هو من جنسه، هو الاستدلال الصحيح، وليس ما زلت به أقدام بعض الأكابر، من أمثال الإمام النووي، رحمه الله ورفع درجته، حيث قال في شرحه على صحيح مسلم: **(وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات، بالنيات الصادقات)** مستشهداً بقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: **«وفي بضع أحدكم صدقة»**.

فاستدلال الإمام النووي قطعاً استدلال باطل، ذلك أن قوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: **«وفي بضع أحدكم صدقة»** نص قاطع بأن «الجماع» مستحب لذاته، يثاب فاعله، فليس هو إذاً مباح محض، لا يثاب فاعله ولا يأنثم، فكيف جعله الإمام رحمه الله مباحاً محضاً، كما يفهم من جملته، واشترط من ثم وجود نية معينة لاستحقاق الثواب؟! بل إن الإمام أبا محمد علي بن حزم فهم الأمر في قوله، تعالى ذكره: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، أنه للوجوب، فجعل الجماع، ولو مرة مرة واحدة في كل طهر، فريضة، وليس فقط مباحاً أو مستحباً، وهذا أولى بالصواب!!

ثم أين ذكر النية في الحديث حتى يقال أن فيه دليلاً على أن الفعل المباح «ينقلب» بالنية الحسنة إلى مستحب، ومن ثم طاعة؟!

ثم إن استخدام لفظة طاعة هنا ليس بجيد، ولعل الإمام النووي قصد: المستحبات، وإلا فإن عمل المباح طاعة، وترك الحرام طاعة، والقيام بالفرض طاعة، لأن الطاعة هي طاعة التشريع: فالإلتزام بحكم الله وشرعه هو الطاعة، لا فرق بين تحريم الحرام، وتحليل المباح، وإيجاب الواجب، وجعل كذا شرطاً لكذا، وهذا سبباً لذلك، وهلم جراً.

لذلك نؤكد ونكرر: أنه لا يجوز أن يقال أن المباح انقلب بـ«النية الحسنة» مستحباً، لأنه

ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبتة، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل. لذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يشاب فاعله، ولا يؤاخذ تاركه، والمكروه لذاته وهو الذي يشاب تاركه، ولا يعاقب فاعله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة الأصلية المطلقة، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين: هذه هي طريق الهلكة، المفضية إلى الكفر والضلال البعيد.

❦ فصل: الإسلام دين كامل

إن جميع أفعال العباد الاختيارية هي محل الحكم الشرعي، لا يخرج شيء منها عن ذلك، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾ (النحل: ١٦: ٨٩)، وقوله، تباركت أسماؤه: ﴿... فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾، (النساء: ٥٩: ٤)، وقوله، جل وعز: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾، (الشورى: ٤٢: ١٠)، ومعلوم بضرورة الحس والعقل أن الناس قد اختلفوا في كل شيء، وتنازعوا في كل شيء، حاشا ضروريات وأوليات الحس والعقل عند العقلاء، وحتى هذه خالف فيها السوفسطائيون، و... المجانين! فوجب، يقيناً، رد كل شيء وقع فيه خلاف وتنازع إلى حكم الله.

والرد ﴿إلى الله والرسول﴾ لا بد، ضرورة، أن يكون فيه رفع الخلاف، كل خلاف، وفض النزاع، كل نزاع، وإلا كان أمر الله كذباً وتضليلاً، بإحالته عند النزاع إلى من ليس لديه فض النزاع، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! لذلك لا بد من القطع والجزم بأن الكتاب والسنة فيهما فصل كل خلاف، وفض كل نزاع، لا يشك في ذلك إلا جاهل مركب دابته أفقه منه، أو كافر خبيث!

ثم وجدناه، سبحانه وتعالى، أحوال، في الوحي، أي في الكتاب والسنة، ما كان من شؤون «الدنيا»، أي خواص العالم المحسوس، وطبائعه، من جنس تأبير النخل: أي علوم الفيزياء والكيمياء والفلك وطبقات الأرض، وحرف الطب والزراعة والصناعة والهندسة، ونحوها، إلى الناس، أي إلى الحس والتجربة، والنظر والعقل، إحالة عامة، على وجه الإجمال: مراقبة وتجربة ودرساً وتنظيراً، وانتفاعاً وتطبيقاً. واستأثر بما سوى ذلك، وهو ضرورة من «الدين»، أي الشريعة العامة، والطارز المعين من العيش، لنفسه، وبالأخص ما كان: من الخبر عن ذاته العظيمة المقدسة، وملائكته الأطهار، واليوم الآخر، ونحوه، ومن الحكم على

التوحيد

أفعال العباد، بالحل والحرمة والوجوب، وعلى أخلاقهم بالحسن أو القبح، ونحوه. وقد استغرقت الشريعة المطهرة الخاتمة كل أفعال العباد بأحكامها على أكمل وجه، لما ذكرناه، ولقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ مؤكداً، عقيبها مباشرة، في تناسب بديع، على أحكام الاضطرار المتعلقة بالمحرمات من الطعام، التي سبق نزولها في أوائل الوحي المكي: ﴿فمن اضطر في مخمصة، غير متجانف لإثم، فإن الله غفور رحيم﴾، (المائدة: ٣: ٥). فالدين قد كُمل، وهو الإسلام لا دين غيره، وليس غيره إلا الجاهلية والكفر، والنعمة قد تمت، ليس وراءها إلا النقص، ثم المصائب والنقم، في معصية الله، ومخالفة أمره، وعدم التقيد بشرعه، ثم بعد ذلك في الآخرة: النار الأبدية، واللعنة السرمدية!

والالتزام بالأحكام الشرعية هو القصد من خلق الإنسان، وهو معنى الوجود الإنساني، قال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، (الذاريات: ٥١: ٥٦)، والعبادة هي التسليم، والخضوع، والطاعة، المبنية على منتهى الحب والتعظيم، أي الالتزام بكل أمر ونهي، كما سنفصله بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى، في هذه الرسالة!

وقد أوجبت الشريعة الكاملة أعمالاً، هي «الفرائض» أو «الواجبات»، لا تسقط إلا «بعدم القدرة»، أو برخصة شرعية منصوص عليها لتلك الفريضة بعينها، كالصيام في السفر، حتى ولو كان سفرًا غير شاق، مع بقاء وجوبه على من ابتلي بعمل بدني شاق، مشقته قد تفوق مشقة السفر على ظهر الراحلة بكثير، ما دام قادراً!

وحُرمت أعمالاً، هي «المحرمات»، لا يرخص لأحد فيها إلا برخصة منصوص عليها شرعاً، كالرخصة في الكذب في مواطن معدودة، جاء النص بها. وكذلك في أحوال الضرورة والإكراه الملجئ، أي الأحوال المؤدية إلى الموت، أو تلف الأعضاء، أو الأذى بالتعذيب والضرب الشديد يقيناً، وحتى أحوال الضرورة هذه لا تبيح للإنسان قتل غيره، أو اتلاف أعضائه، فليست نفس المكروه المضطر أعلى مرتبة أو أولى بالصيانة من نفس الغير. والضرورة، والإكراه الملجئ بالتهديد بالقتل المؤكد، لا يبيح للمسلم أن ينصر الكفار الحربيين على قتال المسلمين وقتلهم لأن جمهور العلماء، بل إجماعهم، على أن المكروه على القتل ليس له أن يفعل ذلك، لأن نفسه ليست أولى من نفوس الآخرين بالصيانة والحفظ، هذا بين واضح، وإليك كلام جيد للإمام شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رضي الله عنه:

* حيث قال الإمام في «الفتاوى الكبرى»، (ج: ٤ ص: ٣٥١): [....، فلا ريب أن هذا

يجب عليه إذا أكرهه على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين، وكما لو أكرهه رجل رجلا على قتل مسلم معصوم، فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين، وإن أكرهه بالقتل فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس، فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو، بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعا عند أكثر العلماء كأحمد ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر الجواب يجب القود على المكره فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكره المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبه وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الأخدود وفيها: أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين، وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر، فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما يفرضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع إلا بذلك أولى]، أنتهى كلام ابن تيمية، وقد كرر نحوا من هذا الكلام في موضع آخر من «مجموع الفتاوى»، (ج: ٢٨ ص: ٥٤٠).

* وله في «كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه»، (ج: ٢٨ ص: ٥٣٧) كلام جيد من زاوية أخرى: [...]، بل قد أمر النبي المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل، وإن قتل، كما في صحيح مسلم عن أبي بكرة قال قال رسول الله أنها ستكون فتن ألا ثم تكون فتن ألا ثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشى و الماشى فيها خير من الساعى ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلق بابله ومن كانت له غنم فليلق بغنمه ومن كانت له أرض فليلق بأرضه فقال رجل يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض قال يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج أن إستطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرأيت أن أكرهت حتى ينطلق بى إلى إحدى الصفين أو إحدى الفئتين فيضربنى رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلنى قال يبوء بآثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار]

هذان نصان في غاية الجودة من كلام الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، قدس الله سره، ورفع درجته، فتأمله حق تأمله، وراجعه مراراً.

وهناك أفعال، وهي، بحمد الله وتيسيره، أكثر أفعال العباد: ترك للمكلف الخيار فيها: إن شاء فعل، وإن شاء ترك. وربما كان الفعل في بعضها أولى، وهي «المستحبات». وقد يكون

التوحيد

الترك في بعضها أولى، وهي «المكروهات». وربما تعادل الطرفان، وهي «المباحات». والمكلف يفعل المباحات أو يتركها، باختياره، على ما يظهر له في كل حالة ووضع من منفعة أو مصلحة، فيقوم بصفة «مباحة»، ويترك أخرى «مباحة» لما ظهر له من كثرة ربح الأولى، وقلة الثانية، ويتجنب الثالثة «مباحة» خشية الخسارة!

فالنظر في المصالح والمنافع، وبضدها المفسد والمضار، إنما يرد إذا كان أصل الفعل مباحاً، لا غير. فلا بد من دراسة لمشروعية الفعل، أي فعل، والوصول إلى حكم الله فيه أولاً. فإذا ثبت أنه مما خیر المكلف فيه، ورد حينئذ، وحينئذ فقط، النظر في المصالح والمنافع، وما يقابلها من مفسد ومضار.

وعلى هذا فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يترك واجباً، بغير رخصة شرعية، أو لعدم قدرة، أو يرتكب حراماً، من غير إكراه ملجئ، بدعوى درء المفسدة، أو جلب المصلحة، مهما عظمت. فليس في ما أوجب الله مفسدة، مطلقاً، ولا في ما حرّمه مصلحة، مطلقاً! وكل ما يقال بخلاف ذلك ما هو إلا وسوسة من الشيطان، وطعن في الشريعة الكاملة، وترك لما خلقنا من أجله، وهو: «العبودية»، أي الطاعة والالتزام بالأحكام الشرعية، وإقبال على ما كفيناه، وهو: الأرزاق، والمعاش، و«المصالح»، بل ولا حتى النصر أو التمكين!

والنصوص الشرعية، أي نصوص الوحي، أي الكتاب والسنة، كافية بحمد الله، لجميع الوقائع، من يوم وفاة النبي، صلوات الله وسلامه وبريكاته عليه، إلى آخر الأبد. لا يقال أن الوقائع والأحداث والمستجدات غير متناهية، والنصوص متناهية، لأن الوقائع غير المتناهية هي الوقائع العينية، والأحداث المشخصة، أما أصناف الوقائع، وأجناس الأحداث فهي نهائية محدودة تشملها النصوص على الكفاية، والتمام، والكمال. فصلاة زيد، غير صلاة عمرو، وهكذا إلى ما لا نهاية، ولكن جنس الصلاة واحد، أو أجناس قليلة محصورة، قد استوعبتها النصوص، وهكذا!

* فقد أخرج ابن ماجه، بإسناد غاية في الصحة، عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه، قال: قال له بعض المشركين، وهم يستهزئون به: (إني أرى صاحبكم يعلمكم كل شيء حتى الخراءة!)، قال: (أجل: أمرنا أن لا نستقبل القبلة، ولا نستنجي بأيماننا، ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار، ليس فيها رجيع ولا عظم)، وفي لفظ لأحمد بإسناد غاية في الصحة: قال رجل: (إني لأرى صاحبكم يعلمكم كيف تصنعون حتى إنه ليعلمكم إذا أتى أحدكم الغائط!)، قال: قلت: (نعم، أجل، ولو سخرت: إنه ليعلمنا كيف يأتي أحدنا الغائط، وإنه ينهانا أن يستقبل أحدنا القبلة، وأن يستدبرها، وأن يستنجي أحدنا بيمينه، وأن يتمسح أحدنا برجيع ولا عظم، وأن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار). وقد أخرج مثله، من غير ذكر

الاستهزاء، بأسانيد صحاح، الأئمة: مسلم، والترمذي، والنسائي، وأحمد وغيرهم. تأمل هذا المشرك العنيد، بل الحمار البليد، وتعجب من رباطة جأش سلمان، وحسن جوابه، وعظيم أدبه، وحسن تعامله وتجمله، وما تضمنه الجواب من أحكام وأداب. فإذا كان كلام سلمان حقاً، ونحن نشهد بالله الذي لا إله إلا هو أنه حق، فكيف يسوغ لمن يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر أن يزعم أن الشريعة فيها «مناطق فراغ»، أو «ثغرات»، أو أن هناك ما لم يأت به نص؟! ثم يذهب للملأه بالهوى والابتداع الذي يسمونه بالأسماء الجميلة، أي بغير اسمه القبيح، لتضليل الناس. ومن هذه الأسماء الجميلة المضللة: (فهم السلف الصالح)، (جلب المصالح، ودرء المفاسد)، (تسكين الدهماء، وإسكات الرعاع)، (سيرة العقلاء)، أو حبيبة قلوب فقهاء السلاطين، أخزاهم الله وأبعدهم: (خشية الفتنة): ﴿ألا في الفتنة سقطوا، وإن جهنم لمحيطة بالكافرين﴾.

* وأخرج الطبراني بإسناد صحيح عن أبي ذر، رضي الله تعالى عنه، قال: [تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علماً]، قال: فقال، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: «ما بقي شيء يقرب من الجنة، ويباعد من النار، إلا وقد بين لكم». هذا حديث صحيح مؤيد لما ذكرنا من كمال الدين، وتمام النعمة، كوقد برهنا على صحته في الملحق.

* وفي «الجامع الصحيح المختصر» للبخاري: حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال لقد خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم خطبة ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره علمه من علمه وجهله من جهله إن كنت لأرى الشيء قد نسيته فأعرفه كما يعرف الرجل إذا غاب عنه فرأه فعرفه. فلا صحة إذن لما تورط فيه جهلة المنتسبين إلى الدعوة الوهابية، والمتسمين زوراً وبهتاناً بـ«السلفية»، من أن الدين كان ناقصاً حتى استكمل فهمه الصحيح السلف الصالح من القرون الثلاثة الفاضلة، أو حتى من الصحابة، أو حتى من الخلفاء الراشدين، وهم يقولون ذلك تلميحاً، بضحالة وسطحية، وتفاهة فكر، من غير تحرير للمسألة، ولا دراسة متعمقة لها، لا تصريحاً بني على فكر عميق، لأن التصريح بذلك بعد تحرير المسألة كفر.

وهم بقولهم: القرآن والسنة بفهم السلف الصالح يحكمون لا محالة بنقص الدين، وعدم كمال البيان، ولا بتمام النعمة عند وفاة النبي، صلوات ربي وسلامه وتبركاته عليه وعلى آله، كما أنهم يطعنون في ختم النبوة، وعالمية الرسالة من حيث لا يشعرون، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فما أعظم تلبيس إبليس.

بل القرآن والسنة ميسرة للذكر، مفهومة لكل من أراد تدبرها، ونفر للتفقه فيها كما أمر

الله في سورة التوبة، لا فرق بين «سلف صالح»، و«خلف طالح»!

أما الكسالى والسطحيين الذين أبوا أن ينفروا للتفقه في الكتاب والسنة، وأخلدوا إلى راحة التقليد و«اتباع السلف الصالح»، أما هؤلاء فلن يفقهوا ما أنزل الله على وجهه، وسيبقون متخبطين بين قال فلان، ورد عليه فلتان، وإن قلتم قلنا، ولنا أحمد بن حنبل، ولكم مالك بن أنس: وهكذا في دوامة لا تنتهي من الأقوال المتباينة، والمزاعم المتناقضة. وسترى في هذه الرسالة القصيرة الكثير من ذلك، ليس فقط من قصور الفهم وإسائته، بل من الأغلاط الفاحشة، والزلات المهلكة!

وأكثر أذعيا «السلفية» هؤلاء جهلة عوام، يتبعون مشايخ ليسوا بأحسن منهم كثيراً في العلم. وهم في الجملة لا يعرفون أقوا «السلف» واختلافهم، ويندر أن تجد منهم من تصفح «مصنف ابن أبي شيبة»، أو «سنن سعيد بن منصور»، مجرد تصفح، ناهيك بالدراسة المتأنية، دع عنك «مصنف عبد الرزاق» أو حتى «الأوسط» لابن المنذر، ولكنهم يجيدون المزاعم الكاذبة، والدعاوى العريضة، كشأن كل غبي جاهل، وعادة كل سطحي تافه.

كما أنه لا صحة، كذلك، لما تورط فيه بعض الإسلاميين المعاصرين، وكذلك قلة من القدامى، من الزعم بوجود «فراغ تشريعي» يملؤه الناس بـ«العقل»، أو «الاستحسان»، أو «المصالح المرسلة»، أو «سيرة العقلاء»، أو بمراعاة «روح التشريع ومقاصده»! ولا صحة لقول من قال أن الوحي فصل في العقائد، والعبادات، وأجمل في المعاملات!

ويكفي لإبطال هذا الوهم الخطير، الذي يؤول إلى الكفر، حديث سلمان السالف الذكر في ما يتعلق بالطهارة وآداب الخلاء، أما فيما يتعلق بالمعاملات فيكفي إحصاء البيوع المنصوص على فسادها وحرمتها، وهي نيف وأربعون نوعاً، بعضها نادر جداً، لا يكاد يعرف! فأين الإجمال يا أهل الإنصاف؟! ثم حتى لو لم يذكر إلا صنفاً واحداً من البيوع فحرمه، كان ذلك بذاته دليلاً على أن البيوع سواء مباحة حلال، كما أصلناه في الفصول السابقة، لا سيما مع قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع، وحرم الربا﴾، فأين الفراغ التشريعي إذًا؟! وهل كل هذه المزاعم الساقطة إلا أساطير الرخ والعنقاء؟!

ولكن الحق هو ما نص عليه الإمام الحجة محمد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه، حين قال في «الرسالة»: [فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها!]. نعم، صدقت يا أبا عبد الله! هذه حقيقة يقينية ثابتة: جهل ذلك من جهله، أو علمه من علمه. وقد فصل ذلك وأصله الإمام الحجة أبو محمد علي بن حزم، رفع الله درجته، في كلامه الذي نقلناه آنفاً قبل عدة صفحات، حيث دحض أقوال المخالفين دحضاً، ومزقها تمزيقاً!

وهذه الأقوال الخبيثة الملعونة إنما تصدر من:

- (١) أقوام كفرة من أهل النفاق الاعتقادي، يبتنون الكفر، ويظهرون الإسلام، ويريدون مزج الشريعة بالكفر، تدريجياً وبطريقة حذرة، حتى إذا فسدت أذواق الناس، وتبلدت أحاسيسهم، أماطوا اللثام، ومشوا عرايا مظهرين العورة المغلطة، أي أظهروا الكفر البواح!
- (٢) أو من قوم فسقة كسالى: أعيتهم السنن أن يحفظوها، أو أن يراجعوها في مصادرها، وقصرت هممهم عن تمييز صحيحها من سقيمها، وتكاسلوا عن بذل الجهد، واستفراغ الوسع في تدبر معانيها واستنباط الحكمة والهدى منها،
- (٣) أو من مقلدة جامدين، جهلة مبتدعين، أحالوا عقولهم، التي كرمهم الله بها، إلى التقاعد، ونصبوا لأنفسهم أحراراً ورهباناً، جعلوهم في مرتبة القداسة، يتبعونهم اتباع الدواب العجماء لقادتها!

نعم: لا ننكر أنه قد زلت القدم ببعض العلماء المخلصين الأتباع: ففاسد بعضهم الشريعة الإلهية الكاملة على الشرائع الوضعية الناقصة، المملوءة، ضرورة، بالثغرات، والتي تحتاج إلى ترقيع ثقبها، وملء ثغراتها بـ«روح التشريع»، و«الاستحسان»، و«سيرة العقلاء»، و«المصالح المرسلة»، و«سد الذرائع»، وغيره من الفضائح والمخازي، والدجل والهرء! والعالم المخلص الورع، أياً كانت مرتبته، لا يجوز أن يتابع على زلته، ولكن يستعاذ بالله منها، ويتضرع إلى الله أن يغفرها له، كما نفعل الآن سائلين الله لجميع علماء الأمة المخلصين الأتباع الذين أخطئوا في هذا الباب، مجتهدين طالين للحق بعد استفراغ الجهد، وبذل الوسع، من الله المسامحة عن الخطأ والعفو والغفران، وعلى بذلهم الوسع جزيل الثواب والرحمة والرضوان، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم؛ أما فقهاء السلاطين الخونة، والحكام الجبابرة الظلمة الفسقة، فلا رحمهم الله، ولا غفر لهم، بل عليهم من الله لعنة وغضب وسخط، وتعساً لهم، وأضل أعمالهم.

❦ فصل: محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم

الخبائث﴾

* قال الله، سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ يَجْعَلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، (الأعراف: ١٥٧: ٧).

التوحيد

* وقال، تعالى ذكره: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، (المائدة: ٤:٥)

* وقال، جل جلاله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، (المائدة: ٥:٥)

* وكذلك قال، تقدست أسماءه: ﴿فَبُظِّلَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾، (النساء: ٤:١٦٠).

هذه الآيات المباركات بيان ساطع، وبرهان يقيني، على أن:

- (١) مفهوم «الطيب» مغاير لمفهوم «الحلال»، وهو مستقل عنه تمام الاستقلال
 - (٢) أن الله، جل جلاله، بوصفه الرب كامل الربوبية، والسيد التام السيادة، قد يحرم بعض الطيبات (وكذلك سواء بسواء قد يحل بعض الخبائث، كما سيأتي بيانه قريباً).
- فكون الشيء أو الفعل طيباً في ذاته، أو خبيثاً في ذاته، على أهمية ذلك، هو في مراتب الاعتبار دون اتصاف الله بالربوبية والسيادة، وحقه أن يحكم بما يشاء ويختار فيحرم الطيبات، ويحل الخبائث إن شاء، ولا معقب على حكمه: ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾.

فمهما شرع رب العزة، جل جلاله، أو حكم، فإن حكمه وشرعه نهائي مطلق، فوق كل مراجعة، ولا يجوز أن يخضع لأي مساءلة، بل طاعته مطلقاً، بدون قيد أو شرط فريضة شرعية مطلقة، وهي قبل ذلك ضرورة عقلية ملزمة.

- (٢) أن هذه الأمة الخاتمة مرحومة، وقد خصت بنبي خاتم من خصائصه الكبرى، وفضائله العظمى أن امتن الله عليه بإباحة كل طيب، وتحريم كل خبيث، خلافاً للأمم السابقة التي ضربت عليه الآصار، ووضعت في أعناقها الأغلال، فحرمت عليها طيبات كانت حلالاً قبل ذلك، وهي حلال بعد ذلك في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، كما هو بنص القرآن. وقد رخص لها في خبائث عادت وبالأعلى عليها، كما هو بين من مشروعية «الملكية الوراثية» لبني إسرائيل، وهو نظام ملعون خبيث، لعله كان مفتاح هلاك بني إسرائيل ودمارهم، كما سيأتي بعد عدة أبواب، على نحو هو تصديق لقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ

كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم:

* كما جاء في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري: [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «دعوني ما تركتكم: إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»]، هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «السلسلة الذهبية» من أسانيد أبي هريرة. وهو في «صحيح مسلم» بلفظ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»، وأيضاً في «صحيح مسلم» بلفظ آخر: «نروني ما تركتكم، (وفي حديث همام: ما تركتم) فإنما هلك من كان قبلكم....»، كما أنه في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمانيد بأصح الأسانيد كما سلف، وكما هو مفصل في الملحق.

وقد أسلفنا أن الإسلام دين كامل، قد استوعبت نصوصه، بحمد الله، أحكام كل شيء، أي كل الأعيان والأفعال، إلى يوم القيامة، من غير حاجة إلى بحث في حقيقة العين أو الفعل هل هو طيب أو خبيث. بل الحق أن ما ثبت بالنصوص في هذه الشريعة المباركة الخاتمة أنه حلال فهو طيب لا محالة، وما ثبت أنه حرام فهو خبيث لا محالة، وذلك بضمانة الله، جل جلاله لذلك. أي أننا نشهد بشهادة الله أن كل ما أحل الله فهو طيب، وكل ما حرمه فهو خبيث.

فالبحث في كون الأعيان والأفعال طيبة أو خبيثة في ذاتها، وما هي ماهية الخبث أو الطيبة، وما هي جزئياتها ومركباتها، على أهميته من الناحية المعرفية والفلسفية، ليس له كبير أهمية أو قيمة من الناحية التشريعية، مع رجحان كونه في ذاته مستحيلاً إلا لمن أحاط بكل شيء علماً، وهو الله العزيز الحكيم. وحتى لو سلمنا بإمكانية ذلك من حيث المبدأ، فإن واقع التشريع الإنساني، وما نشاهده عند كافة الأمم والشعوب من سن التشريعات، ثم فشلها بعد سنين أو عقود، أو حتى قرون، وإلغائها وسن غيرها، يجبرنا على أن الاعتقاد أن ذلك لا يتحقق، لعسره وشدة غموضه، إلا مع مرور الأزمنة وتعاقب أجيال من الدارسين والمفكرين، والسايسين والمشرعين، وبكلفة ومشقة ضخمة، وتجارب خطيرة فاشلة، لا تتناسب مع صغر النتيجة وهزالها.

وحتى لو سلمنا جديلاً أن العقل الإنساني قادر، من حيث المبدأ على استجلاء خواص الشيء المدروس، وعلاقته بغيره من الأشياء في الكون، وما يترتب عليه من المصالح والمنافع واللذات والمتعة، في العاجل والآجل، فهو من ثم قادر على الوصول إلى حكم «عقلاني» بأن

التوحيد

هذا الشيء طيب أو خبيث، وحتى لو سلمنا جدلاً أن ذلك في غاية اليسر والسهولة، حتى لو سلمنا بكل ذلك جدلاً، فلا محصول يرجى من ذلك، باستثناء المتعة العقلية المحضة في معالجة تلك المباحث المتشابهة.

أما الحكم الشرعي فقد ثبت قبل ذلك بالنص الشرعي، ولا يجوز إلا أن يكون ثبوته إلا بالنص الشرعي، لأن الإيمان والإسلام هو الرد لله ورسوله، كما سنشبعه برهنة في هذا الكتاب، ومحال أن يكون غير ذلك.

ونزيد ذلك إيضاحاً في مثال «لحم الخنزير»، الذي ثبت بالنصوص الشرعية القاطعة أنه حرام، فالأمر بالنسبة لـ «لحم الخنزير» لا يخرج عن واحد من الاحتمالات التالية:

(١) أن يعتقد الإنسان حرمة لأن الله حرمه، فيكون بذلك مسلماً مؤمناً، راداً إلى الله ورسوله. ولا يضر في ذلك إن اعتقد:

(أ) أنه حرم لخبث ذاتي فيه، تفضلاً من الله ونعمة، ولطفاً ورحمة بعباده حيث كفاهم مؤنة البحث والتنقيب، وأعطاهم النتيجة سهلة ميسورة. وهذا هو الواجب اعتقاده لأهل الإسلام في هذه الرسالة الخاتمة لما ذكرناه أعلاه.

(ب) أنه حرم ابتلاءً وتعبداً محضاً، أو تشديداً وعقوبة، أو تأديباً وتهذيباً وتدريباً على معالي الأمور، أو لغير ذلك مما هو معلوم لله، مع كونه من الناحية الحسية والطبية طيباً في ذاته، بل لعله من أطيب اللحوم وأشهاها. وهذا معتقد لا بأس به لأتباع الشرائع السابقة، ولن لم يعلم ببرهاننا أعلاه من أهل الإسلام.

(٢) أن يعتقد الإنسان عدم جواز أكله لأنه خبيث في ذاته، والعقل يوجب على العاقل تجنب الخبيث والضرار. هذا معتقد كفري يخرج صاحبه عن الملة، لأنه عدم رد إلى الله ورسوله، وهذا هو الكفر، إلا من عذر بجهل أو تأويل ونحوه من موانع التكفير. ويزداد قائل هذا كفراً إذا جعل تحريمه على الله واجباً بموجب حكم العقل عليه بأنه خبيث لسببين:

(أ) لأن في ذلك إيجاباً وتحريم على الله ما لم يوجبه أو يحرمه على نفسه، وهذا مناقض عقلاً للألوهية ومنها: السيادة والمرجعية النهائية،

(ب) ولأنه تكذيب صريح لنص القرآن القاطع بأن تحريم بعض الطيبات قد وقع فعلاً في أديان سابقة. وهذا اتهام لله بمخالفة الحق، والوقوع في العدوان والظلم.

غير أن الأمر يختلف اختلافاً تاماً إذا جاء النص الشرعي في هذه الشريعة المباركة الخاتمة واصفاً لشيء، عيناً كان أو فعلاً، بأنه «خبيث»، فحينئذ لا بد من القطع، في هذه الشريعة المحمدية الخاتمة، بأنه حرام، إلا إذا جاء بيان بأن ذلك لاعتبار مخصوص، أو بقيود معينة، كما جاء بالنسبة للثوم، والبصل، وغيرها من المأكولات ذات الرائحة المنتنة:

* حيث جاء في «**صحيح مسلم**»: [وحدثني عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال لم نعد أن فتحت خيبر فوقعنا أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في تلك البقلة، الثوم، والناس جيا ع فأكلنا منها أكلا شديدا ثم رحنا إلى المسجد فوجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الريح فقال من أكل من هذه الشجرة «**الخبثة**» شيئا فلا يقربنا في المسجد»، فقال الناس: (**حرمت، حرمت**)، فبلغ ذاك النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: «أيها الناس: إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها!»، وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، كما أنه في «**سنن البيهقي الكبرى**»

– وهو في «**صحيح ابن خزيمة**»: [أنا أبو طاهر نا أبو بكر نا أبو موسى محمد بن المثنى نا عبد الأعلى ثنا سعيد الجريري (ح) وثنا أبو هاشم زياد بن أيوب نا إسماعيل نا سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قاله بمثل حديث مسلم]، ثم قال ابن خزيمة: (هذا حديث أبي هاشم، وزاد أبو موسى في آخر حديثه: «**وإنه يأتيني من الملائكة فأكره أن يشموا ريحها**»)

* وجاء في «**سنن أبي داود**»: [حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن الشيباني عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن حذيفة أظنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة تفلّه بين عينيه، ومن أكل من هذه البقلة «**الخبثة**» فلا يقربن مسجدنا ثلاثا»]، وقال الألباني: صحيح، وهو أيضاً في «**صحيح ابن حبان**»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرطهما)، وهو كذلك في «**صحيح ابن خزيمة**»، وهو أيضاً في «**سنن البيهقي الكبرى**».

* وجاء في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: [حدثنا يحيى عن محمد بن عمرو قال حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وجد النبي صلى الله عليه وسلم ريح ثوم في المسجد فقال من أكل من هذه الشجرة «**الخبثة**» فلا يقربن مسجدنا]، وهو في «**مسند أبي يعلى**»، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده حسن)، قلت: (وهو إسناده جيد على شرط مسلم).

* وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: [حدثنا عبد الملك بن عمرو قال ثنا خالد بن ميسرة ثنا معاوية بن قرّة عن أبيه قال نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن هاتين الشجرتين «**الخبثتين**» وقال: «من أكلهما فلا يقربن مسجدنا!»، وقال: «ان كنتم لا بد أكليهما فأميتموهما طبخا»، قال يعنى البصل والثوم]، وهو في «**السنن الكبرى للنسائي**»، كما أنه أيضاً في «**شرح معاني الآثار**».

* وفي «**المعجم الكبير**»: [حدثنا حفص بن عمرو الرقي ثنا قبيصة بن عقبة ثنا سفيان

التوحيد

الثوري عن عبد الرحمن بن عايش عن العلاء بن خباب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أكل من هذه الشجرة **«الخبثية»** فلا يقربن مسجدنا، أعني الثوم» [ففي ما سلف وصف النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعض الأشجار بأنها خبيث، ففهم الصحابة ذلك على الفور، وللوهلة الأولى، كما هو الواجب الذي لا يجوز خلافه، على أنه تحريم لها، غير أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بين لهم أن هذا الوصف بـ **«الخبث»** في هذه الحالة إنما هو لثمن رائحتها، وهو خبث في جانب محدود من جوانبها، لم يؤد إلى تحريمها، وإنما فقط لتحريم إتيان المساجد حتى تزول رائحتها، كما أنه أرشد إلى إماتة الرائحة بالمبالغة في طبخها. ولما كان النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له علاقة خاصة بجبريل وملائكة الوحي، كانت الكراهية في حقه أشد، كما سلف، وكما يظهر من الأحاديث التالية:

* وجاء في **«صحيح مسلم»** مزيد بيان: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا كثير بن هشام عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل البصل والكراث فغلبتنا الحاجة فأكلنا منها فقال من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تأذى مما يتأذى منه الإنس]، وهو بنحوه في **«صحيح ابن حبان»**، وهو أيضاً في **«سنن البيهقي الكبرى»**، وهو في **«مسند أبي يعلى»**، وقال الشيخ حسين أسد: (رجاله رجال الصحيح).

* وفي **«المعجم الأوسط»**: [حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة قال حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا يحيى بن راشد البراء قال حدثنا هشام بن حسان الفردوسي عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل من هذه الخضراوات فلا يقربن مسجدنا: الثوم، والكراث، والبصل، والفجل، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم]، وقال الإمام الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا يحيى بن راشد تفرد به سعيد بن عفير)

* وجاء في **«صحيح مسلم»** من طريق ثانية تأكيد ذلك: [وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن بن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أكل من هذه البقلة الثوم»، وقال مرة: «من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم»]، وهو في **«السنن الكبرى للنسائي»**.

* وفي **«صحيح مسلم»** ما يشير أن الامتناع عن أكلها من خصوصياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [وحدثني أبو الطاهر وحرمة قالا أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن

شهاب قال حدثني عطاء بن أبي رباح أن جابر بن عبد الله قال، (وفي رواية حرمة وزعم) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو ليعتزل مسجداً وليقعد في بيته»، وإنه أتى بقدر فيه خضرات من بقول فوجد لها ريحاً فسأل فأخبر بما فيها من البقول فقال قربوها إلى بعض أصحابه فلما رآه كره أكلها قال: «كل فإني أناجي من لا تناجي»، وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» شطره الأول إلى قوله: «وليقعد في بيته»، وهو أيضاً في «صحيح ابن خزيمة» بنحو حديث أحمد، وكذلك في «المعجم الصغير للطبراني».

* وفي «سنن أبي داود»: [حدثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو هلال ثنا حميد بن هلال عن أبي بردة عن المغيرة بن شعبة قال أكلت ثوماً فأتيت مصلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبقت بركة فلما دخلت المسجد وجد النبي صلى الله عليه وسلم ريح الثوم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا حتى يذهب ريحها أو ريحه فلما قضيت الصلاة جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله والله لتعطيني يدك قال فأدخلت يده في كم قميصي إلى صدري فإذا أنا معصوب الصدر قال إن لك عذراً، وقال الألباني: صحيح، وهو بنحوه في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، وجاء نحوه في «صحيح ابن حبان»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)، وهو أيضاً في «صحيح ابن خزيمة»، كما أنه في «سنن البيهقي الكبرى»، كما أنه أيضاً في «شرح معاني الآثار».

* وفي «صحيح ابن خزيمة»: [أنا أبو طاهر نا أبو بكر نا يونس بن عبد الأعلى نا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة أن أبا النجيب مولى عبد الله بن سعد حدثه أن أبا سعيد الخدري حدثه أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل والكراث وقيل يا رسول الله وأشد ذلك كله الثوم أفترمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلوه، ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه»، وهو أيضاً في «سنن البيهقي الكبرى».

* وفي «السنن الكبرى للنسائي»: [أنبأ محمد بن المثني قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا هشام قال حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب قال إنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين ما أراهما إلا خبيثتين هذا البصل والثوم لقد رأيت نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحهما من الرجل أمر به فأخرج إلى البقيع فمن أكلهما فليمتهما طبخاً، وهو في «السنن الكبرى للنسائي»: [أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال ثنا شبابة بن سوار قال ثنا شعبة عن قتادة به إلى منتهاه، وهو في

«مسند الحميدي» بنحوه.

* وفي «شرح معاني الآثار»: [حدثنا فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا قيس عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «من أكل هذه البقلة فلا يقربنا أو يؤذينا في مساجدنا»]، وعقَّب الإمام الطحاوي قائلاً: (فكره قوم أكل البقول ذوات الريح أصلاً واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم، عن أكلها لا لأنها حرام ولكن لئلا يؤذي بريحها من يحضر معه المسجد وقد جاء في ذلك آثار آخر ما قد دل على ذلك).

وبخلاف ذلك، وعلى الضد منه، فإن التحريم لعمل قوم لوط تحريم قاطع، بدلالة قوله تعالى: {وَلَوْ طَآءَنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ}، (الانبياء: ٧٤: ٢١). ورأس تلك الخبائث إتيان الرجال شهوة من دون النساء، كما يظهر يقيناً من الآيات الكريمة التالية:

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ، (الأعراف: ٨٠-٨١).

* وقال، جل جلاله وسمى مقامه: ﴿وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، (النمل: ٢٧: ٥٤-٥٥) * حيث قال، تعالى ذكره: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ، وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ، وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، (العنكبوت: ٢٩: ٢٩).

* وقال، عز وجل: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ، (الشعراء: ١٦٥-١٦٦).

فلو لم تأت إلا آيات العنكبوت والشعراء لما ثبت بها تحريم في هذه الشريعة الخاتمة لأنها تكون حينئذ، ضرورة ولا بد كما برهنا عليه قديماً، شريعة منسوخة. ولكن تصنيف «عمل قوم لوط» الذي أنكره عليهم نبيهم لوط، صلوات الله عليه، أشد الإنكار، ودعاهم إلى تركه، تصنيفه بأنه «خبث»، أي أنه «خبث» بذاته قبل ورود الشرع بخطاب يتعلق به، وهو إتيان الذكران شهوة من دون النساء، مع ما ذكرنا أعلاه من القواعد اليقينية، يوجب القطع بأنه محرم أيضاً في هذه الشريعة الخاتمة، وحتى قيام الساعة الكبرى في آخر الزمن. وقد

انعقد الإجماع اليقيني من الصحابة، ومن بعدهم من أهل الإسلام، على حرمة «عمل قوم لوط».

ويزداد هذا وضوحاً بدلالة آيات الأعراف والنمل حيث وصف إتيان الرجال شهوة من دون النساء بأنه «فاحشة». وكون الشيء فاحشة أمر ذاتي فيه لا علاقة له بورود الشرائع. و«الفاحشة» هي مجاوزة الشيء لحدّه اللائق به، وهو مفهوم يستخدم عادة في تصنيف الأفعال والأقوال، ولا أذكر ولا حالة واحدة استخدم فيه لوصف عين أو منفعة. وقد حرم الله «الفواحش» ما ظهر منها، وما بطن في هذه الشريعة الخاتمة، تماماً كما حرم «الخبائث»، وذلك بدلالة الآيات التالية:

* قال، جل جلاله وسما مقامه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأُثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، (الأعراف: ٣٣:٧)

* وقال، عز وجل: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، (الأنعام: ١٥١:٦).

فنص جل جلاله على أنه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة في أقل تقدير، قد حرم جنس الفواحش، أي الفواحش كلها، ما ظهر منها وما بطن، فصار الأمر بالنسبة لـ «الفواحش» كمثيله بالنسبة لـ «الخبائث» تماماً، حرفاً بحرف، فما قلناه هناك عن «الخبائث» ينطبق ها هنا بأحرفه عن «الفواحش»، فلا نطيل بإعادته، وبالله التوفيق. بل لعل الحكم على فعل أو قول بأنه «فاحشة» بموجب العقل، إن سلمنا جداً بأنه ممكن من حيث المبدأ، أكثر صعوبة وعسراً من الحكم على شيء بأنه «خبث».

نعم: من الجائز أن يأذن الله ببعض «الفواحش» و«الخبائث»، وأن يحرم بعض «الطيبات» في الشرائع السابقة، كما أسلفنا، ولكن من المحال الممتنع أن يأمر بـ «الفاحشة» أصلاً، أي أن يجعلها فريضة واجبة واجبة، أو مندوبة مستحبة، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من باب أولى. قال، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، (الأعراف: ٢٨:٨)، فهذا خبر يقيني صادق، أزلاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (أنه، جل جلاله، لا يأمر

التوحيد

بالفحشاء)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة. وقال، جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (النور: ٢٤: ٢١)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بما يأمر به إبليس، عدو الله!

وطريق النجاة هو الرد إلى النصوص الشرعية، أي إلى نصوص الكتاب والسنة، فقط لا غير، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية، والبحث فيها، للتوصل إلى حكم الله في كل مسألة، لأن النصوص الشرعية هي «**سفينة نوح**»، من ركبها سلم ونجا، ومن تخلف عنها غرق وهلك، مهما توهم أنه قادر على مصارعة الأمواج، والإفلات من الطوفان باللجوء إلى رروس الجبال.

على أن الرد إلى الله ورسوله، أي إلى النصوص الشرعية ضرورة، هو الإسلام والإيمان والإحسان، وهو جوهر «**العبودية**» التي خلق الإنس والجن لها. فحتى لو كان البحث العقلي في ماهية الأشياء: أعياناً، وأفعالاً، وأقوالاً لمعرفة كونها «**طيبة**»، أو لكونها «**خبثية**» أو «**فاحشة**»، حتى لو كان هذا ممكناً، بل وفي غاية اليسر والسهولة، لما جاز ذلك في حق من يطلب الوصول إلى الحكم الشرعي، لأن ذلك ليس رداً إلى الله ورسوله، وإن كان جائزاً في إطار الدرس الموضوعي، أو البحث الفلسفي، لمعرفة طبائع الأشياء وما هياتها، وليس لمعرفة حكم الله فيها.

وعلى ذلك فلا محصول من الجدل البيزنطي العقيم: هل التحسين والتقبيح عقلي محض، أو شرعي محض، أو كلامها بتركيبة معينة. نقول: هذا قد يكون مبحثاً فكرياً فلسفياً، أو شرعياً محترماً، ولكنه نظري محض، ليس ورائه عمل، وليس هو من باب السنة والبدعة من صدر ولا ورد، كما زعم بعض المهووسين، من أدعياء السلفية، المعجبين بأنفسهم وعقيدتهم «**الصحيحة**»، المزكين لأنفسهم الشاهدين لها بأنهم وحدهم «**الفرقة الناجية**» و«**الطائفة المنصورة**»، القائلين بلسان حالهم، إن لم يكن، بكل وقاحة، بلسان مقالهم: (لن يدخل الجنة إلا من كان سلفياً)، فنقول لهم: ﴿تلك أمانيتهم﴾، قل: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين * بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن، فله أجره عند ربه، ولا خوف عليهم، ولا هم يحزنون﴾، (البقرة: ١١١-١١٢)!

ونحن إنما أمرنا فقط: ﴿اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم﴾، وقيل لنا قطعاً: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، وفي هذا كما أسلفنا الكفاية التامة المطلقة لكل حكم من الأحكام إلى يوم القيامة الكبرى، ولسنا نبالي أكان ما جاء النص بحسنه معقولاً أو غير معقول،

التوحيد

ممكناً أن يدرك بالعقل مستقلاً أو غير ممكن، أو مدركاً بالعقل والشرع في آن، أو بالشرع فقط.

هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يجوز العمل بغيره لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

باب

التوحيد: تعريفه، وأركانه، وأقسامه

❖ فصل: تعريف لفظة «التوحيد»

التوحيد مصدر من وحدّ - بتشديد الحاء المهملة - وهو يعني واحداً من أمرين:
أولاً: جَمَعَ الأشياء المتفرقة وجعلها وحدة، فنقول أن الزعيم الفلاني جاء إلى قبائل
وكيانات متنافرة فوحدها في كيان واحد توحيداً.
ثانياً: إدراك الشيء الواحد أو الوحدة أو الوجدانية والإقرار بذلك فيقال: وحدّ الله
توحيداً، أي أدركت أنه واحد، وأقررت بذلك، وهذا المعنى هو المقصود هنا.

❖ فصل: الأدلة على مشروعية لفظة «التوحيد»

* قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَلَوَّا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نَفُورًا﴾،
(الاسراء: ٤٦: ١٧).

* وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ، وَإِذَا
ذَكَرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، (الزمر: ٢٩: ٤٥).

* وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا، فَالْحُكْمُ لِلَّهِ
الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾، (غافر: ٤٠: ٤٠).

* عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما
بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه
أن **يُوحِدُوا** الله تعالى»، حديث صحيح، أخرجه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي،
والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وغيرهم..

* عن طارق بن أشيم - رضى الله عنهما - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «من **وَحَّدَ** الله، وكفر بما يعبد من دونه، حُرِّمَ ماله ودمه، وحسابه على الله
عز وجل»، حديث صحيح، أخرجه مسلم، وأحمد.

* عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «بُنِيَ
الإسلام على خمس: على أن **يُوحَّدَ** الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان»،
حديث صحيح، أخرجه مسلم.

* وفي الحديث الطويل الصحيح عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما في سياق حجة

الوداع: «فأهْلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم **بالتوحيد**». أخرجهم مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم.

وفي هذه النصوص دليل قاطع على أن لفظ **(التوحيد)** لفظ شرعي، وأنه مكافئ للشهادتين فلا فرق بين قوله: «**يوجد الله**»، وقوله: «**شهادة أن لا اله إلا الله، وأن محمداً رسول الله**».

✽ فصل: براهين «لا اله إلا الله»

كتابنا هذا هو في الأصل لأهل الإسلام، وهم الذين صدقوا تصديقاً جازماً، وأمّنوا إيماناً خالصاً أنه: «**لا اله إلا الله، وأن محمداً رسول الله**». وكل واحد من هؤلاء قامت عنده البراهين اليقينية على صحة معتقده هذا، ولا نظن أحداً يكون في العالم يعتقد شيئاً اعتقاداً جازماً إلا بدليل اقتنع هو به، حتى ولو كان في نفس الأمر باطلاً. لذلك لا نطيل في مناقشة البراهين على وجود الله، سبحانه وتعالى، ووحدانيته، وعلى صدق نبوة محمد بن عبد الله، عليه وعلى اله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ونحيل في كل ذلك على كتابنا: «**طريق الإيمان**»، وهو ما زال تحت الإعداد، ونقتصر هنا على مناقشة مختصرة محدودة.

البرهان اليقيني القاطع على صحة «لا اله إلا الله»: أن الإنسان من لحظة وعيه على نفسه، ووعيه على العلم المحيط به، يدرك ضرورة أن له بداية، لم يكن موجوداً قبلها، وكذلك والديه، والدي والديه. وهذا ينطبق على كل الأشياء المحيطة به، وجدت بعد أن لم تكن موجودة، مها طال زمن وجودها وبقائها. ويشاهد موت الأقارب والأحبة، ويعالج مشكلة الموت والبلى والفناء، لا يستطيع منها هروباً.

ثم يرتقي الإنسان في مدارج الفكر والتجريد فيدرك أن كل ما يمكن تعقله من الموجودات هو بالضرورة إما محتاج لغيره في وجوده، أي أن وجوده ليس من ذاته، ولا هو مكتفي بنفسه، قائم بذاته، مستقل عن غيره، وهذا يستحيل أن ينشأ من العدم من غير سبب أو علة كافية، فلا بد له إذاً من موجد. هذا النوع من الموجودات يسمى: «**ممکن الوجود**»، أو، بلفظ مختصر، «**الممكن**» لأنه ليس مستحيلاً، وإلا لم يوجد أصلاً، وكان مجرد تقدير ذهني لا غير. والصنف الآخر: هو ما كان قائماً بذاته، مستقلاً بها عن غيرها، لا يحتاج في وجوده إلى غيره مطلقاً، ولا بأي صورة من الصور، أو بأي اعتبار من الاعتبارات، وهذا هو «**واجب الوجود**»، لأن وجوده وجب له من نفسه بنفسه، لا من غيره. ولا يوجد غير هاذان الصنفان مطلقاً. أما «**مستحيل الوجود**» فهو تقدير وفرض ذهني، لا غير، وليس هو من الموجودات أصلاً، ولا هو كائن أصلاً، فهو من «**أشياء**» الذهن وفرضياته، لا من أشياء الواقع.

التوحيد

فإذا تقرر هذا علمنا ضرورة أن بين الأشياء الموجودة حقيقة، أي خارج الذهن، لابد أن يكون بينها «واجب وجود» واحد على الأقل، لأن الممكن يحتاج إلى غيره لكي يوجد، وإلا لم يظهر في الوجود أصلاً. فكل ممكن الوجود مشروط بغيره، معلول له، وهذه العلة إما أن تكون كافية بذاتها، مستقلة بذاتها، غنية بذاتها، خالقة موجدة محدثة لغيرها، وهذا هو «واجب الوجود» الذي نبحث عنه، وإما أن تكون ممكنة، فالبحث فيها إذاً كالبحث في سابقتها، فلا بد لسلسلة العلل والمعلولات من علة أو سبب أول، هو واجب الوجود ضرورة، أو يتسلسل الأمر إلى غير نهاية وهو مستحيل، أو يدور الأمر بحيث يكون (أ) مثلاً علة (ب)، وفي نفس الوقت يكون (ب) علة (أ)، وهذا يقتضي أن يكون (أ) موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت، من نفس الجهة، ونفس الاعتبار، وهذا «دور قبلي» مستحيل، وكذلك بالنسبة لـ(ب). وكل ما لوجوده بداية فهو ممكن ضرورة، لأنه مسبوق بالعدم، إما بالزمان أو في رتبة الوجود.

ومجرد التصفح لجميع موجودات هذا الكون المادي الفسيح، التي يقع عليها الحس مباشرة، أو التي يستدل على وجودها من مقدمات حسية وبراهين رياضية ملزمة، كلها ذات بداية، ولها مهما طال الأمد نهاية، حتى الشمس والنجم، وهي أجرام في غاية الضخامة، ذات أعمار طويلة جداً، ثبت بالرصد المباشر والاستدلال الحسابي اليقيني أنها تفقد ملايين الأطنان كل ثانية من كتلتها، ولا بد، ولو بعد آلاف الملايين من السنين، أن تستهلك مادتها وتنتهي، هذا إذا لم تنفجر أو تنهار قبل ذلك، كما هو مشاهد في مجرتنا وفي غيرها من المجرات، حيث يرصد علماء الفلك هذه الظواهر يومياً. فوجب أن يكون لهذا الكون موجداً، يختلف في ذاته وصفاته عن مادة العالم، وصنف العالم. وهو ضرورة خارج إطار الزمان والمكان لأن الزمان والمكان صفة من صفات هذا العالم المحسوس، كما دل عليه نظر حذاق الفلاسفة والمتكلمين في الماضي، وضرورات العلم التجريبي، وبراهينه الرياضية في زمننا الحاضر.

وقد جاء الكتاب العزيز بهذا البرهان في صورة أخرى تضمنها قوله، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه: ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، بَلْ لَا يُرْقِنُونَ﴾، (الطور: ٥٢: ٣٥-٣٦).

هذه سلسلة من الأسئلة الاستنكارية: إذا لم يكن الله هو الذي خلقك، وخلق السماوات والأرض من حولك:

- (١) فهل خلقت من غير شيء، أي هل جئت من العدم المحض؟! هذا محال ممتنع!
- (٢) فلعلك أنت الذي خلقت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! وهذا أوغل

التوحيد

في الاستحالة والبطلان!

(٣) هل خلقت أنت السماوات والأرض؟! طبعاً لا!

(٤) فهل جاء الكون من العدم المحض؟! هذا مستحيل كذلك!

(٥) ومحال أن يكون الكون خلق نفسه، تماماً بنفس الحجة التي أبطلنا بها خلقك لنفسك!

ونزيد ذلك بسطاً بصياغته على شكل حوار:

أنت تعلم أنك حادث وجدت بعد أن لم تكن: فإما أن تكون وجدت من العدم المحض، أو أن يكون شيئاً آخر قد أوجدك؟!

ومن المستحيل أن تكون جئت من العدم المحض، إذ لا بد لك من موجد!

هذا الموجد أما أن يكون أنت أو غيرك

ومن المستحيل أن تكون أنت الذي أوجدت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! هذا أوغل في البطلان!

إذاً لا بد أن يكون موجدك غيرك، ضرورة.

هذا الغير إما أن يكون محتاجاً إلى موجد، أو أن لا يكون

لا يجوز أن يكون مثلك محتاجاً لأن ما قلناه عنك ينطبق عليه تماماً

إذاً لا بد أن يكون الموجد خالقاً قيوماً، أي قائماً بذاته، غنياً بنفسه غير محتاج إلى موجد أصلاً: وهذا هو الله العزيز الحكيم!

وقال الإمام أبو محمد علي بن حزم من زاوية أخرى طريفة: [أن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان. ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركاً أو ساكناً ومدة وجود العرض في الجسم وإذا الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود ويزيد بمروره ودوامه والزيادة لا تكون ألبة إلا في ذي مبدأ ونهاية من أوله إلى ما زاد فيه والعدد أيضاً ذو مبدأ ولا بد والزمان مركب بلا شك من أجزاء وكل جزء من أجزاء الزمان فهو بيقين ذو نهاية من أوله ومنتهاه والكل ليس هو شيئاً غير أجزاءه وأجزاءه كلها ذات مبدأ فهو كله ذو مبدأ ضرورة.

فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة وكان العالم كله لا ينفك عن زمان والزمان ذو مبدأ فما لم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ وإن هو ذو مبدأ فهو محدث والمحدث يقتضي محدثاً ضرورة إذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل وهو ملك كل ما خلق فهو إله كل ما خلق ومخترعه لا إله إلا هو]، انتهى نص كلام أبي محمد، وفيه اختصار، فإن عسر عليك فخذ

التوحيد

ورقة وقلم وإعادة كتابته مفصلاً مطولاً، مع ضرب الأمثال العملية، حتى تستوعبه، مع ملاحظة أن المحدث هو بالضرورة «ممكن الوجود»، ومحال أن يكون «واجب الوجود» وإلا لما كان لوجوده بداية، ومن المحال أن يكون مستحيلاً، لأنه موجود في الواقع خارج الذهن الآن..

وواجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً، لأنه لو كان هناك ثمة إثنان «واجبان الوجود» لزم أن يتميز أحدهما عن الآخر ولو في صفة واحدة أو اعتبار واحد على أقل تقدير وإلا كانا متطابقين لا تمايز بينهما مطلقاً، ولا يمكن الإشارة إلى أحدهما دون الإشارة إلى الآخر، ولا التعبير عن أحدهما دون التعبير عن الآخر، ولا الكلام عن أحدهما، دون الكلام عن الآخر، أي لكانا شيئاً واحداً، وهذا مناقض لمفهوم الإثنينية أصلاً، فيكون المشار إليه واحداً هو إثنين، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، ويكون المشار إليهما إثنان هما واحد، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، وهذا تناقض وخلف مستحيل.

فاذاً لا بد من اختلافهما في صفة أو اعتبار واحد على الأقل. وهذه الصفة أو الاعتبار لا تخلو أن تكون ضرورية لمن قامت به منهما، لأنه واجب الوجود، وهي من ضرورات وجوده، لا يعقل أن يكون واجباً إلا بها، بتلك الكيفية وعلى ذلك النحو، فيكون الآخر الذي يفتقد هذه الصفة ليس واجباً لأنه فقد إحدى ضروريات الوجود، التي يقتضيها كونه «واجب الوجود»، فعاد ممكناً، وليس هو بواجب، فتحصل لنا «واجب وجود» واحد فقط لا إثنان، وهو المطلوب إثباته.

أو تكون تلك الصفة ليست ضرورية لوجوده، لا يحتاج إليها لتحقيق كونه واجب الوجود، فتكون بالضرورة غيره، لأنه وجوده واجب، هكذا محضاً، لا تشوبه شائبة إمكان، ولا بأي اعتبار من الاعتبارات، لأن هذا هو معنى «وجوب الوجود»، هذه ضرورة مفاهيمية مطلقة. ولكن هذا مستحيل لأن «واجب الوجود» لا يحتاج إلى غيره مطلقاً، وإلا جعلناه واجباً ممكناً في أن واحد، وهذا تناقض مستحيل، بل هو شر من ذلك لأننا جعلنا الواجب محتاجاً للممكن، وهذا هو هدم كل عقل، بل هو انتكاس العقل، وانعكاس المفاهيم، ومسح كل فطرة، وكل ذوق، وهو الجنون المحض، والهوس الخالص.

فتحصل ضرورة أن مفهوم «وجوب الوجود» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، لا غير، على أقصى تقدير، ولا يجوز أن ينطبق على إثنين فصاعداً. وقد برهنا من قبل أنه لا بد من وجود «واجب وجود» واحد على الأقل، وإلا استحال أن يكون هناك كون أو موجودات البتة، خلافاً لضرورة الحس والعقل والإدراك المباشر.

إذاً هناك «واجب وجود» واحد فقط لا غير، لا أكثر، ولا أقل، من غير زيادة ولا نقصان، وه ضرورة: الله، لا إله إلا هو العزيز الحكيم.

وقال الإمام أبو محمد علي بن حزم من زاوية أخرى، بعضها يشبه ما قلنا، وإن كانت مجملة، وبعضها مختلف: [هو الله لا إله إلا هو وأنه تعالى واحد لم يزل ولا يزال: برهان ذلك أنه لما صح ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقا وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذي نهاية فمحدث. وأيضا فكل اثنين فهما غيران وكل غيرين ففيهما أو في أحدهما معنى ما صار به غير الآخر فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركبا من ذاته ومما غاير به الآخر وإذا كان مركبا فهو مخلوق مدبر فبطل كل ذلك وعاد الأمر إلى وجوب أنه واحد ولا بد وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه والخلق كثير محدث فصح أنه تعالى بخلاف ذلك وأنه واحد لم يزل إذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم تعالى الله عن ذلك

قال تعالى: ﴿فاطر السماوات والأرض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير﴾، وقال تعالى: ﴿ولم يكن له كفوا أحد﴾، انتهى كلام أبي محمد علي بن حزم.

والله سبحانه وتعالى: ﴿يخلق ما يشاء ويختار﴾، أي أنه خالق بالإرادة الحرة المطلقة، المتعالية على كل قيد أو شرط، لا لعل أو ضرورة أوجبت عليه ذلك. هذه ضرورة عقلية، أكدها الوحي، ويستحيل غير ذلك. قال أبو محمد علي بن حزم: [وأنه خلق كل شيء لغير علة أوجبت عليه أن يخلق: لو فعل شيئا مما فعل لعل لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة ولا سبيل إلى قسم ثالث.

فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيئا ممتنعان:

أحدهما أن معه تعالى غيره لم يزل فكان يبطل التوحيد الذي قد أبنا برهانه أنفا **والثاني** أنه كان يجب إذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل لأن العلة لا تفارق المعلول ولو فارقت لم تكن علة له وقد أوضحنا أنفا برهان وجوب حدوث العالم كله. وأيضا فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل لكان مضطرا مطبوعا أو مدبرا مقهورا لتلك العلة وهذا خروج عن الإلهية.

ولو كانت العلة محدثة لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا أنفا وجوب كون كل شيء محدث مخلوقا فبطل هذا القسم وإن كانت مخلوقة وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعل أخرى أو لغير علة فإن وجب أن تكون مخلوقة لعل

التوحيد

أخرى وجب مثل ذلك في العلة الثانية وهكذا أبدا وهذا يوجب وجوب محدثين لا نهاية لعددهم وهذا باطل لما ذكرنا آنفا ويأن كل ما خرج إلى الفعل فقد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد وكل ما حصره العدد فهو متناه فبطل هذا القسم أيضا وصح ما قلناه والله تعالى الحمد.

وإن قالوا بل خلقت العلة لا لعلة سئلوا من أين وجب أن يخلق الأشياء لعلة ويخلق العلة لا لعلة ولا سبيل إلى دليل، انتهى كلام أبي محمد نصاً، إلا من علامات الترقيم. قلت: كلام أبي محمد تضمن براهين ضرورية لا مزيد عليها، وإن كانت مختصرة، فتدبرها بدقة.

فواجب الوجود، وهو كائن واحد فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، ليس جماداً ميتاً، ولا هو قوة خارقة عمياء تخلق بالضرورة وهي لا تعي ما تفعل، فهذا كله محال كما سلف، وإنما هو فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة، وهذا يقتضي ضرورة أنه يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم حقائق كل الممكنات، ويحيط بها علماً، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ثم يخرجها من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختار، فهو: ﴿يخلق ما يشاء ويختار﴾!

والكائن الوصف بالعلم والإدراك، وبالمشيئة والإرادة والفعل الاختياري يسمّى حياً، وواجب الوجود له، ضرورة، من معاني «الحياة» أكمل معانيها، ومنتهى غايتها، حياة أزلية أبدية دائمة، لا يتصور في حقها موت ولا زهول، ولا سنة ولا نوم، ولا ضعف أو مرض أو قصور، فالله هو «الحي»، وهو واجب الوجود، قائم بذاته، غني بذاته عن غيره، وهذا هو: «القيوم»: فهو: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم، لا تأخذه سنة ولا نوم﴾، حقاً وصدقاً. أنلاً وأبداً.

على أن العلوم الرياضية والفيزيائية قد بلغت الآن شأواً بعيداً، وأصبحت لدينا نظريات تفصيلية عن البنية الأساسية للكون: حقوله (Fields)، وجسيماته، (Particles)، وقواه الأساسية، (Forces). كما أن لدينا وصفاً جيداً لتطور الكون من لحظاته الأولى: لحظة الانفجار العظيم. كل ذلك صمد للنقد، ومحاولة الإبطال والتزيف، صموداً جيداً، وتطابق مع التجربة المحكومة، والرصد المتقن، والحساب الرياضي، بل وكذلك التطبيق الهندسي الذي نستمتع به يومياً، إلى أبعد الحدود.

نعم: نحن لا ننكر أن هذه النظريات ما زالت تخضع لمزيد من التنقيح والتطوير إلا أنها جميعها، وكذلك كل صورها المستقبلية المتخيلة، عجزت عن حل مشكلة الشروط الابتدائية، ومن المحال أن تحلها لأنها، بالضرورة، في صورة معادلات تفاضلية، لا يمكن حلها إلا

بوضع شروط ابتدائية، أو شروط حديثة.

ذلك لأن المعادلات الرياضية التي تصف بنية الكون، وعلاقة مركباته بعضها ببعض، ليست ضرورية أو مكتفية بذاتها لإيجاد حلولها، بل تحتاج إلى تحديد شروط ابتدائية أو حديثة، وقيم أولية لبعض النسب والمتغيرات الحرة. وهذه النسب والقيم والشروط «حرة» بحق، أي أنها مستقلة عن القوانين، والمعادلات الواصفة للكون وأجزائه، مغايرة لها في الماهية: فلا القوانين والمعادلات تحدد تلك القيم، ولا القيم تحدد أو تفرض قوانين ومعادلات بعينها، فهما شيئان متغايران، ومفهومان مستقلان.

هذه النسب والقيم الابتدائية لا بد أن تكون محددة معينة عند لحظة البدء نفسها، ثم يتطور الكون بعد ذلك بموجب قوانينه على النحو الذي حددته تلك الشروط الابتدائية. وقد أثبت التحليل الفيزيائي، والحساب الرياضي أن حال الكون الآن يتعلق بـ«حسن» اختيار تلك الشروط والقيم الابتدائية، وأن تغييراً طفيفاً في بعضها، ولو بجزء من مائة مليون مليون مليون، كاف لإنتاج كون ميت مقفر، لا حياة فيه مطلقاً. ولما كانت القوانين والمعادلات لا تحدد تلك الشروط والقيم والنسب الابتدائية، بل هي مستقلة عنها تمام الاستقلال، كما أسلفنا،

ولما كانت تلك الشروط الابتدائية «ضرورية الوجود عند الابتداء»، أي لا بد أن تكون معينة محددة موجودة، لحظة «الصففر» بعينها، وليست هي من جنس تلك القيم والمعطيات والمتغيرات الأخرى التي تنشأ بعد لحظة «الصففر»، ثم تتطور وتتغير أثناء مسيرة الكون وتطوره،

فكيف نفسر أننا موجودون الآن هنا ندرس ونتأمل؟! ومن الذي حدد القيم الابتدائية هكذا بحيث ينتهي الحال إلى ما هو عليه الآن: أرض تزخر بالأحياء، وإنسان منتصب القامة، مرفوع الرأس إلى السماء، يفكر ويتكلم ويتفلسف ويسعى إلى غزو الفضاء؟! سيقول الملحدون: هكذا بفعل الصدفة، من دون فعل فاعل، أو ترجيح مرجح. فنقول: هذا كلام فارغ، فلفظة الصدفة مجرد وصف لحال، وليست تفسيراً أو برهاناً على شيء، وهي تعني إما:

(١) أن هناك أفراد كثيرون من نفس النوع أو الجنس لكل ظروفه التي تختلف في مدى معين، فإذا التقطنا أحدها فلا غرابة أن تكون القيمة محل الدرس بذلك القدر الذي وجدناه، بنسب معينة أو احتمال معين، وهذا ما يدرسه علم الإحصاء الرياضي، وكذلك نظرية الاحتمالات، وهي علوم رياضية محترمة صارمة. وهذا لا ينطبق على هذا الكون فما ثمة إلا هذا الكون الواحد فقط، هذا الذي نرصده.

التوحيد

لم يخف علينا أن بعضكم، معشر الملحدّين، يزعم أن هناك عدد غير متناه من الأكوان، طبعاً نحن لا نراها ولا نحسها، يتحقق في كل واحد منها بعض تلك القيم الابتدائية. فنقول: نعم، وفي أحدها كوكب فيه قرود تكتب الشعر على آلة كاتبة انبثقت من الصخر مباشرة، وفي كون آخر قرآن، كقرآننا هنا، محفور في الصخر بفعل الرياح وعوامل التعرية هناك؟! أما نحن فلا نتعاطى المخدرات والعقاقير المهلوسة، فتناولوها أنتم وزودونا بمزيد من الخيالات الشاطحة، والكوابيس المزعجة.

(٢) وإما أن تعني من غير علة أصلاً، وهذا ليس تفسيراً، وإنما هو هروب من التفسير، وهو هدم لمبدأ العلة الكافية، التي قام عليها بنيان العقل. فإن كنتم رضيتم لأنفسكم بالجنون، فهنيئاً لكم، أما نحن فمستمسكون بالعقل، الذي هو من أكبر نعم الله علينا، لا نرضى به بديلاً!

وهناك في داخل هذا الكون الذي نعيش فيه عجائب وغرائب أخرى تجعل فرضيات الملحدّين أوغل في الجنون أو الهلوسة أو «التحشيش»، وما ثمة تفسير محترم معتبر إلا أن لهذا الكون خالق، حدد الشروط الابتدائية، وأخرجه من ثم إلى الوجود، قال: كن، فكان! وهذا الخالق فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة، وهذا يقتضي ضرورة، كما أسلفنا، أنه يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم حقائق كل الممكنات، ويحيط بها علماً، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ويعلم أن هذه الشروط الابتدائية المعينة تنتج ذلك الكون المعين، ثم يخرج من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختار، فهو: ﴿يخلق ما يشاء ويختار﴾!

فالعالم كله، بما في ذلك الكون المرئي وغيره من الأكوان غير المرئية، والأكوان القديمة التي بادت وذهبت قبل كوننا هذا، إن كان ذلك قد وقع أصلاً، والأكوان التي ستأتي وليست هي موجودة الآن بعد، أي كل الممكنات، أي كل الكائنات باستثناء الله الحي القيوم واجب الوجود الأحد، إنما خلقها الله، ووضع نظامها، وقدر مقاديرها، وحدد شروطها الابتدائية المحددة لمسار تطورها، وعلم على التفصيل والإجمال ما سيكون واقعاً فيها، وأذن بوقوع ذلك كله، ولو لم يأذن بوقوعه وخروجه إلى الوجود لما خرج إلى الوجود فعلاً، ضرورة ولا بد بحكم العقل، لا محيص من التسليم لها، وهكذا جاء الشرع أمراً بالإيمان والتسليم بـ(القدر خيره وشره من الله تعالى).

ومن حق قائل أن يقول: خيره، فهماها وعلى العين والرأس، ولكن شره؟! نعم، وشره: بغض النظر عن كون الإنسان قد يحكم على أمور حكماً خاطئاً أو نسبياً بأنها شر من وجهة النظر الإنسانية المحدودة، لأنها مؤلة مثلاً، كافتراس أسد كاسر

لإنسان، وهي ليست كذلك، أي ليست شراً، أو ليست شراً بإطلاق، بل هي بعض ما يقتضيه تناسق نظام الكون، واطراد قواعده.

وقد يكون ما يسميه الإنسان شراً، هو شر بحق، كمعصية أمر الله، من بعض المخلوقين، المتميزين بالعقل والإدراك والتمييز، الذين من الله عليهم بحرية الإرادة والاختيار، وهي حرية حقيقية، فهم فاعلين بالاختيار في داخل هذا الكون، وفي إطار نظامه. فبدلاً من شكر المنعم بطاعته، والإحسان إلى خليقته، انقلب هذا الإنسان إلى خصيم مبین، فعصى وتمرد، وأجرم وتجبر، ونشر الفساد والدمار، وأهلك الحرث والنسل: هذا شر قطعاً! وما كان هذا ليقع ويخرج إلى الوجود إلا بإذن الله ورخصته، على كراهية الله لذلك وسخطه على فاعله، ومن المحال عقلاً، وشرعاً، أن يكون غير ذلك.

قد يقول قائل هذا ثمن زهيد في مقابل نعمة العقل والتمييز، والإرادة الحرة، وهو مترتب عليها ضرورة. فمن المحال أن يتمتع مخلوق بالعقل والتمييز والإرادة الحرة، ثم يمنع من اختيار ما يريد مع تحميله لكافة مسؤوليته.

فنقول: نعم، ولكن هذا لا يفسر لم وقع اختيار الله على كون كهذا، فلولا خلق كوناً من الآلات المجبرة، أو الملائكة المعصومة المسخرة المسيرة؟! والجواب لأن الله، جل جلاله، وتباركت أسماؤه، هكذا هو، كما هو هو: ولن تدرك ذلك إلا إذا أحطت به علماً، وهذا محال. فليس لك إذاً إلا القبول والتسليم، بضرورة العقل، قبل ورود الشرع: فكما سلمت بأن موجود، وواجب الوجود، فكذا سلم بهذه، أي أن: **(القدر خيره وشره من الله تعالى)**.

فإذا بلغت هاهنا فتوقّف وأمسك: فليس فوق الله مرجعية، ولا لفعله مسائل، ولا لقضائه تعقيب أو مراجعة، لأنه هو غاية الغاية، ونهاية النهاية.

وهبك أرت أن تراجع أو تعقب أو تقاضي أو تحاكم، فإلى من يا ترى؟!

(١) إلى واجب وجود آخر يعلو عليه أو يساويه في المرتبة؟! ولكن ما ثمة في الوجود واجب غيره، فتعذر هذا!

(٢) أو إلى عقلك، أو عقول جمهور العقلاء من المخلوقين: فهذا العقل من خلقه، وهو نهائي ممكن، دونه في المرتبة، فكيف يحكم الأسفل على الأعلى؟!

ولو تواقحت وحكمت بعقلك الأدنى أن ما تسميه شراً، غير مقبول، وأنه ظلم وتجاوز من الله، تعالى الله عن ذلك، فكذا عقلك ليس بموثوق به، فلعله مختل في أصل خلقته، فكما أن الله، تعالى وتقدس، ظلم، فكذا يجوز أن يكون قد تلاعب وعبث: فخلق عقلك آلة مختلة، لا تصلح للحكم، فبعض أحكامها مناقض للحق. بل إن الحق والصدق لم يعد لهما معنى أصلاً، وكذلك الخير والشر: فمرحّباً بك في مصحة الأمراض العقلية!!

التوحيد

(٢) أم إلى «عقله»، أي علمه وإدراكه المحيط بكل شيء؟! هذا تحاكم حسن جميل، ولكنه وقع فعلاً، وفرغ منه: ولولا أنه، تبارك وتعالى، قد حكم (من قبل أن تخلق أنت أصلاً، وتأت مجادلاً محاججاً) أن هذا الكون حسن جميل، (من وجهة نظره هو طبعاً، وبالضرورة، تعالى وتقدس)، وأهل أن يخلق هكذا، بهذه الصفة، لولا ذلك لما خلقه أصلاً، ولما كنت أنت ها هنا تجادل وتسأل، وتطلب التحكيم: فمجرد وجودك اليوم ها هنا، وتساؤلك وجدالك، هو «عينه» جواب سؤالك، والحكم الفصل في قضيتك!

فمشكلة القدر، كما ترى أيها الإنسان المجادل، أي مشكلة وجود «الشر» في العالم، بحر ليس له قرار، ولا يدرك له غوار، إلا لمن أدرك وأحاط علماً بذات الواحد القهار، الملك الجبار، وليس علم ذلك، علماً شاملاً، وإدراكه، وإدراك إحاطة واستيعاب، ليس ذلك ممكناً إلا لكائن واحد فقط: هو الله الحي القيوم، العزيز الغفار، **إِذَا تَوَقَّفَ وَأَمْسَكَ، وَسَلَمَ وَاسْتَسْلَمَ!!**

❁ فصل: الله ﴿لم يلد ولم يولد﴾

أقمنا من قبل البرهان القاطع على أن مفهوم «**وجوب الوجود**» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، فقط لا غير، ولا يجوز أن ينطبق على إثنتين فصاعداً. وهذا «الكائن» له أسماء وصفات ونعوت تعبر عن معاني ومفاهيم تتعلق به، أي بذاته، وهي قائمة بهذه الذات، مرتبطة بها ارتباطاً حتمياً، ويستحيل أن تنفك عنها، لأن ذلك لو جاز لعاد «ممكناً» ولو في اعتبار واحد، أو موضوع واحد، أو صفة واحدة، أو نعت واحد، وهذا مناقض لمفهوم «**واجب الوجود**» الذي يقتضي أنه واجب، ضروري في ذاته وصفاته وارتباطاتهما من كل وجه، وفي كل اعتبار، أزلاً وأبداً، في جميع الأزمنة، إن جاز، أصلاً، التعبير عنه بمفاهيم الزمان.

وهذا «الكائن» يستحيل أن يكون مركباً من أبعاض، أي من جزئين فصاعداً يقبلان الانفصال بحيث يمكن أن يكون كل جزء ذاتاً مستقلة قائمة بنفسها، كما هو حال الجوارح عند الانسنان، إذ يجوز أن تقطع يده وتدفن، ويبقى هو بعدها حياً لمدة طويلة، ولو على قصور ونقص. هذا ظاهر الاستحالة في حق «**واجب الوجود**» لأن وجود جزء منه يقبل الانفصال يعني أن فيه شئ من معاني الإمكان: فيمكن أن يوجد بذلك الجزء، ويجوز أن يبقى بعد انفصاله، وهذا يعني أحد أمرين:

الأول: أن ذلك الجزء ليس ضرورياً لوجوده، وأن ذاته تقبل الزيادة والنقصان، وجاز أن يقطع بعضه، أو أن يقطع نصفه، أو أن يزول كله، وهذا مناقض لمعنى «**وجوب الوجود**»، أي أنه «**واجب**» و«**ممكّن**» في نفس الوقت، في آن واحد، من نفس الجهة والاعتبار، وهذا من

ثم مستحيل.

الثاني: أنه كامل، قائم بذاته، غني بذاته غنى مطلقاً من دون ذلك الجزء، فيكون ذلك الجزء ليس منه أي ليس بعضاً، وهو بعض في نفس الوقت، ومن نفس الاعتبار، وهذا كذلك جمع بين التقيضين، وهو كذلك محال.

ولا يقال: لعله مركب من ذاتين مستقلتين، كل منهما كانت بمفردها ذات كاملة «واجبة الوجود»، ثم قررت الاندماج واختارته، وهذا محال أيضاً من عدة وجوه:
أولها: لأننا أثبتنا أن «وجوب الوجود» لا ينطبق إلا على ذات واحدة فقط، لا على اثنتين فصاعداً، فما ثمة ذاتان واجبتان في الوجود أصلاً، فمن أين أتت الذات الواجبة الثانية التي تركبت مع الأولى؟! تركبت مع الأولى؟!

وثانيها: أنه مع تقدير ذلك المحال، والتسليم جدلاً بتعدد الكائنات «الواجبة» لا يبقى للتركيب معنى لأن كل واحد منها قد بلغ غاية النهاية من الكمال المطلق، فلن يزيده التركيب كملاً، فلا معنى له إذاً على الإطلاق، بل إن التركيب يلزم كل واحد منهما بأخذ الآخر في الاعتبار، أي مراعاة «خاطره»، والقيام بحق «الألفة والصحية»، ولو في معنى واحد، أو فعل واحد، وهذا «تحديد»، و«تقييد»، وهو من ثم نقص، وليس كملاً، فيعود كل واحد منهما ناقصاً، فيالها من صفقة «خاسرة»، مع كونها أوغل في الاستحالة، لأنها بنيت على مقدمات مستحيلة!

وأوغل في الاستحالة أن يكون مركباً من ذات واجبة وأخرى أو أخريات ممكنة، لأن الواجب لا يحتاج الممكن، وهو قائم بذاته، مكتمل بذاته، فليس ثمة تركيب أصلاً، وهذا يناقض مفهوم كونه مركباً الذي افترضناه في البداية جدلاً.

فواجب الوجود إذاً ضرورة «أحد» بكل معنى الأحدية، أي أنه ذات واحدة «بسيطة» غير مركبة، لا تقبل التبعض ولا التجزئة بأي معنى من المعاني مطلقاً، أزلاً وأبداً. فهو لم يتركب أصلاً من عدة ذوات «واجبة» موجودة من قبل، ولا يتفكك أو يتجزأ أو يتبعض إلى ذوات متعددة منفصلة يقوم كل منه مستقلاً بنفسه أياً كان نوع هذه الذوات الناشئة من التفكك: واجبة أم ممكنة. هذا كله محال، ولا يجوز على «واجب الوجود» الأزلي الأبدى مطلقاً.

كما يظهر من ذلك استحالة أن يكون «واجب الوجود» والدأ، لأن القول بأن أحد الكائنات، ولنسمه «ب» مولود من آخر «أ» يقتضي أن يكون جزء من «أ» قد انفصل منه فتكون منه «ب» إما:

(١) بـ «الانقسام» فوراً، كما هو الحال في بعض الأحياء البسيطة، التي تتكاثر بالانقسام فتتقسم الخلية الأم إلى خليتين ابنتين، وتبدأ هاتان في النمو إلى تمام حجمهما، وهكذا

التوحيد

دواليك. أما الأم فهي على التحقيق، تزول تماماً وتندعم. ولا داعي لإطالة القول أن ذلك على «واجب الوجود» محال، فهو لا يتبعض ولا يفنى.

ثم على فرض المحال فإن «المولود» الناتج كان بعد أن لم يكن، فهو مسبوق بالعدم إما بمقاييس الزمان أو في رتبة الوجود، وهذا يعني أنه ليس «واجباً»، فهو إذن ليس من جنس «والده»، بل هو من جنس «المخلوقات»، و«الحادثات» و«الممكنات». والمولود، ولا بد، من جنس والده، إلا أن يكون «ولد حرام»، عياداً بالله، أي ليس ولداً أصلاً لمن نسب إليه، وإنما هي نسبة مكذوبة!

فإن وجدنا بين الكائنات من نشأ هكذا فهو في الحقيقة مخلوق «ممکن الوجود» قطعاً. ومن عبر عنه بلفظ التبرعم، أو الولادة، أو الانبثاق، أو غيرها ممن الألفاظ قد غلط غلطاً فادحاً، وأساء إساءة منكراً إلى العقل ومفاهيمه، واللغات ومصطلحاتها، وضل ضلالاً بعيداً.

(٢) بـ «التبرعم»، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الطحالب والفطريات، بل وبعض النباتات الراقية. وذلك يتم بانفصال جزء من «الوالد»، مع بقاء الوالد على حاله أو بنقص طفيف، ونمو الجزء المنفصل إلى كائن من نوع الوالد في مدة مناسبة له. وهذا محال أيضاً، فـ «واجب الوجود» يستحيل عليه الانتقسام والتجزئة، كما أسلفنا. أما «المولود» فحال المولود في القسم السابق، ما هو إلا «مخلوق» أسى التعبير عنه إساءة بالغة.

(٣) بـ «التزاوج»، كما هو الحال بالنسبة للحيوانات وبعض النباتات الراقية. في هذه الحالة يشترك والدان في إنتاج «المولود»، فينفصل من الأب «لقاح» يتحد مع «بويضة» أو «بذرة» من الأم. هذا أوغل في الاستحالة من سوابقه، فما ثم في الوجود إلا واجب واحد، فمن أين جاء الطرف الآخر في هذه الزيجة العجيبة؟! ولعل أحد الطرفين «ممکن» مخلوق، والآخر «واجب وجود»؟! فتحصل جميع المحالات التي أسلفنا بالنسبة لـ «واجب الوجود» منهما، وزيادة محالات تتعلق باندماج أو اتحاد «الواجب» في «الممكن»، أو حتى حلوله فيه، تحتاج إلى بعض تفصيل ونظر مستقل، لذا سنتطرق إليها قريباً، إن شاء الله.

(٤) أو بأي طريقة أخرى، حقيقية لها انموذج واقعي موجود في العالم أو مقدرة متخيلة في ذهن: وهذه، مهما كانت، لا بد من أن تتضمن انفصال جزء من «واجب الوجود»، وإلا كان التعبير بالولادة تخليطاً وعبثاً. وكل تجزئة وتبعض، على كل حال، محال لا يجوز على «واجب الوجود». أو تقتضي مشاركة ذات أخرى في «وجوب الوجود»، على أي نحو من الأنحاء، وهذا كما برهنا محال أيضاً، فما ثم إلا «واجب وجود» واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وما فصلناه آنفاً بالنسبة لـ «التولد» من الله، ينطبق حرفياً على القول بأن الكائن الفلاني «انبثق» عن الله، أو «انبثق» من الله، أو «فاض» عن الله، أو «فاض» من الله، وما شابه، لأن كل ذلك يتضمن، ضرورة، مفهوم خروج شئ من شئ، أو تولد شئ من، كما «ينبثق» الماء من الصخر، و«يفيض» السائل من الوعاء، ونحوه، وكل ذلك محال في حق «واجب الوجود»، إلا أن يكون إساءة تعبير عن «خلق» كائن مستقل، بئس عن خالقه، وما عدا ذلك فهو باطل ومحال. وكل ذلك محال من حيث هو بغض النظر عن مفاهيم الزمان والمكان: فـ «التولد» من الله محال سواء كان التولد الآن، أو في الماضي، أو قبل جميع الأزمنة والدهور. بل إن جعل ذلك قبل الأزمنة والدهور، كما هو في «الأمانة» النيقية، التي يؤمن بها جمهور النصارى، يزيد المشكلة تعقيداً، ويضيف محالات أخرى إلى ما برهنا عليه آنفاً من التناقضات والمستحيلات.

أما صفات واجب الوجود، كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، وهي أشياء مختلفة: فمفهوم العلم قطعاً ليس هو مفهوم القدرة، ومفهوم الإرادة، ضرورة، ليست هو مفهوم العلم، وهلم جراً، هذه الصفات ليست أبعاضاً أو أجزاء بالمعنى المبين أعلاه، فهي ليست ذوات مستقلة قابلة للانفصال، فليست هي جارحة يمكن أن تنفصل وتقطع كاليد مثلاً، وإنما هي معاني تقوم بالذات المناسبة لها. وتفكيكها إلى أشياء مستقلة، أو مفاهيم مستقلة، وكذلك الكلام عن الذات «المجردة» من كل صفاتها بوصفها شيئاً، كل ذلك إنما هو في «التقدير الذهني» لتسهيل دراستها، والتمكين من البحث في موضوعها، وترتيب ذلك وتبويبه، وكذلك القول بأن الصفات هي غير الذات، أي أن الصفات المقدرة أشياء مستقلة في الذهن هي غير الذات المحضة المجردة من صفاتها مقدرة في الذهن. كل هذه الأقوال والتعبيرات، وما شابهها، إنما حيث فيما يتعلق بالتقدير الذهني، أو الفرض الجدلي، لتسهيل الدراسة والبحث.

أما في الواقع الموجود، أي خارج الذهن، فإن الصفة الموجودة في الخارج قائمة بالذات الحقيقية، المتصفة بتلك الصفة، الموجودة في الخارج، مرتبطة بها، لا تستطيع عنها فكاً، فلا يقال أن الصفة غير الذات، بإجماع جميع العقلاء، والنظار، والباحثين، قولاً واحداً، وقال جمهور الفلاسفة والمتكلمين والنظار لا يقال أنها «عين الذات»، ولكن قالت قلة منهم: أنها «عين الذات» الموجودة في الخارج وذلك فقط في حق «واجب الوجود»، وهي ليست عين الذات في حق «ممکن الوجود» بإجماعهم، وهذه مباحث ثانوية لا تعنينا، ولا يترتب عليه كفر ولا إيمان، ولا زيادة تقوى أو يقين، ولا تقرب قيد أنملة من رب العالمين.

❖ فصل: بطلان الحلول والاتحاد

قول القائل إن صفات الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك معاني أسماء الله الحسنى، صارت أوصافا لغيره من الموجودات، وهذا «الغير» هو من ثم بالضرورة عبد، مخلوق، لأن «واجب الوجود» هو كائن واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، وهو الله تبارك وتعالى، كما أشبعناه برهاناً وتفصيلاً. هذا القول لا يخلو إما أن يعني به:

(١) عين تلك الصفات

(٢) أو مثلها،

فإن عني به عينها، وهو القسم الرئيس الأول، فلا بد إما أن يكون:

(أ.١): بطريق انتقال الصفات من الرب إلى العبد

(ب.١): أو من غير انتقال،

فإن لم يكن بالانتقال فلا يخلو إما أن يكون:

(١.ب): باتحاد ذات العبد بذات الرب حتى يكون هو هو فتكون صفاته،

(٢.ب): وإما أن يكون بطريق الحلول، فهذه أقسام ثلاثة وهي: الانتقال والاتحاد

والحلول،

وإن عني به مثلها فلا بد أن يكون المعنى به:

(أ.٢): مثلها مطلقاً من كل وجه،

(ب.٢): وإما أنه عني به مثلها من حيث الاسم والمشاركة في التعليق بعموم الصفات

دون خواص المعاني، فهذان قسمان متفرعان من القسم الرئيس الثاني.

فهذه خمسة أقسام الصحيح الممكن منها قسم واحد، وهو المرقوم (٢.ب)، أي أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم ولكن لا تماثلها مماثلة تامة.

وأما القسم الثاني، المرقوم (أ.٢)، وهو أن يثبت له أمثالها على التحقيق فمحال فإن من جملته أن يكون له علم محيط بجميع المعلومات حتى لا يعزب عنه ذرة في الأرض ولا في السموات، أو أن تكون له حياة كاملة مطلقة، لا يتطرق إليها الموت، ولا يدركها الفوت، أو أن يكون له قدرة واحدة تشمل جميع المخلوقات حتى يكون هو بها خالق الأرض والسموات وما بينهما وكيف يتصور هذا لغير الله تعالى وكيف يكون العبد خالق السموات والأرض وما بينها وهو من جملة ما بينهما فكيف يكون خالق نفسه ثم إن ثبتت هذه الصفات لعبيد يكون كل واحد منهما خالق صاحبه فيكون كل واحد خالقا من خلقه؟! وكيف يتصف مخلوق ممكن حادث محدود بصفة على النحو والكيفية والدرجة الذي اتصف بها واجب الوجود

الأزلي الانهائي المطلق، على ذلك النحو وبذلك الدرجة، بسبب كونه واجباً، وكيف تحمل ذات «محدودة» صفة غير محدودة؟! كل ذلك ترهات ومحالات، بل جنون وهوس.

وأما القسم الثالث، المرقوم (١٠.١)، وهو انتقال عين صفات الربوبية فهو أيضاً محال لأن الصفات يستحيل مفارقتها للموصوفات وهذا لا يختص بالذات الواجبة القديمة، أي ذات الله تبارك وتعالى فحسب، بل لا يتصور أن ينتقل عين علم زيد إلى عمرو بل لا قيام للصفات إلا بخصوص الموصوفات ولأن الانتقال يوجب فراغ المنتقل عنه فيوجب أن تعرى الذات عن تلك الصفة التي اتقلت عنها، فلا تعود صفتها، ولا تجوز نسبتها إليها. وهذا في حق واجب الوجود، القديم الأزلي، محال مطلقاً، ومناقضة لمفهوم «وجوب الوجود» من أساسه، كما يترتب على انتقال صفات الربوبية أن يتعرى عن الربوبية فلا يعود رباً وإلاهاً، وهذا ظاهر الاستحالة.

وأما القسم الرابع، المرقوم (١٠.ب.١)، وهو الاتحاد فذلك أيضاً أظهر بطلاناً لأننا إذا تأملنا، وتفكرنا بدقة وعناية، وتعقلنا بعمق واستنارة، وأدركنا ذاتين مستقلتين: زيداً وحده وعمرو وحده، ثم قيل إن زيدا صار عمروا واتحد به فلا يخلو عند الاتحاد إما أن يكون كلاهما موجودين أو كلاهما معدومين أو زيد موجودا وعمرو معدوماً أو بالعكس ولا يمكن قسم وراء هذه الأربعة.

فإن كانا موجودين فلم يصر عين أحدهما عين الآخر بل عين كل واحد منهما موجودة وإنما الغاية أن يتحد مكانهما أو محلها، وذلك لا يعني الاتحاد فإن العلم والإرادة والقدرة قد تجتمع في ذات واحدة ولا تتباين محالها ولا تكون القدرة هي العلم، ولا يكون العلم هو الإرادة، بل يبقى كل شيء من هذه الأشياء مستقلاً، مختلفاً عن الآخر، ولا يكون قد اتحد البعض ببعض، بل هذا اجتماع يمكن إلغائه بالتفريق، وقد يكون خلطاً أو مزجاً كما يحصل من مزج الماء والكحول، أو من مزيج الهيدروكربونات التي يتكون منها سائل النفط (البترول)، وهذه المركبات يمكن الحصول عليها من المزيج بالتقطير، أو إذابة كما حال الملح في ماء البحر، ويسمى الناتج محلولاً ويمكن الحصول على أجزائه بالتبخير أو الترسيب. وكل ذلك ليس اتحاداً، ولا يجوز أن يسمى اتحاداً على التحقيق، وإن كابر مكابر وسمى ذلك اتحاداً فهو عابث بالألفاظ، لا يصح معه حوار حتى يحدد معاني ألفاظه التي يستخدمها.

وإن كان معدومين فما اتحدا بل عدما ولعل الحادث شيء ثالث، أي ذات ثالثة غير زيد وعمرو الذين بدأنا بهما، وكما هو الحاصل في اتحاد دولتين، فتنعدما، ولا يبقى لهما وجود مستقل في الموقف الدولي، وينشأ من ثم كيان جديد، وربما تحولت كل من الدولتين السابقتين إلى ولاية في الكيان الجديد، فيصبح لدينا: دولة جديدة في الموقف الدولي،

التوحيد

ولایتان تابعتان لها، لا وجود لهما في الموقف الدولي، ولا تتعاملان مباشرة مع الدول المستقلة الأخرى. وهذا أيضاً هو الحاصل في التفاعلات الكيميائية: فإذا حرقنا غاز الهيدروجين في الهواء مثلاً انعدم ذلك الهيدروجين وذهب، وانعدم معه مقدار من غاز الأكسجين ونشأت مادة جديدة هي الماء، وهو من السوائل، وهو غير غاز الهيدروجين أو غاز الأكسجين، ولا يمكن الحصول على الغازين مرة ثانية إلا بإعدام الماء، وتحليله كيميائياً أو كهربائياً إلى الغازين الذين نشأ منها ابتداءً. وكل هذا في حق واجب الوجود الأزلي محال مطلقاً، فهو واجب باقٍ أبداً لا يفنى.

وإن كان أحدهما معدوماً والآخر موجوداً فلا اتحاد إذ لا يتحد موجود بمعدوم، كما لو ابتلعت دولة دولة أخرى، وأزالتها من الوجود بوصفها كياناً مستقلاً، هذا «ابتلاع» وليس «اتحاداً». وهذا محال في حق واجب الوجود الأزلي، فهو باقٍ لا يفنى، ومحال أن يفنى، فلا يمكن أن يكون هو الذي انعدم، وهو كامل بذاته، ضروري بذاته، مكثف بذاته، فلا يحتاج إلى ابتلاع غيره، فلم «الابتلاع» إذاً؟! والابتلاع يؤدي إلى نشوء ذات جديدة مركبة من الذات الأصلية مضافاً إليها كل أو بعض ما ابتلع، وهذا التركيب محال في حق «واجب الوجود» كما أسلفنا، فلا يمكن هذا أيضاً.

فاتحاد واجب الوجود الأزلي بغيره من الممكنات في غاية الاستحالة، لأن انعدام واجب الوجود الأزلي مستحيل، وتحوله إلى ممكن مستحيل، وتحول الممكن إلى واجب مستحيل، ونشوء شيء ليس بواجب ولا ممكن مستحيل أيضاً، واحتياج الواجب الأزلي لغيره بحيث يتحد به من أجل ذلك محال أيضاً، وإذا فني الممكن فقد ذهب وانتهى وليس ثمة اتحاد إذاً، وبقي الأزلي واجب الوجود فقط، وخالصاً من كل شائبة، ليس هذا «اتحاداً»، بل هو «إفناء» للممكن المخلوق، و«إعدام» له بالكامل!

وأما القسم الخامس وهو الحلول وهو محال أيضاً، ووجه استحالة الحلول لا يفهم إلا بعد فهم دقيق لمعنى الحلول فإن المعاني المفردة إذا لم تدرك بطريق التصور، ولو على نحو مجمل، لم يمكن أن يفهم نفيها أو إثباتها فمن لا يدري معنى الحلول فمن أين يدري أن الحلول ممكن أو مستحيل؟!

المفهوم من الحلول أمران، أحدهما:

الأول: النسبة التي بين الجسم الممتد، الذي تسري عليه مفاهيم «المكان»، أي الذي له طول وعرض وارتفاع، وبين مكانه الذي يكون فيه، وذلك لا يكون إلا بين جسمين ممتدين تسري عليهما مقولات «المكان»، فحقيقة الحلول إنما هي أن يحصل جسم أو متحيز في شيء أو على شيء فيسمى الحاصل حالاً والمحصل فيه يسمى محلاً وتسمى النسبة بينهما

حلولاً، فالبريء عن معنى الجسمية يستحيل في حقه ذلك، لأنه لا تنطبق عليه مفاهيم «المكان» أصلاً. ومن ذلك ضرب النصارى المثل بـ«حلول» الماء في الزجاجية، فواقع ذلك أن الزجاجية جوفاء، فيها فراغ داخلي يملؤه الهواء، فإذا صب فيها الماء، طرد الهواء، واحتل الماء مكانه، أما الزجاجية فهي كما كانت لم يطرأ عليها تغيير. فالماء لم يحل في الزجاجية، وإنما هو حل مكان الهواء في التجويف الذي حددته بنية الزجاجية، لأنها صنعت جوفاء لهذا الغرض: أي لتكون وعاءً. وحلول «ذات» الله في مكان بهذا المعنى محال، لأنه جل وعلا لا تسري عليه مفاهيم الزمان والمكان، ولو فرضنا المستحيل، جـدلاً، وأنها تسري عليه لم يجز أن يكون محدوداً محصوراً في «وعاء» مادي محدود، بخلاف السوائل، ومنها الماء، التي تحتاج إلى الأوعية لحفظها، وتحديد شكلها وقوامها.

هذا بالنسبة للذات الإلاهية أما الصفات فهي قائمة بذواتها، لا تنفصل عنها ضرورة، ما دامت موجودة، وما دامت الذات تستحق تلك الصفة أو النعت، وهذا في حق الذات الإلاهية أكد، لأنه، جل وعلا، واجب الوجود، لا تنفك ذاته عن صفاته، ولا صفاته عن ذاته، أزلاً وأبداً، وهو مستحق لتلك الصفات دوماً وسرماً، فأنى لصفته أن تنفصل وتبين عنه، فكيف تحل صفته في مخلوق، بدون أن يحل هو بـ«ذاته» في ذلك المخلوق؟!

ولو فرضنا المستحيل، أي أن الصفة تنفصل عن الموصوف، وأن واجب الوجود يعزى منها ويفتقد لها، فينفصل عنه «العلم» مثلاً، فيعود جاهلاً، لزمنا محال آخر أن «صفة» بلغت غاية النهاية في كمالها المتصور لمفهومها، أي أنها لا نهائية حلت في مخلوق محدود نهائي: لا نهائي حل و«حشر» في نهائي، أي أن المحدود النهائي أصبح أكثر وأكبر من المطلق الانهائي، ولا بأس حينئذ أن يصبح الجزء أكبر من الكل، أو لعل الصفة لم تنفصل عن الموصوف الأول، بل قامت في نفس الوقت والزمن، ومن نفس الاعتبار بذاتين متباينتين، ومرحباً بمستشفى الأمراض العقلية؟!

والثاني: النسبة التي بين الصفة والموصوف فإن الصفة يكون قوامها بالموصوف فقد يعبر عنه بأنها، أي الصفة، حالة في الموصوف، على وجه النساھل والتجاوز في التعبير في حق الأعراض والصفات فيقال: (حل العرض في محله) ومعناه صار المحل متصفاً به وصار العرض قائماً به وموجوداً فيه، ولكن الأدق والأولى أن يقال: (أن الصفة محلها الموصوف)، لأنها هكذا دائماً وأبداً، ما دامت موجودة.

أما ما كان قوامه بنفسه فذلك محال في حقه. فإن كل ما قوامه بنفسه يستحيل أن يحل فيما قوامه بنفسه إلا بطريق المجاورة الواقعة بين الأجسام، كما أسلفناه قريباً، فلا يتصور الحلول بين عبيدين مخلوقين، فكيف يتصور بين العبد والرب؟! فدع عنك ذكر الرب تعالى

التوحيد

وتقدس في هذا المعرض أصلاً. فكيف يتصور أن يقال إن الرب تبارك وتعالى حل في العبد أو العبد حل في الرب تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علواً كبيراً وإذا بطل الحل والانتقال والاتحاد والاتصاف بأمثال صفات الله سبحانه وتعالى على سبيل الحقيقة لم يبق لقول القائل: **(أن العبد اتصف بصفات الرب)**، أو **(أن صفات الرب انتقلت أو تمثلت في العبد)**، أو **(أن الألوهية تجلت في فلان)**، أو **(أن الألوهية تجسدت في فلان)**، أو **(أن فلان تجسدت فيه الألوهية)**، أو ما شابه، معنى صحيحاً إلا ما أشرنا إليه، ألا وهو: **(أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم ولكن لا تماثلها مماثلة تامة)**. وذلك يمنع من إطلاق القول بأن معاني أسماء الله تعالى تصير أوصافاً للعبد إلا على نوع من التقييد خال عن الإيهام، وإلا فمطلق هذا اللفظ موهم، وربما يكون فيه نوع من التوسع والاستعارة فإن معاني الأسماء هي صفات الله تعالى وصفاته لا تصير صفة لغيره ولكن معناه أنه يحصل له ما يناسب تلك الأوصاف كما يقال فلان حصل علم أستاذه، مع أن «عين» علم الأستاذ لا يحصل للتلميذ، بل يحصل له «مثل» علمه.

ولعل هذا سبب غلط جمهور النصارى المثليين، أتباع بولص الطرسوسي، حيث رأوا تلك المعاني الكاملة والصفات الباهرة في ذات المسيح عيسى بن مريم، الوجيه المقرب، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، فقالوا هو الإله، بل هو غلط من ينظر إلى مرآة قد انطبع فيها صورة متلونة بتلونه فيظن أن تلك الصورة هي صورة المرأة وأن ذلك اللون لون المرأة وهيئات بل المرأة في ذاتها لا لون لها وشأنها قبول صور الألوان على وجه يتخايل إلى الناظرين إلى ظاهري الأمور أن ذلك صورة المرأة حتى إن الطفل الصغير إذا رأى إنساناً في المرأة ظن أن الإنسان في داخل المرأة، أو ورائها حقيقة، بل قد يحصل هذا للكبير المجرب في مواقف معينة، لا سيما إذا أخذ على غرة ولم ينتبه لوجود المرأة.

وقول النصارى بـ **«ظهور اللاهوت على الناسوت»**، أو **«ظهور اللاهوت في الناسوت»**، وربما عبروا عن ذلك بـ **«الفيض»**، فكلام غامض لا مفهوم له، وقد حاولوا التمثيل لذلك على أوجه متعددة:

* فمنهم من قال مثاله ما ينطبع في الأجسام الصقيلة من الأشياء التي تقابلها، أي كظهور الشيء في المرأة. وربما سموا ذلك **«ظهوراً»** أو **«فيضاً»**.

هذا تجلي، أو ارتسام صورة، وليس هو حلول أو اتحاد: فصاحب الصورة أمام المرأة، بائن منفصل عنها، فهو لم يتحد بها، ولا هو في داخلها. بل هناك ذاتان مستقلتان: الشخص، صاحب الصورة، والعاكس أو المرأة. فلا يقال ولا يعقل أن المرأة أصبحت

شخصاً، ولا الشخص أصبح مرأةً، ولو قال هذا أحد لزج به في مستشفى الأمراض العقلية.

والخالق، جل وعلا، يتجلى في جميع مخلوقاته بهذا المعنى فكلها مظهر للقدرة العلية، ولكن إدراك ذلك يحتاج إلى فكر مستنير عميق، وحس مرهف دقيق. وهو يتجلى في أنبيائه وأوليائه: ففيهم تتجلى الهداية والنعمة الإلهية، وللسيد المسيح، بأبي هو وأمي، من ذلك أوفى نصيب، وليس هو الوحيد في ذلك فما معنى تخصيصه به؟!

وجسد المسيح، صلوات الله عليه، ليس مرأةً، ولا هو من جنسها، و«الكلمة» لم تتجلى فيه تجلي الصورة في المرأة، وإلا لصعق، وذهل، وأمن قسراً كل من رآه. هذا كله لم يحصل، بل خانه واحد من أقرب التلاميذ، لقاء ثمن بخس، دراهم معدودة، كما هو في مروييات القوم.

* ومنهم من قال: مثاله الطابع المنقوش إذا اتصل بشمع وما يضاهيه فيظهر نقش الطابع عليه وإن لم يحل فيه شيء من الطابع. وهذا ليس من مثال المرأة ببعيد: فالختم أو الطابع لم يحل في الشمع أو اندمج معه، بل بقي الختم موجوداً مستقلاً، كما كان قبل استخدامه، والشمع موجود مستقل بعد ختمه بالختم، إلا أنه ارتسمت فيه «صورة» الخاتم، كما هو الحال في المرأة، إلا أنها صورة، نشأت من تشكّل وزحزحة الشمع تحت ضغط الختم، وهي ثابتة تبقى بعد إعادة الختم إلى صندوق حفظه، لا كصورة المرأة التي تزول إذا زال «الشخص» من أمامها.

* ومنهم من قال معنى ظهور اللاهوت على المسيح كمعنى استواء الإله على العرش عند الإسلاميين. وهذا كذلك لا مفهوم له، ولا علاقه له بالحلول أو الاتحاد أو التجسد، لأن الاستواء، مهما اختلف فيه أهل الإسلام، لم يتحول به العرش إلى كائن إلهي أو نصف إلهي، ولم يتجسد فيه الإله، ولا حل فيه، ولا به اتحد. ثم إن القول باستواء الله على العرش ليس قصراً على أهل الإسلام فهم يقولون كذلك بأن الأب مستوي على «العرش السماوي»، وأن «المسيح» صعد بعد صلبه فقعد على يمين «الأب» فوق العرش الإلهي، ولكنهم لا يقولون أن العرش كائن «إلهي»، فمن أين جاؤوا بهذا التمثيل؟!

* وربما يعبرون عن الاتحاد بالندرج كأنهم أخذوا ذلك من لفظ الدرع يشيرون إلى أن «اللاهوت اتخذ ناسوت المسيح درعاً». وهذا يشبه مثال «الزجاجة» أو «الوعاء» أنف الذكر، لأن الدرع «وعاء» لمن ارتداه، يحيط به من كل أو بعض جوانبه، ويفصله عن الخارج، وقد فصلنا القول في هذا آنفاً. مع أن في هذه اللفظة، ألا وهي: «الندرج» شئ من قلة الأدب، فكأن «اللاهوت» يحتاج درعاً لحمايته، وهو محال.

* ومنهم من قال: (إن الكلمة خالطت جسم المسيح ومازجته امتزاج الخمر باللبن). وهذا

التوحيد

مثال لا محصول منه، لأن الكلمة عندهم «أقنوم» من أقانيم الثالوث، وهي كناية عن «العلم الإلهي»، والعلم الإلهي ليس بجسد ولا جوهر ولا هو ذات مستقلة، فمحال، كما أسلفنا أن ينفصل عن الموصوف به، جل وعلا، فيعود الرب جاهلاً، بل يصبح كالأموات لا يعلم شيئاً، ولا يدرك شيئاً، بما في ذلك ذاته المقدسة، أي أنه يصبح كالميت أو يموت بالفعل!

وحتى لو قدرنا ذلك المحال، وزعمنا أن الكلمة خالطت جسد المسيح وامتزجت به امتزاجاً حقيقياً تاماً بحيث نشأ كائن جديد، ليس هو «الكلمة» فقط، ولا هو «الجسد» فقط لوقعنا في محالات وتناقضات لا تنتهي: ماذا حدث لـ «الكلمة» الأصلية؟! هل فنيت: هذا محال لأنها واجبة الوجود أزلية، هل طرأ عليها تغير جوهري في ماهيتها، هذا محال لأنها واجبة الوجود فكل صفاتها لازمة لها بالضرورة، لا تنفك عنها، فالكلمة إذا محال أن تكون تغيرت أو اتحدت، فما ثم اتحاد إذا ولا امتزاج، أما الجسد فأمره أهون فلعله فني وذهب، وبقيت صورة خيالية يراها الناس، ولكن ليس لها وجود حقيقي. فالمسيح إذا إله خالص، ليس فيه «ناسوت» قط، فإن كان كذلك: فعلى من وقع الصلب، والتعذيب؟! ومن هو المتألم المعاني؟! * ومنهم من قال أن الكلمة، التي هي عندهم كائن أزلي وأقنوم إلهي، انقلبت لحماً ودماً. هذا خيال شاطئ جامع، لا معنى له، ولا محصول من ورائه: فالأزلي الواجب محال أن ينقلب إلى محدود حادث نهائي. فإن جاز ذلك فخرج العالم إلى الوجود من غير خالق موجد أولى وأقرب إلى العقل.

* ومنهم من أثبت «الاتحاد»، ولكنه قال: (لا يسأل عنه ولا كيف).

فأما هؤلاء فقد كفونا، بحمد الله، مؤنة الرد عليهم لأنهم اعترفوا بجهلهم، ولكن يبقى السؤال: كيف أثبتتم ذلك للمسيح وأنتم لا تعرفون عنه شيئاً مطلقاً؟! لا بد أن في أذهانكم تصوراً، أو مفهوماً، أو تعريفاً لـ «الاتحاد»، ولو بشكل مجمل، ولا بد أنه يمكنكم التعبير عنه، ولو بشكل مشوش ناقص، وإلا فلم أثبتموه للمسيح إذاً؟!

هذه مذاهب المشتهرين من طوائفهم وأما اختلاف أحادهم وعوامهم فلا يكاد ينضبط ولا يرتبط، وهو أوغل في التخليط والخيال.

بقيت شبهة واحدة يستخدمها القائلون بأن لله ولداً، أو أنه حل في فلان، أو أن الله أو بعض الله أو كلمة الله قد انقلبت لحماً ودماً، وهي: أن القول باستحالة ذلك يعني تقييد قدرة الله، فلا يعود الله: ﴿على كل شيء قدير﴾.

والحق أن القدرة الإلهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمستحيلات المنطقية أو العقلية.

أما المستحيل عادة أو طبيعة، أي وفق العادة الجارية أو وفق قانون الطبيعة، كانقلاب

العصا حية على الفور، فليس هو من المستحيلات العقلية أو المنطقية، لأن العصا ممكنة، وهي موجودة الآن وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المشاهد عصي كثيرة، والحية ممكنة، وهي موجودة الآن وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المحسوس حيات كثيرة، وانعدام العصا أو الحية وتحولهما إلى (لا شيء) أمر ممكن، وكذلك نشوء العصا أو الحية من (لا شيء) أمر ممكن أيضاً، والكون كله قد نشأ من (لا شيء) في بدايته.

فثبت إذاً أن انقلاب العصا حية، وعودة الحية عصاً ممكن عقلاً، فهو مقدور لله، وقد وقع ذلك فعلاً لموسى بن عمران، صلوات الله وسلامه عليه وعلى أخيه هارون، وإن كان ذلك محالاً في العادة، أي وفق قانون الطبيعة.

أما القول بأن القدرة الإلهية تتعلق بالمحالات العقلية فيجوز من ثم لله أن يتخذ ولداً حقيقياً ذي عنصر وجوهر إلهي، ويجوز للكلمة الإلهية أن تنقلب لحماً ودماً، القول بذلك ونحوه يفضي إلى جعل الله، تعالى وتقدس، باطلاً: فيجوز أن ينقلب من واجب وجود إلى ممكن، فالأولى أن يحكم بأنه معدوم، ونشوء الكون من لا شيء بغير خالق أهون من ذلك، وأسهل قبولاً. وبهذا ينهدم العقل، وتبطل اللغات والشرائع، عياداً بالله.

والكثير من الناس يتخوف من النص على ما قلناه، وهو: (أن القدرة الإلهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمحالات العقلية)، وذلك تعظيماً لله، وتادباً معه. فنقول: لا تخافوا، فقد جاء هذا من كلام الله نصاً، حيث قال، تعالى ذكره: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، (الزمر: ٣٩:٤).

هذا تقدير امتناع لامتناع: فلو فرض المحال جدلاً أن الله يشتهي الولد، ويريد أن يتخذ ولداً، تعالى وتقدس عن تلك الشهوات والإرادات، لما كان في الإمكان أكثر من أن «التبني»، أي أن يصطفي من مخلوقاته ما يشاء، فقط لا غير. أما ولد للصلب فمحال، وأما تبني كائناً إلهياً آخر فيصبح ولداً متبنياً فمحال أيضاً، إذا ما ثم إلا كائن إلهي واحد، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، هو الله العزيز الحكيم. وهذا هو قولنا الذي سلف، حرفاً بحرف، فالحمد لله الذي أنزل الذكر، قرآناً وسنة، شفاءً لما في الصدور، وهدياً ورحمة لقوم يوقنون.

وهذا الهدى والنور الذي أنزله الله على خاتمة أنبياء الله، محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يبين أيضاً أن الله، جل جلاله، لا يشتهي الولد أصلاً، ولا يريده، ومن ثم فهو لا «يتبنى» مطلقاً، قلاً يجوز أن يوصف إنسان من البشر في الأرض، أو ملك من ملائكة السماء، أو أي مخلوق آخر، بأنه «ابن» الله، أو «بنت» الله. لذلك فإن القول بأن المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، ابن

التوحيد

الله، حتى بمعنى «التبني» هذا، باطل، ومن قال به بعد نزول القرآن فهو كافر لأنه مكذب لله تعالى.

غير أن طوائف من النصارى، من أتباع أريوس وكذلك أغلب اليهود المتنصرين، قد قالوا بذلك قديماً. وهم بذلك مخطؤون، إلا أنهم ليسوا مشركين، إن شاء الله تعالى، لأن الكتب الأولى لم تذكر من هذا شيئاً، فهم إذاً مؤمنون موحدون، لم يكذبوا لله خبراً، ولم يجعلوا لله شريكاً، ولم ينسبوا له ولداً «حقيقياً»، أي من طبيعة أو عنصر إلهي، مساوياً لأبيه في الجوهر، كما فعل المثلثون، وغيرهم من فرق الشرك والكفر، كما سيأتي تفصيله.

وحتى من قال بـ«البنوة» الحقيقية، وهي مقول شرك وكفر بذاتها، كثير منهم قد يكون معذوراً بجهل أو تأويل، أو بعض موانع التكفير المعروفة، وذلك قبل بزوغ شمس الرسالة المحمدية، وانبلاج نور الحجة الرسالية، فالإله ينبغي تفويض أمرهم، كما سيقول السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، نفسه يوم القيامة: ﴿إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وهكذا نقول، والثانية نرجو، ولن يهلك على الله إلا هالك!

❖ فصل: براهين «محمد رسول الله»

ومن ناحية أخرى فإن كل ما غاب عنا، أي ما لم يقع عليه حسنا مباشرة، أو كان قبلنا، فلا يمكن أن يعرف إلا بالخبر عنه. وخبر التواتر يوجب العلم الضروري، ولا بد، ولو دخلت في نقل التواتر داخلية أو شك لوجب أن يدخل الشك هل كان قبلنا خلق من بني آدم أم لا إذ لم نعرف كون الخلق موجودا قبلنا بهذه الصفة إلا بالخبر المتواتر ومن شك في هذا هدم العقل، ولحق بالمجانين، ولم يعد يحسن معه خطاب أو حوار أو كلام.

والتواتر هو نقل عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلمهم إلى منتهاه، بحيث يكون المنتهى مما يقع عليه الحس، أي مما يمكن أن يكون السامع لخبره ناقلاً له من جملة الناقلين لو كان حضره فشده ببصره أو سمعه أو كليهما. أما إجماع الجم الغفير على معتقد أو رأي فلا قيمة له، وهو ليس بتواتر يثبت به شيء، وكذلك إجماعهم على ضروريات العقل، ليس بتواتر، وإن كانت ضروريات العقل هي المرجع والحكم النهائي في كل معرفة، ولكنه ليس بتواتر، ولا من جنسه، وإن كان أعلى منه في القيمة المعرفية. وإنما التواتر هو النقل الموصوف أعلاه المنتهي إلى الحس، أي إلى «الشهادة»، بالسمع أو البصر أو بكليهما، وربما بغيرهما من الحواس، لا غير.

وبنقل التواتر المذكور ثبت أن قوما من الناس أتوا أهل زمانهم يزعمون أن الله تعالى

خالق الخلق أوحى إليهم يأمرهم بإنذار قومهم بأوامر ألزمهم الله تعالى إياها فسئلوا برهاناً على صحة ما قالوا فأتوا بأعمال هي خلاف لطبائع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق، حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء، كقلب عصا حية تسعى، وشق البحر لشعب عظيم جازوا فيه وغرق من اتبعهم، وهم جيش كبير عليه ملك جبار، وكإحياء ميت قد صح موته يقيناً بعد موته بأيام عديدة، وفي أكثر الأحيان يكون قد دب فيه العفن المتقدم، أو يكون قد تناول عليه الزمن حتى عاد عظماً نخرة، وكإبراء أكمه ولد أعمى فارتد بصيراً على الفور، وكناقة حية من لحم ودم تأكل وتشرب وتُحلب خرجت من صخرة صمماً ميتة، وكإنسان رمي في النار المتأججة فلم يحترق، وكإشباع مئات من الناس من صاع شعير، وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روي العسكر كله فثبتت ضرورة أن الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه وأنه تعالى صدقهم فيما قالوه.

وثبوت النبوة والرسالة لإنسان يعني أن من أرسله هو الله، خالق الكون والإنسان والحياة، وأن هذا الشخص نبي صادق، وأنه مؤيد بتلك البينات من الذي أرسله: فثبتت النبوة يغني عن البراهين المستقلة على وجود الخالق تبارك وتعالى. أي أن براهين النبوة والرسالة هي في نفس الوقت، وعلى الفور للوهلة الأولى، أدلة على وجود المرسل، تبارك وتعالى، فلا حاجة لما ذكرناه من البراهين العقلية المحضة، أنفة الذكر، على وجود الخالق تبارك وتعالى، إذ أن براهين النبوة تجزئ عنها. وما قد يقدمه بعض الفلاسفة من استشكالات على تلك البراهين العقلية، تتعلق أكثرها بإشكالية حدود تعقل وتصور الزمان والمكان، لا يضر شيئاً إذ أن النبوة والرسالة تبرهن برهاناً قاطعاً وجود المرسل، وتخبر عن أهم صفاته، من غير أن ترد عليها تلك الإشكاليات. فالحمد لله الذي أقام صنوفاً مختلفة من البراهين على وجوده ووحدانيته وألوهيته وربوبيته، لا إله إلا هو، عليه نتوكّل، وبه نتأيد!

ومحمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العربي هو رسول الله إلى جميع الإنس والجن كافراً ومؤمنهم بالبراهين القطعية الكثيرة، ومنها:

*** معجزة القرآن:** وهي أهم معجزاته وأعلاها، أنه أتى بهذا القرآن المنقول إلينا بأنم ما يكون من نقل التواتر، المحفوظ حرفاً حرفاً، بل حركة حركة، مع كيفية ترتيله والتغني به، وأنه دعا من خالفه إلى أن يأتوا بمثله متحدياً لهم، ساخراً منهم، في أسلوب كله تقريع وتوبيخ، فعجزوا كلهم عن ذلك، وهذا التعجيز لجميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم موجود في نص القرآن في مواضع عديدة، بل إن التحدي على الإتيان بمثله كان لكل الجن والإنس، ثم قطع أنهم لا يستطيعون ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ومعيناً، وقد

عجزوا عن ذلك، وما زالوا عاجزين، وسيبقون عاجزين إلى يوم القيامة. ولا يهم ماهية هذا الإعجاز: أهو لأمر ذاتي في القرآن، أي لأنه معجز بذاته، أو بـ«الصرفة» أي لأن الله صرفهم، وأحبط عزيمتهم، وأفشل إرادتهم، فكل الأمرين خارق لنظام الكون. وعلى كل حال فالتحدي بالقرآن قد تم، وعجز العرب وغيرهم قد ثبت، هذه حقيقة تاريخية ثابتة.

نعم: لقد قامت الحجة واكتمل البرهان، لا سيما وأن العرب الأقحاح الذين يتكلمون اللسان العربي الفصيح على السليقة قد انقرضوا في أواسط القرن الهجري الرابع، أي الميلادي العاشر، ولم يبق من يتكلم باللسان العربي الفصيح إلا بعد تكلف وتعليم، وليس أحد منهم حجة على العربية الفصحى، فلا يقبل حكمه في القرآن: لا بالقول أنه معجز، ولا بالقول أنه ليس بمعجز من الناحية اللغوية البلاغية المحضة.

أما التحدي بالقرآن من ناحية معانيه، وما فيه من إبداع أدبي وبلاغي، وما تميز به من تصوير فني، وإخراج قصصي مسرحي، وما فيه من إخبار صادق عن الأمم السابقة، وما فيه من معجزات علمية، وخلوه من التناقض، وتأثيره المذهل في النفوس حتى في ترجماته، التي غالباً ما تكون هزيلة، إلى لغات أخرى، فهذا التحدي ما زال قائماً إلى اليوم، وسيبقى قائماً إلى أبد الأبد: قال، جل وعز، عن هذا القرآن نفسه: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حت يتبين لهم أنه الحق، أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾، (فصلت: ٥٣؛ ٤١)، أي أن القرآن حق من عند الله، أو أن ما جاء به محمد حق من عند الله، وكل ذلك متلازم يقتضي بعضه بعضاً.

ولعلنا نؤكد حقيقة هامة، وهي أن خلو القرآن من التناقض جاء في صورة تحدي للخصوم بأن يتدبروه بكل دقة بقصد إثبات تناقضه، أي بقصد إبطاله، ثم قال متحدياً: لن تجدوا أبد الدهر فيه شيء من ذلك، لأنه من عند الله، كما قال رب العزة والجلال، تباركت أسماؤه: ﴿أفلا يتدبرون القرآن؟! ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾، (النساء: ٨٢؛ ٤).

هذه دعوة صريحة للنقد والتمحيص، وليست دعوة للتسليم من غير برهان، وهي تقرير لمبدأ «الإبطال والتزييف»: أي أن كل ما لم يصمد للفحص والتدقيق، ومحاولة التزييف، فهو خلو من البرهان، وهو من ثم باطل، ومدعيه كاذب، حتى لو أصاب الحقيقة بالصدفة: ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين!﴾، (النمل: ٢٧؛ ٦٤) وهذه آية مكية، وكذلك: ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين!﴾، (البقرة: ١١١؛ ٢) وهذه مدنية.

فالحقيقة، وإن كانت في ذاتها ثمينة مطلوبة، إلا أنها لا تصمد في ذهن المؤمن بها، ولا تنتج فكراً أو عملاً بحق إلا إذا كانت قد قامت على البرهان، وإلا عصفت بها الرياح. ومن قبل بدعوى، حتى ولو كانت صحيحة في ذاتها، بغير برهان، فهو متقول بغير دليل، وهو من ثم كاذب، لأن من لم يأت بالبرهان كاذب: ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين!﴾: أي إن كنت صادقاً فأرني برهانك، وإلا فأنت كاذب، لأنه ليس ثمة إلا: صادق أو كاذب، لا ثالث لهما!

وقوله، تعالى ذكره: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حت يتبين لهم أنه الحق، أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾، (فصلت: ٤١: ٥٣)، إذا تدبرته مع ما أسلفناه دعوة صريحة للنظر في الآفاق، وفي ذات الإنسان، للبحث عما يثبت بطلان القرآن، من قبل من يزعم أنه ليس من عند الله، لأن الله الذي أنزل القرآن وعد أنه سيأتي بمزيد أدلة على صدق القرآن، شيئاً فشيئاً، في العالم المحسوس: في الآفاق وفي أنفسنا، وقد تحقق من ذلك الكثير، فمثلاً:

– ذكر القرآن العظيم العديد من الأمور المتعلقة بتشكيل الجنين وتطوره، وبعضها يستحيل الوصول إليه بمجرد التشريح المعتاد، بل هو بحاجة إلى استخدام المجاهر وآليات حديثة أخرى. وقد جمع أكثر ذلك بعض الدارسين وترجموه بكل دقة ثم عرضوه، كما هو الواجب عقلاً وشرعاً، على أهل الاختصاص من أساتذة علم الأجنة، ومنهم: الأستاذ الدكتور كيث مور، أستاذ علم الأجنة في جامعة تورونتو بكندا، فدهش الرجل من دقة تلك المعلومات، وقام بإجراء تعديلات على الطبعة الثانية من أحد كتبه، وقام بإظهار ذلك على الملأ، في الإذاعة والتلفاز، وحظي ذلك بتغطية في الصحافة التي خرج بعضها بعناوين مثل: (أشياء مذهشة وجدت في كتاب عتيق)، (SURPRISING THING FOUND IN ANCIENT BOOK!).

– نص القرآن على أن الأحياء خلقت كلها «من» الماء. ليس هذا هو القول بأن الكائنات الحية «تحتاج» الماء، كما هو معروف لكل أحد منذ أقدم الأزمنة، وإنما هو أنها مكونة في جوهرها من الماء، وأن الماء مكون أساسي لها. وهذا إنما ثبت حديثاً من دراسة جميع الخلايا الحية دراسة مجهرية فثبت أن الزلال الخلوي يحتوي من ٨٠٪ من الماء، وأن وظائف الحياة كلها تتعذر إلا في الوسط المائي.

* ومن معجزاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه شق له القمر قال الله عز وجل: ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر حكمة بالغة فما تغني

النذر ﴿﴾، ورآه الكثير منهم عياناً. وقد استشكل أقوام أن ذلك ما رؤي إلا في مكة وما حولها، لم يره غيرهم، فأين بقية سكان الأرض، على كثرتهم. فنقول: لو تابعتهم نشرة الأحوال الجوية في التلفاز لأدركتم أن نصف الكرة الأرضية قد تغطيه السحب بأكمله إلا بقاع قليلة مرات كثيرة في السنة. وحادثة انشقاق القمر إنما استغرقت ثوان قليلة، ورآها أهل مكة، ومن حولهم، وهم المخاطبين بها لا غيرهم. أما بقية بقاع الأرض في جانبنا هذا من الكرة الأرضية فكانت تغطيها السحب. على أن ذلك كان ليلاً، وما لم يرفع الإنسان رأسه إلى السماء، حيث كانت صحواً، فلا يمكنه إدراك ذلك أو رؤيته.

ويحتمل أن قلة من الناس رأته فلم تجرؤ على الكلام عنه خشية أن تتهم في عقولها، فالحدث إنما دام ثوان معدودة. وأخبرني بعض أهل الهند أن أحد ملوكهم شهد هذا وسجله، ولكنه لم يأتني بمرجع أو إسناد معتبر.

أما من زعم أن هذا سيكون قبيل القيامة الكبرى فما أصاب، ونص الآية قطعي على أنهم رأوا الآية وأعرضوا واتهموا محمداً بالسحر، فلم الكابرة والتكلف إذا؟! على أنه قد جاءت روايات صحيحة، في البخاري وغيره، عن نفر من الصحابة بوقوع ذلك في مكة.

* ودعا اليهود إلى تمني الموت إن كانوا صادقين في زعمهم أنهم أولياء الله وأنهم «شعب الله المختار» من دون الناس، وأن الجنة لهم وحدهم محجوزة مرتبة، وأخبرهم أنهم لا يتمنونه أبداً لكذبهم وسوء عملهم، فعجزوا كلهم جهاراً عن تمني الموت، ولزمتهم الفضيحة إلى آخر الأبد.

* ودعا النصراني، نصارى نجران، إلى مباہلته لحسم الخلاف حول طبيعة السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، ووصفهم بالكذب والكفر، وتوعدهم بالنار، فأبوا كلهم، وقبلوا أن يخضعوا لسلطانه، وأن يدفعوا الجزية وهم صاغرون، من غير كر ولا فر ولا قتال، ولزمتهم الفضيحة كذلك إلى آخر الدهر.

* وقطع على أن عمه أبا لهب بن عبد المطلب وزوجه أم جميل من أهل النار في سورة تتلى إلى اليوم، وإلى الأبد، وبقي عمه بعد نزول السورة أعواماً في ضلاله وغيه حتى مات على الكفر وعلى معاداة محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله. وكان أسهل شئ في الدنيا عليه أن يتقدم إليه معلناً التوبة والرغبة في اتباعه، فيظهر بذلك تناقضه، فلا يستطيع محمد محو السورة أو إنكارها من غير أن يفتضح، ولا هو بمستطيع الإفلات من مضمونها، وهو قطعي الدلالة لا محيص عنه، ولكن ذلك كله لم يحصل، مع أن أولياء أبي لهب من المشركين كان فيهم الدهاة، ورجال المناورة، ومن اعتاد دبلوماسية الملوك، مثل عمرو بن العاص، ولكنهم كلهم أعماهم الله عن هذه المناورة السهلة البسيطة، بالرغم من استماتتهم

في البحث عما يبطل نبوته، وتآمرهم ليل نهار عليه وعلى دعوته وأصحابه، وتواطئهم على تعذيبهم، ومصادرة أموالهم، وقتلهم وإخراجهم.

* وجاء في القرآن العظيم أن الفرعون الذي غرق في مطاردة بني إسرائيل نُجِّي ببدنه: ﴿ليكون لمن خلفه آية﴾، وهو أمر لم تذكره كتب بني إسرائيل، الذين شهدوا الواقعة، بل ذكروا أنه قد غرق وجيشه فقط، ثم انقطعت أخبار مصر عنهم بعد ذلك. وبالفعل وجدت أجسام جميع الفراعنة الذين كانوا قبل وبعد ذلك الزمن محنطة مصبرة، لم يفقد منهم أحد مطلقاً. وهذا سبب إشكالات كبيرة لعلماء الآثار المحاولين التحقق من صدق «العهد القديم»، وروايات بني إسرائيل. وهذه آية كبرى لمحمد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، تقوم بها وحدها الحجة اليقينية على نبوته.

* وأخبر في القرآن العظيم، والنص موجود فيه يقرأ حتى هذه الساعة، أن الروم الذين غلبهم الفرس وألحقوا بهم هزيمة نكراء، أوشكت أن تبعد دولتهم، وحاصروهم في عاصمتهم القسطنطينية، أخبر أنهم ستكون لهم كرة أخرى ينتصرون فيها على الفرس.

وكانت قريش الوثنية فرحت بهزيمة الروم، وهم أهل كتاب، على يد الفرس، وهم وثنيون يؤمنون بالهين متحاربين متخاصمين: إله النور وإله الظلمة، وقالت قريش متفائلة ما معناه: (كما أن الفرس هزموا الروم، أهل الكتاب، ويوشكون على استئصالهم، فنحن كذلك سوف نستأصل محمداً وأتباعه)، فجاء القرآن مكذباً لفألهم، مخبراً أن الوضع سينقلب إلى ضده في بضع سنين. وقد قامر أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، أحد المشركين على ذلك، وربح الرهان، وذلك قبل مجيء الحكم بتحريم القمار والمراهنة.

* وجاء في القرآن الكثير من أخبار الأمم السابقة على خلاف ما في كتب أهل الكتابين السابقين:

– فمن ذلك رفعه لشأن سليمان الذي يتهمة اليهود بالردة والكفر والسحر، وأكثرهم عى أنه في أحسن أحواله ملك حكيم، وليس بنبي، فمن أين أتى بهذا؟! لو كان متنبئاً كاذباً ماكرأ لما أدخل نفسه في هذه الورطات من غير ضرورة أو سبب موجب. ولو كان موسوساً مغلوباً على عقله، يعتقد في نفسه النبوة لعاطفة جامحة، أو لخيال مريض، فما هي دوافعه، أو دوافع «عقله الباطن» المزعومة، في التحمس لسليمان ووصفه بالنبوة، ومصادمة ما هو مشهور عند الناس ويعتقده حتى صغار الأطفال فيه من السحر وتنصيب الأوثان، وليس بينه وبين سليمان قرابة، أو مودة أو أي علاقة مصلحة من قريب أو بعيد، بل بينهما فوق ألف وخمسمائة عام، وهما من شعبين مختلفين، يكره كل منهما الآخر ويحتقره.

– وكذلك تبرئة هارون، صلوات الله عليه، من مزاعم اليهود، كما هي في العهد القديم، أنه

التوحيد

هو الذي صنع «العجل الذهبي»، فكيف جاء هذا كله، وما هي دوافعه، ولماذا خالف ما وصل إلى علمه من أهل الكتاب، إن كان قد تعلم منهم، كما يزعم مكذوبه في جميع العصور، وبخاصة من المستشرقين «المتعالين».

– وفي قصة يوسف وإخوته خالف في نقاط مهمة ما جاء في «العهد القديم»، كما هو في أيدي اليهود والنصارى. فمثلاً ينص «العهد القديم» على أن إخوة يوسف باعوه لقافلة من «الإسماعيليين». ولكن القرآن ينص على أنهم لم يباشروا ذلك بأنفسهم، وإنما ألقوه في الجب أملين أن يلتقطه بعض السيارة، أي أحد القوافل التي تعبر بانتظام، ولعلمهم رصدوا في الأفق قافلة مقبلة من بعيد فألقوه حينئذ. ومهما كان الأمر فإن قصة العهد القديم غير معقولة، وتفوح منها رائحة الكذب: فبنوا إسماعيل. وهو الأخ الأكبر لإسحاق، الجد الأول المباشر ليوسف وإخوته، لا يمكن أن تتكاثر أعدادهم في تلك المدة القصيرة بحيث يمكن أن تتكون منهم قافلة تتجه إلى مصر للتجارة، تستحق أن تسمى قافلة من «الإسماعيليين»، لا سيما وأنهم كانوا في أعماق الجزيرة العربية. هذه أكذوبة متأخرة، بعد أن أصبح الإسماعيليون أمة كبيرة، لها قوافل منظمة، وكانت بينهم وبين بني إسرائيل مناوشات وعداوات وحروب، فقام بعض المتأخرين من كذبة بني إسرائيل بوضع تلك الأكذوبة لإظهارهم بصورة سيئة، على عوائد أساطين الدعاية الكذابين عندما يخوضون الحروب المعنوية، وحرب الدعاية: فما دام إخوة يوسف، بنو يعقوب بن إسحاق، سلام الله عليهما، سقطوا تلك السقطة الشنيعة، وقاموا بذلك العمل القبيح في حق أخيهما يوسف، فلم لا نشرح بني إسماعيل معهم، حتى يصبح الجميع في القبح والإجرام سواء؟!!

سيقول المستشرقون والمنصرون، كعادتهم طبعاً، هذا من نبأه محمد وعبقريته! فيا لله للعجب من هذا الرجل:

– فهو تارة عبقرى فذ، وفيلسوف كبير، وسياسي ماهر، يتعمد الكذب ويتقنه، وكان يتظاهر بالأمية والعامية.

وهذه فضيحة: ولهذا قل من يقول بها اليوم، فحياة محمد من أولها إلى آخرها تظهر أنه كان على يقين راسخ، وإيمان جازم، لا يتزعزع، بأنه نبي مرسل.

– وأخرى جاهل أبله يغلط في البديهيّات، حتى فاته أن هارون هو صانع العجل الذهبي، وأنه لم يكن زمن موسى من يسمى (سامري)، وأن (الصلب) عقوبة رومانية لم توجد في العالم قط، فكيف صلب فرعون السحرة؟! ولما كان قد درس على أهل الكتب السابقة فهو، ضرورة، تلميذ «خائب»، تكثر غلطاته حتى في البديهيّات.

– وتارة درس على أخبار النصارى واليهود وحفظ، لذلك روى عنهم بدقة كبيرة، ولكنه ما

أتى بكبير جديد، وإنما هو يجتر ما أبدعوه اجتراراً
 - وأخرى هو أسقف نصراني، متمكن في علوم النصرانية، تمرد على الكنيسة واتبع
 المبتدع «أريوس»، الذي ينكر ألوهية المسيح،
 - بل لعله متطرف متحمس مهووس، يريد إصلاح المجتمع المكي «البورجوازي» الفاسد،
 فغلبه عقله الباطن، فاعتقد في نفسه النبوة اعتقاداً جازماً، فهو مخلص في ادعائه، ولكنه
 مغلوب على عقله.
 - طبعاً قل اليوم جداً من يقول أن الشيطان هو الذي أوحى لمحمد بالقرآن. هذا الكلام
 «عيب»، ولا يوافق عقلية العصر، التي تنكر الجن والعفاريت والشياطين! ولكن لا بأس: فما
 أحسن هذا «الشيطان» الذي يوحى بمثل هذا القرآن المملوء بالمواعظ والحكم، والأمر بالعدل
 والإحسان، وصلة الأرحام، والرحمة باليتيم والمسكين والضعيف؟!
 ولعل القوم يتحفوننا قريباً بنظرية جديدة لتفسير «الظاهرة المحمدية».
 ما سبق ذكره من البراهين مذكور كله في نص القرآن، وهناك براهين كثيرة أخرى نقلت
 نقل التواتر، منها:

* حن الجذع إذ فقد حنينا سمعه كل من حضره وهم جموع كثيرة،
 * ونبع لهم الماء من بين أصابعه الشريفة في أكثر من واقعة، وفي مناسبات عديدة،
 فسقى به الجيش الكبير، وتوضئوا، واغتسل بعضهم، وتزودوا.
 * وأطعم مئات من الناس من طعام قليل لا يكفي العشرة، مثل صاع شعير وجدي،
 فأكلوا حتى شبعوا، وزادت فضلة. وقد حدث هذا كذلك في مناسبات عديدة.
 * وأذن ملوك اليمن والبحرين وعمان لأمره للآيات التي صحت عندهم عنه فنزلوا عن
 ملكهم كلهم طوعاً دون رهبة أصلاً ولا خوفاً من أن يغزوهم ولا برغبة رغبتهم بها بل كان
 فقيراً يتيماً. وكان هناك قوم يدعون النبوة كصاحب صنعاء وكصاحب الإمامة كلاهما أقوى
 جيشاً وأوسع منه بلاداً فما التفت لهم أحد غير قومهما وكان هو أضعفهم جنداً وأضعفهم
 بلداً وأبعدهم من بلاد الملوك داراً

* ودعا العرب، وهم شعب عنصري متغطر متمرّد لا يعترف بسلطة مركزية، ويأنف
 من الطاعة والانضباط، ويحتقر الشعوب الأخرى، إلى إقامة الصلاة وأداء الزكاة وإسقاط
 الفخر والتجبر والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو
 رفيع، والسمع والطاعة للولاة الشرعيين، وتقديم أهل العلم والفضل، حتى ولو كانوا من
 العبيد السود، دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره، بل إن قبيلته كانت هي الأولى
 والأسبق لتكذيبه، ومطاردة أتباعه، وتعذيبهم، حتى فروا بجلودهم إلى النجاشي في الحبشة،

وكان من رؤوس المكذبين عمه وبنو عمومته. بل اتبعه كل من اتبعه مذعنا لما بهرهم من آياته ولم يأخذ قط بلدة عنوة وغلبة إلا خبير ومكة فقط.

* وتنبأ بكثير من الأحداث المستقبلية، ذاكراً لبعض جزئياتها بدقة وتفصيل، وليس على عادة الكهان في الكلام الغامض، والعموميات التي تكاد تنطبق على كل واقعة. وقد تحقق الكثير مما أخبر به أو أُنذر، وما زال الكثير في مطويات المستقبل، ورحم الغيب.

بعض تلك النبوءات تحقق في حياته، وبعضه بعد وفاته بمدد متفاوتة، ولعلنا نستقصي ذلك في كتابنا «طريق الإيمان»، إن شاء الله تعالى، إلا أننا نكتفي هنا ببعض تلك النبوءات المفصلة التي تحققت بعد بزمان طويل بحيث سبق تحققها تدوين كتب الحديث، ونقلها بالتواتر عن مؤلفيها، وانتشارها في الآفاق بحيث يستحيل العبث بها، أو إدراج شيء فيها من خارجها، وذلك تخلصاً من اعتراضات بعض المكابرين الذين ربما زعموا أن تلك الروايات إنما افتريت ووضعت ثم أدخلت في الكتب بعد وقوع الأحداث، لا قبلها، ثم نسبها بعض «الأنقياء» إلى نبيهم لإثبات نبوته، وتكثير البراهين على صدقه.

وإليك بعض تلك النبوءات الصادقة التي تحققت قبل كتابة هذه السطور، وبعد تكامل تدوين كتب الحديث وانتشارها في الآفاق، أي بعد ٤٥٠ هـ تقريباً، الموافقة لعام ١٠٥٠ م:

* قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»، وجاء في بعض الوايات زيادة تفصيل أن ذلك في واد من «حرة بني سليم»، جنوب المدينة المنورة، اسمه: «حبس سيل»، قريباً من موقع يقال له «رومان» أو «ركوبة». وقد حاولنا استيعاب تلك الأحاديث المتعددة بطرقها المختلفة في الملحق. هذه الطرق المتعددة عن كل من: أبي هريرة، وعاصم بن عدي الأنصاري، وبشير السلمي، وأبي ذر الغفاري، وحذيفة بن أسيد، رضي الله عنهم، نقل تواتر يحدث علماء يقينياً بصدور تلك النبوءة عن أبي القاسم، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله أتم الصلاة وأكمل التسليم. وهي في كتب نقلت نقل تواتر عن مؤلفيها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، وصحيح ابن حبان، والمعجم الكبير، والمستدرک على الصحيحين وغيرها. وهذا الكتب قد انتشرت في الآفاق، وتجاوزن نسخها الألوف المؤلفة مما يجعل العبث بها كلها في آن واحد من المستحيلات.

وقد ظهرت هذه النار بالفعل، ليلة الأربعاء، أي مساء يوم الثلاثاء، بعد صلاة العشاء، ٠٣/جمادى الثانية/٦٥٤ هـ، الموافق ٢٧/يونيو/١٢٥٦م، ودون المؤرخون والمؤلفون أخبارها، ووصفوها وصفاً حياً دقيقاً يثير الإعجاب، يتبين منه أنها ثورة بركانية دامت عدة أشهر وتدفقت منها كمية كبيرة من الحمم، (قدرها بعض الباحثين المعاصرين بأكثر من

عشرة كيلومترات مكعبة)، فسالت مسافة لا يستهان بها حتى قاربت المدينة المنورة، كما جاء، على سبيل المثال في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [قال القرطبي في التذكرة قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة واستمرت الى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور محيط عليه شراريف وابراج ومآذن وترى رجال يقودونها لا تمر على جبل الا دكته وأذايته ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوي كدوي الرعد يأخذ الصخور بين يديه وينتهى الى محط الركب العراقي واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم فانتهت النار الى قرب المدينة ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر وقال لي بعض أصحابنا رأيته صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام وسمعت انها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى. وقال النووي: (تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام). وقال أبو شامة في ذيل الروضتين: (وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين فذكر هذا الحديث قال فأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدها انه بلغه انه كتب بتيماء على ضوءها الكتب فمن الكتب فذكر نحو ما تقدم ومن ذلك ان في بعض الكتب ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد وفي كتاب آخر انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي برأى العين من المدينة وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يجري على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار وفي كتاب آخر ظهر ضوءها الى ان رأوها من مكة قال ولا أقدر أصف عظمها ولها دوي. قال أبو شامة: (ونظم الناس في هذا أشعارا ودام امرها أشهراً ثم خمدت)، والذي ظهر لي ان النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره]

* إخباره أن أمته سوف تقا تل قوماً فطس الأنوف، صغار العيون ذلفها، حمر الوجوه، كأن وجوههم «المجان المطرقة»، وهذا وصف دقيق للشعوب التركمانية المغولية الصينية، بل قد جاء التصريح بأنهم هم «الترك». وقد أكدت الروايات أن ذلك سيكون في هجمات كبرى ثلاث مرات في أقل تقدير، وربما أكثر، لأن هذه السلالة البشرية سوف تشكل القوام الأكبر لجنود المسيح الدجال، فهذه هجمة كبرى، وبعضهم هم يأجوج ومأجوج، وهؤلاء لهم هجمة كبرى بعد القضاء على الدجال، لعنه الله، بمدة قليلة، لعلها انتقاماً لهزيمته، والقضاء عليه.

التوحيد

ولكن النصوص ذكرت هجمات كبرى لا علاقة لها بواقعة الدجال أو بهجمة يأجوج ومأجوج إذ هم من كل حذب ينسلون. وقد صورت الروايات بعض ما يكون في الهجمات من مآسي مفرعة:

* الهجمة، أو الهجمات، الأولى:

– «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر»
– «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين، عراض الوجوه، كأن أعينهم حدق الجراد، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر ويتخذون الدرق: حتى يربطوا خيولهم بالنخل»

– «يجيء قوم صغار العيون عراض الوجوه كأن وجوههم الحنف فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيخ كأنني أنظر إليهم وقد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»
– «إن أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه، صغار الأعين، كأن وجوههم الحنف ثلاث مرار حتى يلحقوهم بجزيرة العرب أما الساقاة الأولى فينجو من هرب منهم وأما الثانية فيهلك بعض وينجوا بعض وأما الثالثة فيصطلون كلهم: من بقي منهم»، قالوا: (يا نبي الله: من هم؟!)، قال: «هم الترك»، قال: «أما والذي نفسي بيده ليربطن خيولهم إلى سواري مساجد المسلمين»

– وقال أبو هريرة: (ليسوقنهم حمرا غضابا كأنما وجوههم المجان المطرقة حتى يلحقوا ذا الزرع بزرعه وذا الضرع بضرعه)

– وقال عبد الله بن عمرو بن العاصي: (ليوشكن بنو قنطوراء بن كركري: خنس الأنوف، صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة، في كتاب الله المنزل، أن يسوقونكم من خراسان وسجستان سيقا عنيفا. قوم يوفون اللمم، وينتعلون الشعر، ويحتجزون السيوف على أوساطهم، حتى ينزلوا الأيلة)، ثم قال: (وكم الأيلة من البصرة؟!)، قلنا: (أربع فراسخ!)، قال: (ثم يعقدون بكل نخلة من نخل دجلة رأس فرس!)

– وقال شداد بن معقل: قال عبد الله: (يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدا ولا درهما!)، قلت: (وكيف يا عبد الله بن مسعود؟!)، قال: (يجيء قوم كأن وجوههم المجان المطرقة حتى يربطوا خيولهم على السواد فيجلوكم إلى منابت الشيخ، حتى يكون البعير والزاد أحب إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه)

– وقال الربيع بن ناجذ عن ابن مسعود قال: (يأتكم قوم من قبل المشرق عراض الوجوه صغار العيون كأنما ثقت أعينهم في الصخر كأن وجوههم المجان المطرقة حتى يوثقوا

خيولهم بشط الفرات

– وقال ابي هريرة: «أعينهم كالودع وجوههم كالحجف لهم وقعة بين الدجلة والفرات ووقعة بمرج حمار ووقعة بدجلة حتى يكون الجواز أول النهار بمائة دينار للعبور إلى الشام ثم يزيد آخر النهار»

– وقال حذيفة لأهل الكوفة: (ليخرجنكم منها قوم صغار الأعين، فطس الأنف، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر، يربطون خيولهم بنخل جوخا ويشربون من فرض الفرات)

– وفي «شرح سنن ابن ماجه»: [قال النووي: (وقد وجد في زماننا هكذا وفي رواية حمر الوجود أي بيض الوجوه مشوبة بحمرة وهذه كلها معجزات لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها، صلى الله عليه وسلم، صغار الاعين حمر الوجوه ذلف الانوف عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة ينتعلون الشعر فوجدوا بهن الصفات كلها في زماننا وقاتلهم المسلمون مرات وقاتلهم الآن ونسأل الله الكريم إحسان العاقبة للمسلمين في أمرهم وأمر غيرهم وسائر أحوالهم وإدامة اللطف بهم والحماية وصلى الله على رسوله الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى)]

– وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [ثم جاءت الطامة الكبرى، ...، فكان خروج جنكزخان بعد الستمائة فأسعرت بهم الدنيا نارا خصوصا المشرق بأسره حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شهرهم، ثم كان خراب بغداد، وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم في سنة ست وخمسين وستمائة، ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الأعرج، واسمه تَمُر (بفتح المثناة وضم الميم، وربما أشبعت: تَمُر)، فطرق الديار الشامية وعاث فيها، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها، ودخل الروم، والهند وما بين ذلك، وطالت مدته إلى أن أخذه الله، وتفرق بنوه البلاد، وظهر بجميع ما أورده مصداق قوله، صلى الله عليه وسلم، إن بني قنطورا أول من سلب أمتي ملكهم وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية والمراد ببني قنطورا الترك]

* ثم هجمة الأعور المسيح الدجال:

– «إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة»

– يهبط الدجال خوز وكرمان في ثمانين ألفا ينتعلون الشعر ويلبسون الطيالة كأن وجوههم المجان المطرقة»

– «لا تقوم الساعة حتى تقاوتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف

صغار الأعين وجوهم المجان المطرقة نعالهم الشعر»،

* فهجمة يأجوج ومأجوج:

– «انكم تقولون لأعدو وإنكم لا تزالون تقاتلون عدوا حتى يأتي يأجوج ومأجوج: عراض الوجوه، صغار العيون، شهب الشعاف، من كل حذب ينسلون كان وجوهم المجان المطرقة»

وفي الملحق سرد لإكثر الطرق والروايات، ومصادرها من الكتب والمؤلفات، فلتراجع هناك.

وفي القرآن العظيم: ﴿قل: يأيتها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السماوات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون﴾، وقال تعالى: ﴿يامعشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا وشهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين﴾، وقال تعالى: ﴿قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشداً فآمنوا به﴾، إلى قوله: ﴿وأنا من المسلمين ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطب﴾، وقال تعالى: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾

مما سبق، وبعضه في الأصل من كلام الإمام الحجة أبي محمد علي بن حزم إلا أننا وسعنا هذبناه، وأضفنا عليه إضافات كبيرة، يظهر يقيناً أن النبوة بعامة حق، وأن نبوة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي العدناني العربي الأمي، حق، لا يشك فيها إلا من مسخ الله عقله، وغلبت عليه شقوته، فأبى إلا أن يحتجز قراراً بنيساً في نار جهنم، حيث التعاسة الأبدية، واللعنة السرمدية، بدلاً السعادة والمسرة الأبدية في دار السلام، ﴿... في جنات ونهر* في مقعد صدق عند مليك مقتدر﴾.

هذا هو، على الاختصار، البرهان العقلي على «التوحيد» أي على «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»، أما إشباع ذلك بحثاً، مع تمام الرد على الماديين، والوضعيين المنطقيين، والطبائعيين، وكذلك المبتدعة الضلال من اليهود والنصارى، وغيرهم من فرق الكفر والضلالة فذلك يتطلب كتاباً مستقلاً، نسأل الله فسحة في العمر، وسعة في الوقت والصحة والمال لإنجازه، لا إله إلا هو: عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

التوحيد

❖ فصل: أركان التوحيد

مما سبق، ومما سيأتي، يتبين أن التوحيد له ركنان أساسيان وهما كما يلي:
الأول: إفراد الله بالعبادة، أي بالخضوع والطاعة، والتسليم، المبنية على منتهى المحبة والتوقير والتعظيم؛

* قال الله تعالى: ﴿أَلرَّكَّتَابِ أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ، ثُمَّ فَصَلْتَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ، أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾، (هود: ١١).
* وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ، أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ، أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾، (هود: ١١: ٢٥).

* وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَا عَادٍ إِذْ أُنْذِرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ، وَقَدْ خَلَّتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، (الاحقاف: ٤٦: ٢١).
والثاني: إفراد رسوله محمد بن عبد الله، صلوات الله وتبريكاته وسلامه عليه وعلى آله، بالاتباع: فكما أننا لا نعبد إلا الله، فكذلك لا نتبع إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ، فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (آل عمران: ٣: ٣١).
* وقال تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ، فَأَنْتَهُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، (الحشر: ٥٩: ٧).

* وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ، وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾، (النساء: ٤: ٢٥).

❖ فصل: أقسام التوحيد

ينقسم التوحيد إلى عدة أقسام منها:

(١) **توحيد الذات** (والأسماء والصفات)، وتتدرج تحته فروع.

(٢) **توحيد الخلق والتكوين والإيجاد من عدم.**

(٣) **توحيد التدبير والتصرف.**

(٤) **توحيد الحاكمية والتشريع.**

وهذه الأنواع الأربعة السابقة كلها تتعلق بالمعرفة والعلم والقول والاعتقاد فهي كلها إذاً

التوحيد

من توحيد «العلم والاعتقاد»، ولا نبعد كثيراً إذا اعتبرناها كذلك أقساماً لـ «توحيد الربوبية والألوهية»، الذي هو باب واحد، إذا عرف التعريف الصحيح.

(٥) توحيد العبادة والتقديس.

(٦) توحيد الطاعة والاتباع.

(٧) توحيد المحبة والولاء.

وهذا الأنواع الثلاثة الأخيرة تتعلق بأفعال العبد الظاهرة والباطنة، فهي إذاً أقسام لتوحيد «القصد والإرادة والطلب»، ولا نبعد كثيراً إذا اعتبرناها كذلك أقساماً لـ «توحيد العبودية»، وهو الباب الآخر المقابل لـ «توحيد الربوبية والألوهية»، إذا عُرِفَ التعريف الصحيح.

وقد يقول قائل: ما ذا أصاب القسمة الثلاثية الشهيرة: «توحيد الربوبية»، «توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات»؟!

فنقول: هذه قسمة غير منضبطة، لتداخل أقسامها، ولا حاصرة، لخروج أصناف مهمة من التوحيد منها، وهي منكوسة حيث يتم تقديم الربوبية على الألوهية، وهي مغلوطة لعدم تطابق محتوى كل قسم مع المعنى اللغوي للفظ المستخدم للتعبير عنه، فضلاً عما ترتب عليها من إشكالات لا تنحصر، لذلك قررنا هجرها.

ويتضح ذلك تماماً إذا استقرأنا معاني اللفظين: «رب»، و«إله»، كما جاءت في الكتاب العزيز، وكما استخدمها العرب الفصحاء زمن نزول القرآن، الذي نزل بلسانهم.

أما «الرب» فهو لفظ يأتي في العربية بمعنيين:

(١) السيد، أي المتصرف المدبر، الأمر الناهي، الحاكم المشرع

(٢) المالك: أي مالك العين أو الشيء ملكية تعطيه حق التصرف في العين باستهلاكها كآكل الخبز، أو لحم الشاة بعد ذبحها، أو التمتع بمنفعتها كركوب الدابة، وكذلك حق البيع أو الهبة أو التأجير للعين أو المنفعة بحسبها. فالمالك له، بموجب الملكية، حقوق التصرف والتدبير والرعاية، فالمالك إذاً ضرورة: متصرف مدبر.

فـ«الرب» أبلغ في الدلالة وأقوى من «السيد»، ومن «المالك»، مع كونه مرادفاً له في مجمل المعاني. والرب أو السيد هو كذلك ضرورة الأمر الناهي، وإلا لم يكن مالكاً متصرفاً مدبراً. هذا معلوم بالضرورة من لغة العرب، ومن دين الإسلام ونصوصه، في مثل قول الله تعالى حاكياً كلام يوسف لصاحبي السجن: ﴿أما أحدكما فيسقي ربه﴾ خمرًا، ... ﴿﴾، (يوسف؛

٤١:١٢)، أي سيده أو مالكة أو صاحب السلطان عليه، وليس بالضرورة معبوده، أي الذي تصرف له الشعائر التعبدية، وهذا المعنى هو بعينه في قوله تعالى في نفس السورة حاكياً

كلام يوسف مرة أخرى: ﴿وقال للذي ظن أنه ناج منهما اذكرني عند ربك﴾...، (يوسف؛ ١٢: ٤٢)، ومرة ثالثة: ﴿فلما جاءه الرسول قال: ارجع إلى ربك﴾ فسأله ما بال النسوة الاتي قطعن أيديهن...، (يوسف؛ ١٢: ٥٠). وهذا المعنى نفسه هو المقصود من قوله تعالى في حق الأحبار والرهبان: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، والمسيح بن مريم،﴾ (التوبة؛ ٩: ٣١). أي سادة يشرعون ويطاعون، كما سنفصله في موضعه بعد قليل، مع أنه معلوم من ضرورة النقل التاريخي ومشاهدة الواقع الحالي أنهم لم تصرف لهم شعائر تعبدية، أي الأحبار والرهبان، أما المسيح بن مريم، عليه وعلى والدته أتم الصلاة وأزكى التسليم، فهو عندهم بخلاف ذلك رب وإله تام الألوهية، تصرف له العبادة، ويتقرب إليه بالشعائر والقربان والأعمال الصالحة. وهذا المعنى هو كذلك المتداول في لسان العرب، فيقول قائلهم: رب البيت، وربة البيت.

وقد جاء النص الشرعي بنهي العبد المملوك أن يقول لمالكة: «ربي وربتي»، وليقل بدلاً من ذلك: «سيدي، وسيدتي»، وبتهي المالك عن مقولة: «عبدي، وأمتي» واستبدالها بالفاظ: «فتاي، وفتاتي»، تأدباً مع الله، جل وعلا، وبحيث ينحصر استخدام لفظة: «رب» في حق الله، جل وعز، كما هو الحال في الأغلبية الساحقة من آيات الكتاب العزيز، في قريب من ألف موضع. أما لفظة: «إله»، وقريب منها «إل»، في العربية، وكذلك في اللغات السامية الأخرى، كالعبرانية والآرامية السريانية، وغيرهما، لفظة: «إيل»، الذي تتركب منه أسماء مثل: إسرائيل، وإسرافيل، وميكائيل، وجبرائيل، وعزرائيل، وعمانوئيل، وعزازيل، وغيرها. ولفظ الجلالة: الله، وهو في الآرامية مشتق في الأرجح من: الإله، بالتعريف، ثم تداولت الألسنة حتى أصبح علماً على الذات الإلهية المقدسة، الجليلة المعظمة، إله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب والنبين. كما يوجد في العربية فعل: «يتأله» بمعنى يعظم الشعائر، أو يتعبد، وهو كذلك على وزنه، والظاهر أنه مشتق من الأصل الثلاثي: «أ ل ه»، وهو لفظ جامد، لا يوجد منه فعل ثلاثي في العربية.

هذا من حيث اللفظ، ولكن المهم هو المعنى، وهو بحمد الله قد أوضحه الكتاب العزيز، في مواضع عدة، قال تباركت أسماؤه: ﴿قل: أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم، من «إله» غير الله يأتيكم به؟!﴾ (الأنعام؛ ٦: ٤٦)، فالإله هو القادر على الإتيان بالسمع والبصر بقدرته الذاتية، عبد أو لم يعبد.

* وقال، جل وعز: ﴿ما اتخذ الله من ولد، وما كان معه من إله، إذا ذهب كل «إله» بما خلق، ولعل بعضهم على بعض﴾...، (المؤمنون؛ ٢٣: ٩١)، فالإله هو الذي يخلق بقدرته

التوحيد

الذاتية، وهو الذي يعلو على غيره ويقهر فلا ينافس ولا يقهر بقدرته الذاتية، عبد أو لم يعبد. * وقل، جل من قائل: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حُدَّائِقَ ذَاتِ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾ (إله) مع الله؟ ! بل هم قوم يعدلون ﴿ (النمل: ٢٧: ٦١)، فالإله هو القادر على الخلق، المنزل الماء من السماء منبتاً حقائق ذات بهجة. وتستمر الآيات التالية متعددة صفات الإله، التي يستحق بها أن يكون إلهاً: خلق الأرض برواسيها وأنهارها وجعلها قراراً صالحة للحياة، إجابة المضطر إذا دعاه، وكشف سوء، استخلاف الإنسان في الأرض، الهداية في ظلمات البر والبحر، وإرسال الرياح بالمطر، بدء الخلق ثم إعادته، ... إلخ، إلخ، عبد أو لم يعبد.

* وفي سورة القصص: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَضِيَاءَ أَفْلا تَسْمَعُونَ﴾ (القصص: ٢٨: ٢١)، فالإله هو القادر على الإتيان بالضياء. وتستمر الآيات التالية فتنص على أن الإله هو الذي يأتي بالليل والنهار، عبد أو لم يعبد.

* والإله هو السيد التام السيادة، والرب المطاع طاعة مطلقة، كما قال فرعون متوعداً لموسى: ﴿لَنْ اتَّخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمُسْجُونِينَ﴾ (الشعراء: ٢٦: ٢٩).

* والإله هو الذي لا يضام. فيجبر على الله، فلا ينقض جواره، ولا ترد شفاعته: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا؟ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ، وَلَا هُمْ مِنْنا يُصْحَبُونَ﴾ (الأنبياء: ٢١: ٤٣)، وقال تعالى في سورة يس: ﴿أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يَرْدُنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً، وَلَا يَنْقُذُونَ﴾ (يس: ٣٦: ٢٣).

* والإله هو الذي يحيي الموتى، فيخرجهم للبعث والنشور، قال تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ؟﴾ (الأنبياء: ٢١: ٢١).

وهكذا، وهكذا، في مواضع كثيرة: صفات معينة يستحق من اتصف بها أن يسمى إلهاً، وحينئذ يمكن أن يتصور أن يتقرب إليه أو أن يعبد ويعظم. فالعبادة والتقديس تبع لكونه إلهاً، أي متصفاً بصفات معينة، كما سنفصله ونبويه في أبوابه قريباً إن شاء الله تعالى. علاوة على أنه: (لا إله إلا الله)، هكذا مطلقاً، وبدون زيادة احتياط، فليس ثمة في الوجود إله قط إلا الله، وكل من سمّاه الناس إلهاً، غير الله، فما هو إلا وهم وخرافة لا وجود لها إلا في أذهان زاعميها وخيالاتهم المريضة، فهو من ثم (إله باطل)، بمعنى أنه من خرافات الذهن وتقديره، كما يقدر الذهن المستحيلات. ولكن هناك سادة وملوك وأرباب غير الله، إلا أن سيادتهم، وملكهم، وربوبيتهم، محدودة مخلوقة، ليست مطلقة أزلية، وفرعية مشروطة،

وليست ذاتية على وجه الاستقلال.

لذلك فلو قال قائل: (لا رب إلا الله)، أو (لا مالك إلا الله)، أو (لا سيد إلا الله)، لكان مخطئاً لو أطلقها هكذا، فلا بد من قيد مثل: (لا رب بذاته مستقلاً إلا الله)، وهكذا، أو نحو ذلك، أو أن يكون المقام مبيناً للمقصود من السياق مثل قولنا كثيراً في هذا الكتاب عن الله، جل جلاله: (لا إله إلا هو، ولا رب سواه)، فهذا سياق يوجب أن الرب ها هنا هو الرب ذاتياً على وجه الاستقلال، أي هو ضرورة الله العزيز الحكيم. فهناك سادات كثيرون، وملاك كثيرون، وأرباب كثيرون، ولكن ما ثمة إلا رب واحد ذاتي الربوبية والسادة، كامل الربوبية مطلقاً، على وجه الاستقلال، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه.

فمجرد استخدام لفظة: (توحيد الربوبية) هو هكذا جناية على الحقيقة، ونقص في الدقة. نعم: ليست هذه وسوسة، ولا تشويق كلام، ولا هو تخليل باللسان كتخليل البقر. كلا: فقد أثبت الواقع التاريخي منذ وضع الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية هذه اللفظة أنها أربكت مفهوم «التوحيد»، فأساءت ولم تصلح، كما سنبرهن عليه في هذه الرسالة، إن شاء الله. كما ننبه سريعاً على أن كون الله، جل جلاله، الرب التام الربوبية، السيد المطلق السيادة، المالك حق الملك، إنما هو لأنه هو الحي القيوم، واجب الوجود الأزلي الأبدي، وهذه هي أخص خصائص الإلهية. فالربوبية تترتب وتتفرع من الإلهية، وليس العكس، كما زلت القدم بالإمام ابن تيمية: نعوذ بالله من: «زلات العلماء، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»

وعلى كل حال فسوف نجتنب استخدام القسمة الثلاثية لأن شأنها أصبح ملتبساً، لا يعرف بدقة ما المقصود به: أهو القسم الأول: «توحيد العلم والاعتقاد»، وهو على التحقيق «توحيد الألوهية والربوبية»، وهو على التحقيق قسم واحد له فروع، أم القسم الثاني: «توحيد القصد والإرادة والطلب» وهو على التحقيق «توحيد التقديس والعبودية».

والذي يجب التأكيد عليه، والتشديد فيه، على كل حال، هو أن هذه التقسيمات كلها اصطلاحية، لم يأت بها النص الشرعي. وهي كلها محدثة لم يستعملها أحد من القرون (أي الأجيال) الثلاثة الفاضلة مطلقاً، بل لم تظهر إلا بعد انقراض حوالي العشرين من الأجيال، في أواخر القرن السابع الهجري باجتهاد من الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، لمعالجة بعض القضايا التي أهمته في عصره، ومع ذلك لم يسترح تلميذه شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية لها فمال إلى تبني القسمة الثنائية المنضبطة: توحيد «العلم والاعتقاد»، وتوحيد «القصد والإرادة والطلب».

التوحيد

لذلك فلا مكان لفتوى «هيئة كبار العلماء» في ما يسمّى به «السعودية» التي نشرتها مجلة «الهدى النبوي» في عددها السابع، صفحة (٢٥-٢٦)، وذلك جواباً على سؤال المدعو «د. صهيب حسن» التالي:

سؤال: [بدأ بعض الناس - من الدعاة - يهتم بذكر توحيد الحاكمية، بالإضافة إلى أنواع التوحيد الثلاثة المعروفة. فهل هذا القسم الرابع يدخل في أحد الأنواع الثلاثة، أو لا يدخل، فنجعله قسماً مستقلاً حتى يجب أن نهتم به؟! ويقال أن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب اهتم بتوحيد الألوهية في زمنه حيث رأى الناس يقصرون من هذه الناحية، والإمام أحمد في زمنه في توحيد الأسماء والصفات حيث رأى الناس يقصرون في التوحيد، في هذه الناحية، أما الآن فبدأ الناس يقصرون في توحيد الحاكمية: فلذلك يجب أن نهتم به، فما مدى صحة هذا القول؟!]، انتهى السؤال بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا، لتسهيل قراءة النص الركيك.

الجواب: [أنواع التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وليس هناك توحيد رابع. والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية. وجعل الحاكمية نوعاً مستقلاً من أنواع التوحيد **عمل محدث** لم يقل به أحد من الأئمة فيما نعلم. لكن منهم من أجمل، وجعل التوحيد نوعين: توحيد في المعرفة والإثبات: وهو توحيد الربوبية، والأسماء والصفات؛ وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الألوهية، ومنهم من فصل فجعل التوحيد ثلاثة أنواع كما سبق، والله أعلم.

ويجب الإهتمام بتوحيد الألوهية جميعه: ويبدأ بالنهي عن الشرك لأنه أعظم الذنوب، ويحبط جميع الأعمال، وصاحبه مخلص في النار. والأنبياء جميعهم يبدئون بالأمر بعبادة الله والنهي عن الشرك. وقد أمرنا الله باتباع طريقهم، والسير على منهجهم في الدعوة وغيرها من أمور الدين.

والاهتمام بالتوحيد بأنواعه الثلاثة واجب في كل زمان لأن الشرك، وتعطيل الأسماء والصفات، لا يزالان موجودين بل يكثر وقوعهما، ويشتد خطرهما في آخر الزمان، ويخفى أمرهما على كثير من المسلمين، والدعاة إليها كثيرون ونشيطون. وليس وقوع الشرك مقصوراً على زمن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب، ولا تعطيل الأسماء والصفات مقصوراً على زمن الإمام أحمد - رحمهما الله - كما ورد في السؤال، بل زاد خطرهما، وكثر وقوعهما في مجتمعات المسلمين اليوم فهم بحاجة ماسة إلى من ينهي عن الوقوع فيهما، ويبين خطرهما مع العلم بأن الاستقامة على امتثال أوامر الله، وترك نواهيه، وتحكيم شريعته: كل ذلك داخل في تحقيق التوحيد والسلامة من الشرك، وصلى الله على نبينا

محمد وآله وصحبه وسلم]، انتهى الجواب بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا. هذا هو جواب ما يسمّى بـ «هيئة كبار العلماء»!

والمأمل في هذا «الجواب» العبقري لا يجد أثارة من العلم، إلا قليلاً. فهناك:

(١) تدليس وتلبيس، إن لم يكن تضليل متعمد، في وصف التقسيم الآخر بأنه «عمل محدث»، يوهم القاريء أو السامع البسيط، بأنه بدعة من الناحية الشرعية، وهو بالقطع ليس كذلك، لأن كل التقاسيم المذكورة، بما فيها تقسيمنا في هذا الكتاب، مخترعة محدثة على كل حال. وهي اصطلاحات، لا مشاحة فيها، وإن كانت الدقة والمطابقة لواقعها مطلوبة، وإلا أصبحت عديمة الجدوى، قليلة النفع، بل تنقلب إلى مضرة. وسيقم كتابنا هذا البرهان على أن تقسيم ابن القيم، وهو القسمة الثنائية، التي سماها «كبار العلماء» مجملة، تدليساً وتمويهاً، هي القسمة المنضبطة، لا سيما إذا فرغت إلى أقسامها الثانوية كما سيأتي في باقي هذه الرسالة!

وتخوفاتنا هذه ليست تهمة بالظنة، وليست «وسوسة»، ولكنها حقيقة واقعة، حيث صرح ابن عثيمين، عضو «هيئة كبار العلماء» هذه نفسها، بأنه قول محدث، مبتدع، منكر، وأنه بدعة ضلالة، كما سيأتي بعد قليل!

(٢) تدليس وتلبيس في نسبة القسمتين لأهلها، لأن القسمة الثنائية تعود إلى ابن القيم، وهو تلميذ ابن تيمية، والجامع لعلمه، والمحرر لمذهبه، كما هو معلوم. فلو ذكر ذلك لشك القاريء في سلامة القسمة الثلاثية واقناعيتها، ووفائها بالمقصود، وإلا فلم خالف التلميذ شيخه المبجل في ذلك، على ما عرف من تعظيمه له، ونصرته لأقواله، وتحريره لها؟!

(٣) الإصرار على القسمة الثلاثية بالرغم من قصورها ذاتياً، وكونها ذريعة لفقهاء السلاطين إلى إخراج ساداتهم وكبرائهم من فجرة الحكام من حمئة الشرك، ووصمة الكفر، وتعرضها للنقد الموضوعي على مدى نصف القرن الفائت. والقوم أصحاب نظر وقياس بزعمهم، يجيدون الجعجة عن سد الذرائع، وارتكاب أخف المفسدتين، وتفويت أدنى المصلحتين وما أسبه من الخزعات والهراء، فأين ذهب هذا كله؟!

(٤) وفي الجانب الآخر تتم الإشارة إلى «الحكم بغير ما أنزل الله» إشارة عرضية ضعيفة، لا تسمن ولا تغني من جوع، وتفتح باب الكفر المهلك على مصراعيه، ذلك الكفر الشرقي الأكبر، المردي في نار جهنم الأبدية، الموجب للعنة السرمدية، والمتمثل في تبديل الشرائع وفي الحكم بغير ما أنزل الله على مصراعيه.

(٥) جهل مطبق بواقع الناس اليوم، وما يدور في مجالسهم من نقاش وجدال. فلا تكاد تجد أحداً في الدنيا يخوض في دقائق «الأسماء والصفات»، اللهم إلا جهلة أتباع الدعوة

الوهابية، الذين يدعون «السلفية» أنفسهم فقط، من أمثال السائل «صهيب حسن»، وهيئة كبار العلماء «السعوديين»، ومقلديها، ومن لحق بهم من الجهلة والمبتدعة، أما كلام الناس فهو حول: التشريع والحاكمية، وحقوق الإنسان، وخيانات حكام المسلمين للأمة، وتوليهم للكفار، وحقوق المرأة، والمسيرات أو المظاهرات في بلد كيت وكيت.

أما «وساوس» «خلق القرآن»، وما قاله بشر المريسي وغيره، و(هل النبي نور حقيقة أو مجاز)، فلا يتكلم عنها إلا المهووسين من أدعياء «السلفية»، و«الأحباش»، ومن شابههم، والمجرمين القتلة من «الجماعة الإجرامية المسلحة» في الجزائر، والغلاة المارقين، أعداء الله ورسوله وصحابته، المتسمين زوراً وبهتاناً «جيش الصحابة» في باكستان، ومن لف لفهم من الذين يعيشون ظلمات «الماضي»، أو في عوالم خيالية أخرى، لا تمت بصلة ولا سبب إلى واقع الدنيا المعاصر، وعالم الناس اليوم.

(٦) بل هناك جهل قبيح بحقيقة دعوة الأنبياء إذ أن الظاهر أن أعضاء «الهيئة» يعتقدون أن الأنبياء كانوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له بالمعنى السطحي الساذج: قيام وقعود، وسجود، وذبح قرابين، وإيقاد شموع، ونحوه. وهذا كذب صريح على أنبياء الله، المكرمين المطهرين المعصومين، يكفي لإبطاله مراجعة دعوة لوط، صلوات الله وسلامه عليه: أين هناك السجود والركوع؟! إنما كانت دعوته، في المقام الأول، إلى ترك استحلال الفواحش والمنكرات، ولم يرد فيها قط ذكر وثن أو صنم، أو آلهة يسجد لها من دون الله، أو يستغاث بها، أو يستعاذ. بل لو زعم زاعم أنهم كانوا لا يرون ألوهية غير الله بالمعنى المحدود كما تفهمه «الهيئة»، لما كان بعيداً عن الصواب. أما نحن فنستعيز بالله من قول بدون برهان، وليس عندنا عن قوم لوط علم كاف يظهر لنا: هل كانوا أهل أوثان، أم لا؟! هذا إذاً هو فهم «هيئة كبار العلماء»، فيا له من فهم سخييف تافه، وفكر منحط بليد، وتعبساً لـ«علم» هذا مبلغ حال «كبار» حملته!

ولكن ذلك في الحقيقة أيضاً يثير الشك في «الهيئة» وأعضائها، ويرجح أنهم، أو بعضهم من فقهاء السلاطين الفسقة، الخونة السفلة. لا سيما إذا عرفنا سكوتهم المريب على تولي دولتهم، دولة آل سعود «المباركة»، على حد تعبير كبيرهم بن باز، للكفار، وتمكينهم من احتلال جزيرة العرب، وحصار العراق، وغيره من بلاد المسلمين، لتجويع المسلمين وإذلالهم، بل لإبادتهم والقضاء عليهم؛ كل ذلك مقروناً مع تبديل الشرائع، وسن أنظمة التبعية والجنسية «السعودية»، العنصرية النتنة، بل الكفرية الملعونة، والترخيص للبنوك الربوية، ومحاربة الدعوة الإسلامية الواعية المخلصة، ووصمها بالإرهاب أو الانحراف أو الابتداع أو الغلو، وعضوية المنظمات الكفرية الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس

التوحيد

التعاون الخليجي، وغيرها، إلى غير ذلك من الكفریات والفضائع، التي يشيب لها، والله، الوليد.

وإذا كانت الفتوى أنفة الذكر لـ «هيئة كبار العلماء» ليس فيها كبير أثارة من علم، فالفتوى التالية لعضو نفس الهيئة «الشيخ» محمد الصالح العثيمين لا تصلح إلا أن توصف بأنها خزي وعار وفضيحة!

قال الشيخ في اللقاء رقم (١٥٠) من لقاء الباب المفتوح الأسبوعي، وهو مسجل على شريط كاسيت:

إجابة على السؤال «الألعي»: [ما تقول، عفا الله عنك، فيمن أضاف للتوحيد قسماً رابعاً سماه توحيد الحاكمية؟!]

فكان الجواب «العقري»: [...، نقول أنه ضال، وهو جاهل! لأن توحيد الحاكمية هو توحيد الله عز وجل: فالحاكم هو الله عز وجل! فإذا قلت التوحيد ثلاثة أنواع، كما قاله العلماء، توحيد الربوبية فإن توحيد الحاكمية داخل في الربوبية، لأن توحيد الربوبية هو توحيد الحكم والخلق والتدبير لله عز وجل!

وهذا قول محدث منكر! وكيف توحيد الحاكمية؟! ما يمكن أن توحيد الحاكمية! هل معناه أن يكون حاكم الدنيا كلها واحداً، أم ماذا؟!]

فهذا قول محدث، مبتدع، منكر ينكر على صاحبه، ويقال له: إن أردت الحكم، فالحكم لله وحده، وهو داخل في توحيد الربوبية: لأن الرب هو الخالق، المالك، المدبر للأمور كلها! فهذه بدعة وضلالة]. إهد.

أرأيت هذا الهذر واللغو المضحك؟! نحن لا نتكلم عن ركافة الأسلوب، وضعف اللغة، فهو متوقع في مثل هذا التسجيل الشفوي. وليس ابن عثيمين ممن لم يعرف بالدقة، وحسن التفریع، بل هو كذلك، يعرفه من قرأ دراسته وفتاواه في دقائق فقه «الحیض والنفاس»، و«الدماء الطبيعية للنساء». كلا، والله: إنها المجاملة والمداينة للسلطين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله!

أرأيت الجهل المركب في قوله: أن الرب هو الخالق، وقد بينا فيما سلف أن الرب هو السيد أو هو المالك، وهو من ثم الأمر النهي، والحاكم المشرع، ولا علاقة لهذه المفاهيم بمفهوم (الخلق). فيا لله، ويا للمسلمين: كيف يسلم أقوام قيادهم لهذا الرجل، فيسألوه الفتيا، ويعظمون رأيه الفاسد إلى حد التقديس.

ثم أليس الحكم الشرعي هو أن يكون المسلمون أمة واحدة، لها ذمة واحدة، حربها واحدة، وسلمها واحدة، وأمانها واحد، ودولتها واحدة، وإمامها: الإمام الأعظم أو الخليفة

التوحيد

واحد؟! أليس كذلك؟! أليست الحالة المثالية المطلوبة شرعاً هي: حمل الإسلام إلى كافة بني آدم حتى يدخلوه، أو يخضعوا لنظامه، تحت سلطان واحد؟! فأبي غرابة في توحيد المسلمين في كيان واحد، تحت حاكم واحد، لا سيما أنه هو الواجب الشرعي؟! وما القبيح في توحيد الدنيا كلها، عند الاستطاعة، تحت سلطان الإسلام الكامل العادل، فيهنأ المؤمن، ويستريح الكافر؟! إن ابن عثيمين يعلم ذلك بيقين، ولا يمكن أن يكون عن ذلك غافلاً، فلم الاستهزاء والسخرية إذن؟! ألا يخشى ابن عثيمين أن توبخه الملائكة عند موته: ﴿أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون﴾ لا تعتذروا، قد كفرتم بعد إيمانكم؟!!

وتأمل أيضاً الفرق الشاسع بين ما سلف من لغو وهذر من ابن عثيمين، وقبله هيئة كبار «العلماء»، وبين قول الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

* كما جاء في «مدارج السالكين»، (ج: ٢ ص: ١٨٢): [وكثير من الناس يبتغي غيره حكماً يتحاكم إليه ويخاصم إليه ويرضى بحكمه وهذه المقامات الثلاث هي أركان التوحيد: أن لا يتخذ سواه رباً، ولا إلهاً، ولا غيره حكماً]، انتهى نصاً، حيث جعل الحاكمية، وهي اتخاذ الله حكماً، وحده لا شريك له، وعدم الرضا بغيره حكماً، ركناً من أركان التوحيد.

ولكن صدق رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حيث قال: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً، اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم: فضلوا وأضلوا»

* كما أخرجه أحمد: [حدثني يحيى عن هشام أملاه علينا حدثني أبي سمعت عبد الله بن عمرو من فيه إلى في يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله بعينه]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، وهو مسلسل بصريح التحديث والإملاء هنا عند أحمد، وأخرجه أحمد بنحوه من طرق صحاح أخرى، وكذلك البخاري من عدم طرق صحاح بنحوه، واستوعب الإمام مسلم طرقه أو كاد فأخرجه من أكثر من عشرة طرق، وهو عند الترمذي، وابن ماجه، والدارمي بأصح الأسانيد، وفي غيرها.

* ورواه الإمام البخاري في «الصحيح» من طريق أخرى من زاوية طريفة: [حدثنا سعيد بن تليد حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعتة يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بنحوه، فحدثت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه فجئت فسلته فحدثني به كنحو ما حدثتني فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: (والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو!)، وهو كذلك بنحوه مع زيادات عند الإمام مسلم «الصحيح».

ولعلنا لا نضيع الوقت في مناقشة هذا اللغو والهذر الصادر من أمثال «هيئة كبار الجاهلاء» في ما يسمّى بـ«السعودية»، ولا رجالاتها من أمثال: محمد الصالح بن عثيمين، فقد بين لنا الناصح الأمين، المعصوم بعصمة الله، حقيقتهم في الحديث آنف الذكر.

نعم: لنضرب عنهم صفحاً فالوقت والعمر أثنى من هذا، والعودة إلى موضوعنا الرئيس أولى وأحرى، بمناقشة أقسام التوحيد، وما يتعلق بذلك من مباحث مهمة، نكتسب بها علماً مفيداً، ثم عملاً صالحاً، يقرب إلى الله، فتحصل به السعادة الأبدية، والنجاة من النار السرمدية، بتوفيق الله ومنه وكرمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نستعين!

باب توحيد الذات

وهو الاعتقاد الجازم بأن الله سبحانه وتعالى هو الحي القيوم، وهو الحق المبين، وهو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم. فهو وحده الأول، فليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء، وهو وحده واجب الوجود، الغنى بذاته، الأزلي القديم، الأول الموجود بغير ابتداء قبل جميع الأزمنة والدهور، الدائم الباقي بغير انتهاء بعد انقضاء الأزمنة والأيام والعصور. لم يتولد من شيء، ولا يتولد منه شيء.

كل ذلك ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية القاطعة، قبل ورود الشرع، ذكرنا منها طرفاً يسيراً في ما مضى، أي أنه قضية عقلية وجودية لا شك فيها، ثم جاء الشرع مؤيداً، ومذكراً بها، ومفصلاً لمعانيها، ومحولاً لها من مجرد تقرير لواقع، أي من مجرد قضية وجودية فلسفية أو عقلية، أو ضرورة منطقية، إلى عقيدة دينية شرعية: يتقرب إلى الله بالإيمان بها، والعمل بقتضاها، وذلك في مثل:

* قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ* اللَّهُ الصَّمَدُ* لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ* وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، (الإخلاص: ١-٤).

* وقال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ، وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، (الحديد: ٥٧: ٣).

* وقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، (آل عمران: ٢: ٣).

وهو فعال لما يريد، يفعل ما يشاء ويختار، وهو «كلي القدرة» أي أنه على كل شيء قدير، وهو «كلي العلم» أي أنه بكل شيء عليم، خلق كل شيء فقدره تقديراً، رب كل شيء ومليكه. السيد المطلق السيادة، المتصرف في جميع الخلائق بالأمر والنهي، الموصوف بكل صفات الكمال والجمال والجلال، لا رب غيره ولا إله سواه.

وكل ذلك حق ثابت في ذاته، يجب التصديق به تصديقاً جازماً لا شك فيه، ولكن هذا لا يكفي، بل تجب إضافة الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والالتزام بمقتضى ذلك: ليس لأنه حق في ذاته، وهو وايم الله كذلك، بل **تدينا وتقرباً إلى الله**، تجب إضافة ذلك كله حتى يتحول ذلك اليقين من مجرد يقين، وتصديق جازم، أي مجموعة من الحقائق الخبرية، أو المقولات النظرية الفلسفية، إلى إيمان يقوم على عقيدة دينية، أي عبادة اعتقادية، وتترتب عليه التزامات معينة، تحددها تلك العقيدة.

التوحيد

وكل أنواع التوحيد تتفرع في الحقيقة من هذا الأساس، وإنما جرى فصلها في أقسام متميزة، لتسهيل دراستها، ولوقوع أنواع متميزة من الشرك، الاعتقادي والعملي، في كل قسم منها.

وهذا التفريع، الذي هو الموضوع الرئيس لهذا الكتاب، نشأ من إستقراء أي الذكر الحكيم، وكذلك من النظرة الفاحصة المدققة إلى عقائد العرب قبل الإسلام، وعقائد وأديان غيرهم من الأمم والشعوب.

ويناقض هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الاعتقادي منها:

(أ) اعتقاد تعدد الذات الإلهية في مذاهب مختلفة منها الفلسفي المتنوع المعقد، ومنها العامي الساذج، ومن أمثلة ذلك:

– قول بعض الفلاسفة بتعدد القدماء، كقول أرسطو بقدم العالم وأزليته، مع قدم الله، وقول آخرين بقدم المادة الخام غير المصورة، المسماة بالهولي: فهذا شرك في الذات حيث جعلوا مع الله ذات قديمة، واجبة الوجود، غنية بذاتها، لم يخلقها الله تبارك وتعالى، بالرغم من قولهم أنه وحده المستحق للعبادة فهم يجمعون بين شرك وتوحيد: شرك في الذات، وتوحيد في العبادة، فلم يقل أحد منهم قط، فيما نعلم، بأن «الهولي» تستحق العبادة. وهذا كما ترى قول فلسفي معقد، ظاهر البطلان، كما بيناه آنفاً.

– القول بالهين أزليين قديمين: إله الخير (النور أو الله)، وإله الشر (الظلمة أو الشيطان) كما هو قول طائفة من الثنوية المجوس، فهذا كذلك شرك في الذات، وقد يرى بعضهم قصر العبادة والمحبة على الأول، أي على إله الخير، وبغض الثاني وعداوته والكفر به. وربما رأى بعضهم قصر المحبة على الأول، وعبادة الإثنين فيعبد الأول ويحب، ويعبد الثاني، أي يتذل له، ويخضع لاكتفاء شره، والسلامة من ضرره ونقمته، مع الكراهية والبغضاء، وهذا كما ترى قول فلسفي، ولكن كثيراً من عوامهم يدركه ويعتقده، وهو قول باطل، لا شك في بطلانه، بالبراهين اليقينية أنفة الذكر، وبغيرها، وهو طيب كثير، يحتاج إلى المؤلفات المستقلة، والأبحاث المتكاملة.

– الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفرادها ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وذاك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء. وليس القدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء: فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك؛ ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة،

وغيرها، أكثر من غيرها!

هذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، ويجوز عند أكثرهم أن يتزواج البشر والآلهة منتجين أنصاف آلهة أو عمالقة، كما تتزواج الآلهة والجن منتجة الملائكة، إلى غير ذلك من العجائب والمخازي!! كما تختلف الآلهة المزعومة في قدراتها وإختصاصاتها: فهذا إله للشمس، وآخر للحرب، وثالث للبحر، وتلك للحب، وهذه للصيد، والثالثة للموت والفناء، وهذا ينبت الزرع، والآخر يحمي التجار، بل يوجد إله متخصص في رعاية اللصوص، إلى غير ذلك من الأقوال الساقطة المتناقضة المنكرة.

فلا يستغرب أن يهتف أحدهم: **(ليكن لاشريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)**، فهو يعتقد وجود آلهة أخرى، شركاء لله، وإن كانوا في مرتبة الرقيق المملوك، وليس هو إقرار منه بأن الشريك المملوك مخلوق مربوب وليس بإله، كما وهم من قرأ هذا النص، ولم يجمعه مع غيره من النصوص والمعلومات والأخبار المتضاربة.

والغريب أن قوماً يستدلون بهذا النص على باطلهم، ويحللون ألفاظه كأنه قرآن منزل، وهم بلا شك يعلمون أن المشركين هم في الذروة، أو بالأحرى في الحضيض، من تفاهة الفكر، وضحالة الفهم، وانعدام التدقيق، فكيف تصبح جملهم الموهمة، وألفاظهم المجملة، وعقولهم السطحية التافهة حجة؟! وكيف تضاع الأوقات والأعمار في مناقشة مقصودهم من مثل هذا اللفظ السخيف!

ومع ذلك فليس في هذه اللفظة: **(تملكه وما ملك)**، ما يدل على أنهم يعتقدون أن المملوك ليس من جنس المالك ولا نوعه، فليس فيه أنهم يعتقدون: (أن المالك إله ورب، والمملوك هو بالضد من ذلك، ضرورة، مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً)، ومن زعم أن هذا هو قصدهم، ومعنى قولهم، فعليه البرهان، وإلا فهو قائل بالكذب.

(ب) اعتقاد تعدد الأقانيم في ذات واحدة. وهذه أقوال معقدة متناقضة لا يقول بها إلا المتنطعين من الفلاسفة ونحوهم من المتقعرين الذين يحاولون الجمع بين توحيد الذات، وبين ما تورطوا فيه من شرك، فبدلاً من ترك الشرك كليةً والعودة إلى التوحيد إذا بهم يقعون في أقبح الأقوال وأكثرها تناقضاً فجعلوا الوحدة كثرة والكثرة وحدة، وهي مصادمة صريحة لضرورات العقل وبديهياته، كما نسبوا إلى الله عز وجل ما يتنزه عنه البشر ويعدونه جنوناً ومرضاً نفسياً مثل «انقسام الشخصية» وتعددتها، ومن أمثلة ذلك:

– تثليث النصارى أي قولهم أن الله آلهة ثلاثة هي الأب والإبن والروح القدس ثلاثة أقانيم أو ثلاثة أوجه لذات واحدة فهو واحد في ثلاثة أو ثلاثة في واحد. وقد عسر ذلك حتى

على الحذاق من متكلميهم ونظارهم فقالوا أن «الثالث المبارك» سر إلهي لا يدرك، ولا يتصور، ولا يفهم، وما علينا إلا الإيمان والتسليم!!

– تثليث البراهمة في قولهم أن الله الواحد له ثلاثة أوجه: «براهما» الخالق الموجد المكون، «فيشنو» الحافظ الرازق، إله الخير والرحمة، و«شيفا» المميت المدمر، إله الشر والنقمة.

– ومن ذلك قول بعض الثنوية بالقوة الكونية الخالقة ذات الجانبين: الجانب الخير المضيء، والجانب الشرير المظلم. واحد في إثنتين، وإثنين في واحد، وهناك حملة يشبه أن تكون مدبرة منظمة تقوم بها بعض دور انتاج الأفلام السينمائية، وفئات من المخرجين لترويج هذه الخرافات بالباسها لباساً عاطفياً، وزجها في النسق الكوني العام، كما هو في مسلسل «حرب النجوم»، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً!

ونسارع فنقول أن استخدامنا لعبارة «انقسام الشخصية» ليس هو للتشنيع أو الإهانة، بل قد استخدمه فيلسوف وأستاذ جامعي نموذجاً لتقريب مفهوم «الثلاث»، أو وجود طبيعتين ومشيتين للسيد المسيح في ذات واحدة، إلى أذهان القراء!!

(ج) تحول غير الإله الى إله بال طول والاتحاد فتنشأ بذلك ذوات إلهية جديدة لم تكن موجوده من قبل، مثل اعتقاد قلة من ملاحدة «الصوفية» الكفار في سيدي أبي القاسم محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي بعض «أغواثهم»، و«أقطابهم»، واعتقاد جمهور النصارى في عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، الذي هو حلول الله، أو بلفظ أدق «أقنوم» الابن، أو الكلمة، التي هي «المسيح» الإلهي، في جسد عيسى البشري، فتركب من ذلك عيسى المسيح، الذي هو بشر بوصفه عيسى المكون من لحم ودم، وكائن إلهي «سماوي»، الذي هو المسيح: فعيسى بن مريم بشر من حيث تكوينه من لحم ودم، وهو المسيح ذي الطبيعة الإلهية، من حيث حلت فيه الألوهية الكاملة، المتمثلة في أقنوم الابن! وهذا كذلك اعتقاد فرقة صغيرة بأئدة من النصارى في والدته «مريم»، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ابنها.

وكل هذه المعتقدات باطلة في ذاتها، لا وجود لواقع لها إلا في الأذهان المختلة، والعقول الخرافية للمؤمنين بها كما دلت على ذلك البراهين اليقينية القاطعة أن واجب الوجود كائن واحد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، فليس ثمة جنس أو نوع أو أمة أو قبيلة من واجبات الوجود تتعدد أفرادها، بل هو واحد أحد فرد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، كما أسلفنا برهانه عند ذكر أدلة التوحيد.

تعقيب مهم: أسلفنا أن الاعتقاد بـ(أن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس،

التوحيد

وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وهذا سوقة، وهذا مالك حر، وذاك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء)، أسلفنا أن هذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، وغيرهم. أما العرب العدنانية - عرب الشمال - وقريشا بالأخص فقد كانت لهم جملة من الآلهة أكثرها إناث - كالكلات والعزى ومناة وغيرها - يعتقدون أنها ملائكة، وأن الملائكة بنات الله، وربما اعتقدوا أن بين الله - تعالى عن ذلك - وبين الجن نسب ومصاهرة. ولكنهم لقرب عهدهم بالتوحيد، في ملة إبراهيم، كانوا ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، كما هو ظاهر من مناقشة القرآن لهم، وإيقاعه إياهم في التناقض بسبب ذلك. فهم كسائر عوام المشركين في شتى أنحاء الدنيا، إلا أن الله، تبارك وتقدس، بوصفه رئيس الآلهة وكبيرهم، ووالد نفر منهم، أعظم مكانة، وأوسع سلطاناً مما تجده عند غيرهم من مشركي الأمم الأخرى التي يكون رئيس الآلهة، إن وجد أصلاً، أقل سلطة، وأضعف نفوذاً!

نقول: (ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى)، وليس كل ذلك، أو التفرد به إلى الله، جل جلاله، كما سنقيم عليه قواطع الأدلة في هذه الرسالة. وقد أدى الفهم المتعجل لهذا، وعدم ملاحظة جميع النصوص والروايات والأخبار في نفس الوقت، مع الحدة في المناظرة التي قد تنحرف بالإنسان إلى المراء المذموم، أدى ذلك ببعض الأكابر، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، وتبعه في ذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، إلى توهم أنهم كانوا يقرون بما أسماه: «توحيد الربوبية»، وأن شركهم يقتصر على شرك في «الألوهية». هذا خطأ فادح أدى إلى تخطيط كبير، وتقاسيم باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان، وإرباك وقصور في مفهوم «العبودية» التي إنما خلق الخلق لها، ومسح وبتر لمفهوم «التوحيد»، الذي تحول إلى مجموعة من مباحث ثانوية، بعضها طريف مضحك، عن «القبور» و«التوسل»، وإلى نتائج أخرى مخيفة سنأتي على ذكرها في مواضعها أولاً فآول، وما كتبنا هذه الرسالة إلا لإزالة هذه الالتباسات الجسيمة، والإشكالات الكبيرة، نسأل الله التوفيق لرفع الخلاف، وإيضاح الإشكال، مبتدئين هذا بفصل عن حقيقة شرك العرب، وكيف تغير دين إبراهيم، في أواخر هذا الباب.

❖ فصل: بعض ما يتعلق بالأسماء الحسنى

للإمام أبي حامد الغزالي رسالة قيمة كاملة في «أسماء الله الحسنى» سماها: «المقصد الأسنى، في أسماء الله الحسنى» نص فيها على أن الأسماء الحسنى، على كثرتها، ليست

التوحيد

مترادفة، وأوجب أن يتضمن كل اسم منها معنى لم يتضمنه غيره، ذلك لأن: (الأفعال كثيرة والإضافات كثيرة والسلوب كثيرة ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر ثم يمكن التركيب من مجموع صفتين أو صفة وإضافة أو صفة وسلوب أو سلب وإضافة ويوضع بإزائه اسم فتكثر الأسماء بذلك وكان مجموعها يرجع إلى ما يدل منها على الذات أو على الذات مع سلب أو على الذات مع إضافة أو على الذات مع سلب وإضافة أو على صفة فعل أو على صفة فعل وإضافة أو سلب فهذه عشرة أقسام:

الأول: ما يدل على الذات كقولك: «الله»، ويقرب منه اسم «الحق» إذا أريد به الذات من حيث هي واجبة الوجود.

الثاني: ما يدل على الذات مع سلب مثل القدوس والسلام والغني والأحد ونظائره فإن القدوس هو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم، والسلام هو المسلوب عنه العيوب، والغني هو المسلوب عنه الحاجة، والأحد هو المسلوب عنه النظير والقسمة.

الثالث: ما يرجع إلى الذات مع إضافة كالعلي والعظيم والأول والآخر والظاهر والباطن ونظائره فإن العلي هو الذات التي هي فوق سائر الذوات في المرتبة فهي إضافة، والعظيم يدل على الذات من حيث تجاوز حدود الإدراكات، والأول هو السابق على الموجودات، والآخر هو الذي إليه مصير الموجودات، والظاهر هو الذات بالإضافة إلى دلالة العقل، والباطن هو الذات مضافة إلى إدراك الحس والوهم، وقس على هذا غيره.

الرابع: ما يرجع إلى الذات مع سلب وإضافة كالملك والعزیز فإن الملك يدل على ذات لا تحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء. والعزیز هو الذي لا نظير له وهو ما يصعب نيله والوصول إليه.

الخامس: ما يرجع إلى صفة كالعليم والقادر والحي والسميع والبصير.

السادس: ما يرجع إلى العلم مع إضافة كالخبير والشهيد والحكيم والمحصي فإن الخبير يدل على العلم مضافاً إلى الأمور الباطنة، والشهيد يدل على العلم مضافاً إلى ما يشاهد، والحكيم يدل على العلم مضافاً إلى أشرف المعلومات، والمحصي يدل على العلم من حيث يحيط بمعلومات محصورة معدودة التفصيل.

السابع: ما يرجع إلى القدرة مع زيادة إضافة كالقهار والقوي والمقتدر والمتين فإن القوة هي تمام القدرة والمتانة شدتها والقهر تأثيرها في المقدور بالغلبة.

الثامن: ما يرجع إلى الإرادة مع إضافة أو مع فعل كالرحمن والرحيم والروؤف والودود فإن الرحمة ترجع إلى الإرادة مضافة إلى قضاء حاجة المحتاج الضعيف، والرأفة شدة

التوحيد

الرحمة، وهي مبالغة في الرحمة، والود يرجع إلى الإرادة مضافاً إلى الإحسان والإنعام، وفعل الرحيم يستدعي محتاجاً، وفعل الودود لا يستدعي ذلك، بل الإنعام على سبيل الابتداء يرجع إلى الإرادة مضافاً إلى الإحسان وقضاء حاجة الضعيف وقد عرفت وجه ذلك فيما تقدم

التاسع: ما يرجع إلى صفات الفعل كالخالق والبارئ والمصور والوهاب والرزاق والفتاح والقباض والباسط والخافض والرافع والمعز والمذل والعدل والمغيث والمجيب والواسع والباعث والمبدئ والمعيد والمحيي والمميت والمقدم والمؤخر والوالي والبر والتواب والمنتقم والمقسط والجامع والمانع والمغني والهادي ونظائره

العاشر: ما يرجع إلى الدلالة على الفعل مع زيادة كالمجيد والكريم واللطيف فإن المجيد يدل على سعة الإكرام مع شرف الذات، والكريم كذلك، واللطيف يدل على الفرق في الفعل)، انتهى كلام الغزالي بتصرف يسير، وهو كلام جميل، فيه تحرير وتقسيم جيد.

❦ فصل: حقيقة شرك العرب

والآن نعود إلى بسط الكلام عن حقيقة شرك العرب، فبالرغم من نسبة العرب العدنانية - وقريشا بالأخص - كما أسلفنا، أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، بالرغم من ذلك فقد كانوا ينسبون بعض ذلك إلى غيره، كنسبة التحكم في الموت، والتقدير إلى «مناة»، إلهة الموت (المنية)، والمتحكمة في مقادير البشر، فضلاً عن نسبتهم هؤلاء الأغيار إلى الله نسبة قرابة وتولد، أي مشاركة في «**الجوهر الإلهي**»، أو في «**الجنس الإلهي**»، أو في «**النسب الإلهي**»، بمعنى أو آخر، كما جاءت بذلك النصوص الثابتة الصحيحة:

* فقد قال البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»: [باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم لقوله: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسَلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي﴾]، إلى قوله: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، ﴿بِخَسَاءٍ﴾، نقصاً، قال مجاهد: ﴿وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً﴾، قال كفار قريش: الملائكة بنات الله، وأمهاتهم بنات سروات الجن! قال الله: ﴿ولقد علمت الجنة إنهم محضرون﴾، ستُحْضَر للحساب].

* وقال الحافظ في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**»: [قوله باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم أشار بهذه الترجمة إلى اثبات وجود الجن وإلى كونهم مكلفين ... إلخ] في كلام طويل، إلى قوله: (قوله: (وقال مجاهد وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً إلخ)) وصله الفريابي من

طريق بن أبي نجيح عن مجاهد به وفيه فقال أبو بكر: (فمن أمهاتهم؟!)، قالوا: (بنات سروات الجن... الخ)، وفيه قال علمت الجن أنهم سيحضرون للحساب قلت وهذا الكلام الأخير هو المتعلق بالترجمة وسروات بفتح المهملة والراء جمع سرية بتخفيف الراء أي شريفة].

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [... قال أبو عبيدة في قوله تعالى ان يدعون من دونه إلا إناثا: (الا الموات حجراً أو مدرأً أو ما أشبه ذلك والمراد بالموات ضد الحيوان)، وقال غيره: (قيل لها إناث لأنهم سموها مناة واللات والعزى وإساف ونائلة ونحو ذلك)، وعن الحسن البصري: لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمى أنثى بني فلان! وسيأتي في الصافات حكاية عنهم أنهم كانوا يقولون الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك، وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب في هذه الآية قال مع كل صنم جنية، ورواته ثقات].

* وقال البخاري في «الجامع الصحيح المختصر»: باب تفسير سورة الصافات. وقال مجاهد: ﴿وبين الجنة نسا﴾، قال كفار قریش: (الملائكة بنات الله وأمهاتهم بنات سروات الجن!)

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [قوله باب وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه كذا للجميع وهي قراءة الجمهور، وقرأ بن عامر: قالوا بحذف الواو، واتفقوا على أن الآية نزلت فيمن زعم أن الله ولداً من يهود خيبر ونصارى نجران ومن قال من مشركي العرب الملائكة بنات الله فرد الله تعالى عليهم]. لاحظ نص البخاري على إجماعهم: (واتفقوا ...)

* وفي «تفسير الجلالين»: ونزل في النضر بن الحارث وجماعته: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم﴾، قالوا: الملائكة بنات الله، والقرآن أساطير الأولين، وأنكروا البعث وإحياء من صار تراباً!

* وفي «تفسير الجلالين»: ﴿وجعلوا له من عباده جزءاً﴾، حيث قالوا: الملائكة بنات الله، لأن الولد جزء من الوالد، والملائكة من عباده تعالى، ﴿إن الإنسان﴾، القائل ما تقدم ﴿لكفور مبين﴾، بين ظاهر الكفر!

* وفي «تفسير الجلالين»: ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون الملائكة تسمية الأنثى﴾، حيث قالوا هم بنات الله!

* أما قولهما في «تفسير الجلالين»: ﴿وجعلوا﴾، أي المشركون، ﴿بينه﴾، تعالى،

﴿وبين الجنة﴾ أي الملائكة لاجتنانهم عن الأبصار ﴿نسباً﴾، بقولهم إنها بنات الله. فهو خطأ، لأن العرب تفرق بين الجن والملائكة، وإنما عنوا أنه، تعالى وتقدس، صاهر إلى سرورات الجن فولدن له الملائكة، كما سبق مراراً!

* وجاء في «ضعفاء العقيلي»: [حدثنا أحمد بن داود حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو سعد الصغاني قال حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أبي عالية عن أبي، رضي الله تعالى عنه، أن المشركين قالوا للنبي، صلى الله عليه وسلم: (انسب لنا ربك!)، فنزلت قل هو الله أحد]، وهو في «التاريخ الكبير»، وفي «التاريخ الصغير (الأوسط)»

* وجاء في «ضعفاء العقيلي»: [حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن بن العالية نحوه]، يعني مرسلاً، ثم عقب العقيلي قائلاً: (وهذا أولى!)

* وهو في «تاريخ بغداد» مطولاً مجوداً: [أخبرني أبو الحسين أحمد بن عمر بن علي القاضي بدرزيجان حدثنا أحمد بن أبي طالب الكاتب حدثنا محمد بن جرير الطبري حدثني أحمد بن منيع المروزي حدثنا أبو سعد الصاغاني حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب قال قال المشركون للنبي، صلى الله عليه وسلم: (انسب لنا ربك!)، فانزل الله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ * الله الصمد (قال الصمد الذي): * لم يلد ولم يولد (لأنه ليس شيء يولد الا وسيموت وان الله تعالى لا يموت ولا يورث) * ولم يكن له كفوا أحد﴾، لم يكن له شبه ولا عدل وليس كمثله شيء]، وعقب الخطيب قائلاً: (رواه عبد الله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه عن الربيع عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر في إسناده أبيا ولا أبا العالية)

قلت: فالإسناد صحيح، لا شك في صحته، مرسلاً، ولكن في وصله بواسطة أبي بن كعب نظر بسبب أبي سعد محمد بن ميسر الصغاني الجعفي البلخي، ويقال له محمد بن أبي زكريا. وأبو سعد هذا فيه اختلاف شديد، وأكثر ما قيل فيه لمذهبه فقد كان مرجحاً.

والحق الذي حررناه في الملحق أن الرجل صدوق، إلا أنه كان ضريراً، يعتمد على ذاكرته، وكان كثير الحديث جداً، فلا عجب أن يقع له بعض الاضطراب، لا سيما أنه لم يكن بالحافظ المتقن، فلا تقوم به إذاً حجة، إذا انفرد.

ولكن جاءت المتابعة المستقلة التالية:

* كما هي في «شعب الإيمان»، (ج: ٢ ص: ٥٠٨): [أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد الله البيهقي ثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ثنا أبو جعفر الحضرمي ثنا شريح بن

التوحيد

يونس ثنا إسماعيل بن مجالد عن مجالد عن الشعبي عن جابر قال قالوا يا رسول الله أنسب لنا ربك فنزل قل هو الله أحد إلى آخرها]

* وجاء في «تفسير القرطبي»، (ج: ٢ ص: ١٩٠): [قوله تعالى وإلهكم إله واحد لما حذر تعالى من كتمان الحق بين أن أول ما يجب إظهاره ولا يجوز كتمانهم أمر التوحيد ووصل ذلك بذكر البرهان وعلم طريق النظر وهو الفكر في عجائب الصنع ليعلم أنه لا بد له من فاعل لا يشبهه شيء. قال ابن عباس رضي الله عنه قالت كفار قريش: (يا محمد أنسب لنا ربك!)، فأنزل الله تعالى الإخلاص]

فعل الحديث يصح بمجموع هاتين الطريقتين المستقلتين، وما ذكره المفسرون منسوباً لابن عباس، لا سيما أون منته في غاية النظافة والمطابقة للواقع التاريخي، والله أعلم وأحكم.

فقريش إذاً تعتقد أن لله نسباً، وأنه ينتمي إلى قبيلة كثيرة الأفراد، لذلك طالبت النبي بإيضاح معتقده في «ماهية» الله، فنزلت سورة الإخلاص، التي ثبت أنها تعدل ثلث القرآن، ولا عجب: فـ«النسب» الإلهي أهل لتلك المكانة الرفيعة!

فلا صحة مطلقاً، إذاً، لما يقال أنهم لم يكن لديهم شرك في «الذات»، أي في «النوع الإلهي» وأنه يجوز فيه التعدد، أو شرك في «الاسماء والصفات»، أو شرك في «الربوبية»، بل هذا هو عين شركهم وحقيقته، لا غير، وعليه ترتب الإشراف في العبادة والحكم والتشريع، وليس العكس، كما زلت القدم بالإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية تلك الزلة الشنعاء.

فليتعض كل مسلم، بل كل عاقل من مثل هذا، وليعود نفسه على المراجعة والتدقيق، والنقد والتمحيص، مع الرد إلى الله ورسوله، ولا تهولنه أقوال الرجال: فإن الرجال يُعرفون بالحق، وليس الحق يعرف بالرجال، وإنما يعرف الحق بالبرهان.

ومن أراد التوسع وإشباع المطالعة في تفاصيل عقائد العرب، وأساطيرهم، وخرافاتهم، وأصنامهم، وما إلى ذلك فليرجع إلى المجلد السادس من كتاب «تاريخ العرب» للدكتور جواد علي، فقد خصصه بكامله لذلك، فجمع وأوعى. وأكثر ذلك لا يهمنا، إلا أنه من المهم معرفة كيف تسرب الشرك إلى عرب الشمال، أبناء إسماعيل بن إبراهيم، صلوات الله عليهما وعلى ألهما، بعد أن كانوا قرونًا طويلة على التوحيد. هذا ما نعالجه في الفصول المقبلة بإذن الله.

* فصل: ما هي حقيقة «اللات»؟!

لا شك أن ما ورد بصحاح الأسانيد عن ترجمان القرآن، الحبر البحر، الإمام عبد الله بن

التوحيد

العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، وعن الثقة من تلاميذه، هو أول ما ينبغي تناوله بالفحص والتدقيق، فمن ذلك:

* ما أخرجه البخاري بإسناد غاية في الصحة عن ابن عباس قال: [كان اللات رجلاً يلت السويق للحاج]، وأخرجه ابن جرير بسنده عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾، (النجم: ١٩:٥٣) أنه قال: [كان يلت لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره]، وأخرج ابن أبي حاتم عنه بلفظ: [كان يلت السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه]، وأخرج سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبده، وقالوا: هو اللات]،

هذه، وغيرها من الروايات المشابهة، وهي لا تخرج عن هذا المعنى، كلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية، كما سنقيم عليه البرهان القاطع قريباً، إن شاء الله تعالى.

نعم: الإمام الحبر البحر عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، هو والله ترجمان القرآن، وهو والله من آل البيت الطاهر، الذين حرمت عليهم الصدقة، تكريماً وتنزيهاً، وهو والله الإمام الثابت الحجة، والثقة الصادق المأمون، ولكنه ما قال قط أنه شهد هذا الرجل «اللات» الأسطوري، ولا شرب أو أكل من ذلك السويق العجيب الخرافي بنفسه. ولا هو زعم أن مشيخته من كبار الصحابة، ذوي الأسنان العالية، حضر ذلك أو شاهده أو طعم سويقه بأنفسهم. كما أنه لم يقف على قبره ذلك الرجل العجيب ولا سمعه ممن وقف على قبره.

فلم يبق إذاً إلا أنه مما تداولته العرب من أخبارها، ومروياتها وأساطيرها، وكل ذلك لا حجة فيه مطلقاً، لا سيما أن رواية ذلك إنما هم من العرب الأميين الجهلة، المشركين الفجرة، المتغطرسين بالعنصريين، المعروفين بالكبر، والتفاخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والتنازع بالألقاب، فلا نستبعد أن تكون هذه القصص إنما وضعت تشجيعاً على «ثقيف» التي كانت مختصة بـ«اللات»، معظمة لها، لإظهارها بمظهر الغباوة والبلادة، من باب التشنيع، والتنازع بالألقاب، تماماً كقصص أساف ونائلة، التي شنت العرب بها على قريش، كما سيأتي قريباً.

ولا يقولن قائل: إن ابن عباس، رضوان الله وسلامه عليهما، إنما روى القصة بأسلوب المصدق لها، الموقن بوقوعها. وهو إنما رواها كذلك لاعتقاده بصحتها. فنقولك هذا حق، وهو الله الصادق البر الأمين، ولكن من قال لكم أنه معصوم أن يقع فريسة كذب الكذابين، أو خداع المخادعين أو شهادة زور من فجرة كاذبين؟! بل إن خاتمة رسل الله، المعصوم بعصمة

الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن يخدع بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج ماهر: * لما ثبت من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلفل بعضهم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»، كما هو في حديث غاية في الصحة، أخرجه البخاري، وهذا لفظه، والإمام مالك، وأحمد، وأبو داود وغيرهم بأسانيد غاية في الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة. وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية أن الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى يندع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فمن باب أولى قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من أمثال ابن عباس، رضي الله عنهما.

ولعل ابن عباس إنما انخدع بهذه الأكذوبة الخرافية في محاولة لتفسير معنى لفظة «**اللات**»، بردها إلى المادة الثلاثية: (لنت)، ولو كان ذلك حقاً لكانت «اللات» مشددة التاء، ولكانت مذكراً على عادة اللغة العربية في اسم الفاعل، على وزن (فاعل)، وهذا خلاف ما عليه **إجماع الحجة من القراء**، كما نص عليه الإمام الطبري:

* حيث جاء في «**تفسير الطبري**»، (ج ٢٧، ص ٥٨ وما بعدها): [القول في تأويل قوله تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ**﴾ ومناة الثالثة الأخرى * **أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ** * تلك إذا قسمة ضيزى﴾، يقول تعالى ذكره أفرايتم أيها المشركون اللات، وهي من الله ألحقت فيه التاء فأنثت، كما قيل عمرو للذكر وللأنثى عمرة، وكما قيل للذكر عباس ثم قيل للأنثى عباسة، فكذاك سمى المشركون أوثانهم بأسماء الله تعالى ذكره وتقديست أسماؤهم فقالوا من الله اللات، ومن العزيز العزى، وزعموا أنهن بنات الله تعالى الله عما يقولون وافترؤا فقال جل ثناؤه لهم أفرايتم أيها الزاعمون أن اللات والعزى ومناة الثالثة بنات الله ألكم الذكر يقول أتختارون لأنفسكم الذكر من الأولاد وتكرهون لها الأنثى وتجعلون له الأنثى التي لا ترضونها لأنفسكم ولكنكم تقتلونها كراهة منكم لهن؟!]

واختلفت القراء في قراءة قوله اللات فقرأته عامة قراء الأمصار بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت. وذكر أن اللات بيت كان بنحلة تعبده قريش، وقال بعضهم كان بالطائف، ذكر من قال ذلك:

– حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة أفرايتم اللات والعزى أما اللات فكان بالطائف

– حدثني يونس قال أخبرنا بن وهب قال قال بن زيد في قوله أفرايتم اللات والعزى قال

اللات بيت كان بنخلة تعبده قريش

– وقرأ ذلك بن عباس ومجاهد وأبو صالح اللات بتشديد التاء وجعلوه صفة للوثن الذي عبده وقالوا: (كان رجلا يلت السوق للحاج فلما مات عكفوا على قبره فعبده)، ذكر الخبر بذلك عن قائله:

حدثنا بن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد أفرأيتم اللات والعزى قال: (كان يلت السوق للحاج فعكف على قبره)
قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد أفرأيتم اللات قال اللات كان يلت السوق للحاج

– حدثنا بن حميد قال ثنا مهران عن سفيان عن منصور عن مجاهد اللات قال كان يلت السوق فمات فعكفوا على قبره

– حدثنا بن حميد قال ثنا جرير عن منصور عن مجاهد في قوله اللات قال رجل يلت للمشركين السوق فمات فعكفوا على قبره.

– حدثنا أحمد بن هشام قال ثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي صالح في قوله اللات قال اللات الذي كان يقوم على آلهتهم يلت لهم السوق وكان بالطائف
– حدثني أحمد بن يوسف قال ثنا أبو عبيد قال ثنا عبد الرحمن عن أبي الأشهب عن أبي الجوزاء عن بن عباس قال: (كان يلت السوق للحاج)

وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك قراءة من قرأه بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت لقارئه كذلك **لإجماع الحجة من قراءة الأمصار عليه.**

وأما العزى فإن أهل التأويل اختلفوا فيها فقال بعضهم كان شجرات يعبدونها، ذكر من قال ذلك:

– حدثنا بن بشار قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد والعزى قال العزى شجيرات

وقال آخرون كانت العزى حجرا أبيض، ذكر من قال ذلك حدثنا بن حميد قال ثنا يعقوب عن جعفر عن سعيد بن جبير قال العزى حجر أبيض

وقال آخرون كان بيتا بالطائف تعبده ثقيف، ذكر من قال ذلك:

– حدثني يونس قال أخبرنا بن وهب قال قال بن زيد في قوله والعزى قال العزى بيت بالطائف تعبده ثقيف

وقال آخرون بل كانت بطن نخلة، ذكر من قال ذلك:

– حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة ومناة الثالثة الأخرى قال أما مناة

فكانت بقديد آلهة كانوا يعبدونها يعني اللات والعزى ومناة
- حدثني يونس قال أخبرنا بن وهب قال قال بن زيد في قوله ومناة الثالثة الأخرى قال
مناة بيت كان بالمشلل يعبد به بنو كعب

واختلف أهل العربية في وجه الوقف على اللات ومناة فكان بعض نحويي البصرة يقول
إذا سكت قلت اللات وكذلك مناة تقول منات، وقال بعضهم اللات فجعله من اللت الذي يلت،
ولغة للعرب يسكتون على ما فيه الهاء بالتاء يقولون رأيت طلحت وكل شيء مكتوب بالهاء
فإنها تقف عليه بالتاء نحو نعمة ربك وشجرة، وكان بعض نحويي الكوفة يقف على اللات
بالهاء أفرأيتم اللاة وكان غيره منهم يقول الاختيار في كل ما لم يضاف أن يكون بالهاء
رحمة من ربي وشجرة تخرج وما كان مضافاً فجائزاً بالهاء والتاء فالتاء للإضافة والهاء
لأنه يفرد ويوقف عليه دون الثاني وهذا القول الثالث أفشى اللغات وأكثرها في العرب وإن
كان للأخرى وجه معروف.

وكان بعض أهل المعرفة بكلام العرب من أهل البصرة يقول اللات والعزى ومناة الثالثة
أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة يعبدونها، انتهى كلام الإمام الطبري بتصرف
طفيف جداً.

فأنت تلاحظ أن الإمام الطبري لم ينخدع بتلك القصة الخرافية عندما اعتصم بالحق
الثابت ألا وهو: (إجماع الحجة من قراء الأمصار على قراءة اللات بالتاء المخففة)، خلافاً
لقراءة ابن عباس الشاذة، الذي تبعه عليها نفر قليل. والقرآن لا تثبت قراءته إلا بالنقل
المتواتر أو الإجماع المتيقن، لا غير.

وقد حاول الإمام ابن كثير التأليف بين الأقوال المتباينة بعض الشيء، إلا أنه لم يأت
بكبير جديد:

* حيث جاء في «تفسير ابن كثير»، (ج: ٤ ص: ٢٥٤ وما بعدها): [يقول تعالى مقرعاً
للمشركين في عبادتهم الأصنام والأنداد والأوثان واتخاذهم لها البيوت مضاهاة للكعبة التي
بناها خليل الرحمن عليه السلام: {أفرأيتم اللات، ... الآيات}، وكانت اللات صخرة بيضاء
منقوشة عليها بيت بالطائف له أستار وسدنة وحوله فناء معظم عن أهل الطائف وهم ثقيف
ومن تابعها يفتخرون بها على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش قال ابن جرير وكانوا
قد اشتقوا عدا من اسم الله فقالوا اللات يعنون مؤنثة منه تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.
وحكي عن ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس أنهم قرعوا اللات، بتشديد التاء، وفسروه
بأنه كان رجلاً يلت للحجيج في الجاهلية السوق فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه
وقال البخاري حدثنا مسلم هو ابن إبراهيم حدثنا أبو الأشهب حدثنا أبو الجوزاء عن

التوحيد

ابن عباس رضي الله عنه في قوله اللات والعزى قال كان اللات رجلا يلت السوق سوق
الحاج

قال ابن جرير وكذا العزى من العزيز وكانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة وهي بين
مكة والطائف كانت قريش يعظمونها كما قال أبو سفيان يوم أحد لنا العزى ولا عزى لكم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا الله مولانا ولا مولى لكم

وروى البخاري من حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لا إله إلا الله
ومن قال لصاحبه تعالى أقامرك فليتصدق فهذا محمول على من سبق لسانه في ذلك كما
كانت ألسنتهم قد اعتادته من زمن الجاهلية كما قال النسائي وفي اليوم واللييلة أخبرنا أحمد
بن بكار حدثنا عبد الحميد بن محمد قال حدثنا مغلد حدثنا يونس عن أبيه حدثني مصعب
بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال حلفت باللات والعزى فقال لي أصحابي بئس ما قلت
قلت هجرا فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال قل لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفث عن شماك ثلاثا وتعوذ بالله
من الشيطان الرجيم ثم لا تعد

وأما مناة فكانت بالمشلل ثم قديد بين مكة والمدينة وكانت خزاعة والأوس والخزرج في
جاهليتها يعظمونها ويهلون منها للحج إلى الكعبة وروى البخاري عن عائشة نحوه وقد كانت
بجزيرة العرب وغيرها وطواغيت أخر تعظمها العرب كتعظيم هذه الثلاثة التي نص عليها في
كتابه العزيز وإنما أفرد هذه بالذكر لأنها أشهر من غيرها قال ابن إسحاق في السيرة وقد
كانت العرب اتخذت مع الكعبة طواغيت وهي بيوت تعظمها كتعظيم الكعبة لها سدنة وحجاب
وتهدي لها كما يهدى للكعبة وتطوف بها كطوافها بها وتنحر عندها وهي تعرف فضل الكعبة
عليها لأنها كانت قد عرفت أنها بيت إبراهيم عليه السلام مسجده فكانت لقريش ولبنى كنانة
العزى بنخلة وكان سدنتها وحجابها بني شيبان من سليم حلفاء بني هاشم قلت بعث إليها
رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدمها وجعل يقول:

يا عزى كفرانك لا سبحانك إني رأيت الله قد أهانك

وقال النسائي في «الكبرى»: أخبرنا علي بن المنذر أخبرنا ابن فضيل حدثنا الوليد بن
جميع عن أبي الطفيل قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة بعث خالد بن الوليد
إلى نخلة وكانت بها العزى فأتاها خالد وكانت على ثلاث سمرة قطع السمرة وهدم
البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال ارجع فأتت لم تصنع
شيئاً فرجع خالد فلما أبصرته السدنة وهم حجيتها أمعنوا في الحيل وهم يقولون يا عزى يا

عزى فأتاها خالد فإذا امرأة عريانة ناشرة شعرها تحثوا التراب على رأسها فغمسها بالسيف حتى قتلها ثم رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال تلك العزى قال ابن إسحاق وكانت اللات لتقيف بالطائف وكان سدنتها وحجابها بني معتب قلت وقد بعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبة وأبا سفيان صخر بن حرب فهدهما وجعلا مكانها مسجدا بالطائف.

قال ابن إسحاق وكان مناة للأوس والخزرج ومن دان بدينهم من أهل يثرب على ساحل من ناحية المشلل بقديد فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إليها أبا سفيان صخر بن حرب فهدهما ويقال علي بن أبي طالب

قال وكانت ذو الخلصة لدوس وخثعم وبجيلة ومن كان ببلادهم من العرب بتبالة قلت وكان يقال لها الكعبة اليمانية وللکعبة التي بمكة الكعبة الشامية فبعث إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم جرير بن عبد الله البجلي فهدهما

قال وكانت قيس لطي ومن يليها بجبل طي بين سلمى وأجا قال ابن هشام فحدثني بعض أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إليه علي بن أبي طالب فهدهما واصطفى منه سيفين الرسوب والمخزم فنقله إياهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فهما سيفا علي قال ابن إسحاق وكان لحمير وأهل اليمن بيت بصنعاء يقال له ريام وذكر أنه كان به كلب أسود وأن الحبرين الذين ذهبوا مع تبع استخرجاه وقتلاه وهدهما البيت قال ابن إسحاق وكانت رضاء بيتا لبني ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ولها يقول المستوغر بن ربيعة بن كعب بن سعد حين هدهما في الإسلام:

ولقد شددت على رضاء شدة فتركها قفرا بقاع أسما

* وجاءت في «معجم البلدان»، (ج: ٤ ص: ١١٦ وما بعدها) إضافة طريفة: [العزى]، بضم أوله، في قوله تعالى: {أفرأيتم اللات والعزى}، اللات صنم كان لتقيف، والعزى سمرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا وأقاموا لها سدنة فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إليها فهدهم البيت وأحرق السمرة والعزى تأنيث الأعز مثل الكبرى والأعز بمعنى العزيز والعزى بمعنى العزيزة.

وقال ابن حبيب العزى شجرة كانت بنخلة عندها وثن تعبده غطفان وسدنتها من بني صرمة بن مرة قال أبو منذر بعد ذكر مناة واللات ثم اتخذوا العزى وهي أحدث من اللات ومناة وذلك أني سمعت العرب سمت بها عبد العزى فوجدت:

- تميم بن مر سمي ابنه زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة،
- وعبد مناة بن أد،

– وباسم اللات سمي ثعلبة بن عكابة ابنه تيم اللات،

– وتيم اللات بن رفيدة بن ثور،

وزيد اللات بن رفيدة بن ثور بن وبرة بن مر بن أد بن طابخة،

– وتيم اللات بن النمر بن قاسط،

– وعبد العزى بن كعب بن سعد ابن زيد مناة بن تميم

فهو أحدث من الأولين وعبد العزى بن كعب من أقدم ما سمت به العرب وكان الذي اتخذ العزى السهو بن أسعد وكانت بواد من نخلة الشامية يقال له حراض بازاء الغمير عن يمين المصعد إلى العراق من مكة وذلك فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال فبنى عليها بسا يريد بيتا وكانوا يسمعون فيه الصوت وكانت العرب وقريش تسمي بها عبد العزى وكانت أعظم الأصنام عند قريش وكانوا يزورونها ويهدون لها ويتقربون عندها بالذبايح]

هذه الأقول التي يبدو لأول وهلة أنها متباينة، ليست كذلك في الحقيقة، لأن ما سماه القدامى: «اللات» إنما هو أحد دور عبادتها، أو بعض النصب الوثنية المتعلقة بها، أو بعض الأصنام الممثلة لها أو النائبة عنه: فلا يستغرب أن يكون معبد «اللات» الرئيس في الطائف، ثم تكون لها معابد في أماكن أخرى، وفي مكة على الخصوص، ولا شك أن تلك المعابد تضم بعض أصنامها وأنصابها وأوثانها وأشجارها في داخل بناء المعبد أو في فناءه، وقد يكون بعض ذلك أشجار وصخور في «الحرم» المخصص والمحيط بذلك المعبد أو النصب، ومن المستبعد أن لا يكون ثمة صنم لـ«اللات» في جوف الكعبة، التي كانت تضم مئات الأصنام. وما قلناه عن اللات ينطبق حرفاً بحرف على «مناة»، أو «العزى»، وغيرها من الطواغيت، إلا أن المعبد أو المشهد الرئيس سيكون عادة في مكان آخر، فمعبد «مناة» الرئيس كان على الأرجح في «المشلل»، وهكذا.

كما يجب أن نلاحظ بدقة عدم ورود ذكر قبر أو قبور عند الكلام عن تلك الآلهة، وأصنامها، وأوثانها، ومعابدها، وسدنتها، وكهنتها، وأساطيرها، إلا في القصة الخرافية الباطلة عن «اللات»، الذي كان يلت السويق، وذلك في رواية مجاهد فقط حيث يقول: (كان يلت لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره)، ومع ذلك فلم يرد ذكر لذلك القبر المزعوم في غير هذه القصة، ولم يرد قط أن بيوت الطواغيت كانت فيها قبور أصلاً. نعم كانت فيها أشجار، وصخور منقوشة، وأنصاب تعلق عليها الذبايح، ولكن ماورد ذكر قبر قط.

وعلى كل حال فإن هذه المحاولة الفاشلة لفهم اشتقاق لفظة «اللات» تتناقض مع نصوص القرآن القطعية الدالة على كون اللات، والعزى، ومناة الثلاثة الأخرى، ثلاثة آلهة إناث، كانت العرب تعتقد أنها ملائكة، وأنها بنات الله، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً. فكيف

تحولت أحد «بنات الله»، وهي أنثى، وهي كائن إلهي سماوي، من نفس نوع وجوهر ونسب أبيها، تعالى الله عن ذلك، إلى رجل، ذكر، من أهل الأرض يتكون من لحم ودم، كان يلت السوق للحجاج؟! وأي سوق هذا الذي يشربه الحجاج فيسمنون منه، بعد حسوات قليلة أو شرب أيام يسيرة؟! وهل في التخريف والشطح أوغل من ذلك؟!

وكون اللات أنثى أمر مقطوع به من سياق الآية الكريمة، التي لا تدع مجالاً للشك أنهم كانوا يعتقدون أن اللات، والعزى، ومناة إناث. وهذا هو المقطوع به من روايات التاريخ كلها، فمن ذلك شتم أبي بكر الصديق لعروة بن مسعود الثقفي عندما أغضبه، فقال أبو بكر له: (امصص بيطر اللات: أنحن نفر عنه وندهه؟!)، كما جاء بأصح الأسانيد:

* كما قال الإمام البخاري في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال أخبرني الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قال: خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، زمن الحديبية حتى كانوا ببعض الطريق، ..، فساق حديث الحديبية الطويل حتى ذكر مجيء عروة بن مسعود لمفاوضة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فجعل يكلم النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوا من قوله لبديل فقال عروة عند ذلك: (أي محمد: أرأيت إن استأصلت أمر قومك هل سمعت بأحد من العرب اجتاح أهله قبلك، وإن تكن الأخرى فإنني والله لأرى وجوها وإنني لأرى أشوابا من الناس خليقا أن يفروا ويدعوك!)، فقال له أبو بكر: (امصص بيطر اللات: أنحن نفر عنه وندهه؟!)، فقال: (من ذا؟!)، قالوا: (أبو بكر!)، قال: (أما والذي نفسي بيده لولا يد كانت لك عندي لم أجزك بها لأجبتك!)، ..[الحديث]

* وهو من طريق ثانية في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا يزيد بن هارون أنا محمد بن إسحاق بن يسار عن الزهري محمد بن مسلم بن شهاب عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، عام الحديبية يريد زيارة البيت لا يريد قتالا، ..، فساق حديث الحديبية الطويل حتى ذكر مجيء عروة بن مسعود لمفاوضة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فقال: (يا محمد: جمعت أوباش الناس ثم جئت بهم لبيضتك لتفضها، إنها قريش قد خرجت معها العوذ لمطافيل قد لبسوا جلود النمر يعاهدون الله أن لا تدخلها عليهم عنوة أبدا وأيم الله لكأني بهؤلاء قد انكشفوا عنك غدا!)، قال، وأبو بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، خلف رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قاعد فقال: (امصص بيطر اللات: أنحن ننكشف عنه؟!)، قال: (من هذا يا محمد؟!)، قال: «هذا بن أبي قحافة!»، قال: (أما والله لولا يد كانت لك عندي لكأفأتك بها

[ولكن هذه بها!]

* وهو من طريق الثالثة في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق عن معمر قال الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قالاً خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، زمان الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه، ...]، فساق حديث الحديبية الطويل حتى ذكر مجيء عروة بن مسعود لمفاوضة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فقال عروة عند ذلك: (أي محمد: أ رأيت إن استأصلت قومك هل سمعت بأحد من العرب اجتاح أصله قبلك وإن تكن الأخرى فوالله إني لأرى وجوها وأرى أوباشا من الناس خلقا أن يفروا ويدعوك!)، فقال له أبو بكر، رضي الله تعالى عنه: (امصص بظر اللات نحن نفر عنه وندعه؟!)]، فقال: (من ذا؟!)]، قالوا: (أبو بكر!)، قال: (أما والذي نفسي بيده لولا يد كانت لك عندي لم أجرك بها لأجبتك!)]

* وهو من نفس الطريق السابقة في «سنن البيهقي الكبرى»: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي ثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرزاق عن معمر قال الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم يصدق حديث كل واحد منهما صاحبه قالاً خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه، ...]، فساقه بنحو من ألفاظ أحمد السابقة.

* وهو في «مصنف ابن أبي شيبة» (ج: ٧ ص: ٣٨٧): [حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري قال حدثني ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الحديبية في ألف وثمانمائة، ...]، فساق حديث الحديبية الطويل حتى ذكر مجيء عروة بن مسعود لمفاوضة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [فقال: (يا محمد: هؤلاء قومك كعب بن لؤي وعامر بن لؤي قد خرجوا بالعوذ المطافيل يقسمون لا يخلون بينك وبين مكة حتى تبعد خضراءهم وإنما أنت من قتالهم بين أحد أمرين أن تجتاح قومك فلم تسمع برجل قط اجتاح أصله قبلك، وبين أن يسلمك من أرى معك فإنني لا أرى معك إلا أوباشا من الناس لا أعرف أسمائهم ولا وجوههم!)]، فقال أبو بكر، وغضب: (امصص بظر اللات: أنحن نخذه أو نسلمه؟!)]، فقال عروة: (أما والله لولا يد لك عندي لم أجرك بها لأجبتك فيما قلت!)]، وكان عروة قد تحمل بدية فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن]

* وهو في «مسند أبي يعلى» مختصراً: [حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا يحيى

بن سعيد حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا معمر بن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم قالا: خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلد النبي، صلى الله عليه وسلم، الهدى وأشعر، وأحرم بالعمرة، فجاء عروة بن مسعود الثقفي قال: (ني أرى أوجهها خليقا أن يفروا ويدعوك!)، فقال أبو بكر: (مص بظر اللات: أنحن نفر وندعه؟!)، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال.

فهل يجوز أن يبقى أحد في العالم متوهماً كون اللات رجل ذكر، كان يلت السويق للحجاج؟! وإن انخداع عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، بهذه الأسطورة لمن أعجب عجائب الدنيا، ومن أكثر زلات العلماء إثارة للدهشة، والمعصوم من عصمه الله.

ولعل عذر ابن عباس، رضي الله عنهما، إنما هو في أنه لم يدرك الجاهلية إلا طفلاً صغيراً، وإنما شب في الإسلام، فلا يتوقع منه معرفة أوضاع الجاهلية على حقيقتها! ثم أن اللات، الذي يلت السويق، كان في الطائف، حيث تزعم القصة أن معبد «اللات» الرئيس إنما أنشئ على قبره، أو على الصخرة التي كان يلت عليها السويق، فهو إذاً ثقفي، أو حليف لثقيف. فإن كان كذلك فكيف نفسر تسمية العرب لبعض أبنائها بأسماء: تيم اللات، وزيد اللات، وعبد اللات، وذلك قبل أن تخلق قبيلة ثقيف أصلاً؟!.

* كما جاء في «الثقات»: [دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج بن عامر بن بكر بن عامر بن عوف بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة الكلبي كان يشبه بجبريل عليه السلام بعثه النبي، صلى الله عليه وسلم، رسولاً إلى قيصر سكن مصر فمات في ولاية معاوية بن أبي سفيان]، فبين دحية، رضي الله عنه، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) ١٣ عشر أباً.

* وكما جاء في «الثقات»: [أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى بن يزيد بن امرئ القيس بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن كنانة بن عوف بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كنيته أبو زيد وقد قيل أبو محمد ويقال أبو زيد توفي بعد أن قتل عثمان بن عفان ونقش خاتمه حب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بن عشرين سنة وكان قد نزل وادي القرى وأمه أم أيمن اسمها بركة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم]، فبين أسامة بن زيد، الحب بن الحب، رضوان الله وسلامه عليهما، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) ١٢ أباً.

* وجاء في «الإصابة في تمييز الصحابة»: [امرؤ القيس بن عدي بن أوس بن جابر بن

التوحيد

كعب بن عليم بن هبل بن عبد الله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب الكلبي له إدراك ذكره بن الكلبي قال وقد أمره عمر بن الخطاب على من أسلم بالشام من قضاة وخطب إليه علي ومعه ابنه حسن وحسين فزوجهم بناته وفي بنته الرباب يقول الحسين بن علي وكان له منها ابنته سكينه

لعمرك إنني لأحب داراً تكون بها سكينه والرباب

قلت: فبين امرؤ القيس، رضي الله عنه، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) ١١ أباً.

* وجاء في «الطبقات الكبرى»: [محمد بن السائب الكلبي بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد الحارث بن عبد العزى بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان بن عامر بن عبد ود بن كنانة بن عوف بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب ويكنى محمد بن السائب الكلبي أبا النضر وكان جده بشر بن عمرو وبنوه السائب وعبيد وعبد الرحمن شهدوا الجمل مع علي بن أبي طالب عليه السلام وقتل السائب بن بشر مع مصعب بن الزبير]، فبين بشر بن عمرو، وهو من جيل الصحابة، وبين زيد اللات (بن رفيدة بن ثور بن كلب) ١٢ أباً.

* وجاء في «السيرة النبوية»، (ج: ١ ص: ٢٣٧): [فأم العباس وضرار: نَتَيْلَة بنت جَنَاب بن كليب بن مالك (بن عبد مناف) بن عمرو بن عامر بن زيد مناة بن عامر وهو الضحيان بن سعد بن الخزرج بن تيم اللات بن النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار ويقال أفصى بن دعمي بن جديلة]، فبين العباس، رضي الله عنه، وبين تيم اللات بن النمر بن قاسط، ١٠ أو ١١ أباً (من جهة أمه).

فالعرب كانت تسمي زيد اللات، وتيم اللات قبل النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بحوالي اثنا عشر جيلاً.

* ومن جهة أخرى جاء في «تهذيب الكمال»: [المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسي، (وهو ثقيف)، بن منبه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار]، فبين المغيرة وبين قسي بن منبه، وهو ثقيف، ٩ آباء.

* كما جاء في «الثقات»: [عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان بن عبد الله بن همام بن أبان بن يسار بن مالك بن حطيظ بن جشم بن ثقيف، انتقل في آخر عمره إلى البصرة، وبها مات. أمه: فاطمة بنت عبد الله بن ربيعة بن الحارث بن مالك بن حطيظ بن جشم بن ثقيف] فبين عثمان وبين ثقيف، ١١ آباء من جهة الأب، و٧ آباء من جهة الأم، بمتوسط ٩ آباء، كالمغيرة بت شعبة تماماً.

* كما جاء في «الإصابة في تمييز الصحابة»: [أسيد بن جارية بن أسيد بن عبد الله بن سلمة بن عبد الله بن غيرة بن عوف بن ثقيف الثقفي حليف بني زهرة ذكره العسكري وغيره من الصحابة وقال الواقدي أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً وأعطاه النبي، صلى الله عليه وسلم، مائة من الإبل]، فبين أسيد وبين ثقيف، ٧ آباء.

* كما جاء في «الإصابة في تمييز الصحابة»: [الأخنس بن شريق بن عمرو بن وهب بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن ثقيف، الثقفي أبو ثعلبة، حليف بني زهرة]، فبين الأخنس وبين ثقيف، ٨ آباء.

* وجاء في «الإصابة في تمييز الصحابة»: [الحارث بن كلدة بن عمرو بن أبي علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن قسي، الثقفي طبيب العرب]، فبين الحارث وبين قسي، وهو ثقيف، ٧ آباء.

* وجاء في «الإصابة في تمييز الصحابة»: [الحكم بن سفيان بن عثمان بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن سعد بن عوف بن ثقيف الثقفي قال أبو زرعة وإبراهيم الحربي له صحبة]، فبين الحكم وبين ثقيف، ٨ آباء.

إذاً فقسي، (وهو ثقيف)، بن منبه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار كان قبل زمن النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بحوالي تسعة أجيال.

فالعرب كانت إذاً تسمى بزيد اللات، وتيم اللات قبل أن يخلق قسي بن منبه، والد قبيلة ثقيف، بعدة أجيال.

وقد يقول قائل: فلعل «اللات» هذا ليس من ثقيف أصلاً، ولكنه من الطائف من قبيلة أو شعب سكنها قبل ثقيف. فنقول: لا بأس، فهو إذاً قديم جداً، قبل أكثر من اثني عشر جيلاً، فأنى لابن عباس، وجيله أو آبائهم، أو حتى أجدادهم، أن يكونوا قد أدركوه أو شهدوا حياته، أو وقفوا على قبره المزعوم، قبل أن يندرس؟! فالروايات إذاً في غاية الانقطاع، لا تصلح لشيء مطلقاً، ولم يكن على عهد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قبر يعرف منسوب إلى «اللات» أو أحد معابدها.

وكذلك دلت الأبحاث الحديثة في علوم التاريخ والآثار والنقوش والكتابات التاريخية على أن «اللات» كانت معروفة عند كثير من الشعوب السامية باسمها ذلك، أو قريباً جداً منه، قبل أن تخلق قبيلة ثقيف أصلاً، وكذلك «مناة»، إلهة الموت (المنية) والقدر، كانت معروفة منذ أزمنة قديمة، وهي إلهة أنثى، وبعض اللغات السامية يؤنث بالتاء المفتوحة، كما هو في «اللات»، وبعضها بالتاء المربوطة، كما هو في هذا اللسان العربي المبين.

والذي نكاد نقطع به أن قصة «اللات» هذا الذي كان يلت السويق للحجاج، إنما هي تشنيع على ثقيف، يشبه تشنيع قبائل العرب، وبخاصة القبائل المضرية النجدية على قريش عبادة «أساف»، و«نائلة»، وهما تمثالان في غاية الجمال والإتقان، لعلها ترمز لآلهة شامية أو رومانية، يظهر أنها استوردت من الشام أو من بلاد الرومان واليونان في قديم الزمن لأن العرب ما كانت تحسن فنون التصوير والنحت على ذلك المستوى الرفيع، ووضع أحدهما على الصفا والآخر على المروة. فقالت العرب أنهما عاشقان زنيا في الكعبة، فمسحا تماثيل نصبت على الصفا والمروة عبدة وتخويفاً من مغبة المعصية في الحرم، وفظيع إثم الاستخفاف به، ثم طال الأمد فعبدتها قريش (طبعاً: لسخف عقلها، وعدم أهليتها للقيادة، كما تؤكد القبائل الأخرى المنافسة لها في القيادة والسيطرة على بلاد العرب!!).

ولو قرأ من احتج بمثل تلك الأساطير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ * أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ﴾، في سياقها الصحيح بدقة وعناية، وحضور ذهن وبال، لما قبل بمثل ذلك اللغو والهراء!

❖ فصل: كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!

لا شك أن تفسير ذلك التحول الخطير، تحول العرب من الحنيفية الإبراهيمية، إلى الشرك والكفر، كان مما أقض مضاجع المفكرين والمؤرخين، وشغل بالهم منذ عهود مبكرة، بل إن أوائل ذلك بدأت في عهد الصحابة، رضي الله عنهم، فمن تلك المحاولات: * ما أخرجه البخاري بإسناد غاية في الصحة عن ابن عباس قال: [كان اللات رجلاً يلت السويق للحاج]، وأخرجه ابن جرير بسنده عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾، (النجم: ١٩:٥٣) أنه قال: [كان يلت لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره]، وأخرج ابن أبي حاتم عنه بلفظ: [كان يلت السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه]، وأخرج سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللات]،

وقد أسلفنا أن هذه، وغيرها من الروايات المشابهة، وهي لا تخرج عن هذا المعنى، كلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية، كما أقمنا عليه البرهان القاطع، في الفصل السابق، والحمد لله رب العالمين، فسقطت هذه المحاولة،

وانتهى أمرها، وفرغ منها.

* وجاءت محاولة أخرى في «السيرة النبوية»، (ج: ١ ص: ٢٠٣): [قال ابن اسحاق: ويزعمون أن أول ما كانت عبادة الحجارة في بني إسماعيل أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن منهم حين ضاقت عليهم والتمسوا الفسح في البلاد إلا حمل معه حجرا من حجارة الحرم تعظيما للحرم فحيثما نزلوا وضعوه فطافوا به كطوافهم بالكعبة حتى سلخ ذلك بهم الى ان كانوا يعبدون ما استحسنتوا من الحجارة وأعجبهم حتى خلف الخلوف ونسوا ما كانوا عليه واستبدلوا بدين إبراهيم واسماعيل غيره فعبدوا الأوثان وصاروا الى ما كانت عليه الأمم قبلهم من الضلالات وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم يتمسكون بها من تعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفة والمزلفة وهدي البدن والإهلال بالحج والعمرة مع إدخالهم فيه ما ليس منه فكانت كنانة وقريش إذا أهلوا قالوا: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك) فيوحدونه بالتلبية ثم يدخلون معه أصنامهم ويجعلون ملكها بيده يقول الله تبارك وتعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم: {وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون}، أي ما يوحدونني لمعرفة حقي إلا جعلوا معي شريكا في خلقي]

وهذا مشكل للغاية لأننا قد رأينا أن العرب كانت تسمي أولادها بأسماء وثنية مثل: زيد اللات، وتيم اللات، وزيد مناة، وعبد مناة، وغيرها قبل مجيء النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بأكثر من اثني عشرة جيلاً. والعرب العدنانية، عرب الشمال، أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، ونقل الأخبار لا يعتمد عليه إن كان مشافهة محضة إلا عبر ثلاثة أو أربعة أجيال فقط، على أكثر تقدير. فلا يمكن الاعتداد بهذا «الزعم»، كما سماه الإمام محمد بن إسحاق، ولا بحال من الأحوال.

وليس هذا مشكل فحسب، بل هو في الحقيقة زعم باطل، لأن الصحيح، وهو الحق اليقيني، الذي لا ريب فيه: ما ثبت عنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، أنه قال: «رأيت عمرو بن عامر يجر قصبه في النار، وكان أول من سيَّب السائبة، ويحُرُّ البحيرة»، حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن أبي عاصم في «الأوائل»، وأبو عوانة، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي في «الكبرى»، بأسانيد صحاح، كلهم عن أبي هريرة، وهو عند بعضهم بدون لفظة: «بحر البحيرة»، وعند بعضهم بزيادة: «وهو أول من غير دين إسماعيل»، أو «وهو أول من غير عهد إبراهيم».

* وهو في «المستدرک على الصحيحين» مطولاً، حيث قال الحاكم: أخبرني عبد الرحمن بن أبي الوزير حدثنا أبو حاتم الرازي حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا محمد بن

التوحيد

عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «عرضت علي النار فرأيت فيها عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف أبو عمرو وهو يجر قصبه في النار وهو أول من سيب السوائب وغير عهد إبراهيم عليه السلام وأشبهه من رأيت به أكنم بن أبي الجون!»، قال: فقال أكنم: (يا رسول الله يضرني شبهه؟!)، قال: «لا، إنك مسلم وإنه كافر!». وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه). وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط مسلم). ونسبه الحافظ في «الفتح» إلى أحمد، ولم أجده.

* وقد ورد هذا مطولاً بإسناد قوي جيد، تقوم به الحجة، في «السيرة النبوية» لابن هشام، قال: قال ابن إسحاق: وحدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، أن أبا صالح السمان حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول لأكنم بن الجون الخزاعي: «يا أكنم! رأيت عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف يجر قصبه في النار، فما رأيت رجلاً أشبهه برجل منك به، ولا بك منه!»، فقال أكنم: (عسى أن يضرني شبهه يا رسول الله؟!)، قال: «لا، إنك مؤمن وهو كافر! إنه كان أول من غير دين إسماعيل، فنصب الأوثان، وبحر البحيرة، وسبب السائبة، ووصل الوصيلة، وحمل الحامي»، وأخرج مثله ابن أبي عاصم في «الأولئ»، وابن أبي عروبة، وابن مندة من طريق ابن إسحاق، ونسبه الحافظ في «الفتح» إلى «السيرة الكبرى» لابن إسحاق بهذا اللفظ.

* وأخرج البخاري ومسلم حديث الخسوف الطويل الصحيح عن عائشة، وفيه مرفوعاً: «رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً ورأيت فيها عمراً يجر قصبه في النار، وهو الذي سبب السوائب».

* وفي «المستدرك على الصحيحين»: أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان حدثنا هلال بن العلاء الرقي حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه، رضي الله تعالى عنه، قال: [بينما نحن مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في صلاة الظهر والناس في الصفوف خلف رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرأينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتناول شيئاً، فجعل يتناوله فتأخر، وتأخر الناس، ثم تأخر الثانية فتأخر الناس، فقلت: (يا رسول الله: رأيناك صنعت اليوم شيئاً ما كنت تصنعه في الصلاة؟!)]، فقال: «إنه عرضت علي الجنة بما فيها من الزهرة والنضرة فتناولت قطفاً من عنبها ولو أخذته لأكل منه من بين السماء والأرض لا ينقصونه، فحيل بيني وبينه؛ وعرضت علي النار فلما وجدت سفعتها تأخرت عنها، وأكثر من رأيت فيها من النساء: إن اتئمت أفشين، وأن سألن ألحقن، وإذا سئلن بخلن، وإذا أعطين لم يشكرن؛

ورأيت فيها عمرو بن لحي يجر قصبه في النار وأشبهه من رأيت به معبد بن أكتم الخزاعي فقال معبد: (يا رسول الله! أتخشى علي من شبهه، فإنه والدي؟!)، فقال: «لا، أنت مؤمن، وهو كافر، وهو أول من حمل العرب على عبادة الأصنام!»، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. قلت: هكذا جاء هنا: معبد بن أكتم الخزاعي، فلعله انقلب على بعض الرواة والأصح: أكتم بن أبي الجون، وأبو الجون هو: معبد الخزاعي.

فالقصة ثابتة بأصح الأسانيد عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي بن كعب، رضوان الله وسلامه عليهم.

* والقصة مروية عن غيرهم من الصحابة: ابن عباس، وجابر، وعبد الله بن مسعود، فقد قال الحافظ في «الفتح»: [....، وروى الطبراني من حديث ابن عباس، رفعه: «أول من غير دين إبراهيم عمرو بن لحي بن قمعه بن خندف أبو خزاعة»، وذكر الفاكهي من طريق عكرمة نحوه مرسلاً وفيه: فقال المقداد: (يا رسول الله من عمرو بن لحي؟!)]، قال: «أبو هؤلاء الحي من خزاعة!». [

* وقال الحافظ في «الإصابة» أثناء ترجمة أكتم بن معبد أبي الجون، رضي الله عنه: (وأخرج الزبير في كتاب «النسب» قصة أكتم من وجهين آخرين منقطعين، وأخرجه أحمد من وجه آخر عن جابر).

* كما ورد عن عبد الله ابن مسعود قريباً منه مرفوعاً: «إن أول من سب السوائب، وعبد الأصنام أبو خزاعة: عمرو ابن عامر، وإني رأيته يجر أمعائه في النار»، أخرجه أحمد بإسناد فيه ضعف، إلا أنه يعتضد بما سبق.

فالقصة، كما ترى، ثابتة يقيناً بالتواتر، وهي مشهورة عند العلماء، ويذكرها بعضهم بصيغة الجزم من غير إسناد، كما هو في ترجمة الإمام الشهيد أحمد بن نصر الخزاعي في «تاريخ بغداد»، وفي «تهذيب الكمال».

وقد جاء في بعض الروايات أنه رأى تلك الأصنام في الشام، فأعجبته، فاستوردها، ولعل منها أساف ونائلة، وهذا هو عين قولنا، وما تؤكد المصادر التاريخية المتضافرة، وكله يبطل الخرافات والأساطير، من مثل:

(١) هراء «اللات» الذي كان يلت السويق للحجاج، ذلك «السويق» المعجز العجيب الذي يسمن الناس من فورهم،

(٢) ويبطل غيره من خرافات «أساف»، و«نائلة»، غيرها من الخرافات والأساطير الشعبية،

(٣) وينقض «مزامع» الطواف حول أحجار الكعبة، التي تطورت إلى آلهة فيما بعد! فالتحول من التوحيد إلى الشرك جاء فجأة، على وجه الطفرة، بفعالية رجل داعية واحد كان هو الشيطان المفتون الذي دعى إلى الشرك، وروج له، فأنحسر التوحيد، وبُذِل دين إبراهيم، في جيل واحد، حتى جاء إمام الهدى، ومصباح الدجى، أبو القاسم محمد، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فاقتلع الشرك من جذوره، وأظهر دين الحق: الحنيفية السهلة السمحة، كذلك طفرة في جيل واحد، فله الحمد والمنة، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

ونسارع فنقول أن كل ذلك يتعلق في جوهره فقط بعرب الشمال، ولد إسماعيل، ومن كانوا يجاورونهم من القبائل غير الإسماعيلية مثل جرهم في قديم الأزمنة، والموحدين المؤمنين، أتباع نبي الله صالح، من بقايا ثمود، وربما بعض المؤمنين من أتباع هود، بقايا عاد، وإن كانت ديارهم في الأرجح يمانية، وليست في شمال الجزيرة العربية. وحديثاً: خزاعة، ويطون من قضاة وكتب وبلي وطى، ومن نزل في تلك الديار العربية الشمالية.

أما عرب الجنوب، العرب اليمنية القحطانية، فالظاهر أنهم كانوا أكثر مدنية، وكانوا أهل مدن وقرى وزراعة وصناعة وتجارة، قل أن يوجد فيهم بدو رحل، من رعاء الإبل، كما هو غالب حال عرب الشمال. هؤلاء بقوا فيما يظهر على الشرك، كما تشهد بذلك قصة ملكة سبأ، التي أسلمت على يد سليمان بن دود، عليهما الصلاة والسلام. وتاريخ الجنوب معروف في الجملة فقد فشلت اليهودية والتوحيد في اليمن، ولكن بقي مشركون كثيرون، ثم جاءت النصرانية، وأخبار أصحاب الأخدود، وصراع الحبشة وملوك اليمن، ثم الفرس والحبشة، موجودة في كتب التاريخ، فلا نطيل بذكرها.

❖ فصل: كيف ترك البشر التوحيد الأول؟!*

في الفصل السابق أقمنا البرهان القاطع على أن العرب إنما تركوا دين إسماعيل بفعالية رجل واحد، شيطان من شياطين الإنس، هو عمرو بن لحي الخزاعي، لعنه الله. وأثبتنا أن أساطير «اللات»، الذي كان يلت السويق، وأحجار الكعبة التي كان يطاف بها، لا تستحق حتى أن تروى إلا على وجه التكذيب والتعجب، أو الطرائف والنكت.

فإن كان كل ذلك ترهات وأباطيل، إلا المرفوع إلى خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فكيف تكون القيمة العلمية لما روي عن كيفية نشأة الوثنية في قوم نوح، بعد التوحيد الأول لولد آدم؟!*

ومع ذلك فقد كانت هناك محاولات، بطلها كالعادة عبد الله بن العباس، رضوان الله

وسلامه عليهما. ولا عجب: فالرجل عبقرى، منحه الله عقلية فذة لا تتوقف عن التساؤل والبحث والتنقيب، وكل ذلك خير وبركة للأمة، بشرط أن يقوم من يأتي بعده بواجب الدرس والتمحيص، والمراجعة والتدقيق، أما التسليم فهو إنما يكون لله ورسوله، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

* ومن تلك المحاولات ما رواه البخاري عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَذَرْنِ وَدًّا وَلَا سِوَاءًا، وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾، حيث قال: [صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد. أما ودٌ: كانت لكلب بدومة الجندل. وأما سواع: كانت لهذيل. وأما يغوث: فكانت لمрад، ثم لبني غطف بالجرف عند سبأ. وأما يعوق: فكانت لهمدان. وأما نسر: فكانت لحمير لآل ذي الكلاع. وهي أسماء رجال صالحين من قوم نوح. فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد. حتى إذا هلك أولئك، وتنسخ العلم، عبت،] وروى عكرمة، والضحاك، وابن إسحاق نحو هذا. وأخرج الطبري بسنده عن محمد بن قيس، قال: [أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدرن بهم، فلما ماتوا، قال أصحابهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة! فصوروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم كانوا يسقون المطر! فعبدوهم].

وهذا على فرض ثبوته إلى منتهاه، لا تقوم به حجة. نعم: كانت تلك أسماء آلهة لقوم نوح، وذلك بنص القرآن القاطع، أي قبل ما يزيد على أربعة آلاف عام قبل البعثة المحمدية، أو ربما أكثر من ذلك بكثير. وتوارثها العرب، وغيرهم من الشعوب السامية، حتى انتهت إلى القبائل المذكورة، وأكثرها قبائل يمانية، في أثر ابن عباس، وربما إلى غيرها، كما هو معلوم من صحاح الحديث، والسير، وبالضرورة من علم التاريخ. ولكن كيف نشأت تلك المعتقدات في ذلك الزمن السحيق، هذا محال أن يعرف إلا بالنقل الصحيح، وما ثمة نقل صحيح، أو يعرف بالوحي، وما ثمة وحي، وأثر ابن عباس ليس بمرفوع حتى يقال أنه من الوحي، وما هي إلا إسرائيليّات، أو أساطير عربية، أو خرافات شعبية، ونحوها.

والحق أن الأثر الأول لا يثبت حتى عن ابن عباس، لانقطاعه في موضعين، فقد أخرجه البخاري فقال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام عن ابن جريج، وقال عطاء عن ابن عباس، رضي الله عنهما. وأخرج عبد الرزاق هذا الأثر في تفسيره بسنده عن ابن جريج قال: أخبرنا عطاء الخراساني عن ابن عباس.

وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء

التوحيد

الخراساني، وإنما أخذ كتابه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه، وكان ابن جريج لا يرى بأساً أن يقول: أخبرنا في المناولة والكتابة. وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في «العلل» عن علي بن المديني قال: سألت يحيى بن سعيد القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنا، قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه! قلت: بل هو شر من ذلك، وإنما دفعه ابنه عثمان بن عطاء إليه، وهذا الابن ضعيف، وليس بثقة، وما ندري هل عبث في كتاب أبيه، وما نعلم درجة كتاب عطاء من القيد والشكل والتنقيط، وهو نفسه، أي عطاء بن أبي مسلم الخراساني، مع ذلك كثير الوهم، يرسل ويدلس!

على أن الحفريات والآثار والنقوش الحميرية دلت مؤخراً على أن حمير كانت تعرف (وداً) كذلك، وتربط بينه وبين إله القمر! فهذه الآلهة أكثر ارتباطاً بالكواكب والأفلاك منها برجال صالحين، وإذا ثبت أن نوحاً، عليه الصلاة والسلام كان في شمال العراق (وهو أمر راجح، ولكنه لم يتيقن بعد) فأهل العراق القديم كانوا عبدة نجوم وأفلاك وأرواح علوية، والله أعلم، وهناك قول أن نوحاً إنما أرسل إلى شعب يقطن على الساحل الجنوبي من البحر الأسود أيام كان بحيرة عذبة، معزولة عن بحار العالم، قبل نحو خمسة آلاف عام من البعثة النبوية الشريفة. فالقضية كلها غارقة في ظلمات التاريخ، ومطويات الغيب.

على أن القصة لو ثبتت لا علاقة لها بموضوع «اتخاذ القبور مساجد»، الذي تذكر القصة عادة في إطاره، وإنما هي تتعلق باتخاذ الأنصاب والتمائيل لأولئك المعظمين، وكان ذلك في مجالسهم، وليس على قبورهم، ولا كان هو في مساجدهم، فلا علاقة له بموضوع «اتخاذ القبور مساجد» أصلاً، وإنما هي في الغلو في تعظيم الصالحين ومحبتهم، وخطورة ذلك على التوحيد. لاحظ قوله: (ولم تعبد. حتى إذا هلك أولئك، وتنسخ العلم، عبدت)، وبيان الرواية التالية لذلك: (دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم كانوا يسقون المطر! فعبدوهم)، فأول الأمر تعظيم ومحبة غالية مفردة، ثم اعتقاد فاسد أنه بهم يستسقى المطر، ثم الشرك بعبادتهم.

وإليك مزيد من القصص الخرافية المتناقضة:

* حيث جاء في «تفسير ابن كثير»، (ج: ٤ ص: ٤٢٧ وما بعدها): [وروى الحافظ بن عساكر، (٨، ورقة: ١٦٥) في ترجمة شيث عليه السلام من طريق إسحاق بن بشر قال أخبرني جويبر ومقاتل عن الضحاك عن ابن عباس أنه قال ولد لآدم عليه السلام أربعون ولداً عشرون غلاماً وعشرون جارية فكان ممن عاش منهم هابيل وقابيل وصالح وعبد الرحمن والذي كان سماه عبد الحارث وود، وكان ود يقال له شيث ويقال له هبة الله، وكان

إخوته قد سودوه، وولد له سواع ويغوث ويعوق ونسر].

قلت: ما شاء الله كان: يختلف الرواة في أسماء أبناء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهل الطاهر هو نفسه الطيب، لقبان لعبد الله، أو غير ذلك؟! ولكننا «نعلم» أن ود هو شيت ويقال له هبة الله. وسواع ويغوث ويعوق ونسر أبناء لـ«ود»!!

* وجاء في «تفسير ابن كثير»، (ج: ٤ ص: ٤٢٧ وما بعدها): [وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا أبو عمرو الدوري حدثنا أبو إسماعيل المؤدب عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن أبي حرزة عن عروة بن الزبير قال اشتكى آدم عليه السلام وعنده بنوه ود ويغوث ويعوق وسواع ونسرا قال وكان ود أكبرهم وأبرهم به]، وهي كذلك في «الدر المنثور»، وها هنا أصبح سواع ويغوث ويعوق ونسر أخوة لـ«ود»، هكذا بقدرة قادر، وليسوا أبناءه!

* وجاء في «تفسير ابن كثير»، (ج: ٤ ص: ٤٢٧ وما بعدها): [وقال ابن أبي حاتم حدثنا أحمد بن منصور حدثنا الحسن بن موسى حدثنا يعقوب عن أبي المطهر قال ذكروا عند أبي جعفر وهو قائم يصلي يزيد بن المهلب قال فلما انفتل من صلاته قال ذكرتم يزيد بن المهلب أما إنه قتل في أول أرض عبد فيها غير الله قال ثم ذكر ودا قال وكان ود رجلا مسلما وكان محببا في قومه فلما مات اعتكفوا حول قبره في أرض بابل وجزعوا عليه فلما رأى إبليس جزعهم عليه تشبه في صورة إنسان ثم قال إني أرى جزعكم على هذا الرجل فهل لكم أن أصور لكم مثله فيكون في ناديكم فتذكرونه قالوا نعم فصور لهم مثله قال ووضعوه في ناديهم وجعلوا يذكرونه فلما رأى ما بهم من ذكره، قال هل لكم أن أجعل في منزل كل رجل منكم تمثالا مثله فيكون له في بيته فتذكرونه، قالوا نعم قال فمثل لكل أهل بيت تمثالا مثله فأقبلوا فجعلوا يذكرونه به قال وأدرك أبناءهم فجعلوا يرون ما يصنعون به قال وتتاسلوا ودرس أمر ذكرهم إياه حتى اتخذوه إلها يعبدونه من دون الله أولاد أولادهم فكان أول ما عبد من دون الله ود، الصنم الذي سموه ودا]

قلت: وهذه أسطورة مختلفة عن سابقتها، ولا علاقة لها بموضوع «اتخاذ القبور مساجد»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور لأولئك المعظمين المحبوبين، وكانت الصور في ناديهم، ثم في بيوتهم، وليس على قبورهم، ولا كانت في مساجدهم، وهي إنما هي في الغلو في تعظيم الصالحين ومحبتهم، المؤدي إلى الشرك، لاحظ جملة: (حتى اتخذوه إلها يعبدونه من دون الله)!

* والقصة بعينها في «الدر المنثور»، (ج: ٨ ص: ٢٩٣): [وأخرج عبد بن حميد عن أبي مطهر قال: ذكروا عند أبي جعفر يزيد بن المهلب فساق القصة كما هي عند ابن أبي حاتم في «تفسير ابن كثير»]

* وفي «الدر المنثور»، (ج: ٨ ص: ٢٩٣): [وأخرج الفاكهي عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال: أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح وكانت الأبناء تبر الآباء فمات رجل منهم فجزع عليه فجعل لا يصبر عنه فاتخذ مثالا على صورته فكلما اشتاق إليه نظره ثم مات ففعل به كما فعل ثم تتابعوا على ذلك فمات الآباء فقال الأبناء ما اتخذ هذه آبائنا إلا أنها كانت آلهتهم فعبدها]، وهذه محاولة مختلفة لتفسير نشوء الوثنية، ولا علاقة لها بموضوع «اتخاذ القبور مساجد»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور للأسلاف، كما هي عادة أهل الصين اليوم، وكانت الصور على الأرجح في بيوتهم، وليس هناك ما يدل أنها كانت على قبورهم، ولا في مساجدهم أو معابدهم، فلا علاقة له بموضوعنا أصلاً، والمصيبة إنما هي في الغلو في تعظيم الأسلاف ومحبتهم، المؤدي إلى الشرك والكفر، والصور إنما هي وسائل مساعدة فقط.

* وفي «الدر المنثور»، (ج: ٨ ص: ٢٩٣): [وأخرج عبد بن حميد عن محمد بن كعب رضي الله عنه في قوله: {ولا يغوث ويعوق ونسرا} وقد أضلوا كثيراً]، قال كانوا قوما صالحين بين آدم ونوح، فنشأ قوم بعدهم يأخذون كأخذهم في العبادة فقال لهم ابليس لو صورتم صورهم فكنتم تنظرون إليهم فصوروا ثم ماتوا فنشأ قوم بعدهم فقال لهم ابليس إن الذين كانوا من قبلكم كانوا يعبدوها]

* وفي «الدر المنثور»، (ج: ٨ ص: ٢٩٣): [وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن محمد بن كعب القرظي قال كان لآدم خمسة بنين ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر فكانوا عبادا فمات رجل منهم فحزنوا عليه حزنا شديدا فجاءهم الشيطان فقال حزنتم على صاحبكم هذا قالوا: (نعم) قال هل لكم أن أصور لكم مثله في قبلكم إذا نظرتم إليه ذكرتموه قالوا: (لا، نكره أن تجعل لنا في قبلتنا شيئا نصلي إليه، فأجعله في مؤخر المسجد)، قالوا: (نعم)، فصوره لهم حتى مات خمستهم فصور صورهم في مؤخر المسجد، وأخرج الأشياء حتى تركوا عبادة الله وعبدوا هؤلاء فبعث الله نوحا]، وهاتان قصتان مختلفتان عن محمد بن كعب القرظي، وفي الثانية تفاصيل كأنها من رواية شاهد عيان كان في ذلك المجلس عندما جاءهم أبليس زائراً (!!!). ولا علاقة لهذه «الأسطورة» بموضوع «اتخاذ القبور مساجد»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الصور لأولئك المعظمين المحبوبين، وكانت الصور في مؤخرة مساجدهم، لأن القوم كرهوا اتخاذ شيء في القبلة.

* وجاء في «تفسير الطبري»، (ج: ٢٩ ص: ٩٨ وما بعدها): [حدثنا ابن حميد قال ثنا مهران عن سفيان عن موسى عن محمد بن قيس ويعوق ونسرا قال كانوا قوما صالحين من بني آدم وكان لهم أتباع يقتدون بهم فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم لو

صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم فصوروهم فلما ماتوا وجاء آخرون دب إليهم إبليس فقال إنما كانوا يعبدونهم وبهم يسقون المطر فعبدوهم]، قلت: هذه أهون شيئاً ما، فما ثمة تحديد أجيال، ولا زعم بأنهم من ولد آدم صليبة مباشرة، ولا ذكر لـ «زيارة» إبليس في صورة آدمي، وإنما هي مجرد «وسوسة» منه!! ولا ذكر في القصة للقبور أصلاً، وإن كانت الصور والتماثيل جوهريّة في الموضوع، مع أنه لم يرد في القصة أين كانت تلك الصور، وإن كان السياق يشير إلى أنها في البيوت. والمصيبة هنا هي في «الغلو»، وليست في الصور ذاتها، ومن باب أولى ليست في القبور.

هذه القصص المتناقضة، والخرافات المتبتتية تظهر لك حقيقة هذه الأقوال، وأنها مجرد أساطير شعبية، وخرافات إسرائيلية. وقد تنزه عنها نفر من المفسرين من أمثال قتادة، والضحاك، وابن زيد:

* فقد جاء في «تفسير الطبري»، (ج: ٢٩ ص: ٩٨ وما بعدها): [حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا قال كان ود لهذا الحي من كلب بدومة الجندل وكانت سواع لهذيل برياط وكان يغوث لبني غطيف من مراد بالجرف من سبأ وكان يعوق لهمدان ببلخع وكان نسر لذي كلاع من حمير قال وكانت هذه الآلهة يعبدها قوم نوح ثم اتخذها العرب بعد ذلك]

* وجاء في «تفسير الطبري»، (ج: ٢٩ ص: ٩٨ وما بعدها): [حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا قال كانت آلهة يعبدها قوم نوح ثم عبدتها العرب بعد ذلك قال فكان ود لكلب بدومة الجندل وكان سواع لهذيل وكان يغوث لبني غطيف من مراد بالجرف وكان يعوق لهمدان وكان نسر لذي الكلاع من حمير]

* وجاء في «تفسير الطبري»، (ج: ٢٩ ص: ٩٨ وما بعدها): [حدثت عن الحسين قال سمعت أبا معاذ يقول ثنا عبيد قال سمعت الضحاك يقول في قوله ولا يغوث ويعوق ونسرا قال هذه أصنام وكانت تعبد في زمان نوح]

* وجاء في «تفسير الطبري»، (ج: ٢٩ ص: ٩٨ وما بعدها): [حدثت عن الحسين قال سمعت أبا معاذ يقول ثنا عبيد قال سمعت الضحاك يقول في قوله ولا يغوث ويعوق ونسرا هي آلهة كانت تكون باليمن]

* وجاء في «تفسير الطبري»، (ج: ٢٩ ص: ٩٨ وما بعدها): [حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد في قوله ولا يغوث ويعوق ونسرا قال هذه آلهتهم التي يعبدون]

باب توحيد الخلق والتكوين

هو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده هو القادر على الخلق والتكوين والايجاد من عدم حقيقةً، وليس لغير الله شيء من ذلك على وجه الإستقلال والقدرة الذاتية، وإنما يكون، إن وجد، فيما أودعه الله فيه من قدرة محدودة مخلوقة، وبإذنه سبحانه وتعالى وتقديره وتمكينه. وكل ذلك، كذلك، ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية، قبل ورود الشرع، ثم جاء الشرع مؤيداً، ومذكراً بها، ومفصلاً لمعانيها فيما لا يعد ولا يحصى من النصوص، منها:

* قال تعالى: ﴿الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾، (سورة الانعام: ١:٦).

* وقال: ﴿بديع السماوات والأرض، أنى يكون له ولد، ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء، وهو بكل شيء عليم﴾، (الانعام: ١١:٦).

* وقال: ﴿ما اتخذ الله من ولدٍ، وما كان معه من إله، اذاً لذهب كل إله بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض، سبحانه الله عما يصفون﴾، (المؤمنون: ٩١:٢٣).

* وقال، تقدست أسماؤه، نافياً أن يكون غيره قد خلق شيئاً، فيكون بذلك له شريكاً: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم؟ قل: الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار﴾، (الرعد: ١٦:١٣).

وقد جرت عادة المسلمين في الامتناع عن استخدام لفظة «الخلق»، ومشتقاتها، إلا في حق الله، تبارك وتعالى. فتجدهم ينفرون أشد النفور من استخدام اللفظة في حق غير الله، في مثل جملة: (عقلية خلاقة)، فيقولون مثلاً: (عقلية مبدعة)، هذا أدب جيد، وعادة حميدة، لا بد من الاستمرار عليها، ورعايتها، وإن كان خلاف ذلك ليس حراماً، لأن نسبة الخلق لغير الله جائزة، كما قال جل جلاله عن السيد المسيح بن مريم، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى والدته: ﴿إذ «تخلق» من الطين كهيئة الطير بإذني﴾، ومحال على الله أن يستخدم عبارة باطلة، مع علمنا ضرورة أن خلق المسيح من الطين كهيئة الطير، أي تشكيله هكذا، ليس كخلق الله للحياة في الطير بعد نفخ المسيح في الطير، فهذا خلق، وهذا خلق، وشتان بين هذا وهذا!!

وكون الله، تقدست ذاته، وتباركت أسماؤه، وسما مقامه، خالقاً، هو بعض معنى كونه:

«إلهاً»، ولا علاقة مباشرة له من الناحية المفاهيمية بكونه «رباً»، وهذا يبطل صحة تعريف الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية لما أسماه بـ«توحيد الربوبية»، لأنه أدخل فيه «الخلق» في أول القائمة، وهذا باطل، كما أسلفنا عند مناقشة لفظة: «رب».

ولما كان مفهوم «الخلق» لا يدخل في مفهوم «الربوبية»، إلا بإقحام وتكلف مصطنع، فقد وقعت من ثم قسمته للتوحيد باطلة عرجاء من هذا الاعتبار، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادي منها:

(أ) القول بخلق الشر من قبل إله الشر كما يقوله عامة المجوس، سواء قال بعضهم بقدوم إله الشر فجمعوا بين شرك الذات السابق بيانه وشرك الخلق والتكوين، أو قالوا أن إله الشر حادث، ليس أزلياً ولا قديماً، فيكون هذا شركاً في الخلق والتكوين فحسب. وكلا القولين محكي عن طائفة منهم.

(ب) القول باشتراك أكثر من إله في خلق أجزاء مختلفة من العالم كقول أكثر المشركين البدائيين، ومنهم مشركوا اليونان: فهذا إله البحر، وذلك إله الشمس، .. إلخ.

(ج) القول بالطبيعة الخالقة التي أوجدت الأشياء بخاصيتها الذاتية على وجه الضرورة التي يستحيل خرقها أو تجاوزها، وهو قول طائفة من الفلاسفة، والطبائعيين، والقائلون بذلك ينكرون، بالضرورة، معجزات الانبياء، وأكثرهم أيضاً ملحد ينكر وجود الله.

غير أنه ينبغي أن يُعلمَ علماً يقينياً لا يتطرق إليه الشك أن العبرة هي بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصور بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن نسب إلى غير الله الخلق والإيجاد من عدم - كما يفعل الثنوية المجوس بالنسبة لما يسمونه إله الشر «أهريمن» فقد جعله متصفا ببعض صفات استحقاق العبادة، أي الألوهية، أي جعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطاناً، أو سماه ملكاً، أو عقلاً فلكياً، أو غير ذلك، وكذلك بغض النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك: هل هو تقديس، ومحبة، وتقرب، وطاعة؛ أو هو كراهية، ومعادة، وتباعد، وعصيان. إذ العبرة، في هذا المقام، بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، فتلك لها اعتبار آخر، في مقام آخر، كما سيأتي في باقي هذه الرسالة.

باب توحيد التصرف والتدبير

وهو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده مدبر الأكوان، المتصرف فيها بذاته، **على وجه الاستقلال**، المقدر لمقاديرها، فلا يقع فيها شيء إلا بعلمه، وتقديره، وإذنه، ولا يفعل فيها فاعل فعلاً إلا بإذن الله، بما وهب الله له من قدرة على الفعل، وبما ركب فيه من المقادير والخصائص وما طبعه عليه من الطبائع: كل ذلك على وجه التبعية بجعل الله، وتقديره، وعلمه السابق، لا على وجه الاستقلال بقدرة أو إرادة ذاتية.

لقد كان أكثر شرك العرب، وغيرهم من بسطاء المشركين واقعاً في هذا الباب، لذلك جاء القرآن والسنة بما لا يعد ولا يحصى من النصوص المؤكدة على هذا، كما ميز النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى، في ركن مستقل من أركان الإيمان، لعلاقة ذلك المباشرة بهذا الموضوع.

* قال تعالى: ﴿ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه، ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون﴾، (يونس: ٣: ١٠).

* وقال: ﴿قل من يرزقكم من السماء والأرض؟! أمَّن يملك السمع والأبصار؟! ومن يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي؟! ومن يدبر الأمر؟! فسيقولون الله، قل: أفلا تتقون!﴾، (يونس: ٣١: ١٠).

ومعلوم بضرورة الحس والعقل، وهو كذلك مؤكد مقطوع بثبوته بنصوص الشرع، أن الكون فيه سنن مطردة، تترتب فيه الأسباب والمسببات على بعضها على نحو اعتيادي دائم: فالنار دائماً وأبداً تحرق الحطب الجاف، وماء المطر العذب ينبت الزرع، وهكذا. والكون مملوء، كذلك، بالكائنات ذات الإرادة والاختيار، التي تفعل وتتحرك، وتذهب وتجيء. كل ذلك ممكنات تترتب على بعضها البعض ويستحيل عقلاً أن يكون ذلك لأمر ضروري ذاتي، لأنها في أصل خلقتها، أي في ذاتها مخلوقة حادثة ممكنة، وليست ضرورية أزلية واجبة، فكيف تكون صفاتها، وهي فرع من أصل، ضرورية أو واجبة؟! فلزم أن يكون ذلك كله بجعل الله، الحي القيوم، واجب الوجود بذاته، القديم الأول بغير ابتداء، الآخر بغير انتهاء.

فكل تلك الوقائع في الكون **ليست لأمر ضروري ذاتي، ولا هي على وجه الاستقلال**، بل بجعل الله، أي بعلمه، وإرادته، وخلقته، وتدبيره، وإذنه الكوني، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد. فالضرورة الذاتية أو الاستقلال في الفعل لا تكون إلا لإله، واعتقاد

التوحيد

تحقق ذلك في غير الله، شرك بالله.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادي منها، على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر:

(أ) قول بعض الصابئة وعبد الكواكب أن الكواكب – أو العقول، والنفوس، والأرواح الملائكية الموجودة فيها – تعلم ما العالم السفلي، وهي التي تتصرف في فيه على وجه الاستقلال.

(ب) قول كثير من المشركين – ومنهم مشركوا العرب – أن صغار الآلهة بما لهم من ذوات إلهية، وصلة نسب وقربة مع كبار الآلهة، يتصرفون في بعض شؤون العابدين لهم إما مباشرة، أو بالشفاعة من غير استئذان، والوساطة التي لا ترد عند كبار الآلهة.

(ج) قول بعض الفلاسفة «الطبايعيين» أن ترتيب الأسباب والمسببات على بعضها ترتيب ضروري، يستحيل خرقه، بحيث لا ينفك هذا عن هذا مطلقاً. هذا كذلك شرك اعتقادي يناقض الإسلام كل المناقضة، ويخرج من اعتنقه عن الملة، إن كان دخل في الملة قبل ذلك أصلاً. وهو يناقض الحق الذي دلت عليه الأدلة العقلية والشرعية اليقينية التي تبرهن على أن ترابط الأسباب والمسببات ليس بضروري، بل هو «عادي»، وهو «جعلي»، أي بجعل الله لها كذلك، وإذنه بدوام ذلك واستمراره على وجه السنة العادية، لا على وجه الضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها.

(د) قول بعض غلاة «القدرية» أن أفعال العباد الاختيارية لا تقع بإذن الله وتقديره، ثم يلتزمون في المناظرة بأنها تقع رغماً عن الله، وأنه، جل وعلا، ما كان قادراً على منعها، تعالى وتقدس، أو نحو ذلك.

ونسارع في التنبيه على أن مقصد أكثرهم ليس بواضح، ولا نعلم قدرياً من أهل الإسلام قال بمثل هذا أو التزم به، إلا أنه لازم لأقوال بعض الغلاة منهم. ولعل هذا سبب تسمية بعض أئمة السلف لهم: (مجوس هذه الأمة)، وهو تعبير يستخدمه الكثيرون، لا سيما إذا حميت المناظرة واشتدت، أو عند التراشق بالقول والتنازع بالألقاب، فتجمع العواطف، ويتراجع العقل، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ونسارع بالتنبيه، على كل حال، أن لازم القول ليس قولاً، إلا إذا أقر به صاحبه والتزم، وإلزام القائل بما لم يلتزمه ظلم وعدوان، وهي طريقة أهل الجدل والمرء، بل أهل البدع والأهواء، ولكن تفصيل ذلك محله غير هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين.

ما سلف إنما هي قائمة بأوضح وأشهر الأمثلة التي وقعت لنا، وربما وجد غيرنا الكثير من مثيلاتها، أو مزيداً من الأمثلة على جزئياتها، فأنواع الشرك وظلماته كثيرة متراكبة

التوحيد

متشابكة، كظلمات بحر لحي من فوقه موج من فوقه سحب، ظلمات بعضها فوق بعض، والهدى والنور واحد مبين: وهو ما جاء به محمد، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله الملك الحق النور المبين، والحمد لله رب العالمين.

نعم: ها هنا أصاب الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في إدخال «التدبير» و«التصرف» تحت عنوان «توحيد الربوبية»، لأن مفاهيم التصرف والتدبير، فرع لمفاهيم «السيادة» و«الملك»، وهي بالضرورة بعضها، كما أسلفناه عند مناقشة مفهوم: «الرب».

غير أنه يجب أن يعلم هنا كذلك علماً يقينياً لا يتطرق إليه الشك أن العبرة هي بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصور بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن زعم:

(١) أن لغير الله، عند الله، شفاعة لا ترد، أو لا تحتاج إلى استئذان،

(٢) أو أن غير الله يجير على الله،

(٣) أو أن غير الله يستطيع الإفلات من «قبضة» الله،

(٤) أو أن غير الله يتصرف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة، ولا تقدير،

(٥) أو أن غير الله له قدرة وتصرف تضاهي قدرة الله،

(٦) أو أن غير الله خارج عن السيطرة الإلهية بحيث يستطيع الإفلات أو الهروب من الله

تعالى فيعجزونه هرباً (كاعتقاد بعض جهلة العوام، والأفارقة، في الجن، والأرواح السفلية، والشيطانية)،

(٧) أو أن الله لا يتصرف ويدبر الخلائق مباشرة، بل يحتاج واسطة بينه وبين الخلائق

تدبر نيابة عنه، وترفع المطالب من أسفل إلى أعلى إليه، كقول عبدة النجوم، والعقول السبعة، أو العشرة، وغيرهم،

من زعم شيئاً من ذلك فقد جعل ذلك الغير متصفاً ببعض صفات الألوهية، أي استحقاق العبادة، أي جعله لله نداً، وجعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شفيعاً، أو وسيطاً، أو ولياً، أو غير ذلك، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتسميات.

نعم: من زعم شيئاً من ذلك في غير الله، فقد جعل ذلك «الغير» إلهاً من دون الله بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. وكذلك بصرف النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك: هل هو تقديس، ومحبة، وتقرب، وطاعة؛ أو هو كراهية، ومعادة، وتباعد، وعصيان. إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات والألفاظ، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، كما أسلفنا، وكما سنشبعه أيضاً في بقية هذه الرسالة.

باب توحيد التشريع والحاكمة

وهو الاعتقاد الجازم بأن لله وحده لا شريك له حق التشريع ابتداء واستقلالاً، وسلطة الأمر والنهي، وحق الطاعة، وليس لغيره أن يأمر وينهى، أو أن يستحق الطاعة إلا بإذنه، جل وعز، مع قيام الدليل الشرعي القاطع على وجود هذا الإذن.

فالله هو الرب ذاتي الربوبية، والسيد المطلق السيادة، والمالك بحق تمام الملك، وهو الملك والحكم والحاكم، وذلك بموجب كونه الحي القيوم، الأزلي الأبدي، واجب الوجود، أي بموجب كونه الإله الحق الواحد. فألوهيته ترتبت عليها ربوبيته وسيادته وملكه، وربوبيته ترتب عليها تفرد بالحق، وحق التشريع.

فتوحيد التشريع والحاكمة فرع من توحيد الربوبية، وهو بعض مفهوميها، لا كما زعمت «هيئة كبار الجاهلاء» فيما يسمى بـ«السعودية».

وهذه الحقيقة، ألا وهي: (تفرد الله، وحده لا شريك له، بحق التشريع ابتداء واستقلالاً، وسلطة الأمر والنهي، وحق الطاعة، وليس لغيره أن يأمر وينهى، أو أن يستحق الطاعة إلا بإذنه)، يعبر عنها أحياناً بلفظ: «توحيد الحاكمية» أي أن حق الحكم والتشريع لله سبحانه وتعالى، وربما عبر عنها بمبدأ: «السيادة للشرع» أي أن الشرع المنزل من الله تعالى له السيادة النهائية، والهيمنة العليا على جميع تصرفات العباد.

وهذا التعبير الثاني، أي «سيادة الشرع»، أفضل من الناحية العملية لأنه يبين **الكيفية العملية** لتحقيق هذا القسم من التوحيد ألا وهي: الرجوع إلى الوحي، أي الشرع المنزل، المتمثل في نصوص الكتاب والسنة، وما دلا عليه من أدلة تفصيلية فرعية تبعية كالإجماع، والقياس المبني على علة شرعية، أي على علة منصوص عليها أو مستنبطة من النصوص.

هذا الشرك، أي شرك التشريع والحاكمة، هو الأكثر انتشاراً في العالم الغربي اليوم لتبنيه «الزمنية»، أو «الدنيوية» (secularism) التي تسمى خطأً: «العلمانية»، والتي تجعل حق التشريع للإنسان، والسيادة، بزعمها للشعب.

ولما كان العالم الغربي، الآن، هو الأكثر تقدماً في مجالات العلوم والتقنية، وهو المهيمن على مصائر الأمم والشعوب، وحضارته، ومعها ثقافته، هي السائدة، والمعتبرة مقياساً لجميع الحضارات والثقافات؛ ولسقوط العالم الإسلامي عن مرتبة الصدارة فكرياً، وحضارياً، وسياسياً منذ عدة قرون حتى بلغ الحضيض بهدم آخر دول الخلافة الإسلامية في إسطنبول؛ ولهزيمة جماهير المسلمين، بل وخاصتهم، هزيمة نفسية منكرة، أمام الزحف

التوحيد

الغربي؛ لذلك كله، انتشر هذا الفكر الشرقي الكفري، بين المسلمين، وبالأخص المثقفين منهم ثقافة غربية، فارتد الكثير منهم عن الإسلام، ونبذوا حضارته وثقافته، وأصبحوا كفاراً مرتدين «لا دينيين»، «دنيويين»، «علمانيين»، مؤهلين للعنة الأبدية، والنار السرمدية، إلا أن يتوبوا قبل الموت.

وعندما نقول: (ارتد الكثير من مثقفي المسلمين عن الإسلام) فنحن لا نقول ذلك على وجه المجاز، أو المبالغة لغرض من أغراض البلاغة والبديع. كلا، والله: بل نعنيه بالمعنى الشرعي المحدد: ردة حقيقية عن الإسلام أصبحوا بها كفاراً مشركين، فارقوا الملة، وهجروا الأمة. هذا الردة العمياء، والخطر المميت، مع الأهمية الخاصة لمبدأ «السيادة الشرع» من الناحية الاعتقادية لكل فرد مسلم، ومن الناحية الدستورية للجماعة، أي للأمة والدولة الإسلامية، تحتم علينا إشباع القول فيه إشباعاً تاماً، ودحض الشبهات، التي أثارها حوله أعداء الله من فقهاء السلاطين الخونة، عليهم سخط من الله، وغضب منه، ولعائن متتابعة إلى يوم الدين، دحضاً نهائياً وكاملاً. كل ذلك تم إنجازه، بحمد الله ومنته وتوفيقه، في كتابنا المسمى بـ«الحاكمية، وسيادة الشرع». ونكتفي هنا بالإلماح إليه، مع بعض أدلته، حتى لا ينقطع تسلسل البحث في هذا الكتاب التمهيدي.

❖ فصل: أدلة الحاكمية وسيادة الشرع

لقد قامت الأدلة القطعية من القرآن، والسنة، وإجماع الصحابة، بل ومن العقل، قبل ذلك، على أن السيادة للشرع وحده مطلقاً. ففي القرآن نصوص كثيرة جداً تدل على أن الشرع وحده هو صاحب السيادة المطلقة، وكذلك في السنة النبوية المطهرة، فمن هذه النصوص:

* قال، تباركت أسماؤه، وتقدس صفاته، رواية لمقولة يوسف، المعصومة، الجامعة، المانعة: ﴿ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان: إن الحكم إلا لله، أمر ألا تعبدوا إلا إياه، ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾، (يوسف: ١٢: ٤٠). فإن كان المقصود بالعبادة معناها الضيق، أي الشعائر التعبدية، كما يتوقع أن يكون الفهم البدائي المحدود لصاحبي يوسف في السجن، أي مجموعة من الأفعال: ركوع، وسجود، وصلاة وصيام، ونصب محاريب، وتقديم ذبائح وقرابين، وإشعال شموع، وإطلاق مجامر وبخور، وتقديم صدقات ونذور، ونحوه، فهذه لا تصرف إلا لله وحده لا شريك، ولا تصرف لغيره، لأنه أمر بذلك، بوصفه المتفرد بالحكم، أي بوصفه صاحب السيادة، المتفرد بها: ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾، فعبادته بهذا المعنى

الضيق، أي صرف تلك الشعائر والطقوس والأفعال التعبدية له، وتوحيده، أي قصر تلك الأفعال عليه، ليست أصلاً، بل هي فرع: لتفرد بالسيادة والحكم. ولو أمر بصرف شيء من تلك الأفعال والشعائر لغيره لوجب طاعته.

فالطاعة هي الأصل، والأفعال التعبدية، أو التي تسمى تعبدية، وإفراد الله بها هو الفرع. فليس توجيه تلك الأفعال إليه، وإفراده بها بضرورة حس أو عقل، بل هو طاعة للأمر، ولو لم يصدر أمره بذلك لما وجب من ذلك شيء، ولا حرم منه شيء. هذا هو الحق الذي تدل عليه الآية، ولا يمكن فهم غير ذلك منها مطلقاً، كما فصلناه في صلب كتابنا عن «التوحيد»..

وإن كان المقصود بالعبادة معناها الشامل الواسع، ألا وهو: الخضوع، مع الطاعة والاتباع؛ والتذلل والتقديس؛ مع المحبة والولاء؛ فتكون جملة: ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾، تفريع، وتطبيق، وبيان للجانب العملي التطبيقي لجملة: ﴿إن الحكم إلا لله﴾، التي هي الجانب المعرفي النظري.

فالحقيقة الأصلية العليا المطلقة هي تفرد الرب، جل جلاله، بالحكم، وانفراده بالسيادة، ويترتب على ذلك بضرورة الحس والعقل على كل عبد، أيقن ذلك وأقر به، إفراده بالعبادة بمعناها الشامل، أي إفراده بالطاعة والخضوع والتسليم، المبني على المحبة والتوقير والتعظيم، لأن ذلك هو رأس العبودية، وجوهرها، وحقيقة معناها.

فالعبادة بالمعنى الواسع، ألا وهي: التذلل والتقديس؛ والخضوع، مع الطاعة والاتباع؛ مع المحبة والولاء، ترجع كلها إلى رأس ذلك وأصله: الطاعة والخضوع والتسليم، المبنية على المحبة والتعظيم، وهذه بدورها هي المظهر الطبيعي الوحيد المقبول والمعقول من العبد المخلوق تجاه الرب الخالق: أي تجاه الحقيقة الوجودية المطلقة العليا: ﴿إن الحكم إلا لله﴾، أو إن شئت فقل: (لا إله إلا الله)، لا فرق بين تعبير وتعبير، إذ كل ذلك مترادف يبين بعضه بعضاً، ويترتب بعضه على بعض بالضرورة العقلية والحسية القاطعة.

* وقال الله تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله، يقص الحق، وهو خير الفاصلين﴾ (الأنعام: ٥٧:٦). وهذه صيغة حصر، فالحكم له وحده، لا شريك له، حصراً. وخبره، كما هو في قصصه، هو الحق المطابق للواقع يقيناً، وهو الذي يفصل في كل نزاع، ويحكم في كل خلاف، حكماً فصلاً نهائياً، لا تعقيب عليه، ولا مسائلة له: في الدنيا بتعريف الحلال والحرام، والخير والشر، وتحديد القيم الأخلاقية والمعنوية، وفي الآخرة بالفصل النهائي العادل المطلق بين العباد. كما أنه لا خير، ولا عدل، ولا حق إلا في حكمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه.

التوحيد

لا حظ أن الآية نصت على جعل: (الحكم لله حصراً، بدون ند أو شريك)، فليس لغيره حكم، ولكن القصص الحق، والخبر الحق، قد يأتي من غيره. فالإخبار بالحق والصدق ليس محصوراً في الله، جل جلاله، بل قد يأتي من غيره. طبعاً ما يأتي من الغير من حق وصدق إنما هو محدود، منشؤه علم محدود مخلوق مكتسب، بخلاف علم الله الذاتي المطلق: فشتان بين خبر صادق، وخبر صادق، وبين علم وعلم!

* وقال الله تعالى، مؤكداً لما أسلفناه: ﴿... ألا له الحكم، وهو أسرع الحاسبين﴾ (الأنعام: ٦٢). وهذه صيغة حصر أخرى، لأن لفظة (الحكم) جاءت محلاة بألف ولام التعريف، فتشمل جنس الحكم، أي كل حكم. وقد تم تأكيد خصوصيته وتفرد، جل وعلا، بذلك بتقديم شبه الجملة الخبرية (له) على المبتدأ، واستخدام آلة التأكيد: (ألا).

* وقال الله تعالى: ﴿... ألا له الخلق والأمر، تبارك الله رب العالمين﴾ (الأعراف: ٥٤:٧). وهذه صيغة حصر أيضاً، كما سلف. فكما أنه هو وحده الخالق الرازق، فهو وحده الأمر الناهي، أي أنه هو وحده السيد المتفرد بالحكم.

* وقال الله تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله، ذلكم الله ربي، عليه توكلت، وإليه أنيب﴾ (الشورى: ١٠:٤٢). وليس هذا حصراً لأحقية الله في الحكم فقط فيما اختلف فيه الناس. بل هو الحاكم مطلقاً. والناس إنما أجمعوا فقط على ضروريات العقل الأولية، وهذه مغروسة في طبيعة العقل وبنيته، وإن شئت أن تقول هي جزء من العقل بوصفه عقلاً. والله جل جلاله هو الذي خلقه هكذا، بعد أن قضى وحكم، بأن يكون الحال هكذا. فليس وراء الله شيء أو مرجعية، بل هو الأول والآخر، والظاهر، والباطن، وإليه المنتهى!!

* قال الله تعالى: ﴿... فالحكم لله العلي الكبير﴾ (غافر: ١٢:٤٠).

* وقال: ﴿والله يحكم، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب﴾، (الرعد: ١٣:٤١). وكيف يتصور أن يكون في الوجود من يعقب على حكمه؟! أليس هو الأول والآخر؟! أليس منه المبدأ؟! أليس إليه المنتهى؟!

فلو اعترض معترض على حكم الله بدعوى مخالفته للعقل قيل له:

ألست أدركت بالعقل أنك محدود لست لانهائياً، ممكن الوجود لست واجباً ضرورياً، حادثاً لست أزلياً، وأن عقلك من خلق الله، وليس عقلاً مطلقاً، وعلمك مكتسب حادث محدود، وليس ذاتياً مطلقاً أزلياً غير محدود؟!

فما عند الله من علم ذاتي مطلق، وإحاطة تامة بذاته ومخلوقاته، وقدرة شاملة على

الإدراك والحكم تجعل حكمه ضرورة مقدم على حكمك.

فظنك أن حكم الله مناقض للعقل ظن باطل، وهو من «خداع البصيرة»، تماماً كـ«خداع البصر»، لا محالة، يبقى البصر منخدعاً مهما كررت النظر، ولكنك تدرك بدليل العقل وشهادته أن ذلك خداع ووهم.

فكذلك ها هنا: يجب على العقل أن يحكم بأن ظنه ذلك باطل، وأنه وهم، لأن خلاف ذلك محال: ذلك «خداع البصيرة»، وهو من وساوس الشيطان، لأن الشيطان، لعنه الله، يعلم تماماً أنك محدود، وعندك قابلية الانخداع، فيقوم بلعبته، أملاً لإفلات بجريمته.

فأصل عقلك من عند الله خلقاً وإيجاداً وتركيباً، فكيف يعود الفرع على أصله بالإبطال؟! لأن الأصل إذا بطل، بطل كل ما تفرع منه، فبطلت أنت ووقع عقلك باطلاً، وانعدمت الثقة به أصلاً، فكيف تقبل بحكمه ذلك المبني على «خداع البصيرة» ابتداءً؟!

تماماً كذلك الأحقق الذي كان يجلس على فرع شجرة عالية باسقة، ثم طلب من أحد المارة أن يقطع ساق تلك الشجرة نفسها، فسقط به الفرع، ودقَّت عنقه: كيف يبقى الفرع، إذا ذهب الأصل؟!

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، (الأنبياء: ٢١: ٢٣). والسؤال تعقيب ومراجعة، وقد أثبتنا آنفاً أنه من المحال الممتنع أن يكون على حكم الله تعقيب، لأن ذلك يؤدي إلى انهيار العقل نفسه وتحطمه، وبطلان أحكامه، واستحالة النطق واللغات. فمن بلغ هذه الحالة «المرضية»، حالة السفسطة المطلقة، فليصبر حتى تزول، لأنها لا تدوم في العادة بحمد الله، وإلا فليمت، وليرح ويستريح!

* وقال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ، وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدٌ﴾ (الكهف: ١٨: ٢٦). فليس له الحكم والسيادة ذاتياً فحسب بموجب كونه «واجب الوجود» الأزلي بغير ابتداء، الأبدى بغير انتهاء، بل هو لا يأذن لغيره بمشاركته في الحكم والتشريع مطلقاً وبتاتاً.

ففي هذه الآية وحدها أبلغ رد على مزاعم «العلمانية»، التي تجعل «الخلق» لله، وتنكر أن يكون له الأمر. فهو، تقدست أسماؤه وسما مقامه، لا يشرك في حكمه وأمره ونهيه أحداً. هكذا قرأ الجمهور، وقرأ ابن عامر الشامي: ﴿وَلَا تُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدٌ﴾، بصيغة الأمر: لا تشرك في حكم الله أحداً، أي لا تجعل لله شريكا في الحكم.

والحق أن أكثر العلمانيين، وبخاصة رؤوسهم، إنما يقولون ذلك سياسة ونفاقاً، وتضليلاً لعوام الناس، وإلا فأكثرتهم ملحدون دهيرون: ينكرون وجود الخالق، أو يشكون فيه، أو هم فيه متوقفون، ولكنهم أجبن من المجاهرة بذلك، والدعوة إليه صراحة، خوفاً من نقمة

الجماهير الساذجة، المؤمنة بوجود الله، واحتراساً من بطشتها!

* وقال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١:٤٢). ومعلوم أن المشركين الذين يعتقدون الألوهية في معبوداتهم، أي الذين جعلوا مع الله آلهة أخرى، يعتقدون أن لتلك الآلهة، بالضرورة، حق الأمر والنهي، ولو في بعض الأمور. فمن المحال أن يكون هذا هو مقصود الآية الوحيد، لأنه تحصيل حاصل، حاشا لكلام الله عن مثل هذا اللغو الفارغ. فالآية إذاً، وهي استفهام استنكاري تنكر عليهم في الحقيقة أنه قبلوا التشريع في الدين من عند غير الله، فجعلوهم بذلك شركاء، حتى ولو لم يعتقدوا فيهم غير هذه الجزئية مطلقاً، وحتى لو أنكروا بكل شدة وحرارة أنهم جعلوهم شركاء مع الله، نظراً لعقليتهم البدائية، وبسبب نظرهم المحدود. وسيأتي نموذج لذلك في قصة عدي بن حاتم، رضي الله عنه.

فالتشريع من دون الله شرك، وفاعله منازع لله في الربوبية، منصّباً لنفسه رباً، ونداً، وإلهاً، وشريكاً، وحكماً من دون الله، بالضرورة لا محالة، مهما حاول التملص أو الدفاع عن نفسه.

فمن شرع شيئاً من الدين من عند نفسه فقد جعل نفسه شريكاً لله سبحانه وتعالى، فهو إذاً قد تجاوز حده فأصبح من ثم طاغوتاً، متمرداً على الله في ربوبيته وحاكميته، منازعاً له في كبريائه وعظمته.

ونسارع فنؤكد ونذكر بأن الدين هو الشريعة العامة، أي الطريق المعينة للعيش الشاملة للحضارة والثقافة، كما أسلفنا، وليس هو فقط الروحانيات والشعائر والأخلاق.

* وقال: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾. (التوبة: ٣١:٩). وقد جاء في تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: [أتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي، اطرح هذا الوثن من عنقك!»، قال: فطرحت؛ وانتهيت إليه وهو يقرأ في سورة «براءة» فقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال قلت: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم!، قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟ ويحلون ما حرم الله فتحلونونه؟» قال قلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم»، (وفي رواية: قال: «صدقت، ولكن كانوا يحلون ما حرم الله فيستحلونه، يحرمون ما أحل الله فيحرمونه»)[، رواه الطبري في «التفسير»، وهذا هو لفظه من أحد الطرق، وله طرق أخرى عنده بطوله ومختصراً، كما رواه الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في سننه، وكذلك الترمذي في سننه وقال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام

بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث)، والبخاري في التاريخ الكبير، وابن حزم وحكم بصحته، على تعنته وتشده.

والحق أن هذا الإسناد حسن لذاته، ومتن الحديث نظيف مستقيم، فالحديث حسن تقوم به الحجة، كما فصلناه في الملحق. وهو على كل حال صحيح على شرط ابن حبان، وهو صحيح قطعاً بشواهد التالية:

- أخرج الطبري في «التفسير» بإسناد في غاية القوة والصحة عن حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه، أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾، أكانوا يعبدونهم؟! قال: لا، (وفي رواية: أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم، ولا يصلون لهم، ولكنهم) كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه.

وقد أخرج الطبري بطوله من طرق عدة صحاح وحسان عن حبيب بن أبي ثابت، وروى مثله البيهقي، كما أخرج الطبري من طريق أخرى عن حذيفة مختصراً بلفظ: (لم يعبدوهم، ولكنهم أطاعوهم في المعاصي!).

- وأخرج الطبري بسنده عن ابن عباس في تفسير الآية، قال: (زينوا لهم طاعتهم).

- وأخرج بسند آخر عن السدي، قال: قال عبد الله بن عباس: (لم يأمرهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمرهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسامهم الله بذلك أرباباً).

- وأخرج بسنده عن الحسن البصري في تفسيرها، قال: (في الطاعة).

- وأخرج بسنده عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في تفسير هذه الآية، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الربوبية التي كانت في بني إسرائيل؟! قال: لم يسبوا أحبارنا بشيء مضى؛ ما أمرنا به اتئمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم!

وقد فهم عدي، رضي الله عنه العبادة، هنا بمعناها الضيق البدائي (أي التذلل والخضوع، وأفعال التقديس: من ركوع، وسجود، وصلاة وصيام، ونصب محاريب، وتقديم ذبائح وقرايين، وإشعال شموع، وإطلاق مجامر وبخور، وتقديم صدقات ونذور!) فعلمه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن الإقرار للأحبار والرهبان بحق التشريع وجعلهم بذلك أرباباً لهم السيادة، عبادة لهم بالمعنى الواسع (والعبادة بالمعنى الواسع هي: التذلل والتقديس؛ والخضوع، مع الطاعة والاتباع؛ مع المحبة والولاء، ورأس ذلك وأصله: الطاعة والخضوع والتسليم).

وأنت لو سألت الأحبار والرهبان: هل أنتم أرباب من دون الله لقفزوا فزعاً، وأنكروا عليك أشد الإنكار، واتهموك بإشاعة قالة سوء عنهم، وتضليل الجماهير وتنفيرهم من قياداتهم

الدينية.

وكل ذلك لا يجدي: فهم بمنازعتهم الله في التشريع والحكم جعلوا أنفسهم أرباباً من دون الله في حقيقة الأمر، فأصبحوا طواغيت كفر، أعداء لله، يجب الكفر بهم ومفاصلتهم، مهما صاحوا واعتذروا واحتجوا، ومن أعطاهم هذا الحق فهو مشرك كافر، مهما اعتذر وبرر: فالقضية ليست قضية أسماء ومسميات وألفاظ، وإنما هي قضية حقائق الأقوال، وجوهر التصورات والمعتقدات.

فهذا الفهم هو قطعاً الفهم الصحيح، وهو نفسه فهم حذيفة رضي الله عنه لهذه الآية، وهو كذلك تفسير ابن عباس، والحسن البصري، وأبي العالية. لذلك قال الألويسي في التفسير: الأكثر من المفسرين قالوا: (ليس المراد من الأرباب أنهم اعتقدوا أنهم آلهة العالم، بل المراد أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم). كما تشهد بذلك الآيات التالية أيضاً:

* قال تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله...﴾ (البقرة: ١٦٥: ٢). قال ابن عباس والسدي: (الأنداد الرؤساء المتبعون، يطيعونهم في معاصي الله)، فهذه الآية ليست بعيدة في المعنى عن سابقتها. وكما أسلفنا فالقضية ليست مجرد الطاعة، بل هي التسليم لهم بحق التشريع، بحيث تكون لهم، بناءً على ذلك، حق الطاعة.

* وقوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم، وإن اطعتموهم إنكم لمشركون﴾ أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحتم كفاراً مشركين بالله مقرين لغيره بحق السيادة والحاكمية والتشريع. وهذه الآية مكية بالإجماع، حيث كان الشرك لا يقال إلا على شرك الكفر، الشرك الأكبر، المخرج من الملة، والمناقض للإسلام كل المناقضة. وإنما جاءت أحكام الشرك الأصغر، والشرك الخفي، وآداب التوحيد من مثل النهي عن الحلف بالآباء، والنهي عن قول: (ما شاء الله، وشئت)، ونحوه في المدينة، بلا خلاف.

ولما كان الشرك، شرك الكفر، الشرك الأكبر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة الإسلامية لمن كان قد دخل فيها من قبل، هو حصراً: (أن تجعل مع الله إلهاً آخر)، كما قال أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، بحضرة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)،

ولما كان «المطيع» في التحليل والتحريم مشركاً، شرك الكفر المخرج من الملة، فلا بد إذاً أن يكون «المطاع» رباً، وإلهاً من دون الله، ضرورة، كما بينته أيضاً، على

سبيل المثال، قصة عدي بن حاتم، وأظهرته بما لا خفاء فيه!

أما مقالة أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، الرائعة فقد أخرجها أخرج البخاري بإسناد صحيح في «الأدب المفرد» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من ديبب النمل». فقال أبو بكر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من ديبب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفر لك ما لا أعلم». فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أول الأمر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، هكذا حصراً، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى إطلاقاً إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله. أما قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من ديبب النمل، ... إلخ»، فهو تشريع جديد، وتوسيع لمفهوم الشرك، على نحو لم يكن معروفاً للعرب حتى تلك اللحظة، فأعطى أفعلاً وإرادات مسمى الشرك، وصنفها «شركاً عملياً»، وجعلها إثماً وحراماً غير مخرج من الملة في العادة، مع كونها ليست في صدر ولا ورد من شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة.

* وقال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾، (النساء: ٦١:٤).

قال القرطبي: [روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة فدعا اليهودي المنافق إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة. ودعا المنافق اليهودي إلى حكامهم لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم فلما اجتمعوا على أن يحكما كاهنا في جهينة، فأنزل الله تعالى في ذلك: {ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك}، يعني المنافق، {وما أنزل من قبلك}، يعني اليهودي، {يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت}، إلى قوله: {ويسلموا تسليماً}، وقال الضحاك: دعا اليهودي المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو «الطاغوت»]، قلت: هذه أسانيد قوية جياذ إلى منتهاها، ولكنها مراسيل، ولا تقوم الحجة بمرسل، وإنما ستأنس بها استئناساً، لا غير.

وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: [كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودي خصومة، فقال اليهودي: انطلق بنا إلى محمد، وقال المنافق: بل إلى كعب

التوحيد

بن الأشرف - وهو الذي سماه الله «الطاغوت» أي ذو الطغيان - فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى لليهودي. فلما خرجا قال المنافق: لا أرضى، انطلق بنا إلى أبي بكر، فحكم لليهودي فلم يرض، وقال: أنطلق بنا إلى عمر فأقبل على عمر فقال لليهودي: إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض؛ فقال عمر للمنافق: أكذلك هو؟ قال: نعم. قال: رويدكما حتى أخرج إليكما. فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد، وقال: هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، وهرب اليهودي، ونزلت الآية، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت الفاروق). ونزل جبريل وقال: إن عمر فرق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق. وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله: {ويسلموا تسليماً}، قلت: هذه قصة مكذوبة منكرة، ولو وقعت لسارت بها الركبان، ولرواها الثقات الأثبات عن أمثالهم، بل لتناقلتها الكافة عن الكافة! والكلبي عن أبي صالح، من أضعف أسانيد الدنيا، بل هو الكذب بعينه: فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن الإمام سفيان الثوري، وهو والله الثقة المأمون، أن الكلبي قال له: قال لي أبو صالح: (كل ما حدثك عن بن عباس كذب، فلا تحدث به)، فإن كان الكلبي صادقاً فأبى صالح كذاب، وإن كان الكلبي كاذباً مفترياً على أبي صالح فهو، والله المفترى الكاذب، الخلق بالترك والاطراح، فعلى كل حال يكون هذا الإسناد: الكلبي عن أبي صالح، ساقطاً لا يحل الاحتجاج به، ولا روايته إلا على وجه التكذيب والتعجب!!

وقال ابن كثير: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمد وذاك يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهروا الإسلام أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية. وقيل غير ذلك والآية أعم من ذلك كله فإنها ذممة لمن عدل عن الكتاب والسنة وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا ولهذا قال ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت﴾ إلى آخرها].

* قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه﴾، فاحكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ﴿ (المائدة: ٤٨: ٥). فإذا كان هذا الكتاب المبارك الخاتم، مهيمناً وناسخاً، لما

التوحيد

قبله من الشرائع، وهي في أصلها من عند الله، فمن باب أولى أن يكون مهيمناً على كل تشريع وحكم سواه.

* قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مَلَّتَهُمْ﴾. قل: إن هدى الله هو الهدى، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير. ﴿

* قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النساء: ٦٥).

* وقال الله، تعالى ذكره: ﴿وَمَن يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ، وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾. (النساء: ١٠٥).

* وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ، أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣). وقال ابن عباس: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقولون قال أبو بكر وعمر؟! وقال الإمام أحمد: (عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أتدري ما الفتنة؟، الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك).

* وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ، وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، (النساء: ٥٩).

* وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ، وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾، (النساء: ٦٥).

* قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ، وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾، (النساء: ١٠٥).

* قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾، (الأحزاب: ٣٦).

* وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ

سميع عليم ﴿﴾، (الحجرات: ١:٤٩)

** وقال تعالى: ﴿﴾ أفحكم الجاهلية يبغون؟! ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴿﴾،
(المائدة: ٥٠:٥).

* قال تعالى: ﴿﴾ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴿﴾، (النساء: ٨١:٤).

* قال تعالى: ﴿﴾ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم. قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين ﴿﴾، (آل عمران: ٣٢-٣١:٢).

* قال تعالى: ﴿﴾ وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب ﴿﴾، (الحشر: ٥٩:٧).

* وقال تعالى: ﴿﴾ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ﴿﴾،
(الجن: ٧٢:٢٣).

* وقال تعالى: ﴿﴾ تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك الفوز العظيم، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ﴿﴾، (النساء: ٦٥:٤).

* قال الله تعالى: ﴿﴾ يا أيها الرسول: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر، من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ومن الذين هادوا، سماعون للكذب، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك، يحرفون الكلم من بعد مواضعه، يقولون: إن أوتيتم هذا فخذوه، وإن لم تؤتوه فاحذروا، ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً، أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم، لهم في الدنيا خزي، ولهم في الآخرة عذاب عظيم * سماعون للكذب، أكالون للسحت، فإن جاؤوك فاحكم بينهم، أو أعرض عنهم، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط، إن الله يحب المقسطين * وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك، وما أولئك بالمؤمنين * إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا، والربانيون والأحبار، بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء، فلا تخشوا الناس واخشون، ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون * وكتبنا

عليهم فيها أن النفس بالنفس، والعين بالعين، والأنف بالأنف، والأذن بالأذن، والسن بالسن، والجروح قصاص، فمن تصدق به فهو كفارة له، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون * وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم، مصدقاً لما بين يديه من التوراة، وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور، ومصدقاً لما بين يديه من التوراة، وهدى وموعظة للمتقين * وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴿٤٤:٥-٤٧﴾، هذه هي آيات «الحكم» الشهيرة، من سورة المائدة. وقد وردت عدة أحاديث في أسباب نزولها، وأثار في فهمها، ومعني لفظة «الكافرون» فيها، تحتاج إلى نقاش مستفيض يخرج عن إطار هذا الكتاب التمهيدي، ويحتاج إلى دراسة مستقلة تجدها في الباب المسمى: (شبهات حول تكفير من لم يحكم بما أنزل الله)، من كتابنا: (الحاكمية، وسيادة الشرع)، فليراجع.

* وفي مسند أبي يعلى: حدثني محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا فطر بن خليفة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: [كنت جالسا عند عبد الله، فقال له رجل: (ما السحت؟)، قال: (الرشا!)]، فقال: (في الحكم؟)، قال: (ذاك الكفر!)]، ثم قرأ: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ [٤٤:٥]. قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح، وهو كما قال، فالأثر عن ابن مسعود ثابت صحيح يقيناً، خصوصاً مع المتابعات، والطرق، والشواهد المفصلة في الملحق، ومنها:

* قول مسروق، وفعله، كما هو في «الطبقات الكبرى»: أن مسروقاً شفع لرجل بشفاعة فأهدى له جارية فغضب وقال: [لو علمت أن هذا في نفسك ما تكلمت فيها ولا أتكلم فيما بقي منها أبداً! سمعت عبد الله بن مسعود يقول: (من شفع شفاعة ليرد بها حقاً، أو يدفع بها ظلماً، فأهدي له، فقبل، فذلك السحت)]، قالوا: ما كنا نرى السحت إلا الأخذ على الحكم؟! قال: (الأخذ على الحكم كفر!)].

هذا كله من الكتاب العزيز، أما من السنة النبوية الشريفة:

* وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»، قال النووي: (حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح)، وذكره البخاري بلاغا في «قرة العينين برفع اليدين» فقال: ذكّر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكره.

* عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من

أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي لفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» حديث صحيح مشهور رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود.
* عن عبدالله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ **لا طاعة لمن عصى الله**»، رواه ابن ماجه - واللفظ السابق له - وأحمد، والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «السنن الكبرى».

أما لفظ أحمد فهو: «إنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفئون السنة، ويحدثون البدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال ابن مسعود: يا رسول الله! كيف بي إذا أدركتهم؟ قال: **«ليس - يا ابن أم عبد - طاعة لمن عصى الله»**، قالها ثلاث مرات»، قال عبد الله بن أحمد: وسمعت أنا من محمد بن الصباح مثله، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر. ومن طريق محمد بن الصباح أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» بمثله.
ولن نناقش، ها هنا في هذا البحث، الأسانيد بالتفصيل، ونحيل في ذلك إلى الملحق، حيث أشبعنا فيها، بحمد الله، نقد الأسانيد!

وإسناد الإمام أحمد جيد بمفرده، حسن بذاته، والحديث حسن صحيح، قطعاً، بطرقه، وشواهد، ومتابعاته، تقوم به الحجة يقيناً، والله أعلم.
أما لفظ الطبراني في الكبير فهو: «سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها ويحدثون البدع، قال فكيف أصنع إن أدركتهم؟ قال: تسألني يا ابن أم عبد كيف تصنع؟ **لا طاعة لمن عصى الله**» وأخرجه كذلك البيهقي بلفظ مماثل.

وإسناد الطبراني كذلك جيد، حسن بذاته، صالح للاحتجاج إن شاء الله، والله أعلم. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: إسناده جيد على شرط مسلم، فالحديث قد صححه العلامة أحمد شاكر، والشيخ ناصر الدين الألباني، وهو صحيح ثابت قطعاً.

وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن مسعود هذا: **«لا طاعة لمن عصى الله»** قطعي الدلالة في سقوط طاعة **«من عصى الله»**، لأن:

(١) لفظة **«طاعة»** نكرة في سياق النفي تعم، بإجماع الأصوليين، كل أنواع الطاعة التي يشملها هذا اللفظ في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أي سقوط كل الطاعة، أي طاعة، في المعروف وغيره، في كبير الأمر وصغيره، إلا ما قام عليه الدليل الشرعي أنه مستثنى، كما هو مفصل في مواضعه.

(٢) **«من عصى الله»** عامة في حق كل من عصى الله لأنها مصدرة بـ **[من]** الشرطية،

وهي أبلغ صيغ العموم على الإطلاق كما حرره الأصوليون، وكما قاله الإمام ابن تيمية رحمه الله (في مجموع الفتاوى: ج ١٥ ص ٨٢، وكذلك في ج ٢٤). ولولا ورود النصوص القطعية التي تستثني أهل الصغائر من غير المجاهرين من المؤاخذة، وتعد بالمغفرة العامة، وتكفير السيئات، حال اجتناب الكبائر، لولا ذلك لوجب صرفها حتى إلى أهل كل معصية، لا فرق بين صغيرة وكبيرة، وكذلك النصوص الدالة على قبول توبة التائبين، وعودتهم عدولاً، تقبل شهادتهم، وتجوز إمارتهم وولايتهم، بعد اتصافهم بالفسق، بل وحتى بالكفر!

فالنص إذن قطعي الدلالة على سقوط الطاعة لكل فاسق، أي سقوط ولايته بالضرورة، وليس هو في قصر الطاعة على المعروف في مثل قوله: «**إنما الطاعة في المعروف**»، أو مثل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، فتلك الأحاديث الصحيحة ونحوها، وهي متواترة، سنأتي بطرف منها قريباً أدناه، تحرم الطاعة في كل أمر بمعصية، أي أمر بفعل حرام، أو ترك واجب، بغض النظر عن حال الأمر: أهو إمام عدل، أم إمام جور، أو هو أمير ورع، أو أمير فاسق، أو غير ذلك من الاعتبارات، بل هي صحيحة، واجبة التطبيق في حق الوالدين، والزوج، ونحوهم ممن له حق الطاعة، فكلها تحرم الطاعة في كل أمر معين جاء خلافاً «**للمعروف**»، أما حديثنا هذا يسقط حق الطاعة للفاسق، أي يبطل ولاية الفاسق، وشتان بين المسألتين، ولو كره «**منافقة القراء**» من فقهاء السلطين!

* وأخرج الإمام احمد في «**المسند**» عن أنس بن مالك أن معاذ بن جبل قال: (يا رسول الله أرايت ان كان علينا أمراء: لا يستنون بسنتك، ولا يأخذون بأمرك، فما تأمر في أمرهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**»)، وأخرجه أبو يعلى في «**المسند**»، بنفس الإسناد، وهو إسناد لا بأس به، صحيح على شرط ابن حبان، ومتمنه نظيف مستقيم، فهو قطعاً حسن بذاته، وهو صحيح بشواهده، ومتابعاته، وقد صححه الألباني في «**صحيح الجامع الصغير**».

وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أنس بن مالك هذا: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من لم يطع الله**» أي سقوط ولاية الفاسق، وحرمة طاعته، كما هو الحال في حديث عبد الله بن مسعود.

* وعن عبادة بن الصامت عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، أنه قال: «إنه سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، **فلا طاعة لمن عصى الله عز وجل**...» أخرجه احمد، واللفظ له، والطبراني، والحاكم، وابن أبي شيبه، وعبد الله بن أحمد، وأبو بكر البزار، والعقيلي، والشاشي.

وإسناد الإمام احمد جيد قوي، صالح للاحتجاج، بمتابعاته عند عبد الله بن أحمد في

التوحيد

زوائد، والحافظ الشاشي في مسنده، والإمام الحافظ البزار في مسنده، والإمام الحاكم في «مستدرکه» بأكثر من طريق. ومقالة عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، والمناسبة التي روى فيها كلام النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، جاءت من طرق كثيرة، كما هو فب الملحق. – وأخرج الإمام ابن أبي شيبة، في مصنفه، من طريق أخري، مستقلة عن سابقاتها، عن أزهري بن عبد الله قال: أقبل عبادة بن الصامت حاجاً من الشام فقدم المدينة فأتى عثمان بن عفان فقال: يا عثمان! ألا أخبرك بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! قال: بلى، قال فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ستكون عليكم أمراء يأمرؤنكم بما تعرفون، ويعملون ما تنكرون، **فليس لأولئك عليكم طاعة**»، ومن نفس الطريق أخرجه كذلك البخاري في «التاريخ الكبير»، وأخرجه الحاكم في «المستدرک». والحديث، حديث عبادة، بن الصامت حسن صحيح، تقوم به الحجة، قطعاً، بشواهد ومتابعاته. وقد صححه الالبانى في صحيح الجامع الصغير، وكذلك في سلسلة الاحاديث الصحيحة.

وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبادة بن الصامت هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله عزوجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من عصى الله**»، أي سقوط ولاية الفاسق، وتحريم طاعته، كما ذكرناه سابقاً، وحررناه في غير هذا الموضع. * وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سيكون أمراء من بعدى يأمرؤنكم بما تعرفون، ويعملون ما تنكرون، **فليس أولئك عليكم بأئمة**» رواه الطبراني، وهو حديث صحيح على شرط ابن حبان. وهو قطعي الدلالة كذلك على بطلان إمامة الفاسق، بل هو أظهر وأبين في الدلالة على ذلك من الألفاظ السابقة! * وعن أبي عتبة – وقيل أبي عتبة – الخولاني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تحرجوا أمتي، (قالها ثلاث مرات)! اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به، **فأنهم منه في حل**». أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»، والخطيب في تاريخ بغداد، وهو حديث حسن على شرط ابن حبان.

قوله عليه الصلاة والسلام: «...**فأنهم منه في حل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط إمارة الفاسق، لأن المقصود هو أنهم في حل من طاعته، أو في حل من إمارته، أو في حل من بيعته، أو نحو ذلك مما لا يحتمل سوى سقوط الولاية، لأن الكلام متعلق بذات الأمير، الذي يعود إليه الضمير في «**منه**»، وليس هو عائد إلى الأمر، كما هو في نحو قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»، الذي سوف يأتي قريباً. * وأخرج الحاكم بسنده عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: «**يكون عليكم أمراء يتركون من**

السنة مثل هذا (وأشار إلى أصل إصبعه، يريد التقليل)، وإن تركتموهم جاؤوا بالطامة الكبرى! وإنها لم تكن أمة إلا كان أول ما يتركون من دينهم السنة، وآخر ما يدعون الصلاة، ولولا أنهم يستحيون ما صلوا»، هذا حديث صحيح، وقال الحاكم: (على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا. وفيه الحث على الأخذ على يد الحكام عند أدنى انحراف، فلا يجوز تركه وشأنه، وإقراره على ولايته، وإلا فالطامة الكبرى. وصدق الله ورسوله: لما تقاعست الأمة عن ذلك أصابها في ماضيها، وحاضرها ما ترى بعيني رأسك، لا ما تسمعه رواية، أو يصلك بلاغاً، فحسب!

* وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث علقمة بن مجرز على بعث، وأنا فيهم. فلما انتهى إلى رأس غزاته، أو كان ببعض الطريق، استأذنه طائفة من الجيش، فأذن لهم، وأمر عليهم، عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي، فكنت فيمن غزا معه. فلما كان ببعض الطريق أوقد القوم ناراً ليصطلوا أو ليصنعوا عليها صنيعاً: فقال عبد الله، وكانت فيه دعاية: (أليس لي عليكم السمع والطاعة؟) قالوا: (بلى). قال: (فما أنا بأمركم بشيء إلا صنعتموه؟) قالوا: (نعم). قال: (فأني أعزم عليكم إلا توابتم في هذه النار!). فقام ناس فتحجزوا، فلما ظن أنهم واثبون، قال: (أمسكوا على أنفسكم! فإنما كنت أمزح معكم!)، فلما قدمنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**»، حديث صحيح أخرجه ابن ماجه، وأحمد.

قلت: هذا يتعلق بالأمر، وليس بذات الأمير، فقلوه: «**فلا تطيعوه**»، يعني في ذلك الأمر المعين على كل حال، بغض النظر عن بقاء ولايته أو سقوطها، وهذا هو كذلك معنى الأحاديث التالية.

* وفي سنن أبي داود عن علي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث جيشاً وأمر عليهم رجلاً، وأمرهم أن يسمعوا ويطيعوا، فأجج ناراً وأمرهم أن يقتحموا فيها، فأبى قوم أن يدخلوها، وقالوا: (انما فررنا من النار). واراد قوم أن يدخلوها، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: «لودخلوها، أو دخلوا فيها، لم يزلوا فيها»، وقال: «**لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف**»، حديث صحيح، أخرجه البخاري، ومسلم، والنسائي، وأحمد، والطيالسي عن علي بنحوه، إلا أن الطيالسي زاد: «**لا طاعة [لبشر] في معصية الله، ... إلخ**».

* وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمر الحديث السابق بلفظ قريب من لفظ حديث أبي داود عن علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه. وهو صحيح بذاته، بل هو غاية في

الصحة بشواهد المطولة السابقة، وكذلك المختصرة الآتية.

* عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «على المرء المسلم الطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»، حديث صحيح، متفق عليه، وأخرج مثله أبو داود، وابن ماجه. وفي لفظ البخاري: «السمع والطاعة حق، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة». وفي رواية أخرى صحيحة عند مسلم: «لا طاعة لبشر في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف»!

* أخرج تمام في «الفوائد» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «طاعة الإمام حق على المرء المسلم، ما لم يأمر بمعصية الله عز وجل، فإذا أمر بمعصية الله، فلا طاعة له»، هذا حديث صحيح، استوفينا دراسة إسناده في الملحق.

* وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أنه قال للحكم الغفاري، رضي الله عنه: (هل تعلم يوماً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا طاعة في معصية الله»؟! قال: نعم! قال عمران: الله أكبر! الله أكبر!)، حديث صحيح، أخرجه الحاكم في المستدرک وصححه، ووافقه الذهبي، كما أخرجه أحمد في قصة طويلة بإسناد صحيح على شرط الإمام مسلم، وروى الطبراني الجزء المرفوع منه فقط. وله طرق أخرى عند أحمد، والطيايسي، والطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، والبزار، وجاء في بعض الروايات: «لا طاعة لمخلوق (وفي رواية: لأحد) في معصية الله تبارك وتعالى». كما أخرجه أبو داود الطيالسي، وهذا لفظه.

* وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم - على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننزع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم». حديث غاية في الصحة، مجمع على صحته، أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، والطبراني، وغيرهم، من طرق كثيرة، تفيد القطع واليقين.

البواح: الظاهر، البادي، الذي لا خفاء فيه. من قولهم: باح بالشئ، يبوح به، بواحاً، وبواحاً، إذا أظهره، وأذاعه، وجاهر به.

ووقع في رواية للطبراني: «كفراً صراحاً»، وهو بنفس المعنى.

ووقع في روايات أخرى صحاح: «إلا أن يكون معصية الله بواحاً»، أو «ما لم يأمر بياثم بواحاً».

وقال النووي: (المراد بالكفر هنا المعصية، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام)،

واستدرك عليه الحافظ في «الفتح»، عند شرح الحديث في «كتاب الفتن» من الجامع الصحيح، وأورد أقوالاً أخرى في الخروج على الحاكم، كما ناقش سقوط ولاية الفاسق، وقد أشبعنا ذلك بحمد الله بحثاً في كتابنا «طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها»، وحررناه للغاية، والله الحمد والمنة، فليراجع!

أما منازعة الحاكم ومناذتهم بالسلاح، حال إظهاره الكفر البواح، أو تركه إقامة الصلاة، أو تركه للصلاة، فلها باب مستقل في كتابنا: (الحاكمية، وسيادة الشرع).

* وأخرج الإمام النسائي: أخبرنا معاوية بن صالح الأشعري قال حدثنا عبد الله بن جعفر قال حدثنا عبيد الله عن زيد عن عمرو بن مرة عن أبي نضرة عن أبي برزة قال: [غضب أبو بكر على رجل غضباً شديداً حتى تغير لونه. قلت: (يا خليفة رسول الله! والله، لئن أمرتني لأضربن عنقه!)]، فكأنما صب عليه ماء بارد فذهب غضبه عن الرجل؛ قال: (تكلتكم أمك أبا برزة! وإنها لم تكن لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم!)]، ولكن قال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: (هذا خطأ: والصواب أبو نصر واسمه حميد بن هلال خالفه شعبة)، قلت: وهذا، إن صح، لا يضر، فكل من أبي نضرة وأبي نصر ثقة، فالحديث صحيح قطعاً، على كل حال، والأرجح أنه عن كليهما، سمعه كلاهما من أبي برزة، وهذا إنما يزيد الرواية قوة!

وهناك أحاديث أخرى، ولعل فيما أوردناه غنية، وفي هذه الأدلة تقييد للنصوص الأخرى المطلقة التي أمرت بالطاعة بإطلاق.

فطاعة المخلوق في معصية الله جريمة كبرى، ومنكر عظيم (لما في ذلك من المفسدة الموبقة في الدارين أو أحدهما) والمطيع هنا له حكم الأمر فهما شريكان في الإثم، الذي ربما يصل إلى حد الردة والكفر، عياداً بالله.

وهل فشا الضلال والفساد في الأرض إلا بمتابعة الضعفاء للكبراء والسادة؟ وسيذكر هؤلاء الاتباع في الآخرة فساد هذه المتابعة العمياء، وأنهم مجرمون، كما روى الله حوارهم اليأس الأخير: ﴿...﴾، ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم، يرجع بعضهم إلى بعض القول، يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا: لولا أنتم لكانا مؤمنين! * قال الذين استكبروا للذين استضعفوا: أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم؟! بل كنتم مجرمين! * وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا: بل مكر الليل والنهار، إذ تأمرونا أن نكفر بالله، ونجعل له أنداداً! وأسروا الندامة لما رأوا العذاب، وجعلنا الأغلال في أعناق الذين كفروا: هل يجزون إلا ما كانوا يعملون ﴿﴾، (سبأ: ٣١-٣٣). ثم الحوار بعد

التوحيد

صدور الحكم بدخول النار: ﴿وبرزوا لله جميعاً﴾ فقال الضعفاء للذين استكبروا: إنا كنا لكم تبعاً، فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء؟! قالوا: لو هدانا الله لهديناكم! سواء علينا أجزعنا أم صبرنا، ما لنا من محيص ﴿﴾، (إبراهيم: ١٤: ٢١)، كما حكى عنهم وهم يتقلبون، بعد ذلك، في نار الجحيم: ﴿يوم تقلب وجوههم في النار يقولون: يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول﴾ وقالوا: ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبرآءنا فأضلونا السبيلا ﴿﴾ ربنا آتاهم ضعفين من العذاب، والعنهم لعناً كبيراً! ﴿﴾. بل لقد قال الشوكاني في فتح القدير: (والمراد بالسادة والكبراء: الرؤساء والقادة الذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدنيا ويقتدون بهم، وفي هذا زجر عن التقليد شديد).

* لما وصل الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى المدينة عقد مع اليهود اتفاقاً دولياً جاء فيه: «وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عزوجل وإلى محمد رسول الله».

* لما تم إبرام عقد الصلح بين المسلمين والكفار يوم الحديبية تبين أن الرأي العام للمسلمين كان ضد هذا الصلح، لأنهم رأوا فيه اذلاً لهم، فأظهروا الرفض لما قام به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وقد عبر الفاروق عمر رضي الله عنه لرفض الأمة للصلح حين وثب رضي الله عنه فأتى أبا بكر رضي الله عنه فقال: يا أبا بكر أو ليس برسول الله؟ السنا بالمسلمين؟ أو ليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: الزم غرضه حيث كان فأنني أشهد أنه رسول الله، فقال عمر: وأنا أشهد، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: يارسول الله، أو لسنا بالمسلمين؟ أوليسوا بالمشركين؟ قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: بلى، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنا عبد الله ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني» كما رواه أصحاب الصحاح كالبخاري ومسلم، وغيرهما.

وقد كان موقف عمر رضي الله عنه أصدق تعبير عن معارضة الأمة لرسول الله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لأنه قبل - وفق نظرة المسلمين إلى ظاهر عقد الصلح - شروطاً مذلة من أعداء الدولة الإسلامية.

وقد أكد المعارضة عملياً عدم استجابتهم لأمر رسول الله عليه وعلى آله الصلاة والسلام بالمتناع عن الذبح حين أمرهم بذلك، فغضب حتى شكا إلى زوجته، أم المؤمنين، أم سلمة، رضوان الله وسلامه عليها، فقالت: (يارسول الله اخرج وانحر واحلق فإنهم متابعون)، فخرج ونحر وحلق رأسه. ففعله هذا مع قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنا عبد الله

ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني» يؤكد أن اتفاقية «الحديبية» لم تكن من باب المعاهدات المباحة، التي أناط الشرع بالإمام أن يعقدها باجتهاده وفق المصلحة، وبمشورة الأمة، وموافقتها، وإنما كانت بأمر الله، وفق وحي خاص جاء بها، فلا يجوز القياس عليها، ولا التعاقد على مثلها، إلا بدليل وبرهان من غيرها!

* قضى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، بالأ ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى أخبره الضحاک بن سفيان الكلبي - وهو أعرابي من أهل البادية - أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته، فرجع عمر، وكما يقول الإمام الشافعي: (فلما بلغه خلاف فعله، صار إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وترك حكم نفسه، وهكذا كان في كل أمره، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا).

ذكرنا أعلاه نصوصاً من كتاب الله قطعية الثبوت والدلالة لا مجال لإنكارها، أو تأويلها، كلها تصب في مقولة واحدة بكل جلاء، مفادها أن السيادة للشرع، لا للعقل، لله تعالى، لا للإنسان.

وكما أرشد القرآن بنصوص كثيرة إلى أن السيادة للشرع، وليست للإنسان، ولا للشعب، ولا للعقل، فالسنة أيضاً قد أرشدت إلى ذلك، عملاً وقولاً، كما ذكرنا طرفاً يسيراً من ذلك أعلاه.

وطرق دلالة هذه الآيات والأحاديث على حصر السيادة في الشرع مطلقاً من عدة وجوه، هي:

– الوجه الأول: وجوب طاعة الله ورسوله مطلقاً.

وذلك مستفاد، مثلاً، من آية الأمراء، بقوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ وهو أمر جازم يفيد الوجوب، وذلك بربط الطاعة بالإيمان بالله واليوم الآخر، مما يفيد أيضاً نفي الإيمان، بالضرورة العقلية، عمن لا يطيع الله، ولا رسوله، بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

– الوجه الثاني: وجوب الإحتكام إلى الشرع مطلقاً.

وقد أفادت النصوص هذا الوجوب، بقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾؛ وبقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾؛ وبقوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمهُ إِلَى اللَّهِ﴾.

التوحيد

وقال الإمام الجصاص: (إن من ردّ شيئاً من أوامر الله تعالى أو أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج من الإسلام سواء ردّه من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول، والامتناع عن التسليم). (أحكام القرآن: ٢١٤/٢).

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله، لا بين المسلمين ولا الكفار ولا غير ذلك، إلا بحكم الله ورسوله، ومن ابتغى غير ذلك تناوله قوله تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾، وقوله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (مجموع الفتاوى: ٤٠٧/٣٥ - ٤٠٨).

وقال الشيخ محمد ابن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله: (وتحكيم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكم ما جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيمياً عند النزاع) (عن فتاوى الشيخ: ٢٥١/١٢). وهذا جيد وإن لم يكن بدقيق فتحكيم شرع الله هو عبادة الله، وليس هو شقيق العبادة، كما توهم الشيخ، رحمه الله، وكا سيأتي في باب: (تعريف العبادة شرعاً)

ـ الوجه الثالث: كل شرع غير شرع الله كفر.

لم تكن النصوص القرآنية ببيان وجوب طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكذلك حرمة الإحتكام إلى أي قانون سوى الشرع، بل ودلت على أن ما عدا الشرع من قوانين وضعية إنما هي كفر صريح، لأنها ليست مما أنزلها الله، ولا سنه رسوله، ولا ما دلا عليهم من دليل. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر) (عن منهاج السنة النبوية: ٢٢/٣)، وقال: (والإنسان متى حلّ الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدّل الشرع المجمع عليه كان مرتداً) (مجموع الفتاوى: ٢٦٧/٣).

قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾، أي ما أرسلت من رسول إلا فرضت طاعته على من أرسلته إليه، فمحمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم من أولئك الرسل، بل هو خيرهم وخاتمهم، وهو مرسل إلى الثقلين: الإنس، والجن، كافة، فمن ترك طاعته، والرضا بحكمه، واحتكم إلى الطاغوت فقد خالف أمري، وضيع فرضي، ووقع بالكفر، لأن الرضا والتسليم بحكم الله ورسوله من لوازم الإيمان وأركانه التي يزول الإيمان، زوالاً نهائياً، بالكلية، إذا زالت.

ومن مجمل هذه النصوص يتضح أن الحكم بغير شرع الله إنما هو الكفر الصراح البواح، وأن كل لائحة، أو قانون، أو نظام، أو دستور، لا ينبثق من العقيدة الإسلامية طاغوت يجب الكفر به، فالإسلام هو الدين الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو الدين الكامل الخاتم فلا يقبل من البشرية دين سواه، ولا شرع غيره.

لذلك كان كل من لم يحكم بغير ما أنزل الله معتقداً عدم صلاحية الإسلام للحياة، أو أن غير شرع الله مساوي أو متفوق على شرع الله، أو معتقداً أن شرع الله هو الأحسن ولكن يجوز تطبيق غير شرع الله، كافراً قطعاً، من فعل ذلك معتقداً لذلك فقد كفرأ يخرج من الملة ويحبط العمل، بالأدلة اليقينية السابقة، وعليه إجماع الأمة المتيقن:

أما من حكم بغير ما أنزل الله، حتى ولو كان غير معتقد لأي شيء من ذلك، فإنه كافر: نعم، هو كافر، وفاسق، وظالم في آن واحد، وفي نفس الوقت، بنص القرآن الكريم، وسنفضل حقيقة وضعه، ونوع كفره وفسقه وظلمه، وأنها في الأصل كفر أكبر، ينقل عن الملة، وفسقه فسة أكبر، فسق الكفر، وظلمه ظلم أكبر، ظلم الكفر، خلافاً للروايات المكذوبة على ابن عباس، التي نسبت إليه زوراً قوله: **(كفر دون كفر)**، وسنبين علاقة هذا الكافر الفاسق الظالم المجرم بالإسلام، إن كانت له بالإسلام علاقة أصلاً، بما لا مزيد عليه في كتابنا: **(الحاكمية، وسيادة الشرع)**، إن شاء الله تعالى!

– **الوجه الرابع: وجوب ترك جميع المعالجات التي لم تنبثق من العقيدة الإسلامية:** ذلك لأن قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»** ليدل دلالة واضحة على أن الأمر الذي لا يرد هو ما كان من الإسلام، وهذا يقتضي، ضرورة، بأن كل ما هو ليس من الإسلام، فلا بد من رده أي عدم التقيد به لأنه حرام. وعليه فكل المعالجات التي لم تكن العقيدة الإسلامية أساساً لها فإنها كفر لابد من رده، وعدم التقيد بها، لأنها ليس مما جاء به محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن مقصود قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **«أمرنا»** الواردة في الحديث: **«أحدث في أمرنا»** هو **الإسلام**، أي **الشرع**، أو **«الدين»**، والذي ليس عليه أمرنا هو الكفر بعينه، وهو الطاغوت، الذي أمرنا الله تعالى أن نكفر به، ونجتنبه.

– **الوجه الخامس: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق:** وهذا أوضح من الشمس، يعرفه عوام المسلمين، قبل خواصهم! وهو الذي شَرَقَ به طواغيت الحكام، وضاعت به صدورهم، زادها الله حرجاً وضيقاً!!

وقد جاء قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ

التوحيد

منكم ﴿﴾، بأسلوب بديع معجز، وضع هذه الطاعة في مكانها اللائق بها، كما قاله الألويسي في روح المعاني: (وأعاد الفعل وإن كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله اعتناءً بشأئه عليه الصلاة والسلام، وقطعاً لتوهم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن الكريم وإيذاناً بأنه له - صلى الله عليه وسلم - استقلالاً بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه: ﴿وأولي الأمر منكم﴾ إيذاناً بأنهم لا استقلال لهم فيها كاستقلال الرسول، صلى الله عليه وسلم). إذن فطاعة أولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله، وليست مستقلة، أما الطاعة في المعصية فقد اتفق أهل العلم على أن الطاعة في المعصية لا تجوز كما ذكر النووي في صحيح مسلم)، انتهى.

وأصل هذا الاتفاق ضرورة الشرع والعقل لأن الطاعة الواجب على الأمة التقيد بها ليست طاعة مطلقة، إنما هي طاعة في حدود رسم الشارع دائرتها، أي في حدود الشرع، وقد نصت آية الأمراء على وجوب الطاعة للحكام، بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾. والطاعة أمر أساسي لوجود الانضباط في الدولة، وللمحافظة على ترابط الجماعة، فالله سبحانه أمر بالطاعة، فيما يظهر لأول وهلة أنه طاعة مطلقة غير مقيدة، إلا أنه ألمح إلى إمكانية وقوع الخلاف والنزاع، وبيّن كيف يكون الرد في تلك الحالة.

وطاعة أولي الأمر هذه ليست لذاتها، وإنما هي بناء على أمر الله بطاعتهم. فهي فرع لطاعة الله، وليست أصلاً. وهي أدنى، بالضرورة، مرتبة من طاعة الله، التي هي الطاعة الأصلية العليا المطلقة. والضرورة الشرعية والعقلية تقتضي ضرورة اندراج أوامر الجهة السفلى الفرعية تحت أوامر الجهة العليا الأصلية، فإن حصل تناقض نفذ أمر الجهة العليا الأصلية حتماً، وبطل أمر الجهة السفلى الفرعية، وإلا حصل التناقض، وهو محال. ونزيد هذا إيضاحاً بأن نقول: لو أن الجهة العليا قالت: أطيعوا الجهة السفلى، حتى لو أمرتكم بمعصيتي، فإنها في حقيقة الأمر إذاً تقول: أطيعوني بأن تعصوني، في نفس الوقت من نفس الجهة في نفس الموضوع، وهذا محال.

أما إذا كانت الجهة العليا هي أعلى الجهات على الإطلاق، أي الله سبحانه وتعالى، كانت الاستحالة أعظم وأفظع، لأن طاعة الله واجبة بأوليات العقل وضرورته، فورود الأمر من عند الله: ﴿أطيعوا الله﴾، إنما هو تذكير بهذه الضرورة العقلية الأولية، وليس هو أمر حقيقي، وإن جاء في صيغة الأمر، فكأنه يقول: {تذكروا أن الضرورة العقلية توجب عليكم طاعتي، وذلك قبل ورود أي خطاب من قبلي، وقبل صدور أي أمر أو نهي من لدني}.

وإن شئت فقل: إن طاعة الله مغروسة في العقل، من حيث هو عقل، بمجرد خلقه، فهي بعض العقل، ومن المحال الممتنع أن يكون الحال غير هذا، وإلا تناقض العقل، فأصبح عقلاً من حيث كونه لا عقل، فيتناقض العقل، وينهدم ويزول.

فإذا جَوَزْنَا أن يأمر الله بطاعة غيره، حتى ولو أمر هذا الغير بمعصية الله، وقعنا في التناقض المذكور أعلاه، وزدنا عليه أن هدمنا مبادئ العقل الأولية الضرورية، فينهدم العقل ويتحطم، ويسقط التكليف، وتفقد اللغات معانيها، ويستحيل الفكر والنطق والكلام، وتنهدم الشريعة، عياداً بالله.

وكل نصوص الشريعة لا يجوز فهمها إلا هكذا، فإن تعذر فهم نص منقول على هذا الوجه، أو تأويله على وجه مناسب مقبول من غير اعتساف وتكلف، فمن المحال أن يكون نقلاً صحيحاً، ولا بد من الحكم على ذلك النص بأنه قطعاً مكذوب مفترى.

إذن: **(لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)**، بالضرورة العقلية السابقة حتى على ورود الشرائع، ونزول الوحي.

– الوجه السادس: الشرع هو الحكم في العلاقات والسياسة الدولية:

إذا كان الشرع قد قيد أفعال الإنسان بالحلال والحرام سواء في المعاملات أو العقوبات أو الزواج أو الطلاق، فإنه كذلك جعل السياسة الخارجية للدولة الإسلامية مسيرة بأمر الشارع، فالحرب والسلم والمعاهدات، كل ذلك جاء الشرع ببيان أحكامه، وحرّم على المسلمين عقد الاتفاقات الدولية بخلاف الأحكام الشرعية، لأن السيادة للشرع في كافة شؤون المسلمين، ودليل ذلك، أن النبي صلى الله عليه وسلم خالف الرأي العام للأمة وقام بإجراء عقد اتفاق دولي بين الدولة الإسلامية ودولة الكفر بمكة آنذاك بما عرف باسم (صلح الحديبية). عندها رأى المسلمون أن الاتفاقيات مذلة للمسلمين، وفي غير صالحهم، وتزعم المعارضة عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، ولكن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم ينزل عند رأي الأغلبية من المسلمين، وقدم للأمة سبباً أدى إلى توقف الأغلبية عن المعارضة بقوله لهم: **«إني رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري»**. أي أن اتفاقية «الحديبية» لم تكن من باب المعاهدات المباحة، التي أناط الشرع بالإمام أن يعقدها باجتهاده وفق المصلحة، وبمشورة الأمة، وموافقتها، وإنما كانت بأمر الله، وفق وحي خاص جاء بها!

بعد سماع المسلمين لهذا القول من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سلموا وانقادوا، وتخلوا عن موقف المعارضة للاتفاق مع قريش، لأن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخبر الأمة أن ما تم في الحديبية من صلح إنما هو بناء على أمر الله تبارك وتعالى، أي أن الله سبحانه وتعالى هو الذي أمر رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله

التوحيد

وسلم بقبول شروط الصلح، فلم يعد أمام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبقيّة المؤمنين سوى السمع والطاعة.

نعم، كان من لطف الله، ورحمته، بهم، وتودده إليهم، أن أخبرهم أن الصلح لن يكون في صالح الدولة الكافرة، وأنه فتح مبین! ولكن لم تكن هناك مندوحة من السمع والطاعة، حتى لو كان الصلح في مصلحة الدولة الكافرة، فأمر الله واجب النفاذ، وحكمه واجب الطاعة، فهو يحكم لا معقب لحكمه، ولا راد لمشيئته.

لذلك فإنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما قبل شروط الكفار يوم الحديبية، كان قبله اذعاناً لحكم الشرع، ولما علم المسلمون ذلك أذعنوا أيضاً وسلموا بما جرى عليه الصلح، ثم جاءت البشارة بالفتح بعد ذلك، لا قبله!

كما انعقد اجماع الصحابة على أن السيادة للشرع، فلم يخرج أحد من الخلفاء الأربعة عن نص في كتاب الله وسنة رسوله، وذلك في جميع شؤون الحياة، اذ كانوا يدركون أن الاحتكام إلى الشرع من لوازم الإيمان، فلا ايمان إلا به، لذا كانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستشيرون الأمراء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها وأرفقها بالناس، وأنسبها للقيام بالمطلوب، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واتباعاً له، إيماناً وتسليماً. كانت حياتهم كلها كذلك، والوقائع الدالة عليه لا تحصى، تجدها في كتب الحديث والأصول، وخاصة في «الإحكام في أصول الأحكام» للإمام أبي محمد علي بن حزم، قدس الله سره، منها قصة توريث زوجة أشيم الضبابي من ديته الأنفة الذكر، مع قصص كثيرة أخرى ثابتة بالأسانيد الصحاح، فراجعه فإنه من أثنى كتب الدنيا!

هذا هو **توحيد التشريع والحاكمية**، الذي أنكرته هيئة «كبار السفهاء»، أو «كبار الجهلاء»، المتسمية زوراً وبهتاناً: «هيئة كبار العلماء» فيما يسمى بـ«السعودية»، وسخر منه عضوها «الشيخ» ابن عثيمين!

ويتناقض معه أنواع من الشرك الاعتقادي، المخرج من الملة، منها:

أ- القول أن السيادة للشعب أو للأمة أو المحاكم، أي ان الشعب أو الأمة أو المحاكم مصدر لجميع السلطات بما في ذلك السلطة التشريعية.

ب- التسليم للأحبار والرهبان، منفردين، أو في المجامع الكنسية، بحق التشريع، وكذلك القول بعصمة البابوات.

ج- قول بعض غلاة الصوفية بسقوط التكليف عن المشايخ إذا وصلوا درجة معينة من القرب من الله تعالى.

التوحيد

غير أنه ينبغي أن يُعلم هنا كذلك علماً يقينياً لا يتطرق إليه الشك أن العبرة هي بحقيقة المعتقد، وجوهر محتوى التصور، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ: فمن زعم أن لغير الله حق التشريع سواء سمي ذلك ألوهية، أو ربوبية، أو سماه ممارسة للسيادة والحرية؛ أو نسبته إلى سيادة الشعب أو الدولة؛ أو أرجعه إلى الحق الإلهي للملوك فقد جعله إلهاً ورباً من دون الله، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتسميات. وكذلك بغض النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك: هل هو محبة، وتقرب، وطاعة؛ أو هو كراهية، ومعاداة، وتباعد، وعصيان. إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات والألفاظ، لأن الألفاظ والمسميات قد يقع فيها التحريف والعبث وتسمية الأشياء بغير أسمائها، كما استحلت الخمر بتسميتها بغير اسمها، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، لأن لذلك مقام آخر، سوف يأتي فيما بعد.

هذا القسم من أقسام التوحيد، «توحيد التشريع والحاكمية»، وكذلك أقسام التوحيد الثلاثة السابقة كلها: «توحيد الذات»، و«توحيد الخلق والتكوين»، و«توحيد التصرف والتدبير» ترجع إلى علم العبد اليقيني واعتقاده الجازم وإقراره بالقلب واللسان بتفرد الرب – جل جلاله – بكل صفات الكمال والجلال والجمال، وأنه لا ند له، ولا مكافيء، ولا شريك له، ولا مثيل! فهي كلها أنواع من التوحيد الاعتقادي المحض، وهو «توحيد الخبر»، أو «توحيد المعرفة والإثبات»، وإن شئت فسمه توحيد «الألوهية والربوبية»، وهو قسيم توحيد «العبودية»، أو «الإرادة»، أو «توحيد الطلب والقصد»، الذي نشرع الآن في مناقشته وتفصيله.

باب توحيد التقديس والعبادة

العبادة مصدر من عبد يعبد عبادة، وهى من باب كتب يكتب كتابة، وتعني في أصلها اللغوي: التذلل والخضوع والانقياد والطاعة، ومنه قولنا: طريق معبد، أي مذل ممهد، وكذلك قولنا: فلان عبد لفلان أي مملوك له ملك يمين فهو خاضع لتصرفه وأمره وتديره. فالأصل اللغوي، إذاً هو: (التذلل والخضوع والانقياد والطاعة).

أما عرفاً وإصطلاحاً عند العرب الفصحاء وقت نزول القرآن في مثل قولهم: (فلان يعبد اللات)، وقولهم: (النصارى يعبدون المسيح)، و(محمد وصحبه يسبون آلهتنا، ولا يعبدونها)، فهي مجموعة من الأقوال والأعمال القلبية، وأقوال اللسان وألفاظه، وأعمال الجوارح الدالة على التذلل والخضوع وتقديم التعظيم والتوقير، أو المحبة وطلب القربى، أو طلب جلب منفعة أو دفع مضرة وإظهار الفقر والحاجة، ونحو ذلك، لمن يعتقد فيه الألوهية، وهذا هو موضوع بحثنا هنا.

وأزيد فأقول موضحاً: بحثنا هنا في هذا الباب في مفهوم «العبادة» بالمعنى المحدود الضيق الذي يؤدي صرفه لغير الله إلى الكفر والشرك الأكبر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة. فنحن لا نبحث في مثل:

(١) قول الشعراء والأدباء وأهل الغناء والطرب: (فلان يحب فلانة لدرجة العبادة)، على قبح هذا التعبير.

(٢) وليس بحثنا في حب المال الذي يجعل الإنسان «عبداً» له، ومن ثم مستحقاً للذم، وليس بالضرورة مستحقاً لمسمى الشرك والكفر، كما هو في البلاغة النبوية الرائعة: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم،... إلخ»، وزاد حال هذا المغبون بياناً، فقال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «إن أعطي رضي، وإن منع سخط»، ثم ختم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، داعياً عليه بقلة التوفيق: «تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش»، هذا دعاء لا يشبه من قريب أو بعيد ما يستحقه أهل الشرك والكفر، وليس حاله كما وصف من أحوال أهل الشرك والكفر.

(٣) وحتى ليس بحثنا في المعنى الشرعي لـ«عبادة الله» كما جاءت بها هذه الشريعة الخاتمة فهذه لها باب مستقل، وإن كانت تشمل المعنى الاصطلاحي العرفي المحدود الضيق الذي أُلحنا إليه أعلاه، إلا أنها أوسع وأعمق بكثير، كما يبينه هذا الكتاب بمجمله، من أوله لآخره.

فالبحث هو حصراً في المعنى العرفي الاصطلاحي للفظـة «العبادة»، وهو عينه المعنى الشرعي لها إذ أن الشريعة لم تأت لها بتعريف جديد، خلافاً للفظـة «الصلاة» مثلاً. لقد كان العربي المشرك - كسائر البشر - يخاف الوحوش الكاسرة، ويرهب قطاع الطرق، ويخشى الحية، ولكنه لا يسمى ذلك عبادة، ولكنه على العكس من ذلك يسمى خوفه من الله أو من غيره من الطواغيت (مثل اللات والعزى ومناة) عبادة، وليس هذا فقط عرف العرب الاقحاح عند نزول القرآن، بل هو كذلك عرف جميع الأمم والشعوب حتى وقتنا الحاضر.

وهذا العربي الفصيح يفرق بين القيام تعظيماً لرئيس القبيلة، وبين القيام تعظيماً لبعض آلهته، فيسمى الثاني عبادة، ولا يسمى الأول كذلك. والحق أن العلاقة بين مفهوم العبادة، في هذا الإصطلاح، ومفهوم الألوهية لا يخرج حصراً عن واحد من الإحتمالات الثلاثة الآتية:

(١) - أن يقال أن الإله هو من يعتقد اتصافه بصفات معينة، تجعله، عند من اعتقد ذلك فيه، مستحقاً لـ(التذلل والخضوع وتقديم التعظيم والتوقير، أو المحبة وطلب القربى، أو طلب جلب منفعة أو دفع مضرة وإظهار الفقر والحاجة، ونحو ذلك). فتعريف الألوهية ومفهومها سابق، بذلك، على تعريف العبادة. فالإله يتم تعريفه أولاً ثم يترتب على ذلك، ضرورة، أن «العبادة» هي أي فعل من الأفعال أو قول من الأقوال التي توجه إلى ذلك «الإله» للتعظيم، أو لإظهار الخضوع والتذلل، أو للتعبير عن الفقر والحاجة وطلب جلب منفعة أو دفع مضرة، أو للتعبير عن الود والمحبة وطلب القربى، أو لكل ذلك.

فإذا كان ذلك حقاً ترتب عليه، ضرورة، أنه لا يوجد قول، أو اعتقاد، أو فعل ظاهر أو باطن، من سجود وركوع، وقيام أو قعود، أو ذبح، أو تقديم قربانين، أو إيقاد شموع، أو حب وبغض، وتعظيم أو إرادة، يمكن إعتباره عبادة إلا إذا كان موجهاً إلى من يعتقد فيه إستحقاقها، لأمر ذاتية فيه يعتقد ثبوتها فيه، أي لصفات معينة فيه، هي صفات الألوهية، أو بلفظ آخر هي صفات ذاتية استحق بها تلك الأفعال بذاته، أي أن مفهوم «العبادة» مسبوق بمفهوم «الألوهية» ومنبني عليه. وهذا هو القول الحق، الذي قامت عليه البراهين والأدلة القطعية، كما سيأتي.

(٢) - أن تصنف أعمال معينة على أنها عبادة لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الإعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له. وعلى هذا المسلك ينبني قول من قال مثلاً أن التحية العسكرية، وتحية العلم، شرك كفري، يخرج من الملة الإسلامية، لأنها تتضمن: (الوقوف بسكون تام، وخشوع كامل، على هيئة مخصوصة)، حتى ولو كان فاعلها يعتقد

التوحيد

يقيناً أن أصحاب الرتبة العسكرية أو أن العلم عبد مخلوق مربوب لا يملك من أمره شيئاً ولا يفعل ولا يتصرف إلا بإذن الله وتقديره ومشيبته، بل ويعتقد أن العلم مجرد خرقة من القماش ربطت على عود ليس فيها حياة ولا سمع ولا بصر. وكذلك من قال أن الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، «شرك أكبر» بمجرد التلفظ به، بغض النظر عن معتقد المستغيث، أو أن الطواف بقبر أحمد البدوي شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، بغض النظر عن معتقد الفاعل.

(٣) - أن يقال أن الإله هو المعبود فيكون مفهوم الألوهية سابقاً على مفهوم العبادة، أي أن مفهوم الألوهية يجب أن يكون موجوداً أولاً ثم يتم تعريف العبادة وتحديد مفهومها بعد ذلك بناءً عليه، ويقال في نفس الوقت: أن الإله هو كل من تصرف له العبادة، أي أن هناك قائمة من الأفعال تسمى من حيث هي عبادة فإذا صرفت لشيء كان ذلك الشيء إله معبوداً بالضرورة، فيكون مفهوم العبادة إذاً سابقاً على مفهوم الألوهية. وهذا دور قبلي، وهو مستحيل باطل، يدل على بطلان هذا المسلك في التعريف، وقد وقع فيه كثير من الناس، بل ومن العلماء، من غير أن يشعروا، وهو الذي تجده يطل برأسه بين الحين والآخر في كتب ورسائل أئمة الدعوة الوهابية، ثم يتراجع، ثم يعود إلى الظهور، وهكذا في دوامة لا تنتهي من التناقضات والإشكالات.

وأما القول الثاني، وإن كان سالماً من الدور والتناقض الداخلي، إلا أنه باطل، وغير مسلم لأصحابه لقيام البرهان القاطع من النصوص الشرعية اليقينية، أي من نصوص الكتاب والسنة لأنها هي وحدها النصوص الشرعية، بل وقبل ذلك من الحس والعقل، على ما يثبت يقيناً خلاف ذلك كما سنشرع في عرضه بعد قليل.

وقبل الشروع في البرهان نذكر ببعض ما أسلفنا من القواعد اليقينية المطلقة:

(١) ما ثم إله مستحق لهذا الاسم، وأهل أن يعبد، في الوجود كله، أزلاً وأبداً، إلا الله. هذه حقيقة وجودية قاطعة، وهي حقيقة قرآنية قاطعة، وهي من المحكمات، بل هي رأس المحكمات، وأساس العقيدة الإسلامية، التي تحكم على كل مقولة أخرى، والتي يرد إليها كل متشابه.

(٢) أن الله، جل وعلا، وإن كان هو صاحب السيادة، فهو السيد الكامل المطلق السادة، والرب الكامل المطلق الربوبية، يحرم ما يشاء، ويحل ما يشاء، فقد أحل قديماً نكاح بعض المحارم كالأخوات، ثم حرمه أخيراً، وأمر إبراهيم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، بذبح ولده ثم نسخ الحكم قبل التنفيذ، وهكذا. إلا أنه هو جل شأنه، هو أيضاً «الحق المين»، فلا يأمر بما هو متناقض في ذاته:

(أ) فمن المحال الممتنع أن يقول: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾، ثم يقول: اتخذوا معي (أي: مع الله) إلهاً، أو بلفظ آخر: كذبوني في شهادتي بآئي أنا، وفقط أنا، الإله الواحد، وما ثم إله غيري في الوجود مطلقاً، حاشاه، تبارك وتقدس، من مثل هذا التناقض الباطل، وهو الله الحق المبين. فمن المحال أن يأمر الله بالشرك والكفر، وقد قال، تعالى ذكره، ذلك نصاً في القرآن: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾، ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾، والله جل وعلا لا يشرع إلا ما يحب ويرضى، فلا يريد إرادة شرعية دينية إلا ما يحبه ويرضاه، وإن كان يقع في الكون كثير وكثير مما يغضبه ولا يرضيه بإرادته وإذنه التكويني القدري لحكمة بالغة.

(ب) ومن المحال الممتنع أن يأمر بـ«الفاحشة» أصلاً، أي أن يجعلها فريضة واجبة واجبة، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من باب أولى. قال، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، (لأعراف: ٢٨:٨)، فهذا خبر يقيني صادق، أولاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (أنه، جل جلاله، لا يأمر بالفحشاء)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة. وقال، جل وعز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، (النور: ٢٤:٢١)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بما يأمر به إبليس، عدو الله!

(ج) ومن المحال الممتنع أن يجعل العقل والإرادة الحرة مناط التكليف، ثم يقول خذوا البريء بجناية المجرم، أي أن يأمر بالظلم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فإذ تحرر هذا، فالآن نشرع في إبطال المقولة الزاعمة مثلاً بـ(أن السجود عبادة من حيث

هو سجود مجرد، أي فعل مجرد، وذلك بغض النظر عن معتقد الساجد في المسجود له)

فنقول، بعون الله وتوفيقه: قد قام الدليل القاطع، من القرآن والسنة المتواترة، الذي يكفر منكروه، ويخرج من الإسلام بجحده: أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم، فعلى قولكم، المتهافت الساقط، بـ(أن السجود من حيث هو سجود وفعل مجرد عبادة) يكون الله، تعالى وتقدس، قد أمر الملائكة، بأن يعبدوا آدم، أي أن يتخذوا آدم مع الله إلهاً آخر! فانظروا إلي أين منتهى قولكم!

وثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، من القرآن والسنة المتواترة، التي يكفر منكروها، ويخرج

التوحيد

من الإسلام بجحدها: أن آل يعقوب خروا ليوסף سجداً، وعقَّب يوسف، عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام، على ذلك بشكر الله الذي جعل رؤياه حقاً. أي بشكر الله على كفر وردة أهل بيته ومقارفتهم الشرك الأكبر، على مذهبكم المتناقض الساقط (الذي هو في حقيقته مذهب مهلك، ومقولة خبيثة، شنيعة النتائج والمآلات، كما سيظهر قريباً، إن شاء الله)، ويعقوب، عليه الصلاة والسلام، كان قطعاً، أحد الساجدين فهو المرموز له بالشمس في الرؤيا، فأصبح بذلك كافراً مرتداً، مضيعاً لما خصه الله به من علم: ﴿وإنه لذو علم لما علمناه﴾، فتعساً لعلم محصولة الشرك والكفر. فمن كان هذا قوله في الله، وفي أنبياء الله، فقد والله كفانا مجرد الحديث معه.

نعم: سوف تقولون سريعاً: سجود الملائكة لآدم ليس سجود عبادة، وكذلك آل يعقوب ليوסף، وإنما هو سجود تكريم. فنقول: قد بطل قولكم: (أن السجود من حيث هو سجود وفعل مجرد عبادة) فهناك سجود واحد على الأقل، ليس عبادة، فوجب تحرير: متى يكون السجود عبادة، ومتى لا يكون. فقولكم على كل حال قد بطل، وسقط سقوطاً مدوياً، فانتهي أمره، وفرغ منه.

وربما قلتم: بل السجود كان لله، وإنما كان آدم مجرد «قبلة» للسجود، تماماً كالكعبة. فنقول: هنيئاً لك تكذيب الله ووصفه بالعي، والعجز عن التعبير: فهو يقول عن ملائكته المسبحين بحمده: ﴿وله يسجدون﴾، أي: لله يسجدون، بلفظ السجود متعدياً بحرف اللام «ل»، تماماً، ويستخدم عين اللفظ في أمره للملائكة: اسجدوا لآدم، متعدياً بحرف اللام «ل»، ويقول أمراً: ﴿فاسجدوا لله، واعبدوا﴾، وغير ذلك مما لا يحصى. فكأنه، جل وعلا، عجز أن يقول اسجدوا لي مستقبليين آدم، أو اتخذوا آدم قبلة في سجدة واحدة، أو كذب صراحة، تعالى وتقدس عن ذلك، أو تعمد تضليلنا والتلبيس علينا، سبحانه هذا بهتان عظيم. فإن كان ذلك قولكم فحسبكم اللحاق بالمجانين، أو بالكفار المشركين، ومن كان هذا قوله في ربه فقد كفانا مؤنة الرد عليه، والحمد لله رب العالمين!

وقد حاول بعضكم الإفلات من الإشكالية بزعم أن سجود الملائكة لآدم، وسجود آل يعقوب ليوסף، لم يكن بوضع جبهة على الأرض، وإنما كان انحناءً، ليس إلا. قلت: وهذا، إذا أحسننا الظن، طرفة تضحك الثكلى، بل هو أعجوبة الدهر. نعم: ليس للملائكة، والله أعلم، جباه يسجد عليها، لأنهم ليسوا من لحم ودم وعظم، ولكن ما الذي جعل لهم ظهوراً وفقاراً تنحني؟!

ثم إن الذي أحاط بهم، وبكيفية خلقهم، وباللغة العربية، وأحاط بكل شيء علماً، جل

ذكره، عبر عنه في كتابه الحكيم، بلسان عربي مبين، بلفظة «السجود» فكيف جعلتموه «انحناءً»؟! هذا تكذيب صريح لكلام الله، أو نسبة العي وسوء التعبير إلى مقام الله، وكفى بذلك بهتاناً وكفراً!

هذه الشبهة السخيفة المضحكة قد تكون عذركم في هذا الهراء الباطل بالنسبة للملائكة، وهي ليست عذراً، بل هي مقولة من مقولات الكفر، فما هو العذر يا ترى بالنسبة لآل يعقوب، وهم بشر من لحم ودم وعظم، لهم رؤوس وجباه وظهور وفقار؟!!

ثم ما الذي جعل السجود والركوع عبادة، أما الإنحناء فليس عبادة، وما هو حد الإنحناء المسموح به بزعمكم (لأنه ليس عبادة): ١٠ درجة زاوية، ٢٠ درجة زاوية؟! ولماذا لا توقفون عند كل إنسان مسلم ينحني من يقيس زاويته (بفرجار أو اسطرلاب؟!!) فيقوم بتنبيهه إلى اقترابه من الزاوية «الحرجة»، حتى لا يخرج من الإسلام إلى الكفر؟!!

ثم لو توقفتكم وذكرتم زاوية معينة على أنها حد لذلك، طلبنا منكم البرهان العقلي والشرعي على ذلك، ولا سبيل لكم إلى شيء من ذلك أبد الدهر، فإن تحكمتكم وذكرتم حداً من عند أنفسكم زدناكم عليه شيئاً يسيراً جداً (واحد على ألف من الدرجة مثلاً) شيئاً فشيئاً حتى يصبح الإنحناء ركوعاً فنركوا قولكم في الركوع، أو حتى تتركوا هذا القول الخبيث جملة، أو حتى تلتحقوا بالمجانين!

وكذلك سجد معاذ بن جبل - وهو من أكابر علماء الصحابة - للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعد رجوعه من الشام سجود إجلال وتكريم، فأنكر عليه النبي ذلك، وإليك نص الحديث:

* كما جاء في «سنن البيهقي الكبرى» بإسناد صحيح عن عبد الله بن أبي أوفى: [أن معاذ بن جبل، رضي الله تعالى عنه، قدم الشام فوجدتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فروى في نفسه أن يفعل ذلك للنبي، صلى الله عليه وسلم، فلما قدم سجد للنبي، صلى الله عليه وسلم، فأنكر ذلك، قال: (يا رسول الله! إني دخلت الشام فوجدتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فرويت في نفسي أن أفعل ذلك لك!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لو كنت امرأة أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها: فوالذي نفسي بيده، لا تؤدي المرأة حق ربها، عز وجل، حتى تؤدي حق زوجها كله، حتى إن لو سألها نفسها وهي على قتب أعطته (أو قال: لم تمنعه)»].

وفي الملحق عدة أحاديث في هذا الباب (باب السجود لغير الله)، قد أشبعناها درساً بأسانيداً دراسة متشددة، منها حديثان صحيحان، لا شك في صحتها: حديث معاذ، وأبي هريرة.

التوحيد

وحديث ثالث في النفس من صحة شيء: حديث قيس بن سعد بن عبادة، وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني، أما الحاكم والألباني فهما متساهلان مضطربان لا يتبعان طريقة منضبطة، على وتيرة واحدة، وأما الذهبي فقد كتب تعليقاته على «المستدرک» في أوائل طلبه للعلم، كما هو معروف، ولم تكن شخصيته العلمية، وفحولته قد كملت، رحمهم الله جميعاً، ومع ذلك فنحن نستخير الله ونقول بصحة هذا الحديث أيضاً، إن شاء الله. وهناك نقول ليس أسانيدُها بتلك الدرجة عن كل سبعة من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: عائشة، وأنس بن مالك، وسراقة بن مالك، وزيد بن أرقم، وجابر بن عبد الله، وبريدة، وغيلان بن سلمة، رضوان الله وسلامه عليهم: هذا نقل تواتر، يجب القطع به، ولا تحل مخالفته أو إهماله.

وقد حاول البعض، ومنهم الشيخ عبد القادر شيبه الحمد، رد الأحاديث المذكورة أعلاه «دراية»، بالرغم من ثبوتها رواية، بدعوى أن السجود لغير الله شرك. قلت: هذه مصادرة على المطلوب، فضلاً عن كونها في ذاتها زعم باطل، إذ لا مخلص لهؤلاء من إشكالية سجود الملائكة لآدم، وسجود آل يعقوب ليعوسف، وقد سلفت مناقشتها، وبيننا بالدليل القاطع أنه تفيد أن السجود من حيث هو فعل مجرد، ليس عبادة ومن المحال الممتنع عقلاً وشرعاً أن يكون عبادة. ولا سبيل لرد ذلك «دراية» إلا بتكذيب القرآن، فهنيئاً لكم! فمعاذ رضي الله عنه من أعلم الناس بالتوحيد والشرك، وبما هو عبادة وما ليس كذلك، فأقره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على ذلك الفهم، أي فهم معنى «العبادة» الضيق، مع إنكاره للفعل، وبين أن الشرع الإسلامي حكم بقصر السجود لله سبحانه وتعالى، وحرّم السجود لغيره، حتى لو كان تكريماً أو إجلالاً أو تحية، ولم يكن «عبادة»، ذلك لأن وجوب أفراد الله - سبحانه وتعالى - بالعبادة أمر معلوم لمن هو أقل من معاذ بن جبل علماً وفضلاً، وقد استقر في علم الصحابة استقراراً تاماً في عهدهم المكي فلا توجد حاجة لها هنا للتنبيه عليه في العهد المدني.

ولو كان فعل معاذ شركاً، أو كفراً، لبين النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك، وسماه باسمه، وأنكره، كما حدث في قصة ذات الأنواط، التي اشتد فيها إنكار النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على طائفة من أصحابه، كانوا حديثي عهد بكفر، وأغلظ فيها لهم القول: «قلتم كما قيل لموسى: (اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة)»، أو كما قال بأبي هو وأمي. وهذا الإنكار كان متعيناً ساعة وقوع الجريمة، لأنه وقت الحاجة إلى البيان، ولا يجوز لله ورسوله تأخير البيان عن وقت حاجته، حاشا لله أن يخلف وعده: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾!

وعلى تتبعنا لقصة معاذ بن جبل، رضي الله عنه، هذه، والقصص المماثلة: قصة قيس بن

سعد بن عباد، وسجود البعير للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقصة الأعرابي، ونحوها، بشتى طرقها، كما سنذكر طرفاً منها في الملحق، لم نجد في شيء من ذلك، صحيحاً كان أو ضعيفاً، أو حتى موضوعاً، أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سمى فعل معاذ شركاً، أو كفراً، أو قال له: جعلتني رباً، أو إلهاً، أو قال: عبدتني من دون الله، أو جعلتني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم، مع أنه قال نحو ذلك في مناسبات كثيرة:

– كقوله: «**أجعلتني لله نداً؟! بل ما شاء الله وحده**»، منتهراً ذلك الرجل الذي فقط قال: (ما شاء الله وشئت)، مع كون هذا مجرد شرك لفظي، كما سيأتي محرراً هو وما شابهه في بابه، وهو في الصحيح الأرجح مكروه، وليس حتى بحرام.

– ولا قال غاضباً: «**هذا كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة**»، كما أخرجه الإمام الترمذي، حيث قال: [حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا سفيان عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم فقالوا: (يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «سبحان الله: هذا كما قال قوم موسى: {اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة}! والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم»، وقال أبو عيسى معقلاً: (هذا حديث حسن صحيح)، وأبو واقد الليثي اسمه الحارث بن عوف وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة)، قلت هذا إسناد في غاية الصحة، وقد أخرجه أحمد من عدة طرق صحاح أيضاً.

– ولا أمره بالتلفظ بالشهادتين، ولا بغير ذلك من الكفارات، كما أمر من سبقه لسانه فحلف باللات والعزى، كعادتهم في الجاهلية، أمره بأن يستغفر الله، وأن يقول: (لا إله إلا الله).

بل هو، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد قال نصاً: «**لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها**»، نعم: هذا تقدير امتناع لامتناع، ولكن هل يتصور أن يكون الشرك والكفر مأموراً به، وقد بينا أن الله محال عليه أو يرضى بالشرك والكفر، أو أن يأمر بهما؟! أعجز نبي الله الخاتم أن يقول مثلاً: (لولا أن السجود لغير الله شرك (أو كفر) لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها)؟!.

لذلك لا بد من الحكم القاطع بالبطلان على قولكم وقول أمثالكم، مثل علي الحلبي، تلميذ الألباني، تعقيباً على قصة معاذ أنفة الذكر: «... فلم يكفره الرسول صلى الله عليه وسلم، **وبين له أن هذا كفر**، وأنه لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد...»، قاله في مقابلة مع مجلة

«الهدى النبوي» في الصفحة الرابعة والعشرين من عددها التاسع (رمضان ١٤١٧هـ)!

نعم، والله، أنكر، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، فعل معاذ، وبين النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنه لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد»!

إي، وربى، لم يكفره الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل ولم يفسقه، أو يؤثمه، أو يأمره بكفارة، أو باستغفار!

فهل عجز النبي، المعصوم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن وصف ذلك الفعل بالكفر، أو الشرك؟! أو أن يقول له: جعلتني رباً، أو إلهاً، أو يقول: عبدتني من دون الله، أو جعلتني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم؟! فلعله تركها لـ «العبري» الحلبي يستدركها عليه في دبر الزمن وأواخره؟! لا ها الله!! حاشاه، ثم حاشاه!!

ولكنه الفكر التافه السقيم، والفهم السطحي البليد لكلام الله ورسوله، وهذا هو المتوقع من أمثال الحلبي وغيره من تلاميذ الألباني المعروفين بتفاهة الرأي، وسطحية الفكر، بل باتباع الهوى وعدم التورع عن الكذب وتحريف الألفاظ والنصوص، أو هو، عياداً بالله، الكفر، والتقديم بين يدي الله ورسوله!!

هذا بالنسبة للسجود والركوع والانحناء، أما بالنسبة للقيام فمن المعلوم أن أنواع القيام للمخلوقين ثلاثة: (قيام إله)، و(قيام له)، و(قيام عليه)، أما الأول فمباح وهو القيام الذي يكون بقصد السلام والتحية والمعانقة وتلقي القادم ونحو ذلك، وقد دلت النصوص المتواترة المفيدة بمجملها للقطع واليقين على أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يفعله لبعض أصحابه، وأقاربه، ويفعله بعض الصحابة رضى الله عنهم لبعض

– كما في الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأنصار في بني قريظة لما جاء سعد بن معاذ: «قوموا إلى سيدكم».

– وما روياه أيضاً من حديث كعب بن مالك الطويل – في قصة الثلاثة الذين خلفوا – من قيام طلحة بن عبيد الله إليه يهنئه ويسلم عليه، بعد أن تاب الله عليه، وكان ذلك في مجلس النبي وبحضرته من غير إنكار، وما زال كعب يذكر ذلك لطلحة رضى الله عنهما!

– وما رواه الترمذي عن عائشة رضى الله عنها في قيام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمعانقة زيد بن حارثة،

– وما رواه النسائي والترمذي وأبو داود عنها أيضاً في قيام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لفاطمة إذا أتته، وقيامها له إذا أتاها،

– وما رواه البيهقي في قيام النبي صلى الله عليه وسلم لعكرمة بن أبي جهل لما هاجر

إليه، وغير ذلك من المتواتر معنوياً بما يفيد القطع واليقين.

أما النوعان الباقيان فحرام، وهو القيام للتعظيم وليس بقصد التحية والسلام ونحوه وهو على صورتين: القيام على الرجل وهو قاعد كما يفعله أعوان الملوك تعظيماً من غير سبب آخر موجب لذلك (أما الحراس، والشرط، ونحوهم، الذين تتطلب وظيفتهم، أو حراستهم، ممارستها قائمين، فلا بأس، لأنه وقوف لأداء الوظيفة، التي لا يتم أدائها إلا حالة الوقوف، أي أنه من متطلبات أداء العمل على وجهه الصحيح). والقيام للداخل أو المار إعظاماً له، من غير مصافحة، أو معانقة، أو تلقي، فالأول (قيام عليه)، والثاني (قيام له)، وهذان النوعان حرام جاءت النصوص بالنهي عنها والتشديد فيها والإخبار بأنها تشبه بالأعاجم في تعظيمهم غير الله سبحانه وتعالى:

* كما روى الترمذي، وصححه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «لم يكن شخص أحب إلى الصحابة من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك»،

* وكالذي رواه أبو داود والترمذي عن معاوية أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «من أحب أن يمتثل الناس له قياماً فليتبوأ مقعده من النار»،

* وكما في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه: (.....)، فأشار إليهم فقعدها، فلما سلم قال: «إن كنتم أنفأ لتفعلوا فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلاتفعلوا». وليس في هذا اللفظ كلام عن الشرك أو الكفر، وإنما هو كراهية للتشبه بفارس والروم، فقط لا غير.

* وكما في الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي، رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «لا تقوموا كما يقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضاً». وهذا كسابقه ليس فيه كلام عن الشرك أو الكفر، وإنما هو كراهية للتشبه بالأعاجم، فقط لا غير.

وغيرها من النصوص، ويستفاد من ذلك أن القيام للمخلوق فيه الوعيد الشديد على من أحب أن يفعل له ذلك، ذلك لأنه أحب فعلاً شنيعاً قبيحاً، وهو التعظيم المحرم للمخلوق، فلا يصلح إلا لله سبحانه وتعالى في هذه الشريعة الخاتمة.

كما أنه من التشبه بالكفار، والتشبه بالكفار، بما هو من خصوصياتهم المتعلقة بكفرهم، أو الميزة لهم بوصفهم كفاراً، جاء فيه ما جاء من التغليظ، والوعيد الشديد، فقد روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من تشبه بقوم فهو منهم» وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم

التوحيد

قال: «**ليس منا من تشبه بغيرنا، ولا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى**»، إلى غير ذلك من عشرات، بل مئات، النصوص الصحيحة، الصريحة، أو الضمنية. وهذان النوعان المحرمان من القيام لم يسمهما النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عبادة، ولا فعلهما شركاً، ولا قال: جعلتوني رباً، أو إلهاً، أو قال: عبدتوني من دون الله، أو جعلتوني لله نداً، أو نحواً من ذلك، أو قريباً منه، أو لفظاً مشابهاً في الحكم، مع كونه نهياً عنهما، نهياً شديداً، كما فصلناه!

على أننا نعلم، ضرورة، أن الصلاة، على الضد من ذلك «عبادة»، أو بلفظ أدق: شعيرة تعبدية، وأن القيام فيها عبادة، ويبقى عبادة، أو بلفظ أدق: شعيرة تعبدية، على كل حال حتى ولو لم يكن بخشوع تام، وقنوت كامل، كما ينبغي لها، ولكنها عبادة، أو بلفظ أدق: شعيرة تعبدية، على كل حال، وكذلك ما فيها من ركوع وسجود.

فالقضية هنا وفي غير هذا من الأفعال قضية نوع الفعل وصنفه، أي قضية ما يصاحبه من اعتقاد وتصور، وليست قضية درجته أو شدته، أو وصفه وهيئته. فالغريق الملهوف الذي يستغيث بالواقفين على الشاطئ لم يعبد الواقفين على الشاطئ من دون الله، وذلك بغض النظر عن حرارة استغاثته، وشدة لهفته. وكذلك الحال في أولئك الذين جبنوا عن القتال، بعد أن فرض عليهم، خشية من الناس، وخوفاً من الموت والجراحات والألم والمشقة، بل أن خشيتهم للناس بلغت درجة خشيتهم لله أو أشد، بنص القرآن القاطع، ومع ذلك لم يقل أحد من العقلاء أنهم أصبحوا بهذا الموقف، وهو موقف ذميم مقبوح بلا شك، عابدين للناس من دون الله، مشركين شركاً يخرج عن الملة.

ولو شئنا لسودنا مئات الصفحات هنا في البرهنة على أنه ما ثمة من فعل من أفعال المخلوقين في العالم، لا فرق بين أفعال الجوارح والبدن كالسجود والركوع، وأفعال القلب كالمحبة، والخوف، والخشية، يصلح أن يكون من حيث هو فعل مجرد «عبادة»، بل لا بد لتصنيفه عبادة أن يصحبه اعتقاد أو تصور معين عن «المفعول به»، أي عن (تم توجيه الفعل إليه)، في ذهن «الفاعل».

بذلك يتبين بطلان تسمية، أو اعتبار بعض الأعمال عبادة، أو بلفظ أدق: شعائر تعبدية، من حيث هي أعمال محضة مجردة عن الاعتقاد، بغض النظر عن مضمون الاعتقاد في من وجهت إليه.

نعم: في مضى كفاية، إن شاء الله، لهدم المقولة الباطلة، والتي هي في نفس الوقت مقولة مبتدعة ضالة مهلكة بـ(أن ثمة أفعال هي «عبادة» من حيث هي فعل مجرد، بغض النظر عما يصاحبها من اعتقاد الفاعل عن المفعول به)، ومع ذلك فسوف نعود إليها في بعض

المناسبات بزيادة تقرير وضرب أمثلة، لا سيما في الأبواب المتعلقة بأصناف من الشرك العملي، إن شاء الله تعالى.

أما عن نوعية «المعتقد» أو «التصور» في «المفعول به» الذي يصلح أن تصبح الأفعال الموجهة إليه «عبادة» فهو، بالضرورة الشرعية والعقلية، «الألوهية»، ومنها «الربوبية من دون الله»، كما عرفنا جزئياتها في الأبواب والمباحث السابقة من هذا الكتاب، لا يجوز غير ذلك، ومن المحال أن يكون الأمر إلا كذلك.

لذلك نقرر القاعدة: لا يمكن أن يسمى عمل من أعمال القلب، أو لفظ من الفاظ اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح «عبادة» (بالمعنى العرفي الاصطلاحي عند العرب الفصحاء الأقحاح وقت نزول القرآن) إلا إذا كان مسبقاً باعتقاد «الألوهية»، أو «الربوبية من دون الله»، ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معانيها، فيمن يوجه إليه ذلك الفعل، أي فيمن يراد التقرب إليه بذلك الفعل؛

فمفهوم «الألوهية»، ومنه: «الربوبية من دون الله»، إذا، ضرورة، سابق لمفهوم العبادة، والعبادة لا تكون إلا لإله.

فمن اعتقد، مثلاً، أن الجن مخلوقون مربوبون إلا أنهم يستطيعون الاختباء من الله، أو أنهم يعجزونه هرباً، فهو بهذا المعتقد مشرك كافر، مرتد عن الإسلام إن كان صح عقد الإسلام له من قبل، ويترتب على ذلك أن خوفه من الجن «عبادة»، حتى ولو كان خوفاً هزياً، وربما اعتقد أنه يستطيع مغالبتهم، أو مناورتهم أو التلاعب بهم بالسحر، وذلك على النقيض التام من خوف المسلم الفار من الأسد حال هجوم الأسد عليه، مع أن الخوف قد يكون طاعياً على هذا مستحوذاً عليه بحيث لم يعد في قلبه وعقله إلا الرعب والخوف، وربما أطلق ساقيه للريح، وتردى في هاوية وهو لا يبصر، ومع ذلك فليس خوفه الهالع هذا «عبادة»، ومعاذ الله أن يكون خوفه «عبادة»، ومعاذ الله أن يموت مشركاً كافراً لو تردى قتيلاً في حفرة، ومن زعم هذا أو نحوه فقد فارق العقل، وفارق الإسلام فهنيئاً له!

وهذا المثال السابق يبين أن خصوم الدعوة الوهابية من «الصوفية» و«البريلوية»، و«الشيعة الإثني عشرية»، وغيرهم، ممن شابههم في الحرب الشعواء على الدعوة الوهابية، ليسوا بأحسن حالاً أو أعمق فكراً عند إجابتهم على ذلك عند يذكرون «النية» أو «إرادة الفاعل»، على أنها بيت القصيد، ومناطق الحكم في القضية.

وبطلان كون اختلاف النية هو المناط في المسألة يظهر من تأمل أن الخوف، مثلاً، ينشأ، في أغلب الأحيان، في النفس قسراً، فلا مدخل لـ«الإرادة» و«القصد»، و«النية» في كونه يستحق أن يصنف: «خوف عبادة»، أو أن يصنف: «خوفاً طبيعياً».

التوحيد

و«**النية**»، وإن كان لها دخل في استحقاق الذم والعقوبة، أو الثناء والمثوبة، لأنه: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»، ولكن لا دخل لها قطعاً في تصنيف الفعل ونوعه: فالقاتل خطأ «**قاتل**»، وإن كانت رفعت عنه المؤاخذه، وليس مستحقاً لعقوبة القاتل العمد، ولكن واقعه أنه «**قاتل**»، ولن ينقلب فجأة إلى: «**ضاحك**» أو «**تاجر**»، بسبب تغير النية! فالقوم كلهم متخبطون متناقضون، لا فرق بين رجال الدعوة الوهابية وخصومهم في هذا الباب، وأكثرهم يرفض الفكر العميق، والنظر المدقق المستنير، ويفضل الانغماس في السب واللعن والتكفير، ورفع الأئمة السابقين إلى مراتب المعصومين القديسين، والمعاندة في الإصرار على زلاتهم، بدلاً من تصحيح أغلاطهم، ودعاء الله لهم بالمغفرة والثواب على اجتهادهم، مها كانت درجة خطئهم.

فلا بد إذاً من إيقاف مسلسل هدم الإسلام، الذي تخوفه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، عندما قال: **(إنما يهدم الإسلام: زلة العالم، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين)**، وما كانت هذه المقولة الرائعة من بنات أفكاره، رضوان الله وسلامه عليه، بل هو ما استفاده من خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله!

هذا التعريف لمفهوم «**العبادة**»، بمعناها الاصطلاحي الضيق، هو وحده الفهم الصحيح، المطابق للواقع. وهو الذي فهمه سلف الأمة كما أخرج البخاري بإسناد صحيح في «**الأدب المفرد**» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من ديبب النمل». فقال أبو بكر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من ديبب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم». فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أول الأمر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، هكذا حصراً، هو عين قولنا الذي فصلناه أعلاه، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى إطلاقاً إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله. أما قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من ديبب النمل، ... إلخ**»، فهو تشريع جديد، وتوسيع لمفهوم الشرك، على نحو لم يكن معروفاً للعرب حتى تلك اللحظة، فأعطى أفعالاً وإرادات مسمى الشرك، وصنفها «**شركاً عملياً**»، وجعلها إثماً وحراماً غير مخرج من الملة في العادة، مع كونها ليست في صدر ولا ورد من شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي بمن مات عليه، بعد

التوحيد

بلوغ الرسالة وقيام الحجة، من غير توبة، حتماً في النار الأبدية، واللعة السرمدية، وليس هذا هو بحثنا هنا في هذا الباب، بل له أبواب أخرى ستأتي، بل نحن نبحث فقط في المعنى الاصطلاحي العرفي الضيق، لا غير.

فالقول بأن أفعالاً، من حيث هي أفعال مجردة بغض النظر عما يصاحبها من تصور واعتقاد في «**المفعول به**»، القول بأنها «**عبادة**»، بدعة نكراء، وضلال كبير، وخطأ جسيم قاتل، ترتبت عليه طوام وفواقر منها:

(١) نسبة الشرك والكفر إلى كثير من المسلمين، والحكم بخروجهم من الملة، ومفارقتهم الإسلام، ومن ثم معاداتهم، وسل السيف عليهم، وقتالهم، واستباحة أموالهم ودمائهم. هذا منكر عظيم، وخلل جسيم يجعل صاحبه من المارقين «**الخوارج**»، الذين يقتلون أهل الإسلام، ويذرون أهل الأوثان.

(٢) مسخ مفهوم العبادة حتى أصبح مجموعة من «**الشعائر**» و«**الطقوس**» الفارغة تقريباً من كل محتوى، ومباحث مضحكة «**مهووسة**» تدور حول القبور، والأضرحة، والأولياء: فلا عجب أن يسمى الألباني، مثلاً، دولة آل سعود «**دولة التوحيد**»، في نفس شريط «**الكاسيت**» الذي يوسعها نقداً لاستقدام القوات الأمريكية لقتال العراق إبان أزمة الكويت، فهي «**دولة التوحيد**»، في نظره، حال توليها الكفار وقتالها تحت رايتهم ضد المسلمين قتالاً مدمراً فعلاً، وهو فعل من أفعال الكفر، يصبح به الفاعل كافراً مرتداً إذا انتفت في حقه موانع التكفير، مقروناً بتبديلها للشرائع، وإظهارها الكفر البواح في مثل نظام التبعية السعودية، والترخيص للبنوك الربوية، وعضوية المنظمات الكفرية كالأمم المتحدة.

ثم وجدنا تسميته لها بذلك مكتوباً في رسالته: (تحذير الساجد، من اتخاذ القبور مساجد)، كما هي أمامي الآن في طبعتها الرابعة، من اصدار «المكتب الإسلامي» بتاريخ ١٤٠٣ هـ، الموافق ١٩٨٣ م، في الصفحة ٦٨، حيث يقول: (فعببت حينئذ كيف ظلت هذه الظاهرة الوثنية قائمة حتى عهد دولة التوحيد).

لماذا سمّاها «**دولة التوحيد**»، وكيف استحققت هذا الشرف العظيم؟! لأن الديار السعودية تخلوا من القبور المبنية، والأضرحة المشيدة: هكذا بكل سخف وبلاهة وتفاهة، وسطحية فكر. سبحانه اللهم: هذا بهتان عظيم!

(٣) وهو أشنعها عقدياً، وإن كان لا يظهر بتلك السهولة عملياً، وهو القول بأن الله، جل جلاله، لم يكن إلهاً في الأزل، وإنما أصبح إلهاً بعد أن أصبح معبوداً، أي بعد أن وجد من يعبد، وكفى بذلك قبحاً.

نعم: سوف يسارع القوم بالقول: معاذ الله، بل هو إله أزلاً وأبداً، بمعنى أنه المستحق

التوحيد

بذاته لعبادة كل عابد، لا فرق في وجود عابد من عدمه، أو امتناع مكلف عن العبادة من عدمه. فنقول: أحسنتم، وهو كذلك، فعرفوا لنا العبادة إذا؟! أليست هي، ضرورة وعلى البديهة، كل فعل يراد به التقرب إلى الله، بوصفه المستحق لها ذاتياً، أي بناء على اعتقاد ذلك الفاعل لاستحقاق الله لها ذاتياً؟! فكيف جعلتموها قائمة محصورة من الأفعال: سجود، وركوع، وإيقاد شموع، وتقديم قرابين، وذبح ذبائح، والتزام بنذور، و... إلخ، من حيث هي أفعال مجردة.

وربما سارع القوم بالمشاغبة قائلين: بل لأن الله أمر بها لنفسه، ونهى عنها لغيره، لذلك سميناه عباداً، وصنفنا صارفها لغيره مشركاً كافراً.

فنقول: هذا من جهلكم، أو كذبتكم صراحة، لأننا أثبتنا في حالة السجود، مثلاً، أن الله لم يصنفها عبادة إذا صرفت لغيره، ولا كُفّر من صرفها لغيره، بل أمر بها ملائكته المسبحة بقدره، وإنما حرمها فقط في هذه الشريعة الخاتمة، ولم تكن محرمة قبل ذلك. وهي في هذه الشريعة الخاتمة حرام فقط، وليست شركاً أو كفراً إلا إذا صاحبها اعتقاد مكفر. فأنتم تشرعون بأهوائكم، وتسمون الأشياء بأسماء اخترعتموها، ما أنزل الله بها من سلطان. فضلاً عن تناقض قولكم، ووقعكم في الدور الجلي حيناً، وفي الدور الخفي أحياناً.

فلا عجب إذاً أن تتركز حملات عملاء آل سعود على «طالبان»، عندما أمرتهم «سيدتهم» أمريكا بذلك، على قضية «الأضرحة» و«القبور»، فيكون دفاع المدافع مقصوراً على إيراد الأدلة على أنهم بسبيل هدمها، قدر الاستطاعة(١٩). أما الأعراف القبلية الكفرية، وأما التقليد الأعمى والجمود الفقهي على أقوال فقهاء عصور الانحطاط، البالغ درجة «الظلامية»، وأما الغلو والممارسات الخاطئة التي شوهت صورة الإسلام الناصعة، وأما القمع ومصادرة حقوق الناس المشروعة، أما هذا كله فليس موضوع البحث والنقاش، أو توجيه النقد والإنكار والنصيحة إلى طالبان لتصحيحه. ولم لا؟! أليس «شرك القبور» هو الطامة الكبرى، والمصيبة العظمى التي ينبغي التركيز عليها، وعلاجها قبل غيرها كما هو في الخيال الشاطح المريض عند هؤلاء المساكين المفتونين؟!

ولا عجب أن نسمع أحد أئمة الدعوة الوهابية في هذا العصر، ألا وهو الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رحمه الله، يقول: (وتحكييم شرع الله وحده دون كل ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه إذ مضمون الشهادتين أن الله هو المعبود وحده لا شريك له وأن يكون رسوله هو المتبع المحكم ما جاء به فقط. ولا جُردت سيوف الجهاد إلا من أجل ذلك والقيام به فعلاً وتركاً وتحكيماً عند النزاع) (عن فتاوى الشيخ: ٢٥١/١٢).

نعم: لا عجب أن يصدر من الشيخ، رحمه الله، هذا الكلام المرسل، الذي تنقصه الدقة،

مع ما فيه من جوانب جيدة لا تنكر، لأنه ينطلق من مفهوم «العبادة» البدائي المتخلف: أنها مجموعة من الشعائر والأفعال الظاهرة والباطنة: من قيام وقعود، وركوع وسجود، وصيام وحج، وإطلاق مجامر، وإيقاد شموع، وتقديم ذبائح وقرابين، وما شابه ذلك.

والحق أن تحكيم شرع الله هو «عين» عبادة الله، أو «بعض» عبادة الله، وليس هو شيء غيرها حتى يصح أن يقال أنه شقيقها، لأن الشعائر التعبدية ليست بذاتها «عبادة»، وإن أخطأ الفقهاء وسموها «عبادات» بدلاً من التعبير الصحيح «شعائر تعبدية»، بل العبادة هي «الطاعة للأمر» بها، وليس هو «ذاتها». وهذا هو عين نص نبي الله الخاتم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، عندما قال: «فتلك عبادتهم»، ولم يقل: (تلك مثل، أو شقيقة، أو صنو عبادتهم)، تعليماً لعدي بن حاتم عندما استشكل قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾، فقال: (إنا ليس نعبدهم)، فسأله نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟ ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟»، فأسقط في يد عدي بن حاتم وقال: (بلى)!

وسبب الوقوع في هذا الخطأ الجسيم القاتل، الذي نتجت منه كل تلك المصائب والبلايا هو عدم الدقة في التمييز بين المصطلحات المتباينة. فهناك فرق جوهري بين مفهوم العبادة بمعناها العرفي الإصطلاحي الضيق الذي كان يستعمله العرب عند نزول القرآن في حق آلهتهم ومعبوداتهم، وما زال كافة البشر يستخدمونه، وهو استخدام القرآن المعتاد، عند مخاطبته للمشركون ودعوتهم للإسلام والتوحيد، وبين المفهوم الشرعي الواسع الذي جاء به الإسلام لـ «عبادة الله» خاصة، الذي خوطب به المؤمنون، بعد دخولهم في التوحيد والإيمان. وهناك فرق بين ذلك كله من جانب، والأصل اللغوي لألفاظ: عبد، عبد وجمعها عبيد، عبادة، ونحوها، من جانب آخر.

أما المعنى الاصطلاحي العرفي لـ «العبادة»، وهو أيضاً المعنى الشرعي إذ لم تأت الشريعة بغيره، فهو حصراً: (توجيه شعائر معينة إلى من تعتقد فيه الألوهية للتقرب إليه وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه، أو اتقاء شره، أو استدرار عطفه وبره وإنعامه، أو الاستعانة به في دفع ضرر أو جلب منفعة، ونحو ذلك)

أما المعنى اللغوي الأصلي، الذي يتضمن معاني الخضوع والاستسلام ونحوها، فهو المقصود وحده في مثل قولنا: فلان عبد مملوك لفلان، فلا علاقة لذلك بالشرك والتوحيد بمعناها الشرعي، وإن كان الشرع كره استخدام لفظة عبد وأمة في حق اللمالك، ملك يمين، وأرشد إلى استبدالها بلفظ: فتى وفتاة، كما سيأتي في محله.

والمعنى اللغوي المحض كذلك هو المقصود في مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «تس عبد

الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة وهذا من البلاغة النبوية الرائعة إذ شبّه من غلبه حب المال والمتاع بالعبد المملوك الذليل الذي لا يملك من أمره شيئاً ولا يستطيع الخروج من سلطان سيده، ولا علاقة لهذا بالشرك والتوحيد بمعناها الشرعي الإصطلاحي، وإن كان من هذا حاله مستحقاً للذم والعقوبة من الله، ولكن من المقطوع به أنا هذا ليس من باب: عبد اللات أو عبد العزى أو عبد مناة.

أما المعنى الواسع الذي جاء به الإسلام فعمّق ووسّع المعنى الإصطلاحي الضيق عند العرب، في كل حالة بحسبها، وبما يقتضيه السياق، في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ فهذا نداء للبشرية جمعاء يوم القيامة بعد أن ينكشف الحجاب ويدرك الجميع بيقين أنهم بكفرهم، وفسوقهم، ومعصيتهم، إنما كانوا مطيعين للشيطان في ترك الحق، فعبادتهم للشيطان هاهنا هي بمعنى **الإتباع والطاعة** وليس بالضرورة بالمعنى الإصطلاحي الضيق عند العرب، وهو الركوع والسجود، والذبح والنذر، وتقديم القرابين والصدقات، وإيقاد الشموع والمباخر، ونحوه، لأن أكثر البشر لم يفعلوا ذلك، إلا القليل من المجوس والثنية وعبدّة الشيطان.

لا يقال أن بعضهم ينكر وجود الشيطان أصلاً، وأكثرهم لم يرد طاعته واتباعه، لا يقال ذلك لأنهم كانوا مطيعين متبعين له في الحقيقة، ونداء الرب جل وعلا لهم يوم القيامة هو بعد إنكشاف الحجاب، وظهور حقائق الأشياء على ما هي عليه، فهو نداء إهانة وتوبيخ وتقريع. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ لأن هذا جعل رأيه وهواه مشرعاً وحاكماً، فالواجب عنده ما رآه هو واجباً، وليس ما نص الشرع على أنه واجب، وكذلك المستحب، والحلال، والمكروه، والحرام، كلها وفق عقله ورأيه، أو شهوته وهواه. فهو يعتبر نفسه أو عقله صاحب السيادة والحاكمية، فهو المشرع لنفسه، وهو الذي يعرف الحسن والقبيح، والطيب والخبيث. هذا هو معنى اتخذه إلهه هواه، وهو بذلك مشرك كافر، لم يدخل الإسلام قط أو ارتد عنه بعد دخوله فيه. وإلا فلم نسمع عن إنسان، حسب ما بلغنا، ينصب لنفسه المحاريب، ويقدم لها الذبائح والقرابين، ويوقد لها الشموع، ويستقبل المرأة ثم ينحني لذاته بالركوع والسجود!!

وقد أسلفنا أن السيادة والحاكمية لله وحده لا شريك له، وأن من نسب أي شيء من ذلك لغير الله فقد جعله رباً وإلهاً مع الله وذلك بغض النظر عن التسمية: سواء سمي ذلك صراحة: ألوهية، أو ربوبية؛ أو سماه ممارسة للسيادة والحرية، أو «تحقيقاً للذات وتأكيداً للوجود، وتعميقاً له» كما يشغب ويسفسط «الوجوديون»، أخزاهم الله ولعنهم وأبادهم، أو تقريراً للمصير، أو سيادة الشعب، أو الدولة، أو أرجعه إلى الحق الإلهي للملوك، أو سمي

ذلك عقلانية، أو فكراً سياسياً مصلحياً.

وهذا المعنى نفسه هو المقصود من قوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم، وإن اطعتموهم إنكم لمشركون﴾ أي إن **أطعتموهم واتبعتموهم** في تحليل الميتة، أصبحت كفاراً مشركين بالله، مفارقين للإسلام، مقرين لغير الله بحق السيادة والحاكمية والتشريع، هذا هو الشرك المعني هنا، وهو شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة لمن كان فيها قبل ذلك، لا علاقة له بقيام أو قعود أو ركوع أو سجود، أو سعي وطواف.

ومن هذا الباب كذلك قوله تعالى: ﴿اتخذوا أبحارهم وربائبهم أزبانا من دون الله﴾، فقد جاء في تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم - رضى الله عنه - أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأها، قال عدي: قلت له: (إنا لسنا نعبدهم)، قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟» فقلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم»، رواه أحمد والترمذي في سننه. وقد فهم عدي رضى الله عنه العبادة هنا بمعناها الضيق (أي الشعائر التعبدية المظهرة للتذلل والخضوع)، كما هو مفهوم العرب، بل وأكثر شعوب الأرض، لها، فعلمه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن الإقرار للأبحار والربائب بحق التشريع وجعلهم بذلك أزبائاً لهم السيادة عبادة لهم بالمعنى الواسع (التذلل والخضوع، مع **الطاعة والاتباع**، مع المحبة والولاء)، الذي يعود كله في التحليل النهائي إلى «طاعة الأمر» المبني على اعتقاد أهلية الله ذاتياً لذلك.

وقد بالغ الإمام أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، في «الإحكام في أصول الأحكام»، في ذلك فقال: (... فليس قول القائل: أنا أعبد الملائكة، ولا قول النصارى: نحن نعبد المسيح، موجب لصدقهم، لأن العبادة مأخوذة من العبودية، وإنما يعبد الإنسان من ينقاد له، ومن يتبع أمره، وأما من يعصي ويخالف فليس عبداً له، وهو كاذب في ادعائه أنه يعبده) وإنما قصد، رحمه الله، نفي الصدق عنهم، أي وفق حقيقة الأمر، ومطابقة الحقائق كما هي، على النحو الذي يظهر يوم القيامة عند انكشاف الحجاب.

والخلط في ترتيب مفاهيم «العبادة» و«الألوهية» وربط بعضها ببعض، وأيها الأول السابق، وأيها التابع اللاحق، وكذلك الوقوع في «الدور» والتناقض، الذي ذكرناه أعلاه، هو أهم سبب لبقاء النزاع والخلاف بين الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، ومدرسته مع نقادهم وخصومهم حتى اليوم.

فمثلاً نجد الشيخ عبد الله بن محمد القرني، وهو من أتباع الدعوة الوهابية، في رسالته القيمة: (ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة)، وهو من أحسن ما كتب في الموضوع،

التوحيد

يقول عما سماه «**شرك النسك والتقرب**»: (كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو استحباباً فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً، سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله. وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية، لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله)، (ص ١٢٩، طبعة مؤسسة الرسالة).

هنا نلاحظ مرة ثانية المقولة الباطلة أن هناك أفعال تستحق أن تسمى لذاتها «عبادة». وقد بينا بيقين أن ذلك غير صحيح، فلا توجد قائمة من الأفعال يصح أن تسمى عبادة لذاتها، لأن العبادة هي شعائر وأفعال لإظهار التعظيم، والخضوع والمحبة لمن يعتقد فيه «**الألوهية**». لذلك فإن قول الشيخ: (فصرفها لغير الله شرك في العبودية، ومن تحقق منه ذلك كان مشركاً) لا معنى له، ولا محصول من ورائه، لأنها ليست «عبادة» أصلاً إلا إذا صرفت لمن يعتقد فيه الألوهية، أي يجب أن تكون مسبقة باعتقاد الألوهية، ولا بد من ثم أن يكون مفهوم «**الألوهية**» موجوداً سبق تعريفه من قبل، ثم يترتب عليه بعد ذلك تعريف «**العبادة**»، كما نلاحظ فداحة نتائج التقسيم الخاطيء إلى «شرك ربوبية» و«شرك ألوهية»، على طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية.

ولا يجدي الشيخ شيئاً أنه حصر هذه القائمة في: (كل ما ثبت أنه عبادة مشروعة وجوباً أو استحباباً)، فظن بذلك أنه تحصل على قائمة «**يقينية**» لما يستحق أن يسمى عبادة بذاته، بغض النظر عن أي اعتقاد أو تصور أو نية، وذلك لما فصلناه أعلاه عن السجود الذي كان تحية مشروعة في شريعة يوسف ويعقوب، صلوات الله عليهما، وهو قبل ذلك وبعده عبادة لله مشروعة مستحبة، أو واجبة في مواضع، إذا كان السجود لله. مع تناقض ذلك مع كون محبة الله عبادة، بل هي من أفضل العبادات، ومحبة المؤمنين وتوليهم ليست شركاً، بل هي من الواجبات، وطاعة أولي الأمر الشرعيين في المعروف واجبة... إلخ، مما يدل على أن المحبة بذاتها، والسجود بذاته، والطاعة من حيث هي بذاتها، من حيث هي أفعال مجردة، محال أن تكون عبادة، وإنما تصبح عبادات إذا سبقها اعتقاد وتصور معين، وإلا فهي أفعال انسانية مجردة، وليست عبادة أو غير عبادة، أو بلفظ أدق: ليست شعائر تعبدية.

بل ونحن نعكس عليه القضية فنسأل: وماذا عن «**الرقص**»، رقص المشركين لبعض آلهتهم التي يعتقدون فيه الألوهية؟! من المقطوع به أن «**الرقص**» لم يثبت أنه شعيرة تعبدية في هذا الدين الخاتم، لا وجوباً ولا استحباباً، فهل يعني ذلك أن الرقص لـ«**شيفا**»، إله الموت والدمار، ليس عبادة؟! ولماذا نجده، ومن تبع مذهبه، يستنكرون الرقص والتمايل عند قبر

أحمد البدوي مثلاً، أشد الإنكار؟!

وماذا عن «الماء والتصدية» الذي كان بعض عبادة قريش لله، فأنكر الله عليهم ذلك وعابهم عليه لأنه عبادة مخترعة لم يأذن بها الله، فهل لو صفقوا وصفروا لألهم لم يكونا إذًا عابدين لها؟!

ثم كيف طابت نفس الشيخ القرني، وغيره من رجالات الدعوة الوهابية، أن يقيسوا عبادة الآلهة الباطلة، على عبادة الله، رب العالمين، الإله الحق: هذا أخبث قياس في العالم وأنتته! أما قول الشيخ: (سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود للعبادة من دون الله) إما أن يكون دوراً متناقضاً على طريقة: الإله هو المعبود، والعبادة لا تصرف إلا لإله، وقد أظهرنا بطلان ذلك وتناقضه من قبل، وإما أن يكون نقضاً لمقولته السابقة في عدم اشتراط الاعتقاد المسبق للألوهية فيمن تصرف له أعمالاً تستحق حينئذ أن تسمى «عبادة».

ولكنه عاد فتناقض مرة أخرى عندما قال: (أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله) فكيف يتشكل في ذهن، أو يخطر على خيال أن يقدم أحد شعائر التعظيم والخضوع والتقديس والمحبة لشيء وهو لا يعتقد أنه يستحق ذلك؟! أما الاحتياط بلفظة: (لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله) فلا يسمن ولا يغني من جوع لأن الوسيط والشفيع إلى الله لا بد له من صفات ومسوغات «ذاتية» معينة تجعله كذلك، وما يقدم له من شعائر المحبة والخضوع والتعظيم مبني على اعتقاد أهليته لذلك، أي لكونه يصلح شافعياً أو وسيطاً إلى الله.

ونحن نحسن الظن بالشيخ ونحسب أنه سقط من كلامه (شفاعة أو وساطة يجب على الله قبولها فلا ترد، أو تقدم بغير استئذان)، أو نحو من ذلك، لأن مجرد الشفاعة عند الله بإذنه ممكنة تكريماً من الله لبعض خلقه، كما ثبت بالنصوص اليقينية، فليست نسبتها إلى أحد على ذلك النحو الذي بينته النصوص مخرجة له من مرتبة العبودية إلى درجة الندية مع الله، ولو في ذلك الأمر المحدود، ومن ثم جعله مع الله «إلاماً» آخر.

أما قول الشيخ بعد ذلك: (وذلك أن شرك العبادة لا يتضمن الشرك في الربوبية، لأن شرك العبادة متعلق بالإرادة ولازمها من العمل، وأما شرك الربوبية فمتعلق بالاعتقاد وإثبات الكمال لله في ذاته وصفاته وأفعاله) فباطل لما أوردناه من أن مفهوم «العبادة» مسبوق حتماً بمفهوم «الألوهية»، لذلك كان شرك العبادة ضرورة يتضمن اعتقاد «ألوهية» غير الله، أو «الربوبية» من دون الله، ولو في جزئية محدودة من معاني الألوهية، ثم تترتب على ذلك أفعال تقديس وتعظيم وخضوع ومحبة وإظهار فقر وذلة وطلب قضاء حاجة تستحق، بعد ذلك، أن تسمى «عبادة». فما سمأه الشيخ «شرك العبادة» متعلق بالاعتقاد، مشروط به، كذلك الذي

أسماء: «شرك الربوبية»، سواء بسواء، ولا فرق.

وأنت ترى في هذا النص القصير حجم التناقض المرعب، والاضطراب المخيف، الذي نشأ من ذلك الدور الخفي في مفهوم «العبادة» و«الألوهية». يضاف إليه الاضطراب والخلل والقصور في قسمة التوحيد إلى توحيد «ربوبية»، وتوحيد «ألوهية»، وتوحيد «أسماء وصفات». إنها بحق قسمة «ضيّزي» مشوّومة، يجي طرحها جملةً، والتخلص منها نهائياً، والامتناع عن استخدامها بعد اليوم مطلقاً.

ولا يجدي في ذلك استشهاد الشيخ، وغيره من المدافعين عن الدعوة الوهابية، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء، ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، لا يجديه ذلك شيئاً كما سنبين بعد بضعة أسطر، ولكن لا بد من تحرير بعض القواعد المهمة قبل ذلك أولاً:

فنقول وبالله التوفيق: عند الاستشهاد بآية أو حديث ثابت لا بد من ملاحظة أمور في غاية الأهمية، منها:

(أ) ذكر النص كاملاً، لا سيما في الآيات، حتى يعرف السياق، فيذكر ما قبلها وما بعدها، وإلا تورطنا في جريمة «تحريف الكلم عن مواضعه»، حيث أن هذا الفعل، أي انتزاع الآية من سياقها، هو أحد صور «تحريف الكلم عن مواضعه» الممكنة، وهي جريمة شنعاء قد تصل إلى درجة الكفر!

(ب) أن الله جل وعلا لم ينزل تلك الآية فقط، بل أنزل آيات كثيرة أخرى، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له أحاديث كثيرة ثابتة (لعلها تنوف على عشرة آلاف متن مستقل متميز). كل تلك الآيات، وكل تلك الأحاديث واجبة الطاعة، يجب الإيمان بها كلها، وإعمالها كلها، وتعظيمها كلها. فمن الجهل الشنيع، أو الإجرام المحرم الفظيع، الاستشهاد إذاً بآية أو حديث في مسألة أو باب وقد ورد غيرها، بل لا بد من جمع نصوص الباب كلها، وإعمالها كلها، حسب الأصول المقررة في علم أصول الفقه، وقواعد الاستنباط: فما جاء مجماً في موضع، قد يفصل ويفسر في موضع آخر، وما جاء عاماً في موضع، قد يكون له مخصص في موضع آخر، وما جاء مطلقاً في موضع، قد يكون له قيد في موقع آخر. بل قد يأتي شيء منسوخ، وناسخه في موضع آخر.

ومن لم يلتزم بهذه القاعدة فهو من المجرمين المقتسمين، ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾، أي أجزاء وتفاريق، يأخذون ما يعجبهم، ويتركون ما لم يكن على «المزاج»، وهو يوشك أن يكون من الكافرين، الذين يؤمنون ببعض الكتاب، ويكفرون ببعض، فيستحق الخزي في الحياة الدنيا، ثم يرد إلى أشد العذاب.

(ج) بالنسبة لآيات الذكر الحكيم يحسن جداً مراجعة كتب التفسير المعتمدة، لا سيما تلك التي تعتني وتجمع مرويات السلف في الآية محل الدرس (الطبري، وابن أبي حاتم هم خير مثال، ثم ابن كثير، وغيرهم كثير)، إن وجد حديث مرفوع صحيح في تفسير الآية، أو بعض الآية، أو لفظة من الآية، فهو، بداهة، الحجة القاطعة، التي لا يجوز تجاوزها. والآن نعود إلى الآية الكريمة آنفة الذكر، أي قوله سبحانه وتعالى: ﴿والذين اتخذوا من

دونه أولياء، ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾.

فالآية تنص على أنهم (عبدهم):

وهذا يعني عندكم: أنهم سجدوا لهم، أو ركعوا، أو رقصوا، أو انشدوا القصائد، أو أوقدوا لهم الشموع، أو قدموا لهم القرايين، أو ذبحوا لهم الذبائح، أو غير ذلك من قائمة الأفعال التي تسمونه عبادة، بغض النظر عن معتقد فاعلها في من تقدم له. فحسب قولك: كل ذلك عبادة بغض النظر عن المعتقد، حتى لو اعتقد جازماً أنهم مخلوقون مربوبون لا يملكون لأنفسهم شيئاً، ولا قدرة لهم ولا مشيئة إلا بتقدير الله ومشيئته،... إلخ وقد أبطلنا أعلاه أن يكون السجود من حيث هو سجود مجرد عبادة، وكذلك بالضبط، حرفاً بحرف يمكن إبطال كون أي شيء من ذلك عبادة من حيث هو فعل مجرد. وسنزيد هذا إبطالاً، عما قريب

وهذا يعني عندنا: أنهم اتخذوهم آلهة، واعتقدوا استحقاقهم لأفعال التقديس والخضوع والتعظيم والمحبة والنسك والتقرب التي استحققت بذلك أن تسمى «عبادة» لأنهم وسائط تقرب إلى الله لاعتبارات فصلها القرآن في مواضع أخرى، منها:

(١) أن تلك الآلهة بنات الله ومن ثم ذوي «طبيعة» إلهية، أي أنهم من «عنصر» أو «نسب»، أو «جوهر» إلهي،

(٢) أو أنهم أنداد يجيرون على الله ويحتاج الله إلى إرضائهم، وكسب ولائهم،

(٣) أو أن الله لا يعلم أحوال العباد إلا بإخبارهم، أو لا يستطيع الفعل والتنفيذ إلا بواسطتهم، فهو من ثم فقير محتاج إليهم،

(٤) أو أنهم يفلتون من الله ويعجزونه هرباً كما كانت العرب تعتقد في الجن،

أو غير ذلك من الاعتبارات، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً. وقد أثبتنا أن بعض ذلك كان هو معتقد قريش، وبعضه الآخر هو معتقد غيرها، كما هو الواقع التاريخي الثابت يقيناً، وقد يكون بعضه أو مثله معتقد غيرهم من المشركين.

وقد أقمنا قواطع الأدلة على بطلان قولكم، وصحة قولنا عموماً فيما سلف، فأصبح قولنا من المحكمات، وهو الواجب تطبيقه في هذه الحالة المخصوصة التي تحتل عدة معان، أي

لكونها من المتشابهات. والواجب هو رد المتشابه إلى المحكم، وإلا وقعنا في الزيغ والضلالة. على أن بطلان قولكم، وصحة قولنا، هو الحق في هذه الحالة الخاصة، والآية في سياقها التام، وتفسيرها الصحيح، كما جاء عن أئمة السلف، ليست من المتشابهات، إذ أن الآية في سياقها التام تقول هكذا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ * تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم * إنا أنزلنا إليك الكتاب يا لحق فأعبد الله مخلصاً له الدين * ألا لله الدين الخالص، والذين اتخذوا من دونه أولياء: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار * لو أراد الله أن يتخذ ولداً لأصطفى مما يخلق ما يشاء، سبحانه، هو الله الواحد القهار ﴿﴾، وقال الإمام الطبري في تفسير الآيات الثلاث الأول نصاً: [يقول تعالى ذكره: تَنْزِيلُ الْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلْنَاهُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ فِي انتِقَامِهِ مِنْ أَعْدَائِهِ الْحَكِيمِ فِي تَدْبِيرِهِ خَلْقَهُ، لَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا تَكُونَنَّ فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ وَرَفَعَ قَوْلَهُ: تَنْزِيلُ بِقَوْلِهِ: مِنَ اللَّهِ. وتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: من الله العزيز الحكيم تنزيل الكتاب. وجائز رفعه بإضمار هذا، كما قيل: سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا غَيْرَ أَنْ الرِّفْعَ فِي قَوْلِهِ: تَنْزِيلُ الْكِتَابِ بِمَا بَعْدَهُ، أَحْسَنُ مِنْ رَفْعِ سُورَةٍ بِمَا بَعْدَهَا، لِأَن تَنْزِيلَ، وَإِنْ كَانَ فِعْلاً، فَإِنَّهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ أَقْرَبُ، إِذْ كَانَ مُضَافاً إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَحَسَنَ رَفْعَهُ بِمَا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْحَسَنِ فِي «سُورَةٍ»، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ. وقوله: إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ يقول تعالى ذكره لنبية محمد: إنا أنزلنا إليك يا محمد الكتاب، يعني بالكتاب: القرآن بالحق يعني بالعدل يقول: أنزلنا إليك هذا القرآن يأمر بالحق والعدل، ومن ذلك الحق والعدل أن تعبد الله مخلصاً له الدين، لأن الدين له لا للأوثان التي لا تملك ضرراً ولا نفعاً. وبنحو الذي قلنا في معنى قوله: الْكِتَابَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ. ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ يعني: القرآن. وقوله: فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ يقول تعالى ذكره: فَاخْشَعْ لَهُ يَا مُحَمَّدُ بِالطَّاعَةِ، وَأَخْلَصْ لَهُ الْأَلْهَةَ، وَأَفْرِدْهُ بِالْعِبَادَةِ، وَلَا تَجْعَلْ لَهُ فِي عِبَادَتِكَ إِيَاهُ شَرِيكاً، كَمَا فَعَلَتْ عِبَدَةُ الْأَوْثَانِ. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يعقوب، عن حفص، عن شمر، قال: يُوْتِي بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْحِسَابِ وَفِي صَحِيفَتِهِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ مِنَ الْحَسَنَاتِ، فَيَقُولُ رَبِّ الْعِزَّةِ جَلَّ وَعَزَّ: صَلَّيْتُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، لِيُقَالَ: صَلَّى فَلَانٌ أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لِي الدِّينُ الْخَالِصُ. صُمْتُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، لِيُقَالَ: صَامَ فَلَانٌ أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا لِي الدِّينُ الْخَالِصُ، تَصَدَّقْتُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، لِيُقَالَ: تَصَدَّقَ فَلَانٌ أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا لِي الدِّينُ الْخَالِصُ فَمَا يَزَالُ يَمْحُو شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى تَبْقَى صَحِيفَتُهُ مَا فِيهَا شَيْءٌ، فَيَقُولُ مُلْكَاهُ: يَا فَلَانُ،

أَلْغِيرَ اللّٰهَ كُنْتَ تَعْمَلُ؟!.

حدثنا محمد، قال: ثنا أحمد، قال: ثنا أسباط، عن السدي، أما قوله: مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ فالتوحيد، والدين منصوب بوقوع مخلصا عليه. وقوله: أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ يَقُولُ تَعَالَى ذكره: أَلَا لِلَّهِ الْعِبَادَةُ وَالطَّاعَةُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، خالصة لا شرك لأحد معه فيها، فلا ينبغي ذلك لأحد، لأن كل ما دونه ملكه، وعلى المملوك طاعة ماله لا من لا يملك منه شيئا. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وقوله: وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى يَقُولُ تَعَالَى ذكره: والذين اتخذوا من دون الله أولياء يَتَوَلَّوْنَهُمْ، ويعبدونهم من دون الله، يقولون لهم: ما نعبدكم أيها الآلهة إلا لتقربونا إلى الله زُلْفَى، قرابة ومنزلة، وتشفعوا لنا عنده في حاجتنا وهي فيما ذُكِرَ في قراءة أَبِي: «مَا نَعْبُدُكُمْ»، وفي قراءة عبد الله: «قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ» وإنما حسن ذلك لأن الحكاية إذا كانت بالقول مضمرا كان أو ظاهرا، جعل الغائب أحيانا كالمخاطب، ويترك أخرى كالغائب، وقد بينت ذلك في موضعه فيما مضى. حدثنا محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن المفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي، قال: هي في قراءة عبد الله: «قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ». وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك: حدثنا محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى قال: قريش تقول له للأوثان، ومن قبلهم يقول له للملائكة ولعيسى ابن مريم ولعزير. حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى قَالُوا: مَا نَعْبُدُ هَؤُلَاءَ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا، إِلَّا لِيُشَفِّعُوا لَنَا عِنْدَ اللَّهِ. حدثنا محمد، قال: ثنا أحمد، قال: ثنا أسباط، عن السدي، في قوله: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى قال: هي منزلة.... حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى قال: قالوا هم شفعاؤنا عند الله، وهم الذين يقربوننا إلى الله زلفى يوم القيامة للأوثان، والزلفى: القُرب. وقوله: إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ يَقُولُ تَعَالَى ذكره: إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَحْزَابِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا فِي الدُّنْيَا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ فِي الدُّنْيَا مِنْ عِبَادَتِهِمْ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ فِيهَا، بَأَنْ يُصَلِّيَهُمْ جَمِيعًا جَهَنَّمَ، إِلَّا مَنْ أَخْلَصَ الدِّينَ لِلَّهِ، فَوَحْدَهُ، وَلَمْ يَشْرِكْ بِهِ شَيْئًا]، انتهى نص الطبري.

لاحظ أقوال المفسرين، وكلهم من الصحابة والتابعين: (مَا نَعْبُدُكُمْ أَيُّهَا الْآلِهَةُ إِلَّا لَتَقَرَّبُونَا

إلى الله زُلْفَى)، وهذا تصريح باعتقاد الألوهية فيهم، وكذلك: **(قريش تقوله للأوثان، ومن قَبْلَهُم يقوله للملائكة، ولعيسى ابن مريم ولعزیز)**، وكذلك قول السدي: **(للأوثان)**، وهؤلاء كلهم نسبت إليهم الألوهية واعتقدت فيهم بدلالة نصوص القرآن، والحديث والسيرة المتواترة، والنقل التاريخي المتيقن من صحته، كما سلف.

ثم قال الإمام الطبري في تفسير الآية الرابعة نصاً: [يقول تعالى ذكره: **إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ** ودينه الإسلام، والإقرار بوحدانيتها، فيوقفه له مَنْ هُوَ كاذِبٌ مفتر على الله، يتقوّل عليه الباطل، ويضيف إليه ما ليس من صفته، ويزعم أن له ولداً افتراءً عليه، كفار لنعمه، جحود لربوبيته. وقوله: **لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً** يقول تعالى ذكره: لو شاء الله اتخاذ ولد، ولا ينبغي له ذلك، لاصطفى مما يخلق ما يشاء، يقول: لاختار من خلقه ما يشاء. وقوله: **سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** يقول: تنزيهاً لله عن أن يكون له ولد، وعمّا أضاف إليه المشركون به من شركهم هُوَ اللَّهُ يقول: هو الذي يعبدّه كلّ شيء، ولو كان له ولد لم يكن له عبداً، يقول: فالأشياء كلها له ملك، فأنى يكون له ولد، وهو الواحد الذي لا شريك له في ملكه وسلطانه، والقهار لخلقه بقدرته، فكل شيء له متذلّل، ومن سطوته خاشع].

قلت: نص الطبري السابق كله يدل على أن الموضوع في الآية هم آلهة قريش من الملائكة الذين كانت تعتقد قريش أنهم بنات الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهو النص الصريح للآية التالية في السياق: ﴿ **لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ**، سبحانه، هو الله الواحد القهار﴾، فما الذي جعل الآية الثانية أولى في الاعتبار من الآية الثالثة؟!

على أنه من المحال الممتنع أن يطلب الإنسان من حجر يعتقد أنه حجر موات شيئاً، إلا أن يكون من نزلاء مصحات الأمراض العقلية، فعبدت الأصنام يعبدون آلهة ترمز إليها تلك الأصنام، أو حُلّت في الأصنام، أو تنوب عنها تلك الأصنام، وينسبون إليها إما الخلق، وإما التصرف، وإما الشفاعة بدون إذن الله، أو أنهم يتمردون على الله ويعجزونه هرباً، أو أنهم ذوي نسب بالله، بنين وبنات وعمات وخالات، أو غير ذلك من المقولات الشركية الكفرية، التي ذكرنا كثيراً منها فيما سلف!

لذلك قال أبو سفيان في أحد: **أعل هبل، فأجابه المسلمون: الله أعلى وأجل**. ومن المحال الممتنع أن يكون مقصوده تمثال الحجارة الموجود بعيداً في الكعبة على مسيرة تسعة أيام من جبل أحد في المدينة المنورة، بوصفه حجراً أصم، وإنما قصد الإله هبل (وهو في الأرجح تعريب لإله الشمس اليوناني: أبولو) الذي يرمز له ذلك التمثال الموجود في جوف الكعبة آنذاك. ولا نستبعد أن يكون معتقد قريش فيه كمعتقد اليونان: أنه ابن كبير الآلهة، الذي هو

المشترى عند اليونان، وهو الله عند العرب، تعالى الله عن ذلك وتقدس! فأكثر شرك بسطاء المشركين، من أمثال عوام اليونان والهندوس وقريش، كما أسلفنا في باب سابق، هو الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وذاك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء. وليس القدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء: فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك؛ ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة، وغيرها، أكثر من غيرها!

فلا يستغرب أن يهتف أحدهم: **(إليك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)**، فهو يعتقد وجود آلهة أخرى، شركاء لله في «الجوهر» أو «العنصر» أو «النسب» أو «الجنس» الإلهي، وإن كانوا في مرتبة الرقيق المملوك، تماماً كما أن العبد الرقيق المملوك إنسان، وسيده الذي يملكه إنسان أيضاً.

وهذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهند، ويجوز عند أكثرهم أن يتزاوج البشر والآلهة منتجين أنصاف آلهة أو عمالقة، كما تتزاوج الآلهة والجن منتجة الملائكة، إلى غير ذلك من العجائب والمخازي!! كما تختلف الآلهة المزعومة في قدراتها وإختصاصاتها: فهذا إله للشمس، وآخر للحرب، وثالث للبحر، وتلك للحب، وهذه للصيد، والثالثة للموت والفناء، وهذا ينبت الزرع، والآخر يحمي التجار، بل يوجد إله متخصص في رعاية اللصوص، إلى غير ذلك من الأقوال الساقطة المتناقضة المنكرة.

أما العرب العدنانية - عرب الشمال - وقريشا بالأخص فقد كانت لهم جملة من الآلهة أكثرها إناث - كاللات والعزى ومناة وغيرها - يعتقدون أنها ملائكة، وأن الملائكة بنات الله، وربما اعتقدوا أن بين الله - تعالى عن ذلك - وبين الجن نسب ومصاهرة. ولكنهم لقرب عهدهم بالتوحيد، في ملة إبراهيم، كانوا ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، لأنه أبو الآلهة وكبيرهم، حسب معتقدتهم الفاسد، سبحانه الله عما يصفون. هذا ظاهر جداً من مناقشة القرآن لهم، وإيقاعه إياهم في التناقض بسبب ذلك.

وقد أدى الفهم المتعجل المبترس لهذا، وعدم ملاحظة جميع النصوص في نفس الوقت، كما أسلفناه في موضعه، ببعض الأكابر، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، وتبعه في ذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، إلى توهم أنهم كانوا يقرون بما أسماه:

التوحيد

«**توحيد الربوبية**»، وأن شركهم يقتصر على ما أسماه: شرك «**الألوهية**». هذا خطأ فادح أدى إلى تخليط كبير، وتقاسيم باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان، وإرباك وقصور في مفهوم «**العبودية**» التي إنما خلق الخلق لها، ومسح وبتير لمفهوم «**التوحيد**»، الذي تحول إلى مجموعة من المباحث المهووسة عن «**القبور**»، والمباحث الثانوية عن «**التوسل**».

ومع نسبة العرب العدنانية - وقريشا بالأخص - كما أسلفنا، أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى فقد كانوا ينسبون بعض ذلك إلى غيره، كنسبة التحكم في الموت، والتقدير إلى «**مناة**»، إلهة الموت (المنية)، والمتحكمة في مقادير البشر، فضلاً عن نسبتهم هؤلاء الأغيار إلى الله نسبة قرابة وتولد، أي مشاركة في «**الجوهر الإلهي**» بمعنى أو آخر، كما جاءت بذلك النصوص الثابتة الصحيحة:

* فقد قال البخاري في الجامع الصحيح المختصر: [باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم لقوله: ﴿يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي﴾، إلى قوله: ﴿عما يعملون﴾، ﴿بخساً﴾، نقصاً، قال مجاهد: ﴿وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً﴾، قال كفار قريش: الملائكة بنات الله، وأمهاتهم بنات سروات الجن! قال الله: ﴿ولقد علمت الجنة إنهم لحضرون﴾، ستحضر للحساب].

* وقال الحافظ في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [قوله باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم أشار بهذه الترجمة إلى اثبات وجود الجن وإلى كونهم مكلفين ... إلخ] في كلام طويل، إلى قوله: (قوله: (وقال مجاهد وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً إلخ)) وصله الفريابي من طريق بن أبي نجيع عن مجاهد به وفيه فقال أبو بكر: (فمن أمهاتهم؟! قالوا: (بنات سروات الجن!) ... إلخ، وفيه قال علمت الجن أنهم سيحضرون للحساب قلت وهذا الكلام الأخير هو المتعلق بالترجمة وسروات بفتح المهملة والراء جمع سرية بتخفيف الراء أي شريفة)، انتهى كلام الحافظ.

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [... قال أبو عبيدة في قوله تعالى ان يدعون من دونه إلا إناثا: (إلا الموات حجراً أو مدراً أو ما أشبه ذلك والمراد بالموات ضد الحيوان)، وقال غيره: (قيل لها إناث لأنهم سموها مناة واللات والعزى وإساف ونائلة ونحو ذلك)، وعن الحسن البصري: لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه يسمى أنتى بني فلان! وسيأتي في الصافات حكاية عنهم أنهم كانوا يقولون الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك، وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب في هذه الآية قال مع كل صنم جنية، ورواته ثقات، قلت: هذا هو عين قولنا: مع كل صنم كائن خفي

من الجن، والجن كائنات إلهية، وإلا كيف يمكن لله، تعالى وتقدس، أن يصاهر إليهم، إلا إذا كانوا من جنسه أو نوعه أو صنفه، وإن لم يكونوا من قبيلته؟! * وقال البخاري في «الجامع الصحيح المختصر»: باب تفسير سورة الصافات. وقال مجاهد: ﴿وبين الجنة نسيا﴾، قال كفار قريش: الملائكة بنات الله وأمهاتهم بنات سروات الجن!

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [قوله باب وقالوا آتخذ الله ولدا سبحانه كذا للجميع وهي قراءة الجمهور، وقرأ بن عامر: قالوا بحذف الواو، **واتفقوا على أن الآية نزلت فيمن زعم أن لله ولداً من يهود خيبر ونصارى نجران ومن قال من مشركي العرب الملائكة بنات الله فرد الله تعالى عليهم**].

* وفي «تفسير الجلالين»: ونزل في النضر بن الحارث وجماعته: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم﴾، قالوا: الملائكة بنات الله، والقرآن أساطير الأولين، وأنكروا البعث وإحياء من صار تراباً!

* وفي «تفسير الجلالين»: ﴿وجعلوا له من عباده جزءاً﴾، حيث قالوا: الملائكة بنات الله، لأن الولد جزء من الوالد، والملائكة من عباده تعالى، ﴿إن الإنسان﴾، القائل ما تقدم ﴿لكفور مبين﴾، بين ظاهر الكفر!

* وفي «تفسير الجلالين»: ﴿إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون الملائكة تسمية الأنثى﴾، حيث قالوا هم بنات الله!

فلا صحة مطلقاً، إذ، لما يقال أنهم لم يكن لديهم شرك في ما يسمونه «الربوبية»، أو شرك في الاسماء والصفات، بل هذا هو عين شركهم وحقيقته، لا غير، وهو أقبح أنواع الشرك على الإطلاق: شرك الذات، ومشاركة الرب في الأسماء والصفات أو في بعضها، أو مساواته ونديته ولو في اعتبار واحد منها، أو تشبيهه الله بخلقه، وغير ذلك من الفطائع. وعلى ذلك الشرك في الذات والأسماء والصفات، وبعض الربوبية، ترتب الإشراك في العبادة والحكم والتشريع.

فقول شيخ الإسلام ابن تيمية أن قريش لم يكن لديها شرك في الربوبية (بغض النظر على كون تعريفه للربوبية غامضاً مشوشاً مضطرباً، لا خطام له ولا زمام، كما أسلفنا في أبوابه) هو بالقطع غير صحيح، وقد تابعه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، فصقل الموضوع وبلوره فلم يزد الغلط إلا حدة وبروزاً، حتى أصبح سيفاً تقطع به الرقاب بالباطل، بسبب هذه الزلة الشنعاء.

هذا من زلات العلماء التي تخوفها النبي، صلوات الله وسلامه على أمته، عندما تخوف من: «زلة عالم، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين». والإمامان ما أرادا إلا الخير، ففازا بأجر الاجتهاد على كل حال، إن شاء الله تعالى، ولكن الزلات لا بد من رفضها رفضاً باتاً، وإصلاحها فور ظهور الدليل الموجب لذلك، ولا يجوز التهاون فيها مطلقاً، مع الاستغفار للعلماء الراسخين الذين زلت القدم بهم، فحصلت الغلطة منهم.

ولكن ما شأن المقلدة الجهلة في أيماننا هذا، يصرون على متابعتهم على الخطأ المبين؟! هل أنتم جهلة لا علم لكم، إذا فاسكتوا، وأطيعوا أمر الله: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾، أم أنتم أهل هوى ونفاق تريدون أن تتمادوا في هدم الإسلام بـ«**جدل المنافق بالكتاب**»، عياداً بالله، بعد أن عمل معول الهدم فيه أول مرة بزلة العالم، مهما كانت غير مقصودة، ومهما كانت بحسن نية؟!

وكذلك لا يجدي الاستشهاد بقوله، تعالى ذكره: ﴿قل: من يرزقكم من السماء والأرض، أمن يملك السمع والأبصار، ومن يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، فسيقولون الله، فقل: أفلا تتقون﴾، ونحوها من الآيات كثير، والتعقيب بأنهم كانوا يعتقدون بـ(أن الله هو المتفرد بتدبير الأمور، لكنهم أشركوا بالله من جهة التوسط في الطلب أو العبادات)، كما زعم الشيخ القرني في كتابه أنف الذكر.

قلت: ليس في الآية أولاً أنهم يعتقدون أنه (المتفرد) بذلك، فهذا خارج عن النص، وتقويل للرب جل جلاله ما لم يقله، وهذا شنيع جداً، ونحسبها زلة غير مقصودة من الشيخ، وإلا فهو الكفر الصراح البواح، والعياذ بالله تعالى. فإقرارهم، مثلاً، بأنه هو الذي يرزق من السماء والأرض، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(١) لا يعني ضرورة أنه وحده المتفرد بذلك، بل لعل هناك رازقون آخرون مستقلون عنه ينافسونه على رزق العباد، وربما كان هو الرازق الأكبر، تماماً كما تتنافس الشركات على الأسواق،

(٢) ولا يعني ضرورة أنه وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الملوك من المخلوقين،

(٣) ولا يترتب عليه ضرورة أن ملكه يخلو من بعض المجرمين المشاغبيين، أو الثوار المتمردين، الذين يعجزونه هرباً إلى رؤوس الجبال وأعماق الأودية، وهم الذين يرزقون

أنفسهم وأتباعهم، ولهم خزائنهم وتموينهم،
(٤) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تقضي بأنه هو الذي يرزق من السماء والأرض متفرداً بذلك، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك فيجوز أن يكون له شركاء في أمور أخرى مثل:

(أ) وجود إله آخر يخلق الشر، ويفسد على الله أمره، فلا قدرة لله عليه كاعتقاد الثنوية في إله الشر، الذي لا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي ويميت، ولكنه يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً،
(ب) أو أن في الوجود إله أو رب غيره، ند له ولو في بعض الاعتبارات، فيجبر عليه، أو يخشى من معارضته، فلا بد لله من الأخذ بـ «خاطره»،

(ج) أو أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلهاً أهل لأن يعظم ويحترم، وإن كان لا يطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضرر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «الأجنبية» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «المحلية»!

(د) أو أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي، ولكن لا تصرف لهم، فلا يرزقون، ولا يملكون، ولا يشرعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبة لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدلات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبيراً.

فليس في الآية التي تنص فقط على أنه (هو الذي يرزق من السماء والأرض) ما يمنع من أنهم كانوا يعتقدون بعض أو كل ما سلف، لذلك قال تعالى معقبات: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أي اتقوا الله الذي أقررتم له بالرزق، وملكية السمع والأبصار، والإحياء والإماتة فلا تجعلوا له شركاء في بعض ذلك، ولا تنسبوا له النقص والفقر والحاجة إلى غيره، ولا تخرقوا له بنين وبنات بغير علم، كما جاء مفصلاً في غير هذه الآية، في مواضع كثيرة. فالقرآن، بحمد الله، يكمل بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، فلا يجوز الاستشهاد بآية مجملة، وقد جاء غيرها في نفس الموضوع مفسراً ومكملاً، هذا شنيع جداً، قد يصل بصاحبه إلى كارثة ضرب كتاب الله بعضه ببعض، أو إلى مرتبة الإيمان ببعض الكتاب، والكفر ببعض، وهذا هو الكفر المهلك، المردي في نار جهنم الأبدية، والخلود في اللعنة السرمدية.

وأصل كل هذه البواطيل، والمصائب والبلايا، هو تشبيه المشركين لله بخلقه، وهو أمر معلوم مشهور، بل إن أكثر الشرك مرجعه إلى تشبيه الله بخلقه، وقياسه عليهم، أو تشبيه

التوحيد

بعض الخلق بالله، والغلو فيهم، ورفعهم فوق مراتب المخلوقين. وكثير مما سبق ذكره الآن هو في جوهره معتقد مشركي العرب وأكثر مشركي الأفارقة الآن في الجن، فليست تلك تفرجات خيالية، ولا تقاسيم جدلية، بل وصف لعقائد موجودة الآن، أو كانت موجودة فعلاً.

وقد قال الإمام الطبري قريباً من ذلك نصاً: [يقول تعالى ذكره لنبيه محمد: قُلْ يَا مُحَمَّدُ لَهُؤُلَاءِ الْمَشْرِكِينَ بِاللَّهِ الْأَوْثَانُ وَالْأَصْنَامُ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ الْغَيْثِ وَالْقَطَرِ وَيَطْلَعُ لَكُمْ شَمْسَهَا وَيَغْطِشُ لَيْلَهَا وَيُخْرِجُ ضَحَاهَا. وَمَنْ الْأَرْضِ أَقْوَاتَكُمْ وَغَذَاكُمْ الَّذِي يَنْبَتُهُ لَكُمْ وَثَمَارَ أَشْجَارِهَا. أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ يَقُولُ: أَمْ مَنْ ذَا الَّذِي يَمْلِكُ أَسْمَاعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ الَّتِي تَسْمَعُونَ بِهَا أَنْ يَزِيدَ فِي قَوَاهَا أَوْ يَسْلِبَكُمْوَهَا فَيَجْعَلَكُمْ صُمًّا، وَأَبْصَارَكُمْ الَّتِي تَبْصُرُونَ بِهَا أَنْ يَضِيئَهَا لَكُمْ وَيَنْيرَهَا، أَوْ يَذْهَبَ بِنُورِهَا فَيَجْعَلَكُمْ عَمِيًّا لَا تَبْصُرُونَ. وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ يَقُولُ: وَمَنْ يَخْرِجُ الشَّيْءَ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ يَقُولُ: وَيَخْرِجُ الشَّيْءَ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ. وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْمُخْتَلِفِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ وَالصَّوَابِ مِنَ الْقَوْلِ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ بِالْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّتِهِ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَمَنْ يُدَبِّرِ الْأَمْرَ وَقُلْ لَهُمْ: مَنْ يَدْبُرُ أَمْرَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَأَمْرَكُمْ وَأَمْرَ الْخَلْقِ. فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ يَقُولُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَسَوْفَ يَجِيبُونَكَ بِأَنْ يَقُولُوا الَّذِي يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلُّهُ. فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ يَقُولُ: أَفَلَا تَخَافُونَ عِقَابَ اللَّهِ عَلَى شُرْكَكُمْ وَادِّعَائِكُمْ رَبًّا غَيْرَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ صِفَتِهِ، وَعِبَادَتِكُمْ مَعَهُ مَنْ لَا يَرْزُقُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَفْعَلُ فِعْلًا]، انتهى كلام الإمام الطبري. لاحظ قوله، رحمه الله: [وَادِّعَائِكُمْ رَبًّا غَيْرَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ صِفَتِهِ]، وقوله: [وعبادتكم معه من لا يرزقكم شيئاً].

ولعلنا نلاحظ هنا أن الكثير من الآيات المشابهة إنما جاءت في سياق الرد على منكري البعث، مع إقرارهم أن الله هو الذي أنشأ وخلق، وهو يملك السمع والبصر، وهو الذي يرزق وينزل الغيث، فأنكر الله عليهم نسبة العجز عن إحياء الموتى إليه. فالجدال معهم في تلك المواضع إنما هو حول البعث والنشور، وليس التوحيد والعبادة.

وإن كان الشيخ القرني قد أساء باستخدام لفظة «المتفرد»، وهي خارجة عن النص، وإنما ابتدعها من خياله الجامح، فإن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب قد أفحش في الخطأ عندما بالغ فاستخدم جملة «وحده لا شريك له»:

* كما جاء في «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب»، (ج: ١ ص: ١٤٦): [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله لله وحده لا شريك له وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿وَالَّذِينَ

اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴿١﴾، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام فالجواب القاطع أن يقال لهم إن الكفار في زمانه صلى الله عليه وسلم منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يستغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾ ﴿٢﴾، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله ومع هذا راجون خائفون فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين وعرفت أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم، انتهى بأحرفه.

ونص الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنف الذكر ما هو إلا أخطاء متراكمة، وظلمات بعضها فوق بعض:

(١) إتيانه بجملة «**وحده لا شريك له**»، وهي اختراع محض، لا وجود لها في نصوص الكتاب والسنة، وهي أكثر قبحاً من لفظة «**المتفرد**» التي زلت قدم الشيخ القرني بها، وقد أشبعناها نقاشاً وإبطالاً فيما سلف، فهذه من باب أولى أكثر بطلاناً.

(٢) زعمه: (وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله)، هكذا حصراً. وهذا باطل كما سلف مراراً، وتكراراً، إلى درجة تبعث على الملل، وكما سيأتي منه مزيد.

نعم: هذا فقط «**بعض**» ما كانوا يعتقدون، في «**بعض**» الآلهة. وليس هو حصراً «**كل**» ما يعتقدون في «**كل**» الآلهة، كما زعم الشيخ. والشفاعة التي كانوا يعتقدون شفاعة لا ترد، أو لا تحتاج إلى استئذان، وليست هي الشفاعة بإذن الله التي أثبتتها الله كرامة لأبيائه وأوليائه، فكان الواجب أن ينص الشيخ على ذلك بوضوح.

(٣) إساءة الفهم لقوله، تعالى ذكره: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾ ﴿٣﴾، فظن أنهم يعتقدون أنهم لا يضرهم ولا ينفعون، وفاته أن ذلك محال في ذاته لأن الشفيع ينفع ويضر، وهم قطعاً يعتقدون أنهم شفعاء لهم عند الله، شفاعة لا تحتاج إلى استئذان، أو لا يمكن ردها: هذه منفعة هائلة جسيمة. والحق أن ذلك إخبار من الله، جل جلاله، بحقيقة أمر هؤلاء المعبودين من دونه، وأنهم لا يضرهم ولا

التوحيد

ينفعون، ولا يشفعون ولا يتصرفون، خلافاً لمعتقد المشركين الباطل الذي هو ضد ذلك. فالشيخ خلط بين معتقد المشركين، وبين حقيقة الأمر كما أبانه رب العالمين، وناهيك بذلك زلة شنعاء!

(٤) عدم تعريف العبادة تعريفها الصحيح، أي أنها مسبوقة باعتقاد الألوهية، حيثما جاءت في القرآن متعلقة بالآلهة الباطلة، وبكل ما يعبد من دون الله، كما هو في هذه الآية: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾.

(٥) إساءة الفهم لقوله، جل جلاله: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾، وقد سبقت مناقشتها أثناء كلامنا السابق عن أخطاء الشيخ القرني.

(٥) زعمه أن إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، منهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات. وهذا باطل بنص القرآن القاطع المثبت أن الات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، آلهة إناث كانت قريش تعتقد أنها بنات الله، ولما ثبت عن خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، أن أول من غير دين إسماعيل هو عمرو بن لحي الخزاعي، وأنه هو الذي استورد الأصنام، ودعى الناس إلى عبادتها.

أما قصة الرجل الذي (يلت) السويق للحجاج في الطائف، فمات فعبده إنما هي موقوفة على ابن عباس، رضي الله عنهما. وهي إنما هي أسطورة عربية، وخرافة شعبية، ولم تكن عند العرب قبور تحترم إلا ما روي أنهم كانوا يعظمون قبر تميم بن مر، والد القبيلة المعروفة، ولم يرد قط أنهم عبده أو ألَّهوه، بل كان عندهم زعيماً محترماً فقط، لا غير. ولقد أشبعنا قصة (اللات) الذي كان يلت السويق نقداً وإبطالاً في الفصل المسمي: (ما هي حقيقة «اللات»؟!)، وكذلك في الفصل المسمي: (كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!)، فليراجع.

(٦) زعمه أن إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، منهم من يعتقد في الصالحين وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه﴾، فاختلط عليه إخبار الله عن حقيقة الأمر، بمعتقد المشركين في المعبودين. فالمشركين يعتقدون أنهم آلهة، وأنهم راضون بعبادة عابديهم لهم، وحقيقة الأمر أنهم عباد صالحون مكرمون، وأنهم رافضون لعبادة عابديهم، ساخطون عليهم أشد السخس، متبرؤون من أفعالهم، وسيظهر كل ذلك عياناً يوم القيامة، بحيث يراه كل أحد.

فالشيخ خلط ها هنا أيضاً بين معتقد المشركين الباطل، وبين واقع الأمر في ذاته، الذي

هو الحق، كما أبانه رب العالمين، وناهيك بذلك زلة شنعاء أخرى!

هذه التخاليط والوساوس هي كالتى نجدها في كتابه المشهور (كتاب التوحيد) حيث قال معقباً على آية الإسراء: (بيّن فيها الرد على المشركين الذين يدعون الصالحين، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر)، وآية الإسراء المقصودة هي: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ، ...، الآية﴾، (الإسراء: ١٧: ٥٧)، هكذا ذكرها مبتورة، وإليك الآية كاملة في سياقها: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾، (الإسراء: ١٧: ٥٦-٥٧).

سؤالنا هو: أين وجد الشيخ الإمام، رحمه الله، لفظة (الصالحين)؟! فالقرآن يستخدم في حق المدعوين، أي الذين توجه إليهم المشركون بالدعاء، جملة: (الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ)، أي الذين اتخذتم آلهة من دونه، بشهادة الآيات الأخرى، وجملة النصوص، وروايات السنة الصحيحة، وأخبار السيرة المتواترة، وشهادة التاريخ التي أسلفنا، في غير موضع، طرفاً منها. ثم بين أن أولئك الذين يدعوهم المشركون من دون الله هم في «الحقيقة» عباد صالحون من الملائكة والنبيين لا يشركون ربهم، بل ﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾. فالمشركون لم يعتقدوا قط أن هؤلاء عباد صالحون يتقربون إلى ربهم بكل عمل صالح، وبكل وسيلة مقربة، وهم بين رجاء رحمته، وخشية عذابه، بل اعتقدوا فيهم الألوهية، ولو في جانب واحد أو اعتبار واحد، فدعأؤهم حينئذ هو دعاء عبادة، لا محالة، وهو بداهة شرك أكبر.

فالأيات إذاً بيان من الله أن آلهة المشركين من أمثال اللات، والعزى، ومناة، والجن، والملائكة، الذين كانوا يعتقدون أنهم أبناء وبنات الله، والمسيح الذي يعتقدون أنه ابن الله، وعزير الذي يعتقدون أنه ابن الله، وما أشبه ذلك، لا وجود لها بهذه الصفة في الحقيقة أصلاً، إلا في أذهانهم وخيالاتهم المريضة، ومعتقداتهم السخيفة الباطلة، أما الملائكة والمسيح فهم في «الحقيقة» عباد صالحون، وليسوا بآلهة، فلا يجوز أن يتوجه إليهم بالدعاء والتعبد أصلاً. فلو أن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، تأمل هذا الموضوع الخطير حق تأمله، وراجع أقوال الأئمة السابقين، وتحرر من التقليد، تقليد شيخ الإسلام ابن تيمية، لتبين له ذلك. وإليك تفسير الإمام الطبري لهاتين الآيتين:

* حيث جاء في «تفسير الطبري»، (ج: ١٥ ص: ١٠٣ وما بعدها): [يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قل يا محمد لمشركي قومك الذين يعبدون من دون الله من

التوحيد

خلقه ادعو أيها القوم الذين زعمتم أنهم آرباب وآلهة من دونه ثم ضر ينزل بكم فانظروا هل يقدرّون على دفع ذلك عنكم أو تحويله عنكم إلى غيركم **فتدعوهم آلهة** فإنهم لا يقدرّون على ذلك ولا يملكونه وإنما يملكه ويقدر عليه خالقكم وخالقهم. وقيل إن الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم هذا القول كانوا يعبدون الملائكة وعزيرا والمسيح وبعضهم كانوا يعبدون نفرا من الجن. ذكر من قال ذلك:

– حدثني محمد بن سعد قال ثني أبي قال ثني عمي قال ثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا قال كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة وعزيرا وهم الذين يدعون يعني الملائكة والمسيح وعزيرا

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا﴾، يقول تعالى ذكره **هؤلاء الذين يدعوهم هؤلاء المشركون أربابا** يبتغون إلى ربهم الوسيلة يقول يبتغي **المدعون أربابا** إلى ربهم القربة والزلفة لأنهم أهل إيمان به والمشركون بالله يعبدونهم من دون الله، أيهم أقرب أيهم بصلاح أعماله واجتهاده في عبادته أقرب عنده زلفة ويرجون بأفعالهم تلك رحمته ويخافون بخلافهم أمره عذابه إن عذاب ربك يا محمد كان محذورا]

* ثم قال الطبري بعد ذلك بقليل: [اختلفوا في المدعوين فقال بعضهم هم نفر من الجن ذكر من قال ذلك:

– حدثني أبو السائب قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله في قوله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال كان ناس من الإنس يعبدون قوما من الجن (فأسلم) الجن وبقي الإنس على كفرهم فأنزل الله تعالى أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة، يعني الجن

– حدثنا ابن المثنى قال ثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي قال ثنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن أبي معمر قال قال عبد الله في هذه الآية أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب قال قبيل من الجن كانوا يعبدون فأسلموا

– حدثني عبد الوارث بن عبد الصمد قال ثني أبي قال ثني الحسين عن قتادة عن معبد بن عبد الله الزماني عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود في قوله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن (فأسلم) الجنون والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم فأنزلت الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب.

– حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن

حديث عمه عبد الله بن مسعود قال نزلت هذه الآية في نفر من العرب كانوا يعبدون نفرا من الجن (فأسلم) الجنيون والنفر من العرب لا يشعرون بذلك

– حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قوم عبدوا الجن (فأسلم) أولئك الجن فقال الله تعالى ذكره أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة

– حدثنا محمد بن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال كان نفر من الإنس يعبدون نفرا من الجن (فأسلم) النفر من الجن واستمسك الإنس بعبادتهم فقال أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة

– حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن عيينة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر قال قال عبد الله كان ناس يعبدون نفرا من الجن (فأسلم) أولئك الجنيون وثبتت الإنس على عبادتهم فقال الله تبارك وتعالى أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة

– حدثنا الحسن قال ثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن قتادة في قوله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب قال كان أناس من أهل الجاهلية يعبدون نفرا من الجن فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسلموا جميعا فكانوا يبتغون أيهم أقرب وقال آخرون بل هم الملائكة

– حدثني الحسين بن علي الصدائي قال ثنا يحيى بن الموطأ قال أخبرنا أبو العوام قال أخبرنا قتادة عن عبد الله بن معبد الزماني عن عبد الله بن مسعود قال كان قبائل من العرب يعبدون صنفا من الملائكة يقال لهم الجن ويقولون هم بنات الله فأنزل الله عز وجل أولئك الذين يدعون معشر العرب يبتغون إلى ربهم الوسيلة

– حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال الذين يدعون الملائكة تبتغي إلى ربها الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته حتى بلغ إن عذاب ربك كان محذورا قال وهؤلاء الذين عبدوا الملائكة من المشركين وقال آخرون بل هم عزيز ونصف وأمه، ذكر من قال ذلك:

– حدثني يحيى بن جعفر قال أخبرنا يحيى بن الموطأ قال أخبرنا شعبة عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال عيسى وأمه وعزير.

– حدثنا محمد بن المثني قال ثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله العجلي قال ثنا شعبة

التوحيد

عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس قال عيسى ابن مريم وأمه وعزير في هذه الآية أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة

– حدثني محمد بن عمرو قال ثنا أبو عاصم قال ثنا عيسى وحدثني الحرث قال ثنا الحسن قال ثنا ورقاء جميعاً عن ابن أبي نجيح عن مجاهد يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال عيسى ابن مريم وعزير والملائكة

– حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد مثله حدثنا ابن حميد قال ثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال كان ابن عباس يقول في قوله أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة قال هو عزير والمسيح والشمس والقمر

وأولى الأقوال بتأويل هذه الآية قول عبد الله بن مسعود الذي روينا عن أبي معمر عنه وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن الذين **يدعوه المشركون آلهة** أنهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن عزيراً لم يكن موجوداً على عهد رآه عليه الصلاة والسلام فيبتغي إلى ربه الوسيلة وأن عيسى قد كان رفع وإنما يبتغي إلى ربه الوسيلة من كان موجوداً حياً يعمل بطاعة الله ويتقرب إليه بالصالح من الأعمال، فأما من كان لا سبيل له إلى العمل فبم يبتغي إلى ربه الوسيلة، فإذا كان لا معنى لهذا القول فلا قول في ذلك إلا قول من قال ما اخترنا فيه من التأويل أو قول من قال هم الملائكة وهما قولان يحتملهما ظاهر التنزيل

وأما الوسيلة فقد بينا أنها القرية والزلفة، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ذكر من قال ذلك:

– حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثني حجاج عن ابن جريج قال قال ابن عباس الوسيلة القرية

– حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة الوسيلة قال القرية والزلفى، انتهى كلام الطبري بإصلاح طفيف لبعض أخطاء النساخ.

وقول الإمام الطبري هو في جوهره عين قولنا أنهم كانوا يعتقدون في هؤلاء المدعوين الربوبية والألوهية، فدعوه دعاء عبادة، وهذا هو يقيناً الشرك الأكبر، فأخبرهم الله أن أولئك هم عباد صالحون إما في الأصل دائماً وأبداً، كالملائكة وعيسى وعزير، أو الآن بعد أن أسلموا هم وتركوا الشرك وتضليل البشر العابدين لهم، كما جاء موضحاً في سورة الجن، حيث أسلم نفر من الجن وتبرؤوا من عابديهم، بعد أن كانوا قبل ذلك، تصديقاً لسفيهم إبليس، ونصرة له في معاداته لله، جل وعلا، يظنون أنهم يعجزون الله هرباً، ويفرحون بعبادة بعض البشر لهم، ويزيدونهم رهقاً!

نعم: هذا هو الراجح أن نزول الآية كان أصلاً في الجن الذين أسلموا، لأنها منطبقة على ذلك الواقع انطباقاً تاماً أولياً، ثم هي منطبقة في جوهر موضوعها بعد ذلك على كل من اعتقد فيه الألوهية والربوبية مع كونه في حقيقة الأمر من عباد الله الصالحين، المتقربين إليه بكل وسيلة مشروعة، كالمسيح عيسى بن مريم ووالدته، عليهما صلوات من الله وسلام، وعزير، وغيرهما، المتبرئين من كل من غلا فيهم، فجعل فيهم شيئاً من الألوهية والربوبية.

فظهر بذلك يقيناً بطلان قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (إن الكفار في زمانه صلى الله عليه وسلم منهم من يعتقد في الصالحين)، وكذلك بطلان جملة: (بين فيها الرد على المشركين الذين يدعون الصالحين، ففيها بيان أن هذا هو الشرك الأكبر)، فما كان في زمانه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من يعتقد في المقبورين، ولا من يعتقد في الصالحين، كما زعم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومقلدته من رجالات الدعوة الوهابية. فإذا لم يكن لهؤلاء وجود أصلاً، فمن المحال الممتنع أنه: (قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم)، كما زعمه الشيخ. وإذا بطل هذا قطعاً، فقد بطلت معارضته لمن أسماهم بـ «المشركين»، إذ قال: (بقي للمشركين حجة أخرى وهي: أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام فالجواب القاطع أن يقال لهم إن الكفار في زمانه صلى الله عليه وسلم منهم من يعتقد في الأصنام ومنهم من يعتقد في قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين، ... إلخ)، فالجواب «القاطع» المزعوم، ليس بقاطع، بل هو محض خطأ وباطل، وهو قد انبنى على تخيل أشياء لا وجود لها في الواقع التاريخي، وعلى إهمال فظيع لنصوص القرآن والسنة.

وأما استشهاد الشيخ القرني، وغيره من رجالات الدعوة الوهابية، بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، وأمثالها كثير، فهو كذلك لا يغني عنهم شيئاً، لأن ذلك يعني أنهم يؤمنون ببعض ما ينبغي أن يعتقد فيه جل شأنه ككونه إلهاً موجوداً خالقاً رازقاً، إلا أنهم يمزجون بذلك نوعاً أو أنواعاً من الشرك باعتقاد الألوهية في غيره، وصرف شعائر الخضوع والتذلل والتعظيم والمحبة لهم، أو الخشية والخوف، لا سيما أن الكلام هنا في المقام الأول عن «الإيمان»، الذي ينصرف الذهن عادة عند ذكره إلى المعتقد والتصور، وإن كان «الإيمان» في حقيقته أكثر من مجرد ذلك، وليس عن «العبادة»، التي ربما انصرف الذهن إلى الشعائر التعبدية، والأفعال الظاهرة، وإن كانت في حقيقتنا تعود إلى تصور ومعتقد معين، كما أسلفنا.

وهذا كذلك هو قول الطبري ومن سبقه من مفسري السلف، حيث قال، رحمه الله، نصاً: [يقول تعالى ذكره: وما يقر أكثر هؤلاء الذين وصف عز وجل صفتهم بقوله: وكأين من آية في السموات والأرض يمرُّونَ عليَّها وهم عنها معرضونَ بالله، أنه خالقه ورازقه وخالق كلِّ

التوحيد

شيء، إلا وهم به مشركون في عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابا، وزعمهم أنه له ولدا، تعالى الله عما يقولون. وينحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ... الآية، قال: من إيمانهم إذا قيل لهم من خلق السماء، ومن خلق الأرض، ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون. حدثنا هناد، قال: ثنا أبو الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، في قوله: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ قال: تسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض، فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره.

حدثنا أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر وعكرمة: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ... الآية، قالوا: يعلمون أنه ربهم، وأنه خلقهم، وهم مشركون به. حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا أبي، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر وعكرمة بنحوه. قال: ثنا ابن نمير، عن نصر، عن عكرمة: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ قال: من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السموات؟ قالوا: الله وإذا سئلوا: من خلقهم؟ قالوا: الله وهم يشركون به بعد.

قال: ثنا أبو نعيم، عن الفضل بن يزيد الثمالي، عن عكرمة، قال: هو قول الله: وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَإِذَا سئلوا عن الله وعن صفته، وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولدا وأشركوا به.

حدثنا الحسن بن محمد، قال: ثنا شبابة، قال: ثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

حدثني المثنى، قال: أخبرنا أبو حذيفة، قال: ثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره.

قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الله، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ قال: إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا هانيء بن سعيد وأبو معاوية، عن حجاج، عن القاسم، عن مجاهد، قال: يقولون: الله ربنا، وهو يرزقنا وهم يشركون به بعد.

حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال: إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا. قال: ثنا الحسين، قال: ثنا أبو تميلة، عن أبي حمزة، عن جابر، عن عكرمة ومجاهد وعامر، أنهم قالوا في هذه الآية: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ قال: ليس أحد إلا وهو يعلم أن الله خلقه وخلق السموات والأرض، فهذا إيمانهم، ويكفرون بما سوى ذلك.

حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ في إيمانهم هذا، إنك لست تلقى أحدا منهم إلا أنبأك أن الله ربه وهو الذي خلقه ورزقه، وهو مشترك في عبادته.

حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: وما يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ... الآية، قال: لا تسأل أحدا من المشركين من ربك إلا قال: ربي الله، وهو يشرك في ذلك.

حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ يعني النصارى. يقول: وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ. وهم من ذلك يشركون به ويعبدون غيره ويسجدون للأنداد دونه.

حدثني المثنى، قال: أخبرنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن جويبر، عن الضحاك، قال: كانوا يشركون به في تلبيتهم.

حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا ابن نمير، عن عبد الملك، عن عطاء: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ... الآية، قال: يعلمون أن الله ربهم، وهم يشركون به بعد. حدثني المثنى، قال: ثنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، في قوله: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ قال: يعلمون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم يشركون به. حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال: سمعت ابن زيد يقول: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ... الآية، قال: ليس أحد يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله، ويعرف أن الله ربه، وأن الله خالقه ورازقه، وهو يشرك به ألا ترى كيف قال إبراهيم: أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ قد عرف أنهم يعبدون رب العالمين مع ما يعبدون. قال: فليس أحد يشرك به إلا وهو مؤمن به، ألا ترى كيف كانت العرب تلبى، تقول:

التوحيد

لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك؟ المشركون كانوا يقولون هذا، انتهى كلام الإمام الطبري بعينه!
ومن الجدير بالملاحظة قوله: (وما يقر أكثر هؤلاء بالله، أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء، إلا وهم به مشركون في عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أرباباً، وزعمهم أن له ولداً، تعالى الله عما يقولون)

وقد استمر الشيخ القرني بأقوال وجمل هي تكرر لما سبق، بصيغ أخرى، مثل قوله: (ومن جميع ما تقدم يتبين أن شرك التقرب وعبادة غير الله ليس شركاً اعتقادياً **يستلزم أن يكون المعبود عند من عبده مستحقاً للعبادة من دون الله**، وإنما هو شرك في إرادة غير الله بالعبادة)، فها هنا، مرة أخرى، الدور الخفي، والخلط في مفهوم العبادة مرة أخرى. وها هنا قائمة أفعال ظاهرة وباطنة تسمى «عبادة»، بغض النظر عن أي اعتقاد، وهذا باطل كما أسلفنا.

وها هنا أيضاً محال لا يتشكل في عقل: (**معبود لا يستحق عند من عبده أن يعبد!!**)، بل إن قصص العنقاء والرخ، وأساطير جبل «قاف»، أقرب إلى العقل من هذا الهراء.
نعم، جملة: (**معبود لا يستحق عند من عبده أن يعبد!!**) صحيحة لغوياً تتكون من مبتدأ وخبر، ولكنها فارغة من أي معنى، بل متناقضة ذاتياً كقولك: (**الدائرة مربعة**)، جملة أسمية تتكون من مبتدأ وخبر، ولا معنى لها، بل تناقض محض. كل هذه «البهلوانيات اللغوية»، والمحاولات العقلية، في محاولة إنقاذ الخطأ وتحويله بالقوة، أو المراوغة، أو السفسطة إلى صواب.

ثم زاد الشيخ «الطين بلة» فخلط هذا الموضوع بموضوع الإيمان، وأنه ليس مجرد اعتقاد فقال: (لكن مرجئة المتكلمين لما ظنوا أن التوحيد هو مجرد اعتقاد وحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن ذلك هو مفهوم الألوهية، التزموا أنه لا شرك بالتقرب إلى غير الله بالعبادة إلا إذا تضمن استحقاق المعبود للعبادة من دون الله، وأن المعبود منفرد بالخلق والتدبير)، إلى أن قال: (فكما قالوا هنا أن التوحيد هو اعتقاد وحدانية الرب، فذلك الالتزام بالشرعية هو مجرد اعتقاد أنها حق بتصديق النبي، صلى الله عليه وسلم)، فها هنا تعود الإشكالية القديمة في تعريف العبادة، والدور الخفي إلى الظهور، والشيخ القرني لا يشعر بها: فكيف يعبد من لا يستحق العبادة؟! لست أدري. وكيف تصبح أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة عبادة من غير أن يسبقها اعتقاد الألوهية في المصروفة إليه؟! لا أدري كذلك.

نعم: هناك خطأ في قصر من أسماهم «مرجئة المتكلمين» للتوحيد على مجرد الاعتقاد بوحدانية الرب، جل وعلا، بل لا بد من الخضوع له، وتعظيمه، ومحبته، والتسليم له، وحده لا

شريك له، لأن الخلق إنما خلقوا لعبادته فعلاً وحده لا شريك له، وليس لمجرد اعتقاد وحدانيته.

واعتقاد وحدانيته ركن في العبادة، وشرط لصحتها، ولكنه ليس كل العبادة، ولا هو ذاتها. وهذا يشبهه خطوهم في جعل الإيمان الشرعي، المنجي في الآخرة، مجرد تصديق جازم واعتقاد محض، وهو أكثر من ذلك بكثير. ولكن هذا الخطأ لا يبرر خطأ الشيخ الفادح في زعمه أن «العبادة» يمكن أن تكون مجردة عن الاعتقاد، اعتقاد استحقاق من تصرف له لها، أي اعتقاد «الألوهية». فكون الإيمان الشرعي ليس مجرد اعتقاد بل منه أعمال وأن التوحيد الشرعي، المنجي في الآخرة، ليس مجرد اعتقاد بل منه عبادة لا يعني بالضرورة أن العمل ممكن بغير اعتقاد أو أن العبادة متصورة غير مسبوقة باعتقاد، فهذه قضية، وتلك قضية أخرى مباينة تماماً، بل هي ضدها ومقابلتها: فسبحان من نكس القضايا في ذهن الشيخ القرني!

والحق أن العمل الاختياري، ولا بد، مسبوق بإرادة ونية، والإرادة والنية مسبوقه بتصوير واعتقاد، كما يعلمه كل واحد علماً ضرورياً بالتأمل في نفسه، واستبطان ما يجري في داخله عند التردد، ثم العزيمة بالعمل.

وعلى كل حال فكتاب الشيخ القرني موجود في الأسواق فمن شاء رجع إليه ولن يجد سوى ما ذكرنا، بألفاظ متباينة، وجمل مختلفة، لا تزيد ما ذهب إليه إلا بطلاناً وسقوطاً. وكذلك لا صحة لما زعمه الشيخ عبد الرحمن بن سعدي، رحمه الله، عندما قال في كتابه المسمى: (القول السديد)، وهو شرح لـ (كتاب التوحيد) المشهور، وله طبعات عديدة بيدي منها الآن طبعة على شكل كتيب من إصدار (مكتب الدعوة في بريطانيا) ضمن سلسلة (رسائل الإصلاح والفقه: رقم ٢٧): [فإن حد الشرك الأكبر، وتفسيره الذي يجمع أنواعه: (أن يصرف العبد نوعاً أو فرداً من أفراد العبادة لغير الله). فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر. فعليك بهذا الضابط للشرك الأكبر فإنه لا يشذ عنه شيء]، انتهى كلامه نصاً.

قارن هذا بتعريف أبي بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، الذي أخرجه البخاري بإسناد صحيح في «الأدب المفرد» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من ديبب النمل». فقال أبو بكر: (وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من ديبب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قليله وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا

أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم».

فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أول الأمر: **(وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)**، هكذا حصراً، هو عين قولنا الذي فصلناه أعلاه، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى إطلاقاً إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله، وهو بداهة يقصد الشرك الأكبر، شرك الكفر.

فبطلان تعريف الشيخ عبد الرحمن بن سعدي ظاهر في أنه:

(١) جعل الاعتقاد في مرتبة واحدة مع الأعمال، وقد برهنا من قبل أن الاعتقاد، ولفظ أدق: اعتقاد الألوهية، سابق على تعريف العبادة. والاعتقاد المجرد ليس فعلاً، ولا يسمى عبادة أو غير عبادة، ولكن العبادة الاعتقادية هي أن يتقرب المرء بهذا الاعتقاد إلى من يعتقد فيه الألوهية. أي أن يتخذ ذلك الاعتقاد قرينة، فهو ليس مجرد تصديق أو اعتقاد مجرد محض.

فلو أيقن إنسان أن الألوهية محال أن تتعدد، وأن ليس ثمة في الوجود إلا إله واحد هو الله، أي لو شهد أنه لا إله إلا الله، لكان محقاً، وصاحب مقولة حق، ولعله مفكر عبقرى، أو فيلسوف كبير، ولكنه ليس بعباد، ولا مسلم، ولا هو بمؤمن الإيمان الشرعي حتى يتخذ معتقده هذا قرينة إلى الله، يريد به وجه الله.

(٢) أن الشرك الأكبر هو مجرد اعتقاد الألوهية في غير الله، بغض النظر عن صرف أي فعل، أو التلفظ بأي قول يستحق أن يسمى حينئذ عبادة، أو اتخاذ أي معتقد قرينة إلى من يعتقد فيه الألوهية.

(٣) أن كل الأفعال التي يقصد بها التذلل وإظهار التعظيم، أو التقرب وإظهار المحبة، أو طلب جلب المنافع و دفع المضار وإظهار الفقر والحاجة، ونحوه، ممن يعتقد فيه الألوهية هي بالضرورة عبادة، بغض النظر عن كون مثيلاتها تصرف لله بالدليل الشرعي أو لا تصرف. فرقص المشركين لألهتهم عبادة، مع أن الله لا يتعبد له بالرقص، وكذلك المكاء والتصدية أي التصفيق والتصفير، وتمكين المرأة للرجال من نفسها من غير نكاح في بعض المناسبات هو عند بعض عبدة الوثن في الهند عبادة، وليس شيئاً من هذا عند أهل الإسلام عبادة، بل هو فاحشة عظيمة، وإثم كبير، وهكذا.

وحديث أبي بكر، رضي الله عنه، أنف الذكر يبطل أيضاً تعريفه للشرك الأصغر، حيث قال نصاً: [كما أن حد الشرك الأصغر هو: (كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة)]. هذا باطل من وجوه:

(١) أن تعريفه للعبادة وللشرك الأكبر مضطرب وباطل، كما أسلفنا، وهو أدخل كلا من

«العبادة» و«الشرك الأكبر» في تعريف «الشرك الأصغر»، فصار الحد ليس بمعلوم، ولا منضبط، ومن ثم عديم الجدوى، قليل المحصول.

(٢) أن التسمية بـ«الشرك الأصغر» شرعية خالصة، وليست مما تعرفه العرب في كلامها، جاءت تسمية لأفعال معينة، ولم تأت النصوص بعلّة أو علل يسوغ القياس عليها قياساً منضبطاً، حتى يجوز لنا التعميم بلفظ (كل)، فتكون النتيجة لهذا التعميم الجامع هي تسمية أفعال شركاً مع أن الله ورسوله لم يسميها شركاً، وهذا هو «الابتداع» في دين الله، والتقديم بين يدي الله ورسوله، وهذا عظيم جداً، والقوم يزعمون أنهم أهل اتباع، وليسوا أهل ابتداع، حتى أن بعضهم يمضي أكثر العمر في محاربة «بدع» السبحة، ومحاربة «بدعة» الخروج مع جماعة التبليغ لمدة «ثلاثة» أيام؟!

* ومن التخليط والوساوس كذلك ما قاله الإمام شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية في «مجموع الفتاوى»، (ج: ١ ص: ١٢٤): [وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ﴿﴾، فبين سبحانه (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر). فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين]، انتهى كلامه، رحمه الله، نصاً.

أما (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر) فهذا حق يقيني لا شبهة فيه، وهو نص الآية الكريمة. ولكن قوله: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين)، ليس هو نص القرآن المعصوم، لأن القرآن نص فقط علي: (أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر)، وأحال إلى لغة العرب، وآيات الذكر الحكيم الأخرى، والبيان النبوي الشريف، لإكمال بيان لفظتي «اتخاذ»، و«أرباب» التي هي بيت القصيد ها هنا، لأن الكفر أنيط بـ«اتخاذ الأرباب»، وليس بشيء آخر.

ولا شك أن مجرد اعتقاد الربوبية أو الألوهية في غير الله هو كفر، وكذلك من عبد غير الله، بأدلة القرآن والسنة القطعية، وبالإجماع المتيقن. وقد أثبتنا في ما مضى أن الأفعال والأقوال المجردة لا يصح أن يقال عنها أنها عبادة أو غير عبادة، فلا بد من ثم من أخذ الاعتقاد في الاعتبار، فالعبادة أقوال وأفعال، بل ومعتقدات، صرفت لمن يعتقد فيه

«الألوهية»، أو «الربوبية من دون الله»، ولو في جزئية من الجزئيات.

فقول الشيخ: (جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكرب وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين) ليس محرراً أو بيناً بذاته، لأن لفظة يدعوهم تحتل دعاء العبادة، وهذا لا يكون إلا مع وجود اعتقاد معين، وليس بمجرد الفعل أو القول، كما أشبعناه بحثاً فيما سلف.

نعم: لا شك أن الأمور التي مثل بها: (غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكرب وسد الفاقات)، لا تصدر عادة إلا مع وجود اعتقاد معين يجعل صاحبه مشركاً كافراً. نقول: عادة، وليس دوماً وضرورة. فالإنسان الذي يقول لصديقه: (أنا مكروب، أعاني من أشد الضيق، ساعدني وانتشلني من هذا المأزق)، لم يصبح مشركاً كافراً بمجرد هذا القول، بل لا بد من وجود اعتقاد معين، وهو غير موجود هنا بقرينة الحال، بخلاف القرشي الذي يقول مخاطباً هبل: (أنا مكروب، أعاني من أشد الضيق، ساعدني وانتشلني من هذا المأزق)، فهذا مشرك كافر، بقرينة الحال أيضاً، لأن هبل هو اسم أحد آلهة قريش المعروفة، مع استخدامهما «عين» اللفظ، وتلفظهما «عين» الدعاء!

فظهر أن مقولة شيخ الإسلام أنفة الذكر ليست محررة منضبطة، إلا إذا قلنا أنه يعتبر وجود اعتقاد معين أمر بديهي لا يحتاج إلى ذكر. ولكن تكراره لمثل هذا في مواضع كثيرة، على هذا النحو المشكل الملتبس، يشعر بأنه ينظر فقط إلى ظاهر العمل، بغض النظر عن الاعتقاد أو التصور المصاحب، وهذا باطل تترتب عليه مصائب وبلايا، كما أسلفنا.

أما دعوى الشيخ، رحمه الله، انعقاد الإجماع على ما قال فهي دعوى مجردة، لأن مقولته ملتبسة غير محررة، فهي باطلة حتي يتم تحريرها وتصحيحها، ولو انعقد الإجماع عليها لانعقد على باطل، ولكانت الأمة مجمعة على ضلالة، عياداً بالله.

أما المعنى المحرر الصحيح، الذي يجعل الاعتقاد، اعتقاد الألوهية، أو الربوبية من دون الله، ولو في جزئية واحدة، أو اعتبار واحد، هو مناط الحكم، هذا المعنى الصحيح المحرر قد ثبت ثبوتاً قطعياً بالآية التي استشهد بها الشيخ، وبغيرها من أي القرآن الكثيرة، وأدلة السنة الصحيحة، ووقائع التاريخ المتواترة. وما كان كذلك فهو، ضرورة، مجمع عليه، وذلك لأن المخالف كافر خارج عن الملة.

ومن المؤسف أن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب أخذ جملة شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية كما هي، على عجزها وبجرها. بل وجعلها الناقض الثاني من نواقض الإسلام:

* كما جاء في «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب»، (ج: ١ ص: ٢١٢ وما

بعدها): [إعلم أن من أعظم نواقض الإسلام عشرة:

الأول: الشرك في عبادة الله وحده لا شريك له والدليل قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو القباب.

الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة كفر إجماعاً.

الثالث: من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر إجماعاً.

الرابع: من اعتقد أن غير هدى النبي صلى الله عليه وسلم أكمل من هديه أو أن حكم غيره أحسن من حكمه كالذين يفضلون حكم الطاغوت على حكمه فهو كافر

الخامس: من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ولو عمل به كفر إجماعاً والدليل قوله تعالى ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم

السادس: من استهزأ بشيء من دين الله أو ثوابه أو عقابه كفر والدليل قوله تعالى قل أبالله ورسوله كنتم تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم

السابع: السحر ومنه الصرف والعطف فمن فعله أو رضى به كفر والدليل قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتننة فلا تكفر

الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين والدليل قوله تعالى ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين

التاسع: من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباعه صلى الله عليه وسلم وأنه يسعه الخروج من شريعته كما وسع الحضر الخروج من شريعة موسى عليهما السلام فهو كافر

العاشر: الأعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به والدليل قوله تعالى ومن أظم ممن ذكر بايات ربه ثم أعرض عنها إنا من المجرمين منتقمون

ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلا المكره وكلها من أعظم ما يكون خطراً ومن أكثر ما يكون وقوعاً فينبغي للمسلم أن يحذرهما ويخاف منهما على نفسه نعوذ بالله من موجبات غضبه وأليم عقابه وصلى الله على محمد[، انتهى نصاً.

والناقض الأول لا بأس به بشرط أن تعرف «العبادة» تعريفها الصحيح، كما حررناه، وليس كتعريف الشيخ لها الذي ألمح إليه في قوله: (الذبح للقباب)، وهو كلام لا معنى له. فلا يوجد أحد في العالم يذبح للقباب، وإنما يكون الذبح لصاحب القبة، أي المقبور. ثم ما هو المعتقد في المقبور؟! هل هو معتقد يجعله إلهاً من دون الله. أو هو غير ذلك من المعتقدات الباطلة أو الصحيحة؟! ثم ما معنى الذبح لشخص ما؟! وما هو المقصود منه؟! لعلها أضحية أو صدقة عنه وأساء الناس التعبير عنها فقالوا ذبح له، بدلاً من القول الصحيح: (ذبح عنه)؟!

التوحيد

وكذلك ما هو معتقد الذابح للجن في الجن وطبيعتهم؟! هل يعتقد مثلاً أنهم مخلوقات شريرة، لا تخرج عن قدر الله وسلطته، ولا يستطيعون منه إفلاتاً، ولا يعجزونه هرباً، فإذا ألقى إليهم بذبيحة آمن شرهم تماماً كما يأمن شر السبع الضاري إذا ألقى له بذبيحة ينشغل بها عن الذابح؟! هذا تخريف وليس شركاً.

نعم: قد يقول قائل إنما قصد الشيخ ذبح التعبد، وما قصد شيئاً مما ذكرتموه. فنقول: قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك أخطر من تركها نهباً للظنون والاحتمالات، والشكوك والتخريصات، وربما قصد كيت، وأراد ذاك.

ثم ما معنى قولكم: إنما قصد الذبح تعبدًا، فما هي العبادة إذا؟! وهكذا ندور، وتدورون أبد الدهر في حلقة مفرغة من التخاريف والظنون حتى تعرفوا العبادة تعريفاً صحيحاً، مطابقاً لواقعها، سالماً من المعارضة، جامعاً مانعاً.

وليس في العالم تعريف منضبط بهذه الصفة إلا تعريفنا:

العبادة: هي أي اعتقاد، أو قول، أو عمل من أعمال القلب، أو لفظ من الفاظ اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح، وجه إلى من يعتقد فيه «**الالوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**»، (ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معاني «**الالوهية**» أو «**الربوبية من دون الله**»)، بقصد التقرب وإظهار المحبة، أو التذلل والخضوع والتعبير عن التعظيم والاحترام، أو المطالبة بدفع الضر وجلب النفع وإظهار الفقر والحاجة، ونحو ذلك.

فلا يمكن أن يسمى عمل من أعمال القلب، أو لفظ من الفاظ اللسان، أو فعل من أفعال الجوارح «**عبادة**» إلا إذا كان مسبقاً باعتقاد «**الالوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**»، ولو في جزئية واحدة أو معنى واحد من معانيها، فيمن يوجه إليه ذلك الفعل، أي فيمن يراد التقرب إليه بذلك الفعل؛

وجزئيات «**الالوهية**»، أو «**الربوبية من دون الله**» سبق حصرها، أو حصر أكثرها، في هذا الكتاب، وهي أمور ذاتية وجودية فيمن تعتقد فيه، لا علاقة لها بأفعال العابدين، ولا حتى بوجود من يعتقد ذلك أصلاً.

أما بقية النواقض التي ذكرها الشيخ فبعضها يحتاج إلى مزيد شرح وتحريير، لا سيما «**الناقض الثالث**»، فهو كما هو هناك خطير ملتبس، لا سيما أن الشيخ سمى أقواماً بـ «**المشركين**» بالباطل، مع أنهم من أهل الإسلام، فوقع ناقضه من ثم ساقطاً منقوضاً، للأسف الشديد.

وأما «**الناقض السابع**»، أي «**السحر**»، فهو هكذا على إطلاقه خطأ محض، وسوف نحرر ذلك في فصله من أبواب الشرك العملي، إن شاء الله تعالى.

وهو كذلك أخطأ في قصر العذر على المكره فقط، ولم يذكر اعذار «تكفير المعين» الأخرى: الجهل، والتأويل، والرواية والحكاية والشهادة، ونحوها، ولكن تحرير هذا موضعه ليس هنا.

والناقض الثامن خطير جداً، لأنه لم يقصره على الكفار الحربيين، أو على مظاهر الكفار بإفشاء أسرار المسلمين الحربية والأمنية، كما هو الواجب، وكما أشبعناه درساً وتحليلاً، والحمد لله، في كتابنا: «الموالة والمعاداة»، فراجع، وهو في غاية الأهمية عموماً، وفي أيامنا هذه خصوصاً إذ يتعرض المسلمون لواحدة من أشرس هجمات العدو الكافر الحربي المعتدي: هجمة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتظهر الإشكاليات المترتبة على «الفوضى» في تعريف العبادة بشكل واضح مرة أخرى في قول آخر لشيخ الإسلام ابن تيمية:

* كما جاء في «الرسالة السنية»: [فإذا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان أيضاً قد يمرق أيضاً من الإسلام وذلك بأسباب منها الغلو الذي ذمه الله في كتابه حيث قال: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم،... الآية﴾. وكذلك الغلو في بعض المشايخ بل الغلو في علي بن أبي طالب بل الغلو في المسيح عليه السلام فكل من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول يا سيدي فلان انصروني أو أغثنني أو ارزقني أو اجبرني أو أنا في حسبك ونحو هذه الأقوال فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل فإن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده، ولا يدعى معه إله آخر. والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح والملائكة والاصنام لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر أو تنبت النبات وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم يقولون: ﴿إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى﴾، ويقولون: ﴿هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾، فبعث الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة، انتهى.

فها هنا أصلح الشيخ، رضي الله عنه، وأجاد إذ قال: (من غلا في نبي أو رجل صالح وجعل فيه نوعاً من الإلهية) فبين أن الغلو المهلك، الذي ذمته الآية، هو أن يجعل شيئاً من الألوهية فيمن وقع الغلو في حقه.

ثم كأنه لم يصبر على الصواب إلا قليلاً فهدم سريعاً ما بني، كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً، حيث فسر الألوهية: (وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول يا سيدي فلان انصروني أو أغثنني أو ارزقني أو اجبرني أو أنا في حسبك ونحو هذه الأقوال فكل هذا شرك

التوحيد

وضلالاً يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل)، فجعل مجرد القول بواحدة من تلك الجمل مرادفاً لجعل المنادى أو المطلوب منه أو المسؤول إلهاً: لقد والله هزلت «**الألوهية**» إن كان هذا هو معناها!!

ولو أن الله فتح على الشيخ فتأني، ولم يستعجل، وقرأ الآية إلى منتهاها، ونظر في غيرها من أي الذكر التي جاءت في نفس موضوعها، لعلم أن غلو النصارى في المسيح أنهم قالوا فيه، أي اعتقدوا فيه، غير الحق: أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، وأنه على كل حال إله تام الألوهية، مساوٍ لأبيه في الجوهر، إله حق من إله حق، نور من نور. فأين هذا من الجملة الهزيلة: (يا سيدي: أنا في حسبك) أو (يا عيسى: أنا في حسبك)؟! نعم: قد تكون هذه الجملة ممن يعتقد في عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، ما ذكرناه من الكفريات، فتكون عبادة له، وكفراً، وشركاً بالله، ومظهراً لذلك الاعتقاد الخبيث، الذي هو من حيث هو اعتقاد مجرد شرك وكفر. وقد تكون هذه الجملة، وما شاكلها، بدون هذا الاعتقاد، أو إساءة في التعبير لمعنى صحيح، فلا تكون من باب الشرك والكفر، ولكن تكون دراستها من باب الحلال والحرام، والخطأ والصواب، ونحو ذلك.

وزاد الشيخ، سامحه الله، في الخطأ، بل بالغ وأفحش عندما قال: (والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح والملائكة والاصنام لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق أو تنزل المطر أو تنبت النبات وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم). هذه مزاعم شاطحة مجردة، بل أخطاء يقينية، مقطوع بكونها خطأ، من جوانب كثيرة:

(١) فالمسيح بوصفه هو الله، هو الخالق، منزل المطر، منبت الزرع، وبوصفه ابن الله، أو بعض الله، أو ثالث ثلاثة مشارك في ذلك ضرورة، بنحو أو آخر، وبوصفه «**كلمة الله**» هو «**آلة**» الخلق، فإله يخلق بـ «**الكلمة**». ودعاء المسيح وعبادته ها هنا هي له لذاته لأنه إله حق مستحق لذلك، فضلاً عن كونها ترضي بقية أشخاص أو «**أقانيم**» الثالث لأنهم ثلاثة في واحد وواحد في ثلاثة، وهم «**شركة مباركة متألّفة**» يحب بعضهم بعضاً، ويرضى بعضهم لبعض ما يرضى لنفسه!

(٢) والملائكة عند قريش كائنات إلهية، وهي بنات الله لصلبه، أمهاتهم سروات الجن، وحسبك بهذا شركاً وكفراً. ولا ندري هل كانت قريش تعتقد أن لهن مشاركة في خلق الخلائق، أو إنزال المطر، أو انبات الزرع، ولكننا نعلم قطعاً أنهن مدلات يشفعن عند أبيهن بدون استئذان شفاع لا ترد، وهذا بمفرده شرك اعتقادي وكفر.

نعم: الغالب ها هنا أن يكون دعاء هؤلاء وعبادتهم لأنهم يقربون إلى الله زلفى، ويشفعون عنده شفاع لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان لأنهن البنات، الحبيبات المدلات!

(٣) أما الملائكة عند الصابئة، عبدة النجوم، فهم عقول أو نفوس أو أرواح فلكية، كائنات إلهية، وسيطة بين الله (الذي يسمونه العقل الأول، أو العلة الأولى)، درجة بعد درجة حتى فلك القمر، وهو أدنى تلك العقول الفلكية، ذات الجوهر الإلهي، وبين العالم السفلي، عالم المخلوقات، عالم الموت والفساد والفناء، في الاتجاهين، صعوداً وهبوطاً: فالله جل جلاله لا يتصرف مباشرة، إن كان له تصرف أصلاً (بعض مذاهبهم تقول: أنه لا يعقل إلا ذاته، ولا يدرك غير نفسه)، والدعاء لا يصعد إليه مباشرة، بل مروراً بالعقول السفلى، درجة بعد درجة، فيقوم كل فلك بما عليه، حسب اختصاصه، ثم «يرفع» الباقي إلى أعلى: فيا لها من دولة هرمية؟! وحسبك بذلك تخريفاً وشركاً وكفراً.

وفي هذا النوع من المعتقد يكون دعاء هؤلاء وعبادتهم ليس فقط لأنهم يقربون إلى الله زلفى، ويشفعون عنده شفاعاً لا ترد، بل لأن لهم صلاحيات وأمور يبتون هم فيها بتاً نهائياً، من غير رفعها إلى أعلى أصلاً، فلهم من الاستقلالية ما لا يوجد لدى «ملائكة قريش» المسكينة، ذات الصلاحيات المحدودة!!

(٤) لا يوجد في العالم قبر عبد قط، وإنما يكون المعبود هو المقبور، إن كان معبوداً أصلاً. وبالضرورة نعلم أن من دعاه أو طلب منه شيئاً يعتقد فيه أنه حي حاضر يسمع ويرى ويجيب، وهذا المعتقد، على بطلانه عموماً، ليس من اعتقاد الألوهية في المقبور من صدر ولا ورد. فإن وجد اعتقاد الألوهية في المقبور أصبح النداء والطلب عبادة وشركاً ينقل عن الملة. وإن لم يوجد اعتقاد مكفر، فليس ثمة شرك أكبر، يخرج عن الملة.

نعم: ربما كان هناك أو معصية أو ابتداء محرم، أو حتى شرك عملي أصغر، لا ينقل عن الملة، ولكن هذا كله باب آخر، يختلف تماماً عن الشرك الأكبر، شرك الكفر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي في اللعنة الأبدية، والنار السرمدية، والذي هو فقط محل بحثنا هنا في هذا الباب.

(٥) ولا يوجد في العالم من يعبد الصور، وإنما تكون العبادة، إن كانت عبادة بحق، للشخص أو الذات المصورة، أما الصورة، من حيث هي صورة، فما عبت قط. ولكن عبدة الأصنام، وهي نوع مخصوص من التماثيل والصور، يعتقدون أن الآلهة تحل فيها، أو ترتبط على نحو ذاتي بها، لذلك ساغ هنا، وهنا فقط أن نقول: فلان يعبد الصنم، كما قال الله في القرآن، ومن أصدق من الله قيلاً!

فأنت ترى حجم الخلل الجسيم، والخطأ القاتل في هذا النص القصير. وقد جاء هذا مقروناً مع إساءة التعبير البالغة، في مثل قوله: (يعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم). هذه صياغات قد تحتمل على مضض من جهلة العوام، أو من أهل المراء المتنازين بالألقاب، أما

من أكابر العلماء من أمثال شيخ الإسلام!*

ولكن جاء في «شرح كتاب التوحيد»، (ج: ١ ص: ١٩٥): [قال تعالى: {ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أياًمركم بالكفر بعد إذا أنتم مسلمون}]، وهذا بعينه هو الذي يعتقده من دعا الأنبياء والصالحين ولهذا يسألونهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات وشفاء ذوي الأمراض والعاهات فتثبت أن ذلك شرك]

قلت: الخطأ هنا أهون لأن الشارح أرجع كل شيء إلى الاعتقاد، كما هو الواجب، ولكنه زعم أن معتقد (من دعا الأنبياء والصالحين) هو «عين» ما نصت عليه الآية من (اتخاذهم أرباباً)، وهذا ليس بمسلم، فقد يكون وقد لا يكون، وما ذكره من الأقوال، وأنواع المسألة، لا يقتضي ذلك ضرورة، وإن كان كذلك عادة في أكثر الأحوال، كما أسلفنا.

ونحسب أن القراء الكرام قد ملوا تكرار ذكر هذه النصوص، وتكرار الرد عليها، وهي نصوص متشابهة، وردود متقاربة، فلعلنا نكتفي بهذا، وفيه لطالب الحق كفاية وزيادة، إن شاء الله.

كما نأمل أن الموضوع قد تبلور في ذهن القراء حتى أصبح كأنه ملموساً باليد، وليس فقط مدركاً بالعقل.

غير أنه ينبغي أن يعلم، على كل حال، هنا في هذا المقام وغيره من المقامات – كما أسلفنا مراراً وتكراراً – علماً يقينياً لا يتطرق إليه الشك أن العبرة هي بحقيقة المعتقد، وجوهر محتوى التصور بغض النظر عن الأسماء والألفاظ، فمن اعتقد:

(أ) أن غير الله يتصرف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة ولا تقدير،

(ب) أو أن له قدرة وتصرف تضاهي قدرة الله،

(ج) أو أن بعض الكائنات تقدر على الإفلات من سلطة الله، أو أنهم يجيرون على الله، أو أنهم يعجزون الله هرباً، كاعتقاد بعض جهلة العوام في الجن فقد جعله متصفاً ببعض صفات الألوهية، أي استحقاق العبادة، أي جعله مع الله إلهاً آخر.

(د) أن لغير الله عند الله شفاعاة واجبة القبول فلا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان

(هـ) أو نسب إلى غير الله الخلق والإيجاد من عدم – كما يفعل ثنوية المجوس بالنسبة

لما يسمونه إله الشر «أهريمن».

من اعتقد شيئاً من ذلك، أو نحوه، فقد جعله متصفاً ببعض صفات الألوهية، أي استحقاق العبادة، أي جعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن:

(١) اعتقاداته الأخرى فيه، فلا يلزم أن يعتقد أنه أزلي أو واجب الوجود، أو أنه من

عنصر أو جوهر أو جنس إلهي، بل من الممكن جداً أن يكون حادثاً مخلوقاً، كإله الشر عند

بعض طوائف المجوس. ولا يلزم أن يعتقد أنه نشأ من اتحاد أو تجسد أو حلول لله في مخلوق،

(٢) وبغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطانا، أو سماه ملكا، أو عقلا فلكيا، أو روحاً علوياً أو سفلياً، أو غير ذلك،

(٣) وبغض النظر عن حبه له أو بغضه إياه،

(٤) وبغض النظر عن تقديم الشعائر والقرايين أو عدم تقديمها له،

(٥) وبغض النظر عن تسمية تلك الشعائر: سواد سميت صراحة «عبادة»، أو سميت نداء، أو تكريماً، أو إحتراماً، أو توسلاً، أو وساطة، أو استشفاعاً، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتسميات، وكل ما يصرف من أفعال التذلل والخضوع هو عبادة حقيقية بغض النظر على المسمى الذي يطلقه فاعلها عليها: فهي عبادة على الحقيقة : ولو سميت نداء، أو تكريماً، أو إحتراماً، أو توسلاً، أو وساطة واستشفاعاً.

وكذلك من زعم أن لغير الله حق التشريع سواء سمي ذلك ألوهية، أو ربوبية، أو سماه ممارسة للسيادة والحرية، أو نسبه إلى سيادة الشعب، أو الدولة، أو أرجعه إلى الحق الإلهي للملوك، أو إلى عصمة «مجمع الكرادلة»، أو كذب على الله فسماه «طاعة مشروعة لأولي الأمر»، من زعم أي شيء من ذلك ونسبه إلى غير الله فقد جعله سيّداً ورباً من دون الله، وهو من ثم قد عبده من دون الله. إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات! وكل ما يصرف إليه من أفعال الطاعة والإتباع والإلتزام بالأمر والنهي، هو عبادة حقيقة، بغض النظر عن المسمى الذي يطلقه فاعلها عليها: فهي عبادة على الحقيقة ولو سميت تكريماً، أو إحتراماً، أو احترام القانون، أو خضوعاً للنظام.

ف«العبادة» هي إذاً: (معتقدات أقوال والفاظ وأعمال ظاهرة وباطنة يراد بها: اظهار التذلل والخضوع والتعبير عن التعظيم والاحترام، أو التودد والتقرب وإظهار المحبة، أو طلب جلب المنافع ودفع المضار وإظهار الفقر والحاجة لمن يعتقد باستحقاقه الذاتي لذلك، أي لمن يعتقد بألوهيته، أو بتمتع بعض خصائص الألوهية، أي إستحقاق العبادة، أو ربوبيته الذاتية، والعبرة في ذلك كله بحقيقة المعتقد، وجوهر المحتوى التصوري، وليس بالتسميات والألفاظ).

فخطأ الإمامين أحمد بن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب، ومن قلدهما من أتباع الدعوة الوهابية، هو في عدم اعتبار الاعتقاد في تعريف العبادة، فظنوها مجرد أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، لا علاقة لها بمعتقد قائلها أو فاعلها. هذه زلة جسيمة، وخطأ قاتل، وليس هو ذلك فحسب: بل هو بدعة نكراء، لأنهم جعلوا ذلك التعريف المحدث المخترع، هو مقصود

صاحب الشريعة، أي أنه هو التعريف المشروع.

وخطأ الخصوم ، خصوم الدعوة الوهابية، إنما هو إما في نظرهم إلى «**النية**»، وهي لا محل لها هنا في تعريف العبادة، وإنما محلها استحقاق الثواب والعقاب، وكذلك اعتدادهم بـ**(التسميات والألفاظ)**، مع أن الواجب هو اعتبار **(حقيقة المعتقد، وجوهر المحتوى التصوري)**، فقط لا غير.

فمثلاً، قد يعترض أحدهم قائلاً:

(١) إن المشركين جعلوا الأصنام آلهة، والمسلمون ما اعتقدوا إلا إلهاً واحداً، فعندهم أن الأنبياء أنبياء والأولياء أولياء، ليس إلا، فلم يتخذوهم آلهة مثل المشركين.

جواب هذا هو: هذا اعتداد بـ**(التسميات والألفاظ)** فقط، من غير بحث في جوهر المعتقد. فتسمية الولي، مثلاً، ولي، لا تعني بالضرورة أن بعض المنتسبين إلى الإسلام لا يعتقد فيه اعتقاداً مكفراً، يجعله، متخذاً له في الحقيقة، «**إلهاً**» من دون الله.

نعم: إذا كان الكلام عن المشركين فحمل أقوالهم وأفعالهم على الشرك والكفر، هكذا ابتداءً، وللوهلة الأولى، هو الأصل، حتي يقوم البرهان على خلاف ذلك. وهم عادة يصرحون بألفاظ العبادة والألوهية، ولكن ليس دوماً. فمثلاً: لا تكاد تجد علمانياً غربياً يسمي الشعب «**رباً**»، مع أنه أقر له بحق التشريع، فجعله من ثم، «**إلهاً**»، و«**رباً**» من دون الله، وهو بهذا مشرك كافر، شركه شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج لمن كان قبل ذلك مسلماً من الملة.

والواجب كذلك حمل ما يظهر من المنتسبين للإسلام من أفعال قد يظن أنها «**عبادة**»، على أنها صدرت بدون اعتقاد الألوهية فيمن وجهت إليه، هكذا ابتداءً، وللوهلة الأولى، حتى يقوم البرهان على خلاف ذلك.

(٢) أن المشركين اعتقدوا أن تلك الآلهة مستحقون للعبادة، بخلاف المسلمين، فإنهم لم يعتقدوا أن أحداً من المتوسل بهم مستحق لأقل عبادة، وليس عندهم المستحق للعبادة إلا الله وحده سبحانه وتعالى.

جواب هذا هو: الإله هو المستحق للعبادة، فجملة: (المشركون اعتقدوا أن تلك الآلهة مستحقون للعبادة) تحصيل حاصل، لا جدوى منه، كقولك: (أن الآلهة آلهة)، أو (الماء هو الماء)، كلام صحيح، ولكنه عديم المحصول. فلا بد من ذكر جزئيات المعاني التي تجعل من اتصف بها إلهاً من دون الله، ثم تكون الأفعال الموجهة إليه من ثم عبادة.

ولعل هنا ذلك الدور الخفي الخبيث: الإله هو المعبود، والعبادة هي كل ما يوجه إلى الإله.

(٣) أن المشركين عبدوا تلك الآلهة بالفعل، كما قال تعالى حكاية عنهم: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا﴾، والمسلمون ما عبدوا الأنبياء والصالحين في توسلهم بهم إلى الله تعالى.

جواب هذا هو: هذا هو الدور الخفي مرة أخرى: فما ندري عن تلك الأفعال التي توجه بها بعض المنتسبين إلى الإسلام إلى الأنبياء والصالحين هل هي عبادة، أم لا؟! ومجرد تسميتها توسلاً لا يحل الإشكالية، فهذا اعتداد بـ(التسميات والألفاظ) فقط، وهو لا يجوز. فلا محيص لكم عن تعريف صحيح للعبادة، خال من الدور والتناقض. أما الحلقة المفرغة من جمل هي إما متناقضة، وإما تحصيل حاصل، فلا يجدي، ولا ينتج!

(٤) أن المشركين قصدوا بعبادة أصنامهم التقريب إلى الله تعالى. أما المسلمون فلم يقصدوا بتوسلهم بالأنبياء وغيرهم التقريب إلى الله تعالى، لأن التقريب إلى الله تعالى لا يكون إلا بالعبادة، ولذلك قال الله تعالى حكاية عن المشركين: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا﴾، بل إن المسلمون قصدوا التبرك والاستشفاع بهم، والتبرك بالشيء غير التقريب به، كما لا يخفى.

جواب هذا هو: هذا لا يصفوا إلا إذا عرفنا أن التوسل ليس عبادة، وهذا يتطلب أن نعرف العبادة تعريفاً صحيحاً، خالياً من الدور والتناقض. فلو اعتقد المتوسل أن المتوسل به، أو المستشفع به، يشفع بدون استئذان، أو له عند الله شفاعة لا ترد، أو يجير على الله، أو يفلت من قبضة الله، أو أنه يعجز الله هرباً، فقد جعله نداً مساوياً لله في هذا الاعتبار المعين، وقد اتخذه من ثم إلهاً من دون الله، فهو بمجرد هذا الاعتقاد مشرك كافر، وتوسله عبادة لغير الله، زيادة شرك وكفر.

وقد استشكل السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى، وهو من معاصري ومؤيدي الدعوة الوهابية، بعد أن كان أول الأمر من خصومها، حكم الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله، على من أسماهم بـ«القبوريين» بالوقوع في الشرك الأكبر، شرك الكفر، والخروج من الإسلام، فجزم بخلاف ذلك وصنفهم من أهل الإسلام الآثمين لوقوعهم في «الشرك الأصغر» فقط:

* كما جاء في «الغنية عن الكلام وأهله»، (ج: ١ ص: ٥٦ وما بعدها): [والذي نحن بصده هو أنه إذا خفي على بعض أهل العلم ما ذكرناه وقررناه في حكم المعتقدين للأموات لسبب من أسباب الخلفاء التي قدمنا ذكرها ولم يتعقل ما سقناه من الحجج البرهانية القرآنية والعقلية فينبغي أن نسأله ما هو الشرك فإن قال: (هو أن تتخذ مع الله إلهاً آخر كما كانت الجاهلية تتخذ الأصنام آلهة مع الله سبحانه)، قيل له: وماذا كانت الجاهلية تصنعه لهذه الأصنام التي اتخذوها حتى صاروا مشركين؟! فإن قال كانوا يعظمونها

التوحيد

ويقربون لها ويستغيثون بها وينادونها عند الحاجات وينحرون لها النحائر ونحو ذلك من الأفعال الداخلة في مسمى العبادة فقل له لأي شيء كانوا يفعلون لها ذلك فإن قال كونها الخالقة الرازقة أو المحيية أو المميتة فافقاً عليه ما قدمنا لك من البراهين القرآنية المصروفة بأنهم مقرون بأن الله الخالق الرازق المحيي المميت وأنهم إنما عبدوها لتقربهم إلى الله زلفى وقالوا هم شفعاؤهم عند الله ولم يعبدوها لغير ذلك فإنه سيوافقك ولا محالة إن كان يعتقد أن كلام الله حق وبعد أن يوافقك أوضح له أن المعتقدين في القبور قد فعلوا هذه الأفعال أو بعضها على الصفة التي قررناها وكررتها في هذه الرسالة فإنه إن بقى فيه بقية من إنصاف وبارقة من علم وحصنة من عقل فهو لا محالة يوافقك وتنجلي عنه الغمرة وتنقشع عن قلبه سحائب الغفلة ويعترف بأنه كان في حجاب عن معنى التوحيد الذي جاءت به السنة والكتاب، انتهى بحروفه.

* واستمر في «الغنية عن الكلام وأهله»، (ج: ١ ص: ٥٦ وما بعدها): [ومن جملة الشبه التي عرضت لبعض أهل العلم ما جزم به السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى في شرحه لأبياته التي يقول في أولها:

رجعت عن النظم الذي قلت في النجدي

فإنه قال إن كفر هؤلاء المعتقدين للأموات هو من الكفر العملي لا الكفر الجودي ونقل ما ورد في كفر تارك الصلاة كما ورد في الأحاديث الصحيحة وكفر تارك الحج في قوله تعالى فإن الله غني العالمين، إلخ، ثم عقب: [وتحقيقه أن الكفر كفر عمل وكفر جحود وعناد فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً فهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه وأما كفر العمل فهو نوعان نوع يضاد الإيمان ونوع لا يضاده ثم نقل عن ابن القيم كلاماً في هذا المعنى ثم قال السيد المذكور قلت ومن هذا يعني الكفر العملي من يدعو الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله فإنه كفر عملي لا اعتقادي فإنه مؤمن بالله وبرسوله صلى الله عليه وسلم وباليوم الآخر لكن زين له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون ويضرون فاعتقدوا ذلك كما اعتقد ذلك أهل الجاهلية في الأصنام لكن هؤلاء مثبتون التوحيد لله لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار إنكاراً على رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دعاهم إلى كلمة التوحيد أجعل الآلهة إلهاً واحداً ف هؤلاء جعلوا لله شركاء حقيقة فقالوا في التلبية لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك فاشتبهوا للأصنام شركة مع رب الأنعام وإن كانت عباراتهم الضالة قد أفادت أنه لا شريك له لأنه إذا كان يملكه وما ملك فليس شريك له تعالى بل مملوك فعبادة الأصنام الذين جعلوا لله أنداداً واتخذوا

من دونه شركاء وتارة يقولون شفعاء يقربونهم إلى الله زلفى بخلاف جهلة المسلمين الذين اعتقدوا في أوليائهم النفع والضر فإنهم مقرون لله بالوحدانية وإفراده بالالهة وصدقوا رسله فالذي أتو من تعظيم الأولياء كفر عمل لا اعتقاد فالواجب وعظهم وتعريفهم جهلهم وزجرهم ولو بالتعزير كما أمرنا بحد الزاني والشارب والسارق من أهل الكفر العملي إلى أن قال فهذه كلها قبائح محرمة من أعمال الجاهلية فهو من الكفر العملي وقد ثبت أن هذه الأمة تفعل أموراً من أمور الجاهلية هي من الكفر العملي كحديث أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن الفخر في الأحساب والطعن في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي مالك الأشعري فهذه من الكفر العملي لا تخرج به الأمة عن الملة بل هم مع إتيانهم بهذه الخصلة الجاهلية أضافهم إلى نفسه فقال من أمتي.

فإن قلت: أهل الجاهلية تقول في أصنامها أنهم يقربونهم إلى زلفى كما يقول القبوريون هؤلاء شفعاؤنا عند الله كما يقوله القبوريون. قلت: لا سواء فإن القبوريين مثبتون للتوحيد لله قائلون أنه لا إله إلا هو ولو ضربت عنقه على أن يقول أن الولي إله لما أطاع الله كان له بطاعته عنده تعالى جاء به تقبل شفاعته ويرجى نفعه لا أنه إله مع الله بخلاف الوثني فإنه امتنع عن قول لا إله إلا الله حتى ضربت عنقه زاعماً أن وثنه إله مع الله ويسميه ربا والها قال يوسف عليه السلام أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار سماهم أرباباً لأنهم كانوا يسمونهم بذلك كما قال الخليل هذا ربي في الثلاث الآيات مستفهما لهم مبكراً متكلماً على خطابهم حيث يسمون الكواكب أرباباً وقالوا أجعل الآلهة إلها واحداً وقال قوم إبراهيم من فعل هذا بالهتنا أنت فعلت هذا بالهتنا يا إبراهيم وقال إبراهيم أفكاً آلهة دون الله يردون ومن هذا يعلم أن الكفار غير مقرين بتوحيد الإلهية والربوبية كما توهمه من توهم من قوله ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض خلقهن العزيز العليم قل من يرزقكم من السماء والأرض إلى قوله فسيقولون الله فهذا إقرار بتوحيد الخالق والرازقية ونحوهما لا أنه إقرار بتوحيد الآلهة لأنهم يجعلون أوثانهم أرباباً كما عرفت فهذا الكفر الجاهلي كفر اعتقاد ومن لازمه كفر العمل بخلاف من اعتقد في الأولياء النفع والضر مع توحيد الله والإيمان به وبرسوله وباليوم الآخر فإنه كفر عمل فهذا تحقيق بالغ وإيضاح لما هو الحق من غير إفراط ولا تفريط انتهى كلام السيد المذكور رحمه الله تعالى]

قلت: كلام السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى، جيد إلا أنه لم يوفق لإدراك المناط الحقيقي لاختلاف الحكم بين الحالتين، ألا وهو: اختلاف المعتقد، وتباين المحتوى التصوري تبايناً جوهرياً. فأهل الجاهلية اعتقدوا في آلهتهم أموراً معينة جعلتهم

التوحيد

آلهة، وأرباباً من دون الله، والقليل من ذلك قد يكون متعلقاً بالخالقية والرازقية، ونحوها، والكثير بأمور أخرى مهمة وجوهرية غير ذلك، وقد أسلفنا تفصيلاً وافياً لأكثر ذلك. هذا هو المهم، وهو مربط الفرس، وليس تسميتهم لتلك المعبودات آلهة، أو أرباباً، أو الاعتراف لهم بشركة الله في مثل قولهم: (لييك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، وإن كانت هذه التسميات والألفاظ، في العادة وأغلب الأحوال، وليس بالضرورة، قرينة قوية على وجود تلك المعتقدات الكفرية.

أما معتقد المنسوبين إلى الإسلام فيمن ينادون من الأموات والأولياء فهو مختلف اختلافاً جوهرياً، أو هكذا ينبغي أن يفترض فيهم للوهلة الأولى. وما يجري على ألسنتهم من تسميات وألفاظ يرجح أن ما لديهم من معتقدات ليس بالضرورة معتقداً كفرية، وإن كان يحتمل أن يكون كذلك في بعض الأحوال التي نرجو الله أن تكون نادرة.

فالعبارة هو بحقيقة المعتقد، وجوهر محتوى التصور، وليس بالأسماء والمسميات، ولا بمجرد الانتساب إلى الإسلام، أو التلطف الصوري بالشهادتين.

كما أن السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى، أخطأ في تصنيف بعض الأعمال التي تصدر عن المنتسبين إلى الرسالمة بأنها في جملتها كفر عملي، أو كفر أصغر، من غير نظر لمحتوى التصور والمعتقد، ومن غير نظر في الأحكام الشرعية. لأن بعض ذلك قد لا يكون كفراً عملياً أو اعتقادياً أصلاً، وإنما هي معاصي أو حتى مكروهات فقط، وبعضه، وهو الأقل، قد يكون كفراً مخرجاً من الملة.

والكفر الأصغر إنما هو فقط بتصنيف الشارع الإسلامي لا غير: فقد يطلق على أمور من الصغائر، كما سيأتي البرهان عليه في الأبواب المتعلقة بالشرك العملي، في حين أن بعض الكبائر الموبقة المهلة، التي تقارب الشرك الأكبر والكفر الناقل عن الملة في الإثم، كأكل مال اليتيم ظلماً، وشهادة الزور، واليمين الغموس، لم يسمها الشارع كفراً أو شركاً، وإن كان جعلها مقاربة للشرك في الإثم والشر!

* ثم حاول صاحب «**الغنية عن الكلام وأهله**»، (ج: ١ ص: ٦٤ وما بعدها)، الرد على السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، فقال: [وأقول هذا الكلام في التحقيق ليس بتحقيق بالغ بل كلام متناقض متدافع وبيانه أنه لا شك أن الكفر ينقسم إلى كفر اعتقاد وكفر عمل ولكن دعوى أنه ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد فإنه قد ذكر هذا البحث أن كفر من اعتقد في الأولياء كفر عمل وهذا عجيب كيف يقول كفر من يعتقد في الأولياء ويسمى ذلك اعتقاداً ثم يقول أنه من الكفر العملي وهل هذا إلا التناقض البحث والتدافع الخالص انظر كيف ذكر في أول البحث أن كل من يدعو

الأولياء ويهتف بهم عند الشدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله هو كفر عمل. **فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقيل الجدران ونذر النذورات هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد فهذا لا يفعله إلا مجنون أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد الذي لولاه لم يصدر فعل من تلك الأفعال ثم انظر كيف اعترف بعد أن حكم على هذا الكفر بأنه كفر عمل لا كفر اعتقاد بقوله لكن زين الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون فاعتقد ذلك جهلاً كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام فتأمل كيف حكم بأن هذا كفر اعتقاد ككفر أهل الجاهلية واثبت الاعتقاد واعتذر عنهم بأنه اعتقاد جهل. وليت شعري أي فائدة لكونه اعتقاد جهل فإن طوائف الكفر بأسرها وأهل الشرك قاطبة إنما حملهم على الكفر ودفع الحق والبقاء على الباطل الاعتقاد جهلاً وهل يقول قائل إن بكلمة التوحيد فقط من دون نظر إلى ما ينافي ذلك من أفعال المتكلم بكلمة التوحيد ويخالفه من اعتقاده الذي صدر عنه تلك الأفعال المتعلقة بالأموات وهذا الاعتبار لا ينبغي التعويل عليه ولا الاشتغال به فإله سبحانه إنما ينظر إلى القلوب وما صدر من الأفعال عن اعتقاد لا إلى مجرد الألفاظ وإلا لما كان فرق بين المؤمن والمنافق]**

قلت: هذا رد جيد، تمكن فيه من «لي» ذراع السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله تعالى، فأوقعه في التناقض، وأن هؤلاء المنتسبين إلى الإسلام ما هتفوا بالأولياء إلا وعندهم، ضرورة، اعتقاد معين، كما يظهر بوضوح من قوله: **(فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقيل الجدران ونذر النذورات هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد فهذا لا يفعله إلا مجنون أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت).**

كما أنه أحسن في بيان أن الجهل، وإن كان ربما مسقطاً للمؤاخاة الأخروية، إلا أنه لا يغير حقائق الأشياء في ذاتها: فالمشرك مشرك، حتى لو فرضنا أنه معذور بالجهل، وعدم بلوغ الرسالة. والخرافة خرافة حتى لو ظنها إنسان، بتشبهة عرضت له، حق مطابق لواقع. إلا أن حجته لا بد أن تنقلب عليه ضرورة لأنه لم يدرك أن هناك معتقدات شركية مكفرة، وأخرى ليست كذلك وإن كانت ربما باطلة. فظن أن القضية مجرد اعتقاد ما، أي «اعتقاد»، يتعلق بمجرد حصول جلب نفع أو دفع ضرر، ونحوه، وليس نوع الاعتقاد وموضوعه ومحتواه. وقد اسلفنا أن مجرد اعتقاد أن «كذا وكذا» يضر وينفع، لا علاقة له بالكفر والإسلام، والشرك والتوحيد، وإلا لكفر وأشرك كل من اعتقد أن حماره أو سيارته مفيدة نافعة!!

نعم: سيسارع القوم بالقول: ليس هذا، بداهة، التفع والضر الذي نعني! فنقول لهم:

أحسنتم، وأجدتم، وأنصفتم فبينوا لنا الفرق الصحيح المنضبط بين اعتقاد النفع في «السيارة»، و«الحمار»، و«حزمة الحطب»، واعتقاد النفع في «اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى»؟!

واستمر صاحب «الغنية عن الكلام وأهله» في مناقشة السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى، ذاكرًا نقولاً عن الإمام ابن القيم تفيد أنه يحكم على من أسماهم بـ «القبوريين» بالشرك الأكبر، خلافاً لما قد يكون الإمام الصنعاني قد ظنه من قول ابن القيم. وكل ذلك بحمد الله لا يعنينا: فسواء قال ابن القيم بذلك، أو كان فهم الإمام الصنعاني هو الصحيح لنصوص ابن القيم، فمنذ متى أصبحت أقوال الإمام ابن القيم نصوصاً شرعية؟! فالحق المبين هو، بمنة الله وفضله، ما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سلف بالحجج البرهانية، مع ابطال أقول المخالفين وتفنيدها قولاً، قولاً.

وقد حاول الإمام محمد بن علي الشوكاني مزيد تحرير للمسألة، وتجاوز الإشكالية، عندما قال في رسالة «وجوب توحيد الله»: [إن من يدعوا الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله (سبحانه)، لا يصدر ذلك منه إلا عن اعتقاد كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم، هذا إن أراد من الميت، الذي يعتقده، ما كان تطلبه الجاهلية من أصنامها من تقربهم إلى الله، فلا فرق بين الأمرين. وإن أراد استقلال من يدعوه من الأموات بأن يطلبه ما لا يقدر عليه إلا الله (عز وجل)، فهذا أمر لم تبلغ إليه الجاهلية، ...]

فها هنا حاول الإمام الشوكاني، وهو فقيه كبير ومجتهد مطلق، حسم المسألة بإضافة «ضابط» جديد يتعلق بالاعتقاد، وليس بمجرد الأفعال والأقوال من حيث هي أفعال وأقوال مجردة، بقوله: (يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله)، موجهاً، حسب ظنه واعتقاده، الضربة القاضية إلى «القبوريين»، حاكماً عليهم من ثم بالشرك الأكبر، شرك الكفر، مخرجاً لهم بذلك من الملة، منهياً للإشكاليات التي أوردها السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، رحمه الله تعالى.

ولكن هذا كذلك باطل، وهو لا يجدي، لأن هذا الضابط المزعوم ليس صحيحاً، لأنه جاء غير محرر لا يعرف المقصود منه: هل يعني الإمام الشوكاني (ما لا يقدر عليه إلا الله) كما هو في نفس الأمر وحقيقته، بموجب الأدلة العقلية والشرعية القاطعة، أو حسب معتقد «القبوري» السائل؟!

أما الأول فلا قيمة له لأننا نعلم يقيناً، بالبراهين العقلية، والتاريخية، والشرعية المقطوع بها أن «اللات» ما هو إلا اسم لكائن مؤنث خرافي، لا وجود لها في الحقيقة، ومع ذلك فمن

اعتقد بوجودها، وكونها من بنات الله فهو مشرك كافر، فضلاً عن كونه مخطيء مخرف. إذاً المعتبر هو معتقد السائل، أي هذا الشخص محل البحث، الذي قال عنه الشوكاني أنه: (يدعوا الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله)، أي محتوى المعتقد، وجوهر التصور الذهني، الباعث على تلك الأفعال والأقوال، وليس مجرد وجود أي معتقد، كما أشبعناه بحثاً وبرهنة فيما سلف. وحينئذ نستطيع أن نحكم على هذا الاعتقاد بأنه: (كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم)، أو حتى أبشع وأسوأ، كما زعم الإمام الشوكاني.

وبالضرورة نعلم أن هذا السائل عنده قطعاً «اعتقاد» و«تصور» معين، فهو لا يتوجه بمسألته إلا إلى من يعتقد أنه يسمعه، أو يبلغه نداؤه، وأنه قادر على إجابة السؤال، وتحقيق المطلوب، وإلا كان، ضرورة، مختل العقل، لا يستحق خطاب التكليف!

والبحث إنما يكون في «ماهية» أو «محتوى» معتقد هذا السائل الداعي، فإذا اعتقد في من يدعو معتقداً شريكاً، مناقضاً لقطعيات الإسلام، كان دعاؤه دعاء عبادة، وكان شركاً، وكفراً، ينقل عن الملة، وإلا فلا.

فمثلاً إذا دعى داع بما تعتقد أنت أنه أمر «لا يقدر عليه إلا الله» فلا بد من سؤاله عن ذلك، ولن يخرج جوابه عن واحدة مما يلي:

(١) أن هذا الأمر حقاً «لا يقدر عليه إلا الله»، فليزمه حينئذ أن يقول أن المدعو هو الله، أو أن الله اتحد به، أو حل فيه، أو أنه «بعض» الله، أو أنه صورة خيالية لا حقيقة لها وإنما خلقها الله في إدراك الناظرين، أو نحو ذلك من الأقوال التي قيل مثلها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته. وكل هذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلهاً، لأن المدعو هو بزعمه «عين» الله، أو «بعض» الله، أو تجسد الله، أو صورة الله، أو من حل فيه الله، أو ما شاكل، والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد لهذا المدعو. هذه المقولة، وهي مقولة كفرية بذاتها، نادرة جداً، والقائلون بها يصرحون بها ابتداءً (كالنصارى المثلثين) فلا يحتاج الأمر معهم عادة إلى كبير جدال.

(٢) أن يقول أن هذا الأمر المطلوب مقدور لغير الله، وهذا متصور في أحوال منها:

(أ) أن المدعو له قدرة تضاهي أو تقارب قدرة الله، ولو فقط في هذا الأمر المخصوص أو تلك الجزئية المعينة. فهذا الداعي بهذا المعتقد قد جعل المدعو نداً لله، ومساوياً له، أو في نفس مرتبته، ولو في جزئية واحدة أو أمر واحد. فهذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلهاً من دون الله، والدعاء

حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله. ونسارع فنقول أن هذه مقولة كفرية بذاتها، ولا مخرج منها بالقول أن تلك «القدرة» المساوية أو المضاهية أو المقاربة لقدرة الله، مخلوقة لله، فذلك مناقض لنصوص الشرع القطعية الصريحة، وهو قبل ذلك في ذاته محال عقلاً لأنه يترتب عليه ضرورة أن الله جل وعلا، ليس هو الحق، الأول، القيوم، الغني بذاته، واجب الوجود القديم، وهو كذلك في نفس الوقت، فيكون التناقض، وينهدم العقل، وتبطل الشرائع، عياداً بالله: هذا كفر صريح، وهو شرك صريح أيضاً لأن كل شيء يجوز أن يكون إلهاً في نفس الوقت، في مسلسل لا ينتهي من التناقضات والمحال.

(ب) أن المدعو له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولنا: هذا أمر «لا يقدر عليه إلا الله»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ذاتية فيه ليست من خلق الله ولا تقديره، فهو إذاً مستقل في الفعل عن الله، لا يحتاج إلى إذن الله ومشيتته، كمعتقد قريش قديماً، وأكثر الأفارقة الوثنيين الآن في الجن لأنهم من عنصر إلهي، وإن كانوا من «قبيلة» غير «قبيلة» الله، تعالى وتقدس، وفي الملائكة، وهؤلاء من نفس القبيلة، ولعله أبناء الله وبناته، جل جلاله وسمى مقامه فوق هذه الأقاويل الخبيثة والظنون الشنيعة.

فهذا أيضاً شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلهاً من دون الله، والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله، وهو من ثم ضرورة مشرك الشرك الأكبر، شرك الكفر.

(ج) أن المدعو له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولنا: هذا أمر «لا يقدر عليه إلا الله»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ليست ذاتية فيه بل هو مخلوق لله، وقدرته تلك من خلق الله وتقديره، ولا يستطيع استخدامها إلا بإذن الله ومشيتته، فهو إذاً ليس مستقلاً في الفعل عن الله، وإنما يفعل بإقدار الله له، وإذن الله ومشيتته. فغاية هذا أن يكون:

(١) مخطئاً في نسبة تلك القدرة إلى المدعو، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك. هذا قد يكون خطأً أو تخريفاً، ولكنه ليس بالضرورة شركاً. نعم: (كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً). فإذا افهم هذا وعلم، وبين له أنه على خرافة وخطأ، فإما أن يرتدع ويتوقف عن ذلك الدعاء، أو يلحق ضرورة بأحد الأنواع السابقة أو اللاحقة.

(٢) أو مخطئاً في التعبير، كمن يقول: (يا سيدي رسول الله اغفر لي)، أو (يا سيدي عبد القادر ارحمني)، وهو إنما يقصد: (يا سيدي رسول الله: ادع لي بالمغفرة، أو استغفر لي)، (يا سيدي عبد القادر ادع لي بالرحمة).

وقد يقول قائل سريعاً: كيف ينادى الغائب أو الميت؟! أليس هذا معتقد شركي بذاته؟! فنقول: طبعاً لا. والحي الحاضر إنما يسمع بما خلقه الله فيه من أدوات وقدرات على السمع، وبإذن الله ومشيتته، لا بقدرته الذاتية، ولا على وجه الاستقلال. وسماع الميت والبعيد بإقدار الله له ليس على الله بعزیز، إلا أنه خلاف العادة، ويحتاج إلى برهان من الحس والعقل (الهاتف مثلاً) أو من الشرع، فالقول به من غير برهان على وجوده باطل وتخريف، وليس شركاً: **(كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً)**.

وبعض الناس يعتقد أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بوفاته، وتحرر روحه من الجسد، قد انتقل إلى حالة أكمل وأقوى، فأصبح يسمع من بعيد، ويتصرف بما لم يكن مقتدرًا عليه حال الحياة. كل ذلك بتمكين الله له، وبما أعطاه من قوى خاصة، ومكانة متميزة، وهو بذلك لم يجاوز مراتب المخلوقين، فما زال عبداً مخلوقاً مربوباً، لا يملك لنفسه ضرراً، ولا نفعاً، إلا أن يشاء الله. فهذا ونحوه، على هذه الصورة من التعميم المفرط، معتقد باطل، وكذب بذاته، غير مطابق للواقع، وإن كان لا يخرج من الملة، وليس فيه انتقاص من قدرة الله، أو تفرد بالخلق، والتصرف، والتدبير. فالدعاء يكون في مثل هذه دعاء مسألة، وليس دعاء عبادة، وقد يكون محرماً لأنه جاء على صورة غير شرعية خلافاً للأحكام الشرعية.

ولعل المناقشة الفائتة، على اختصارها تبين أن جملة: (الدعاء لا يكون دعاء عبادة إلا إذا سأل السائل من غير الله «**ما لا يقدر عليه إلا الله**»)، تحتاج إلى شرح وبيان، وتقسيم وتفریع، وإلا وقعت قليلة الجدوى، ضئيلة المحصول، وهذا لا يجوز التساهل فيه في قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك: هذه قضايا (حياة أو موت). فهي إذاً ليست «**ضابط**» كما زعم مقلدة الإمام محمد بن عبد الوهاب، بل هي بأمر الحاجة إلى ضوابط وشروح تجعل لها معنى مفيداً، فتعساً لهذا «**الضابط**»، الذي لا ينضبط!

أما قول الإمام الشوكاني: (وإن أراد استقلال من يدعوه من الأموات بأن يطلبه ما لا يقدر عليه إلا الله (عز وجل)، فهذا أمر لم تبلغ رليه الجاهلية)، فهو قول مرسل، جاء خلاف البرهان القاطع أن مشركي الجاهلية كانوا يعتقدون الألوهية في أصنامهم، وهذا يتضمن أنواعاً مختلفة من المعتقدات التفصيلية، يقتضي أكثرها اعتقاد الاستقلالية في الآلهة، ولو في جزئية واحدة معينة، أو اعتبار واحد معين. والظاهر أن الإمام الشوكاني أخذ خرافة «**اللات**»، الذي كان يلت السويق للحجاج، محمل الجد، واعتمد مزاعم الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنهم كانوا (يعتقدون في الأموات، والصالحين) قضية مسلمة، وكل ذلك باطل بالبراهين القينية القاطعة، آنفة الذكر.

التوحيد

فما أسماه الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب إذاً «**شرك القبور**»، هو من حيث المبدأ، في ذاته «**خرافة**» لا وجود لها، ومن حيث ربط أحكام الكفر والإسلام به «**بدعة**» نكراء، وضلالة عمياء. ومن ناحية أخرى «**نداء**» الأولياء والصالحين قد يكون شركاً أكبر، فيكون «**النداء**» حينئذ نوعاً من أنواع «**العبادة**»، كما قال الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله تعالى، وقد يكون شركاً أصغر، كما قال السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، رحمه الله تعالى، وقد لا يكون لا هذا ولا هذا. وكل ذلك بحسب محتوى المعتقد، وليس بمجرد وجود أي «**معتقد**»، وحسب ما تملّيه النصوص الشرعية، وليس بالأقيسة المنتنة، والمزاعم الشاطحة أو التعميمات المكذوبة المجردة.

ومفهوم «**العبادة**»، هذا الذي أسلفنا تحريره، في عرف العرب مفهوم ضيق، كما أسلفنا، فلم يكن العرب يدركون أن التشريع من خصائص الألوهية، ولا يتصورون أن الطاعة من ألوان العبادة، يستوى في ذلك مشركهم، وأهل الكتاب منهم، كما هو ظاهر من حديث عدي بن حاتم الوارد في تفسير قوله تعالى: ﴿اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ فقال: ما عبدناهم، فبين له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن طاعتهم في تحريم الحلال وتحليل الحرام - أي في التشريع، وليس مجرد العمل - عبادة لهم.

كما كان ربط العرب للعبادة بالولاء والبراء والمحبة ضعيفاً أو معدوماً كما هو ظاهر من سلوك أغلب المشركين مع قراباتهم من المؤمنين. غير أن الإسلام جاء بتعميق هذا المفهوم وتوسعته فأدخل فيه مفهوم الاتباع والطاعة، وكذلك الولاء والبراء، وقصر جميع أنواع العبادة على الله، سبحانه وتعالى، كما منع أعمالاً والفاظاً أن تصرف لغير الله، ولو بدون اعتقاد الألوهية، وسمى ذلك شركاً (أي: شركاً عملياً، كما سيأتي، إن شاء الله)، وذلك لمناسبة **ظاهر** الفعل لفعل أهل الشرك، كما سيأتي بيان ذلك وتفصيله فيما بعد.

ف«توحيد العبادة والتقديس»، هو إذن: إفراد الله وحده لا شريك له بالتعظيم الكامل، والمحبة الخالصة، مع غاية الذل والخضوع التام والتسليم بالفقر والحاجة إليه المبني على اعتقاد استحقاقه لذلك بذاته لما له من خصائص الألوهية وصفات الجمال والكمال والجلال. أي هو: توحيد الله بأفعال العباد التعبدية. ومعناه صرف جميع أنواع الأفعال والشعائر التعبدية (من ذبح - ونذر - وركوع - وسجود - وقيام - وقعود - وسعي - وسكون - ودعاء - وتوكل - وخوف - ورجاء - وإنابة - ورغبة - ورهبة - وخشية وغير ذلك من أنواع الشعائر) لله وحده لا شريك له.

أو بلفظ آخر: توحيد الله بأفعال العباد المبنية على الإعتقادات التي تشملها، في المقام الأول، الأنواع الثلاثة الأولى من توحيد العلم والإعتقاد، ألا وهي: «**توحيد الذات**»، و«**توحيد**

الخلق والتكوين، و«توحيد التصرف والتدبير».

وهذا هو أحد أركان معنى: أشهد أن لا إله إلا الله.
والآيات في ذلك كثيرة، بل أكثر القرآن إنما يدور على هذا:
قال تعالى: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً﴾، (النساء: ٣٦).
وقال تعالى: ﴿وقضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه ..﴾، (الاسراء: ١٧: ٢٣).
وقال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، (الذاريات: ٥١: ٥٦).

ويتناقض مع هذا أنواع من الشرك الإعتقادي المخرج من الملة من أهمها:

(أ) - صرف ذلك، أو بعضه لغير الله، على وجه التعبد، أي مبنياً على إعتقاد إستحقاق ذلك الغير لذلك، لما له من خصائص الألوهية وصفات الكمال الذاتية أو لما له من قرابة ونسب إلهي، أو لتحويله إلى إله أو نصف إله باتحاده مع الإله، أو حلول الإله فيه، أو غير ذلك من المسوغات.

(ب) - صرف ذلك أو بعضه، وبالأخص: الاستعانة والاستغاثة والاستعانة وطلب جلب النفع ودفع الضر، والذبح والنسك والنذور، لغير الله، لاعتقاد فاعل ذلك أن الله لا يعلم أحوال العباد وحوادث الكون على وجه التفصيل كما هو قول كثير من الفلاسفة الذين يزعمون أن علم الله يقتصر على الكليات، وأن الله لا يعلم الجزئيات - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - فترتب على ذلك أنه لا يقصد في طلب نفع، أو دفع ضر، أو دعاء مسألة، وهذا هو كذلك قول بعض الصابئة، عبدة النجوم والأفلاك، أو العقول والأرواح الفلكية. وشر من ذلك قول أرسطو أن الله لا يعلم سوى نفسه ولا يعقل سوى ذاته. وهذه المقولات، بذاتها، كفر ينقل عن الملة حتى لو لم يترتب عليها شرك العبادة هذا.

(ج) - صرف ذلك أو بعضه لغير الله، لاعتقاد أن الله وإن كان قد أحاط بأحوال العباد وجزئيات الحوادث علماً إلا أنه بعيد مترفع متعالي، لا عناية له بهم، ولا يستمع لدعائهم، ولا يبالي بمطالبهم، فاحتاج العباد أن يتوجهوا إلى غيره لقضاء حاجاتهم والاستجابة لمسألتهم من هذا الغير مباشرة، أو للحصول على وساطة وشفاعة ذلك الغير عند الله لقضائهم.

وهذه المقولات، بذاتها، كذلك كفر ينقل عن الملة حتى لو لم يترتب عليها هذا النوع من الأعمال الشركية، لما فيها، عقلاً، من نسبة النقص إلى الله سبحانه وتعالى، حيث دلت ضرورة العقل (والشرع) على أن العناية والإحسان والإنعام والرحمة صفات كمال في المخلوقين، فالله سبحانه وتعالى أولى بها: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه، وله المثل الأعلى في السماوات والأرض، وهو العزيز الحكيم﴾ (الروم: ٣٠: ٢٧).

التوحيد

وهي كذلك، بذاتها، كفر ينقل عن الملة حتى لو لم يترتب عليها هذا النوع من الأعمال الشركية، شرعاً، لما فيها كذلك من تكذيب خبر الله عن نفسه في الكتب المنزلة.

(د) - صرف ذلك أو بعضه لغير الله، لاعتقاد أن الله وإن كان قد أحاط بأحوال العباد وجزئيات الحوادث علماً، وبالرغم من كمال عنايته ورحمته بمخلوقاته إلا أنه أذن بالتقرب إليه بالوسائط كحال ملوك البشر الذين لا يصل إليهم الناس إلا بواسطة الوزراء والمعاونين، لحاجته، تعالى عن ذلك، لهم، كنوع من إظهار العظمة والسلطان، أو لإنفاذ أمره وإكمال تصرفه.

وهذه المقولات، بذاتها، كذلك كفر ينقل عن الملة من عدة أوجه:

الوجه الأول: لما فيها من تشبيه الله بخلقه ونسبة النقص والاحتياج إلى معاونين والوزراء إليه، حتى لو لم يترتب عليها هذا النوع من الأفعال الشركية، حيث علم من الدين بالضرورة أن الله سبحانه وتعالى موصوف بكمال العلم والعناية والقدرة وأنه جل وعلا غني عن الوسائط كما أنه موصوف بالعظمة والجلال الذاتي فلا يحتاج البتة إلى غيره لإظهار عظمته وسلطانه وعلو شأنه أو لإنفاذ أمره، وهو قريب من عباده، أقرب إليهم من حبل الوريد، يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وهو يحب أن يدعى وقد أمر أن يدعى ويرجى ويطلب كافة المطالب، فهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء وهو الباطن الذي ليس دونه شيء.

الوجه الثاني: لما فيها من تكذيب لخبر الله المتيقن، المقطوع به ثبوتاً ودلالة، في وحيه إلى أنبيائه بخلاف ذلك.

(هـ) - صرف ذلك أو بعضه لغير الله، لإعتقاد مكانته الخاصة عند الله، الممكنة له من:

(أ) التوسط والشفاعة، وساطةً وشفاعةً واجب على الله قبولها، نافذة لا ترد،

(ب) أو الشفاعة بغير إذن،

(ج) أو التدخل في أقدار الناس بما يترائى للشفيع من النفع والضرر، على وجه

الاستقلال.

كما يضاده معه أنواع من الشرك العملي (الأصغر) سيأتي بيانها في أبواب خاصة بذلك.

باب: تعريف «عبادة الله» شرعاً

«العبادة»، بمعناها العرفي الاصطلاحي الضيق، هي، كما أسلفنا، توجيه الأقوال والأفعال، الظاهرة والباطنة، الدالة على التعظيم والمحبة والخضوع لمن يعتقد أنه «إله»، أي من يعتقد فيه استحقاقها لأمر ذاتي فيه. فليس السجود والركوع، والوقوف والقنوت، والصمت والخشوع، والرهينة والصيام، والطواف والسعي، وإطلاق المजार وإيقاد الشموع، والسمع والطاعة، ليس شيء من ذلك عبادة إلا إذا صرف لمن تعتقد فيه الألوهية، أي من تعتقد فيه صفات معينة تجعله بذاته أهلاً لكل ذلك أو لبعض ذلك.

أما «عبادة الله»، جل وعز، فهي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

وما يحبه الله من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة لا يعرف إلا بالوحي، فلا بد من الرجوع إلى الوحي، وقبوله، وتامم الخضوع والتسليم له. فالعبادة هي إذن شرعاً: تحقيق قوله تعالى: ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، اعتقاداً، وقولاً، وعملاً، وهذا يقتضي ضرورة تمام القبول، والخضوع والتسليم لأمر الله ونهيه، ظاهراً وباطناً، ولا يكون ذلك عبادة شرعية مقبولة عند الله، منجية في الآخرة، تحقق الهدف من الوجود وغايته: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، إلا إذا قام ذلك على محبة الله ورسله ودينه، وتوقير الله ورسله ودينه.

أو بلفظ آخر: «عبادة الله» هي الطاعة لأوامر الله ونواهيه، فليست هي ذات الركوع والسجود، والقيام والقعود، والذبح والنذر، بل هي «الطاعة للأمر» بذلك: فلا فرق مطلقاً بين قوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. كلها واجبة الطاعة على حد سواء.

وقد أسلفنا في موضع سابق أن جميع أفعال الإنسان الاختيارية هي محل الحكم الشرعي سواء:

(أ) قصد بها محض التعبد، والتقرب إلى الله، أي تحقيق قصد أو قيمة «تعبدية»: (الشعائر التعبدية المحضة مثل الصلاة، والذكر، والدعاء، والذبح، والنذر، وتقديم القرابين، والصدقة ... إلخ).

(ب) أو قصد بها تحقيق قيمة «خلقية»: (الأخلاق، مثل الصدق، والأمانة، والكرم، وحتى الرفق بالحيوان).

(ج) أو قصد بها تحقيق قيمة «إنسانية»: (مثل إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق بموجب

التوحيد

إنسانيته، وبغض النظر عن لونه، ودينه، وقوميته، وجنسه)
(د) أو أراد بها الإنسان كسباً «معنوياً» أو «أدبياً»: (كالوصول على المجد، والفخر،
والثناء، والشرف والرياسة).

(هـ) أو أراد تحصيل منفعة، أو قيمة «مادية»: (كالنقود، بالتجارة ونحوها).
والفصلية الأولى من الأفعال، المرقومة (أ)، هي التي جرت العادة السيئة لبعض الفقهاء،
لا سيما المتأخرين منهم، على تسميتها «عبادات»، مما ساهم في تضخيم بعض الإشكاليات
التي ذكرناها في الباب السابق، حيث ظن بعض الناس أن فيها أمراً ذاتياً يجعلها
«عبادات»، ويميزها عن غيرها تمييزاً ذاتياً ماهوياً، كما يتميز «الحجر» عن «الشجرة».
والحق، الذي قررناه آنفاً، أنها أفعال مجردة، من انقباض عضلة وانبساطها، وتحرك
مشاعر معينة في النفس، ومن المحال الممتنع أن يكون فيها شيء ذاتي يلزم أحداً بالقول:
هذه «عبادة» وتلك لسيت بـ«عبادة»، وإنما هي ممارسات الناس وتعودهم عبر عصور
متطاولة التي ربما سببت هذا الوهم، الذي هو من نوع «خداع البصيرة»، تماماً كـ«خداع
البصر»، والذي يحتاج إلى مجاهدة شديدة لكشفه وفضحه.

ويساعدك على إدراك ذلك، مثلاً، أن «إيقاد الشموع» ليس من شعائر أهل الإسلام
التعبدية، في حين أنه يحتل مكانة مركزية في اليهودية والنصرانية، وعلى العكس من ذلك
«السجود» يكاد يكون عند المسلمين النموذج العياري لأفعال البدن التعبدية، وهو ليس
معروفاً، ولا مصنفاً من العبادات عند اليهود والنصارى، ولا هو جزء من صلاتهم، في حين
أن «الذبح» أي «النسك» هو رأس العبادات عند اليهود، وهو عبادة عند المسلمين، وإن كانت
ثانوية تمارس في أحيان قليلة، في حين يستقبحها النصارى وينفرون منها!

فإذا تأملت الفقرة السابقة، مع ما سبق تحريره في الباب السابق، انكشفت عن عينيك
الغشاوة، ورأيت الحق اليقيني، وهو أنه ليس في تلك الشعائر التعبدية أمر ذاتي جعلها كذلك
بوصفها أفعالاً مجردة، وإنما هو أمر الله ونهيه، الذي جعل بعض ذلك شعيرة يتقرب بها
إليه في شريعة ما، وجعل البعض الآخر شعيرة يتقرب بها إليه في شريعة أخرى، فقط لا
غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وكل هذه الأعمال، بشتى فصائلها، محل الحكم الشرعي، والإلتزام بالحكم الشرعي هو
الجانب الروحي التعبدي فيها، فإذا أدرك الإنسان أنه متعبد لله في جميع أحواله، والتعبد
هنا يعني: القبول، والتسليم، والرضا، والطاعة لأمر الله، المنبئية على تعظيم الله ومحبته،
والتزم الحكم الشرعي في جميع أعماله، أصبح روحانياً عابداً، مستحقاً على هذا الجانب
الروحي التعبدي من الله المثوبة والثناء، وذلك بغض النظر عن نوع الحكم الشرعي، فلا فرق

بين إيجاب واجب، واستحباب نافلة، وإباحة فعل، أو كراهية آخر، أو تحريم ثالث، أو تقرير سبب، أو اعتماد شرط أو مانع.

لذلك قال بعض العلماء: **(إن العادات تنقلب إلى عبادات إذا صلحت النية)**. وهذا كلام ليس بدقيق، لأن العادات، أو بلفظ أدق: المباحات، لا تنقلب إلى مستحبات أو واجبات، ولكن وجود «وعي» معين أو «نية» معينة، هو الذي قد يستحق عليه الإنسان المثوبة، بل وربما العقوبة، لا على ذات الفعل، من حيث هو فعل مجرد، الذي هو مباح كما كان، لا ثواب لفاعله أو عقاب عليه، من حيث هو فعل مجرد، وقد فصلنا هذا وأشبعناه تدليلاً وبحثاً في فصل سابق.

❖ فصل: أقسام العبادة الشرعية

(١) عبادات اعتقادية: وذلك أن يعتقد المسلم أن الله عز وجل هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر لشئون عباده. المستحق للعبادة وحده لا شريك له من دعاء وذبح ونذر وغير ذلك، وأنه الموصوف بصفات الجلال والكمال والكبرياء والعظمة، إلى غير ذلك من أنواع الاعتقاد.

ويشترط أن يكون ذلك الاعتقاد على وجه التعبد والتدين الذي يراد به وجه الله، وليس لأن تلك الأقوال حق في ذاتها، وهي كذلك قطعاً ولا جدال، ولكن لأنها دين يدان الله به، ويتقرب إليه باعتراده! أي أن يعتبر معتقده هذا قضية دينية شرعية، وليس مجرد قضية معرفية، أو فلسفية، أو أخلاقية، أو علمية، أو خبرية، أو فنية، أو جمالية، أو ما شاكل.

أي لا يكفي أن يعتقد الإنسان أن ذلك حق مطابق لواقعه فحسب، بل لا بد أن يدين الله بذلك الإعتقاد، ويتقرب إليه به، وإلا كان ذلك مجرد قضية خبرية، أو فلسفية، أو نحوه، ربما أهّل ذلك القائل به لعضوية أكاديمية أفلاطون الفلسفية في أثينا، أما أن يكون عبادة شرعية فلا. وليس هذا تقولاً منا أو اجتهداً، بل هو نص قول أبي القاسم محمد بن عبد الله، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، كما هو في حديث عتبان، المشهور، الصحيح، الصريح، الذي أخرجه الشيخان: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله»!

وهناك قضية مهمة جداً، لا بد هنا من مراعاتها، وهي أن الله، تقدست أسماؤه، إنما يعبد بما شرع، فلا يجوز من ثم أن يتعبد ويتقرب إليه بمعتقد أو قول لم يشرع اعتقاده، حتى ولو كان ذلك المعتقد أو القول حقاً في ذاته. وقد وقع كثير من أهل القبلة في هذه الورطة فكلما تيقن أحدهم أو غلب على ظنه أن مقولة فلسفية، أو كلامية، أو علمية حق في

التوحيد

ذاتها جعلوا اعتقاد ذلك ديناً لازماً ورموا المخالف بالكفر أو البدعة، وهم بفعلهم هذا إلى البدعة، وربما إلى الكفر أقرب، وذلك بغض النظر عن صحة المقولة أو بطلانها.

هذا الداء الوبيل استشرى في المتكلمين والفلاسفة خاصة، ولكن لغيرهم ممن ينتسب إلى الفقه أو التصوف، بل ومن المنتسبين إلى السنة والحديث، شناعات مماثلة، بل لعل شرها أعظم، والفتنة بها أكبر، لأن الأمة بهم أوثق، وللاقتداء بهم أقرب، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، نسأل الله العظيم أن يعيد الأمة إلى دينها الحق عوداً جميلاً عاجلاً.

(٢) **عبادات لفظية:** وذلك كالتلفظ بشهادة أن لا إله إلا الله محمداً رسول الله، وكتلاوة القرآن والدعاء، والأذكار النبوية إلى غير ذلك من أنواع العبادات اللفظية.

(٣) **عبادات بدنية:** وذلك كالقيام والركوع والسجود في الصلاة، وكالصوم وأعمال الحج والهجرة والجهاد إلى غير ذلك من العبادات البدنية.

(٤) **عبادات مالية:** كالزكاة والصدقة وغير ذلك.

(٥) **عبادات تركية:** هي أن يترك المسلم جميع المحرمات من الكفر والشرك، ومن الفسوق، ومن العصيان، وكذلك البدع، امتثالاً لشرع الله، وتعظيماً لأمر الله، فهذه منه عبادة تركية.

ويؤجر المسلم على كل فعل وترك بما في ذلك فعل المباحات إذا فعل ذلك على وجه الإمتثال والطاعة لشرع الله، تعظيماً لأمر الله، وابتغاء لوجه الله. ويؤجر كذلك على فعل المباحات، مستحلاً لها بشرع الله، مستعيناً بها على طاعة الله عز وجل.

❦ فصل : لا يقبل أي عمل إلا بشرطين

مما سبق نعلم يقيناً أن الله لا يقبل أي عمل من أي عامل إلا بشرطين اثنين أساسيين وهما كما يلي:

الاول: أن يكون العمل خالصاً لله، فلا يبتغي به صاحبه إلا وجه الله.

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ، فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ! أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾، (الزمر: ٢٩).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾، (الزمر: ١١:٣٩).

وقال تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾، (الزمر: ١٤:٣٩).

وسيأتي زيادة بيان لهذا عند الكلام عن الرياء، وهذا هو تمام معنى: «أشهد أن لا إله الا الله».

والثاني : أن يكون موافقاً لهدى رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» أخرجه البخاري ومسلم. وفي رواية لمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، وهذا هو تمام معنى: «أشهد أن محمداً رسول الله».

❖ فصل: فضل التوحيد

* قال الله تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾، (الانعام؛ ٨٢:٦). وأخرج البخاري بإسناد صحيح أن ذلك قد شق على الصحابة الكرام فقالوا: (أينا لا يظلم نفسه؟!)، فبين لهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. أن الظلم المقصود في الآية هو: **الشرك**، وتلا قوله تعالى: ﴿وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه: يا بني لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم﴾.

* وقال تقدست أسماؤه مثنياً على إبراهيم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: ﴿إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً وما كان من المشركين﴾، (المؤمنون؛ ٥٩). الأمة: الإمام القدوة معلم الناس الخير، ولقد كان كذلك، صلوات الله عليه، عندما كان المسلم الوحيد في عصره؛ القانت: هو المداوم على الطاعة، الملازم لها؛ الحنيف: لغة هو المائل أو المنحرف، وهو هنا المقبل على الله، المعرض المنحرف المائل عما سواه، **لا يداهن في دين الله**، ولا يبالى في طاعة الله بسخط أعداء الله، ليس على طريقة فقهاء السلاطين وأمثالهم من المفتونين، قاتلهم الله.

* عن عبادة ابن الصامت قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»، حديث صحيح، أخرجه الشيخان.

* ولهما في حديث عتيان، المشهور، الصحيح: «**فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**».

* وعن أنس، عن معاذ مرفوعاً: «من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، صادقاً من قلبه، دخل الجنة»، حديث صحيح، أخرجه أحمد، والنسائي، وقال الألباني: (إسناده صحيح على شرط الشيخين).

* وعن معاذ رضي الله عنه مرفوعاً: «ما من نفس تموت وهي تشهد أن لا إله إلا الله،

وأني رسول الله، يرجع ذلك إلى قلب موقن، إلا غفر لها، أخرجه ابن ماجه، وابن حبان، وأحمد، والحميدي، بإسناد لا بأس به، وهو صحيح ثابت من طرق أخرى.

* وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «قال موسى عليه السلام: يارب علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به، قال: قل يا موسى: لا إله إلا الله، قال: كل عبادك يقولون هذا؟ قال: يا موسى لو أن السموات السبع وعامرهن، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله إلا الله»، حديث صحيح، رواه ابن حبان، والحاكم وصححه، والترمذي وحسنه.

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل عن أبي ذر قال: حدثنا الصادق المصدوق، صلى الله عليه وسلم، فيما يروى عن ربه، عز وجل، انه قال: {الحسنة بعشر أمثالها أو أزيد؛ والسيئة بواحدة أو اغفر؛ ولو لقيتني بقراب الأرض خطايا ما لم تشرك بي لقيتك بقرابها مغفرة}، هذا حديث صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، قال الذهبي في التلخيص: صحيح، وأخرج أحمد آخره، موضع الاستشهاد، وكذلك ابن حبان، والبخاري في «خلق الأفعال» بأسانيد صحاح وحسان.

* وأخرج الترمذي بإسناد حسن عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «قال الله: يا بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك ولا أبالي؛ يا بن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي؛ يا بن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة»، قال أبو عيسى الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، وصححه الألباني، وهو كذلك بشواهده.

* وأخرج أحمد، بإسناد محتمل، عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله تبارك وتعالى، يقول: يا عبادي كلكم مذنب إلا من عافيت فاستغفروني أغفر لكم، ومن علم منكم أنى ذو قدرة على المغفرة فاستغفروني بقدرتي غفرت له ولا أبالي؛ وكلكم ضال إلا من هديت فسلوني الهدى أهدكم! وكلكم فقير إلا من أغنيت فسلوني أرزقكم! ولو أن حيكم وميتكم وأولاكم وأخراكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا على قلب أتقى عبد من عبادي لم يزيديا في ملكي جناح بعوضة، ولو أن حيكم وميتكم وأولاكم وأخراكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا فسأل كل سائل منهم ما بلغت أمنيته وأعطيت كل سائل ما سأل لم ينقصني إلا كما لو مر أحدكم على شفة البحر فغمس أبره ثم انتزعها: ذلك لأنني جواد ماجد وأجد، أفعل ما أشاء، عطائي كلامي، وعذابي كلامي، إذا أردت شيئاً فإنما أقول له كن فيكون».

* وفي «المعجم الكبير»: [حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا إبراهيم بن إسحاق

الصيني حدثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك؛ ولو أتيتني بقراب الأرض خطايا لقينك على الأرض مغفرة ما لم تشرك بي، ولو بلغت خطاياك عنان السماء ثم استغفرتني لغفرت لك»، ولكن هذا إسناد ضعيف بسبب إبراهيم بن إسحاق الصيني، لا تقوم به الحجة، ولا يثبت به الحديث عن ابن عباس، رضي الله عنهما، ولكن المتن صحيح ثابت عن أبي زر وأنس، رضي الله عنهما.

* وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إن الله يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مثل هذا (وأشار من الأفق إلى الأفق)، ثم يقول: أتذكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا، يا رب! فيقول: ألك عذر؟ فيقول: لا، يا رب! فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم اليوم! فيخرج بطاقة فيها: (أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)، فيقول (الرجل): يا رب! ما هذه البطاقة، مع هذه السجلات؟ فقال (الرب): إنك لا تظلم! قال (أي النبي): «فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة! ولا يثقل مع اسم الله شيء!»، هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وأخرجه أحمد، وابن المبارك في «الزهد»، والترمذي، وقال: حسن غريب.

* قال أحمد: [حدثنا سريج حدثنا هشيم أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبير قال: أيكم رأى الكوكب الذي انقض الباردة؟ قلت: أنا! ثم قلت: أما إنني لم أكن في صلاة، ولكنني لدغت! قال: وكيف فعلت؟ قلت: استرقيت! قال: وما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة الأسلمي أنه قال: لا رقية إلا من عين أو حمة! فقال سعيد (يعني ابن جبير): قد أحسن من انتهى إلى ما سمع. ثم قال: حدثنا ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عرضت علي الأمم: فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل، والنبي وليس معه أحد. إذ رفع لي سواد عظيم فقلت هذه أمتي؟ فقل: هذا موسى وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فإذا سواد عظيم، ثم قيل انظر إلى هذا الجانب الآخر، فإذا سواد عظيم، فقل هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب! ثم نهض النبي صلى الله عليه وسلم، فدخل، فخاض القوم في ذلك فقالوا: (من هؤلاء الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب؟)، فقال بعضهم: (لعلهم الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم!)، وقال بعضهم: (لعلهم الذين ولدوا في الإسلام، ولم يشركوا بالله شيئاً

قط!)، وذكروا أشياء، فخرج إليهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ما هذا الذي كنتم تخوضون فيه؟!»، فأخبروه بمقالتهم، فقال: «هم الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون». فقام عكاشة بن محصن الأسدي فقال: (أنا منهم يا رسول الله؟!)، فقال: «أنت منهم!»، ثم قام الآخر فقال: (أنا منهم يا رسول الله؟!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سبقك بها عكاشة!»، وحدثنا شجاع حدثنا هشيم مثله]. هذا حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه البخاري، والنسائي في «الكبرى»، والترمذي باختصار يسير، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة)، وكذلك ابن حبان في صحيحه، وأخرجه مسلم باختصار كبير، كلهم بأسانيد صحاح عن عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما.

* وقال أحمد: حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن ابن مسعود قال أكثرنا الحديث عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ثم غدونا إليه فقال: «عرضت علي الأنبياء الليلة بأمرها فجعل النبي يمر ومعه الثلاثة، والنبي ومعه العصاة، والنبي ومعه النفر، والنبي ليس معه أحد، حتى مر علي موسى معه ككببة من بني إسرائيل فأعجبوني فقلت: من هؤلاء؟! فقلت لي: هذا أخوك موسى معه بنو إسرائيل! قال: قلت: فأين أمتي؟! فقلت لي انظر عن يمينك! فنظرت فإذا الظراب قد سد بوجوه الرجال، ثم قيل لي: انظر عن يسارك! فنظرت فإذا الأفق قد سد بوجوه الرجال، فقلت: أترضيت؟! فقلت رضيت يا رب، رضيت يا رب! قال: فقلت لي: إن مع هؤلاء سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب!»، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فدا لكم أبي وأمي: إن استطعتم أن تكونوا من السبعين ألف فافعلوا، فإن قصرتم فكونوا من أهل الظراب، فإن قصرتم فكونوا من أهل الأفق! فإني قد رأيت ثم ناسا يتهاوشون!»، فقام عكاشة بن محصن فقال: (ادع الله لي يا رسول الله أن يجعلني من السبعين!)، فدعا له، فقام رجل آخر فقال: (ادع الله يا رسول الله أن يجعلني منهم؟!)، فقال: «قد سبقك بها عكاشة»، قال: ثم تحدثنا فقلنا: من ترون هؤلاء السبعون ألف؟! قوم ولدوا في الإسلام لم يشركوا بالله شيئاً حتى ماتوا؟! فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «هم الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون». هذا كذلك حديث صحيح، غاية في الصحة، وأخرجه أحمد كذلك من طرق صحاح وحسان مطولاً ومختصراً عن ابن مسعود، رضي الله عنه، كما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وابن حبان في صحيحه، كل بإسناد صحيح. كما أخرجه ابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثاني»، والحاكم في المستدرک وصححه، ووافقه الذهبي، والطبراني في «الكبير» مطولاً ومختصراً، وفي «الأوسط» مختصراً، وابن حبان في

صحيحه، وأبو داود الطيالسي، وأبو يعلى، أكثرهم عن ابن مسعود، وبعضهم عن عمران بن حصين مرفوعاً.

❖ فصل: خطر الشرك بالله

- * قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾، (النساء؛ ٤: ٤٨).
- * وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، (النساء؛ ٤: ١١٦).
- * قال تعالى: ﴿حَنَفَاءَ لِلَّهِ، غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ، فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ، أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾، (الحج؛ ٢٢: ٣١).
- * وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لَقْمَانُ لَابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ: يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ، إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان؛ ١٣: ٣١).
- * وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام؛ ٦: ٨٨).
- * وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ، وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ، لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِیَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ، وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ بل الله فاعبد، وكن من الشاكرين ﴿ (الزمر؛ ٣٩: ٦٥).
- * وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام؛ ٦: ١٤ & یونس؛ ١٠: ١٠٥ & القصص؛ ٢٨: ٨٧).
- * وقال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ، وَاتَّقُوهُ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الروم؛ ٣٠: ٣١).
- * وقال تعالى حاكياً قول عبده ورسوله السيد الوجيه المقرب عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ؛ وَقَالَ الْمَسِيحُ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ: إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَمَأْوَاهُ النَّارُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾، (المائدة؛ ٥: ٧٢).
- * عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال: أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجل فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟ فقال: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،

التوحيد

ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار»، حديث صحيح، أخرجه مسلم.
* عنه أيضاً رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: **«من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به دخل النار»**، حديث صحيح، أخرجه أيضاً مسلم.

* وعن ابن مسعود رضى الله عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: **«من مات وهو يدعو لله ندأً دخل النار»**، حديث صحيح، رواه البخارى.

هذه الآيات والأحاديث الشريفة المعصومة ليست رخصة في ارتكاب المعاصي، والإدمان على الذنوب، كيف لا والمعاصي والذنوب قد تستفحل بالإنسان حتى ينتكس قلبه، فيرتد منافقاً خالصاً، فيحبط عمله، أو تضعف بصيرته فيعبد الشيطان بعقله فيكذب على الله، ويتألى عليه فيقول: ﴿لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة﴾، كما قال ضلال بني إسرائيل فكذبهم الله بقوله: ﴿أتخذتم عند الله عهداً؟! فلن يخلف الله عهده، أم تقولون على الله ما لا تعلمون﴾ بلى: من كسب سيئة، وأحاطت به خطيئته، فأولئك أصحاب النار، هم فيها خالدون ﴿أو قد يتبدل حسه، فلا ينكر المعصية والمنكر، ثم يتدرج إلى كراهة ما أنزل الله، أو السخرية والاستهزاء به فيرتد كافراً يحبط عمله. ولقد أحسن بعض العارفين عندما قال: (المعاصي بريد الكفر).

وعلى كل حال يمكن تقسيم الشرك من وجهة نظر أخرى كما يلي:

شرك أكبر: هو شرك الاعتقاد، وهو مخرج من الملة، وهي الأنواع السبعة السابق ذكرها أعلاه. ويقابله الشرك الأصغر الذي لا يخرج من الملة.

شرك اعتقادي: وكله من الشرك الأكبر، وهو مخرج من الملة، والعياذ بالله.

شرك عملي: وهو كل عمل حكم عليه الشرع الاسلامي بالشرك كالذبح لغير الله، والنذر لغير الله، وغير ذلك، ومنه ما يخرج من الملة، ومنه ما لا يخرج.

شرك القصد والإرادة: هو أن يريد الإنسان ببعض عمله غير الله، ويقصد به غير وجه الله، فهذا شرك القصد والإرادة وأكثر هذا من الشرك الخفي، أي الرياء، أو الشرك

التوحيد

الأصغر. أما إذا أراد الإنسان **بكل** عمله الدنيا، فو لا يذكر الله، ولا تخطر له الآخرة على بال، فهذا لا يكون إلا من من اختل اعتقاده على نحو يناقض الإسلام كل المناقضة، ويخرج من كان قبل ذلك مسلماً من الملة. ومن كان هذا حاله فهو مشرك كافر، قد أعرض عن الله وعبد النيا وهواه، فتعساً له: ما أضل عمله، وأعظم شقاوته.

شرك أصغر: وهو الرياء، وهو غير مخرج من الملة، ولكنه إثم قبيح، وخلق ذميم، تجب مجاهدة النفس للتغلب عليه، وتجب التوبة مما سلف منه.

شرك خفي: وهو أن يعمل الرجل لمكان الرجل، وهو الرياء أيضاً، وهو غير مخرج من الملة.

شرك لفظي: هو كل لفظ حكم عليه الشرع الاسلامي بالشرك كالحلف بغير الله، وكقول بعض الناس: مالي إلا الله وأنت، وتوكلت على الله وعليك، ولولا الله وفلان كان كذا وكذا إلى غير ذلك من الألفاظ الشركية.

الشرك إذاً ينقسم إلى اعتقادي وعملي: فالاعتقادي هو الأكبر، والعملية أكثره من الأصغر، والاعتقادي مخرج من الملة، والعملية، عادة، لا يخرج منها.

فالشرك الاعتقادي: هو الشرك الأكبر المخرج من الملة أي هو شرك الكفر!

أما **الشرك العملي:** فأكثره من الشرك الأصغر، الذي لا يخرج عن الملة، ومنه الرياء، أي الشرك الخفي، وأكثر شرك القصد والإرادة، وكذلك الشرك اللفظي.

❖ فصل: فضل الدعوة إلى التوحيد

* قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، (يوسف: ١٠٨).

* وقال تعالى آمراً نبيه بتلخيص دعوته في كلمات يسيرة: ﴿قُلْ: إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا أَشْرِكَ بِهِ، إِلَيْهِ أَدْعُوا، وَإِلَيْهِ مَتَابُ﴾، (الرعد: ٣٦: ١٣).

* وعن ابن عباس رضى الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما بعث معاذاً إلى اليمن قال: «إني أتيت قوماً من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله» وفي رواية: «إلى أن يوحدوا الله»، «فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم

التوحيد

صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتُرد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك، فإياك وكرائم أموالهم، واتفق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»، حديث صحيح، أخرجه الشيخان.

* ولهما عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»، فبات الناس يدوكون ليلتهم، أيهم يعطاها، فلما أصبحوا غدوا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: «أين علي بن أبي طالب؟» فقيل: هو يشتكي عينيه، فأرسلوا إليه فأتى به، فبصق في عينيه، ودعا له فبرىء، من فوره، كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية فقال: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله لئن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»، حديث صحيح، وفيه أكثر من آية من آيات نبوته صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

باب توحيد الطاعة والاتباع

هو أن نفرد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالاتباع فلا نتبع إلا إياه اتباعاً صادقاً، لأن طاعته طاعة لله وحده لا شريك له، فهو المبلغ عن الله البلاغ المعصوم المبين. فالطاعة هي لله ابتداءً. أما طاعة رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله - فهي طاعة لله، كما ثبت بالبرهان القاطع، واتباع أمره، هو اتباع لأمر الله.

فهذا التوحيد هو فعل العبد المبني على اعتقاده انفراد الله بالسيادة، والحاكمية، وانفراده بحق التشريع، وتصديقه أن مراد الله إنما يعرف بالوحي إلى الرسل والأنبياء.

وهذا هو معنى: **(أشهد أن محمداً رسول الله)**

* قال تعالى: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾، (النساء: ٤: ٨١).

* قال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم. قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين﴾، (آل عمران: ٣١-٣٢).

* قال تعالى: ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله، إن الله شديد العقاب﴾، (الحشر: ٥٩: ٧).

* قال تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل المؤمنين، نوله ما تولى، ونصله جهنم، وساءت مصيراً﴾، (النساء: ٤: ١١٥).

* قال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾، (النساء: ٤: ٦١).

قال القرطبي: [روى يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة فدعا اليهودي المنافق إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة. ودعا المنافق اليهودي إلى حكامهم لأنه علم أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم فلما اجتمعوا على أن يحكما كاهنا في جهينة، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك﴾، يعني المنافق، ﴿وما أنزل من

قبلك ﴿﴾، يعني اليهودي، ﴿﴾ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت ﴿﴾، إلى قوله: ﴿﴾ ويسلموا تسليمًا ﴿﴾، وقال الضحاك: دعا اليهودي المنافق إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ودعاه المنافق إلى كعب بن الأشرف وهو «الطاغوت».

وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: [كان بين رجل من المنافقين - يقال له بشر - وبين يهودي خصومة، فقال اليهودي: انطلق بنا إلى محمد، وقال المنافق: بل إلى كعب بن الأشرف - وهو الذي سماه الله «الطاغوت» أي ذو الطغيان - فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى لليهودي. فلما خرجا قال المنافق: لا أرضى، انطلق بنا إلى أبي بكر، فحكم لليهودي فلم يرض، وقال: أنطلق بنا إلى عمر فأقبل على عمر فقال لليهودي: إنا صرنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى أبي بكر فلم يرض؛ فقال عمر للمنافق: أكذلك هو؟ قال: نعم. قال: رويدكما حتى أخرج إليكما. فدخل وأخذ السيف ثم ضرب به المنافق حتى برد، وقال: هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، وهرب اليهودي، ونزلت الآية، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت الفاروق). ونزل جبريل وقال: إن عمر فرق بين الحق والباطل، فسمي الفاروق. وفي ذلك نزلت الآيات كلها إلى قوله: ﴿﴾ ويسلموا تسليمًا ﴿﴾، قلت: هذه قصة مكذوبة منكرة، ولو وقعت لسارت بها الركبان، ولرواها الثقات الأثبات عن أمثالهم، بل لتناقلتها الكافة عن الكافة. والكلبي عن أبي صالح، من أضعف أسانيد الدنيا، بل هو الكذب المجرد، والاختراع المحض!!

وقال ابن كثير: [هذا إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله كما ذكر في سبب نزول هذه الآية أنها في رجل من الأنصار ورجل من اليهود تخاصما فجعل اليهودي يقول بيني وبينك محمد وذاك يقول بيني وبينك كعب بن الأشرف. وقيل في جماعة من المنافقين ممن أظهروا الإسلام أرادوا أن يتحاكموا إلى حكام الجاهلية. وقيل غير ذلك والآية أعم من ذلك كله فإنها زامة لمن عدل عن الكتاب والسنة وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا ولهذا قال: ﴿﴾ يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت ﴿﴾ إلى آخرها].

* وقال تعالى: ﴿﴾ أفحكم الجاهلية يبغون؟! ﴿﴾، (المائدة: ٥٠:٥).

* قال الله، تبارك وتعالى: ﴿﴾ اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون ﴿﴾، (الاعراف: ٣:٧).

التوحيد

* وقال تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت، ويسلموا تسليماً﴾، (النساء؛ ٦٥:٤).

* وقال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾، (الاحزاب؛ ٣٣:٢٦).

* وقال تعالى: ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾، (النساء؛ ٨١:٤).

* وقال تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً﴾، (الجن؛ ٢٣:٧٢).

* وقال تعالى: ﴿تلك حدود الله، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، وذلك الفوز العظيم، ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾، (النساء؛ ٦٥:٤).

* وعن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»، قال النووي: (حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح)، قلت: هذا متن في غاية الجودة والاستقامة، أما الإسناد فليس بذاك لأن نعيم بن حماد، وإن كان من شيوخ البخاري، وقد أخرج له البخاري خمسة أحاديث، ليس بذاك الحافظ. المتقن، بل هو كثير الغلط.

❖ فصل: قاعدة في الأسماء والصفات

ومن أهم قواعد وأصول هذا الباب أن لا نسمي ربنا إلا بما سمي به نفسه، أو سماه رسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا نصفه إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه رسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: من غير تنديد، ولا مكافئة، ولا تمثيل، ولا تحريف للكلم عن مواضعه، أو إلحاد في أسمائه.

فما يسميه البعض: «توحيد الأسماء والصفات» هو في حقيقته هذه القاعدة، التي هي فرع لـ «توحيد الاتباع والطاعة»، وليس قسماً أساسياً مستقلاً من أقسام التوحيد، كما يزعمون!

ولكن القوم تورطوا في مباحث كلامية، وشطحات فلسفية، وابتدعوا مسائل، ما أنزل الله بها من سلطان، أرادوا نصرتها وجعلها ديناً، فلم يجدوا بداً من جعلها توحيداً وإسلاماً، وسل سيف التكفير والتبديع على من خالفهم، كل ذلك ما هو إلا إرهاب فكري، وإحداث

التوحيد

للبدع في الدين: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين!﴾.

* وقال تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾، (الشورى: ١١:٤٢).

* وقال: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾، (الاحلاص: ٣:١١٢).

* وقال: ﴿فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون﴾، (البقرة: ٢:٢٢).

* وقال: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون﴾، (الأعراف: ٧:١٨٠).

* وقال تعالى في ذم اليهود: ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه﴾، (النساء: ٤:٦٧)، وقال: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾، (المائدة: ٥:١٣)، وقال: ﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله، ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه، وهم يعلمون﴾، (البقرة: ٢:٧٥).

وإنما نثبت له كل اسم، وصفة، أو فعل وردت في الكتاب، أو السنة الثابتة، كما وردت، على الوجه الذي يليق بجلال ربنا وعظيم سلطانه وفق ما تقتضيه اللغة العربية، لغة القرآن. فنؤمن مثلاً بأنه يسمع ويبصر ويتكلم متى شاء، وبما شاء، كيف شاء، وأنه استوي على العرش استواء يليق به: كما قال تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه: ٥:٢٠).

وانه الموصوف بالكمال والجمال والجلال المطلق، كما قال تعالى: ﴿ولله المثل الأعلى وهو العزيز الحكيم﴾، (النحل: ١٦:٦٠).

وقال: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده، وهو أهون عليه، وله المثل الأعلى في السماوات والارض، وهو العزيز الحكيم﴾، (الروم: ٣٠:٢٧).

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الكفري المخرج من الملة منها:

(أ) - الاعتقاد بأنه يسع ترك اتباع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو أنه يسوغ اتباع غيره، كما فصلناه عند مناقشة توحيد التشريع والحاكمية.

(ب) - رفض اتباع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والامتناع عن طاعته.

كما يتناقض معه أنواع من الشرك العملي، منها البدع والابتداع، كما سيأتي في فصوله المستقلة.

❖ فصل: أقسام السنة

ومن أهم قواعد وأصول هذا الباب كذلك الإلتزام بالسنة واجتناب البدعة.
السنة لغة هى الطريقة، واصطلاحاً - إذا اضيُفت إلى النبي صلوات الله عليه وعلى آله -
عند الأصوليين هي مجموع أقوال النبي وأفعاله وتقريراته، فهي إذاً ثلاثة أقسام :

(١) سنة قولية، ومنها الإشارة، (٢) سنة فعلية، (٣) سنة تقريرية.

* قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ، فَاتَّبِعُونِي، يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ * قل أطيعوا الله ورسوله فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين ﴿﴾، (آل عمران: ٣: ٣١-٣٢).

* وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، (الاحزاب: ٣٣: ٧).

* وقال تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، (الحشر: ٥٩: ٧).
أمّا تركه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عمداً تركناه، ولا يعلم تعمداً تركه إلا بقرينة: كترك بعد فعل راتب كان يواظب عليه، أو نص على العمد بقول، فما تركه على هذا النحو هو فعل من أفعاله فهو سنة فعلية، ومن ذلك تركه عليه الصلاة والسلام الخلوة والتحنن، التى كان يواظب على فعلها قبل البعثه في غار حراء، في ما بقى من عمره الشريف، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله. وحتى في مثل هذه الأحوال لا يدل الترك إلا على أن الفعل المتروك لم يعد مستحباً، فيعود حلالاً محضاً، إلا أن يأتي برهان على الكراهية أو التحريم، وإلا فلا.

أما الترك المجرد من القرائن فهو عدم فعل، والعدم لا شيء، أي أنه ليس بشيء، ولا يصلح دليلاً لشيء، ولا يوجد في العالم ما يسمونه: «سنة تركية» أصلاً!
بل قد كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ربما ترك بعض الأفعال عمداً لاعتبارات منها:

الأول: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض العبادات والطاعات خشية أن تفرض على الناس فيعجزوا عنها، وقد علله الإمام ابن خزيمة كما جاء في صحيحه: (باب ذكر علة قد كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يترك لها بعض أعمال التطوع وإن كان يحث عليها وهي خشية أن يفرض عليهم ذلك الفعل مع استحبابه صلى الله عليه وسلم، ما خفف على الناس من الفرائض)، وهو ما ثبت بأصح الأسانيد كما جاء في:

* «الجامع الصحيح المختصر» للبخاري: [حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أخبرني عروة أن عائشة، رضي الله تعالى عنها، أخبرته، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه فأصبح الناس فتحدثوا فكثير أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلى فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «أما بعد فإنه لم يخف علي مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها»، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك]. وقال البخاري: (تابعه يونس).

* وأخرجه البيهقي مطولاً من نفس الطريق في (سنن البيهقي الكبرى) فساقه بنحو من حديث البخاري، إلا أنه أكمل قائلاً بعد قوله «فتعجزوا عنها»: [وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قال عروة وأخبرني عبد الرحمن بن عبد القاري وكان من عمال عمرو رضي الله تعالى عنه وكان يعمل مع عبد الله بن الأرقم على بيت مال المسلمين أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج ليلة في رمضان فخرج معه عبد الرحمن فطاف في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط قال عمر رضي الله تعالى عنه والله لا أظن لو جمعناهم على قارئ واحد لكان أمثل فعزم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على أن يجمعهم على قارئ واحد فأمر أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والناس يصلون بصلاة قارئ لهم ومعه عبد الرحمن بن عبد القاري فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نعم البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون في أوله]، ثم قال البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن بن بكير دون حديث عبد الرحمن بن عبد القاري وإنما أخرج حديث عبد الرحمن عن حديث مالك عن الزهري)

– أما متابعة يونس التي أشار إليها البخاري فهي في صحيح مسلم، فإن أردتها فدونك الملحق، مع مزيد طرق وأسانيد من شتى كتب السنة المعتمدة.

وجاء في بعض الروايات أن بعضهم صاح: (الصلاة)، بل وقرع بعضهم الباب!

التوحيد

فحديث عائشة، أم المؤمنين، رضوان الله وسلامه عليها، من أصح أحاديث الدنيا، تقوم به الحجة القاطعة. وقد جاء هذا المعنى في نفس الواقعة كذلك عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد وأقواها، كما هو:

* في «صحيح البخاري»: حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال حدثنا وهيب قال حدثنا موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة قال حسبت أنه قال من حصير في رمضان فصلى فيها ليالي فصلى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال قد عرفت الذي رأيتم من صنيعكم فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة. وقال البخاري: (قال عفان حدثنا وهيب حدثنا موسى سمعت أبا النضر عن بسر عن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم). وأخرجه مسلم والنسائي بزيادات صحاح يظهر منها أن منهم من (تحنح)، بل ومنهم من (حصب) الباب تنبيهاً له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على وجودهم، فأهملهم حتى الصباح ثم كلمهم غاضباً، بنحو ما جاء آنفاً. ولعل (حصب) الباب هذا هو الذي ظننته عائشة، رضوان الله وسلامه عليها، قرعاً!

الثاني: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض العبادات والطاعات التي ثبتت فضيلتها حتى لا يشق على المسلمين، وفقاً بهم، بل كان، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وهو نعم الأسوة، وخير القدوة، يترك الخروج للجهاد، وهو أحب شيء في الدنيا إليه، لكي لا يشق على أمته، أو يحرجهم، كما يظهر مما ثبت عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تضمن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي، وإيماناً بي، وتصديقاً برسلي، فهو علي ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة! والذي نفس محمد بيده: ما من كلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئته حين كلم: لونه لون دم، وريحه مسك! والذي نفس محمد بيده: **لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً، ولكن لا أجد سعة فأحملهم، ولا يجدون سعة، ويشق عليهم (وفي رواية: لا تطيب أنفسهم) أن يتخلفوا عني، والذي نفس محمد بيده: لوددت أنني أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزو فأقتل، ثم أغزو فأقتل»، قلت: هذا حديث غاية في الصحة، من أصح أحاديث الدنيا، أخرجهم مسلم، وهذا لفظه، وأحمد، بطوله، ومالك، والبخاري، والنسائي، وابن ماجه، مفرقاً ومختصراً، بأسانيد غاية في الصحة!**

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يتخلف عن السرايا، مع أن

التوحيد

الخروج في كل واحدة منها، أحب شيء إليه في الدنيا، وقد صرح هو بذلك ونص عليه، وأخبرنا به.

الثالث: وقد نص هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، على أن أفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً. ومع ذلك فلم ينقل عنه قط أنه كان يصوم هكذا، فلم ترك الفاضل، وعمل بالمفضول؟! لا ندري، لأنه لم يبين لنا. ونعلم يقيناً أنه لو كان بيان ذلك من الدين، الذي تكفل الله ووعد ببيانه، وأخبرنا بكماله، لو كان الأمر كذلك لبيّنه لنا، حاشا لله ورسوله من الوعد الخائس، والخبر الكاذب.

فظهر بذلك أن كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام أفضل رسل الله، وأكرم الخلق على الله، لا يقتضي ضرورة أن كل فعل من أفعاله، وكل عبادة من عبادته، جاءت على أفضل الصور لتلك العبادة أو ذاك الفعل. والكمال والفضل على الإجمال، لا يعني الكمال والفضل في كل جزئية متخيلة، إلا في حق الله العزيز الحكيم.

وأفضلية بلال وأبي ذر على معاذ بن جبل لا يجوز أن يكون فيها شبهة، وليس أي واحد منهما بأعلم من معاذ بتفاصيل الحرام والحلال!

وأكثر الصحابة، لا سيما البدرين والأحديين والشجريين، أفضل من عبد الله بن عباس، وهو أعلى منهم مرتبة في العلم، وهو ترجمان القرآن والحبر البحر، بل كان رضي الله عنه يقرئ السابقين الأولين من أمثال عبد الرحمن بن عوف القرآن!

وأفضلية قرن الصحابة في الجملة على سائر قرون الأمة، بل وعلى سائر قرون بني آدم، لا تعني ضرورة أنهم فعلوا كل فضيلة وكل حسنة إلى يوم القيامة، وكل زعم خلاف ذلك شطحات وتعميمات نظرية، ومزاعم عاطفية، لا تصمد للبرهان.

الرابع: ما سبق أن قررناه بأن بيان وأبلغ تفصيل أن الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً، الإباحة؛ وأنه، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، قد اشتد نهيه عن كثرة السؤال، والتردد عليه في الأقضية، مما قد يفضي إلى الهلكة، وأخبرهم أنه هو سييادهم بأمر الله ونهيه: ﴿وما كان ربك نسياً﴾. وقد أثبتنا بذلك أن تركه التعقيب على فعل، أو القيام بعمل يقتضي، ضرورة، إباحة ذلك، لا غير. بل قد قال، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، صراحة: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وقد يترك النبي بعض العمل لاعتبارات أخرى لا نعلمها. وعلى كل حال فالترك عدم فعل،

والعدم لا يصلح دليلاً على شيء مطلقاً، لأنه «لا شيء»، كما بيناه أول هذا البحث.

نعم، سوف يسارع القوم قائلين: لقد ظلمتمونا بنسبة هذا القول إلينا، فنحن ما قلنا قط أن الترك المجرد شيء أو حجة، وإنما قلنا: الحجة أن يترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الفعل غير الجبلي، مع قيام المقتضى، وانتفاء المانع.

واحتطنا بلفظة (غير الجبلي) عن مثل (السفر إلى الهند) فالناس قد يسافر بعضهم إلى الهند لمصلحة من تجارة، أو سياحة، أو زيارة أحبة وقربات، إذا كان مقتدرين على ذلك بالبدن والمال، وكانت الطريق آمنة، ونحوه: هذا فعل عادي، تقتضيه الجبلة البشرية: بخلاف «التحنت في غار حراء»، هذا خلاف الجبلة البشرية، وليس من عاداتها.

فنقول: هذا لا يغني عنكم شيئاً، لأن ترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للتحنت في غار حراء مثلاً، إنما هو ترك بعد فعل، فهو في حقيقته فعل محسوس، يشاهد، وتتناقله الرواة. ولم يرد عنه بعد يعتته أنه فعله ولا أنه نهى عنه، فوقع مباحاً محضاً: فكيف جعلتموه مكرهاً، أو حراماً، أو بدعة؟! هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين.

بل الأمر ها هنا أنكى، فهو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، يقول من تلقاء نفسه، ولم يسأله عن ذلك أحد: «شهدت في الجاهلية مع أعمامي حلفاً ما أود لي حمر النعم وأن أنكث»، أو كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام عن حلف الفضول. فهلا قال مثلاً: (كنت اتحنت في غار حراء قبل البعثة، فلا تفعلوا ذلك أو مثل ذلك!). أما نحن فلا نكذب عليه، فنزعم أنه سكت وهو يعني في الحقيقة ذلك القول، بل نقول سكت وترك، فهو إذاً: لا أمر، ولا نهى، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

أما اشتراط (وجود المقتضى، وانتفاء الموانع) فلا يغني عنكم شيئاً، لأننا أثبتنا في ما سلف وجود موانع عدة، منعتة، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حتى من القيام ببعض المستحبات، التي لا شك في استحبابها. ومن تلك الموانع:

- (١) رفع الحرج عن أمته، بتطبيب خاطرهم، ودفع المشقة عنهم،
- (٢) ومنها خشيته أن تفرض عليهم أمور فيعجزوا عنها،
- (٣) ومنها خشيته الهلكة عليهم نتيجة كثرة السؤال: فنهاهم عن كثرة السؤال صراحة،

وقال نصاً: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

ومعلوم ضرورة أن الترك ليس أمراً، ولا نهياً، ولو كان له قيمة تشريعية، كما زعمتم، لقال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (وما تركته فاتركوه)، تماماً كما قال: «إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»، وقال: «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، فهذه كلها قواعد كلية،

التوحيد

وأصول عامة لا يخرج عنها شيء، وهذا هو وقت البيان وأنسب مقام لمثل تلك الجملة العامة، وأنتم بزعمكم أهل نظر وقياس، و(موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)، فأين نظركم وقياسكم؟!

فمهما جئتم به من «ترك» قلنا لكم لعله تركه لهذا المانع أو ذاك، فقد ثبت أنه كان بالفعل مانعاً في واقعة أو وقائع أخرى مشابهة أو مقاربة، فينقلب عليكم عبء البرهان: أي أن تثبتوا أنه ليس بمانع ها هنا، ولا سبيل لكم إلى ذلك إلا بذكر قول أو عمل، فسقط الترك المجرد عن كونه دليلاً، وسقطت الاحتياطات التي ذكرتم عن كونها منتجة، وعادت تحصيل حاصل أو لغواً لا محصول منه، ولا خير يرجى من وراءه.

على أن السكوت هو من نوع الترك، فالسكوت ترك للقول، والإقرار كذلك ترك، قهو ترك للنهي. فسكوت النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وكذلك سكوت الوحي كما برهنا عليه في موضعه يقتضي ضرورة الإباحة المطلقة للفعل أو القول المسكوت عنه، وكذلك الإقرار، إلا إذا جاء برهان بخلاف ذلك، أو جاء ناسخ لذلك. وهكذا ينبغي أن يكون الترك.

فالترك في حقيقته من جنس السكوت، وإن كان أعم: لأن السكوت ترك للكلام، فالواجب أن يلحق «الترك» بالإقرار والسكوت، فهو من جنس «السنة التقريرية»، ولا يوجد في العالم «سنة تركية» مطلقاً، كما زعم البعض.

فالحق إذاً: أن ترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، سكوت وإقرار، فما تركه إنما هو على الإباحة الأصلية المطلقة. فلا صحة لقولهم: (ما تركه النبي تركناه)، بل ما تركه النبي استحللناه، فإن شئنا تركناه وإن شئنا فعلناه، إلا ببرهان خلاف ذلك.

غير أن هوة التبديع والتكفير يمارسون أنواعاً من الإرهاب الفكري فتجد أحدهم يقول: كيف تفعل ما لم يفعله النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو صاحبته؟! فإذا سمع السامع من العوام أو صغار طلبة العلم ذكر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه انقده في أنفسهم من التعظيم والإجلال ما يدفعهم إلى التسليم أو في أقل الأحوال يمنعهم من المعارضة، فيفلت المجادل بالباطل بدعواه المكذوبة الداحضة، وسفسطته الساقطة المتناقضة.

وتوجيه الضربة القاضية إلى هؤلاء الدجاجلة سهل ميسور، وذلك بسؤاله: أليس الحكم الأصلي في الأشياء: أعياناً وأفعالاً وعقوداً وشروطاً هو الإباحة المطلقة، كما قامت عليه قواطع الأدلة؟! فكيف جعلت ذلك الشيء المعين محل جدالنا الآن حراماً أو مكروهاً؟! وهل خان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الأمانة عندما قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم

التوحيد

بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، أو عندما قال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكفوها: رحمة من الله فاقبلوها»، أو عندما قال: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسأله»، بل قال نصاً: «دعوني ما تركتكم»، وما قال قط: (ما تركته فاتركوه)!

وبذلك تبطل حجة كل من أبطل عملاً، أو زعم أنه بدعة لمجرد أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك، لم يفعله. وشر من ذلك، وأولى بالبطلان، من أصدر نفس الأحكام لأن الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، لم تفعله، وكيف وأقوالهم الصريحة، وأفعالهم الظاهرة، وإقراراتهم ليست بحجة، فكيف يكون تركهم، الذي هو عدم محض، حجة؟! فمن زعم شيئاً من ذلك فهو والله المبتدع الضال، أو السطحي التافه، أو الجاهل المركب، أو لعله، عياداً بالله، الكافر العنيد.

❦ فصل: البدعة: حقيقتها، وأنواعها وأحكامها

لفظة البدعة مصدر من الفعل الثلاثي: (بَدَعَ). وأصل استخدامها في اللسان العربي المبين الذي خطبنا به في القرآن، وعلى لسان خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يأتي لمعنيين:

الأول: الانقطاع والعجز والكلال، ومنه أُبدِعَ الراحلة، فهو مبدعة، إذا كلَّتْ وعجزت وانقطعت عن السير، وهذا لا يعينياً كثيراً ها هنا،

والثاني: وهو الذي يعيننا ها هنا: ابتداء الشيء، وصنعه لا على مثال سابق، أي: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق، ولا ذكر، ولا معرفة. فتقول العرب: ابتدع فلان الركي، أي البئر، إذا استنبطها. وتقول: لست ببِدْع في كذا وكذا، أي لست بأول من أصابه هذا، وقال، جل جلاله، وتقدست أسماؤه: {قل: ما كنت بدعاً من الرسل}، أي: لست أول مرسل، بل سبقني رسل كثيرون.

وابتدع: جاء بأمر مختلف عن سابقه، لا يعرف من قبل، ومنه الابتداء: أي الإحداث للبدعة

والبدعة: الشيء المخترع المحدث، والمبتدع أيضاً، وفاعلها مبتدع، وبديع؛ هذا كله لغة، **أما شرعاً، فالبدعة:** كل قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان) أحدث **في الدين** بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وهي في ذاتها ضلالة، ومحدثها، ومن تبعه عليها، ومن قلده، كلهم آثم بذلك،

مستحق من الله الذم والعقوبة، إلا من قام به مانع من موانع التأثيم المعروفة، كالجهل، والتأويل، والإكراه، وغيرها. وقلنا التأثيم: لأن بعض الابتداع فسق، وبعضه كفر، فليس إثم الابتداع من درجة واحدة.

وهذا التعريف مأخوذ من النصوص الشرعية حرفاً، بحرف، ومنها:

* ما أخرج الإمام النسائي بإسناد صحيح، تقوم به الحجة، عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، **وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار!**»، ثم يقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه نذير جيش يقول: صباحكم، مساكم، ثم قال: «من ترك مالا فإلهه، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي (أو علي)، وأنا أولى بالمؤمنين»، وأخرج مثله مسلم، وابن ماجه، وأحمد ببعض الاختصار، وجاء مثله من كلام عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد.

* وجاء في «سنن ابن ماجه»: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن العلاء يعني بن زبر حدثني يحيى بن أبي المطاع قال سمعت العرياض بن سارية يقول قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فوعظنا موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقليل يا رسول الله وعظمتنا موعظة مودع فاعهد إلينا بعهد فقال: «عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشياً وسترون من بعدي اختلافاً شديداً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ: **وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة**»]

قلت: سبق أن قلنا أن في صحة هذا الحديث كلام، إلا أننا نميل إلى تصحيحه، لا سيما لوجود الطرق الأخرى، وكثرة الشواهد، ونظافة المتن، وتصحيح الأئمة الأقدمين: الترمذي، وابن حبان والحاكم وقد أقره الذهبي، ولتصحيح المعاصرين من أمثال: الشيخ ناصر الدين الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط، ولكن في النفس شيء من فقرة: «سنة الخلفاء الراشدين المهديين»، وهي لا تهمنا هنا، والحمد لله رب العالمين.

* عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وفي لفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» حديث صحيح مشهور رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم.

* وعن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «سيلي أموركم

بعدي رجال **يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة**، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله»، رواه ابن ماجه - واللفظ السابق له - وأحمد، والطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «السنن الكبرى».

- أما لفظ أحمد فهو: «إنه سيلى أمركم من بعدي رجال يطفئون السنة، ويحدثون البدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال ابن مسعود: يا رسول الله: كيف بي إذا أدركتهم؟ قال: «ليس - يا ابن أم عبد - طاعة لمن عصى الله»، قالها ثلاث مرات، قال عبد الله بن أحمد: وسمعت أنا من محمد بن الصباح مثله، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر. ومن طريق محمد بن الصباح أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» بمثله.

ولن نناقش، ها هنا في هذا البحث، الأسانيد بالتفصيل، ونحيل في ذلك إلى الملحق الموسوم بـ «دراسة الأسانيد»، من كتابنا: هذا، حيث أشبعنا فيها، بحمد الله، نقد الأسانيد! وإسناد الإمام أحمد جيد بمفرده، حسن بذاته، والحديث حسن صحيح، قطعاً، بطرقه، وشواهده، ومتابعاته، تقوم به الحجة يقيناً، والله أعلم.

- أما لفظ الطبراني في الكبير فهو: «سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، ويحدثون البدع، قال فكيف أصنع إن أدركتهم؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تصنع؟ لا طاعة لمن عصى الله» وأخرجه كذلك البيهقي بلفظ مماثل.

واسناد الطبراني كذلك جيد، حسن بذاته، صالح للاحتجاج إن شاء الله، والله أعلم. وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: إسناده جيد على شرط مسلم، فالحديث قد صححه العلامة أحمد شاكر، والشيخ ناصر الدين الألباني، وهو صحيح ثابت قطعاً، كما يظهر من دراستنا في الملاحق المشار إليها آنفاً.

فقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «وكل محدثة بدعة»، وقوله: «وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة»، وقوله: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه: فهو رد»، قضية كلية تنص على أن المحدث في الدين هو ضرورة البدعة، والبدعة هي المحدث في الدين. فلا فرق بين قولك: «بدعة»، وقولك: «أمر محدث»، (أي: في الدين)، «إحداث في الأمر (أي: في الدين)».

ولو أن الشارع لم يستخدم إلا لفظة «الإحداث»، أي الإحداث في الدين، لكان وافياً شافياً، ولكنه، جل وعلا، استعمل لفظ «الابتداع» في الكتاب العزيز، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقًّا

التوحيد

رِعَابَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٢٧:٥٧﴾، (الحديد: ٢٧:٥٧)، لأنها أبلغ وأوضح في بيان المقصود، ولأن لفظة الإحداث قد استخدمت في مواضع أخرى: مثل (الإحداث) الذي يرفع الطهارة التعبدية، ويوجب الوضوء للصلاة، فصار لفظ «الابتداع» مقصوراً على هذا المعنى الرادها هنا وهو حصراً: (الإحداث في الدين)، فهو إذاً أكثر دقة، وأحسن بياناً؛ فالحمد لله الذي أنزل الذكر، قرآناً وسنة، شفاءً لما في الصدور، وهدياً ورحمة للمؤمنين.

أما كون كل البدع مذموم، ليس منها شيء حسن مطلقاً، فهو النتيجة الحتمية للقضية الكلية: «كل بدعة ضلالة»، أو بصيغة التأكيد: «إن كل بدعة ضلالة»، فلا يخرج عن هذه شيء إلا ببرهان، وما ثمة برهان.

ويؤيد هذا أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ذكر في مقام الذم أمراء سوء سوف يأتون من بعده، فوصفهم بأنهم: «يعملون بالبدع»، أو ما هو شر من ذلك «يحدثون البدع»، فثبت أن هذه أفعال مذمومة: إحداث البدع والعمل بها، وبين لعبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، كيفية التعامل مع هؤلاء الأمراء المبتدعين المجرمين: أنه ليست لهم أهلية الطاعة، فليس لهم من ثم ولاية، لأنهم عصاة لله تبارك وتعالى.

كما يؤيده أنه قال: «إياكم والأمور المحدثات»، بل قال: «شر الأمور محدثاتها»، قطعي الدلالة في أن الإحداث في الدين منهي عنه مخوف، وأنه في ذاته شر: فكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، قطعاً ويقيناً، لا يخرج من ذلك شيء إلا ببرهان.

ويؤيده كذلك قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، والردود المرفوض هو الحرام والباطل فقط، أما الحلال، أو المستحب، أو الواجب، بل وحتى المكروه، فهو مقبول، وليس بمرفوض مردود.

وأما كون البدعة المذمومة في الحديث إنما هي حصراً في «الدين»، فلما سبق أن أشبعناه درساً في أول هذا الكتاب حيث أقمنا قواطع الأدلة على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، عندما قال: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإلي»، قد أحال كل شؤون «الدنيا» إلى الناس، وجعلها شأناً من شؤونهم: دراسة، وإطلاعاً، وتجريباً، وتطبيقاً؛ أي من ناحية العلم النظري المكتسب بما فطر الله الناس عليه من الحس، والتجربة، والعقل، ومن التطبيق العملي في المهارات، والحرف، والمهن، والصناعات، والإجراءات، والوسائل، والأساليب: كل ذلك مباح للناس، حلال لهم، يفعلون ما شاؤوا منه، متى شاؤوا، بالكيفية التي يشاؤون.

والكلام هنا عن «الدنيا» في مقابلة «الدين»، وليس عن «الدنيا» أي هذه الدار التي فيها

التوحيد

الحياة الأولى، في مقابلة «الأخرة»، أي دار الحياة الثانية الأخيرة، فهذا موضوع آخر، يختلف عن هذا تماماً، ولا علاقة له به، لأن الدين والتدين يكون كله في هذه الدار، ثم يترتب عليه ضرورة حساب وجزاء في الدارين: الأولى والأخرة!

والمقصود بـ«الدنيا» هنا في مقابلة «الدين»: العالم المحسوس، وما فيه من أعيان وصفات وقوى وخواص، وما يتعلق به من علوم ومعارف، وما يترتب على ذلك من مهارات إنسانية، وحرف ومهن وصناعات، وما ينشأ من ذلك كله من مصنوعات أو خدمات. هذا هو تعريف «الدنيا» الصحيح، كما هو ظاهر من النظرة الفاحصة المدققة لواقع النخل، وانقسامها إلى ذكر وأنثى، والحاجة إلى تلقيح الأنثى من الذكر، وقيام الناس بذلك بطريقة منظمة لضمان التلقيح الصحيح الكامل، وجودة الإنتاج، وارتفاع كميته، فلا يعتمدون فيها على الرياح والحشرات التي تفعل ذلك في الحالة الفطرية الأصلية.

أما «الدين» فهو الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتبعة، حقاً كان ذلك أو باطلاً؛ وليس هو فقط مجرد مجموعة العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة، كما هو المفهوم الغربي للدين، الذي يسمونه عندهم، على سبيل المثال، بالإنجليزية: (religion)، بل هو يشمل تنظيم كافة العلاقات، كما أسلفناه أعلاه في فاتحة الكتاب، وذلك لما لا يعد ولا يحصى من الأدلة اليقينية، المعلومة من الدين بالضرورة، والتي ذكرنا طرفاً منها هناك.

ولما كانت شؤون الدنيا كلها قد فوضت إلى الناس يتعاملون معها كما يشاؤون بموجب معطيات الحس والعقل، طبعاً في حدود «الدين»، أي الشريعة العامة، بقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «إِذَا كَانَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ بِهِ، وَإِذَا كَانَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَإِلَيَّ»، لذلك فإن الابتداع في الدنيا بإيجاد العلوم والمعارف والأبحاث الجديدة، واختراع الأساليب والوسائل، والآلات والعدد، وشتى المعدات والمصنوعات، كل ذلك مباح لا حرج فيه. بل الحق أن ذلك، كما دلت عليه التطورات التاريخية، ضرورة من الضرورات لارتقاء الأمم، وحصولها على وسائل العيش والكفاية لأبنائها، وامتلاك ناصية المخترعات ووسائل القوة، وخاصة أنواع السلاح، للدفاع عن نفسها ومعتقداتها، فأصبح الابتداع في العلوم والمخترعات مستحباً مطلوباً، بل لعله فرض كفاية، لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾، (الأنفال: ٦٠)، وذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فثبت تعريفنا بلا شبهة، وهو أن [البدعة هي كل قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات

لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان) أحدث في الدين بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم].

وثبت أن كل بدعة ضلالة، في ذاتها وإن لم يكن في معتقد مخترعها أو العامل بها، لأنها طعن في كمال الدين، وتكذيب لخبر الله في ذلك، ولأنها شرع من الدين ما لم يأذن به الله، مع كون حق التشريع إنما هو حصراً لله، فمن شرع من دونه فهو منازع في الربوبية، معتد على مقام الألوهية، لا محالة.

وبمثل قولنا قال بعض الأئمة، فمثلاً قال الإمام أبو محمد علي بن حزم الأندلسي معروفاً البدعة في كتابه العظيم «الإحكام في أصول الأحكام»: (كل ما قيل أو فعل مما ليس له أصل فيما نسب إلى النبي، صلى الله عليه وسلم. وهو في الدين كل ما لم يأت في القرآن، ولا عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم. إلا أن منها ما يؤجر عليه صاحبه، ويعذر بما قصد إليه من الخير، ومنها ما يؤجر عليه صاحبه، **ويكون حسناً**، وهو ما كان أصله الإباحة، كما روي عن عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه»، وهو ما كان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه، وإن لم يقرر عمله النص! ومنها ما يكون مذموماً، ولا يعذر صاحبه، وهو ما قامت الحجة على فساده، فتمادى عليه القائل به).

ولكن الإمام ابن حزم، على شدة تمسكه بظواهر النصوص، وبالغ تعظيمه للوحي، ورفضه المطلق لتشريع الهوى والعقل، وطول باعه في نقد الآثار، تساهل ها هنا، ولم يميز بين المعنى اللغوي المتضمن مطلق الاختراع والإحداث، والتعريف الشرعي الذي سلف ذكره. تأمل قوله، رحمه الله، في تعريف البدعة «**الحسنة**»: (... وهو ما كان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه، وإن لم يقرر عمله النص!)، ونحن نوافقه على المضمون، ولكن نأبي عليه التسمية: فمثل هذه «**سنة**» حسنة، وليست «**بدعة**» مذمومة، وهكذا ينبغي أن تسمى كما سمّاها الله ورسوله، من غير زيادة، ولا نقصان.

وتعريفنا للبدعة هذا الذي أسلفناه ليس قطعياً، ولا هو مما أجمع عليه علماء المسلمين. وتعريفنا هذا أخذ بالوسط المعتدل، فمن العلماء من غلا، وتشدد، في التعريف فجعل البدعة شاملة لكل عمل أو قول أحدث بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولم ينص عليه بعينه، حتى ولو لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة، وحتى لو كان مندرجاً تحت أصل عام: هذا مذهب ساقط باطل، كما سوف يأتي برهانه، شيئاً فشيئاً، وغلو في الدين مهلك، والدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه. ومنهم من تساهل، كأبي محمد علي بن حزم، وإن كان تساهله لفظي محض، على التحقيق.

والإحداث في الدين، الذي هو بعينه البدعة، التي هي كل قول أو عمل (بما في ذلك

التوحيد

الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان) أحدث في الدين بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتصور في أنواع:

النوع الأول من البدع: إحداث قول أو عمل (بما في ذلك الاعتقادات لأنها أقوال: قول القلب أصلاً، ويتبعه وينبني عليه قول اللسان)، جاء خلافاً للكتاب والسنة. ومن أبرز أمثلة هذا النوع «تبديل الشرائع». وتبديل الشرائع هو تشريع وتنظيم مخترع مبتدع، جاء مناقضاً لقطعيات الكتاب والسنة، فهو، في ذاته بدعة من حيث هو إحداث واختراع وابتداع، وهو كفر من حيث كونه مناقضاً للإسلام، فهو إذاً من البدع الكفرية على كل حال، بغض النظر عن حال فاعله. أما فاعله فهو، إن لم يكن معذوراً، بجهل، أو تأويل (والاجتهاد الخاطيء هو من باب التأويل)، أو غير ذلك من الأعذار الشرعية، كافر مرتد. وهذا غالباً لا يكون بقصد القربى، فليس من المتصور أن يستبدل مسلم جلد الزاني بالحبس تقرباً إلى الله.

ومن أمثلة «تبديل الشرائع»: الترخيص للبنوك الربوية، وبيوت الدعارة، وملاهي العري، وجعل التابعة في دار الإسلام تبعاً للإقليمية، أو القومية، أو القبلية، أو جعل الحصول عليها مشروطاً بوافقة الحكام، كما هو في أنظمة التابعة لجميع الدول الموجودة حالياً في بلاد المسلمين، وفي مقدمتها: السعودية، ومصر، وإيران، والسودان، وباكستان، وغيرها. وأنظمة التابعة هذه كلها أنظمة كفرية، تناقض الإسلام كل المناقضة، ومن أسوأها نظام التابعة السعودية العنصري القبلي الملعون، الذي سنته السعودية: «دولة التوحيد»، كما أفحش الألباني!

واستبدال عقوبة قطع يد السارق بالسجن، وعقوبة جلد الزاني بالحبس، ... ، وغير ذلك كثير،

وكذلك عضوية المنظمات الكفرية الدولية، كالأمم المتحدة، و«جامعة» (أو بالأحرى «مفرقة أو «ممزقة») الدول العربية، والالتزام بمواثيقها المناقضة للإسلام، كما فعلت، وتفضل دولة آل سعود، «الدولة المباركة التي نصر الله بها الحق وأهله» كما افترى ابن باز على الله!

كل ذلك تبديل للشرائع، وكل ذلك تشريع وتنظيم مخترع مبتدع، جاء مناقضاً لقطعيات الكتاب والسنة، فهو، في ذاته، بدعة كفرية، على كل حال، بغض النظر عن حال فاعله. أما فاعله فهو، إن لم يكن معذوراً، بجهل، أو تأويل (والاجتهاد الخاطيء هو من باب التأويل)، أو غير ذلك من الأعذار الشرعية، كافر مرتد.

ومع ذلك فقد يحدث هذا النوع، نادراً، بقصد القربى، في أمثلة كثيرة لا تكاد تنحصر منها:

(أ) من يتعمد النظر إلى العورات التي يحرم النظر إليها بدعوى تأمل جمال الخليفة الدالة على جمال الخالق بزعمه، وهذه قد سمعنا بوقوعها من بعض أدعياء التصوف،
(ب) من يتعمد النظر إلى العورات التي يحرم النظر إليها عند ذكر الله بدعوى «الانجذاب» والترفع عن علائق الجسد والمادة، وهذه قد سمعنا كذلك بوقوعها من بعض أدعياء التصوف،

(ج) من جعل دخول ثلث الليل الآخر سبباً لدخول وقت صلاة الفجر، بدلاً من سببها الشرعي المحدد وهو طلوع الفجر الصادق، لأن ثلث الليل الآخر هو وقت النزول الإلهي، وهو من ثم أفضل، بزعمه، فهذه أيضاً من تبديل الشرائع، وهي بدعة كفرية، أراد المصلي بصلاته قبل طلوع الفجر المبالغة في التقرب إلى الله. نعم: لم نسمع بوقوع مثل هذه أصلاً، ولكنه ممكن الوقوع.

والقائل بأي شيء من ذلك، وكذلك فاعله، كلهم مرتدون كفار، إلا من قام به مانع من موانع تكفير المعين، كما أسلفنا.

وضابط هذا الباب هو: مخالفة واجب بإسقاطه عن مرتبة الوجوب بتحويله إلى مستحب، وشر من ذلك تحويله إلى مباح، ويزداد الشر والإثم بتحويله إلى مكروه، أو ما هو أفظع: إلى حرام، أو الترخيص بحرام والانتقال به إلى مجرد الكراهية، أو ما هو شر من ذلك بجعله مباحاً، ثم يزداد الإثم والشر بجعله مستحباً، أو حتى واجباً، عياداً بالله.

وأهل التهمة بإحداث هذا النوع الأول من البدع هم في المقام الأول: السلاطين والحكام والأمراء والمتنفذين، وزعماء القبائل، وقادة المنظمات والأحزاب، وأهل الشوكة والمنعة، وكل من له سلطة أمر ونهي. لذلك تجد فقهاء السلاطين، أخزاهم الله ولعنهم، وأبعدهم وأبادهم، يفرون من ذكر هذا الصنف فرار الأسد: فلا تغترن بهم، وحاذر من مكرمهم ومراوغتهم وألاعيبهم، وتنبيه وافهم قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «إنه سيلى أمركم من بعدى رجال يطفؤون السنة، ويحدثون البدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، فسأله عبد الله بن مسعود فزعاً: (يا رسول الله: كيف بي إذا أدركتهم؟!)، قال: «ليس - يا ابن أم عبد - طاعة لمن عصى الله»، قالها ثلاث مرات!

والدوافع هنا: المحافظة على الملك والسلطان، والوجاهة والشرف، والاستكثار من ملأ الدنيا وشهواتها.

النوع الثاني: القيام بعمل يراد به التعبد والقربى، بدون دليل من الكتاب أو من السنة يدل على كونه قربة. ولا يكون العمل قربة إلا إذا كان مستحباً، أو واجباً بذاته. فالابتداع

التوحيد

هنا جاء في قصد القربى، من غير دليل دل على كون ذلك الفعل بعينه قربية. والقيام بالعمل ذلك إنما هو تطبيق وإظهار لقصد القربى، وهذا القصد، قصد القربى، من المحال الممتنع أن يكون عند أحد إلا إذا اعتقد أن العمل موضع النظر مستحب أو واجب، لذلك إن شئت فقل: البدعة هنا من هذا النوع هي الحكم على اعتقاد أو قول أو عمل بأنه مستحب أو واجب (فيكون فعله من ثم قربية) بدون دليل مطلقاً، مع كونه في الحقيقة بأدلة الشرع مباحاً محضاً، أو مكروهاً، (والمكروه هو الذي يستحق تاركه المثوبة والثناء من الله، ولكن لا إثم ولا ذم لفاعله)، وكذلك الحكم على عمل بالوجوب مع كونه في حقيقة الأمر مستحباً فقط. ومن أمثلة هذا النوع الثاني:

– مخالفة **الجنس** الذي حددته الشريعة: كما في الأضحية، والهدي، والعقيقة، فلا يجوز بالخیل، مهما كانت جياداً وغلّت أثمانها، لأن الشرع قصر ذلك على بهيمة الأنعام، فقط: الإبل، والبقر (ومنه: الجاموس)، والغنم (ومنها الماعز). ولا شك أن ذبح جياذ الخيل وأكلها مباح، وربما كان سفهاً لما فيه من إضاعة المال، ولكن من ضحى أو أهدى أو عق بها فهو يظن أنه محسن متقرب لأنها أغلى ثمناً وأكثر نفاسة.

– مخالفة **الكيفية** التي حددتها الشريعة: كغسل الرأس في الوضوء بدلاً من مسحه فقط. ولا شك أن غسل الرأس مباح، إلا أن التزامه في الوضوء مخالفة للهيئة الشرعية، وذلك بقصد القربى، وتزداد شناعة هذه البدعة إذا كان ذلك على وجه الإيجاب.

– القول بأن استخدام السبحة واجب أو مستحب شرعاً، وهذا باطل، لم يأت به نص. أما لو استحبابها إنسان لنفسه لأنها تسهل عليه العدد، أو لضعف ذاكرته وشدة نسيانه، أو لأنها تساعد على حضور الذهن أو التركيز، فلا بأس، لأنها آله مباحة، يجوز استخدامها في كل ما لم يأت النص بحرمة.

– تعمد كشف الرأس، إلا في حالة الإحرام، على وجه التعبد والتقرب إلى الله، أي استحباباً (أو إيجاباً وهو أغلظ من ذلك وأشنع). أما كشف الرأس وكذلك تغطيته فهي بذاتها مباحة.

– القول بأن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف واجب، وأن ترك الاحتفال به علامة على بغض النبي وعداوته، فهذا قول باطل، وزعم مجرد، واتهام للنوايا، لا برهان عليه.

وهذا النوع الثاني، عادة، أهون من النوع الأول:

(١) لأن المكروه، والمباح المحض، والمستحب كلها ترك الخيار للمكلف فيها: إن شاء اعتقد أو قال أو فعل، وإن شاء امتنع من غير إثم ولا استحقاق ذم قطعاً، وعلى كل حال، وإنما يرد عليه فلقط: تحصيل ثواب أو ثناء من الله أو فوات ذلك. فالانتقال بالحكم من ذلك

إلى الاستحباب أو الوجوب لا يترتب عليه معصية من ترك واجب، أو فعل حرام،
(٢) ولأن التقرب إلى الله، وطلب رضوانه، محمود في ذاته، وهو الدافع المعتاد للمبتدعين من هذا الصنف إلا أنهم أساءوا تطبيقه،
(٣) ولأن المكلف له أن يلتزم بحلال أو مستحب فيصبح واجباً عليه إذا نذر ذلك، وهذه شبهة أخرى لأهل هذا الصنف،

(٤) ولأن الفروق بين الحلال المحض وبين المستحب قد تكون دقيقة، تزل فيها أقدام العلماء الراسخين، فكيف بغيرهم. وها هو الإمام النووي يستنبط من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «وفي بضع أحدكم صدقة»، (أن المباحات تصير طاعات، بالنيات الصادقات)، كما قاله، رضي الله عنه، في شرحه على صحيح مسلم، بدلاً من الحق البين، الواضح وضوح الشمس، أن الجماع مستحب لذاته، وقد أسلفنا نقاش هذا مستفيضاً في موضعه.

قلنا أن (هذا النوع، عادة، أهون من سابقه) احتياطاً لأن من فعل هذا عامداً في الشريعة فهو في درجة الإثم والشر كالصنف الأول، مبدلي الشرائع الكفار، وإن كنا نستبعد أن يوجد من يفعل ذلك عامداً من أهل الإسلام، وإن كان يمكن صدوره من أهل النفاق الاعتقادي، الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام.
وأهل التهمة بإحداث هذا النوع الثاني من البدع هم في المقام الأول: المتعبدون والزهاد، لا سيما المنتسبون إلى التصوف وطرقه.

والدوافع هنا المبالغة في التعبد وطلب رضوان الله، مع جهل وقصور في فهم الكتاب والسنة. ويخشى أن ينحرف هذا إلى غلو في الدين، أو إفراط في الزهد، وعزوف عن الدنيا والجهاد وإقامة شرع الله في أرض الله بدعوى الانشغال بـ«الجهاد الأكبر».

النوع الثالث: الحكم على شيء (اعتقاد أو قول أو عمل) بأنه حرام، (ومن ذلك الحكم بأنه بدعة أو أنه انحراف أو ضلالة أو كفر)، بدون دليل له بذلك بعينه، بدعوى المحافظة على حريم الدين، وصيانتها من البدع والانحرافات، أي تديناً ولطلب رضوان الله
ومن أمثلة هذا النوع الثالث:

– القول بأن السبحة بدعة، وأن استخدامها من ثم حرام شرعاً، بزعم أن السلف لم يستخدمها ولا عرفوها (وهذا في ذاته زعم باطل يدل على جهل قائله بالآثار). وهذا جاء خلافاً للحق المقطوع به لأنها آله مباحة، يجوز استخدامها في كل ما لم يأت النص بحرمة.
– القول بأن الذكر الجماعي بدعة، وهذا باطل سنناقشه مستقلاً،

التوحيد

– القول بأن المصافحة بعد الصلاة بدعة، وهذا كسابقه في السخف والسقوط، وسنفرده بالنقاش،

– القول بأن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بدعة، وربما قالوا: بدعة نكراء، وأن محاربة الاحتفال به علامة على حسن الإلتساء بالنبي وصدق اتباعه، وهذا باطل، وزعم مرسل بني على قواعد باطلة منها: أن ترك النبي دليل على الكراهية أو الحرمة، وكذلك ترك الصحابة، وقد أثبتنا أن هذا باطل. بل الحق أن يوم مولده يوم شريف، وأنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، أشار إلى ذلك إشارة لطيفة وأرشد إليه، كما سنفرده بالنقاش أيضاً،

وهذا النوع الثالث، عادة، أهون من النوع الأول:

(١) لأن المكروه، والمباح المحض، والمستحب كلها ترك الخيار للمكلف فيها، كما أسلفنا عند مناقشة النوع الثاني من البدع، فالانتقال بالحكم من ذلك إلى التحريم لا يترتب عليه معصية من ترك واجب، أو فعل حرام.

(٢) ولأن المحافظة على حريم الدين، وصيانتها من البدع والانحرافات مقصد جميل، إلا أن الشريعة بينت كيفيته، ولم تتركه بلا خطام ولا زمام.

وهذا النوع الثالث وإن كان، عادة، أهون من النوع الأول، إلا أنه عادة أشد من النوع الثاني، وأعظم خطراً:

(١) لأن المكلف لا يجوز له الامتناع الدائم المؤبد عن المباح، لا بنذر ولا بيمين، لورود النصوص الصريحة بذلك، من مثل قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك، ... الآية﴾، ونهيه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، صراحة عن التبتل والرهبانية، وذلك بخلاف الالتزام بفعل حلال أو مستحب بموجب نذر أو يمين.

(٢) ولأن التحريم والوصف بالابتداع (وربما بالفسق والكفر)، كما هو الحال في هذا النوع الثالث، أغلظ من مجرد الحكم بالاستحباب، كما هي الحالة المعتادة في النوع الثاني. ولا شك أن من فعل هذا عامداً فهو في درجة أهل النوع الأول من الإثم والكفر، ولا نراه إلا منافقاً يظهر الإسلام، ويبطن الكفر.

وأهل التهمة بإحداث هذا النوع الثالث من البدع هم في المقام الأول: المنتسبون إلى الحديث والأثر، مع القول بأن النصوص لم تأت بحكم كل شيء، فهناك ثغرات تشريعية تحتاج إلى ملئها بـ: قياس الشبه الفاسد، وسد الذرائع، وحجية عمل الصحابي أو قوله، و«فهم السلف الصالح»، وغير ذلك من الطوام والبلايا. ويغلب على هؤلاء سطحية الفكر، والنظر المتعجل التجزيئي، وعدم اطراد القواعد والالتزام بتطبيقها بكل دقة. كما أن الواقع العملي أظهر أن فيهم تساهلاً في التبديع والتكفير، المفضي إلى الغلو والمروق والخروج

المهلك.

والدافع هنا: الحرص على الدين، المحافظة على حريمه، وصيانتها من البدع والانحرافات. وهنا يخشى أن ينحرف هذا إلى غلو في الدين، وانزلاق إلى المروق، فالخروج والقتال، أو الحرص المرضي المهووس على الدين المفضي إلى عقلية الشعور بالحصار، والميل إلى العزلة والهجرة إلى رؤوس الجبال.

أما بخصوص مسألة (الذكر الجماعي) فينبغي أن نعلم أن الله، تبارك وتعالى، لم يحدد للأذكار والألفاظ، ولا للذكر كيفيات مخصوصة، بل حث على الذكر في كل حال، وفي جميع الأوقات، وعلى كافة الهيئات، فقال، في الكتاب العزيز: ﴿اذكروا الله قياماً، وقعوداً، وعلى جنوبكم﴾، وقال: ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾ وسبحوه بكرة وأصيلاً، وقال، على لسان نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله». وكان بعض الصحابة يخترع أذكراً حسنة فتعجب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويقرهم عليها. ولا يجدي القوم ها هنا أن ذلك كان في حياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبإقراره، فهو سنة مشروعة. نعم: هذا لا يجديهم نفعاً لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر عليهم عملية الاختراع هذه ذاتها، ولا حذرهم من العودة إلى مثله، أو نحو ذلك. كما أنه لم يطلب منهم قط عرض أدعيتهم عليه، بخلاف طلبه عرض «الرقى» عليه للتأكد من خلوها من الشرك! كما كانت حلق الذكر، على وقت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، شائعة مشهورة، وقد أشير إليها في أكثر من حديث في الصحاح (حديث: كيف تركتم عبادي، قالوا تركناهم يسبحون، ويهللون، ويحمدون، ... إلخ؛ وحديث مباهاة الله الملائكة بالذاكرين ... إلخ؛ وغيرها).

وهي كذلك في زمن الصحابة، فمن ذلك:

* ما أخرجه الإمام محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى»، قال: [أخبرنا يزيد بن هارون قال: أخبرني الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال: [كان عمر بن الخطاب يعس المسجد بعد العشاء فلا يرى فيه أحداً إلا أخرجه، إلا رجلاً قائماً يصلي. فمر بنفر من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيهم أبي بن كعب، فقال من هؤلاء؟! قال أبي: نفر من أهلك يا أمير المؤمنين! قال: فما خلّفكم بعد الصلاة؟! قال: جلسنا نذكر الله! قال، فجلس معهم، وقال لأدناهم إليه: خذ! قال: فدعا. فاستقرأهم رجلاً، رجلاً يدعون حتى انتهى إليّ، وأنا إلى جنبه، فقال: هات! فحُصرت، وأخذني من الرعدة أفكّل، حتى جعل يجد مس ذلك مني! فقال: ولو أن تقول: اللهم اغفر لنا، اللهم ارحمنا! قال: ثم أخذ عمر (يعني في الدعاء)، فما كان في القوم أكثر دمعاً، ولا أشد بكاءً منه، ثم قال: أيها الآن!

التوحيد

فتفارقوا!]، هذا أثر صحيح، أبو سعيد هو المنذر بن أبي أسيد، ثقة من رجال البخاري، وأبو أسيد هو مالك بن ربيعة بن البدن الساعدي الأنصاري، رضي الله عنه، شهد بداراً.

* وأخرج الإمام الدارمي في «سنن الدارمي»: [أخبرنا عبد الله بن يزيد ثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مر بمجلسين في مسجده فقال: «كلاهما على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه: أما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه فإن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم، وأما هؤلاء فيتعلمون الفقه والعلم ويعلمون الجاهل، فهم أفضل وإنما بعثت معلماً!»، قال: ثم جلس فيهم]

– وهو في «مسند الحارث»: [حدثنا محمد بن بكر ثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي بسنده ونحو متنه إلى منتهاه]

– وهو في «مسند أبي داود الطيالسي»: [حدثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن زياد بسنده ونحو متنه إلى منتهاه]

– وهو في «البحر الزخار (مسند البزار)»: [حدثنا سلمة قال: أخبرنا عبد الله بن يزيد قال: أخبرنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بسنده ونحو متنه إلى منتهاه]

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم من خيار المسلمين، ومن المعروفين بالصدع بالحق عند السلاطين، ومواجهته لأبي جعفر المنصور مشهورة سارت بها الركبان، إلا أنه ليس بالقوي في الحديث، فلا يحتج به وإنما يكتب حديثه للاعتبار والاستئناس. فإن صحت روايته فهي دليل على أن حلق الذكر التي كانت تعقد على عهد النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليست هي بعينها حلق الفقه والعلم، خلافاً لما زعمه البعض من أنهما واحد.

ثبت بذلك أن الذكر وألفاظه مطلوبة مطلقاً، من غير تحديد كيفية، ولا تحديد ألفاظ، فردياً وجماعياً، في جميع الأوقات، بما في ذلك قبل الصلوات المكتوبة وبعدها، وفي جميع الأوضاع، وبكافة الهيئات، إلا لفظاً، أو هيئة، خالفت الكتاب والسنة:

– كقراءة القرآن أو رفع الصوت بالذكر في المراحض والأماكن النجسة، بدعوى الانجذاب، والترفع عن العلائق المادية والإنسلاخ من الضرورات البشرية،

– وكتعمد ذكر الله عند العري، وكشف العورات، عندما يكون الذاكر خالياً بنفسه، أو عند النظر، مصادفة، إلى النساء والمردان الحسان!

– أو مخاطبة الله بضمير التأنيث، كما يفعل بعض متصوفة اليهود في «القَبالة»،

– أو بأسلوب مناف للتوقيير والأدب، فيه «رفع الكفة» مثل: «يا صديقي»، أو «يا معشوقي» بدعوى الأنس والقرب!!

– أو مخاطبة الله بغير الأسماء الحسنی، أو ذكره بكلام لا معنى له، أو غير تام المعنى،

مثل: (يا هو، يا هو، ...)، نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله حسن الأدب في حضرته، لا معتصم إلا به، ولا رب سواه!!

فليس الذكر الجماعي مما جاء النهي عنه في قرآن ولا سنة، ولا هو الذي جاء تحديد كيفية له في قرآن ولا سنة فالسؤال يكون لهؤلاء المهووسين المتكلفين: من أين جعلتم هذه الكيفية أو تلك بدعة ضلالة؟! سيكون الجواب هو المعتاد: لأنها لم تؤثر عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أو عن الصحابة، وهذا احتجاج باطل كما أسلفنا، فضلاً عن كونه ادعاءً محضاً ورجماً بالغيب، كما يظهر من الروايات السابقة.

وربما استشهدوا بأثر عبد الله بن مسعود الذي جاء فيه أنه أنكر على مجموعة من الناس كانوا يجتمعون في ناحية من مسجد الكوفة يسبحون تسبيحاً معلوماً، ويهللون ويكبرون كذلك، (وفي رواية أن أحدهم كان يقول: سبحوا عشراً، هللوا عشراً، ...، وهكذا). هذا الأثر ينسب عادة إلى كتاب: (البدع، والنهي عنها) للإمام ابن وضاح الأندلسي. وليست عندنا الآن نسخة من هذا الكتاب حتى نبحت في الإسناد من ناحية الثبوت، أو ألفاظ الرواية من حيث فهم المعنى، فلا نستطيع الجزم هذه الساعة لا بثبوته، ولا بدالته على أن الإنكار كان على الذكر الجماعي، وليس على اعتزال أولئك جماعة المسلمين، وظهور نزعة خروج وغلو فيهم، كما أننا لم نجد في أي مرجع آخر بعد.

وحتى لو ثبت ذلك ونقل عن ابن مسعود، رضي الله عنه، نقل تواتر، وكانت الدلالة قاطعة أنه أنكر عليهم الذكر الجماعي نصاً، حتى لو ثبت كل ذلك فليست فيه حجة، لأنه ليس لأحد دون رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حجة. وإن جعلوه ها هنا حجة لزمهم لزوماً لا فكاك منه أن يجعلوه حجة في إنكار قرآنية المعوذتين، وحكه إياها من المصحف، الذي ثبت عنه ثبوتاً لا شك فيه، وإلا فهم كذابون متناقضون: والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما فيما يتعلق بالمصافحة بعد التسليم من الصلاة، والزعم بأنها «بدعة»، فهذه من عجائب المصابين بالهوس التبديعي. وقد فات هؤلاء الحمقى:

– أن الصلاة، ذات الكيفية المخصوصة، التي لا يجوز تبديلها أو الاختراع فيها، ختامها التسليم. فإذا سلم الإنسان من الصلاة جاز له عمل كل شيء فوراً، ولو كان في غرفة نومه لجاز له جماع زوجته فور فراغه من التسليم!

– وفاتتهم الأدلة المتواترة التي تحت على إفشاء السلام، وتجعله مفتاحاً للتحابب بين المسلمين، وأن الصحابة كان يسلم بعضهم على بعض، حتى ولو بعد فراق يسير، بسبب شجرة في الطريق مثلاً،

التوحيد

- وفاتهم أن المصافحة كانت هي التحية المختارة عند سيد المرسلين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في كل الأوقات، وجميع المناسبات.

- ونسوا أو تناسوا أنه إذا التقى المسلمان فتصافحا تحاتت خطاياهما كما يتحات ورق الشجر اليابس إذا عصفت به الريح، فما الذي جعل هذه الفضيلة العظيمة تسقط إذا كانت المصافحة بعد الفراغ من الصلاة، التي أم الفضائل؟!

- وفاتهم ما أخرج أبو داود في كتاب الصلاة من «السنن» عن سمرة بن جندب قال: [أمرنا النبي، صلى الله عليه وسلم، أن نرد على الإمام، وأن نتحاب، وأن يسلم بعضنا على بعض]، وهذا يتعلق بالصلاة والمساجد خاصة، وأخرج ابن ماجه قطعة منه عنه، صلى الله عليه وسلم: «إذا سلم الإمام فردوا عليه»!

- ونسوا أو تناسوا غير ذلك كثير!

ترتب على ذلك أن أصبحت مساجدهم كالقبور، لا يكاد يسلم، أو يحيي بعضهم بعضاً، ولو هممت بمصافحة أحدهم، لقفز فزعاً كأن حية لدغته، وحصل بذلك التباعد والجفاء بين المسلمين، المفضي إلى فساد ذات البين، وهو منكر عظيم، وشر كبير: ولكن هكذا يضل الله المبتدعة من أهل الغلو والمروق، ويظهر فضيحتهم وعوارهم، وتناقض مذاهبهم!

أما عن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف فالقول بأنه بدعة، وشن الحرب عليه من هؤلاء المهووسين المتكلفين، فنقول: ليس بمستغرب ممن فسد ذوقه واختلت مقاييس الشرع في رأسه حتى سمي الدولة السعودية التي بدلت الشرائع، وأظهرت الكفر البواح، وقاتلت تحت الراية الأمريكية الكافرة لتدمير المسلمين وذبحهم: (دولة مباركة نصر الله بها الحق وأهله)، أو ممن وصفها بأنها «دولة التوحيد». وايم الله: إنها لطامة أن يؤتمن أمثال هؤلاء على دين، أو تقبل منهم فتوى!

وحجة القوم المعروفة هي: لم ينقل عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا عن الصحابة قط أنهم احتفلوا بـ«المولد»، فهو إذاً بدعة. وقد أبطلنا هذه «القاعدة» بما فيه الكفاية، وحتى لو صحت لعاد الاحتفال بـ«المولد» مباحاً محضاً وذلك أنه لم ينقل عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا عن الصحابة قط أنهم نهوا عن الاحتفال بالمولد، ولاذكروه بشيء، لا بخير ولا شر، فمن أين جعلتموه مكروهاً، أو حراماً؟!

على أن هذه كلها بواطيل، فيوم المولد الشريف يوم فاضل أهل أن يحتفى به ويحتفل في كل أسبوع، وليس فقط مرة واحدة في السنة، لأن نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قال نصاً: «هو يوم ولدت فيه، ويوم أنزل علي فيه» أو «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت» أو «فيه ولدت، وفيه أنزل علي» أو كما قال، بأبي هو وأمي، مجيباً من سألته عن

(صوم يوم الإثنين):

* كما جاء في «صحيح مسلم»: [حدثنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار واللفظ لابن المثني قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن صومه قال فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضي الله تعالى عنه: (رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وببيعتنا بيعة!)، قال: فسئل عن صيام الدهر فقال: «لا صام ولا أفطر»، أو «ما صام وما أفطر»، قال: (فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم) قال: «ومن يطيق ذلك؟!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين) قال: «ليت أن الله قوانا لذلك!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم)، قال: «ذاك صوم أخي داود عليه السلام»، قال: (وسئل عن صوم يوم الإثنين)، قال: «ذاك يوم ولد فيه، ويوم بعثت، (أو أنزل علي فيه)»، قال فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان: صوم الدهر»، قال: (وسئل عن صوم يوم عرفة)، فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية»، قال: (وسئل عن صوم يوم عاشوراء)، فقال: «يكفر السنة الماضية»، [هو في صحيح مسلم] من عدة طرق، وهو أيضاً في «المجتبى من السنن»، وفي «السنن الكبرى»، وكذلك في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من عدة طرق وفي «صحيح ابن خزيمة»، وهو في «صحيح ابن حبان»، كما أنه في «المستدرک علی الصحیحین»، وفي «سنن أبي داود»، وقد استوعب الإمام البيهقي أهم طرقه في «سنن البيهقي الكبرى»، وفي غيرها بأصح الأسانيد.

قوله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله: «هو يوم ولد فيه، ويوم أنزل علي فيه»، جواباً لمن سألته: (عن صوم يوم الإثنين) يعني ضرورة أن يوم الإثنين أهل أن يصام فيه لوقوع هذه الأحداث الفاضلة فيه: مولده، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وبدء نزول الوحي عليه.

هذه حجة قاطعة، لا محيص عنها إلا لمن قال:

– ليست هذه وقائع فاضلة، ومن قال هذا فحسبه الكفر!

– من زعم أن قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «هو يوم ولد فيه، ويوم أنزل علي فيه»، يعني: «لا تصم يوم الإثنين، بالرغم من وقوع هذه الأحداث الفاضلة فيه»، ومن قال هذا فحسبه أولاً الكذب، وقلب الحقائق، لأن السياق سيق سؤال عن فضائل الصوم، وليس عن المناسبات التي لا يجوز أو يكره فيها الصيام، ثم حسبه بعد ذلك الكفر لأن هذا اتهام صريح له، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بالتلبيس وعدم البيان، بل بالتضليل وضد البيان، وتكذيب لوعد الله، تباركت أسماؤه: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾.

التوحيد

ونحن نسأل هؤلاء المهووسين: ما الذي جعل الصوم، وهو عبادة محضة، مستحباً استحباباً خاصاً يوم الإثنين لفضيلة هذا اليوم، ومنع من إلقاء المحاضرات، وعقد الدروس، وإنشاء القصائد فيه، ومد موائد الطعام الفاخر كموائد الأعراس؟! ثم من الذي قصر الفضيلة على يوم الإثنين من كل أسبوع، ومنع منها يوم مولده، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مرة واحدة في العام؟!

سوف يسارع القوم بالشغب: ما بال خير الأمة، وهم الصحابة، لم يفعلوه؟! فنقول: فكان ماذا؟! وأين وجدتم في كتاب الله، أو في سنة رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، أو في ضرورات الحس والعقل، أن ذلك القرن الفاضل، وهو أفضل قرون بني آدم بدون شك ولا جدال، لا بد أن يقوم بكل فضيلة بعينها؟! ليس فضل الصحبة، وتأسيس الدولة، ووضع أساس الأمة هي رأس الفضائل، فأي شيء في فوات غير ذلك عليهم؟! وهل كان فضل فتح القسطنطينية لهم؟! كلا والله: بل ذهب للأتراك العثمانيين وأميرهم محمد الفاتح، فنعم الجيش ذلك الجيش، ونعم الأمير ذلك الأمير. أليس من أفضل شهداء الأمة ذلك الذي يقتله عدو الله الدجال؟! فهل جاءت هذه المنقبة بعد، وهل أدركها أحد من أصحاب أبي القاسم، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله؟!

نحن نؤكد لهؤلاء الحمقى أن هذا الزمان، وكذلك مستقبل الأيام، مملوء بفضائل تنقطع دونها الأعناق، وملاحم حربية هائلة، تفوق ملاحم الدنيا كلها منذ نشأتها، سوف يخوضها أبطال الإسلام: الملحمة الكبرى، ملحمة الروم، وقد جاءت مقدماتها وأشراتها متمثلة في الهجمة الأمريكية الشرسة، ثم فتح رومية، ثم غزوا الدجال، فيهزمه الله، ثم يخرج يأجوج ومأجوج، فيبيدهم الله، فهل بقي من الصحابة أحد ليدرك هذه الفضائل؟!

لذلك لا ينبغي أن تبقى شبهة في أن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف سنة حسنة، ادخرها الله لبطل الإسلام، السلطان المنصور بالله، صلاح الدين الأيوبي، رضي الله عنه، (إن صح أنه هو الذي سنّها)، ففاز بأجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.

ولا نطيل في هذه الرسالة العامة بمناقشة تفاصيل شطحات القوم حول ما يزعمون أنه بدع، فلعلنا نعالج ذلك في رسالة خاصة عن «**البدعة: حقيقتها، وأنواعها وأحكامها**»، إن بقي في العمر فسحة، والله المستعان، عليه توكل، وبه نتأيد.

وعلى العموم فإن القائلين بـ«**سد الذرائع**»، و«**مآلات الأعمال**»، وغيرها من الدجل والهراء، مصدراً للأحكام، قد فتحوا باب هذا النوع من البدع على مصراعيه بدعوى حماية حمى الشريعة، وإحاطة الحرام بسياج محكم، فحرموا أشياء من الحلال بدعوى أنها تؤول إلى

الحرام، ولو تدبروا لأدركوا أن الله لم يكن ليعزب عن علمه شيء، وما كان ليفوته شيء: ﴿وما كان ربك نسياً﴾، ولكن هكذا يكون الحرص المرضي، والهوس الجامح المفضي بأصحابه إلى «الغلو» و«التقديم بين يدي الله ورسوله»، فبئس المذهب هذا الذي يؤول إلى جعلك تعقب على ربك، وتستدرك عليه بعض ما فاتته، فتقع في الابتداع والضلالة، وما هي إلا خطوات قليلة، ومسافة يسيرة فإذا بالشيطان يدعوك لتخرج من الإسلام وتدخل في الكفر: عياداً بالله، تعالى ذكره!

أما فيما يتعلق بـ«البدع الاعتقادية» فهناك إشكاليات تستحق إلقاء الضوء عليها، نشأت من الخلط بين صدق المقولة في ذاتها، وبين هل هي عقيدة تعتقد للتدين والتقرب إلى الله بها، وذلك لأن:

البدعة اعتقادية: هي كل قول «خبري» مخترع، لم يقم عليه الدليل القاطع من الكتاب والسنة، يعتقده القائل به تديناً، أي بنية التعبد والتقرب، وهو من ثم ضرورة يؤتم من خالفه. أما إذا صدق إنسان بصحة قول ما، أو حتى اعتقده صحته اعتقاداً جازماً، أي مطابقتها لواقع ما خارج الذهن، ولكنه لا يقول بأن الله افترض علينا الإيمان به، أو كلفنا بالبحث في موضوعه، والوصول إلى رأي معين فيه، ومن ثم فهو لا يؤتم المخالف، ولا يفسقه، أو يبدعه، فلا بأس بذلك. ولا بأس بتخطئة المخالف، بل والجزم بخلل عقله، ولا حتى باتهامه بالمكابرة في المعقولات والإنكار للمحسوسات، كل ذلك قد يقبل، حسب أصول المناظرة، ويبرر عقلاً، أما التفسير، والتبديع على وجه الذم، والتكفير، فهي أحكام شرعية، تفنقر دوماً إلى الدليل الشرعي.

وذلك لأن كل قضية خبرية إما أن تكون محررة، لا تحتل سوى الصدق أو الكذب، أو غير محررة تحتاج إلى توضيح لجزئياتها ومفاهيمها وتفكيكها إلى قضايا محررة من النوع السابق ومن ثم الحكم علي كل واحدة منها.

وكل ذلك، سواء كان تحرير المسائل والقضايا أو إصدار الحكم العقلي عليها، مباح بعمومات الكتاب والسنة، وداخل في مجمل إمتنان الله على الناس بالعقل والحواس، ومطلوب في إطار الدعوة إلى التفكير، والتذكر، والتعقل، والتدبر، والنظر إلى ما في السماوات والأرض، بل أكثر ذلك مستحب، وبعضه واجب! ومنه شيء قليل جاء الشرع بالنهي عن البحث، أو الجدل فيه: كالمراء في القدر أو القرآن، أو بتعلمه: كالسحر، ونحوه!

أما الخروج بقضية خبرية معينة من كونها قضية عقلية، أو حسية، أو أخلاقية، أو فنية، أو جمالية، أو غير ذلك، من إطارها وجعلها قضية دينية شرعية، يتعلق ببحثها، أو بالإيمان

بقول معين فيها، بغض النظر عن صحته أو بطلانه في نفسه، من الله الثواب والعقاب، أي جعلها ديناً، يدان الله به، وتطلب إليه القربى بواسطته، من غير دليل شرعي، فلا يجوز، وهو تشريع من الدين ما لم يأذن به الله، وعبادة له بما لم يشرع.

والتشريع من الدين بما لم يأذن به الله، في ذاته، كفر وشرك، كما أسلفنا! ولكن أهل هذا المقام معذورون بالتأويل، وشدة الحرص على صيانة الدين، والدفاع عن حريمه، وطلب القربى والزلفى إلى الله تعالى بذلك، لذلك وجب إخراج أشخاصهم من حكم الكفر إلى حكم التأويل والاجتهاد، أي في ذات الأمر وحقيقته، وإن كان كثير من مرتكبيها في عداد المجتهدين المجورين، ومنهم الكثير من كبار الأئمة والصالحين؛ ولكن هذه قضايا حساسة لا تصلح مناقشتها إلا بالتفصيل التام المشبع، وإلا كان ضرب الأمثلة أضر من تركه، لذلك نتركه لرسالتنا المستقلة المسماة: «**البدعة: حقيقتها، وأنواعها وأحكامها**»!

فالبدعة إذن لها مرتبتان: (١) كبرى، و(٢) صغرى. وإن شئت فقل (١) مكفرة، و(٢) غير مكفرة. وإن شئت فقل: (١) مخرجة من الملة، و(٢) غير مخرجة من الملة. فأما **البدعة الصغرى** فهي غير مخرجة من الملة، لأنها لا تصل بصاحبها إلى حد الكفر، وأكثرها من نوع ترك المباحات، والتبتل، والرهابية تقرباً إلى الله.

وأما **البدعة الكبرى**، وهي المكفرة، وهي المخرجة من الملة، فهي التي تصل بصاحبها إلى حد الكفر، وأكثرها من نوع تبديل الشرائع. وهذا النوع من البدع هو الذي يفر من دراسته، وإعلانه، وتنبيه الناس عليه فقهاء السلاطين فرارهم من الأسد، مع شغلهم الأوقات الكثيرة بصغائر البدع، مثل: المولد النبوي، والنصف من شعبان، ويوم الإسراء والمعراج، ونحو، إن صح أنها بدع أصلاً، ولم تكن أقوال فقهية مرجوحة أو حتى راجحة، أو سنناً حسنة، كما بينا آنفاً بالنسبة لبعضها

فإذا رأيتهم، أخي المسلم الكريم، يتقعون في نقد صغائر «البدع» هذه، فسألهم: وماذا عن البنوك الربوية، والمنظمات الكفرية الدولية، التي تنتمي إليها دولتهم «السعودية» المباركة، التي نصر الله بها الحق وأهله، كما زعم مفتيها بن باز، «دولة التوحيد» كما أفحش الألباني؟! ثم أعرض عنهم، وذره في طغيانهم يعمهون!

❖ فصل : التحذير من البدع، ومن الغلو في الدين

* عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وهذا هو اللفظ المعتمد، المتفق عليه، وفي رواية لمسلم «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

* عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا خطب يقول: أما بعد: «فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، حديث صحيح، أخرجه مسلم، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، بأسانيد صحاح، وزاد النسائي بإسناد صحيح: «وكل ضلالة في النار».

* وعن العرياض بن سارية، رضي الله عنه، مرفوعاً: «وإياكم والأمور المحدثات: فإن كل بدعة ضلالة». هذا الحديث أخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ بإسناد في صحته كلام، كما ناقشناه سابقاً، وأبو داود، وأحمد، والدارمي، بلفظ مقارب، بإسناد أيضاً فيها نظر، إلا أن هذه الفقرة تصح بشواهدا.

* وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً: «وإياكم ومحدثات الأمور: فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، أخرجه ابن ماجه بإسناد محتمل.

* وعن عمرو بن عوف المزني، رضي الله عنه، مرفوعاً: «ومن ابتدع بدعة ضلالة، لا ترضي الله ورسوله، كان عليه مثل أثام من عمل بها، لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً»، أخرجه الترمذي، وقال: «هذا حديث حسن»، ولعله لا يصل إلى تلك المرتبة بذاته، ولكن بشهادة غيره!

وكما جاء النهي عن الإبتداع والإحداث في الدين بلفظه هكذا صريحاً، في نصوص قليلة، جاءت نصوص كثيرة، أقوى ثبوتاً، وأصرح دلالة بالنهي عن «الغلو»، و«التعمق»، و«التنطع» في الدين. فمن ذلك:

* قوله تعالى: ﴿يا أهل الكتاب، لا تغلوا في دينكم غير الحق...﴾، (المائدة: ٥٧: ٧٧).

* وقوله، تقدست أسماؤه: ﴿يا أهل الكتاب، لا تغلوا في دينكم، ولا تقولوا على الله إلا الحق...﴾، (النساء: ١٧١: ٤).

* وقوله: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج، ملة أبيكم إبراهيم﴾، (الحج: ٢٢: ٧٨).

* وقوله: ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج، ولكن يريد ليطهركم﴾، (المائدة: ٦: ٥).

* وقوله: ﴿يريد الله بكم اليسر، ولا يريد بكم العسر﴾، (البقرة: ١٨٥: ٢).

* وأخرج البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه: فسددوا، وقاربوا، وأبشروا! واستعينوا بالغدوة، والروحة، وشيء من الدلجة».

التوحيد

* كما أخرج فيه بأسناد غاية في الصحة، عن أنس، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: **«يسروا، ولا تعسروا! ويشروا، ولا تنفروا!»**.

* وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **«لن يدخل أحدا عمله الجنة!»،** قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: «لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة؛ **فسددوا، وقاربوا!** ولا يتمنين أحدكم الموت: إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً وإما مسيئاً فلعله أن يستعذب»، حديث صحيح، غاية في الصحة.

* وأخرج البخاري كذلك بإسناد صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لن ينجي أحدا منكم عمله!»،** قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: **«ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة! سدّدوا وقاربوا،** واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة، **والقصد القصد تبلغوا!»**.

* وأخرج البخاري: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا محارب بن دثار قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري قال: [أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة أو النساء، فانطلق الرجل، وبلغه أن معاذاً نال منه، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه معاذاً؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **«يا معاذ أفтан أنت؟!»** (أو أفاتن؟!)، ثلاث مرار، «فلولا صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى! فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة!». هذا حديث غاية في الصحة! وقال البخاري: وتابعه سعيد بن مسروق ومسعر والشيباني قال عمرو وعبيد الله بن مقسم وأبو الزبير عن جابر قرأ معاذ في العشاء بالبقرة، وتابعه الأعمش عن محارب.

* وأخرج البخاري نفس القصة، بلفظ آخر فيه فوائد، بإسناد صحيح آخر عن جابر بن عبد الله أن معاذ بن جبل رضي الله عنه كان يصلي مع النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم يأتي قومه فيصلّي بهم الصلاة، فقرأ بهم البقرة، قال فتجوز رجل فصلّي صلاة خفيفة، فبلغ ذلك معاذاً فقال: إنه منافق، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! إنا قوم نعمل بأيدينا، ونسقي بنواضحنا، وإن معاذاً صلى بنا البارحة، فقرأ البقرة، فتجوزت، فزعم أنني منافق! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **«يا معاذ أفتان أنت؟!»،** ثلاثاً، «اقرأ: والشمس وضحاها، وسبح اسم ربك الأعلى، ونحوها». وأخرج قريباً منه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وأحمد بأسانيد غاية في الصحة.

* وأخرجها أحمد بإسناد صحيح عن أنس بن مالك قال: [كان معاذ بن جبل يوم قومه، فدخل حرام، وهو يريد أن يسقي نخله، فدخل المسجد ليصلي مع القوم، فلما رأى معاذاً

طوّل، تجوز في صلاته، ولحق بنخله يسقيه؛ فلما قضى معاذ الصلاة قيل له إن حراماً دخل المسجد فلما رآك طوّل تجوز في صلاته، ولحق بنخله يسقيه، قال: إنه لمنافق! أيعجل عن الصلاة من أجل سقي نخله؟! قال: فجاء حرام إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومعاذ عنده، فقال: يا نبي الله! إني أردت أن أسقي نخلًا لي، فدخلت المسجد لأصلي مع القوم، فلما طوّل، تجوزت في صلاتي، ولحقت بنخلي أسقيه، فزعم أنني منافق؟! فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال: «أفتان أنت؟! أفتان أنت؟! لا تطول بهم! اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، ونحوهما!»،

* وأخرج البخاري في «الصحيح» قصة مماثلة، ولعلها نفس القصة جاءت مختصرة من زاوية أخرى، بإسناد غاية في الصحة عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رجل: (يا رسول الله! لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان؟!)، فما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضباً من يومئذ فقال: «أيها الناس إنكم منقرون! فمن صلى بالناس فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة!».

* كما أخرج فيه عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده (أبي موسى الأشعري) قال: لما بعثه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومعاذ بن جبل (إلى اليمن) قال لهما: «يسرا، ولا تعسرا؛ وبشرا، ولا تنفرا، وتطاوعا». قال أبو موسى: يارسول الله! إنا بأرض يصنع بها شراب من العسل، يقال له البتع، وشراب من الشعير، يقال له المزز؛ فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «كل مسكر حرام». أي أن التيسير لا يعني مواقعة الحرام، بل مواقعة الحرام هي الحرج والعسر نفسه!

* وأخرج البخاري عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: [ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً، كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه، إلا أن تنتهك حرمة الله، فينتقم لله بها]، حديث صحيح، غاية في الصحة، وأخرج مثله مالك، في «الموطأ»، ومسلم، وأبو داود بأسانيد غاية في الصحة.

* وأخرج أحمد عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: [ما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلماً من لعنة تذكر؛ ولا انتقم لنفسه شيئاً يؤتى إليه، إلا أن تنتهك حرمة الله عز وجل؛ ولا ضرب بيده شيئاً قط، إلا أن يضرب بها في سبيل الله؛ ولا سئل شيئاً قط فممنعه، إلا أن يسأل مأثماً فإنه كان أبعد الناس منه؛ ولا خير بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما؛ وكان إذا كان حديث عهد بجبريل عليه السلام يدارسه، كان أجود بالخير من الريح المرسلة]، هذا حديث غاية في الصحة.

التوحيد

* وأخرج البخاري في الصحيح قصة الأعرابي الذي بال في المسجد، فهم الناس أن يبطشوا به، فنهاهم النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقال: «دعوه! وهريقوا على بوله سجلاً من ماء (أو ذنباً من ماء)! **فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين**»، هذا حديث صحيح أخرجه كذلك الترمذي، والنسائي، وأبو داود، وأحمد.

قلت: اتهم حاج من إيران على أيام طاغوت الجزيرة الأسبق، عميل الإنجليز، الملك عبد العزيز آل سعود، بأنه أراد تلويث المسجد الحرام بـ «**الغائط**» فضربت عنقه فوراً، من غير تحقيق معتبر، ولا اتهام يعتد به، ولا بينة ولا محاكمة، بدعوى أنه «**رافضي**» وأن هؤلاء مشهورون بتعمد تلويث مشاعر الإسلام. أما إدراك أنه قل من يسلم من الأوبئة والأمراض في الحج، وأنه لا يكاد أحد ينجو من نوبة «**إسهال**»، وأن ذلك الرجل في الأرجح أحس بذلك فحاول الخروج عدواً من المسجد قبل وقوع «**المصيبة**» فغلبته بطنه، فظنوه هارباً بعد ارتكاب «**الجريمة**»، كل هذا الاحتمالات الراجحة لم تخطر لهم على بال: نعم هكذا يكون الاتباع «**الحسن**» لسيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام؟!!

* كما أخرج فيه، عن الأزرق بن قيس، قال: (كنا على شاطيء نهر بالأهواز قد نضب منه الماء، فجاء أبو برزة الأسلمي على فرس، فصلى، وخلق فرسه، فانطلقت الفرس، فترك صلاته، وتبعها حتى أدركها، فأخذها. ثم جاء فقضى صلاته، وفينا رجل له رأي، فأقبل يقول: انظروا إلى هذا الشيخ، ترك صلاته من أجل فرس! فأقبل فقال: ما عنفني أحد منذ فارقت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وقال: إن منزلي متراخ. فلو صليت، وتركت، لم أت أهلي إلى الليل! **وذكر أنه صحب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فرأى من تيسيره**).

* وعن ابن عباس أنه التقط حصيات صغار، كحصى الخذف، لنبي الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وذلك لرمي الجمرات، فحسّن فعله، وقال: «**بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»، حديث صحيح، لا شك في صحته، رواه النسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، وأحمد، والضياء المقدسي في «المختارة»، والحاكم وقال: (صحيح على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: (على شرط مسلم فقط)!

لاحظ أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، استنكر الغلو، وحذر منه في أيسر الأمر وأسهله: اختيار حصوات رمي الجمار، فمن باب أولى فيما هو أكبر وأعظم!

* وعن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**هك المتطعون**»، قالها ثلاثاً. حديث صحيح أخرجه مسلم، وأبو داود، وأحمد.

* وعن أنس مرفوعاً: «إن فيكم قوماً يتعبدون حتى يعجبوا الناس، ويعجبهم أنفسهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، حديث صحيح أخرجه أبو يعلى الموصلي، فيه بيان العلة المهلكة المدمرة عند الخوارج الغالية: (الإعجاب بالنفس، وتزكيتها، وطلب إعجاب الناس وثنائهم).

وقد تواتر النقل بزم الخوارج الغالية، المارقين من الدين مروق السهم من الرمية، كما جاء في العديد من الأحاديث، بعشرات الطرق الصحيحة عن جمع من الصحابة، منها:

* أخرج البخاري بإسناد صحيح عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال بعث علي، رضي الله عنه، إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذهيبة، فقسمها بين الأربعة: الأقرع ابن حابس الحنظلي ثم المجاشعي، وعيينة بن بدر الفزاري، وزيد الطائي ثم أحد بني نبهان، وعلقمة بن علاثة العامري ثم أحد بني كلاب، فغضبت قريش والأنصار، قالوا: (يعطي صناديد أهل نجد ويدعنا؟!)، قال: «إنما أتألفهم!»، فأقبل رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كث اللحية، مخلوق، فقال: (اتق الله يا محمد!)، فقال: «من يطع الله إذا عصيت؟! أيامني الله على أهل الأرض، فلا تأمنوني؟!»، فسأله رجل قتله (أحسبه خالد بن الوليد)، فمنعه، فلما ولى قال: «إن من ضئضى هذا (أو في عقب هذا) قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد».

* وأخرج البخاري من طريق أخرى فيها فوائد وزيادات، بإسناد آخر صحيح، غاية في الصحة، عن أبي سعيد، رضي الله عنه، قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: (يا رسول الله اعدل!)، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل؟! قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل!!»، فقال عمر: (يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه)، فقال: «دعه! فإن له أصحاباً يحقر أحدهم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه، فما يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه (وهو قدحه) فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدم! آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدرر، ويخرجون على حين فرقة من الناس». قال أبو سعيد: (فأشهد أنني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتمس، فأتي به حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذي نعت).

* وأخرج البخاري في رواية أخرى بإسناد صحيح عن أبي سعيد، رضي الله عنه، يقول: بعث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهيبة في أديم مقروظ لم تُحصَل من ترابها. قال فقسّمها بين أربعة نفر، بين: عيينة بن بدر، وأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة وإما عامر بن الطفيل. فقال رجال من أصحابه: (كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء!)، قال: فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ألا تأمنوني، وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً؟!»، قال: فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، مخلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال: (يا رسول الله، اتق الله!)، قال: «ويلك! أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟!»، قال: ثم ولى الرجل. قال خالد بن الوليد: (يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟!)، قال: «لا، لعله أن يكون يصلي!»، فقال خالد: (وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه؟!)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم!»، قال: ثم نظر إليه وهو مقف فقال: «إنه يخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون كتاب الله رطبا، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية!»، وأظنه قال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود». والصحيح أن الرابع هو علقمة بن علاثة، كما ثبت في الروايات الأخرى الصحيحة، أما عامر ابن الطفيل فقد هلك قبل ذلك بمدة، كان حرباً على الله ورسوله، وله مشاركة في قتل القراء يوم بئر معونة، أصابته غدة البعير بدعوة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عليه، فمات كافراً، عياداً بالله من النار!

* وأخرج البخاري في رواية أخرى مختصرة بإسناد صحيح عن أبي سعيد، رضي الله عنه، أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وصيامكم مع صيامهم، وعملكم مع عملهم، ويقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية: ينظر في النصل فلا يرى شيئاً، وينظر في القدح فلا يرى شيئاً، وينظر في الريش فلا يرى شيئاً، ويتمارى في الفوق». وقد أخرج الإمام مالك في الموطأ مثل هذا بإسناد متصل صحيح.

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح، غاية في الصحة، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فوالله لأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة، وإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان: أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية؛ فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم

القيامة!..

* وأخرج مسلم، بإسناد صحيح، عن يسير بن عمرو قال: [سألت سهل بن حنيف: (هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الخوارج؟!)]، فقال: سمعته، وأشار بيده نحو المشرق، قوم (وفي لفظ: يخرج أقوام) يقرعون القرآن بالسنتهم، لا يعدو تراقيهم: يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية]، وأخرج أحمد مثله، بإسناد لا بأس به، وزاد: [قلت: (هل ذكر لهم علامة؟!)]، قال: هذا ما سمعت، لا أزيدك عليه!].

* وأخرج مثله الترمذي، بإسناد صحيح، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «يخرج في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقرعون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية!»، قال أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن علي وأبي سعيد وأبي ذر؛ وهذا حديث حسن صحيح؛ وقد روي في غير هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث وصف هؤلاء القوم الذين يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية إنما هم الخوارج الحرورية وغيرهم من الخوارج).

* وأخرج ابن ماجه، وأحمد، كل منهم، بإسناده الصحيح، عن أبي سلمة قال: قلت لأبي سعيد الخدري: هل سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يذكر في الحرورية شيئاً؟! فقال: سمعته يذكر قوماً يتعبدون (وقال أحمد: يتعمقون في الدين) يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصومه مع صومهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية: أخذ سهمه فنظر في نصله، فلم ير شيئاً، فنظر في رصافه، فلم ير شيئاً، فنظر في قدحه، فلم ير شيئاً، فنظر في القذذ: فتمارى هل يرى شيئاً، أم لا؟!]

* كما أخرج ابن ماجه، بإسناد صحيح، غاية في الصحة، عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن بعدي من أمتي (أو سيكون بعدي من أمتي) قوم يقرعون القرآن لا يجاوز حلقهم، يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه. هم شرار الخلق والخليقة!»، قال عبد الله بن الصامت: فذكرت ذلك لرافع بن عمرو أخي الحكم بن عمرو الغفاري، رضي الله عنهما، فقال: وأنا أيضاً قد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أخرج أحمد حديث أبي ذر كذلك بإسناد صحيح.

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد صحيح، عن عاصم بن كليب عن أبيه قال كنت جالسا عند علي، رضي الله عنه، فقال: إني دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس عنده أحد إلا عائشة، رضي الله عنها، فقال: «يا ابن أبي طالب! كيف أنت وقوم كذا وكذا؟!»، قال: قلت: الله ورسوله أعلم! قال: «قوم يخرجون من المشرق، يقرؤون القرآن لا يجاوز

تراقبيهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فمنهم رجل مخدج اليد كأن يديه ثدي حبشية». وزاد في رواية صحيحة، أن علي قال: (أنشدكم بالله هل أخبرتكم أن فيهم، ...) فذكر الحديث بطوله.

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد صحيح، عن يزيد الفقير قال: قلت لأبي سعيد الخدري: (إن منا رجالا هم أقرؤنا للقرآن، وأكثرنا صلاة، وأوصلنا للرحم، وأكثرنا صوما، خرجوا علينا بأسيا فهم؟!)، فقال أبو سعيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**يخرج قوم يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**».

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد صحيح، عن أنس قال: ذكر لي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ولم أسمع منه): «إن فيكم قوما يعبدون ويدأبون حتى يعجب بهم الناس، **وتعجبهم نفوسهم**، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية!»

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد صحيح، عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري، وقد حدثناه أبو المغيرة عن أنس عن أبي سعيد، ثم رجع إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «سيكون في أمتي خلاف وفرقة: قوم يحسنون القيل، ويسينئون الفعل، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، لا يرجعون حتى يرتدوا على فوقه، هم شر الخلق والخليقة! طوبى لمن قتلهم وقتلوه! يدعون إلى كتاب الله، وليسوا منه في شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم!»، قالوا: (يا رسول الله ما سيماهم؟!)، قال: «التحليق».

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد حسن، عن جابر بن عبد الله قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الجعرانة وهو يقسم فضة في ثوب بلال للناس، فقال رجل: (يا رسول الله، اعدل!)، فقال: «ويلك! ومن يعدل إذا لم أعدل؟! لقد خبت إن لم أكن أعدل!»، فقال عمر: (يا رسول الله! دعني أقتل هذا المنافق؟!)، فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أنني أقتل أصحابي! إن هذا وأصحابه يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم أو تراقيهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية»، وأخرج مثله بأسانيد حسان إلى جابر، فالحديث عن جابر صحيح بمجموعها. ولعل هذه قصة أخرى، لأن القصة المشهورة الأخرى ما كانت عام الجعرانة، وكان المقسوم ذهيبية بين أربعة من زعماء القبائل من نجد، أو لعل القصتين اختلطتا على جابر، رضي الله عنه!

* وأخرج الإمام أحمد: حدثنا علي بن إسحاق، حدثنا عبد الله (يعني ابن المبارك)، قال حدثنا حرمة بن عمران، قال حدثني عبد العزيز بن عبد الملك بن مليل السليحي (وهم إلى قضاعة) قال: حدثني أبي قال: كنت مع عقبة بن عامر جالسا قريبا من المنبر يوم الجمعة

فخرج محمد بن أبي حذيفة فاستوى على المنبر فخطب الناس ثم قرأ عليهم سورة من القرآن قال وكان من أقرئ الناس، قال: فقال عقبة بن عامر: (صدق الله ورسوله! إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليقرأن القرآن رجال لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية!»)، هذا إسناد صحيح.

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد لا بأس به، عن شريك بن شهاب قال: كنت أتمنى أن ألقى رجلاً من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، يحدثني عن الخوارج، فلقيت أبا برزة في يوم عرفة في نفر من أصحابه، فقلت: يا أبا برزة! حدثنا بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله في الخوارج! فقال أحدثك بما سمعت أذني ورأت عينا: أتني رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بدنانير فكان يقسمها وعنده رجل أسود مطموم الشعر عليه ثوبان أبيضان بين عينيه أثر السجود فتعرض لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأتاه من قبل وجهه، فلم يعطه شيئاً، ثم أتاه من خلفه، فلم يعطه شيئاً، فقال: والله يا محمد، ما عدلت منذ اليوم في القسمة! فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضباً شديداً، ثم قال: «والله لا تجدون بعدي أحداً أعدل عليكم مني!»، قالها ثلاثاً، ثم قال: «يخرج من قبل المشرق رجال، كأن هذا منهم، هديهم هكذا: يقرعون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، لا يرجعون إليه!»، ووضع يده على صدره: «سيماهم التحليق! لا يزالون يخرجون، حتى يخرج آخرهم، فإذا رأيتموهم فاقتلوهم!»، قالها ثلاثاً، «شر الخلق والخليقة»، قالها ثلاثاً.

* وأخرج الإمام أحمد، بإسناد صحيح، عن أبي بكرة قال أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بدنانير، فجعل يقبض قبضة، قبضة، ثم ينظر عن يمينه، كأنه يؤامر أحداً، ثم يعطي؛ ورجل أسود، مطموم عليه ثوبان أبيضان، بين عينيه أثر السجود، فقال: (ما عدلت في القسمة؟!)، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: «من يعدل عليكم بعدي؟!»، قالوا: (يا رسول الله ألا نقتله؟!)، فقال: «لا!»، ثم قال لأصحابه: «هذا وأصحابه يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية لا يتعلقون من الإسلام بشيء». وقد زادنا أبو بكرة نفيح بن الحارث، رضي الله عنه، فائدة جميلة ها هنا، وهي أن أمين من في السماء، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، كان (ينظر عن يمينه، كأنه يؤامر أحداً)، فلعله كان يؤامر جبريل عليه الصلاة والسلام!

هذا نقل تواتر، يوجب العلم اليقيني، الذي لا يتطرق إليه شك أو تشويه شائبة، وإنما كان ذلك الذم الشديد، والله أعلم، لأمر منها: أن أكثر الإبتداع والإحداث يرجع، حقيقة، إلى الغلو في الدين، والحرص المُرَضِي عليه، والمبالغة في التعبد، والهوس في الزهد، كما

التوحيد

فصلناه أعلاه. ومنها: أن الغلو والتشدد ينفر الناس من الدين ويصدّهم عنه غالباً، بخلاف التقصير والتساهل، كما معلوم محسوس بشهادة الواقع وأحداث التاريخ المتواترة، لذلك جاء من الذم لأهل الغلو، وبالأخص الخوارج الغالية، من الأزارقة والنجداث والصفورية المكفرين بالذنوب، الذين يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، ما هو أكثر بكثير مما جاء في ذم أهل التفريط والتساهل!

لذلك كان الإفراط في الحكم بالتبديع على الناس، وعلى الأفعال، من الصفات المميزة لأهل الغلو والإبتداع أنفسهم. فلا يجوز للمسلم العاقل، الذي يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يحكم على فعل بأنه بدعة إلا بعد إشباع البحث، والتأكد، بيقين، من عدم تقديم قائلها لدليل أو لشبهة دليل، وإلا وقع هو نفسه في الغلو والإبتداع! ويتدرج الحال بهذا وأمثاله، من العجب، وتزكية النفس، والغرور بها، وإساءة الظن بالمسلمين، حتى يبدع الناس جميعاً، ما عدا نفسه، وفرقة التي على نفس رأيه، بحذافيره. فتجده يقول بلسان الحال، بل ربما بلسان المقال: (ابتدع الناس؛ ضل الناس؛ فسدت عقائد الناس؛ هلك الناس؛ .. إلخ) فينطبق عليه الوعيد الشديد الذي ثبت عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إذا سمعت الرجل يقول: هلك الناس، فهو أهلكهم»، كما أخرجه مسلم في صحيحه، والبخاري في «الأدب المفرد» بإسناد صحيح عن أبي هريرة.

ولأهل الغلو نكت، وطرائف، وعجائب، لا تعد ولا تحصى، من أهمها، وأبرزها: الغلظة على العوام، والسكوت والتساهل مع «ساداتهم وكبرائهم» من الحكام. فهذا (الشيخ الدكتور) صهيب حسن، وهو «مبتدع» من رؤوس أدعياء «السلفية» والسنة والحديث في بريطانيا يبسط لسانه في عرض «جماعة التبليغ» فيقول، في ما روته عنه «الهدي النبوي»، في عددها الثامن لشهر شعبان ١٤١٧هـ: (لا يجوز للمسلم السني الدخول إلى هذه الجماعة لما فيها من «البدع الغليظة»، ولا يجوز الخروج معهم لأن ذلك نصر للبدعة وإشاعة لها)!

الله أكبر: «بدع غليظة»، هكذا قال بصوت مرتفع، فض الله فاه! من غير بيان لها، أو تفصيل، ومن غير دليل شرعي، بل هكذا إرسالاً، يتبعه المبتدعة بحق، من المقلدة العميان إتباع دواب الحمير لقائدها. فإذا وصل الكلام إلى أعداء الله وأعداء رسله، مبدلي الشرائع، المتولين للكفار، من أمثال «آل سعود»، الذين يمدونه وجماعته بالمال، فلا تجد إلا الصمت المطبق، والسكوت المريب، والاعتذار بـ«الحكمة»، المزورة، واجتناب «الفتنة» المكونة المزعومة: ﴿ألا في الفتنة سقطوا، وإن جهنم مخيطة بالكافرين﴾، أما ما يأتيهم من أموال، وما يرفلون فيه من حل حسان، وما يرتحلون من سيارات فارهة، وما يسكنون من قصور أو بيوت منيفة، فكله إنما أعطاه آل سعود لـ«وجه الله» وأخذة هؤلاء لـ«مصلحة الدعوة»، ولم

لا؟! أليست دولة آل سعود هي «دولة التوحيد» بنص «الإمام» الألباني وهي «الدولة المباركة التي نصر الله بها الحق وأهله» بنص «الإمام» عبد العزيز بن باز؟! بل إن الحق أن الخوارج الحرورية أكثر فحولة ورجولة وإخلاصاً من هؤلاء، فادّعاء السلفية هؤلاء فيهم كل صفات الخوارج إلا قوة الشكيمة، والرجولة والشجاعة، فلعل خير مسمى لهم هو: «مخانيث الخوارج»! ومن فواقهم: وصفهم مصافحة المسلمين لبعضهم بعضاً، بعد التسليم من الصلاة، بأنه بدعة! وقد ناقشنا ذلك وأبطلناه فيما سلف.

بل إن الظن ليسوء جداً بهؤلاء، نظراً لعلاقة أكثرهم الوثيقة بفجرة الحكام، وأن دوافعهم الحقيقية هي تعمد «إفساد ذات البين» بين المسلمين، وتفريق صفهم، حتى يتسنى للكفار، والمنافقين من فسقة الحكام، وعملائهم من المتنفذين ورجالات الأدب والإعلام، وزنادقة المشايخ، حتى يتسنى لهؤلاء بسط هيمنتهم، وفرض تسلطهم على الأمة التي تم تمزيق شملها، وتصديق صفوفها، بجلوسهم على أفواه السكك: يمتحنون الناس بغوامض المسائل، ودقائق مشكلات الاعتقاد! ثم يصنفون الناس: هذا مبتدع، وذاك كافر، والثالث، «سلفي»، والآخر «خلفي»، وهذا «صوفي»، وذلك «طريقي»، والإمام الحافظ الفقيه الأصولي النظار الحجة ابن حزم «جهمي»، وهذا مستحق للهجر، والإمام الحافظ الحجة قاضي القضاة ابن حجر «أشعري»: أهل لأن تحرق كتبه، والنووي، نصف أشعري: عقيدته «وسطاً» مشكوك فيها، ووجه الإمام الشهيد سيد قطب، لأنه حليق وفق مذهبه في جواز حلق اللحية، يشبه وجوه اليهود والنصارى... إلخ، إلى غير ذلك من شطحاتهم الخبيثة الملعونة، أخزاهم الله، وأبعدهم، ولعنهم، وأبادهم.

باب توحيد المحبة والولاء

توحيد المحبة والولاء هو إفراد الله بالمحبة والموالة لاستحقاقه الذاتي لذلك، فتكون كل محبة ونصرة وموالة ناشئة من ذلك متفرعة منه، وليست أصلاً مستقلاً بنفسه. واستحقاق الرب، تباركت أسماؤه، للمحبة في أقصى درجاتها، وأخلص أنواعها، ضرورة عقلية فطرية، جاء الشرع مؤكداً لها، ومنبهاً إليها. ذلك لأن الإنسان لا يحب شيئاً، أو شخصاً إلا بدافعين:

الأول: : لاتصاف الشيء أو الشخص المحبوب بصفات جمال، وكمال يدركها العقل، أو يميل إليها الطبع.

والله، تباركت أسماؤه، وتقدس صفاته، هو الموصوف بالكمال والجمال التام المطلق، الفائق لحدود إدراك العقول، المتجاوز لآفاق الوهم والخيال. فأى شيء أولى من الله بأقصى درجات المحبة لهذا الاعتبار؟!

الثاني: لما يأتي من الشيء أو الشخص المحبوب من الإنعام، أو العطايا والمنح، أو جلب النفع ودفع الضرر، أو المعونة في النوازل والشدائد، أو التلطف في المعاملة وحسن الصحبة والمعشر، أو الحماية من الأعداء والنصرة عليهم.

والله سبحانه وتعالى هو المنعم الأول على الإنسان ابتداءً: بمنح الوجود بعد العدم؛ والحياة بعد الموت؛ وجعل السمع والبصر، وسائر الحواس، والتمييز، والعقل؛ ومنه بحرية الإرادة والاختيار، والقدرة على الفعل والإبداع والابتكار؛ ثم التكريم والتفضيل على أكثر الخليفة تفضيلاً؛ ونعمه الظاهرة والباطنة تترى وتتوالى آناً الليل، وأطراف النهار. فأى شيء أولى من الله بأقصى درجات المحبة لهذا الاعتبار؟! فمن أولى أن يعترف له بالفضل والجميل، ويتقدم إليه بالشكر؟!

فهو جل وعلا مستحق، لذاته وبذاته، لغاية الحب، حباً يفوق حب النفس، والولد، والوالد، والزوج، وجميع متاع الدنيا ولذاتها، والناس أجمعين.

ويترتب على ذلك، لا محالة، **إن كانت المحبة صادقة**، حب من يحب، وحب كل ما يقرب إليه ويزيد في محبته، كما يترتب عليها، بدهة، طاعة أمره، واتباع رسله؛ وبالضرورة بغض أعدائه، وبغض من يبغضه، وبغض كل ما يبغضه عنه.

وفي مقدمة محبوبيه، بل هو رأسهم، سيدنا وحبيب قلوبنا محمد بن عبدالله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العربي، خاتم النبيين، وسيد المرسلين، و خليل رب العالمين، وإمام

المتقين، الذي قال ناصحاً، مشفقاً: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده، ووالده، والناس أجمعين»! لذلك كان لا بد من محبته، وتوقيره، ونصرته، وطاعته، واتباعه. كما قيل في معنى شهادة «أن محمداً رسول الله»: (طاعته فيما أمر * وتصديقه في ما أخبر * واجتناب ما نهى عنه وزجر * وأن لا يعبد الله إلا بما شرع وقرر * وأن يُحَبَّ أكثر من النفس والزوج والولد والوالد وسائر البشر * وأن يوقَّر ويعزَّر ويُنصَّر)

ثم ينشأ من ذلك ويترتب عليه لا محالة:

(١) نصرته، أي نصره الله: بنصرة دينه، وكتبه، ورساله؛ والدعوة إليهم، والصبر على الأذى فيهم، والجهاد والقتال في سبيلهم؛

(٢) موالاة أوليائه وأحبائه: بمحبتهم وصدق الود لهم؛ واحترامهم وإكرامهم؛ وحسن عشرتهم وصحبتهم؛ وإخلاص الصداقة والمشورة والنصح لهم؛ والتعاون معهم على كل بر وتقوى؛ وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر؛ ونصرتهم بالمال والنفس والولد؛ والتجمع معهم في جماعة واحدة، أي الانتماء إلى تابعة واحدة معهم، أي العيش معهم في ظل كيان سياسي واحد؛

وأخص خصائص الموالاة، وجوهرها: التحالف، والإنتماء، والتكتل، والتقرب، والنصرة، والإعانة، والصداقة، والتودد.

(٣) معاداة أعدائه، والمعاداة هي الضد والنقيض التام للموالاة، فهي ضدها من كل وجه: ب بغضهم، وقطع حبال المودة معهم، وعدم مناصرتهم، والانعزال عنهم، والهجرة من ديارهم، ومقاتلتهم، كل ذلك من غير ظلم ولا عدوان. ولا يستثنى من ذلك إلا ما أذن به الرب، جل وعلا، من الإحسان إليهم، والبر، والصلة، والموادعة، والمهادنة، والمصالحة، وحقوق التابعة لأهل ذمة الله، وذمة رسوله، ولغيرهم من المسلمين والموادعين. أمّا أعداء الله من الكفرة الحربيين فلهم كل البغض، وكل المقت، وكل العداء، وكل الإبعاد، وكل الخذلان، وكل القتال. وقد أشبعنا جزئيات ذلك وفقهه في كتابنا المسمى: (الموالاة والمعاداة)، فليراجع.

* قال تعالى: ﴿مَالِهِمْ مِنْ دُونِهِ مَنْ وَلِي، وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾، (الكهف: ٢٦: ١٨).

* وقال: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ؟ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ...﴾، (الشورى: ٩: ٤٢).

* وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ...﴾، (البقرة: ١٦٥: ٢).

* قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾، (المائدة: ٥٥: ٥).

التوحيد

* وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾ ، (التوبة: ٢٣: ٩).

* وقال: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ، أَوْ أَبْنَاءَهُمْ، أَوْ إِخْوَانَهُمْ، أَوْ عَشِيرَتَهُمْ، أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ . .﴾ ، (المجادلة: ٢٢: ٥٨).

* وقال: ﴿قُلْ: إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ، فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ * قل أطيعوا الله والرسول، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين﴾ ، (آل عمران: ٣: ٣١-٣٢).

* وقال: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً، وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ، (آل عمران: ٣: ٢٨).

* وجعل، تباركت أسماؤه، اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين الصفة الرئيسية المميزة للمنافقين نفاقاً اعتقادياً مخرجاً من الملة، أهل الدرك الأسفل من النار، فقال: ﴿بَشَرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ * الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، أيتغنون عندهم العزة؟ ! فإن العزة لله جميعاً﴾ ، إلى قوله، جل من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ! أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا؟ !﴾ * إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار، ولن تجد لهم نصيراً﴾ ، (النساء: ٤: ١٣٨-١٤٥).

* وقال، جل من قائل، مثنياً على إبراهيم وصحبه: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ، إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ: إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ، وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، كُفَرْنَا بِكُمْ، وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ ، (المتحنة: ٤: ٦٠).

* وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ، وَيُحِبُّونَهُ: أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ، يَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ ، (المائدة: ٥: ٥٤). ذكر لهؤلاء المحبين لله، المحبوبين من الله؛ وهذا هو المطلب المهم: أن يكون المرء محبوباً من الله، ذكر لهم أربع علامات:

الأول: الذلة على المؤمنين: وهي تمام الرحمة والشفقة والعطف والرقّة والتواضع. قال

الإمام التابعي عطاء المكي، رحمه الله: **(كالولد مع والده، والعبد المملوك مع سيده).**
الثاني: العزة على الكافرين: وهي هنا الترفع، والشدة، وتأكيد الهوية والشخصية، بل والغلظة في مواضعها، وليست هي البطر والغطرسة والعجب بالنفس؛ كما قال، تقدرست أسماؤه، في موضع آخر مثنياً على أصحاب نبيه، صلى الله عليه وسلم: ﴿أشدداد على الكفار، رحماء بينهم﴾، وقال تعالى، أمراً نبيه، صلى الله عليه وسلم: ﴿جاهد الكفار والمنافقين، واغلظ عليهم!﴾.

الثالث: الجهاد في سبيل الله بالنفس، والمال، وباليد، واللسان، فبذلك تتحقق دعوى المحبة.

الرابع: أنهم لا يخافون في الله لومة لائم: وهذه علامة صحة المحبة.
 فمن زعم أنه يحب الله فليفحص نفسه ويختبرها: فإن كان متصفاً بتلك الصفات الأربع فليستبشر بمبادلة الله له حباً بحب، وإلا فلا يغرنَّ نفسه بالأمانى الكاذبة، والدعاوى العريضة، وليشتغل في تقويم نفسه، وإصلاح شخصيته، حتى يصبح أهلاً لمحبة الله، التي هي غاية الغاية، ومنتهى النهاية!

لاحظ كذلك أن المحبة هنا ليست محبة سلبية قلبية محضة فحسب، محبة الرهبان «الزعومة» المنعزلة في الصوامع والأديرة، بل هي كذلك: ولاء وبراء، أي موالاة ومعاداة، وجهاد وكفاح، وأفعال وأنشطة ظاهرة!

* عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا يؤمن أحدكم حتى **أكون أحب إليه من ولده، ووالده، والناس أجمعين**»، حديث صحيح، أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد، وغيرهم.

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح عن عبدالله بن هشام، رضي الله عنه، قال: كنا مع النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب فقال له عمر: (يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي!)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا، والذي نفسي بيده: حتى أكون أحب إليك من نفسك!**»، فقال له عمر: (فإنه الآن، والله، لأنت أحب إلي من نفسي)، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**الآن يا عمر**». وأخرج أحمد مثله بإسناد قوي.

* ولهما عن أنس، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار**»، حديث صحيح. وفي رواية صحيحة أخرى: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى ...» إلى

التوحيد

آخره. وقد أخرج مثله الترمذي وقال: حسن صحيح، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان في صحيحه،

حلاوة الإيمان: ما يحصل في القلب من اللذة والبهجة والنعيم والسرور، الذي يجده أهل الإيمان، ويعرفونه، ويذوقونه، ولا تستطيع الكلمات حده ووصفه، بل لا بد من تجربته! ويترتب على ذلك التلذذ بالطاعات، والتمتع بتحمل المشاق وتجنب الشهوات في رضى المحبوب، جل وعز.

ولن يجد أحد حلاوة الإيمان كاملة إلا إذا أكمل المحبة، ودفع ضدها، وجردها:

(١) فإكمال المحبة يكون: بأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد مما سواه، فلا يكفي مجرد الحب، بل لا بد أن يكون الله ورسوله أحب من كل محبوب آخر. ومحبة الله تستلزم محبة طاعته، لأن الله يحب من عبده الطاعة، أي العبودية، والمحبة بحق يحب ما يحب محبوبه، لا محالة، إن كانت محبته صادقة.

(٢) ودفع ضدها: بأن يكرهه ضد لوازم المحبة والإيمان، أي أن يكره الكفر والفسوق والعصيان، كما يكره أن يقذف في النار.

(٣) وتجريدها: أن يحب المرء، لا يحبه إلا لله. وتجريد المحبة لا يتأتى إلا بعد إكمالها، ودفع ضدها، لذلك جاء الحديث التالي بها منفردة، لأن وجودها، يقتضي ضرورة، سبق كمالها، ودفع الضد لها:

* عن أبي هريرة مرفوعاً: «من سره أن يجد طعم الإيمان فليحب المرء لا يحبه إلا لله»، حديث صحيح، أخرجه أحمد، والطيالسي، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وإسناده حسن صحيح قوي على شرط مسلم، تقوم به الحجة على كل حال، وهو قطعاً في غاية الصحة بشواهده.

* وعن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب للناس ما يحب لنفسه، وحتى يحب المرء لا يحبه إلا لله، عز وجل»، حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه أحمد، وغيره.

* وعن أبي أمامة عن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «من أحب في الله، وأبغض في الله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان»، أخرجه أبو داود بإسناد حسن قوي لذاته، والطبراني في «الأوسط»، والضياء المقدسي، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وابن عساكر. والحديث صحيح قطعاً، بمجموع طرقه، ومتابعاته، وشواهده، ومنها:

* عن معاذ بن أنس الجهني، رضي الله عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله

وسلم، قال: **«من أعطى الله، ومنع الله، وأحب الله، وأبغض الله، وأنكح الله، فقد استكمل إيمانه»**. هذا حديث صحيح، أخرجه الترمذي وأحمد بإسناد صحيح، وكذلك أحمد بإسناد آخر فيه نظر. وقد روى ابن أبي شيبة في **«الإيمان»** مثله، شأهأ له، عن كعب بن مالك موقوفاً.

* أخرج أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا في **«الإخوان»** عن البراء بن عازب قال: كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: **«أتدرون أي عرى الإيمان أوثق؟!»**، قلنا: (الصلاة)، قال: **«إن الصلاة حسنة، وما هي بها!»**، فذكروا شرائع الإسلام، فلما رآهم لا يصيبون قال: **«أوثق عرى الإيمان أن تحب في الله، وتبغض في الله عز وجل»**، كما أخرجه كذلك أحمد، وأبو داود الطيالسي، وهو حديث حسن، كما سنبرهنه في الملحق، إن شاء الله.

* وجاء في المعجم الكبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لأبي ذر: **«أي عرى الإيمان (أظنه قال:) أوثق؟!»**، قال: **(الله ورسوله أعلم!)**، قال: **«الموالة في الله، والمعاداة في الله، والحب في الله، والبغض في الله»**. وهذا كذلك حديث صحيح، كما هو مبين في الملحق.

* أخرج الطبراني في **«المعجم الكبير»** عن عبد الله بن مسعود قال: [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا بن مسعود!»، قلت: (لبيك!)، ثلاثاً؛ قال: **«هل تدرون أي عرى الإيمان أوثق؟!»**، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: **«الولاية في الله، والحب في الله، والبغض في الله!»**، قال: «يا بن مسعود!»، قلت: (لبيك يا رسول الله)، قال: **«أي المؤمنين أفضل؟!»**، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: **«إذا عرفوا دينهم، أحسنهم عملاً!»**، ثم قال: «يا بن مسعود، هل تدري أي المؤمنين أعلم؟!»، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: **«إذا اختلفوا (وشبك بين أصابعه) أبصرهم بالحق، وإن كان في عمله تقصير، وإن كان يزحف زحفاً!»**، ثم قال: «يا بن مسعود، هل علمت أن بني إسرائيل افترقوا على اثنتين وسبعين فرقة لم ينج منها إلا ثلاث فرق: فرقة أقامت في الملوك والجبابرة فدعت إلى دين عيسى فأخذت فقتلت بالمناشير، وحرقت بالنيران، فصبرت حتى لحقت بالله؛ ثم قامت طائفة أخرى لم تكن لهم قوة، ولم تطق القيام بالقسط، فلحقت بالجمال فتعبدت وترهبت وهم الذين ذكرهم الله فقال: ﴿ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله إلى وكثير منهم فاسقون﴾»، وفرقة منهم أمنت فهم الذين آمنوا وصدقوني وهم الذين رعوها حق رعايتها؛ وكثير منهم فاسقون: وهم الذين لم يؤمنوا بي ولم يصدقوني ولم يرعوها حق رعايتها وهم الذين فسقهم الله!»، هذا حديث صحيح، كما هو مبين في الملحق.

التوحيد

* وجاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل عن أبي ذر قال خرج إلينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «أتدرون أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟!»، قال قائل: الصلاة، والزكاة، قال قائل: الجهاد؛ قال: «**ان أحب الأعمال إلى الله عز وجل: الحب في الله والبغض في الله**»، كما أخرجه أبو داود مختصراً.

* وأخرج الطبراني مرفوعاً، وكذلك أحمد، بإسانيدهم، عن عمرو بن الجموح، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بلفظ: «**لا يحق للعبد حق صريح الإيمان حتى يحب لله تعالى، ويبغض لله تعالى، فإذا أحب لله، وأبغض لله فقد استحق الولاء من الله،... إلخ**».

* أخرج الإمام ابن جرير الطبري، والإمام محمد بن نصر المروزي بأسانيدهم من كلام ابن عباس: (من أحب في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنما تنال ولاية الله بذلك! ولن يجد عبد طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصومه، حتى يكون كذلك! وقد صارت مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً)، وأخرج ابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم الجملة الأولى منه فقط.

* أخرج ابن أبي الدنيا في «الإخوان»: عن ابن عباس قال: [أحب في الله، وأبغض في الله، ووال في الله، وعاد في الله! فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولا يجد عبد طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصيامه، حتى يكون كذلك]. هذا أثر حسن، كما هو مبرهن في الملحق.

لاحظ أن الأثر السابق من كلام ابن عباس، لله دره، ليس إلا اتباعاً للأحاديث قبله، وإعمالاً للفهم الصحيح لها، ولغيرها من نصوص الكتاب والسنة المتضافرة، حاشا لابن عباس أن يكون مبتدعاً، أو أن يقدم بين يدي الله ورسوله، فلم يكتف بذكر «الحب»، و«البغض»، بل أكد على «الموالة»، و«المعاداة». فلا يكفي مجرد «الحب»، و«البغض» القلبيين المجريدين، بل لا بد من «الموالة» وهي الإنتماء، والنصرة، والتحالف، والإعانة، والكينونة مع المحبوبين ظاهراً، وباطناً، ولا بد من ضدها وهو «المعاداة»: الشاملة للمقت، والتحقيق، والمفاصلة، والهجر، والمقاتلة بالسلاح، والبراءة من المبغوضين، والكفر بهم، ونبذهم، والبعد عنهم ظاهراً، وباطناً!

* أخرج ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع وأبو معاوية وابن نمير، كلهم، عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا! أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟! أفشوا السلام بينكم»، حديث صحيح، في غاية الصحة، ومثله في صحيح مسلم، ومسند إسحاق بن راهويه، وفي الأدب المفرد للبخاري، ومسند الإمام

أحمد بن حنبل، وسنن أبي داود، وسنن البيهقي الكبرى، وفي صحيح ابن حبان.
* كما أخرج الطبراني عن أبي أمامة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له! والذي نفسي بيده: لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنون حتى تحابوا، ولا تحابون حتى يذهب الغل من صدوركم! ألا أخبركم بأمر إذا فعلتموه تحاببتم؟!»، قالوا: (بلى)، قال: **افشوا السلام!**». هذا حديث صحيح، كما هو مفصل في الملحق.

* أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا! ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟! إفشوا السلام بينكم**». هذا حديث حسن، كما هو مفصل في الملحق.

* وجاء في المستدرک على الصحيحين عن أبي موسى الأشعري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**لن تؤمنوا حتى تحابوا! أفلا أدلكم على ما تحابوا عليه؟!،**» قالوا: (بلى، يا رسول الله!)، قال: «**افشوا السلام بينكم تحابوا!**» والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تراحموا!»، قالوا: (يا رسول الله كلنا رحيم!)، قال: «إنه ليس برحمة أحدكم، ولكن رحمة العامة، رحمة العامة!»، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح، ولعله لا يصل إلى تلك المرتبة، ولكنه حسن، على كل حال، كما هو مبين في الملحق.

* أخرج الإمام أحمد بن حنبل عن الزبير بن العوام، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء؛ والبغضاء هي الحالقة: لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين! والذي نفسي بيده (أو: والذي نفس محمد بيده): لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا! أفلا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم؟! أفشوا السلام بينكم!**». فيه مولى آل الزبير مجهول، وبقيت رجاله ثقات أثبات. وأخرجه الترمذي، والطيايسي، وأبو يعلى، والبيهقي في الكبرى، وعبد بن حميد.

* جاء في سنن ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا هريرة! كن ورعا تكن أعبد الناس، وكن قنعا تكن أشكر الناس، **وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمنا**، وأحسن جوار من جاورك تكن مسلما، وأقل الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب». قال الألباني: صحيح، وهو كما قال.

* وفي الصحيحين عن أنس مرفوعاً: «**(والذي نفسي بيده)، لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه (أو قال: لجاره)، ما يحب لنفسه (من الخير)**». هو من أصح أحاديث الدنيا، أخرجه أهل السنن كلهم: الترمذي وقال: حسن صحيح، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وأحمد، والطيايسي، وابن حبان، وأبو يعلى، والطبراني في «الصغير»، والشهاب القضاعي في

مسنده، وغيرهم.

* وعن يزيد بن أسد بن كرز، رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «يا يزيد بن أسد! أتحب الجنة؟!»، قلت: (نعم)، قال: «فأحب لأخيك المسلم ما تحب لنفسك!»، حديث صحيح، أخرجه أحمد، وأبو يعلى، وابن حبان، والطبراني في «الكبير»، وعبد بن حميد في «المنتخب»، كما أخرجه الحاكم في «المستدرک»، وصححه، ووافقه الذهبي.

* وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً»، ثم شبك بين أصابعه الشريفة، كما أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح، والنسائي، وأحمد، والطياي، والحميدي، وعبد بن حميد في «المنتخب»، وابن حبان، وأبو يعلى، والبيهقي في «الكبرى»، والشهاب القضاي، وغيرهم!

* وفي الصحيحين عن النعمان بن بشير مرفوعاً: «ترى المؤمنين في تراحمهم، وتوادهم، وتعاطفهم كمثل الجسد (الواحد): إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى». هذا من أصح أحاديث الدنيا، وأخرجه كذلك أحمد من طرق كثيرة، والبيهقي في «الكبرى»، وابن حبان، وأبو داود الطيالسي، والطبراني في «الصغير» وفي «مسند الشاميين»، والحميدي، والشهاب القضاي، وابن الجعد.

– ومن ألفاظ أحمد بإسناد صحيح: «المؤمنون كرجل واحد: إذا اشتكى رأسه اشتكى كله، وإن اشتكى عينه اشتكى كله»، ولعل هذا هو اللفظ الأصلي، أي أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، سمى أعضاء منها الرأس، والعين، وغيرها فاختصره بعض الرواة، فقال: «إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى»، أو قاله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مرة مبسوطاً، وأخرى مختصراً.

* وفي الصحيحين مرفوعاً: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار».

* وفي الصحيحين مرفوعاً: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق؛ فمن أحبهم أحب الله، ومن أبغضهم أبغضه الله».

* وعن أنس مرفوعاً: «ما تحاب رجلان في الله إلا كان أحبهما إلى الله، عز وجل، أشدهما حباً لصاحبه»، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» بإسناد صحيح، وابن حبان، والحاكم في «المستدرک» وقال: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي والعراقي، وفي إسناد الحاكم نظر، ولكن إسناد البخاري صحيح بلا شك! وله متابعة قوية، أخرجهما الخطيب البغدادي، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير مرفوعاً.

* وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

«إن الله يقول يوم القيامة: أين المتحابين بجلالي؟! اليوم أظلمهم في ظلي، يوم لا ظل إلا ظلي»، وهو كذلك في مسند أحمد، والموطأ.

* وعن أبي إدريس الخولاني قال: جلست مجلساً فيه عشرون من أصحاب محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فإذا فيهم شاب حسن الوجه، حسن السن، أدعج العينين، أغر الثنايا، فإذا اختلفوا في شيء، أو قالوا قولاً انتهوا إلى قوله، فإذا هو معاذ بن جبل، رضي الله عنه، فلما كان من الغد جئت، فإذا هو يصلي عند سارية، فخفف صلاته ثم احتبى، فسكت، فقلت: إني لأحبك في جلال الله! فقال: آله! فقلت: آله! فقال: [فإن المتحابين في الله في ظل الله، (قال أبو إدريس: أحسب أنه قال:) يوم لا ظل إلا ظله، (ثم قال أبو إدريس: لا أشك في بقيته) يوضع لهم كراسي من نور، يغطهم بمجلسهم من الرب تبارك وتعالى، النبيون، والصديقون، والشهداء]. قال أبو إدريس: فحدثت بها عبادة بن الصامت فقال: لا أحدثك إلا ما سمعت على لسان رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه قال: «حققت محبتي للمتحابين في، وحققت محبتي للمتباذلين في، وحققت محبتي للمتصادقين في، وحققت محبتي للمتزاورين في، وحققت محبتي للمتواصلين في»، وشك شعبة في «المتواصلين»، و«المتزاورين»، وقد ثبتت من طرق أخرى صحاح، فزال شك شعبة! هذا حديث صحيح، صححه الحاكم وقال: (على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي. وله طرق أخرى صحاح بطوله مع كامل القصة، أو مختصراً، ثبتت فيها اللفظتان التي شك فيها الإمام الحافظ الحجة، الثبت المتقن المأمون، أمير المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج بن الورد، رضي الله عنه.

* وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إن من عباد الله لأناساً ما هم بأنبياء، ولا شهداء، يغبطهم الأنبياء والشهداء يوم القيامة بمكانهم من الله عز وجل»، قالوا: (يا رسول الله! تخبرنا من هم؟!)، قال: «هم قوم تحابوا بروح الله، على غير أرحام بينهم، ولا أموال يتعاطونها. فوالله إن وجوههم لنور، وإنهم على نور: لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس»، ثم قرأ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هذه الآية: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

* وعن زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر خرج إلى المسجد يوماً فوجد معاذ بن جبل عند قبر رسول الله يبكي، فقال ما يبكيك؟! قال: يبكيني حديث سمعته من رسول الله يقول: «اليسير من الرياء شرك! ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة! إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء الذين إن غابوا لم يفقدوا، وإن حضروا لم يعرفوا، قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة!». حديث صحيح، لا علة له. قاله الحاكم، ووافقه الذهبي، وهو

كما قالوا.

* وعن عبدالله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى إلى رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: (يا رسول الله! كيف تقول في رجل أحب قوماً ولم يلحق بهم؟) فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**المرء مع من أحب!**»، أخرجه الشيخان، وهذا الرجل السائل هو، على الأرجح، أبو ذر الغفاري، رضي الله عنه، كما يظهر من الحديث التالي:

* وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قلت: (يا رسول الله! الرجل يحب القوم ولم يستطع أن يلحق بهم؟) فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنت، يا أبا ذر، مع من أحببت!». قلت: (إني أحب الله ورسوله!) قال: «**أنت مع من أحببت، يا أبا ذر!**». هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، وهو من مناقب أبي ذر الغفاري العظيمة، أصدق خلق الله لهجة، وما أكثرها!

* ولهما عن أنس أن رجلاً سأل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (متى الساعة، يا رسول الله؟) قال: «ما أعددت لها؟»، قال: (ما أعددت لها من كثير صلاة، ولا صوم، ولا صدقة، **ولكني أحب الله ورسوله**)، قال: «**أنت مع من أحببت!**»، حديث صحيح، أخرج مثله الترمذي، والبخاري في الأدب المفرد.

فيا لها من بشارة عظيمة لمن أحب الله ورسوله، حباً صادقاً! من أمثال أبي ذر، رضي الله عنه، وطبقته. والحب الصادق هو الذي يصمد للمحك، ويجوز الامتحان الإلهي:

– أولاً: ﴿قل: إن كنتم تحبون الله، فاتبعوني يحببكم الله...﴾،

– وثانياً: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله، ولو كانوا

آباءهم، أو أبناءهم، أو إخوانهم، أو عشيرتهم، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان...﴾،

– وثالثاً: ﴿يا أيها الذين آمنوا: من يرتد منكم عن دينه، فسوف يأتي الله بقوم يحبهم،

ويحبونه: أذلة على المؤمنين، أعززة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون

لومة لائم﴾!

* وفي «مجموع الفتاوى»، (ج: ٥ ص: ٥١٠ وما بعدها): [قال تعالى وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وقال من تقرب الى شبرا تقربت اليه ذراعا وهذه الزيادة تكون على الوجه المتفق عليه بزيادة تقريبه للعبد اليه جزاء على تقربه باختياره فكلما تقرب العبد باختياره قد شبر زاده الرب قربا اليه حتى يكون كالمقرب بذراع فكذلك قرب الرب من قلب العابد وهوما يحصل في قلب العبد من معرفة الرب والايمان به وهو المثل

الأعلى وهذا أيضا لا نزاع فيه وذلك ان العبد يصير محيا لما أحب الرب مبغضا لما ابغض مواليا لمن يوالى معاديا لمن يعادى فيتحد مراده مع المراد المأمور به الذى يحبه الله ويرضاه وهذا مما يدخل فى موالاة العبد لربه وموالاة الرب لعبده فان الولاية ضد العداوة والولاية تتضمن المحبة والموافقة والعداوة تتضمن البغض والمخالفة وقد ثبت فى صحيح البخارى عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي أنه قال يقول الله تعالى: {من عادى لى وليا فقد بارزنى بالمحاربة وما تقرب الى عبدى أداء ما افترضته عليه ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا احببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها فبى يسمع وبى يبصر وبى يبطش وبى يمشى ولئن سألتنى لأعطينه ولئن استعاذنى لأعيزنه وما ترددت فى شىء انا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه}، فأخبر سبحانه وتعالى أنه يقرب العبد بالفرائض ولا يزال يتقرب بالنوافل حتى يحبه الله فيصير العبد محبوبا لله كما قال تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله وقال تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه وقال تعالى وأحسنوا ان الله يحب المحسنين وقال تعالى وأتموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين وقال فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ان الله يحب المتقين وقال تعالى ان الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال تعالى فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين وقال تعالى وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين]

* وقال فى «مجموع الفتاوى»، (ج: ١١ ص: ١٦٠ وما بعدها) بعد أن ساق الحديث القدسي الشهير: «ولا يزال عبدى يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، .. الحديث»: [وهذا أصح حديث يروي فى الأولياء، فبين النبي أنه من عادى لى لله فقد بارز الله بالمحاربة وفى حديث آخر وإني لأتأثر لأوليائي كما يتأثر الليث الحرب أي أخذ تأثرهم ممن عادهم كما يأخذ الليث الحرب تأثره وهذا لأن أولياء الله هم الذين أمنوا به ووالوه فأحبوا ما يحب وأبغضوا ما يبغض ورضوا بما يرضى وسخطوا بما يسخط وأمروا بما أمر ونهوه عما نهى وأعطوا لمن يحب أن يعطى ومنعوا من يحب أن يمنع كما فى الترمذي وغيره عن النبي أنه قال أوثق عرى الإيمان الحب فى الله والبغض فى الله وفى حديث آخر رواه أبوداود قال ومن أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان والولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبعد وقد قيل أن الولى سمي وليا من موالاته للطاعات أى متابعتة لها والأول اصح والولى القريب فيقال هذا يلى هذا أى يقرب منه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر أى

التوحيد

لأقرب رجل إلى الميت واكده بلفظ الذكر ليبين انه حكم يختص بالذكور ولا يشترك فيها الذكور والاناث كما قال في الزكاة فابن لبون ذكر فاذا كان ولي الله هو الموافق المتابع له فيما يحبه ويرضاه ويبغضه ويسخطه ويأمر به وينهى عنه كان المعادى لوليه معاديا له كما قال تعالى لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة فمن عادى أولياء الله فقد عاداه ومن عاداه فقد حاربه فلهذا قال ومن عادى لي وليا فقد بارزني بالمحاربة.

وأفضل أولياء الله هم أنبيأؤه وأفضل أنبيائه هم المرسلون منهم وأفضل المرسلين اولو العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وعليهم وسلم وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه}}

* والموالة لا تنقطع بما يقدر يقع بين المؤمنين من تظالم وقتال وشر، بموجب ضعف الطبيعة البشرية، وغلبة الشهوات والوساوس الشيطانية، قال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا! إن الله يحب المقسطين﴾ (الحجرات: ٩:٤٩). يقول الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية شارحاً: (على المؤمن أن يعادي في الله، ويوالي في الله. فإن كان هناك مؤمن فعليه أن يواليه - وإن ظلمه - فإن الظلم لا يقطع الموالة الإيمانية، قال تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، ...﴾، فجعلهم إخوة مع وجود القتال والبغي، وأمر بالإصلاح بينهم. فليتدبر المؤمن: أن المؤمن تجب موالاته، وإن ظلمك واعتدى عليك؛ والكافر تجب معاداته، وإن أعطاك وأحسن إليك. فإن الله سبحانه بعث الرسل، وأنزل الكتب، ليكون الدين كله لله، فيكون الحب لأوليائه، والبغض لأعدائه، والإكرام والثواب لأوليائه، والإهانة والعقاب لأعدائه)، (مجموع الفتاوى: ج ٢٨/٢٠٨).

هل سمعتم وتدبرتم يا أعداء الله، فقهاء السلاطين، يا إخوان الحمير، حملة الأسفار، يا إخوان الكلاب الغاوية، مثل كلب الأعراف، الذين أفتيتهم باستقدام القوات الأجنبية الكافرة، والقتال تحت رايتها لدفع «ظلم» العراق المزعوم للكويت، بدعوى الضرورة المزيفة الكاذبة، بل وسميت جريمتكم النكراء «جهاداً»؟!!

لقد أبى الله إلا فضيحتكم، وفضيحة ساداتكم وكبرائكم من الحكام، فانتهى الأمر باستعمار بلادكم، ووقوعكم تحت هيمنة الكفار: يقتلون المسلمين ويحاصرونهم، وينهبون

خيرات بلادكم، ويمكنون صهاينة اليهود المعتدين من رقابكم، ويؤبدون اغتصابهم لفلسطين، وتسلبهم على بيت الله المقدس، وينشرون الربا، والزنا، واللواط، وسائر الفواحش والفتن في بلادكم! وأنتم ساكتون، سكوت الشياطين الخرس، فبعداً لكم، وتعساً لكم، وأخزاكم الله، ولعنكم، وأضل أعمالكم!

* وفي صحيح البخاري مرفوعاً: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قيل: (أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟)، قال: «تمنعه عن الظلم، فذلك نصرك إياه!»، أو كما قال، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

* وفي الصحيحين مرفوعاً: «المسلم أخو المسلم: لا يظلمه، ولا يسلمه! من كان في حاجة أخيه، كان الله، عز وجل، في حاجته! ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة! ومن ستر مسلماً، ستره الله يوم القيامة!».

* كما أخرج البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، بإسناد حسن، مرفوعاً: «المؤمن مرآة أخيه. والمؤمن أخو المؤمن: يكف عليه ضيعته، ويحوطه من ورائه».

* وقال أحمد: حدثنا إسماعيل أخبرنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: أتيت النبي، صلى الله عليه وسلم، حين أتيت، فقلت: والله ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدد أولاء، أن لا أتيك، ولا آتي دينك، (وجمع بهز بين كفيه)، وقد جئت امرأة لا أعقل شيئاً إلا ما علمني الله تبارك وتعالى ورسوله، وإني أسألك بوجه الله، بم بعثك الله إلينا؟ قال: بالإسلام، قلت: وما آيات الإسلام؟ قال أن تقول: أسلمت وجهي لله، وتخليت، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، كل مسلم على مسلم محرم: أخوان نصيران! لا يقبل الله من مشرك أشرك بعد ما أسلم عملاً! وتفارق المشركين إلى المسلمين! ما لي أمسك بحجزكم عن النار؟ ألا إن ربي عز وجل داعي وإنه سألني: هل بلغت عباده؟ وإني قائل: رب إني قد بلغتهم! فليبلغ الشاهد منكم الغائب! ثم إنكم مدعوون، مقدمة أفواهكم بالفدام، ثم إن أول ما يبين عن أحدكم لفخذه وكفه! قلت: يا نبي الله، هذا ديننا؟ قال: هذا دينكم، وأينما تحسن يكفك!، وهذا إسناد حسن، إن شاء الله تعالى.

* وفي «السيرة النبوية» بتهذيب ابن هشام (ج: ٣ ص: ٣٠): [قال ابن إسحاق: ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس مرة أخرى فقال: إن الحمد لله أحمد وأستعينه نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إن أحسن الحديث كتاب الله، تبارك وتعالى، قد أفلح من زينته الله في قلبه، وأدخله في الإسلام بعد الكفر، واختاره على ما سواه من أحاديث الناس: إنه أحسن الحديث وأبلغه. أحبوا ما أحب الله، أحبوا الله من كل

التوحيد

قلوبكم، ولا تملوا كلام الله وذكره، ولا تقس عنه قلوبكم، فإنه من كل ما يخلق الله يختار ويصطفي، وقد سماه الله خيرته من الأعمال، ومصطفاه من العباد، والصالح من الحديث، ومن كل ما أوتي الناس الحلال والحرام فاعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً واتقوه حق تقاته وأصدقوا الله صالح ما تقولون بأفواهكم، **وتحابوا بروح الله بينكم،** إن الله يغضب أن ينكس عهده، والسلام عليكم»]

فمحببة الله لذاته، ومحببة رسله وأوليائه ودينه تبعاً لذلك، هي النتيجة الطبيعية لمعرفة الله، والتصديق الجارم بما جاء به الوحي من أسمائه الحسنی، وصفاته العلی، والاعتراف بنعمه الكثيرة، وآلائه الجسيمة. وهي بالإضافة إلى ذلك واجب ديني، وفريضة شرعية، وليست هي مجرد موقف نفسي أو تنظير فلسفي، لا بد أن تستشعر بوعي وإدراك، وتوجه إرادة وقصد ونية، بل هي ركن من أركان الإيمان، فلا يخلو منها إلا الكافر، ولا ينخلع منها إلا من ارتد كافراً، إن كان دخل في الإسلام والإيمان من قبل، وحبط عمله، وخاب سعيه، فتعساً له!

❁ فصل: مظاهر وحقوق المحبة والمواولة للمؤمنين

المحبة والمواولة الحققة للمؤمنين، على المستوى الفردي المحض، لها مظاهر وحقوق بعضها أعلى من بعض، محلها المعتاد كتب الأدب والفضائل، ولكن جهل الناس اليوم بها، وإعراضهم عنها، مع أهميتها لسلامة إيمان كل مسلم، يلزمنا بعرضها ها هنا على وجه الاختصار، فمنها:

(١) **المواساة وحسن الصحبة:** فينزل المسلم أخاه المسلم منزلة الصاحب لديه، فيقوم بحاجته من **فصل** ماله، إذا احتاج، ولا ينتظر سؤاله. فإن ألجأه إلى السؤال فهو دليل على تقصيره في حق أخيه. وإذا انحط المسلم عن هذه المرتبة فهو مقصر مذنب، يحتاج إلى فحص نفسه، وتهذيبها، والتوبة إلى الله!

روي أن رجلاً جاء إلى أبي هريرة فقال: إني أريد أن أواخيك في الله! فقال: أتدري ما حق الإخاء في الله؟! قال له: عرفني! قال: **أن لا تكون أحق بدينارك ودرهمك مني!** فقال الرجل: لم أبلغ هذه المنزلة بعد! فقال أبو هريرة: فدعك عني. وليس هذا من بنات أفكار أبي هريرة، فقد روى ابن ماجه مثل هذا المعنى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب حين قال: **(لقد رأيتنا على عهد رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما منا أحد يرى أنه أحق بديناره ودرهمه من أخيه المسلم)!**

أما **الإنزال في منزلة النفس**، بحيث تسمح نفسه بمشاركتهم في ماله ومنزله! فهذه مرتبة مستحبة، وهي أعلى من سابقتها.

ثم قد يرتفع بعض المؤمنين الصادقين إلى مرتبة **الإيثار**، فيقدم إخوانه على نفسه، فيلحق بأولئك الأفاض الذين خلدهم الله في القرآن العظيم حين قال: ﴿يُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، فيصبح من المفلحين، الذين يغيظهم الشهداء والنبيون! ومن هذا النوع من الإيثار، الذي يعجز الزمان أن يأتي بمثله، ما حصل بين المهاجرين والأنصار عندما آخى رسول الله بينهم بعد الهجرة. فقد روى البخاري في صحيحه أن رسول الله آخى بين عبد الرحمن بن عوف المهاجري، وسعد بن الربيع الأنصاري، فقال سعد بن الربيع: (إنني أكثر الأنصار مالاً، فأقسم مالي نصفين! ولي امرأتان، فانظر إلى أعجبهما إليك، فسمها لي، فأطلقها، فإذا انقضت عدتها فتزوجها!!) قال عبد الرحمن: بارك الله لك في أهلك، ومالك! أين سوقكم؟! فدلوه على سوق اليهود، فزاحمهم وبزهم في ميدانهم، فما لبث غير قليل حتى كسب مالاً، وتاهل من ماله، ولم يرزأ سعداً بشيء! لقد كان عبد الرحمن بن عوف عفيفاً، ولكن تعجز النساء أن يلدن مثل سعد بن الربيع!

هذه مرتبة مستحبة، وليست هي بواجبة أو فريضة محتومة كما كانت في دين السيد الوجيه المقرب عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، مسيح الله وروحه، إذ قد روي أن أتباعه كانوا يخرجون من أموالهم ويضعونها في صندوق مشترك تصرف منه أمراؤهم على كافة أفراد الجماعة، فله درهم!

(٢) قضاء الحاجات، والسعي بالشفاعة الحسنة، على قدر الاستطاعة والقدرة، مع البشاشة والفرح، وإظهار السرور والبشر. وكان بعض السلف الصالح يتفقد عيال أخيه في الله بعد موته عشرات السنين، فيقضي مصالحهم، ويلبي مطالبهم، ويتودد إليهم، ويتابع شؤونهم، كأنهم أولاده، وكأنهم لم يفقدوا من الوالد إلا ذاته!

(٣) ستر العيوب والامتناع عن: الغيبة، والغمز، واللمز والهمز: فالتشهير وكثرة النقد والغمز واللمز والهمز، والتنازع بالألقاب مما ينافي الأخوة الإيمانية الصادقة، والولاية الدينية الحقة! وإن كان لابد من نصح، أو مشورة، أو أمر بمعروف، أو نهى عن منكر فبتلطف، وسرية! وشر من ذلك، وأوغل في الضلالة، وأبعد عن الأخوة الإيمانية، والولاية الدينية: السعي بالنميمة، والتجسس، الناشرة للريبة، والمفسدة لذات البين!

(٤) اجتناب الظن السيء، «فإن الظن أكذب الحديث»، وحمل أفعال الإخوة وأقوالهم على أحسن المحامل، ما أمكن. والتشدد في ذلك، إلا بدليل يقيني، وبينه موثقة قاطعة. وعلى العكس من ذلك تماماً: إساءة الظن بالكافرين، لا سيما المحاربين منهم، وعدم الانخداع بمعسول كلامهم، وجعل ذلك، أي سوء الظن وعدم الثقة، الأساس في التعامل معهم!

(٥) ذكر المحاسن وإشاعتها، بما يحبب إلى النفوس، ويؤلف القلوب، ويقوي أوامر

التوحيد

الأخوة، ويصلح ذات البين! وعلى العكس من ذلك: ذكر قبائح الكفار، وابتدائهم المسلمين بالعدوان والقتال، وسعيهم لاستعمار بلاد المسلمين، ونهب خيراتهم، واجتهادهم في إخراج المسلمين من دينهم، واعتدائهم على حرمة المسلمين وأعراضهم، بحيث تتضح صورة العدو في بصيرة المسلمين، ويتبلور ذوقهم على معاداتهم، وبغضهم!

(٦) **البشاشة في الوجه، والمبادرة بالتسليم، لأن إفشاء السلام يورث المحبة، ومقابلة الإخوان بوجه طلق من أفضل المعروف!**

(٧) **الإهداء من غير تكلف، وقبول الهدية مهما كانت، وقبول الدعوى، والتهنئة في المناسبات:** في الأعياد، والأعراس، والقدوم من السفر، والقيام من مرض وغيره. وكذلك المشاطرة والمواساة في الأتراح، والتعزية في الموتى، وتشجيع الجنائز!

(٨) **المدافعة عن عرض الإخوان بظهر الغيب، وإسكات من يغتابهم، أو يعتدي عليهم بقذف أو بهتان، فإن لم يستطع الإسكات، فليقم، فليترك مجالسهم حتى يخوضوا في حديث غيره.**

(٩) **الامتناع عن سب المسلم، أو ذمه، لا سيما إذا كان هذا دفاعاً عن منافق، أو كافر.** دليل ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه أن أبا سفيان مر على سلمان وصهيب وبلال في نفر من الصحابة، فقالوا: (ما أخذت سيوف الله من عنق عدو الله مأخذها!) فأنكر عليهم أبو بكر قائلاً: (أتقولون هذا لشيخ قريش، وسيدهم؟!). ثم أتى رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فأخبره، فقال: «يا أبا بكر! لعلك أغضبتهم؟! لنن كنت أغضبتهم، لقد أغضبت ربك!». فأتاهم أبو بكر فقال: (يا إخوتاه! أغضبتكم؟! قالوا: (لا، يغفر الله لك، يا أخي!). وذلك لأنهم إنما قالوا ما قالوه تولياً لله ورسوله، ومعاداة لأعدائه، وليس لحظ النفس أو شهوة الانتقام، شهد بذلك خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله!

فكيف يكون حال وسائل الإعلام، التابعة للأنظمة المتسلطة على رقاب المسلمين هذه الأيام، التي تمدح الكفار والمرتدين والمنافقين، والفسقة، والزناة، واللوطيين، والمأبونين، والقوادين، ليل نهار، وتسخر من المؤمنين وتسبهم وتصفهم بأقذع النعوت من: التطرف، والإرهاب، والجمود، والتخلف، والظلامية؟! أليس هؤلاء قد عظموا بذلك الكافرين، وعادوا المؤمنين، وأغضبوا رب العالمين؟!

(١٠) **إقالة العثرات، والعفو عن الهفوات.** ذلك أن الهفوة والزلة قد تكون:

(أ) **تقصيراً في حقك، فالأولى والأفضل والأعلى درجة: المغفرة والصفح، وترك المعاملة بالمثل، وإحسان الظن، والتماس العذر.** وإن كان لا بد من القصاص، فالعدل، العدل!

(ب) خلاً في دينه بمعصية الله، بفعل محرم، أو ترك واجب. فإن كان قد ندم عليها، وتاب، وأقلع فالواجب الصفح والعفو. ولكن ما العمل إذا كان مقيماً على الذنب متلبساً به؟! لقد اختلف الصحابة، والتابعون من بعدهم في معاملة أهل المعاصي والبدع، فمنهم من رأى المقاطعة والهجر، بل والمعاداة، ومنهم من لم يرها.

والصحيح أن الأخوة، ومن ثم الموالاة ثبتت بعقد الإسلام، وتبقى حتى بعد الاقتتال والبغي، بالدليل القاطع: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا! إن الله يحب المقسطين﴾ إنما المؤمنون إخوة، فأصلحوا بين أخويكم! واتقوا الله لعلكم ترحمون﴾، فلا تنقطع إلا بالكفر. أما الهجر، كما حصل للثلاثة الذين خلفوا، فهو عقوبة شرعية محددة على جريمة معينة، فلا يقاس عليها! ورسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لم يطبقها على خوالف المنافقين الكاذبين، أعداء الله ورسوله، وطبقها على ثلاثة من خيرة المسلمين، فما هي علة القياس ها هنا، إن كان حقاً، يا أولي الألباب! وكذلك ذم صحبة الفاسقين، وتشديد النصوص الشرعية على من كان «قعيدهم»، و«جليسهم»، و«خليطهم» لا يقتضي، بالضرورة، الهجر، ولا المعاداة، ولا يتناقض مع المبادرة بالسلام، والمقابلة بوجه طلق، وقتال العدو - أي الكفار - تحت راية واحدة! فالأمر ليس كما يظن أهل الغلو: إما مخالطة تامة، ورضى بالفعل، بحيث يكون الإنسان «قعيداً»، و«خليطاً»، و«جليساً» للفساق، وإما هجر تام، وامتناع عن إلقاء السلام! سبحان الله! فأين المرتبة المتوسطة: إظهار السخط على المعصية، ونقدها، واجتناب المخالطة التامة، والصداقة الحميمة، فلا يكون الإنسان له «قعيداً»، أو «جليساً»، أو «خليطاً»، لا سيما في حالة مباشرة المعصية، مع مواصلة الأخ العاصي، والتلطف معه، والسلام عليه، والدعاء له، بالهداية والتوبة، في حضوره، وغيبته، وزيارته في مرضه، وتهنئته في مناسباته، وتشجيع جنازته، ونصرته على عدوه، ... إلخ؟!!

(١١) الدعاء للإخوان في حياتهم بالنصر والتمكين، وبعد مماتهم بالمغفرة والرضوان، فقد ورد في الحديث الصحيح: «ما من عبد مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا قال الملك: ولك، بمثل». ولا يجوز أن يعجز عن هذه المرتبة مسلم، ولا أحسب أن في قلب من قصر عنها، عمداً، مثقال حبة خردل من إيمان، أو إسلام، أو توحيد! فكيف يكون حال الدولة «السعودية»، التي سماها كبير كهنتها ابن باز: (دولة مباركة

نصر الله بها الحق وأهله)، التي حرمت على أئمة المساجد الدعاء للمجاهدين الشيشان، أو القنوت لهم، إلا بعد استحصال إذن «ولي الأمر»، (وهو إذن ما صدر ولن يصدر أبداً!)؟ صدر هذا في تعميم رسمي من وزير أوقافهم «الشيخ» صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ جاء فيه نصاً: [فقد بلغنا قيام بعض أئمة المساجد بالقنوت للمسلمين الشيشان، وحيث أن هذا يتطلب إذن ولي الأمر. فاعتمدوا إبلاغ الأئمة بالامتناع عن ذلك. والرفع لنا عن لا يلتزم به]. صالح هذا هو حفيد مؤسس الدعوة الوهابية الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب. ووالله الذي لا إله إلا هو ما هو بصالح، بل هو «طالح». والرجل قد طلب من العلم الشرعي ما يجعله يعلم علم يقين أن دعاء المؤمنين بعضهم لبعض بظهر الغيب لا يحتاج إلى إذن نبي مرسل، ولا ملك مقرب. وحري به أن يعلم أن «ولي أمره» فهد بن عبد العزيز آل سعود، المنافق القذر السافل، الأشيمط الزاني بمحارمه، ما هو إلا «ولي للشيطان» بتوليه الكفار، وتبديله الشرائع، وحكمه بالكفر، وأكله الربا جهاراً، وعهره ودنسه وفسقه، وأن حقه أن يقتاد ذليلاً مهاناً إلى «محكمة المظالم»، فتحكم بخيانتته وردته، واستحقاقه أن تضرب عنقه، لا أن يطاع أمره. ولكن «الشيخ» صالح يفتري على الله الكذب، فتعساً له، وأولى له!

(١٢) المداومة على المحبة والموالة حتى الموت، وذلك لأنها عبادة يتقرب بها العبد إلى الله رب العالمين، وليس للعبادة أجل دون الموت، قال تعالى: ﴿واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾!

❖ فصل: حقيقة «موالة الكفار» وماهيتها

المُوَالَاة: مصدر من (وَالَى)، على وزن فاعل، يوالي، موالة. والولاء هو الدنو والقرب. والموالة، لكونها على وزن مُفَاعَلَة، تتضمن معاني المبادلة والمقابلة: هذا يتخذا ذاك ولياً. وذاك يبادلُه الفعل فيتخذه ولياً. ف«الموالة» هي «اتَّخَاذُ الْوَلِيِّ». والأصل الثلاثي لـ «الموالة» هو: (و ل ي)، والمصدر هو: «الْوَلِيُّ»، بسكون اللام، ويعني القرب والدنو. و«الْوَلِيُّ» هو القريب، حسيماً أو معنوياً، في قرابة النسب مثلاً، و«الأولى» الأقرب، حسيماً أو معنوياً، كما هو في حديث المواريث: «أَلْحَقُوا الْفَرَاخُضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أُبْقَتِ الْفَرَاخُضَ فَلأولى رجل ذكر»، أو كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أي لأقرب الذكور إلى الميت، نسباً أو بولاء عتق أو نحوه.

إلا أن العرب كانت تستخدم، عادة، لفظة «قريب»، أو «ذو قربي»، لقرابة النسب، وقل أن تستخدم لفظة «ولي» في ذلك، ثم كادت أن تقصر لفظة «ولي» على قرابة «الحلف». وكان الحلف يعقد للحماية المتبادلة والنصرة، فيصبح الحليف قريباً ممن حالفه قرابة كقرابة النسب، بكل ما لتلك القرابة في المجتمع القبلي من ميزات تشمل عادة التوارث، والنصرة

بدون قيد أو شرط، ظالماً أو مظلوماً، على طريقة أهل الجاهلية، بل وحمل اسم القبيلة: فهذا زهري نسباً، وذاك زهري ولاءً. فالموالة في جوهرها إذا «انتماء» وقرابة كقرابة النسب. هذه «الموالة» أو هذا «الحلف» له جانب «دستوري» مهم قد لا يلاحظه كثير من الناس، وهو أنه يتضمن كل المعاني التي تشملها مفاهيم: «حمل التبعية» أو «المواطنة» في العصر الحديث. وذلك لأن القبائل العربية كانت بمثابة دول: كل قبيلة بمثابة دولة.

وما قد يظهر أن «الحلف» أو «الموالة» تتضمن أمواً إضافية كالتوارث في أحوال مخصوصة، فهو من ثم أقوى من «حمل التبعية» أو «المواطنة» في العصر الحديث، هو في الحقيقة مظهر لكون الدولة في الأصل قبيلة تقوم على النسب، وليست كالدولة الحديثة التي لا تقوم على قبيلة واحدة أو شعب من عنصر واحد محض، فما ثمة زيادة حقيقية، وإنما كان ذلك نتيجة حتمية لطبيعة تلك الدول بوصفها دولة تتكون من قبيلة واحدة فقط، وتقوم أصلاً على قرابة النسب، ثم وسَّعت تابعياتها فأدخلت فيها الحلفاء والموالي. فـ«الحلف» أو «الموالة» إذا تتضمن معاني «حمل التبعية» أو «المواطنة» في دول العصر الحديث، بل لعلها هي بعينها.

هذا العرف المطرد المستقر جعل معاني النصر والحق والانتفاء والإعانة والمعونة والتأييد جزءاً جوهرياً لبعض ما تدل عليه لفظة «ولي»، حتى كأنه نقل إليها، وكاد المعنى الأصلي، وهو «القرب» و«الدنو»، أن يتراجع إلى الوراء وينسى، فأصبحت «الموالة» مرادفة لـ«المخالفة» و«المناصرة»، أو كادت. وعلى هذا نزل القرآن فأقر الاصطلاح العرفي في جوهره، وأضاف إليه معاني وقيود شرعية، كما هو بما لا مزيد عليه في كتابنا: (الموالة والمعاداة)، والحمد لله رب العالمين.

و«المُولَى»، على وزن مَفْعَل، تستخدم مرادفاً ترادفاً تاماً للفظة: «الوَلِي»، بل لعلها الأكثر انتشاراً لسهولة نقلها على اللسان في مقابل ثقل الياء المشددة في لفظة «الوَلِي»، فتجد الناس تقول عن الرجل: (مولى آل فلان)، ولا تكاد تسمع: (وَلِي آل فلان)! ومن أسماء الله الحسنى: «الولي» بمعنى «الناصر» في المقام الأول، ولكنها تتضمن معنى «القريب» أيضاً، وكلاهما، أي «الناصر»، «القريب» من الأسماء الإلهية الحسنى أيضاً.

و«الموالة» أعم من (التَوَلَّى)، على وزن تَفَعَّل، وهو من صيغ المبالغة، وتعني الاستغراق في «الموالة»، والمبالغة فيها.

فبما أن الموالة هي في الأصل: التقرب، والحلف، والنصرة، والإعانة، بغض النظر عن مرتبة هذا التقرب ودرجته، فكل من حالفته، ونصرته، وأعنته، وقربته، فقد أولَّيته، ووَلَّيته.

التوحيد

والمعنى: حالفته، ونصرته، وأعنته، وقربته، وأدنيته إلى نفسك، فيكون حينئذٍ «**التولي**» هو: (الاستغراق والإنقطاع التام في نصرة الولي، ومحالفته، وإعانتته، ودعمه، وتأْييده»، ، وتقريبه)، أو هو: (تقديم كامل النصرة، والمحالفة، والإعانة، والدعم، والتأييد للمتولي، بحيث يكون المتولي مع المتولي كالظل مع الجسم)، أو هي: (**الموالة المطلقة العامة**)، فد «**التولي**» هو أعلى مراتب «**الموالة**»، ومعنى النصرة واللف جوهرية فيها، بل هو أساسها وأصل تكوينها، كما أسلفنا.

هذه «**الموالة**» أو هذا «**اللف**» له جانب «**دستوري**» مهم قد لا يلاحظه كثير من الناس، وهو أنه يتضمن كل المعاني التي تشملها مفاهيم: «**حمل التبعية**» أو «**المواطنة**» في العصر الحديث. وذلك لأن القبائل العربية كانت بمثابة دول: كل قبيلة بمثابة دولة، وتحالفات القبائل بمثابة اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي. فد «**اللف**» أو «**الموالة**» إذا تتضمن معاني «**حمل التبعية**» أو «**المواطنة**» في دول العصر الحديث، بل لعلها هي بعينها.

هذا العرف المطرد المستقر جعل معاني النصرة واللف والانتماء والإعانة والمعونة والتأييد جزءاً جوهرية لبعض ما تدل عليه لفظة «**ولي**»، حتى كأنه نقل إليها، وكاد المعنى الأصلي، وهو «**القرب**» و«**الدنو**»، أن يتراجع إلى الوراء وينسى، فأصبحت «**الموالة**» مرادفة لـ«**المحالفة**» و«**المناصرة**»، أو كادت. وعلى هذا نزل القرآن فأقر الاصطلاح العرفي في جوهره، وأضاف إليه معاني وقيود شرعية. هذا بحث في غاية الأهمية، ولكنه معقد لتعلقه بدقائق الفقه، وهو أيضاً طويل جداً، فلا بد من الإحالة إلى كتابنا: (**الموالة والمعاداة**)، حيث تجده مفصلاً في موضعه هناك.

فبما أن الموالة هي في الأصل: النصرة، واللف، والإعانة، والقرب، بغض النظر عن مرتبة هذا القرب ودرجته، فكل من حالفته، ونصرته، وأعنته، وقربته، فقد أولَّيته، ووَلَّيته. والمعنى: حالفته، ونصرته، وأعنته، وقربته، وأدنيته إلى نفسك، فيكون حينئذٍ «**التولي**» هو: (الاستغراق والإنقطاع التام في نصرة الولي، ومحالفته، وإعانتته، ودعمه، وتأْييده»، ، وتقريبه)، أو هو: (تقديم كامل النصرة، والمحالفة، والإعانة، والدعم، والتأييد للمتولي، بحيث يكون المتولي مع المتولي كالظل مع الجسم)، أو هي: (**الموالة المطلقة العامة**)، فد «**التولي**» هو أعلى مراتب «**الموالة**»، ومعنى النصرة واللف جوهرية فيها، بل هو أساسها وأصل تكوينها، كما أسلفنا.

و«**المعاداة**» هي الضد التام لـ«**الموالة**»: والولاء ضد العداء. والولاية ضد العداوة. والوليّ ضد العدو. والموالة تدور حول معاني: اللف، والنصرة، والمتابعة، والدعم، والتأييد، والقربة، و«**المعاداة**» هي ضدها التام، وليس مجرد عدم وجودها، فمن وقف على «**الحياد**»،

أي المحايد، ليس ولياً، ولا هو عدواً، أي لا يرد في حقه المعاملة كالعدو ولا المعاملة كالولي.

❖ فصل: الحرمة القاطعة لـ ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾

* قال الرب، جل جلاله، وتقدست أسماؤه: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء، إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾، ويحذركم الله نفسه، وإلى الله المصير ﴿﴾، (آل عمران؛ ٢٨:٣). قوله: ﴿ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء﴾، يعني انقطاع صلته بالله كلية، وهذا لا يكون إلا لمن خرج من الإسلام، وارتد عنه، ودخل في الكفر، أما الفاسق المَلِيّ فله بالله بقية صلة، لوجود أصل الإيمان، واسم الإسلام: - كما قال الإمام الكبير أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، رضي الله عنه، في تفسيره لهذه الآية: [وهذا نهى من الله عز وجل للمؤمنين عن أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً، ولذلك كسر يتخذ لأنه في موضع جزم بالنهي، ولكنه كسر الذال معه للساكن الذي لقيه ساكن. ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً توالونهم على دينهم، وتظاهروهم على المسلمين من دون المؤمنين وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك فقد برئ من الله، والله برئ منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر. ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾، إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظاهروا لهم الولاية بألسنتكم وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم علي ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل]، انتهى كلام الإمام الطبري، رحمه الله. قلت: سنتكلم عن «التقاة» فيما بعد، إن شاء الله.

- وقال الإمام ابن جرير الطبري، رحمه الله، في موضع آخر: [من اتخذ الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً يواليهم على دينهم ويظاهروهم على المسلمين فليس من الله في شيء، أي قد برئ من الله وبرئ الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر]، ثم قال: [ومن تولى اليهود والنصارى من دون المؤمنين فإنه منهم، أي من أهل دينهم وملتهم. فإنه لا يتولى متول أحداً إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راض، وإذا رضي ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه، وصار حكمه حكمه].

- ويقول الإمام أبو محمد علي بن حزم، رضي الله عنه، في «المحلى» على وجه التلخيص، بعد نقاش طويل، واستعراض لكافة الأدلة: [من لحق بدار الكفر والحرب مختاراً محارباً لمن يليه من المسلمين: فهو بهذا الفعل مرتد، له أحكام المرتد كلها: من وجوب القتل عليه متى قدر عليه، ومن إباحة ماله، وانفساخ نكاحه، وغير ذلك.

التوحيد

وأما من فر إلى أرض الحرب لظلم خافه، ولم يحارب المسلمين، ولا أعان عليهم، ولم يجد من المسلمين من يجيره، فهذا لا شيء عليه، لأنه مضطر مكره.

أما من كان محارباً للمسلمين، معيناً للكفار بخدمة أو كتابة فهو كافر.

وإن كان إنما يقيم هنالك لدنيا يصيبها، وهو كالذمي لهم، وهو قادر على اللحاق بجمهرة المسلمين وأرضهم، فما يبعد عن الكفر، وما نرى له عذراً، ونسأل الله العافية.) ثم يقول: (ولو أن كافراً مجاهداً [يعني: مقاتلاً] غلب على دار من دور الإسلام، وأقر المسلمين بها على حالهم، إلا أنه هو المالك لها، المنفرد بنفسه في ضبطها، وهو معلن بغير دين الإسلام: **لكفر معه كل من عاونه، وأقام معه**، وإن ادعى أنه مسلم - لما ذكرنا]، انتهى، فراجعه هناك فإنه قيم!

- وقال الإمام الحجة ابن حزم رحمه الله: [صح أن قوله: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾، إنما هو على ظاهره، بأنه كافر من جملة الكفار، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين]، قلت: أبو محمد من أهل الاستقراء لمسائل الإجماع، وله مصنف قيم في هذا، وهو متشدد في دعوى الإجماع، فقلوه: (وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين) نص صريح في أنه إجماع يقيني لكافة الأمة.

أما «موالة الكفار»، أي ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، فهي، حصراً:

(١) التحالف مع الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار الحربيين على المسلمين بقول أو فعل (بما في ذلك الفتيا، والخطابة، والدعاية، والشعر، والغناء، والموسيقى، والتمثيليات أو المسرحيات، والمشورة، وكافة أنواع النصرة والتأييد والمعونة)، وأشد ذلك، وأفضعه: القتال تحت راية الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو القتال مع الكفار الحربيين ضد المسلمين،

(٢) إفشاء أسرار المسلمين العسكرية والأمنية إلى الكفار، حربيين كانوا أو غير حربيين، وما كان في حكم ذلك أو شر منه: كتخريضهم وحثهم على حرب المسلمين، أو إعانتهم على التحضير أو الاستنفار أو الإعداد لحرب المسلمين.

فهي حصراً متعلقة بنصرة الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار في ما هو من لوازم الإعداد للحرب، حتى ولو كان هذا قبل وقوعها: من تجسس وإفشاء للأسرار العسكرية والأمنية، والتخريض على الحرب والتخريض لها، والإعانة في كل ما هو لازم للإعداد للحرب، ونحوه.

ودليل الحصر هو الذكر المنزل المحفوظ المعصوم، كما هو في صدر سورة الممتحنة:

* حيث قال الرب، جل جلاله، وتباركت أسماؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ * إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ * لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، (المتحنة: ٦٠-١-٨).

نعم، وإيم الله: في هذه الآيات المحكمات فصل الخطاب، من عند رب الأرباب، إذ هي تتضمن قسمة حاصرة لجميع الكفار إلى صنفين:

الصنف الأول: المحاربون: وهم كل من قاتلنا في الدين، أو أخرجنا من ديارنا، أو ظاهر على إخراجنا، مثل قريش على زمن نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليكات وتبريكات من الله، ومثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والهند في وقتنا الحاضر. وفي هؤلاء وأمثالهم، فقط لا غير، حصر النهي والتحريم لـ «الموالاة»، لأن قوله، جل وعز: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ﴾ من صيغ الحصر، ومن فعل ذلك فهو من الظالمين. وظلمه هذا ظلم أكبر، أي ظلم الكفر، كما تبينه الآيات الأخرى في الكتاب العزيز، وكما هو مفصل في كتابنا: (الموالاة والمعاداة).

الصنف الثاني: المسالمون: وهم كل من ليس بحربي، أي كل كافر لا يندرج تحت الصنف

الأول، وهم أنواع:

(١) **ذميون**: أهل ذمة الله وذمة رسوله، وهؤلاء عادة وفي الأصل من المواطنين المقيمين في دار الإسلام، الحاملين للتابعية الإسلامية، ومن كان في حكمهم. وهؤلاء هم الأقرب والأكثر حقوقاً عند الدولة الإسلامية، وعند المسلمين، بل هم «أمة» أو «أمم» مع المسلمين، كما عبرت عنه صحيفة المدينة بأنهم «أمة» مع المؤمنين. بل لهم من الحقوق على الدولة الإسلامية ما لا يتمتع به المسلمون من غير حملة التابعية الإسلامية، المقيمين إقامة دائمية في دار الكفر.

(٢) **معاهدون**: أهل العهود والميثاق، كمواثيق حسن الجوار، وعدم الاعتداء، والتبادل التجاري والفني، وغير ذلك.

(٣) **الموادعون**: من لم يكن بينهم وبين المسلمين حرب قط، ومع ذلك لم يتم أي تعاقد أو ميثاق. وذلك كحال الحبشة على زمان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولقرون تالية بعد ذلك. وحال الدول المحايدة مثل السويد في العصر الحاضر، وأكثر دول أفريقيا التي نشأت البارحة، وأكثر دول أمريكا الجنوبية، إلا من اشترك في العدوان الدولي على العراق أو أفغانستان. فهذا يكون عادة في الأقطار البعيدة عن دار الإسلام، أو البعيدة عن بلاد المسلمين.

(٤) **المهادنون**: وهم الذين كانوا البارحة محاربين، ثم تم التعاقد معهم فقط على وقف إطلاق النار، أي على وقف القتال، وما يتعلق به، كحال قريش في هدنة الحديبية بعد انعقادها، وحتى لحظة انتقاضها.

فهؤلاء «المسالون» لم يرد نهي عن البر بهم والإقسط إليهم:

الإقسط: وهو مصدر من لفظة «أقسط» أي تعدى على غيره بالقسط، وهو العدل، أي عامل بالعدل. فهو المعاملة بالعدل والقسط. ولما كانت جميع النصوص تنص قطعاً على وجوب العدل، وتحريم الظلم، وتغليظ القول فيه، وتشديد الوعيد عليه، صار هذا النص دليلاً على وجوب المعاملة بالعدل والقسط، بلا محاباة أو هواة، وليس على مجرد الرخصة في ذلك، كما قد يتوهم من فسد ذوقه الشرعي، أو ضعف فهمه لطرائق العرب في كلامها، ولم يجمع جميع نصوص الباب فيمضيها على عمومها وإطلاقها فلا يخصصها أو يقيد بها إلا ببرهان منها.

أما البر: فهو بمعناه العام: كل إحسان. والبر هو الضد التام للفجور والإثم، بنص كلام الله، جل جلاله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾، وبنص كلام نبيه الخاتم: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك،.. الحديث»، وفي صحيفة المدينة مكرراً بكثرة:

«وأن البر دون الإثم»، وغيرها كثير متواتر.

أما الإحسان الواجب، وهو العدل، فقد مضى، وهو فريضة لا تتنازل عنها، ولا محيص منها، فبقي كل إحسان مستحب زائد على مجرد العدل. فالترخيص بالإحسان يعني ها هنا ضرورة استحبابه، والإثابة عليه. وفاعل البر مثاب، لأن البر مندوب إليه أو واجب، وكل ذلك محل الثناء والمنوبة من الله، جل جلاله. لا فرق بين بر لمسلم، أو كافر، ولا فرق بين رفق بإنسان أو دابة، ما دام براً، وقد سمّاه الله براً، ومن أصدق من الله قيلاً؟!!

و«موالة الكفار» بالمعنى المحدد أعلاه كفر وردة، وليس مجرد جريمة شنعاء، وكبيرة من كبائر الذنوب، كما هو ظاهر النصوص، وكما أوضحه الإمامان أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وأبو محمد علي بن حزم الأندلسي، وكلاهما مجتهد مطلق، وكلاهما ثقة متثبت متقن حجة، وقد خالف البعض في ذلك بما لا يعتد به من الشبهات التي أشبعناها بحثاً وإبطالاً في رسالتنا: (الموالة والمعادة)، وفيها أيضاً البرهان المفصل على أن «موالة الكفار» أي ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، المحرمة، إنما هي ما ذكرناه حصراً أعلاه، لا غير.

أما «تولي الكفار»، أو بلفظ آخر «الموالة المطلقة العامة للكفار»، فهي تستلزم أعلى درجات نصرتهم، والدفاع عنهم، وإعانتهم بالمال، والنفس، والرأي. وهذا يقتضي بالضرورة الشك في صدق الإسلام، أو جحوده، أو بغضه، أو احتقاره والسخرية منه، أو نبذه والإعراض عنه إعراضاً كلياً، أو عدم المبالاة به، بحيث لا يعتد به، ولا يقام له وزن، وكل ذلك كفر صريح يخرج من الملة الإسلامية، لا محالة، فلا يجوز أن يكون في ذلك خلاف، بل هو إجماع يقيني لأهل الإسلام.

❖ فصل: أمور أدخلت خطأ في «موالة الكفار»، وليست هي منها.

لما كانت «ولاية الله» تقوم ضرورة على «المحبة» و«التعظيم»، لأنه «تقرب» و«تودد» و«تذلل» محض من جانب العبد تجاه الرب، جل جلاله، و«تقرب»، و«تودد»، و«رضوان»، و«نصرة» و«إعانة» و«تأييد» من الرب تجاه العبد، وليس بين العباد والرب وراء ذلك نسب أو قرابة، لما كان الأمر كذلك فقد زلت القدم ببعض الباحثين فظن أن مفهوم «الموالة» يتضمن ضرورة مفاهيم «المحبة» و«الاحترام»، وهو ليس كذلك، ثم طبقوا ذلك على «الموالة» بين العبد والعبد، غافلين عن الفرق الجوهرية المطلق بين علاقات العبد بالعبد، وعلاقة العبد بالرب، فترتب على ذلك تقاسيم عجيبية، ما أنزل الله بها من سلطان، وإدخال أمور في «موالة الكفار» وهي ليست منها لا في صدر ولا ورد.

* قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»، (ج: ١١ ص: ١٦٠): [والولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبعد. وقد قيل أن الولي سمي ولياً من مولاته للطاعات أى متابعتها لها، والأول اصح. والولي القريب، فيقال هذا يلي هذا أى يقرب منه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا ابْقَتِ الْفَرَائِضَ فَلَأُولَى رَجُلٌ ذَكَرَ»، أى لأقرب رجل إلى الميت]، وجاء هذا بنحوه في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان».

قلت: قوله: (أصل الولاية المحبة والقرب) كلام غامض: فإن كان المقصود منشؤها فهو صحيح، وإن كان المقصود جوهر معناها وحقيقة ماهيتها فهو ليس بصحيح، وهذا الثاني هو، للأسف، مقصود الشيخ الإمام كما يترجح من النص التالي:

* كما هو في «مجموع الفتاوى»، (ج: ٥ ص: ٥١٠): [وذلك ان العبد يصير محياً لما أحب الرب مبغضاً لما ابغض موالياً لمن يوالى معادياً لمن يعادى فيتحد مراده مع المراد المأمور به الذى يحبه الله ويرضاه وهذا مما يدخل فى موالاة العبد لربه وموالاة الرب لعبده فان الولاية ضد العداوة، والولاية تتضمن المحبة والموافقة، والعداوة تتضمن البغض والمخالفة]، انتهى كلام الإمام.

قلت: هذا خطأ صريح فالولاية تنشأ عادة من المحبة والموافقة، وتقوم عليهما، ولكنها مفهوم مغاير لهما، وقد أسلفنا شرحها كما هي في اللسان العربي. أما شرعاً فالمؤمن يتولى المؤمن محبة لله، وتعظيماً لأمر الله، حتى لو كان يبغضه لشحناء دنيوية، أو لا يحترمه لعيوب في شخصيته، وحتى لو كانت بينهم مقاتلة وبغي: فموالاة المؤمن للمؤمن تقوم على محبته لله، وتعظيمه لأمر الله، وهما منشؤها، ولكنها ليست عين ذلك، بل هي شيء مختلف. وليس هذا تحذلقاً أو تقعرأً، بل هو دقة واجبة في المفاهيم يترتب على إهماله أخطاء فادحة، بل مهلكة قاتلة، وانحرافات جسيمة، كما سنبينه بعد قليل.

* وتتكرر الأخطاء نفسها، بل تتضخم وتستفحل، كالعادة المؤسفة، في كتابات أئمة الدعوة الوهابية من أمثال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، حيث يقول في «الرسائل والمسائل النجدية»، (ج ٣ ص ٢٩٠): [وأصل الموالاة الحب، وأصل المعاداة البغض، وينشأ عنهما من أعمال القلوب والجوارح ما يدخل في حقيقة الموالاة والمعاداة، كالنصرة والأنس والمعاونة، وكالجهاد والهجرة]، فها هنا نقل الشيخ عبد اللطيف كلام الإمام ابن تيمية المتعلق أساساً بـ «ولاية الله» وطبقه على «موالاة المؤمنين»، و«معاداة الكافرين»، فجعل الأصل فرعاً، والفرع أصلاً، فلا عجب أن تنشأ تقاسيم وتفرعات مدهشة، لا خطام لها ولا زمام، كما سيأتي قريباً.

* وفي رسالة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب: «**أوثق عرى الإيمان**» زلت بالشيخ الإمام القدم فذكر بعض «**صور الموالاة**» الخاطئة، سنذكرها قريباً. وقد أخطأ أقوام آخرون تبعاً لذلك فأدخلوا في «**الموالاة**» ما ليس منها مما سبب خلطاً قبيحاً في الأحكام، وتشويشاً جسيماً في المفاهيم. فمن ذلك ما ذهب إليه الدكتور محمد بن سعيد القحطاني في كتابه: «**الولاء والبرا في الإسلام**» حيث عرّف الموالاة بأنها: (إصطلاحاً: هي النصرة والمحبة والإكرام والاحترام والكون مع المحبوبين ظاهراً وباطناً!)، فأدخل فيها: والمحبة والإكرام والاحترام.. كما أنه قلّد الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، من غير نقد ولا تفكير، في مجمل ما أورده في «**أوثق عرى الإيمان**».

ولم ينفرد الدكتور محمد بن سعيد القحطاني بتلك الأخطاء بل شاركه في أغلبها أكثر المؤلفين في هذا الباب مثل محماس الجلعود في كتابه: «**الموالاة والمعاداة**»، وإن كان هذا الكتاب الكبير أفضل من سابقه، وأحسن تقسيماً وتفریعاً، على الرغم من كثرة استطراداته. وحاول الدكتور عبد الله بن إبراهيم الطريقي أن يسلك في كتيبه: «**الولاء والعداء في علاقة المسلم بغير المسلم**» مسلكاً وسطاً، إلا أنه لم ينجح لأنه لم يستطع إفلاتاً من إدخال «**المحبة**» في تعريف «**الموالاة**» حيث قال: (وخلاصة القول: إن الموالاة تعني: المحبة والنصرة والاتباع، وهي تشعر بالقرب والدنو من الشيء)، ولم يتخلص من التقاسيم العجيبة للإمام محمد بن عبد الوهاب، التي سنذكرها الآن، بل زاد في تفريعها، وأضاف إليها! والآن إليك بعض «**صور الموالاة**» الخاطئة كما ذكرها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في «**أوثق عرى الإيمان**»:

– (الصورة الرابعة: **مداھنتهم ومداراتهم**) أهـ. وهذا خطأ مجرد، فوق كون المداھنة تختلف جذرياً عن المداواة، وكلاهما لا علاقة لهما بالنصرة أو القرب أو الحلف أو الإعانة، لا من قريب ولا من بعيد:

– (المداواة)، وتسمى أيضاً «**المجااملة**»، وربما قصرت لفظة «**المجااملة**» على أعلى درجات المداواة وحسن المعاملة، فهي، كما قال القرطبي تبعاً للقاضي عياض: (بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو لكليهما)، قلت: لعل الأدق أن يقال: (بذل الدنيا، وحفظ النفس، لصالح الدنيا أو الدين أو لكليهما)، وهي مباحة، وقد تكون في أحوال معينة مستحبة. ومن ذلك سهم «**المؤلفة قلوبهم**» يعطى للأقوياء من الكفار لاستمالتهم إلى الإسلام، وهذا للدين، أو لاكتفاء شرهم، ودفع خطرهم عن المسلمين، وهذا لمصلحة الدنيا والدين معاً. وعلى المستوى الفردي إعطاء المال، والمعاملة الحسنة لأفراد الكفار، لا سيما في دار الكفر، إما لاستمالة قلوبهم أو لتحسين صورة الإسلام والمسلمين في عيونهم أو لاكتفاء شرهم. وكل هذا حسن

جميل.

– أما « **المداهنة** » فهي: (ترك الدين، أو بذل الدين لمصلحة الدنيا)، وهي محرمة قطعاً بموجب نصوص القرآن والسنة المتضافرة، لا فرق بين مداهنة مسلم فاسق، أو حاكم مسلم ظالم، أو مداهنة كافر، وإن كانت مداهنة الكافر أفظع من بعض الجوانب. ومن أمثلتها إقدام بعض رجال الأعمال من المسلمين على مجالسة نظرائهم من التجار الكفار على موائد تدار عليه الخمر، أو تحضرها الغانيات الكاسيات العاريات، حتى لو لم يشارك في شرب أو زنا، وذلك لمصلحة صفقة تجارية مثلاً. و« **المداهنة** » هذه مع حرمتها القطعية، كذلك ليست من باب « **الموالة** » في صدر ولا ورد، وإن كانت نوعاً من النفاق العملي، لا سيما في مواجهة المسلم. والنفاق العملي يؤدي لفسق صاحبه، وربما إلى النفاق الاعتقادي، المخرج لصاحبه من الملة، المردى له في الدرك الأسفل من النار، والعياذ بالله تعالى.

وهي، أي المداهنة، علامة على ضعف الشخصية أو ذوبانها، وفقدان عزة المؤمن بدينه، وضعف توكله على ربه، وكل ذلك منكر شنيع إلا أنه ليس من باب « **نصرة الكافر الحربي على المسلم أو إعانة الكافر في الإعداد لحرب المسلم** »، ولا من جنسه، ولا علاقة له به.

– (الصورة الثامنة: **استعمالهم في أمر من أمور المسلمين، أي أمر كان**) أه. وهذا هكذا على إطلاقه خطأ محض، لأن الأصل هو جواز استخدام الكفار في شتى الأمور، وقد بوب الإمام البخاري في صحيحه لذلك فقال: (استئجار المشركين عند الضرورة، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام، وعامل النبي، صلى الله عليه وسلم، يهود خيبر)، كما ذكر استئجار النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأبي بكر لابن أبي أريقط، رجل من المشركين، دليلاً على الطريق في الهجرة. ونبادر فنقول أن تقييد الإمام البخاري ذلك بـ« **الضرورة** » غير مستقيم، ولا نعلم دليلاً عليه هكذا على عمومته، وقد قال الإمام ابن قدامة: (ويجوز أن يتولى الكافر ما كان قربة للمسلم كبناء المساجد والقناطر)، (المعني مع الشرح الكبير: ١٦/١١). فاستخدام الكافر من قبل المسلم لا غبار عليه، حتى في القتال تحت الراية الإسلامية، كما مبرهن عليه في كتابنا: (الموالة والمعادة)، فالمسلم يكون حينئذ هو السيد المخدم المنصور، والكافر هو الخادم الناصر. وإنما البلاء، كل البلاء في خدمة المسلم للكافر الحربي، وإعانتته ونصرته، لا سيما في قتاله، أي قتال الكافر، للمسلمين، فيكون المسلم هو الخادم الناصر، والكافر الحربي هو السيد المخدم المنصور ضد المسلمين: هذا هي « **الموالة** » المهلكة المخرجة من الإسلام إلى الكفر، المفضية إلى اللعنة السرمدية، المردية في نار جهنم الأبدية، عياذاً بالله.

– (الصورة العاشرة: **مجالستهم، ومزاورتهم، والدخول عليهم**) أه. وهذه زلة أخرى، بل

هي أشنع من سابقتها: فالمسلم قد يتزوج النصرانية أو اليهودية ويحتاج لا محالة إلى مصاحبتها، ومصاحبة أهلها بالمعروف، بل بالإحسان، وهو مأمور بصلة الرحم خاصة والإحسان إلى بني البشر عامة، فكيف يتأتى هذا؟! على أن الإمام البخاري قد بوب لزيارة المريض المشرك فقال: (باب: عيادة المشرك) وذكر فيه عيادة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للغلام اليهودي، التي ترتب عليها الخير العظيم. وكذلك زيارة اليهوديات لعائشة، رضي الله عنها، في مناسبات كثيرة شتى، وذكر إحداهن لعذاب أو لفتنة القبر في الحديث المشهور، .. إلخ، إلخ. هذه كلها مزاورة ومجاسات ودخول عليهم، ودخولهم علينا. وقد ناقش الإمام ابن القيم شيئاً من هذا في «أحكام أهل الذمة».

– (الصورة الحادية عشر: البشاشة لهم، والطلاقة) أهـ. وهذه، والله، قاصمة الظهر:

أولاً: هذه ليست صورة مستقلة، بل البشاشة والطلاقة نوع من أنواع المجاملة والمداراة، بل هي أيسرها على الإطلاق،

وثانياً: هذه المداراة اليسيرة، التي لا تغرم فاعلها مالاً، ولا تكلفه جهداً: هذه المجاملة مباحة، بل مستحبة، لما يترتب عليها من تأليف القلوب، وإزالة الوحشة، ومن ثم تبادل الحديث الطيب الذي يؤدي، لا محالة مهما طال الزمن، إلى ذكر الإسلام وأدلتة ومحاسنه، ودعوة الكافر إليه، فيهدي به الله من يشاء من عباده: هذه هي الحنيفية السهلة السمحة التي بعث بها محمد بن عبد الله، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وليست اليهودية المتشددة العنصرية المفرطة الغالية المتجهممة، أو المسيحية البولصية المحرفة المتميعة المفرطة.

– (الصورة الثالثة عشر: استئمانهم وقد خونهم الله) أهـ. وهذا، وإن كان أكثره مذموماً محرماً، إلا أن المحرم منه لا يندرج تحت «الموالة»، وإنما هو من باب «اتخاذ البطانة» الذي نهى الله عنه عندما قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبلاً ودوا ما عنتم، قد بدت البغضاء من أفواههم، وما تخفي صدورهم أكبر، قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾، (آل عمران: ١١٨: ٣). نعم: هؤلاء، وأشباهم ممن دلت القرائن على بغضائهم وحقدهم، أو من عرفوا بنقض عهودهم ومواثيقهم، أو من استشعرنا منه أنه لا يألونا خبلاً، أو من ﴿قد بدت البغضاء من أفواههم﴾، هم الذين خونهم الله. أما بقية المشركين فمنهم من هو ثقة مؤتمن، ومنهم من هو ملتزم بعهوده ومواثيقه. وها هو ابن أبي أريقط يدل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على طريق المدينة ليفلت من قريش، وقد كان، وإيم الله، أميناً أهلاً للثقة.

التوحيد

وعلى كل حال «البطانة» نتخذها نحن، وهم تحت سلطاننا، وهم الذين يبذلون الدعم والمعاونة لنا، أو يتظاهرون بذلك في الأقل، وليس بالعكس. أي أنهم هم الذين يخدموننا، وهم الذين تولّونا، وتقدموا ببذل العون والنصرة والدعم لنا، ربما ضد إخوانهم في الدين أو بني جلدتهم، ولسنا نحن الذين توليناهم فأعناهم على المسلمين. فالنهي عن اتخاذ الحاقدين والخونة منهم، أو من هم مظنة ذلك منهم، «بطانة» موضوع مستقل تماماً عن موضوع «الموالة»، بل لعله الصورة العكسية له: أي أنه نهي لنا عن قبول موالاتهم لنا ضد أقوامهم، وحث على عدم الاغترار بتقربهم، لا سيما إذا وجدت مظنة الخيانة منهم.

وعلى كل حال فإن وصف الكفار جميعاً بالخيانة والمنع من استئمانهم ظلم وجور، على ما فيه من مخالفة الشرع، ومكابرة المحسوسات والعقل، ولكن: قاتل الله الغلو، والحرص المرضي على الدين المفضي إلى الهوس، ثم الإضرار بالدين، والتنفير منه: (ودين الله وسط بين الجافي عنه، والغالي فيه).

– (الصورة السابعة عشر: مصاحبتهم ومعاشرتهم) أهـ. وقد سبق الكلام عن جواز الإدارة، ووجوب مصاحبة الوالدين المعروف، واستحباب الإحسان، والمجالسة والمزاورة وعيادة المريض مما يبطل كون هذا النوع من المحرمات أصلاً، فضلاً عن كونه ليس من الموالة في صدر ولا ورد.

هذا الذي سلف هو بعض ما ذكره الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في «أوثق عرى الإيمان»، حيث زلت به القدم زلة شنعاء مهلكة.

وذكر قوم «التشبه بالكفار» في أنواع «الموالة»، وزعموا نسبة ذلك إلى الإمام ابن تيمية. وهذا خطأ أيضاً: فقول ابن تيمية هو: أن «التشبه بالكفار»، وهو محرم لذاته بدلالة العشرات بل المئات من النصوص الشرعية، قد يتدرج بصاحبه إلى «الموالة» المكفرة المهلكة، وليس هو بذاته من «الموالة».

والصحيح أن «التشبه بالكفار» ظاهراً قد يفضي إلى الإعجاب بكفرهم باطناً، والرضى بباطلهم، أو النفور من الإسلام وأحكامه وكراهيتها، وهذا «كفر» محض كما هو، حتى ولو لم يتولهم، فإذا زاد على ذلك بأن تولاهم، أي نصرهم وأعانهم وتحالف معهم أو قاتل تحت رايتهم ضد المسلمين، أو حرضهم على قتال المسلمين، ونحوه، زاد في «الكفر»، الذي هو قد دخل فيه قبل ذلك. فالخطر حقيقة قد جاء من مدخل آخر هو «الرضا بالكفر»، وقد تنضم «الموالة» إلى ذلك فتكون زيادة في الكفر، أي مصيبة إضافية طارئة، وليست أصلاً.

ولم يستطع الدكتور عبد الله بن إبراهيم الطريقي في كتيبته: «الولاء والعداء في علاقة المسلم بغير المسلم» تحرير الموضوع، بل أضاف إلى «الموالة» أقساماً وألواناً لا تمت إليها

بصلة، فمن ذلك:

أولاً: طاعتهم في التثبيط عن الدعوة إلى الإسلام: ومثّل له بمفاوضة قريش للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في ترك الدعوة إلى الله وتوحيده في مقابل ما يشاء من ملك أو جاه أو مال أو نساء. وليس هذا قسماً جديداً فقريش إنما طلبت منه أن «يداهن»، كما هو نص القرآن الصريح: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾. وقد سلف الكلام عن قبح «المداهنة» وحرمتها، ولكنها ليست من «الموالاة»، ولا من بابها.

ثانياً: طاعتهم في التحليل والتحريم: ومثّل لذلك بقول الله، جل جلاله: ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه، . . إلى قوله: وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾، (الأنعام: ١٢١:٥)، ثم قال: (فهذه الموالاة شرك إن صدرت عن رضا). قلت: أما أن هذا شرك وكفر، فهو أمر لا شك فيه، ولا في حرمة وشناعته، وهلاك فاعله وخسارته، وهو أيضاً نص الآية الصريح، وواقع الفعل البين، ولكن كيف أصبحت «موالاة»؟! لا أدري، ولعل الدكتور الفاضل يوضحه لنا!

ثالثاً: اتباع أهوائهم في أي من مسائل الدين: ومثّل لها بنهي القرآن العظيم: ﴿ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾، (الجاثية: ١٨:٢٢)، ثم قال: (وهذه كسابقتها)، قلت: صدق الدكتور، هذه كسابقتها، لا علاقة لها بالنصرة والولاء، على قبحها وشناعتها، بل هي إما مداهنة محرمة وإما شرك مكفر، أو كليهما، وقد سبق نقاشهما. ثم زاد الدكتور ضغطاً على إبالة فذكر الدكتور «اتخاذ البطانة» وتابع الإمام محمد بن عبد الوهاب في تصنيفه الخاطيء لها تحت عنوان «الموالاة». وأتبع هذا بـ «المداهنة» وعرفها بأنها: (المصانعة والملاينة والمدارة)، وهذا خطأ على خطأ: فليست هذه الثلاث مداهنة، بل المداهنة غيرها، وقد سلف شرح ذلك، وكل ذلك كما بينا ليس من الموالاة والنصرة في شيء، وإن كان بعضه محرماً.

ثم، بعد جهد جهيد، وصل إلى بيت القصيد: (نصرتهم ضد المسلمين)، فقال وهذا من أشد أنواع الموالاة وأخطرها بإجماع العلماء، وذكر أن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب عده من نواقض الإسلام. هذا في مجمله صحيح، وإن كانت هذه هي «الموالاة»، لا غير، وليست من أشد ولا أخف أنواعها، لأنها نوع واحد. وكأن الدكتور لم يصبر على الصواب كثيراً فانغمس في تقاسيم عجيبة، فذكر الصور التالية:

(١) الصورة الأولى: أن ينضم المسلم إلى لواء الكفار ليقاتل معهم المسلمين. ثم قال: (فهذا من أعظم صور الموالاة على الإطلاق، وهو خيانة عظمى لله ورسوله والمؤمنين،

وصاحبه مارق من الدين، كافر به، إلا إن كان جاهلاً أو مكرهاً)، فهذا في جوهره صواب، وهذه هي بحق «موالاة الكفار» المهلكة المكفرة، إلا أنه نسي أن يذكر العذر بالتأويل، وذكر بدلاً منه الإكراه، وهو لا يرد ها هنا، لأنه من المحال الممتنع أن يكره الإنسان على قتال، وإن أمكن احضاره إلى صف القتال مكرهاً، ثم لو أكره على حضور صف القتال لم يجز له قصد المسلمين بالقتل، بل يتعمد أن يخطيء فلا يصيبهم، وهذا في معمعة القتال ممكن. وعلى كل حال لا يجوز أن ينقذ نفسه بقتل غيره من المعصومين، كما نص عليه شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية، مصيباً للحق في هذه المسألة، موافقاً للجمهور، بل للإجماع:

* حيث قال الإمام، رضي الله عنه، في «الفتاوى الكبرى»، (ج: ٤ ص: ٣٥١): [....، فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين، وكما لو أكره رجل رجلاً على قتل مسلم معصوم، فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين، وإن أكرهه بالقتل فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس، فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو، ..]، إلى آخر كلامه النفيس الذي سنسوقه بطوله في مكان آخر من هذا البحث.

(٢) **الصورة الثانية:** الاستنصار بهم لقتال المسلمين، والقيادة له: فيا للعجب كيف أصبه «الاستنصار»، «نصرة»؟! ومن هو هذا المنصور هنا؟! هذا مسلم يقاتل مسلمين آخرين بحق أو باطل، وله راية، وهو صاحب القيادة: فالقتال قتاله، والقضية قضيته، والراية رايته، والكفار هم الذين نصره وخدموه، فهم الجنود والخدم والمعاونون، وهو القائد والسيد والمخدوم. وفي هذه الحالة لا ترد مسألة «الموالاة»، وإنما يجب السؤال: هل هذا قتال مشروع أم لا؟! وإن كان مشروعاً فهل تجوز الاستعانة بالكفار في القتال، تحت الراية الإسلامية والقيادة الإسلامية، أم لا؟! ثم أوغل الدكتور في التنقيص بما يعسر نقده في هذه الرسالة المختصرة، فنحيل إلى كتابنا: (الموالاة والمعادة) حيث أشبعنا الموضوع، بحمد الله تمحيصاً ودرساً.

(٣) **الصورة الثالثة:** تحريضهم ضد المسلمين. وذكر بعده كلام غامض، بعض معانيه حق وبعضه باطل. وكله يحتاج إلى نقاش طويل نحيل فيه إلى كتابنا: (الموالاة والمعادة).

ثم ذكر الدكتور بعد ذلك أنواعاً عجيبية، وتقاسيم غريبة، منها:

– الخضوع والتذلل، – القيام بأعمال دنيئة خدمة للكافر، – العمل مع كافر مع وجود الإهانة، – الدخول في سلطانهم، والعمل تحت ولايتهم بدون قصد شرعي، أو وجود حاجة، – الانحناء لهم عند اللقاء، أو الوقوف عندهم وهم جالسون، – المبالغة في مخاطبتهم بألفاظ التبجيل والتعظيم، أو مدحهم والثناء عليهم بما لا يستحقون، – مشاركتهم في أعمالهم

الدينية، يعني الشعائر التعبدية ونحوه.

قلت: هذا كله لا علاقة له بـ«الموالة»، مع كون بعضه محرماً، لا شك في حرمة. ولكن من أراد تفصيل النقاش وتحرير المسائل فعليه بكتابنا: (الموالة والمعادة)!

لذلك فإن من اعتبر المداراة، والمجاملة، والمسامحة، والمسالمة، والمعاشرة الجميلة في الدنيا، وحسن المعشر، والصحبة بالمعروف، والمعاملة بالحسنى، وتبادل المصالح والمنافع قسماً مباحاً من «الموالة»، من اعتبر ذلك كذلك قد زلت به القدم زلةً شنعاء، وأخطأ خطأً فادحاً، وتجاوز النص الشرعي، وعرف العرب الاصطلاحي، وحتى المعنى اللغوي الأصلي، نعوذ بالله من «زلات العلماء، وجدل المنافقين بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»!

وكذلك تصنيف «المداينة للكفار» أو «اتخاذ البطانة»، أي استئمان الخونة من الكفار، أو «التشبه بالكفار»، أو «مشاركة الكفار في شعائرهم الدينية»، على بشاعتها وحرمتها، على أنها نوع محرم من «موالة الكفار» خطأً جسيماً، وخلط في المفاهيم خطير يفضي إلى القول بأن من «موالة الكفار» ما هو «محرم» لا يخرج من الملة، ومنها ما هو «مكفر» يخرج من الملة، وهو خطأ كبير، بل ضلال عظيم لأن «موالة الكفار» لا تكون إلا مكفرة، مخرجة من الملة، والعياذ بالله تعالى، كما أسلفنا، وكما هو مبرهن عليه في كتابنا: (الموالة والمعادة)، بما لا مزيد عليه، فارجع إليه.

وأي شيء في ذلك يدل من قريب أو بعيد على ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، الذي هو، حصراً:

(١) التحالف مع الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار الحربيين على المسلمين بقول أو فعل (بما في ذلك الفتيا، والخطابة، والدعاية، والشعر، والغناء، والموسيقى، والتمثيلات أو المسرحيات، والمشورة، وكافة أنواع النصرة والتأييد والمعونة)، وأشد ذلك، وأفظعه: القتال تحت راية الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو القتال مع الكفار الحربيين ضد المسلمين،

(٢) إفشاء أسرار المسلمين العسكرية والأمنية إلى الكفار، حربيين كانوا أو غير حربيين، وما كان في حكم ذلك: كتخريضهم وحثهم على حرب المسلمين، أو إعانتهم على التحضير أو الاستنفار أو الإعداد لحرب المسلمين.

نعم: أي شيء في ما سلف يتضمن هذه الموبقات المهلكة، والذنوب المكفرة؟! إن تسمية ذلك «موالة» يفتح باب الموالة المحرمة محرمة مغلظة لأنها في الحقيقة ردة وكفر. وهو كذب في نفس الأمر، وتحريف للكلم عن مواضعه. والله، تباركت أسماؤه، هو خالق البشر، وهو الذي يسمي الأشياء بأسمائها. وقد سمى الله ورسوله ذلك: قسماً، وبراً، وإحساناً، وصلة،

التوحيد

ومداراة، ومداهنة، واتخاذ بطانة، وتشبُّه بالكفار، وغير ذلك، ولم يسمه أبداً: «تولياً»، أو «موالاة»، ومن أحسن من الله حديثاً، ومن أصدق من الله قيلاً؟!

والمعاملة بالعدل والقسط، واجتناب الغش والخيانة واجب محتوم على كل حال، وذلك في كل المعاملات المشروعة من: بيع وشراء، وتعليم وتعلم وتدريب، وإجارة، وشراكة، وتبادل للمنافع، والبضائع، والخدمات والمنافع، وغيرها.

أما الإحسان، والبر، والصلة فواجب للوالدين، ولذوي القربى، ومستحب لغيرهم، وذلك يشمل الصدقة، والهدية، والزيارة، وعيادة المرضى، والتهنئة في المناسبات الخاصة: كالأعراس، واجتياز الاختبارات، والولد، والعودة من السفر، والقيام من المرض، والسلامة من المكروه، ونحوه.

بل قد تكون الأعطيات والهدايا لهم من أثنى الهدايا، وأعظم الأعطيات بدلالة إهداء عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، لأخيه من أمه، وهو مشرك في مكة، حلة سيرة «ملكية» ثمينة من حرير خالص، أرسلها له النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، لينتفع بها، وقد بيع أمثالها في السوق بألفي درهم:

* كما جاء في «صحيح مسلم»: [وحدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير بن حازم حدثنا نافع عن بن عمر قال رأى عمر عطاردا التميمي يقيم بالسوق حلة سيرة وكان رجلاً يغشى الملوك، ويصيب منهم، فقال عمر: (يا رسول الله إني رأيت عطاردا يقيم في السوق حلة سيرة، فلو اشتريتها، فلبستها لوفود العرب إذا قدموا عليك،) وأظنه قال ولبستها يوم الجمعة، فقال له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة»، فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بحلل سيرة فبعث إلى عمر بحلة، وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة، وأعطى علي بن أبي طالب حلة، وقال: «شققها خمراً بين نساءك!»، قال فجاء عمر بحلته يحملها فقال: (يا رسول الله بعثت إلي بهذه وقد قلت بالأمس في حلة عطاردا ما قلت؟!)، فقال: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، ولكني بعثت بها إليك لتصيب بها!»، وأما أسامة فراح في حلته، فنظر إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نظراً عرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكر ما صنع فقال: (يا رسول الله: ما تنظر إلي فأنت بعثت إلي بها؟!)، فقال: «إني لم أبعث إليك لتلبسها ولكني بعثت بها إليك لتشققها خمراً بين نساءك»، وهو في «الجامع الصحيح المختصر» باختصار طفيف وبدون ذكر عطاردا، وفي «موطأ الإمام مالك» بعين نص البخاري، وفي «مسند الشافعي»، وفي «سنن أبي داود»، وفي «صحيح مسلم» من عدة طرق، وفي «المجتبى من السنن» للإمام النسائي، وكذلك في «السنن الكبرى» له، وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»

من عدة طرق، وفي «صحيح ابن حبان»، وفي «الأدب المفرد»، وهو أيضاً في «مسند أبي يعلى». والحديث كذلك عند البيهقي، وغيره، من طرق شتى، وهو من أصح أحاديث الدنيا. وجاء في بعض الطرق أنه باعه في السوق بألفي درهم، والظاهر أنه عرضه للسوم فجاء بهذا السعر، ثم بعته لأخيه من أمه هدية، أو أن البيع لحظة أخرى مثل هذه التي أهداها لأخيه المشترك بمكة. وعلى كل فالحة حلة سيرا من حرير خالص من أفخر الثياب، ألبسة الملوك، وتباع بأعلى الأثمان: هذا فعل عمر بن الخطاب، سلام الله عليه، الذي اقترح ضرب أعناق أسرى بدر، عمر بن الخطاب «الفظ» «الغليظ»!

وكذلك الإبتداء بالتحية والسلام، إلا لطائفة مخصوصة من المعتدين في ألفاظ السلام، المحرفين للكلم عن مواضعه، كيهود المدينة على زمن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وقد أثبتنا في كتابنا: (الموالة والمعادة) أن الأمر النبوي الشريف بعدم بدء أهل الكتاب بالسلام قد جاء معللاً بأنهم معتدون وأن سلامهم بلفظ: (السلام عليكم)، والسام هو الموت والهلاك، وذلك بتقصي طرق الحديث وألفاظه. ومعلوم ضرورة أن الحكم الذي جاء معللاً بدور مع علة وجوداً وعدمياً، فصار بذلك بدء الكفار بالسلام مشروعاً حسناً بموجب الأدلة العامة التي تحت على التسليم على كل أحد، عرفناه أو لم نعرفه، وتحت على إفشاء السلام، وغيرها، خلافاً لمن لم يستوعب دراسة المسألة فلم يعطها حقها من الدراسة المتأنية المفصلة. وكذلك تجوز التعزية بصيغ والفاظ مناسبة لا يظهر منها الإقرار لكفرهم، ولعقائدهم الفاسدة، وربما كان فيها موعظة لطيفة مناسبة للمقام، ولكن هذه مباحث خطيرة مهمة، وقعت فيها أخطاء وإشكالات، تحتاج إلى نقاش مستفيض، وتحليل عميق، كما هو مفصل في كتابنا الموسوم بـ (الموالة والمعادة)، فليراجع هناك.

❖ فصل: هل تجوز موالة الكفار المسلمين؟!

لقد وقعت أكثر الأخطاء في الكتب آنفة الذكر، وغيرها من كتب ورسائل الدعوة الوهابية، في جانب «الغلو والإفراط» بتحريم ما ليس بحرام مثل: الإدارة، والمجاملة، والمسامحة، والمسالمة، والمعاشرة الجميلة في الدنيا، وحسن المعشر، والصحبة بالمعروف، بزعم أن ذلك «موالة للكفار».

ووقعت أخطاء أخرى، من نوع آخر، عند الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في «الحلال والحرام»، وفي «القول المبين، في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين»، للعدوي، وكذلك في تفسير القاسمي، وغيرها من كتب المعاصرين. هذه الأخطاء في مجملها وقعت في جانب «التساهل والتفريط» وذلك بجعل بعض أنواع «الموالة» مباحاً، وبعض ما جَوَّزه مباح بحق،

بل لعل بعضه مستحب مرغوب فيه، ولكنه ليس من «الموالة» في صدر ولا ورد، ولا يدخل في بابها حتى يلج الجمل في سم الخياط، أو قصر تحريم «الموالة» فقط على الحربيين، وهو الحق، وتجويزها للكفار غير الحربيين، وهذا باطل، لأنها لا توجد في العالم قط، ولا يمكن تصورها، ولا يتشكل في عقل مفهوماً في حق غير المحاربين أو المعدين للحرب كما يتضح من مناقشة أكثر الأمثلة إيغالاً في الخيال والمبالغة، كما هو مفصل في كتابنا: (الموالة والمعاداة)، فلتراجع. وإنما غلط من غلط لأنه لم يعرف «الموالة» تعريفها الصحيح، فأدخل فيها أموراً كالتسامح أو المجاملة أو حتى المداينة، فأظلمت القضايا في ذهنه واختلط عليه الشرق والغرب. ومن اختلط عليه المشرق والمغرب، ولم يعرف شمالاً من جنوب، فأنى له أن يجد الطريق أو أن يصل إلى هدى؟!

فمقولتنا السابقة وهي: (كون «الموالة» المنفية عن المحاربين، أو المعدين للحرب، لا وجود لها، ولا يمكن أن تكون في العالم، في حق المسالمين) إذاً بيّنة واضحة بضرورة الحس والعقل، وقد أيدها الشرع في التنزيل الحكيم، عندما قال، جل جلاله، وسمى مقامه، حاصراً «الموالة» في الله ورسوله والمؤمنين: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا: الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ ومن يتولّى الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴿٥٥:٥﴾، (المائدة: ٥٥)، فحصر «الموالة» في الله ورسوله والمؤمنين، فلا تكون في غيرهم أو لغيرهم مطلقاً.

ولا يجوز أن يقال أن ما سمّوه «موالة» إنما هو اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح، لا يقال ذلك لأن الشرع حدد ما هي «موالة الكفار» التي هي «اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين» وحكم على فاعلها بالكفر، فقط لا غير: فلا يجوز إدخال ما ليس منها فيها، ولا إخراج ما هو منها خارجها، لأن في هذا هدم للحكم وإبطال له، وهو في غاية الشناعة، وقد يفضي إلى تكفير المسلم، أو الحكم بإسلام كافر، وهذا كله في غاية الشناعة أيضاً.

فالتحريم القاطع لموالة الكفار، إلا في حالة (التقاة) كما هو منصوص عليه في الكتاب العزيز، وكما هو مفصل في كتابنا الموسوم بـ (الموالة والمعاداة)، وقصر الموالة حصراً على المؤمنين لا يتناقض مع التسامح، والتعامل بالحسنى، والمداراة، والمجاملة، والمسالمة، والمعاشرة الجميلة في الدنيا، وحسن المعشر، والصحبة بالمعروف، والبر، إلى غير المحاربين من الكفار. أما المحاربون من الكفار، الذين هم أعداء الله الظالمون المعتدون، كالعدو الصهيوني المغتصب في فلسطين، والعدو البراهماني الوثني المغتصب لكشمير، والعدو الروسي الصليبي المغتصب في القوقاز، والولايات المتحدة الأمريكية المعتدية على العراق وأفغانستان وغيرها، وغيرهم من الحربيين، فلهم كل المقت، والبغضاء، والعداوة، والسيف،

لا غير. فالناس إذاً ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: المسلمون، وهؤلاء موالاتهم واجبة، ومعاداتهم محرمة وهي من أكبر الكبائر المحرمة، بل هي من الكفر: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»، ولا يبعد أن يكون هذا، أي معاداة المؤمن ومقاتلته، كفراً ينقل عن الملة، ويحبط به العمل كله: أوله وآخره، وظاهره وباطنه، عياداً بالله.

الصنف الثاني: الكفار المسالمون، وهؤلاء موالاتهم غير واردة أصلاً، لأنها محال لا وجود له في العالم، كما فصلناه في كتابنا: (الموالة والمعاداة)، ولهم كل التسامح، والعدل، والقسط وجوباً، والتعامل بالحسنى، والمداواة، والمجاملة، والمسالمة، والمعاشرة الجميلة في الدنيا، وحسن المعشر، والصحبة بالمعروف، والبر، استحباباً. وإن شئت فقل: أن العلاقة معهم علاقة «حياد»: لا موالة ولا معاداة. وهو «حياد إيجابي» لأنك تعاملهم بالقسط والبر.

الصنف الثالث: الكفار الحربيون، أو الكفار المعدون للحرب، فهؤلاء معاداتهم فريضة قطعية واجبة، وموالاتهم محرمة مكفرة يخرج فاعلها عن الملة، ويرتد عن الإسلام إن كان مسلماً قبل ذلك، بل هو على التحقيق حينئذ مرتد حربي، تسري عليه جميع أحكام المرتد الحربي المفصلة في مواضعها من كتب الفقه والعقائد، وإليك أهمها:

(١) هدر دمه، واستحقاقه للقتل، لأنه محارب لله ورسوله كما هو في آية المائدة، إذا قدر عليه، ولم يكن تاب قبل القدرة عليه.

(٢) انفساخ نكاحه فوراً، وسقوط ولايته على القاصرين من أولاده وذوي قرابته، وسقوط ولايته في النكاح عن من كانت له ولاية نكاح عليهن من النساء من ذوي قرابته.

(٣) إباحة ماله، ووجوب استيفائه، عند القدرة، إلى بيت مال المسلمين، أو أخذه غنيمة من قبل المجاهدين. فلا تجوز للمسلمين وراثته، ولا يرث هو (أو هي) من المسلمين.

(٤) عدم جواز دفنه في مقابر المسلمين، لأن الدفن مع المسلمين كرامة لا يستحقها إلا المسلم، وهو (أو هي) كافر حربي مرتد، وليس بمسلم.

(٥) ومعلوم أن المسلمة لا تحل لكافر، لا فرق بين مرتد وأصلي، وأن المرتدة ليست كتابية، فلا تحل لمسلم.

(٦) معاملته بالمعاداة والبغضاء والمقت التي يستحقها كل كافر حربي.

(٧) لا فرق بين الرجال والنساء في هذا الحكم. فالمرأة الحربية، المباشرة للقتال فعلاً، يهدر دمه كالرجل الحربي سواء، ولو كانت محاربتها تقتصر على الغناء أو إلقاء الشعر أو التمثيل، كما عامل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قينات قريش المحاربات له فقط بالغناء والشعر، فأهدر دمائهن، وأمر بقتلهن، وأمر برمي المرأة التي وقفت على سور

الطائف، أثناء حصارها، فكشفت عورتها استهزاءً بالمسلمين. كل ذلك مع نهيه العام عن قتل النساء، وتشديده في ذلك.

(٨) ويكفر كل من أظهر الرضا بحاله، أو استحل مصاهرته، إذا بلغه هذا الحكم، واطلع على أدلته، وقامت عليه الحجة فيه، ولم يكن معذوراً بإكراه ملجئ.

❖ فصل: هل يبغض الكافر المسالم لذاته؟!

إن بغض الكفر والفسوق والعصيان ينشأ طبيعياً عند المؤمن السوي، ضرورة، لأنه يعلم أن الله، تباركت أسماؤه، لا يرضاها، ويبغضها، ولا يحب أهلها. فلا يمكن أن تجتمع محبة الله في قلب، ومحبة الكفر أو الفسوق والعصيان. فإذا ازدادت محبة الله في قلب العبد، وكثر تأمله في قبح الكفر والفسوق والعصيان، زاد نفوراً وكرهاً للكفر والفسوق والعصيان حتى يصطبغ بذلك عقله وفكره، ويتبلور ذوقه وتستقر ميوله على ذلك، فتصبح تصرفاته وفق ذلك: أي يصبح راشداً، والراشد هو العاقل الذي تم عقله، وتحكم هذا العقل في أفعاله وتصرفاته ومشاعره، قال، تقديست أسماؤه، ممتناً: ﴿ولكن الله حبيب إليك الإيمان، وزينه في قلوبكم، وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان، ألكم هم الراشدون﴾ * فضلاً من الله ونعمة، والله عليم حكيم ﴿﴾، (الحجرات؛ ٤٩: ٧-٨). فحب الإيمان وحلاوته وزينته في القلب، وكره الكفر والفسوق والعصيان نشأت طبيعياً، أي بفعل الله في العبد، وليس بفعل إرادتي مباشر من العبد.

والسؤال المهم هنا في هذا المبحث يكون حينئذ: إذا كان ما ذكرنا حقاً، فما هو الموقف من الكافر المسالم؟! هل بغضه لذاته، كالحربي تماماً، أم يبغض فقط ما فيه من كفر وفسوق وعصيان، تماماً كما يبغض ما في المؤمن من الفسوق والعصيان والخصال الذميمة، لكنه يحب ويأخى لذاته بوصفه مؤمناً عنده أصل الإيمان، ويوالى وينصر بوصفه مسلماً يحمل اسم الإسلام؟!

وبتأمل ما ذكرنا آنفاً يتضح أن الكافر المسالم لم يحصل منه ما يوجب أن يبغض لذاته، فلم يكن منه عدوان أو محاربة، أو مظاهرة لمحارب أو معتدي، فهو في أقل أحواله محايد، لا يأتي منه شر، ليس «معنا» ولا هو «علينا»، هذا إن لم يكن معنا في الدار، مشاركاً في الوطن، ومكثراً لسواد المسلمين، معاشراً لهم بالحسنى، فيكون حينئذ «معنا». فضلاً على كون الشريعة المطهرة قد حثت وأبانت عن عظيم أجر من اهتدى على يده إنسان واحد، وأن ذلك خير من ثروات الدنيا كلها: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم». وكذلك جاء الدعاء لهم بالهداية، وإرادة كل أنواع الخير الدنيوي والأخروي، في نصوص

كثيرة، لا تعد ولا تحصى. ولا شك أن لهم «أخوة» في الإنسانية، لها حقها ومكانتها، وهي رحم معتبرة لها حرمتها، وإنما قطعها الحربي بمحاربته، كما فعل ابن آدم المجرم عندما قتل أخاه في أول جريمة قتل في تاريخ الإنسانية فانقلب من الخاسرين. وهذا كله بخلاف تعاملك مع الحربي: فهمك إن لقيته في ميدان القتال أن تضرب عنقه، وتقضي عليه، لا غير، لأنك مبغض له بذاته، فأنت تسعى إلى القضاء عليه وإهلاكه، وإتلاف ذاته، ما دام حربياً.

وقد أبطلنا فيما قبل التقاسيم الباطلة التي زلت بها قدم الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وبعض أتباعه أو مقلدته، عندما أدخلوا في «الموالة» ما ليس منها، لذلك نقرر، ما هو، إن شاء الله، الصواب من القول، وهو:

أن الكافر المسالم إنما يبغض ما فيه من كفر فحسب، أما هو لذاته فلا يحب المحبة الإيمانية، لأنه ليس بمؤمن، ولا «يتولّى» لأن الموالة محال ممتنع لا وجود لها أصلاً، ولا تتصور في حقه كما أسلفنا، ولكنه يجوز أن يحب المحبة الإنسانية الطبيعية، من جنس محبة المؤمن لأخيه الكافر، ويستحق التسامح، والرحمة، والإحسان، والرفق بموجب الأخوة الإنسانية، والرحم الأدمية. أمّا المسلم، فيحب لذاته «المحبة» الإيمانية، ويتولّى بذاته «الولاية» الإسلامية، على كل حال، ولو كان من أفسق الفاسقين، وإنما يبغض ما فيه من الفسوق والظلم والانحراف والبدعة، وليس البغض له بذاته.

هذا هو المعنى الصحيح لقول بعض العلماء، وعلى رأسهم الإمام ابن تيمية: (يبغض الفاسق بقدر ما فيه من فسق، والمبتدع بقدر ما فيه من بدعة، ويتولّى كل واحد منهما بقدر ما فيه من إيمان، ويعادى بقدر ما فيه من فسق وبدعة)، وإن كانوا أساؤوا التعبير، وهذه الإساءة بالغة في الجملة الأخيرة المتعلقة بـ «المعاداة»، لأن المعاداة لا تعقل ولا تنصرف إلا إلى ذات مشخصة. والأولى عدم استخدام هذه التعبيرات المائعة، والإطلاقات الخطرة.

فصحة القول إذاً هي: (يحب المسلم لذاته، ويتولّى لذاته، بوصفه مسلماً، ويبغض ما فيه من الفسوق، والعصيان، والخصال الذميمة، والعادات القبيحة، والبدع والانحراف عن الحق)، لاحظ أننا لم نستخدم لفظة «المعاداة» مطلقاً لأنها إنما تنطبق عادة على الذوات، وليس على الصفات، لأن الصفات إنما تدم وتبغض فقط.

وليس تحريماً الدقة في التعبير منشؤه الوسوسة، أو توهم مخاطر لا وجود لها، أو حب التقرع وتشقيق الكلام، كلا، والله، بل لأن الواقع يفرض هذا علينا فرضاً: فنحن نرى الكثيرين ممن يدعي اتباع الإمام ابن تيمية أو من هو من مقلدته، لا سيما من أدعياء «السلفية» المشهورين بتزكية أنفسهم زاعمين أنهم أهل «العقيدة الصحيحة» وأنهم هم فقط لا غير «الفرقة الناجية» و«الجماعة المنصورة»، قد ظهر فيهم من معاداة بعض أهل الإسلام

التوحيد

لبدعة أو فسوق ما يفوق معاداتهم للكفار، بل ربما ترخص بعض هؤلاء المفتونين في إعانة الكفار عليهم فلحقوا بالخوارج الهلكى: الذين يقتلون أهل الإسلام، ويذرون أهل الأوثان، هذا على تقديم حسن الظن بهم والاعتذار لهم بالجهل أو التأويل، وإلا فمثل هذه الإعانة للكفار على المسلم، مهما كان فسق هذا المسلم وبدعته، في ذات الأمر كفر وردة، كما أسلفنا، وكما هو مبرهن عليه في كتابنا: **(الموالة والمعاداة)** بما لا مزيد عليه، والحمد لله رب العالمين.

وليس قولنا الذي بيناه آنفاً هذا بدعاً من القول، بل قد قال به كثير من أهل العلم قديماً وحديثاً، وهو قول الإمام ابن المرتضى في **«إيثار الحق على الخلق»**. وقد جاء النص بذلك صريحاً:

* حيث أخرج النسائي بإسناد صحيح عن جرير قال: [أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبائع فقلت: يا رسول الله ابسط يدك حتى أبايك واشترط علي فأنت أعلم! قال: «أبايك على أن تعبد الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتناصح المسلمين، وتفارق **المشركين**»]، وأخرجه أحمد بإسناد صحيح آخر، إلا أنه قال: المسلم، والمشرك.

فذكر المسلم بمقابلة المشرك برهان صريح على قولنا، أنها لكل مسلم، حتى لو كان من أفسق الفاسقين، وأظلم الظالمين، ما دام مسلماً.

* وقال أحمد: [حدثنا إسماعيل أخبرنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: أتيت النبي، صلى الله عليه وسلم، حين أتيته، فقلت: (والله ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدد أولاء أن لا أتيك، ولا أتى دينك)، وجمع بهز بين كفيه: (وقد جئت امرأ لا أعقل شيئاً، إلا ما علمني الله، تبارك وتعالى، ورسوله؛ وإنني أسألك بوجه الله: بم بعثك الله إلينا؟!)، قال: **«بالإسلام!»**، قلت: (وما آيات الإسلام؟!)، قال: «أن تقول أسلمت وجهي لله وتخليت، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، **كل مسلم على مسلم محرم: أخوان نصيران!** لا يقبل الله من مشرك أشرك بعد ما أسلم عملاً! و**«تفارق»** المشركين إلى المسلمين. ما لي أمسك بحجزكم عن النار؟! ألا إن ربي عز وجل داعي وإنه سألني هل بلغت عباده وإنني قائل رب إنني قد بلغتهم فليبلغ الشاهد منكم الغائب؛ ثم إنكم مدعوون، مقدمة أفواهكم بالفداء، ثم إن أول ما يبين عن أحدكم لفخذه وكفه»، قلت: (يا نبي الله: هذا ديننا؟!)، قال: **«هذا دينكم: وأينما تحسن يكفك»**]، وهذا إسناد حسن جيد، إن شاء الله تعالى. وها هنا أيضاً: المسلم في مقابلة المشرك، فهو صحيح لكل مسلم، مهما كان فسقه وظلمه، إلا إذا خرج عن الإسلام، ولحق بالكفار المشركين فأصبح من الهلكى الخاسرين

وبغض ما في الكافر من كفر ينشأ منه نوع من **«المفارقة»** المعنوية، و**«المفاصلة»**

الشعورية، و«التباعد» العقائدي، و«الحذر» السياسي، وهذا في غاية الأهمية لأنه يجعل المسلم جاهزاً مستعداً لمقتهم ومقاتلتهم فور خروجهم من المسألة إلى الحرب، فلا يبقى مذهولاً، وهو يذبح ولا يدري ماذا يجري، كما حصل لأهل البوسنة والهرسك في الماضي القريب، وهو مع ذلك، من جانب آخر، مواظب على دعوتهم إلى الإسلام، ومتقبلاً لمحببتهم وموالاتهم ومآخاتهم فور إسلامهم. أي أن المسلم كأنه على «الحياد الإيجابي»، فهو على أتم الاستعداد للتحرك فوراً في الاتجاه المناسب الذي تمليه تطورات الموقف.

هذا هو الذي تأتلف به النصوص كلها، فلا يهمل منها شيء، ولا يترك شيء لشيء، بل تعمل كلها، وتعظم كلها، وتطاع كلها.

❖ فصل: إلا أن تتقوا منهم تقاة

هذا بحث مهم يدور حول قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ، وَيَحْذَرُكَمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾، قال في القاموس المحيط: (والتقية الكلاءة والحفظ، واتقيت الشيء وتقيتته اتقيته واتقيه تقى وتقيّة وتقَاء، ككسَاء: حذرته) فهذا النص في الآية يعين موضوعها وهذا المعنى اللغوي لكلمة (تُقِيَّة) أو (تقاة) يعين ما تعينه هذه الكلمة في هذه الآية من معني لأنه لم يثبت لها معنى شرعي فيتعين تفسيرها بالمعنى اللغوي، وعلى هذا الأساس وحده تفهم الآية جملة وتفصيلاً.

أما ورد في أسباب نزول الآية من أحاديث فإنها، إن صحت، ترشد إلى تفصيلات ما ورد في الآية، ولكنها لا تغير موضوعها، ولا معاني جملها حسب مدلولات اللغة والشرع. وإذا وردت آية أو أحاديث في موضوع معين تكون خاصة في هذا الموضوع، ولا تشمل غيره، فالقضية قضية ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾ التي قد جاءت الآية تنهى عنها نهياً مغلظاً جازماً.

وموضوع الآية الواضح في جملها هو «موالاة الكفار»، أي أي ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، التي هي كما أسلفنا، حصراً:

(١) التحالف مع الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار الحربيين على المسلمين بقول أو فعل (بما في ذلك الفتيا، والخطابة، والدعاية، والشعر، والغناء، والموسيقى، والتمثيلات أو المسرحيات، والمشورة، وكافة أنواع النصرة والتأييد والمعونة)، وأشد ذلك، وأفضعه: القتال تحت راية الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو القتال مع الكفار الحربيين ضد

المسلمين،

(٢) إفشاء أسرار المسلمين العسكرية والأمنية إلى الكفار، حربيين كانوا أو غير حربيين، وما كان في حكم ذلك: كتحريضهم وحثهم على حرب المسلمين، أو إعانتهم على التحضير أو الاستنفار أو الإعداد لحرب المسلمين.

فهي كما أسلفنا حصراً متعلقة بنصرة الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار، حربيين وغير حربيين، في ما هو من لوازم الإعداد للحرب، حتى ولو كان هذا قبل وقوعها: من تجسس وإفشاء للأسرار العسكرية والأمنية، والتحريض على الحرب والتحريض لها، والإعانة في كل ما هو لازم للإعداد للحرب، ونحوه.

وفي الآية نص قاطع على أن الله تعالى قد نهى «موالاة الكفار»، أي ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، وقرن هذا النهي بالجزم القاطع بأن من يفعل ذلك فيتخذ الكافرين أولياء فإن الله بريء منه، وقد انقطعت صلته بالله، مما يعني ضرورة أنه خرج من الإسلام إلى الكفر. وهذا تحريم بات، مطلق، أبدي، لكل موالاة للكفار، أي لكل معنى من معاني الموالاة في العرف الشرعي وفق اللغة العربية، كما أشبعناه تفصيلاً فيما سلف، واستكملنا براهينه وأدلته في رسالة مستقلة: (الموالاة والمعاداة)، ثم استثنى من هذا النهي الجازم حالة واحدة: وهي أن يحذر المؤمن من الكافر أذىً فإنه يجوز له موالاة الكافر دفعاً لهذا الأذى، وهذا استثناء منقطع، أي أن المستثنى ليس في الحقيقة من جنس ما استثنى منه، كما سنبين قريباً.

هذه الحالة المستثناة لا تتصور إلا إذا كان المسلم تحت سلطان الكافر مغلوباً على أمره، أي أن الحذر من الكافر يجيز موالاته في تلك الحالة فقط، فإذا ذهب الحذر حرمت الموالاة بجميع أشكالها ومظاهرها مطلقاً. وعلى ذلك فإن القضية ليست إظهار «المودة» وإبطان غيرها، ولا هي «المداينة» الخبيثة المحرمة التي يسميها البعض «تقية» ويزعمون شرعيتها، ولا هي التلفظ بالكفر تحت الإكراه الملجيء، وهو مشروع لا بأس به، ليست هي شيء من ذلك، بل القضية إستثناء حالة حذر المؤمن للكافر حين يكون المسلم مغلوباً على أمره، مقيماً تحت سلطان الكافر من عموم تحريم موالاته له.

وذلك لأن الآية نزلت في شأن المؤمنين الذين كانت لهم صلات بالمشركين في مكة فهي تنهى الذين في المدينة عن موالاة المشركين في مكة، وتنهى جميع المؤمنين، وتستثنى من ذلك المؤمنين الذين كانوا في مكة فإنهم كانوا مغلوبين على أمرهم تحت سلطان الكفار، فاستثنيتهم لوجود حالة خوف لديهم من أذى الكافرين.

هذا هو موضوع الآية، وهذا هو معناها، وهذا هو الحكم الشرعي الذي يُستنبط منها،

وهو تحريم موالاة المؤمنين للكفار بجميع أنواع الموالاة من تحالف، ونصرة، وإعانة، ودعم، وانتماء، وغير ذلك، لأن كلمة أولياء في الآية جاءت عامة فتشمل جميع معانيها في لغة العرب، وجواز موالاتهم في حالة حذرهم، أي خوف بطشهم وأذاهم، عندما يكون الكفار غالبين على المسلمين، ويكون المسلمون مغلوبين على أمرهم، تماماً كحالة المسلمين المستضعفين المقيمين في مكة مع المشركين الحاكمين لها والمسيطرين عليها، ولا يوجد للآية معنى آخر، ولا يستنبط منها أي حكم سوى هذا الحكم.

فالرخصة في «التقاة» محصورة في واقع معين هو حالة المسلمين الذين كانوا في مكة بين المشركين، أي محصور في حالة وجود المسلمين تحت سلطان الكفار، أي إقامة المسلمين في دار الكفر، ولا قبل لهم بإزالة سلطانه، فهم مغلوبين على أمرهم، فإنه يجوز لهم موالاة الكفار حذراً مما يُحذر منه عليهم، سواء أكان على دينهم، أو نفوسهم أو أموالهم أو أعراضهم أو مصالحهم، ففي هذه الحالة فقط يجوز اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين، بهذا المعنى المحدود، وفي حدود الضرورة أو الحاجة فقط، مع بقاء الحرمة المغلظة لإعانتهم أو نصرتهم أو محالفتهم ضد المسلمين بقول أو فعل. فكل ما كان داخلاً تحت هذه الحالة يجوز للمسلمين فيه أن يتخذوا الكافرين أولياء، وما عداه فلا يجوز.

فالقضية هي بيان الحالة التي يجوز فيها للمؤمنين أن يوالوا الكافرين، وهي إذا كان المسلمون مغلوبين على أمرهم أمام الكفار بأن كانوا تحت سلطانهم أو في ديار حكمهم، وليست شيئاً آخر مطلقاً.

* قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره: (القول في تأويل قوله: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، قال أبو جعفر: وهذا نهى من الله عز وجل للمؤمنين عن أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً، ولذلك كَسَرَ يتخذ لأنه في موضع جزم بالنهي، ولكنه كسر الذال معه للساكن الذي لقيه ساكن. ومعنى ذلك: لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً توالونهم على دينهم، وتظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك فقد برئ من الله، والله برئ منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر. ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، **إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ فَتُخَافُوهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ**، فتظاهروا لهم الولاية بالسنتكم وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم علي ما هم عليه من الكفر، **ولا تعينوهم على مسلم بفعل**. كما:

* حدثني المشي قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال: حدثني معاوية بن صالح عن علي عن

التوحيد

ابن عباس قوله: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْكَافِرَ ظَاهِرِينَ فَيُظْهِرُونَ لَهُمُ اللَّطْفَ، وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي الدِّينِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾.

* إِلَى أَنْ يَقُولَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾. قَالَ لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَتَّخِذَ كَافِرًا وَلِيًّا فِي دِينِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، أَنْ تَكُونَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ فَتُصَلِّهِ لَذَلِكَ!

قال أبو جعفر: [وهذا الذي قاله قتادة في تأويل له وحده، وليس بالوجه الذي يدل عليه ظاهر الآية، إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْ الْكَافِرِينَ تُقَاةً فَالْأَغْلَبُ مِنْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا أَنْ تَخَافُوا مِنْهُمْ مَخَافَةً، فَالْتَّقِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِنَّمَا هِيَ تَقِيَةُ مَنْ الْكَافِرَ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَوَجَّهَهُ قَتَادَةُ: إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ مِنْ أَجْلِ الْقَرَابَةِ الَّتِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ تُقَاةً فَتُصَلِّهِمْ رَحِمَهُمْ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْغَالِبُ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ. وَالتَّأْوِيلُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْأَغْلَبِ الظَّاهِرِ مِنْ مَعْرُوفِ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِمْ] إِنَّتَهَى كَلَامُ الطَّبْرِيِّ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنْ إِجْمَاعَ الْمُفْسِّرِينَ قَبْلَهُ، مَا عدا الإمام قتادة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هُوَ عَلَى الرَّأْيِ الَّذِي بَيَّنَّا.

أما رأي قتادة فهو شاذ، لا دليل عليه، بل هو مخالف لبيان السنة والسيرة لمعنى الآية، فضلا عن كونه أشد وأضيق في تعريف (التقاة)، فقصرها على صلة ذوي القربى، بدافع تقوى الله، وحرَمَ سائر أنواعها، وهو خلاف ظاهر الآية، وعادة العرب في لغتها، لأن العرب تقول حينئذٍ (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا فِيهِمْ اللَّهَ تُقَاةً)، أو (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا فِيهِمْ تُقَاةً)، «فِيهِمْ» وَلَيْسَ «مِنْهُمْ» الَّتِي جَاءَتْ فِي الْآيَةِ. وَهُوَ قَوْلُ جَاءَ خِلَافَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنْ عِلَاقَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَكَّةَ بِالْكَافِرِ مِنْ أَهْلِهَا، فَوَجِبَ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ، وَعَدِمَ الْأَخْذُ بِهِ، فَهُوَ مِنْ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، غَفَرَ اللَّهُ لِقَتَادَةَ، وَأَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ زَلَّتِهِ.

* وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَضْلُ بْنُ الْحَسَنِ الطَّبْرَسِيُّ فِي كِتَابِهِ «مَجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ»: [قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وَمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً، وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ].
قَرَأَ يَعْقُوبُ وَسَهْلٌ (تَقِيَةُ) وَهُوَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ، وَالْبَاقُونَ تُقَاةً. لَمَّا بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ مَالِكُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْقَادِرُ عَلَى الْإِعْزَازِ وَالْإِذْلَالِ، نَهَى الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَوَالَاةٍ مِنْ لَا إِعْزَازَ عَنْدهُمْ، وَلَا إِذْلَالَ، مِنْ أَعْدَائِهِ لِيَكُونَ الرِّغْبَةُ فِيهِمَا عَنْدهُ، وَعِنْدَ أَوْلِيَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ أَعْدَائِهِ الْكَافِرِينَ فَقَالَ: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ أَيُّ لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَّخِذُوا

الكافرين أولياء لنفوسهم، وأن يستعينوا بهم، ويلتجئوا إليهم، ويظهروا المحبة لهم كما قال في عدة مواضع من القرآن نحو قوله: ﴿ لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادَّ الله ورسوله ﴾ الآية، وقوله: ﴿ لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ﴾، ﴿ لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ﴾، وقوله: ﴿ من دون المؤمنين ﴾ معناه يجب أن تكون الموالاة مع المؤمنين، وهذا نهى عن موالاة الكفار، ومعاونتهم على المؤمنين. وقيل نهى عن ملاطفة الكفار. عن ابن عباس: والأولياء جمع الولي، وهو الذي يأمر من ارتضى فعله بالمعونة والنصرة، ويجري على وجهين: أحدهما المعين بالنصرة، والآخر المعان. فقوله: ﴿ الله ولي الذين آمنوا ﴾، معناه معينهم وناصرهم بنصرته، ويقال: المؤمن ولي الله، أي معان بنصرته. وقوله: ﴿ ومن يفعل ذلك ﴾ معناه من اتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴿ فليس من الله في شيء ﴾ أي ليس هو من أولياء الله، والله برىء منه. وقيل ليس هو من ولاية الله في شيء. ثم استثنى فقال: ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقاة ﴾ والمعنى: إلا أن يكون الكفار غالبين، والمؤمنين مغلوبين، فيخافهم المؤمن إن لم يظهر موافقتهم، ولم يحسن العشرة معهم، فعند ذلك يجوز له إظهار مودتهم بلسانه، ومداراتهم تقية منه، ودفعاً عن نفسه من غير أن يعتقد ذلك﴾، هكذا قال الطبرسي، موافقاً في الجملة للطبري.

وعلى هذا يتبين من كلام المفسرين المذكورين: الطبري (وهو مجتهد مطلق من أهل السنة والحديث) والطبرسي (وهو من كبار علماء الشيعة الأثني عشرية) وهما من فريقين إسلاميين مختلفين، اتفقا على شرح معنى الآية كما وردت من أنها نهى عن موالاة المؤمنين للكافرين واستثناء حالة خوف المؤمنين من أذى الكافرين من هذا النهي، أنظر قول الطبري: ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقاة، إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم فتظهروا لهم الولاية بالسنتكم). وانظر قول الطبرسي: [ثم استثنى فقال ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقاة ﴾ والمعنى إلا أن يكون الكفار غالبين والمؤمنون مغلوبين فيخافهم المؤمن إن لم يظهر موافقتهم، ولم يحسن العشرة معهم، فعند ذلك يجوز له إظهار مودتهم بلسانه، ومداراتهم تقية منه ودفعاً عن نفسه]، فالمفسران متفقان على أن الموضوع استثناء من النهي عن موالاة المؤمنين للكافرين وأنه محصور في ذلك.

وأنت ترى أن إجماع المفسرين من الصحابة، وهو وحده الإجماع المعتبر، والتابعين ما عدا قنادة، هو على الذي ذكرناه: أن الرخصة هي فقط لمن كان تحت سلطان الكفار وفي أرض دولتهم وديارهم. ويشهد لذلك ذم الله الشديد لمن والاهم، وهو ليس تحت سلطانهم،

خوفاً من ضرر أو دائرة، قال عز وجل: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِ، يَقُولُونَ: نَخْشَى أَنْ تَصْبِيَنَا دَائِرَةً﴾، (المائدة: ٥٢: ٥). فخشية الإنسان أن تصيبه دائرة هو أمر طبيعي معقول، وهو مما يحذر منه، ومع ذلك لم تأت فيه رخصة، فثبت ضرورة أن الرخصة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾، إنما هي لفئة مخصوصة، وليست لكل أحد، فوجب البحث عن هذه الفئة، فإذا هي تلك التي ذكرنا أعلاه من الواقعين تحت سلطان الكفر والكفار في مكة، كما فسرهما ترجمان القرآن الإمام الحجة عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما، ويصدقه النقل المتواتر، وقصة حاطب بن أبي بلتعة، المدروسة بالتفصيل في كتابنا: (الموالة والمعاداة)، فلتراجع.

لذلك كله لا يجوز أن تبقى أدنى شبهة في التحريم المغلظ المطلق لموالة الكفار، بكل أنواعها، وألوانها، وأحوالها، إلا ما ثبت استثنائه من الله ورسوله، كما فصلنا بعضه أعلاه. ولما كان الأصل هو التحريم المغلظ المطلق الأبدي، وجب الاقتصار على الحد الأدنى والأيسر من الموالة في حالة الأخذ بالرخصة، وبقدر الضرورة أو الحاجة، لا غير.

وهذا الحد الأدنى الكافي لدفع الضرر عن النفس والأهل والولد والمال والمصالح، أي لاتقاء ما يحذر منه، في عصرنا العاصر، لا سيما في الدول «الديموقراطية»، هو حمل تابعة دار الكفر، أو الحصول على أمانهم وحق الإقامة في ديارهم، أو التمتع بحق اللجوء السياسي في ديارهم، وفي المقابل عدم محاربتهم أو تهديد أمنهم. نعم: في هذا كفاية، وفوق الكفاية، للتمتع بالحماية القانونية للنفس والأهل والمال والمصالح، وللسلامة مما يحذر منه، وذلك بمشاركة أهل تلك الدار في أكثر حقوقهم الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية.

نعم: قد يستغرب بعض من لا يعرف من الإسلام إلا الجوانب الشعائرية والعاطفية والروحانية، مع الجهل بالجوانب السياسية والاجتماعية والدولية، من إدخال «حمل التابعة» في باب «الموالة والمعاداة»، ولو بمعنى من المعاني، ولكننا سبق أن أوجزنا الكلام على ذلك عند مناقشة معنى «الموالة» في عرف العرب الاصطلاحي في أوائل هذا البحث، وسنبهرن على صحة ذلك، من الناحية الشرعية، في الملحق الموسوم: «تابعة دار الإسلام»، من كتابنا: (الموالة والمعاداة)، فليراجع لتحرير هذه القضايا.

وقد يقول قائل بحق إن ما ذكرتم أعلاه من جواز حمل تابعة دار الكفر أو الاستمتاع بأمانهم، ونحوه، وما قاله القدامى من: (إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم علي ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل)، أو (إظهار اللطف، والمخالفة في الدين)، وما جرى

مجراه، ليس في حقيقته إعانة أو نصرة أو تحالف معهم ضد المسلمين على نحو فعلي مباشر، بل غايته، في أسوأ الأحوال، أن يكون **تركاً** لنصرة المؤمنين على الكافرين، من غير إعانة للكفار على المسلمين، أو نصرة وتحالف مع الكفار ضد المسلمين بلسان أو قلم أو مال أو يد أو نفس، فهو «ترك» فحسب، لا عمل فيه، وهو «موقف سلبي»، فقط لا غير، فما معنى الاستثناء إذاً في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾؟! أهو استثناء منقطع؟!

فنقول أنه، على الصحيح، استثناء منقطع، لأن حمل التابعية أو الإقامة الدائمة في دار الكفر ليس هو من جنس «الموالة» المكفرة المذمومة في هذه الآية، ألا وهي ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، التي هي، حصراً:

(١) التحالف مع الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار الحربيين على المسلمين بقول أو فعل (بما في ذلك الفتيا، والخطابة، والدعاية، والشعر، والغناء، والموسيقى، والتمثيلات أو المسرحيات، والمشورة، وكافة أنواع النصرة والتأييد والمعونة)، وأشد ذلك، وأفظعه: القتال تحت راية الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو القتال مع الكفار الحربيين ضد المسلمين،

(٢) إفشاء أسرار المسلمين العسكرية والأمنية إلى الكفار، حربيين كانوا أو غير حربيين، وما كان في حكم ذلك: كتخريضهم وحثهم على حرب المسلمين، أو إعانتهم على التحضير أو الاستنفار أو الإعداد لحرب المسلمين.

بل هو نوع ثان مستقل من «الولاية» بنص الآيات في آخر سورة الأنفال (راجع الملحق الموسوم: «تابعية دار الإسلام»، في كتابنا: «الموالة والمعادة»)، وهذا النوع الثاني هو المستثنى في الآية استثناءً منقطعاً دفعاً لوهم أو شبهة كونه من الصنف الأول، وهو في الحقيقة ليس منه أصلاً، ولا من جنسه، وليس حكم هذا من حكم ذاك. وهذه الشبهة قد تنشأ لتشابه اللفظ والاشتراك في مادة الأصل اللغوي: «ول ي»، ووجود معنى «القرب» أو «التقرب» في النوعين الإثنيين، ولما جرت عليه عادة الناس في اعتبار «ترك نصرة طرف» ما كما لو كانت «نصرة للطرف الآخر»، مع كونها ليست كذلك بالضرورة.

ونزيد هذا إيضاحاً فنقول: إذا حصرنا معنى «الموالة» المكفرة المذمومة في هذه الآية في النوع الأول، ألا وهو: ﴿اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾، التي هي، حصراً:

(١) التحالف مع الكفار الحربيين ضد المسلمين، أو نصرة الكفار الحربيين على المسلمين بقول أو فعل (بما في ذلك الفتيا، والخطابة، والدعاية، والشعر، والغناء، والموسيقى، والتمثيلات أو المسرحيات، والمشورة، وكافة أنواع النصرة والتأييد والمعونة)، وأشد ذلك،

التوحيد

وأفضله: القتال تحت راية الكفار الحريين ضد المسلمين، أو القتال مع الكفار الحريين ضد المسلمين،

(٢) إفشاء أسرار المسلمين العسكرية والأمنية إلى الكفار، حريين كانوا أو غير حريين، وما كان في حكم ذلك: كتحريرهم وحثهم على حرب المسلمين، أو إعانتهم على التحضير أو الاستنفار أو الإعداد لحرب المسلمين.

إذا فعلنا ذلك بقريضة كفر فاعل ذلك على كل حال، إذا فعلنا ذلك فإن الاستثناء يصبح منقطعاً، وهذا وجه حسن قوي مقبول في اللغة العربية على كل حال، ويكون تقدير الكلام في الآية الكريمة حينئذ:

[أن من اتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين، بالمعنى الحصري الموضح أعلاه، من فعل ذلك الجرم الشنيع فقد بريء منه الله وبريء هو من الله بارتداده عن الإسلام، ودخوله الكفر، ولكن من أقام إقامة دائمية في دار الكفر أو استمتع بأمانهم ولم ينازحهم أو يحاربهم، وفق ميثاقه معهم، حتى ولو كانوا هم في حالة حرب مع المسلمين، وذلك «تقية» أي حذراً مما يحذر منه، فليس هو من هذا الصنف، ولا يسري عليه هذا الحكم، أما إذا تجاوز حدود «التقية» هذه، ونصر الكفار فعلياً بلسان، أو مال، أو يد، أو سلاح، أو نفس، فيكون حينئذ عمله هذا من أعمال «الموالة» المذكورة في الصنف الأول، ويكفر بذلك كما كفروا].

هذا الحد الأدنى المذكور أعلاه، وهو الكافي لدفع الضرر عن النفس والأهل والولد والمال والمصالح، أي لاتقاء ما يحذر منه، هو المتعين شرعاً.

فإن «الموالة» المرخص بها حالة «التقية» تنطبق عليها الشروط التالية:

(١) ماهيتها: هي «حمل تابعة» الدولة الكافرة الحربية، أو «المواطنة» فيها، أو «الإقامة الدائمة» بأمان تحت سلطانها، ويترتب على ذلك ضرورة الامتناع عن مقاتلتهم.

(٢) أهلها: المقيمون هناك، المغلوبون على أمرهم تحت سلطان الكفار الحريين.

(٣) حدوها: ملاحظة الأمان وعدم خرقه، أي الامتناع عن الفعاليات القتالية ضدهم. أما تجاوز ذلك بفعل أو قول فلا يجوز، وتبقى (نصرة الكفار الحريين، ومحالفتهم، وإعانتهم، وتأييدهم على المسلمين، أو التجسس لهم على عسكر المسلمين، أو إفشاء أسرار المسلمين الأمنية إلى الكفار، أو تحريض الكفار على قتال المسلمين أو إعانة الكفار في الإعداد لحرب المسلمين) ممنوعة محرمة تحريماً باتاً مطلقاً، مفضية إلى كفر صاحبها، وارتداده عن الإسلام فيصبح بذلك مرتداً كافراً حربياً.

وعلى ذلك يكون الانخراط في أحزاب الكفار الحريين السياسية التي تتبنى أفكار ومفاهيم ومعالجات الكفر، وتطبقها عند الوصول إلى الحكم، وتتبنى سياسات معادية

للإسلام والمسلمين في الداخل والخارج، وربما شاركت في قمع المسلمين، واضطهادهم، واحتلال بلادهم، كما هو حال أحزاب الهند الرئيسية، أو الكيان الصهيوني المغتصب في فلسطين، أو ما هو شر من ذلك: الانخراط في قواتهم المسلحة وجيوشهم، ومحاربة المسلمين تحت رايتهم، كما فعلت الهند وتفعل في كشمير، وفعلت أمريكا وتفعل في العراق وأفغانستان، كل ذلك تجاوز لحد «التقاة» المرخص به، فكل ذلك نصرة فعالة لهم، ولا يكون ذلك إلا من كافر حربي، ملعون في الدنيا والآخرة، ومن كان مسلماً قبل ممارسته لذلك، فإنه يصبح بذلك كافراً مرتداً حربياً، تسري عليه جميع أحكام المرتد الحربي، وقد سلف بعضها. فكل أولئك الهنود، المنتسبين للإسلام، المنخرطين في أحزاب الهند الكافرة، المقرين لاحتلال الهند لكشمير، كلهم كفار مرتدون، إن كان صح لهم عقد الإسلام من قبل.

ومن باب أولى قد كفر وارتد كل من انخرط في القوات المسلحة الهندية أو مثيلتها الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية بمجرد مشاركته في أي عمل من أعمال القتال ضد المسلمين، أو إقدامه على التجسس لصالح الكفار الحربيين على أسرار المسلمين العسكرية والأمنية.

كل أولئك أصبح مرتداً حربياً، قد هُدر دمه، ووجبت مجاهدته وقتاله. وهو إن مات على ذلك غير معذور بعذر معتبر مات كافراً قد حبط كل عمله: منتهياً إلى اللعنة الأبديّة، والنار السرمديّة، هي حسبه وقراره، فتعساً له!

❦ فصل: هل الله «محبّة»، كما تزعم النصرانية البولصية المحرفة؟!

بقيت مسألة واحدة يكرر دعاة النصرانية ترديدها، والإحالة إليها، وهي: أن الصلة بالله تبارك وتعالى تقوم في الإسلام على الخوف والتعظيم، فحسب، وليس للمحبة دور يذكر، بخلاف النصرانية التي تقوم على «المحبة»، بل تقول أن (الله محبة)، وتخطب الله عز وجل، كما يخاطب الوالد المحب المشفق: (أبانا الذي في السماء تقدس اسمك، ... إلخ)، وهذا فيه من معاني القرب وحسن الصلة والمودة ما لا يوجد في غيره.

هكذا قالوا: وهذا زعم باطل، وجهل مطبق، أو كذب صريح من قائله، كما ظهر يقيناً من النصوص السابقة، فمحبة الله ركن أساس تقوم عليه العبودية، التي خلق الخلق لها، ولكنها ليست الركن الوحيد فكذلك تعظيمه وتوقيره ركن صلب آخر، والتذلل له والخضوع والتسليم لأمره، ركن آخر. وتحت ذلك كله أساس صلب وفرشة عريضة من الإيمان الصادق، واليقين الراسخ، والتصديق الجازم، المبني على العقل والبرهان، وليس مجرد التسليم والاتباع. وهي مع هذا ليست مجرد محبة سلبية مدفونة في أغوار النفس، وأعماق الضمير، بل

التوحيد

هي فعالة مؤثرة في العلاقات كلها: العلاقة بالله، والعلاقة بالذات، والعلاقة بالغير. هذا ما يظهر بوضوح في قضايا «الموالة والمعادة» التي لا يكاد يوجد في النصرانية البولصية لها مثيل، حيث اكتفى القوم بالشعارات واللافتات من مثل: (الله يحبك)، أو (عيسى يحبك)، أو أنا (أحب الرب)، أو أنا (أحب عيسى)، وربما كتب ذلك على العمائم والقمصان، وليس وراء ذلك كثير مواقف أو كبير عمل!

ثم ما الذي جَوَّزَ أن نقول: أن الله «محبة»، ولم يجوز أن نقول أنه «عظمة»، و«جلالة»، و«قدرة»، و«علم». وما الدافع إلى تغليب صفة على صفة، أو اعتبار على اعتبار: أهو الوحي، فأبرزوه لنا، أم هو الهوى والمزاج، وازدواجية المقاييس، والكيل بمكيالين؟!

أليس من أبسط حقوق الله «المحبوب» على عبده «المحبين» أن «يحبوه» كما هو في ذاته، لا كما هو في خيالاتهم أو تصوراتهم أو فرضياتهم، المبنية على مزاجهم وهواهم؟! وهل يسوغ لأحد أن يقول لمحبيه: أحبك فقط لكذا وكذا، أما صفاتك الأخرى فلا أريدها، ولا أقبلها؟! هذا في حقيقته حب المحب لذاته ونفسه، وللصورة الخيالية التي قامت في ذهنه، وليس حباً للمحبيب المظلوم. وهل هذا هو التعامل الائق مع الله، رب العالمين، الرؤوف الودود، القريب المجيب، الغني الحميد، اللطيف الخبير؟!

نعم: لقد تجنبت الرسالة الخاتمة الإفراط في استخدام لفظ «المحبة»، وامتنعت تماماً عن مخاطبة الله، جل وعز، بلفظ «أبانا»، أو تسميته بـ«الأب»، كما هو الحال في النصرانية، وكذلك إلى حد ما في اليهودية، ذلك، والله أعلم، لما وقع في تلك الديانتين من تفريط وتجاوز في هذا الخصوص: فالذنوب تبرر، وتبديل الشرائع يعتذر له، والسكوت على الظلم والعدوان والباطل، والتخاذل عن نصرة المظلومين، يتحول، بأعجوبة، إلى فضيلة وبر بدعوى أن «المحبة» مقدمة على كل شيء، وحاكمة على كل شيء: (أليس الله محبة؟!)، (أليس الله أبو الجميع؟!). واليهود والنصارى يرددون ليل نهار: (نحن أبناء الله وأحباؤه)، والمقصود هو الإفلات من المساءلة، والتساهل في ارتكاب الجريمة، ولو كانوا كذلك بحق، أي محبين لله بمقام الأبناء البررة، لتصرفوا تصرف الإبن البار مع أبيه، والمحب مع حبيبه، ولكن واقع تصرفاتهم: من إماتة شرائع الله، والتساهل في حرمان الله، والخذلان لأولياء الله يبرهن أنهم من ذلك على طرف نقيض.

كما أن التساهل في استخدام ألفاظ الإبن والأب أدى فيما يتعلق خاصة بالسيد المقرب عيسى بن مريم، سيد الوجاهة والمجد، مسيح الله، عليه وعلى والدته صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، إلى الخروج من المعنى المجازي الذي قصد بها إلى صرفها إلى «بنوة حقيقية» ومساواة «الإبن» لـ«أبيه» في الجوهر، أي أنه ذو جوهر إلهي، وعنصر أزلي، إلخ...

التوحيد

ومن ثم الوقوع في شرك الذات الذي ناقشناه آنفاً، ثم الفرار منه بالقول بالتثليث، ثم إشكالات لا نهاية لها حول طبيعة المسيح وكيف ينسجم الإلهي مع البشري في ذات واحدة: تساهل وغلو يقود إلى خطأ، وخطأ يستفحل فيؤدي إلى أخطاء أخرى، ثم إلى بحر متلاطم من المستحيالات المتناقضة، والتخيلات الشاطحة المهلكة.

فهذه الرسالة الخاتمة جاءت، والحمد لله، بتشريعات متوازنة، وضمانات قوية تحمي جناب التوحيد، وصفاء المعتقد، وتقلل من خطر الوقوع في حبال الشيطان، وتوصد الباب أمام الهوس، والغلو، والإفراط، وتحقق التوازن العقلي والشعوري والعاطفي: فتعظيم الله لا يطغى على محبته، وخشيته لا تطغى على رجاء رحمته ومغفرته، واستشعار هيئته وجلالته لا يطغى على إدراك قربة والأنس بحضرته، لا إله إلا هو القريب الودود. ولم يكلف الناس لإدراك هذا التوازن إلا تكاليف سمحة سهلة، واحتياطات لفظية قليلة ميسورة: مكاسب كثيرة جلية في مواجهة تكاليف قليلة ضئيلة.

وس يظهر هذا مفصلاً في رسلتنا هذه شيئاً فشيئاً، إضافة إلى ما ظهر من ذلك حتى هذه اللحظة، فالحمد لله على هذه النعمة التامة، وعلى هذا الدين السمع السهل الميسور المتوازن الكامل، وعلى هذا الرسول النبي الأمي العربي: محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، سيد الرفعة والعز، صاحب لواء الحمد، الإنسان الخالص، والعبد الفاضل الكامل.

باب

أنواع من الشعائر التعبدية، والشرك العمل

❖ فصل: المحبة عبادة

المحبة أنواع: (١) محبة تعبدية، و(٢) محبة شركية، و(٣) محبة معصية، و(٤) محبة طبيعية

فالمحبة التعبدية: وهى حب الله، وحب ما يحبه الله، وبالأخص حب الإسلام والتوحيد وأهله، وبغض الشرك والكفر والفسوق والعصيان. فهي **محبة لله، وفي الله**، وقد فصلنا الكلام عنها، وعن لوازمها في الباب المتعلق بتوحيد المحبة والولاء.

* قال الله تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حبا لله...﴾ (البقرة: ١٦٥).

* وقال: ﴿يا أيها الذين آمنوا، من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم، ويحبونه، أذلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله واسع عليم﴾ (المائدة: ٥٤).

* عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»، حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم.

* ولهما عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار». وفي رواية: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى...» إلى آخره.

محبة شركية: وهى حب غير الله كحب الله أو أشد، وهى من الشرك العملي. وهى المحبة مع الله.

قال الله تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حبا لله...﴾ (البقرة: ١٦٥).

محبة معصية: وهى المحبة **لما يبغيضه** الله: كحب الحرام، وكحب أصحاب المعاصي والبدع والأهواء وغير ذلك من المحبة المخالفة للشرع، محبة شهوة، أو مصلحة، وليس لاعتقاد فاسد، أو لبغض الله، ورسوله، وشريعته، وإلا لكانت محبة شركية كفرية، تخرج من

الملة.

محبة طبيعية: كحب الأولاد والأهل، والنفس، والمال، والوطن، وحب الجمال، والأخلاق الفاضلة، وغير ذلك من المباحات لكن يجب أن تكون طبيعية، في حدود الاعتدال، وألا تتجاوز حدها الطبيعي:

(أ) فإذا شغلت الإنسان عن طاعة الله فترك بعض الواجبات، أو ارتكب بعض المحظورات فهي محبة معصية،

(ب) فإذا طغت على حياته، وقلبه، وأحبها كحب الله، أو أشد، فهي محبة شركية. والاعتدال في الحب والبغض الطبيعي سمة الحكماء العقلاء، فقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» بإسناد صحيح عن أسلم عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: (لا يكن حبك كلفاً، ولا بغضك تلفاً)، فقلت: كيف ذاك؟! قال: (إذا أحببت كلّفت كلّ الصبي، وإذا أبغضت أحببت لصاحبك التلف!). وكذلك بإسناد حسن عن عبيد الكندي قال: سمعت علياً، رضوان الله وسلامه عليه، يقول لابن الكواء: (هل تدري ما قال الأول؟! أحب حبيبك هوناً ما، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما؛ وأبغض بغيضك هوناً ما، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما!!)، قال الألباني: (وقد صح مرفوعاً إلى رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

❖ فصل: الخوف عبادة.

وهو الخوف من الله وحده لا شريك له. وهذا النوع عبادة قلبية تعبدنا الله به. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾، (الرحمن: ٥٥:٤٦).

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾، (النازعات: ٧٩:٤٠-٤١).

وقال تعالى واصفاً عبادة الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، (النحل: ١٦:٥٠).

* وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ، وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾، (الأنبياء: ٢٨:٢١). وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْلُغُونَ رَسُولَاتِ اللَّهِ، وَيَخْشَوْنَهُ، وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ، وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾، (الاحزاب: ٣٣:٢٩).

* وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ، وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾، (الملك: ٦٧:١٢). وقال، تباركت أسماؤه، وتقدس صفاته: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ، وَارْجَوْا اللَّهَ، وَلَا تَشْتَرُوا

بآياتي ثمناً قليلاً ﴿٤٤:٥﴾، (المائدة: ٤٤:٥).

غير أنه ينبغي أن يعلم أن الخوف من الله، إنما هو خوف من عقوبة الله وغضبه، وسوء الحساب، المترتب على ذنوب العبد ومعصيته وتقصيره، وليس خوفاً من ذات الله! أما ذات الله جل وعلا فلا يرد في حقها سوى التعظيم، والتوقير، والهيبة، والاحترام، لا الخوف. والأمر كما قيل: «لا يخافن أحد إلا ذنبه، ولا يرجون أحد إلا ربه»!

* فصل: شرك الخوف

وهو أن يخاف العبد من غير الله كخوفه من الله أو أشد. ومنه: أن يخاف العبد من انسان أو أناس فيترك واجباً، أو يرتكب محرماً خوفاً منهم، ولم يصل الحال إلى حد الإكراه الملجئ، فهذا الخوف معصية، وهو شرك عملي. * قال الله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية﴾ (النساء: ٧٧).

* وقال الله تعالى: ﴿إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه، فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين﴾ (آل عمران: ١٧٥).

* وقال تعالى: ﴿فلا تخشوهم واخشوني﴾ (البقرة: ١٥٠).

* وقال تعالى: ﴿فلا تخشوهم واخشون﴾ (المائدة: ٣).

* وقال تعالى: ﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾ (المائدة: ٤٤).

* وأخرج ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري، عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا يحقرن أحدكم نفسه!»، قالوا: يا رسول الله! كيف يحقر أحدنا نفسه؟! قال: «يرى أمراً لله عليه فيه مقال، ثم لا يقول فيه، فيقول الله، عز وجل، يوم القيامة: ما منعك أن تقول في كذا وكذا؟!»، فيقول: خشية الناس!، فيقول الله، تبارك وتعالى: **فإياي كنت أحق أن تخشى**». وهو حديث صحيح.

* وأخرج ابن حبان بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**من التمس رضي الله بسخط الناس، رضي الله عنه وأرضى عنه الناس؛ ومن التمس رضي الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس**».

* وأخرج الترمذي، وأبو نعيم في «الحلية»، عن عائشة، رضي الله عنها، تخاطب معاوية: (من التمس رضي الله بسخط الناس، كفاه الله مؤونة الناس؛ ومن التمس رضي الناس

بسخط الله، وكله الله إلى الناس)، وهو أثر صحيح.. وهو تعبير رائع لعائشة بالمعنى عن لفظ الحديث الصحيح السابق، وكلام رسول الله أبلغ، وأفصح، وأبين، وأكثر معنى. وقد قال الشاعر، فأحسن:

إذا صغ منك الود يا غاية الهنى *** فكل الذي فوق التراب تراب

وكل مخلوق فوق التراب، بلا شك تراب، فكيف تقدم خشية من خُلق من التراب، على طاعة رب الأرباب؟!

❖ فصل: الخوف الطبيعي

وهو: كخوف الانسان من العدو والسبع والحية والوباء والموت وغير ذلك وهذا جائز على أن لا يتعدى حدود الخوف الطبيعي فينقلب إلى جبن وهلع، يتلف الشخصية، ويذهب بالعقل. قال تعالى حاكياً حال عبده ونبيه موسى عليه السلام، وهو واحد من أفضل خلقه: ﴿فأصبح في المدينة خائفاً يترقب﴾، (القصص: ٢٨: ١٨) وقال: ﴿فخرج منها خائفاً يترقب﴾، (القصص: ٢٨: ٢١).

وقال موسى عليه السلام: ﴿قال رب إني أخاف أن يكذبون﴾ * ويضيق صدري، ولا ينطلق لساني، فأرسل إلى هارون * ولهم علي ذنب فأخاف أن يقتلون﴾، (الشعراء: ٢٦: ١٢-١٤).

وقال موسى عليه السلام: ﴿قال: رب إني قتلت منهم نفساً فأخاف أن يقتلون﴾ (القصص: ٢٨: ٢٣).

❖ فصل: الدعاء عبادة

والمقصود بالدعاء هنا كل أنواعه: بطلب كافة المصالح الدنيوية والأخروية، بما في ذلك، الاستعانة: أي طلب العون، والاستغاثة، وهي طلب الغوث، والاستعاذة: طلب العوذ، والاستنصار، أي طلب النصرة، وغير ذلك.

* قال الله تعالى: ﴿إن يدعون من دونه إلا إناثاً وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً﴾ * لعنه الله وقال لأتخذن من عبادك نصيباً مفروضاً﴾، (النساء: ٤: ١١٧-١١٨).

* وقال تعالى: ﴿قل أندعوا من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى أئتنا،

التوحيد

- قل إن هدى الله هو الهدى، وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴿﴾، (الانعام؛ ٦: ٧١).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم، فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين ﴿﴾، (الاعراف؛ ٧: ١٩٤).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم ولا أنفسهم ينصرون ﴿﴾، (الاعراف؛ ٧: ١٩٧).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك، فإن فعلت فإنك إذا من الظالمين ﴿﴾، (يونس؛ ١٠: ١٠٦).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ له دعوة الحق، والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه، وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴿﴾، (الرعد؛ ١٤: ١٣).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ ذلك بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل، وأن الله هو العلى الكبير ﴿﴾، (لقمان؛ ٣١: ٣٠).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا، له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له، وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنفذوه منه، ضعف الطالب والمطلوب ﴿﴾، (الحج؛ ٢٢: ٧٣).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون ﴿﴾ إن الله يعلم ما يدعون من دونه من شيء وهو العزيز الحكيم ﴿﴾، (العنكبوت؛ ٢٩: ٤١-٤٢).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ ذلكم الله ربكم له الملك، والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ﴿﴾ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم، ولو سمعوا ما استجابوا لكم، ويوم القيامة يكفرون بشرككم، ولا ينبئك مثل خبير ﴿﴾، (فاطر؛ ٣٥: ١٣-١٤).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله، قل أفرايتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره، أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته، قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ﴿﴾، (الزمر؛ ٣٩: ٣٨).
- * وقال تعالى: ﴿﴾ قل أرايتم ما تدعون من دون الله، أروني ماذا خلقوا من الأرض، أم لهم

شرك في السماوات ، أتونى بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين * ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون * وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء ، وكانوا بعبادتهم كافرين ﴿ (الأحقاف: ٤٦: ٤٤) .

* وقال تعالى: ﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ﴾ ، (الجن: ١٨: ٧٢) .
* وقال: ﴿ إنما أدعوا ربى ولا أشرك به أحد ﴾ * قل إني لا أملك لكم ضرراً ولا رشداً ﴿ ، (الجن: ٢٢: ٧٢) .

فالدعاء المذكور في الآيات السابقات، وغيرها كثير في القرآن، هو دعاء المشركين لمن يعتقدون فيهم الألوهية، فهو دعاء عبادة. وقد بينت الآيات أن ما يعتقدونه المشركون في تلك المعبودات باطل، وأنه خلاف الواقع، وهو وهم لا حقيقة له. فتلك المعبودات لا تضر ولا تنفع، وهي في الحقيقة عباد مثل دعائها، لا تستطيع إجابتهم، ولا نصرتهم، ولا حتى نصره نفسها! وهي باطلة لا وجود لها إلا في مخيلة عابديها وعقولهم المريضة. وما هي إلا أسماء سموها، ما أنزل الله بها من سلطان. وهي لا تستطيع خلقاً أو تدبيراً، ولو اجتمعت كلها في صعيد واحد لخلق ذبابة، لما استطاعت!

والدعاء، أي العبادة، التي تعني في جوهرها، كما هو هنا: الإتيان والطاعة، والخضوع والتسليم، موجه في الحقيقة إلى الشيطان المريد، المطرود من رحمة الله، وهو عدو لهؤلاء الحمقى، يريد إهلاكهم، وإضلالهم، وقد أقسم بعزة رب العزة أن يضل ويهلك أكبر عدد من بني آدم، وسوف يظهر ذلك كله جلياً عند كشف الحجاب يوم القيامة، حيث لا تنفع الحسرة والندم، ولات ساعة مندم.

والله، وحده لا شريك له، هو المتفرد بالكمال، والجلال، والجمال، والخلق، والتكوين، والتصرف في الكون، والإماتة والإحياء، وتقدير الآجال، والأرزاق، وسائر النفع والضرر، وكذلك الحساب، والثواب، والعقاب! وهو سميع بصير، وهو بكل شيء عليم، وهو قريب يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وهو جواد كريم يفرح ويرضى إذا دُعِيَ وطلب، ويغضب على من لا يدعوه ولا يسأله، بخلاف غيره، من المخلوقين، الذين يكرهون إذا طلبهم أحد أو سألهم! لذلك فقد التوجه إلى غيره كل المعاني والمبررات، ووجب التوجه إليه، وحده لا شريك له، بالضراعة، وإظهار الذل والفقر والحاجة، والسؤال لقضاء الحاجات، لا رب غيره، ولا إله سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد!

* لذلك قال تعالى: ﴿ ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه ، إنه لا يفلح الكافرون ﴾ (المؤمنون: ٢٣: ١١٧) .

التوحيد

- * وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ (الشعراء: ٢٦: ٢١٣).
- * وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ! لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...﴾ (القصص: ٢٨: ٨٨).
- والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً، أما الأحاديث فمنها:
- * عن النعمان بن بشير - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «الدعاء هو العبادة»، ثم قرأ: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين﴾ أخرجه أبوداود، والترمذي وابن ماجه، والبخاري في «الأدب المفرد» في (باب فضل الدعاء)، وإسناده صحيح. أما ما روي من قوله: «الدعاء مخ العبادة»، مع صحة معناه، فضعيف الإسناد.
- * عن عبدالله بن عباس - رضى الله عنهما - أنه ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا غلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك! احفظ الله تجده تجاهك! إذا سألت فاسأل الله! وإذا استعنت فاستعن بالله! واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف» أخرجه الترمذي بإسناد صحيح.
- * وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من لم يسأل الله، غضب الله عليه». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» بإسناد حسن، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه، والبزار، والحاكم وصححه.
- * وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء» أخرجه الترمذي، وابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم. وكذلك البخاري في «الأدب المفرد» بإسناد حسن.
- * وأخرج الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: «إن الدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل: فعليكم عباد الله بالدعاء!»، وفي إسناده ضعف، ومع ذلك صححه الحاكم، فلهذه لشواهده ومتابعاته.
- * وأخرج أبو يعلى عن علي بن أبي طالب، رضى الله عنه، مرفوعاً: «الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السموات والأرض»، وفي إسناده ضعف، ومع ذلك فقد صححه الحاكم.
- * كما أخرج من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «سلوا الله من فضله! فإن الله يحب أن يسأل».

* وأخرج الطبراني في «الدعاء» عن عائشة مرفوعاً: «إن الله يحب الملحين في الدعاء»، وذلك بسند رجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة بقية، وما أدراك ما عنعنة بقية!

* وقال ابن عباس، رضي الله عنهما: (أفضل العبادة الدعاء)، ثم قرأ: ﴿وقال ربكم ادعوني استجب لكم﴾. هذا أثر صحيح، رواه ابن المنذر، والحاكم، وصححه. وأخرج مثله ابن عدي عن أبي هريرة، وابن سعد عن النعمان بن بشير.

* وعن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «ما من مسلم يدعو، ليس بإثم، ولا بقطيعة رحم، إلا أعطاه إحدى ثلاث: إما أن يعجل دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلاً». قالوا: (إذاً نكثر؟)، قال: «الله أكثر!» هذا حديث صحيح أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والحاكم، وصححه، ووافقه الذهبي، وأقره الحافظ ابن حجر.

* وعن عبادة بن الصامت مثله، إلا جملة (الإدخار)، أخرجه الترمذي بإسناد حسن.

* وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «ما من مؤمن ينصب وجهه إلى الله يسأل مسألة إلا أعطاه إياها: إما عجلها له في الدنيا، وإما إدخرها له في الآخرة، ما لم يعجل». قالوا: (يا رسول الله! وما عجلته؟)، قال: «يقول دعوت، ودعوت، ولا أراه يستجاب لي!»، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وهو صحيح لغيره وبشواهده السابقة.

* وقريب منه في الصحيحين، وأبي داود، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «يستجاب لأحدكم ما لم [يدع بإثم، أو قطيعة رحم، أو] يعجل؛ يقول: دعوت، فلم يستجب لي [فيدع الدعاء]».

* و عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتى يسأل شسع نعله إذا انقطع!»، أخرجه الترمذي، وقال: (هذا حديث غريب؛ وروى غير واحد هذا الحديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت البناني عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا فيه عن أنس). وقد أخرج له الترمذي شاهداً صحيحاً، ولكنه مرسل، وله شواهد عند أبي يعلى، وابن حبان، فالحديث حسن قطعاً.

* وجاء في مسند أبي يعلى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من سره أن يستجيب الله له عند الشدائد والكرب فليكثر الدعاء في الرخاء». حديث صحيح، كما هو مفصل في الملحق، أخرجه الترمذي، وابن عدي، والحاكم، والخطيب في تاريخ بغداد.

❖ فصل: دعاء العبادة ودعاء المسألة

لقد أتعب بعض المجتهدين أنفسهم في محاولة التفريق بين «دعاء العبادة»، و«دعاء المسألة» فقال بعضهم: (الدعاء لا يكون دعاء عبادة إلا إذا سأل السائل من غير الله «ما لا يقدر عليه إلا الله»)، وقال الآخرون: (إذا كان المسؤول حياً، حاضراً، فلا بأس، وهو «دعاء مسألة»، وإن كان غائباً، أو ميتاً، فهو «دعاء عبادة» وفاعله مشرك، شركه أكبر، مناقض للإسلام كل المناقضة، مخرج لفاعله من الملة)!

بطلان هذه «الضوابط» يظهر عند أدنى تأمل: فالسائل لا يتوجه بمسأله إلا إلى من يعتقد أنه يسمعه، أو يبلغه نداؤه، وأنه قادر على إجابة السؤال، وتحقيق المطلوب، وإلا كان، ضرورة، مختل العقل، لا يستحق خطاب التكليف!

والبحث إنما يكون في معتقد الداعي، فإذا اعتقد في من يدعو معتقداً شركياً، مناقضاً لقطعيات الإسلام، كان دعاؤه دعاء عبادة، وكان شركاً، وكفراً، ينقل عن الملة، وإلا فلا. فمثلاً إذا دعى داع بما تعتقد أنت أنه أمر «لا يقدر عليه إلا الله» فلا بد من سؤاله عن ذلك، ولن يخرج جوابه عن واحدة مما يلي:

(١) أن هذا الأمر حقاً «لا يقدر عليه إلا الله»، فليزمه حينئذ أن يقول أن المدعو هو الله، أو أن الله اتحد به، أو حل فيه، أو أنه «بعض» الله، أو أنه صورة خيالية لا حقيقة لها وإنما خلقها الله في إدراك الناظرين، أو نحو ذلك من الأقوال التي قيل مثلها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته. وكل هذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلهاً، لأن المدعو هو بزعمه «عين» الله، أو «بعض» الله، أو تجسد الله، أو صورة الله، أو من حل فيه الله، أو ما شاكل، والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد لهذا المدعو. هذه المقولة، وهي مقولة كفرية بذاتها، نادرة جداً، والقائلون بها يصرحون بها ابتداءً (كالنصارى المثلثين) فلا يحتاج الأمر معهم عادة إلى كبير جدال.

(٢) أن يقول أن هذا الأمر المطلوب مقدور لغير الله، وهذا متصور في أحوال منها:

(أ) أن المدعو له قدرة تضاهي أو تقارب قدرة الله، ولو فقط في هذا الأمر المخصوص أو تلك الجزئية المعينة. فهذا الداعي بهذا المعتقد قد جعل المدعو نداً لله، ومساوياً له، ولو في جزئية واحدة أو أمر واحد. فهذا شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلهاً من دون الله، والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله.

ونسارع فنقول أن هذه مقولة كفرية بذاتها، ولا مخرج منها بالقول أن تلك «القدرة»

المساوية أو المضاهية أو المقاربة لقدرة الله، مخلوقة لله، فذلك مناقض لنصوص الشرع القطعية الصريحة، وهو قبل ذلك في ذاته محال عقلاً لأنه يترتب عليه ضرورة أن الله جل وعلا، ليس هو الحق، الأول، القيوم الغني بذاته، واجب الوجود القديم، وهو كذلك في نفس الوقت، فيكون التناقض، وينهدم العقل، وتبطل الشرائع، عياداً بالله: هذا كفر صريح، وهو شرك صريح أيضاً لأن كل شيء يجوز أن يكون إلهاً في نفس الوقت، في مسلسل لا ينتهي من التناقضات والمحال.

(ب) أن المدعو له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولنا: هذا أمر «لا يقدر عليه إلا الله»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ذاتية فيه ليست من خلق الله ولا تقديره، فهو إذاً مستقل في الفعل عن الله، لا يحتاج إلى إذن الله ومشيتته، كمعتقد قريش قديماً، وأكثر الأفارقة الوثنيين الآن في الجن لأنهم من عنصر إلهي، وإن كانوا من «قبيلة» غير «قبيلة» الله، تعالى وتقدس، وفي الملائكة، وهؤلاء من نفس القبيلة، ولعله أبناء الله وبناته، جل جلاله وسمى مقامه فوق هذه الأقاويل الخبيثة والظنون الشنيعة.

فهذا أيضاً شرك وكفر اعتقادي من حيث هو معتقد، فهذا الداعي قد اتخذ المدعو إلهاً من دون الله، والدعاء حينئذ ضرورة دعاء عبادة، وهو بدعائه هذا عابد للمدعو من دون الله.

(ج) أن المدعو له قدرة على ذلك الأمر، فلا يرد عليه قولنا: هذا أمر «لا يقدر عليه إلا الله»، وهي لا تضاهي قدرة الله، ولكنها ليست ذاتية فيه بل هو مخلوق لله، وقدرته تلك من خلق الله وتقديره، ولا يستطيع استخدامها إلا بإذن الله ومشيتته، فهو إذاً ليس مستقلاً في الفعل عن الله، وإنما يفعل بإقدار الله له، وبإذن الله ومشيتته.

فغاية هذا أن يكون:

(١) مخطئاً في نسبة تلك القدرة إلى المدعو، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك. هذا قد يكون خطأً أو تخريفاً، ولكنه ليس بالضرورة شركاً. نعم: (كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً). فإذا افهم هذا وعلم، وبين له أنه على خرافة وخطأ، فإما أن يرتدع ريتوقف عن ذلك الدعاء، أو يلحق ضرورة بأحد الأنواع السابقة أو اللاحقة.

(٢) أو مخطئاً في التعبير، كمن يقول: (يا سيدي رسول الله اغفر لي)، أو (يا سيدي عبد القادر ارحمني)، وهو إنما يقصد: (يا سيدي رسول الله: ادع لي بالمغفرة، أو استغفر لي)، (يا سيدي عبد القادر ادع لي بالرحمة).

وقد يقول قائل سريعاً: كيف ينادى الغائب أو الميت؟! أليس هذا معتقد شركي؟! فنقول: طبعاً لا. والحي الحاضر إنما يسمع بما خلقه الله فيه من أدوات وقدرات على السمع، وبإذن الله ومشيتته، لا بقدرته الذاتية، ولا على وجه الاستقلال. وسماع الميت

التوحيد

والبعيد بإقدار الله له ليس على الله بعزیز، إلا أنه خلاف العادة، ويحتاج إلى برهان من الحس والعقل (الهاتف مثلاً) أو من الشرع، فالقول به من غير برهان على وجوده باطل وتخريف، وليس شركاً: (كل شرك هو خرافة وباطل، وليس كل خرافة وباطل شركاً).

وبعض الناس يعتقد أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بوفاته، وتحرر روحه من الجسد، قد انتقل إلى حالة أكمل وأقوى، فأصبح يسمع من بعيد، ويتصرف بما لم يكن مقتدرًا عليه حال الحياة. كل ذلك بتمكين الله له، وبما أعطاه من قوى خاصة، ومكانة متميزة، وهو بذلك لم يجاوز مراتب المخلوقين، فما زال عبداً مخلوقاً مربوباً، لا يملك لنفسه ضراً، ولا نفعاً، إلا أن يشاء الله. فهذا ونحوه، على هذه الصورة من التعميم المفرط، معتقد باطل، وكذب بذاته، غير مطابق للواقع، وإن كان لا يخرج من الملة، وليس فيه انتقاص من قدرة الله، أو تفرد بالخلق، والتصرف، والتدبير. فالدعاء يكون في مثل هذا دعاء مسألة محرم جاء على صورة غير شرعية خلافاً للأحكام الشرعية.

فليس كون هذا النوع من دعاء المسألة ليس شركاً، يعني أنه جائز شرعاً، وذلك لأن مجرد اعتقاد هذا ومثله إثم عظيم، ومعصية كبيرة، لأنه قول على الله بغير علم، حرمة الله أشد التحريم، قال تعالى: ﴿قل: إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها، وما بطن، والإثم والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ (الأعراف: ٣٣:٧). وهو دعوى بلا برهان، وما كان كذلك فهو باطل وكذب، قال تعالى: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين!﴾. ويتضاعف الإثم ويتغلظ إذا تدين الإنسان بهذا الكذب، والتخريف القبيح، فيضيف جريمة «الابتداع» في الدين، إلى جريمة القول على الله بغير علم!

وقد يحتج بعض الجهلة المخرفين لمعتقدهم ذلك بما ورد من حياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وحياته غيره من الأنبياء، في قبورهم حياة برزخية سامية، يُصلّون فيها ويتعبّدون. وبملاقاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إخوانه من الأنبياء في السماوات العلى، ليلة المعراج، وبما ورد من عرض أعمال أمته عليه فيستغفر لما قد يرى من تقصيرهم وذنوبهم، ومن وصول السلام إليه من أقاصي الدنيا، بسماعه أو بتبليغ الملائكة له، إلى غير ذلك من النصوص، على فرض ثبوتها وصحتها. وأي شيء في هذه النصوص يدل على أنه يصله نداء المستغيث من حريق، أو الهارب من وحش كاسر، أو أنه، على فرض وصول النداء إليه، يستطيع إطفاء نار، أو انتزاع إنسان من فك تمساح؟! ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين!﴾، ولكنه الخيال المريض، والفكر الهابط المنحط السخيف، ومضاهاة المشركين،

وتقليد النصارى الضالين الذين أبوا الرضا بمرتبة نبينهم، مرتبة الرسالة والنبوة، وهي وايم الله مرتبة رفيعة سامية، بل هي من مراتب بني آدم الأرفع والأسمى، فغلوا به إلى مراتب الألوهية، فأبطلوا عقولهم، وسفّهوا أحلامهم، وكفروا، وحبطت أعمالهم! وهذا ، فضلاً عن ذلك، رد لخبر الله ورسوله، ومعصية لهما، وإعراض عن نهيهما وتحذيرهما من الغلو في النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما هو مفصل في الفصل التالي.

أما إذا اعتقد شخص أن النور المحمدي قديم أزلي، أو أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في لحظة من حياته، أو بعد مماته، قد انخلع عن البشرية، ولحق بالألوهية، بحلول الله، أو «بعض» الله، أو نور الله فيه، أو اتحاده معه. أو أنه يسمع ويجيب بقوته الذاتية، لا بتقدير الله وتمكينه، أو أنه يشفع عند الله بغير استئذان، أو يجير على الله، أو غير ذلك من المعتقدات الكفرية، فكل ذلك معتقدات شركية كفرية يخرج مجرد اعتقادها من الملة، ولو لم يرتبط به عمل. ومن اعتقد هذا أو نحوه في النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقد جعله، لا محالة، مع الله إله آخر. والنداء، والدعاء، والاستغاثة، والاستعاذة، ونحوها في مثل هذه الأحوال كله دعاء عبادة، أي عبادة شركية كفرية تخرج من الملة. ولعل المناقشة الفاتنة، على اختصارها تبين أن جملة: (الدعاء لا يكون دعاء عبادة إلا إذا سأل السائل من غير الله «ما لا يقدر عليه إلا الله»)، تحتاج إلى شرح وبيان، وتقسيم وتفريع، وإلا وقعت قليلة الجدوى، ضئيلة المحصول، وهذا لا يجوز التساهل فيه في قضايا الإسلام والكفر، والتوحيد والشرك: هذه قضايا (حياة أو موت)، وليست أسمار مجالس، أو «سواليف» منتديات.

أما الجملة الأخرى: (إذا كان المسؤول حياً، حاضراً، فلا بأس، وهو «دعاء مسألة»)، وإن كان غائباً، أو ميتاً، فهو «دعاء عبادة» وفاعله مشرك، شرکه أكبر، مناقض للإسلام كل المناقضة، مخرج لفاعله من الملة)، فهي سخيصة بمرة، ربما صلحت للنكتة والدعابة، أما قضايا الإسلام والكفر، فلا، وألف لا!!

والجمل السابقة على غموضها أو سخافتها، لا تصلح ضابطاً، لأنها ليست حاصرة. فثمة أنواع من دعاء العبادة لا تندرج تحتها، فعلى سبيل المثال، لا الحصر:

(١) التوجه بالدعاء إلى العقول أو الأرواح الفلكية، التي تقوم هي برفعه إلى الله تبارك وتعالى، لأنه متعال متكبر بعيد، لا يخاطب مباشرة، بل لا بد من واسطة بينه وبين الداعي، مع أن القرار النهائي قراره، والقدرة قدرته. هذا هو معتقد جمهور الصابئة عبدة النجوم، وهو معتقد باطل، وهو كفر صريح.. ولكنه لا يندرج تحت أحد الجملتين السابقتين، لا

التوحيد

بتكلف، ولا بغيره، مع أن من اعتقده قد اتخذ العقول أو الأرواح الفلكية آلهة من دون الله. (٢) التوجه بالدعاء إلى العقول أو الأرواح الفلكية، التي تستجيب هي بقدرتها الذاتية. أما الله، سبحانه وتعالى، فهو لا يعلم بذلك، لأنه إنما يعلم الكليات، أو يعلم ذاته فقط. فهنا لا يصل الدعاء إلى الله، جل جلاله أصلاً، تعالى الله وتقدس عن هذا الهراء. وهذا هو معتقد فلاسفة الصابئة، عبدة النجوم. وهذا كذلك لا يندرج تحت أحد الجملتين السابقتين. فكل دعاء هو لا محالة دعاء مسألة، ومنه نوع خاص هو دعاء العبادة وهو التوجه بالمسألة إلى من يعتقد فيه الألوهية، بأي معنى من المعاني أو اعتبار من الاعتبارات التي فصلناها في الأبواب السابقة، وأجملناها قريباً فيما سبق من هذا الباب. أو بلفظ آخر لا يكون الدعاء «دعاء عبادة» إلا إذا اعتقد في المدعو بعض صفات الألوهية، كما فصلناه أعلاه، وما سوى ذلك فهو «دعاء مسألة»، سواء كان المدعو قادراً في الحقيقة على الاستجابة أم لا، مريداً للإجابة أم لا، حاضراً أو غائباً، حياً أو ميتاً، ولياً صالحاً من أولياء الله، أو مجرم فاسقاً من أعداء الله! وليس كل دعاء مسألة جائز شرعاً، بل منه ما هو محرم شديد التحريم، ومنه ما هو شرك عملي، لمشابهة ظاهر الفعل لأفعال المشركين. وكثير من مباحث هذا الموضوع التفصيلية تقع في باب «التوسل»، وربما قضايا «التبرك»، فلعلنا نفردها في رسالة مستقلة، بإذن الله، فليست هي بتلك الدرجة من الأهمية التي توجب أن تدرج في هذا الكتاب، مهما احتج على ذلك وصاح المهووسون من أتباع الدعوة الوهابية، وهي علاوة على ذلك كثيرة التفاصيل والدقائق الفقهية، تحتاج إلى تصنيف مستقل.

❖ فصل: التحذير من الغلو فيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم

- * قال تعالى: ﴿قُلْ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، (الكهف؛ ١٨: ١١٠)، (فصلت؛ ٦: ٤١).
- * وقال تقدست أسماؤه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ، أَلَمَّا مِتْ فَأَمْتَ فِيمِ الْخَالِدِينَ؟﴾، (الأنبياء؛ ٣٤: ٢١).
- * وقال معلماً نبيه: ﴿قُلْ: سُبْحَانَ رَبِّي! هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾، (الإسراء؛ ٩٣: ١٧).
- * وقال أمراً نبيه: ﴿قُلْ: لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ، وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَا أَقُولُ

لكم إني ملك؛ إن أتبع إلا ما يوحى إلي ﴿٥٠﴾. (الأنعام؛ ٥٠:٦).

* وقال: ﴿قل: لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا، إلا ما شاء الله، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير، وما مسني السوء، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون﴾، (الأعراف؛ ١٨٨:٧)

* قال البخاري: حدثنا الحميدي حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يقول أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس سمع عمر رضي الله عنهم يقول على المنبر: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله**»، حديث صحيح، رواه البخاري وأحمد والدارمي من طرق أخرى صحيحة مطولاً، ومختصراً، وهو من أصح أحاديث الدنيا!

* عن عبد الله بن الشخير، رضي الله عنه، قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: (أنت سيدنا)، فقال: «قولوا السيد الله تبارك وتعالى»، قلنا: (وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً)، فقال: «**قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجريكم الشيطان**» حديث صحيح أخرجه أبو داود، وأحمد، والبخاري في «الأدب المفرد»، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثاني»، وهذا هو لفظ أبو داود.

* وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن رجلاً قال: (يا محمد، يا سيدنا، وابن سيدنا، وخيرنا، وابن خيرنا!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**يا أيها الناس! عليكم بتقواكم، ولا يستهوينكم الشيطان: أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله، عز وجل**». هذا حديث صحيح، أخرجه أحمد، النسائي في «الكبرى»، والبخاري في «الأدب»، وعبد بن حميد في «المنتخب» بإسناد صحاح.

* وأخرج الإمام الحاكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: [كنا عند علي بن الحسين (وهو: زين العابدين بن الحسين بن علي، رضوان الله وسلامه عليهم) فجاء قوم من الكوفيين، فقال علي بن الحسين: يا أهل العراق: أحبونا حب الإسلام! سمعت أبي يقول: قال رسول الله: «**يا أيها الناس: لا ترفعوني فوق قدرتي! فإن الله اتخذني عبداً قبل أن يتخذني نبياً**». فذكرته (المتكلم هنا هو يحيى بن سعيد الأنصاري) لسعيد بن المسيب، فقال: (وبعد ما اتخذني نبياً!)] قال الحاكم: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، والألباني، وهو كما قالوا.

* وأخرج ابن ماجه، بإسناد في غاية الصحة، عن عبد الله بن بسر قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فجثا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ركبتيه يأكل، فقال أعرابي: (ما هذه الجلسة؟!)، فقال: «**إن الله جعلني عبداً كريماً، ولم يجعلني جباراً عنيداً**».

التوحيد

* كما أخرج ابن ماجه، بإسناد صحيح، عن أبي مسعود قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فكلمه، فجعل ترعد فرائصه، فقال له: «هون عليك! فإني لست بملك، إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد».

لأن التوحيد لا يتم ولا يحفظ ولا يحصن إلا بإجتنب جميع الطرق المفضية إلى الشرك، بما في ذلك حمايته بالتأدب والتحفظ في الأقوال، وتجنب المكروه من التعبيرات والألفاظ، ولو لم يكن حراماً، تأدباً مع الله، وتعظيماً لجناح الألوهية المقدس، حتى لا تنزل القدم، ويغلو الناس في «العبد» فيجعلوه «رباً»، كما فعلت النصارى في المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، فضلوا وهلكوا.

❖ فصل: النذر عبادة

* قال الله تعالى: ﴿وما أنفقتم من نفقة، أو نذرتم من نذر، فإن الله يعلمه، وما للظالمين من أنصار﴾، (البقرة: ٢: ٣٥).

* وقال تعالى: ﴿إذ قالت امرأت عمران: ربني إنني نذرت لك ما في بطني محرراً فتقبل مني إنك أنت السميع العليم﴾، (آل عمران: ٣: ٣٥).

* وقال تعالى: ﴿وليوفوا نذورهم﴾، (الحج: ٢٢: ٢٩).

* وقال تعالى: ﴿وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً، فقالوا: هذا لله، بزعمهم، وهذا لشركائنا! فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله، وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم، ساء ما يحكمون﴾، (الأنعام: ٦: ١٣٦).

* وقال تعالى: ﴿ويجعلون لما لا يعلمون نصيباً مما رزقناهم، تالله لتسئلن عما كنتم تفترون﴾، (النحل: ١٦: ٥٦).

* وقال، تقدست أسماؤه، مثنياً على الموفين بالنذر: ﴿يوفون بالنذر، ويخافون يوماً كان شره مستطيراً﴾، (الإنسان: ٧: ٧٦).

* وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»، حديث صحيح، أخرجه البخاري.

* وعن ثابت بن الضحاك، رضي الله عنه، قال: [نذر رجل على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن ينحر إبلا ببوانة؛ فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: إنني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة؟! فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية

يعبد؟!»، قالوا: لا، قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟!»، قالوا: لا، قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أوف بنذكرك! فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»، حديث صحيح أخرجه أبوداود.

أما النذر لغير الله فهو معصية وشرك عملي، وهو باطل لا ينعقد أصلاً، وهو حرام لا يجوز الوفاء به لقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

❖ فصل: تحريم الذبح لغير الله

* قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَى وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾، (الأنعام: ١٦١-١٦٢)، نسكي، أي: ذبحي.

* وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾، (الكوثر: ١٠٨: ٢).

* عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لعن الله من ذبح لغير الله»، حديث صحيح، أخرجه مسلم.

صح من هذه الأدلة أن الذبح لا يكون إلا لله، وأن من ذبح لغير الله فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب، فهو يستحق اللعن، والطرده من رحمة الله، إلا أن يتوب إلى الله، فمن تاب تاب الله عليه: «لعن الله من ذبح لغير الله».

والأصل أن الله حرم ذبح البهائم، أو قتلها، أو صيدها، إلا في الأحوال المنصوص عليها شرعاً، وكذلك حرم تعذيبها مطلقاً. من ذلك قتل الضار من الحيوانات، كالجرذان والحشرات والكواسر، وما شابه، من غير تعذيب أو تحريق، دفعاً لأذاها. ومن ذلك ذبح البهائم المباحة، والصيد، بقصد الاستفادة من اللحوم، والجلود أكلاً، وضيافة، وتجارة.

أما إراقة الدم على وجه التعبد فلا يكون في الشريعة الإسلامية إلا أضحية، أو هدياً، أو عقيقة، أو وفاءً بنذر طاعة، كمن نذر إن شفى الله مريضه أن ينحر كذا من الإبل، ويطعمها الفقراء، لأن التصديق باللحم من القربات المشروعة.

أما الإهلال لغير الله، والذبح لغير الله قد يأخذ صوراً متعددة، منها:

- النحر لله في مكان فيه، أو كان فيه، وثن يعبد، أو كان فيه، أو كان فيه، عيد من أعياد الجاهلية لما صح وثبت عن ثابت بن الضحاك الأنصاري، رضي الله عنه، قال: [نذر رجل على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن ينحر إبلا ببوانة؛ فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة؟! فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟!»، قالوا: (لا)، قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟!»، قالوا: (لا)، قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أوف بنذكرك! فإنه لا وفاء

لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»].

– النحر عند القبر تكريماً للميت، أو لغير ذلك من الدوافع، فقد أخرج أبو داود بإسناده عن الإمام عبد الرزاق الصنعاني: أخبرنا معمر عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا عقر في الإسلام**». قال عبد الرزاق: (كانوا يعفرون عند القبر بقرة أو شاة). وهذا إسناد صحيح، غاية في الصحة، مسلسل بالأئمة الثقات الأثبات. – وشر من ذلك النحر بقصد تكريم الضيف أو زائر البلد من الملوك والرؤساء بعملية النحر نفسها، وليس لقرى الضيف بلحم الذبيحة. وقد كانت هذه العادة الخبيثة الهمجية منتشرة في بخارى وسمرقند، وغيرها من بلاد «**ما وراء النهر**» في العصور القديمة، وأفقت كثير من فقهاء الأحناف هناك بأنها شرك وردة!

وكنا نحسب أن هذه العادات الشنيعة المنكرة، والممارسات البدائية المتخلفة قد انقرضت من العالم، حتى رأينا بأنفسنا أهل الكويت يفعلون ذلك في شوارعهم لزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب «**مجرم الحرب**»، الإرهابي القاتل، الحربي الكافر، عدو الله ورسوله، فإننا لله، وإنا إليه راجعون!

– النحر على وجه التفاخر، كـ «**معاقرة الأعراب**» التي كان زعماء العرب يتعاطونها في الجاهلية: ينحر أحدهم عدداً من النعم، فينحر منافسه، بقصد إظهار الوجهة عدداً أكبر، وهكذا دواليك في منافسة خرقاء حمقاء. وقد ورد النهي النبوي الشريف عن هذه السفاهة. وقد وقعت معاقرة كهذه في زمن أمير المؤمنين، إمام الهدى، علي بن أبي طالب، صلوات الله عليه، فأرسل رسولا ينادي: (لا يأكلن أحد من الذبائح، فإنها مما أهل لغير الله به)، فأطرح الناس اللحم ولم يأكلوه!

– الذبح للجن، اتقاءً لشركهم، ودفعاً لأذاهم، أو لفك السحر، وغير ذلك من الطوام والمخازي. ولا يبعد أن يكون عند أكثر هؤلاء خلل جسيم في الاعتقاد، يتناقض مع الإسلام، ويخرج من الملة.

أما التسمية على الذبيحة، أي ذبيحة، عند ذبحها، بغير اسم الله، فهو موضوع آخر، وباب مختلف، ولا يكاد يصدر من أحد إلا مع اعتقاد ألوهية من ذكر اسمه عند الذبح، وهذا شرك اعتقادي يخرج من الملة على كل حال.

باب بعض ما ينافي الإخلاص

❖ فصل: الرياء

* قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، (الكهف: ١٨: ١١).
* وقال تعالى: ﴿لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾، (البقرة: ٢: ٢٦٤).

* وقال، تباركت أسماؤه: ﴿وَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، (النساء، ٤: ٣٨).

* وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾، (الأنفال: ٨: ٤٧).
* قال رسول الله: «يا أيها الناس: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». هذا حديث النية المشهور، وهو من أصح أحاديث الدنيا، أخرجه الأئمة جميعاً، بأصح الأسانيد. تجده عند البخاري من طرق عدة، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والطيالسي، والحميدي، وأحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، والطبراني في الكبير والأوسط، والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم.
* وعن أبي ذر مرفوعاً: «لا أجر إلا عن حسبة، ولا عمل إلا بنية»، أخرجه الديلمي، وإسناده ليس بذاك، ولكنه حسن بشواهد: منها الحديث السابق: «إنما الأعمال بالنيات»، ومنها حديث مرسل، حسن الإسناد، أخرجه ابن المبارك في «الزهد» بلفظ: «لا أجر لمن لا حسبة له».

* وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعاً: قال الله تعالى في الحديث القدسي: ﴿أَنَا أَغْنِي الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتَهُ وَشُرْكَهُ﴾، حديث صحيح، رواه مسلم.

* وقال الإمام عبد الباقي بن قانع في «معجم الصحابة»: حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق (هو: أبو جعفر البجلي الحلواني): أخبرنا سعيد بن سليمان (هو: أبو عثمان الواسطي الحافظ) عن عبيدة بن حميد عن عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن سلمة عن

الضحاح بن قيس، قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن الله يقول: أنا خير شريك، فمن أشرك بي أحداً فهو لشريكي! يا أيها الناس: **أخلصوا الأعمال لله**، فإن الله، عز وجل، لا يقبل من العمل إلا ما خلص له! ولا تقولوا: هذه لله وللرحم، (فإنه للرحم)، وليس لله منه شيء! ولا تقولوا: هذا لله ولجوهكم، فإنه لجوهكم، وليس لله منه شيء». هذا حديث صحيح، ذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة» وجزم بصحة إسناده، وذكر له متابعات فيها ضعف لدى البزار، والبيهقي في «**شعب الإيمان**»، والحديث صحيح قطعاً بمتابعاته، وشواهده مثل حديث مسلم السابق، وأحاديث هذا الفصل، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن ابن قانع، لما كبرت سنه، جاء من طريقه روايات منكرة وبلايا، فلعل ضبطه عندئذ خف، فليلاحظ.

* وعن أبي سعيد، رضي الله عنه، مرفوعاً: «ألا أخبركم بما أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟» قالوا: (بلى)، قال: «**الشرك الخفي**! يقوم الرجل فيصلي، فيزين صلاته، لما يرى من نظر رجل» حديث حسن، رواه ابن ماجه، وأحمد.

* وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**الشرك الخفي**: أن يعمل الرجل لمكان الرجل»، حديث صحيح أخرجه الحاكم، وصححه، ووافقه الذهبي.

* وروي عن شداد بن أوس، رضي الله عنه، أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يقول: «**من صلى وهو يراني فقد أشرك، ومن صام وهو يراني فقد أشرك، ومن تصدق وهو يراني فقد أشرك**»؛ وصح عن شداد بن أوس، رضي الله عنه، أنه قال: (كنا نعد، على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن الرياء الشرك الأصغر)، أخرجه الحاكم، وصححه، ووافقه عليه الذهبي.

* وعن محمود بن لبيد، رضي الله عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»، قال: ما **الشرك الأصغر**، يا رسول الله؟! قال: «**الرياء**! يقول الله تعالى يوم القيامة، إذا جازى الناس بأعمالهم: إذهبوا إلى الذين كنتم تراعون في الدنيا! هل تجدون عندهم جزاء؟!»، هذا حديث صحيح، أخرجه أحمد، والحاكم وصححه.

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح في «**الأدب المفرد**» عن معقل بن يسار، رضي الله عنه، قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «**يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من ديبب النمل**». فقال أبو بكر: (وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من ديبب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قلبه وكثيره؟!»، قال: «قل:

اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم».

* وعن زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، خرج إلى المسجد يوماً فوجد معاذ بن جبل، رضي الله عنه، عند قبر رسول الله يبكي، فقال ما يبكيك؟! قال: يبكيني حديث سمعته من رسول الله يقول: «**اليسير من الرياء شرك!**» ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة! إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفيا الذين إن غابوا لم يفقدوا، وإن حضروا لم يعرفوا، قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة!». حديث صحيح، لا علة له. قاله الحاكم، ووافقه الذهبي.

* كما أخرج النسائي: بإسناد حسن عن أبي أمامة الباهلي قال جاء رجل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: رأيت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر، ماله؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا شيء له!»، فأعادها ثلاث مرات يقول له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا شيء له!»، ثم قال: «**إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً، وابتغي به وجهه**».

* وأخرج مسلم بأسانيد في غاية الصحة عن أبي موسى قال سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حمية، ويقاتل رياء، أي ذلك في سبيل الله؟! فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله». وأخرج البخاري مثله بإسناد صحيح، إلا أنه قال: (الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليري مكانه، فمن في سبيل الله؟! .. إلخ).

* كما أخرج مسلم بإسناد صحيح عن سليمان بن يسار قال: [تفرق الناس عن أبي هريرة فقال له نائل أهل الشام: أيها الشيخ، حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم! قال: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فأتي به، فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها؟! قال: قاتلت فيك حتى استشهدت! قال: كذبت، ولكنك قاتلت لأن يقال جريء، فقد قيل! ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار؛ ورجل تعلم العلم، وعلمه، وقرأ القرآن، فأتي به، فعرفه نعمه، فعرفها، قال: فما عملت فيها؟! قال: تعلمت العلم، وعلمته، وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت لي قال عالم، وقرأت القرآن لي قال هو قارئ، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار؛ ورجل وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كله، فأتي به، فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟! قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك! قال: كذبت، ولكنك فعلت لي قال هو جواد، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه ثم ألقي في النار!»، وأخرجه النسائي بنحو لفظه.

* وأخرج النسائي بأسناد يصلح في المتابعات عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«من غزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقلاً فله ما نوى»**.

* كما أخرج أبو داود بإسناد حسن عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **«الغزو غزوان: فأما من ابتغى وجه الله، وأطاع الإمام، وأنفق الكريمة، وياسر الشريك، واجتنب الفساد: فإن نومه، ونبيه، أجر كله؛ وأما من غزا فخراً ورياء وسمعة، وعصى الإمام، وأفسد في الأرض، فإنه لم يرجع بالكفاف»**.

* كما أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي عرضاً من عرض الدنيا، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«لا أجر له!»، فأعظم ذلك الناس، وقالوا للرجل: عد لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلعلك لم تفهمه! فقال: يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي عرضاً من عرض الدنيا، فقال: «لا أجر له!»، فقالوا للرجل: عد لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له الثالثة، فقال له: «لا أجر له».** وأخرج مثله أحمد من طرق عدة، وفيه ابن مكرز، وهو مجهول لا يعرف، وجاء في أحد أسانيد أحمد: يزيد بن مكرز، فلعله تصحيف لأيوب (بن عبد الله) بن مكرز، وأيوب هذا مستور، وثقه ابن حبان، وبقيته ثقات، فالجديد حسن جيد!

* وعن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: **«من سمع الناس بعمله سمع الله به سامع خلقه، وحقّره، وصغّره»**، حديث صحيح، أخرجه أحمد وهذا لفظه، والطبراني في **«الأوسط»**، وابن المبارك في **«الزهد»**، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي، بأسانيد صحاح وحسان، وكذلك الطبراني في **«الكبير»**.

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح عن جندب، قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: **«من سمع، سمع الله به، ومن يراني، يراني الله به»**، وأخرجه كذلك أحمد، وابن الجعد، وأبو يعلى، والطبراني.

* وأخرج مسلم بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«من سمع، سمع الله به، ومن راعى، راعى الله به»**، وأخرجه البيهقي في **«الكبرى»**. * وأخرج أحمد، بإسناد قوي جيد، عن أبي بكرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«من سمع، سمع الله به، ومن راعى، راعى الله به»**.

* كما أخرج الطبراني: حدثنا محمد بن النضر الأزدي (لعله الجارودي): حدثنا معاوية بن عمرو: حدثنا زائدة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن عبد الله بن مسعود قال: **(من سمع، سمع الله به، ومن راعى، راعى الله به يوم القيامة، ومن تخشع لله تواضعاً، رفعه الله يوم القيامة)**. هذا إسناد صحيح.

وذلك لأن الاخلاص لله أساس الدين، وروح التوحيد والعبادة: وهو أن يقصد العبد بعمله **كَلَهُ** وجه الله، وثوابه، وفضله، فيقوم بأصول الإيمان الستة، وشرائع الإسلام الخمسة، وحقائق الإيمان التي هي الإحسان، وبحقوق الله، وحقوق عباده، مكملًا لها، قاصدًا بها وجه الله والدار الآخرة، لا يريد بذلك رياءً ولا سمعةً ولا رياسةً ولا دنيا وبذلك يكمل إيمانه وتوحيده.

ومن أعظم ما يتناقض مع هذا: مراعاة الناس والعمل لأجل مدحهم وتعظيمهم، أو العمل لأجل الدنيا، فهذا يقدر في كمال الإخلاص والتوحيد، وقد يستفحل ويطغى على قلب صاحبه وعقله فيأتي على أصل التوحيد.

فإن كان الحامل للعبد على العمل قصد مراعاة الناس فقط، واستمر على هذا القصد الفاسد، فعمله الذي خالطه الرياء حابط! وهو متورط في شرك أصغر! ويخشى عليه أن يتذرع به تدريجياً، من غير أن يشعر، إلى النفاق الاعتقادي، والشرك الأكبر، المحبط للعمل كله، أوله وآخره، فيصبح من أهل النار، بل من أهل الدرك الأسفل منها، عياداً بالله تعالى.

وإن كان الحامل للعبد على العمل إرادة وجه الله مع إرادة مراعاة الناس، ولم يقلع عن الرياء بعمله، فظاهر النصوص أيضاً بطلان هذا العمل، وظاهر النصوص هو الحق الذي لا يجوز تركه إلا ببرهان.

وإن كان الحامل للعبد على العمل وجه الله وحده، ولكن عرض له الرياء في أثناء عمله، فإن دفعه وخلص إخلاصه لله لم يضره، بل زاد أجره لمجاهدته لوساوس الرياء، ومدافعتة لحظوظ النفس! وإن استسلم له، واطمأن إليه نقص العمل، بحسب حاله، وربما حبط ذلك العمل المعين كلية. وحصل لصاحبه شيء من ضعف الإيمان.

والرياء داء وبيل، وآفة عظيمة، تحتاج إلى علاج شديد، وتمرين للنفس على الإخلاص، ومجاهدتها في مدافعة خواطر الرياء، والوساوس الفاسدة، والأعراض الضارة! مع التضرع إلى الله، والإرتماء ببابه، والاستعانة به على دفعها، ومجاهدتها! لعل الله أن يعين العبد في تخليص إيمانه، وتحقيق توحيده!

❖ فصل: من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا

قال الله تعالى: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها، وهم فيها لا يبخسون﴾ أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار، وحبط ما صنعوا فيها، وباطل ما كانوا يعملون ﴿ (هود: ١٦-١٥). فإن كانت حياته كلها، وكل عمله، وسائر سعيه للدنيا، لا يسعى للآخرة، ولا يأبه بها، قد أعرض، جملة وتفصيلاً، عن عبادة ربه، ولم

التوحيد

ييال أصلاً بأمره ونهيه: من كان هذا حاله هكذا لم يكن من أهل الملة الإسلامية أصلاً، وهو كافر كفر إعراض، ومشرك شركاً أكبر، شرك الكفر، وليس له في الآخرة إلا النار، وقد حبط ما عمل في الدنيا، وبطل سعيه، نعوذ بالله من الهلاك! ومن أبرز إمارات ذلك: ترك الصلاة كلية، لذلك كان أغلب السلف يرون كفر تارك الصلاة كلية! ودون ذلك مراتب، لا تخرج من الملة، منها:

– ما جاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميطة! إن أعطى رضي وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش! طوبى لعبداً أخذ بعنان فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه، مغبرة قدماه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقاة كان في الساقاة. إن استأذن لم يؤذن له، وإن شفع لم يشفع له»، حديث صحيح أخرجه البخاري، والترمذي، وابن ماجه.

– وأهون من ذلك ما قاله ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢: ٢٣): (الأنداد هو الشرك، أخفى من ديبب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلان وحياتي، وتقول: لولا كلبية هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتي اللصوص، وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها فلانا، هذا كله شرك) رواه ابن أبي حاتم، واستشهد به ابن كثير في التفسير. ومع أن الآية تنطبق كذلك، في الأصل، على كل أنواع الشرك، كبيره وصغيره، مع ذلك فسرها ترجمان القرآن، وحبر الأمة البحر، ههنا بأخف مراتبها التي لا تكاد تتبادر إلى أكثر الأذهان، تنبيهاً على خطورة ما هو أعلى من باب أولى! فله دره، ما أفقهه!

باب أنواع من الشرك اللفظي

❖ فصل: قول «ما شاء الله وشئت»

* عن قتيلة بنت صيفي الجهنية، رضي الله عنها: أن يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: «ما شاء الله ثم شئت»، حديث صحيح، أخرجه الطحاوي في «المشكّل»، وأحمد، والبيهقي، كما رواه النسائي وصححه، وأخرجه الحاكم، وقال: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، ثم الألباني، وهو كذلك كما قالوا.

* وللنسائي أيضاً عن ابن عباس: أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم ما شاء الله وشئت، فقال: «أجعلتني لله نداً؟ ما شاء الله وحده».

* وعن حذيفة، رضي الله عنه، مرفوعاً: «لا تقولوا: ما شاء الله، وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان!». رواه أبو داود، والطحاوي في «المشكّل»، وأحمد، والبيهقي بإسناد صحيح متصل، رجاله رجال الصحيح، ما عدا عبد الله بن يسار، أبو همام الجهنبي الكوفي، وهو ثقة، وثقه النسائي، وابن حبان. وقال الذهبي في «مختصر البيهقي»: (إسناده صالح)، وقد قصر في ذلك جداً، بل هو في غاية الصحة، ولفظ أحمد هو: حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان! قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان».

* وعن الطفيل بن سخرية، أخی عائشة لأمها، من حديث طويل، قال: (رأيت كائني أتيت على نفر من اليهود، قلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون عزيز ابن الله، قالوا: وأنتم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، ثم مررت بنفر من النصارى، فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله، قالوا: وأنتم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، فلما أصبحت أخبرت بها من أخبرت، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، قال: «هل أخبرت بها أحداً؟» قلت: نعم، قال: فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، فإن طفيلاً رأى رؤيا، أخبر بها من أخبر منكم، وإنكم قلتم كلمة كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد ولكن قولوا: ما شاء الله وحده». أخرجه أحمد، بإسناد جيد قوي يصلح للاحتجاج، وابن ماجه، والدارمي مختصراً، وجاء في

رواية البهقي (الحياء) بدلاً من (كذا، وكذا).

* وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» بإسناد رجاله ثقة، غير مولى ابن عمرو، والأرجح أنه ابن سمي، وهو ثقة، عن ابن عمر، أنه سمع مولى له يقول: (الله وفلان، فقال: لا تقل كذلك! لا تجعل مع الله أحداً! ولكن قل: فلان بعد الله).

* وعن ابن عباس، رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فراجعته في بعض الكلام، فقال: (ما شاء الله، وشئت!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أجعلتني لله نداً؟! لا، بل ما شاء الله وحده»، وجاءت روايات بـ «عدلاً» في مكان «نداً». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وابن ماجه، والطحاوي في «المشكل»، والبيهقي، وأحمد، والطبراني في «الكبير»، وأبو نعيم في «الحلية»، والخطيب في «التاريخ»، وابن عساكر، وإسناده حسن، تقوم به الحجة.

هذا كله محمول على الأدب، والتورع، والنهي على الكراهية، إلا أن يصاحبه معتقد باطل. وكون النهي هنا للكراهية ظاهر:

(١) من قوله، صلى الله عليه وسلم: «وإنكم قلتم كلمة **كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها**»، إذ لو كان التلفظ بتلك الكلمة حراماً لما وجدت قوة في الدنيا تمنعه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من النهي عنها، حاشاه، صلى الله عليه وسلم، من التقصير في البلاغ، أو خيانة أمانة الرسالة!

(٢) ما ثبت، بنقل التواتر، أنهم كانوا كثيراً ما يجيبونه إذا سألهم عن شيء: (الله ورسوله أعلم)، ولم نجد قط في رواية صحيحة أو ضعيفة أو حتى موضوعة أنهم قالوا: (الله ثم رسوله أعلم).

ومن جانب آخر استنكر النبي على الرجل قوله: (ما شاء الله وشئت) فقال: «أجعلتني لله نداً (وفي رواية: عدلاً)؟! ما شاء الله وحده»، مما يدل على أن لفظة «ند»، أو «عدل»، وهي بمعنى «شريك»، أو «مكافيء»، أو «مثيل»، أو «مساوي» قد تطلق ويراد بها الكراهية، وليس التحريم، إذا كانت «الندية» أو «العدلية»، أو «المكافئة»، ونحوها لفظية محضة.

والشرك هو أن يجعل لله نداً، أو عدلاً، لذلك يجوز إطلاق لفظ «الشرك» على أصناف من المكروه، على وجه التنزيه، والمبالغة والتغليظ في الكراهية، وليس على وجه التحريم. فمن الشرك العملي أنواع مكروهة، كراهية تنزيه، وأنواع محرمة من صغائر الذنوب، وأخرى محرمة من كبائر الذنوب، وأشده أصناف موبقة مهلكة، تخرج من الملة، وتحبط العمل!

كما أن فيه إشارات لطيفة، غير مباشرة، إلى ذم حال أهل التنطع والغلو الذين يتصنعون الورع والتقوى تصنعاً، فيستنكرون قول: (ما شاء الله وشئت)، أو (والكعبة)، وهم في نفس

الوقت يقتلون الأنبياء من قبل، ويكفرون بالنبي الخاتم، بأبي هو وأمي، رحمة الله المهداة إلى العالمين، ويوالون الكفار المشركين، ويأخذون الربا، ويتلاعبون بالشرائع! فما أشبههم ببعض الدجالين من أذعياء «السلفية»، في زمننا هذا، من فقهاء آل سعود الفاجرين!

❖ فصل: النهي عن الحلف بغير الله

* عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم! فمن كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت»، حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم.

* عنه أيضاً رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله»، حديث صحيح أخرجه البخاري، ومسلم، والنسائي، وأحمد.

* عنه أيضاً رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من كان حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت»، حديث صحيح أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأحمد، ومالك، والدارمي.

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل: (لا إله إلا الله)، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك: فليصدق بشيء» أخرجه البخاري ومسلم.

* عن بريدة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من حلف بالأمانة فليس منا» أخرجه أبو داود بإسناد صحيح. كما أخرج الضياء المقدسي مثله في «المختارة»، وأحمد، وابن حبان بأسانيد صحاح!

* وعن قتيلة: أن يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: «ما شاء الله ثم شئت»، أخرجه الطحاوي في «المشكّل»، وأحمد، والبيهقي، كما رواه النسائي وصححه، وأخرجه الحاكم، وقال: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، ثم الألباني.

والعجب لا ينتهي من هؤلاء اليهود المتنطعين: يكفرون بالله ورسوله الخاتم، وينقضون عهد الله وميثاقه، ويقتلون النبيين ودعاة الهدى الذين يأمرهم الناس بالقسط، ويتحالفون مع عبدة الأوثان من قريش على إمام الموحدين، بأبي هو وأمي، بل ويقولون لقريش: (أنتم أهدى من محمد وأصحابه سبيلاً)؛ ثم يستشكلون، بكل وقاحة، الفاظاً مثل: (والكعبة)، (وما

التوحيد

شاء الله، وشاء محمد)! فما أشبه آل سعود، وفقهائهم الأشرار، بهم اليوم، قاتلهم الله وأبعدهم!

* وعن ابن عمر، مرفوعاً: «من حلف بغير الله فقد (كفر أو) أشرك»، حديث صحيح، أخرجه الترمذي وقال: (حديث حسن)، وكذلك الحاكم وقال: (صحيح على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي، ولكن الألباني قال: (صحيح، ولكن على شرط مسلم فقط). كما أخرجه أحمد، والبيهقي في «الكبرى». وأخرجه الحاكم من طرق أخرى صحاح عن ابن عمر بلفظ: «كل يمين يحلف بها دون الله شرك»، أو «من حلف بشئ دون الله فقد أشرك»، أو «من حلف بشئ دون الله فهو شرك»، ونحو ذلك.

* وأخرج ابن حبان أن رجلاً حلف بالكعبة فقال ابن عمر: ويحك! لا تفعل! فإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يقول: «من حلف بغير الله فقد أشرك».

* وأخرج مثله الطحاوي في «المشكّل»، والبخاري، وأحمد بلفظ: «من حلف بشئ دون الله تعالى فقد أشرك»، وإسناده صحيح، وله طرق عدة.

* وأخرج أبو نعيم في «الحلية»، والسهامي في «تاريخ جرجان»، والثقفى في «الثقفيات» عن ابن عمر مرفوعاً: «احلفوا بالله، وبروا، واصدقوا! فإن الله يكره أن يحلف إلا به». وهو حديث حسن لذاته، صحيح بيمجموع طرقه، وشواهد.

* ولكن الإمام مسلم أخرج في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً من أهل نجد، ثائر الرأس، جاء إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسأله عن الإسلام، فأخبره عن الصلاة، والصيام، والزكاة المفروضة. فقال الرجل: هل علي غيرها، قال: «لا، إلا أن تطوع!»، قال فادبر الرجل وهو يقول: (والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه)، فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أفلق، وأبيه، إن صدق!»، أو «دخل الجنة، وأبيه، إن صدق!»، هذا حديث صحيح، أخرجه كذلك أبو داود.

* وأخرج أحمد بإسناد صحيح: عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، أي الصدقة أعظم أجراً؟! قال: «أما وأبيك لتنبأته: أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى ﴿إذا بلغت الحلقوم﴾ قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان!»، وأخرجه البخاري بإسناد صحيح في الأدب المفرد وبوب له قائلاً: (باب قول الرجل: لا، وأبيك)، وله متابعة جيدة عند ابن ماجه.

* وأخرج أحمد بإسناد صحيح: حدثنا أبو الوليد وعفان قالوا حدثنا عبيد الله بن إيباد بن لقيط سمعت إيباد بن لقيط يقول سمعت ليلي امرأة بشير تقول إن بشيرا سأل النبي صلى الله عليه وسلم: (أصوم يوم الجمعة، ولا أكلم ذلك اليوم أحداً؟)، فقال النبي صلى الله عليه

وسلم: «لا تصم يوم الجمعة، إلا في أيام هو أحدها، أو في شهر، وأما أن لا تكلم أحداً، **فلعمري** لأن تكلم بمعروف وتنهى عن منكر خير من أن تسكت».

* وأخرج مسلم وابن ماجه عن أبي هريرة قال: [قال رجل: (يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحبتي؟)]، قال: «نعم وأبيك لتنبأن: أمك»، قال: ثم من؟! قال: «أمك»، قال: ثم من؟! قال: «أمك»، قال: ثم من؟! قال: «ثم أبوك»، وإسناده حسن، فيه شريك، وهو صدوق كثير الغلط فيه، ولولا ذلك لكان الإسناد صحيحاً، لكن الحديث صحيح بمتابعاته وشواهدة.

* وعن خارجة بن الصلت عن عمه، من حديث طويل عن الجعل على الرقية، أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال له: «كل! **فلعمري** لن أكل برقية باطل، لقد أكلت برقية حق!». حديث صحيح، أخرجه أبو داود، والنسائي في «عمل اليوم والليلة»، وعنه ابن السني، والطحاوي في «شرح المعاني»، والطيالسي، وأحمد، والحاكم، وقال: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، ثم الألباني.

* وقال الحافظ في «الفتح»: (وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبي بكر الصديق في قصة السارق الذي سرق حلي ابنته فقال في حقه: «وأبيك! ما ليك بليل سارق»، أخرجه في الموطأ، وغيره)، وتلك الواقعة كانت أثناء خلافته، رضي الله عنه.

* وأخرج مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو أسامة: حدثنا هشام بن عروة: أخبرني أبي قال: قلت لعائشة: ما أرى علي جناحاً أن لا أتطوف بين الصفا والمروة! قالت: لم؟! قلت لأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ الصفا والمروة من شعائر الله﴾، الآية، فقالت: (لو كان كما تقول لكان فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما! إنما أنزل هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية، فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما قدموا مع النبي صلى الله عليه وسلم للحج ذكروا ذلك له، فأنزل الله تعالى هذه الآية. **فلعمري** ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة)، هذا حديث صحيح!

* وأخرج البخاري بأسانيد صحاح عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت له وهو يسألها عن قول الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرِّسْلُ﴾، قال: قلت: أكذبوا أم كذبوا، قالت عائشة: كذبوا، قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم، فما هو بالظن! قالت: أجل **لعمري** لقد استيقنوا بذلك! فقلت لها: وظنوا أنهم قد كذبوا (مخففة)، قالت: معاذ الله! لم تكن الرسل تظن ذلك بربها! قلت: فما هذه الآية؟! قالت: هم أتباع الرسل، الذين آمنوا بربهم وصدقوهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك!

* وأخرج مسلم: وحدثنا هارون بن عبد الله أخبرنا محمد بن بكر البرساني أخبرنا ابن

جريج قال سمعت عطاء يخبر قال أخبرني عروة بن الزبير قال: كنت أنا وابن عمر مستندين إلى حجرة عائشة وإنا لنسمع ضربها بالسواك تستن. قال: فقلت: يا أبا عبد الرحمن اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب؟ قال: نعم! فقلت لعائشة: أي أمتاه! ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت: وما يقول؟ قلت: يقول: اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب! فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن! **لعمرى** ما اعتمر في رجب، وما اعتمر من عمرة إلا وإنه لمعه! قال: وابن عمر يسمع فما قال: لا، ولا نعم! سكت! هذا حديث صحيح!

* وأخرج مسلم: وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير: [أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إن ناساً أعمى الله قلوبهم، كما أعمى أبصارهم، يفتنون بالمتعة! (يعرض بآبن عباس)، فناداه فقال: إنك لجلف جاف! **فلعمرى** لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين، يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم! فقال له ابن الزبير: فجرب بنفسك! فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك!، وهذا إسناد صحيح كذلك.

* وأخرج مسلم بأسانيد صحاح: عن يزيد بن هرمز: [أن نجدة (الحروري الخارجي) كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلال، فقال ابن عباس: لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه! فساق الحديث إلى أن قال: وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم؟! **فلعمرى** إن الرجل لتنتب لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها. فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم! ... إلخ]، وأخرج مثله أحمد.

* وأخرج الترمذي بأسانيد غاية في الصحة: عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: [لم أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها حتى كانت غزوة تبوك إلا بدراً، ولم يعاتب النبي صلى الله عليه وسلم أحداً تخلف عن بدر، إنما خرج يريد العير، فخرجت قریش مغِيثين لغيرهم فالتقوا عن غير موعد، كما قال الله عز وجل، **ولعمرى** إن أشرف مشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس لبدر، وما أحب أني كنت شهادتها مكان بيعتي ليلة العقبة ... إلخ].

* وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح: عن عثمان بن أبي العاص قال: لما استعملني رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف جعل يعرض لي شيء في صلاتي، حتى ما أدري ما أصلي، فلما رأيت ذلك رحلت إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «ابن أبي العاص؟»، قلت: نعم، يا رسول الله! قال: «ما جاء بك؟»، قلت: يا رسول الله! عرض لي شيء في صلواتي، حتى ما أدري ما أصلي! قال: «ذاك الشيطان، ادنه! فدنوت منه، فجلست على صدور قدمي، قال: فضرب صدري بيده، وتفل في فمي، وقال: اخرج عدو الله! ففعل

ذلك ثلاث مرات، ثم قال: «الحق بعملك!»، قال: فقال عثمان: (**فلعمرى**) ما أحسبه خالطني بعد).

* وأخرج البخاري: وقال لي عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرنا قال: أخبرني عطاء إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال قال كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجال؟! قلت أبعدهن الحجاب، أو قبل قال: إي **لعمرى** لقد أدركته بعد الحجاب! إلى آخر الحديث الصحيح!

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول: [إن النبي صلى الله عليه وسلم قام يوم الفطر فصلى فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب الناس فلما فرغ نبي الله صلى الله عليه وسلم نزل وأتى النساء... إلخ]. قلت لعطاء: أحقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء حين يفرغ فيذكرهن؟! قال: إي **لعمرى** إن ذلك لحق عليهم! وما لهم لا يفعلون ذلك؟

* وأخرج مسلم بأسانيد غاية في الصحة: عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثه: [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا عدوى»، ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يورد ممرض على مصح»، قال أبو سلمة كان أبو هريرة يحدثهما ككثيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «لا عدوى»، وأقام على أن لا يورد ممرض على مصح! قال: فقال الحارث بن أبي ذباب، وهو ابن عم أبي هريرة: قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثاً آخر قد سكت عنه، كنت تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى»، فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك وقال: «لا يورد ممرض على مصح». فماراه الحارث في ذلك، حتى غضب أبو هريرة، فرطن بالحبشية، فقال للحارث: أتدري ماذا قلت؟! قال: لا! قال: أبو هريرة قلت: أبيت! قال أبو سلمة: **ولعمرى** لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا عدوى»؛ فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر].

فكبار الصحابة كانوا يحلفون بآبائهم، وأعمارهم أو حياتهم، رداً من الزمن، وحتى أوائل العهد المدني، مما يدل على أن الموضوع، على كل حال، من فروع التوحيد وآدابه، وليس من أصوله ومهماته، خلافاً لمزاعم أهل الغلو والتنطع، ورثة اليهود وأشباههم! ثم نهاهم النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن ذلك. وثبت في الأحاديث أعلاه أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم حلف، في أحوال قليلة نادرة، بأبي الرجل السائل، وبحياته الشريفة. وفعل ذلك بعد وفاته: أبو بكر، وعاذشة، وابن عباس، وكعب بن مالك، وعثمان بن أبي العاص، من الصحابة، رضي الله عنهم، وعطاء، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف

من التابعين.

أما استشهاد البعض بأن الرب، جل جلاله، قد أقسم في مواضع من الكتاب العزيز ببعض مخلوقاته، فهو استشهاد في غير موضوعنا، وهو من ثم باطل. ذلك لأن الله، جل وعلى، هو رب كل شيء ومليكه، السيد المطلق السيادة، لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون. فهو المشرع، والحاكم، والمخاطب - بكسر الطاء المهملة - لعباده بالأحكام الشرعية، وليس هو المخاطب - بفتح الطاء المهملة - بها، فلا يصح الاستشهاد بشيء من أفعاله على حكم شرعي!

نعم، لا شك في اتصاف الله بالكمال، والجلال، والجمال التام المطلق، وهو السلام السالم من كل عيب ونقص، لا إله إلا هو ولا رب سواه، لذلك يصح أن نقول:

(١) أن القسم والحنف بشيء، من حيث هو، لا يقتضي كون ذلك الشيء إلهاً، مستحقاً للعبادة. ذلك لأن الله، جل جلاله، أقسم بأشياء، غير ذاته المقدسة، وشهد في نفس الوقت شهادة صدق، بل هي أصدق شهادة في الوجود على الإطلاق: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَالْمَلَائِكَةُ، قَائِمَاتٌ بِالْقِسْطِ﴾، تعالى وتقدس ربنا عن الكذب! فمجرد الحنف بالشيء لا يجعله إلهاً! وهذه ضرورة عقلية وشرعية!

(٢) أن إقسام الأعلى بالأسفل، بما في ذلك قسم واجب الوجود، العزيز العظيم، الأول الأزلي من غير ابتداء، الآخر الأبدي الباقي سرمداً من غير انتهاء، ببعض مخلوقاته الذليلة الحقيرة المحدودة الفانية، حسن، غير معيب عقلاً. ولو لم يكن كذلك لما فعله ربنا المنزه عن كل عيب ونقص، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

والحسن والقبح العقلي لا يتطابق بالضرورة مع الحسن والقبح الشرعي! ألا تري أن الكذب قبيح عقلاً، قبحاً مطلقاً، وأن ربنا، تبارك وتقدس تنزه عنه، وحرمه على نفسه المقدسة، لكماله المطلق، أزلاً وأبداً، ولكنه رخص لنا فيه في الحرب، لنقصنا وضعفنا! فالكذب في الحرب مباح، وقد يستحب أو يجب في أحوال حربية معينة، فهو، قطعاً، حسن «**شرعاً**»، مع بقاء حكم «**العقل**» عليه بالقبح ثابتاً لا يتزعزع، ألا تري أنه إنما رخص به لنا لحاجتنا، المرتبطة، ضرورة، بضعفنا ونقصنا، وتنزه هو عنه أزلاً وأبداً، لكماله، وغناه المطلق؟!!

وقد ضاق الشيخ ناصر الدين الألباني، عفا الله عنه، ذرعاً بلفظة «أما، وأبيك، لتنبأته»، الواردة في حديث أبي هريرة، وزعم أنها «زيادة شاذة»، وذلك في كتابه (صحيح الأدب المفرد)! والحق أن الزيادة تكون مقبولة، كما هو الحق المشهور من «علم مصطلح الحديث»، إذا جاءت من «ثقة»، أو بإسناد «موثق»، لا «شنوذ» فيه، ولا «علة»، ومرفوضة فيما عدا ذلك.

أما الشذوذ فهو وصف لرواية «الثقة» إذا خالف من هو، أو ماهو، أوثق منه. ورواية الثقة (أي العدل الضابط) لا ترد إلا بـ «شذوذ»، أو «علة»!

والزيادات التي استشكلها الألباني لم تخالف أو تناقض أية رواية موثقة أخرى حتى يصلح أن نصفها بـ «الشذوذ». وحسب علمنا لم نجد فيه «علة» قاذحة أخرى، توجب ردها. بل إن الإمام البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، «**جبل الحفظ وإمام الدنيا**»، وهو من هو في علمه بالحديث، وفقهه الشهير في عنوانة الأبواب، عنوان لباب مستقل في «**الأدب المفرد**» بـ (باب قول الرجل: لا، وأبيك)، مما يدل على صحة تلك الزيادة عنده، لأنه يبعد جداً أن يعنون البخاري، المعروف بفقّه في عنوانة الأبواب، لباب بمضمون زيادة مردودة لا تقوم بها الحجة. والجمع بين تلك النصوص كلها ممكن ميسور، من غير ادعاء لنسخ أو غيره، بأن النهي عن الحلف بالخلقين، كالنبي، والعيش والملح، والشرف، والجد، والكعبة، والأخوة، والصدقة، والزمانة، والشرف العسكري، إنما هو للكراهة، والتنزيه، ومن الإرشاد إلى تمام الأدب المستحب مع الله، جل جلاله، وليس للتحريم، كما بينا في الفصل السابق حول لفظة: «ما شاء الله وشئت»، وكما في الحديث القوي الذي أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، وغيره عن ابن عمر مرفوعاً: «احلفوا بالله، وبروا، واصدقوا! فإن الله **يكره** أن يحلف إلا به!» حاشا حلفاً بالطواغيت من أمثال اللات، والعزى ونحوه، فلا شك في حرمة، لارتباطه باعتقاد ألوهيتها، بل هو:

(١) إما عمداً، فيكون شركاً وكفراً يخرج من الملة، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان،

(٢) أو سبق لسان ممن تعودها في جاهليته فكفارته الاستغفار، والتلفظ بالتوحيد: (لا

إله إلا الله)!!

وعلى كل حال فإن الأولى، والأحوط، والأقرب إلى الأدب مع ربنا، جل جلاله، هو الامتناع البات من الحلف أو الإقسام بغيره، وتطهير اللسان من ذلك، والتلفظ بشهادة الحق، إن زل اللسان بشيء منه. والقول بأن النهي هنا للكراهية هو القول المشهور عند المالكية، وهو قول الجمهور من الشافعية، حتى قال إمام الحرمين: (المذهب القطع بالكراهية!)، وقال الإمام الشافعي: (أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية) فأشعر بالتردد. وقال المنذري: (دعوى النسخ ضعيفة لإمكان الجمع، ولعدم تحقق التاريخ). وهذا كله مترتب على كون التعبير بـ «**فقد أشرك**» محتملاً للكراهية والتنزيه، وليس التحريم، في بعض الأحيان.

وهذا، أي القول بالتحريم وليس بالكراهية، هو كذلك المتعين، وجوباً، لا احتياطاً، على كل من اعتبر لفظة: «فقد أشرك» لا يمكن أن يقصد بها الكراهية أبداً، وأنما تقتضي، ولا بد، التحريم. ففي هذه الحالة لا يمكن الجمع بين النصوص إلا باعتبار النهي التحريمي ناسخاً

التوحيد

للإباحة السابقة له، التي كانت هي معهود الحال. فالنسخ حينئذ ثابت يقيناً، أما ما روي من حلف النبي: «أفْلَح، وأُبَيِّه، إن صدق!»، أو «دخل الجنة، وأُبَيِّه، إن صدق!»، أو «أما، وأُبَيِّك، لتنبأته!»، أو «فلعمري لأن تكلم بمعروف»، فيحتمل أن يكون بعد النهي، أي النسخ، أو قبله، فلا يجوز ترك النسخ المتيقن، لظن أو احتمال، فاليقين لا يزول بالشك أبداً. ولا يجوز أن يقال أن التحريم المتيقن نسخ مرة ثانية بالإباحة، من غير دليل يقيني، ولا يجوز أن يقال أن دليل الإباحة اللاحقة، بعد النهي المحرم، قد ضاع لأن الشريعة كاملة محفوظة، لا يضيع منها شئ البتة إلى قيام الساعة. ولا يعارض هذا بما روي عن بعض الصحابة أنهم قالوا: (لعمري)، ونحوه لأن أفعالهم وأقوالهم ليست بحجة، وما ثمة صحابي إلا وقد غاب عنه شئ من كتاب الله أو سنة رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله!

والقول بتحريم الحلف بغير الله هو قول جميع أهل الظاهر، وقول للمالكية والشافعية، وقول أكثر الحنابلة. قال الإمام الماوردي: (لا يجوز لأحد أن يحلف بغير الله، لا بطلاق، ولا بعناق، ولا نذر. وإذا حلف الحاكم أحداً بشئ من ذلك، وجب عزله لجهله!)، وهذا هو قولنا، وهو الأقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى!

وحاولت طائفة ثالثة صرف النهي إلى الكراهية، إذا كان الحلف بغير الله للتأكيد مجرداً فقط، وإلى الحرمة إذا كان لتكريم المحلوف به تكريماً وتشريفاً يليق به كالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والكعبة، ونحوه، وإلى الكفر إذا كان عبادة وتقديس، أي مع اعتقاد الألوهية. واستثنى طائفة من الحنابلة الحلف بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأن الله قرنه بنفسه في الشهادتين (!؟). وكل هؤلاء قوّلوا ربهم ونبيهم ما لم يقله، وفرقوا ما جمع الله ورسوله، وكل ذلك باطل، لا يحل أخذه أو التدين به، إلا من حلف بغير الله معتقداً ألوهيته، فهذا متلفظ بالكفر، مقر به، فهو بذلك مشرك كافر، بدلالة نصوص أخرى من الكتاب والسنة، متضافرة في الدلالة على ذلك.

وعلى كل حال كما أسلفنا: ليست هذه قضية القضايا، وليست مما يشد إليه الرحال لتحريره، دع عنك ضرب الأعناق، وسل سيف التكفير!

❁ فصل: ما جاء في كثرة الحلف

* وقول الله تعالى: ﴿واحفظوا أيمانكم﴾ (المائدة: ٨٩).

* وقال تعالى: ﴿ولا تطع كل حلاف مهين﴾ (القلم: ٦٨: ١٠).

* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الحلف منفقة للسلعة، ممحقة للبركة (وفي رواية: للربح، وفي أخرى: للكسب)»، حديث

صحيح، أخرجه الشيخان، والنسائي، وأبو داود.

* وعن سلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا يذكهم، ولهم عذاب أليم: الشيخ الزاني، وعائل مستكبر، ورجل جعل الله بضاعته، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه» رواه الطبراني بسند صحيح.

وذلك لأن أصل اليمين إنما شرعت تأكيداً للأمر المحلوف عليه، وتعظيماً للخالق، ولهذا نهينا عن الحلف إلا بالله، وكان الحلف بغيره من الشرك اللفظي المكروه، في أهون مراتبه. ومن التمام الواجب لهذا التعظيم أن لا يحلف بالله إلا صادقاً، فالكذب في اليمين ينافي جوهر التعظيم الواجب، الذي هو روح التوحيد. ومن الكمال المستحب لهذا التعظيم أن يحترم اسمه عن كثرة الحلف، فكثرة الحلف تنافي التعظيم.

وعلى كل حال فإن الأولى، والأحوط، والأقرب إلى الأدب مع ربنا، جل جلاله، هو الامتناع عن الحلف به مطلقاً إلا لضرورة، حتى لا يكون اسم ربنا، تعالى وتقدس، ممتناً على الألسنة، وسداً لذريعة الكذب، ومهانة كثرة الحلف: ﴿ولا تطع كل حلاف مهين﴾!

باب أنواع من الأدب مع الله

❖ فصل لا يقال: (عبدى وأمتى)

* قال تقدست أسمائهم: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾، (مريم: ١٩: ٩٣).

* وأخرج البخاري، ومسلم، وأحمد بإسناد صحيح عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة، رضي الله عنه، يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضئ ربك، اسق ربك، وليقل: سيدي، مولاي؛ ولا يقل أحدكم: عبدى، أمتى، وليقل: فتاي، وفتاتي، وغلامي».

* وفي الصحيحين عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يقولن أحدكم: عبدى وأمتى، ولا يقولن المملوك: ربي، وربتي، وليقل فتاي، وفتاتي، وسيدي، وسيدتي، كلكم مملوك، والرب الله عز وجل»، كما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».

* وفي «صحيح مسلم»، وكذا في «الأدب المفرد»، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يقل أحدكم: عبدى، أمتى، كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله، وليقل: جاريتي، وفتاتي».

* وعن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال، قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: (أنت سيدنا)، قال: «السيد الله»، قالوا: (وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً)، فقال: «قولوا بقولكم، ولا يستجريكم الشيطان!». حديث صحيح أخرجه أبو داود، والبخاري في «الأدب المفرد»، وهذا لفظه.

وهذا كذلك كسابقه على وجه الإستحباب، وذلك بأن يعدل المسلم عن قول عبدى وأمتى إلى فتاي وفتاتي. تحفظاً عن اللفظ الذي فيه إيهام، أو محذور، ولو على وجه بعيد، وليس حراماً، وإنما الأدب كمال التحفظ بالألفاظ الطيبة التي لا توهم محذوراً بوجه، فإن الأدب في الألفاظ دليل على كمال الإخلاص، وصدق التوقير لله، سيد السادة، ملك الملوك، ورب الأرباب.

❖ فصل: احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك

* عن شريح بن هانيء بن يزيد، قال حدثني أبي (هو: هانيء بن يزيد): أنه كان يكنى أبا الحكم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أن الله هو الحكم، وإليه الحكم! فلم تكنيت

بأبي الحكم؟!»، فقال: (لا، ولكن قومي اذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين)، فقال: «ما أحسن هذا، فما لك من الولد» قلت: (شريح، ومسلم، وعبدالله، بنو هانيء)، قال: «فمن أكبرهم» قلت: (شريح)، قال: «فأنت أبو شريح». وسمع النبي صلى الله عليه وسلم قوماً يسمون رجلاً منهم (عبد الحجر)! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما اسمك؟!»، قال: (عبد الحجر)، قال: «لا، أنت عبد الله!». قال شريح: وإن هانئاً لما حضر رجوعه إلى بلاده أتى النبي فقال: (أخبرني بأي شيء يوجب لي الجنة؟!)، قال: «عليك بحسن الكلام، وبذل الطعام». حديث صحيح رواه أبو داود، والنسائي، والبخاري في «الأدب المفرد».

هذا الحديث الجميل الجليل مملوء بالهدى والحكم، وجوامع الكلم، وفيه كذلك عدة آداب، منه النذب إلى احترام صفات الله وأسماء الله، والامتناع عن التسمي بها إن أوهم الشرك أو الندية، وتغيير الاسم لأجل ذلك؛ وكذلك تغيير الأسماء القبيحة والمكروهة عموماً.

* وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «إن أخرج الأسماء عند الله يوم القيامة رجل تسمى **ملك الأملاك (شاهانشاه)**»، حديث صحيح أخرجه الشيخان، وأبو داود، والترمذي وقال: حسن صحيح، والحاكم، من طرق أخرى صحيحة. وفي رواية صحيحة عند مسلم، وأحمد، وغيرهما: «أغبط رجل على الله يوم القيامة، وأخبطه، وأغبطه عليه، رجل كان يسمى: **ملك الأملاك**، لا ملك إلا الله».

* وأخرج الحاكم في «المستدرک» عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «اشتد غضب الله على رجل قتله رسول الله! واشتد غضب الله على رجل تسمى **ملك الأملاك**، لا ملك إلا الله عز وجل»، حديث صحيح، صححه الحاكم، وقال على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

❦ فصل: لا ملك إلا الله

* عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «إن أخرج الأسماء عند الله يوم القيامة رجل تسمى **ملك الأملاك (شاهانشاه)**»، حديث صحيح أخرجه الشيخان، وأبو داود، والترمذي وقال: حسن صحيح، والحاكم، من طرق أخرى صحيحة. وفي رواية صحيحة عند مسلم، وأحمد، وغيرهما: «أغبط رجل على الله يوم القيامة، وأخبطه، وأغبطه عليه، رجل كان يسمى: **ملك الأملاك**، لا ملك إلا الله».

* وأخرج الحاكم في «المستدرک» عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «اشتد غضب الله على رجل قتله رسول الله! واشتد غضب الله على رجل تسمى **ملك**

التوحيد

الأملاك، لا ملك إلا الله عز وجل»، حديث صحيح، صححه الحاكم، وقال على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

قلت: الزيادة (لا ملك إلا الله) ثابتة قطعاً بأصح الأسانيد عند الإمامين مسلم والحاكم تقوم بها الحجة، لاحظ أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يقل: «ملك الأملاك هو الله» أو «لا ملك أملاك إلا الله»، أو نحو ذلك، بل قال فقط: **«لا ملك إلا الله»**. وهذه الزيادة جاءت على وجه التعليل فيترتب على ذلك قبح وخبث وحرمة التسمي بلفظة: **«ملك»** بمفردها، وإن كانت لفظة: (ملك الأملاك) في القبح والخبث والشر أوغل وأشد.

أما عن كون بعض الأنبياء السابقين ملوكاً، خاصة داود وسليمان، فتلك شريعة سابقة كانت لبني إسرائيل. ولم تكن عند بني إسرائيل أول أمرهم هذه الملوكية الخبيثة الملعونة، ولكنهم طالبوا بها وألحوا، وما زالوا يترددون على نبيهم، نبي الله صموئيل، حتى شرعت لهم، ونصب عليهم طالوت ملكاً، ثم جاء بعده داود، بعد نزاع وشر، وخلفه سليمان بخير وملك عادل عريض، ثم انقسمت مملكتهم بعد سليمان إلي مملكة **«إسرائيل»** الشمالية، ومملكة **«يهودا»** الجنوبية. فأما مملكة **«إسرائيل»** فلم يملك فيها إلا كل جبار عنيد، ومشارك مرتد، حتى محاها الآشوريون من الوجود، وأخذوا أكثر سكانها إلى الأسر الآشوري، فبادوا وانقرضوا ولم يعد لهم أثر في التاريخ، وأما مملكة يهودا فلم تكن أحسن حالاً إلا بقليل فقد كان عامة ملوكها، باستثناء اثنين منهم أو ثلاثة، جبابرة ظلمة أو مرتدون كفرة، حتى غلب عليها ملك بابل نبوخذ نصر، وهدم بيت الله المقدس واقتاد الأعيان من بني إسرائيل إلى الأسر البابلي، أذلاء مهانين، فمكثوا هناك نحواً من نصف قرن حتى حررهم ملك فارس وأذن لهم بالعودة إلى فلسطين.

فتشريع الملوكية لبني إسرائيل كان إذاً لعنة وعقوبة، وهو من الأصار والأغلال التي كانت عليهم. هذا التشريع المهلك هو أحد مصاديق قول أبي القاسم، خاتم أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله: **«إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم»:**

* كما جاء في **«الجامع الصحيح المختصر»** للإمام البخاري: حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: **«دعوني ما تركتكم: إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»**. هذا إسناد صحيح كالشمس، بل هو **«السلسلة الذهبية»** من أسانيد أبي هريرة!

* وهو في «صحيح مسلم» بلفظ: **«ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما**

استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم» .

* في «صحيح مسلم» بلفظ آخر: «ذروني ما تركتكم، (وفي حديث همام: ما تركتم) فإنما هلك من كان قبلكم»

* وهو في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد كما هو مفصل في الملحق. وقد أسلفنا مناقشة هذا الموضوع في باب، فليراجع.

وقد أسلفنا إيضاح معنى قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، وأزلنا، بحمد الله ومنتته، الكثير من الإشكاليات التي دارت حوله. فلا بأس إذاً من تدبر تاريخهم، وأخذ العبرة مما أصابهم، والنظر في مروياتهم نظرة الناقد المنصف، من غير تكذيب أو تصديق.

ومن هذا المنطلق إليك قصة مقدمات تنصيب طالوت على بني إسرائيل ملكاً، وملابسات ذلك وما دار حوله من نقاش ونزاع، كما جاءت في العهد القديم في «الترجمة الرسمية» للكتاب المقدس، سفر صموئيل الأول، الإصحاح الثامن:]

*** مطالبة بني إسرائيل بملك:**

١- وَلَمَّا طَعَنَ صَمُوئِيلُ فِي السَّنِّ نَصَّبَ ابْنَيْهِ قَاضِيَيْنِ لِإِسْرَائِيلَ.
٢- وَكَانَ اسْمُ ابْنِهِ الْبَكْرِ يُوئِيلَ، وَاسْمُ الثَّانِي أَبِيَا، وَكَانَ مَقَرُّ قَضَائِهِمَا فِي بئرِ سَبْعَ.
٣- غَيْرَ أَنَّهُمَا لَمْ يَسْلُكَا فِي طَرِيقِهِ، بَلْ غَوِيَا وَرَاءَ الْمَكْسَبِ وَقَبِلَا الرِّشْوَةَ وَحَابِيَا فِي الْقَضَاءِ.

٤- فَاجْتَمَعَ شَبُوحُ إِسْرَائِيلَ وَجَاءُوا إِلَى صَمُوئِيلَ فِي الرَّامَةِ،
٥- وَقَالُوا لَهُ: «هَآ أَنتَ قَدْ شِخْتَ، وَلَمْ يَسْلُكِ ابْنَاكَ فِي طَرِيقِكَ، فَנَصَّبْ عَلَيْنَا مَلِكًا يَحْكُمُ عَلَيْنَا كِبَقِيَّةِ الشُّعُوبِ».

٦- فَاسْتَأْ صَمُوئِيلُ مِنْ طَلَبِهِمْ تَنْصِيبَ مَلِكٍ عَلَيْهِمْ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ، وَصَلَّى إِلَى الرَّبِّ،
٧- فَقَالَ الرَّبُّ لَهُ: «لَبِّ لِلشَّعْبِ طَلِبُهُ وَأَنْزِلْ عِنْدَ رَغْبَتِهِمْ، لَأَنَّهُمْ لَمْ يَرْفُضُوكَ أَنْتَ بَلْ إِيَّاي رَفُضُوا، لَكِي لَا أَمْلِكَ عَلَيْهِمْ».

٨- وَهُمْ يُعَامِلُونَكَ الْآنَ كَمَا عَامَلُونِي مِنْذُ أَنْ أَصْعَدْتَهُمْ مِنْ دِيَارِ مِصْرَ إِلَى هَذَا الْيَوْمِ، إِذْ تَرَكُونِي وَعَبَدُوا آلِهَةً أُخْرَى.

٩- وَالْآنَ لَبِّ طَلَبِهِمْ، إِنَّمَا أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ وَحَذَرُهُمْ مِمَّا يُجْرِيهِ الْمَلِكُ الْمُتَسَلِّطُ عَلَيْهِمْ مِنْ قَضَاءٍ».

*** رسالة الله لبني إسرائيل:**

١٠- وَأَبْلَغَ صَمُوئِيلُ الشَّعْبَ بِكُلِّ مَا قَالَهُ الرَّبُّ،

التوحيد

- ١١- وَقَالَ: «اسْمَعُوا، هَذَا مَا يَقْضِي بِهِ الْمَلِكُ الَّذِي سَيَحْكُمُ عَلَيْكُمْ: يُجْنِدُ أَبْنَاءَكُمْ وَيَجْعَلُهُمْ فُرْسَانًا وَخُدَّامًا وَجُنُودًا يَرْكُضُونَ أَمَامَ مَرْكَبَاتِهِ
- ١٢- وَيَعِينَ بَعْضَهُمْ قَادَةَ أُلُوفٍ وَقَادَةَ خَمَاسِينَ، يَحْرِثُونَ حَقُولَهُ وَيَحْصِدُونَ غَلَّتَهُ، وَيَصْنَعُونَ أَسْلِحَتَهُ وَمَرْكَبَاتِهِ الْحَرْبِيَّةَ.
- ١٣- وَيَأْخُذُ مِنْ بَنَاتِكُمْ لِيَجْعَلَ مِنْهُنَّ طَبَاخَاتٍ وَخَبَّازَاتٍ وَصَانَعَاتٍ عَطُورٍ،
- ١٤- وَيَسْتَوِلِي عَلَى أَجُودِ حَقُولِكُمْ وَكُرُومِكُمْ وَزَيْتُونِكُمْ وَيَهْبِهَا لِعَبِيدِهِ.
- ١٥- وَيَجْنِي عَشْرَ مَحَاصِيلِكُمْ لِيُوزِعَهَا عَلَى أَصْدِقَائِهِ وَحَاشِيَتِهِ
- ١٦- وَيُسَخِّرُ عِبِيدَكُمْ وَجَوَارِيَكُمْ وَخَيْرَةَ شَبَابِكُمْ وَحَمِيرَكُمْ فِي أَعْمَالِهِ.
- ١٧- وَيَسْتَوِلِي عَلَى عَشْرِ غَنَمِكُمْ وَيَسْتَعْبِدُكُمْ.
- ١٨- فَتَسْتَغِيثُونَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنْ جَوْرِ مَلِكِكُمْ، الَّذِي اخْتَرْتُمُوهُ لَأَنْفُسِكُمْ، فَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ الرَّبُّ».

* إصرار الشعب على تنصيب ملك:

- ١٩- وَلَكِنَّ الشَّعْبَ أَبَى أَنْ يَسْتَمَعَ لِتَحْذِيرَاتِ صَمُوئِيلَ، وَأَصَرَ قَائِلًا: «لَا بَلْ نَصُبُّ عَلَيْنَا مَلَكًا،
- ٢٠- فَتَكُونُ كَسَائِرِ الشُّعُوبِ، لَنَا مَلِكٌ يَقْضِي بَيْنَنَا وَيَقُودُنَا وَيَحَارِبُ مَعَارِكَنَا».
- ٢١- فَسَمِعَ صَمُوئِيلُ لِكَلَامِ الشَّعْبِ، وَرَدَّدَهُ أَمَامَ الرَّبِّ،
- ٢٢- فَقَالَ الرَّبُّ لَصَمُوئِيلَ: «لَبَّ طَلِبَهُمْ وَنَصَبْ عَلَيْهِمْ مَلَكًا». فَقَالَ صَمُوئِيلُ لِرِجَالِ إِسْرَائِيلَ: «لِيَنْصَرِفْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ إِلَى مَدِينَتِهِ». [انتهى النص بعينه، وجاءت بعد ذلك تفاصيل تنصيب طالوت.

هكذا جاءت القصة في الإصحاح الثامن من سفر صموئيل الأول، فאלله أعلم بصحة ذلك كله، وهي قصة مؤثرة ممتعة على كل حال!

إلا أن القرائن على صحة القصة كثيرة، والدوافع إلى الكذب فيها على هذا النحو بعيدة، بل هي ذم صريح لبني إسرائيل، وكشف لعنادهم وغبائهم، واستبدالهم الذي هو أدنى بالذي هو خير: بدلاً من العزة والكرامة والشورى وسياسة الأنبياء، الذلة والمهانة وسياسة الملوك المتسلطين. وبالرغم من التحذير الإلهي من جور الملوك، والتخويف لهم بأن دعائهم لن يستجاب إذا اشتكوا إليه ذلك الجور، بالرغم من ذلك كله أبى القوم إلا محاكاة الشعوب الأخرى محاكاة القردة.

والذي يهمنا هنا هو القول المنسوب إلى الله، جل جلاله: (لَأَنْتُمْ لَمْ يَرْفُضُوا أَنْتَ بَلْ إِيَّايَ رَفَضُوا، لِكَيْ لَا أَمْلِكَ عَلَيْهِمْ)، فبغض النظر عن ثبوته هكذا، إلا أنه الحق المقطوع به: لا

التوحيد

يرضي بالملكية الخبيثة الملعونة إلا من رغب عن الله، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره، وجل جلاله، ملكاً وسيداً ورباً وإلهاً.

نعم: بهذا نقول، وبهذا يجب أن يقول كل من يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

وبغض النظر عن معنى كون بعض الأنبياء ملوكاً في نفس الوقت، فتلك شرائع منسوخة على كل حال: نسخ موضوعها ومحتواها، ونسخ لفظها ومسماتها، فعادت «**الملوكية**»، أي «**الملكية الوراثية**» نظام كفر يتناقض مع نظام الحكم في الإسلام كل المناقضة كما دلت على ذلك النصوص المتضافرة المتواترة، وإجماع الأمة القطعي المتيقن: إن الإمامة تكون بالبيعة من الأمة، كما هو قول أهل السنة، وهم جمهور أهل الإسلام، أو بالنص والتنصيب الإلهي على رجل أو رجال بأعينهم كما هو قول أقلية من أهل الإسلام من شتى فرق الشيعة الإمامية، وليس لأهل الإسلام مقولة غير هذه مطلقاً، وما روي أن بعض الأئمة جوز إمامة المتغلب فليس هو، على كونه خطأً، من هذا الباب لأنهم برروا ذلك بالضرورة الملجئة المبيحة للحرام، وليس هذا هو موضوع هذه الرسالة، ومحل إنشاء الله تعالى في كتابنا: «**سلطان الأمة**»، وسيصدر قريباً، فليراجع.

وقد كتب النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى من حوله من الملوك والجبابة، كما هو مروي ومشهور في كتب الحديث والسير والتواريخ، فما خاطبهم بلقب «**الملك**» قط، مع ما في ذلك من مصادمة للعرف الجاري، وقواعد «**الدبلوماسية**» الدولية آنذاك، وإنما استخدم لفظة «**عظيم**» مضافة إلى القوم أو البلد، فقال: «**عظيم الروم**»، و«**عظيم القبط**»، و«**عظيم فارس**»، ... إلخ،

* كما جاء ، على سبيل المثال، مختصراً في البخاري، وأطول منه في مسلم: «**بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد، عبد الله ورسوله، إلى هرقل، عظيم الروم، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد:**»، وساق مسلم بقية الكتاب النبوي الشريف، إلا أن الإمام مسلم قال: «**من محمد رسول الله**»، وأخرج ابن حبان في صحيحه مثل لفظ مسلم بطوله، وكذلك النسائي، والإمام أحمد في مسنده، والبيهقي في سننه الكبرى متقصياً الطرق كعاداته، وهو كذلك مختصراً عند أبي داود والترمذي، وقال الترمذي: «**حسن صحيح**»، وهو كذلك عند غيرهم. ومعلوم أن «**العظيم**» من أسماء الله الحسنى، كـ«**الملك**» سواء بسواء مما يجعلنا نقطع بأن ذم التسمية بـ«**الملك**»، وشر منه «**ملك الأملاك**»، جاء هكذا لهذا اللفظ بذاته، غير معلل، ولو كان معللاً لوجب أن تقاس عليه كل الأسماء الحسنى، وهو ما تبطله النصوص الأخرى، كما سلف.

وقد ارتبط التسميُّ أو التلقب بلقب «ملك»، عند غير الرب، الملك القدوس، جل جلاله، في أذهان الصحابة بالعسف والجور، والتكبر والطغيان، فمن ذلك:

* اما جاء في «سنن الترمذي»: [حدثنا أحمد بن منيع حدثنا شريح بن النعمان حدثنا حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان قال حدثني سفينة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك**»، ثم قال لي سفينة: (أمسك خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان ثم قال لي أمسك خلافة علي) قال فوجدناها ثلاثين سنة قال سعيد: (فقلت له إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم!)، قال: **(كذبوا بنو الزرقاء: بل هم ملوك من شر الملوك!)**، قال أبو عيسى: (وهذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جمهان ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان)، وقال الألباني: صحيح. قلت: وقد أصاب الألباني في هذه فسعيد بن جمهان ثقة صحيح الحديث، لم يتكلم فيه أحد بحجة.

* وهو في «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا علي بن الجعد الجوهري أخبرنا حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة قال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا**»، قال أمسك خلافة أبي بكر، رضي الله تعالى عنه: سنتين، وعمر، رضي الله تعالى عنه: عشرا وعثمان، رضي الله تعالى عنه: اثنتي عشرة وعلي، رضي الله تعالى عنه: ستا قال علي بن الجعد قلت لحماة بن سلمة سفينة القائل أمسك قال نعم].، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)، قلت: بل هو صحيح كما أسلفنا.

* وهو في «السنن الكبرى» للنسائي مختصراً: [أخبرنا أحمد بن سليمان قال أنا يزيد قال أنا العوام قال حدثني سعيد بن جهمان عن سفينة مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملكا بعد ذلك**»، قال فحسبنا فوجدنا أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً]

* كما هو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا بهز ثنا حماد بن سلمة ثنا سعيد بن جمهان (ح) وعبد الصمد حدثني سعيد بن جمهان عن سفينة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**الخلافة ثلاثون عاما ثم يكون بعد ذلك الملك**»، قال سفينة أمسك خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه سنتين وخلافة عمر رضي الله تعالى عنه عشر سنين وخلافة عثمان رضي الله تعالى عنه اثنتي عشرة سنة وخلافة علي رضي الله تعالى عنه ست سنين رضي الله تعالى عنهم]. وهو في المسند من طريق ثانية: [حدثنا زيد بن الحباب حدثني حماد يعني بن سلمة عن سعيد بن جمهان حدثني سفينة أبو عبد الرحمن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**الخلافة ثلاثون عاما ثم الملك**»، فذكره]

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» مطولاً: [حدثنا أبو النضر ثنا حشر بن نباتة العباسي كوفي ثنا سعيد بن جمهان حدثني سفينة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملكا بعد ذلك**»، ثم قال لي سفينة أمسك خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان وأمسك خلافة على رضي الله تعالى عنهم قال فوجدناها ثلاثين سنة ثم نظرت بعد ذلك في الخلفاء فلم أجده يتفق لهم ثلاثون فقلت لسعيد أين لقيت سفينة قال لقيته ببطن نخل في زمن الحجاج فأقمت عنده ثمان ليال أسأله عن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت له ما اسمك قال ما أنا بمخبرك سماني رسول الله صلى الله عليه وسلم سفينة قلت ولم سماك سفينة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه أصحابه فثقل عليهم متاعهم فقال لي ابسط كساءك فبسطته فجعلوا فيه متاعهم ثم حملوه على فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم، احمل فإنما أنت سفينة فلو حملت يومئذ وقر بغير أو بعيرين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة ما ثقل على إلا أن يجفوا]

* كما أنه في «**الأحاد والمثاني**»: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون نا العوام بن حوشب نا سعيد بن جمهان عن سفينة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة**»، قال فحسبنا فوجدنا أبا بكر سنتين وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم قال فقليل له إن عليا لا يعد من الحلفاء فقال أمر بني الزرقاء فهو يعد من ذلك؟!]

* ومن طريق ثانية في «**الأحاد والمثاني**»: [حدثنا هذبة ثنا حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**الخلافة ثلاثون سنة ثم يكون بعد ذلك ملكا**»، قال سفينة فخذ سنتين أبو بكر وعشرا وعثمان اثنتي عشرة وعلي ستا قال وكان أبيض وإنما تغير لونه عام الرمادة حلف أن لا يأكل إداما حتى ينكشف عن الناس فلذلك تغير لونه، رضي الله تعالى عنه]

* كما أنه في «**مسند ابن الجعد**»: حدثنا علي أخبرني حماد عن سعيد بن جمهان عن سفينة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**الخلافة ثلاثون سنة ثم تكون ملكا**»، ثم قال أمسك خلافة أبي بكر سنتين وعمر عشرا وعثمان اثنتي عشرة وعلي ستا قال علي قلت لحماة سفينة القائل لسعيد أمسك قال نعم]

* وهو في «**المعجم الكبير**» من طرق: [حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال (ح) وحدثنا المقدم ثنا أسد بن موسى قال: ثنا حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة مولى النبي، صلى الله عليه وسلم، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**الخلافة ثلاثون سنة ثم يكون ملكا**»، قال أمسك اثنتين أبو بكر وعشرا وعثمان اثنتي عشرة عثمان وستا

علي، رضي الله تعالى عنهم]

* وجاء في «مسند أبي يعلى» حديث آخر: [حدثنا أبو خيثمة حدثنا جرير عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي ثعلبة الخشني قال كان أبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل يتناحيان بينهما بحديث فقلت لهما ما حفظتما وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، بي قال وكان أوصاهما بي قال ما أردنا أن ننتجي بشيء دونك إنما ذكرنا حديثاً حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعلنا يتذاكرانه قال: «إنه بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم كائن خلافة ورحمة، ثم كائن ملكاً عضوضاً، ثم كائن عتوا وجبرية وفساداً في الأمة يستحلون الحرير والخمور والفروج والفساد في الأمة، ينصرون على ذلك ويرزقون أبداً حتى يلقوا الله»، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده ضعيف)، فأصاب بذلك لأن ليث بن أبي سليم كالمجمع على ضعفه، مع إجماعهم على أنه يكتب حديثه للاعتبار، وأن ضعفه من جهة حفظه، لا من جهة صدقه، لذلك يتقوى هذا إذا جاء من طريق أخرى مستقلة، كما سيأتي قريباً.

* وفي «مسند أبي داود الطيالسي»: [حدثنا جرير بن حازم عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي ثعلبة الخشني عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله عز وجل بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة وكائناً خلافة ورحمة وكائناً ملكاً عضوضاً وكائناً عنوة وجبرية وفساداً في الأرض يستحلون الفروج والخمور والحرير، وينصرون على ذلك ويرزقون أبداً حتى يلقوا الله»]

* وهو في «المعجم الكبير»: [حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أحمد بن يونس ثنا الفضيل بن عياض عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي ثعلبة الخشني عن معاذ وأبي عبيدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة ثم يكون رحمة وخلافة ثم كائن ملكاً عضوضاً ثم كائن عتوا وجبرية وفساداً في الأرض يستحلون الحرير والفروج والخمور ويرزقون على ذلك وينصرون حتى يلقوا الله عز وجل] ،

* وهو في «المعجم الكبير» بنحوه قال: [حدثنا علي بن عبد العزيز والعباس بن الفضل الأسفاطي قال ثنا أحمد بن يونس ثنا فضيل بن عياض عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي ثعلبة الخشني عن معاذ وأبي عبيدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة ثم تكون رحمة وخلافة ثم كائناً ملكاً عضوضاً ثم كائناً عتوا وجبرية وفساداً في الأرض يستحلون الحرير والفروج والخمر ويرزقون على ذلك حتى يلقون الله»]

* وهو في «المعجم الكبير» من طريق أخرى، قال: [حدثنا معاذ بن المثني ثنا محمد بن المنهال أخو حجاج ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط

عن أبي ثعلبة الخشني عن معاذ بن جبل وأبي عبيدة قالوا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة ثم خلافة ورحمة ثم كائنا ملكا عضوضا وجبرية وفسادا في الأرض يستحلون الفروج والحريير والخمور وينصرون على ذلك ويرزقون حتى يلقوا الله تبارك وتعالى]

* وفي «سنن البيهقي الكبرى»: [حدثنا أبو بكر بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا جرير بن حازم عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي ثعلبة الخشني عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة وكائنا خلافة ورحمة وكائنا ملكا عضوضا وكائنا عتوة وجبرية وفسادا في الأمة يستحلون الفروج والخمور والحريير وينصرون على ذلك ويرزقون أبدا حتى يلقوا الله عز وجل]

فهؤلاء ثلاثة من الأئمة الثقات الأثبات المشاهير: أبو النضر جرير بن حازم الأزدي البصري، والإمام القدوة، شيخ الإسلام أبو علي الفضيل بن عياض التميمي اليربوعي، وأبو بشر عبد الواحد بن زياد العبدي كلهم يحدث بنفس الحديث عن ليث بن أبي سليم، فالحديث كله، أو بعضه، يثبت بأي متابعة محتملة لليث، وهذه المتابعة موجودة بحمد الله، وإليك إياها:

* كما جاءت في «المعجم الكبير»: حدثنا بكر بن سهل حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا يحيى بن حمزة عن أبي وهب عن مكحول عن أبي ثعلبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أن دينكم نبوة ورحمة ثم خلافة ورحمة ثم ملكا وجبرية ثم ملكا عضوضا يستحل فيه الحر والحريير»

* ومن طريق ثانية في «مسند الشاميين»: حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد ثنا هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة عن أبي وهب عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أول دينكم نبوة ورحمة ثم خلافة ورحمة ثم ملك وجبرية يستحل فيها الحر والحريير»

* ومن طريق ثالثة في «سنن الدارمي»: [أخبرنا مروان بن محمد ثنا يحيى بن حمزة حدثني بن وهب عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني عن أبي عبيدة بن الجراح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول دينكم نبوة ورحمة ثم ملك ورحمة ثم ملك أعفر ثم ملك وجبروت يستحل فيها الخمر والحريير قال أبو محمد سئل عن أعفر فقال يشبهه بالتراب وليس فيه خير]، ورود (بن وهب) في الإسناد وهم أو خطأ نساح، وإنما هو أبو وهب، وكذلك قوله ها هنا: (ملك ورحمة) بعد خلافة النبوة مباشرة، من أوهام الرواة أو النساح قطعاً، فالطرق الأخرى كلها على ترتيب: «نبوة ورحمة، ثم خلافة ورحمة، ثم ملك عضوض

(أو أعفر)، ثم ملك وجبروت، وحتى لو ثبت هذا هكذا عن مروان بن محمد فهي رواية شاذة، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، ومروان بن محمد لا يسامي عبد الله بن يوسف، لا سيما إذا توبع عبد الله بن يوسف، حيث تابعه ها هنا هشام بن عمار. وقد اعتمد بعض **«الحمقى»** هذا النص الشاذ الساقط، وتركوا النصوص الأخرى المتضافرة لموافقة هواهم فطبقوه على معاوية بن أبي سفيان زاعمين أن أيامه هي أيام **«ملك ورحمة»**، فنقول: كذبتهم، معاذ الله، فليس في العالم إلا الملك العضوض الأعفر الأغبر، تحت معاوية أو غيره، أو ماهو شرمنه: الملك المتجبر!

والمتابعة هذه مقبولة فليس في أسانيدنا من يحتاج أن ينظر إليه إلا أبا وهب هذا وهو أبو وهب الطائي أو الكلاعي اسمه الحارث حمصي، كما جاء في **«لسان الميزان»** ولم يزد على ذلك، وجاء في **«تهذيب التهذيب»**: [أبو وهب الكلاعي روى عن عبد الله بن عمرو وعنه عبد الرحمن بن مرزوق ذكره البخاري في الكنى المجردة وقال بن يونس في تاريخ مصر فيه نظراً]، قلت: وروى عنه يحيى بن حمزة، وهو من الأئمة الثقات المجمع على وثاقته، مخرج له في الصحيحين والسنن، وكافة المسانيد والمعاجم. أما ذكر العقيلي له في **«الضعفاء الكبير»** فلأنه متهم بالقدر، كما أن العقيلي أدرج الإمام الحجة علي بن المديني هناك كذلك فاستحق أن يوبخه الذهبي قائلاً: (أين عقلك يا عقيلي؟!)، وللعقيلي شناعات أخرى مماثلة، ونحن نقول هنا أيضاً في خصوص الإمام يحيى بن حمزة، قاضي دمشق: (أين عقلك يا عقيلي؟!)، والعقيلي، على كل حال ليس ممن يعتد بهم في الجرح والتعدي، وإنما ستأس به استئناساً فقط!

* وثم متابعه الثالثة في **«المعجم الكبير»**: [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو كريب ثنا فردوس الأشعري ثنا مسعود بن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن رجل من قريش عن أبي ثعلبة قال: لقيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقلت: (يا رسول الله ادفعني إلى رجل حسن التعليم)، فدفعني إلى أبي عبيدة بن الجراح ثم قال قد دفعتك إلى رجل يحسن تعليمك وأدبك فأنتيت أبا عبيدة بن الجراح وهو وبشير بن سعد أبو النعمان بن بشير يتحدثان فلما رأياني سكتا فقلت يا أبا عبيدة والله ما هكذا حدثني رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (إنك جئت ونحن نتحدث حديثاً سمعناه من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاجلس حتى نحدثك فقال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«إن فيكم النبوة ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ثم يكون ملكا وجبرية»**]. نعم: فيه رجل مجهول من قريش، وهو بالقطع غير مكحول، فهذا إسناد مستقل عن المتابعة السابقة.

بهذا، وبالشواهد السابقة والاحقة تصح الفقرة المهمة من حديث ليث، ألا وهي: **«إنه بدأ**

هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم كائن خلافة ورحمة، ثم كائن ملكا عضوضا، ثم كائن عتوا وجبرية وفسادا في الأمة يستحلون الحرير والخمر والفروج والفساد في الأمة»، ولكن الفقرة الأخيرة وهي: (ينصرون على ذلك ويرزقون أبدا حتى يلقوا الله) لم تأت من طريق أخرى فيها خير قط، فلا تجوز نسبتها إلى النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولا يجوز من ثم اعتقادها أو التدين بها. والأرجح أنها مندرجة من كلام أحد الرواة يتعجب فيها من تمتع هؤلاء الجبابرة الفجرة بالنصر والتمكين، ولو إلى حين، مع سوء حالهم المنكرة تلك! ولحديث ليث بن أبي سليم السابق شواهد منها حديث سعيد بن جهمان عن سفينة الأنف الذكر، وهو حديث صحيح كما أسلفنا، والحديث الآتي المشهور على ألسنة الناس، وهو صحيح أيضاً، والحمد لله:

* كما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا سليمان بن داود الطيالسي حدثني داود بن إبراهيم الواسطي حدثني حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال: كنا قعودا في مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان بشير رجلا يكف حديثه فجاء أبو ثعلبة الخشني فقال يا بشير بن سعد أت حفظ حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الأمراء فقال حذيفة: (أنا أحفظ خطبته!)، فجلس أبو ثعلبة فقال حذيفة: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ثم تكون ملكا عاضا فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة»، ثم سكت قال حبيب فلما قام عمر بن عبد العزيز وكان يزيد بن النعمان بن بشير في صحابته كتبت إليه بهذا الحديث أذكره إياه فقلت له اني أرجو أن يكون أمير المؤمنين يعني عمر بعد الملك العاض والجبرية فادخل كتابي على عمر بن عبد العزيز فسر به وأعجبه]

* وهو نفسه في «مسند أبي داود الطيالسي» مسلسلاً بصريح التحديث: [حدثنا داود الواسطي وكان ثقة قال سمعت حبيب بن سالم قال سمعت النعمان بن بشير بن سعد بنحوه]، مع زيادة فائدة في توثيق الإمام أبي داود الطيالسي لداود بن إبراهيم الواسطي. قلت: فهذا إسناد صحيح تقوم به الحجة، وحبيب بن أبي سالم الأنصاري أخرج له مسلم والجماعة، إلا أن البخاري تفرد بعدم قبوله، وقد وثقه أبو حاتم، مع تشدده وتعنّته، ولخص الحافظ حاله فقال في «التقريب»: (حبيب بن سالم الأنصاري، مولى النعمان بن بشير وكاتبه «لا بأس به» من الثالثة).

وهناك أحاديث وآثار أخرى، منها:

* ما جاء في «مسند أبي داود الطيالسي»: [حدثنا حماد بن سلمة قال ثنا علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال وفدنا إلى معاوية مع زياد ومعا أبو بكرة فدخلنا عليه فقال له معاوية حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عسى الله أن ينفعنا به قال: (نعم: كان نبي الله، صلى الله عليه وسلم، يعجبه الرؤيا الصالحة ويسأل عنها، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات يوم: «أيكم رأى رؤيا؟»، فقال رجل: أنا يا رسول الله: إني رأيت رؤيا رأيت كأن ميزانا دلي من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت بأبي بكر ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر بعثمان ثم رفع الميزان، فاستاء لها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم قال: «خليفة نبوة، ثم يوتي الله الملك من يشاء»، فغضب معاوية فزخ في إقفائنا وأخرجنا. فقال زياد لأبي بكرة أما وجدت من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حديثاً تحدثه غير هذا قال: (والله لا أحدثه إلا به حتى أفارقه)، قال: فلم يزل زياد يطلب الإذن حتى أذن لنا فأدخلنا فقال معاوية يا أبا بكرة حدثنا بحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لعل الله أن ينفعنا به قال فحدثه أيضاً بمثل حديثه الأول فقال له معاوية: (لا أبا لك: تخبرنا أنا ملوك فقد رضينا أن نكون ملوكاً!). قلت: علي بن زيد بن جدعان ليس بالحجة، وليس هو بالساقط كلية، فقد أكثر عنه أحمد، وصح له الحاكم، وقال الذهبي: (صالح)، فحديثه يصلح للاستئناس والاعتبار على أقل تقدير.

ولم ينفرد أبو بكرة، رضي الله عنه، بهذا الفهم، فقد تبلور ذوق الصحابة، رضي الله عنهم، على هذا الفهم، أي على ذم «الملكية» وربطها بالجبروت والغلبة، حتى معاوية، أدرك هذا، وغضب، وأمر بطرد أبي بكرة، وحاول، عبثاً، الفرار من هذه المذمة، ثم استسلم ولم يستطع الإفلات، كما هو ظاهر من الخبر السابق. وكذلك هذا هو ذوق سفينة، رضي الله عنه، عندما قال عن بني أمية: (كذبوا بنو الزرقاء: بل هم ملوك من شر الملوك!)

وقد جاء غير هذا كثير طيب، منه ما ثبت عن ثمامة بن عدي القرشي، أمير صنعاء من قبل عثمان بن عفان، رضي الله عنه:

* كما جاء في «المعجم الكبير»: [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا محمد بن يوسف الأنباري حدثنا داود بن المحبر ثنا أبو قحزم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني قال كان أمير على صنعاء قال أبو قحزم يقال له ثمامة بن عدي وكانت له صحبة فلما جاء نعي فلان بكى بكاء شديدا فلما أفاق قال: (هذا حين انتزعت خلافة النبوة وصار ملكا وجبرية من غلب على شيء ملكه)]

* ومن طريق ثانية مرسلة في «المعجم الكبير»: [حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري أنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة: أن رجلا من قريش يقال له ثمامة كان على صنعاء فلما قتل عثمان، رضي الله تعالى عنه، خطب فبكى بكاء شديدا فلما أفاق واستفاق قال: (اليوم انتزعت خلافة النبوة من أمة محمد، صلى الله عليه وسلم، وصارت ملكا وجبرية من أخذ شيئا غلب عليه)]

* وهي في «الطبقات الكبرى» من طريق أيوب عن أبي قلابة، قال الإمام محمد بن سعد: [أخبرنا عارم بن الفضل قال أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة قال لما بلغ ثمامة بن عدي قتل عثمان وكان أميرا على صنعاء وكانت له صحبة بكى فطال بكاءه ثم قال: (هذا حين أنزعت خلافة النبوة من أمة محمد وصار ملكا وجبرية من غلب على شيء أكله)]. هذا مرسل، ولكننا نعرف الرجل الذي أسقطه أبو قلابة، وهو أبو الأشعث الصنعاني، كما سلف، وكما هو أيضاً مصرحاً به في الطريق التالية:

* في «الطبقات الكبرى»، قال الإمام محمد بن سعد، بعد الحديث السابق: [وأخبرنا أحمد بن إسحاق الحضرمي قال أخبرنا وهيب بن خالد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن ثمامة بن عدي بمثله سواء، قال: وكان من قريش].

قلت: هذه أسانيد كالشمس إلى أبي قلابة، أما أبو الأشعث الصنعاني، نزل الشام بعد ذلك، فهو ثقة مقل، من رجال الإمام مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات، أكثر عنه أبو قلابة، وروى عنه الثقات: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ويحيى بن الحارث، وحسان بن عطية، وغيرهم، فالأثر صحيح، لا شك في صحته.

وجاء كذلك عن عمر بن الخطاب، وسلمان، كما هو:

* في «الطبقات الكبرى»، حيث أخرج الإمام محمد بن سعد، قال: [أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني قيس بن الربيع عن عطاء بن السائب عن زاذان عن سلمان أن عمر قال له: (أملك أنا أم خليفة؟)، فقال له سلمان: (إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهما أو أقل أو أكثر ثم وضعته حقه، فأنت خليفة!)، فاستعبر عمر].

* وأخرج أيضاً في «الطبقات الكبرى»: [أخبرنا محمد بن عمر قال حدثني عبد الله بن الحارث عن أبيه عن سفيان بن أبي العوجاء قال قال عمر بن الخطاب: (والله ما أدري أليفة أنا أم ملك: فإن كنت ملكا فهذا أمر عظيم!)، قال قائل: (يا أمير المؤمنين: إن بينهما فرقا!)، قال: (ما هو؟)، قال: (الليفة لا يأخذ إلا حقا ولا يضعه إلا في حق، فأنت بحمد الله كذلك، والملك يعسف الناس فيأخذ من هذا ويعطي هذا)، فسكت عمر]. قلت: هذا يشبه أن يكون رواية بالمعنى لسابقه، إلا أن تكون واقعة أخرى!

التوحيد

ليس في هذه الأسانيد ما يضر إلا الكلام المعروف في محمد بن عمر الواقدي، حيث صنفه أكثر المحدثين مع المتروكين. قلت: وقد ظلم الرجل في هذا ظلماً فادحاً، ولعلنا نرفع عنه الظلم في غير هذا الموضع، لأنه بحث متشابك طويل. وعلى كل حال فليس قول عمر أو سلمان أو غيرهما من الصحابة حجة، وإنما ذكرناه هنا للاستئناس، ولمثل هذا تكفي هذه الأسانيد، والحمد لله رب العالمين.

فهذه هي أذواق الصحابة: الملوكية عسف وظلم، والخلافة نقيض ذلك، ولا جرم فهكذا ذوق من تخرج من مدرسة سيدي أبي القاسم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، رحمة الله للعالمين، حامل لواء الحمد يوم القيامة، سيد الرفعة والمجد.

طبعاً ليست هذه هي أذواق أدعياء «السلفية» هذه الأيام، فأكثرهم يصرح بأن في عنقه بيعة لفهد بن عبد العزيز، الملك الكذاب، الأشييط الزاني بمحارمه، ولي أمريكا وعميلها بل عبدها المخلص. ولم لا: أليس لديهم فتاوى الأئمة، بقية السلف الصالح: عبد العزيز بن باز الذي جعل الدولة السعودية (دولة مباركة نصر الله بها الحق وأهله)، وناصر الدين الألباني الذي سماها: (دولة التوحيد)؟!

فأين من هذا الطواغيت المتلقبين بأسماء الملوك في بلاد المسلمين اليوم، وليتهم كانوا «ملوكاً» جابرة بحق، بل هم عبيد أذلة، وخدم سفلة مطيعون لأسيادهم من دول الاستكبار والاستعمار الكبرى!

❦ فصل: لا يقال: السلام على الله

* في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا إذا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قلنا: (السلام على الله من عباده، السلام على جبريل، السلام على ميكائيل، السلام على إسرافيل، السلام على فلان وفلان)، فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تقولوا السلام على الله، فإن الله هو السلام». أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وأحمد بإسناد غاية في الصحة. وجاء في بعض الروايات المطولة ذكر صيغة التشهد المشهورة: «ولكن قولوا: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (فإنكم إذا قاتم ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض)، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ... إلخ».

وقد بين صلى الله عليه وسلم هذا المعنى بقوله: «فإن الله هو السلام» فهو تعالى السلام، السالم من كل عيب ونقص، وعن مماثله أحد من خلقه له، وهو المسلم لعباده من الآفات

والبليات، فالعباد لن يبلغوا ضرره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، بل هم الفقراء إليه، المحتاجون إليه في جميع أحوالهم، وهو الغني الحميد. وتسليم المخلوق على المخلوق هو، في أصل اللفظ، تأمين له، فكأنه يقول: (أنت آمن من قبلي، لا يأتيك مني شر، لا تخشى مني حرباً)، ونحو ذلك من المعاني. كل ذلك لا يرد في حق الله، تباركت أسماؤه، البتة! لذلك حسن ترك ذلك التعبير الموهم، والاستعاضة عنه بما لا محذور فيه مطلقاً مثل: (التحيات لله)؛ (الصلوات لله)؛ (الزكيات لله)؛ (اللهم أنت السلام، ومنك السلام)

❖ فصل: لا يرد من سأل بالله

* عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاز بالله فأعيزوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ماتكافئوه، فادعوا له حتى تروا (وفي رواية: حتى تعلموا) أنكم كافأتموه» رواه أبو داود، والنسائي، وأحمد بسند صحيح، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، وكذا الحاكم.

❖ فصل: الإعراف بفضل الله تعالى

* قال تباركت أسماؤه مؤكداً أن النعم جميعها منه، وأن الفضل كله له، وحده لا شريك له: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله، ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون﴾، (النحل: ١٦: ٥٣)
 * وقال تعالى: ﴿ولئن أذقناه رحمة منا، من بعد ضراء مسته، ليقولن: هذا لى﴾ (فصلت: ٤١: ٥٠). أي أن بعض عباد الله لا يعترف بفضل الله ومنتته، فينسب ما يصيبه من رحمة الله إلى مهارته، أو إلى استحقاقه بالوراثة، أو لارتفاع نسبه، أو لغير ذلك من الاعتبارات. قال مجاهد في تفسيرها: هذا بعلمي، وأنا محقوق به، وقال ابن عباس: يريد من عندي.
 * وقوله: ﴿قال إنما أوتيته على علم عندي﴾ (القصص: ٢٨: ٧٨). على علم منى بوجوه المكاسب، وقال آخرون: على علم من الله أنني له أهل. وهذا معنى قول مجاهد: أوتيته على شرف.

* وقال تباركت أسماؤه: ﴿يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها، وأكثرهم الكافرون﴾، (النحل: ١٦: ٨٣).

قال الإمام مجاهد، إمام المفسرين، هو قول الرجل: هذا مالي، ورثته عن آبائي.

وقال أبو عبد الله عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي الزاهد: يقولون: لولا فلان لم يكن كذا.

وقال ابن قتيبة: يقولون: هذا بشفاعة آلهمنا!

وقال بعض السلف: هو كقولهم: كانت الريح طيبة، والملاح حاذقاً، ونحو ذلك مما هو جار على السنة الناس.

* وقال ابن عباس، رضي الله عنهما، في تفسير قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾ وأنتم تعلمون ﴿﴾ (البقرة: ٢٢:٢): (الأنداد هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن تقول: والله وحياتك يا فلان وحياتي، وتقول: لولا كلبية هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتني اللصوص، وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها فلانا، هذا كله شرك) رواه ابن أبي حاتم، واستشهد به ابن كثير في التفسير.

* عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: صلى لنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلاة الصبح بالحديبية؛ على إثر سماء كانت بالليل، فلما انصرف النبي، صلى الله عليه وسلم، أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟!»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر! فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب؛ وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب». حديث صحيح، متفق على صحته، وأخرجه البخاري كذلك في «الأدب المفرد»، وكذلك النسائي، وأبو داود، وأحمد، ومالك في الموطأ. وفي هذا الموضوع أحاديث كثيرة تأتي في فصلها.

* وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أن ثلاث من بني إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمى، فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكاً، فأتى الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس به، قال: فمسحه، فذهب عنه قذره، فأعطى لوناً حسناً، وجلداً حسناً، قال: فأني المال أحب إليك؟ قال: الإبل - أو البقر، شك اسحاق - فأعطى ناقه عشراء، فقال: بارك الله لك فيها. قال: فأتى الأقرع، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس به، فمسحه فذهب عنه، فأعطى شعراً حسناً فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: البقر (أو الإبل، شك الراوي)، فأعطى بقرة حاملاً قال: بارك الله لك فيها. قال فأتى الأعمى فقال أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يرد الله إلي بصري، فأبصر به الناس، فمسحه فرد الله بصره قال: فأني المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطى شاة والدأ! فانتج هذان، وولد هذا، فكان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم.

قال: ثم إنه (أي الملك) أتى الأبرص في صورته وهيئته فقال: رجل مسكين! قد انقطعت

بي الحبال في سفري فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن، والجلد الحسن، والمال الحسن، بغيراً أتبلغ به سفري، فقال: الحقوق كثيرة! فقال له: كأنني أعرفك! ألم تكن أبرصاً يقذرك الناس، فقيراً فاعطاك الله، عز وجل، المال؟ فقال: إنما ورثت هذا المال كابرأ عن كابر، فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله الى ما كنت!

قال: وأتى الأقرع في صورته، فقال له مثل ما قال لهذا، ورد عليه مثل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت!

قال: وأتى الأعمى في صورته فقال: رجل مسكين، وابن سبيل، قد انقطعت بي الحبال في سفري فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها في سفري، فقال: قد كنت أعمى فرد الله إلي بصري، فخذ ما شئت ودع ما شئت، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذته لله، فقال: أمسك مالك، فإنما ابتليتكم، فقد رضي الله عنك، وسخط على صاحبك». هذا حديث صحيح، جميل جليل، متفق على صحته، يستحق أن يقرأ ثم يتدبر، ثم يقرأ ويعاد تدبره، في كل حين، ليل نهار!

❖ فصل: لا يقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، ولكن: مطرنا بفضل الله ورحمته

* عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: صلى لنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلاة الصبح بالحديبية؛ على إثر سماء كانت بالليل، فلما انصرف النبي، صلى الله عليه وسلم، أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟!»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر! فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب؛ وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب». حديث صحيح، متفق على صحته، وأخرجه البخاري كذلك في «الأدب المفرد»، وكذلك النسائي، وأبو داود، وأحمد، ومالك في الموطأ.

* كما أخرج الترمذي عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾، قال: «شرككم، تقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا، وبنجم كذا وكذا»، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب صحيح، وأخرجه أحمد من طرق عدة، كلها صحاح، وكذلك الطبري، وابن أبي حاتم، والضياء المقدسي في «المختارة».

* وأخرج أحمد بإسناد صحيح عن معاوية الليثي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يكون الناس مجدين، فينزل الله، تبارك وتعالى، عليهم رزقا من رزقه، فيصبحون مشركين!»، فقل له: (وكيف ذاك يا رسول الله؟!)، قال: «يقولون مطرنا بنوء كذا وكذا».

* وأخرج مسلم بإسناد صحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يكون الناس مجدين، فينزل الله، تبارك وتعالى، عليهم رزقا من رزقه، فيصبحون مشركين!»، فقل له: (وكيف ذاك يا رسول الله؟!)، قال: «يقولون مطرنا بنوء كذا وكذا».

التوحيد

عليه وسلم، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «أصبح من الناس شاكراً ومنهم كافر؛ قالوا: هذه رحمة الله؛ وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا»، قال: فنزلت هذه الآية: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾، حتى بلغ: ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾.

* كما أخرج مسلم بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين: ينزل الله الغيث فيقولون بكوكب كذا وكذا».

* وأخرج البخاري بإسناد غاية في الصحة عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: (خلال من خلال الجاهلية الطعن في الأنساب، والنياحة، ..)، ونسي أحد الرواة الثالثة؛ قال سفيان: ويقولون: إنها الاستسقاء بالأنواء.

* وأخرج مسلم بإسناد صحيح عن أبي مالك الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»، وقال: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب». أبو مالك هو الحارث بن الحارث الشامي.

* كما أخرج أحمد بإسناد صحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث من عمل أهل الجاهلية لا يتركنهن أهل الإسلام: النياحة، والاستسقاء بالأنواء، وكذا»، قلت لسعيد: وما هو؟! قال: دعوى الجاهلية: يا آل فلان يا آل فلان يا آل فلان.

* وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لن يدعهن الناس: النياحة، والطعن في الأحساب، والعدوى: أجرب بغير فأجرب مائة بغير، من أجرب البعير الأول؟! والأنواء: مطرنا بنوء كذا وكذا»، قال أبو عيسى هذا حديث حسن، وهو كما قال، وأخرجه كذلك الإمام أحمد.

* وقال أحمد: حدثنا عبد الله بن محمد (يقول عبد الله بن أحمد: وسمعتُه أنا منه) حدثنا محمد بن القاسم الأسدي حدثنا فطر عن أبي خالد الوالبي عن جابر بن سمرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ثلاث أخاف على أمتي: الاستسقاء بالأنواء، وحيف السلطان، وتكذيب بالقدر»، محمد بن القاسم الأسدي فيه خلاف شديد فمنهم من وثقه، ومنهم من اتهمه بالكذب! ولكن يشهد لهذا الحديث ما رواه ابن عساكر عن أبي محجن الثقفي، رضي الله عنه، مرفوعاً: «أخاف على أمتي ثلاثاً: حيف الأئمة، وإيماناً بالنجوم، وتكذيباً بالقدر»، وحسنه السيوطي، كما صححه عبد القادر الأرناؤوط، ويشهد له كذلك الحديث المرسل الذي أخرجه عبد بن حميد في مسنده، بإسناد صحيح إلى رجاء بن حيوة

عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**إن مما أخاف على أمتي: التصديق بالنجوم، والتكذيب بالقدر، وحيف الأئمة**»، وكذلك الشواهد الواردة أعلاه.

* وأخرج مسلم بإسناد جيد، لا بأس به، عن ابن عباس قال: [مطر الناس على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «أصبح من الناس شاكر، ومنهم كافر: قالوا هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا»، قال: فنزلت هذه الآية: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾، حتى: ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾].

فنسبة المطر إلى الأنواء، والظروف الجوية المناسبة، ومواقع النجوم التي تعرف بها الأوقات المطيرة عادة، حتى ولو كان بعض ذلك حقاً في نفسه، يعتبر من قلة الأدب مع الله، ومن عدم الاعتراف بفضلله، وهو كفر به، كفر نعمة، لأنه هو خالق الأكوان ومدبرها، وواضع السباب ومسببها، وجاعل الأنواء ومصرفها. فالكفر هنا يكون «**كفر نعمة**»، أو كفراً لفظياً، لا يخرج من الملة.

أما من اعتقد أن الأنواء **بذاتها** تفعل وتتصرف، أو أن ذلك ليس بعلم الله، وإذنه، وتقديره، فهذا مشرك شرك كفر، يخرج من الملة، ويحبط العمل كله، أوله وآخره، نعوذ بالله من النار، دار البوار!

❦ فصل: لا يقول اللهم اغفر لي إن شئت

* في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا دعى أحدكم فلا يقول: اللهم أغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت! وليعزم المسألة فإن الله لا مكروه له». ولمسلم: «وليعظم الرغبة، فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه». أخرجه كذلك أبو داود، والبخاري في «**الأدب المفرد**».

* وعندهم جميعاً كذلك عن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إذا دعى أحدكم فليعزم في الدعاء، ولا يقل: (وفي رواية: إذا دعوتكم الله فاعزموا في الدعاء، ولا يقولن أحدكم: (اللهم إن شئت فاعطني! فإن الله لا مستكره له»

فالأمور كلها وإن كانت بمشيئة الله واراادته، فالمطالب الدينية كسؤال الرحمة والمغفرة، والمطالب الدنيوية المعينة على الدين كسؤال العافية والرزق وتوابع ذلك، قد أمر العبد أن يسألها من ربه طالباً ملحاً جازماً، وهذا الطلب عين العبودية ومخها. ولا يتم ذلك إلا بالطلب الجازم الذي ليس فيه تعليق بالمشيئة لأنه مأمور به، وهو خير محض لا ضرر فيه، والله تعالى على كل شيء قدير، لا يتعاظمه شيء، ملكه دائم، وغناه مطلق: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن: فيكون﴾، (يس: ٨٢:٣٦).

كل ما في الوجود خلقه، وكل نعمة من عنده: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله، ثم إذا مسَّكم الضر فإليه تجأرون﴾، (النحل: ١٦: ٥٣)، وقد ثبت ذلك في الحديث الصحيح الصريح: «إن يمين الله ملأى، لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار؛ أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟! فإنه لم يغيض ما في يمينه، وعرشه على الماء، وفي يده الأخرى الفيض (أو القبض، أو القسط، أو الميزان) يرفع ويخفض». والحق أن ما عند الله لا نهايه له أبداً: ﴿ما عندكم ينفد، وما عند الله باق﴾، فلا يمكن أن يتناهى أو ينفد، وأنى للمحدود النهائي الفاني أن يستهلك المطلق اللانهائي الباقي؟! فسبحان من لا يقدر الخلق قدره، ما أعظم شأنه، لا رب غيره، ولا إله سواه!

❖ فصل: النهي عن سب الرياح

* أخرج مسلم عن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا عصفت الرياح قال: «اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به»، قالت: وإذا تخيلت السماء، تغير لونه، وخرج ودخل، وأقبل وأدبر، فإذا مطرت سري عنه، فعرفت ذلك في وجهه، قالت عائشة: فسألتها، فقال: «لعله يا عائشة كما قال قوم عاد: ﴿فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا﴾؟!»، هذا حديث صحيح.

* وعن أنس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم، إذا هاجت ريح شديدة يقول: «اللهم إني أسألك من خير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شر ما أرسلت به»، أخرجه البخاري بإسناد صحيح في «الأدب المفرد»، وأخرج مسلم في صحيحه مثله عن عائشة.

* وعن سلمة بن الأكوع قال: كان (أي النبي صلى الله عليه وسلم) إذا اشتدت الرياح يقول: «اللهم لاقحاً، لا عقيماً»، حديث صحيح، أخرجه البخاري في الأدب المفرد بإسناد صحيح، وكذلك الحاكم في «المستدرک»، وقال: (صحيح على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي.

* وأخرج الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى الريح قال: «اللهم إني أسألك من خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به» وفي الباب عن أبي بن كعب، رضي الله عنه. قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن، وهو كذلك حسن بذاته عند الترمذي، صحيح بشواهده، ومنها الحديث في صحيح مسلم.

* وأخرج الترمذي عن ابن عباس أن رجلاً لعن الريح عند النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: «لا تلعن الريح فإنها مأمورة، وإنه من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه»، قال أبو عيسى: (هذا حديث غريب لا نعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر). قلت: أبو محمد بشر بن عمر بن الحكم الزهراني ثقة مأمون، مجمع على وثاقته، روى عنه الأئمة من أمثال: إسحاق بن راهويه، والخلال، والفلاس، والذهلي، وغيرهم، واحتج به البخاري ومسلم، والجماعة، وقال المنذري: (لا أعلم فيه جرحاً). كما أخرجه الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب»، والضياء المقدسي في المختارة، فالحديث صحيح قطعاً، تقوم به الحجة. وقد جاء كذلك من غير طريق بشر بن عمر، وهو التالي، فاستغراب الإمام أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، رضي الله عنه، لا وجه له مطلقاً:

* أخرج أبو داود عن ابن عباس أن رجلاً نازعته الريح رداءً على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلعنها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تلعنّها فإنها مأمورة، وإنه من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه»، وهذا إسناد صحيح، بل هو أصح من سابقه، لأنه من طريق أبي عمرو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي الشحام، وهو ثقة ثبت مأمون، وهو أحفظ وأثبت من بشر، وهو من شيوخ البخاري ومسلم والجماعة، وقد أخرج له البخاري بضع وثمانين حديثاً، وأكثر عنه أبو داود!!

* وأخرج الترمذي عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تسبوا الريح! (وفي رواية لأبي داود: فإنها من روح الله تبارك وتعالى)، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح، وخير ما فيها، وخير ما أمرت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح، وشر ما فيها، وشر ما أمرت به»، قال الترمذي: وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وعثمان بن أبي العاص وأنس وابن عباس وجابر. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. قلت: وهو حديث صحيح كما قال الإمام الترمذي، أخرجه كذلك أبو داود، والبخاري في «الأدب المفرد»، وأخرج مثله الحاكم في «المستدرک»، وصححه، ووافقه الذهبي.

* وأخرج أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تسبوا الريح، فإنها من روح الله: تأتي بالرحمة والعذاب، ولكن سلوا الله من خيرها وتعوذوا بالله من شرها»، أخرجه من طرق عدة كل واحد منها صحيح، فالحديث صحيح، بل غاية في الصحة، وأخرجه كذلك ابن ماجه، والبخاري في «الأدب المفرد».

* كما أخرج أبو داود عن أبي هريرة، مطولاً، قال: أخذت الناس ريح بطريق مكة، وعمر بن الخطاب حاج، فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: من يحدثنا عن الريح؟! فلم يرجعوا

التوحيد

إليه شيئاً، فبلغني الذي سأل عنه عمر من ذلك، فاستحثثت راحلتي حتى أدركته، فقلت: يا أمير المؤمنين أخبرتك أنك سألت عن الريح؟! وإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «الريح من روح الله، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعينوا به من شرها». وإسناده غاية في الصحة، كما أخرج له متابعات من طرق كثيرة صحاح وحسان!

ذلك لأن الريح مصروفة مدبرة بتدبير الله وتسخيره، لا عقل لها ولا اختيار، ولا حساب عليها، ولا ثواب أو عقاب. فالسب لها يقع على من صرفها. ولولا أن المتكلم بسبب الريح لا يخطر هذا المعنى في قلبه، ولا يحضر في ذهنه، لكان الأمر أفظع من ذلك، وأشنع بكثير.

❖ فصل: من سب الدهر فقد آذى الله

* وقول الله تعالى: ﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾ (الجمعة ٢٤: ٢٤).

* أخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «قال الله عز وجل: ﴿وُذِينِي ابْنَ آدَمَ، يَسِبُ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ: بِيَدِي الْأَمْرُ، أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾»، حديث في الصحة غاية، من أصح أحاديث الدنيا، وقد أخرجه أبو داود، وأحمد.

* وأخرج مسلم عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «قال الله تعالى: يؤذيني ابن آدم، يقول: يا خيبة الدهر (وفي رواية: يسب الدهر)، فلا يقولن أحدكم: يا خيبة الدهر، فإنني أنا الدهر: أقْلَبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا»، وأخرجه أبو داود مختصراً، والحاكم وقال: (صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وقد خرجه مسلم، كما ترى!

* وأخرج مسلم عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لاتسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر». وأخرجه كذلك أحمد، وهو غاية في الصحة، بل هو كالماتواتر عن أبي هريرة.

* وأخرج أحمد بإسناد جيد قوي، على شرط مسلم، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تسبوا الدهر، فإن الله عز وجل قال: أنا الدهر، الأيام والليالي لي: أجدها وأبليها، وأتي بملوك بعد ملوك».

* وأخرج أحمد عن أبي قتادة، الحارث بن ربعي، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر». وهو حديث صحيح وهذا واقع كثير في الجاهلية، وتبعهم على هذا كثير من الفساق والحمقى، إذا جرت

تصاريف الدهر على خلاف مرادهم، جعلوا يسبون الدهر، والزمان، والوقت، وربما لعنوه. وهذا ناشيء من سخافة العقل، وقلة الورع، ومن الجهل المركب العظيم. فإن الدهر ليس عنده من الأمور شئ، فإنه مخلوق مدبر مصرف، والتصاريف الواقعة فيه تدبير العزيز الحكيم، ففي الحقيقة يقع العيب والسب على مدبره. والحال هنا لا يختلف كثيراً عنه بالنسبة للريح، فالعلة واحدة، والمعنى الجامع واحد، ودليل الخطاب واحد، فالحكم كذلك واحد، وهو نفس الحكم بالنسبة لشتى القوي الكونية غير العاقلة: من الدهر، والريح، والشمس، والزلازل، بل حتى الأمراض والحمى، وغيرها:

* كما أخرج مسلم، والبخاري في «الأدب المفرد»، وابن سعد في «الطبقات» من طريق أبي الزبير المكي، حدثنا جابر بن عبد الله: أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، دخل على أم السائب (أو: أم المسيب) فقال: «مالك يا أم السائب (أو: يا أم المسيب) تفرقين؟! قالت: الحمى، لا بارك الله فيها! فقال: «لا تسبي الحمى! فإنها تذهب خطايا بني آدم، كما يذهب الكير خبث الحديد». وقد أخرج الطبراني في «الكبير» مثله من حديث فاطمة الخزاعية مرفوعاً بإسناد رجاله رجال الصحيح.

وليس سب الدهر مقصوداً على هذا الأسلوب البدائي المباشر، بل قد يأخذ صوراً مستترة أكثر تعقيداً، منها، على سبيل المثال، لا الحصر ما نص عليه بعض فقهاء عصور الإنحطاط، وبعض المعاصرين من تجويز بعض المحرمات، مثل تعدد الدول الإسلامية، أي تفرق المسلمين إلى أمم ودويلات، بدعوى «الضرورة»، و«فساد الزمان»! هذه كلها مزاعم وأكاذيب لا قيمة له شرعاً، والزمان بذاته لا يفسد، وإنما يفسد أهله، وفساد أهله سببه سوء فهمهم لدين الله، أو ضعف التقوى والإقبال على الذنوب والمعاصي، أو التكاثر عن العمل لإعادة الإسلام إلى الحياة، أو نفاق بعض «القراء»، الذين يسميهم الناس خطأ: «علماء»، للحكام الظلمة، أو مداهنتهم في دين الله، أو سكوتهم عن أنظمة الكفر التي سيطرت على بلاد المسلمين.

وظهور هذا القول ذاته: (فساد الزمان) هو مؤشر شر خطير، وعلامة انحراف كبير، لأنه في حقيقته من سب الدهر، وهو محرم لا يجوز، ومن إلقاء التهمة على المولى، جل وعز، وهو سفه، إن لم يكن كفراً وردة. وهو تهرب من المسؤولية، وإلقاء التهمة على من لا يتحمل مسؤوليتها، في محاولة فاشلة للهروب من المسؤولية، والتركية المحرمة للنفس، بدلاً من محاسبتها، ومراقبتها، وأخذها بالشدة إلى أمر الله، وفي أمر الله!

ولله در الشاعر عندما قال:

نعيب زماننا والعيب فينا وما بزماننا عيب سواناً

❖ فصل: ما جاء في عظم حرمة ذمة الله وذمة نبيه

* وقوله تعالى: ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها﴾ (النحل: ٩١:٩٦).

* وعن بريدة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، فقال: «اغزوا باسم الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال (أو خلال) فأيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله تعالى، ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فاسألهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم. وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم إن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة نبيه، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا» حديث صحيح، رواه مسلم في «الصحيح»، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي.

* وعن النعمان بن مقرن مثله بإسناد صحيح عند مسلم.

* وأخرج البخاري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله؛ فلا تخفروا الله في ذمته!».

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح عن أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في الحديث الطويل، وهو على فراش الموت، بعد أن أصيب، قال: (...، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله، صلى الله عليه وسلم، أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا إلا طاقتهم).

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح عن علي، رضي الله عنه، قال: (ما كتبنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا، فمن أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه عدل ولا صرف؛ وذمة المسلمين واحدة، يسعى بها

أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل؛ ومن وإلى قوما بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل». فإذا كان هذه اللعنة المدمرة، والمقت الكبير لمن أخفر مسلماً، فكيف بمن أخفر ذمة الله، وذمة رسوله؟!

* وعن عبدالله بن عمرو، رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل **معاهداً** لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً»، حديث صحيح أخرجه البخاري، وكذلك ابن ماجه بأسانيد صحاح.

* وعن أبي بكرة قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من قتل **معاهداً** في غير كنهه حرم الله عليه الجنة»، هذا كذلك حديث صحيح أخرجه النسائي، وكذلك أبو داود، وأحمد، والدارمي!

* وأخرج الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «ألا من قتل نفساً **معاهداً، له ذمة الله وذمة رسوله**، فقد أخفر بذمة الله: فلا يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً»، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي بكرة؛ قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* كما أخرج البخاري بإسناد صحيح عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: [كيف أنتم إذا لم تجتنبوا ديناراً ولا درهماً؟! فقليل له: وكيف ترى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟! قال: إني والذي نفس أبي هريرة بيده، عن قول الصادق المصدوق! قالوا: عم ذاك؟! قال: تنتهك **ذمة الله وذمة رسوله**، صلى الله عليه وسلم، فيشد الله، عز وجل، قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم]، وأخرجه أحمد كذلك بإسناد صحيح، وزاد في آخره: [والذي نفس أبي هريرة بيده ليكون مرتين]، وقد روي عن ابن عباس أنه قال: (...، **ولا ختر قوم بالعهد**، إلا سلط عليهم العدو)، فنقض العهد، وانتهاك ذمة الله وذمة رسوله وخيمة العاقبة في الدارين: في الدنيا والآخرة!

❖ فصل: ما جاء في التألي على الله

* عن جندب بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال رجل: (والله لا يغفر الله لفلان)، فقال الله عز وجل: {من ذا الذي يتألى عليّ أن لا أغفر لفلان؟! إني قد غفرت له، وأحببت عملك}» رواه مسلم. وفي حديث أبي هريرة: «القائل رجل عابد».

التوحيد

قال أبو هريرة: «تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته» لأن الإقسام على الله، في الغالب، من باب الكبر، والعجب بالنفس، والإدلال على الله، وسوء الأدب معه، ولا يتم الإيمان حتى يسلم الانسان من تلك الفضائع المنكرة، والقبائح الشنيعة كلها.

وقد جاء ذم العجب بالنفس في أحاديث، منها ما جاء عن أنس مرفوعاً: «إن فيكم قوماً يتعبدون حتى يعجبوا الناس، ويعجبهم أنفسهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، حديث صحيح أخرجه أبو يعلى الموصلي. وقد تواتر النقل بالذم الشديد المغلظ للخوارج الغالين، المعجبين بأنفسهم، المكفرين لغيرهم، المارقين من الدين مروق السهم من الرمية، كما جاء، متواتراً، في العديد من الأحاديث، بعشرات الطرق الصحيحة عن جمع من الصحابة، أسلفنا طرفاً طيباً منها.

❖ فصل: إحسان الظن بالله

* قال الله تبارك وتعالى: ﴿يُظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ، يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ؟ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلّهِ﴾ (آل عمران؛ ١٥٤).

* وقوله: ﴿الظَّانِّينَ بِاللّهِ ظَنِّ السَّوِّءِ﴾ (الفتح: ٦).

قال ابن القيم في الآية الأولى: [فسر هذا الظن بأنه سبحانه لا ينصر رسوله، وأن أمره سيضمحل. وفسر بأن ما أصابه لم يكن بقدر الله وحكمته. ففسر بإنكار الحكمة وإنكار القدرة، وإنكار أن يتم أمر رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن يظهر على الدين كله. وهذا هو ظن السوء، الذي ظنه المنافقون والمشركون في سورة الفتح. وإنما كان هذا ظن السوء لأنه ظن غير ما يليق به سبحانه، وما يتعلق بحكمته، وحمده، ووعده الصادق.

فمن ظن أنه يديل الباطل على الحق ادالة مستقرة يضمحل معها الحق. أو انكر أن يكون ما جرى بقضائه وقدره. أو أنكر قدره لحكمة بالغة يستحق عليها الحمد فذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار. وأكثر الناس يظنون بالله ظن السوء فيما يختص بهم، وفيما يفعله بغيرهم. ولا يسلم من ذلك إلا من عرف الله وأسماءه وصفاته وموجب حكمته وحمده. وكل ظن ينافي ذلك فإنه من ظنون الجاهلية المنافية للتوحيد لأنها سوء ظن بالله، ونفي لكماله، وتكذيب لخبره، وشك في وعده. فليعتن اللبيب الناصح لنفسه بهذا، وليتب إلى الله وليستغفره من ظنه بربه ظن السوء. ولو فتشت لرأيت عنده تعنتاً على القدر وملامة له، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا وكذا، فمستقل ومستكثر، وفتش نفسك: هل أنت سالم؟

فإن تتج منها، تتج من ذي عظمة * وإلا، فإني لا إخالك ناجيا]**

انتهى كلام ابن القيم رحمه الله، بتصرف وتهذيب.

وإحسان الظن بالله، وتمام الثقة به، وصدق التوكل عليه يترتب عليها، ضرورة، دوام الرجاء فيه، وعدم القنوط من رحمته، أو اليأس من روحه:

* قال تعالى حاكياً عن يعقوب موصياً بنيه: ﴿...﴾، ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون ﴿...﴾. وحكى خطاب خليله، إمام الحنفاء، إبراهيم، للملائكة: ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الظالون﴾. فما أحسن الظن بالله من قنط من رحمته، أو يأس من روحه وفرجه!

* أخرج البخاري عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»، هذا حديث غاية في الصحة، وأخرج مثله مسلم، وأحمد، وابن ماجه، والترمذي، وقال: (هذا حديث حسن صحيح ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً يعني بالمغفرة والرحمة، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث قالوا: إنما معناه يقول إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وما أمرت أسرعت إليه بمغفرتي ورحمتي، وروي عن سعيد بن جبير أنه قال في هذه الآية ﴿فاذكروني أذكركم﴾ قال اذكروني بطاعتي أذكركم بمغفرتي).

* وأخرج مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يقول: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني»، حديث صحيح، غاية في الصحة، وأخرجه أحمد، والترمذي، وقال: حسن صحيح.

* وأخرج مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «قال الله، عز وجل، أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حيث يذكرني؛ والله! لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة، ومن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإذا أقبل إلي يمشي أقبلت إليه أهراً»، هذا حديث صحيح، وأخرجه أحمد كذلك.

* وأخرج أحمد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل قال: «أنا عند ظن عبدي بي، إن ظن بي خيراً فله، وإن ظن شراً فله»، هذا حديث حسن.

* وأخرج أحمد عن حيان أبو النضر قال دخلت مع واثلة بن الأسقع على أبي الأسود الجرشي في مرضه الذي مات فيه، فسلم عليه وجلس، قال: فأخذ أبو الأسود يمين واثلة

التوحيد

فمسح بها على عينيه ووجهه لبيعته بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له واثلة: واحدة أسألك عنها؟! قال: وما هي؟! قال: كيف ظنك بربك؟! قال: فقال أبو الأسود، وأشار برأسه، أي حسن، قال واثلة: أبشرا! إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «قال الله، عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء!»، هذا حديث صحيح أخرجه أحمد مطولاً، ومختصراً، كما أخرجه الدارمي، والحاكم مختصراً، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال: على شرط مسلم.

* وأخرج الترمذي بإسناد حسن عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «قال الله: يا بن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك ولا أبالي؛ يا بن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي؛ يا بن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة»، قال أبو عيسى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، وصححه الألباني، وهو كذلك بشواهده.

* وأخرج أحمد، بإسناد محتمل، عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله تبارك وتعالى، يقول: يا عبادي كلكم مذنب إلا من عافيت فاستغفروني أغفر لكم، ومن علم منكم أنى ذو قدرة على المغفرة فاستغفروني بقدرتي غفرت له ولا أبالي! وكلكم ضال إلا من هديت فسلوني الهدى أهدكم! وكلكم فقير إلا من أغنيت فسلوني أرزقكم! ولو أن حيكم وميتكم وأولاكم وأخراكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا على قلب أتقى عبد من عبادي لم يزيدوا في ملكي جناح بعوضة، ولو أن حيكم وميتكم وأولاكم وأخراكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا فسأل كل سائل منهم ما بلغت أمنيته وأعطيت كل سائل ما سأل لم ينقصني إلا كما لو مر أهدكم على شفة البحر فغمس أبره ثم انتزعها: ذلك لأنني جواد ما جد وأجد، أفعل ما أشاء، عطائي كلامي، وعذابي كلامي، إذا أردت شيئاً فإنما أقول له كن فيكون».

* وفي «المعجم الكبير»: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني حدثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: يا بن آدم ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان فيك؛ ولو أتيتني بقراب الأرض خطايا لقيتني لا تشرك بي، ولو بلغت خطاياك عنان السماء ثم استغفرتني لغفرت لك». هذا إسناد ضعيف، لا تقوم به الحجة، ولا يثبت به الحديث عن ابن عباس، رضي الله عنهما، ولكن المتن صحيح ثابت عن أبي ذر وأنس، رضي الله عنهما.

* وعن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «كل أمتي يدخلون

الجنة إلا من أبي»، قيل: (يا رسول الله! ومن يأبى؟)، قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»، حديث صحيح أخرجه البخاري.

* وأخرج الحاكم في «المستدرک»، بإسناد صحيح وافقه عليه الذهبي، عنه رضي الله عنه مرفوعاً: **«لتدخلن الجنة إلا من أبى، وشرد على الله كشراد البعير».**

* كما أخرج أحمد عن أبي أمامة الباهلي، رضي الله عنه، أنه مر على خالد بن يزيد بن معاوية فسأله عن ألين كلمة سمعها من رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يقول: **«ألا كلکم يدخل الجنة إلا من شرد على الله شراد البعير على أهله»**، وهو حديث صحيح، أخرجه كذلك الحاكم.

ولكن إحسان الظن بالله يقتضي، ضرورة، كذلك تعظيم أمر الله، واحترام حدوده، والخوف من مسائله وعقوبته، وعدم الأمن من مكره، قال، جل وعز: ﴿أفأمنوا مكر الله؟! فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾، (الأعراف: ٩٩:٧)، لأن من لم يكن حاله كذلك فهو يعتقد، لا محالة، في أمر ربه اللعب والعبث، وفي وعده ووعيده الخداع والكذب، وهذا من أقبح الظن بالله وأسوئه! فكما أن القنوط من رحمة الله ضلال كبير، فكذلك الأمن من مكر الله خسران عظيم، وكلاهما وجهان لعملة واحدة: عدم تقدير الله حق قدره، وإساءة الظن به، والاستخفاف بأمره ونهيه، ونسبة العبث واللعب إليه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فالرجاء مع الإصرار على المعصية، وترك الطاعة، غرور من الشيطان ليقوع الإنسان في المهالك، ويبعده عن طريق الفوز والنجاة، وليس هو من إحسان الظن بالله في قريب ولا بعيد، بل هو في الحقيقة إساءة ظن بالله، واستخفاف به وبأمره ونهيه، وعدم تعظيم له، وعدم تقديره كما هو أهله.

* وعن عقبة بن عامر الجهني، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: **«إذا رأى الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب، فإنما هو استدراج»**، ثم تلى، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء، حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون﴾! هذا حديث صحيح أخرجه الطبراني في «الكنير»، والبيهقي في «الشعب»، وكذلك أحمد، وابن جرير، وابن أبي حاتم.

* وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سئل عن الكبائر فقال: **«الشرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله»**. أخرجه الطبراني، والبزار، وابن أبي حاتم، ورجاله ثقات إلا شبيب بن بشر، وهو صدوق يخطيء، فالحديث حسن لذاته، صحيح بشهادة القرآن، وبشواهد السابقة، والتالية.

التوحيد

* عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: (أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله)، وهو أثر صحيح، أخرجه الطبراني في «الكبير»، وعبد الرزاق، وابن جرير بأسانيد صحاح. وهذا وإن كان موقوفاً على عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، ولكنه ليس مما يقال بالاجتهاد، ولم يكن ابن مسعود، رضي الله عنه، من أهل الجرأة على دين الله، فحكمه الرفع لا محالة!

لذلك لا بد أن يكون العبد دوماً بين الخوف والرجاء، على أن يكون في حالة المعصية إلى الخوف أقرب، من غير قنوط أو يأس، وفي مواطن الشدة: عند لقاء العدو، وفي سكرات الموت إلى الرجاء أقرب، من غير أمن لمكر الله، ولا استخفاف بحرمان الله، هذا هو الصواب، والله أعلم وأحكم، لا رب غيره، ولا إله سواه.

باب حرمة اتخاذ القبور مساجد

❖ فصل: اتخاذ القبور مساجد من الكبائر المحرمة

اتخاذ القبور، وبالأخص قبور الأنبياء والصالحين، مساجد من المحرمات الكبائر التي يستحق فاعلها اللعنة والطرده من رحمة الله، وهو من شرار الخلق عند الله. والمسجد هو مكان السجود، أي المكان المتخذ المخصص للصلاة، لا فرق بين مسجد مبني مشيد مزخرف كما هو الحال في كنائس النصارى، ومكان متميز، له حدود معروفة، مخصص للسجود، حتى ولو لم يكن مبنياً، كما هو متيقن من قوله، عليه الصلاة والسلام، الثابت بالتواتر: **«جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»**، أي مكاناً طاهراً صالحاً للصلاة.

والمسجد قد يكون:

(١) دائماً في بقعة معلومة مخصصة من الأرض، تكون عادة مبنية، وفي بعض الأحوال القليلة، تكون حدوده مجرد خطوط في الأرض، أو مرسومة بالدهان على الأرض الصخرية، أو معلمة بالحجارة، كمساجد البدو الرحل، ونحوها: فهذه كلها مساجد دائمية مرفوعة مشيدة حكماً، وإن لم تكن كذلك باللبن والحجارة والإسمنت المسلح فعلاً.

(٢) وقد يكون مؤقتاً فيكون مكان الصلاة عند دخول المصلي في الصلاة، وهو البقعة المستطيلة التي تمتد من مؤخرة أعقاب المصلي من ورائه، إلى موضع السجود، أو الحائط، أو الحائل من أمامه، وعن يمينه ويساره بقدر مجافاته بين مرفقيه في السجود. فإذا سلم المصلي من صلاته ذهب ذلك المسجد المؤقت وزال.

وقريب من اتخاذ القبور مساجد في الإثم والشر جعلها عيداً، أي موسماً يجتمع الناس فيه في أوقات مخصوصة، تتكرر أبداً، كالعيد. وفعل ذلك أو بعضه يجعل القبر **«وثناً»**، أي رمزاً من رموز الكفر والشرك، كما نص عليه رسول الله، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله.

«الوثن»: هو كل رمز للشرك أو الكفر من الأصنام، والأنصاب، والأشجار والأحجار، والصلبان، والرايات، ومزارات الطواغيت وأعيادها، سواء كان معبوداً أم لم يعبد، وهو على أي حال رجس يجب اجتنابه، كما قال تعالى: ﴿... فاجتنبوا الرجس من الأوثان، واجتنبوا قول الزور ❖﴾ حنفاء لله غير مشركين به ﴿﴾، (الحج؛ ٢٢: ٣٠-٣١)، ومن ذلك:

الأصنام: وهي تماثيل منحوتة من حجر، أو خشب، أو مسبوكة من معدن، أو غير ذلك،

على صورة ذوات الأرواح، أي على صورة إنسان، أو حيوان، أو طائر، أو مركبة من ذلك: فالجسد جسد إنسان والرأس رأس حيوان أو طير، أو العكس الرأس والوجه وجه إنسان والجسم جسم حيوان أو طائر، ترمز إلى أحد الآلهة المعبودة، أو يعتقد أنها تنوب عن أحد الآلهة، أو أن الآلهية حلت فيها، فكل صنم تمثال، وليس كل تمثال صنم، وكل صنم وثن، وليس كل وثن صنم. قال تعالى رواية لقول إبراهيم وهو يدعو قومه أول الأمر: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا، وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾، (العنكبوت: ٢٩: ١٧)، ثم قال كذلك رواية لقول إبراهيم قبيل هجرته بعد أن أنجاه الله من النار: ﴿وَقَالَ: إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ، وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا، وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ، وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾، (العنكبوت: ٢٥: ٢٩)، ومعلوم أن قوم إبراهيم كانوا يعبدون الأصنام، وكان أبوه من كبار سدنتها ونحاتها.

الأنصاب: وهي مباني من الحجر، أو منحوتات لغير ذوات الأرواح، أو مذابح مبنية، ومحاريب مشيدة، أو أعمدة منفردة، تستخدم عادة لتقديم الذبائح والقربان، ونصب الرايات، وربما طرحت عليها الذبائح أو علقت ليأخذ منها من شاء ما شاء، لذلك قال تعالى: ﴿وَمَا ذَبَحْ عَلَى النَّصَبِ﴾.

الأشجار والأحجار: التي ترمز إلى بعض الطواغيت، كالصفة الطويلة المنقوشة بالطائف التي كانت ترمز إلى اللات التي تعظمها ثقيف، والشجرة التي كانت بنخلة (بين الطائف ومكة) وعليها بناء وأستار وهي تمثل «العزى» التي تعظمها قريش. والظاهر أنها هي نفس الشجرة التي كانوا يعلقون سيوفهم عليها ويسمونونها كذلك: «ذات أنواط»، كما جاء في الحديث الصحيح عن أبي واقد الليثي، رضي الله عنه، قال: [خرجنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط! فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الله أكبر! إنها السنن: قلتم، والذي نفسي بيده، كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا، كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾؛ قال: «إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ»، لتركن سنن من قبلكم]. واستنكار النبي، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وسلم، الشديد لقولهم إنما هو لمشابهة ظاهر قولهم، لظاهر قول موسى، وما فيه من دلالة على أنهم لم يتخلصوا بعد من رواسب الشرك، والمعتقدات الضالة الفاسدة عن الله، جل جلاله، ذلك لأن تبرك المشركين بتلك المواضع فرع لمعتقدهم الفاسد بألوهيتها، واعتقادهم أن تلك الأوثان تمثل الآلهة وترمز إليها، أو أن الآلهة حلت فيها، أو قد تحل فيها

التوحيد

أحياناً. في حين أن المناسك، والمشاعر الشرعية إنما أصبحت كذلك بجعل الله لها هكذا بأمره الشرعي، وليس فيها من ذات الله شيء حالاً أو متحداً، ولا هي ترمز البتة إليه، جل وعلا، ولا تمثله مطلقاً، وإن جاز أن تكون إحياءً لذكرى تاريخية: مثل سعي أم إسماعيل هاجر، عليها السلام، بين الصفا والمروة، طلباً للماء؛ ومسار إبراهيم، صلى الله عليه وسلم، لموضع ذبح ابنه، ورجمه لإبليس حين اعترض طريقه، ونحوه. هذا هو الذي حرص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على تأكيده بقوله مخاطباً الحجر الأسود: (إني أعلم أنك حجر، لا تضر ولا تنفع، ولولا أنني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك)، أو كما قال، وهو عين قولنا: أن تقبيل الحجر الأسود ثبت فقط بالحكم الشرعي، وإنما هو حجر كغيره من الأحجار!

الأعياد: وهي مواضع أعياد أهل الشرك، وأسواقهم التي تقام للطواغيت. أما أسواق التجارة والأدب كسوق عكاظ في الجاهلية، فهي ليست أوثاناً لأنها لم تؤسس تعظيماً لشيء من الطواغيت.

الصليب: لأنه يعظم ويعلق لكونه يرمز لعقيدة كفر وشرك ألا وهي: التضحية بابن الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، لخلاص البشرية من «**الخطيئة الموروثة**»!

والصليب وثن، ذلك بنص قول رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لعدي بن حاتم الطائي عندما دخل عليه وفي عنقه صليب من ذهب فقال له: «يا عدي، اطرح عنك هذا **الوثن**». و«**الصليب**» بالقطع لا يعبد، بل يعلق ويعظم فقط.

وقد يقول قائل: (فما معنى جملة: «**عبدة الصليب**»، التي تطلق على النصارى كثيراً؟!)، فنقول: أين جاء هذا اللفظ عن الله ورسوله؟! أما ما يستخدمه الناس من الأساليب «**الخطابية**»، و«**الدعائية**»، و«**التنازع بالألقاب**» مع خصومهم فليس من شأننا، ولا هو مما يعيننا، وإنما تعيننا فقط نصوص الوحي، أي نصوص الكتاب والسنة، لأنهما الوحي المعصوم، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وأهل الأوثان، ويقال كذلك، **عبدة الأوثان**، هم المشركون من غير أهل الكتاب، يقال في مقابلة أهل الكتاب، كما في الحديث الصحيح عند البخاري، ومسلم، وغيرهما، أنه، صلى الله عليه وسلم: (مر على مجلس فيه أخلاط من المشركين عبدة الأوثان، ومن اليهود، والمسلمين، فسلم). وقد وردت نسبة أهل الكتاب، ونسبة بعض أقوالهم وأفعالهم، إلى الشرك، وتسمية بعض رموزهم كالصليب بالوثن، ولكن لم يرد قط تسميتهم: «**أهل وثن**»، فليلاحظ!

أما كون اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد من المحرمات الكبائر التي يستحق فاعلها اللعنة والطرده من رحمة الله، وهو من شرار الخلق عند الله، فأدلتها كثيرة منها:

* ما أخرج البخاري بإسناد في غاية الصحة عن عائشة وعبدالله بن عباس قالا: [ما نزل برسول الله، صلى الله عليه وسلم، طفق يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال، وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما صنعوا]، وأخرج مثله مسلم، والنسائي، وأحمد، والدارمي، وأبو عوانة، وابن سعد في «الطبقات الكبرى»، وعبد الرزاق في «المصنف» عن ابن عباس فقط.

* وأخرج البخاري بإسناد صحاح، في غاية الصحة، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال في مرضه الذي مات فيه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قالت: (ولولا ذلك لأبرزوا قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً)، وأخرج مثله مسلم، وأبو عوانة، وأحمد، والسراج في «مسنده». وجاءت روايات لتعقيب عائشة بلفظ: (فلوا ذلك أبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً).

* وأخرج بإسناد في غاية الصحة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وأخرج مثله مسلم، وأبو داود، وأحمد، وقال أحمد في رواية غاية في الصحة: «لعن الله ... إلخ»، وأخرج مثله مسلم، وأبو عوانة، وأبو داود، وأبو يعلى، وابن عساكر، والسراج في «مسنده»، وعبد الرزاق في «المصنف» موقوفاً.

* وأخرج النسائي بإسناد غاية في الصحة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وأخرجه أحمد بإسناد غاية في الصحة، إلا أنه قال: «قاتل الله .. إلخ»، وإسناد آخر صحيح: «لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

* وأخرج أحمد نحو ذلك عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله (وفي رواية: قاتل الله) اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، بإسناد فيه عقبة بن عبد الرحمن بن أبي معمر (ويقال: بن معمر) الحجازي، فيه جهالة، ولم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب، وثقه ابن حبان على قاعدته.

* وأخرج مسلم بإسناد صحيح عن جندب بن عبد الله البجلي قال سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً! ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد! إني أنهاكم عن ذلك»، وهو عند أبي عوانة، والطبراني في «المعجم الكبير»، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» مختصراً.

* وأخرج أحمد بإسناد صحيح عن أبي عبيدة بن الجراح قال: [كان آخر ما تكلم به نبي الله، صلى الله عليه وسلم: أن أخرجوا يهود الحجاز من جزيرة العرب، واعلموا: أن شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد]، وهو كذلك عند ابن عساكر بإسناد صحيح، وأخرجه أيضاً أبو يعلى، والطحاوي في «مشكل الآثار».

* وأخرج أحمد بإسناد حسن قوي عن أسامة بن زيد قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أدخل علي أصحابي!»، فدخلوا عليه، فكشف القناع ثم قال: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، وهو بنحوه عند الطيالسي، والطبراني في «المعجم الكبير».

* وجاء في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٢ ص: ١٥٠): [٧٥٤٦ حدثنا زكريا بن عدي عن عبيد الله بن عمر عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث النجرائي قال حدثني جدي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول الا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك]، وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما اشتكى النبي، صلى الله عليه وسلم، ذكرت بعض نساء كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية، وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضي الله عنهما أتتا أرض الحبشة، فذكرتا من حسننها، وتساویر فيها، فرفع رأسه فقال: «أولئك قوم إذا مات منهم الرجل الصالح (أو: العبد الصالح) بنوا على قبره مسجداً، ثم صوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله»، وأخرج مثله مسلم، والنسائي، وأحمد، وأبو عوانة كلهم بأسانيد صحاح، وأخرجه كذلك أبو يعلى، وابن أبي شيبة في «المصنف»، والسراج في «المسند»، والبيهقي، والبغوي.

* وأخرج أحمد بإسناد حسن قوي عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن من البيان سحراً، وإن من شرار الناس من تدركه الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد»، وأخرجه أحمد في مواضع أخرى بأسانيد أخرى محتملة، وهو حديث صحيح بمجموع طرقه، وشواهد، وقد صححه، هكذا بذاته كما هو، ابن حبان، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيح ابن خزيمة»، والطبراني في «المعجم الكبير»، وابن أبي شيبة في «المصنف»، وأبو يعلى، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»، وغيرهم.

* وقال الألباني في كتيبه المسمى: «تحذير الساجد»: [عن أمهات المؤمنين أن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: كيف نبني قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟! أنجعله مسجداً؟! فقال أبو بكر الصديق: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول:

لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد] ، ثم همَّش قائلاً: [رواه ابن زنجويه في «فضائل الصديق» كما في «الجامع الكبير» (١/١٤٧/٣)] ، ولم يتكلم عن الإسناد ، ولا ذكره ، ولا عقب بتصحيح أو تضعيف.

هكذا في رسالته: (تحذير الساجد، من اتخاذ القبور مساجد)، كما هي أمامي الآن في طبعتها الرابعة، من اصدار «المكتب الإسلامي» بتاريخ ١٤٠٣ هـ، الموافق ١٩٨٣ م.

* وأخرج مالك في «الموطأ» عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع (أمير المؤمنين) عمر بن عبد العزيز (بن مروان)، رضي الله عنه، يقول: (كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال: «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد؛ لا يبقين دينان بأرض العرب»)، هذا مرسل صحيح، وهو دليل على شهرة ذلك وانتشاره عند التابعين، بل وتواتره عندهم!

* وأخرج ابن ماجه بإسناد في غاية الصحة عن أبي سعيد الخدري عنه قال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، وأخرج مثله أحمد بأسانيد صحاح وحسان، والدارمي، والترمذي وقال: (وفي الباب عن علي، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر قالوا: إن النبي قال: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»)، وقد أعله الترمذي بالاضطراب، للاختلاف في وقفه ورفعته. والحق أن رفعه زيادة ثقة، بل ثقات، لا بد من قبولها، فنسيان بعض الرواة لا يضر حفظ من حفظ، وما ذنب الحافظ الضابط إذا نسي أو ضيع غيره؟! لذلك صححه بحق الأئمة: ابن خزيمة، وابن حبان، ووافقه شعيب الأرناؤوط، والحاكم، ووافقه الذهبي، وكذلك ابن حزم في المحلى،

ويترتب عليه بطلان الصلاة في المقبرة، إلا صلاة الجنازة التي ورد النص بجوازها في المقبرة عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بالرغم من كون بعض المقابر، كقبور الأنبياء والصالحين من أشرف وأطهر بقاع الأرض، ولكن الصلاة فيها باطلة، لا بعلّة النجاسة، كما زعم بعض السخفاء من أدعياء الفقه، بل بأمر صاحب الحكم والربوبية والسيادة، جل ذكره، كبطلانها في المكان النجس، لأن طهارة الموضع شرط في صحة الصلاة، وفي الحمام سواء بسواء، مع كون الحمام ليس نجساً في أغلب أحواله، بل لعله أنظف من مرايض الغنم، التي تجوز فيها الصلاة، وإنما النجس دوماً هو «الكنيف»، أي المراض، وهو بيت الخلاء، ونحوه.

❖ فصل: «اللهم لا تجعل قبري وثناً»

* أخرج أحمد، بإسناد قوية جيد، تقوم بها الحجة، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً؛ لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» بإسناد صحيح، وأخرجه كذلك ابن سعد، وأبو يعلى، والحميدي. * كما هو في «مسند أبي يعلى»، (ج: ١٢ ص: ٣٣): [حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل حدثنا سفيان عن حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً؛ لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»]، وقال الشيخ حسين أسد: إسناداه صحيح.

* وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»، (ج: ٤ ص: ٢): [باب قوله: «لا تجعل قبري وثناً»]: عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعل قبري وثناً لعن الله قوما اتخذوا قبور انبيائهم مساجد»، رواه أبو يعلى وفيه اسحاق بن أبي إسرائيل وفيه كلام لوقفه في القرآن وبقية رجاله ثقات]، قلت: اسحاق بن أبي إسرائيل ثقة لا يضره مثل هذا الكلام السخيف، على أنه توبع: تابعه الأئمة الحميدي في مسنده، وابن أبي عمر كما هو في «فضائل المدينة»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وغيرهما، كما هو:

* في «مسند الحميدي»، (ج: ٢ ص: ٤٤٥): [ثنا سفيان قال ثنا حمزة بن مغيرة الكوفي وكان من سرارة الموالي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوما اتخذوا أو جعلوا قبور أنبياءهم مساجد»]

* وهو في «فضائل المدينة»، (ج: ١ ص: ٣٩): [حدثنا بن أبي عمر وسعيد قال ثنا سفيان عن حمزة بن المغيرة الكوفي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوما جعلوا قبور أنبيائهم مساجد»]

* وهناك طريق أخرى في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: [وسئل عن حديث المعرور بن سويد عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً»، وكان بنو إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. فقال يرويه أصحاب الأعمش عنه عن المعرور عن عمر موقوفاً وأسند عبد الجبار بن العلاء عن بن عيينة عن الأعمش عن المعرور عن عمر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ولم يتابع عليه، والمحفوظ هو الموقوف] * وأخرج مالك في «الموطأ» مثله مرسلًا بإسناد صحيح إلى عطاء بن يسار، إلا أنه زاد «يعبد»، بعد لفظة «وثن»، فقال: «وثناً يعبد»،

* «وجاء نحوه في مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٣ ص: ٣٠): [حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل

قبري وثنا «يصلى له»، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد [وجاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٦): [عن معمر عن زيد بن أسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا «يصلى إليه» فإنه اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد]

ولم ترد هذه اللفظة: «يعبد»، أو «يصلى إليه»، من طريق موصول قط، فيما نعلم، فوجب طرحها، وعدم الأخذ بها. وهي، قطعاً وبقيناً، سبق لسان أو وهم من أحد الرواة. نعم: رواه ابن عبد البر من طريق البزار (غير طريق مالك) موصولاً:

* كما جاء في «التمهيد لابن عبد البر»، (ج: ٥ ص: ٤٢): [حدثنا إبراهيم بن شاکر ومحمد بن إبراهيم قالوا حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى قال حدثنا محمد بن أيوب الرقي قال حدثنا أحمد بن عمرو البزار قال حدثنا سليمان بن سيف قال حدثنا محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني قال أخبرنا عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا «يعبد» اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد]

ثم قال ابن عبد البر نصاً: (إلا أن عمر بن محمد أسنده عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعمر بن محمد ثقة روى عنه الثوري وجماعة)، وقال بعد قليل: (وقد أسند حديثه هذا عمر بن محمد وهو من ثقات أشراف أهل المدينة روى عنه مالك بن أنس والثوري وسليمان بن بلال وغيرهم وهو عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهذا الحديث صحيح ثم من قال بمراسيل الثقات وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمد له وهو ممن تقبل زيادته وبالله التوفيق).

قلت: الأرجح أن الإمام ابن عبد البر قد وهم هنا، وأن عمر بن محمد هذا هو عمر بن صهبان، كما جاء منسوباً في بعض نسخ البزار. وعمر بن صهبان هذا ضعيف لا تقوم به حجة.

فزيادة «يعبد» هذه، أو «يصلى إليه»، لم تأت موصولة قط من طريق فيها خير، فلا تقوم بها الحجة، فلا يجوز التدين بها، بل يجب طرحها حتماً، ولا يجوز الأخذ بها مطلقاً، ولعلها سبق لسان أو وهم أو خاطر من بعض الرواة. وهي قد وافقت هوى بعض الناس فطاروا بها كل مطار ظانين أنها تنصر باطلهم، وهي بالعكس من ذلك تماماً: وكذلك الهوى يعمي ويصم!! وإلا فكيف يجوز أن تكون صحيحة ثابتة ثم لا ترد من طريق موصولة قط: أليس هذا هو تكذيب خبر الله: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون﴾؟!، حاشا لله ثم حاشا لله.

التوحيد

وحتى لو ثبتت لما كان فيها زيادة بيان على الجملة السابقة لأن الوثن هو كل رمز لعقيدة كفر وشرك. كما أسلفنا، فلا يصح قبر النبي وثناً، إلا إذا اعتقد بعض الناس فيه اعتقاداً كفرياً أو شركياً، عبد فعلاً أم لم يعبد، ومعاذ الله أن يعوذ خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات من الله، فقط من مجرد أن يعبد، ولا يستعيز من كل عقيدة باطلة في شخصه النبوي الكريم، وهو الذي كان دوماً يحذر من الغلو في ذاته الشريفة، ويحذر من إطرائه كما فعلت النصاري بالسيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته.

ومهما يكن من أمر فهذا نقل تواتر، عن الثقات الأثبات: إمام الهدى علي بن أبي طالب، وأمين الأمة أبي عبيدة عامر بن الجراح، وأم المؤمنين عائشة، وأم المؤمنين أم سلمة، والحبر البحر عبد الله بن عباس، ترجمان القرآن، والإمام القدوة عبد الله بن مسعود حافظ القرآن، وزيد بن ثابت جامع القرآن وكاتب المصحف الإمام، وأئمة الرواية من الصحابة: أي هريرة، وأبي سعيد، وجابر، وغيرهم من أمثال: جندب بن عبد الله البجلي، والحارث النجرائي، يفيد القطع واليقين، يخرج من جده أو أنكره من الإسلام، ويلحق بالكافرين، إن لم يكن قبل ذلك قد خرج من العقل ولحق بالمجانين والمبتلين، على أن «**اتخاذ القبور مساجد من الكبائر**

المحرمة» لا سيما إذا أضفنا إليه أدلة الفصل التالي المحرمة للبناء على القبور مطلقاً!

والمقبرة هي المكان المحدد أو الأرض المخصصة لدفن الموتى، بحدود معلومة، وقد تكون مسورة، وقد لا تكون، ولكنها علي كل حال معلومة محدودة، ولا تكون قطع الأرض المحددة المعلومة مقبرة بمجرد تخصيصها وحجزها لهذا الغرض، بل لا بد أن يكون قد تم فيها دفن فعلياً، ولو قبر واحد، حينئذ يصح أن تسمى مقبرة، وتنطبق عليه أحكام المقبرة: بقعة كل قبر بعينه، وكذلك الفضاء بين القبور الموجودة في تلك المقبرة، مهما كان ذلك الفضاء واسعاً. فإذا اندرست، وزهبت معالمها، وجعلت حدودها سقط عنها اسم المقبرة، وعادت أرضاً فضاءً، لا غير، وبالضرورة العقلية والشرعية لم يعد ينطبق عليها شيء من أحكام المقبرة.

وقد توجد أحياناً قبر منفرد أو قبور منفردة مبعثرة في الفضاء لا تضمها مقبرة معلومة، ففي هذه الحالة يكون كل قبر بذاته، بحدوده المعلومة، مقبرة بمفرده، أما الفضاء بين تلك القبور المبعثرة المنفردة فهو أرض فضاء، تقع بين مقابر متباينة، مهما كان صغيراً أو ضيقاً، بخلاف الفضاء بين المقابر الواقعة داخل مقبرة واحدة معلومة، فليس هو إذاً من المقبرة، ولا تسري عليه أحكامها.

بقي تحرير معنى جملته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (**اتخاذ القبور مساجد**)، ماذا يتضمن، وماذا يعني. وبالرجوع إلى تحرير معنى «**المسجد**»، كما سبق، وكذلك لمفهوم

«المقبرة» يتبين أن الجملة، جملة (اتخاذ القبور مساجد)، تعني ضرورة واحداً أو أكثر مما يلي:

(١) أن يكون القبر موجوداً أو المقبرة موجودة ثم يتخذ فوق أرضها مسجداً:
(أ) إما مسجداً محدداً دائماً بحيث يكون القبر كله أو بعضه مشاركاً للمسجد في المساحة،

(ب) أو مسجداً مؤقتاً، أي بأن يسجد أو يصلى عليه، أي على ذات القبر،
(ج) أو مسجداً مؤقتاً، أي بأن يسجد أو يصلى في المسافات بين القبور في المقبرة المعلومة المحددة، لأن تلك المسافات، وإن خلت من قبر، إلا أنها بعض «المقبرة»، وتقع داخل حدودها، فهي منها لغة وعرفاً وحكماً، فلا تجوز الصلاة فيها.

والمسجد الذي يبني على قبر معلوم أو مقبرة معلومة، مسجد لم يبن على التقوي، لأنه نشأ خلاف الحكم الشرعي، فأبطاله بالهدم والإزالة واجب، لأنه نشأ باطلاً، تماماً كالمسجد المبني على أرض مغصوبة، والقبر أو المقبرة أصيل سابق.

(٢) الدفن في المسجد الموجود المحدد، مبنياً مشيداً كان أو لم يكن. ففي هذه الحالة طرأ القبر على المسجد، فالواجب هو إزالة القبر الطاريء، بنش الميت ونقله إلى مكان لا مسجد فيه، في أرض غير مغصوبة أو معتدى عليها.

فلا يمكن أن يكون المكان الواحد مسجداً ومقبرة في آن في هذه الشريعة المباركة الخاتمة: فإن كان مقبرة حرم تحويلها إلى مسجد إلا بإبطال كونها مقبرة إما بنش الموتى ونقلهم، أو باندراس المقبرة وذهاب أثرها مع تطاول الزمن بحيث لا تتميز عن الأرض الفضاء فيسقط عنا اسم «المقبرة». وإن كانت الأرض أو البناء مسجداً أصبح موقوفة على هذه الوظيفة فلا يجوز بيعها، ولا التصرف فيها إلا بما أذن به النص الشرعي صراحة، لا يجوز تحويلها إلى سوق أو مسكن، ومن باب أولى لا يجوز تحويلها إلى مقبرة.

وليس ما قلناه بدع من القول، أو تنطع، بل قد قال بمثله بعض أئمة السلف:
* كما جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٤): [عن ابن جريج قال قلت لعطاء أتكره أن نصلي في وسط القبور أو في مسجد إلى قبر قال نعم كان ينهى عن ذلك قال رأيت إن كان قبر وبينني وبينه بعد أو على مسجد ذراع فصاعداً قال يكره أن يصلي وسط القبور]

* جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٥): [عن الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الأرض كلها مسجد إلا القبر والحمام]
* جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٥): [ن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت

عن ابن عباس قال لا تصلين إلى حش ولا البغوي ولا في المقبرة]
 * جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٥): [عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت
 عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال لا تصلين إلى حش ولا في الحمام ولا في المقبرة]
 * جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٧): [بد الرزاق عن ابن جريج قال
 أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال لا أعلمه إلا كان يكره الصلاة وسط القبور كراهة شديدة]
 * جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٦): [ن ابن جريج قال قلت لنافع أكان
 ابن عمر يكره أن يصلي وسط القبور قال لقد صلينا على عائشة وأم سلمة وسط البقيع قال
 والإمام يوم صلينا على عائشة رضي الله عنها أبو هريرة وحضر ذلك عبد الله بن عمر]،
 قلتك هذا خارج عن الموضوع، لأن صلاة الجنازة تجوز نصاً في المقبرة.

وكون المقابر والصلاة لا يجتمعان بين أيضاً من:
 * ما أخرج ابن ماجه بإسناد في غاية الصحة عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً». وقد فسر النبي، صلى الله عليه وسلم، قوله: «لا
 تتخذوا بيوتكم قبوراً»، بقوله: «صلوا فيها»،
 * وكما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، مرفوعاً: «اجعلوا من صلاتكم
 في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً»،
 * وكما أخرج أحمد بإسناد صحيح عن زيد بن خالد الجهني، رضي الله عنه، قال: قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً: صلوا فيها»،
 * وعند مسلم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر! فإن
 الشيطان ينفر من البيت الذي يسمع سورة البقرة تقرأ فيه».
 وهذه النصوص تبطل قول من زعم أن جملة: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً» تقتضي النهي
 عن الدفن في المنزل، أي أن يكون القبر في المنزل، وهو ما يتبادر إلى الذهن عادة، لأن الذي
 تكفل بالبيان، تباركت أسماؤه، بين علي لسان نبيه أن هذا مجاز يقصد به: «صلوا فيها»،
 «اقرأوا فيه القرآن، لا سيما سورة البقرة». فالدفن في كل مكان من العالم جائز، لا فرق
 بين البحر في أعالي البحار، والفضاء الخارجي لرواد الفضاء، وطبقات الثلج والجليد في
 القطبين الشمالي والجنوبي، وغيرها، إلا المسجد المعلوم، لما سلف، والمزابل والمراحيض لأن
 ذلك لا يكون إلا لتحقير الميت والانتقاص من حرمة، وهذا لا يجوز أن يفعل بمسلم، وهو
 مثله قبيحة، لا تجوز لمسلم أو كافر.
 وزعم قوم أن جملة (اتخاذ القبور مساجد) تتضمن النهي عن استقبال القبر بسجود أو

في الصلاة، أي أن يكون في القبلة، أو ما هو شر من ذلك: أن يتخذ قبلة. وهذا باطل، بين البطلان، فالمسجد غير القبلة، و(اتخاذ القبور مساجد) ليس هو (اتخاذ القبور قبلة)، ولا هو (استقبال القبر في الصلاة)، بضرورة اللغة، المنبئية على ضرورة الحس والعقل. نعم: الصلاة إلى القبر محرمة، ولكن ليس بدلالة ما سبق، وإنما بدليل مستقل، كما سيأتي الآن، إن شاء الله تعالى.

❖ فصل: النهي عن الصلاة إلى القبور

* أخرج مسلم بأسانيد صحاح تقوم بها الحجة عن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»، وأخرج مثله النسائي، وأبو داود، وأحمد، والترمذي، وقال: (وفي الباب عن أبي هريرة وعمرو بن حزم وبشير ابن الخصاصية).

قوله: «لا تصلوا إليها» يعني ضرورة لا تصلوا في اتجاهها، أي لا تجعلوها في قبلكم، إلا أن يكون هناك جدار أو ساتر. فإن وجد جدار أو ساتر، ولو خط رمزي يخطه المصلي بين يدي مكان صلاته في الفضاء، كما جاء في بعض الروايات. فإن وجد ساتر، مهما كان نوعه، فقد انقطعت الجهة، ولم يعد المصلي مستقبلاً القبر، ولا هو مصلياً إليه.

أما بالنسبة للمسجد المحدد الثابت فلا يجوز من ثم أن تكون القبور في قبلته إلا إذا انفصلت بحاجز ثابت، ويكفي في هذا جدار واحد بارتفاع يمنع المصلين من رؤية القبور، سواء كانت هذه القبور قبرا منعزلاً، أو قبوراً مبعثرة في الفضاء أو مقبرة محددة لا سور لها. وقد جاء نحو ذلك عن السلف:

* كما جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٤): [عن ابن جريج عن عطاء قال لا تصل وبينك وبين القبلة قبر وإن كان بينك وبينه ستر ذراع فصل]

* جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٤): [عن معمر عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال رأني عمر بن الخطاب وأنا أصلي ثم قبر فجعل يقول القبر قال فحسبته يقول القمر قال فجعلت أرفع رأسي إلى السماء فأنظر فقال إنما أقول القبر لا تصل إليه، قال ثابت فكان أنس بن مالك يأخذ بيدي إذا أراد أن يصلي فيتحنى عن القبور]

* جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١ ص: ٤٠٥): [ن الثوري عن مغيرة عن إبراهيم قالوا كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاثة أبيات قبلة: القبر والحمام والحش]، قلت: أما القبر فلما سلف، وأما الحمام والحش فلعله من باب الأدب والتنزه، والذوق الرفيع، وإلا فما ثمة نص في هذا!

التوحيد

و(الصلاة إلى القبور)، كما بيناه، حرام، ولكنه ليس من جنس (اتخاذ القبور مساجد)، ولا هو من بابيه، ولا من درجة تحريمه فهذا كبيرة قبيحة من كبائر الذنوب جاء النص صريحاً بلعن فاعلها، وتلك، أي (الصلاة إلى القبور)، جاء النهي عنها مجرداً عن اللعن أو الوعيد، فهو من صغائر الذنوب.

وفي كلتا الحالتين، أي (اتخاذ القبور مساجد) و(الصلاة إلى القبور) قد ورد النهي عن الصلاة، وفي الأولى النهي كذلك عن مطلق السجود. والحق الذي لا يجوز أن تكون فيه شبهة أن النهي يقتضي البطالان، فمن صلى كذلك وقعت صلاته باطلة، لأنه لم يصل كما أمر، بل صلى مخالفاً للنهي، إلا من عذر بجهل أو تأويل أو إكراه ملجيء، أو غيره من الأعذار الشرعية المعتبرة. فلا صحة لتقاسيم الألباني العجيبة حيث فرق بين حالتين:

الأولى: أن يقصد الصلاة فيها من أجل القبور، والتبرك بها، كما يفعله كثير من العامة، وغير قليل من الخاصة!

الثانية: أن يصلي فيها اتفاقاً لا قصداً للقبر.

وهذا هو عين لفظ الألباني كما هو في رسالته: (تحذير الساجد، من اتخاذ القبور مساجد)، كما هي أمامي الآن في طبعتها الرابعة، من اصدار «المكتب الإسلامي» بتاريخ. ١٤٠٣ هـ، الموافق ١٩٨٣ م.

فنقول: هذه تقاسيم يستعاذ بالله منها! وسؤالنا للألباني ومقلدته: أين وجدتم هذه التقاسيم في نصوص الأحاديث المذكورة آنفاً؟ فلعلها فاتت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم عرفتموها أنتم واستدركتموها عليه؟! فإن كان هذا قولكم فحسبكم الكفر، وإن كان غير ذلك فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين.

نعم: سيسارع القوم بذكر سلسلة من التعليقات والحكم المزعومة في هذه النواهي النبوية الشريفة أنفة الذكر لتبرير قسمتهم الباطلة، فنقول: اصبروا قليلاً حتى نهاية هذا الباب لتعرفوا مكانة تعليقاتكم الفاسدة من الشرع والعقل!

❦ فصل: النهي عن البناء على القبور والأمر بتسويتها

والبناء على القبور، وتجصيصها، أي طلائها بالجبس وهو الجبس أو النورة، محرم كذلك، على الإطلاق، لا فرق بين فعل ذلك لاتخاذها مسجداً، فتتضاعف الحرمة وتغلظ، وتصبح كبيرة من كبائر الذنوب يستحق فاعلها لعنة الله وغضبه، أو لمجرد الزخرفة والزينة، أو للمظاهر والرياء وتنافس السفهاء من الأغنياء، للأدلة التالية:

* فقد أخرج أحمد بإسناد حسن قوي عن أبي موسى حين حضره الموت فقال: (إذا

انطلقتم جنازتي فأسرعوا المشي، ولا يتبعني مجمر، ولا تجعلوا في لحدي شيئاً يحول بيني وبين التراب، **ولا تجعلوا على قبري بناء**، وأشهدكم أنني بريء من كل حالقة أو سالقة أو خارقة)، قالوا: أوسمعت فيه شيئاً؟! قال: نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* وأخرج مسلم عن جابر قال: [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، **وأن يبنى عليه**]، هذا حديث في غاية الصحة، أخرج مثله النسائي، وأحمد، بأسانيد غاية في الصحة، وأخرج ابن ماجه فقط النهي عن التجصيص بإسناد حسن.

وقد زاد بعض الضعاف من الرواة: (**وأن يكتب عليه**)، وهي زيادة منكرة باطلة، لا تثبت، فهي من أوهامهم أو أكاذيبهم. وأخرجه الترمذي وقال: (هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن جابر وقد رخص بعض أهل العلم منهم الحسن البصري في تطيين القبور وقال الشافعي لا بأس أن يطين القبر)، ولكنه اغتر به بطوله مع الزيادة: (**وأن يكتب عليه**)، وهي زيادة ساقطة دلسها ابن جريج عن راوٍ لا شك أنه ضعيف، وذلك لأن الإمام الحجة عبد الملك بن جريج، مع جلالة قدره ووثاقته المتفق عليها، إذا صرح بالتحديث، ليس كذلك إذا عنعن، لأنه يدلّس تدليساً قبيحاً، ولا يكاد يدلّس إلا عن مجروح، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ورواه بعضهم: «تقصيص»، بدلاً منك «تجصيص»، وهي لغة!

* كما أخرج أحمد بإسناد حسن قوي عن أم سلمة قالت: [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبنى على القبر أو يجصص]، وهو صحيح بشهادة الحديث السابق.

* وأخرج مسلم بأسانيد صحاح عن أبي الهياج الأسدي قال: [قال لي علي بن أبي طالب: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، **ولا قبراً مشرفاً إلا سويته**]، وأخرج مثله أبو داود، وأحمد، والترمذي، وقال: (وفي الباب عن جابر، قال أبو عيسى: حديث علي حديث حسن، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يكرهون أن يرفع القبر فوق الأرض، قال الشافعي: أكره أن يرفع القبر إلا بقدر ما يعرف أنه قبر لكيلا يوطأ، ولا يجلس عليه). أبو الهياج حيّان بن حصّين الأسدي الكوفي، ثقة، كان علي شرطة إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، وكان كذلك قد كتب لعمار، فلقب «**كاتب عمار**».

* وكذلك الدارقطني في «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**»: [حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا محرز بن عون بن أبي عون قال ثنا حسان بن إبراهيم عن خالد بن الحارث عن سفيان بن سعيد قال أنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج عن علي قال أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ولا تمثالاً في بيت إلا طمسته]، ثم قال الدارقطني بعد تعديد الطرق والأسانيد أن

هذا الإسناد هو الصحيح.

* وأخرج أحمد، من غير طريق أبي الهياج، أن علياً، رضي الله عنه، بعث صاحب شرطته فقال: (أبعثك لما بعثني له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدع قبراً إلا سويته، ولا تمثالا إلا وضعته)، ولكن فيه أشعث بن سوار، القاضي، وهو ليس بذاك القوي، وقد أخرج له مسلم في المتابعات والشواهد، ولكن الحديث يعتضد بسابقه ويشهد لصحة القصة! * وقال أحمد حدثنا أسود بن عامر حدثنا شعبة، قال: الحكم أخبرني عن أبي محمد، عن علي، رضي الله عنه، قال: (بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فأمره: (أن يسوي القبور)، أبو محمد (وقيل: أبو محمد الهذلي) مجهول، وحديثه طويل فيه مناكير، ولكنه يعتضد في هذه الجزئية بسوابقه!

فهذه أدلة قوية، بل لا نبالغ إذا قلنا أنها نقل تواتر عن أم المؤمنين أم سلمة، وإمام الهدى علي بن أبي طالب، وأبي موسى الأشعري، وجابر بن عبد الله، رضوان الله وسلامه عليهم، يوجب القطع بحرمة البناء على القبر، ووجوب تسويته فلا يكون مشرفاً، إلا تريباً أو تسنيماً بارتفاع شبر أو نحوه ليعلم أنه قبر فيتميز، ومن باب أولى لا يجوز أن يكون مبنياً. هذا التحريم هو تحريم للبناء على ذات القبر: قبة أو ضريحاً أو نحوه. فلا يدخل فيه أن يكون القبر في بناء سابق بني لغرض مشروع كالمساكن، والحصون، والمستشفيات، والمكتبات، وكل بناء حاشا المساجد. دليل ذلك:

أولاً: أن من دفن في بيته لا يقال عنه في لغة العرب، التي خوطبنا بها في القرآن، أن قبره بني عليه أو أن قبره مشرف، ولكن يقال: أنه دفن في بيته فقط، وهذا واقع يختلف، بضرورة الحس والعقل، عن من دفن ثم بني على قبره قبة، أو جعل على قبره ركام كبير من الحجارة والتراب حتى أصبح علماً مشرفاً.

ثانياً: أن نبي الله الخاتم، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، دفن في بيته، وهو حجرة مبنية مسقوفة، بتشاور الصحابة وإجماعهم، وهم أهل اللسان العربي الذين رووا عنه النهي عن البناء على القبر والأمر بتسويته.

ثالثاً: ما كان الله، جل وعلا، ليأذن أن يمس الذات النبوية الشريفة ما لا يرضاه، وهو الذي وعد: ﴿والله يعصمك من الناس﴾.

أما الدفن في المسجد الموجود المشيد فلا يجوز لما سلف من النهي عن اتخاذ القبور مساجد، فلا يمكن أن يكون المكان الواحد مسجداً ومقبرة في آن: فإن كان مقبرة حرم تحويلها إلى مسجد إلا بإبطال كونها مقبرة إما بنش الموتى ونقلهم، أو باندساس المقبرة وذهاب أثرها مع تطاول الزمن بحيث لا تتميز عن الأرض الفضاء فيسقط عنا اسم

«المقبرة». وإن كانت الأرض أو البناء مسجداً أصبح موقوفة على هذه الوظيفة فلا يجوز بيعها، ولا التصرف فيها إلا بما أذن به النص الشرعي صراحة، لا يجوز تحويلها إلى سوق أو مسكن، ومن باب أولى لا يجوز تحويلها إلى مقبرة.

كما لا يدخل في التحريم أن يمتد بناء موجود فيدخل فيه قبر بحيث يصبح القبر مسقوفاً، كأن يحتاج أهل بيت إلى توسعته، ولا سبيل لهم إلا في اتجاه القبر وتجاوزه، وتعذر عليهم نبش القبر أو نقله. فهذا ليس بناء على قبر، بل هو بناء للسكنى، أو لغير ذلك من المقاصد المشروعة، دخل فيه قبر للضرورة.

وكذلك لا يدخل في التحريم أن تتم توسعة مسجد بجوار مقبرة، ولا تتيسر التوسعة إلا بإحاطة المسجد بالمقبرة كالسوار من جميع جوانبها، مع بقاء المقبرة منعزلة مسورة، وذلك لأن المسجد مباين للمقبرة، وإن أحاط بها إحاطة السوار، والمقبرة مباينة للمسجد منعزلة عنه مفصولة بجدارها، وإن أحيط بها من كل جانب فلا يصل إليها أحد إلا عابراً في أرض المسجد. فالمسجد ها هنا مسجد، وليس مقبرة، ولم يبنى على مقبرة، والمقبرة مقبرة، ولم تتحول إلى مسجد، كما هو مدرك بضرورة الحس. وهذا هو واقع القبر النبوي الشريف فهو منعزل في الحجرة النبوية الشريفة، مع إحاطة المسجد الشريف به من كل جانب.

ونسارع فنؤكد أنه في مثل هذه الحالة لا بد أن يكون القبر، أو أن تكون القبور، أو أن تكون المقبرة معزولة مسورة بجدار مرتفع، وإلا وقعت القبور، أو المقبرة، في قبلة بعض المصلين، وهو حرام لا يجوز.

كما نؤكد أن الجدار الواحد ساتر كاف، سواء كان الجدار جدار المسجد، أو جدار المقبرة، خلافاً لما تنباه بعض المجتهدين من وجوب وجود جدارين، جدار للمسجد وجدار للمقبرة، لأن ذلك إيجاب شرع ونفقة مال في بناء لم تأت به الشريعة، وهذا كله لا يجوز إلا بنص شرعي، ولا سبيل لهم إلى نص أبداً، ولعل الدافع إلى هذا القول المجرد عن الدليل هو «الوساوس» التي يسمونها «علل» و«حكم»، كما سنناقشه قريباً، إن شاء الله.

❦ فصل: لم دفن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في بيته؟!

المشهور علي السنة طلبه العلم أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إنما دفن في بيته، لأن الصحابة إنما تخوفوا أن يتخذ الجهال قبره مسجداً:

* كما أخرجه البخاري بإسناد صحاح، في غاية الصحة، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال في مرضه الذي مات فيه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قالت: (ولولا ذلك لأبرزوا قبره غير أنني أخشى أن يتخذ

مسجداً)، وأخرج مثله مسلم، وأبو عوانة، وأحمد، والسراج في «مسنده». وجاءت روايات لتعقيب عائشة بلفظ: (فلوا ذلك أبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً).

ولكن ليس في تعقيب عائشة، رضي الله عنها، ذكر أنها كانت حاضرة في شيء من الائتثار والمشاورة حول دفن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولكنها فقط ذكرت القرار النهائي الذي اتخذته الصحابة، ودوافعهم حسب معتقدها، وسيأتي تفصيل ذلك قريباً.

وعقب الألباني في كتيبته المسمى: «تحذير الساجد» قائلاً: [ومثل قول عائشة هذا ما روي عن أبيها رضي الله عنهما، فأخرج ابن زنجويه عن عمر مولى غفرة قال: لما ائتمروا في دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قائل: ندفنه حيث كان يصلي في مقامه! وقال أبو بكر: معاذ الله أن نجعله وثناً يعبد، وقال الآخرون: ندفنه في البقيع حيث دفن إخوانه المهاجرون، قال أبو بكر: إنا نكره أن يخرج قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البقيع، فيعود به من الناس لله عليه حق، وحق الله فوق حق رسول الله، فإن أخرجناه (الأصل: أخرناه) ضيعنا حق الله، وإن أخفنا (!) أخفنا قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: فما ترى أنت يا أبا بكر؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما قبض الله نبياً قط إلا دفن حيث قبض روحه»، قالوا: فأنت والله رضي مقنع، ثم خطوا حول الفراش خطأ،

ثم احتمله علي والعباس وأهله ووقع القوم في الحفر يحفرون حيث كان الفراش، هذا هو نص الألباني بعينه، بما في ذلك علامات التنقيط، والظاهر منه أن الألباني لم يفهم النص، فاستبدل لفظة: (أخرناه) التي كانت في الأصل، بلفظة: (أخرجناه)، ظناً منه أن ذلك يجعل المعنى مستقيماً، فلم يوفق، بل الواجب هو استبدالها بلفظة: (أجرناه)، وبذلك تزول علامة التعجب التي كتبها الألباني بعد لفظة أخفناه، كما أن هناك سقط في جملة: (فيعود به من الناس لله عليه حق)، والواجب أن تكون: (فيعود به من الناس «من» لله عليه حق):

* فنص رواية عمر مولى غفرة ينبغي أن يكون: [لما ائتمروا في دفن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال قائل: (ندفنه حيث كان يصلي في مقامه!)، وقال أبو بكر: (معاذ الله أن نجعله وثناً يعبد)، وقال الآخرون: (ندفنه في البقيع حيث دفن إخوانه المهاجرون)، قال أبو بكر: (إنا نكره أن يخرج قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى البقيع، فيعود به من الناس من لله عليه حق، وحق الله فوق حق رسول الله، فإن أخرجناه، ضيعنا حق الله، وإن أخفناه، أخفنا قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، قالوا: (فما ترى أنت يا أبا بكر؟)، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «ما قبض الله نبياً قط إلا دفن حيث قبض روحه»، قالوا: (فأنت والله رضي مقنع)، ثم خطوا حول الفراش خطأ، ثم احتمله علي

والعباس وأهله، ووقع القوم في الحفر، يحفرون حيث كان الفراش].
ولكن هذا منقطع، لا تقوم به الحجة أصلاً، مع كون عمر مولى غفرة ضعيف كالمثقف على ضعفه لكثرة إرساله، فليس هو في ذاته بالساقط، ولا هو بالحافظ الحجة أيضاً. وبعض المتن مع هذا مخالف لصحاح الروايات. ولكن العجب هو من قول الألباني: (ومثل قول عائشة هذا ما روي عن أبيها)، فأين قول عائشة: (فلو ذلك أبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً)، من القول المنسوب إلى أبيها: (إننا نكره أن يخرج قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى البقيع، فيعوذ به من الناس من لله عليه حق، وحق الله فوق حق رسول الله، فإن أجرناه، ضيعنا حق الله، وإن أخفرناه، أخفرنا قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، وهل بين القولين أدنى مشابهة؟! وليس هناك خوف من أن يتخذ مسجداً، وإنما هي الخشية أن يعوذ به من عليه حد أو حق لله، فيقع المسلمون في الحرج. ثم كان القرار النهائي بناءً على القول المنسوب إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**ما قبض الله نبياً قط إلا دفن حيث قبض روحه**»، وهذا أيضاً خلاف ما ظننته عائشة، رضي الله عنها، الدافع الرئيس لدفنه في بيته.

* وسبق ذكر قول الألباني في كتيبه المسمى: «**تحذير الساجد**»: [عن أمهات المؤمنين أن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: كيف نبني قبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟! أنجعله مسجداً؟! فقال أبو بكر الصديق: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد]، ثم همَّ قائلاً: [رواه ابن زنجويه في «**فضائل الصديق**» كما في «**الجامع الكبير**» (١/١٤٧/٣)]، ولم يتكلم الألباني عن الإسناد، ولا عقب بتصحيح أو تضعيف. وليس فيه إلا أنهم فكروا أولاً في جعله مسجداً، وليس فيه ذكر إبراز القبر، أو دفنه في بيته.

* وجاء في «**مسند إسحاق بن راهويه**»: [أخبرنا وهب بن جرير نا أبي قال سمعت الحسن يقول كان المسلمون اختلفوا في دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم أين يدفن فقالت طائفة منهم يدفن في البقيع حيث اختاره رسول الله صلى الله عليه وسلم لولده وللمسلمين، قال فقالوا أئبرزون قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما أحدث أحد حدثاً عاذ به، قال وقال طائفة ندفنه في المسجد فقالت عائشة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم غشي عليه فلما أفاق قال قاتل الله أقواما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد فعرفوا أن ذلك نهيا منه، فقالوا يدفن حيث اختار الله أن يقبض روحه فيه فحفر له في بيت عائشة]،

* وأخرجه ابن سعد في «**الطبقات الكبرى**»، (ج: ٢ ص: ٢٤١): [أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء قال أخبرنا عوف عن الحسن بنحوه مختصراً]

التوحيد

قلت: هذا الإسناد، كما هو في «مسند إسحاق بن راهويه»، على شرط مسلم، وهو في غاية الصحة إلى الحسن، ولكن مراسيل الحسن معروفة بالضعف والسقوط. والمعنى يشبه رواية ابن زنجويه، غير أن المعارض ها هنا عائشة، وليس أبو بكر. وهذا أبعد عن منطوق الحديث الصحيح حيث تقول عائشة: (فلو ذلك أبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً)، ولا ذكرها هنا أنها حاضرة في شيء من الائتثار والمشاورة، أو أنها أعلمت الحاضرين ببعض مسموعاتها عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولكنها فقط ذكرت القرار النهائي، ودوافعه حسب معتقدها.

وجاءت روايات ضعيفة تزعم أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قال: «**ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض**»، أونحو ذلك، ومنها:

* ما جاء في «سنن ابن ماجه»: [حدثنا نصر بن علي الجهضمي أنبأنا وهب بن جرير ثنا أبي عن محمد بن إسحاق حدثني حسين بن عبد الله عن عكرمة عن بن عباس قال لما أرادوا أن يحفروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوا إلى أبي عبيدة بن الجراح وكان يضرع كضريح أهل مكة وبعثوا إلى أبي طلحة وكان هو الذي يحفر لأهل المدينة وكان يلحد فبعثوا إليهما رسولان فقالوا اللهم خر لرسولك فوجدوا أبا طلحة فجاء به ولم يوجد أبو عبيدة فلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما فرغوا من جهازه يوم الثلاثاء وضع على سريره في بيته ثم دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسالا يصلون عليه حتى إذا فرغوا أدخلوا النساء حتى إذا فرغوا أدخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد. لقد اختلف المسلمون في المكان الذي يحفر له، فقال قائلون: (يدفن في مسجده)، وقال قائلون: (يدفن مع أصحابه)، فقال أبو بكر: (إني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض**»)، قال فرفعوا فراش رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذي توفي عليه فحفروا له ثم دفن صلى الله عليه وسلم وسط الليل من ليلة الأربعاء ونزل في حفرة علي بن أبي طالب والفضل بن العباس وقتل أخوه وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أوس بن خولى وهو أبو ليلى لعل بن أبي طالب أنشدك الله وحظنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له علي انزل وكان شقران موله أخذ قطيفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها فدفنها في القبر وقال والله لا يلبسها أحد بعدك أبدا فدفنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال الألباني: (ضعيف، لكن قصة الشقاق واللحد ثابتة)، قلت: أصاب الألباني ها هنا لأن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ضعيف متروك، متفق على ضعفه.

* وجاء في «مسند أبي يعلى»: [حدثنا جعفر بن مهران السبكي حدثنا عبد الأعلى بن

عبد الأعلى السامي عن محمد بن إسحاق قال حدثني حسين بن عبد الله عن عكرمة عن بن عباس بنحوه إلى قوله (ليلة الأربعاء)، وآفة هذا الإسناد هي حسين بن عبد الله المذكور آنفاً.

* وجاد في «سنن الترمذي»: [حدثنا أبو كريب حدثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي مليكة عن عائشة قالت لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في دفنه فقال أبو بكر سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ما نسيته قال: «ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه»، ادفنوه في موضع فراشه، وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (هذا حديث غريب، وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي يضعف من حفظه، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه فرواه بن عباس عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً)، قلت: أصاب الإمام الترمذي لأن عبد الرحمن بن أبي بكر ضعيف، لا شك في ضعفه، ومع ذلك قال الألباني: (صحيح)، فلا أدري علي أي أساس صححه؟! فلعله للحديث السابق، ولكن الطريقتين المستقلتين إنما تبين أن له أصلاً صحيحاً، أما ما هو الأصل فليس ببين من الطريقتين لضعفهما، ولكن سنعرّفه قريباً إن شاء الله!

ولكن الحجة القاطعة هي:

* في ما جاء في «السنن الكبرى» للإمام النسائي: [أنبأ قتيبة بن سعيد قال حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن سلمة بن نبيب عن نعيم عن نبيب عن سالم بن عبيد قال، وكان من أصحاب الصفة، قال أغمي على النبي صلى الله عليه وسلم، في مرضه فأفاق فقال: «أحضرت الصلاة؟!»، قالوا: (نعم)، قال: «مروا بلال فليؤذن ومروا أبا بكر فليصل بالناس»، ثم أغمي عليه فأفاق فقال: «أحضرت الصلاة؟!»، فقلن: (نعم)، فقال: «مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس!»، قالت عائشة: (إن أبي رجل أسيف!)، فقال: «إنكن صواحبات يوسف: مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس!»، فأمرن بلالا أن يؤذن، وأمرن أبا بكر أن يصلي بالناس، فلما أقيمت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أقيمت الصلاة؟!»، قلن: (نعم)، قال: «ادعوا لي إنساناً أعتمد عليه»، فجاءت بريرة وآخر معها فاعتمد عليها، فجاء أبو بكر فصلّى، فجلس إلى جنبه فذهب أبو بكر يتأخر، فحبسه حتى فرغ من الصلاة. فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم، قال عمر: (لا يتكلم أحد بموته إلا ضربته بسيفي هذا!)، فسكتوا، وكانوا قوماً أميين، لم يكن فيهم نبي قبله، قالوا: (يا سالم: اذهب إلى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، فادعه!)، قال: فخرجت فوجدت أبا بكر قائماً في المسجد، قال أبو بكر: (مات رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قلت: إن عمر يقول: (لا يتكلم أحد بموته إلا ضربته بسيفي هذا!)، فوضع يده على ساعدي، ثم أقبل

التوحيد

يمشي، حتى دخل، قال فوسعوا له، حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأكب عليه حتى كاد أن يمس وجهه وجه النبي، صلى الله عليه وسلم، حتى استبان له أنه قد مات فقال أبو بكر: (إنك ميت وإنهم ميتون)، قالوا: (يا صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أمات رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قال: (نعم)، قال فعلموا أنه كما قال قالوا: (يا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: هل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم؟! قال: (نعم)، قالوا: (وكيف يصلى عليه؟! قال: (يدخل قوم فيكبرون، ويدعون، ويجيء آخرون! قالوا: (يا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: هل يدفن النبي صلى الله عليه وسلم؟! قال: (نعم)، قالوا: (وأيّن يدفن؟! قال: (في المكان التي قبض الله فيها روحه فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيبة)، قال فعلموا أنه كما قال، ثم قال أبو بكر: (عندكم صاحبكم!)، وخرج أبو بكر واجتمع المهاجرون فجعلوا يتشاورون بينهم ثم قالوا: (انطلقوا إلى إخواننا من الأنصار، فإن لهم من هذا الحق نصيباً!)، فأتوا الأنصار فقال الأنصار: (منا أمير، ومنكم أمير!)، فقال عمر: (سيفان في غمد واحد؟! إذا لا يصلحان!)، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال: (من له هذه الثلاث: إذ يقول لصاحبه من صاحبه؟! إذ هما في الغار من هما؟! لا تحزن إن الله معنا مع من؟!)، ثم بايعه، ثم قال: (بايعوا!)، فبايع الناس أحسن بيعة وأجملها]

هذا إسناد في غاية الصحة، وهو متصل مجود، كما برهنا عليه في الملحق، والمتن هو أتم المتن أو من أتمها، لذا اخترنا هذه الرواية وقدمناها علي غيرها.

* وجاء في «المعجم الكبير»: [حدثنا معاذ بن المثني ثنا مسدد ثنا عبد الله بن داود ثنا سلمة بن نبيط عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد به بنحوه مع اختلاف طفيف في الألفاظ كما هو بطوله في الملحق]، وهذا إسناد في غاية الصحة أيضاً.

* وجاء في «مسند عبد بن حميد»: [حدثني محمد بن الفضل ثنا عبد الله بن داود قال ذكر سلمة بن نبيط عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد به بنحوه مع اختلاف طفيف في الألفاظ كما هو بطوله في الملحق]، وهذا إسناد في غاية الصحة، وهو متصل مجود أيضاً.

* وهو في «الأحاد والمثاني»: [قال أبو عمرو نصر بن علي الحداني نا عبد الله بن داود قال سلمة بن نبيط أنا عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد، رضي الله تعالى عنه، بنحوه مع اختلاف طفيف في الألفاظ كما هو بطوله في الملحق]، وهذا إسناد في غاية الصحة، وهو متصل مجود أيضاً.

* وأخرج الإمام ابن ماجه صدر رواية «الأحاد والمثاني»، فقال: [حدثنا نصر بن علي

الجهضمي أنبأنا عبد الله بن داود من كتابه في بيته قال سلمة بن نبيط أنبأنا عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد به إلى قوله: ثم إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبض].

* وجاء بعضه في «سنن البيهقي الكبرى» من طريق الثالثة إلى سلمة بن نبيط: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي ثنا يونس بن بكير عن سلمة بن نبيط عن أبيه نبيط بن شريط الأشجعي عن سالم بن عبيد، وكان من أصحاب الصفة، قال: دخل أبو بكر، رضي الله تعالى عنه، على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حين مات، ثم خرج، فقليل له: (توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، فقال: (نعم)، فعملوا أنه كما قال قيل: (ويصلى عليه، وكيف يصلى عليه؟!)، قال: (يجيئون عصبا عصبا فيصلون)، فعملوا أنه كما قال، فقالوا: (هل يدفن، وأين؟!)، فقال: (حيث قبض الله روحه فإنه لم يقبض الله روحه إلا في مكان طيب!)، فعملوا أنه كما قال]

* وجاء بعضه في «سنن البيهقي الكبرى» من طريق رابعة إلى سلمة بن نبيط: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو أحمد حمزة بن العباس بن الفضل بن الحارث العقبي ثنا عبد الله بن روح المدايني ثنا سواده بن سلمة بن نبيط عن أبيه سلمة بن نبيط عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد الأشجعي قال لما مات رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان من أجزع الناس كلهم عليه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر الحديث إلى أن قال فقالوا يعني لأبي بكر رضي الله تعالى عنه يا صاحب رسول الله أمات رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم من يغسله قال رجال أهل بيته الأدنى فالأدنى قالوا يا صاحب رسول الله فأيّن تدفنه قال ادفنه في البقعة التي قبضه الله فيها لم يقبضه إلا في أحب البقاع إليه]

هذه الروايات الصحيحة تحسم الموضوع وتبين أن دفنه في منزله كان باجتهاد من أبي بكر بأن يدفن (في المكان التي قبض الله فيها روحه، فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيبة). وسالم بن عبيد، رضي الله عنه، وهو من أهل الصفة، كان شاهد عيان للواقعة، وحكى جوهر أحداثها. فمن المعقول جداً أن يكون هناك حوار ومشاورة بين الصحابة في شتى نواحي الموضوع. ومن المستبعد جداً أن لا يكونوا قد تشاوروا في موضوع مكان الدفن، حتى حسم أبو بكر الموضوع بمقالته آنفة الذكر. وبلغ بعض الكلام إلى أم المؤمنين عائشة، رضي الله عنها، فظنت أنهم لم يبرزوا قبره فقط خشية أن يتخذ مسجداً، وغابت

عنها الاعتبارات الأخرى. وبلغت مقولة أبي بكر بعض ضعفاء الرواة فظن أن لها أصلاً مرفوعاً إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فورد من قبلهم اللفظ: «ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض»، وما شاكله.

فدفن نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، في بيته كان في المقام الأول لاعتقاد أبي بكر أنها أطيب بقاع الأرض، وأولها بأن تضم الجسد الطاهر النبيل، لأن روحه الشريفة قبضت فيها، وربما كانت هناك اعتبارات ثانوية أخرى، مثل:

- (١) خافوا أن يبرزوه في البقيع، أو غيره، فيتخذة الجهلة مسجداً،
- (٢) خافوا أن يبرزوه في البقيع، أو غيره، فيعوذ به من لله عليه حق، فيقع المسلمون في حرج شديد،

- (٣) فكروا بدفنه في المسجد، ولكنهم ذكروا بالنهي عن ذلك،
 - (٤) فكروا في دفنه في المحراب، ولكن خشوا أن يظهر كآئه وثن يعبد، وربما عبد فعلاً مع تطاول الأزمنة،
- وقد يكون التشاور شمل غير هذا، والله أعلم وأحكم.

❖ فصل: النهي عن اتخاذ قبره، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عيداً

* أخرج أبو داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبوري عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»، وأخرج مثله أحمد بإسناد فيه ضعف، وهو حديث صحيح على كل حال بإسناد أبي داود، تقوم به الحجة، ويجب التدين به، ولا تجوز مخالفته مطلقاً.

* وعن علي، زين العابدين، بن الحسين رضوان الله وسلامه عليهما: أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، وقال: «الا حدثك حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمتكم ليبلغني أين كنتم» رواه الضياء المقدسي في «المختارة» بإسناد حسن قوي، تقوم به الحجة.

* وجاءت القصة أيضاً في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٢ ص: ١٥٠): [حدثنا زيد بن حباب ثنا جعفر بن إبراهيم من ولد ذي الجناحين قال حدثني علي بن عمر عن أبيه عن علي بن حسين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت ثم قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعو فدعاه فقال ألا أحدثك بحديث سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً وصلوا علي فإن صلاتكم

تبلغني حيث ما كنتم، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» من طريق ابن أبي شيبة هذه، وأخرجه أبو يعلى من نفس الطريق، وهو إسناد جيد، رجاله ثقات كما قاله الهيثمي:

* في «مجمع الزوائد»، (ج: ٤ ص: ٢): [وعن علي بن الحسين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت ثم قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعو فنهاه فقال ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً فان تسليمكم يبلغني أينما كنت رواه أبو يعلى وفيه جعفر بن إبراهيم الجعفري ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، وبقيّة رجاله ثقات].

قلت: جعفر بن إبراهيم هذا هو: جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (ذي الجناحين)، رضي الله تعالى عنهم. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر جرحاً، وقال ابن حبان: (يعتبر بحديثه من غير روايته عن أبيه)، وتجد تمام دراسة الإسناد في الملحق.

* وأخرج سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا عبد العزيز بن محمد، أخبرني سهيل بن سهل، قال: [رأني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليهم، عند القبر، فناداني، وهو في بيت فاطمة، رضوان الله وسلامه عليها، يتعشى، فقال: هلم إلى العشاء، فقلت: لا أريده، فقال: مالي رأيك عند القبر؟! فقلت: سلّمت على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم مقابر، وصلوا عليه فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم، لعن الله اليهود والنصارى: اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، (ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء)]. سهيل بن سهل لم أعرفه، إلا أن يكون هو سهيل بن أبي سهل العابد، بل هو هو: لأنه معروف بالرواية عن الحسن بن الحسن، ليس بمشهور، روى عنه محمد بن عجلان والثوري، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، ووثقه ابن حبان، فهذا المرسل يشهد لسابقه، ويعتضد به، والأرجح أنه متصل من طريق أمير المؤمنين الحسن بن علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليهما، كما هو:

* وهو في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٣ ص: ٣٠)، مختصراً: [حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن سهيل بن حسن بن حسن بن علي عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً وصلوا علي حيث ما كنتم فإن صلاتكم تبلغني»]

* كما أخرج سعيد بن منصور أيضاً، فقال: [حدثنا حبان بن علي، حدثنا محمد بن عجلان، عن أبي سعيد مولى المهري، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

«لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني»[، حبان بن علي فقيه صالح دين، ولكنه لين الحديث، ولكن هذا المرسل يعتضد بشواهد.

* وأخرج ابن ماجه بإسناد في غاية الصحة عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً». وقد فسر النبي، صلى الله عليه وسلم، قوله: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً»، بقوله: «صلوا فيها»، كما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، مرفوعاً: «اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً»، وكما أخرج أحمد بإسناد صحيح عن زيد بن خالد الجهني، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً: صلوا فيها؛ ومن فطر صائماً كتب له مثل أجر الصائم لا ينقص من أجر الصائم شيء؛ ومن جهز غازياً في سبيل الله، أو خلفه في أهله، كتب له مثل أجر الغازي في أنه لا ينقص من أجر الغازي شيء»، وعند مسلم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر! فإن الشيطان ينفر من البيت الذي يسمع سورة البقرة تقرأ فيه».

وقد اختلط النهي عن «اتخاذ القبور مساجد» بقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «لا تتخذوا بيوتكم قبوراً» في أذهان بعض الضعفاء من الرواة، فتولدت متون منكرة، من مثل:

* ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»، (ج: ٢ ص: ٢٤١): [أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس أخبرنا أبو بكر بن عياش عن أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن كعب بن مالك قال إن أحدث عهدي بنبيكم صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بخمس فسمعتة يقول: «إنه من كان قبلكم اتخذوا بيوتهم قبوراً ألا وإني أنهاكم عن ذلك ألا هل بلغت اللهم اشهد اللهم اشهد»]

قلت: هذا باطل سنداً لأن أبا المهلب مطروح بن زيد الأسدي الكناني الكوفي ثم الشامي ضعيف، وكذلك علي بن يزيد بن أبي هلال الألهماني الدمشقي الشامي ضعيف، بل لعله أسوأ حالاً من أبي المهلب، والواسطة بينهما هو عبيد الله بن زحر الأفريقي ليس بالقوي وضعفه جماعة منهم أبو حاتم بن حبان على تساهله، بل قد قال ابن حبان: (إذا اجتمع هؤلاء الثلاثة: علي بن يزيد، وعبيد الله بن زحر، والقاسم بن عبد الرحمن فهو مما عملته أيديهم)، فلعل أصل الحديث كحديث الحارث النجراني، رضي الله عنه، سمعه كعب بن مالك في نفس المناسبة، ثم أفسده علي بن يزيد أو أبو المهلب، أو اشتراكا في إفساده، هذا إن لم يكن مخترعاً موضوعاً من أساسه.

أما متناً فهو باطل أيضاً لأن المحفوظ هو حديث الحارث النجراني، ولأن كعب بن مالك كان حاضراً كما هو في نص الحديث، وهو من أكابر الصحابة عقبي شجري، شهد المشاهد

كلها إلا بدر وتبوك، فلو كانت جملة: «إنه من كان قبلكم اتخذوا بيوتهم قبوراً ألا وإنني أنهاكم عن ذلك ألا هل بلغت اللهم اشهد اللهم اشهد»، محفوظة، وكان الحديث السابق ثابتاً، لأخبر به كعب بن مالك الصحابة أثناء تداولهم وتشاورهم حول موضوع الدفن، ولامتنعوا عن دفن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في بيته.

والنهي عن اتخاذ قبره الشريف عيداً ليس هو نهياً عن كثرة الزيارة فلا بأس من إكثار الزيارة وتكرارها ليل نهار حسب ما تيسر، وكلما سنحت فرصة لذلك، وإنما هو نهى عن ترتيبها على نحو ملزم فيزور الإنسان، مثلاً، بعد صلاة الجمعة، ويمتنع عن الزيارة فيما سوى ذلك، وهكذا أبداً: أي أن يجعلها الإنسان أمراً راتباً كأنه صلاة مكتوبة، أو احتفال بعيد أضحى أو عيد فطر. هذا هو معنى العيد في اللسان العربي الذي خوطبنا به: فالأضحى عيد مع كونه مرة واحدة في السنة فقط، ولكن تناول طعام الفطور صباح كل يوم عند طلوع الشمس ليس عيداً لأن الإنسان قد يصبح قلساً فلا يفطر، ويطول به نوم فيجعل فطوره غداً مع الظهر، ويصوم فريضة أو تطوعاً فلا يأكل إلا بعد غروب الشمس، وتارة يأكل على نضد مع أهله، وحيناً يتناول شطيرة على عجل منفرداً قبل خروجه لعمله، وهكذا. وبعض من نعرف من فضلاء ساكني أطراف المدينة النبوية الشريفة يحرص على شهود الجمعة في المسجد النبوي الشريف ثم زيارة القبر الشريف والتسليم على رسول الله بعد ذلك، فليس هذا عيداً، بل هو موافقة لظروف سكنه وعمله، لأنه لا يألوا جهداً إذا نزل إلى وسط البلدة أن يزور ويسلم كلما تيسر، وهكذا أبداً.

فالمنهي عنه أن تحاط الزيارة بطقوس ومراسم وجداول زمنية وإجراءات روتينية متكررة كالأعياد: هذا من فضل الله على هذه الأمة وإلا لنشأت طبقة كهنوتية لتنظيم الزيارة، ولوجد من يفرض لها الرسوم والمكوس، ويبيع لها أصنافاً من الشموع والعطور، لا تعجب وتقول: هذا بعيد جداً، ولكن انظر ما يفعل آل سعود، قاتلهم الله، بالحجاج اليوم، وكيف انحرفوا بشريعة الحج المقدسة حتى أصبحت أضحوكة العالمين، وذلك بما ابتدعوه من تأشيرات، وتراخيص، وإلزام بـ«مطوف»، وتحديد مواعيد ابتداء وانتهاء للتقدم بالطلبات، وغير ذلك من الطغيان، والصد عن سبيل الله والمسجد الحرام، الذي تفوح منه رائحة الكفر والزندقة.

وهذا كذلك من تكرمة الله لنبيه وقبر نبيه: فهو يزار ليل نهار، في كل الأوقات، فلا ينقطع أنسه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بالمحبين والمشتاقين من أمته أبداً، من غير أن يتحول قبره إلى ما يشبه الأسواق، أو النصب والأوثان. فلك الحمد اللهم على هذا الدين الشامل الكامل، والنبي النبيل الموقر الفاضل.

وإذا تأملت في الأحاديث المذكورة أعلاه في الفصول السابقة، وتحررت من التقليد

والهوى، ظهر لك جلياً أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لم يستخدم فيها ألفاظ الشرك أو الكفر، أو أي الفاظ لها علاقة بذلك، وإن غلظ الوعيد في بعض المواضع، إلا في قوله: «اللهم لا تجعل قبري وثناً!». ولولا هذا النص اليتيم لما كان لهذا الموضوع بكامله موقع في كتابنا هذ «كتاب التوحيد» الذي خصصناه لدراسة «أصل الإسلام وحقيقة التوحيد»، ولكان من مباحث أبواب الجنائز، وأحكام المقابر في كتب الفقه والأدب.

غير أن بعض المجتهدين غلا في المسألة غلواً شديداً حتى أصبحت عنده، وعند من قلده، من أصول المسائل، وأمهاات القضايا، في الإسلام والتوحيد والإيمان، تُسل من أجلها السيوف، وتضرب الأعناق، وهي ليست كذلك بيقين، ولعلمهم اجتهدوا فغلطوا للشبهات التالية:

الشبهة الأولى: ما رواه البخاري ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا تذرنا وما ولا سواعاً، ولا يغوث ويعوق ونسراً﴾، حيث قال: [صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد. أما ودّ: كانت لكب بدومة الجندل. وأما سواع: كانت لهذيل. وأما يغوث: فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ. وأما يعوق: فكانت لهمدان. وأما نسر: فكانت لحمير لآل ذي الكلاع. وهي أسماء رجال صالحين من قوم نوح. فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تعبد. حتى إذا هلك أولئك، وتنسخ العلم، عبدت]، وروى عكرمة، والضحاك، وابن إسحاق نحو هذا. وأخرج الطبري بسنده عن محمد بن قيس، قال: [أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدرن بهم، فلما ماتوا، قال أصحابهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة! فصوروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون دبّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم كانوا يسقون المطر! فعبدوهم].

وهذا على فرض ثبوته إلى منتهاه، لا تقوم به حجة. نعم: كانت تلك أسماء آلهة لقوم نوح، وذلك بنص القرآن القاطع، أي قبل ما يزيد على أربعة آلاف عام قبل البعثة المحمدية، أو ربما أكثر من ذلك بكثير. وتوارثها العرب، وغيرهم من الشعوب السامية، حتى انتهت إلى القبائل المذكورة، وأكثرها قبائل يمانية، في أثر ابن عباس، وربما إلى غيرها، كما هو معلوم من صحاح الحديث، والسير، وبالضرورة من علم التاريخ. ولكن كيف نشأت تلك المعتقدات في ذلك الزمن السحيق، هذا محال أن يعرف إلا بالنقل الصحيح، وما ثمة نقل صحيح، أو يعرف بالوحي، وما ثمة وحي، وأثر ابن عباس ليس بمرفوع حتى يقال أنه من الوحي، وما هي إلا إسرائيليّات، أو أساطير عربية، أو خرافات شعبية، ونحوها.

والحق أن الأثر الأول لا يثبت حتى عن ابن عباس، لانقطاعه في موضعين، فقد أخرجه

البخاري فقال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام عن ابن جريج، وقال عطاء عن ابن عباس، رضي الله عنهما. وأخرج عبد الرزاق هذا الأثر في تفسيره بسنده عن ابن جريج قال: أخبرنا عطاء الخراساني عن ابن عباس. عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ كتابه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه، وكان ابن جريج لا يرى بأساً أن يقول: أخبرنا في المناولة والكتابة. وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في «العلل» عن علي بن المديني قال: سألت يحيى بن سعيد القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنا، قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه! قلت: بل هو شر من ذلك، وإنما دفعه ابنه عثمان بن عطاء إليه، وهذا الابن ضعيف، وليس بثقة، وما ندري هل عبث في كتاب أبيه، وما نعلم درجة كتاب عطاء من القيد والشكل والتنقيط، وهو نفسه، أي عطاء بن أبي مسلم الخراساني، مع ذلك كثير الوهم، يرسل ويدلس!

على أن الحفريات والآثار والنقوش الحميرية دلت مؤخراً على أن حمير كانت تعرف (وداً) كذلك، وترتبط بينه وبين إله القمر! فهذه الآلهة أكثر ارتباطاً بالكواكب والأفلاك منها برجال صالحين، وإذا ثبت أن نوحاً، عليه الصلاة والسلام كان في شمال العراق (وهو أمر راجح، ولكنه لم يتيقن بعد) فأهل العراق القديم كانوا عبدة نجوم وأفلاك وأرواح علوية، والله أعلم، وهناك قول أن نوحاً إنما أرسل إلى شعب يقطن على الساحل الجنوبي من البحر الأسود أيام كان بحيرة عذبة، معزولة عن بحار العالم، قبل نحو ستة آلاف عام من البعثة النبوية الشريفة. فالقضية كلها غارقة في ظلمات التاريخ، ومطويات الغيب.

على أن القصة حتى لو ثبتت لا علاقة لها بموضوع «اتخاذ القبور مساجد»، وإنما هي تتعلق باتخاذ الأنصاب والتمثيل لأولئك المعظمين، وكان ذلك في مجالسهم، وليس على قبورهم، ولا كان هو في مساجدهم، فلا علاقة له بموضوعنا أصلاً، وإنما هي في الغلو في تعظيم الصالحين ومحبتهم، وخطورة ذلك على التوحيد. لاحظ قوله: (ولم تعبد. حتى إذا هلك أولئك، وتنسخ العلم، عبدت)، وبيان الرواية التالية لذلك: (دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم كانوا يسقون المطر! فعبدوهم)، فأول الأمر تعظيم ومحبة غالية مفرطة، ثم اعتقاد فاسد أنه بهم يستسقى المطر، ثم الشرك بعبادتهم.

وقد أسلفنا نقالنا هذا الموضوع في فصل مستقل، هو: (كيف ترك البشر التوحيد الأول؟)، حيث ذكرنا مزيداً من القصص الخرافية المتناقضة، فراجعها هناك!

الشبهة الثانية: ما أخرجه ابن جرير بسنده عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿أفرايتم

الات والعزى، (النجم؛ ١٩:٥٣) أنه قال: [كان يلت لهم السويق فمات، فعكفوا على قبره]، وأخرج البخاري بإسناد غاية في الصحة عن ابن عباس قال: [كان اللات رجلاً يلت السويق للحاج]، وأخرج ابن أبي حاتم عنه بلفظ: [كان يلت السويق على الحجر، فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه]، وأخرج سعيد بن منصور لفظاً آخر هو: [كان يلت لهم السويق، فيطعم من يمر من الناس، فلما مات عبدوه، وقالوا: هو اللات]، وغيرها من الروايات لا تخرج عن هذا المعنى، وكلها موقوفة، ليس منها حرف واحد مرفوع، فليست هي من الوحي، ولا حجة فيها، بل ما هي إلا خرافات عربية، وأساطير شعبية،

وهي مخالفة لنصوص القرآن القطعية الدالة على كون اللات، والعزى، ومناة ثلاثة آلهة إناث، كانت العرب تعتقد أنها ملائكة، وأنها بنات الله، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً. فكيف تحولت أحد «بنات الله»، وهي أنثى، تعالى الله عن ذلك، إلى رجل، ذكر، كان يلت السويق للحجاج، وأي سويق هذا الذي يشربه الحجاج فيسمنون منه، بعد حسوات قليلة أو شرب أيام يسيرة، وهل في التخريف والشطح أوغل من ذلك؟!

اللهم إلا أن يكونوا يعتقدون أن هذا الرجل حلت فيه اللات فانخلع من البشرية، ولحق بالألوهية، كما زعمت النصارى في عيسى. فيكون هذا المعتقد السخيف هو الدافع لعبادته وتعظيم قبره، وليس العكس، هذا إن كان للقصة أصل تاريخي، ولم تكن محض خرافة لا أساس لها. وليس في القصة أنه قبر أصلاً، أو أنهم عكفوا على قبره، أو أن قبره اتخذ معبداً.

ووردت روايات أن اللات صخرة طويلة بيضاء منقوشة كانت في الطائف. هذا نصب وثني، يرمز إلى الإلهة «اللات»، وليس فيه ذكر قبر ولا غيره!

وكذلك دلت الأبحاث الحديثة في علوم التاريخ والآثار والنقوش والكتابات التاريخية على أنها كانت معروفة عند كثير من الشعوب السامية بإسمائها تلك، أو قريباً جداً من ذلك، قبل أن تخلق قبيلة ثقيف أصلاً، إلا «العزى» التي يرجح أنه تعريب لـ «عشتروت» إلهة الخصب، والإنجاب والحب عند الساميين الشماليين. والظاهر أن هذه القصص وضعت تشنيعاً على «ثقيف» التي كانت مختصة باللات، معظمة لها!

ويشبه ذلك تشنيع قبائل العرب، وبخاصة القبائل المضرية النجدية على قريش عبادة «أساف»، و«نائلة»، وهما تمثالان في غاية الجمال والإتقان، لعلها ترمز لآلهة شامية أو رومانية، يظهر أنها استوردت من الشام أو من بلاد الرومان واليونان في قديم الزمن لأن العرب ما كانت تحسن فنون التصوير والنحت على ذلك المستوى الرفيع، ووضع أحدهما على الصفا والآخر على المروة. فقالت العرب أنهما عاشقان زنيا في الكعبة، فمسحا تماثيل

نصبت على الصفا والمروة عبرة وتخويفاً من مغبة المعصية في الحرم، وفظيع إثم الاستخفاف به، ثم طال الأمد فعبدتها قريش (طبعاً: لسخف عقلها، وعدم أهليتها للقيادة، كما تؤكد القبائل الأخرى المنافسة لها في القيادة والسيطرة على بلاد العرب!!).

ولو قرأ من احتج بمثل تلك الأساطير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ * أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ﴾، في سياقها الصحيح بدقة وعناية، وحضور ذهن وبإل، لما قبل بمثل ذلك اللغو والهراء!

بل إن الصحيح، وهو الحق اليقيني، الذي لا ريب فيه: ما ثبت عنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، أنه قال: «رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عَامِرٍ يَجْرُ قَصْبَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَبَّ السَّائِبَةَ، وَبَحَّرَ الْبَحِيرَةَ»، حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه أحمد، والبخاري، ومسلم، وابن أبي عاصم في «الأوائل»، وأبو عوانة، وابن حبان، والطبراني، والبيهقي في «الكبرى»، بأسانيد صحاح، كلهم عن أبي هريرة، وهو عند بعضهم بدون لفظة: «بَحَّرَ الْبَحِيرَةَ»، وعند بعضهم بزيادة: «وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ»، أو «وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ عَهْدَ إِبْرَاهِيمَ».

* وهو في «المستدرک علی الصحیحین» مطولاً، حيث قال الحاكم: أخبرني عبد الرحمن بن أبي الوزير حدثنا أبو حاتم الرازي حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «عَرَضْتُ عَلَيَّ النَّارَ فَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرُو بْنَ لَحْيٍ بِنَ قَمْعَةٍ بَنَ خَنْدَفٍ أَبُو عَمْرُو وَهُوَ يَجْرُ قَصْبَهُ فِي النَّارِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ سَبَّ السَّوَائِبَ وَغَيْرَ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَشْبَهَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ أَكْثَمَ بَنَ أَبِي الْجَوْنِ!»، قال: فقال أَكْثَمُ: (يا رسول الله يضرني شبهه؟!)، قال: «لا، إِنَّكَ مُسْلِمٌ وَإِنَّهُ كَافِرٌ!». وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه). وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط مسلم). ونسبه الحافظ في «الفتح» إلى أحمد، ولم أجده.

* وقد ورد هذا مطولاً بإسناد قوي جيد، تقوم به الحجة، في «السيرة النبوية» لابن هشام، قال: قال ابن إسحاق: وحدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي، أن أبا صالح السمان حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: لَأَكْثَمُ بَنَ الْجَوْنِ الْخَزَاعِي: «يَا أَكْثَمُ! رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ لَحْيٍ بِنَ قَمْعَةٍ بَنَ خَنْدَفٍ يَجْرُ قَصْبَهُ فِي النَّارِ، فَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشْبَهَ بِرَجُلٍ مِنْكَ بِهِ، وَلَا بِكَ مِنْهُ!»، فقال أَكْثَمُ: (عسى أن يضرني شبهه يا رسول الله؟!)، قال: «لا، إِنَّكَ مُؤْمِنٌ وَهُوَ كَافِرٌ! إِنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ،

فنصب الأوثان، وبحر البحيرة، وسب السائبة، ووصل الوصيلة، وحمل الحامي»، وأخرج مثله ابن أبي عاصم في «الأولئ»، وابن أبي عروبة، وابن مندة من طريق بن إسحاق، ونسبه الحافظ في «الفتح» إلى «السيرة الكبرى» لابن إسحاق بهذا اللفظ.
 * وأخرج البخاري ومسلم حديث الخسوف الطويل الصحيح عن عائشة، وفيه مرفوعاً: **«رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً ورأيت فيها عمراً يجر قصبه في النار، وهو الذي سب السوائب».**

* وفي «المستدرک علی الصحیحین»: أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان حدثنا هلال بن العلاء الرقي حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه، رضي الله تعالى عنه، قال: [بيننا نحن مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في صلاة الظهر والناس في الصفوف خلف رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرأينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتناول شيئاً، فجعل يتناوله فتأخر، وتأخر الناس، ثم تأخر الثانية فتأخر الناس، فقلت: (يا رسول الله: رأيناك صنعت اليوم شيئاً ما كنت تصنعه في الصلاة؟!)، فقال: «إنه عرضت علي الجنة بما فيها من الزهرة والنصرة فتناولت قطفاً من عنبها ولو أخذته لأكل منه من بين السماء والأرض لا ينقصونه، فحيل بيني وبينه؛ وعرضت علي النار فلما وجدت سفعتها تأخرت عنها، وأكثر من رأيت فيها من النساء: إن اتئمت أفشين، وأن سألن ألحن، وإذا سئلن بخلن، وإذا أعطين لم يشكرن؛ ورأيت فيها عمرو بن لحي يجر قصبه في النار وأشبه من رأيت به معبد بن أكتم الخزاعي فقال معبد: (يا رسول الله! أتخشى علي من شبهه، فإنه والدي؟!)، فقال: «لا، أنت مؤمن، وهو كافر، وهو أول من حمل العرب على عبادة الأصنام!»، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. قلت: هكذا جاء هنا: **معبد بن أكتم الخزاعي، فلعله انقلب على بعض الرواة والأصح: أكتم بن أبي الجون، وأبو الجون هو: معبد الخزاعي.**

فالقصة ثابتة بأصح الأسانيد عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي بن كعب، رضوان الله عليهم، وهي مروية من طرق أخرى أسلفنا بعضها في الفصل المسمى: **(كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!)**.

فالقصة، كما ترى، ثابتة يقيناً بالتواتر، وهي مشهورة عند العلماء، ويذكرها بعضهم بصيغة الجزم من غير إسناد، كما هو في ترجمة الإمام الشهيد أحمد بن نصر الخزاعي في «تاريخ بغداد»، وفي «تهذيب الكمال».

الشبهة الثالثة: تعظيم النصارى لصالحهم، وبناء الكنائس على قبورهم، كما هو معلوم ثابت قادهم إلى الغلو فيهم إلى مرتبة الألوهية أو الربوبية، فذمهم الله تعالى بقوله: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم﴾.

وهذا كذلك ليس بصحيح قطعاً، فقد فسر النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، ذلك بالطاعة في التحريم والتحليل، أي الطاعة في التشريع، على وجه الحصر، عندما اعترض عدي بن حاتم قائلًا: (ما عبدناهم)، وتبعه في ذلك حذيفة رضي الله عنه، ونفى صراحة أن يكونوا «يصلون لهم»، ونفى غيره أنهم كانوا: «يسجدون لهم»، كما هو مفصل في موضعه. فالأحبار والرهبان الذين اتخذوا أرباباً من دون الله بطاعتهم في التشريع منهم من كان له قبر معظم، اتخذته الناس عيداً ومسجداً، ومنهم من لم يكن كذلك، ومنهم أموات، ومنهم كذلك أحياء يطاعون في التشريع حال حياتهم، وهذا معلوم بالضرورة من التاريخ، ومن الحاضر المحسوس المشاهد، فكل أولئك اتخذوا أرباباً من دون الله بطاعتهم في التشريع، بغض النظر عن حياتهم، وموتهم، وتعظيم قبورهم من عدمه، فلا علاقة لهذا النوع من الشرك بالقبور والمقابر مطلقاً.

وأما المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، فلم يكن له قبر قط يزار أو يعبد، وإنما أصبح رباً لاعتقادهم فيه أنه الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، وهو عندهم، على كل حال، إله حق أزلي، مساوي لأبيه في الجوهر الإلهي، وهذا من شرك الذات الذي تكلمنا عنه في أول هذا الكتاب، فلا علاقة لذلك أيضاً بالقبور والمقابر مطلقاً.

كما أنه معلوم بالاضطرار من التاريخ أن تعظيم الصالحين وبناء المعابد عليهم كان شائعاً قبل الرسالة المحمدية، كما هو في قصة أهل الكهف، وانتشار ذلك في جميع الأقطار النصرانية، كما هو متواتر، معلوم بالاضطرار في تواريخهم وكتبهم، وكما رأته أم سلمة وأم حبيبة في أرض الحبشة، فجاء النهي المغلظ، واللجنة لفاعل ذلك، وتصنيفه من شرار الخلق.

نعم: جاء لعن من فعل ذلك، مما يدل على الحرمة المغلظة، تماماً كما جاء لعن أكل الربا وموكله، وكتبه وشاهديه، ولعن من غير منار الأرض، ولعن من لعن والديه، ولعن الذين يرمون المحصنات، ولعن عشرة في الخمر، وغير ذلك كثير، ولم يجيء حرف واحد بوصف ذلك بالشرك أو الكفر، إلا في قوله: «اللهم لا تجعل قبوري وثناً!»، وقد بينا معنى الوثن آنفاً.

ولكنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لم يقل قط أن من اتخذ القبر مسجداً، أو بنى عليه بناءً، فقد أشرك، أو عبد ذلك المقبور، أو جعله لله نداً، مع قوله في ما هو أيسر من ذلك بكثير من الشرك اللفظي: «من حلف بغير الله فقد أشرك»، وقوله: «أجعلتني لله نداً، بل ما شاء الله وحده!» لمن قال له: (ما شاء الله وشئت!).

وعلى كل حال فالظاهر أن اتخاذ القبور مساجد كان شريعة سابقة، ثم نسخ ذلك في شرعنا، فقد أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» من طرق أن إسماعيل دفن هاجر في داخل الكعبة من جهة الشمال (المسمى الآن حجر إسماعيل، وهو خارج بناء الكعبة اليوم)، ثم دفنه أبناءه بجوارها عندما قبض، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والديه، وقيل أنه الآن تحت الميزاب. كما ذكر الإمام ابن حبان البستي في «الثقات» في ترجمة سعيد بن حرب العبدي، قال: [سمعت ابن الزبير وهو يقلع قواعد البيت فأتى على تربة صفراء عند الحطيم، فقال: واروها، فإن هذا قبر إسماعيل]، فالله أعلم بصحة هذا كله. كما قيل: أن في الحطيم بين الحجر الأسود وزمزم قبر سبعين نبياً، وهذا أبعد عن وقائع التاريخ الثابتة.

وقبر إسماعيل، صلوات الله عليه، قد اندرس وذهب، ولم يعد معروف العين فوجوده وعدمه سواء، على أنه على التحقيق خارج «المسجد الحرام» المبني المخصوص، لأن «المسجد الحرام» المبني المخصوص هو «الكعبة» فقط، لا غير، قال تباركت أسماؤه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُعبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقِلَادَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، (المائدة: ٩٧:٥). وكذلك قبور الأنبياء السبعين المزعومة، على فرض وجودها، قد اندرست، وهي خارج الكعبة، في الحطيم بين الحجر الأسود وزمزم، كما تزعم القصة، فحالها كحال قبر إسماعيل، صلوات الله عليه.

وجاءت روايات تزعم أن سبعين نبياً «قبر» في المكان الذي بني عليه مسجد الخيف، وهذا كسابقه: قبور في مقبرة قد اندرست، ولم تعد لها أعيان تعرف، فموقع مسجد الخيف إذاً أرض فضاء، ولا نبالي أصحت الروايات بذلك، أو لم تصح، والأرجح أنها ليست بصحيحة، وأن الأنبياء إنما صلوا هناك، ولم يقبر أحد منهم في ذلك الموضع، هذا إذا كان الموضوع برمته له أصل، وفي النفس من ذلك شيء، بل أشياء: سبعون في الخيف، وسبعون في الحطيم، هذه أعداد ومزاعم تثير الريبة والشكوك؟!

وكذلك قصة أهل الكهف بغض النظر عن تفاصيلها، ومن الذي أمر باتخاذ المسجد عليهم، شريعة منسوخة، كحال جميع الشرائع، بمجرد مجيء الوحي إلى نبينا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نسخاً نهائياً كاملاً مطلقاً. وحتى لو سلمنا جدلاً بالباطل المتيقن بطلانه، وهو أن شرائع من قبلنا ما زالت سارية، وأن اتخاذ القبور مساجد لم يكن محرماً في تلك الشرائع السابقة، بأن كان مكروهاً فقط، أو مباحاً، أو مندوباً، أو واجباً، حتى لو سلمنا جدلاً بذلك الباطل فإن الأحاديث المحرمة لذلك في شريعتنا هي قطعاً، وبلا شك الناسخة لكل ذلك، لا سيما وأنها متأخرة جداً، فهي قبيل وفاة نبي الله، عليه وعلى آله

صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. وقد طوّل الألباني جداً في مناقشة هذا من غير كبير محصول، بل لعله أربك المسألة بدلاً من إيضاحها، وذلك في كتابه آنف الذكر: (تحذير الساجد).

وكذلك ما روي أن أبا جندل بنى مسجداً على قبر أبي بصير، رضي الله عنه، بعد وفاته، وقبيل ذهابه، وعصابته المجاهدة المشهور، التي دوّخت قريش، إلى المدينة. فهذا لا يثبت، وإنما هي في أحسن أحوالها من مراسيل الزهري، وهي في غاية السقوط: «شبه الريح»، كما قال الأئمة. مع اضطراب الروايات حيث قال بعضها: (وجعل عند قبره مسجداً)، وهذا لا بأس به، كما هو عند ابن عساكر. فكل هذا لا يثبت، وإن ثبت فهو منسوخ قطعاً لأن ذلك كان زمان الحديبية، قبل الفتح المكي، وأحاديثنا المحرمة لذلك متأخرة عليه جداً، فهي قطعاً الناسخة الحاكمة.

فسقطت على كل حال احتجاجات «القبوريين الخرافيين» بأي شيء من هذا على جواز «اتخاذ القبور مساجد»: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم، إن يقولون إلا كذباً﴾.

وفي الجانب المقابل فإن من الغريب حقاً أن نجد قوماً سمعوا كل ذلك وعلموا أن الدين قد كُمل، وأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو «المأحي» الذي محى الله به الشرك والكفر، ومع ذلك يستجيزون التقديم بين يدي الله ورسوله، فيسمون عبادة، وشركاً، ما لم يسمه الله ورسوله عبادة أو شركاً، بل ويجعلونه أعظم خطراً، وأولى بالاهتمام مما سماه الله ورسوله شركاً وكفراً. ويجوب رؤوس هؤلاء أقطار الدنيا محذرين من «شرك القبور»، وهو خرافة لا وجود لها، بل هو «بدعة» نكراء، هم الذين افتروها وأحدثوها، ساخرين من «توحيد الحاكمية»، الذي قامت عليه مئات النصوص اليقينية المتضافرة من الكتاب، والسنة، والإجماع، بل والعقل (كما هو مفصل في كتابنا هذا، وكما هو مشبع بحثاً وبرهنة في كتاب مستقل بذاته هو كتابنا المسمى: «الحاكمية وسيادة الشرع»)، مدافعين عن بعض الحكام الذين يبدلون الشرائع، ولا يحكمون بما أنزل الله، ويرخصون للبنوك الربوية، ويقاتلون تحت لواء الكفار ويتولونهم، بدعوى أنهم مسلمون موحدون، عقيدتهم سليمة: ولم لا؟! أليست بلادهم خالية من القبور المبنية، ومزارات الأولياء!! إلى غير ذلك من قلب الحقائق، كل ذلك وهم في غاية النهاية من القناعة بحسن عملهم، وصواب صنيعهم، وسلامة عقيدتهم، فما أعظم تلبيس إبليس: هؤلاء هم «القبوريون المهوسون».

فهناك إذاً صنفان من «**القبوريين**»:

الصنف الأول: جعل بناء القبور وزخرفتها والتمسح بها من القربات، بل من شعائر الدين، وعلامات اليقين، فعصى الله ورسوله، وأوغل في التخريف والأساطير، وأضاع الأعمار في رواية أساطير الأولياء وكراماتهم المكذوبة. هؤلاء هم «**القبوريون الخرافيون**». والغالب على هؤلاء الجهل، وقلة المعرفة. وغاية التحقيق عندهم شتم الإمام ابن تيمية أو تكفيره: هذا جهل مركب، وتفريط شنيع!

والصنف الثاني: غلا في الاتجاه المعاكس فافتري «**شرك القبور**» الذي لا وجود له في العالم، حتى أن أحدهم ليقفز فزعاً، كأن حية لدغته، إذا رأى من يتمسح بقبر أبي القاسم، محمد رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، متبركاً به. وترتب على ذلك تكفير المسلمين، وسل السف عليهم وقتالهم، تماماً كالخوارج الحرورية: يقتلون أهل الإسلام، ويذرون أهل الأوثان. فلنسم هؤلاء: «**القبوريون المهوسون**». والغالب على هؤلاء سطحية الفكر وتفاهته، والعجب بالنفس وتركيتها: فهم، فقط، أهل العقيدة الصحيحة، بزعمهم، وهم وحدهم الفرقة الناجية، وهم الطائفة المنصورة، وغيرهم مشرك كافر، أو على التقدير البعيد، والتساهل الشديد: مبتدع ضال هالك.

وهم في الشر كالصنف الأول، بل الحق أنهم في الشر أشد، لأنهم غلاة مارقون، كسلفهم من الخوارج الحرورية. وهذا غلو وإفراط، والإفراط والغلو، عامة، أشد شراً وإثماً من التفريط، كما سلف في صدر هذا الكتاب.

ودين الله الحق طريق مطهرة مرفوعة، وسط معصومة، حنيفية سهلة سمحة: لا هو تفريط المفرطين الكسالى الفاسقين، ولا غلو المهوسين المارقين، ولا جهالات العوام المقلدين، ولا شطحات المتصوفة المخرفين.

بقيت مسألة واحدة، ألا وهي: ما هي علة الحكم بالحرمة المغلظة لاتخاذ القبور مساجد، وكذلك حرمة اتخاذ قبره، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عيداً؟!

والجواب: إن كان المقصود بالعلة: «**العلة الوجودية**»، أي «**المناط**» الذي ربط به التشريع، أو «**المعنى**»، أو «**الاسم**»، أو «**العنوان**»، أو «**الوصف**»، المنضبط الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدمًا مثل الإسكار الذي هو علة تحريم الخمر: فيحرم كل ما أسكر، فإذا تخلل، أو تحلل، أو عولج بحرق أو طبخ أو نحوه فلم يعد مسكراً عاد إلى الحل، الذي هو الحكم الأصلي على الأشياء. إن كان هذا هو المقصود، فلا سبيل إلى معرفة «**المناط**»، أي «**العلة**» لحكم شرعي إلا بدليل شرعي لأن الربط بين الأثنين أمر وضعي يقتصر الحق فيه على «**صاحب السيادة**»،

المتفرد بالحكم، والخلق والأمر، تباركت أسماؤه، لا شريك له، فهو يحكم لا معقب لحكمه، لا رب غيره، ولا إله سواه. وليس في النصوص الأنفة، ولا في غيرها حسب علمنا، علة شرعية وجودية بالمعنى المحرر أعلاه.

وإن كان المقصود بالعلة «**العلة الغائية**»، أي ما يترتب على تطبيق الحكم من مآلات، وهو ما يسمّى أحياناً بـ«**حكمة التشريع**» أو «**مقصد التشريع**» كما هو الحال في تحريم الخمر والميسر المؤدي إلى حفظ العقل، وتقليل العداوة والبغضاء والشجار بين الناس، وتخفيف الانشغال عن ذكر الله، التي تكثر عند شرب الخمر، وغير ذلك من المقاصد الجميلة التي جاء بها النص، وغيرها مما قد يستنبطه العقلاء، مثل: حفظ المال لما هو أهم من المصارف... إلخ. إن كان هذا المقصود، فيجب أن يعلم يقيناً على كل حال أن الحكم الشرعي إنما ثبت بالنص الشرعي، لا غير، بغض النظر:

(١) عن وجود مقاصد من عدمها،

(٢) وبغض النظر عن معرفتنا لتلك المقاصد أو جهلنا لها، إن كانت موجودة،

(٣) وبصرف النظر عن تحقق المقاصد أو عدم تحققها إن كانت معلومة،

أي أن الحكم الشرعي لا يدور، مطلقاً، مع مقاصده وجوداً ولا عدماً، بل: الالتزام بالحكم الشرعي، وفق النص الشرعي لا غير، هو حقيقة العبودية وجوهرها: فالعبودية هي طاعة أمر الله، والخضوع لأمره، والاستسلام لحكمه، مع تمام المحبة والتعظيم له، جل ذكره، بغض النظر عن أي اعتبار آخر مطلقاً، وليست هي ذات الركوع والسجود، والطواف، والسعي، وإيقاد السرج والشموع، وإطلاق البخور، وغسل أعضاء الوضوء، ولا حتى دفع الزكاة، والامتناع عن الزنا، وترك الربا، وتجنب بيع الغرر، والوفاء بالكيل والميراث، وإيصال الحقوق إلى أهلها، والإحسان إلى الناس، بل إلى عامة الخلق، ليست العبودية هي **عين ذلك**، وإنما هي: «**الطاعة للأمر بذلك**»!

فإذا علم أن الحكم الشرعي لا يدور مع «**الحكمة**» أو «**المقصد**» وجوداً ولا عدماً، فقد أمنا معصية أمر الله بزعم أن كذا وكذا من «**الحكمة**»، وتحصيل «**المصالح**»، ودرء «**المفاسد**»، وغير ذلك من الدجل والهراء. ولا بأس من إعمال العقول في دراسة «**الحكم**» و«**المقاصد**» بشرط أن لا تنسب إلى الشرع إلا بدليل شرعي، وأن لا يقال على الله بغير علم، ولعل الأولى ترك ذلك. ولكن الناس لا يقتنعون بذلك: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾!!

وعليه فيحتمل أن تكون الحكمة من حرمة «**اتخاذ القبور مساجد**» هي:

(١) سد أبواب الشرك، وذرائعه كما يقال، وهو رأي لا تنكر وجاهته، وهو على أي حال مجرد رأي، لا دليل من الوحي عليه، ولا يسعفه، بل يضعفه أن ذلك كان على الأرجح مقبولاً

التوحيد

في شرائع بعض الأنبياء السابقين، قبل النسخ، وأن الشرك كان في أزمئتهم أقوى وأظهر وأخطر، فما باله لم يحرم حينئذ، وحرّم في دين النبي الخاتم، الذي محا الله به الكفر والشرك، وقطع دابر عصور الجهل والخرافة والظلام؟!

غير أنه يمكن أن يعارض هذا بأن النبوة والرسالة قد ختمت، فليس بعد أبي القاسم نبي ولا رسول، فلزم الآن سد أبواب الشرك وذرائعه، خلافاً للعصور الأولى فقد كانت الأنبياء والرسول تتوالى فيصلح التالي ما فسد في ما سبقه من الأزمنة، ويكمل الاحق ما ما تركه السابق، بأمر الله ووحيه وهكذا أبداً.

ومع هذا الاعتراض فتبقى إشكالية أن الموضوع ليس بالخطورة والأهمية التي يتصوره «**القبوريون المهورسون**». فلو كان ثمة ما يسمونه بـ«**شرك القبور**»، وكان من الخطورة المخيفة التي يزعمون، وأن كل شرك في العالم إنما نشأ كذلك، لكان سد بابه من أيسر الأمور، وذلك مثلاً بتشريع حرق جثث الموتى حتي تستحيل رماداً، ثم سحقها، ثم ذروها في البحار الواسعة، فإن لم يتيسر ففي المياه الجارية، فإن لم يكن شيء من تلك البحار والأنهار قريباً، ففي الأراضي الفضاء خارج المدن مع الحرص على المبالغة في ذروها في أوسع مساحة ممكنة، ولا يستثنى من ذلك إلا الدفن في البحر لمن كان في أعالي البحار ونحوه. هذا تشريع سهل ميسور، قد جربته أمم وشعوب، ومحاسنه تساوي أو تفوق محاسن الدفن: فلا تبقى مقبرة ولا قبور، ولا خوف من «**بيع**» شرك القبور المشهور.

فإن قال قائل: حرق الميت، ثم طحن رماده، ثم ذروه في الرياح إهانة له، فنقول: وهل تركة يتفسخ، ويتعفن، فيتقيح وينقلب صديداً ترعى فيه الدود، والأرضة، والجراثيم كرامة له؟!

وإن قال قائل: تكلفة الحطب والوقود اللازمة للحرق التام مرتفعة، فنقول: وهل كلفة قطعة الأرض المحجوزة لمئات، وربما آلاف السنين، أقل من ذلك؟! وماذا عن كلفة الحفر ومشقته؟! فحتى لو كانت تلك الكلفة أكبر، فخطر «**شرك القبور**» المزعوم أعظم، ويمكن معالجة الأمر بجعل تكاليف «**الحرق**» على العاقلة، أو فريضة على الكفاية، أو على بيت المال!

فإن لم يشرع هذا أو نحوه في هذا الدين الخاتم، على سهولته ويسره بل وتميزه على البدائل الأخرى، علمنا أن وساوس القوم مبالغ فيها، وإنما هي فرضيات خيالية، وإسقاطات وهواجس نفسية.

بل لعلنا نقترح على القوم أن يستبدلوا الدفن بما أسلفنا، فما ورد قط نهي صريح عن مثل هذا. نعم: وردت نصوص كثيرة تأمر بالدفن، ولكن هذه لا إشكال فيها، فالقوم أهل «**نظر سديد**»، و«**قياس وتعليل**»، ومراعاة لـ«**جلب المصالح ودفع المفاسد**»، وأساطين في فن

«سد الذرائع، والنظر في المآلات» فلهم أن يزعموا أن الحكمة من الدفن هي: (التخلص من أجساد الموتى، وحماية الناس من تحللها وروائحها، مع تكريم الميت وعدم انتقاص ذكراه لو ترك على سطح الأرض على تلك الحالة الشنيعة)، أو بلفظ آخر: الأمر بالدفن ليس هو لذات الدفن من حيث هو عملية دفن وموارة في التراب، وإنما هو لموارة الجثة، والتخلص منه بطريقة راقية مهذبة، وما الدفن إلا واحدة منها. فالحرق إذاً أولى وأحسن، كما أسلفنا، لا سيما في هذا الزمان حيث رخصت أسعار الوقود، وارتفعت أكلاف القبور والحفر، ولا سيما مع مراعاة «سد الذرائع، والنظر في المآلات»، التي يزعم القوم أنه أسأذته! والقوم قد استباحوا أكثر المحرمات بدعوى «الضرورة»، ولم يروا بأساً باستدعاء أكثر من نصف مليون جندي أمريكي كافر لتدمير العراق، وذبح مئات الألوف من أبناءه، بدعوى «الضرورة» لحماية أهل الكويت من بطش صدام حسين المرعب. فحماية الناس من «شرك القبور»، الأكثر «إرعاباً»، بل هو على مذهبهم الكاسد: من الشرك الأكبر المهلك، المردي في النار الأبدية، واللعة السرمدية، أولى وأوجب: نحن في انتظار إصدارهم لهذه الفتوى «البديعة» على أحر من الجمر!

ومما يشكك في صحة هذا «التعليل» أن «الصلاة إلى القبر»، أقرب في صورته إلى الشرك، وأولى بفتح أبوابه، من «اتخاذ القبور مساجد»، لا سيما إذا كان القبر تحت قدمي المصلي، أو في مؤخرة المسجد، كما هو الغالب في كنائس النصارى حيث رأينا بأنفسنا رأي العين. قبوراً تحت أرجل المصلين. ومع ذلك فإن «الصلاة إلى القبر» محرم فقط، في حين أن «اتخاذ القبور مساجد» كبيرة من كبائر الذنوب، كما أسلفنا!

(٢) ولكن يحتمل أن تكون الحكمة من حرمة «اتخاذ القبور مساجد» هي: حماية حرمة الموتى وعدم أذيتهم بعقد دروس العلم، وجلسات القضاء، والمناظرات، بل وتنظيم الجيوش وعقد ألويتها، وغير ذلك من أنشطة المساجد وفعالياتها، وبالتجمع والجلوس والمشى فوقهم، كما هو في كنائس النصارى حيث رأينا ذلك رأي العين.

(٣) ويحتمل كذلك أن تكون الحكمة من حرمة «اتخاذ القبور مساجد» هي: ربط المسجد في أذهان المؤمنين بالحياة والنشاط والحركة، لا بالموت والفناء والبلى، أي أن الدين، وعموده الصلاة، إنما هو نظام للحياة، وطرز للعيش، وبالعيش وفقه تكون الحياة الطيبة، والموت الطيب، والمبعث الطيب، وليس العكس. بخلاف كنائس النصارى الكئيبة، التي تبني على المقابر، وتتوسط المقابر، ويشعر الإنسان إذا دخلها أنه بمعزل عن الدنيا وأنشطتها، بل يشعر أنه قد مات وأن الدين إنما هو للأموات، وليس للأحياء فيه نصيب. لذلك لا يتذكر النصراني دينه وكنيسته إلا ساعة الموت، وفي لحظات قليلة أخرى: فديننا دين حياة وحركة

ونشاط، وبناء أمصار، وإنشاء مدنيات، وصناعات وتقنيات، وليس هو كالنصرانية المحرفة: دين موت وعزلة ورهبانية، وخلوات وفلوات!

(٤) ويحتمل أن تكون الحكمة من حرمة «**اتخاذ القبور مساجد**» هي: إبقاء المقابر كما هي مقابر، دار الموتى، فلا تتشابه مع دور الأحياء، ولا تضعف قابليتها في التذكير بالموت والفناء والبلى، لا غير. ولعل هذا هو أوجه الأقوال لأن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حينما نسخ النهي عن زيارة القبور فرخص في زيارتها حث على ذلك لحكمة أنها: **«فإن في زيارتها تذكرة»، «فإنها تذكر الموت»، «فإن فيها عبرة»، «فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة»**، كما جاء في النصوص المعصومة الصحيحة، على ما سيأتي قريباً، بإذن الله.

(٥) ويحتمل أن تكون الحكمة من حرمة «**اتخاذ القبور مساجد**» هي: عدم التشبه بأهل الكتاب، والحرص على مخالفتهم من كل وجه، وهو من مقاصد الشريعة المهمة الذي جاءت به العشرات، بل المئات من النصوص. وهذه المخالفة مطلوبة في صغير الأمور وكبيرها، كما يظهر من الأمثلة الآتية:

* حيث جاء في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: [حدثنا يحيى بن إسحاق حدثنا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«اعفوا للحي وخذوا الشوارب وغيروا شيبكم ولا تشبهوا باليهود والنصارى»**]، هذا إسناده جيد، وهو صحيح بشواهده!

* وجاء في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» حديث آخر: [حدثنا زيد بن يحيى حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر حدثني القاسم قال سمعت أبا أمامة يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الأنصار بيض لحاهم فقال: **«يا معشر الأنصار حمّروا، وصفّروا، وخالفوا أهل الكتاب!»** قال: فقلت: (يا رسول الله: إن أهل الكتاب يتسربلون ولا يأتزرون؟!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«تسربلوا، وائتزروا، وخالفوا أهل الكتاب!»** قال: فقلت: (يا رسول الله: إن أهل الكتاب يتخففون، ولا ينتعلون؟!)، قال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **«فتخففوا، وانتعلوا، وخالفوا أهل الكتاب!»**، قال: فقلنا: (يا رسول الله: إن أهل الكتاب يقصون عثانينهم، ويوفرون سبالهم؟!)، قال: فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **«قصوا سبالكم، ووفروا عثانينكم، وخالفوا أهل الكتاب!»**، قلت: القاسم بن عبد الرحمن صدوق يغرب كثيراً، وهذا إسناده حسن، وهو صحيح بشواهده.

ولعل غيرنا يجد حكماً معقولة أخرى، ومقاصد وجيهة، ولكننا نبرأ إلى الله من أن ننسبها إلى الله، إلا ببرهان من الوحي، ولا نقول، إن شاء الله، على الله بغير علم، ولا حول

ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

❖ فصل: الترغيب في زيارة القبور واتباع الجنائز للرجال والنساء

حرم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أول الأمر زيارة القبور، وغلظ الوعيد فيها للنساء خاصة، ثم نسخ ذلك كله، للرجال والنساء على حد سواء، بعد ذلك:

* كما أخرج الترمذي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور. قال: (وفي الباب عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء، وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن). وأخرجه أحمد بإسناد حسن، كما أخرجه ابن ماجه بإسناد فيه مجهول.

* وأخرج ابن ماجه بإسناد حسن عن حسان بن ثابت قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور)

* وأخرج النسائي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: [لعن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج]، كما أخرجه في سننه الكبرى، وأخرجه الترمذي، وأبو داود، والحاكم، والطبراني، والخطيب في تاريخ بغداد، وأحمد من طرق، وأحمد من طريق أخرى، وفيها زيادة فائدة: (قال محمد بن جحادة: سمعت أبا صالح، يحدث بعد ما كان قد كبر، عن ابن عباس إلى آخره)، وأخرجه البيهقي في «الكبرى»، والطيالسي، وابن الجعد بنفس الفائدة، وهم ابن حبان فقال: (أبو صالح هذا ميزان بصري ثقة، وليس صاحب الكلبي، ذاك باذام)، وعليه صحح الحديث، وهو غلط فاحش!

أبو صالح هذا فالصحيح أنه باذام، مولى أم هانيء، كما صرح محمد بن جحادة به في رواية شعيب عنه؛ وهو، أي أبو صالح باذام، ضعيف، مجمع على ضعفه من كافة أئمة هذا الشأن، بل هو متهم، وحدث بذلك على كبر وشيخوخة، وهي لا تزيدنا، معشر بني آدم، إلا ضعفاً، ومن طريقه أيضاً أخرج ابن ماجه صدر الحديث! وهو موافق للأحاديث الصحيح في ما يتعلق بزائرات القبور، قبل النسخ، واتخاذ المساجد عليها، ولكن لا تقوم به حجة فيما يتعلق بتحريم اتخاذ «السرج» على القبور، فليلاحظ، إلا أن يأتي من طريق أخرى تصلح للاعتضاد بها، ولم يقع لنا في ذلك شيء بعد، فوجب القطع ببطالانها، ولم يجز الأخذ بها، ولا التدين بموجبها، إذ ما كان الله ليحرم اتخاذ السرج على المقابر، ثم لا يأذن بنقل ذلك

التوحيد

إلا من طريق رواية ضعيف ساقط، كالمجمع على ضعفه، حال كبره وشيخوخته، ولا ترد عن ثقة حافظ قط! حاشا لله، ثم حاشاه، وهو القائل: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

ومع ذلك فإن الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في تحقيقه لـ «فتح المجيد: شرح كتاب التوحيد»، بعد أن أقر بضعف أبي صالح بإدام يقول: (وعلى كل حال فإن إيقاد السرج على القبور وثنية لا يرضاها الإسلام)!

سبحان الله: هل أصبح الدين يؤخذ بأمزجة الرجال وأهوائهم؟! ولو أن الشيخ زعم أن إيقاد السرج على القبور لا يعجبه هو، ويذكره هو بالوثنية، أو كلاماً نحواً من هذا، لما كان لنا معه كلام. أما أن ينسب ذلك إلى الإسلام، فلا، وألف لا!

ولو قال قائل: (بل إن إيقاد السرج على القبور مدنية، وارتقاء في الذوق، تبعد به الوحشة عن المقابر، وتطرد عنها الكلاب المتوحشة التي استوطنت في مقابر بعض البلاد التي تدعي «التوحيد»، زوراً وبهتاناً: فلم يعد أحد يجسر على المرور بها بليل إلا وهو مدجج بالسلاح، بالإضافة إلى تجوالها جيئة وذهاباً، وإيذائها الأموات والأحياء بنجاستها ونباحها)، لو قال قائل ذلك لما كان أقرب ولا أبعد عن الإسلام من الشيخ عبد القادر، بل لعله أقرب. وما هي إلا آراء، وأمزجة وأهواء، ليس شئ منه من عند الله، يبطل بعضها بعضاً، ويدفع بعضها بعضاً، وينقض بعضها بعضاً: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾!

ولكن الشيخ عبد القادر الأرناؤوط من أكابر أتباع الدعوة الوهابية، فهو إذاً متورط منذ لحظته الأولى في «الهوس القبوري»، لا يستطيع منه فكاكاً، وهو يعتقد أنها في ذلك على الحق المبين، وها نحن أثبتنا أنها في هذه المسألة على الخطأ المؤكد اليقيني، فلننظر هل يستطيع القوم التحرر من تقليدهم، أو يبقوا متمادين على خطئهم؟! *

* وقال ابن ماجه: حدثنا محمد بن المصفي الحمصي حدثنا أحمد بن خالد حدثنا إسرائيل عن إسماعيل بن سلمان عن دينار أبي عمر عن ابن الحنفية عن علي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا نسوة جلوس قال: «ما يجلسكن؟!»، قلن: ننتظر الجنازة، قال: «هل تغسلن؟!»، قلن: لا، قال: «هل تحملن؟!»، قلن: لا، قال: «هل تدلين فيمن يدلي؟!»، قلن: لا، قال: «فارجعن مأزورات غير مأجورات»، إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الرازي ضعيف، لا تقوم بروايته حجة، ومحمد بن المصفي الحمصي مدلس، قبيح التدليس، يدلس تدليس التسوية، ولكنه صرح هاهنا بالتحديث، ولكن ليس إلى منتهى الإسناد، فهذه مصيبة أخرى!

* وأخرج النسائي، وهذا لفظه، وأبو داود، وأحمد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال: [بينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ بصر بامرأة، لا تظن أنه عرفها، فلما توسط الطريق وقف حتى انتهت إليه، فإذا فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال لها: «ما أخرجك من بيتك يا فاطمة؟!»، قالت: أتيت أهل هذا الميت فترحمت إليهم، وعزيتهم بميتهم، قال: «لعلك بلغت معهم الكدى؟!»، قالت: معاذ الله أن أكون بلغتهم وقد سمعتك تذكر في ذلك ما تذكر! فقال لها: «لو بلغتهم معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك!» [قال أبو عبد الرحمن النسائي: ربيعة ضعيف، هكذا قال الإمام النسائي عن ربيعة بن سيف بن ماتع المعافري، لكن الحافظ قال: «صدوق له مناكير!»، ونص غيره على أنه كثير الوهم والخطأ، والظاهر أن ابن حبان يوثقه، لأنه أخرج هذا الحديث في صحيحه، وكذلك الحاكم، وقال: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، وهو وهم فاحش، فليس المعافري من رجالهما، ولا يبلغ تلك المرتبة، حتى يلج الجمل في سم الخياط!]

وفي متن الحديث بعض نكارة، إذ ليس فيه إنكار بين على أهل الميت لذهابهم إلى القبور أو على اتباعهم الجنازة، وقصر الإنكار على فاطمة، صلوات الله عليها، إلا أن يقال أنه من خصوصياتها، وقد أخرج أبو يعلى الحديث وزاد فيه: (فسألت ربيعة: ما الكدى؟! فقال: أحسبها المقابر، قال: فلما رأيت ربيعة شك، لقيت يزيد بن أبي حبيب فأخبرته بحديث ربيعة، وسألته: الكدى؟! فقال: هي المقابر). ولو صح هذا الحديث، وهو لا يصح ولا تقوم به حجة، ولا يحل التدين به، فهو موافق، في الجملة، للوعيد الشديد لزائرات القبور، حتى جاء النسخ، كما سيأتي قريباً.

* أخرج مسلم بأسانيد صحاح عن أبي هريرة قال زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله، فقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت»، وأخرج مثله النسائي، وأبو داود، وأحمد، وأخرج ابن ماجه عجزه بإسناد حسن.

* كما أخرج مسلم بأسانيد صحاح عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها؛ ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم؛ ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً»، وأخرج مثله النسائي بإسناد في غاية الصحة، وفي لفظ للنسائي بإسناد صحيح: «نهيتكم عن زيارة القبور فمن أراد أن يزور فليزر، ولا تقولوا هجراً»، وكذلك أبو داود بطوله، ومختصراً، وجاء من طرق صحاح وحسان حكمة ذلك: «فإن في زيارتها تذكرة»، «فإنها تذكر الموت»، «فإن فيها عبرة»، «فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة». وأخرجه الترمذي مختصراً من طرق أخرى، بأسانيد صحاح، زاد في بعضها: «فقد أذن

التوحيد

لمحمد في زيارة قبر أمه، فزوروها فإنها تذكر الآخرة»، وقال: (وفي الباب عن أبي سعيد، وابن مسعود، وأنس، وأبي هريرة، وأم سلمة، قال أبو عيسى: حديث بريدة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بزيارة القبور بأسا وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق). وقد جاء حديث بريدة من طرق كثيرة صحاح وحسان في بعضها: أنه كان بعد استئذانه ربه في زيارة قبر أمه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكان ذلك في زمن فتح مكة، في رمضان من العام الثامن من الهجرة، وهو القوي الراجح، أو زمن تبوك في العام التاسع، ولكنه قطعاً بعد خير، وقبل ذهاب أبي هريرة للبحرين على كل حال، لأنه شهد زيارته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ورواها، كما سلف قبل أسطر.

* وأخرج ابن ماجه بإسناد حسن قوي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها! فإنها تزهّد في الدنيا وتذكّر الآخرة».

* وأخرج أحمد بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها! فإن فيها عبرة، ونهيتكم عن النبيذ فاشربوا! ولا أحل مسكراً! ونهيتكم عن الأضاحي فكلوا».

* وأخرج البخاري، ومسلم، وابن ماجه، وأحمد بأسانيد غاية في الصحة عن أم عطية، رضوان الله عليها، قالت: (كنا ننهي عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا)، بل هو كالماتواتر عنها، رواه الأئمة الأثبات الثقات: محمد بن سيرين، وحفصة بنت سيرين، وغيرهما. فإن كان النهي من النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فبها ونعمت، وهو نهى كراهيه، وليس نهى تحريم كما هو ظاهر من النص. وإن كان النهي من غيره، من بعض الصحابة مثلاً، فالحديث حينئذ مجرد رواية لرأي بعض الصحابة، ولا تقوم حجة بأحد دون رسول الله، عليه وعلى آله صلوات وسلام من الله، ولكن الصحيح المرفوع قطعاً هو التالي:

* في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا سليمان بن داود أنا إسماعيل أخبرني محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء بن علقمة انه كان جالسا مع بن عمر بالسوق ومعه سلمة بن الأزرق إلى جنبه فمر بجنّازة يتبعها بكاء فقال عبد الله بن عمر: (لو ترك أهل هذا الميت البكاء لكان خيراً لميتهم)، فقال سلمة بن الأزرق: (تقول ذلك يا أبا عبد الرحمن؟)، قال: (نعم أقوله!)، قال: (أنى سمعت أبا هريرة، ومات ميت من أهل مروان فاجتمع النساء يبكين عليه، فقال مروان: (قم يا عبد الملك فإنهن أن يبكين)، فقال أبو هريرة: (دعهن فإنّه مات ميت من آل النبي، صلى الله عليه وسلم، فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر بن الخطاب ينهاهن ويطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعهن يا بن الخطاب فإن العين دامعة والفؤاد مصاب وان العهد حديث»)، فقال بن عمر: (أنت سمعت

هذا من أبي هريرة؟! قال: (نعم!)، قال: (يأثره عن النبي صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم!)، قال: (قاله ورسوله أعلم).

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من طريق ثانية: حدثنا عبد الرزاق أنا بن جريج أخبرني هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو انه أخبره ان سلمة بن الأزرق كان جالسا مع عبد الله بن عمر بالسوق فمر بجنائز يبكي عليها فعاب ذلك عبد الله بن عمر فانتهرهن فقال له سلمة بن الأزرق: (لا تقل ذلك، فأشهد على أبي هريرة لسمعته يقول، وتوفيت امرأة من كنان مروان، وشهدها، وأمر مروان بالنساء التي يبكين فجعل يطردن، فقال أبو هريرة: دعهن يا أبا عبد الملك فإنه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنائز يبكي عليها وأنا معه ومعه عمر بن الخطاب فانتهر عمر اللاتي يبكين مع الجنائز فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعهن يا بن الخطاب: فإن النفس مصابة، وإن العين دامعة، وإن العهد حديث»)، قال: (أنت سمعته؟!)، قال: (نعم) قال: (قاله ورسوله أعلم!)

هذه أسانيد مليحة حسان قوية، تقوم بها الحجة، كما هو مبرهن عليه في الملحق، وأخرج النسائي وابن ماجه بعضه، كما أخرجه أحمد وغيره من طرق أخرى. وهذا الميت هو على الأرجح أم كلثوم بنت محمد، أو زينب بنت محمد، سيد البشر، عليهما وعلى والدهما وعلى آله الصلاة والسلام.

والأمر باتباع الجنائز، قياماً بحق المسلم، ولتذكر الآخرة جاء مؤكداً، لا فرق بين الرجال والنساء:

* كما هو في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري: حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأشعث قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء، رضي الله تعالى عنه، قال: (أمرنا النبي، صلى الله عليه وسلم، بسبع ونهانا عن سبع: أمرنا باتباع الجنائز، وعيادة المريض، وإجابة الداعي، ونصر المظلوم، وإبرار القسم، ورد السلام، وتشميت العاطس؛ ونهانا عن أنية الفضة وخاتم الذهب والحريز والديباج والقسي والإستبرق). ثم أخرجه البخاري بنحوه عن عدد من شيوخه، فقال: حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا شعبه، وحدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة، وحدثنا آدم حدثنا شعبة، وحدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أشعث، وحدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الشيباني عن أشعث. وهو في «المجتبى من السنن» للنسائي: أخبرنا سليمان بن منصور البلخي قال حدثنا أبو الأحوص (ح) وأنبأنا هناد بن السري في حديثه عن أبي الأحوص عن أشعث عن معاوية بن سعد، قال هناد قال البراء بن عازب، وقال سليمان بن البراء بن عازب به بطوله. وفي «المجتبى من السنن»

أيضاً: أخبرنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار عن محمد قال حدثنا شعبة بنحوه. وهو في «صحيح ابن حبان»: أخبرنا حامد بن محمد بن شعيب البلخي ببغداد حدثنا منصور بن أبي مزاحم حدثنا أبو الأحوص عن أشعث بنحوه إلى منتهاه.

وقد يعترض بعضهم بأن بعض هذه النواهي إنما هي للرجال فقط، كخاتم الذهب، والحرير، وهي حلال للنساء. فنقول نعم، ولم نأخذ هذا من هذا الحديث، ولو لم يأت إلا هذا لكان الذهب والحرير حراماً على الجميع، الرجال والنساء على حد سواء، ولكن جاء حل ذلك للنساء في نصوص ثابتة أخرى أخرى، فاستثنينا ما استثناه الله ورسوله، وخصصنا أو قيدنا كما جاء عن الله ورسوله، ويبقى ما سواه على عمومته، وإطلاقه، وشموله للنساء والرجال، بل وللإنس والجن، حتى يأتينا برهان من الله بخلاف ذلك، أما بالزعم المجرد، أو الهوى الفاسد، أو التقليد البليد، فلا، وألف لا!

* وفي «الجامع الصحيح المختصر» أيضاً: حدثنا محمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال أخبرني بن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة، رضي الله تعالى عنه، قال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس». وعقب البخاري قائلاً: (تابعه عبد الرزاق قال أخبرنا معمر ورواه سلامة عن عقيل).

– وهو في «صحيح مسلم»: حدثني حرمة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب عن بن المسيب أن أبا هريرة قال نحوه.

– وفي «صحيح ابن حبان»: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي به إلى منتهاه.

– وفي «السنن الكبرى»: أخبرني عمرو بن عثمان قال حدثنا بقية عن الأوزاعي به.

* وفي «صحيح ابن حبان»: أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع قال حدثنا هبة بن خالد قال حدثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أبي عيسى الأسواري عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «عودوا المرضى، واتبعوا الجنائز تذكركم الآخرة». وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي عيسى الأسواري. قلت: أبو عيسى الأسواري، لا بأس به، من رجال مسلم، والحديث صحيح، تقوم به الحجة قطعاً.

هذه نصوص قطعية الدلالة يظهر منه أن النهي، من غير عزيمة، في حديث أم عطية هو على الأرجح من بعض الصحابة، كعمر أو غيره، وليس من نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، أو هو الأمر الأول القديم، الذي نسخ بعد ذلك، لأن أبا هريرة

متأخر الإسلام، وقد صرح بسماعه مباشرة من نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتبريكات وتسليمات من الله.

* وأخرج الإمام مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، تقول: [قام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت فأمرت جاريتي بريرة تتبعه حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ما شاء الله أن يقف ثم انصرف فسبقته بريرة فأخبرتني، فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح، ثم ذكرت ذلك له، فقال: «إني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم»]. هذا إسناد قوي جيد. وأخرجه الدارمي، وإسحاق بن راهويه في «المسند»، والحاكم وصححه، والبيهقي، من طريق مالك، وأخرجه أحمد، والبخاري في «قرة العينين برفع اليدين» من طريق قتيبة عن عبد العزيز بن محمد عن علقمة بن أبي علقمة بمثله، إلا أنهما زادا: (ثم رفع يديه، ثم انصرف).

* وقال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرحمن وحدثنا أبو عامر قالوا: حدثنا زهير بن محمد عن شريك بن (أبي) نمر عن عطاء بن يسار أن عائشة قالت: [كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يخرج إذا كانت ليلة عائشة إذا ذهب ثلث الليل إلى البقيع فيقول: السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، فإننا وإياكم وما توعدون غدا مؤجلون (قال أبو عامر تؤجلون)، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون]، وهو كذلك في مسند إسحاق بن راهويه، وهو إسناد جيد لا بأس به.

* وقال الإمام أحمد بن حنبل في «المسند»: حدثنا يعقوب قال: حدثنا أبي قال: عن محمد بن أسحق، قال: حدثني عبد الله بن عمر العجلي قال حدثني عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص عن عبد الله بن عمرو عن أبي مويهبة مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: [بعثني رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من جوف الليل فقال: «يا أبا مويهبة! إني قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع، فأنطلق معي!»، فأنطلقت معه، فلما وقف بين أظهرهم قال: «السلام عليكم يا أهل المقابر! ليهن لكم ما أصبحتم فيه مما أصبح فيه الناس! لو تعلمون ما نجاكم الله منه؟! أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم يتبع أولها آخرها: الآخرة شر من الأولى»]، قال: [ثم أقبل علي فقال: «يا أبا مويهبة! إني قد أوتيت مفاتيح خزائن الدنيا والخلد فيها ثم الجنة، وخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي، عز وجل، والجنة!»، قال: [قلت: بأبي وأمي! فخذ مفاتيح الدنيا والخلد فيها ثم الجنة! قال: «لا، والله يا أبا مويهبة! لقد اخترت لقاء ربي والجنة»، ثم أستغفر لأهل البقيع، ثم انصرف فبدي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في وجعه الذي قبضه الله، عز وجل، فيه حين أصبح]، وأخرجه الدارمي بنحوه.

* وتابعه الطبراني في «المعجم الكبير»: حدثنا أسلم بن سهل الواسطي ثنا محمد بن

أبان الواسطي ثنا الحكم بن فضيل عن يعلى بن عطاء عن عبيد بن جبيرة عن أبي مويهبة مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: [أمر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن يصلي على أهل البقيع فصلى عليهم في ليلته ثلاث مرات فلما كانت الثالثة قال: «يا أبا مويهبة أسرج لي دابتي!»، فأسرجت، فركب، فسار إلى أهل البقيع، ثم نزل فأمسكت دابته، فوقف عليهم فقال: «ليهنكم ما أنتم فيه مما في الناس! أتت فتن كقطع الليل المظلم، يركب بعضها بعضاً، الأخرى أشد من الأولى، فليهنكم ما أنتم فيه!»، ثم جاء رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا أبا مويهبة! إني أعطيت (أو قال: خيرت) مفاتيح ما يفتح الله على أمتي من بعدي والجنة: أو لقاء ربي»، قلت: بأبي وأمي يا رسول الله اخترنا! قال: «اخترت لقاء ربي!»، فما مكث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلا سبع أو ثمان حتى قبض، صلى الله عليه وسلم، وأخرج أحمد مثله من طريق يعلى بن عطاء. ويعلى بن عطاء ثقة من رجال مسلم في «الصحيح»، وهو أقوى وأتقن من عبد الله بن عمر بن علي بن عدي العبلي.

* ولكن الحاكم قال في «المستدرک علی الصحیحین»: حدثنا أبو أحمد بكر بن محمد بن همدان الصيرفي بمرور من أصل كتابه: حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، حدثنا عمر بن عبد الوهاب الرياحي أبو حفص، حدثنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري عن محمد بن إسحاق قال حدثني عبيد الله بن عمر بن حفص عن عبيد بن حنين مولى الحكم بن أبي العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله تعالى عنهما، عن أبي مويهبة؛ وساق الحديث بنحو سياق أحمد. ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، إلا أن الحاكم قد أظهر تعجبه من ذلك الإسناد، ولم يلهمه الله، ولا الذهبي، التنبيه إلى أنه إسناده مصحف: تصحف فيه عبد الله بن عمر العبلي، إلى عبيد الله بن عمر (بن حفص) العمري، الإمام الثقة الثابت المشهور؛ وكذلك عبيد بن جبيرة، مولى الحكم ابن أبي العاص، إلى عبيد بن حنين (وهو مولى آل زيد بن الخطاب، وليس مولى الحكم بن أبي العاص، كما جاء مصرحاً به في الإسناد!!)، وهو ثقة من رجال الشيخين، فأصبح هذا الإسناد المصحف العجيب على شرط مسلم!

ولكن هذا لا يضر كثيراً، بحمد الله، لأن الحديث بمجموع طرق أحمد والطبراني، ليس فيه من يحتاج إلى نظر سوى: عبيد بن جبيرة، مولى الحكم ابن أبي العاص، هذا. وهو تابعي قليل الحديث جداً، مترجم له في «التاريخ الكبير»، وكذلك في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه الأئمة أي جرح مطلقاً، ولم يصرحوا بتوثيق، إلا ابن حبان ذكره في الثقات. وهو على كل حال على العدالة الأصلية، وثناء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على الصحابة والتابعين بالعدالة وحسن الرواية. كما أن متن حديثه هذا مستقيم، تشهد لكل فقرة منه

نصوص الكتاب والسنة، فالإسناد حسن، وهو صحيح على شرط ابن حبان، والحديث، على كل حال، صحيح بشواهده، والله أعلم.

* وأخرج مسلم، وكذلك النسائي، بإسناد صحيح، قال: أخبرنا يوسف بن سعيد قال حدثنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله ابن أبي مليكة أنه سمع محمد بن قيس بن مخرمة يقول سمعت عائشة تحدث قالت: (ألا أحدثكم عني وعن النبي صلى الله عليه وسلم؟!)، قلنا: (بلى)، قالت: [لما كانت ليلتي التي هو عندي (تعني النبي صلى الله عليه وسلم) انقلب فوضع نعليه عند رجله، وبسط طرف إزاره على فراشه، فلم يلبث إلا ريثما ظن أنني قد رقدت، ثم انتعل رويداً، وأخذ رداءه رويداً، ثم فتح الباب رويداً، وخرج رويداً، وجعلت درعي في رأسي واختمرت وتقنعت إزاري، وانطلقت في إثره، حتى جاء البقيع فرفع يديه ثلاث مرات، فأطال، ثم انحرف، فأنحرفت، فأسرعت، فأسرعت، فهرولت، ففهرولت، فأحضر، فأحضرت، وسبقته فدخلت، فليس إلا أن اضطجعت، فدخل فقال: «ما لك يا عائشة حشياً رابية؟!»، قالت: (لا!)، قال: «لتخبرني أو ليخبرني اللطيف الخبير؟!»، قلت: (يا رسول الله، بأبي أنت وأمي)، فأخبرته الخبر. قال: «فأنت السواد الذي رأيت أمامي؟!»، قالت: (نعم!)، فلهزني في صدري لهزة أوجعتني، ثم قال: «أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله؟!»، قلت: (مهما يكتُم الناس فقد علمه الله!)، قال: «فإن جبريل أتاني حين رأيت ولم يدخل علي، وقد وضعت ثيابك، فناداني فأخفى منك، فأجبتة فأخفيتك منك، فظننت أن قد رقدت، وكهرت أن أوقظك، وخشيت أن تستوحشي»، فأمرني أن آتي البقيع فأستغفر لهم، قلت: (كيف أقول لهم يا رسول الله؟!)، قال: «قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، يرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»]. وقد أخرجه ابن حبان وصححه، وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقاته، وقد أخرج النسائي، والبيهقي في «الكبرى»، مثله، بإسناد جيد لا بأس بها، ومن طرق أخرى، مطولاً ومختصراً.

وهذا أيضاً حجة قاطعة على نسخ تحريم زيارة القبور على النساء، لأن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أمر عائشة أن تأتي البقيع فتستغفر للموتى، وعلمها ما تقول في الزيارة، ولو لم تكن الزيارة مستحبة أو واجبة لما أمرها أو علمها حرفاً. لاحظ أن آخر فقرات الحديث تقول نصاً: [فأمرني أن آتي البقيع فأستغفر لهم، قلت: (كيف أقول لهم يا رسول الله؟!)، قال: «قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، يرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»]، فجملة: (فأمرني أن آتي البقيع فأستغفر لهم) هي من كلام عائشة تروي ما أمرها به بدليل الجملة التالية، حيث تسأله أن يعلمها ماذا تقول في الزيارة.

التوحيد

ومعلوم من السيرة، وجمهرة من الأحاديث الصحيحة، أنه ما كان يزور القبور، إلا متأخراً، قبيل وفاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بأمر من ربه، ولم يكن يزور القبور قبل ذلك، بل كان ممنوعاً منها، كأتمته سواء بسواء، كما سبق أعلاه، في مثل حديث أبي مويهبة، رضي الله عنه: أنه زارهم مودعاً، بأمر من ربه، ثم بدأ به مرضه الذي توفي منه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله. بل إن الأرجح أن القصة المذكورة في حديث عائشة متأخرة جداً قبيل وفاته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لأنه أذن له أولاً في زيارة القبور قبل وفاته بنحو سنتين، وما أمر بزيارة البقيع خاصة داعياً ومودعاً إلا قبيل وفاته بأيام قليلة، فحديث عائشة هو قطعاً الناسخ لكل ما قبله.

* وأخرج الأثرم بإسناد لم يقع لنا ولعله مطابق للآتي، وكذلك البيهقي في «الكبرى» من طريق الحاكم، والحاكم في «المستدرک»، قال الحاكم: حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، أنبأ أبو المثني معاذ بن المثني، حدثنا محمد بن المنهال الضري، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا بسطام بن مسلم، عن أبي التياح يزيد بن حميد عن عبد الله بن أبي مليكة: [أن عائشة، رضي الله عنها، أقبلت ذات يوم من المقابر. فقلت لها: يا أم المؤمنين! أليس نهى رسول الله عن زيارة القبور؟! قالت: نعم، نهى عن زيارة القبور، ثم أمر بزيارتها!]. هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات أثبات حقاظ مشاهير، إلا بسطام بن مسلم البصري، وهو ثقة مأمون بإجماعهم، وقال عنه ابن نمير: شيخ قديم، رفيع القدر جداً.

* وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم (رخص في زيارة القبور). وهو اختصار للحديث السابق، ومن نفس طريق بسطام بن مسلم البصري، رحمه الله.

* وأخرج الترمذي بإسناد صحيح، قال: حدثنا الحسين بن حريث حدثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة قال: [توفي عبد الرحمن بن أبي بكر بحبشي، قال: فحمل إلى مكة فدفن فيها. فلما قدمت عائشة أتت قبر عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت:

وكنا كندمانى جذيمة حقة
فلما تفرقنا كاني ومالك
من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

ثم قالت: والله لو حضرتك ما دفنت إلا حيث مت، ولو شهدتك ما زرتك!، وهذه قصة مغايرة للسابقة، وموضوع آخر.

* وأخرج البخاري بإسناد صحيح، غاية في الصحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه

أنه قال لامرأة من أهله: (تعرفين فلانة؟!)، قالت: نعم، قال فإن النبي، صلى الله عليه وسلم، مر بها وهي تبكي عند قبر، فقال: «اتقي الله واصبري!»، فقالت: (إليك عني، فإنك خلو من مصيبتني!)، قال: فجاوزها، ومضي، فمر بها رجل فقال: ما قال لك رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟! قالت: ما عرفته! قال: إنه لرسول الله، صلى الله عليه وسلم! قال: فجاءت إلى بابه، فلم تجد عليه بواباً، فقالت: يا رسول الله! والله ما عرفتك، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «إن الصبر عند أول صدمة»[، وأخرجه أحمد مختصراً. فلم يقل لها، عليه وعلى آله صلوات من الله، أنا رسول الله، ولا يحل لك زيارة المقبرة، أو كلاماً نحو هذا، وإنما أمرها بالصبر وبتقوى الله لا غير. فدل هذا قطعاً على قولنا، إلا أن يكون خان، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أمانة الرسالة، حاشا لله، ثم حاشا لله.

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الصمد وحسن بن موسى قالَا ثنا حماد عن علي بن زيد قال أبي حدثناه عفان ثنا بن سلمة أنا على بن زيد عن يوسف بن مهران عن بن عباس قال: [لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنياً لك يا بن مظعون بالجنة قال فنظر إليها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نظرة غضب فقال لها: «ما يدريك؟! فوالله اني لرسول الله وما أدري ما يفعل بي!»، (قال عفان: ولا به)، قالت: يا رسول الله! فارسك وصاحبك؟! فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حين قال ذلك لعثمان، وكان من خيارهم، حتى ماتت رقية (!) ابنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «الحقي بسلفنا الخير عثمان بن مظعون!»، قال وبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، لعمر: «دعهن يبكين! وإياكن ونعيق الشيطان!»، ثم قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «مهما يكون من القلب والعين فمن الله والرحمة ومهما كان من اليد واللسان فمن الشيطان»، وقعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على شفير القبر وفاطمة إلى جنبه تبكي فجعل النبي، صلى الله عليه وسلم، يمسح عين فاطمة بثوبه رحمة لها[، ليس هذا الإسناد بالقوي، مع أن الحاكم صححه، وقال الذهبي: صالح. وقوله رقية وهم، فما كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حاضراً، ولا عمر، لأنهم كانوا ببدر حينئذ، ولم يرجعوا إلا وقد فرغ من دفن رقية بنت محمد، صلى الله عليه وسلم، ولم ينسخ النهي عن زيارة القبور إلا أخيراً فسمعه أبو هريرة وحضره، وإنما هي أم كلثوم بنت محمد أو زينب بنت محمد، سيد البشر، عليهما وعليه وعلى سائر آله الصلاة والسلام.

* وفي «المستدرک علی الصحیحین»: حدثنا أبو حميد أحمد بن محمد بن حامد العدل بالطبران ثنا تميم بن محمد ثنا أبو مصعب الزهري حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي

فديك أخبرني سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه: [أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده]، قال الحاكم: هذا الحديث رواه عن آخرهم ثقات. (في الأصل: سليمان بن داود عن جعفر؛ سقط منه عن أبيه، ولكنه هكذا صحيحاً في الطريق التالية).

* وفي «المستدرك على الصحيحين»: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا القرشي حدثني علي بن شعيب ثنا بن أبي فديك أخبرني سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه أن أباه علي بن الحسين حدثه عن أبيه: [أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة بن عبد المطلب في الأيام فتصلي وتبكي عنده]، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ولكن قال الذهبي في التلخيص: سليمان بن داود مدني تكلم فيه. قلت: نعم، ولكنه كلام غير مفسر، وهو لا يضر، كما هو مبين في الملحق.

ومعلوم أن الحسين، عليه السلام، كان صغيراً، ولعله لم يبلغ السابعة أو الثامنة، عند وفاة فاطمة، عليها السلام، فدل هذا على أنه شهد ذلك قبيل وفاتها بقليل، أي بعد النسخ. لاحظ أنها، سلام الله عليها، إنما كانت تصلي عنده، وليس فوقه، فليس هذا من الصلاة في المقبرة، لأنه قبر منفرد في الفضاء هو ذاته المقبرة، ولا من «اتخاذ القبور مساجد» من صدر ولا ورد.

فهذه الأدلة بمجموعها لا تدع مجالاً للشك في أن النهي عن زيارة القبور، الذي كان مغلفاً مقروناً باللعن للنساء، قد نسخ كله، فعاد مباحاً، بل مستحباً بقرينة قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «فرزوها! فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة»، وتذكر الآخرة، والزهد في الدنيا من المطالب المستحبة المشروعة للرجال والنساء على حد سواء. هذا هو الحق الذي نسبته الترمذي إلى طائفة من أهل العلم، حين قال: (وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء، وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء لقلّة صبرهن وكثرة جزعهن).

وقال الحافظ في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» عند الكلام عن اتباع الجنائز للنساء: [ومال مالك إلى الجواز وهو قول أهل المدينة ويدل على الجواز ما رواه بن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال دعها يا عمر الحديث وأخرجه بن ماجه والنسائي من هذا الوجه ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة، ورجاله ثقات].

وهذا هو الحق الذي لا يجوز أن تكون فيه شبهة. أما ما قال بعضهم: **(إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن)**، فهو تعليل غير شرعي، أي أنه رجم قبيح بالغيب، وقول على الله بغير علم، يبطله أنه لم يحرم على النساء اتباع الجنائز، وإنما كرهه لهن فقط في أول الأمر، كما هو ثابت يقيناً من حديث أم عطية، رضي الله عنها، وبغيره من الصحاح التي أوردنا آنفاً، إن كان ذلك كله مرفوعاً إلى نبي الله. ومعلوم من الحس والتجربة أن جزع النساء، وقلة صبرهن، بل ونياحتهم تكون في أشدها عند الموت، وتشيع الجنائز، أي حال اتباعها، وعند الدفن وتيقن الفراق عياناً، وليس عند زيارة القبر بعد ذلك، لا سيما بعد تطاول الزمن، وتكرار الزيارة، عندما تذهب الصدمة الأولى، ويخف الألم، ويلتئم الجرح، فأين عقولكم، يا أهل العقول: أفلا تستحون من التقديم بين يدي الله ورسوله؟! ولكن هكذا تكون الأقوال الساقطة، والتعليلات السخيفة!

ثم هم متناقضون في تطبيق هذه العلة الساقطة، إذ يلزمهم أن يقولوا بكراهية أو حرمة زيارة القبور لمن استشعر من نفسه الجزع، وكذلك بوجوب أو استحباب إبعاد من يظهر عليه الجزع في المقبرة لأنه أتى مكروهاً أو منكراً، وهم لا يقولون بشئ من ذلك، فتبين أنهم متناقضون متلاعبون، وأنهم أصحاب هوى أو تقليد يُحتج له بكل شئ أو شبهة، لا فرق بين حق أو باطل.

هذا ما ثبت في الصحاح، أما الرواية التي تقول: **«فارجعن مأزورات غير مأجورات»**، فلا حجة فيه لأن إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة ضعيف، فلا يعارض به حديث أم عطية الصحيح، بل الذي هو في الصحة غاية، ولا حديث سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة. وحتى لو ثبت لم يكن فيه حجة لأن الحديث بطوله هو: قال: «ما يجلسكن؟!»، قلن: ننتظر الجنائز، قال: «هل تغسلن؟!»، قلن: لا، قال: «هل تحملن؟!»، قلن: لا، قال: «هل تدلين فيمن يدلي؟!»، قلن: لا، قال: «فارجعن مأزورات غير مأجورات»، فهؤلاء نسوة متطفلات، لا مشاركة لهن في الصلاة على الجنائز، أو غسلها، أو حملها، أو إدلائها في قبرها، فلعلهن ما أتين إلا للنياحة، ونتف الشعور، وخمش الوجوه، وضرب الصدور، وشق الثياب: على عوائد نساء العرب القبيحة. فلو ثبت لكان حجة على جواز تشييع النساء للجنائز إذا كان لهن مشاركة في غسل، أو حمل، أو إدلاء، أو دفن أو نحوه، مع الامتناع عن النياحة المحرمة على كل حال، وهذا أقرب إلى معنى حديث أم عطية، وليس العكس، كما كان الأمر الأول قبل النسخ.

والترخيص بل استحباب الزيارة للنساء والرجال على حد سواء لم نعتمد فيه على زيارة عائشة، رضي الله عنها، لأخيها، ولا للمقابر بعامة، كما ثبت في الأحاديث أعلاه، فليس

التوحيد

شيء من ذلك حجة، وإنما الحجة في كلام الله ورسوله، لا غير. وفعل عائشة جاء هنا موافقاً للنص الشرعي، فهو صحيح، ولكن ليس هو الحجة، ما عدا قولها: (ولو شهدتك ما زرتك)، الذي جاء خلاف الدليل، فلا يعتد به.

وقد احتج بعضهم بقول عائشة: (ولو شهدتك ما زرتك) على أن زيارة القبور ليست مستحبة للنساء كما هي للرجال.

سبحان الله: لقد أصبح كلام عائشة، وهو محض اختيار لها، لعله لبعد مكان القبر، ومشقة الذهاب إليه، أو لاعتبارات أخرى خاصة بها، رأتها هي وجيهاً، وكل ذلك لا يعيننا، ولا حجة فيه عندنا، وهو على كل حال عارٍ من الدليل، حجة تقدم على قول المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، إذ قال: **«فزوروها! فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة»**، وتذكر الآخرة، والزهد في الدنيا من المطالب المستحبة المشروعة للرجال والنساء على حد سواء.

والغريب أن هؤلاء القوم يعللون أحكاماً شرعية بعلل غير شرعية، مثل: سد الذرائع، وخشية «الفتنة»، وجلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها، وإسكات الرعا، وتسكين الدهماء، وغير ذلك من السخف والهراء، بل الفضائح والمخازي، فإذا جاءت النصوص الشرعية المعصومة، المطهرة المرفوعة، بعلل أو حكم ومقاصد شرعية متيقنة لم يرفعوا بها رأساً: ﴿فالحكم لله العلي الكبير﴾!

والحق أن ترخيصه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بزيارة القبور، الذي نسخ به التحريم، وكذلك حثه على زيارتها، بقوله: **«زوروها»**، كل ذلك عام يشمل الرجال والنساء، ولم يرد ما يخصه، وكذلك حثه على **«اتباع الجنائز»**، وجعله حقاً للمسلم على المسلم، كما ثبت أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، علم عائشة ما تقول في الزيارة، وأقر المرأة التي كانت تبكي عند القبر، فلم يأمرها بشيء قط سوى تقوى الله والصبر، وإقراره لجلوس فاطمة، عليها السلام، على حافة القبر وبكائها هناك، كل ذلك نسخ متيقن لتحريم سابق. ولم يكن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ليلحق بالرفيق الأعلى، من غير كمال البيان عن الله، فما الذي منعه، عندما نسخ تحريم زيارة القبور، فحض على زيارتها، ورغب في ذلك، ما الذي منعه من بيان استثناء النساء من ذلك؟! أليس هو الذي قال في الذهب والحريز: **«هذان حلال لإناث أمتي، حرام على ذكورها»**، أو كما قال؟! ولا يجوز أن يحفظ الله المنسوخ، ويترك الناسخ يضيع، بعد أن تعهد بحفظ الذكر، حيث قال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، كما أسلفنا بيانه. هذا هو الحق الذي لا يجوز اعتقاد سواه، أو العمل بغيره!

لاحظ كذلك دقة بيان أفصح خلق الله، المعصوم بعصمة الله، عليه صلوات وسلام

وتبريكات من الله، عندما قال: «إني نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها! فإن فيها عبرة، ونهيتكم عن النبيذ فاشربوا! ولا أحل مسكراً! ونهيتكم عن الأضاحي فكلوا» فرخص بكافة الأسقية والظروف والأوعية، ناسخاً بذلك النهي عن الانتباز في الدباء، والنقير، والمحنتم، وظروف أخرى، كما في حديث وفد عبد القيس، كيف احتاط، وزاد البيان بحرمة كل مسكر فقال مؤكداً: «ولا أحل مسكراً!»، مع أن المسكر في العربية هو الخمر فقط، أما النبيذ فليس بمسكر، في أصل كلام العرب، الذي نزل القرآن بلسانهم (ولا عبرة في اصطلاح المولدين ممن جاء بعدهم، الذين ربما سموا الأشياء بغير أسمائها، وقد حذر النبي، صلى الله عليه وسلم، من استحالهم الخمر بتسميتها بغير اسمها!). ومع ذلك يوجد من المسلمين، بل من علمائهم وكبارهم، من يقول أن قوله: «زوروها» خاص بالرجال، خلافاً لكلام العرب، ولضرورات الحس والعقل الموجبة لكون هذا الخطاب لكل من هو أهل له من المخاطبين: الرجال والنساء، والعرب والعجم، والأحرار والعبيد، والسود والبيض، بل والإنس والجن، كما تقرر يقيناً في علم أصول الفقه! لم يبق إلا القول أنه فاته، صلى الله عليه وسلم، أن ينبه على بقاء حرمة زيارة القبور للنساء، وهذا هو الكفر بعينه، فما أقبح الهوى، وأشنع التقليد!

ولقد جانب الصواب شيخ الإسلام ابن تيمية في تعقيبته على رواية الأثرم: [ولا حجة في حديث عائشة؛ فإن المحتج عليها احتج بالنهي العام، فدفعت ذلك بأن النهي منسوخ، ولم يذكر لها المحتج النهي الخاص بالنساء الذي فيه لعنهن على على الزيارة... إلخ]. وهي زلة قدم شنيعة منه، رحمه الله، فالترخيص بزيارة القبور للرجال مشهور عند الصحابة والتابعين، معلوم بالتواتر، لا يخفي على مثل الإمام الحجة ابن أبي مليكة، رحمه الله، فسؤاله كان عن النهي للنساء، وهو النهي المغلظ، المقرون باللعنة لزائرات القبور من النساء، بقريئة أنه كان حال رجوعها، وهي امرأة، من المقابر، وجواب عائشة، رضي الله عنها، هو في هذا الخصوص. وابن أبي مليكة كان سائلاً مستفتياً، وليس معترضاً مناظراً، وهو أكثر فقهاً، وأعظم أدباً مع أم المؤمنين، من أن يكون كذلك. كما أن القوم لم يكونوا يعقدون جلسات المناظرات، ولم يكونوا أهل تقعر وتفرع في الجدليات.

وعلى كل حال فكل من سيدة نساء العالمين، فاطمة بنت محمد، عليهما الصلاة والسلام، وأم المؤمنين، عائشة، رضوان الله وسلامه عليهما، أفقه، وأعلم، بأمر رسول الله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وبكيفية تطبيق النص القاطع الذي روته عائشة، من جميع من جاء بعدهما من المتأخرين، وهما الصديقتان العالمتان الراسختان، وهما من عترته، أهل بيته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، فمن كان ملغياً عقله، ومن كان ولا بد مقلداً، فليقلدهما!

التوحيد

ثم استدركنا أن حديث مسلم والنسائي الذي جاء فيه: [فأمرني أن أتى البقيع فاستغفر لهم، قلت: (كيف أقول لهم يا رسول الله؟!)]، قال: «**قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، يرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»، وهو صحيح تقوم به الحجة، صريح في أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أمرها أن تأتي البقيع فتستغفر لأهله، والأمرها هنا هو للوجوب قطعاً، لأنه لم يأت أمرأ بعد نهى، أي بعد تحريم، أو لبيان نسخ لحكم سابق، لأن هذه الواقعة كانت قبيل وفاته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أي بعد النسخ بسنوات.

والنسخ قد صرحت به الأحاديث أنفة الذكر في أول هذا الفصل، فربما ساغ أنذاك أن يقال أن ذلك قرينة صارفة للأمر عن كونه للوجوب إلى كونه لمجرد الإباحة فقط عند مجيء الوحي بها، وتلفظه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمضمونها. أما حديثنا هذا، حديث مسلم والنسائي، فهو تشريع جديد متأخر، لا محيص من حمل الأمر فيه على الوجوب. لذلك يجب على كل مسلم ومسلمة، إذا بلغ سن التكليف، أن يزور القبور ولو مرة واحدة في العمر، ثم تستحب بعد ذلك زيارتها كلما تيسر، ويتأكد ذلك لمن خشي أن تطفئ عليه الدنيا، ومن شعر بحاجة إلى التذكير بالموت والفناء والآخرة، نسأل الله أن يجعلنا ممن استحيى من الله حق الحيا، وفذكر الموت والبلى، وعمل للآخرة ولم ينخدع أو يفتتن بهذه الحياة الدنيا.

❁ فصل: فضل زيارة القبر النبوي الشريف

وليست تلك الزلة التي ذكرنا قريباً هي الزلة الوحيدة للإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية في هذا الباب، بل له غيرها في «**مسألة شد الرجال**». وهذا لا يضر: فلكل جواد كبرة، ولكل صارم نبوة. وإنما يضر بحق الإصرار على الخطأ، وركوب الرأس، الذي نراه في أيامنا هذه ليل نهار عند «**القبوريين**» بشتى أصنافهم: «**القبوريون الخرافيون**»، أو «**القبوريون المهوسون**».

وزيارة القبور المندوب إليها، بل الواجبة ولو مرة واحدة في العمر، كما أسلفنا، ليست فقط لتذكر الموت، والخروج من الغفلة، وهو مطلب عظيم تشتد حاجتنا إليه في دوامة الحياة الدنيا، المنسية المطغية، بل هي كذلك لبر الموتى من المسلمين عامة، ومن ذوي القربى والأصدقاء والأحبة خاصة: للسلام عليهم، والأنس بتذكرهم، والدعاء لهم. والموتى يبلغهم ذلك، بتبليغ الله لهم.

وأولى من يزار، وأحق من يبر ويحب ويوقر: سيدي وحبيبي أبو القاسم محمد، رسول

الله وخاتم النبيين، بأبي هو وأمي، لا فرق في ذلك لأهل المدينة أو غيرهم، ولا من جاء ماشياً من قريب، أو شد الرحال من أقصى الدنيا، لعموم الأدلة السابقة، وقيام البراهين القاطعة، على علو مرتبته، وعظيم حقه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

نعم: لقد زلت القدم بالإمام شيخ الإسلام ابن تيمية فقال بحرمة ذلك مستنداً لما صح عنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أنه قال: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»، ولم ينفرد، رحمه الله بذلك، بل قاله قبله نفر قليل من العلماء مثل: أبو محمد الجويني، وأختاره القاضي حسين، والقاضي عياض وطائفة، فما أحسنوا، ولا وفقوا.

قلت: هذا خطأ **شنيع** سببته فيما يلي، مستعينين بالله، جل وعلا، مبتدئين أولاً بتحرير طرق الحديث وألفاظه:

* فقد أخرج البخاري في «**الجامع الصحيح المختصر**»: حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك عن قزعة قال سمعت أبا سعيد رضي الله تعالى عنه أربعا قال قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم (وكان غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة) (ح) حدثنا علي حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى**». وهنا جمع البخاري حديثي أبا هريرة وأبا سعيد الخدري في نسق واحد مختصراً، على مذهبه في الاختصار.

* وفي صحيح مسلم حديث أبي هريرة منفرداً: حدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب جميعاً عن بن عيينة (قال عمرو حدثنا سفيان) عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى**».

– وهو في «سنن أبي داود»: حدثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري بنحوه.
– وفي «**المجتبى من السنن**» للنسائي: أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا سفيان عن الزهري به، وقال الألباني: صحيح.

– وفي «**سنن ابن ماجه**»: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري به، وقال الألباني: صحيح.

– وفي «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» عدة طرق: حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري به، وحدثنا سفيان عن الزهري به، وحدثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري به.

التوحيد

- وهو في «**صحيح ابن حبان**»: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة حدثنا محمد بن أبي السري قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري به.

- وفي «**سنن الدارمي**» من غير طريق الزهري: أخبرنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به،

- هو كذلك في «**المسند**»، قال أحمد: حدثنا يزيد به، قلت: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

* وفي «**موطأ الإمام مالك**» مطولاً جداً: [وحدثني عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال خرجت إلى الطور فلقيت كعب الأحماس فجلست معه فحدثني عن التوراة وحدثته عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فكان فيما حدثته أن قلت قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط من الجنة وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة إلا الجن والإنس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه قال كعب ذلك في كل سنة يوم فقلت بل في كل جمعة فقرأ كعب التوراة فقال صدق رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي هذا وإلى مسجد إيلياء** (أو بيت المقدس يشك)»، قال أبو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب الأحماس وما حدثته به في يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم قال قال عبد الله بن سلام كذب كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت أية ساعة هي قال أبو هريرة فقلت له أخبرني بها ولا تضن علي فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت وكيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة ساعة لا يصلي فيها؟! فقال عبد الله بن سلام ألم يقل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال أبو هريرة فقلت بلى قال فهو ذلك]. وفي صحيح ابن حبان: أخبرنا الحسين بن إدريس الأنصاري أخبرنا أحمد بن أبي بكر عن مالك به بطوله، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناد صحيح على شرط الشيخين. قلت: هو كذلك في

الصحة غاية النهاية، من الصحاح العتاق في موطأ مالك. أول جامع للصحاح.
* وفي «مسند الحميدي»: حدثنا سفيان قال ثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»

* وفي «مسند الحميدي»: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم قال ثنى يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال أخبرني بصرة بن أبي بصرة الغفاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس»
* وفي «المنتقى من السنة المسندة» لابن الجارود: حدثنا بن المقرئ ومحمود بن آدم قالوا ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وقال محمود إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا».

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» لفظ مقارب عن أبي هريرة: [قرأت على عبد الرحمن: مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة فذكر الحديث قال أبو هريرة فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري قال من أين أقبلت فقلت من الطور فقال أما لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت إليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي وإلى مسجد إيلياء (أو بيت المقدس يشك)». هذا إسناد في غاية الجودة والصحة.

* وفي «صحيح مسلم» بلفظ آخر: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد غير أنه قال: «تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد». بهذا الإسناد يعني: (الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم).

* وفي «صحيح ابن حبان» ما يدل على أن الزهري أخذه كذلك من أبي سلمة، بلفظ آخر: أخبرنا محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي بحمص قال حدثنا كثير بن عبيد قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد إلى مسجد الحرام ومسجدكم هذا وإيلياء». قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

* وفي «صحيح مسلم» من غير طريق الزهري عن أبي هريرة ولفظ آخر: وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي حدثنا بن وهب حدثني عبد الحميد بن جعفر أن عمران بن أبي أنس حدثه

أن سلمان الأغر حدثه أنه سمع أبا هريرة يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد مسجد الكعبة ومسجدي ومسجد إيلياء».**

* وفي «سند الإمام أحمد بن حنبل» كامل القصة من طريق أبي بصرة الغفاري: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا حسين بن محمد ثنا شيبان عن عبد الملك عن عمر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام أنه قال لقي أبو بصرة الغفاري أبا هريرة وهو جاء من الطور فقال من أين أقبلت قال من الطور صليت فيه قال أما لو أدركتك قبل أن ترحل إليه ما رحلت أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **«لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى».**

* والقصة في «المعجم الكبير» من طريق آخر: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثني أبي عن بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن أبي بصرة الغفاري قال لقيت أبا هريرة فقلت إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **«لا تشد المطي إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي ومسجد الحرام ومسجد الأقصى».**

* وفي «مسند أبي يعلى» رواية نادرة: [حدثنا محمد بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح عن زيد بن أسلم عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أن أبا بصرة حميل بن بصرة لقي أبا هريرة وهو مقبل الطور فقال لو لقيتك قبل أن تأتيه لم تأتني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: **«تضرب أكباد المطي إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»**]. قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح.

– وهي في «المعجم الكبير»: [حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع عن روح بن القاسم به]

* وفي «مسند أبي داود الطيالسي»: حدثنا أبو عوانة عن عبد الله بن عمير عن عمرو أو عمر بن عبد الرحمن (قال أبو داود: أحدهما) أن أبا بصرة الغفاري لقي أبا هريرة وهو جاء فقال من أين أقبلت قال أقبلت من الطور صليت فيه قال اما اني لو ادركتك لم تذهب اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **«تشد الرحال الى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى».**

* أما حديث أبي سعيد فقد جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» مع كامل القصة مسلسلاً مصرحاً فيه بالتحديث: [حدثنا يحيى بن آدم ثنا زهير ثنا عبد الملك بن عمير حدثني قزعة أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فأعجبني فدنوت منه وكان في نفسي حتى أتيت فقلت أنت سمعت من رسول الله صلى الله

عليه وسلم؟! قال، فغضب غضباً شديداً، قال: (فأحدث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما لم أسمع!! نعم: سمعت، رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى»، وسمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «يقول لا تسافر المرأة الا مع زوجها أو ذي محرم منها»، وسمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا صيام في يومين يوم الأضحى ويوم الفطر من رمضان»، وسمعتة يقول: «لا صلاة بعد صلاتين صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وصلاة العصر حتى تغرب الشمس»[، هذا صحيح كإسناد البخاري، بل لعله أصح. وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا بهز ثنا همام أنا قتادة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري بنحوه باختصار طفيف.

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» لفظ آخر: [حدثنا محمد بن جعفر ثنا سعيد وعبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد مسجد إبراهيم ومسجد محمد صلى الله عليه وسلم وبيت المقدس»، قال ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة في ساعتين بعد الغداة وقال عبد الوهاب بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغيب الشمس ونهى عن صيام يومين الفطر والنحر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام أو ثلاث ليال الا مع ذي محرم]

* وهو في «سنن الترمذي» مختصراً: حدثنا بن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد الأقصى». قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح. وقال الألباني: صحيح.

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا يعقوب ثنا أبي عن بن إسحاق ثنا أبان بن صالح عن قسيم مولى عمارة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

– وهو في «مسند أبي يعلى»: حدثنا أبو خيثمة حدثنا جرير حدثنا عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد به، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح؛ ثم قال أبو يعلى: وعن أبي سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الأقصى»، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح * وفي «صحيح ابن حبان» مسلسلاً بالثقات المصرحين بالتحديث: أخبرنا الفضل بن الحباب الجمحي حدثنا إبراهيم بن بشار الرمادي حدثنا سفيان حدثنا عبد الملك بن عمير

التوحيد

قال سمعت قزعة يقول سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا». وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

* وجاء في «سنن ابن ماجه» عن أبي سعيد وعبد الله بن عمرو بن العاص كليهما: [حدثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب ثنا يزيد بن أبي مريم عن قزعة عن أبي سعيد وعبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام وإلى المسجد الأقصى وإلى مسجدي هذا»]، وقال الألباني: صحيح.

* وهو في «مسند الشاميين» أطول منه: [حدثنا أبو زرعة الدمشقي ثنا محمد بن المبارك الصوري ثنا صدقة بن خالد (ح) وحدثنا محمد بن أبي زرعة ثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن شعيب قال: ثنا يزيد بن أبي مريم عن قزعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد إلى المسجد الحرام وإلى المسجد الأقصى وإلى مسجدي، هذا ولا تسافر امرأة مسيرة يومين إلا مع زوجها أو ذي محرم»].

* وفي «مسند الحميدي»: [حدثنا سفيان قال: ثنا عبد الملك بن عمير قال أخبرني قزعة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد إيليا» وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة فوق ثلاث إلا ومعهذا ذو محرم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ونهى عن صيام يومين يوم الأضحى ويوم الفطر]

* ولكن جاء في «صحيح مسلم»: حدثنا قتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة جميعا عن جرير قال قتيبة حدثنا جرير عن عبد الملك وهو بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت منه حديثا فأعجبني فقلت له أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قال: فأقول على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما لم أسمع!! قال: سمعته يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى؛ وسمعته يقول لا تسافر المرأة يومين من الدهر إلا ومعهذا ذو محرم منها أو زوجها».

* وجاء نحوه في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٢ ص: ١٥٠): [حدثنا يحيى بن يعلى عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

تشدوا الرجال إلا إلى ثلاث مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى].
 * غير أن عبد الله بن أحمد أخرج في «المسند»: حدثني أبي ثنا عثمان بن محمد (وقال عبد الله: وسمعتُه أنا من عثمان بن محمد بن أبي شيبة) ثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم بن سهل عن قزعة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا صوم يوم عيد، ولا تسافر امرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم، ولا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى» قال وودع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال له أين تريد قال أريد بيت المقدس فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة في هذا المسجد أفضل يعني من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام.
 وجاء الحديث كذلك عن أبي الجعد الضمري، رضي الله عنه:

* كما هو في «المعجم الكبير»: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا سعيد بن عمر الأشعثي ثنا عبثر بن القاسم عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرجال إلا إلى: المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد الأقصى». قلت: هذا إسناد جيد قوي على شرط مسلم
 * ولكن جاء في «الأحاديث والمثاني»: حدثنا محمد بن أبي غالب نا سعيد بن عمرو نا عبثر عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد الأقصى»، وهذا كذلك جيد قوي كسابقه، بل هو عين سابقه.
 واعتنى الإمام البيهقي بهذا الحديث فتنبع كثيراً من طريقه ولخصها تلخيصاً جيداً، كما جاء:

* في «سنن البيهقي الكبرى»: أنبأ أبو طاهر الفقيه أنبأ أبو طاهر محمد بن الحسن المحمد أباضي ثنا العباس بن محمد الدوري ثنا روح بن عبادة ثنا سعيد بن أبي عروبة وهشام بن أبي عبد الله عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما تشد الرجال إلى ثلاثة مساجد مسجد إبراهيم ومسجد محمد وبيت المقدس»، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة في ساعتين بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الغداة حتى تشرق الشمس وعن صوم يومين يوم الفطر ويوم الأضحى ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم أخرجه مسلم في الصحيح من حديث بن أبي عروبة وهشام وأخرجه البخاري من حديث شعبة عن قتادة وأخرجاه من حديث عطاء بن يزيد الليثي ويحيى بن عمار المازني عن أبي سعيد في النهي عن هاتين الصلاتين.

* وفي «سنن البيهقي الكبرى» أيضاً: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو النضر الفقيه ثنا إبراهيم بن إسماعيل العنبري ثنا هارون بن سعيد الأيلي ثنا بن وهب حدثني عبد الحميد بن جعفر أن عمران بن أبي أنس حدثهم أن سلمان الأغر حدثه أنه سمع أبا هريرة يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد مسجد الكعبة ومسجدي ومسجد إيلياء، والصلاة في مسجدي أحب إلي من ألف صلاة في غيره إلا مسجد الكعبة»، رواه مسلم في الصحيح عن هارون بن سعيد الأيلي وثبت في ذلك عن أبي سعيد الخدري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم

* وفي «سنن البيهقي الكبرى»: أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد أنبأ أبو سهل بن زياد القطان ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا مسدد وعلي بن عبد الله قالا ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد رسول الله والمسجد الأقصى»، قال بن المديني هكذا حدثنا به سفيان هذه المرة على هذا اللفظ وأكثر لفظه: «تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد»، رواه البخاري في الصحيح عن علي بن المديني ورواه مسلم عن عمرو الناقد عن سفيان.

وجاء نحوه كذلك عن جابر بن عبد الله الأنصاري، رضي الله عنه:

* كما هو في «صحيح ابن حبان»: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني حدثنا عيسى بن حماد أخبرنا الليث بن سعد حدثني أبو الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن خير ما ركبت إليه الرواحل مسجدي هذا والبيت العتيق»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم. كما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا حجين ويونس قالا حدثنا الليث بن سعد به. وقال أحمد: حدثنا حسن ثنا بن لهيعة ثنا أبو الزبير عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «خير ما ركبت إليه الرواحل مسجد إبراهيم عليه السلام ومسجدي».

– وفي «السنن الكبرى» قال النسائي: أنا قتيبة بن سعيد نا الليث به.

– وفي «مسند أبي يعلى»: حدثنا كامل حدثنا ليث حدثنا أبو الزبير به. قال الشيخ حسين أسد: الحديث صحيح. وفي «مسند عبد بن حميد»: حدثني أحمد بن يونس ثنا ليث بن سعد عن أبي الزبير به..

– وفي «المعجم الأوسط»: حدثنا أحمد قال حدثنا العلاء بن موسى بن عطية أبو الجهم الباهلي قال حدثنا الليث بن سعد به، ثم وهم الطبراني فقال: (لم يرو هذا الحديث عن الليث إلا العلاء بن موسى)، قلت: كيف، وقد رواه عيسى بن حماد، وحجين، ويونس، وأحمد بن

يونس؟!

وجاء هذا، ونحوه، وقريباً منه بأسانيد دون ما سبق، لن ندرسها إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وهي موافقة لما سلف إلا من خلاف طفيف في الألفاظ، نذكرها قطعاً للطريق على من أراد الكذب أو المراء، فمنها:

* ما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا هاشم حدثنا عبد الحميد حدثني شهر قال سمعت أبا سعيد الخدري وذكرت عنده صلاة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد ينبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا، ولا ينبغي لامرأة دخلت الإسلام أن تخرج من بيتها مسافرة إلا مع بعل أو مع ذي محرم منها، ولا ينبغي الصلاة في ساعتين من النهار من بعد صلاة الفجر إلى أن ترحل الشمس ولا بعد صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس ولا ينبغي الصوم في يومين من الدهر يوم الفطر من رمضان ويوم النحر»

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا أبو معاوية ثنا ليث عن شهر قال لقينا أبا سعيد ونحن نريد الطور فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تشد المطي إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد المدينة وبيت المقدس»]

* وهو في «مسند أبي يعلى» مع كامل القصة: [حدثنا زهير حدثنا جرير عن ليث عن شهر قال أقبلت أنا ورجال في عمرة فمررنا بأبي سعيد الخدري فدخلنا عليه فقال أين تريدون قلت نريد الطور قال وما الطور سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقول لا تشد رحال المطي إلى مسجد يذكر الله فيه إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد المدينة وبيت المقدس، ولا تصلح الصلاة في ساعتين من النهار بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغيب الشمس ولا يصلح الصوم في يومين من السنة يوم الفطر من رمضان ويوم الأضحى من ذي الحجة ولا تسافر المرأة سفراً في الإسلام إلا مع بعل أو ذي محرم. وقال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف، قلت: ليس هو بشديد الضعف، ولا هو بالذي تقوم به الحجة.

* وفي «المعجم الصغير»: [حدثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي حدثني أبي عن أبيه عن جده سلمة بن كهيل الحضرمي عن حجية بن عدي عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى، ولا تسافر المرأة فوق يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم، ولا يصام يومان في السنة الفطر والأضحى، ولا صلاة بعد صلاتين بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس»]، لم يروه

التوحيد

عن سلمة إلا ابنه يحيى تفرد به ولده عنه. قلت: إبراهيم بن اسماعيل بن يحيى الكهيلي ضعيف.

* وفي «المعجم الأوسط»: [حدثنا أحمد بن يحيى الطواني قال حدثنا سعيد بن سليمان عن محمد بن عبد الرحمن بن مجير عن زيد بن أسلم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن حميل الغفاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تضرب المطايا إلا إلى ثلاث مساجد: مسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس». وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن زيد عن المقبري عن أبي هريرة إلا بن مجبر ورواه روح بن القاسم وغيره عن زيد عن سعيد المقبري عن أبي بصرة حميل بن بصرة)، وهو كذلك في «المعجم الكبير».

* وفي «المعجم الكبير»: [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا يحيى الحماني ثنا عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي بصرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد الأقصى»]

* وفي «المعجم الكبير»: [حدثنا أحمد بن رشدين ثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن نافع حدثني عبد الله بن عمر عن وهب بن كيسان عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس»]

* وفي «مسند الشاميين»: [حدثنا محمد بن الليث الجوهري ثنا الفضل بن سهل الأعرج ثنا علي بن يونس البلخي ثنا هشام بن الغاز عن نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تشد المطي إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»]

* وفي «مسند الشاميين»: [حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش حدثني أبي عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن قرعة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاث مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»، هذا إسناد ضعيف، محمد بن إسماعيل بن عياش لا شيء]

إذن هذه هي ألفاظ الحديث بعد البحث والتقصي الشديد:

اللفظ الأول: وهو المعتمد: «لا تُشدُّ الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى»، أي بصيغة النفي، والفعل مبني للمجهول. هذا هو لفظ الجمهور من الأحاديث بأصح الأسانيد. وفي حكم هذه الصيغة الألفاظ المماثلة

التوحيد

مثل: «لا تُعْمَلِ المطي»، أو «لا تُشَدَّ المطي». والمعنى واحد، كما أنه لا عبرة بالتغاير في ترتيب المساجد، ولا فرق بين قوله: المسجد الأقصى، أو مسجد بيت المقدس، أو مسجد إيليا فهي أسماء متباينة لمسجد واحد؛ تماماً كقوله: الكعبة، أو المسجد الحرام، أو مسجد إبراهيم كل ذلك مسجد واحد.

اللفظ الثاني: «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد مسجد الكعبة ومسجدي ومسجد إيلياء»، عند الإمام مسلم، بصيغة الحصر: «إنما»، والخبر، وما كان في حكمه مثل: «إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد: ...»، كما هو بإسناد صحيح عند ابن حبان، «إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: مسجد إبراهيم ومسجد محمد صلى الله عليه وسلم وبيت المقدس»، كما هو في المسند.

اللفظ الثالث: صيغة الخبر بدون حصر في مثل: «تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد»، كما هو عند مسلم، وهو أغلب لفظ سفيان بن عيينة عن الزهري، كما شهد بذلك الإمام علي بن المديني، وليس هو قصراً على سفيان، بل قد جاء عن غيره، ومثلها: «تضرب أكباد المطي إلى ثلاثة مساجد: ...».

اللفظ الرابع: «لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد ينبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا»، كما هي في مسند أحمد إلا أن إسنادها ليس بذلك.

اللفظ الخامس: بصيغة النهي هكذا: «لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ..»، وهي رواية مسلم قال: حدثنا قتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة جميعاً عن جرير عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن أبي سعيد، وقد توبع كل من قتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة، تابعهما أبو الحياة يحيى بن يعلى عن أبي شيبة. هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن عبد الملك بن عمير بن سويد تغير حفظه قليلاً بآخرة، فالحجة في سماع المتقدمين من أمثال شعبة والثوري وأبي عوانة، أما سماع أبي الحياة يحيى بن يعلى، وجرير بن عبد الحميد فهما متأخران عن أولئك فالأرجح أنها من تغير حفظ عبد الملك بن عمير بن سويد كما أسلفنا. ومهما كان الأمر فهي ساقطة لا يجوز أخذها، ولا التدين بها. إذ لا يعقل أن تكون هي عين اللفظ النبوي الشريف، ثم لا تأتي إلا من طريق شاذة تخالف نقل التواتر في الكتب وعند العلماء، وإلا كان وعد الله بحفظ الذكر، قرآناً وسنة، خائساً، عندما قال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون﴾، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

اللفظ السادس: «لا تشد الرحال إلا إلى: المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد الأقصى»، أي بحذف لفظة: «ثلاثة مساجد»، كما جاء في «المعجم الكبير» من حديث أبي

التوحيد

الجعد الضمري، ولكنه جاء مصححاً من نفس الطريق في «الأحاد والمثاني». وهذه كذلك من تصحيفات النساخ، أو سبق قلم أو ذهب لبعض الرواة، لا يعتد بها، ولا يجوز أخذها. وهذه ساقطة كذلك كسابقتها، ولنفس الأسباب.

قلنا أن اللفظ الأول هو المعتمد، وعليه أغلب الطرق والروايات، وهو الأشبه بكلام النبي، والأليق بفصاحته، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله. وهو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أفصح من نطق بالضاد، مع ما خصه الله به من جوامع الكلم، واختصار الكلام اختصاراً، فالنفس مطمئنة أنه هو عين اللفظ النبوي الشريف.

هذا اللفظ مخصوص بالمساجد، ولا كلام فيه مطلقاً عن غيرها، وذلك بغض النظر عن كونه نهياً أو نفيّاً للأفضلية والأحقية، أي أن معناه أحد اثنين لا ثالث لهما:

الأول: لا تشدوا الرحال، أي لا تسافروا، إلى مسجد، أي إلى مكان يصلى فيه أو تبغى فيه الصلاة، إلا إلى هذه المساجد الثلاثة. أي أنني أنهاكم عن ذلك.

الثاني: ليس شيئاً من المساجد، أو المواضع التي يصلى فيها أو تبغى فيها الصلاة، يستحق مشقة السفر ونفقتة، وأن تشد له الرحال، وتضرب أكباد الإبل، إلا هذه المساجد الثلاثة، لعظيم مكانتها، وارتفاع مرتبتها عند الله، تبارك وتعالى. فالأولى بالإنسان أن يصرف النفقة على الفقراء والمساكين في جيرته، ويكتفي بمسجد بلده.

وسنبرهن على أن الثاني هو الصحيح إن شاء الله بعد قليل، ولكن ما الدليل على أن الكلام عن المساجد فقط، ولا علاقة له بغيرها، فلا تعلق له بالسفر للتجارة، أو النزهة، أو التقدم لخطبة امرأة حسناء جميلة، أو طلب العلم، أو السياحة في الأرض والنظر كيف بدأ الخلق، أو التقلب في البلاد للتعرف على مصارع المجرمين، أو زيارة الأقارب والأحبة أحياء وأمواتاً، أو زيارة قبر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أو غير ذلك مطلقاً؟!

الدليل هو نفس اللفظ النبوي الشريف، لأنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما قال:

«لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى»، ولو أراد كل شد رحال وكل سفر لقال: **«لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة:**

المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى»، بحذف لفظة

«مساجد»، إذ لا حاجة إليها حينئذ، بل هي حينئذ فضول وتطويل، والكلام حينئذ في غاية

الوضوح والفصاحة، فلا يليق بسيد الفصحاء أن يعدل عنه إلى لفظ مطول، لا فائدة منه، بل

قد يحدث عند السامع وهماً، أو لقال: **«لا تُشد الرحال إلا إلى: المسجد الحرام ومسجد**

الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى»، بحذف لفظة **«ثلاثة مساجد»**، هذا هو

الاتق بسيد الفصحاء الذي أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً، في مثل قول:

«لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه مالاً .. إلخ».

أما كون المقصود هو بيان أفضلية المساجد الثلاثة المذكورة واستحقاقها أن تنفق على السفر إليها الأموال، وأن يتحمل في السفر إليها المشاق، أما غيرها من المساجد فليس فيها من الفضل ما يبرر النفقة الكبيرة والمشقة البالغة في السفر، بل الأولى أن ينفق الإنسان على محاويع بلده، ما دام قد فاز بالصلاة في مساجدها. أي النفي هنا ليس نهياً، ولا يراد به النهي، فدليلة النقل المتواتر، والإجماع المتيقن لعلماء الأمة قاطبة على أن السفر للتجارة وطلب الرزق الحلال مباح، لا بأس به، مع أن المسافر يشد رحله، ويغادر أهله وأحبته متجهاً إلى الأسواق، مع كونها أبغض بلاد الدنيا إلى رب العزة، تبارك وتعالى، كما صح عنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام:

* كما جاء في «**صحيح مسلم**»: وحدثنا هارون بن معروف وإسحاق بن موسى الأنصاري قالا حدثنا أنس بن عياض حدثني بن أبي ذباب في رواية هارون (وفي حديث الأنصاري حدثني الحارث) عن عبد الرحمن بن مهران مولى أبي هريرة عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها**».

– وهو في «**صحيح ابن خزيمة**»: أخبرنا أبو طاهر نا أبو بكر نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي حدثني بن أبي مريم أخبرنا عثمان بن مكتل وأنس بن عياض قالا حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب بعينه.

– وفي «**صحيح ابن حبان**»: أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا هارون بن سعيد بن الهيثم حدثنا أنس بن عياض حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب بعينه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

– وفي «**سنن البيهقي الكبرى**»: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ أنبأ أبو الفضل بن إبراهيم ثنا أحمد بن سلمة ثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ثنا أنس بن عياض حدثني الحارث يعني بن عبد الرحمن بعينه، وقال البيهقي: رواه مسلم في الصحيح عن هارون بن معروف وإسحاق بن موسى الأنصاري.

* وفي «**مسند الشهاب**» شطره الأول فقط: أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن دوست ثنا محمد بن الحسين السلمي ثنا الحسن بن سليمان ببغداد ثنا إبراهيم بن جعفر ثنا محمد بن مهدي بن بلال الأسدي ثنا أبي مهدي عن محمد بن زياد عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أحب البقاع إلى الله المساجد**».

فكيف يعقل أن يكون شد الرحال إلى المساجد التي هي أحب بقاع الدنيا إلى الله،

تباركت أسماؤه، منهيًا عنه نهى كراهية أو نهى تحريم؟! هذا لا يكون، ولا يتشكل في عقل، فلا بد إذاً لا مناص من استبعاد القول الأول واطراحه.

يؤيد تقريرنا هذا ويقويه أن لفظ الرواية الثاني، وهو جيد ثابت قد جاء من طرق صحاح، وهو: «**إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد: ...**»، عند الإمام مسلم، بصيغة الحصر والخبر، وما كان في حكمه مثل: «**إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد: ...**»، كما هو بإسناد صحيح عند ابن حبان، «**إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: مسجد إبراهيم ومسجد محمد صلى الله عليه وسلم وبيت المقدس**»، كما هو في المسند. وكذلك خصوصاً اللفظ الثالث: صيغة الخبر بدون حصر في مثل: «**تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد**»، كما هو عند مسلم، وهو أغلب لفظ سفيان بن عيينة عن الزهري، كما شهد بذلك الإمام علي بن المديني، ومثلها: «**تضرب أكباد المطي إلى ثلاثة مساجد: ..**»، وكذلك حديث جابر: «**إن خير ما ركبت إليه الرواحل مسجدي هذا والبيت العتيق**»، لا يمكن فهمه إلا على ما وصفنا أنه:

أولاً: مخصوص بالمساجد، لا علاقة له بغيرها، وأنه

ثانياً: تقرير لأفضلية المساجد الثلاث وعظم قدرها، واستحقاقها أن يسافر لها، وليس فيه تحريم أو كراهية السفر إلى غيرها من المساجد أصلاً. فإن كانت تلك الألفاظ محفوظة بعينها عن أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فبها ونعمت، وإن كانت رواية بالمعنى، فقد فهم الرواة المعنى صحيحاً وعبروا عنه تعبيراً سليماً، وهم عرب فصحاء أقحاح، فله الحمد والمنة. أما اللفظ الرابع فلا يخرج كثيراً عن سوابقه، على أن إسناده ليس بذاك، أما الخامس والسادس فقد برهنا على سقوطها وبطلانها، فله الحمد والمنة على ما فتح من تحرير هذه المسألة، ونسأله مزيداً من فضله، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

بقيت مسألة وهي أن أبي بصرة الغفاري حمل معنى الحديث، فيما يظهر من كلامه، على النهي، فأنكر على أبي هريرة رحلته إلى الطور، ووافقه أبو هريرة، رضي الله عنهما. قلت: فكان ماذا؟! مجتهد فهم كلام الله ورسوله فهماً معيناً: إن أصاب أدرك الأجرين، وإن أخطأ نال أجر الاجتهاد. والحجة في كلام الله ورسوله، وليس في فهم الراوية له. وأبو بصرة الغفاري ليس من فقهاء الصحابة ولا مشاهيرهم، أما أبو هريرة فهو بالرواية والحفظ معروف لا بالفقه وعميق الاستنباط.

وقد جمع الحافظ في «فتح الباري» أكثر أقوال العلماء في هذه المسألة فطول جداً من غير كبير محصول إذ قال: [قوله لا تشد الرحال بضم أوله بلفظ النفي والمراد النهي عن السفر إلى غيرها قال الطيبي هو أبلغ من صريح النهي كأنه قال لا يستقيم أن يقصد

بالزيارة الا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به والرحال بالمهملة جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس وكنى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيول والبغال والحمير والمشى في المعنى المذكور ويدل عليه قوله في بعض طرقه إنما يسافر أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أنس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة قوله إلا الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال إلى موضع ولارمه منع السفر إلى كل موضع غيرها لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر باعم العام لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي قوله المسجد الحرام أي المحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب والمسجد بالخفض على البدليه ويجوز الرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم وقيل يختص بالموضع الذي يصلي فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتايد بقوله مسجدي هذا لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى كذلك وقيل المراد به الكعبة حكاة المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي بلفظ الا الكعبة وفيه نظر لأن الذي عند النسائي الا مسجد الكعبة حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم قال بل في الحرم لأنه كله مسجد قوله ومسجد الرسول أي محمد صلى الله عليه وسلم وفي العدول عن مسجدي إشارة إلى التعظيم ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الاتي قريبا ومسجدي قوله ومسجد الأقصى أي بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ...] إلى أن قال: [واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني يحرم شد الرحال إلى غيرها عملا بظاهر هذا الحديث وأشار القاضي حسين إلى اختياره وبه قال عياض وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له لو ادركتك قبل أن تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ووافقه أبو هريرة والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم وأجابوا عن الحديث باجوبه منها أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ لا ينبغي للمطي أن تعمل وهو لفظ ظاهر في غير التحريم ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فإنه لا يجب الوفاء به قاله بن بطال وقال الخطابي اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي

يتبرك بها أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد تبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي وشهر حسن الحديث وأن كان فيه بعض الضعف ومنها أن المراد قصدها بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال لا يعتكف في غيرها وهو أخص من الذي قبله ولم أر عليه دليلاً واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد والشافعي والبيهقي واختاره أبو إسحاق المروزي وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقاً وقال الشافعي في الأم يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي وقال بن المنذر يجب إلى الحرمين وأما الأقصى فلا واستأنس بحديث جابر أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم إني نذرت أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال بن التين الحجة على الشافعي أن أعمال المطي إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قرابة فوجب أن يلزم بالنذر كالمسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتكفي صلاته في أي مسجد كان قال النووي لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال يجب الوفاء به وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينعقد نذره وعن المالكية رواية أن تعقلت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد قباء لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتيه كل سبت كما سيأتي قال الكرمانى وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشاميه مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطرفين قلت يشير إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيميه وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيميه وهي مشهوره في بلادنا والحاصل إنهم ألزموا بن تيميه بتحريم شد الرحل إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وانكرنا صورة ذلك، وفي شرح ذلك من الطرفين طول، وهي من إيشع المسائل المنقوله عن بن تيميه، ومن جملة ما استدلل به على دفع ما ادعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي، صلى الله عليه وسلم، ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت

قبر النبي، صلى الله عليه وسلم، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ ادبا لا أصل الزيارة فإنها من أفضل الأعمال واجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال وأن مشروعيها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب قال بعض المحققين قوله الا إلى ثلاثة مساجد المستثنى منه محذوف فأما أن يقدر عاما فيصير لا تشد الرحال إلى مكان في أي أمر كان الا إلى الثلاثة أو أخص من ذلك لا سبيل إلى الأول لافضائه إلى سد باب السفر للتجاره وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني والأولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه الا إلى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي الكبير ليس في الأرض بقعه لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات قال وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فمعنى الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الامكنة لأجل ذلك المكان الا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم]

وعقب ابن باز على إلزام ابن تيمية بتحريم شد الرحال لزيارة القبر الشريف، وأدخل تعقيبه في الكتاب المطبوع، كما أقحمه مقلدوه ومعظموه في داخل النص المبرمج في الحاسوب: [قال العلامة بن باز حفظه الله: هذا اللازم لا بأس به وقد التزمه الشيخ **وليس في ذلك بشاعة** بحمد الله عند من عرف السنة ومواردها ومصادرها والأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي، صلى الله عليه وسلم، كلها ضعيفة بل موضوعة كما حقق ذلك أبو العباس في منسكه وغيره ولو صحت لم يكن فيها حجة على جواز شد الرحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دونه قصد المسجد بل تكون عامة مطلقة وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يخصصها وبقيدها والشيخ لم ينكر زيادة قبر النبي، صلى الله عليه وسلم، من دون شد الرحال وإنما أنكر شد الرحل من أجلها مجردا عن قصد المسجد فتنبه، وافهم، والله أعلم].

قلت:

أولا: لم أذكر كلام ابن باز للتعقيب عليه. فمن يصف الدولة السعودية التي بدلت الشرائع، وأظهرت الكفر البواح، وتحالفت مع الكفار ولبت جيوشهم العرمة لاحتلال جزيرة

التوحيد

العرب، مهد الإسلام، وحصار العراق لقتل أهله وتدميرهم، بل وإبادتهم، وما زالت تمارس تلك الجريمة الشنعاء حتى هذه الساعة، من يصف هذه الدولة بأنها: **(دولة مباركة نصر الله بها الحق وأهله)** فليس أهلاً أن يرد عليه، ولكن ذكرته نموذجاً للهوس «**القُبوري**» وكيف تشطح الأهواء الفاسدة بأهلها، وكيف يعمي الغلو أصحابه.

وثانياً: لبيان بطلان هذا الإلزام البشع، وبطلان ما يترتب عليه من التزام أبشع. فحتى لو سلمنا أن جميع الأحاديث الواردة في زيارة قبره، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ضعيفة أو موضوعة، ولو سلمنا جدلاً وعلى سبيل التنازل، بأن حديث «**لا تشد الرحال**» يقتضي ضرورة تحريم شد الرحال مطلقاً إلا إلى المساجد الثلاثة المذكورة، أو ما جاء نص صحيح آخر باستثنائه، وهو خلاف الحق كما بيناه آنفاً، لو سلمنا بذلك كله لم يلزم أن يكون شد الرحال إلى قبره، عليه وعلى آله أزكى الصلاة وأتم التسليم، حراماً. فقبره النبوي الشريف هو بجوار مسجده المدني الشريف، وليس هو في الصين أو المغرب الأقصى، بل أصبح الآن في داخل المسجد المبني، معزولاً عن المسجد الذي يحيط به إحاطة السوار بالمعصم، أدخل لضرورة توسعة المسجد في سالف الأزمنة: فشد الرحال إلى المسجد المدني الشريف، هو شد رحال إلى قبره الشريف لا محالة، وإعمال المطي إلى قبره الشريف، هو شدها لا محالة إلى مسجده الشريف، ويستحيل التفريق بين هذا وهذا، لأنهما في بلد واحد، بل هما في بقعة واحدة.

فإن قال قائل: إنما هي النية المعتبرة ها هنا فلا بد أن يفرد المسجد النبوي بنية السفر. قلنا له: كذبت، فإن شد الرحال لأداء فريضة الحج، وهو ركن من أركان الإسلام، لا يضر في نيته اقترانها بنية المرور على الأسواق في الطريق أثناء الرحلة، وغشيان الأسواق في مواسم الحج بعد الوصول إلى البقاع المقدسة، طلباً للربح الحلال، وابتغاءً من فضل ربنا، بنص القرآن القاطع، فكيف تضر نية زيارة القبر الشريف إذا اقترنت بنية زيارة المسجد الشريف فكان شد الرحال لكليهما؟!

ثم هل وجد في العالم مسلم قط يشد رحله إلى المسجد النبوي الشريف، ثم يعتمد تولية ظهره للقبر الشريف، فلا يسلم ولا يزور؟! ما هذا إلا حمار بليد، بل هو كافر عنيد. وهل وجد في العالم مسلم قط يشد رحله إلى القبر الشريف فسلم وزار ثم ولَّى ظهره المسجد الشريف، فلم يصل فيه؟! هل وجد هذا في العالم قط؟! بل إننا نرى بعض عوام المسلمين يتكلفون مشقة الإقامة ومصروفاتها ويجاورون الحرم النبوي الشريف، بل ربما ناموا في الشوارع والطرق قريئاً منه متحملين أشد التعب، حتى يصلوا فيه أربعين صلاة مكتوبة متتالية، لا اعتقادهم، مخطئين أو مصيبين، أن الفضيلة لا تتم إلا بذلك، أو لذلك فضيلة

خاصة أو براءة من النار.

وعوام المسلمين يدعوا بعضهم لبعض بأن يمن الله عليهم بزيارة «النبي»، وتارة بزيارة «المدينة»، لا فرق عنده بين اللفظين: فزيارة المدينة تعني زيارة المسجد وزيارة النبي، وزيارة النبي تعني: زيارة بلدته بمسجدها وقبره الشريف، وهكذا اندمج ذلك كله ببعضه البعض فصار شيئاً واحداً لا تتميز أجزاؤه.

على أننا إذا سلمنا جدلاً، تنازلاً مع أهل الهوس والتنتع والتقع والغلو، بأنه يمكن في العالم لإنسان أن يفرق بين النيتين المتلازمتين هكذا فلا بأس أيضاً: إذا ينوي الإنسان قبل سفره شد الرحال إلى المسجد الشريف وينوي أنه بعد وصوله يزور القبر الشريف، يعني أن يحدث نفسه قائلاً، على سبيل المثال: (أسافر إلى مسجد النبي ثم بعد الوصول أتشرف بزيارته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، فإن كان انفصام النيتين ممكن هكذا على هذا النحو، فهذا مشروع ولا بأس به، ولا غبار عليه مطلقاً، ولا يتعارض مع تحريم شد الرحال المكذوب المزعوم، وإن كان فصل النيتين مستحيلاً فهذا كذلك، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها. وعلى كل حال: «هلك المتطعون»، «هلك المتطعون»، «هلك المتطعون».

فثبت يقيناً أن شد الرحال إلى المسجد النبوي الشريف هو ضرورة شد رحال إلى القبر الشريف، سواء بنية واحدة لا يمكن انفكاكها، أو بنيتين صحيحتين مشروعتين لا حرج فيهما. والذي نعتقده أن شد الرحال إلى القبر الشريف هو ضرورة شد رحال إلى المسجد الشريف: مكان واحد ونية واحدة لا انفكاك بينهما: قضاء تكويني من الله منذ الأزل، قبل خلق السماوات والأرض، ولو رغمت أنوف «القبوريين المهوسين»، ولكن قاتل الله المراء والجدل والهوى، و«هلك المتطعون».

والقوم يدعون أنهم سلفيون غير مبتدعين فهلا جاعوا بنص واحد عن السلف فيه تحريم شد الرحال لزيارة القبر الشريف؟! بل قد جاء عكس ذلك تماماً، وهو :

* ما جاء في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٢ ص: ١٥٠): [حدثنا ابن فضيل عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم قال: (لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد في الصلاة ثم قبر النبي صلى الله عليه وسلم وإتيانه)]، قلت هذا إسناد صحيح: محمد بن فضيل بن غزوان ثقة من رجال الشيخين والجماعة، والحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي ثقة من رجال مسلم والجماعة، وإبراهيم، وهو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، الإمام الفقيه الورع المشهور، كان يدخل على عائشة، رضي الله عنها، وهو صغير، ورأى غيرها من الصحابة.

ثالثاً: كراهية الإمام مالك للفظة: «زيارة قبر النبي» هي في الأرجح أدب ونفور من نسبة

القبر إليه، فكأنه أراد الناس أن يقولوا: «**زنا النبي**»، لأنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حي ب حياة برزخية سامية. والزيارة في الحقيقة قطعاً له، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وليست للقبر، أو الجدران أو البقعة، أو التراب والأحجار. هذا هو المحمل الجميل الذي يجب أن يحمل عليه قول الإمام الحجة القدوة أبي عبد الله، إمام دار الهجرة، مالك بن أنس، رضي الله عنه، وهو الذي كان يستحي أن يركب الدواب في المدينة لكيلا يطاء تربة فيها جسد رسول الله. قلت: هذا أدب جميل، حبذا الالتزام به، وهو بحمد الله الذي فشا على ألسنة العوام، فهم يقولون: «**زنا النبي**»، ولا نكاد نسمعهم يقولون غير ذلك، فله الحمد والمنة. وهذا هو أدب الصحابة كذلك، كما جاء:

* في «**المستدرک علی الصحیحین**»: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري ثنا أبو عامر عبد الملك بن عمر العقدي ثنا كثير بن زيد عن داود بن أبي صالح قال: [أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فأخذ برقبتة، وقال: (أتدري ما تصنع؟!)]، قال: (نعم)، فأقبل عليه، فإذا هو أبو أيوب الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، فقال: (جئت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم أت الحجر، سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله**»). وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. قلت: هو صحيح كما قالوا، وكما بيناه في الملحق، وهو أيضاً في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، وفي «**تاريخ دمشق**» لابن عساكر من طريق أخرى.

وهذا الحديث برهان قاطع على أن «**سلف**» القبوريين المهوسين هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، اللعين بن اللعين، الوزغ بن الوزغ: فهنيئاً لهم هذا «**السلف**» الصالح!

❖ فصل: حرمة المسلم ميتاً، كحرمة حياً

وعلى المسلم حين زيارة قبور المسلمين معاملة أهلها بنفس الأدب الذي يعامل به الأحياء. فلا يجوز لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤذي أخاه المسلم حياً كان أو ميتاً:

* عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر (أو: يطاء على قبر)»، حديث حسن قوي أخرجه مسلم، وأحمد. وقد صح عنه، عليه الصلاة والسلام، أنه قال: «حرمة المسلم ميتاً كحرمة حياً».

* وأخرج مسلم عن جابر قال: [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه]، هذا حديث في غاية الصحة، أخرج مثله النسائي، وأحمد.

* وأخرج مسلم بأسانيد صحاح عن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**لا تجلسوا على القبور**، ولا تصلوا إليها»، وأخرج مثله النسائي، وأبو داود، وأحمد، والترمذي، وقال: (وفي الباب عن أبي هريرة وعمرو بن حزم وبشير ابن الخصاصية).

* ولكن النسائي وأبو داود أخرجا بإسناد صحيح عن بشير ابن الخصاصية قال: كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمر على قبور المسلمين، فقال: «لقد سبق هؤلاء شراً كثيراً»، ثم مر على قبور المشركين، فقال: «لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً»، فحانت منه التفاتة فرأى رجلاً يمشي بين القبور في نعليه، فقال: «يا صاحب السبتيتين، ألقهما»، وأخرج مثله أبو داود بإسناد صحيح، إلا أنه قال: («**ويحك ألق سبتيتك**»)، فنظر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعهما فرمى بهما)، وأخرج أحمد مثله مختصراً بإسناد قوي.

* وأخرج ابن ماجه بإسناد حسن عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لأن أمشي على جمرة، أو سيف، أو أخصف نعلي برجلي، أحب إلي من أن أمشي على قبر مسلم؛ وما أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي أو وسط السوق!».

* وعن عمرو بن حزم قال: رأني رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على قبر فقال: «**انزل عن القبر، لا تؤذ صاحب القبر**». صححه الألباني لذاته في «السلسلة الصحيحة»، وعزاه لابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وابن الأثير في «أسد الغابة»، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»، وأحمد في «أطراف المسند»، (وليس في المطبوعة!) من طرق متعددة عن عبد الله بن وهب: حدثني عمرو بن الحارث، عن بكر بن سوادة أن زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي حدثه أن عمرو بن حزم قال: (فذكره).

* كما أخرج النسائي عن النضر بن عبد الله السلمي عن عمرو بن حزم عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**لا تقعدوا على القبور**»، والنضر بن عبد الله السلمي مجهول، ولكن هذه الرواية تعتضد بسابقتها، ويظهر أن عمرو بن حزم كان جالساً على القبر، كما في الحديث السابق، فأمره النبي، صلى الله عليه وسلم، بالنزول، والتحول عنه، وبهذا تنسجم الروايات ويؤيد بعضها بعضاً، والله أعلم وأحكم.

باب لا يعلم الغيب أحد إلا الله

- * قال الله تعالى: ﴿وما كان الله ليطالعكم على الغيب ..﴾، (آل عمران: ١٧٩)
- * قال تعالى أمراً نبيه أن يؤكد: ﴿قل: لا أقول لكم: عندي خزائن الله، ولا أعلم الغيب، ولا أقول لكم إنني ملك! إن أتبع إلا ما يوحى إلي! قل هل يستوى الأعمى والبصير؟! أفلا تتفكرون﴾، (الأنعام: ٥٠).
- * وقال تعالى أمراً نبيه أن يبين: ﴿قل: لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً، إلا ما شاء الله، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير، وما مسني السوء ..﴾، (الأعراف: ١٨٨).
- * وقال تعالى حكاية لقول نوح عليه الصلاة والسلام: ﴿ولا أقول لكم عندي خزائن الله، ولا أعلم الغيب، ولا أقول أني ملك، ...﴾، (هود: ١١).
- * وقال تعالى: ﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله، وما يشعرون أيان يبعثون﴾، (النمل: ٦٥).
- * وقال تعالى: ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته، فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾، (سبأ: ١٤).
- * وقال تعالى: ﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾، (الأنعام: ٥٩).
- * وقال تعالى: ﴿فقل إنما الغيب لله، ...﴾، (يونس: ٢٠).
- * قال تعالى: ﴿لله غيب السماوات والأرض﴾، (هود: ١٢٣).
- * قال تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً، إلا من ارتضى من رسول، فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً﴾، (الجن: ٢٦).
- وقال تعالى: ﴿قل الله أعلم بما لبثوا، له غيب السماوات والأرض﴾، (الكهف: ٢٦).
- * وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله: لا يعلم أحد ما يكون في غده إلا الله، لا

يعلم أحد ما يكون في الأرحام إلا الله، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، إن الله علم خبير. ولا يعلم أحد متى يجيء المطر إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله» أخرجه البخاري، وأحمد.

وقد برهنا فيما سبق على أن الله بكل شئ عليم، ضرورة بالدليل العقلي، قبل ورود الشرع. وليس عند الله فرق بين غيب أو شهادة، بل كل شئ عنده «شهادة»، وليس عنده غيب مطلقاً. والغيب المذكور في الآيات هو في عرف السامعين من البشر والجن والملائكة ونحوهم. وهو أمر نسبي إضافي: فما هو في البيت المجاور وراء الستور غيب لي، ولكنه شهادة لأهل البيت، وللملائكة الحفظة المرافقين لهم، وهكذا أبداً. وما سيقع في مستقبل الأيام غيب اليوم لكل أحد، حاشا رب العالمين، فإذا وقع أصبح شهادة لمن حضره، وبقي غيباً لمن لم يحضره، وهكذا أبداً.

فصح من هذه الآيات الكريمات، والأحاديث النبوية الشريفة، وتبين بطلان ما عليه الكهان والعرافون والمنجمون من الدجل والتضليل، وأنه لا يعلم الغيب، علماً ذاتياً مستقلاً، من أحد، إلا الله، وحده لا شريك له.

❖ فصل: التنجيم والكهانة من السحر

* عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من اقتبس علماً من النجوم، اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد»، حديث صحيح، أخرجه ابو داود وأبن ماجه وأحمد. والمقصود بعلم النجوم هنا هو ما يدعيه المنجمون من معرفة الغيب، والمستقبل، والحظ، والبخت، ومصائر الأفراد، والدول، والأمم من مواقع النجوم! وليس هو علم الفلك، الذي كان يسمى قديماً «علم الهيئة»، الذي هو علم رسدي، يقوم على الملاحظة والتجربة والرصد، ويرس مواقع الأجرام السماوية، وحركاتها، وخواصها، فهذا علم موضوعي من علوم «الدنيا»، التي فوضها الشارع الإسلامي، تباركت أسماؤه، إلينا على لسان نبيه الخاتم إذ قال: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به (وفي رواية: فأنتم أعلم به)، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإلي»، فلا علاقة لهذا لعلم «الهيئة» هذا بوجهة النظر في الحياة، أي لا علاقة له بـ«الدين».

ويتبين من هذا الحديث أن كل منجم ساحر. وأن التنجيم والكهانة فرع من السحر. وأن الشخص كلما زاد في التنجيم، زاد في السحر. نعوذ بالله من المنجمين والسحرة، والمشعوذين الدجاجة.

ومع وضوح ما أسلفنا وقطعية أدلته فقد زلت القدم ببعض السلف فقال خلاف ذلك،

التوحيد

فكره الإمام التابعي والمفسر الكبير قتادة بن دعامة السدوسي تعلم منازل القمر، وبالع الإمام سفيان بن عيينة فمنعه ولم يرخص فيه، غير أن الله فتح على الأئمة أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه فلم يريا به بأساً.

وقال البخاري في الصحيح: قال قتادة: [خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به]، قلت: وهذه زلة أخرى شنعاء، فمن أين لقتادة أنها خلقت لهذه الثلاثة فقط؟! ولكن هكذا تكون الأقوال المرسلة، والمزاعم المتعجلة.

❖ فصل: هل السحر كفر؟!

* قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾، وما كفر سليمان، ولكن الشياطين كفروا. يعلمون الناس السحر، وما أنزل على الملوك ببابل هاروت وماروت، وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه، وما هم بضارين به من أحد إلا باذن الله، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق، ولبئس ما شروا به أنفسهم، لو كانوا يعلمون * ولو أنهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير، لو كانوا يعلمون ﴿البقرة: ١٠٢-١٠٣﴾.

* وجاء في «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب»، (ج: ١ ص: ٢١٢ وما بعدها): [إعلم أن من أعظم نواقض الإسلام عشرة]، فعدّها ثم ذكر منها: [السابع: السحر ومنه الصرف والعطف فمن فعله أو رضى به كفر والدليل قوله تعالى: ﴿وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر﴾]، انتهى نصاً.

وقبل أن نشرع في تحرير هذا، أي: هل السحر كفر؟! يجب التنبيه على أن أغلب ما يحسبه الناس سحراً هو في حقيقة الأمر خفة يد ومهارة، أو استعانة بآلات، ومعدات، ومواد يخفيها المشعبد، ثم يستعمله بطريقة خفية لا ينتبه إليها الحاضرون. كل ذلك خفة يد ومهارة، لا علاقة له بالسحر، السحر المحرم، أو ما كانوا يتعلمونه من هاروت وماروت في الآيات، وإن كان بعض أنواع خفة اليد مكروهاً، لما فيه من إرهاب الناس وإدهاشهم، أو محرماً لما فيه من غش الناس وتضليلهم.

وننبه كذلك أن ما يسمونه بـ«السحر الأسود» الذي يتوصل إليه بالتعاون مع الشياطين والمردة، وذلك بذبح ذبائح يتعمد عند ذبحها ذكر اسم غير الله عليها، أو بإهانة كتب الله

بإلقائها في الحشوش، أو كتابة أسماء الله الحسنى وأسماء ملائكته ورسله بالنجاسات، كل ذلك من أفعال الكفر من حيث هو، يكفر فاعله، سحر بذلك أم لم يسحر، جاداً كان الفاعل أو مازحاً، راضياً أو ساخطاً، إلا المكره بإكراه ملجئ، أو الجاهل، ومن قام به مانع معتبر من موانع التكفير، فلا يفعله إلا من كفر بالله ورسله، فخرس سعيه، وضحى بحظه من الآخرة، فبعداً له، ما أتعسه!!

قال المكفرون للساحر أن قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ جاء بدلاً من قوله: ﴿كَفَرُوا﴾، ولكن هذه دعوى بلا برهان، بل الأولى أن يقال أن الجملة: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾، وما كفر سليمان، ولكن الشياطين كفروا﴾، جاءت صحيحة تامة: نفى تهمة الكفر عن سليمان، صلوات الله عليه، وأثبت الكفر للشياطين، والشياطين كفار بتمردهم على أمر الله، أو لتوليهم إبليس عدو الله، أو لنسبتهم الظلم إلى الله، أو لغير ذلك، سحروا أم لم يسحروا، علموا أحداً السحر، أم لم يعلموا.

ثم بدأ بعد ذلك بكلام جديد، وجملة جديدة: أن هؤلاء الشياطين الكفار ﴿يَعْلَمُونَ﴾ الناس السحر﴾، وهذا نوع آخر من الشر والإثم كانت الشياطين في تلك الأزمنة تتعاطاه، ألا وهو تعليم الناس السحر، ولا شك أن الشياطين لن تعلم الناس خيراً، ولكن من قال أنهم بالضرورة إنما يعلمون الناس ما هو كفر فقط، ومن قال أنهم ليسوا من أهل المكر والمهارة في الخداع والتضليل: فيمزجون خيراً بشراً، وفسقاً بكفر، فلعل هذا يروج على بعض الناس، وذاك يروج على بعض آخر، وهكذا.

وها هو أحد الشياطين (سواء كان إنسياً أو جنياً) يعلم أبا هريرة، رضي الله عنه، في القصة المشهورة، ما ينفعه من فوائد آية الكرسي، فيصدق في هذه فقط، وهو في غيرها كذوب، مقابل الانفلات من قبضة أبي هريرة!

وحتى لو صحت دعوى البطل، فلا حجة فيها لأن كون تعليم السحر للناس من أعمال الكفر آنذاك إنما هو شريعة قديمة منسوخة، لا يحل العمل بها. على أن النص إنما جاء، على الأرجح، في حق شياطين الجن، وأحكام الجن ليست هي عينها أحكام الإنس في هذه الشريعة الخاتمة، فقد صح عن النبي، صلى الله عليه وعلى وسلم، أنه أباح لهم الروث والعظام طعاماً، والروث حرام عندنا وحلال لهم، فمن باب أولى في الشرائع السابقة.

فظاهر الآية إذاً يحتمل معنيين فلا يجوز من ثم حملها على أحدهما دون الآخر إلا ببرهان، على أن كلا الوجهين لا حجة لهم فيه أصلاً!

قوله، تعالى ذكره: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ الناس السحر، وما أنزل على الملوك ببابل هاروت

وماروت ﴿﴾، يحتمل أن يكون ما أنزل على الملكين:

(٢) شيئاً آخر غير السحر، فيكون باقي الآية في غير موضوعنا، ويكون ﴿﴾ ما يفرقون به بين المرء وزوجه ﴿﴾ بعض ﴿﴾ ما أنزل على الملكين ببابل ﴿﴾، وهو من ثم ليس سحراً، وإن ظنه الناس كذلك، أو صنفه الناس كذلك ويكون الضمير في ﴿﴾ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴿﴾، عائداً ضرورة لأقرب مرجع وهو: ﴿﴾ ما أنزل على الملكين ببابل ﴿﴾، فليس هو في السحر، وهذا خارج موضوعنا!

(٢) أو هو نوع من السحر، فيكون المعطوف هنا وهو: (ما أنزل على الملكين ببابل) نوع خاص من المعطوف عليه وهو: (السحر)، من باب عطف الخاص على العام، وهم لا يقولون أن الملكين كفراً بذلك، فهذا برهان على أن تعليم السحر بالنسبة للملكين ليس كفراً، ولعله ليس بحرام أصلاً، بل لعلهما أمراً بذلك فهو واجب في حقهما، لأن الحكم بالنسبة للملائكة غير الحكم بالنسبة للجن. فإن كان كذلك فمن باب أولى يكون حكم الساحر من هذه الأمة مختلفاً عن ذلك كله. ها هنا أيضاً يكون الضمير في ﴿﴾ ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴿﴾، عائداً ضرورة لأقرب مرجع وهو: ﴿﴾ ما أنزل على الملكين ببابل ﴿﴾. أي لهذا النوع المخصوص من السحر فقط، وليس لكل سحر، ليس لمشتريه خلاق في الآخرة.

على أن جملة: ﴿﴾ ما له في الآخرة من خلاق ﴿﴾، ليست قطعية في الكفر، وربما أتت على وجه الذم والوعيد الشديد، في مثل قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخر»، كما هو في صحيح مسلم، وهذه صيغة حصر: فلا يلبس الحرير إلا من لا خلاق له في الآخرة، ونحن نعلم ضرورة أن بعض من يلبس الحرير هم من عصاة أهل الملة، الذين يأكلون الذبيحة، ويستقبلون القبلة، وليسوا من الكفار الخارجين من الملة.

على أن قول الملكين: ﴿﴾ إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴿﴾، إنما هو تنبيه بأنهما فتنة عامة، وتحذير ونهي عن الكفر مطلقاً، وليس فيه أن المخاطب يكفر بتعلمه السحر خاصة، هذا قد يكون وقد لا يكون. وربما كان الملكان يعلمان من يأتي إليهم أموراً كثيرة، منها أشياء تؤدي بمن لم يكن حذراً متنبهاً إلى الكفر. وربما كانا يقولان، مثلاً: (بعض ما تطلبه حرام، وإذا تعلمته ربما استحلته، وإذا استحلته كفرت)، أو نحو ذلك، أو لعلهما يعلمان الجدل والمرء في القدر، وهذا على شفا جرف من الكفر، وربما غير ذلك كثير.

ومهما قلّبت الآية على شتى وجوهها، وهي من أعسر آيات القرآن، وأكثرها غموضاً، لما

وجدت للشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب كبير حجة في جعل السحر من نواقض الإسلام. ولو أن الشيخ، سامحه الله، تأني، وراجع أقوال العلماء، لما زل هذه الزلة القبيحة، لا سيما أن الناس اختلفوا قديماً وحديثاً في السحر، فما كان له أن يتعجل الحكم في هذا الأمر الخطير، الذي قد تضرب فيه الأعناق!

* وقال الإمام أبو محمد علي بن حزم في «المحلى»، (ج: ١١ ص: ٣٩٤): [اختلف الناس في السحر، فقالت طائفة يقتل الساحر ولا يستتاب والسحر كفر وهو قول مالك، وقال أبو حنيفة يقتل الساحر، وقال الشافعي وأصحابنا إن كان الكلام الذي يسحر به كفراً فالساحر مرتد وإن كان ليس كفراً فلا يقتل لأنه ليس كافراً. وذكر عن المتقدمين في ذلك أشياء كما:

– نا البغوي نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال إن عمر بن الخطاب كتب إلى جزي بن معاوية عم الأحنف بن قيس وكان عاملاً لعمر بن الخطاب أن يقتل كل ساحر، (...)، قال بحالة: (فأرسلنا فوجدنا ثلاث سواحر فضربنا أعناقهن)

– وبه إلى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد قال إن قيس بن سعد قتل ساحراً

– وعن نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها فاعترفت بذلك فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد فقتلها، فأنكر ذلك عليها عثمان، فقال له ابن عمر: (ما تنكر على أم المؤمنين؟! امرأة سحرت واعترفت!)، فسكت عثمان.

– وعن أيوب السختياني عن نافع أن حفصة سحرت فأمرت عبيد الله أخاها فقتل ساحرتين.

– وعن العطاء بن خالد المخزومي أبو صفوان قال رأيت سالم بن عبد الله وهو واقف على جدار بيت لبني أخ له يتامى أتاه غلمة أربعة ومعهم غلام هو أشف منهم فقال يا أبا عمر أنظر ما يصنع هذا قال وماذا يصنع قال فسل خيطاً من ثوبه فقطعه وسالم ينظر إليه فجمعه بين أصبعين من أصابعه ثم تفل عليه مرتين أو ثلاثاً، ثم مده، فإذا هو صحيح ليس به بأس فسمعت سالماً يقول لو كان لي من الأمر شيء لصلبته.

– وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن خالد بن المهاجر بن خالد قتل نبطياً سحر يعني ذمياً.

– وعن يحيى بن أبي كثير قال إن غلاماً لعمر بن عبد العزيز أخذ ساحرة فألقاها في الماء فطفت فكتب إليه عمر بن عبد العزيز إن الله لم يأمر أن تلقى في الماء فإن اعترفت فاقتلها

التوحيد

– وعن ابن شهاب قال يقتل ساحر المسلمين ولا يقتل ساحر أهل الكتاب، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سحره رجل من اليهود يقال له ابن أعصم، وامرأة من خيبر يقال لها زينب فلم يقتلها

قال أبو محمد، رحمه الله: فهؤلاء عمر بن الخطاب وحفصة وعبد الله بن ابناه وعبيد الله ابنه وعثمان وقيس بن ربيعة، ومن التابعين سالم بن عبد الله وخالد بن المهاجر وعمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب

وأما من خالف:

– نا البغوي نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن هو أبو الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين أعتقت جارية لها عن دبر وأنها سحرتها واعترفت بذلك وقالت أحببت العتق فأمرت بها عائشة ابن أخيها أن يبيعه من الأعراب ممن يسيء ملكتها وقالت ابتع بثمانها رقبة فاعتقتها – وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الرجال عن عمرة قالت مرضت عائشة فطال مرضها فذهب بنوا حبيها إلى رجل فذكروا له مرضها فقال إنكم لتخبروني خبر امرأة مطبوبة فذهبوا ينظرون فإذا جارية لها قد سحرتها وكانت قد دبرتها فقالت لها ما أردت مني قالت أردت أن تموتي حتى أعتق قالت فإن لله على أن تباع من أشد العرب ملكة فباعتها وأمرت بثمانها أن يجعل في مثلها – وعن ربيعة بن عطاء أن رجلا عبدا سحر جارية عربية وكانت تتبعه فرفع إلى عروة بن محمد وكان عامل عمر بن عبد العزيز فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يبيعه بغير أرضها وأرضه ثم ادفع ثمنه إليها،

– وقد ذكرنا عن عثمان رضي الله عنه إنكار قتل الساحر، انتهى كلام أبي محمد بحذف يسير رمزنا له (...). وقد استمر في كلام جيد، فراجع.

والظاهر مما ذكر الإمام أبو محمد أن عمر بن الخطاب كان يرى قتل الساحر، وأخذت حفصة، وبقيّة ولده وأهل بيته هذا عنه. وقد خالفه عثمان فأكره فعل حفصة، ولكنه لم يستطع تغيير ما وقع، أو لم يرد مواجهة ومصادمة لا معنى لها، فلم يفعل شيئا. أما الرواية عن عمر بن عبد العزيز فهي متناقضة: فتارة أمر بقتل الساحر إذا اعترف، وتارة أمر فقط بإبعاده. وعائشة رضي الله عنها لم تقتل الجارية التي سحرتها، واكتفت ببيعه.

والثابت في الصحاح أن النبي. عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يقتل ليبد بن الأعصم الذي سحره، بل ولا حتى تجهم في وجهه، أو أشعره أنه عالم بجريمته الشنعاء:

* كما جاءت بآتم سياق في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري: [حدثنا

الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: مكث النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا يخيل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتي، قالت عائشة: فقال لي ذات يوم: «يا عائشة: إن الله أفتاني في أمر استفتيته فيه: أتاني رجلان فجلس أحدهما عند رجلي والآخر عند رأسي، فقال الذي عند رجلي للذي عند رأسي: (ما بال الرجل؟!) قال: (مطبوب!)، (يعني: مسحوراً)، قال: (ومن طبه؟!)، قال: (لبيد بن أعصم!)، قال: (وفيم؟!)، قال: (في جف طلعة ذكر في مشط ومشاقة تحت رعوفة في بئر ذروان)»، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «هذه البئر التي أريتها كأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين وكأن ماءها نقاعة الحناء!»، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم، فأخرج، قالت عائشة: فقلت: (يا رسول الله: فهلا!)، (تعني: تنشرت!)، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «أما والله فقد شفاني، وأما أنا فأكره أن أثير على الناس شراً»، قالت: (ولبيد بن أعصم رجل من بني زريق حليف لليهود)»، هذا إسناد في غاية الصحة.

– وهو «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثني عبد الله بن محمد قال سمعت بن عيينة يقول أول من حدثنا به بن جريج يقول حدثني آل عروة عن عروة فسألت هشاماً عنه فحدثنا عن أبيه عن عائشة، رضي الله تعالى عنها، فسأقه بنحوه، إلا أنه لم يذكر تعقيب عائشة عن لبيد بن الأعصم]

– وهي في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها بنحوه]، إلا أنه لم يذكر أنه أخرج، وذكر كلام عائشة بلفظ: (يا رسول الله: أفلا استخرجته؟!)، وزاد: (فأمر بها فدفنت)، ولم يذكر تعقيب عائشة عن لبيد بن الأعصم. ثم قال الإمام البخاري: [تابعه أبو أسامة وأبو ضمرة وابن أبي الزناد عن هشام، وقال الليث وابن عيينة عن هشام: في مشط ومشاقة: يقال المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مشط والمشاقة من مشاقة الكتان]، وهو أيضاً في «صحيح ابن حبان»

– وهي في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة بنحو حديث إبراهيم بن موسى]، وهو في «صحيح مسلم»، وأيضاً في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، وفي «مسند أبي يعلى».

– وهي في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا إبراهيم بن منذر حدثنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها، بنحو حديث إبراهيم بن موسى]، وقال البخاري: (زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا ودعا وساق الحديث)، وهو أيضاً في «سنن البيهقي»

الكبرى

- وهو في «صحيح مسلم»: [حدثنا أبو كريب حدثنا بن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة بنحو حديث إبراهيم بن موسى]، إلا أنه ذكر كلام عائشة بلفظ: (يا رسول الله: أفلا أحرقتة؟!). وهو في «سنن ابن ماجه»، وأيضاً في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، وفي «صحيح ابن حبان»

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عفان قال ثنا وهيب ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنحو حديث إبراهيم بن موسى]، إلا أنه ذكر كلام عائشة بلفظ: (يا رسول الله: فأخرجته للناس؟!).

* وجاء حديث آخر في «المجتبى من السنن» للإمام النسائي، وكذلك في «السنن الكبرى» له، من طريق زيد بن أرقم، رضي الله عنه: [أخبرنا هناد بن السري عن أبي معاوية عن الأعمش عن بن حيان يعني يزيد عن زيد بن أرقم قال: (سحر النبي صلى الله عليه وسلم رجل من اليهود، فاشتكى لذلك أياما، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: (إن رجلا من اليهود سحرك: عقد لك عقدا في بئر كذا وكذا)، فأرسل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاستخرجوها، فجيء بها، فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كأنما نشط من عقال. فما ذكر ذلك لذلك اليهودي، ولا رآه في وجهه قط!)]، هذا إسناد صحيح، وقال الألباني: (صحيح الإسناد)،

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم به]

- وهو في «المعجم الكبير»: [حدثنا عبيد بن غنام ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم به]

- وهو في «مسند عبد بن حميد»: [حدثني أحمد بن يونس ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم به]

لذلك قال الإمام الزهري: (يقتل ساحر المسلمين ولا يقتل ساحر أهل الكتاب، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سحره رجل من اليهود يقال له ابن أعصم، وامرأة من خيبر يقال لها زينب فلم يقتلها)، كما جاء في نص الإمام الحجة أبي محمد علي بن حزم أنفاً. فقول الزهري: (لا يقتل ساحر أهل الكتاب) صحيح موافق للحق، أو لبعض الحق، كما فعله محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما قوله: (يقتل ساحر المسلمين) فهو رأي مجرد له، لم يأت عليه ببرهان.

* بل قد جاء في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [ووقع في رواية عبد الله بن نمير

عن هشام بن عروة عند مسلم سحر النبي، صلى الله عليه وسلم: (يهودي من يهود بني زريق)، ووقع في رواية بن عيينة الآتية قريباً: (رجل من بني زريق حليف اليهود، وكان منافقاً)، ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودي نظر إلى ما في نفس الأمر ومن أطلق عليه منافقاً نظر إلى ظاهر أمره، وقال بن الجوزي هذا يدل على أنه كان أسلم منافقاً وهو واضح، وقد حكى عياض في الشفاء أنه كان أسلم ويحتمل أن يكون قيل له يهودي لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم وبنو زريق بطن من الأنصار مشهور من الخزرج وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الإسلام حلف وإخاء وود فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرعوا منهم]

إذاً قد تعددت الروايات الصحيحة عن الذي سحر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (رجل من بني زريق حليف اليهود وكان منافقاً)، وجاء في روايات أخرى صحيحة، كالتي اعتمدها الإمام الزهري: (أنه رجل من اليهود). والرواية الأولى، وهي صحيحة، أنه من بني زريق، حلفاء اليهود، وأنه كان منافقاً، فيها زيادة لفظ ومعنى، عن الرواية الثانية التي تقول: (أنه رجل من اليهود) فقط، وهي زيادة ثقة، لا بد من قبولها، ولا يحل إهمالها، فيكون الرجل، وهو لبيد بن الأعصم، إما:

(١) من بني زريق، وهم بطن معروف من الأنصار العرب، من حلفاء اليهود، فهو من اليهود حلفاً وليس نسباً، وكان يظهر الإسلام، أو

(٢) من اليهود، حلفاء بني زريق، وهم بطن معروف من الأنصار العرب، فهو من اليهود نسباً ومن بني زريق حلفاً، وكان يظهر الإسلام،

فالرجل إذا ينتسب على كل حال إلى الإسلام ظاهراً، فسقط كلام الزهري كله، وظهر أن الحديث الذي استشهد به حجة عليه، فلا يقتل الساحر أصلاً، ومن المحال الممتنع أن يعصي محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ربه، ولا يقيم حداً من حدوده.

وحادثة سحره، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كانت فيما يظهر بعد الحديبية، في السنة السابعة، بعد سنوات طويلة من نزول آية السحر في سورة البقرة، وهي من أول السور نزولاً في المدينة، ولعل الآية نزلت في السنة الثانية أو قبلها، فرواية قصة لبيد بن الأعصم هي المبينة لما تشابه أو غمض أو عسر من أحكام تلك الآية المدهشة.

* كما جاء في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر أخرجه عنه بن سعد بسند له إلى عمر بن الحكم مرسل قال لما رجع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من الحديبية في ذي الحجة ودخل المحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود إلى لبيد بن الأعصم وكان حليفاً في بني زريق وكان ساحراً فقالوا له يا أبا الأعصم

أنت أسحرنا وقد سحرنا محمدا فلم نصنع شيئا ونحن نجعل لك جعلاً على أن تسحره لنا سحراً ينكوه فجعلوا له ثلاثة دنانير]

وهذا الثابت في الصحاح يبطل الحديث المكذوب الساقط: «**حد الساحر ضربة بالسيف**» كما جاء في «**سنن الترمذي**»: [حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**حد الساحر ضربة بالسيف**»]، وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث)، ثم قال: (والصحيح عن جندب موقوفاً، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر عليه قتلاً)، وقال الألباني: ضعيف.

– وهو في «**مصنف عبد الرزاق**»: [أخبرنا عبد الرزاق عن ابن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن به]

– وهو في «**المعجم الكبير**»: [حدثنا علي بن المبارك الصنعاني ثنا زيد بن المبارك ثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب به]

– وهو في «**سنن الدارقطني**»: [نا محمد بن أحمد بن صالح الأزدي الوكيل نا أحمد بن بديل نا أبو معاوية نا إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب الخير به]

– وهو في «**سنن البيهقي الكبرى**»: [أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد بن الخليل الماليني أنبأ أبو أحمد بن عدي الحافظ ثنا عمران بن موسى ثنا أبو معمر ثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب به]، ثم عقب الإمام البيهقي قائلاً: (إسماعيل بن مسلم ضعيف)

قلت: هذا حديث ساقط مرفوعاً، والصحيح أنه موقوف من كلام جندب، هذا إذا كان الحسن البصري سمعه منه. والصحيح أنه إنما أخذه من واسطة غير ثقة، فظنه عن جندب، بل وربما ظنه مرفوعاً، كما سيظهر من تتبع روايات قصة قتل جندب للساحر، على أن الإمام الحسن البصري يدلس ويرسل، فعننته «**مخيفة**».

ومع ذلك اغتر به الحاكم فأخرجه في «**المستدرک على الصحيحين**»، ولم يحالفه التوفيق إذ قال: (هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم فإنه غريب صحيح وله شاهد صحيح على شرطهما جميعاً في ضد هذا!)، وزلت القدم أيضاً بالذهبي في التلخيص فقال: صحيح غريب.

* وأما ما جاء أيضاً في «**المعجم الكبير**»: [حدثنا محمد بن يوسف التركي ثنا محمد بن

الحسن بن سيار ثنا خالد العبد عن حسن عن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم [قاله]، فهذا إسناد شر من سابقه، وهو في غاية السقوط، لأن خالد العبد هذا كان كذاباً يسرق الحديث، لم يسمع من الحسن شيئاً!

* أما ما جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١٠ ص: ١٨١ وما بعدها): [أخبرنا عبد الرزاق عن إبراهيم عن عبد الله بن أبي بكر عن يزيد بن رومان أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بساحر فقال: «احبسوه: فإن مات صاحبه»]، فهذا مرسل، لا يحل الاحتجاج به، كما أن إبراهيم هذا لا يدري من هو لأن للإمام عبد الرزاق شيوخ عدة بهذا الاسم: فقد يكون إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني، وهذا صدوق لا بأس به أخرج له أحمد، أو إبراهيم بن ميمون الصنعاني وهذا ثقة أخرج له الترمذي، أو إبراهيم بن يزيد الأموي، أبو إسماعيل الخوزي، فهذا ساقط متروك، لا يحل الاستشهاد به، أو، وهو الأرجح، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، مختلف فيه أشد الاختلاف، وثقه الشافعي وابن الأصبهاني، وتحملّه ابن عدي، وتركه أكثر المحدثين، والأرجح أنه متروك ساقط، فصار من المحتمل أن يكون إبراهيم هذا هو أحد الساقطين المتروكين، فيسقط الحديث كلية!

ولو صح فهو فقط في القصص لأن الساحر المزعوم في القصة أمرض بسحره إنساناً حتى شارف الموت. فهذا في القصص من القاتل، ولكن لم يمت المجني عليه بعد، فيحبس المعتدي الجاني حتى يموت المجني عليه أو يشفى، فينظر حينئذ في حاله بحسب النتيجة، ولعل هذا هو المقصود من جملة: «فإن مات صاحبه»، يعني: اقتدنا منه، وهذا ينطبق كذلك على من اعتدى بسيف، فما علاقة هذا بالسحر من حيث هو سحر محض؟!

وربما استدلت المكفرون للساحر أيضاً بما روي عنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أنه قال: «من تعلم شيئاً من السحر قليلاً أو كثيراً كان آخر عهده من الله»:

* كما جاء في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١٠ ص: ١٨١ وما بعدها): [أخبرنا عبد الرزاق عن إبراهيم عن صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من تعلم شيئاً من السحر قليلاً أو كثيراً كان آخر عهده من الله»]

ولكن هذا إسناد مرسل منقطع لا يصح، فهو ساقط لا يحل الاستشهاد به، كما أن إبراهيم هذا من المحتمل، كما أسلفنا، أن يكون هو أحد الساقطين المتروكين، فيسقط الحديث كلية!

نعم: لو صح هذا لكان نصاً في المسألة، لأن لفظة: (كان آخر عهده من الله)، تعني تمام انقطاع الصلة بالله، وهذا لا يكون إلا بالكفر، لأن الفاسق الملى له بقية صلة بالله لوجود أصل الإيمان وإسم الإسلام!

التوحيد

ولا حجة لمكفري الساحر أو القائلين بقتله في قصة جندب الخير المشهورة التي يتداولها الناس:

* كما جاءت في «التاريخ الكبير» للإمام البخاري في ترجمة (جندب بن كعب، قاتل الساحر): [قال الأعمش عن إبراهيم أراه عن عبد الرحمن بن يزيد أن جندبا قتل الساحر زمن الوليد بن عقبة

- حدثنا إسحاق حدثنا خالد الواسطي عن خالد الحذاء عن أبي عثمان كان عند الوليد رجل يلعب فذبح إنسانا وأبان رأسه فعجبنا فأعاد رأسه فجاء جندب الأزدي فقتله
- حدثني عمرو بن محمد حدثنا هشيم عن خالد عن أبي عثمان عن جندب البجلي أنه قتله

- حدثنا موسى قال ثنا عبد الواحد عن عاصم عن أبي عثمان قتله جندب بن كعب]، قلت: هذه كلها أسانيد صحاح، وكلام أبي عثمان النهدي يدل صراحة على أنه حضر الواقعة وشهدها، فلا شك أن جندب بن كعب الأزدي قتل الساحر زمن الوليد بن عقبة، وكان ذلك الساحر، فيما يرى الناس، يذبح إنساناً، ويفصل رأسه عن جسده، ثم يعيد الرأس مكانه!

* وجاءت القصة بمزيد تفاصيل في «مصنف عبد الرزاق»، (ج: ١٠ ص: ١٨١ وما بعدها): [أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال سمعت بجاللة التميمي قال: وأما شأن أبي بستان فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لجندب جندب وما جندب يضرب ضربة يفرق بها بين الحق والباطل فإذا أبو بستان يلعب في أسفل الحصن ثم الوليد بن عقبة وهو أمير الكوفة والناس يحسبون أنه على سور القصر يعني وسط القصر فقال جندب: (ويلكم أيها الناس أما يلعب بكم، والله إنه لفي أسفل القصر، إنما هو في أسفل القصر!)، ثم انطلق واشتمل على السيف، ثم ضربه، فمنهم من يقول قتله، ومنهم من يقول لم يقتله، وذهب عنه السحر، فقال أبو بستان: (قد نفعتني الله بضربتك!)، وسجنه الوليد بن عقبة وتنقص ابن أخيه أثية، وكان فارس العرب، حتى حمل على صاحب السجن فقتله وأخرجه، فذلك قوله:

أفي مضرب السحار يسجن جندب ويقتل أصحاب النبي الأوائل
فإن يك ظني بآبن سلمى ورهطه هو الحق يطلق جندب أو يقاتل

فنال من عثمان في قصيدته هذه، فانطلق إلى أرض الروم، فلم يزل بها يقاتل حتى مات لعشر سنوات مضين من خلافة معاوية وكان معاوية يقول ما أحد بأعز علي من أثية نفاه عثمان فلا أستطيع أوئمه ولا أرداه، وقال عبد الرزاق معقباً: (وأثية الذي قال الشعر وضرب

أبا بستان)

قلت: إسناد عبد الرزاق إلى بجاللة التميمي جيد (وإن كان ثمة خوف من عننة ابن جريج)، ولكن رواية بجاللة التميمي لكلام النبي، صلى الله عليه وعلى اله وسلم عن جندب: «جندب وما جندب: يضرب ضربة يفرق بها بين الحق والباطل»، لا تصح لأنها مرسلة، وبجاللة التميمي قطعاً ليست له صحبة، فلا يدري من أين أخذه، والظاهر أنها كانت مما شاع على السنة الناس من الأقاصيص والروايات. وكذلك بقية القصة ليس فيها ما يدل على حضوره إياها، بل الأرجح أنه ما كان حاضراً، وإلا لعلم يقيناً هل مات الساحر من الضربة أم بقي بعدها فمثل هذا لا يتصور أن يخفى على من حضرها. وكذلك قصة خروج جندب من السجن تختلف جذرياً عن غيرها من الروايات، كما سيأتي قريباً.

* وجاءت القصة بسياق آخر في «الإصابة في تمييز الصحابة» خلال ترجمة (جندب الخير، وهو قاتل الساحر): [روى البيهقي في الدلائل من طريق بن وهب عن بن لهيعة عن أبي الأسود أن الوليد بن عقبة كان أميراً بالعراق وكان بين يديه ساحر يلعب فكان يضرب رأس الرجل ثم يصيح به فيقوم خارجاً فيرتد فيه رأسه فقال الناس: (سبحان الله يحيي الموتى!)، ورآه رجل صالح من المهاجرين فنظر إليه فلما كان من الغد اشتمل على سيفه فذهب يلعب لعبه ذلك فاخترط الرجل سيفه فضرب عنقه وقال إن كان صادقاً فليحي نفسه فأمر به الوليد فسجن وكان صاحب السجن يسمى ديناراً وكان صالحاً فأعجبه نحو الرجل فقال له انطلق لا يسألني الله عنك أبداً وسيأتي في ترجمة زيد بن صوحان له طريق أخرى من حديث بريدة وقال بن الكلبي اسم الساحر المذكور بستاناني وفي الاستيعاب أبو بستان وقال صاعد اللغوي في الفصوص اسمه بطرونا]

قلت: وهذه قصة لا تثبت هكذا بكل تفاصيلها فأبي الأسود، محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود الأسدي القرشي، يتيم عروة، لم يعاصر تلك الأحداث، فالأرجح أنه أخذها من عروة بن الزبير، وحتى عروة كان طفلاً صغيراً عند وقوع الحادثة لأنه إنما ولد في أواخر أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وروايته عن علي بن أبي طالب، ومن مات قبله من الصحابة مرسلة، ولم يرحل إلى العراق في شبابه أصلاً. وعلى كل حال فعروة معروف بالتحقيق والتثبت. وإن صحت هذه القصة فهي تدل على أن الرجل الساحر كان يدعي إحياء الموتى، وبدأ الناس في تصديقه، فاجتهد جندب في إبطال ذلك المعتقد الخطير، لذلك قال: (إن كان صادقاً فليحي نفسه)، فليست القضية ذات السحر، وإنما هو شيء آخر، لعله أفضع وأخطر!

* وقال أبو محمد في «المطلى»، (ج: ١١ ص: ٣٩٤ وما بعدها): [حدثنا يحيى بن عبد

الرحمن بن مسعود نا أحمد بن جهيم نا إبراهيم بن حماد نا إسماعيل بن إسحاق نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن سعيد الجريري عن أبي العلاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جانب عقبة ذات ليلة فنزل فجعل يرتجز ويقول: «جندب وما جندب، والأقطع الخبر الخبر»، فلما أصبح قال أصحابه يا رسول الله ما رأينا راجزا أحسن رجا منك الليلة فما جندب والأقطع، قال: «أما جندب فرجل من أمتي يضرب ضربة يبعث بها أمة وحده يوم القيامة، وأما الأقطع فرجل تقطع يده فتدخل الجنة قبل جسده ببرهة من الدهر»، (فزعموا) أن الأقطع زيد بن صوحان قطعت يده يوم اليرموك قبل يوم الجمل مع علي، وأما جندب فهو الذي قتل الساحر]

– وقال نا حماد بن سلمة نا أبو عمران هو الجوني أن ساحرا كان ثم الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بقرة ثم يخرج منها فرأه جندب فذهب إلى بيته فالتفع على سيفه فلما دخل الساحر جوف البقرة ضربهما وقال: ﴿أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾، فاندفع الناس وتفرقوا وقالوا حروري فسجنه الوليد وكتب به إلى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب إلى أهله فإذا أصبح رجع إلى السجن، قال فيرون أن جندبا صاحب الضربة]

قلت: الرواية الأولى عن أبي العلاء، وهو حيان بن عمير القيسي الجريري، مرسله، لا يثبت بها أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ارتجز بالكلام المذكور: «جندب وما جندب، والأقطع الخبر الخبر». ولفظة (فزعموا) ليست في الأصل وإنما أضفناها حتى يستقيم الكلام، ولا ندري من القائل: أهو أبو العلاء أو من هو دونه.

وأما الرواية الثانية عن أبي عمران عبد الملك بن حبيب الجوني الأزدي فهي أشنع انقطاعاً، ومنتها منكر مخالف للروايات الصحيحة في نوع السحر، كما أن رائحة الكذب والوضع تفوح منها إذ أن لفظة «حروري» لم توجد في العالم، ولم يستخدمها أحد للتعبير عن الخوارج، كما هو المراد ها هنا، إلا في أواخر أيام علي بن أبي طالب، سلام الله عليه، بعد حادثة قتل جندب للساحر بسنوات طويلة!

* وكما هي في «الإصابة في تمييز الصحابة» خلال ترجمة (جندب الخير، وهو قاتل الساحر): [روى بن السكن من طريق يحيى بن كثير صاحب البصري حدثني أبي حدثنا الجريري عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال ساق رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأصحابه فجعل يقول: «جندب، وما جندب!»، حتى أصبح فقال أصحابه لأبي بكر: (لقد لفظ بكلمتين ما ندري ما هما؟!)، فسأله، فقال: «يضرب ضربة فيكون أمة وحده». قال: فلما ولي عثمان ولي الوليد بن عقبة الكوفة فأجلس رجلا يسحر يريهم أنه يحيي ويميت فذكر قصة جندب في قتله وأن أمره رفع إلى عثمان فقال له: (أشهرت سيفاً في الإسلام؟! لولا ما

سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيك لضربتك بأجود سيف بالمدينة وأمر به إلى جبل الدخان]

قلت: وهذه أيضاً لا تثبت على نحو تقوم به الحجة لأن يحيى بن كثير صاحب البصري، كالمجمع على ضعفه، وأبوه مجهول، فلا تصح الألفاظ المنسوبة إلى رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويظهر فيها الكذب والتلفيق، فلو كان عثمان، رضي الله عنه، سمع مقالة النبي المزعومة في جندب لما وبخه أو نفاه. والظاهر أن أصل هذه الرواية هي رواية الجريري، كما هي عند ابن حزم، فجعلها يحيى بن كثير صاحب البصري، أو أبوه، مرفوعة من طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه.

فأنت ترى أن قصة قتل الساحر على يد جندب بن كعب الأزدي، سامحه الله، وهو نفسه في الأرجح ليس من الصحابة، لا يثبت منها إلا ما روى البخاري في التاريخ وهو: أنه قتل الساحر زمن الوليد بن عقبة، وكان ذلك الساحر، فيما يرى الناس، يذبح إنساناً، ويفصل رأسه عن جسده، ثم يعيد الرأس مكانه. ويحتمل أن الساحر كان يدعي أنه يحيي الموتى، أي أنه يقتل الناس حقيقة ثم يحييهم، فاستعظم جندب ذلك فقتله لإبطال هذا المعتقد الخطير، لا لمجرد السحر. ولعلك لاحظت أيضاً أن جميع الروايات للقصة، على عجزها وبجرها، لا تنسب إلى جندب تلك المقولة: **(حد الساحر ضربة بالسيف)**.

ومهما بحثت ونقبت فإنك لن تجد للقائلين بكفر الساحر، ولا للقائلين بوجوب قتله، أو حتى جواز قتله حجة معتبرة.

أما مسألة كفر الساحر فقد حسمها أبو القاسم محمد بن عبد الله، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، عندما صنّف السحر من الموبقات: «الشرك بالله، **والسحر**، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» كما:

* أخرجه الإمام البخاري بأصح إسناد في «**الجامع الصحيح المختصر**»: [حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد المدني عن أبي الغيث عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات!**»، قالوا: (يا رسول الله: وما هن؟!)، قال: «**الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات**»، وهو في «**صحيح مسلم**»، وفي «**صحيح ابن حبان**»، و«**سنن أبي داود**»، و«**السنن الكبرى للنسائي**»، و«**سنن البيهقي الكبرى**» من عدة طرق صحاح.

فثبت بدون شك ولا ريب أن السحر، وإن كان كبيرة موبقة، إلا أنه غير الشرك، تماماً

التوحيد

كما أن أكل الربا غير الشرك. فسقط زعم القائلين بكفر الساحر من كل وجه، وانتهى أمره، وفرغ منه.

كما أن الأحاديث الصحيحة السابقة عن لبيد بن الأعصم، وكذلك المناقشة السابقة، أظهرت بدون إشكال أن قتل الساحر لا يجوز، لا حداً ولا تعزيراً. فسقط هذا أيضاً سقوطاً مدوياً. ولا ينفع القائلين به الاحتجاج بالساقط من القول، الذين يريدون به نصر تقليدهم المذهبي فيما صادم النصوص الشرعية، مثل قول القرطبي، سامحه الله: (لا حجة على مالك من هذه القصة لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لخشية أن يثير بسبب قتله فتنة أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في الإسلام وهو من جنس ما راعاه النبي، صلى الله عليه وسلم، من منع قتل المنافقين حيث قال لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه). فنقول:

أولاً: معاذ الله أن يمتنع نبي الله الخاتم عن قتل من يستحق القتل خوفاً من الفتنة، ولو سلمنا بهذا الهراء جدلاً فنحن أولى منه، وهو الذي عصمه الله من الناس، بخشية الفتنة أيضاً. على أنه، عليه وعلى اله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، إنما قال: «**أما والله فقد شفاني، وأما أنا فأكره أن أثير على الناس شراً**» رداً على مطالبة عائشة: (يا رسول الله: فهلا تنشرت!)، ونحن لا نعرف كيفية «**النشرة**» المعروفة عند العرب على وجه متيقن، ولكن الظاهر أنها تتضمن ظُهور السحر للناس، وإتلافه أو حرقه أمامهم، وربما فضح الساحر علناً، وليس في الأحاديث الصحاح المذكورة ولا حرف واحد يفهم منها أن «**النشرة**» تتضمن قتل الساحر.

وثانياً: احتجاج «**هواة القتل**» الدائم المغلوط بأن امتناع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن قتل المنافقين إنما هو بعلّة: (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحاب، وأن ذلك ينفر الناس عن الدخول في الإسلام)، ونحوه، احتجاج باطل، لأن هذه حكمة وليست منطاً أو علّة، والأحكام لا تدور مع حكمها وجوداً وعدماً. وحتى لو كانت علّة فهي عليهم لا لهم، لأنها باقية إلى قيام الساعة بنحو من صورتها الأصلية: (لا يتحدث الناس أن أتباع محمد يقتل بعضهم بعضاً، وأن ذلك ينفر الناس عن الدخول في الإسلام).

والصحيح أن المنافقين لا يجوز قتلهم، وكذلك عموم الكافرين، وإنما القتل يكون فقط للكفار الحربيين، وللمحاربين من أهل الإسلام المفارقين للجماعة، والقتل قوداً، والزاني المحصن، لا غير. ولكن محل دراسة هذا في غير هذا المكان، وهو موضوع يحتاج إلى دراسة في غاية التمهيص والتدقيق، لا سيما لفضاعة ما تراكم عبر القرون من زلات العلماء المجتهدين، وأخطاء المتفقهين المقلدين، وتجاوزات الحكام وفقهاء السلاطين. ولنا دراسة حول

هذا الموضوع بعنوان: «حد الردة» نعالجها منذ سنوات، وقد قاربت على الانتهاء، ولكننا ما زلنا نراجع، وندقق حتى لا يفوتنا شيء مهما صغر، إن شاء الله تعالى.

❖ فصل: تحريم إتيان الكهان والعرافين والسحرة

* أخرج البخاري عن عائشة، رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الملائكة تنزل في العنان (وهو السحاب) فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه فتوحيه إلى الكهان فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم».

* وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا قضى الله أمراً في السماء ضربت الملائكة أجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان ﴿إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير﴾ فيسمعها مسترقو السمع، بعضهم فوق بعض، فيسمع الكلمة فيلقيها إلى من تحته، وربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيا إلى الذي تحته، فيلقيها على لسان الكاهن أو الساحر، وربما لم يدرك حتى يلقيا، فيكذب معها مائة كذبة، فتصدق تلك الكلمة التي سمعت من السماء».

* وأخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناس عن الكهان، فقال: «ليسوا بشيء»، فقالوا: (يا رسول الله! إنهم يحدثونا أحياناً بشيء فيكون حقاً؟!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تلك الكلمة من الحق يخطفها من الجن فيقرها (أو: يقرقرها) في أذن وليه، قر (أو: قرقرة) الدجاجة، فيخلطون معها (أكثر من) مائة كذبة»، حديث صحيح، غاية في الصحة. وأخرج مثله مسلم، وأحمد، من طرق عدة، بأسانيد صحاح وحسان.

* وأخرج البخاري عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن). حديث صحيح أخرجه كذلك مسلم، وأحمد، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، ومالك في الموطأ، والدارمي، والترمذي وقال: (وفي الباب عن رافع بن خديج، وأبي جحيفة، وأبي هريرة، وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث أبي مسعود حديث حسن صحيح).

* كما أخرج النسائي، وأبو داود من طريق معروف بن سويد الجذامي أن علي بن رباح اللخمي حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحل ثمن الكلب، ولا حلوان الكاهن، ولا مهر البغي»، معروف بن سويد الجذامي مقبول فقط، وليس بحجة إذا انفرد، ولكن يصح حديثه، ويصح حجة، لاعتضاده بشهادة الحديث السابق، الذي هو

بمعناه بالضبط!

* وتعاطي الكهانة من الكبائر على كل حال، كما أخرج أحمد عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل الجنة صاحب خمس: مدمن خمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع رحم، ولا كاهن، ولا منان»، فيه عطية بن سعد العوفي صدوق كثير الخطأ، ولكنه يعتضد بشواهد كثيرة من الكتاب والسنة، لذلك أمنا غلط عطية!!

* وأخرج مسلم بأسانيد غاية في الصحة عن معاوية بن الحكم السلمي، رضي الله عنه، قال: [بيننا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله! فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه! ما شأنكم تنظرون إلي؟! فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني، لکني سکت؛ فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه! فوالله ما كهرني، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن»، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قلت: «يا رسول الله إني حديث عهد بجاهلية وقد جاء الله بالإسلام وإن منا رجالاً يأتون الكهان؟! قال: «فلا تأتهم!»، قال: ومنا رجال يتطيرون؟! قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصذبهم»، قال: قلت: ومنا رجال يخطون؟! قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك!»، [قال: وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد، والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكنني صككتها صكة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم ذلك علي، قلت: يا رسول الله، أفلا أعتقها؟! قال: «أنتني بها!»، فأتيتها بها فقال لها: «أين الله؟!»، قالت: في السماء! قال: «من أنا؟!»، قالت: أنت رسول الله! قال: «أعتقها فإنها مؤمنة!»، وأخرج مثله أحمد والنسائي وأبو داود بطوله ومختصراً بأسانيد غاية في الصحة.

* وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أنه رأى رجلاً في عضده حلقة من صفر، فقال له: ما هذه؟! قال: نعت لي من الواهنة! قال: أما لو مت وهي عليك وکلت إليها! قال رسول الله: «ليس منا من تطير أو تطير له، أو تكهن أو تكهن، أو سحر أو سحر له»، حديث صحيح، أخرجه الطبراني بإسناد جيد، والبخاري بدون القصة، وله شواهد من حديث ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم، ولصدره شواهد كثيرة، وصححه الألباني.

* وعن أبي الدرداء مرفوعاً: «لن يلج الدرجات العلى من تكهن، أو تكهن له، أو رجع من سفره تطيراً»، رواه تمام في الفوائد بإسناد جيد، والطبراني بإسنادين، رواه أحدهما ثقات، وصححه الألباني.

* وأخرج مسلم، وأحمد بأسانيد غاية في الصحة عن بعض أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة». هذه العقوبة الجسيمة على مجرد الإتيان، حتى ولو كان من باب الفضول، وحب الاستطلاع، أما تصديقهم فهو أشنع وأغلظ، كما سيأتي:

* عن أبي هريرة، رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه فيما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد (صلى الله عليه وعلى آله وسلم)». أخرجه ابن ماجه والدارمي بإسناد ضعيف، وكذلك أحمد بأسانيد ضعاف، يشد بعضها بعضاً، وبإسناد صحيح عن الحسن البصري مرسلاً. ولكن العمدة ما أخرجه الإمام الحاكم، وقال: (هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وهو كذلك بلا شك!

قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «فقد كفر بما أنزل على محمد»، هو على ظاهره يعني الكفر الأكبر المخرج من الملة، فلا يتصور من مسلم أن يصدقهم، بعد أن بلغت الحجة والبيينة، أنهم كذابون أفاكون، لا يتصور ذلك إلا بالكفر بما أنزل على محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم! بل الواجب على المسلم أن يتدين بتكذيبهم، وذمهم، والسخرية منهم، والتشنيع عليهم، وشجب من يأتيهم حتى ولو صدقوا مرة واحدة في المائة!

الكاهن: هو الذي يخبر الناس عن أشياء غيبية لم تقع بعد، وكذا الذين يخبرون عما في الضمير، وما في نفوس الناس؛

والعراف: هو الذي يعرف الناس بموضع الضالة، أو السرقة وغيرهما مما قد وقع وخفي على الناس أمره، فيأتون إلى هذا العراف فيخبرهم بموضع السحر أو الضالة أو السرقة أو اسم السارق أو الساحر أو غير ذلك من الأمور التي قد وقعت وخفيت عليهم! وقد علمنا أن أكثر ما يدعيه الصنفان كذب وتدجيل، لأكل أموال الناس بالباطل. فهم لا يصيبون الحق إلا نادراً (مرة واحدة في المائة مرة تقريباً، أو حتى أقل)، فالصدفة المحضة، والبخت، والقرعة أصدق من ذلك!

ولكنهم يستغلون جهل العامة، وحاجتهم، لأكل أموالهم بالباطل. فإتيانهم قبيح عقلاً، وكذلك جاء الشرع بتحريم إتيانهم، وأن الله لا يقبل ممن أتاهم ليسألهم عن أي شيء صلاة أربعين ليلة، عقوبة ما اقترفه من جريمة إتيانه الكهان أو العرافين، وأما تصديقهم فهو أقبح وأشنع، نعوذ بالله من سخط العقل، ومن التخريف، ومن الضلال بعد الهدى.

باب

وجوب التوكل على الله، والثقة به وحده

* قال تعالى آمرا المؤمنين بالتوكل عليه: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشِلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، (آل عمران: ١٢٢:٣).

* وقال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، (المائدة: ٢٣:٥).

* وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، (المائدة: ١١:٥).

* وقال تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، (التوبة: ٥١:٩).

* وقال تعالى: ﴿وَقَالَ يَا بَنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، (يوسف: ٦٧:١٢).

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وما لنا ألا نتوكل على الله وقد هدانا سبلنا؟! ولنصبرن على ما آذيتمونا، وعلى الله فليتوكل المتوكلون﴾، (ابراهيم: ١٤:١١-١٢).

* وقال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هَدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾، (الإسراء: ٢:١٧).

* وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، (المجادلة: ٥٨:١٠).

* وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَعَلَى الْفُلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، (التغابن: ١٣:٦٤).

* وقال تعالى آمراً نبيه بالتوكل عليه، وهو أمر لأمته من باب أولى، وهم لذلك أحوج:

﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾ * إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾ ، (آل عمران: ١٥٩-١٦٠).

* وقال تعالى: ﴿ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب ما يبيتون فأعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً﴾ ، (النساء: ٨١).

* وقال تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم﴾ ، (الأنفال: ٦١).

* وقال تعالى: ﴿ولله غيب السماوات والأرض وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه وما ربك بغافل عما تعملون﴾ ، (هود: ١١١).

* قال تعالى: ﴿فتوكل على الله إنك على الحق المبين﴾ ، (النمل: ٢٧).

* وقال تعالى: ﴿وتوكل على العزيز الرحيم﴾ الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين ، إنه هو السميع العليم﴾ ، (الشعراء: ٢٦).

* وقال تعالى: ﴿وتوكل على العزيز الرحيم﴾ ، (الشعراء: ٢٦).

* وقال تعالى: ﴿فتوكل على الله إنك على الحق المبين﴾ ، (النمل: ٢٧).

* وقال تعالى: ﴿وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً﴾ ، (الأحزاب: ٣٣).

* وقال تعالى: ﴿ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً﴾ ، (الأحزاب: ٣٣).

* وقال تعالى: ﴿رب المشرق والمغرب لا إله إلا ه فاتخذه وكيلاً﴾ ، (المزمل: ٩٧).

* وقال تعالى: ﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيراً﴾ ، (الفرقان: ٥٨).

– لا إسلام، ولا إيمان، لمن لا توكل عنده:

* وقال تعالى جاعلاً الإيمان والتوكل متلازمين، فإذا انتفى الاِزْم انتفى الملزوم: ﴿قال

التوحيد

رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه فإنكم غالبون وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين ﴿٢٣:٥﴾ (المائدة؛ ٢٣:٥).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ! إن كنتم مسلمين * فقالوا على الله توكلنا، ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين * ونجنا برحمتك من القوم الكافرين ﴿٢٣:٥﴾ (يونس؛ ١٠:٨٦-٨٧).

— الله هو نعم الوكيل، وهو الكفاية لمن توكل عليه:

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴿٢٣:٥﴾ (آل عمران؛ ٣:١٧٣).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ ولله ما في السماوات وما في الأرض وكفى بالله وكيلا ﴿٢٣:٥﴾ (النساء؛ ١٣٢:٤).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب ما يبيتون فأعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا ﴿٢٣:٥﴾ (النساء؛ ٨١:٤).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما في السماوات وما في الأرض وكفى بالله وكيلا ﴿٢٣:٥﴾ (النساء؛ ١٧١:٤).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل ﴿٢٣:٥﴾ (الأنعام؛ ٦:١٠٢).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل ﴿٢٣:٥﴾ (هود؛ ١١:١٢).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ قال لن أرسله معكم حتى تؤتوني موثقا من الله لتأتونني به إلا أن يحاط بكم فلما آتوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل ﴿٢٣:٥﴾ (يوسف؛ ١٢:٦٥).

* وقال تعالى: ﴿٢٣:٥﴾ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان كفى بربك وكيلا ﴿٢٣:٥﴾ (الإسراء؛ ١٧:٦٥).

التوحيد

* وقال تعالى: ﴿قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي والله على ما نقول وكيل﴾، (القصص: ٢٨: ٢٨).

* وقال تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون﴾، (الزمر: ٣٨: ٣٩).

* وقال تعالى: ﴿الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل﴾، (الزمر: ٧٣: ٣٩).

* وقال تعالى: ﴿ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا﴾، (الطلاق: ٣: ٦٥).

فالإيمان والإسلام متلازمان مع التوكل، فمن انعدم عنده التوكل بالكلية، ذهب منه الإيمان بالكلية، وهو مشرك كافر لا محالة، ومن ضعف توكله: ضعف إيمانه، وكلما كمل التوكل وقوي، كان الإيمان أقوى وأرسخ!

– والله يثني على النبيين والمؤمنين بتوكلهم:

* قال تعالى: ﴿قد افترينا على الله كذبا إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا وسع ربنا كل شيء علما على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾، (الأعراف: ٨٩: ٧).

* وقال تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون﴾، (الأنفال: ٢: ٨).

* وقال تعالى: ﴿إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض غر هؤلاء دينهم، ومن يتوكل على الله فإن الله عزيز حكيم﴾، (الأنفال: ٤٩: ٨).

* وقال تعالى: ﴿فإن تولوا فقل حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم﴾، (التوبة: ١٢٩: ٩).

* وقال تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون﴾، (يونس: ٧١: ١٠).

* وقال تعالى: ﴿فقالوا: على الله توكلنا، ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين﴾،

(يونس؛ ٨٥:١٠).

* وقال تعالى مخبراً عن قول رسوله هود، صلوات الله وسلامه عليه: ﴿إني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم﴾، (هود؛ ٥٦:١١).

* وقال تعالى حاكياً عن نبيه شعيب، صلوات الله وسلامه عليه: ﴿قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾، (هود؛ ٨٨:١١).

* وقال تعالى: ﴿كذلك أرسلناك في أمة قد خلت من قبلها أمم لتتلو عليهم الذي أوحينا إليك وهم يكفرون بالرحمان قل: هو ربي لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب﴾، (الرعد؛ ٣٠:١٣).

* وقال تعالى: ﴿الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون﴾، (النحل؛ ٤٢:١٦).

* وقال تعالى: ﴿إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون﴾، (النحل؛ ٩٩:١٦).

* وقال تعالى: ﴿الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون﴾، (العنكبوت؛ ٥٩:٢٩).

* وقال تعالى: {وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب}، (الشورى؛ ١٠:٤٢).

* وقال تعالى: ﴿فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون﴾، (الشورى؛ ٣٦:٤٢).

* وقال تعالى: ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدنا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير﴾، (المتحنة؛ ٤:٦٠).

* وقال تعالى: ﴿قل هو الرحمان آمنا به وعليه توكلنا فستعلمون من هو في ضلال مبين﴾، (الملك؛ ٢٩:٦٧).

* وقال، تقدست أسماؤه: ﴿يا أيها النبي، حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾، (الأنفال: ٦٤: ٨). أي حسبك الله، وهو، أي الله، كذلك حسب من اتبعك من المؤمنين. أما من ظن أن معناها: حسبك الله، وحسبك المؤمنين فقد غلطاً فاحشاً، لعدم ملاحظته ما يماثلها من الآيات، مثل قوله، جل وعز، قبل آيتين من السورة نفسها: ﴿وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله: هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين﴾، (الأنفال: ٦٢: ٨)، ففرق بين الحسب، فجعله لنفسه العظيمة المقدسة وحدها، وجعل التأييد بالنصر من عنده، والتأييد بعباده المؤمنين بتوقيقه ومنه. وكذلك في قوله: ﴿وقالوا حسبنا الله، سيؤتينا الله من فضله، ورسوله، إنا إلى الله راغبون﴾، (التوبة: ٥٩: ٩)، فجعل الحسب لله وحده، أما الإيتاء فهو من الله ورسوله، ثم كانت الرغبة، قبل ذلك وبعده، إلى الله وحده، لا شريك له، كالحسب، والتوكل، والإنابة، والعبادة، والسجود، وغيره!

* وعن ابن عباس قال: ﴿حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار، وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قالوا له: ﴿إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً﴾. حسبنا الله: يعني يكفينا الله، فلا نتكل إلا عليه، ولا نتق إلا به. قالها الخليلان، إبراهيم ومحمد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليهما وعلى آلهما، في الأزمات والشدائد، وقالها، وما زال يقولها المؤمنون الصادقون عند كل بأس وشدة.

* قال أحمد: [حدثنا سريج حدثنا هشيم أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبير قال: أيكم رأى الكوكب الذي انقض البارحة؟ قلت: أنا! ثم قلت: أما إنني لم أكن في صلاة، ولكنني لدغت! قال: وكيف فعلت؟ قلت: استرقيت! قال: وما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة الأسلمي أنه قال: لا رقية إلا من عين أو حمة! فقال سعيد (يعني ابن جبير): قد أحسن من انتهى إلى ما سمع. ثم قال: حدثنا ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «عرضت علي الأمم: فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل، والنبي وليس معه أحد. إذ رفع لي سواد عظيم فقلت هذه أمتي؟! فقليل: هذا موسى وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فإذا سواد عظيم، ثم قيل انظر إلى هذا الجانب الآخر، فإذا سواد عظيم، فقليل هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب!» ثم نهض النبي صلى الله عليه وسلم، فدخل، فخاض القوم في ذلك فقالوا: (من هؤلاء الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب؟)، فقال بعضهم: (لعلهم الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم!)، وقال بعضهم: (لعلهم الذين ولدوا في الإسلام، ولم يشركوا بالله شيئاً قط!)، وذكروا أشياء، فخرج إليهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ما هذا الذي كنتم

تخوضون فيه؟!»، فأخبروه بمقالتهم، فقال: **«هم الذين لا يكتون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»**. فقام عكاشة بن محصن الأسدي فقال: (أنا منهم يا رسول الله؟!)، فقال: «أنت منهم!»، ثم قام الآخر فقال: (أنا منهم يا رسول الله؟!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سبقك بها عكاشة!»، وحدثنا شجاع حدثنا هشيم مثله]. هذا حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه البخاري، والنسائي في «الكبرى»، والترمذي باختصار يسير، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة)، وكذلك ابن حبان في صحيحه، وأخرجه مسلم باختصار كبير، كلهم بأسانيد صحاح عن عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما.

* وقال أحمد: حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن ابن مسعود قال أكثرنا الحديث عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ثم غدونا إليه فقال: «عرضت علي الأنبياء الليلة بأمرها فجعل النبي يمر ومعه الثلاثة، والنبي ومعه العصاة، والنبي ومعه النفر، والنبي ليس معه أحد، حتى مر علي موسى معه ككببة من بني إسرائيل فأعجبوني فقلت: من هؤلاء؟! فقل لي: هذا أخوك موسى معه بنو إسرائيل! قال: قلت: فأين أمي؟! فقل لي انظر عن يمينك! فنظرت فإذا الظراب قد سد بوجوه الرجال، ثم قيل لي: انظر عن يسارك! فنظرت فإذا الأفق قد سد بوجوه الرجال، فقل لي: أَرْضِيَتْ؟! فقلت رضيت يا رب، رضيت يا رب! قال: فقل لي: إن مع هؤلاء سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب!»، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فدا لكم أبي وأمي: إن استطعتم أن تكونوا من السبعين ألف فافعلوا، فإن قصرتم فكونوا من أهل الظراب، فإن قصرتم فكونوا من أهل الأفق! فأني قد رأيت ثم ناسا يتهاوشون»، فقام عكاشة بن محصن فقال: (ادع الله لي يا رسول الله أن يجعلني من السبعين!)، فدعا له، فقام رجل آخر فقال: (ادع الله يا رسول الله أن يجعلني منهم؟!)، فقال: «قد سبقك بها عكاشة»، قال: ثم تحدثنا فقلنا: من ترون هؤلاء السبعون ألف؟! قوم ولدوا في الإسلام لم يشركوا بالله شيئاً حتى ماتوا؟! فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: **«هم الذين لا يكتون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون»**. هذا كذلك حديث صحيح، غاية في الصحة، وأخرجه أحمد كذلك من طرق صحاح وحسان مطولاً ومختصراً عن ابن مسعود، رضي الله عنه، كما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، وابن حبان في صحيحه، كل بإسناد صحيح. كما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، والحاكم في المستدرک وصححه، ووافقه الذهبي، والطبراني في «الكبير» مطولاً ومختصراً، وفي «الأوسط» مختصراً، وابن حبان في صحيحه، وأبو داود الطيالسي، وأبو يعلى، أكثرهم عن ابن مسعود، وبعضهم عن عمران بن

حصين مرفوعاً.

* وأخرج البخاري: بإسناد صحاح عن ابن عباس: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجّد قال: «اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت الحق ووعدك حق وقولك حق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق والنبيون حق ومحمد حق اللهم لك أسلمت **وعليك توكلت** وبك أمنت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت»، أو «لا إله غيرك»، وأخرج مثله الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بإسناد صحاح.

* وأخرج مسلم بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم لك أسلمت وبك أمنت **وعليك توكلت** وإليك أنبت وبك خاصمت اللهم إني أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون»، وأخرج مثله أحمد بإسناد صحيح.

* وأخرج الترمذي بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الطيرة من الشرك»، (وما منا، ...، ولكن الله يذهب **بالتوكل**). قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي هريرة وحابس التميمي وعائشة وابن عمر وسعد وهذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل وروى شعبة أيضاً عن سلمة هذا الحديث، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: (وما منا، ...، ولكن الله يذهب **بالتوكل**) قال سليمان (بن حرب): هذا عندي قول عبد الله بن مسعود!

وأخرج مثله النسائي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد بإسناد غاية في الصحة! * كما أخرج الترمذي عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من اكتوى، أو استرقى فقد برئ من **التوكل**»، قال أبو عيسى وفي الباب عن ابن مسعود وابن عباس وعمران بن حصين. قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، وهو كما قال، بل هو في الصحة غاية، وأخرج مثله ابن ماجه وأحمد بإسناد غاية في الصحة!

* وأخرج الترمذي بإسناد صحيح عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو أنكم كنتم **توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً!**»، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وأخرج نحوه ابن ماجه، وأحمد بإسناد صحاح!

* وروى الترمذي عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كيف أنعم وصاحب القرن قد التقم القرن واستمع الإذن متى يؤمر بالنفخ فينفخ»، فكان ذلك ثقل على

التوحيد

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لهم: «قولوا حسبنا الله ونعم الوكيل، على الله توكلنا». قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد روي من غير وجه هذا الحديث عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وأخرج أحمد مثله بأسانيد لا بأس بها!

* وأخرج الترمذي بإسناد صحيح عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قال (يعني إذا خرج من بيته) بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له كفيت ووقيت وتنحى عنه الشيطان»، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. ورواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظ: «إذا خرج الرجل من بيته فقال بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله قال يقال حينئذ هديت وكفيت ووقيت فتنحى له الشياطين فيقول له شيطان آخر كيف لك برجل قد هدي وكفي ووقي؟!». «.

* كما أخرج الترمذي بإسناد صحيح عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال: «بسم الله، توكلت على الله، اللهم إنا نعوذ بك من أن نزل أو نضل أو نظلم أو نظلم أو نجعل أو يجهل علينا!»، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، وهو كما قال، وأخرج مثله أحمد، والدارمي بأسانيد صحاح!

* وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال: «اللهم لك ركعت، وبك أمنت، ولك أسلمت، وعليك توكلت! أنت ربي خشع سمعي وبصري ودمي ولحمي وعظمي وعصبي لله رب العالمين».

* وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن أبي الدرداء، رضي الله عنه، مرفوعاً: «من قال إذا أصبح وإذا أمسى: حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، سبع مرات، كفاه الله ما أهمه صادقاً كان بها أو كاذباً».

* وأخرج أحمد بإسناد صحاح عن أبي قلابة قال رأيت رجلاً بالمدينة وقد طاف الناس به وهو يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فسمعتة وهو يقول: «إن من بعدكم الكذاب المضل، وإن رأسه من بعده حبك حبك حبك (ثلاث مرات)، وإنه سيقول أنا ربكم، فمن قال: لست ربنا! لكن ربنا الله، عليه توكلنا، وإليه أنبنا، نعوذ بالله من شرك، لم يكن له عليه سلطان»، الصحابي هو هشام بن عامر، رضي الله عنه، كما جاء من طرق أخرى صحاح، وفي رواية أخرى صحيحة: «فمن قال: أنت ربي افتتن، ومن قال: كذبت، ربي الله، عليه توكلت! فلا يضره، أو قال فلا فتنة عليه».

* وأخرج أبو داود بإسناد حسن عن أبي مالك الأشعري قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم: «إذا ولج الرجل بيته فليقل اللهم إني أسألك خير المولج وخير المخرج بسم الله ولجنا، وبسم الله خرجنا، وعلى الله ربنا توكلنا، ثم ليسلم على أهله».

* وعن عمرو بن أمية الضمري قال: قال رجل للنبي، صلى الله عليه وسلم: (أرسل ناقتي وأتوكل؟! قال: «اعقلها وتوكل!»). هذا حديث صحيح، أخرجه ابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» بإسناد حسن، والترمذي من طريق ثانية عن أنس، رضي الله عنه، بنحوه، وقد أثبتنا صحته في الملحق.

وحقيقة التوكل على الله: أن يعلم العبد علماً يقينياً أن الأمر كله لله، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه هو وحده النافع الضار المعطى المانع، وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله. وهو الذي خلق الكون، ونظمه بنظام معين، وقدره بمقادير مخصوصة. فيعتمد بقلبه على الله في كل شؤونه، ويثق بربه غاية الثقة. وهو مع ذلك يأخذ بالأسباب التي ثبتت بالشرع، أو بالحس والعقل، لأنه يعلم أن الله هو الذي خلقها وقدرها وجعلها أسباباً لا تفعل ولا تؤثر، إلا بعلم الله، وتقديره، وإذنه. كما أنه يعلم أن الأخذ بالأسباب واجب شرعاً وأن تركها إثم لا علاقة له بالتوكل، بل هو معصية، وتوكل، وعجز وتكاسل، نعوذ بالله من العجز والكسل.

* فصل: في الرقي والتمايم

* عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقبل إليه رهط فبايع تسعة، وأمسك عن واحد، فقالوا: يا رسول الله بايعت تسعة، وتركت هذا؟! قال: «إن عليه تميمة»، فأدخل يده فقطعها، فبايعه، وقال: «من علق تميمة فقد أشرك» أخرجه أحمد بإسناد صحيح، وله طرق وألفاظ أخرى..

* وعن عباد بن تميم أن أبا بشير قيس بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في بعض أسفاره قال: فأرسل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رسولاً: «لا تبقيَنَّ في رقبة بغير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت» حديث صحيح، غاية في الصحة، أخرجه البخاري ومسلم، وأبو داود، وأحمد، ومالك في «الموطأ».

* عن رويغ بن ثابت - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «يارويغ: لعل الحياة ستطول بك بعدي، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته، أو تقلد وترأ، أو استنجد برجيع دابة أو عظم، فإن محمداً برىء منه» حديث صحيح أخرجه النسائي،

التوحيد

وأبو داود، وأحمد. كما أخرج أبو داود مثله بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

* عن عمران بن حصين رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً في يده حلقة من صفر، فقال: «ما هذه؟» قال: (من الواهنة)، فقال: «انزعها! فإنها لا تزيدك إلا وهنا، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً»، حديث صحيح، رواه أحمد بسند لا بأس به. وأخرج الحاكم مثله بإسناد صحيح، ووافقه الذهبي.

* وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أنه رأى رجلاً في عضده حلقة من صفر، فقال له: «ما هذه؟» قال: «نعت لي من الواهنة! قال: أما لو مت وهي عليك وكنت إليها! قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من تطير أو تطير له، أو تكهن أو تكهن، أو سحر أو سحر له»، حديث صحيح، أخرجه الطبراني بإسناد جيد، والبزار بدون القصة، وله شواهد من حديث ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم، ولصدره شواهد كثيرة، وصححه الألباني.

* ولأحمد عن عقبة بن عامر مرفوعاً: «من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة، فلا ودع الله له»، وفي رواية: «من تعلق تميمة فقد أشرك»، حديث صحيح، أخرج مثله الحاكم في «المستدرک»، وصححه، ووافقه الذهبي.

* وعن عيسى بن أبي ليلى قال: دخلت على أبي معبد عبد الله بن عكيم الجهني، وبه شيء، فقلت: ألا تعلق شيئاً؟ فقال: الموت أقرب من ذلك! قال رسول الله: «من تعلق شيئاً وكل إليه!»، أخرجه الترمذي، وأحمد، والحاكم.

* وأخرج ابن أبي حاتم، بإسناد غاية في الصحة، فقال: حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن عروة قال: [دخل حذيفة على مريض فرأى في عضده سيراً (من الحمى) فقطعه (أو انتزعه)، وتلا قوله تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾]

* وعن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك» رواه أحمد وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبان، وله طرق متعددة أخرج الحاكم منها عدة طرق لقصة جاء فيها: (دخل عبد الله بن مسعود على امرأة من نسائه فرأى عليها خرزاً من الحمرة، فقطعه قطعاً عنيفاً، ثم قال: إن آل عبد الله عن الشرك أغنياء، وقال: كان مما حفظنا عن النبي: فذكره)، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: (هو كما قال).

* وروى وكيع بإسناده عن سعيد بن جبیر قال: «من قطع تميمة من انسان كان كعدل

رقبة»، ومثل هذا لا يقال بالاجتهاد على هذا النحو، فلعله بلغ سعيداً عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

«الرقى»: هي التي تسمى العزائم، وقد رخص رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيها من العين، والحة، وغير ذلك، إذا كانت بالقرآن، أو الأدعية المشروعة، فهي إذن لا بأس بها، إذا خلت من الشرك، وذلك في أحاديث صحاح عدة أكثرها في صحيح البخاري، ومنها شيء في مسلم وغيره مثل ما أخرج ابن وهب في «الجامع»، وعنه الإمام مسلم في صحيحه، عن عوف بن مالك الأشجعي قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله! كيف ترى في ذلك؟ فقال: **«اعرضوا علي رقاكم! لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً».**

«التمائم»: شيء يعلق على الأولاد يتقون به العين، لكن إذا كان المعلق من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه وجعله من المنهي عنه، ومنهم ابن مسعود رضي الله عنه، وروى وكيع عن إبراهيم النخعي أنه قال: كانوا - يعني أصحاب ابن مسعود - يكرهون التمام كلها من القرآن، وغير القرآن، وهذا هو الحق، إذ لو كانت التمام من القرآن جائزة مستثناة من النهي عن عموم جنسها، حيث قال: **«من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة، فلا ودع الله له»**، وقال: **«من تعلق شيئاً وكل إليه»**، فلو كانت التمام من القرآن مستثناة من عموم النهي لنص، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، عليها، كما فعل بالرقى، وليس قول أحد بعد رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حجة!

«التولة»: هي شيء يصنعونه، يزعمون أنه يحب المرأة إلى زوجها والرجل إلى امرأته، وأكثره حيل وشعوذة، واستغفالاً للعامة، وأكلاً لأموالهم بالباطل، وأقل القليل قد يكون سحراً بحق، أو مما تعلمه بعض الناس من هاروت وماروت، وهو في الحقيقة يضر ولا ينفع، ولا يحقق المقصود، فضلاً عن كونه جرماً فظيماً، وإثماً كبيراً، يخشى أن يكون محبطاً لعمل فاعله، مؤدياً لخسارة الآخرة، والعياذ بالله تعالى!

يؤخذ من هذه الأحاديث تحريم تعليق الحروز والتمائم وسواء كان تعليقها على إنسان، أو حيوان، أو سيارة، أو بيت، أو دكان، أو شجرة، أو غير ذلك، وسواء كان هذا المعلق عظماً، أو قرناً، أو نعلاً، أو شعراً، أو حليتين، أو وترأ، أو حديداً، أو صفراً، أو تميمةً، أو حدوة فرس، أو غير ذلك. إذ الكل منافي للتوكل على الله: إذ أنه اعتماد على غير الله، وركون إلى غير الله، واعتقاد في غير الله، والتفات إلى غير الله، ووثوق بغير الله، وهذا شرك بالله! كما في هذا الحديث النبوي الشريف: **«من علق تميمة فقد أشرك»**، فكل هذه

التوحيد

الأعمال شرك عملي، إلا إذا اعتقد حاملها أنها الدافعة الرافعة بذاتها فهذا يكون شركاً اعتقادياً يخرج عن الملة.

أما إذا اعتقد أن الله هو الدافع الرافع وحده لا شريك له، ولكنه اعتبرها سبباً يدفع به البلاء، فقد خُرف، وكذب على الشرع، وقال على الله بغير علم. فقد ثبت بالحس والعقل أنها ليست سبباً، خلافاً للأدوية والعقاقير مثلاً، فلم يبق إلا الزعم أن الوحي دل على ذلك، ولكنه في الحقيقة لم يدل على ذلك، بل دل على عكس ذلك: فهذا إذن كذب على الشرع، وقول على الله بغير علم، حرمة الله أشد التحريم!

وهذه الأعمال كلها تستند في جميع الأحوال على الخرافة والوهم، وتنتشر في أجواء الفكر الهابط السخيف الذي لا يليق بالمسلم الذي كرمه الله بالإسلام، وميزه بالعقل، والعلم والإيمان، بل ولا يليق بعقلاء البشر من المسلمين، وغيرهم.

❖ فصل: التطير والتشاؤم والفال

* قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، (الأعراف: ١٣١:٧)

* وقال تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾، (يس: ١٠:١٩).

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفرٌّ من الجذوم كما تفر من الأسد» أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم، قال: قال عفان حدثنا سليم بن حيان حدثنا سعيد بن مينا قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فساقه. وإسناده حديث عفان هذا صحيح، لا شك في صحته. وقد سمع البخاري من عفان نفسه شيئاً قليلاً، وروي عنه بواسطة كل من صاعقة (وهو محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير)، وإسحاق بن منصور بن بهرام، والذهلي (وهو محمد بن يحيى بن عبد الله)، وأبي قدامة (وهو عبيد الله بن سعيد بن يحيى) وكلهم أئمة ثقات أثبات، كما علّق عنه بصيغة الجزم في عدة مواضع، ومتابعات، فالحديث صحيح ولا شك!

* أخرج ابن خزيمة في كتاب «التوكل» من حديث عائشة، مرفوعاً: «لا عدوى، وإذا رأيت المجذوم، ففر منه كما تفر من الأسد».

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر» أخرجاه، وزاد مسلم: «ولا نو، ولا غول»، وأخرج مثله أبو داود وغيره من أهل السنن والمسانيد.

* وأخرج مسلم، وأحمد بأسانيد صحاح عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، مرفوعاً: **«لا عدوى، ولا طيرة، ولا صفر، ولا غول»**.
 * وعن عبد الله بن عباس مرفوعاً: **«لا عدوى، ولا طيرة، ولا صفر، ولا هام»**، حديث حسن، أخرجه ابن ماجه، وأحمد، وغيرهما.
 * وعن السائب بن يزيد مرفوعاً: **«لا عدوى، ولا صفر، ولا هامة»**، أخرجه أحمد بإسناد غاية في الصحة.
 * كما ثبت مثل ذلك، أي **«لا عدوى ولا طيرة»**، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، مرفوعاً.

* وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لا عدوى، ولا طيرة، ويعجبني الفأل»**، قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة (أو الحسنة)». وجاء في بعض طرقه بلفظ: **«ويعجبني الفأل الصالح»**، أو **«وأحب الفأل الصالح»**، حديث صحيح، أخرجه الشيخان، وأخرجه كذلك أبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح!
 * ولهما عن أبي هريرة قال: سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: **«لا طيرة، وخيرها الفأل»**. قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة صالحة، يسمعونها أحدكم»، حديث صحيح متفق على صحته، كما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».
 * وأخرج مسلم بإسناد غاية في الصحة عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«لا عدوى، ولا هامة، ولا طيرة، وأحب الفأل الصالح»**.

* ولأبي داود، بسند صحيح، عن عقبة بن عامر قال ذكرت الطيرة عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: **«أحسنها الفأل، ولا ترد مسلماً، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل: اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك»**.
 * وله من حديث ابن مسعود مرفوعاً: **«الطيرة شرك، الطيرة شرك»**، (وما منا إلا ...، ولكن الله يذهب بالتوكل)، ورواه كذلك الترمذي وصححه، ولكنه جعل آخره مندرجاً من كلام ابن مسعود أي من قوله: (وما منا إلا ..)، وهو الحق الصحيح إن شاء الله تعالى!
 * ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: **«من ردت الطيرة عن حاجته فقد أشرك»**، قالوا: فما كفارة ذلك؟ قال: **«أن تقولوا: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك»**، هذا حديث حسن.

* وعن معاوية بن الحكم السلمي - رضي الله عنه - قال: قلت يا رسول الله! إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكهان؟ قال: **«فلا تأتوا الكهان»**، قال: قلت ومنا رجال يطيطرون، قال: **«ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا**

التوحيد

يصدقهم»، وهو جزء من حديث طويل صحيح، غاية في الصحة، أخرجه مسلم، وغيره، وسبق ذكره كاملاً في موضعه من هذه الرسالة.

* وأخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «من ردته الطيرة فقد قارف الشرك»، قالوا: (وما كفارة ذلك يا رسول الله؟!)، قال: «يقول أحدهم: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك». وأخرجه ابن وهب في «الجامع» بأسانيد، بعضها صحيح، مختصراً. كما أخرجه أحمد والطبراني بأسانيد حسان، ذكرنا بعض ألفاظها آنفاً.

* وعن فضالة بن عبيد الأنصاري، رضي الله عنه، قال: (من ردته الطيرة فقد قارف الشرك)، هذا أثر صحيح، أخرجه ابن وهب في «الجامع» بأسانيد بعضها صحيح، والحديث السابق حجة قاطعة على أنه من كلام رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أي أنه حديث مرفوع.

* وروى البزار مثله مرفوعاً من طريق رويغ بن ثابت، رضي الله عنه، بإسناد فيه نظر، ومع ذلك حسنه الحافظ، ولكنه حسن صحيح بشواهد السابقة.

* وأخرج البخاري في «الأدب المفرد»، عن حية بن حابس التميمي أن أباه أخبره، أنه سمع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يقول: «لا شيء في الهام، وأصدق الطيرة الفأل، والعين حق!». وحية التميمي هذا مجهول، ولكن للحديث شواهد يرتقي بها إلى الحسن، أو حتى الصحيح، لغيره: منها ما أخرج أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا عدوى، ولا طيرة، والعين حق» وحسن سندها الألباني، ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا عدوى، ولا هامة، وخير الطير الفأل، والعين حق» وحسن الألباني كذلك سند هذه الرواية.

قلت: وفي النفس من ثبوت جملة: (العين حق) شيء!

* وأخرج البخاري في «الأدب المفرد»، وابن حبان في صحيحه، بإسناد صحيح، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «عرضت علي الأمم بالموسم، أيام الحج، فأعجبني كثرة أمتي، قد ملؤوا السهل والجبل! قالوا: يا محمد! أرضيت؟! قال: نعم، أي رب! قال: فإن مع هؤلاء سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب: وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون». قال عكاشة بن محصن: فادع الله أن يجعلني منهم، قال: «اللهم اجعله منهم»، فقال رجل آخر: ادع الله أن يجعلني منهم! قال: «سبقك بها عكاشة!». وقد أخرج الشيخان مثله عن عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما.

* وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أنه رأى رجلاً في عضده حلقة من صفر، فقال

له: ما هذه؟! قال: نعت لي من الواهنة! قال: أما لو مت وهي عليك وكلت إليها! قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من تطير أو تطير له، أو تكهن أو تكهن، أو سحر أو سحر له»، حديث صحيح، أخرجه الطبراني بإسناد جيد، والبزار بدون القصة، وله شواهد من حديث ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم، ولصدده شواهد كثيرة، وصححه الألباني.

* وكانت العرب في الجاهلية تتشائم مما ذكرنا أعلاه، ومن الدار والمرأة والفرس. وقد أخرج البخاري عن ابن عمر قال: ذكروا الشؤم عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «إن كان الشؤم في شيء، ففي الدار والمرأة والفرس»، وقد جاء بهذا اللفظ ونحوه من طرق عدة في مسلم والبخاري والموطأ والأدب المفرد وابن ماجه والطحاوي وأحمد عن سهل بن سعد، وجابر، رضي الله عنهم. وأخرجه أحمد، بإسناد صحيح على شرط الشيخين، عن عبد الله بن عمر بلفظ: «إن يك من الشؤم شيء حق ففي المرأة والفرس والدار»، وهو صريح في نفي الشؤم والتشاؤم مطلقاً. وقد وهم بعض الرواة فقالوا: «الشؤم في الدار... إلخ»، أو «الطيرة في الدار... إلخ»، وهذا غلط فاحش، واختصار مغل ردي، يوهم بأن معتقد أهل الجاهلية في وجود الشؤم في هذه الثلاثة صحيح، خلافاً للحق الثابت بالألفاظ الصحيحة المذكورة أعلاه، وبشواهد عمومات القرآن والسنة، وبراهين الحس والعقل!

نعم: لاشك أن المرأة السيئة، والدار الضيقة، والدابة العاجزة من أسباب نكد العيش، وضيق الصدر، وهذا نوع من النكد والشؤم، ولكن هذا أمر يختلف عن الشؤم والطيرة، بالمعنى الخرافي الذي كان يعتقد أهل الجاهلية، والذي أبطله الإسلام!!

* فقد أخرج أحمد، والطحاوي في «مشكل الآثار» عن قتادة عن أبي حسان قال: (دخل رجلان من بني عامر على عائشة فأخبرها أن أبا هريرة يحدث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «الطيرة في الدار... إلخ»، فغضبت عائشة، فطارت شقة منها في السماء، وشقة في الأرض، وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد، ما قالها رسول الله قط، إنما قال: «كان أهل الجاهلية يتطيرون من ذلك»)، وفي رواية أحمد: ولكن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، كان يقول: «كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في الدار، والمرأة، والفرس»، ثم قرأت عائشة: ﴿ما أصاب من مصيبة في الأرض، ولا في أنفسكم، إلا في كتاب...﴾. وقد أخرجها الحاكم وقال: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي، ووافقهما الألباني وزاد أنه على شرط مسلم! فله در أم المؤمنين، ما أفقها، نفعا الله بعلمها وهداياها!

* ولم تنفرد أم المؤمنين، رضوان الله وسلامه عليها، بذلك! فقد أخرج أحمد من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن سعيد بن المسيب

التوحيد

قال: سألت سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، عن الطيرة، فانتهرني، وقال: من حدثك؟! فكرهت أن أحدثه من حدثني، فقال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هام، وإن تكن الطيرة في شيء، ففي الفرس والمرأة والدار، وإذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تهبطوا، وإذا كان بأرض وأنتم بها، فلا تفروا منه!». هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، سوى الحضرمي بن لاحق، وهو ثقة، وثقه ابن معين فقال: ليس به بأس، وتابعه على ذلك الحافظ في «التقريب». وقد أخرجه أبو داود، والطحاوي من طرق أخرى، بدون ذكر الطاعون.

* بل قد جاء من طريق صحيح، أخرجه ابن ماجه، وصححها الألباني، مرفوعاً: «لا شؤم، وقد يكون اليُمن في ثلاثة: في المرأة، والفرس، والدار». وهو كذلك صريح في نفي الشؤم، بفهم أهل الجاهلية له، عن هذه الثلاثة! بل لقد عكس القضية، وقلب «المائدة» على رؤوس الخرافيين، فجعلها مظنة اليُمن والبركة!

* وأخرج أبو داود، وابن حبان، وتام في «الفوائد»، وأحمد، وابن عساكر من طرق عدة عن هشام عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً: «كان لا يتطير من شيء. وكان إذا بعث عاملاً سأل عن اسمه: فإذا أعجبه فرح به، ورؤي بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمه، رؤي كراهية ذلك في وجهه. وإذا دخل قرية سأل عن اسمها: فإن أعجبه اسمها، فرح بها، ورؤي بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمها، رؤي كراهية ذلك في وجهه». وليس عند ابن حبان قضية العامل، ولا عند تمام قضية القرية! قال الألباني: هذا اسناد صحيح علي شرط الشيخين.

* وأخرج الضياء المقدسي في «المختارة» بإسناد صحيح، من طريق ابن حبان، عن جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «كان يتفاءل، ولا يتطير، ويعجبه الاسم الحسن». كما أخرجه أحمد، وأبو داود الطيالسي بأسانيد أخرى فيها ضعف.

«الطيرة»: هي التشاؤم بالطيور وخصوصاً باليوم والغراب، والحيوانات وخصوصاً من الكلاب والقطط السوداء، والأسماء، والألفاظ، والأماكن وغيرها. وسميت طيرة لأن العرب كانت تتشائم خاصة من الطير.

وربما مر العربي على طيور جاثمة، فيهيجها، أو يرميها بالحجارة، فإذا طارت في اتجاه اليمين تفائل، وإذا طارت في اتجاه الشمال تشائم!

ثم تطور الحال بظهور أشخاص دهاة ماكزين، يتفننون في خداع العوام والسذج، ويزعمون أن لديهم ملكة خاصة فيقومون بـ «زجر» الطير ثم «تفسير» طيرانها، وذلك، طبعاً،

لقاء جعل من المال، يأكلونه من أموال الناس سحتاً!
ومن أمثلة ذلك أن يخرج الإنسان للتجارة فيسمع رجلاً ينادي آخر: «يا خاسر»، فيتشائم ويرجع إلى بيته.

كل هذه الوسواس والمشاعر والانطباعات قد تنشأ في النفس قسراً، من غير اختيار، فلا يحاسب الإنسان عليها، ولا يعاقب. فإذا استسلم الإنسان لمثل هذا فسد عقله، وهيمنت الخرافة والوسواس عليه، وضعف الإيمان، والتوكل في قلبه، وفاتته مصالح الدنيا والدين، واستحق على ذلك المحاسبة والذم والعقوبة. لذلك يجب على الإنسان المؤمن أن يدفع هذه الوسواس عن نفسه ويمضي بقوة وعزيمة وحرص، وتوكل على الله، وثقة به، لقضاء حوائجه ومصلحه الدينية والدنيوية.

أما «الفأل»: فهو انشراح النفس بما يلائمها، ومثاله أن يخرج الإنسان لتجارة فيسمع رجلاً ينادي ولده باسم «غانم» فتتشرح نفسه، أو يخرج للجهاد والقتال فيلتقي برجل اسمه «منصور»، أو يمر على مدينة «المنصورة»، أو نحو ذلك فينشط ويزداد إقبالاً على قضاء حاجته ومصلحته التي خرج من أجلها. فهذا حسن جميل، كان النبي صلى الله عليه وسلم يحبه.

أما «الهامة»: وجمعها «الهام» هي في الأصل طائر البوم، وكانت العرب تتشائم منه جداً. وقيل «الهامة» روح المقتول، تتحول إلى شكل بومة، وتبقى عند قبره تصيح: اسقوني، اسقوني! حتى يؤخذ بالثأر، (فتسقى بالدم)، فتهدأ وتنصرف! فنفى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، تلك الخرافات كلها، ونسفها من أساسها!

أما «النوء»: فالمقصود به أحوال جوية، أو ترتيب معين للنجوم، يترتب عليه لا محالة، نزول المطر. لذلك كانوا يقولون: مطرنا بنوء كذا، وكذا. قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا نوء»، هو إبطال هذا الترابط الضروري، أي أن المطر ينزل بفعل الكوكب الإرادي، أو بتسببه الضروري، وإن كانت العادة تجري كثيراً بحصول ذلك اتفاقاً! والحق أن نزول المطر هو بفضل الله، ورحمته، مهما تداخلت، وتشابكت، وتعقدت، وتصاعدت الأسباب، وتسلسلت الأسباب حتى تصل إلى أول لحظة في الخلق، ثم إلى مسبب الأسباب، لا إله إلا هو، ولا رب سواه.

أما «صفر»: فكانوا يتشائمون من شهر صفر، بدعوى أن فيه شؤماً ذاتياً! فبين، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن ذلك وهم، لا وجود له في الواقع، وقيل هو داء في البطن تسببه الجن، وهذا كذلك تخريف لا أساس له!

أما «الغول»: أنواع من الجن، وقيل هي وحوش، أو قرود الجن، أو سحرة الجن، تعترض

المسافرين بليل، وتتلون بألوان، وأثواب، وأضواء مختلفة لإضلالهم عن الطريق! وهذه كذلك خرافة لا أساس لها، وإنما تنشأ في مخيلة بعض ضعاف الأعصاب، أو العقول، إذا سافروا في الصحراء «المرعبة» بليل!

❖ فصل: حقيقة العدوى، وأحكام الوباء، والمبتلين

اختلف أهل العلم في فهم معنى قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا عدوى»، وعلاقة ذلك بنحو قوله: «فَرَّ مِنَ الْجُذُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، والأحاديث الواردة في الطاعون، وما شابه. أما الأحاديث المتعلقة بالموضوع فهي كثيرة منها:

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**لا عدوى**، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، **وفَرَّ مِنَ الْجُذُومِ كَمَا تَفَرُّ مِنَ الْأَسَدِ**» أخرجه البخاري تعليقاً جازماً بإسناد صحيح، كما أسلفنا، وقد تفرد به البخاري عن أبي هريرة من هذا الوجه، وأخرجه أبو نعيم في الطب من وجه آخر عن أبي هريرة، ولكنه معلول، وعلته لا تضر، كما حرره الإمام الخطيب البغدادي! فقد أطل الخياط في «التاريخ» الكلام عليه، بعد نقده، بغير حق، لطريق البخاري، فقال: [وقد روى حديث الدراوردي هذا، غير البخاري على الصواب، أخبرناه] فساق عدة أسانيد، ثم قال: [فاتفق علي بن المديني، ويحيى بن محمد الحارثي، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، وإسماعيل بن إسحاق عن إبراهيم بن حمزة على أن الحديث عن الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن بن عمرو بن عثمان - وهو المعروف بالديباج - عن أبي الزناد، وهو الصحيح] والديباج صدوق، صحيح الحديث، وبقية الرجال ثقات أثبات من رجال مسلم، وكفاك بهذا الإسناد صحة وقوة! مع أن طريق البخاري صحيحة كذلك: فعفان إمام ثقة ثبت حفظ شيئاً لم يحفظه غيره، وهم حفظوا طريقاً أخرى لعلها لم تصله، فكل حجة في ما حفظ، ولله الحمد والمنة.

* ويزداد الحديث السابق قوة بما رواه ابن وهب قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: حدثني رجال أهل رضى وقناعة من أبناء الصحابة، وأولية الناس، أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**لا عدوى، ولا هامة، ولا صفر. واتقوا الجذوم كما يتقى الأسد!**». هذا سند حسن، بل هو صحيح لأن سماع ابن وهب من ابن الزناد إنما كان في المدينة، فهو سماع قديم، قبل رحيله إلى العراق، وضعف حفظه هناك، ولكنه مرسل في الظاهر، وإن كان كلام أبي الزناد يؤكد بأنه تلقاه من جمع كبير من الثقات من أبناء الصحابة ومشاهير التابعين، تلقي التواتر، لذلك لا يضر إرساله «الشكلي» الظاهر، وهو متصل على الحقيقة، إن شاء الله، لأنه رواية ثقة مأمون لتواتر الخبر عند الناس، بل

عند فضلائهم وصادقيهم!

* وأخرج مسلم للفقرة الأخيرة: «**فِرٌّ من المجذوم فرارك من الأسد**»، شاهداً من حديث عمرو بن الشريد الثقفي، عن أبيه قال: (كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إنا قد بايعناك، فارجع»).

* كما أخرج ابن عدي في «الكامل» شاهداً لتلك الفقرة من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. المغيرة بن عبد الرحمن، هو الحزامي المدني، فيه كلام يسير، لا يضر، وبقيّة رجال الإسناد ثقات، من رجال الشيخين، فهذا الإسناد جيد قوي، تقوم به الحجة بذاته، والحمد لله!

* كما أخرج ابن خزيمة في كتاب «التوكل» شاهداً لذلك من حديث عائشة، مرفوعاً: «**لا عدوى، وإذا رأيت المجذوم، ففر منه كما تفر من الأسد**».

* وأخرج أحمد شاهداً للفقرة نفسها: حدثنا وكيع قال: حدثنا النهاس عن شيخ بمكة عن أبي هريرة مرفوعاً. هذا إسناد ضعيف لجهالة الشيخ المكي، وضعف النهاس. وفي الأسانيد والشواهد السابقة أكثر من كفاية!

* أما ما جاء عن جابر: «أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أخذ بيد مجذوم، فوضعها في القصعة، وقال: ثقة بالله، وتوكلاً عليه»، ففيه نظر، وقد أخرجه الترمذي، وبيّن الاختلاف فيه، ثم رجح وقفه على عمر، وهو، أي الوقف، هو الصحيح إن شاء الله، والظاهر أن عمر لم تبلغه الأحاديث بتمامها، فرجح جانب التوكل!

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «**لا عدوى**، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر» أخرجاه، وزاد مسلم: «ولا نوء، ولا غول». وأخرجه كذلك أبو داود، وأحمد، والطحاوي في «شرح المعاني»، وابن ماجه.

* ولهما عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا عدوى**، ولا طيرة، ويعجبني الفأل»، قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة (أو الحسنة)».

* ولهما عن أبي هريرة مرفوعاً: «**لا عدوى**، لا طيرة، ولا صفر، ولا هامة»، فقال أعرابي: (ما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيخالطها بعير أجرب، فيجربها؟!)، قال، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «فمن أعدى الأول؟!». كما أخرجه أبو داود، وأحمد، والطحاوي في «شرح المعاني».

* ولكن صح عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه قال: «**لا يورد الممرض على المصح**». أخرجه الشيخان، وأبو داود، والطحاوي في «المشكّل»، وأحمد. كما أخرج أحمد وابن ماجه متابعات له من طرق أخرى.

* وصح عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الطاعون: «إذا سمعتم به (أي الطاعون) في أرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه» هذا لفظ البخاري في قصة طويلة حول مقدم عمر إلى الشام، عن عبد الرحمن بن عوف، وقريب منه جداً لفظه عن أسامة بن زيد.

* وقد أخرج أحمد من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن سعيد بن المسيب قال: سألت سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، عن الطيرة، فانتهرني، وقال: من حدثك؟! فكرهت أن أحدثه من حدثني، فقال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هام، وإن تكن الطيرة في شئ ففي الفرس والمرأة والدار، وإذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تهبطوا، وإذا كان بأرض وأنتم بها، فلا تقربوا منه!». هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، سوى الحضرمي بن لاحق، وثقه ابن معين فقال: ليس به بأس، وتابعه على ذلك الحافظ في «التقريب».

* كما روي عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذم الفار من الطاعون، وتشبيهه بالفرار من الزحف. فقد أخرج ابن سعد قال: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا جعفر بن كيسان، حدثنا عمرة بنت قيس العدوية قالت: دخلت على عائشة فسألتها عن الفرار من الطاعون؟! فقالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف». وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه. كما أخرجه أحمد قال: حدثنا يحيى بن إسحاق، أخبرني جعفر بن كيسان بمثله، إلا أنه زاد: «المقيم فيه كالشهيد، والفار». وهي أسانيد متصلة، رجالها ثقات أثبات، ما عدا عمرة العدوية هذه، فهي غير معروفة، ولكنها تابعة مستورة. ولكن أحمد أخرجه كذلك من طريق جعفر بن كيسان، حدثنا معاذة بنت عبد الله العدوية، ومعاذة العدوية هذه ثقة من رواة الشيخين! والصحيح أن جعفر بن كيسان، وهو ثقة مأمون، سمعه من الراويين، وكان كثير من النساء، والرجال، يدخلون على عائشة، رضي الله عنها، يستفتونها في مصيبة الطاعون الذي نزل بالناس، فلا يستغرب تعدد الرواة، بل تستغرب قلة المحفوظ منه في مثل تلك المصيبة العظيمة!

وللحديث شواهد من طرق أخرى، مثل حديث جابر مرفوعاً: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف»، أخرجه أحمد، وعبد بن حميد. وفي رواية أخرى لأحمد: «... والصابر فيه له أجر شهيد» بدل اللفظ الأنف الذكر. وبالجملة فالحديث صالح قطعاً للاحتجاج، ولا ينزل عن مرتبة الحسن بحال من الأحوال، والله أعلم. فالفرار من الطاعون بمثابة الفرار من الزحف، والفرار من الزحف من الكبائر الموبقة، والذنوب المهلكة، التي لا ينفع معها عمل، وإن كثرت: عصمنا الله منها بمنه وكرمه!

وبالجملة فقد وردت لفظة: «**لا عدوي**» من طرق عديدة: عن أبي هريرة، وإن كان هو شك في حفظ نفسه هاهنا!، وعائشة، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وجابر وغيرهم بأسانيد صحاح لا شك فيها.

وقد استوعب الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني أكثر الروايات، صحيحها وسقيمها، وجمهور أقوال العلماء، ومنها عجائب مضحكة، وغرائب منكرة، في هذا الخصوص في «الفتح»، عند شرحه لباب (ما يذكر في الطاعون)، من كتاب (الطب)، من الجامع الصحيح للإمام البخاري. ولا شك أن استعراضها ممتع من الناحية التاريخية المحضة، وليس هذا شأننا في هذه الرسالة المختصرة، لا سيما أننا نمتلك في هذا العصر بعض المعارف الطبية اليقينية بخصوص هذا الموضوع، وهي كافية بحمد الله لحسم القضية حسماً نهائياً.

أما قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا عدوي**»، فهو مثل قوله: «لا نوء»، وقوله: «لا صفر»، أي نفي لمعتقد العرب الجاهلي عن «**العدوى**»، لا نفياً لوجود العدوى، ولا لخواصها! كذلك «النوء»، وشهر «صفر»، و«الهامة» بمعنى طائر اليوم، كل ذلك موجود، ولكن معتقدات العرب حولها ما هي إلا خرافات باطلة، لا وجود لها إلا في أدمغة الخرافيين.

والظاهر أن العرب كانوا يعتقدون بوجود إله مشخص خاص للعدوى، كما هو معتقدهم في القدر، والموت (المنية)، وعلاقته بـ «منة»، بنت الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. أو كانوا يعتقدون في قوة خارقة روحية غامضة، ذات صفات إلهية، وليست بالضرورة مشخصة، ولكن فيها بعض خواص الأحياء (في مثل ما يسمى في عصرنا الحاضر بالديانات «الأحيائية»، و«الشامانية» البدائية).

لذلك حرص النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على قلع تلك المعتقدات الفاسدة من جذورها، وتصحيح تلك المفاهيم المغلوطة، فأكد في غير موضع على أنه: «**لا عدوى**»، مع تقريرة لوجودها حسيماً، وتعليمه لأئمة كيفية التعامل الصحيح مع الجذام، وغيره من الأمراض المعدية، ومع وضعه لقواعد الحجر «الطبي» الصحيحة للطوائع والأوبئة العامة الخطيرة.

ألا ترى إلى قوله للأعرابي: «**فمن أعدى الأول؟!!**» لافتاً نظره إلى المسبب الأول، الذي خلق الكون وما فيه، والحياة والموت وخواصها، ألا وهو الله العزيز الحكيم، من غير أن ينكر قوله: (ما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيخالطها بغير أجرب، فيجربها؟!)، بل أقره على صحة مشاهدته، وصحة اعتبار ذلك عدوى، بالمعنى الحسي الطبي، ولكنه أنكر عليه الوقوف على ذلك الظاهر فقط، وعدم الانتقال إلى خالق الموت والحياة، ومقدر الصحة والمرض، مسبب الأسباب، تباركت أسماؤه!

التوحيد

أما المعارف الطبية البالغ بعضها في زمننا هذا درجة المعلوم علماً يقينياً بأول الحس، وبديهية العقل، فتدل على أن أكثر الأمراض تسببها جراثيم وطفيليات: إما «فيروسات» أشباه حية، أو «بكتيريا» أشباه نباتية، أو «طحالب»، و«فطريات»، وهي نباتات مجهرية، أو «طفيليات» حيوانية، أكثرها مجهري، وأحادي الخلية، وبعضها مرئي كالديدان، وخلافها. وهذه الأمراض تنتقل بالعدوى بشروطها. ومن أهم تلك الشروط:

(١) قابلية المستقبل، وعدم تمتعه بمناعة مناسبة،

(٢) نشاط الجرثوم أو الناقل وقدرته على الفعل،

(٣) وجود الاتصال والإحتكاك المناسب، وفي بعض الأحوال الوسيط المناسب، كالبعوض بالنسبة لحمى «الملاريا»، وغيرها. فإذا توفرت الشروط، وعدمت الموانع، حصلت العدوى، وظهر المرض، فالعدوى إذن ليست حتمية، وتختلف سرعتها، وسعة انتشارها من مرض إلى مرض، ومن إنسان لآخر، ومن بلد إلى بلد، ومن سلالة بشرية لأخرى: ﴿ذلك تقدير العزيز العليم﴾!

ورب حامل للمرض، وليس بمريض، ورب مريض، ولكنه في مرحلة لا يعدي فيها، إلى غير ذلك من دقائق المسائل العلمية الطبية. كل ذلك وفق نظام كوني دقيق، بعلم الله، وخلق الله، وتقديره، وإذنه، لا بقوة روحية غامضة، عمياء غير عاقلة، تفعل ما تشاء على وجه الاستقلال عن نظام الكون، أي على وجه الاستقلال عن الله، وقدرته، ومشيئته، أو على وجه الضرورة التي لا تنخرم!

أما الأحكام التي وردت بخصوص الطاعون، وما كان في حكمه، من عدم إتيان البلد الموبوء، والتحریم المغلظ على أهل منطقة الوباء من مغادرتها، فهي من الدلائل القوية على صدق نبوة سيدنا أبي القاسم، محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لأنها هي بعينها القواعد العقلانية التي يفرضها نظام الحجر الطبي القائم على يقينيات المعارف الطبية. وإذا راجعنا ما جمعه الإمام بن حجر في «الفتح» من أقوال «العلماء»، علماء الشريعة والطب على حد سواء، على مدي أكثر من ثمانية قرون بعد وفاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما فيها من تناقضات، واضطراب في فهم حقيقة الطاعون، وحقيقة العدوى، و«علة»، و«حكمة»، أو «مقاصد» الأحكام المختصة ببلد الوباء، وباجتناب المجذوم، ونحوه.

إذا راجعنا ذلك، وهو خيرة ما تفتقت عنه عقول «العلماء»، و«الأطباء»، و«الحكماء»، عبر تلك القرون الثمانية المتطاولة، وبعضه يستحق أن يصنف في باب (المضحكات المبكيات)، علمنا ضرورة أن محمداً، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو أمي من العرب، لا سهم له

التوحيد

في «طب»، أو «فلسفة»، ما كان ليأتي بمقولاته تلك من عند نفسه، ولا من معهود بيئته. فلم يبق إلا أنه وحي من الله العليم الخبير: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى﴾!

باب شروط قبول شهادة التوحيد

(**لا إله إلا الله، محمد رسول الله**): هي شهادة الحق، وكلمة الإسلام، لا يصح إسلام أحد إلا بمعرفة ما وضعت له، ودلت عليه، والتصديق الجازم لمضمونه، والإقرار به، وقبول مقتضاها ولوازمها والإنقياد للعمل به، ومحبتة، وتعظيمه، طلباً لرضوان الله، وتقرباً وزلفى إليه! وهي كلمة الإخلاص المنافية للنفاق والرياء، وكلمة التقوى التي تقي قائلها من الكفر، والشرك بالله. وهي لا تنفع قائلها إلا بشروطها، وهي:

(**الأول المعرفة**: أي معرفة معناها نفيًا وإثباتًا، ولو على وجه الإجمال، ويناقضه الجهل بجوهر مضمونها. والجهل بجوهر مضمونها كفر، وهو **كفر جهل**. وكفر الجهل هذا قد يكون صاحبه معذوراً لعدم حصول البلاغ المبين (كبعض أهل الفترة)، وهذا عجز عن الوصول إلى المعرفة، وقد يكون غير معذور لإعراضه عن طلب المعرفة، ومراتب المعرضين عن طلب المعرفة درجات تتفاوت في القبح والشر.

(**الثاني اليقين**: وهو التصديق الجازم بمضمونها، أي بأن مضمونها حق مطابق لواقعها. ويناقضه أدنى الشك والريب في صدق مضمونها، فيكون ذلك **كفر شك**. وشر من ذلك تكذيبها الذي يترتب عليه **كفر التكذيب**.

(**الثالث الإقرار**: بذلك بالتلفظ بها (لفظاً، أو كتابة، أو إشارة) إلا إذا منع من ذلك إكراه ملجيء. ويناقضه جحودها، مع انعقاد اليقين بصدقها، وكونها حق مطابق لواقعها في القلب. كما هو حال الملأ من آل فرعون: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾، وهو كذلك حال أبي جهل وحیی بن أخطب، وأضرابهم. وهذه حالة مرضية شاذة تدل على مرض القلب والنفس ولا تظهر في المخلوق السوي، لأن المخلوق المكلف (أي العاقل المختار) السوي، الذي لم تنحرف فطرته، إذا استيقن الحق أقر به، وانقاد، وأحبه، وعظمه! وهذا الكفر أي **كفر الجحود** هو الكفر الحق، وهو الذي وضع له لفظ الكفر أصلاً، لأن لفظ الكفر مأخوذ من التغطية والستر، وهذا لا يتصور على حقيقته إلا في الجاحد الذي يستر، عمداً، ما في قلبه من يقين وتصديق.

(**الرابع القبول والإنقياد**: أي الإنقياد بحقوقها، وهي الأعمال الواجبة، إنقياداً منافياً للرد والإباء والاستكبار، فقد يتلفظ بها مقرأً من يعرفها، ويوقن بصدقها، أي أنها حق في ذاتها، لكنه لا يقبلها، ويأبى الإنقياد، والتسليم والطاعة، من حيث المبدأ، لمن دعاه إليها، أو

إلى لوازمها، ومقتضياتها، إما حرصاً على الدنيا، ومصالحها، ومتاعها، أو حتى خوفاً من التعذيب أو القتل، فيكون **كفر عدم انقياد وتسليم**. مثال ذلك :

* ما أخرجه الحاكم في «المستدرک» عن صفوان بن عسال المرادي قال: [قال يهودي لصاحبه: إذهب بنا إلى هذا النبي نسأله عن هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾، فقال: لا تقولوا له نبي، فإنه لو سمعك، لصارت له أربعة أعين! قال: فأتيا النبي فسألاه، فأجابهما. فقبلا يديه ورجليه، وقالا: نشهد إنك لنبي! فقال: «ما منعكما أن تسلما؟!»، قالا: إن داود، عليه السلام، دعا أن لا يزال من ذريته نبي، وإننا نخشى أن يقتلنا يهود!]. هذا حديث صحيح، لا علة له، كما قال الحاكم، ووافقه الذهبي. والحديث أخرجه كذلك أحمد، والنسائي، والبيهقي في «الكبرى»، وابن أبي شيبه في «المصنف»، وابن أبي عاصم في «السنة»، والترمذي!

فهذان عرفا معرفة تامة، تضاد الجهل، بل إن ليهما من المعرفة والعلم المفصل ما ليس لدى الكثير من الناس، وأيقنا يقينا كاملاً يضاد الشك، وأقرا بالنبوة، وشهدا عليها، فلم يجحدا، ولكنهما لم ينقادا ويتبعنا، فبقيا كافرين، ولم يدخلوا في الإسلام!

وقد يكون دافع ذلك تعصباً وتكبراً، وهذا شر من سابقه. وهذا هو **كفر الإباء والاستكبار**. وكفر إبليس، لعنة الله عليه، من هذا النوع لانه أباي السجود، ورفض الامر، مع أنه عرف معرفة تامة، تضاد الجهل، وأيقن يقينا كاملاً يضاد الشك، وأقر بسماع الأمر، وبفهمه، فلم يجحد، ولكنه أبى واستكبر وكان من الكافرين. فهذا الكافر المستكبر قال لربه: ﴿لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾، اي انه يقول: (أن أمرك ليس بحكيم، وهو من ثم ليس مقبولا!).

وهذا النوع من الكفر هو في حقيقته كذلك نوع من الشرك لأن صاحبه جعل نفسه وعقله وهواه حاكماً مشرعاً في مرتبة مساوية لحكم الله سبحانه وتعالى، اي جعل نفسه ندا لله، ورباً من دون الله، وإلهاً من دون الله.

وهذا النوع من الكفر قد يكون مترتباً علي الجهل، أو الشك، أو التكذيب، فيكون نتيجة طبيعية لذلك، وقد يكون مع المعرفة، والتصديق، فيكون حالة مرضية شاذة تدل على مرض القلب والنفس ولا تظهر في المخلوق السوي.

واشتباه المعاصي مع هذا النوع هو الذي زلت بسببه أقدام الخوارج عندما كفروا أهل المعاصي. والحق أن العاصي لا يقول لربه، لا بلسان الحال، ولا بالمقال: (أنا أرفض أمرك يارب)، ولكنه يقول: (أنا أقبل أمرك، ولكني فشلت في الالتزام، وغلبتني شهوتي، وأنا مقرر بحقك علي، وبأنك أهل لأن تطاع، ومعتزف بالذنب والتقصير!) فأين هذا الحال من كفر

الاستكبار!!؟

(الخامس) المحبة: لهذا الكلمة، ولقتضاها، ولما دلت عليه، والسرور بذلك، وانشراح الصدر به. وفي مقدمة ذلك محبة الله جل وعلا، ومحبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ودينه، وأوليائه، وأنصاره، والفرح بظهور الدين، وانتصار المسلمين، ولما يصيبهم من الخير، والحزن على ما يصيبهم من المصائب والهزائم.

و ضد ذلك **كفر البغض والكراهية** الذي يظهر في كراهية النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكراهية ما جاء به، وكراهية أوليائه وأنصاره، أو كراهية دينه وشرعه، أو محبة أعداءه، أو الفرح لما يصيب الاسلام والمسلمين من البلاء، أو السخط على ما يمن الله به على الاسلام والمسلمين من الانتصار.

كما أنه من المحال أن يوجد هذا الحب للإسلام وأهله، مهما كان فيهم من قصور، بل وربما من عدوان على مدعي «المحبة» هذا، من المحال أن يكون هذا الحب موجوداً ويتولَّى مدعي «المحبة» هذه الكفار، ويقا تل، تحت رايتهم، المسلمين، فيقتل المسلمين، أو يعين الكفار الحربيين في حربهم للمسلمين بيد أو لسان.

وهذا النوع من الكفر، كذلك، قد يكون مترتباً علي الجهل، أو الشك، أو التكذيب، فيكون نتيجة طبيعية لذلك، وقد يكون مع المعرفة، والتصديق، فيكون حالة مرضية شاذة تدل على مرض القلب والنفس ولا تظهر في المخلوق السوي.

(السادس) التعظيم والاحترام: لمعنى هذه الكلمة وأركانها، ولوازمها ومقتضياتها، واعتبارها أعظم شهادة، وأصدق حقيقة، وأعظم الأذكار مكانة عند الله! وفي مقدمة ذلك تعظيم الله سبحانه وتعالى، وتوقير النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، واحترام ما جاء به.

و ضد ذلك الاستخفاف، والسخرية، أو الاستهزاء. وهو **كفر الاستهزاء**، ويكون بالاستهتار بالله أو آياته، أو برسوله، وما جاء به، واتخاذ ذلك أوبعضه موضع سخرية وفكاهة، وخوض ولعب!

وهذا النوع من الكفر قد يكون مترتباً، كذلك، علي الجهل، أو الشك، أو التكذيب، فيكون نتيجة طبيعية لذلك، وقد يكون مع المعرفة، والتصديق، فيكون حالة مرضية شاذة تدل على مرض القلب والنفس ولا تظهر في المخلوق السوي.

(السابع) الإخلاص: بأن يكون كل ذلك تعبدًا لله، وتقرباً، وزلفى إليه، وإرادة لوجهه، وطلباً لرضوانه، وحده لا شريك له، وليس لأنه حق مجرد، مطابق لواقعه، أو لأنه مطابق للذة النفس والعقل وسرورهما!

هذا هو الفرق الجوهرى بين العقيدة الفلسفية، أو النظرية العلمية، وبين العقيدة الدينية التعبدية! ومن باب أولى لا يكون ذلك كله، أو بعضه، مهما قل، لإرضاء غير الله، أو إرضاءً لغير الله مع الله، أي رياءً، أو نفاقاً، أو مداهنة.

و ضد ذلك **كفر الإعراض** عن طلب مرضاة الله، أو التفكير في الآخرة، والعمل لها. فالكافر المعرض لا يفكر في الآخرة، ولا يعمل لها، ولا يبالي أصلاً برضوان الله، ولا بالتقرب إليه!

فاذا عرفنا هذه الانواع الاساسية من الكفر المناقض للإسلام كل المناقضة والمخرجة لاهلها من الملة استطعنا ان نعرف أصل الإيمان:

أصل الإيمان: هو التصديق الجازم، واليقين الراسخ، بالله، ووحدانيته، وبرسله، وبكتبه، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله تعالى، والاقرار بذلك والشهادة عليه، والتسليم والانقياد لمقتضاه، مع تمام المحبة والتولي، والتوقير والتعظيم لله ولرسوله ولما جاء به، طلباً لرضوان الله ولما عنده من الفضل والثواب.

وعلى كل حال فإن «**حقيقة الإيمان، وضوابط الكفر**» موضوع شائك مستقل، يحتاج إلى دراسة مستفيضة سنقوم بها، إن كان في العمر فسحة، بتوفيق الله، في موضع آخر، في كتاب مستقل بنحو ذلك العنوان.

باب

قواعد الاعتصام بالكتاب والسنة

أصل الإيمان الذي ذكرنا في الباب السابق أثناء استعراضنا لشروط قبول «شهادة التوحيد» هو الحد الأدنى المنجي في الآخرة، فلا نجاة بدونه، ولا سعادة من غيره. غير إن فتن الدنيا الكثيرة، من الشبهات التي ترد على الفكر، والشهوات التي تهجم على النفس، والمصائب التي تحل بالنفس والأهل والولد والمال، تلك الفتن التي ترد على الإنسان ليل نهار، والتي لا بد أن ترد، ومن المحال أن لا ترد، لأن هذه الدار، الحياة الدنيا، دار ابتلاء وامتحان، قال، تعالى ذكره: ﴿تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير﴾ الذي خلق الموت ليعلمكم أيكم أحسن عملاً، وهو العزيز الغفور ﴿﴾، (الملك: ٦٧-١-٢)، هذه الفتن توجب أن يكون لدى الإنسان أكثر من مجرد أصل الإيمان، فلا بد له من أن يستكمل الإيمان الواجب، في أقل تقدير، إن عجز عن الإيمان المستحب. ولا بد من الاعتصام بالله، وإخلاص الدين لله، لضمان النجاة من اللعنة السرمدية، والفوز بالسعادة الدائمة الأبدية، كما قال، تباركت أسماؤه: ﴿يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم، وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً﴾ فأما الذين آمنوا ببالله، واعتصموا به، فسيدخلهم في رحمة منه وفضل، ويهديهم إليه صراطاً مستقيماً ﴿﴾، (النساء: ٤: ١٧٤-١٧٥).

والبرهان الذي جاء من عند الله، والنور المبين الذي أنزل، هو ضرورة «الذكر» المعصوم المحفوظ المنزل، كما أسلفنا في صلب هذه الرسالة، والذكر هو: القرآن والسنة، لا غير، من غير زيادة، ولا نقصان. والاعتصام بالكتاب والسنة هو العض عليهما بالنواجذ، أي التمسك بهما، علماً، وعملاً، ورداً إليهما عند التنازع. هذا هو الاعتصام إجمالاً، وهذا الكتاب بسط لكثير من جزئياته تفصيلاً، إلا أن ذلك التفصيل يندرج تحت أصول عامة وقواعد كلية، يحسن ذكرها على وجه الاختصار، كما يلي:

الأصل الأول: الإسلام هو التسليم لأمر الله مطلقاً، أي هو الرد إلى الله ورسوله من غير قيد أو شرط. فليس الإسلام هو الصلاة أو الزكاة أو الجهاد أو الامتناع عن الربا والزنا والغش والسرقه، وليس هو الأخلاق الفاضلة، ليس الإسلام هو «عين» ذلك، بل هو «الطاعة للأمر» بذلك. وذلك لأن الخلق إنما خلقوا للعبودية، أي للطاعة: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا

ليعبدون ﴿﴾، (الذاريات؛ ٥٦:٥١).

الأصل الثاني: الإسلام هو الدين الحق الخاتم. والإسلام، هو الدين الذي أنزله الله على سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فهو الدين الذي لا يقبل الله غيره إلى قيام الساعة الكبرى. والشريعة المحمدية هي الشريعة الخاتمة التي لا يجوز العمل بغيرها إلى يوم القيامة الكبرى، ومحمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو خاتم الأنبياء والمرسلين، فلن يستجد بعده نبي إلى يوم القيامة الكبرى. فمن ابتغى غير الإسلام ديناً، أو غير محمد نبياً رسولاً، أو غير الشريعة المحمدية شرعة ومنهاجاً فلن يقبل منه، وقد حبط عمله، وخاب سعيه، قال تقدست ذاته، وسمى مقامه: ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه، وهو في الآخرة من الخاسرين﴾، (آل عمران؛ ٨٥-٣).

الأصل الثالث: الشريعة المحمدية كاملة. هذا بنص القرآن، حيث قال، تعالى ذكره: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، (المائدة؛ ٣:٥)، وبضرورة العقل لأن عموم الشريعة لجميع الخلق، وبقاؤها إلى يوم القيامة الكبرى، كما هو في الأصل السابق، يوجب ضرورة أنها «كاملة» بمعنى أن فيها جميع مراد الله من العباد، أي كل ما يحتاجونه في معاشهم ومعادهم، ومعالجة لكل ما يجد من أمورهم حتى يوم القيامة الكبرى.

الأصل الرابع: حرمة التقديم بين يدي الله ورسوله. هذا بنص القرآن: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله﴾، (الحجرات؛ ١:٤٩). وهو يترتب ضرورة على الأصول السابق ذكرها، فلما كانت الشريعة كاملة وافية بحوائج العباد إلى يوم القيامة الكبرى، ولما كان الإسلام هو التسليم لله مطلقاً، من غير قيد أو شرط، لم يجز للمسلم أن يقطع أمراً أو أن يقدم على عمل أو قول قبل معرفة حكم الله فيه.

الأصل الخامس: الانقياد التام الكامل المطلق. التام: أي من كل وجه، ظاهراً وباطناً. الكامل: أي في جميع الشؤون. المطلق: أي من غير قيد أو شرط. قال، تعالى ذكره: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت، ويسلموا تسليماً﴾، (النساء؛ ٥٩:٤)، وقال، جل جلاله: ﴿وما كان لمؤمن ولا

التوحيد

مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً ﴿٣٦:٣٣﴾ (الأحزاب). وهذا يترتب على الأصل السابق، فإذا كان التقديم بين يدي الله محرماً، وجب أن يترتب على ذلك أن ينقاد الإنسان لحكم الله ورسوله انقياداً تاماً كاملاً مطلقاً، وإلا لما كانت لحرمة التقديم بين يدي الله ورسوله معنى.

الأصل السادس: وجوب الرد إلى الله ورسوله عند التنازع والاختلاف. هذا كذلك بنص القرآن القاطع: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ (النساء: ٥٩:٤). وهذا كذلك يترتب ضرورة على ما سبق من القواعد والأصول: فمن سلم بوجوب الانقياد التام الكامل المطلق لله ورسوله، لزمه الرد إليهما عند الخلاف والنزاع.

الأصل السابع: رد وإبطال ما خالف الشريعة. أي أن كل ما خالف الشريعة باطل بذاته، لا يجوز أن يعمل به، ولا يعتد بآثاره، بل هو كأن لم يكن. وهذا مترتب ضرورة على ما سلف من أصول: فالانقياد التام الكامل المطلق، والرد إلى الله ورسوله عند النزاع توجبان ضرورة إبطال كل ما خالف الشريعة، وإلا فما ثمة انقياد، ولا معنى للرد إلى الله ورسوله عند النزاع. وقد جاء هذا نصاً من كلامه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، حديث صحيح أخرجه مسلم.

الأصل الثامن: تحريم الابتداع أي الإحداث في الدين. وهذا يترتب ضرورة على ما سبق من قواعد، فلما كان الدين كاملاً، وفيه جواب لكل سؤال، علمه من علمه، وجهله من جهله، لم يجز أن يحدث فيه باختراع محض، لا فرق بين زيادة أو نقصان، أو تبديل أو تحريف. وقد جاء التحذير من ذلك نصاً في قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

الأصل التاسع: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. وأدلة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معلومة متواترة، يكفر من ينكرها، ويخرج من الإسلام من جحدها. وهو سياق عملي لصيانة الأصول السابقة لأن الناس لا يزالون يقعون في المنكرات من القول والعمل، فلا يجوز السكوت على ذلك، بل لا بد من كشفه، ونقده وبيان الخطأ فيه، لا فرق بين منكرات

التوحيد

الحكام والسلاطين، وهي أفضع المنكرات وأعظمها، ومنكرات رعاة الغنم في الأودية والشعاف ورؤوس الجبال. فكل منكر يجب أن ينهى عنه، وكل خير ومعروف يجب أن يدعى إليه.

وصلوات الله وسلامه وتبريكاته على سيدنا ونبينا وإمامنا وقدوتنا وحبيب قلوبنا محمد،
وعلى آله الطيبين الطاهرين،
وصحبه المخلصين المجاهدين
والحمد لله رب العالمين

ملحق

دراسات حديثة

❖ فصل: حديث «إذا حدثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!»

* في صحيح ابن حبان: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار قال حدثنا عبد الله بن الرومي قال حدثنا النضر بن محمد قال حدثنا عكرمة بن عمار قال حدثني أبو النجاشي قال حدثني رافع بن خديج قال: [قدم نبي الله صلى الله عليه وسلم، المدينة وهم يؤبرون النخل (يقول: يلحقون) قال: فقال: «ما تصنعون؟!»، فقالوا: شيئاً كانوا يصنعونه! فقال: «لو لم تفعلوا كان خيراً!»، فتركوها فنقصت (أو نفضت)، فذكروا ذلك له فقال، صلى الله عليه وسلم: «إنما أنا بشر: إذا حدثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا حدثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!». قال عكرمة: (هذا أو نحوه)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)، وأخرجه الطبراني في «الكبير»، قال: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري ثنا المنصور بن محمد ثنا عكرمة بن عمار، به. والحديث بمجموع الطريقين صحيح، قطعاً ولا ريب، كما سنحرره فيما يلي:

أما قول الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)، فليس بحسن، ولعله اغتر بقول الحافظ في «التقريب» ملخصاً حال عكرمة بن عمار العجلي اليمامي: (صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب). ومع أن أحكام الحافظ في «التقريب» في جملتها تتميز بالدقة والاعتدال، إلا أن بعضها، ومنها هذه، يحتاج إلى مراجعة واستدراك، وإعادة تأمل ودراسة نقدية للأصول وروايات المتقدمين. والحق أن الاضطراب والغلط إنما ينحصر في رواية الإمام عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وحتى هذا فهو غلط قليل لا ينحط بحديثه عن يحيى بن أبي كثير عن مرتبة الحسن، وهو فيما سوى ذلك «ثقة»، صحيح الحديث، وهو من أثبت الناس في إياس بن سلمة بن الأكوع، كما يظهر من مراجعة ترجمته المطولة في «تاريخ بغداد»، وفي «تهذيب الكمال»، بل وفي «تهذيب التهذيب»، وفيها: قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: (ثقة)؛ وقال الغلابي عن يحيى (ثبت)؛ وقال بن أبي خيثمة عن بن معين: (صدوق ليس به بأس)؛ وقال أبو حاتم عن بن معين: (كان أمياً، وكان حافظاً)؛ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: (كان عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبتاً)؛ وقال العجلي: (ثقة، يروي عنه النضر بن محمد ألف حديث)؛ وقال الآجري عن أبي داود: (ثقة وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب)؛ وقال النسائي: (ليس به بأس، إلا في حديث يحيى بن أبي كثير)؛ وقال أبو

حاتم: (كان **صدوقاً** وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط)؛ وقال الساجي: (**صدوق، وثقه أحمد ويحيى**، إلا أن يحيى بن سعيد ضعفه في أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير وقدم ملازماً عليه)؛ وقال: (عكرمة بن عمار **ثقة** عندهم وروى عنه بن مهدي ما سمعت فيه إلا خيراً)؛ وقال في موضع آخر: (هو أثبت من ملازم، وهو شيخ أهل اليمامة)؛ وقال علي بن محمد الطنافسي: حدثنا وكيع عن عكرمة بن عمار وكان **ثقة**؛ وقال صالح بن محمد أيضاً إن عكرمة بن عمار (**صدوق**، إلا أن في حديثه شيئاً، روى عنه الناس)؛ وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري (**ثقة**، روى عنه الثوري وذكره بالفضل، وكان كثير الغلط، ينفرد عن إياس بأشياء)؛ وقال بن خراش: (**كان صدوقاً**، وفي حديثه نكرة)؛ وقال الدارقطني: (**ثقة**)، وقال ابن عدي: (**مستقيم الحديث**، إذا روى عنه ثقة)، وقال يعقوب بن شيبة: (**كان ثقة ثباتاً**)؛ وقال بن شاهين في الثقات قال أحمد بن صالح: (أنا أقول أنه **«ثقة»**، **واحتج به ويقول**). فهذا إجماع من الأئمة على توثيقه، والاحتجاج به خصوصاً رؤوس التعنت والتشدد: ابن معين، وأبو حاتم، والساجي، والنسائي، وابن خراش، وغيرهم. وهو كذلك موصوف بالديانة، وصفات الخير، قال عاصم بن علي: (كان مستجاب الدعوة).

بقيت مسألة واحدة: ألا وهي أن الإمام الحافظ الكبير أبا محمد بن حزم الظاهري، غفر الله له، رد أحد روايات عكرمة بن عمار، وهو حديث في مسلم في «مناقب» أبي سفيان، ونسبه إلى الوضع. وهذه من زلات العلماء، كفانا الله شرها. وقد أحسن صاحب «الكشف الحثيث» عن رمي بوضع الحديث عندما قال: [عكرمة بن عمار، أبو عمار العجلي اليمامي، **إمام ثقة**]، ثم نقل كلام ابن الصلاح في رده على ابن حزم، ومنه: [ولا نعلم أحداً من أئمة الحديث نسب عكرمة إلى وضع الحديث وقد وثقه وكيع وابن معين وغيرهما وكان مجاب الدعوة]، ثم عقّب صاحب «الكشف»: [ولولا أن شرطي أن أذكر كل من وقفت عليه أنه وضع أو قيل فيه ذلك لما ذكرته، والله أعلم]، وقد أحسن في ذلك.

وقد كان الأولى بالحافظ أن يقول عنه ملخصاً: (**ثقة**، من أثبت الناس في إياس بن سلمة بن الأكوع، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب). أما الحديث محل الجدل في «مناقب» أبي سفيان، فليس من صميم موضوع كتابنا هذا، ولكننا سوف نتكلم عليه، في هذه المناسبة، في آخر هذا الملحق إن شاء الله تعالى.

❖ فصل: حديث «ما أظن ذلك يغني شيئاً»:

* أخرج أحمد: حدثنا عبد الرزاق أنبأنا إسرائيل عن سماك أنه سمع موسى بن طلحة

التوحيد

يحدث عن أبيه قال مررت مع النبي صلى الله عليه وسلم في نخل المدينة فرأى أقواما في رعوس النخل يلحقون النخل فقال ما يصنع هؤلاء قال يأخذون من الذكر فيحطون في الأنثى، يلحقون به، فقال: «ما أظن ذلك يغني شيئا»، فبلغهم، فتركوه، ونزلوا عنها، فلم تحمل تلك السنة شيئا، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إنما هو ظن ظننته! إن كان يغني شيئا فاصنعوا! فإنما أنا بشر مثلكم، والظن يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم قال الله عز وجل فلن أكذب على الله!»، وقال أحمد: حدثنا أبو النضر حدثنا إسرائيل حدثنا سماك بن حرب عن موسى بن طلحة فذكره.

* وقال ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن سماك أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يحدث عن أبيه قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل فرأى قوما يلحقون النخل فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأنثى قال: «ما أظن ذلك يغني شيئا»، فبلغهم، فتركوه، فنزلوا عنها فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إنما هو الظن! إن كان يغني شيئا فاصنعوه، فإنما أنا بشر مثلكم، وإن الظن يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله».

رجال هذه الأسانيد ثقات أثبات مجمع على وثاقتهم، إلا سماك بن حرب بن أوس الكوفي الذي لخص الحافظ حاله تلخيصاً متوازناً جيداً فقال: (صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة، تغير بأخذه فربما تلقن). وسئل يحيى بن معين عن سماك بن حرب فقال: (ثقة) فقل: ما الذي عيب عليه؟! قال: (اسند أحاديث لم يسندها غيره!). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أباي عن سماك بن حرب فقال: (صدوق ثقة)، قلت له: قال أحمد بن حنبل: سماك أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير؟! فقال: هو كما قال! وقال ابن حبان: (إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن بن عباس وربما قال قال النبي، صلى الله عليه وسلم، وإنما كان عكرمة يحدث عن بن عباس). وقال يعقوب: (روايته عن عكرمة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديماً مثل سفيان وشعبة فحديثه عنه صحيح مستقيم). وقد أخرج له مسلم في الأصول والمتابعات عشرات الأحاديث، وكذلك البخاري متابعاً!

وأسانيدنا هنا ليست عن عكرمة، فأما اضطراب سماك، ولكن بقية مشكلة تغير سماك على كبر، وقبوله التلقين. وهذه كذلك لا ترد هنا لأن سماع إسرائيل منه قديم صحيح، كسماع شعبة، وسفيان، وزائدة بن قدامة وطبقته، وكلهم توفي في سنة ١٦٠ أو نحوها، فظهر بذلك أن الإسناد صحيح، وثبتت صحة الحديث والحمد لله رب العالمين.

❖ فصل: حديث «هالك أمتي في الكتاب واللبن!»:

* قال الإمام أحمد: حدثنا أبو عبد الرحمن حدثنا ابن لهيعة عن أبي قبيل قال: لم أسمع من عقبة ابن عامر إلا هذا الحديث؛ قال ابن لهيعة: وحدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر الجهني قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «هالك أمتي في الكتاب واللبن!»، قالوا: (يا رسول الله ما الكتاب واللبن؟!)، قال: «يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله، عز وجل؛ ويحبون اللبنة فيدعون الجماعات والجمع ويبدون»، هذا حديث صحيح، وإسناد أحمد هذا صحيح: أبو عبد الرحمن هو عبد الله بن يزيد المقرئ القصير، أحد العبادة الثلاثة: سماعه من ابن لهيعة قديم صحيح، وأخرجه أبو يعلى من طريق أحمد هذه. ولم ينفرد عبد الله بن يزيد به، بل تابعه عند أحمد الحسن بن موسى الأشيب، وسماعه من ابن لهيعة قديم على الأرجح، وكذلك تابعه، عند الطبراني، سعيد بن أبي مريم وهو إمام ثقة ثبت فقيه، مصري، سماعه من ابن لهيعة المصري قديم على الأرجح، فثبت يقيناً أن ابن لهيعة قد حفظ الحديث، وهو قد صرح بالتحديث فأمننا تدليسه، وتظهر صحة الإسناد، لا سيما مع المتابعات في الأحاديث التالية، خلافاً للشيخ حسين أسد إذ قال: إسناده ضعيف، فما أحسن ولا وفق!!

* ولم ينفرد به ابن لهيعة، فقد أخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق ابن وهب فقال: أخبرني أبو بكر إسماعيل بن محمد الفقيه بالري حدثنا أبو حاتم الرازي حدثني أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثني عبد الله بن وهب حدثنا مالك بن خير الزياتي عن أبي قبيل عن عقبة بن عامر، رضي الله تعالى عنه، قال: [سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «سيهلك من أمتي أهل الكتاب وأهل اللبنة!»، قال عقبة: (ما أهل الكتاب يا رسول الله؟!)، قال: «قوم يتعلمون كتاب الله يجادلون به الذين آمنوا»، قال: فقلت: (ما أهل اللبنة يا رسول الله؟!)، قال: «قوم يتبعون الشهوات، ويضيعون الصلوات!»، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبراني مثله ببعض اختصار.

* وأخرج الطبراني في «الكبير» متابعة ثالثة مختصرة، من طريق الليث بن سعد، قال الطبراني: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن أبي قبيل المعافري عن عقبة بن عامر عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «ان أخوف ما أخاف على أمتي الكتاب واللبنة؛ فأما اللبنة فيفتح أقوام فيه فيتركون الجمعة والجمعات، وأما الكتاب فيفتح لأقوام فيه فتجادلون به الذين آمنوا».

فهذا الحديث، وهو صحيح قطعاً، يدل على هلاك من تأول القرآن على غير تأويله، وجادل

به المؤمنين. وتؤول القرآن على وجهه إنما يعرف من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الذي كلفه ربه ببيانه البيان الشافي المعصوم، لا غير!

❖ فصل: حديث التسعير

* أخرج ابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني»: حدثنا محمد بن مصفى نا **بقية** عن الأوزاعي حدثني أبو عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك حدثني القاسم بن مخيمرة حدثني بن نضيلة رضي الله تعالى عنه قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في عام سنة سعر لنا فذكر الحديث بطوله، وهو فقال: (لا يسألني الله عن سنة أحدثتها فيكم لم يأمرني بها ولكن سلوا الله من فضله).

* كما أخرجه ابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» من طريق ثانية فقال: حدثنا أسيد بن عاصم: حدثنا محمد بن المغيرة عن **النعمان بن أبي يونس** عن الأوزاعي ... به.

– القاسم بن مخيمرة: أبو عروة الهمداني الكوفي، ثقة مأمون، مجمع على وثاقته، من رجال مسلم وأخرج له البخاري متابعة. وقال الحافظ: (ثقة فاضل من الثالثة مات سنة مائة)، وترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ وقال: (**الأمام** أبو عروة الهمداني الكوفي نزيل دمشق). وقال أبو حاتم: (صدوق ثقة).

– أبو عبيد حي (أو حيي) بن أبي عمر المذحجي، الملقب بحاجب سليمان بن عبد الملك، ثقة، مجمع على وثاقته، من رجال مسلم وأخرج له البخاري متابعة.

– الأوزاعي: إمام، ثقة مأمون، فقيه مشهور.

– بقية بن الوليد بن صائد: صدوق، مجمع على وثاقته، من رجال مسلم وأخرج له البخاري متابعة، إلا أنه كثير التدليس عن الضغفاء، وتدليسه قبيح: تدليس التسوية، فلا بد من تصريحه بالتحديث.

– محمد بن مصفى بن بهلول القرشي الحمصي: صدوق له أوهام، من شيوخ النسائي، وكان يدلس، ولكنه صرح بالتحديث هنا.

فليس في هذا الإسناد ما يضر إلا عنعنة بقية، مع كونه من تلاميذ الأوزاعي ومعروف بإكثار الرواية عنه، والظاهر أنه سمع الحديث من الأوزاعي وصرح به، لكن وهم محمد بن المصفى، أو تساهل في العبارة، فجعلها عنعنة.

ولكن الحديث محفوظ بنفس اللفظ من طرق أخرى عن الأوزاعي، منها الطريق الثانية في «الأحاد والمثاني»، وكذلك طرق أخرى: فقد قال الحافظ في «الإصابة في تمييز الصحابة» في خلال ترجمة طلحة بن نضيلة، رضي الله عنه: (... وساق حديثه بن السكن من طريق

أيوب بن خالد عن الأوزاعي حدثني أبو عبيد صاحب سليمان حدثني طلحة بن نضيلة قال قيل يا رسول الله سعر لنا فقال لا يسألني الله عن سنة أحدثتها فيكم لم يأمرني بها ولكن سلوا الله من فضله. وكذا ساقه أبو موسى من طريق أبي بكر بن أبي علي بسنده إلى أيوب بن خالد، ... ، قلت: ورواه بن قانع والطبراني من طريق **عمرو بن هاشم** عن الأوزاعي، ... ، وأخرجه الطبراني من طريق **المفضل بن يونس** عن الأوزاعي، ... ، وكذلك رواه أبو المغيرة ومحمد بن جرير وغير واحد عن الأوزاعي منهم **المعافى بن عمران**؛ وأخرجه نصر المقدسي في كتاب الحجة، ... ، وترجم له بن منده عمرو بن نضيلة وأورد هذا الحديث بعينه لكن من وجه آخر من طريق **معاذ بن رافعة** عن أبي عبيد عن القاسم عن بن نضلة ولم يسمه أيضا وقد ظهر من رواية أيوب بن خالد أن اسمه طلحة ومن رواية المفضل بن يونس أن له صحبة هذا هو المعتمد وما عداه وهم) انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

– النعمان بن أبي يونس: لم أجد له ترجمة، إلا أن يكون هو النعمان بن عبد السلام بن حبيب، أبو المنذر التيمي الأصفهاني، من صغار الأتباع (الطبقة التاسعة)، تلميذ سفيان الثوري، وهو ثقة فاضل عابد. بل هو هذا بكل تأكيد لأن محمد بن المغيرة، وهو أصبهاني كذلك، معروف بالرواية عنه.

– أيوب بن خالد الأنصاري البرقي، مدني، صدوق، من كبار تبع الأتباع (الطبقة العاشرة).

– عمرو بن هاشم البيروتي، شامي، صدوق يخطيء، من صغار الأتباع (الطبقة التاسعة).

– المفضل بن يونس، أبو يونس الجعفي، كوفي من رواة الأوزاعي، ثقة، من كبار الأتباع (الطبقة السابعة).

– المعافى بن عمران، أبو مسعود الأزدي الموصل، من رواة الأوزاعي، ثقة من رجال الشيخين، من صغار الأتباع (الطبقة التاسعة).

فالحديث رواه ستة رجال عن الأوزاعي، فهو كالمتواتر عنه.

– معاذ بن رافعة، وهو متابع للأوزاعي: لم نجد له ترجمة، ولا ضرورة لذلك، فليس الأوزاعي بالذي يحتاج إلى متابعة أحد!

فثبت أن الحديث صحيح، بل في غاية الصحة، والحمد لله رب العالمين.

❖ فصل: حديث «والتارك لسنّتي»

* وعن عائشة قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «ستة لعنتهم، لعنهم

التوحيد

الله، وكل نبي مجاب: المكذب بقدر الله؛ والزائد في كتاب الله؛ والمتسلط بالجبروت يذل من أعز الله، ويعز من أذل الله؛ والمستحل لحرم الله؛ والمستحل من عترتي ما حرم الله؛ **والتارك لسنتي**»، حديث صحيح، أخرجه الحاكم وقال: (هذا حديث صحيح، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه)، واضطرب فيه الذهبي فوافق الحاكم على تصحيحه في موضع، وسكت في موضع، واعترض في موضع ثالث، ثم أخرجه في «الكبائر»، وقال إسناده صحيح، وهو الحق! وجاء من طرق حسان عن زين العابدين علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، رضوان الله وسلامه عليهم. وله متابعة في الطبراني عن عمرو بن شعواء اليافعي، رضي الله عنه، ولكنه زاد سابعاً: «والمستأثر بالفيء».

* المستدرك على الصحيحين: حدثنا أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ثنا يعقوب بن سفيان الفارسي وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه ثنا الحسن بن علي بن زياد قال: ثنا إسحاق بن محمد الفروي ثنا عبد الرحمن بن أبي الموال القرشي وأخبرني محمد بن المؤمل ثنا الفضل بن محمد الشعراني ثنا قتيبة بن سعيد ثنا بن أبي الموال عبد الرحمن ثنا عبيد الله بن موهب القرشي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة قالت قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ستة لعنتهم لعنهم الله وكل بني مجاب المكذب بقدر الله والزائد في كتاب الله والمتسلط بالجبروت يذل من أعز الله ويعز من أذل الله والمستحل لحرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي قد احتج البخاري بعبد الرحمن بن أبي الموال). قال الحاكم: وهذا حديث صحيح الإسناد ولا أعرف له علة ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح ولا أعرف له علة.

* الجامع الصحيح سنن الترمذي: حدثنا قتيبة حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموال المزني عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة عن عائشة قالت قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ستة لعنتهم لعنهم الله، وكل نبي كان: الزائد في كتاب الله؛ والمكذب بقدر الله؛ والمتسلط بالجبروت ليعز بذلك من أذل الله ويذل من أعز الله، والمستحل لحرم الله؛ والمستحل من عترتي ما حرم الله؛ والتارك لسنتي»، قال أبو عيسى: (هكذا روى عبد الرحمن بن أبي الموال هذا الحديث عن عبيد بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة عن عائشة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ورواه سفيان الثوري وحفص بن غياث وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن علي بن حسين عن النبي، صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وهذا أصح).

* وفي صحيح ابن حبان: أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا قتيبة بن سعيد بمثل حديث الترمذي.

* وفي المعجم الأوسط: حدثنا أحمد قال حدثنا قتيبة بن سعيد بمثل حديث الترمذي. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث متصل الإسناد عن عبيد الله إلا بن أبي الموالي).
* وفي المعجم الكبير: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي أنا قتيبة بن سعيد بمثل حديث الترمذي.

* المستدرک علی الصحیحین: حدثنا عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا إسحاق بن محمد الفروي حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن عبيد الله بن موهب عن عمرة عن عائشة، رضي الله تعالى عنها، قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ستة لعنتهم ولعنهم الله وكل نبي مجاب الزائد في كتاب الله تعالى، والمكذب بأقدار الله والمتسلط بالجبروت ليزل من أعز الله ويعز من أذل الله والمستحل لحرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي»، قال الحاكم: (قد احتج الإمام البخاري بإسحاق بن محمد الفروي وعبد الرحمن بن أبي الموالي في الجامع الصحيح، وهذا أولى بالصواب من الإسناد الأول)

– عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموالي المزني: صدوق ربما أخطأ، من رجال البخاري.
– عبيد الله بن عبد الرحمن موهب، هو عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب: لا بأس به، صالح الحديث.

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين انه قال: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب: ثقة. وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: قرئ على العباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب المدني يروى عن القاسم وهو ضعيف. قلت: هذا التضعيف، والله أعلم، مخصوص بروايته عن القاسم أو بحديث مخصوص من روايته عن القاسم فقط. وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب فقال: صالح الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي، لكنه عاد فأخرج له في المجتبى من السنن. وأحسن ابن عدي تلخيص حاله فقال: حسن الحديث يكتب حديثه. وبه نقول. وقد اغتر الحافظ بتضعيف النسائي وبالرواية الثانية عن ابن معين فقال عنه: ليس بالقوي، وتبعه الأرئوط فضعف الحديث في تعليقه على صحيح ابن حبان. وبهذا يكون هذا الإسناد حسناً.

ولكن الحديث صحيح بالمتابعات والطرق الآتية:

* ففي المستدرک علی الصحیحین: حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ أنبأ عبد الله بن محمد بن وهب الحافظ أنبأ عبد الله بن محمد بن يوسف الفريابي حدثني أبي حدثنا

التوحيد

سفيان عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب قال سمعت علي بن الحسين يحدث عن أبيه عن جده، رضي الله تعالى عنه، قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «سنة لعنتهم ولعنتهم الله وكل نبي مجاب الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمتسلط بالجبروت ليزل من أعز الله ويعز من أذل الله والتارك لسننتي والمستحل من عترتي ما حرم الله والمستحل لحرم الله». والظاهر أن عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب سمعه من كل من علي بن الحسين، ومن عمرة بنت عبد الرحمن (وربما منها مباشرة، ثم سمعه منها بواسطة أبي بكر بن حزم)

* وفي المعجم الكبير: حدثنا أحمد بن رشدين المصري ثنا أبو صالح الحراني ثنا ابن لهيعة عن عياش بن عباس العتباتي عن أبي معشر الحميري عن عمرو بن سعواء اليافعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سبعة لعنتهم وكل نبي مجاب: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمستحل حرمة الله، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والتارك لسننتي، والمستأثر بالفيء، والمتجبر بسلطانه ليعز من أذل الله ويذل من أعز الله»

– عمرو بن سعواء اليافعي: صحابي قدم مصر فاتحا، ففي (الإصابة في تمييز الصحابة): عمرو بن سعواء بفتح السين وسكون العين المهملتين وقيل بالشين المعجمة اليافعي قال بن يونس: (شهد فتح مصر وذكر في الصحابة).

– أبو معشر الحميري: لم أعرف من هو. وثمة مخضرم اسمه: أبو شمر بن أبرهة بن شرحبيل بن أبرهة بن الصباح الحميري ثم الأبرهي، قيل أنه له رؤية، فإن كان هذا معمرا بحيث يدركه عياش بن العباس فلعله هو تصحفت كنيته، والله أعلم.

– عياش بن عباس القتباني الحميري، أبو عبد الرحيم: ثقة من رجال مسلم، توفي ١٣٢ .
– ابن لهيعة: معروف مشهور فيه الكلام المعروف.

– أبو صالح عبد الغفار بن داود بن مهران بن زياد الحراني البكري: ثقة من رجال البخاري.

– أحمد بن رشدين المصري، هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين سعد أبو جعفر المصري: يصلح للمتابعات، وقال ابن عدي: (يكتب حديثه مع ضعفه).

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (سمعت منه بمصر ولم أحدث عنه لما تكلموا فيه)، وقال بن يونس: (توفي ليلة عاشوراء سنة اثنتين وتسعين ومائتين وكان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة)، وروي عن النسائي قوله: (لو رجع أحمد بن سعد عن حديث الغار عن بكير لحدثت عنه)، وقال مسلمة في الصلاة: (حدثنا عنه غير واحد وكان ثقة عالما بالحديث). روى عن عمرو بن خالد ويحيى بن بكير وابن أبي مريم وغيرهم. ومن الرواة

عنه محمد بن أبي بكر البزار وعبد الله بن جعفر بن الورد ومحمد بن الربيع الجيزي وأبو طالب أحمد بن نصر الحافظ وجعفر بن محمد الخدي وأحمد بن أسامة التجيبي وعمر بن عبد العزيز بن دينار وآخرون وحمل القراءة بن شنبوذ عنه عن أحمد بن صالح عن ورش وغيره عن يحيى بن سليمان عن أبي بكر بن عياش قال الداني: (كتبت من خط أحمد بن محمد بن يوسف مات أبو جعفر في يوم عاشوراء وله بضع وثمانون سنة، رحمه الله تعالى).

وقد تحامل عليه الذهبي فقال: (فمن أباطيله رواية الطبراني وغيره عنه قال حدثنا حميد بن علي البجلي الكوفي ثنا بن لهيعة عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر مرفوعاً: قالت الجنة يا رب أليس وعدتني أن تزيني بركنين قال ألم أزينك بالحسن والحسين فماست كما تميمس العروس)، قلت: لم ينصف الذهبي هاهنا، فالبلاء هنا إنما هو من حميد بن علي الكوفي هذا (وقيل بن عطاء وقيل بن عبد الله وقيل بن عبيد وقيل بن عمار الملائني الأعرج الكوفي)، فهو كالمجمع على اتهامه، قال البخاري في التاريخ الصغير: منكر الحديث. وقال يحيى: بن عطاء ليس حديثه بشيء. وتساهل النسائي فقال: ليس بالقوي. وذكر العقيلي وابن عدي طرفاً من مناكيره، فليراجع هناك!

❖ فصل: حديث «إني لا أقول إلا حقاً»:

* عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «إني لا أقول إلا حقاً»، قال بعض أصحابه: (فإنك تداعبنا، يا رسول الله؟!)، فقال: «إني لا أقول إلا حقاً». هذا حديث صحيح، أخرجه أحمد فقال: حدثنا يونس حدثنا ليث عن محمد بن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بتمامه، رجاله ثقات مجمع عليهم، إلا أن محمداً بن عجلان، وهو صدوق صحيح الحديث، في حديثه عن المقبري عن أبي هريرة اضطراب، وهذا اضطراب لا يضر كثيراً، لأنه سمع شيئاً من أبي سعيد كيسان عن أبي هريرة، وشيئاً من سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فاختلط عليه بعضها، وهذا لا يضر فكل من الطريقين صحيح، وأبو سعيد وولده ثقات مجمع على وثافتهم، وسماع ابن عجلان من سعيد قديم قبل اختلاطه الذي كان قبل وفاته بأربع سنوات فقط!

وهو من رجال مسلم، كما أخرج له البخاري متابع، وأخرج له الجماعة وأحمد مئات الأحاديث، فالإسناد حسن قوي. ولكن أحمد أخرج له متابعة قوية من طريق ثانية فيها أسامة بن زيد الليثي، وهو صدوق يهم، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، به. وأخرج مثلاً الترمذي، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، فالحديث قطعاً صحيح بمجموع الطريقين.

وكذلك صححه الألباني. كما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، قال: حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بن عمار عن طريق أحمد الأولى، والبيهقي في «السنن الكبرى» بمثل طريق أحمد الثانية.

❖ **فصل: حديث أبي ذر: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم»**

* أخرج الطراني في المعجم الكبير: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سفيان بن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر قال تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علم. قال: فقال صلى الله عليه وسلم: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم».

* وأخرجه، مختصراً، الإمام الذهبي في (تذكرة الحفاظ) بسنده عالياً إلى الإمام محمد بن مخلد بن حفص، حيث لقبه بـ(الإمام، المفيد الثقة مسند بغداد أبو عبد الله الدوري العطار الخضيب) قال: أخبرنا محمد بن مخلد ببغداد حدثنا عيسى بن أبي حرب حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا سفيان عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال لقد تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا وهو يذكرنا منه علما.

* وهو في صحيح ابن حبان: أخبرنا الحسين بن أحمد بن بسطام بالأبلة حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد حدثنا سفيان عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر قال تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يطير بجناحيه إلا عندنا منه علم.

قال أبو حاتم: [معنى عندنا منه يعني بأوامره ونواهيه وأخباره وأفعاله وإباحاته صلى الله عليه وسلم]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

* وفي العلل الواردة في الأحاديث النبوية: حدثنا أبو ذر أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي والحسين بن إسماعيل المحاملي قال لا ثنا عيسى بن أبي حرب قال ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا سفيان عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر بذلك.

* وصدر الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل من طريق أخرى مستقلة تماماً: حدثنا بن نمير حدثنا الأعمش عن منذر حدثنا أشياخ من التميم قالوا: قال أبو ذر: لقد تركنا محمد صلى الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علما.

* وكذلك في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن

سليمان عن المنذر الثوري عن أشياخ لهم عن أبي ذر قال لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يتقلب في السماء طائر إلا ذكرنا منه علما.

* وهو في الطبقات الكبرى من طريق الثالثة: أخبرنا وكيع بن الجراح عن فطر بن خليفة عن منذر الثوري عن أبي ذر قال لقد تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما يتقلب طائر جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علما. قلت: الراجح أن هذا مرسل، كما يظهر من إسناد أحمد، حيث يحدث منذر الثوري عن أشياخ لهم، لأنه ما أدرك أبا ذر. كما يحتمل أن يكون الإمام ابن سعد أو الإمام وكيع، رضي الله عنه، وهم فجعله عن فطر بن خليفة، وإنما هو عن سليمان بن مهران الأعمش، ولكن الظاهر أن فطر بن خليفة سمعه من أبي الطفيل عن أبي ذر، ومن منذر الثوري عن أشياخ لهم عن أبي ذر، ومن عطاء عن أبي الدرداء كما هو في الحديث التالي:

* الذي هو من طريق أبي الدرداء في مسند أبي يعلى: حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا يحيى عن فطر بن خليفة عن عطاء قال قال أبو الدرداء لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في السماء طير يطير بجناحه إلا ذكرنا منه علما. قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح.

أما إعلال الإمام الدارقطني له في (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) حيث ورد: [وسئل عن حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة عن أبي ذر لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في أفق السماء إلا وهو يذكرنا منه علما، ...، فقال يرويه بن عيينة عن فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن أبي ذر وقيل عن الثوري أيضا وليس بصحيح عنه وغير بن عيينة يرويه عن فطر عن منذر الثوري عن أبي ذر مرسلا وهو الصحيح وقال شعبة والثوري وابن نمير عن الأعمش عن منذر الثوري عن أشياخ لهم عن أبي ذر]. فنقول: ليس هناك تناقض يوجب الإعلال، لا سيما وأن طريق الطبراني بمفردها صحيحة، وطرق منذر الثوري ليس بها بأس إلا الأشياخ المبهمون من قبيلته. نعم: قد يكون في بعض الطرق وهم أو خلط قليل، إلا أن مجموع الطرق يثبت صحة الحديث. ولا يبعد أن يكون فطر بن خليفة سمعه من طرق عدة فهو ثقة متقن قديم أدرك أبا الطفيل. وقد انعقد الإجماع على وثاقة فطر، ولم يتكلم فيه أحد قط إلا الجوزجاني حيث جعله مائلا زائغا عن الحق لتشيعه. قلت: الجوزجاني ناصبي خبيث، وهو عن الحق أميل وأزيغ، على كونه في الحديث ثقة حافظ، فنحن نأخذ بروايته، أما رأيه، خاصة في الرجال، فمحله المزابل والمراحيض!

ومعنى الحديث، على كل حال، صحيح ثابت كما هو في الأحاديث الصحاح التالية:

* ففي الجامع الصحيح المختصر للبخاري: حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفیان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال لقد خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم خطبة ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره علمه من علمه وجهله من جهله إن كنت لأرى الشيء قد نسيته فأعرفه كما يعرف الرجل إذا غاب عنه فرأه فعرفه.

* وفي صحيح ابن حبان: أخبرنا أحمد بن علي بن المثني قال حدثنا أبو خيثمة قال حدثنا جرير عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك شيئاً يكون في مقامه إلى أن تقوم الساعة إلا حدث به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه قد علمه أصحابي هؤلاء وإنه ليكون الرجل منه الشيء قد نسيه فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه فإذا رآه عرفه. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرطهما)

* وفي المستدرک على الصحيحين: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو ثنا سعيد بن مسعود ثنا عبد الله بن موسى أنبأ شيبان عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: [قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدثنا به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه قد علمه أصحابي هؤلاء فإنه سيكون منه الشيء قد نسيته فأراه فأذكره كما يعرف الرجل وجه الرجل غاب عنه]، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

❦ فصل: تفضيله، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله، على جميع النبيين

وعامة أحاديث هذا الفصل صحاح فلا نطيل بنقد الرجال، ونكتفي عموماً بذكر المصادر والأسانيد، وما قاله العلماء من تصحيح وتضعيف لأن فيه الكفاية، إن شاء الله:

* جاء في «صحيح البخاري» عن جابر بن عبد الله: حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم (ح) قال وحدثني سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد هو بن صهيب الفقير قال أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغنم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة».

* وهو في «صحيح مسلم» بلفظ: حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن سيار عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت

خمسا لم يعطهن أحد قبلي: «**كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى كل أحمـر وأسود،** وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وجعلت لي الأرض طيبة طهورا ومسجدا فأبـما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر وأعطيت الشفاعة». وقال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار حدثنا يزيد الفقير أخبرنا جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه.

* وهو في «مسند أبي عوانة» بلفظ: حدثنا هلال بن العلاء قال ثنا أبي (ح) وحدثنا أبو أمية قال ثنا سريج بن النعمان قالا: أنبا هشيم قال أنبأنا سيار قال أنبأنا يزيد الفقير قال ثنا جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأبـما رجل أدركته الصلاة فليصل حيث كان وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة، زاد هلال: «وبعث إلى الناس عامة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة»، قال هشيم: لا أدري بأيتهن بدأ. وهو في صحيح ابن حبان بلفظ: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني حدثنا محمد بن عبد الرحيم البرقي حدثنا علي بن معبد حدثنا هشيم بمثله مع اختلاف في ترتيب الخصال، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح). وهو كذلك في سنن الدارمي: أخبرنا يحيى بن حسان ثنا هشيم بنحوه. وهو في «المجتبى من السنن» للنسائي: أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان قال حدثنا هشيم به. وأخرجه البيهقي من طرق عدة إلى هشيم. ولا يكاد يخلو منه كتاب من السنن والمصنفات والمسانيد، كمسند أحمد من طرق، وهو مثلاً في التمهيد لابن عبد البر، وهكذا.

* وفي «المعجم الأوسط» متابعة ليزيد بن صهيب الفقير، قال الطبراني: حدثنا عبدان بن أحمد قال حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن المنكدر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضلت على من كان قبلي بخمس خصال أرسلت إلى الناس كافة الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض مسجدا طهورا ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وقيل لى سل تعطه فأخرت شفاعتى لأمتى يوم القيامة

* كما جاء مثله في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا حدثنا إسماعيل وهو بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون». وهو في «صحيح ابن حبان»: أخبرنا الفضل بن الحباب قال

حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا إسماعيل بن جعفر به إلى منتهاه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم). هو كذلك عند **الترمذي**: حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل بن جعفر به، ثم قال الإمام الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). وهو في «**مسند أبي عوانة**»: حدثنا محمد بن يحيى قال أنبا ابن أبي مريم قال ثنا محمد بن جعفر قال حدثني العلاء (ح) وحدثنا محمد بن يحيى قال ثنا إبراهيم بن حمزة قال ثنا عبد العزيز بن أبي حازم كلاهما عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة به. كما نجده في مسند الحميدي. وأخرجه البيهقي من طرق عدة إلى أبي هريرة. ونجده في «**دلائل النبوة للأصبهاني**»: أخبرنا عاصم بن الحسن أنا أبو عمر بن مهدي ثنا عبد الله بن أحمد بن إسحاق المصري ثنا الربيع سليمان ثنا عبد الله بن وهب أخبرني سليمان بن بلال حدثني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه به إلا أنه قال: «**وأرسلت إلى الناس كافة وختم بي الأنبياء**».

* وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» عن أبي هريرة بآثم لفظ: وبهذا الإسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فضلت على الأنبياء بست»، قيل: (ما هن أي رسول الله؟!)، قال: «أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، **وأرسلت إلى الخلق كافة**، وختم بي النبيون: مثلي ومثل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كمثّل رجل بنى قصرا فأكمل بناءه وأحسن بنيانه إلا موضع لبنة فنظر الناس إلى القصر فقالوا ما أحسن بنيان هذا القصر لو تمت هذه اللبنة ألا فكنت أنا اللبنة ألا فكنت أنا اللبنة». قلت: الإسناد هو: حدثنا عفان قال ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وهو صحيح على شرط مسلم.

* وفي «**مسند أبي يعلى**»: وبإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضلت على الأنبياء بست أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب وأحلت لي الغنائم وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون. والإسناد المشار إليه هو: حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا إسماعيل بن جعفر قال أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)

* وفي «**السنن المأثورة**» حديث آخر عن أبي هريرة: أخبرنا الطحاوي قال: حدثنا المزني قال: حدثنا الشافعي رحمه الله قال: حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، **وأرسلت إلى الأحمر والأبيض**، وأعطيت الشفاعة» قال أبو جعفر: سمعت المزني يقول: قال محمد بن ادريس ثم جلست إلى سفيان فذكر هذا الحديث فقال الزهري عن أبي سلمة أو سعيد عن

أبي هريرة ثم ذكره. قلت: هو محفوظ عن كل من أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ولا يزداد بذلك إلا قوة، وهو في الصحة غاية.

* وفي «مجمع الزوائد» حديث ثالث عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فضلت على الأنبياء بست لم يعطهن أحد كان قبلي: غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وأحلّت لي الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلي، وجعلت أمتي خير الأمم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأعطيت الكوثر، ونصرت بالرعب، والذي نفسي بيده إن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه»، قال الهيثمي: رواه البزار وإسناده جيد، قلت: بحث عنه فلم أجده بعد حتى هذه الساعة.

* وفي «صحيح ابن حبان» عن أبي ذر: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ببست حدثنا حماد بن يحيى بن حماد بالبصرة حدثنا أبي حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: بعثت إلى الأحمر والأسود، وأحلّت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ونصرت بالرعب فیرعب العدو من مسيرة شهر وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وقيل لي سل تعطه واختبأت دعوتي شفاعة لأمتي في القيامة وهي نائلة إن شاء الله لمن لم يشرك بالله شيئاً»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح). وهو عند الدارمي: أخبرنا يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة به مع اختلاف في ترتيب الخصال. كما أنه في مصنف ابن أبي شيبة: حدثنا مالك بن إسماعيل عن مندل عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر به. وهو في مسند البزار: حدثنا محمد بن المثني قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن واصل يعني الأحذب عن مجاهد عن أبي ذر به هكذا منقطعاً، ثم قال البزار: (وهذا الحديث رواه يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس ورواه سلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عمر ورواه الأعمش عن عبيد بن عمير عن أبي ذر). قلت: لم يوفق البزار في هذا التعقيب، فالأحاديث المذكورة مختلفة الألفاظ: واحد عن ابن عباس، والآخر عن أبي ذر، أما حديث ابن عمر فلم أجده بعد.

* وهو في «المستدرک علی الصحیحین» مطولاً: حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي حدثنا محمد بن جرير الفقيه حدثنا أبو كريب سمعت أبا أسامة وسئل عن قول الله عز وجل وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً فقال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر رضي الله عنه قال طلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فوجدته قائماً يصلي فأطال الصلاة ثم قال: «أوتيت الليلة خمسا لم يؤتها نبي قبلي: أرسلت إلى الأحمر والأسود (قال مجاهد الإنس والجن)، ونصرت بالرعب فیرعب العدو وهو على

مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وقيل لي سل تعطه فاخترت بها شفاعاً لأمتي فهي نائلة من لم يشرك بالله شيئاً». وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجا ألفاظاً من الحديث متفرقة).

قلت: هو كذلك في «سنن الدارمي»: أخبرنا يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة عن سليمان بن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر بنحوه. وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا يعقوب ثنا أبي عن بن إسحاق حدثني سليمان الأعمش عن مجاهد بن جبر أبي الحجاج عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر به، قلت: هذا إسناد صحيح، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث هنا. وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا عفان ثنا أبو عوانة عن سليمان الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر به، وهذا إسناد في غاية الصحة بمفرده! والحديث منتشر في السنن والمسانيد والمعجم والمصنفات، وربما جاء منقطعاً بإسقاط عبيد بن عمير الليثي كما في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا محمد بن جعفر وبهز وحجاج قالوا ثنا شعبة عن واصل قال بهز ثنا واصل الأحدب عن مجاهد وقال حجاج سمعت مجاهداً عن أبي ذر، وكذلك في «مسند الحارث»: حدثنا عبد العزيز بن أبان ثنا عمرو بن ذر ثنا مجاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر به. وهذا لا يضر لأننا عرفنا الرجل الساقط من الإسناد بيقين،

وقد قال الإمام الدارقطني في «علل الدارقطني»: [يرويه مجاهد بن جبر واختلف عنه فرواه سليمان الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال ذلك أبو عوانة وجريرو بن عبد الحميد وروح بن مسافر ومحمد بن إسحاق ومنديل بن علي وأرسله وكيع عن الأعمش عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر وخالف بحر السقا فرواه عن الأعمش عن المنهال عن عمرو عن مجاهد واختلف عن بحر السقا فقل عنه وقيل عن بحر السقا عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن مجاهد ففي هاتين الروايتين بأن الأعمش لم يسمعه من مجاهد ورواه أبو مريم عبد الغفار عن الأعمش بإسناد آخر فقال عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن سهم بن منجاب عن بن عمرو ورواه عبد الكريم الجزري واختلف عنه عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر نحو رواية أبي عوانة ومن تابعه عن الأعمش ورواه واصل الأحدب وعمرو بن ذر عن مجاهد عن أبي ذر مرسلًا واختلف عن زيد بن أبي زياد فيه رواه عبيدة بن حميد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن بن عباس ورواه بن فضيل عن يزيد عن مجاهد ومقسم عن بن عباس ورواه عبد العزيز بن مسلم القسطلي عن يزيد بن

أبي زياد عن مقسم وحده عن بن عباس **والمحفوظ قول من قال عن مجاهد عن عبيد بن عمير أبي ذر**، قلت: كل من الأعمش وواصل الأحمد ثبت حجة، فالظاهر أن مجاهداً كان حيناً يسند على عادة المحدثين، وحيناً يرسل على عادة المفسرين، أما بقية الخلاف الذي ذكره الدارقطني فأكثره عن ضعفاء لا يعتد بهم. والحديث بمجموع الطرق في غاية الصحة، با هو من أصح أحاديث الدنيا كأنه متواتر عن الأعمش، على شرط الشيخين، وزيادة.

* وجاء هذا عن أبي موسى الأشعري في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا حسين بن محمد ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا: **بعت إلى الأحمر والأسود**، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا وأحللت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي ونصرت بالرعب شهرا وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل شفاعة وإنني أخبأت شفاعة ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا». قلت: هذا إسناد صحيح. وقال الهيثمي: (رواه أحمد متصلا ومرسلا، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح)

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن أبي أمامة: حدثنا محمد بن أبي عدى عن سليمان يعني التيمي عن سيار عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «فضلني ربي على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (أو قال على الأمم) بأربع»، قال: **«أرسلت إلى الناس كافة»**، وجعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذفه في قلوب أعدائي، وأحل لنا الغنائم»، وقال أحمد أيضاً: حدثنا يزيد ثنا سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة بنحوه. كما أنه في «سنن البيهقي الكبرى»: أنبأ أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي أنبأ أبو نصر محمد بن حمدويه بن سهل المروزي ثنا أبو داود سليمان بن معبد السنجي ثنا يزيد بن هارون ثنا سليمان التيمي عن سيار به، وأخرجه البيهقي من طريق آخر: أخبرنا أبو الحسن بن بشران العدل ببغداد أنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا محمد بن عبد الملك ثنا يزيد يعني بن هارون ثنا سليمان يعني التيمي عن سيار به مختصراً. قلت: سيار الشامي: صدوق، وبقيته أئمة مشاهير، فالإسناد بمفرده حسن قوي، تقوم به الحجة، والحديث صحيح يشهد لصحته عن أبي أمامة ما جاء في «المعجم الكبير»: حدثنا معاذ بن المثني ثنا المسدد ثنا عبد الوارث عن بشر بن نمير عن القاسم عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت أربعاً لم يعطهن نبي قبلي: نصرت بالرعب من مسير شهر، **وبعت إلى كل أبيض وأسود**، وأحللت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهورا».

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن ابن عباس: حدثنا عبد الصمد ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا يزيد عن مقسم عن بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي، ولا أقولهن فخرا: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخترتها لأمتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئا». وقال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا علي بن عاصم عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم ومجاهد عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي، ولا أقوله فخرا: **بعثت إلى كل أحمر وأسود فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمتي إلا كان منهم**، وجعلت لي الأرض مسجدا»، وهو في «مسند عبد بن حميد»: حدثني بن أبي شيبه ثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد ومقسم عن بن عباس به، كما أنه في وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد ومجاهد ومقسم عن ابن عباس بعينه.

قلت: يزيد هو ابن أبي زياد: فيه ضعف يسير، قد أكثر عنه أحمد، وحسن حديثه بعض الأئمة كالهيثمي حيث قال في «مجمع الزوائد»: (رجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث)، وجود ابن كثير هذا الإسناد في تفسيره، وبقية رجاله ثقات، فلعنه يقوى ويصبح حسنا تقوم به الحجة بشهادة الروايات التالية التي هي:

* في «سنن البيهقي الكبرى» عن عكرمة عن بن عباس: أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا عبيد الله بن موسى ثنا سالم أبو حماد عن السدي عن عكرمة عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي من الأنبياء: جعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ولم يكن نبي من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه وأعطيت الرعب مسيرة شهر يكون بيني وبين المشركين مسيرة شهر فيقذف الله الرعب في قلوبهم **وكان النبي يبعث إلى خاصة قومه وبعث أنا إلى الجن والإنس** وكانت الأنبياء يعزلون الخمس فتجى النار فتأكله وأمرت أنا أن أقسمها في فقراء أمتي ولم يبق نبي إلا أعطى سؤله وأخرت شفاعتي لأمتي. وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة سالم أبي حماد، فقال: [قال لي محمد بن مهران عن عبيد الله عن سالم ... به]، ولم يذكر في سالم هذا جرحاً ولا تعديلاً. ونسبه الهيثمي في «مجمع الزوائد» إلى البزار وقال: (فيه رجال لم أعرفهم). وقال أبو حاتم: (هو شيخ مجهول: لا أعلم روى عنه غير عبيد الله بن موسى)، وذكره ابن حبان، على قاعدته، في «الثقات»، ولكن ابن الجوزي عده في «الضعفاء والمتروكين»، وقال الحافظ في «لسان الميزان»

لم يغمزه أحد ولكنه جاء بحديث منكر، ثم بين أن النكارة في لفظة الخمس: «وكانت الأنبياء يعزلون الخمس فتجىء النار فتأكله»، فظهر بذلك أن الرجل ليس بمتقن، زدخل أحاديث متباينة في بعضها. قلت: هذا إسناد لا تقوم به الحجة، إلا أنه يصلح متابعة لسابقه عن مقسم ومجاهد عن بن عباس.

* وفي «المعجم الكبير» متابعة أخرى: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا عبد الله بن حماد بن نمير ثنا حصين بن نمير ثنا بن أبي ليلي عن الحكم عن مجاهد عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي: **أُرسلت إلى الأحمر والأسود وكان النبي يرسل إلى خاصة**، ونصرت بالرعب حتى إن العدو ليخافوني من مسيرة شهر أو شهرين، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وقيل لي سل تعطه فادخرت دعوتي شفاعا لأمتي فهي نائلة إن شاء الله لمن مات لا يشرك بالله شيئا»

* وفي «المعجم الكبير» متابعة ثالثة: حدثنا سلمة بن إبراهيم بن يحيى بن سلمة بن كهيل حدثني أبي عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث إلى قومه**، ونصرت بالرعب يرعب مني عدوي على مسيرة شهر، وأعطيت المغنم، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخرتها لأمتي يوم القيامة».

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» حديث آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص: حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا بكر بن مضر عن بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى وانصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: **أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه**، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر ملئ منه رعبا، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مساجد وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبيعتهم، والخامسة هي ما هي؟ قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل! فأخرت مسألتني إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله»، وهو في «سنن البيهقي الكبرى»: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنا أحمد بن عبيد الصفار أنا بن ملحان ثنا يحيى يعني بن بكير ثنا الليث عن بن الهاد عن عمرو بن شعيب

التوحيد

عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة تبوك قام من الليل فصلى فذكر الحديث قال لقد أعطيت الليل خمسا ما أعطيهن أحد كان قبلي فذكر الحديث قال فيه وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت قال والخامسة قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل فأخرت مسئلتني إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله. قلت هذا إسناد حسن جيد بشهادة الأحاديث الأخرى.

* وفي «مجمع الزوائد» حديث آخر عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه: عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: **بِعْثُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ وَإِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ**، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأطعمت المغنم ولم يطعمه أحد كان قبلي، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة فتعجلها وإنني أخرت دعوتي شفاعا لأمتي وهي بالغة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئا»، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن). قلت الإسناد هو كما في «الطبراني الأوسط»: حدثنا محمد بن أبان نا إبراهيم بن سويد الجذوعي ثنا عامر بن مدرك ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد.

* وفي «صحيح ابن حبان» عن عوف بن مالك: أخبرنا أبو يعلى حدثنا هارون بن عبد الله الحمال حدثنا بن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت أربعا لم يعطهن أحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فأعطانيها: **كَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَرِيَّتِهِ وَلَا يَدْعُوها وَيَبْعَثُ كَافَّةً إِلَى النَّاسِ**، وأرهب منا عدونا مسيرة شهر وجعلت لي الأرض طهورا ومساجد وأحل لنا الخمس ولم يحل لأحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فسألت أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحدته إلا أدخله الجنة فأعطانيها». قلت: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي، وعباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي، قال الحافظ: (مقبول)، فقط!!

* وهو في «المعجم الكبير» عن السائب بن يزيد: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة أنه أخبره عن السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فضلت على الأنبياء بخمس: **بِعْثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً**، وادخرت شفاعتي لأمتي ونصرت بالرعب شهرا أمامي وشهرا خلفي وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحلّ لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي». قلت: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك متهم.

❖ فصل: حديث: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم»

(١) حديث عبد الله بن ثابت، رضي الله عنه:

* جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرزاق أنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال جاء عمر بن الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة الا أعرضها عليك قال فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عبد الله يعني بن ثابت فقلت له ألا ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضينا بالله تعالى ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا قال فسرى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال والذي نفس محمد بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتكم انكم خطى من الأمم وأنا حظكم من النبيين.

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري» قال الحافظ: [وأخرجه البزار أيضا من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري ان عمر نسخ صحيفة من التوراه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف واستعمله في الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح].

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [وأخرجه أحمد والطبراني من حديث عبد الله بن ثابت قال جاء عمر فقال يا رسول الله اني مررت بأخ لي من بني قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك قال فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه والذي نفس محمد بيده لو أصبح موسى فيكم ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتكم].

* وفي «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، قال الإمام الدارقطني: [حدثنا محمد بن مخلد قال حدثنا زيد بن إسماعيل ثنا معاوية ثنا سفيان عن جابر بن يزيد الجعفي عن الشعبي عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال يا رسول الله إنني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة أحب أن أعرضها عليك فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال فقلت لعمر مسخ الله عقلك أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضيت بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد، صلى الله عليه وسلم، نبيا قال فسرى عنه ثم قال والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم إنني حظكم من النبيين وأنتم حظي من الأمم (كذا قال: عبد الله بن يزيد الأنصاري)].

* وفي «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، قال الإمام الدارقطني بعد ذلك: [حدثنا أحمد بن عيسى بن السكن حدثني إسحاق بن زريق ثنا إبراهيم بن خالد ثنا الثوري عن

التوحيد

جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال جاء عمر بن الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة ثم ذكر نحوه وقال فيه فقلت: (نسخ الله غفلتك...)، والباقي مثله]

(٢) حديث جابر، رضي الله عنه:

* جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا يونس وغيره قال ثنا حماد يعني بن زيد ثنا مجالد عن عامر الشعبي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا فإنكم إما أن تصدقوا بباطل أو تكذبوا بحق فإنه لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني».

* وفي سنن الدارمي: أخبرنا محمد بن العلاء ثنا بن نمير عن مجالد عن عامر عن جابر أن عمر بن الخطاب أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم: بنسخة من التوراة فقال يا رسول الله هذه نسخة من التوراة فسكت فجعل يقرأ ووجه رسول الله يتغير فقال أبو بكر: (ثكلتك الثواكل ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، فنظر عمر إلى وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (فقال أعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسوله رضيينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفس محمد بيده لو بدا لكم موسى فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم عن سواء السبيل ولو كان حيا وأدرك نبوتي لاتبعني».

* وفي سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف إملاء ثنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري بمكة ثنا الهيثم بن سهل التستري ثنا حماد بن زيد ثنا مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا».

* وفي مسند أبي يعلى: وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا وإنكم إما أن تصدقوا بباطل وإما أن تكذبوا بحق وإنه والله لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني»، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف.

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا سريج بن النعمان قال حدثنا هشيم أنا مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب فقرأه النبي، صلى الله عليه وسلم، فغضب فقال: «أمتهوكون فيها يا بن الخطاب: والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية: لا تسألوهم

عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به والذي نفسي بيده لو أن موسى، صلى الله عليه وسلم، كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني».

* وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري: [هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبزار من حديث جابر أن عمر أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه فغضب وقال: **«لقد جئتم بها ببيضاء نقية لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني»** ورجاله موثقون إلا أن في مجاله ضعفا]

* وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري: [وقد أخرجه أحمد والبزار واللفظ له من حديث جابر قال نسخ عمر كتابا من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فجعل يقرأ ووجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتغير فقال له رجل من الأنصار: (ويحك يا بن الخطاب ألا ترى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: **«لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا وانكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني»**، وفي سننه جابر الجعفي وهو ضعيف].

* وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري: [ولأحمد أيضا وأبي يعلى من وجه آخر عن جابر أن عمر أتى بكتاب أصابه من بعض كتب أهل الكتاب فقرأ على النبي، صلى الله عليه وسلم، فغضب فذكر نحوه، دون قول الأنصاري، وفيه: **«والذي نفسي بيده لو أن موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعني»**، وفي سننه مجاله بن سعيد وهو لين].

* وفي العلل الواردة في الأحاديث النبوية: [وسئل عن حديث جابر عن عمر أنه أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، بكتاب من التوراة فغضب وقال: **«لقد أتيتكم بها ببيضاء نقية أن موسى كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني»**، فقال حدث به محمد بن بشير الكندي عن هشيم عن مجاله عن الشعبي عن جابر عن عمر وخالفه غير واحد من أصحاب هشيم منهم عثمان بن أبي شيبة وعلي بن مسلم وسعيد بن المعلى وغيرهم فرووه عن هشيم عن مجاله عن الشعبي عن جابر أن عمر جاء النبي صلى الله عليه وسلم]

(٣) حديث أبي الدرداء، رضي الله عنه:

* جاء فتح الباري شرح صحيح البخاري: [وأخرجه الطبراني بسند فيه مجهول ومختلف فيه عن أبي الدرداء جاء عمر بجوامع من التوراة فذكره بنحوه وسمى الأنصاري الذي خاطب عمر عبد الله بن زيد الذي رأى الأذان وفيه لو كان موسى بين أظهركم ثم اتبعتموه وتركتموني لضللت ضلالا بعيدا]. قلت: هكذا قال الحافظ، ولم أجده بعد البحث الطويل.

(٤) حديث خالد بن عرفطة عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما:

* جاء فتح الباري شرح صحيح البخاري: [وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفطة قال كنت عند عمر فجاءه رجل من عبد القيس فضربه بعصا معه فقال ما لي يا أمير المؤمنين قال أنت الذي نسخت كتاب دانيال قال مرني بأمرك قال انطلق فامحه فلئن بلغني أنك قرأته أو أقرأته لأنهنك عقوبة ثم قال: انطلقت فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب ثم جئت فقال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما هذا قلت كتاب انتسخته لنزداد به علماً إلى علمنا فغضب حتى احمرت وجنتاه فذكر قصة فيها يا أيها الناس اني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتمه واختصر لي الكلام اختصاراً ولقد آتيتكم بها بيضاء نقية فلا تتهوكوا وفي سنده عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف].

قلت: لم أجده في أبي يعلى، ولعله في «المسند الكبير»، ولكن وجدنا:

* في ضعفاء العقيلي: [حدثنا بشر بن موسى قال حدثنا إسماعيل بن خليل الخزاز قال حدثنا علي بن مسهر عن عبد الرحمن بن إسحاق عن خليفة بن قيس عن خالد بن عرفطة عن عمر بن الخطاب قال انتسخت كتاباً من أهل الكتاب فرأه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في يدي فقال: «ما هذا الكتاب يا عمر؟!»، فقلت: (انتسخت كتاباً من أهل الكتاب لنزداد به علماً إلى علمنا)، قال: فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حتى احمرت عيناه، فقالت الأنصار: (يا معشر الأنصار السلاح السلاح غضب نبيكم صلى الله عليه وسلم)، فجاءوا حتى أحرقوا بمنبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «إني أوتيت جوامع الكلم، وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصاراً، ولقد آتيتكم بها بيضاء نقية: فلا تهيكوا، ولا يغرنكم المتهيكون!»، فقال عمر: (رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبك رسولاً)، ثم نزل].

قلت: أما خليفة بن قيس فقد قال البخاري: [لم يصح حديثه]، وقال أبو حاتم: [شيخ ليس بالمعروف]. وقال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال»: [خليفة بن قيس كوفي مولى خالد بن عرفطة لم يصح حديثه عن خالد بن عرفطة روى عنه عبد الرحمن بن إسحاق سمعت بن حماد يحكيه عن البخاري وخليفة بن قيس هذا ليس له رواية إلا عن موله خالد بن عرفطة ولا أعلم يروي عنه غير عبد الرحمن بن إسحاق هذا وليس له من الحديث ما يتبين أنه صدوق أو كاذب].

قلت: لم أجد له سوى هذا الحديث، الذي ثبت من طريق أخرى، فهو إن شاء الله صدوق. والبلاء، إن كان ثمة بلاء هنا، فإنما هو من عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي الكوفي فهو ضعيف، ولكن ليس ثمة في هذا الحديث ما يستنكر، بل متنه في غاية الاستقامة، وقد

شهدت له الروايات الأخرى.

(٥) حديث عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه:

* جاء في المعجم الكبير: حدثنا يوسف القاضي ثنا عمرو بن مرزوق أنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم إما يحدثونكم بصدق فتكذبونهم أو بباطل فتصدقونهم

* وفي فتح الباري شرح صحيح البخاري: [وأخرج عبد الرزاق من طريق حريث بن ظهير قال قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل. وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه بلفظ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ان تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل وسنده حسن]

الخلاصة: ثم عقب الحافظ في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: (وهذه جميع طرق هذا الحديث وهي وان لم يكن فيها ما يحتج به لكن مجموعها يقتضي أن لها أصلاً).

قلت: رحم الله الحافظ فقد أحسن تعقب الطرق وتنبه إلى ضرورة وجود أصل مشترك ترجع إليه، ولكن فاته حسم الموضوع لفوات الطريق الصحيحة التالية التي أوردها الإمام الدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية». وقد أوردنا قطعاً من كلام الدارقطني أعلاه، وما نحن نورد كامل النص، ثم نعقب عليه، إن شاء الله تعالى، لأن فيه فصل الخطاب:

* فقد جاء في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: [وسئل عن حديث جابر عن عمر أنه أتى النبي، صلى الله عليه وسلم بكتاب من التوراة فغضب وقال لقد أتيتكم بها بيضاء نقية أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني فقال:

-- حدث به محمد بن بشير الكندي عن هشيم عن مجالد عن الشعبي عن جابر عن عمر وخالفه غير واحد من أصحاب هشيم منهم عثمان بن أبي شيبة وعلي بن مسلم وسعيد بن المعلى وغيرهم فرووه عن هشيم عن مجالد عن الشعبي عن جابر أن عمر جاء النبي صلى الله عليه وسلم

-- وخالفهم جابر الجعفي فرواه الثوري عنه عن الضبعي عن عبد الله بن يزيد الأنصاري أن عمر جاء النبي صلى الله عليه وسلم

-- وقيل فيه عن الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت الأنصاري أن عمر جاء النبي صلى الله عليه وسلم

-- وقال مسلمة بن جعفر عن عمرو بن قيس عن جابر عن الشعبي عن عمر

-- وقال يحيى بن أبي زائدة حدثني أبي وحريث عن عامر الشعبي عن عبد الله بن ثابت

الأنصاري وغيره

والله أعلم بالصواب

— حدثنا محمد بن مخلد قال حدثنا زيد بن إسماعيل ثنا معاوية ثنا سفیان عن جابر بن يزيد الجعفي عن الشعبي عن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة أحب أن أعرضها عليك)، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فقال عمر: (رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد، صلى الله عليه وسلم، نبياً)، قال: فسري عنه، ثم قال: **«والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم: إني حظكم من النبيين وأنتم حظي من الأمم»**. كذا قال عبد الله بن يزيد الأنصاري.

— حدثنا أحمد بن عيسى بن السكين حدثني إسحاق بن زريق ثنا إبراهيم بن خالد ثنا الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله بن ثابت قال جاء عمر بن الخطاب إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة ثم ذكر نحوه وقال فيه: فقلت: (نسخ الله غفلتك، ..)، والباقي مثله.

وأما حديث بن أبي زائدة فحدثنا به القاضي المحاملي قال ثنا علي بن مسلم ثنا يحيى بن زكريا بذلك. انتهى نص كلام «العلل الواردة في الأحاديث النبوية».

لاحظ أن الإمام الدارقطني نسب الحديث أولاً إلى يحيى بن أبي زائدة (وأبو زائدة هو زكريا بن خالد) عندما قال: (وقال يحيى بن أبي زائدة حدثني أبي وحريث عن عامر الشعبي عن عبد الله بن ثابت الأنصاري وغيره)، ثم رجع بعد استطراد يسير وذكر طرق أخرى لا علاقة لها بطريق يحيى بن أبي زائدة، عاد فقال: (وأما حديث بن أبي زائدة فحدثنا به القاضي المحاملي قال ثنا علي بن مسلم ثنا يحيى بن زكريا بذلك). وبهذا يكون الإسناد كاملاً كالتالي:

* حدثنا القاضي المحاملي قال ثنا علي بن مسلم ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة حدثني أبي وحريث عن عامر الشعبي عن عبد الله بن ثابت الأنصاري وغيره بنحوه. أما المتن المشار إليه بلفظة «نحوه» فهو:

* جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة أحب أن أعرضها عليك)، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فقال عمر: (رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد، صلى الله عليه وسلم، نبياً)، فقال عمر: (رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد، صلى الله عليه وسلم، نبياً)، قال: فسري عنه، ثم قال: **«والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم: إني حظكم من النبيين وأنتم حظي من الأمم»**. كذا قال عبد الله بن يزيد الأنصاري.

نبياً)، قال: ففسري عنه، ثم قال: «والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم: إني حظكم من النبيين وأنتم حظي من الأمم».

— القاضي المحاملي، أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي البغدادي: ثقة حافظ علامة فاضل. له ترجمات في غاية الحسن في تاريخ بغداد وفي تذكرة الحفاظ. — علي بن مسلم ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة حدثني أبي: مسلسل بالثقات المصرحين بالتحديث وهو قطعة من أسانيد البخاري.

— علي بن مسلم بن سعيد، أبو الحسن الطوسي البغدادي: ثقة، من شيوخ البخاري الذي أخرج له خمسة أحاديث، كما أخرج له النسائي وأبو داود وأحمد وغيرهم، من كبار تبع الأتباع.

— يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، أبو سعيد الهمداني الوادعي: ثقة متقن مشهور، خرج له الجماعة، من صغرى الأتباع.

— زكريا بن أبي زائدة خالد، أبو يحيى الهمداني الوادعي: ثقة مشهور، ربما دلس، معروف بالرواية عن الشعبي (وهذه منها)، خرج له الجماعة، من الطبقة التي لم تلق الصحابة.

— أما حريث فهو على الأرجح: حريث بن أبي مطر عمرو، أبو عمرو الفزاري الحنات الكوفي: فيه ضعف، يروي عن الشعبي. أخرج له البخاري في المتابعات، وأياً ما كان حال حريث هذا فالمتعمد هو زكريا بن أبي زائدة خالد، أبو يحيى الهمداني الوادعي الكوفي: ثقة إجماعاً من رجال الشيخين والجماعة، معروف بالرواية عن الشعبي، وقد خرج له البخاري عنه.

— عامر الشعبي: هو الإمام الثقة العلامة المشهور.

وبهذا يكون الإسناد في غاية الصحة، وهو على شرط البخاري. ولم يخرج مسلم عن علي بن مسلم، وإن كان أوثق من كثير من رجاله وشيوخه، فحري به أن يكون على شرطه، أو خير من شرطه.

وبهذا تكون البينة قد قامت على أن الطرق الأخرى صحيحة في الجملة، وأن الرواة المتكلم فيهم، وخاصة جابر بن زيد الجعفي، قد حفظوا وأدوا بأمانة، إلا أنهم تارة يختصرون، وتارة يسهبون. والطرق كلها يصدق بعضها بعضاً، ويبين بعضها بعضاً. ولعلنا نجتمعها في النص المركب التالي، معتمدين النص الصحيح أساساً، مع إضافة الزيادات بين معكوفتين:

* عن عبد الله بن ثابت وغيره: جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا

رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة [بالعربية، لئلا يزداد به علماً إلى علمنا]، أحب أن أعرضها عليك، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، [وغيض حتى احمرت عيناه]، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وقال أبو بكر: (ثكلتك الثواكل! ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، [وقالت الأنصار: (يا معشر الأنصار السلاح السلاح غضب نبيكم، صلى الله عليه وسلم)، فجاءوا حتى أحرقوا بمنبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم]، فقال عمر: (رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً وبمحمد، صلى الله عليه وسلم، نبياً)، قال: فسري عنه، ثم قال: «[أمتهوكون فيها يا بن الخطاب: والذي نفسي بيده: إني أوتيت جوامع الكلم، وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصاراً، ولقد جئتم بها بيضاء نقية، فلا تهوكوا، ولا يغرنكم المتهوكون! لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء: فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا: فإنكم إما أن تصدقوا بباطل، أو تكذبوا بحق]، والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم، فاتبعتموه، وتركتموني لضللتكم [عن سواء السبيل ضلالاً بعيداً]، [والذي نفسي بيده لو أن موسى، صلى الله عليه وسلم، كان حياً ما وسعته إلا أن يتبعني]: إني حظكم من النبيين، وأنتم حظي من الأمم»، [ثم نزل عن المنبر].

وهذا المتن مستقيم متماسك في نسق واحد مما يدل على صحة الحديث بتمامه، فله الحمد والمنة، الذي أنزل الذكر وتكفل بحفظه: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

وقد جاءت لفظة: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من طرق أخرى بمفردها، عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، فمن ذلك:

* كما هو في المعجم الكبير: حدثنا يوسف القاضي ثنا عمرو بن مرزوق أنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء قال قال عبد الله: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم إما يحدثونكم بصدق فتكذبونهم أو بباطل فتصدقونهم)، وهذا وإن كان في ظاهره موقوفاً، فهو مرفوع قطعاً، لأن هذا هو اللفظ النبوي الشريف بعينه.

– يوسف القاضي، شيخ الطبراني، هو الإمام الحافظ أبو محمد يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي البصري، ثقة حافظ فاضل، له ترجمة حسنة في تذكرة الحفاظ.

– أما أبو الزعراء فهو عبد الله بن هانيء الحضرمي الكندي (وقيل: الأزدي) الكوفي، أبو الزعراء الأكبر الأعدل، خال سلمة بن كهيل، ثقة إن شاء الله، من كبار التابعين، يروي عن عبد الله وعلي وعمر، وأكثر روايته عن عبد الله. وثقه ابن حبان والعجلي وقال ابن سعد: [كان ثقة، وله أحاديث]. أما قول البخاري: [لا يتابع في حديثه] فلعله، والله أعلم، استغرب

حديثاً له في الشفاعة، ولأنه لا يعرف له إلا رواية واحد وهو ابن اخته سلمة بن كهيل، كما قاله الإمام علي بن المديني. وبقيّة الإسناد ثقات مشاهير رجال البخاري. فالإسناد صحيح بهذا، ولله الحمد والمنّة، لا سيما مع الشواهد الكثيرة السابقة واللاحقة، والمتابعات التالية:

* كما في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [وأخرج عبد الرزاق من طريق حريث بن ظهير قال قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد اضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل. وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه بلفظ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ان تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل وسنده حسن]

* تاريخ دمشق لابن عساكر في ترجمة (عمير بن ربيعة: مولى بني عبد شمس وقيل إنه أوزاعي، حدث عن ابن مسعود مرسلًا وعن كعب الأحبار مرسلًا، روى عنه خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح ومحمد بن يزيد الرحبي): أخبرنا أبو الحسن بن المسلم نا عبدالعزيز أنا أبو محمد بن أبي نصر نا أبو الميمون نا أبو زرعة نا محمد بن المبارك نا ابن عياش عن محمد بن يزيد الرحبي عن مغيث بن سمي وعمير بن ربيعة عن ابن مسعود عن النبي، قال: (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإني أخاف أن يخبروكم بالصدق فتكذبوهم أو يخبروكم بالكذب فتصدقوهم عليكم بالقرآن فإنه فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وفصل ما بينكم).

* فصل: حديث: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»

وقد جاءت لفظة: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» من طرق أخرى بمفردها، عن العديد من الصحابة، فمن ذلك:

(١) ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه:

* صحيح ابن حبان: أخبرنا بن قتيبة قال حدثنا حرمة قال حدثنا بن وهب قال أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء رجل من اليهود فقال هل تكلم هذه الجنازة فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الله أعلم»، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تتكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقالوا آمنا بالله وملأنا كفيه وكتبه ورسله: فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم»، وقال: «قاتل الله اليهود لقد أوتوا علماً». وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي

* وفي سنن أبي داود: حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني بن أبي نملة الأنصاري عن أبيه أنه بينما هو جالس عند رسول

الله صلى الله عليه وسلم وعنده رجل من اليهود مر بجنازة فقال يا محمد هل تتكلم هذه الجنازة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله أعلم فقال اليهودي إنها تتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله ورسله فإن كان باطلا لم تصدقوه وإن كان حقا لم تكذبوه». وقال الشيخ الألباني: ضعيف. قلت: لعله اعتمد قول الحافظ عن نملة أنه (مقبول)، أي عند المتابعة، وإلا فليّن، حسب اصطلاح الحافظ، رحمه الله. ولكن الألباني عاد فصّح ذلك في «السلسلة الصحيحة» فقال: [ثم ظهر لي أنني كنت مخطئاً في اعتمادي على قول الحافظ: «مقبول»؛ الذي يعني أنه غير مقبول عند التفرد، وذلك لأنه هو نفسه ذكر في ترجمة (نملة بن أبي نملة) من «التهذيب» أنه: «روى عنه - غير الزهري - عاصم ويعقوب ابنا عمر بن قتادة، وضمرة بن سعيد ومروان بن أبي سعيد، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وأخرج حديثه في (صحيحه)». قلت: فهؤلاء جمع - أكثرهم ثقات - مع كونه تابعياً يروي عن أبيه، وعهدي بالحافظ، ومن قبله الذهبي، أنهم يقولون في مثله: «صدوق»[، انتهى كلام الألباني، وقد أصاب في ذلك فنملة بن أبي نملة تابعي من الذين أثنى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على قرنهم، ومن أولاد الأنصار الذين دعى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لهم، روى عنه الثقات، فمحله الصدق والأمانة، وهو معروف مشهور ذكره بن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، فهو «صدوق لا بأس به»، وحديثه حسن قوي إن شاء الله، لا سيما وأقد أخرجه الأئمة، ولم يوجد له معارض قط، بل هناك شاهد للقصة من حديث عامر بن ربيعة، رضي الله عنه، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

* كما جاء الحديث عينه في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا حجاج قال أنا ليث بن سعد قال حدثني عقيل عن بن شهاب عن بن أبي نملة أن أبا نملة الأنصاري أخبره بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود.. إلخ».

* وفي سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن بشران أنبأ أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار ثنا عباس بن محمد الدوري ثنا عثمان بن عمر ثنا يونس عن الزهري عن بن أبي نملة عن أبيه بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود.. إلخ».

* وفي المعجم الكبير: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري قال أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري قال أخبرني بن أبي نملة الأنصاري أن أباه أبا نملة الأنصاري أخبرنا بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود.. إلخ». وهو كذلك عن طريق الطبراني في «تهذيب الكمال».

* وفي المعجم الكبير: حدثنا أبو أسامة الطبري ثنا حجاج بن أبي منيع الرصافي أخبرنا

جدي عن الزهري قال أخبرني بن أبي نملة الأنصاري أن أباه أبا نملة أخبره بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود .. إلخ».

* وفي المعجم الكبير: حدثنا موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي ثنا أبو اليمان أنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال حدثني نملة بن أبي نملة أن أبا نملة الأنصاري حدثه بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود .. إلخ».

* وفي المعجم الكبير: حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح حدثني الهقل بن زياد حدثني معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري قال حدثني بن أبي نملة الأنصاري أن أباه أبا نملة الأنصاري أخبره بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود .. إلخ».

* وفي المعجم الكبير: حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري ثنا أحمد بن صالح ثنا عنبسة بن خالد ثنا يونس عن بن شهاب حدثني بن أبي نملة الأنصاري أن أبا نملة الأنصاري أخبره بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود .. إلخ».

* المعجم الكبير: حدثنا عمرو بن أبي الطاهر بن السرح المصري ثنا محمد بن عزيز ثنا سلامة بن روح عن عقيل عن بن شهاب حدثني بن أبي نملة أن أباه أخبره بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود .. إلخ».

* الأحاد والمثاني: حدثنا يعقوب بن حميد نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أخبرني بن أبي نملة الأنصاري أن أباه أبا نملة رضي الله تعالى عنه أخبره بنحوه من غير قوله: «قاتل الله اليهود .. إلخ».

* وفي «الإصابة في تمييز الصحابة» خلال ترجمة أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه: [قال بن منده أبو نملة الأنصاري له صحبة ثم ساق حديثه عاليا من رواية معمر ويونس كلاهما عن الزهري بن أبي نملة عن أبيه أنهم بيئا هم جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ مرت جنازة فقال له رجل من اليهود هل تكلم هذه الجنازة يا محمد قال لا أدري قال فإنها تتكلم فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم». وأخرجه بن السكن والحاثر بن أبي أسامة من طريق يونس وزاد في آخره وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن يك حقا فلم تكذبوهم وإن كان باطلا لم تصدقوهم وأخرج حديثه أبو داود وقال البغوي أبو نملة سكن المدينة وساق حديثه ووجدت لنملة بن أبي نملة عن أبيه حديثا أخرجه بن سعد وأبو نعيم في الدلائل من طريق محمد بن صالح عن عاصم بن عمرو بن قتادة عن نملة بن أبي نملة عن أبيه قال كانت يهود بني قريظة يدرسون ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتبهم ويعلمونه الولدان بصفته واسمه ومهاجرته إلينا فلما ظهر حسدوا وبغوا وقالوا ليس به]، انتهى الكلام من «الإصابة في تمييز

الصحابة».

(٣) ما جاء عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

* في «المستدرک علی الصحیحین»: أخبرنا أبو الفضل الفقيه ثنا عثمان بن سعيد الدارمي أنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص ثنا الحارث بن عبيدة ثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنابة فقال رجل من اليهود: (يا محمد تكلم هذه الجنابة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم. فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إذا حدثكم أهل الكتاب حديثاً فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله». وقال الحاكم: [هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس عن يزيد عن الزهري].

قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي لم أعرفه إلا أن يكون هو أبو وهب الحمصي الكلاعي، قاضي حمص: روى عن الزبيدي، وسعيد بن غزوان، والعلاء بن عتبة اليحصبي وعبد الله بن عثمان بن خثيم، والنضر بن شفي، وهشام بن عروة ومحمد بن عبد الرحمن بن مجبر عن أبيه عن جده. وروى عنه عمرو بن عثمان، ويزيد بن عبد ربه، والربيع بن روح، وعبد الله بن عبد الجبار. مات في ذي القعدة سنة ست وثمانين ومائة وضعفه الدارقطني وقال أبو حاتم: (هو شيخ ليس بالقوي)، وقال ابن عدي: [في بعض رواياته ما لا يتابعه أحد عليه]. وقال بن حبان: [روى عن أهل بلده وأتى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد]، ولكنه تناقض فأورده في الثقات وقال: [كنيته أبو وهب يروي عنه عمرو بن عثمان وأهل مصر مات سنة ست وثمانين ومائة في ذي القعدة وهو الذي يقال له الحارث بن عمير (أو: عميرة) الكلاعي عداده في أهل الشام سكن مصر]، ثم ذكر رجلاً آخر في «الثقات» بنفس الاسم: [الحارث بن عبيدة شيخ يروي عن الزبيدي روى عنه عبد الوهاب بن الضحاك القرظي] والظاهر أنه هو.

وفي «معرفة الثقات»: الحارث بن عمير ثقة. وذكر البخاري في «التاريخ الكبير»: الحارث بن عتبة (أو: عبيدة، أو: عتيبة، وتصحف) الحمصي عن عبد الرحمن بن سلمة سمع منه الوليد بن مسلم، فلعل هذا هو الذي عناه عبد الرحمن بن أبي حاتم عندما قال: قلت لأبي، رحمه الله: البخاري جعلهما اثنين؟! فقال: هما واحد. لكن هناك في «الجرح والتعديل» آخر: [الحارث بن عتيبة الحمصي: روى عن عبد الرحمن بن سلم روى عنه الوليد بن مسلم سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول هو مجهول]، قلت: الظاهر أنه هو وتصحف. وآخر في «الجرح والتعديل»: [الحارث بن عمير أبو وهب روى عن ... (بياض في الأصل) روى عنه ... (بياض

في الأصل) سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول: لا أعرفه]، قلت: وهذا هو نفس الرجل على الأرجح. وفي لسان الميزان: [الحارث بن عميرة هو يزيد بن عميرة الذي أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي ، ...، وان كان ما قاله بن حبان في ترجمة الحارث بن عبيدة محفوظا فيحتمل أن يكون هو].

قلت: من هذا يتحصل أن الحارث بن عبيدة الرهاوي هذا يحيط به غموض وإشكالات كثيرة، فالله أعلم بحاله. وإن كان هو الحمصي، فليس هو شديد الضعف، بل هو صالح للشواهد والمتابعات، وله أحاديث حسان في تاريخ دمشق، ولكن يبعد أن يكون قد سمع من الزهري، والأرجح أن شيخه الزبيدي سقط من الإسناد: وما أكثر جنائات النساخ على نفائس الكتب، خصوصاً في أسماء الرجال!!

❖ فصل: حديث: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»

كما جاء لفظ: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، عن عدد من الصحابة بأصح الأسانيد، منها:

(١) ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، كما:

* في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية قال أقبل أبو كبشة السلولي ونحن في المسجد فقام إليه مكحول وابن أبي زكريا وأبو بحرية فقال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». هذا في غاية الصحة، مسلسل بالثقات المصريحين بالتحديث، وهو كذلك عند أحمد من طريق أخرى صحيحة، وعند البخاري، كما سيأتي.

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا الوليد بن مسلم أنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية حدثني أبو كبشة السلولي أن عبد الله بن عمرو بن العاصي حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يقول: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

* وفي الجامع الصحيح المختصر: حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد أخبرنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية عن أبي كبشة عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

* وفي الجامع الصحيح سنن الترمذي: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا محمد بن يوسف

التوحيد

عن بن ثوبان (هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان) عن حسان بن عطية به إلى منتهاه. ثم قال أبو عيسى الترمذي: [هذا حديث حسن صحيح حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو عاصم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهذا حديث صحيح]

* وفي سنن الدارمي: أخبرنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي عن حسان به إلى منتهاه.
* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا ابن نمير ثنا الأوزاعي وعبد الرزاق سمعت الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة عن (قال بن نمير في حديثه: سمعت) عبد الله بن عمرو يقول قاله، رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* وفي صحيح ابن حبان: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال حدثنا الوليد قال حدثنا الأوزاعي قال حدثني حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلمك «بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار». قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: [قوله بلغوا عني ولو آية أمر قصد به الصحابة ويدخل في جملة هذا الخطاب من كان بوصفهم إلى يوم القيامة في تبليغ من بعدهم عنه صلى الله عليه وسلم وهو فرض على الكفاية إذا قام البعض بتبليغه سقط عن الآخرين فرضه وإنما يلزم فرضيته من كان عنده منه ما يعلم أنه ليس عند غيره وأنه متى امتنع عن بثه خان المسلمين فحينئذ يلزمه فرضه وفيه دليل عن أن السنة يجوز أن يقال لها الآي إذ لو كان الخطاب على الكتاب نفسه دون السنن لاستحال لاشتغالهما معا على المعنى الواحد وقوله صلى الله عليه وسلم وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج أمر إباحة لهذا الفعل من غير ارتكاب إثم يستعمله يريد به حدثوا عن بين إسرائيل ما في الكتاب والسنة من غير حرج يلزمكم فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ومن كذب علي متعمدا لفظة خوطب بها الصحابة والمراد منه غيرهم إلى يوم القيامة لا هم إذ الله جل وعلا نزه أقدار الصحابة عن أن يتوهم عليهم الكذب وإنما قال صلى الله عليه وسلم هذا لأن يعتبر من بعدهم فيعوا السنن ويرووها على سننها حذر إيجاب النار للكاذب عليه صلى الله عليه وسلم]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري.

* وفي المعجم الصغير: حدثنا زكريا بن يحيى أبو يحيى البلخي القاضي حدثنا محمد بن منصور البلخي حدثنا أبو رجاء عبد الله بن واقد الهروي عن سفيان الثوري عن الأوزاعي عن حسان بن عطية به إلى منتهاه. ثم قال الطبراني: [لم يروه عن سفيان إلا أبو رجاء الهروي].

* وفي شرح معاني الآثار: [حدثنا أبو بكرة وإبراهيم بن مرزوق جميعاً قالوا ثنا أبو عاصم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **«بلغوا عني ولو آية من كتاب الله وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج في ذلك ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»** فأوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على أمة التبليغ عنه ثم قد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين التبليغ عنه والحديث عن غيره فقال وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج أي ولا حرج عليكم في أن لا تحدثوا عنهم في ذلك فالاستجعال على ذلك استجعال على الفرض ومن استجعل جعلاً على عمل يعمل فيما افترض الله عمله عليه فذلك عليه حرام لأنه إنما يعمل لنفسه ليؤدي به فرضاً عليه ومن استجعل جعلاً على عمل يعمل لغيره من رقية أو غيرها وإن كانت بقرآن أو علاج أو ما أشبه ذلك فذلك جائز والاستجعال عليه حلال فيصح بما ذكرنا معاني ما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الباب من النهي ومن الإباحة ولا يتضاد ذلك فيتنافى وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمة الله عليهم].

* وفي مسند الشاميين: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي ثنا بن ثوبان عن حسان بن عطية به إلى منتهاه.

(٢) وما جاء عن أبي هريرة، رضي الله عنه، كما:

* في سنن أبي داود: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»**، وقال الألباني: صحيح.

* وفي مسند أحمد: حدثنا يحيى عن محمد بن عمرو قال حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم: **«حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»**.

* وفي صحيح ابن حبان: أخبرنا الفضل بن الحباب قال حدثنا إبراهيم بن بشار الرمادي قال حدثنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: **«حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي»**. قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن. قلت: هذا تقصير، بل هو صحيح كما قال الألباني.

* وفي مسند الشافعي: أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«حدثوا عن بني إسرائيل**

ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي

* وفي مسند الحميدي: حدثنا الحميدي قال ثنا سفيان قال ثنا محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج حدثوا عني ولا تكذبوا علي».

* وفي مسند أحمد مع قصة: حدثنا يزيد أخبرنا محمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»، قال: بينما رجل يسوق بقرة فأعيا فركبها فالتفت إليه ... فذكر الحديث.

(٣) وما جاء عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، كما:

* في السنن الكبرى: أنبأ الفضل بن العباس بن إبراهيم قال حدثنا عفان قال حدثنا همام قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي»

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عفان بن مسلم حدثنا همام بن يحيى أخبرنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا، ومن كذب عليّ (قال همام: أحسبه قال: متعمداً) فليتبوأ مقعده من النار».

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الصمد ثنا همام ثنا زيد بن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «حدثوا عني ولا تكذبوا علي ومن كذب علي متعمداً فقد تبوأ مقعده من النار؛ وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج». قلت: هذه أسانيد صحاح مسلسلّة بالثقات.

(٤) ما جاء عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، كما:

* في مسند عبد بن حميد: حدثني بن أبي شيبّة ثنا وكيع عن الربيع بن سعد عن بن سابط عن جابر قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تحدثوا عن بني إسرائيل فإنه كانت فيهم الأعاجيب»، ثم أنشأ يحدث قال: «خرجت طائفة منهم فأتوا مقبرة من مقابرهم فقالوا لو صلينا ركعتين فدعونا الله عز وجل يخرج لنا بعض الأموات يخبرنا عن الموت قال ففعلوا فبينما هم كذلك إذ طلع رجل رأسه من قبر بن عينيه أثر السجود فقال: يا هؤلاء ما أردتم إلي؟ فوالله لقد مت منذ مائة سنة فما سكنت عني حرارة الموت حتى كان الآن فادعوا الله أن يعيدني كما كنت».

الربيع بن سعد الجعفي: قال في لسان الميزان: [الربيع بن سعد الجعفي كوفي لا يكاد يعرف. قال ابن حبان في أنواعه: [أخبرنا أبو يعلى أخبرنا بن نمير ثنا أبي ثنا الربيع بن

سعد الجعفي عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي عن جابر، رضي الله تعالى عنه، قال من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى الحسين فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقوله، ورواه أبو يعلى في مسنده روى عنه وكيع [انتهى]. وذكره ابن حبان في الثقات فقال روى عنه مروان بن معاوية وكيع وقيل اسم أبيه سعيد [انتهى نص لسان الميزان].

قلت: وروى عنه كذلك عبد الله بن نمير فهو معروف برواية ثلاثة من الثقات المشاهير.

❖ فصل: خروج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببصرى

* جاء في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري، عن أبي هريرة: [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سعيد بن المسيب أخبرني أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»]

* وهو في «صحيح مسلم» من عدة طرق في غاية الصحة إلى أبي هريرة: [حدثني حرمة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ح) وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثنا أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن بن شهاب أنه قال قال بن المسيب أخبرني أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى»]

- وهو في «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال حدثنا حرمة بن يحيى قال حدثنا بن وهب قال أخبرنا يونس عن بن شهاب بتمام إسناده بنحوه]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)

- وفي «المستدرك على الصحيحين»: [فأخبرناه أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين حدثني أبي عن أبيه عن جده عن عقيل عن بن شهاب بتمام إسناده بنحوه]

- وهو في «المعجم الأوسط»: [حدثنا عباس بن الفضل الأسفاطي قال: ثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تخرج نار من () تضيء لها أعناق الإبل ببصرى»]، () بياض في الأصل.

* وفي «المستدرك على الصحيحين» زيادة إيضاح وتسمية للوادي من طريق ثانية

مستقلة عن سابقتها تماماً: [فحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي ثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثنا عباية بن بكر بن أبي ليلى المزني عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال حدثني أبو البداح بن عاصم الأنصاري عن أبيه أنه قال: سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حدثان ما قدم فقال: «**أين حبس سيل؟!**»، قلنا: (لا ندري). فمر بي رجل من بني سليم فقلت من أين جئت فقال: (**من حبس سيل!**)، فدعوت بنعلي فانحدرت إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقلت: (يا رسول الله: سألتنا عن حبس سيل وإنه لم يكن لنا به علم وأنه مر بي هذا الرجل فسألته فزعم أن به أهله)، فسأله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «**أين أهلك؟!**»، قال: (بحبس سيل)، فقال: «آخر أهلك فإنه يوشك أن تخرج منه نار تضيء أعناق الإبل ببصرى»]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)

– وهو في «**المعجم الكبير**»: [حدثنا علي بن المبارك الصنعاني ثنا إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه قال حدثني أبو البداح بن عاصم بن عدي الأنصاري عن أبيه أنه قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثان ما قدم فقال أين حبس سيل قلنا لا ندري فمر بي رجل من بني سليم فقلت من أين جئت قال من حبس سيل فدعوت نعلي فانحدرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إنك سألتنا عن حبس سيل فقلنا لا علم لنا به وإنه مر بي هذا الرجل فسألته فزعم أن به أهله فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين أهلك فقال بحبس سيل فقال أخرج أهلك منها فقد يوشك أن يخرج منه نار يضيء أعناق الإبل ببصرى]

– وهو في «**الأحاد والمثاني**»: [حدثنا يعقوب بن حميد نا أيوب بن عبد الله عن عمرو بن بلال بن بليلى عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن أبي بكر بتمام إسناده بنحو لفظه]

* وفي «**كنى البخاري**» خلال ترجمة (أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، قاضي أهل المدينة) طرق أخرى إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم تشد الطريق السابقة وتقويها: [وقال عبد الله بن صالح حدثني الليث قال حدثني يونس عن بن شهاب عن أبي بكر بن حزم عن رجل من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من واد، نكر اسمه، من أودية بني سليم بالحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى**»]

– وقال إبراهيم بن حمزة نا عبد العزيز بن محمد عن بن أخي الزهري عن أبي بكر عن رجل من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوه

– وقال دحيم حدثنا بن أبي الفديك عن موسى بن يعقوب الزمعي عن عمر بن سعيد عن بن شهاب عن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن عمر سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، بمعناه. والأول أصح]، وتعقيب الإمام البخاري (والأول أصح)، يعني به أن إسناده عبد الله بن صالح، لا سيما أن عمر بن سعيد بن شريح في الإسناده الأخير ليس بالقوي، وذكر عمر بن الخطاب في الحديث هو، على الأرجح، من أوهامه.

* وحديث آخر في «المعجم الكبير» يشهد للقصة: [حدثنا محمد بن أبان الأصبهاني ثنا القاسم بن محمد بن عباد المهلبى ثنا أبو عاصم ثنا عبد الحميد بن جعفر ثنا عيسى بن علي الأنصاري عن رافع بن بشير السلمي عن أبيه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «يوشك أن تخرج نارا تضيء أعناق الإبل ببصرى تسير سير بطيئة الإبل، تسير النهار وتقيم الليل تغدو وتروح يقال غدت النار أيها الناس فأغدو قالت النار أيها الناس فقلوا راحت أيها الناس فروحوا من أدركته أكلته»]. قلت: الجمل الأخيرة: (تسير النهار وتقيم الليل تغدو وتروح يقال غدت النار أيها الناس فأغدو قالت النار أيها الناس فقلوا راحت أيها الناس فروحوا من أدركته أكلته) ليست محفوظة من طرق أخرى، فلعل الراوية خلط بين هذه النار والنار الأخرى التي تخرج من قعر عدن.

– وهو في «التاريخ الكبير»: [قال لنا أبو عاصم أخبرني عبد الحميد سمع عيسى بن علي عن رافع بن بشير السلمي عن أبيه عن النبي، صلى الله عليه وسلم: «تخرج نار من حبس سيل»]. قلت: عيسى بن علي في الطريق السابقة عن أبي عاصم عن عبد الحميد بن جعفر لعله وهم أو تصحيف من أبي عاصم، لأن غيره قال أنه أبو جعفر محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين، رضوان الله وسلامه عليهم.

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عثمان بن عمر قال ثنا عبد الحميد بن جعفر ثنا محمد بن علي أبو جعفر عن رافع بن بشير السلمي عن أبيه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «يوشك أن تخرج نار من حبس سيل تسير سير بطيئة الإبل تسير النهر وتقيم الليل تغدو وتروح يقال غدت النار أيها الناس فأغدوا قالت النار أيها الناس فأقلوا راحت النار أيها الناس فروحوا من أدركته أكلته»]

– وهو في «المستدرک على الصحيحين»: [أخبرناه أحمد بن كامل القاضي ثنا محمد بن سعد بن الحسن العوفي ثنا عثمان بن عمر بن فارس به بإسناده].

– وهو في «مسند أبي يعلى»: [حدثنا مجاهد بن موسى حدثنا عثمان بن عمر به بإسناده]

– وهو في «صحيح ابن حبان» من طريق أبي يعلى: [أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال

حدثنا مجاهد بن موسى قال حدثنا عثمان بن عمر بطوله بإسناده

– وفي «**الآحاد والمثاني**»: [حدثنا محمد بن المثنى ثنا عثمان بن عمر به بطوله]

* وفي «**تاريخ بغداد**»، (ج: ١١ ص: ٣٥٦) خلال ترجمة (علي بن ثابت أبو احمد ويقال أبو الحسن مولى العباس بن محمد الهاشمي، الجزري) إشارة إلى طرق أخرى للحديث السابق لم تقع لنا: [أخبرنا الجوهرى أخبرنا محمد بن العباس حدثنا محمد بن القاسم الكوكبي حدثنا إبراهيم بن الجنيد قال ذكر ليحيى بن معين وأنا شاهد حديث عن عبد الحميد بن جعفر: «**تخرج نار من حبس سيل**»، فقال رواه عثمان بن عمر فقال كذا ورواه أبو عاصم ورواه علي بن ثابت فقال يحيى علي بن ثابت اثبت هؤلاء واكيس]

* وحديث آخر في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» يشهد للقصة: [حدثنا وهب بن جرير ثنا أبي قال سمعت الأعمش يحدث عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحرث عن حبيب بن جمار عن أبي ذر قال: أقبلنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فنزلنا ذا الحليفة فتعجلت رجال إلى المدينة وبات رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبيتنا معه فلما أصبح سأل عنهم فقيل تعجلوا إلى المدينة فقال تعجلوا إلى المدينة والنساء أما انهم سيدعونها أحسن ما كانت ثم قال: «**ليت شعري متى تخرج نار من اليمن من جبل الوراق تضيء منها أعناق الإبل بروكا ببصرى كضوء النهار**»]

– وهو في «**صحيح ابن حبان**»: [أخبرنا محمد بن طاهر بن أبي الدميك ببغداد قال حدثنا علي بن المديني قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي قال سمعت الأعمش يحدث به بتمام إسناده]

– وهو في «**مصنف ابن أبي شيبة**» مختصراً: [حدثنا معاوية بن عمرو عن زائدة عن الأعمش عن عمرو بن عبد الله بن الحارث عن حبيب بن جمار عن أبي ذر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ليت شعري متى تخرج نار من قبل الوراق تضيق لها أعناق الإبل ببصرى بروكا كضوء النهار**»]

* وفي «**المعجم الكبير**» حديث آخر شاهد للقصة: [حدثنا محمد بن رزيق بن جامع المصري ثنا محمد بن هشام السدوسي حدثنا أبو عاصم عن الحسن بن الفرات حدثني أبي قال سمعت أبا الطفيل حدثني حذيفة بن أسيد صاحب رسول النبي، صلى الله عليه وسلم، قال كنا نتحدث في ظل غرفة فأشرف علينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من تلك الغرفة فقال: «**ما تحدثون؟!، قلنا: (نتحدث عن الساعة!)**»، قال: «**لا تقوم الساعة حتى يخرج عشر آيات: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، والدخان، ودابة الأرض، وثلاث خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف في جزيرة العرب، ويخرج يأجوج ومأجوج، وتخرج نار**

من قعر عدن تحيط بالناس لا يتخلفها أحد تسوقهم إلى أرض المحشر فتقيم حتى يقضوا حوائجهم ثم تحرك بهم فترحلهم»؛ قال وسمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من رومان أو ركوبة يضيء منها أعناق الإبل ببصرى». قلت: نار رومان أو ركوبة هي قطعاً غير النار التي تخرج من قعر عدن في عداد الآيات العشر الكبرى.

هذه الطرق المتعددة عن كل من: أبي هريرة، وعاصم بن عدي الأنصاري، وبشير السلمي، وأبي ذر الغفاري، وحذيفة بن أسيد، رضي الله عنهم، نقل تواتر يحدث علماً يقينياً بصدر تلك النبوة عن أبي القاسم، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله أتم الصلاة وأكمل التسليم. وهي في كتب نقلت نقل تواتر عن مؤلفيها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، وصحيح ابن حبان، والمعجم الكبير، والمستدرک على الصحيحين وغيرها. وهذا الكتب قد انتشرت في الآفاق، وتجاوزن نسخها الألوف المؤلفة مما يجعل العبث بها كلها في آن واحد من المستحيلات.

وقد ظهرت هذه النار بالفعل، ودون المؤرخون والمؤلفون أخبارها، ووصفوها وصفاً حياً دقيقاً يثير الإعجاب، يتبين منه أنها ثورة بركانية دامت عدة أشهر وتدفقت منها كمية كبيرة من الحمم فسالت مسافة لا يستهان بها حتى قاربت المدينة المنورة، كما جاء، على سبيل المثال:

* في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [قال القرطبي في التذكرة قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور محيط عليه شراريف وأبراج ومآذن وترى رجال يقودونها لا تمر على جبل إلا دكته وأذابته ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوي كدوي الرعد يأخذ الصخور بين يديه وينتهي إلى محط الركب العراقي واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم فانتهدت النار إلى قرب المدينة ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر وقال لي بعض أصحابنا رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام وسمعت أنها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى.

وقال النووي تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام وقال أبو شامة في ذيل الروضتين وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين فذكر هذا

التوحيد

الحديث قال فأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدها انه بلغه انه كتب بتيماء على ضوئها الكتب فمن الكتب فذكر نحو ما تقدم ومن ذلك ان في بعض الكتب ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد وفي كتاب آخر انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي برأى العين من المدينة وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يجري على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار وفي كتاب آخر ظهر ضوؤها الى ان رأوها من مكة قال ولا أقدر أصف عظمها ولها دوي

قال أبو شامة ونظم الناس في هذا أشعارا ودام امرها أشهراً ثم خمدت والذي ظهر لي ان النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره واما النار التي تحشر الناس فنار أخرى]

❦ فصل: قتال المسلمين للترك

أولاً: الهجمة، أو الهجمات، الأولى:

* في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا سعيد بن محمد حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن صالح عن الأعرج قال قال أبو هريرة، رضي الله تعالى عنه، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر»]

– وهو في «المستدرك على الصحيحين»: [حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن غياث العبدى ببغداد ثنا إبراهيم بن الهيثم البكري ثنا علي بن عياش ثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج قال سمعت أبا هريرة رضي الله تعالى عنه، يقول قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجا فيه «حمر الوجوه»)، وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط البخاري ومسلم). قلت: بل قد أخرج البخاري تلك اللفظة!

– ومثله في «مسند الشاميين»: [حدثنا أبو زيد ثنا علي بن عياش ثنا بن ثوبان عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك: صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»]

– وفي «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر وحتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة؛ وتجدون من خير الناس أشدهم كراهية لهذا الأمر حتى يقع فيه والناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام وليأتين على أحكم زمان لأن يراني أحب إليه من أن يكون له مثل أهله وماله»]

– وفي «سنن ابن ماجه»: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر»]، وقال الألباني: (صحيح).

– وهو في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٧ ص: ٤٧٦): [حدثنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»]

– وهو في «سنن البيهقي الكبرى»: [حدثنا أبو محمد أنبأ أبو سعيد ثنا الحسن بن محمد الزعفراني ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»، رواهما البخاري في الصحيح عن علي بن عبد الله عن سفيان ورواهما مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان ورواه شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد فقال حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الوجوه]

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا علي أنا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار العيون حمر الوجوه ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»]

– ومثله في «المعجم الأوسط»: [حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال حدثنا بن عائد قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا أبو عثمان الأوقص عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تزالون تقاتلون الكفار حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»، لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا أبو عثمان الأوقص تفرد به الوليد]. قلت: هذا كأنه تداخل حديثين في حديث

التوحيد

واحد: الحديث السابق عن الأعرج عن أبي هريرة، والحديث التالي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

- وهو في «الجامع الصحيح المختصر» من طريق ثانية: [حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما كأن وجوههم المجان المطرقة»، قال سفيان: (وزاد فيه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية: «صغار الأعين، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة»)]

- وفي «صحيح مسلم»: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمر واللفظ لابن أبي عمر قالا حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتل قوم كأن وجوههم المجان المطرقة ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر»]

- وهو في «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقتلوا قوما صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)

- وهو في «سنن أبي داود»: [حدثنا قتيبة وابن السرح وغيرهما قالوا ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية قال بن السرح أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين ذلف الأنف كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال الألباني: (صحيح)

- وهو في «سنن الترمذي»: [حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الجبار بن العلاء قالا حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال أبو عيسى: (وفي الباب عن أبي بكر الصديق وبريدة وأبي سعيد وعمرو تغلب ومعاوية، وهذا حديث حسن صحيح)، وقال الألباني: (صحيح).

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة يبلغ به النبي، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما كأن وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر»]

– وهو في «مسند الحميدي»: [حدثنا سفيان قال ثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلون قوما وجوههم المجان المطرقة ولا تقوم الساعة حتى تقاتلون قوما نعالهم الشعر»]

– وهو في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٧ ص: ٤٧٦): [حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نعالهم الشعر ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين»]، قلت: «صغار الأعين» هي من حديث الأعرج، أدخلها ابن عيينة في هذا الحديث.

– وفي «صحيح مسلم»: [وحدثني حرمة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتل أمة ينتعلون الشعر وجوههم مثل المجان المطرقة»]

– وهو بعينه في «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة قال حدثنا حرمة بن يحيى به بإسناده]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

– وفي «الجامع لمعمر بن راشد»: [أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى يقاتلونكم قوم ينتعلون الشعر وجوههم كالمجان المطرقة»]

– وفي «صحيح مسلم» من طريق رابعة: [حدثنا أبو كريب حدثنا وكيع وأبو أسامة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تقاتلون بين يدي الساعة قوما نعالهم الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة حمر الوجوه صغار الأعين»]

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا يحيى عن إسماعيل يعني بن أبي خالد قال حدثني قيس بن أبي حازم قال أتينا أبا هريرة نسلم عليه قال قلنا حدثنا فقال: صحبت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثلاث سنين ما كنت سنوات قط أعقل مني فيهن ولا أحب إلى أن أعني ما يقول رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيهن وأناي رأيت يقول بيده: «قريب بين يدي الساعة تقاتلون قوما نعالهم الشعر وتقاتلون قوما صغار الأعين حمر الوجوه كأنها المجان المطرقة»، «والله لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيبيعه ويستغني به ويتصدق منه خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله يؤتيه أو يمنعه وذلك أن اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول»، «وخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»]

– وهو في «مسند إسحاق بن راهويه»: [أخبرنا جرير عن إسماعيل بن أبي خالد عن

قيس بن أبي حازم قال كنت جالسا عند أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، فقال رجل إن هؤلاء أقربائي يسلمون عليك ويسألونك أن تحدثهم عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: صحبت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثلاث سنين ولم أكن سنوات أعقل مني فيهن ولا أجدر أن أعني ما سمعت من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مني فيهن سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «تقاتلون قوما قريب الساعة نعالهم الشعر وتقاتلون قوما خلس الوجوه صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطرقة»، «والذي نفس محمد بيده لئن يحتطب أحدكم على ظهره فيبيعه فيستغني به ويتصدق منه ويأكل خير له من أن يأتي رجلا فيسأله لعله أن يؤتيه أو يمنعه ذلك فإن اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول»، «ولخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»]

– وهو في «مسند إسحاق بن راهويه» من طريق أخرى خامسة: [أخبرنا النضر نا عوف عن خلاص بن عمرو عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما ينتعلون الشعر وحتى تقاتلوا قوما عراض الوجوه خنس الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة»]

– وهو في «مسند أبي يعلى» من طريق أخرى سادسة: [حدثنا عقبة بن مكرم حدثنا يونس بن بكير حدثنا بن إسحاق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «يهبط الدجال خوز وكرمان في ثمانين ألفا ينتعلون الشعر ويلبسون الطيالة كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال الشيخ حسين أسد: (رجاله ثقات) – وهو في «المعجم الأوسط» من طريق أخرى سابعة: [وبه حدثني أبو شريح أنه سمع موسى بن وردان يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلون قوما حمر الوجوه صغار العيون كأن وجوههم المجان المطرقة»]

* في «الجامع الصحيح المختصر» تصديق ذلك في حديث آخر عن عمرو بن تغلب، رضي الله عنه: [حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم قال سمعت الحسن يقول حدثنا عمرو بن تغلب قال قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «إن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما ينتعلون نعال الشعر، وإن من أشراط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة»]

– وفي «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم سمعت الحسن يقول حدثنا عمرو بن تغلب قال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «بين يدي الساعة تقاتلون قوما ينتعلون الشعر وتقاتلون قوما كأن وجوههم المجان

المطربة»]

– وهو في «سنن ابن ماجه»: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أسود بن عامر ثنا جرير بن حازم ثنا الحسن بن عمرو بن تغلب قال سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن من أشرط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطربة وإن من أشرط الساعة أن تقاتلوا قوما ينتعلون الشعر»]، وقال الألباني: (صحيح)

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا وهب بن جرير ثنا أبي قال سمعت الحسن بن عمرو بن تغلب قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تقاتلون بين يدي الساعة قوما ينتعلون الشعر ولنقاتلن قوما كان وجوههم المجان المطربة»]

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا أسود بن عامر ثنا جرير بن حازم ثنا الحسن بن عمرو بن تغلب قال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «من أشرط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطربة»]

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عفان ثنا جرير بن حازم قال سمعت الحسن بن عمرو بن تغلب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن من أشرط الساعة أن تقاتلوا قوما نعالهم الشعر أو ينتعلون الشعر وإن من أشرط الساعة أن تقاتلوا قوما عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطربة»]

– وهو في «مسند أبي داود الطيالسي»: [حدثنا بن فضالة عن الحسن قال قال عمرو بن تغلب سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «ان من أشرط الساعة ان تقاتلوا قوما نعالهم الشعر وان من أشرط الساعة ان تقاتلوا قوما كان وجوههم المجان المطربة، وان من أشرط الساعة ان يكثر التجار ويظهر القلم»]

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا محمد بن جعفر قال ثنا عوف عن الحسن قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما ينتعلون الشعر وحتى تقاتلوا قوما عراض الوجوه خنس الأنوف صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطربة»]. قلت: هذا مرسل، ولكن الطرق السابقة تبين أنه عن عمرو بن تغلب.

– وهو في «سنن البيهقي الكبرى»: [أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب أنبأ أبو بكر الإسماعيلي أخبرني الحسن بن سفيان ثنا شيبان بن أبي شيبة ثنا جرير هو بن حازم ثنا الحسن بن عمرو بن تغلب قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تقاتلون بين يدي الساعة قوما نعالهم الشعر وتقاتلون قوما عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطربة»، رواه البخاري في الصحيح عن سليمان بن حرب وأبي النعمان عن جرير بن حازم].

* وفي «المستدرک علی الصحیحین» حدیث ثالث عن بريدة، رضي الله عنه: [أخبرنا أبو النضر محمد بن محمد الفقيه وأبو الحسن أحمد بن محمد العنزي قالا ثنا معاذ بن نجدة القرشي ثنا بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، رضي الله تعالى عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «يجيء قوم صغار العيون عراض الوجوه كأن وجوههم الحنف فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيخ كائي أنظر إليهم وقد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»، فقليل لرسول الله، صلى الله عليه وسلم: (يا رسول الله من هم)، قال: «الترك»، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد اتفق الشيخان، رضي الله تعالى عنهما، على حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك عراض الوجوه صغار العيون ذلف الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة)، وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح).

قلت: (المسجد) ها هنا اسم جنس، يعني يربطون خيولهم بسواري كل مسجد في البلاد التي يغلبون عليها، وليس المقصود مسجد المدينة، كما يظهر من الروايات التالية.

– وهو في «مسند أحمد» بآتم من ذلك: [حدثنا أبو نعيم ثنا بشير بن مهاجر حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه قال ثم كنت جالسا عند النبي، صلى الله عليه وسلم، فسمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه، صغار الأعين، كأن وجوههم الحنف ثلاث مرار حتى يلحقوهم بجزيرة العرب أما الساقة الأولى فينجو من هرب منهم وأما الثانية فيهلك بعض وينجوا بعض وأما الثالثة فيصطلون كلهم من بقي منهم»، قالوا: (يا نبي الله: من هم؟!)، قال: «هم الترك»، قال: «أما والذي نفسي بيده ليربطن خيولهم إلى سواري مساجد المسلمين»، قال وكان بريدة لا يفارقه بغيران أو ثلاثة ومتاع السفر والأسقية بعد ذلك للهرب مما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من البلاء من أمر الترك]

– وهو بنحو من هذا في «الفتن لنعيم بن حماد»: [قال يحيى وأخبرني الحسن بن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يسوق أمتي قوم عراض الوجوه صغار الأعين كأن وجوههم الحنف حتى يلحقوهم بجزيرة العرب ثلاث مرات أما الساقة الأولى فينجو من يهرب والثانية يهلك بعض وينجو بعض وتصطلم الثالثة، وهم الترك، والذي نفسي بيده ليربطن خيولهم إلى سواري مسجد المسلمين»، فكان بريدة لا يفارقه بغيرين أو ثلاث ومتاع السفر للهرب مما سمع من أمر الترك، وقال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»، (ج: ٧ ص: ٣١١): [رواه أبو داود باختصار رواه أحمد والبخاري باختصار ورجاله رجال الصحيح]

- وهو في «مسند الروياني»، (ج: ١ ص: ٧٧): [حدثنا محمد بن اسحاق أنا سفيان بن وكيع حدثنا ابي عن بشير بن مهاجر عن ابن بريدة عن ابيه بنحوه]

* وفي «صحيح ابن حبان» حديث رابع عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه: [أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال حدثنا محمد بن أبي عبيدة بن معن عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين كأن أعينهم حدق الجراد عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة يجيئون حتى يربطوا خيولهم بالنخل»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)

- وهو في «سنن ابن ماجه»: [حدثنا الحسن بن عرفة ثنا عمار بن محمد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين عراض الوجوه كأن أعينهم حدق الجراد كأن وجوههم المجان المطرقة ينتعلون الشعر ويتخذون الدرق يربطون خيلهم بالنخل»]، وقال الألباني: (حسن صحيح).

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عمار بن محمد بن أخت سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين عراض الوجوه كأن أعينهم حدق الجراد كأن وجوههم المجان المطرقة ينتعلون الشعر ويتخذون الدرق حتى يربطوا خيولهم بالنخل»]

* وفي «المستدرك على الصحيحين» حديث خامس عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه: [وأخبرنا أحمد بن عثمان المقرئ وبكر بن محمد المروزي قالوا ثنا أبو قلابة حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا أبي ثنا حسين بن ذكوان المعلم ثنا عبيد الله بن بريدة الأسلمي أن سليمان بن ربيعة العنزي حدثه أنه حج مرة في إمرة معاوية ومعه المنتصر بن الحارث الضبي في عصابة من قراء أهل البصرة قال فلما قضوا نسكهم قالوا والله لا نرجع إلى البصرة حتى نلقى رجلا من أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، مرضيا يحدثنا بحديث يستظرف نحدث به أصحابنا إذا رجعنا إليهم قال فلم نزل نسأل حتى حدثنا أن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله تعالى عنهما، نازل بأسفل مكة فعمدنا إليه فإذا نحن بثقل عظيم يرتحلون ثلاث مائة راحلة منها مائة راحلة ومائتا زاملة فقلنا لمن هذا الثقل قالوا لعبد الله بن عمرو فقلنا أكل هذا له وكنا نحدث أنه من أشد الناس تواضعا قال فقالوا ممن أنتم فقلنا من أهل العراق قال فقالوا العيب منكم حق يا أهل العراق أما هذه المائة راحلة

فإخوانه يحملهم عليها وأما المائتا زاملة فلمن نزل عليه من الناس قال فقلنا دلونا عليه فقالوا إنه في المسجد الحرام قال فانطلقنا نطلبه حتى وجدناه في دبر الكعبة جالسا فإذا هو قصير أرمص أصلع بين بردين وعمامة ليس عليه قميص قد علق نعليه في شماله فقلنا يا عبد الله إنك رجل من أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، فحدثنا حديثا ينفعنا الله تعالى به بعد اليوم قال فقال لنا ومن أنتم قال فقلنا له لا تسأل من نحن حدثنا غفر الله لك قال فقال ما أنا بمحدثكم شيئا حتى تخبروني من أنتم قلنا وددنا إنك لم تنفذنا وأعفيتنا وحدثتنا بعض الذي نسألك عنه قال فقال والله لا أحدثكم حتى تخبروني من أي الأمصار أنتم قال فلما رأيناه حلف ولج قلنا فإننا ناس من العراق قال فقال أف لكم كلكم يا أهل العراق إنكم تكذبون وتكذبون وتسخرون قال فلما بلغ إلى السخري وجدنا من ذلك وجدا شديدا قال فقلنا معاذ الله أن نسخر من مثلك أما قولك الكذب فوالله لقد فشا في الناس الكذب وفينا وأما التكذيب فوالله إنا لنسمع الحديث لم نسمع به من أحد نثق به فإذا نكاد نكذب به وأما قولك السخري فإن أحدا لا يسخر بملك من المسلمين فوالله إنك اليوم لسيد المسلمين فيما نعلم نحن إنك من المهاجرين الأولين ولقد بلغنا إنك قرأت القرآن على محمد، صلى الله عليه وسلم، وأنه لم يكن في الأرض قرشي أبر بوالديه منك وإنك كنت أحسن الناس عينا فأفسد عينيك البكاء ثم لقد قرأت الكتب كلها بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فما أحد أفضل منك علما في أنفسنا وما نعلم بقي من العرب رجل كان يرغب عن فقهاء أهل مصره حتى يدخل إلى مصر آخر يبتغي العلم عند رجل من العرب غيرك فحدثنا غفر الله لك فقال ما أنا بمحدثكم حتى تعطوني موثقا ألا تكذبوني ولا تكذبون علي ولا تسخرون قال فقلنا خذ علينا ما شئت من موثاق فقال عليكم عهد الله ومواثيقه أن لا تكذبوني ولا تكذبون علي ولا تسخرون لما أحدثكم قال فقلنا له علينا ذاك قال فقال إن الله تعالى عليكم كفيل ووكيل فقلنا نعم فقال اللهم اشهد عليهم ثم قال عند ذاك أما ورب هذا المسجد والبلد الحرام واليوم الحرام والشهر الحرام ولقد استسمنت اليمين أليس هكذا قلنا نعم قد اجتهدت قال: (ليوشكن بنو قنطوراء بن كركري خنس الأنوف صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطرقة في كتاب الله المنزل أن يسوقونكم من خراسان وسجستان سياقا عنيفا قوم يوفون اللم ويتعلون الشعر ويحتجزون السيوف على أوساطهم حتى ينزلوا الأيلة ثم قال وكم الأيلة من البصرة قلنا أربع فراسخ قال ثم يعقدون بكل نخلة من نخل دجلة رأس فرس ثم يرسلون إلى أهل البصرة أن اخرجوا منها قبل أن ننزل عليكم فيخرج أهل البصرة من البصرة فيلحق لاحق ببيت المقدس ويلحق آخرون بالمدينة ويلحق آخرون بمكة ويلحق آخرون بالأعراب قال فينزلون بالبصرة سنة ثم يرسلون إلى أهل الكوفة أن اخرجوا منها

قبل أن ننزل عليكم فيخرج أهل الكوفة منها فيلحق لاحق ببيت المقدس ولاحق بالمدينة وآخرون بمكة وآخرون بالأعراب فلا يبقى أحد من المصلين إلا قتيلاً أو أسيراً يحكمون في دمه ما شاؤوا)، قال فانصرفنا عنه وقد ساعا الذي حدثنا فمشينا من عنده غير بعيد ثم انصرف المنتصر بن الحارث الضبي فقال: (يا عبد الله بن عمرو: قد حدثتنا فطعننا، فإننا لا ندرى من يدركه منا، فحدثنا هل بين يدي ذلك علامة؟!)، فقال عبد الله بن عمرو: (لا تعدم عقلك: نعم بين يدي ذلك إمارة!)، قال المنتصر بن الحارث: (وما الإمارة؟!)، قال: (الإمارة: العلامة!)، قال: (وما تلك العلامة؟!)، قال: (هي إمارة الصبيان: فإذا رأيت إمارة الصبيان قد طبقت الأرض اعلم أن الذي أحدثك قد جاء!)، قال فانصرف عنه المنتصر فمشى قريباً من غلوة ثم رجع إليه قال: فقلنا له: (علام تؤذي هذا الشيخ من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، فقال: (والله لا أنتهي حتى يبين لي)، فلما رجع إليه بينه، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط مسلم)

– وهو مختصراً في «المستدرک علی الصحیحین» من طريق ثانية: [أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري ثنا إبراهيم بن أبي طالب ثنا محمد بن المثنى ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن سلمان بن ربيعة قال: انطلقت في نفر من أصحابي حتى قدمنا مكة قال فطلبنا عبد الله بن عمرو فلم نوافقه فإذا قريب من ثلاث مائة راحل فرجعناه في المسجد فإذا شيخ عليه بردان قطريان وعمامة ليس عليه قميص قال فمن أنتم قلنا من أهل العراق قال أنتم يا أهل العراق تكذبون وتكذبون وتسخرون قلنا لا نكذب ولا نكذب ولا نسخر قال كم بينكم وبين الأيلة قلنا أربع فراسخ قال يوشك أن بني قنطوراء بن كركر أن يسوقكم من خراسان وسجستان سوقاً عنيفاً ثم يخرجون حتى يربطوا خيولهم بنهر دجلة قوم صغار الأعين خنس الأنوف كأن وجوههم المجان المطرقة]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه)

* وفي «الأدب المفرد» حديث آخر سادس عن أبي هريرة، رضي الله عنه: [حدثنا موسى قال حدثنا الصعق قال سمعت أبا حمزة قال أخبرني أبو عبد العزيز قال: أمسى عندنا أبو هريرة فنظر إلى نجم على حiale فقال والذي نفس أبي هريرة بيده ليودن أقوام ولوا إمارات في الدنيا وأعمالاً أنهم كانوا متعلقين عند ذلك النجم ولم يلوا تلك الإمارات ولا تلك الأعمال، ثم أقبل علي فقال لا بل شائتك أكل هذا ساغ لأهل المشرق في مشرقهم قلت نعم والله قال لقد قبج الله ومكر فوالذي نفس أبي هريرة بيده ليسوقنهم حمراً غضاباً كأنما وجوههم المجان المطرقة حتى يلحقوا ذا الزرع بزعه وذا الضرع بضربه]

* وتصديق ذلك في «مصنف ابن أبي شيبة» من حديث آخر عن ابن مسعود: [حدثنا جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل قال قال عبد الله يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدا ولا درهما قلت وكيف يا عبد الله بن مسعود قال: (يجيء قوم كأن وجوههم المجان المطرقة حتى يربطوا خيولهم على السواد فيجلوكم إلى منابت الشيع حتى يكون البعير والزاد أحب إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه)]

* وكذلك في «مصنف ابن أبي شيبة»، في حديث آخر عن ابن مسعود: [حدثنا غندر عن شعبة عن الحكم قال سمعت أبا صادق يحدث عن الربيع بن ناجذ عن ابن مسعود قال: (يأتكم قوم من قبل المشرق عراض الوجوه صغار العيون كأنما ثقت أعينهم في الصخر كأن وجوههم المجان المطرقة حتى يوثقوا خيولهم بشط الفرات)]

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد» حديث آخر عن أبي هريرة: [حدثنا يحيى بن سعيد أخبرني أبو اليسع عن ضرار بن عمرو عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة قال: «أعينهم كالودع ووجوههم كالحجف لهم وقعة بين الدجلة والفرات ووقعة بمرج حمار ووقعة بدجلة حتى يكون الجواز أول النهار بمائة دينار للعبور إلى الشام ثم يزيد آخر النهار»]

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا ابن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن عبد الله بن عمرو قال: (يوشك بنو قنطورا أن يخرجوكم من أرض العراق!)، قلت: (ثم نعود؟!)، قال: (أنت تشتهي ذلك؟!)، قلت: (أجل!)، قال: (نعم: ويكون لهم سلوة من عيش)]

* وفي «مصنف ابن أبي شيبة» حديث آخر عن أبي بكرة: [حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا العوام بن حوشب قال حدثني سعيد بن جهمان عن ابن أبي بكرة عن أبيه قال ذكر رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أرضا يقال لها البصرة أو البصرة إلى جنبها نهر يقال له دجلة ذو نخل كثيرة ينزل به بنو قنطورا فتفترق الناس ثلاث فرق: فرقة تلحق بأصلها وهلكوا، وفرقة تأخذ على أنفسها وكفروا، وفرقة يجعلون ذرايعهم خلف ظهورهم فيقاتلون قتلاهم شهداء يفتح الله على بقيتهم]

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا أبو المغيرة عن ابن عياش عن أبي وهب الكلاعي عن بسر عن حذيفة قال لأهل الكوفة ليخرجنكم منها قوم صغار الأعين فطس الأنف كأن وجوههم المجان المطرقة ينتعلون الشعر يربطون خيولهم بنخل جوخا ويشربون من فرض الفرات]

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا أبو المغيرة عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية عن بالإجماع بن مليح الضبي عن عبد الله بن عمرو قال أتيناها فقال أئمن أنتم فقلنا من

أهل العراق، قال والله الذي لا إله إلا هو ليسوقنكم بنو قنطورا من خراسان وسجستان سوقا عنيفا حتى ينزلوا بالأبلة فلا يدعوا بها نخلة إلا ربطوا بها فرسا ثم يبعثون إلى أهل البصرة إما أن تخرجوا من بلادنا وإما أن ننزل عليكم قال فيفترقون ثلاث فرق فرقة تلحق بالكوفة وفرقة بالحجاز وفرقة بأرض العرب البادية ثم يدخلون البصرة فيقيمون بها سنة ثم يبعثون إلى الكوفة إما أن ترتحلوا عن بلادنا وإما أن ننزل عليكم فيفترقون ثلاث فرق فرقة تلحق بالشام وفرقة بالحجاز وفرقة بالبادية أرض العرب وتبقى العراق لا يجد أحد فيها قفيزا ولا درهما قال وذلك إذا كانت فوالله ليوكنن ردها ثلاث مرات

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا ابن وهب عن ابن لهيعة أن الأعرج عبد الرحمن حدثه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك حمر الوجوه صغار الأعين فطس الأنف كأن وجوههم المجان المطرقة]

* وفي «المستدرك على الصحيحين»: [أخبرني محمد بن علي الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أنبا عبد الرزاق أنبا معمر عن أيوب عن بن سيرين أن بن مسعود، رضى الله تعالى عنه، قال: «كأنني بالترك قد أتتكم على برازين مجزمة الأذان حتى تربطها بشط الفرات»]، وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط البخاري ومسلم)

- وهو بعينه في «المعجم الكبير»: [حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن بن سيرين أن مسعود قال: (كأنني بالترك قد أتتكم على برازين مجزمة الأذان حتى تربطها بشط الفرات)]، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»، (ج: ٧ ص: ٣١١): [رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إن كان ابن سيرين سمع من ابن مسعود]. قلت: يقصد الهيثمي أنه صحيح إذا كان ابن سيرين سمع من عبد الله بن مسعود، والصحيح أن ابن مسعود توفي قبل ولادة الإمام محمد بن سيرين، فالإسناد منقطع، وليس هو، قطعاً، على شرط البخاري ومسلم، كما وهم الذهبي، رحمه الله.

* وفي «الطبقات الكبرى»: [أخبرنا الفضل بن دكين قال حدثنا عقبة بن وهب قال سمعت أبي يحدث عن يزيد بن معاوية العامري أنه سمع بن مسعود يقول: (كيف أنتم إذا رأيتم قوماً، أو أتاكم قوم فطح الوجوه)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»، (ج: ٧ ص: ٣١١): [رواه الطبراني ورجاله ثقات]. قلت: لم يقع لي حديث الطبراني، وعقبة بن وهب بن عقبة البكائي وأبوه ليس بمشهوران، ولا بأس بهما إن شاء الله، فالإسناد حسن محتمل!

* وفي «المستدرك على الصحيحين»: [أخبرني أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارا أنبا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ ثنا عبد الله بن عمر بن ميسرة ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن أبي الأسود الديلي قال: انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة الأشعري

التوحيد

إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فلقينا عبد الله بن عمرو فقال يوشك أن لا يبقى في أرض العجم من العرب إلا قتل أو أسير يحكم في دمه فقال زرة أیظهر المشركون على الإسلام فقال ممن أنت قال من بني عامر بن صعصعة فقال لا تقوم الساعة حتى تدافع نساء بني عامر على ذي الخلصة وثن كان يسمى في الجاهلية قال فذكرنا لعمر بن الخطاب قول عبد الله بن عمرو فقال عمر ثلاث مرار عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول فخطب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يوم الجمعة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين حتى يأتي أمر الله قال فذكرنا قول عمر لعبد الله بن عمرو فقال صدق نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا كان ذلك كالذي قلت [وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط البخاري ومسلم)]

- وهو في «مجمع الزوائد»، (ج: ٧ ص: ٣١١) بلفظ كالسابق إلا أن فيه بعض الاختصار، ثم قال الهيثمي: (رواه أبو يعلى عن شيخه أبي سعيد)

* وفي «مسند أبي يعلى»: [حدثنا محمد بن يحيى البصري حدثنا محمد بن يعقوب قال حدثني أحمد بن إبراهيم قال حدثني إسحاق بن إبراهيم بن الغمر مولى سموك قال حدثني أبي عن جدي قال سمعت معاوية بن حديج يقول: كنت عند معاوية بن أبي سفيان حين جاءه كتاب عامله بخبره أنه وقع بالترك وهزمهم وكثرة من قتل منهم وكثرة من غنم فغضب معاوية من ذلك ثم أمر أن يكتب إليه قد فهمت ما ذكرت مما قتلت وغنمت فلا أعلمن ما عدت لشيء من ذلك ولا قاتلتهم حتى يأتيك أمري قلت له لم يا أمير المؤمنين فقال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول لتظهرن الترك على العرب حتى تلحقها بمنابت الشيخ والقيصوم فأكره قتالهم لذلك]، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده مسلسل بالمجاهيل)

* وفي «المعجم الكبير» حديث آخر عن ابن مسعود: [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا عثمان بن يحيى القرقساني ثنا عبد المجيد عن مروان بن سالم عن الأعمش عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتركوا الترك ما تركوكم فإن أول من يسلب أمتي ملكهم وما خولهم الله بنو قنطوراء»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»، (ج: ٧ ص: ٣١١): [رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عثمان بن يحيى القرقساني ولم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح]. قلت: هذا إسناده جيد لأن عثمان بن يحيى بن سعيد القرقساني، أبو عمرو الصياد، إمام مسجد قرقيسيا، مات عام ٢٥٨ هـ، روى عنه أحمد بن محمد بن الأزهر السجستاني، ومحمد بن عبد الله

الحضرمي، وغيرهما. وثقه ابن حبان. وبقية رجاله ثقات مشاهير، رجال الصحيح، كما قال الهيثمي.

* وفي «المعجم الكبير»: [حدثنا يحيى بن أيوب العلاف ثنا أبو صالح الحراني ثنا بن لهيعة عن كعب بن علقمة التنوخي حدثني حسان بن كريب قال سمعت بن ذي الكلاع يقول سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «اتركوا الترك ما تركوكم»]

– وهو بعينه في «الأحاد والمثاني»، ولكنه مرسل: [حدثنا عقبة بن مكرم نا عبد الغفار بن داود نا بن لهيعة عن كعب بن علقمة عن حسان بن كريب الحميري قال سمعت من ذي كلاع رضي الله تعالى عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «اتركوا الترك ما تركوكم»]

* وفي «الأحاد والمثاني»: [حدثنا أبو عمير نا ضمرة عن الشيباني عن أبي نكسة رجل من المحرزين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اتركوا الترك ما تركوكم، وذروا الحبشة ما ذروكم»]

* وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [وقد كان مشهورا في زمن الصحابة حديث اتركوا الترك ما تركوكم فروى الطبراني من حديث معاوية قال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقوله وروى أبو يعلى من وجه آخر عن معاوية بن خديج قال كنت عند معاوية فأتاه كتاب عامله أنه وقع بالترك وهزمهم فغضب معاوية من ذلك ثم كتب إليه لا تقاتلهم حتى يأتك أمري فإني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول إن الترك تجلي العرب حتى تلحقها بمنابت الشيخ قال فأنا أكره قتالهم لذلك]، ثم ذكر بعد فعاليات العسكر من الترك إلى أن قال: [ثم جاءت الطامة الكبرى بالطرف فكان خروج جنكزخان بعد الستمئة فأسعرت بهم الدنيا نارا خصوصا المشرق بأسره حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم ثم كان خراب بغداد وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم في سنة ست وخمسين وستمئة ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الأعرج واسمه تمر بفتح المثناة وضم الميم وربما أشبعت فطرق الديار الشامية وعاث فيها وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها ودخل الروم والهند وما بين ذلك وطالت مدته إلى أن أخذه الله وتفرق بنوه البلاد وظهر بجميع ما أورده مصداق قوله، صلى الله عليه وسلم، إن بني قنطورا أول من سلب أمتي ملكهم وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية والمراد ببني قنطورا الترك]

ثانياً: هجمة الدجال:

* وفي «المستدرك على الصحيحين» حديث سابع عن أبي بكر، رضي الله عنه: [أخبرنا أحمد بن كامل القاضي ثنا أحمد بن سعيد الجمال ثنا روح بن عبادة ثنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، قال حدثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة]، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد رواه عبد الله بن شاذب عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث قال مرض أبو بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه ثم كشف عنه فصرى بالناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أنا لكم ناصح سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج الدجال من قبل المشرق من أرض يقال لها خراسان معه قوم وجوههم كالمجان]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح).

– وهو في «سنن الترمذي»: [حدثنا محمد بن بشار وأحمد بن منيع قالوا حدثنا روح بن عبادة حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق قال حدثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال أبو عيسى: (وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وهذا حديث حسن غريب رواه عبد الله بن شاذب وغير واحد عن أبي التياح ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح)، وقال الألباني: (صحيح).

– وهو في «سنن ابن ماجه»: [حدثنا نصر بن علي الجهضمي ومحمد بن بشار ومحمد بن المثني قالوا ثنا روح بن عبادة ثنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق قال حدثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال الألباني: (صحيح).

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا روح قال ثنا بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق قال ثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة»].

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا روح قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن

أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث أن أبا بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، من أفاق من مرضه له فخرج إلى الناس فاعتذر بشيء وقال ما أردنا إلا الخير ثم قال حدثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أن الدجال يخرج من أرض يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة» [

– وهو في «المنتخب من مسند عبد بن حميد»: [حدثنا روح بن عباد ثنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق، رضي الله تعالى عنه، قال ثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة»]

– وهو في «مسند أبي يعلى»: [حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى و أحمد بن إبراهيم الدورقي قالا حدثنا روح حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر الصديق وفي حديث أبي موسى قال حدثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أن الدجال يخرج من أرض قبل المشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة»]، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)

– وهو في «مسند البزار»: [حدثنا العباس بن عبد الله الباكساني وعمر بن الخطاب السجستاني قالا ثنا محمد بن كثير المصيصي قال نا عبدالله بن شوذب عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم – وحدثناه بشر بن خالد العسكري قال أنبا أبو اسامة عن أبي إسحاق الفزاري عن ابن شوذب عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن الدجال يخرج من أرض يقال لها خراسان بالمشرق يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكر رضي الله عنه والمغيرة بن سبيع فلا نعلم روى عنه إلا أبو التياح وهذا الحديث قد رواه ابن أبي عروبة عن أبي التياح

– حدثنا به محمد بن المثنى قال نا روح بن عباد قال نا سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح عن المغيرة بن سبيع عن عمرو بن حريث عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث أبي إسحاق الفزاري.

وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولا نعلم رواه عن أبي بكر إلا عمرو بن حريث ولا عن عمرو إلا المغيرة بن سبيع والمغيرة بن سبيع لا نحفظ أن أحدا حدث أبي التياح ولا نعلمه هذا الحديث وابن أبي عروبة لم يسمع من أبي التياح إنما يقال سمعه من ابن شوذب عن أبي التياح]

* وفي «الجامع الصحيح المختصر» من طريق أخرى: [حدثني يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر»]، تابعه غيره عن عبد الرزاق

– وفي «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا بن قتيبة قال حدثنا بن أبي السري قال حدثنا عبد الرزاق به بنحوه]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح)

– وهو في «سنن البيهقي الكبرى»: [حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، رحمه الله، أنبأ أبو القاسم عبيد الله بن إبراهيم بن بالويه المزكي ثنا أحمد بن يوسف السلمي ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثني أبو هريرة، رضي الله تعالى عنه، قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوز وكرمان قوما من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطرقة»]، رواه البخاري في الصحيح عن يحيى عن عبد الرزاق

– وفي «المستدرک علی الصحیحین»: [أخبرني محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة حرسها الله تعالى: ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ عبد الرزاق وأخبرني أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة، رضي الله تعالى عنه، يقول قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان قوم من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر»]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط البخاري ومسلم)

– وفي «الجامع لمعمر بن راشد»: [أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوز وكرمان قوم من الأعاجم حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين كأن وجوههم المجان المطرقة، نعالهم الشعر»]

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا أبو المغيرة عن ابن عياش عن جعفر بن الحارث عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليهبطن الدجال خوز وكرمان في ثمانين ألفا كأن وجوههم المجان المطرقة يلبسون الطياسة وينتعلون الشعر»]. قلت: هذا مرسل، وهو يشبه حديث أبي بكر الصديق، رضي الله عنه.

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا ابن علية أخبرني عوف عن أبي المغيرة القواس عن عبد الله بن عمرو قال: (ملاحم الناس خمس قد مضت ثنتان وثلاث في هذه الأمة ملحمة الترك، ملحمة الروم، ملحمة الدجال: ليس بعد ملحمة الدجال ملحمة)، قلت: إن صح هذا فيأجوج ومأجوج ملحقة بملحمة الدجال، لأنها في إثرها فوراً، ولعل خروجهم بسببه: يقضى على الدجال فيخرجون غضباً لهزيمة وثأراً له.

ثالثاً: هجمة يأجوج ومأجوج:

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» حديث آخر عن خالة عبد الله بن حرمة، رضي الله عنها: [حدثنا محمد بن بشر ثنا محمد يعنى بن عمرو ثنا خالد بن عمرو عن بن حرمة عن خالته قالت: خطب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو عاصب أصبغه من لدغة عقرب فقال: «انكم تقولون لأعدو وإنكم لا تزالون تقاتلون عدوا حتى يأتي يأجوج ومأجوج عراض الوجوه صغار العين شهب الشعاف من كل حذب ينسلون كان وجوههم المجان المطرقة»] - وهو في «الآحاد والمثاني»: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر عن خالد بن عبد الله بن حرمة عن خالته قالت خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو عاصب أصبغه من لدغ عقرب فقال: «إنكم تقولون لا عدو ولا تزالون تقاتلون عدوا حتى تقاتلون يأجوج ومأجوج عراض الوجوه صغار العين شهب الشعاف من كل حذب ينسلون كأن وجوههم المجان المطرقة»]

* وفي «الفتن لنعيم بن حماد»: [حدثنا ابن علية أخبرني عوف عن أبي المغيرة القواس عن عبد الله بن عمرو قال: (ملاحم الناس خمس قد مضت ثنتان وثلاث في هذه الأمة ملحمة الترك، ملحمة الروم، ملحمة الدجال: ليس بعد ملحمة الدجال ملحمة)، قلت: إن صح هذا فيأجوج ومأجوج ملحقة بملحمة الدجال، لأنها في إثرها فوراً، ولعل خروجهم بسببه: يقضى على الدجال فيخرجون غضباً لهزيمة وثأراً له.

❦ فصل: حديث سجود معاذ للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

* جاء في سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو الحسن المقرئ الإسفرائيني: أنا الحسن بن محمد بن إسحاق: نا يوسف بن يعقوب: نا سليمان بن حرب: نا حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى: [أن معاذ بن جبل، رضي الله تعالى عنه، قدم الشام فوجدتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فروى في نفسه أن يفعل ذلك للنبي، صلى الله عليه وسلم، فلما قدم سجد للنبي، صلى الله عليه وسلم، فأنكر ذلك، قال: (يا رسول الله! إني دخلت الشام فوجدتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فروبت في نفسي أن أفعل

التوحيد

ذلك لك!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها: فوالذي نفسي بيده، لا تؤدي المرأة حق ربها، عز وجل، حتى تؤدي حق زوجها كله، حتى إن لو سألتها نفسها وهي على قتب أعطته (أو قال: لم تمنعه)».

– أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرئ الإسفرائيني: شيخ البيهقي، ثقة.
– الحسن بن محمد بن إسحاق: ثقة، جاء في تاريخ بغداد: (الحسن بن محمد بن إسحاق، أبو القاسم الدقاق روى عن الحسين بن إسماعيل المحاملي حدثني عنه عبد العزيز بن علي الأزجي وسألته عنه فقال كان جارنا بباب الأزج وكان من أهل القرآن والخير وصحيح السماع وأثنى عليه ثناء كثيرا).

– يوسف بن يعقوب، أبو يعقوب الصفار الكوفي: ثقة، شيخ البخاري ومسلم.
– سليمان بن حرب بن بجيل، أبو أيوب الأزدي، المكي البصري: ثقة إمام حافظ، شيخ البخاري، أخرج له الجماعة.

– حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزدي الجهضمي: ثقة ثبت، أخرج له الجماعة.
– أيوب بن أبي تميمة كيسان، أبو بكر السخيتاني: ثقة ثبت حجة، أخرج له الجماعة.
– القاسم بن عوف البكري الشيباني، كوفي: صدوق يغرب، من رجال مسلم، من الثالثة (الوسطى من التابعين).

فالحديث صحيح، وقد أخرجه بنحو لفظه، وببعض الاختصار أحمد وابن حبان وابن ماجه، وغيرهم:

* قال أحمد: حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن القاسم الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال قدم معاذ اليمن أو قال الشام فرأى النصارى تسجد لبطارقتها وأساقفتها فروأ في نفسه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يعظم فلما قدم قال يا رسول الله رأيت النصارى تسجد لبطارقتها وأساقفتها فروأت في نفسي أنك أحق أن تعظم فقال لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ولا تؤدي المرأة حق الله عز وجل عليها كله حتى تؤدي حق زوجها عليها كله حتى لو سألتها نفسها وهي على ظهر قتب لأعطته إياها.

– إسماعيل، هو ابن علي: ثقة ثبت، فهذا إسناد صحيح كذلك.

* وفي سنن ابن ماجه: حدثنا أزهر بن مروان ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا معاذ قال أتيت الشام فوافقتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا فإني لو كنت

آمرًا أحد أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها والذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه.
- أزهر بن مروان البصري، الرقاشي النواء، شيخ الترمذي وابن ماجه، صدوق، فهذا إسناده صحيح. وقال الألباني: حسن صحيح!

* وفي صحيح ابن حبان: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال حدثنا حماد بن يزيد عن أيوب عن القاسم الشيباني عن بن أبي أوفى قال لما قدم معاذ بن جبل من الشام سجد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا قال يا رسول الله قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فأردت أن أفعل ذلك بك قال فلا تفعل فإني لو أمرت شيئاً أن يسجد لشيء لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها حتى لو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه.
- محمد بن أبي بكر المقدمي، أبو عبد الله الثقفي: ثقة، شيخ البخاري ومسلم، فهذا إسناده صحيح.

- أحمد بن علي بن المثنى، هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي صاحب المسند الكبير، أبو يعلى الموصلي الحافظ الثقة المتقن الشهير. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن، وهو تقصير، بل هو إلى الصحة أقرب!
ثم وجدنا في الباب حديثاً آخر، فيه زيادة مفيدة، وهو التالي:

* قال أحمد: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي: عن القاسم بن عوف (رجل من أهل الكوفة أحد بني مرة بن همام) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن معاذ بن جبل قال إنه أتى الشام فرأى النصارى فذكر معناه إلا أنه قال: فقلت: لأي شيء تصنعون هذا قالوا: (هذا كان تحية الأنبياء قبلنا!) فقلت: (نحن أحق أن نصنع هذا بنبينا!)، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «إنهم كذبوا على أنبيائهم، كما حرقوا كتابهم: إن الله عز وجل أبدلنا خيراً من ذلك السلام تحية أهل الجنة». وهذا إسناده صحيح كذلك!

* وفي المستدرک على الصحيحين: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار: ثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصفهاني: ثنا معاذ بن هشام الدستوائي: حدثني أبي حدثني القاسم بن عوف الشيباني عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه، أنه أتى الشام فرأى النصارى يسجدون لأساقفتهم وقسيسيهم وبطارقتهم ورأى اليهود يسجدون لأحبارهم ورهبانهم وربانهم وعلماهم وفقهائهم فقال لأي شيء تفعلون هذا قالوا هذه تحية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قلت فنحن أحق أن نصنع بنبينا فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم

التوحيد

إنهم كذبوا على أنبيائهم كما حرفوا كتابهم لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظيم حقه عليها ولا تجد امرأة حلاوة الإيمان حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على ظهر قتب». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: كذا قال، وليس القاسم بن عوف من رجال البخاري، وإن لم يكن في الوثيقة دون كثير من رجاله! كما سقط من الإسناد (ولعله من أخطاء النساخ) عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه، كما هو في الطرق الأخرى.

* وفي المعجم الكبير: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا محمد بن يحيى بن أبي سميئة (ح) وحدثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن بشار بن دار قال ثنا عثمان بن عمر ثنا النهاس بن قهم ثنا القاسم بن عوف الشيباني عن بن أبي ليلى عن أبيه عن صهيب أن معاذ بن جبل لما قدم الشام رأى اليهود يسجدون لأحبارهم وعلمائهم ورأى النصراني يسجدون لأساقفتهم فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد له فقال ما هذا يا معاذ فقال إني قدمت الشام فرأيت اليهود يسجدون لعلمائهم وأحبارهم ورأيت النصراني يسجدون لقسيسهم ورهبانهم فقلت ما هذا قالوا تحية الأنبياء فقال صلى الله عليه وسلم كذبوا على أنبيائهم كما حرفوا كتابهم لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. النهاس بن قهم ضعيف من قبل حفظه، ولعل إقحام صهيب قبل معاذ في الإسناد من أوهامه!

* وفي المعجم الكبير مختصراً: حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي ثنا محمد بن المثنى أبو موسى ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن القاسم بن عوف (من أهل الكوفة من بني مرة بن همام) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من حقه عليها ولا تجد امرأة حلاوة الإيمان حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها على قتب».

* وأخرج أحمد: حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل أنه لما رجع من اليمن قال يا رسول الله رأيت رجالاً باليمن يسجد بعضهم لبعضهم أفلا نسجد لك؟! قال: «لو كنت أمراً بشراً يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها». وقال أحمد: حدثنا ابن نمير حدثنا الأعمش قال سمعت أبا ظبيان يحدث عن رجل من الأنصار عن معاذ بن جبل قال أقبل معاذ من اليمن فقال يا رسول الله إني رأيت رجالاً فذكر معناه. رجال ثقات أثبات، ولكن فيه انقطاع (رجل مبهم من الأنصار) بين أبي ظبيان وبين معاذ.

أما ذكر اليمن فالأرجح أنه وهم، لأن أكثر الروايات وأصحها على أن معاذ قدم من الشام، ولأن السجود للبطارقة والأخبار لم يعرف من عوائد العرب، ولم ينقل عنهم، ولعل تأمير معاذ على اليمن تداخل في ذهن بعض الرواة.

* وفي المعجم الكبير: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ أنه قدم من اليمن قال فقلت يا رسول الله إني قدمت من عند قوم يسجد بعضهم لبعض أفلا نفعل ذلك لك قال لو كنت أمر بشرا أن يسجد لبشر لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن

* وجاء في «الإصابة في تمييز الصحابة»: الحارث بن عميرة بفتح العين الحارثي الزبيدي بفتح الزاي أسلم في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، وصحب معاذ بن جبل وقدم معه من اليمن بعد النبي، صلى الله عليه وسلم، وروى بن سعد ويعقوب بن شيبة من طريق: شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عنه أنه حضر وفاة معاذ بن جبل بطاعون عمواس زاد يعقوب في حديثه وكان قدم مع معاذ من اليمن فذكر حديثا طويلا، وروى شريك عن أبي خلف عن الحارث بن عميرة أنه سمع معاذ باليمن يقول سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة تسجد لزوجها» ذكره الحاكم أبو أحمد.

* وجاء في «كنى البخاري» في ترجمة أبي خلف: قال عبد الرحمن بن شريك حدثنا أبي سمع أبا خلف عن الحارث بن عميرة الحارثي سمع معاذ باليمن قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «لو يصلح لأحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، وذكره كذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

✽ فصل: حديث استئذان قيس بن سعد بن عبادة من النبي، صلى الله عليه وعلى آله

وسلم، أن يسجد له:

* جاء في سنن أبي داود: حدثنا عمرو بن عون أخبرنا إسحاق بن يوسف عن شريك عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد قال أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فقلت رسول الله أحق أن يسجد له قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فأتيت يا رسول الله أحق أن نسجد لك قال رأييت لو مررت بقبري أكنت تسجد له قال قلت لا قال فلا تفعلوا لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق.

– شريك بن عبد الله القاضي، صدوق يخطيء كثيرا، لكن سماع إسحاق بن يوسف

التوحيد

الأزرق منه قديم بواسط قبل تغير حفظه (وكذلك يزيد بن هارون وطبقتهم)، غير أنه يدلّس تدليساً قبيحاً، فيدلّس المنكرات عن الثقات.

– حصين بن عبد الرحمن، أبو الهذيل السلمي الكوفي: ثقة تغير حفظه بالآخر، ولكن سماع شريك منه قديم. وقال الألباني: (صحيح دون جملة القبر).
* وفي سنن الدارمي: أخبرنا عمرو بن عون بمثله.

* وفي المستدرک على الصحيحين: حدثنا محمد بن صالح بن هانيّ حدثنا الفضل بن محمد بن المسيب حدثنا عمرو بن عون حدثنا شريك عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال: [أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمزبان لهم فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يسجد له!، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: (أني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمزبان لهم فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يسجد لك)، قال: «أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟»، قلت: (لا!)، قال: «فلا تفعلوا! لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن، لما جعل الله لهم عليهن من حق!»، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. قلت: وكيف العمل في تدليس شريك؟!

* وأخرج الطبراني في المعجم الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز: ثنا عمرو بن عون الواسطي: ثنا إسحاق الأزرق: عن شريك: عن حصين: عن الشعبي: عن قيس بن سعد قال: [أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمزبان لهم، فقلت: (يا رسول الله! أنت أحق أن نسجد له؟)، فقال: «لا تفعلوا! ولو أمرت بذلك لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله عليهن من حقهم».

* وفي الأحاد والمثاني: حدثني إسماعيل بن هود نا إسحاق الأزرق نا شريك عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن قيس بن سعد بن عبادة أنه أتى الحيرة فوجدهم يسجدون لمزابتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يسجدوا له فذكر أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني رأيت بالحيرة قوما يسجدون لمزابتهم وأنت أحق يا رسول الله قال لا تفعلوا ولو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما جعل الله عز وجل من حقهم عليهن.

* وفي سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا محمد بن محمد بن محمش الزياتي: أنا أبو بكر محمد الحسين القطان: نا أحمد بن يوسف السلمي: نا عبد الرحمن بن أي بكر النخعي: حدثني أبي نا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عامر الشعبي عن قيس قال قدمت الحيرة فرأيت أهلها يسجدون لمزبان لهم فقلت نحن كنا أحق أن نسجد لرسول الله صلى

الله عليه وسلم فلما قدمت عليه أخبرته بالذي رأيت قلت نحن كنا أحق أن نسجد لك فقال لا تفعلوا رأيتم لو مررت بقبري أكنت ساجدا قلت لا قال فلا تفعلوا فإني لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله من حقهم عليهن». وقال البيهقي: ورواه غيره عن شريك فقال عن قيس بن سعد.

عبد الرحمن بن أي بكر النخعي لم أعرفه، إلا أن يكون تصحيفاً، فيكون:
- عبد الرحمن بن أي بكر المقرئ، أي أن المقرئ تصحفت إلى النخعي، وأبو بكر المقرئ هو أبو بكر بن عياش، ثقة صحيح الكتاب يروي عنه ولده عبد الرحمن، فتكون هذه متابعة لشريك عن حصين، وهذا هو الأرجح والأقوى، أو:
- عبد الرحمن بن شريك النخعي، أي أن شريك تصحفت إلى أبي بكر، فيتكون هذه متابعة لإسحاق الأزرق عن شريك، وهي في هذه الحالة مهمة جداً لأن شريك صرح بالتحديث هنا.

❖ فصل: حديث أبي هريرة «لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»:

* أخرج الترمذي في «السنن»: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا النضر بن شميل أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها». قال وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة بن مالك بن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلق بن علي وأم سلمة وأنس وابن عمر! قال: أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقال الألباني: حسن صحيح - محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام، من رجال مسلم، وأخرج له البخاري متابعة! وبقيته ثقات أثبات مجمع عليهم. فالحديث حسن قوي بذاته، وهو على شرط مسلم، الذي أخرج عدة أحاديث بعين هذا الإسناد، وهو قطعاً صحيح بشواهده ومتابعاته.

* سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنا أبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى البزاز نا أحمد بن منصور المروزي ثنا النضر بن شميل أنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت أمرا أحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما عظم الله من حقه عليها
* وقد توبع محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فقد جاء في المستدرک على

التوحيد

الصحيحين: حدثنا علي بن حمشاذ العدل: ثنا محمد بن المغيرة السكري: ثنا القاسم بن الحكم العرني: ثنا سليمان بن أبي سليمان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: [جاءت امرأة إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالت: (يا رسول الله، أنا فلانة بنت فلان!)، قال: «قد عرفتك، فما حاجتك؟!»، قالت: (حاجتي أن بن عمي فلان العابد!) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد عرفته»، قالت: (يخطبني، فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة؟! فإن كان شيء أطيقه تزوجته، وإن لم أطقه لا أتزوج؟!)، قال: «من حق الزوج على الزوجة إن سأل دما وقيحا وصديدا فلحسته بلسانها ما أدت حقه؛ ولو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها إذا دخل عليها لما فضله الله تعالى عليها»، قالت: (والذي بعثك بالحق لا أتزوج ما بقيت في الدنيا) [وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ولكن قال الذهبي في التلخيص، بحق: (بل منكر، وسليمان هو اليمامي ضعفه)]. فالحديث لا تقوم به حجة، ولكنه يصلح متابعة للفقرة: **«لو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها إذا دخل عليها لما فضله الله تعالى عليها»**، فزال كل شك في أن يكون محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي قد وهم، لا سيما مع ورود اللفظ من طرق أخرى صحاح عن أكثر من صحابي.

* وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا علي بن حمشاذ العدل به إلى آخره.

* وقال ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال): ثنا أبو يعلى: ثنا بشر بن الوليد: ثنا سليمان بن داود اليمامي: عن يحيى بن أبي كثير به.

* وجاء في «تهذيب الكمال» في ترجمة نعيم بن حماد الخزازي: وقال في حديثه عن رشدين بن سعد عن عقيل عن بن شهاب عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم: **«لو كان ينبغي لأحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»**، وهذا بهذا الإسناد عن رشدين لم يروه غير نعيم. ورشدين بن سعد ضعيف، ونعيم بن حماد كثير الخطأ والوهم.

والحديث، حديث أبي هريرة: **«لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»**، صحيح على كل حال، وقد نسبه الحافظ في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» على وجه الجزم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم عقب فقال: (فقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله). أما زيادة: **«إن سأل دما وقيحا وصديدا فلحسته بلسانها ما أدت حقه»**، أو ما شابهها من الزيادات المقررة العفنة، فلا تجدها تأتيك إلا من أسانيد ساقطة منتنة، ولا

حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

❖ **فصل: حديث عائشة عن سجود البعير له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:**

* أخرج أحمد، قال: حدثنا عبد الصمد وعفان قالوا حدثنا حماد قال عفان أخبرنا المعنى عن علي ابن زيد عن سعيد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في نفر من المهاجرين والأنصار فجاء بعير فسجد له فقال أصحابه يا رسول الله تسجد لك البهائم والشجر فنحن أحق أن نسجد لك فقال اعبدوا ربكم وأكرموا أخاكم ولو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو أمرها أن تنقل من جبل أصفر إلى جبل أسود ومن جبل أسود إلى جبل أبيض كان ينبغي لها أن تفعله، ولكن علي بن زيد ابن جدعان ضعيف، يستأنس بحديثه، ولكن لا تقوم بحديثه حجة.

* وجاء هذا كذلك في سنن ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو أن رجلا أمر امرأة أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود ومن جبل أسود إلى جبل أحمر لكان نولها أن تفعل.

❖ **فصل: حديث أنس عن سجود البعير له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:**

* قال أحمد: حدثنا حسين: حدثنا خلف بن خليفة: عن حفص عن عمه أنس بن مالك قال كان أهل بيت من الأنصار لهم جمل يسنون عليه وإن الجمل استصعب عليهم فمنعهم ظهره وإن الأنصار جاعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا إنه كان لنا جمل نسني عليه وإنه استصعب علينا ومنعنا ظهره وقد عطش الزرع والنخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه قوموا فقاموا فدخل الحائط والجمل في ناحية فمشى النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فقالت الأنصار يا نبي الله إنه قد صار مثل الكلب الكلب وإننا نخاف عليك صولته فقال ليس علي منه بأس فلما نظر الجمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل نحوه حتى خر ساجدا بين يديه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بناصيته أذل ما كانت قط حتى أدخله في العمل فقال له أصحابه يا رسول الله هذه بهيمة لا تعقل تسجد لك ونحن نعقل فنحن أحق أن نسجد لك فقال: « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر؛ ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها، والذي نفسي بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تنبجس بالقبيح والصدید ثم استقبلته فلحسته ما أدت حقه». ».

خلف بن خليفة: صدوق اختلط بآخره. حفص بن أخي أنس بن مالك صدوق، وبقيته ثقات مشاهير، ولعل هذا الحديث دخل مع حديث أبي هريرة عند سليمان بن أبي سليمان اليمامي! وأما الفقرة الأخيرة: «والذي نفسي بيده ... إلخ»، فمنكرة جداً، ولعلها من اختلاط خلف.

* وفي السنن الكبرى: أخبرنا محمد بن معاوية بن مالج قال ثنا خلف وهو بن خليفة عن بعض بني أخي أنس بن مالك عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها». قلت: لقد أحسن الإمام النسائي في حذفه لتلك الزيادة المنكرة، فجزاه الله خيراً.

* فصل: حديث سراقه بن مالك في السجود لغير الله:

* جاء في المعجم الكبير: حدثنا محمد بن الفضل السقطي وجعفر بن أحمد بن سنان الواسطي، قالوا: ثنا إبراهيم بن المستمر العروقي: ثنا وهب بن جرير: ثنا موسى بن علي عن أبيه عن سراقه بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها». هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع: - سراقه بن مالك: صحابي، توفي سنة ٢٤هـ.

- علي بن رباح بن قصير اللخمي، أبو عبد الله: ثقة، من وسطى التابعين (الثالثة)، من رجال مسلم. (ت ١٢٤هـ) فكيف أخذ عن سراقه بن مالك؟! - موسى بن علي بن رباح بن قصير اللخمي، أبو عبد الرحمن: صدوق ربما أخطأ، من رجال مسلم.

- وهب بن جرير بن حازم، أبو العباس الأزدي: ثقة، من رجال الشيخين! - إبراهيم بن المستمر العروقي، أبو إسحاق الهذلي الناجي: صدوق يغرب، شيخ النسائي!

- جعفر بن أحمد بن سنان بن أسد: الحافظ الثقة بن الحافظ أبي جعفر القطان الواسطي، توفي في سنة سبع وثلاث مائة، كما جاء في تذكرة الحفاظ. - محمد بن الفضل بن جابر بن شاذان، أبو جعفر السقطي: ثقة، كما جاء في تاريخ بغداد: كان ثقة، وذكره الدارقطني فقال صدوق، توفي في شهر رمضان سنة ثمان وثمانين ومائتين.

❖ فصل: حديث حديث زيد بن أرقم في السجود لغير الله:

* جاء في «الكامل في ضعفاء الرجال» خلال ترجمة صدقة بن عبد الله، أبو معاوية السمين الدمشقي، أحد الضعفاء: ثنا أحمد بن هارون البرديجي: ثنا أحمد بن عبد الرحيم البرقي: ثنا عمرو بن أبي سلمة: ثنا صدقة بن عبد الله: عن سعيد بن أبي عروبة: عن قتادة: عن القاسم الشيباني: عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله: صلى الله عليه وسلم: «لو كنت أمرا لأحد ان يسجد لأمرت المرأة ان تسجد لزوجها لما جعل الله له عليها من الحق فلا تمنع امرأة نفسها إذا دعاها زوجها ولو كانت على قتب».

هذا يشبه أن يكون اختصاراً لحديث معاذ الذي ذكرناه أولاً، إلا أن حديث معاذ جاء من طريق عبد الله بن أبي أوفى، ومن طريق ابن أبي ليلى عن أبيه. فطريق زيد بن أرقم ربما كانت وهماً من صدقة، لأنه ضعيف. وقد تكون محفوظة عن زيد بن أرقم حفظها، كما حفظها غيره، إما من حديث معاذ، أو من قصة قيس بن سعد بن عبادة، أو من قصة البعير، أو في مناسبة أخرى. ثم وجدنا هذه الطريق منسوبة (تعليقاً) في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» إلى مؤمل بن إسماعيل (وهو صدوق سيء الحفظ) عن حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم عن زيد بن أرقم عن معاذ، فجعله من رواية زيد بن أرقم عن معاذ ولم يتابع على هذه الرواية عن حماد بن زيد. كما روى هذا الحديث قتادة عن القاسم بن عوف عن زيد بن أرقم، حدث به عن قتادة كل من: سعيد بن أبي عروبة (وهي طريق صدقة السمين أعلاه)، والحجاج بن الحجاج.

❖ فصل: حديث جابر بن عبد الله في السجود لغير الله:

* جاء في «الكامل في ضعفاء الرجال» في ترجمة عبد الرحمن بن هانئ، أبو نعيم النخعي كوفي: ثنا محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم: ثنا بنان بن سليمان الدقاق: ثنا عبد الرحمن بن هانئ النخعي: ثنا سفيان الثوري والعرزمي كلاهما أخبرنيه عن أبي الزبير عن جابر أن بعيراً سجد للنبي، صلى الله عليه وسلم: «فقال لو كنت أمراً لأحد أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما له عليها من الحق»، قال ابن عدي: (وهذا أيضاً لا يرويه عن الثوري غير عبد الرحمن بن هانئ وحمل أيضاً حديث العرزمي، وهو ضعيف، على حديث الثوري، والعرزمي يحتمل!)

❖ فصل: حديث بريدة في السجود لغير الله:

* أخرج الدارمي: أخبرنا محمد بن يزيد الحزامي: حدثنا حبان بن علي: عن صالح بن

التوحيد

حيان: عن ابن بريدة عن أبيه قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (يا رسول الله، ائذن لي فلا أسجد لك؟!)، قال: «لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة تسجد لزوجها».

* قال الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: حدثني محمد بن صالح بن هاني: ثنا السري بن خزيمة: ثنا عبد العزيز بن الخطاب: ثنا حبان بن علي: عن صالح بن حبان: عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: [أن رجلا أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله، علمني شيئا أزداد به يقينا؟!)، قال: فقال: «أدع تلك الشجرة!»، فدعا بها فجاءت حتى سلمت على النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم قال لها: «أرجعي!»، فرجعت، قال: ثم أذن له: فقبل رأسه ورجليه، وقال: «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها!». وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: بل واه. قلت: لقد أحسن الذهبي فحبان بن علي، وصالح بن حبان كلاهما ضعيف بمفرده، فكيف إذا اجتمعا؟!

* فصل: حديث غيلان بن سلمة الثقفي في السجود لغير الله:

* جاء في الطبراني الكبير: حدثنا أحمد بن زهير التستري حدثني محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى صاعقة ثنا معلى بن منصور ثنا شبيب بن شيبعة عن بشر بن عاصم الثقفي عن غيلان بن سلمة قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره فقال لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها.

– بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي: ثقة.
– شبيب بن شيبعة بن عبد الله، أبو معمر المنقري التميمي: صدوق يهم في الحديث.
– معلى بن منصور، أبو يعلى الرازي: ثقة، من رجال مسلم.
– محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير (أبو يحيى العدوي البزار، الملقب: صاعقة): ثقة حافظ، شيخ البخاري.

– أحمد بن زهير التستري، هو أبو جعفر أحمد بن يحيى بن زهير التستري: إمام علامة حافظ حجة زاهد، له ترجمة حسنة في تذكرة الحفاظ.
فرجال الإسناد ثقت أثبات، رجال الصحيح، ما عدا شبيب بن شيبعة وحديثه حسن قوي، إلا أن سماع بشر بن عاصم الثقفي (ت ١٢٤هـ) من غيلان بن سلمة الثقفي (توفي في خلافة عمر، أي قبل ٢٤هـ) متعذر. فالإسناد منقطع.

❖ فصل: الله ﴿لم يلد ولم يولد﴾

* جاء في «ضعفاء العقيلي»: [حدثنا أحمد بن داود حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو سعد الصغاني قال حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية عن أبي، رضي الله تعالى عنه، أن المشركين قالوا للنبي، صلى الله عليه وسلم: (انسب لنا ربك!)، فنزلت قل هو الله أحد]

* وجاء في «التاريخ الكبير» أثناء ترجمة (محمد بن ميسر أبو سعد الصغاني الضرير): [قال (أي محمد بن ميسر) حدثنا أبو جعفر عن الربيع عن أبي العالية عن أبي قالوا للنبي، صلى الله عليه وسلم: (انسب لنا ربك!)، فنزلت قل هو الله أحد]

* وهو في «التاريخ الصغير (الأوسط)»: [ورى أبو سعد هذا عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب قال: (المشركون للنبي، صلى الله عليه وسلم: (أنسب لنا ربك!)، فنزلت قل هو الله أحد)، أو كما قال]، ثم عقب الإمام البخاري: (فاستغربناه حتى وجدناه عن أبي جعفر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مرسلًا)

* وجاء في «ضعفاء العقيلي»: [حدثناه محمد بن إسماعيل قال حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن بن العالية نحوه]، يعني مرسلًا، ثم عقب العقيلي قائلاً: (وهذا أولى!)

* وفي «التاريخ الكبير» قال البخاري: [وقال عمار حدثنا عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل]، هكذا من غير ذكر أبي العالية، ولا أبي بن كعب!

* وفي «تاريخ بغداد»: [أخبرني أبو الحسين أحمد بن عمر بن علي القاضي بدرزيجان حدثنا أحمد بن أبي طالب الكاتب حدثنا محمد بن جرير الطبري حدثني أحمد بن منيع المروزي حدثنا أبو سعد الصاغاني حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب قال قال المشركون للنبي، صلى الله عليه وسلم: (انسب لنا ربك!)، فأنزل الله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد قال الصمد الذي لم يلد ولم يولد (لأنه ليس شيء يولد إلا وسيموت وإن الله تعالى لا يموت ولا يورث) ولم يكن له كفوا أحد لم يكن له شبه ولا عدل وليس كمثله شيء]، وعقب الخطيب قائلاً: (رواه عبد الله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه عن الربيع عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر في إسناده أبيا ولا أبا العالية)

قلت: فالإسناد صحيح، لا شك في صحته، مرسلًا، ولكن في وصله بواسطة أبي بن كعب نظر بسبب أبي سعد محمد بن ميسر الصغاني الجعفي البلخي، ويقال له محمد بن أبي

التوحيد

زكريا. وأبو سعد هذا فيه اختلاف شديد، وأكثر ما قيل فيه لمذهبه فقد كان مرجئاً جهمياً، فقال يحيى بن معين: (شيطان من الشياطين)، وقال: (جهمي خبيث عدو الله!)، وتركه النسائي، وأكثر من تركه إنما هو للمذهب فيما يظهر.

ولكن جاء في «ضعفاء العقيلي»: [قال البخاري: (محمد بن ميسر أبو سعد فيه اضطراب)]، وقال أبو حاتم بن حبان: (مضطرب الحديث كان ممن يقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالماتنس به دون المحتج بما يرويه)، وتابعه الحافظ فقال ملخصاً: (ضعيف ورمي بالإرجاء من التاسعة).

وقبله أحمد وروى عنه نحو عشرة من الأحاديث، ووصفه بالصدق، وكذلك قال أبو زرعة الرازي: (كان مرجئاً، ولم يكن يكذب)، وقال ابن سعد ف «الطبقات الكبرى»: (أبو سعيد الصاغاني، وكان ثقة واسمه محمد بن ميسر وكان مكفوفاً)

وروى عنه الأكابر مثل: محمد بن عيسى بن الطباع، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعلي بن المديني، وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري، وأبو كريب محمد بن العلاء، وأبو بكر المقدمي، وغيرهم من العراقيين، وحتى يحيى بن معين كتب عنه كثيراً. وذكره أبو حاتم الرازي ولم يعدل أو يجرح،

فالحق أن الرجل صادق أمين، إلا أنه كان ضريباً، يعتمد على ذاكرته، وكان كثير الحديث جداً، فلا عجب أن يقع له بعض الاضطراب، لا سيما أنه لم يكن بالحافظ المتقن، فلا تقوم به إذاً حجة، إذا انفرد.

والطرق الأخرى تبين أن بعض الرواة ربما قد أسقط أبا العالية منه، وبعضهم أثبتته، مما يجعل الاحتمال كبيراً أن الرواة تارة كانوا يصلون، وتارة كانوا يرسلون، أو حتى يعضلون، فالزعم بأنه كان في الأصل مرسلاً فوصله أبو سعد ليس بالمقنع، بل الأرجح أنه في الأصل موصول، وحصل الإرسال من غير أبي سعد، وذلك للمتابعة المستقلة التالية:

* التي جاءت في «شعب الإيمان»، (ج: ٢ ص: ٥٠٨): [أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد الله البيهقي ثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ثنا أبو جعفر الحضرمي ثنا شريح بن يونس ثنا إسماعيل بن مجالد عن مجالد عن الشعبي عن جابر قال قالوا يا رسول الله أنسب لنا ربك فنزل قل هو الله أحد إلى آخرها]

* ولما جاء في «تفسير القرطبي»، (ج: ٢ ص: ١٩٠): [قوله تعالى وإلهكم إله واحد لما حذر تعالى من كتمان الحق بين أن أول ما يجب إظهاره ولا يجوز كتمانها أمر التوحيد ووصل ذلك بذكر البرهان وعلم طريق النظر وهو الفكر في عجائب الصنع ليعلم أنه لا بد له من فاعل لا يشبهه شيء. قال ابن عباس رضي الله عنه قالت كفار قريش: (يا محمد أنسب

التوحيد

لنا ربك!)، فأنزل الله تعالى الإخلاص]
فلعل الحديث يصح بمجموع هاتين الطريقتين المستقلتين، وما ذكره المفسرون منسوباً
لابن عباس، لا سيما أون متنه في غاية النظافة والمطابقة للواقع التاريخي، والله أعلم
وأحكم.

تابع: دراسات حديثة

❖ فصل: الأحاديث المتعلقة بسقوط ولاية الفاسق

*** الحديث الأول: عن عبد الله بن مسعود** أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: «تسألني يا ابن أم عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله»، رواه ابن ماجه - واللفظ السابق له - وأحمد.

أما لفظ احمد فهو: «إنه سيلي أمركم من بعدي رجال يطفئون السنة، ويحدثون البدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها»، قال ابن مسعود: يا رسول الله! كيف بي إذا أدركتهم؟ قال: «ليس - يا ابن أم عبد - طاعة لمن عصى الله»، قالها ثلاث مرات، قال عبد الله بن احمد: وسمعت أنا من محمد بن الصباح مثله، وعنه ابن عساكر، والطبراني. هذا لفظ أحمد بالتمام والكمال، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر. ومن طريق محمد بن الصباح أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» و«دلائل النبوة».

واسناد الإمام احمد هو: حدثنا محمد بن الصباح حدثنا اسماعيل بن زكريا عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال:..... إلى آخر الحديث.

- محمد بن الصباح الدولابي، ابو جعفر البغدادي، ثقة ثبت حافظ، مجمع على وثاقته، وثقه احمد وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبه وغيرهم. قال عنه في «التقريب»: (ثقة حافظ).

- اسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلُقاني الأسدي، صدوق، قال عنه احمد ثقة، ومرة قال: ما كان به بأس، وقال مرة أخرى: حديثه مقارب، وقال النسائي: أرجو أن لا يكون به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق)، واختلف فيه ابن معين فقواه مرة، وضعفه مرة أخرى. ولخص الحافظ حاله في «التقريب»: (صدوق، يخطئ قليلاً). - عبد الله بن عثمان بن خثيم، قال عنه في «التقريب»: (صدوق)، وهو من رجال مسلم، وأخرج له البخاري متابعه.

- القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، قال عنه في «التقريب»: (ثقة عابد).

- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي قال عنه في «التقريب»: (ثقة قد سمع من أبيه، ولكن شيء يسير). وسماعه من أبيه ثابت بشهادة الأئمة من أمثال سفيان الثوري،

التوحيد

وابن معين، والبخاري، وأبي حاتم، وقد نص البخاري على سماعه لهذا الحديث عن «تأخير الصلاة» في تاريخه «الكبير»، و«الأوسط»، وكذلك ابن حجر في «التهذيب». فالإسناد بهذا جيد حسن بذاته، للكلام اليسير في إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني.

ولكن إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني لم ينفرد به، بل تابعه، كما سيأتي، جماعة منهم: داود بن عبد الرحمن العطار وهو ثقة، ويحيى بن سليم القرشي وهو صدوق سيء الحفظ، إلا أنه متقن في حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم، وهذا هو الحال هنا، وإسماعيل بن عياش وهو صدوق في حديثه عن أهل بلده، وهم الشاميون، ولكنه مخطئ في غيرهم، وهذه للأسف منها، إلا أنه لم يخطئها هنا كما هو بين، ونحن نحتاجه فقط متابعة ثالثة، لا غير.

فالحديث حسن صحيح، بطرقه، وشواهده، ومتابعاته، صالح قطعاً للاحتجاج، والله أعلم. أما ما قاله البوصيري في «الزوائد» عن إسناد ابن ماجه: (هذا إسناد رجاله ثقات، ولكن عبد الرحمن بن مسعود اختلط بآخره، فاستحق الترك)، فكلام البوصيري هنا غير صحيح لأن الراوي في هذا السند هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، والذي عناه البوصيري هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي وهو من تلاميذ القاسم بن عبد الرحمن هذا، لا من شيوخه، كما هو حال راوينا عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي. وراوينا هذا ذكره ابن حبان في الثقات أما الآخر فقد ترجم له في المجروحين.

وحتى لو سلمنا جداً بأن كلام البوصيري صحيح، وهو ليس كذلك بيقين، فهو خال من التفصيل، حيث أن هذا الحديث مما روى ابنه «القاسم» عنه قبل الاختلاط، قال ابن حجر في حق عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي: (ويصحح له ما روى عنه القاسم ...). فأيّاً من كان عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، فالحديث عنه صحيح، على كل حال!

أما لفظ الطبراني في الكبير: «سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها ويحدثون البدع، قال فكيف أصنع إن أدركتهم؟ قال: تسألني يا ابن أم عبد كيف تصنع؟ لا طاعة لمن عصى الله» وأخرجه كذلك البيهقي بلفظ مماثل.

واسناد الطبراني هو: حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي، حدثنا إبراهيم بن محمد الشافعي، حدثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال:.....

— محمد بن علي بن زيد المكي الصائغ، أبو عبد الله، إمام ثقة ثبت.

التوحيد

– ابراهيم بن محمد بن العباس المطلبي المكي الشافعي، من رهط الإمام الشافعي، ثقة، وثقه النسائي والدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق.

– داود بن عبد الرحمن العطار، قال عنه في «التقريب»: ثقة.

وقد أخرجه الإمام ابن ماجه قال: حدثنا سويد بن سعيد حدثنا يحيى بن سليم (ح) وحدثنا هشام بن عمار، حدثنا إسماعيل بن عياش قال: حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم.....بنحوه.

– سويد بن سعيد، شيخ للإمام مسلم، أخرج له أكثر من خمسين حديثاً، في صحيحه صدوق في نفسه، عمي فصار يتلقن ما ليس في حديثه.

– يحيى بن سليم القرشي: وثقه يحيى بن معين وابن سعد، وقال أحمد: (كان قد اتقن حديث ابن خثيم)، ولكن الحافظ قال في «التقريب»: (صدوق، سيئ الحفظ). قلت: ولكنه متقن في حديث ابن خثيم، كما قال الإمام أحمد رحمه الله، وهذا هو المهم ها هنا، ونحن لا نعتمد عليه بمفرده، بل نحتاج فقط لمتابعته، وقد أخرج له الإمامان البخاري ومسلم في «الصحيح» في المتابعات!

– هشام بن عمار، من مشايخ البخاري، أخرج له في الصحيح: صدوق، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح!

– إسماعيل بن عياش، قال عنه في «التقريب»: (صدوق في روايته عن أهل بلده، مغلط في غيرهم)، وروايته هنا عن المكين فيكون فيها احتمال الضعف والتخليط، ولكن تابعه يحيى بن سليم في الإسناد الأول السابق، فاندفع احتمال التخليط.

وبقية رجال السند سبق الكلام عنهم، فالحديث بهذا حسن صحيح صالح للاحتجاج إن شاء الله، والله أعلم.

فالحديث، حديث عبد الله بن مسعود، صحيح لا ريب بمجموع هذه الطرق. وقد قال الألباني في السلسلة الصحيحة: إسناده جيد على شرط مسلم، فالحديث قد صححه العلامة أحمد شاكر، والألباني.

وقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن مسعود هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله**» قطعي الدلالة في سقوط طاعة «**من عصى الله**».

*** الحديث الثاني: عن عبادة بن الصامت** عنه، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مرفوعاً: «إنه سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله عز وجل، فلا تعتلوا بربكم» أخرجه أحمد، واللفظ له،

التوحيد

والطبراني، والحاكم، وابن أبي شيبة، وعبد الله بن أحمد، وأبو بكر البزار، والعقيلي، والشاشي.

قال الإمام أحمد: حدثنا الحكم بن نافع أبو اليمان، حدثنا اسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، حدثنا اسماعيل بن عبيد الأنصاري، فذكر الحديث مطولاً، وذكر عبادة في آخره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقوله.

– الحكم بن نافع، أبو اليمان البهراني، من مشايخ أحمد وأئمة الحديث، قال عنه في «التقريب»: (ثقة ثبت).

– اسماعيل بن عياش، قال عنه في «التقريب»: (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخط في غيرهم)، وروايته هنا عن المكيين فيكون فيها احتمال الضعف والتخليط، ولكن تابعه يحيى بن سليم في رواية عبد الله بن أحمد، ورواية الحافظ الشاشي، فاندفع احتمال التخليط.

وإليك هذه المتابعات، أما الأولى فهي: قال الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على المسند: حدثنا سويد بن سعيد الهروي، حدثنا يحيى بن سليم، عن ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبي عبيد بن رفاعه، عن عبادة بن الصامت بنحوه.

والمتابعة الثانية: قال الإمام الحافظ الشاشي في مسنده: حدثنا محمد بن اسحاق الصغاني، حدثنا محمد بن عباد، حدثنا يحيى بن سليم..... إلى آخر الحديث. – محمد بن اسحاق الصغاني: ثقة ثبت،

– محمد بن عباد هو بن الزبرقان المكي: قال يحيى بن معين لا بأس به، وقال عنه في «التقريب»: (صدوق، يهم).

– يحيى بن سليم القرشي: وثقه يحيى بن معين وابن سعد، وقال أحمد: (كان قد اتقن حديث ابن خثيم)، ولكن الحافظ قال في «التقريب»: (صدوق، سيئ الحفظ). قلت: ولكنه متقن في حديث ابن خثيم، كما قال الإمام أحمد رحمه الله، وهذا هو المهم هاهنا، ونحن لا نعتمد عليه بمفرده، بل نحتاج فقط لمتابعته، وقد أخرج له الإمامان البخاري ومسلم في «الصحيح» في المتابعات!

– عبد الله بن عثمان بن خثيم، قال عنه في «التقريب»: (صدوق)، وقد سبق الكلام عنه.

– اسماعيل بن عبيد بن رفاعه، قال عنه في «التقريب»: (مقبول).

– عبيد بن رفاعه: ثقة، ووثقه العجلي وابن حبان.

وقد توبع كل من اسماعيل بن عياش، ويحيى بن سليم القرشي فانتفى أدنى احتمال للتخليط، أو سوء الحفظ. ومن تلك المتابعات ما أخرجه الإمام الحافظ البزار في مسنده قال:

حدثنا خالد بن يوسف قال حدثني أبي عن عبدالله عثمان بن خثيمالى آخره. خالد بن يوسف بن خالد السمطي ضعفه الذهبي في الميزان وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن ابيه. أما ابوه فضعيف جداً، وقال الذهبي: (هالك).

ثم أن هناك متابعات أخرى من غير طريق ابن خثيم، قال الإمام الحاكم: أخبرني عبد الله بن محمد بن موسى العدل، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، حدثنا المعافى بن سليمان الحراني، حدثنا زهير بن معاوية «ح» وأخبرني أبو عون محمد بن ماهان الخزاز بمكة، حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، كلاهما عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه أن عبادة بن الصامت.... فذكر الحديث.

– وإليك نص متابعة مسلم بن خالد الزنجي التي أشار إليها الإمام الحاكم كذلك في «المستدرک علی الصحیحین»: [فأخبرناه أبو عون محمد بن ماهان الخزاز بمكة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا سعيد بن منصور ثنا مسلم بن خالد عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه أن عبادة بن الصامت قام قائماً في وسط دار أمير المؤمنين عثمان بن عفان، رضي الله تعالى عنه، فقال: (إني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، محمداً، أبا القاسم، يقول: «سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله فلا تعتبوا أنفسكم»، فوالذي نفسي بيده: أن معاوية من أولئك!)، فما راجعه عثمان حرفاً]، وقال الحاكم: (وقد روي هذا الحديث بإسناد صحيح على شرط الشيخين في ورود عبادة بن الصامت على عثمان بن عفان متظلماً بمتن مختصر)، وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

– عبد الله بن محمد بن موسى العدل الكعبي النيسابوري، قال عنه الحاكم: محدث كثير الرحلة والسماع، صحيح السماع، قال الذهبي: (المحدث العالم الصادق).

– علي بن الحسين بن الجنيد، إمام ثقة ثبت، وثقه ابن أبي حاتم، وقال عنه الذهبي: الإمام الحافظ الحجة!

– المعافى بن سليمان الجزري الرسعني الحراني: قال عنه في «التقريب»: (صدوق).
– زهير بن معاوية بن خديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، إمام من أئمة الحديث مشهور، قال عنه في «التقريب»: (ثقة ثبت، إلا أن سماعه من أبي اسحاق بأخرة). وكفاك بهذا الإسناد قوة إلى إسماعيل بن عبيد بن رفاعة !!

أما الطريق الأخرى فإليك دراستها:

– أبو عون محمد بن ماهان الخزاز من شيوخ الحاكم.

– علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، أبو الحسن البغوي. قال عنه الدارقطني:

ثقة مأمون، وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقاً، وقال عنه الذهبي: الإمام الحافظ الصدوق! - سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المروزي، الإمام الشهير، صاحب التصانيف، قال عنه في «التقريب»: (ثقة مصنف)، وقال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصنف.

- مسلم بن خالد الزنجي، قال عنه في «التقريب»: (فقيه، صدوق، كثير الأوهام). وهذه الطرق تبرهن على أن عبد الله بن عثمان بن خثيم لم يضطرب في الإسناد، كما قد يتوهمه بعضهم، بل هو روى حديثين مختلفين: حديث عبد الله بن مسعود من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود، والحديث الثاني: حديث عبادة بن الصامت من طريق إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبي عبيد بن رفاعه، عن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه.

نعم: تبقى مشكلة أن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه يحتاج إلى متابعة، لأن الحافظ قال عنه: (مقبول)، يعني إذا توبع، وإلا فضعيف. والظاهر أنه أحسن حالاً من ذلك بكثير، فقد ترجم له البخاري، ووثقه ابن حبان وروى عنه عدد من الثقات: عبد الله بن عثمان بن خثيم، وزهير بن معاوية، ومسلم بن خالد الزنجي، فهو معروف، وإن كان مقلداً وأحاديثه متونها حسان نظيفة، وقد صحح له الحاكم عدة أحاديث، ووافقه الذهبي على ذلك. ومع ذلك فقد توبع على هذا الحديث بمتن مقارب، فالقصة ثابتة لا شك في ثبوتها، والاختلاف في الألفاظ أمر طبيعي لتفاوت حفظ الرواة واهتماماتهم. وأما الطرق الأخرى للحديث، حديث عبادة بن الصامت، فمنها:

- ما أخرجه الإمام الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین»: [أخبرنا حمزة بن العباس العقبي ببغداد ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي ثنا محمد بن كثير المصيصي ثنا عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر عن عبادة بن الصامت أنه دخل على عثمان بن عفان، رضي الله تعالى عنه، فقال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «سيليكم أمراء بعدي يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فمن أدرك ذلك منكم فلا طاعة لمن عصى الله»]، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد رواه زهير بن معاوية ومسلم بن خالد الزنجي عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبد الله بن عثمان بن خثيم بزيادات فيه)، وقال الذهبي في التلخيص: (تفرد به عبد الله بن واقد وهو ضعيف).

- عبد الله بن واقد هو ابن الحارث بن عبد الله الحنفي، أبو رجاء الهروي. قال عنه ابن حجر في «التقريب»: (ثقة، موصوف بخصال من الخير).

التوحيد

- حمزة بن العباس العقبي، هو أبو أحمد حمزة بن محمد بن العباس العقبي. قال الخطيب: ثقة. وقال الذهبي: كان موثقاً.
- ابراهيم بن الهيثم البلدي، ثقة ثبت.
- محمد بن كثير الصنعاني المصيصي، قال عنه في «التقريب»: (صدوق كثير الغلط).
- أبو الزبير، محمد بن مسلم بن تدرس المكي، قال عنه في التقريب: صدوق إلا أنه يدلّس، ولم يصرح بالسماع من جابر رضى الله عنه ها هنا.
- وبقية الإسناد سبق الكلام عنهم فيما مضى. أما اعتراض الذهبي علي عبد الله بن واقد فهو غريب! ولعله خلط بينه وبين عبد الله بن واقد الخراساني، أبي قتادة، الذي قال عنه ابن حجر في التقريب: متروك، وكان الإمام أحمد يثني عليه، ويعتذر له، ويقول لعله كبر واختلط، كما كان يدلّس.
- أما عبد الله بن واقد المذكور في الإسناد فهو أبو رجاء الهروي الذي كان عبد الله بن عثمان بن خثيم من شيوخه، ومحمد بن كثير المصيصي من تلاميذه كما جاء في الإسناد أعلاه، كما أنه لم يتفرد به كما هو ظاهر من هذا البحث.
- والجدير بالذكر أن الإمام الذهبي كان قد كتب تعليقاته على المستدرک في بداية طلبه للعلم كما هو معروف، لذلك نجده كثيراً ما يحكم على رجال الحاكم في تلخيصه على المستدرک بكلام يخالف فيه ما ترجم لهؤلاء الرجال في كتابه الميزان، الذي كتبه بعد كمال نضجه، وظهر فيه طول باعه، رحمه الله، في هذا العلم، ورسوخ قدمه فيه، وفي هذه بالذات لا بد من عذره لأنه تبع العقيلي، وربما غيره، ممن ارتكب نفس الغلطة.
- فليس في الإسناد السابق ما يضر إلا عنعنة أبي الزبير، وقد تحملها الإمام مسلم في بضع مائة من الأحاديث في صحيحه! والحق أن أبا الزبير المكي قد سمع عامة حديثه، إلا عدداً قليلاً، من جابر، وأقسم على ذلك بجوار الكعبة، لذلك فالأولى حمل عنعنته على الاتصال والسماع ما لم يرد سبب موجب لذلك، من مخالفة ثقة أو نكارة متن أو غير ذلك!
- قال العقيلي في الضعفاء الكبير: حدثنا محمد بن أحمد بن الوليد قال حدثنا محمد بن كثير قال حدثنا عبد الله بن واقد عن أبي الزبير عن جابر قال: قام عبادة بن الصامت، فذكر نحو الحديث السابق.
- محمد بن أحمد بن الوليد، ثقة، وثقه الدارقطني، وقال عنه النسائي، مقصراً في حقه: صالح! وقال الذهبي: الإمام الثبت.
- وبقية رجال الإسناد سبق الكلام عنهم، وليس في هذا الإسناد كذلك ما يضر إلا عنعنة أبي الزبير، وكذلك سقوط الوسطة بين عبد الله بن واقد وبين أبي الزبير وهو عبد الله بن

عثمان بن خثيم كما ورد في الأسانيد السابقة، والراجح أن هذا الغلط من أغلاط النساخ، لأن طريق الحاكم متصلة، ليس فيه سقط.

وأخرج الإمام ابن أبي شيبة من طريق أخرى مستقلة عن سابقاتها، في مصنفه: حدثنا خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال قال: حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن الأعشى بن عبد الرحمن بن مكمل، عن أزهر بن عبد الله قال: أقبل عبادة بن الصامت حاجاً من الشام فقدم المدينة فأتى عثمان بن عفان فقال: يا عثمان! ألا أخبرك بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! قال: بلى، قال فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ستكون عليكم أمراء يأمرونكم بما تعرفون، ويعملون ما تنكرون، فليس لأولئك عليكم طاعة».

ومن طريق خالد بن مخلد أخرجه كذلك البخاري في التاريخ الكبير، وأخرجه الحاكم في مستدركه: قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدوري حدثنا خالد بن مخلد..... الخ

– خالد بن مخلد، قال عنه في «التقريب»: (صدوق يتشيع وله أفراد).

– سليمان بن بلال القرشي، قال عنه في «التقريب»: (ثقة).

– شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، قال عنه في «التقريب»: (صدوق يخطئ).

– الأعشى بن عبد الرحمن بن مكمل المدني، له ترجمة في الجرح والتعديل، وذكره ابن حبان في الثقات.

– أزهر بن عبد الله، قال عنه أبو حاتم: لا أدري من هو! ذكره ابن حبان من الثقات. وأخشى أن يكون: أزهر بن عبد الله بن جميع الحرازي، وهو من صغار التابعين، قال عنه الحافظ: صدوق، اتهم بالنصب، فيكون الإسناد منقطعاً، لأن أزهر هذا لم يدرك عثمان. فإن كان غيره فهو مستور فيه جهالة، وإن وثقه ابن حبان.

فهذا الإسناد مقبول في الجملة في المتابعات والشواهد،

– وعن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سيكون أمراء من بعدى يأمرونكم بما تعرفون، ويعملون ما تنكرون، فليس أولئك عليكم بأئمة»، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه الأعشى بن عبد الرحمن ولم اعرفه، وبقية رجاله ثقات). قلت: الأعشى بن عبد الرحمن بن مكمل سبق الكلام عنه، وقد وثقه ابن حبان، فإن صح كلام الهيثمي عن بقية رجال الإسناد، مع السلامة من الانقطاع، يكون الحديث بذلك صحيح على شرطه، أي على شرط ابن حبان. أما المتن فهو مستقيم تشهد له نصوص الكتاب والسنة وبقية أحاديث هذا الباب.

التوحيد

فالحديث، حديث عبادة، حسن صحيح، قطعاً، بشواهد ومتابعاته. وقد صححه الالبانى في صحيح الجامع الصغير، وكذلك في سلسلة الاحاديث الصحيحة. وقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام في حديث عبادة بن الصامت هذا: «**لا طاعة لمن عصى الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من عصى الله**»، أي سقوط ولاية الفاسق، وتحريم طاعته.

وكذل لفظه: «**فليس أولئك عليكم بأئمة**»، قطعياً الدلالة كذلك على بطلان إمامة الفاسق، بل هي أظهر وأبين في الدلالة على ذلك من الألفاظ السابقة!

* وقال الإمام احمد في مسنده: حدثنا عبدالصمد، حدثنا حرب بن شداد، حدثنا يحي بن أبي كثير، قال عمرو بن زنيب العنبري: أن أنس بن مالك حدثه أن معاذ بن جبل قال: يا رسول الله أرأيت ان كان علينا أمراء: لا يستنون بسنتك، ولا يأخذون بأمرك، فما تأمر في أمرهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**» وبهذا الاسناد اخرجه أبو يعلى في مسنده.

– عبد الصمد بن عبد الوارث، وثقه ابن حبان، وابن سعد، والحاكم، قال ابوحاتم: صدوق صالح الحديث، وقال عنه في التقريب: (صدوق)، وهو ثبت في شعبة.
– حرب بن شداد اليشكري، قال عنه أحمد ثبت في كل المشايخ، قال عنه صاحب «التقريب»: (ثقة). وقد قصر في هذا فهو أقرب أن يكون ثقة ثبت!

– يحي بن أبي كثير: إمام مجمع على توثيقه من الأئمة، قال عنه صاحب «التقريب»: (ثقة ثبت)، ولكنه يدلس ويرسل، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، أي من الذين يقبل حديثهم سواء صرحوا بالسماع أو رويوا بالعنعنة ونحوها، ومع ذلك فقد صرح **بالسماع** في رواية أبي يعلى.

– عمرو بن زُنيب (ويقال: بن بلال) العنبري، ترجمه البخاري في الكبير ولم يورد فيه لا جرحاً ولا تعديلاً، كعادته مع الكثير من الثقات، ولكنه أثبت سماعه من أنس بن مالك. وقال ابن أبي حاتم في «**الجرح والتعديل**»: واختلفوا فيه، سمعت أبي يقول ذلك. وقد روى عنه أكثر من واحد، فارتفعت عنه الجهالة، ووثقه ابن حبان ولم ينفرد بذلك، فقد وثقه غيره، كما ذكر ابن أبي حاتم، ولم تنسب إليه مناكير البتة، فهو صحيح الحديث على شرط ابن حبان، والحق أنه: صدوق، صحيح الحديث.

وأخرجه البخاري في «**التاريخ الكبير**» من طريق ابن منصور، وحجاج، أخبرنا عبدالصمد، بهذا الاسناد.

فالحديث بهذا الإسناد لا بأس به، وهو صحيح على شرط ابن حبان، ومتمنه نظيف

مستقيم، فهو قطعاً حسن بذاته، وهو صحيح، تقوم به الحجة، بشواهد، ومتابعاته، وقد صححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير».

وقوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام في حديث أنس بن مالك هذا: «**لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل**» قطعي الدلالة كذلك في سقوط طاعة «**من لم يطع الله**» أي سقوط ولاية الفاسق، وحرمة طاعته.

* وعن ابى عتبة - وقيل أبى عتبة - الخولاني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تحرجوا أمتي، (قالها ثلاث مرات)! اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به **فأنهم منه في حل**».

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد قال: أخبرني أبو القاسم الأزهرى حدثنا عثمان بن علي بن الحسن العتكي الخطيب الأنطاكي، حدثنا عثمان بن عبد الله بن عثمان الفرائضي، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن الكزبراني الحراني، حدثنا محمد بن سليمان بن أبي داود، حدثنا إبراهيم بن محمد بن زياد الألهاني عن أبيه عن أبي عتبة الخولاني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:.... الخ الحديث.

- أبو القاسم الأزهرى عبيد الله بن أحمد بن عثمان البغدادي. قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد: كان أحد المكثرين من الحديث كتابةً وسماعاً، ومن المعنيين به، والجامعين له، مع صدق وأمانة، وصحة واستقامة. وقال الذهبي في السير: المحدث الحجة ... وكان من بحور الرواية.

- عثمان بن علي بن الحسن العتكي الخطيب الأنطاكي، لم يذكر فيه جرح ولا تعديل.
- عثمان بن عبد الله بن عثمان الفرائضي، لم نجد له ترجمة.
- أحمد بن عبد الرحمن الكزبراني الحراني، قال عنه الخطيب: ما علمت من حاله إلا خير. وذكره ابن حبان في الثقات.

- محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني. قال عن في «التقريب»: (صدوق).
- إبراهيم بن محمد بن زياد الألهاني الحمصي، شيخ، لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وترجم له البخاري ولم يورد فيه - كعادته مع الكثير من الثقات - جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك أبو حاتم، وثقه ابن حبان.

- محمد بن زياد الألهاني، قال عنه في التقريب: ثقة. وقد وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

وأخرجه الهيثمي في زوائد وقال: فيه إبراهيم بن محمد بن زياد ولم اعرفه، وبقيّة رجاله ثقات. والظاهر أن الهيثمي قصد الحديث التالي:

* كما هو في «مسند الشاميين»: [حدثنا أبو عقيل أنس بن سليم الخولاني قال ثنا عمرو بن هشام الحراني ثنا محمد بن سليمان بن أبي داود عن إبراهيم بن محمد بن زياد الألهاني عن أبيه عن أبي عنبه الخولاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تخرجوا أمتي!»، ثلاث مرات، «اللهم من أمر أمتي بما لم تأمرهم به، (أو أمرهم)، فإنهم منه في حل!»]

فالإسناد إذاً حسن لذاته، والحديث اذن حسن صحيح على شرط ابن حبان، هذا من ناحية الإسناد، أما المتن فهو نظيف مستقيم لا شذوذ فيه ولا علة كما تشهد له الأحاديث الأخرى السابقة.

قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «...فإنهم منه في حل» قطعي الدلالة كذلك في سقوط اماره الفاسق، لأن المقصود هو أنهم في حل من طاعته، أو في حل من إمارته، أو في حل من بيعته، أو نحو ذلك مما لا يحتمل سوى سقوط الولاية.

* قال الإمام العقيلي في الضعفاء الكبير: حدثنا جعفر بن أحمد بن عاصم الأنطاكي قال حدثنا هشام بن عمار قال، حدثنا اسماعيل بن عياش، قال، حدثنا عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب عن شهر بن حوشب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «إنه سيكون بعدي أمراء يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لهم عليكم»

– جعفر بن أحمد بن عاصم الأنطاكي، أبو محمد البزاز الدمشقي، وثقه الدارقطني.
– هشام بن عمار بن نصير، وثقه ابن معين وغيره، وقال الدارقطني: (صدوق كبير المحل)، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر في «التقريب»: (صدوق مقرب، كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح).

– اسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده من الشاميين، مخط في غيرهم. وروايته هنا عن أهل بلده، أهل الشام، فهي جيدة مقبولة.

– عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، قال عنه في «التقريب»: (ضعيف، لم يرو عنه غير اسماعيل بن عياش).

– شهر بن حوشب الأشعري، قال عنه في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام. قلت: الظاهر أن روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص غير مرسلة، حيث لم يذكره ابن أبي حاتم والعلائي ضمن الصحابة الذين أرسل عنهم شهر بن حوشب، رحمه الله. فآفة هذا الإسناد هي عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة، ولكن المتن مستقيم تشهد له متون الأحاديث الثابتة السابقة، وكذلك جمهور نصوص الكتاب والسنة، فالحديث إذن حسن لغيره. وهو

قطعي الدلالة كذلك في سقوط إمارة الفاسق.

❖ فصل: حديث البراء بن عازب عن «الحب في الله»:

* قال أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا في «الإخوان»: حدثنا سعيد بن سليمان عن إسماعيل بن زكريا عن ليث بن أبي سليم عن عمرو بن مرة عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب (ح) وحدثنا إسحاق بن إسماعيل قال حدثنا جرير عن ليث بن أبي سليم عن عمرو بن مرة عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال: كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أتدرون أي عرى الإيمان أوثق؟!»، قلنا: (الصلاة)، قال: «إن الصلاة حسنة، وما هي بها!»، فذكروا شرائع الإسلام، فلما رأهم لا يصيبون قال: «أوثق عرى الإيمان أن تحب في الله وتبغض في الله عز وجل».

* وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا إسماعيل ثنا ليث عن عمرو بن مرة عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أي عرى الإسلام أوسط؟!»، قالوا: (الصلاة)، قال: «حسنة، وما هي بها!»، قالوا: (الزكاة)، قال: «حسنة، وما هي بها!»، قالوا: (صيام رمضان)، قال: «حسن، وما هو به!»، قالوا: (الحج!)، قال: «حسن، وما هو به!»، قالوا: (الجهاد)، قال: «حسن، وما هو به!»، قال: «إن أوسط عرى الإيمان أن تحب في الله وتبغض في الله».

* وفي مسند أبي داود الطيالسي: حدثنا جرير عن ليث عن عمرو بن مرة عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أتدرون أي عرى الإيمان أوثق؟!»، قلنا: (الصلاة)، قال: «الصلاة حسنة وليست بذلك»، قلنا: (الصيام)، فقال مثل ذلك، حتى ذكرنا الجهاد، فقال مثل ذلك، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله، عز وجل، والبغض في الله».

* وفي تاريخ بغداد: أخبرنا محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز حدثنا محمد بن عبد الله الشافعي حدثنا علي بن بري بن زنجويه بن ماهان، أبو الحسن الدينوري قال حدثنا سلمة بن شبيب حدثنا محمد بن كثير الكوفي حدثنا ليث عن عمرو بن مرة عن البراء بن عازب قال سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن أفضل عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله». محمد بن كثير هو أبو إسحاق القرشي الكوفي، نزيل بغداد، ضعيف من الطبقة التاسعة.

هذه أسانيد مسلسلة بالثقات الأثبات، رجال الصحيح، إلا ليث بن أبي سليم بن زعيم. وليث بن أبي سليم مختلف فيه: قال ابن عدي: (وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما

التوحيد

من ثقات الناس ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه). وقال ابن سعد: (كان ليث رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث). وقال الذهبي في الكاشف: (فيه ضعف يسير من سوء حفظه كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير وبعضهم احتج به مات ١٣٨). وقال ابن حبان في «المجروحين، من المحدثين والضعفاء والمتروكين»: (وكان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه). وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث)، وقال أيضاً: (سمعت أبا زرعة يقول ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث) وقال أيضاً: (سمعت أبي يقول: ليث عن طاوس أحب إلي من سلمة بن وهرام عن طاوس! قلت: أليس تكلموا في ليث؟! قال: ليث أشهر من سلمة ولا نعلم روى عن سلمة إلا بن عيينة وزمعة). وقال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يقول سألت يحيى عن ليث فقال ليس به بأس. وقال أبو بكر البرقاني سألته يعني الدارقطني عن ليث بن أبي سليم فقال: (صاحب سنة يخرج حديثه)، ثم قال: (إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد). وروى له مسلم مقروناً بابي إسحاق الشيباني وروى له الباقر. وتساهل العجلي فقال: (جائز الحديث). ولخص الحافظ حاله تلخيصاً جيداً فقال: (صدوق، اختلط جداً فلم يتميز حديثه، فترك).

فالخوف من ليث إنما هو من اضطراب حديثه وعدم تميز ما كان قبل الاختلاط وبعده، وقد أمنا هذا هنا لأن الحديث جاء عنه على وجهه من رواية إسماعيل بن علية (المتوفى ١٩٣)، وجريز بن عبد الحميد بن قرط (ت ١٨٨)، وإسماعيل بن زكريا (ت ١٧٤)، ومحمد بن كثير الكوفي (ت ؟)، وبين وفاتهم نحو عشرين عام، مما يدل على أن ليث بن أبي سليم حفظها هنا ولم يخلط، فالحديث لا ينزل عن مرتبة الحسن، إن شاء الله تعالى، عليه نتوكل، وبه نتأيد. وله شاهد من حديث أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه:

* في مسند الإمام أحمد بن حنبل: ثنا حسين ثنا يزيد يعني بن عطاء عن يزيد يعني بن أبي زياد عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال خرج إلينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «أتدرون أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟!»، قال قائل: الصلاة، والزكاة، قال قائل:

الجهاد؛ قال: «إن أحب الأعمال إلى الله عز وجل: الحب في الله والبغض في الله»

– وفي سنن أبي داود: حدثنا مسدد ثنا خالد بن عبد الله ثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أفضل الأعمال:

الحب في الله والبغض في الله».

هذا إسناد ضعيف: يزيد بن أبي زياد ضعيف، والواسطة بين أبي ذر ومجاهد مجهول،

لم يسم. ولكن هذا الحديث، حديث أبي ذر، حسن، بل صحيح لغيره، كما سيظهر عند دراسة حديث ابن عباس، رضي الله عنهما!

❖ فصل: حديث عبد الله بن مسعود عن «الولاية في الله»

* أخرج الطبراني في المعجم الكبير: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان الأنماطي ثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم حدثني بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله قال: [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا بن مسعود!»، قلت: (لبيك!)، ثلاثاً؛ قال: «هل تدرون أي عرى الإيمان أوثق؟!»، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: «الولاية في الله، والحب في الله، والبغض في الله!»، قال: «يا بن مسعود!»، قلت: (لبيك يا رسول الله)، قال: «أي المؤمنین أفضل؟!»، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: «إذا عرفوا دينهم، أحسنهم عملاً!»، ثم قال: «يا بن مسعود، هل تدري أي المؤمنین أعلم؟!»، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: «إذا اختلفوا (وشبك بين أصابعه) أبصرهم بالحق، وإن كان في عمله تقصير، وإن كان يزحف زحفاً!»، ثم قال: «يا بن مسعود، هل علمت أن بني إسرائيل افترقوا على اثنتين وسبعين فرقة لم ينج منها إلا ثلاث فرق: فرقة أقامت في الملوك والجبابة فدعت إلى دين عيسى فأخذت فقتلت بالمناشير، وحرقت بالنيران، فصبرت حتى لحقت بالله؛ ثم قامت طائفة أخرى لم تكن لهم قوة، ولم تطق القيام بالقسط، فلحقت بالجبال فتعبدت وترهبت وهم الذين ذكرهم الله فقال: ﴿ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله إلى وكثير منهم فاسقون﴾»، وفرقة منهم آمنتم فهم الذين آمنوا وصدقوني وهم الذين رعوها حق رعايتها؛ وكثير منهم فاسقون: وهم الذين لم يؤمنوا بي ولم يصدقوني ولم يرعوها حق رعايتها وهم الذين فسقهم الله!«.

– عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: ثقة، متفق على وثاقته، من كبار التابعين، أخرج له البخاري ومسلم، والجماعة.

– القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: ثقة، متفق على وثاقته، من دون الوسطى من التابعين (الطبقة الرابعة).

– مقاتل بن حيان: أبو بسطام البلخي الخزاز، صدوق من رجال مسلم، من الطبقة السادسة (لم تلق الصحابة).

– بكير بن معروف: أبو معاذ الأسدي الدامغاني، صدوق فيه لين، من السابعة (كبار الأتباع).

– الوليد بن مسلم: أبو العباس القرشي الدمشقي، ثقة من رجال الشيخين، إلا أنه يدلس

التوحيد

ويسوي، من الثامنة (الوسطى من الأتباع)، لكنه صرح بالتحديث هنا، مع بقاء بعض الخوف من عننة شيوخه عن شيوخهم.

– هشام بن عمار: أبو الوليد السلمي، صدوق، من العاشرة (كبار تبع الأتباع)، من شيوخ البخاري والنسائي.

– إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان الأنماطي: أبو يعقوب البغدادي، قال الدارقطني: ثقة، له ترجمة في تاريخ بغداد، ت ٣٠٢ هـ.

هذا إسناده حسن، وليس فيه ما يضر إلا الضعف اليسير في بكير بن معروف، والخوف من تسوية الوليد بن مسلم وتدليسه، والمتن نظيف، لا غبار عليه. ولكن الحديث صحيح يقيناً بالمتابعات التالية:

* أخرج الطبراني في المعجم الصغير: حدثنا عبد الله بن أحمد بن خالد القطان البصري حدثنا شيبان بن فروخ الأيلي حدثنا الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق الهمداني عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بن مسعود أي عرى الإيمان أوثق قلت الله ورسوله أعلم قال أوثق عرى الإسلام الولاية في الله والحب في الله والبغض في الله ثم قال يا بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله قال أتدري أي الناس أفضل قلت الله ورسوله أعلم قال فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم ثم قال يا بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله قال أتدري أي الناس أعلم قلت الله ورسوله أعلم قال إن أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس وإن كان مقصراً في عمله وإن كان يزحف على أسته زحفاً!! واختلف من كان قبلكم على اثنتين وسبعين فرقة نجا منها ثلاث وهلك سائرهن فرقة أزت الملوك وقاتلوهم على دينهم ودين عيسى بن مريم عليه السلام فأخذوهم فقتلوهم ونشروهم نشروا بالمناشير وفرقة لم تكن لهم طاقة بموازاة الملوك ولا أن يقيموا بين ظهرائهم يدعوههم إلى دين الله ودين عيسى بن مريم فسادوا في البلاد وترهبوا وهم الذين قال الله عز وجل ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله الآية قال النبي صلى الله عليه وسلم فمن آمن بي واتبعني وصدقني فقد رعاها حق رعايتها ومن لم يتبعني فأولئك هم الهالكون. قال الطبراني: (لم يروه عن أبي إسحاق إلا عقيل تفرد به الصعق).

* أخرج الطبراني في المعجم الكبير: حدثنا معاذ بن المثني ثنا عبد الرحمن بن المبارك العيشي (ح) وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا شيبان بن فروخ قال: ثنا الصعق بن حزن أخبرني عقيل الجعدي عن أبي إسحاق السبيعي عن سويد بن غفلة عن بن مسعود قال دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله

صلى الله عليه وسلم قالها ثلاثاً تدري أي عرى الإيمان أوثق قلت الله ورسوله أعلم قال فإن أوثق عرى الإسلام الولاية فيه الحب فيه والبغض ثم قال يا بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها ثلاثاً قال تدري أي الناس أفضل قلت الله ورسوله أعلم قال فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم ثم قال يا بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تدري أي الناس أعلم قلت الله ورسوله أعلم قال إن أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس وإن كان مقصراً في العمل وإن كان يزحف على أسته زحفا واختلف من كان قبلي على ثنتين وسبعين فرقة نجى منا ثلاثة وهلك سائرهن فرقة أزت الملوك وقاتلوهم على دينهم ودين عيسى بن مريم وأخذوهم فقتلوهم وقطعوهم بالمناشير وفرقة لم يكن لهم طاقة موازاة الملوك ولا بأن يقيموا بين ظهرانيهم يدعونهم إلى دين الله عز وجل ودين عيسى بن مريم عليه السلام فساحوا في الأرض وترهبوا قال وهم الذين قال الله عز وجل ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم من آمن بي وصدقني واتبعني فقد رعاها حق رعايتها ومن لم يتبعني فأولئك هم الهالكون.

فهذه عدة طرق، تصح بها النسبة إلى الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق الهمداني عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه:

– سويد بن غفلة الجعفي: ثقة نبيل عابد زاهد، كبير الشأن، مخضرم من كبار التابعين، قدم المدينة يوم وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وشهد اليرموك.

– أبو إسحاق الهمداني، هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي الهمداني، ثقة مجمع على وثاقته، معمر بقي حوالي مائة سنة، لكنه اختلط بآخره، من رجال الشيخين والجماعة، من الطبقة الثالثة (الوسطى من التابعين).

– عقيل الجعدي: قليل الحديث، لا يكاد يعرف، لعله من الخامسة، استنكر البخاري والعقيلي حديثه هذا، وها هو قد جاء من طريق أخرى مستقلة، فلا وجه للاستنكار.

– الصعق بن حزن بن قيس، أبو عبد الله العيشي البكري، قال الذهبي: (ثقة عابد)، وقال الحافظ: (صدوق يهم)، وقال ابن حبان: (من متقني أهل البصرة وقرائهم)، من الطبقة السابعة (كبار الأتباع)، كان زاهداً عده بعضهم من الأبدال.

فليس في هذه الطريق ما يضر إلا جهالة حال عقيل الجعدي، والخوف من اختلاط أبي إسحاق السبيعي، ولكننا لا نحتاجها بذاتها، ولكن متابعة لسابقتها، وهي كافية لذلك.

* وهو في مسند أبي داود الطيالسي مختصراً: حدثنا الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله،

التوحيد

صلى الله عليه وسلم: «يا عبد الله أتدري أي عرى الإسلام أوثق؟»، قلت: (الله ورسوله أعلم!)، قال: «الولاية في الله، والحب في الله، والبغض في الله! يا عبد الله أتدري أي الناس أعلم؟»، قال: (الله ورسوله أعلم!)، قال: «فإن أعلم الناس أعلمهم بالحق إذا اختلف الناس وإن كان مقصراً في العمل وإن كان يزحف على إسته زحفاً».

* وأخرجه البيهقي مختصراً في سننه الكبرى من طريق الطيالسي: أخبرنا أبو بكر بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عن عبد الله بن مسعود، رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «يا عبد الله أي عرى الإسلام أوثق قال قلت الله ورسول الله أعلم قال الولاية في الله الحب في الله والبغض في الله». وقال البيهقي معقباً: (روي ذلك من حديث البراء وابن عباس وعائشة، رضي الله تعالى عنهم. قال الشافعي، رحمه الله، ولو خص امرؤ قومه بالمحبة ما لم يحمل على غيرهم ما ليس يحل له فهذه صلة ليست بعصية فقل امرؤ إلا وفيه محبوب ومكروه).

ثم وجدنا متابعة أخرى لصدر الحديث في «تاريخ جرجان» أثناء ترجمة عواد بن نافع قاضي جرجان:

* ذكر عبد الله بن عدي الحافظ (وأنا شك في سماعه) حدثنا محمد بن بشر بن يوسف ومحمد بن خريم بن عبد الملك قالوا: حدثنا هشام بن عمار حدثنا أبو الصلت شهاب بن خراش حدثنا بكر بن خنيس عن سالم النصيبي عن عواد بن نافع قاضي جرجان عن بن مسعود أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أي عرى الإيمان أوثق قالوا الصلاة الزكاة صوم رمضان الحج قال إن الحج لحسن قالوا الله ورسوله أعلم قال: **الحب في الله والبغض في الله أوثق عرى الإيمان** قال فأبي المؤمنين أفضل قالوا الله ورسوله أعلم قال أحسنهم عملاً بعد المعرفة قال فأبهم أعلم قالوا الله ورسوله أعلم قال أبصر الناس بأمر الناس إذا اختلف الناس».

- عواد بن نافع قاضي جرجان: مستور، لعله من الثانية (كبار التابعين)
- سالم النصيبي: لم نجد له ترجمة، لعله من الرابعة أو الخامسة.
- بكر بن خنيس: صدوق له أغلاط، كوفي، من كبار الأتباع (الطبقة السابعة).
- شهاب بن خراش بن حوشب: أبو الصلت الشيباني الحوشبي، صدوق يخطيء، شامي، من كبار الأتباع (الطبقة السابعة).
- فصدر الحديث، وهو الذي يهمنا ها هنا، ثابت يقيناً عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه.

❖ فصل: حديث عبد الله بن عباس عن «أوثق عرى الإيمان»:

* جاء في المعجم الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عارم أبو النعمان ثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن حنش عن عكرمة عن بن عباس قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لأبي ذر: «أي عرى الإيمان (أظنه قال:) أوثق؟!»، قال: (الله ورسوله أعلم!)، قال: «الموالة في الله، والمعاداة في الله، والحب في الله، والبغض في الله».

– عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله البربري: ثقة ثبت، من رجال البخاري، من الثالثة (الوسطى من التابعين).

– حنش، وهو ها هنا على الأرجح: حنش بن الحارث بن لقيط النخعي، صدوق، لا بأس به، من الخامسة (الصغرى من التابعين) أو السادسة (لم تدرك الصحابة)، كوفي، سمع سويد بن غفلة وأباه روى عنه شريك وأبو نعيم. وهناك رجالان آخران باسم حنش، هما:

– حنش بن المعتمر، أبو المعتمر الكناني، وقال بعضهم حنش بن ربيعة، وقيل: حنش بن ربيعة بن المعتمر: صدوق يرسل له أوهام، الوسطى من التابعين، كوفي، روى عن علي، وهو مشهور بالرواية عنه، وعن عليم الكندي ووابصة بن معبد وأبي ذر الغفاري. هذا قديم جداً، يبعد أن يكون أخذ من عكرمة، بل الأولى أن يكون هو من شيوخ عكرمة.

– حنش بن عبد الله، وقيل بن علي بن عمرو، أبو رشدين السبائي الصنعاني: ثقة من رجال مسلم، الوسطى من التابعين، دمشقي نزل إفريقية عن علي وابن عباس توفي سنة مائة. وهذا معاصر لعكرمة، يبعد أن يكون أخذ منه.

– سليمان بن طرخان، أبو المعتمر التيمي: ثقة عابد، جليل القدر، من رجال الشيخين، من الرابعة (دون الوسطى من التابعين)، بصري.

– معتمر بن سليمان بن طرخان، أبو محمد التيمي: ثقة من رجال الشيخين، من التاسعة (الصغرى من الأتباع)، بصري.

– أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي، الملقب بعارم: ثقة ثبت، شيخ البخاري، من رجال مسلم، أخرج له الجماعة، من التاسعة (الصغرى من الأتباع)، بصري.

– علي بن عبد العزيز: أحد الحفاظ الكبار، ثقة مأمون، هو كما قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، الحافظ الصدوق، أبو الحسن البغوي شيخ الحرم ومصنف المسند. قال الدارقطني ثقة مأمون، وقال بن أبي حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان.

وللحديث شاهد مرسل جيد، أخرجه البخاري في «الكنى» أثناء ترجمة أبي اليسع

التوحيد

المكفوف، قال البخاري: قال أبو أسامة: أخبرنا أبو اليسع، قال: حدثني عمرو بن مرة عن عمران بن أبي عطاء، أبي حمزة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إن أوثق عرى الإسلام الحب في الله، والبغض في الله**». عمران بن أبي عطاء، أبو حمزة القصاب، صدوق من تلاميذ ابن عباس، من الطبقة الرابعة (دون الوسطى من التابعين)، فعله إنما أخذه منه، وأبو اليسع قليل الحديث ليس بمشهور، وثقه ابن حبان، وقال: (يروي عن الحكم، وعمرو بن مرة، روى عنه أبو أسامة)

فالحديث بهذا صحيح، بذاته، وحتى لو كان حنش هذا هو حنش بن المعتمر، الذي هو أضعف الثلاثة المسمين حنش، وهو بعيد جداً، لكان الإسناد حسن لذاته، والحديث صحيح، بشواهده والحمد لله!

ثم استدركت أن حنشاً هنا هو في الأرجح: حنش بن عبد الله، أبو رشدين السبائي الصنعاني كان أخذ من ابن عباس، فلا يبعد أن يكون أخذ من عكرمة ما فاتته عن ابن عباس، وعكرمة هو من الكثيرين عن ابن عباس، المتضلعين بعلومه. فيكون هو صاحبنا ها هنا، فيكون الإسناد صحيحاً بذاته.

وهذا الحديث يشهد لصحة حديث أبي ذر السابق الذكر، وهو:

* كما في مسند الإمام أحمد بن حنبل: ثنا حسين ثنا يزيد يعني بن عطاء عن يزيد يعني بن أبي زياد عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال خرج إلينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «أتدرون أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟!»، قال قائل: الصلاة، والزكاة، قال قائل: الجهاد؛ قال: «ان أحب الأعمال إلى الله عز وجل: **الحب في الله والبغض في الله**»

- وفي سنن أبي داود: حدثنا مسدد ثنا خالد بن عبد الله ثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**أفضل الأعمال: الحب في الله والبغض في الله**».

❖ **فصل: أثر عبد الله بن عباس: «فإنما تنال ولاية الله بذلك»:**

* أخرج ابن أبي الدنيا في «الإخوان»: حدثنا أبو كريب حدثنا بن فضيل عن ليث عن مجاهد عن بن عباس قال: [أحب في الله، وأبغض في الله، ووال في الله، وعاد في الله! فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولا يجد عبد طعم الإيمان، وإن كثرت صلاته وصيامه، حتى يكون كذلك]. رجال الإسناد ثقات أثبات، إلا ليث، وهو ابن أبي سليم بن زعيم، سبق الكلام عنه.

* وفي المعجم الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا سفيان عن ليث عن

مجاهد عن بن عمر (؟) قال: قال لي: [أحب في الله وابغض في الله ووال في الله وعاد في الله فإنه لا تنال ولاية الله إلا بذلك ولا يجد رجل طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك وصارت مؤاخاة الناس في أمر الدنيا وإن ذلك لا يجزي عن أهله شيئاً]، قال: وقال لي بن عمر (؟): [إذا أصبحت فلا تحدث نفسك بالمساء، وإذا أمسيت فلا تحدث نفسك بالصباح، وخذ من صحبتك لسقمك، ومن حياتك لموتك: فإنك يا عبد الله بن عمر (؟) لا تدري ما اسمك غدا؟]، قال: [وأخذ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ببعض جسدي فقال كن في الدنيا غريباً أو عابر سبيل وعد نفسك في أهل القبور]. هكذا في الأصل، ولعله تصحيف، أو من أوهام الرواة، وإنما هو عبد الله بن عباس! ورجال هذا الإسناد كذلك ثقات أثبات، إلا ليث، وهو ابن أبي سليم بن زعيم، سبق الكلام عنه. وسفيان أقدم سماعاً من محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير، فهو شاهد على أن ليث قد حفظ، اللهم إلا أن يكون الوهم في اسم الصحابي منه، ولعله قال عن: عبد الله، فلم يتبين أيهم أراد: ابن عباس أم ابن عمر، ومجاهد يروي عن كليهما. والحديث بذلك، وبشواهده، حسن، إن شاء الله تعالى.

❖ فصل: حديث أبي هريرة «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا»

* أخرج ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع وأبو معاوية وابن نمير، كلهم، عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا! أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟! أفشوا السلام بينكم»، ومثله في صحيح مسلم، ومسنَد إسحاق بن راهويه، وفي الأدب المفرد للبخاري، ومسنَد الإمام أحمد بن حنبل، وسنن أبي داود، وسنن البيهقي الكبرى، وفي صحيح ابن حبان.

* وفي الأدب المفرد من طريق مستقلة: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والذي نفسي بيده: لا تدخلوا الجنة حتى تسلموا، ولا تسلموا حتى تحابوا؛ وأفشوا السلام تحابوا؛ وإياكم والبغضة فإنها هي الحالقة لا أقول لكم تخلق الشعر ولكن تخلق الدين»، وقال البخاري: حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا أنس بن عياض عن إبراهيم بن أبي أسيد مثله

- جد إبراهيم بن أبي أسيد: مستور، مدني، من كبار التابعين (الثانية).
- إبراهيم بن أبي أسيد: صدوق، مدني، من كبار الأتباع (السابعة).
- سليمان بن بلال التيمي القرشي: ثقة، مدني، من وسطى الأتباع (الثامنة).

التوحيد

- عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، ابن أبي أويس الأعشى، أبو بكر الأصبحي: ثقة، مدني، من صغار الأتباع (التاسعة).
- إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، ابن أبي أويس، أبو عبد الله الأصبحي: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه، شيخ البخاري، مدني، من كبار تبع الأتباع (العاشر)، وهو أخ أصغر للسابق. وقد حفظ هنا بدون خطأ كما يظهر من متابعة محمد بن عبيد عن أنس بن عياض.
- أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة الليثي: ثقة، مدني، من وسطى الأتباع (الثامنة).
- محمد بن عبيد، لعله بن ميمون التبان التيمي: صدوق يخطيء، شيخ البخاري، مدني، من كبار تبع الأتباع (العاشر).
- هذا إسناد لا بأس به بسبب جد إبراهيم بن أبي أسيد، ففيه جهالة، إلا أنه على العدالة الأصلية، والثناء العام على التابعين.

❖ فصل: حديث الزبير «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»:

* أخرج الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرحمن: حدثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير: أن يعيش بن الوليد حدثه: أن مولى آل الزبير حدثه: أن الزبير بن العوام، رضي الله تعالى عنه، حدثه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء؛ والبغضاء هي الحالقة: لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين! والذي نفسي بيده (أو والذي نفس محمد بيده): لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أ فلا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم أفشوا السلام بينكم!». مولى آل الزبير مجهول، وبقية ثقات أثبات. وأخرجه الترمذي، والطيايسي، وأبو يعلى، والبيهقي في الكبرى، وعبد بن حميد.

❖ فصل: حديث أبي موسى الأشعري «لن تؤمنوا حتى تحابوا»:

* جاء في المستدرک على الصحيحين: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنبأ بن وهب أخبرني حيوة عن بن الهاد أن الوليد بن أبي هشام حدثه عن أبي موسى الأشعري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «لن تؤمنوا حتى تحابوا! أ فلا أدلكم على ما تحابوا عليه؟!»، قالوا: (بلى، يا رسول الله!)، قال: «افشوا السلام بينكم تحابوا! والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى

التوحيد

تراحموا!»، قالوا: (يا رسول الله كلنا رحيم؟!)، قال: «إنه ليس برحمة أحدكم، ولكن رحمة العامة، رحمة العامة!». وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. وهو كذلك إلا أن يكون فيه انقطاع، لأن الوليد بن أبي هشام هو إما:

– الوليد بن أبي هشام زياد: ثقة صدوق، من الطبقة السادسة (لم تلقى الصحابة)، أخو أبي المقدام هشام بن زياد، وثقه أبو حاتم وقدمه على أخيه هشام كما هو مذكور في «تهذيب الكمال»، يروي عن نافع، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وطبقته، وعنه يزيد بن الهاد ووهيب وابن علية وغيرهم، روى عنه الجماعة إلا البخاري، فأنى له إدراك أبي موسى الأشعري؟! وهذا هو الأرجح، أو

– الوليد بن هشام الهمداني: مستور، من الطبقة السادسة (لم تلقى الصحابة)، وتحصف الأسم.

– والوليد بن هشام بن معاوية، أبو يعيش الأموي المعيطي: ثقة، من الطبقة السادسة (لم تلقى الصحابة)..

فإن كان رجلنا أحد هؤلاء فالإسناد منقطع، ويبعد جدا أن يكون أي واحد منهم أدرك أبا موسى!

– ثم وجدنا آخر اسمه كذلك (الوليد بن أبي هشام)، في الجرح والتعديل، يروي عن زيد بن زائد (أو زائدة) عن عبد الله بن مسعود، وعنه السدي، قال أبو حاتم: (ليس بالمشهور)، فهو عنده قطعاً غير الأول. والصحيح أن هذا هو إما: الوليد بن أبي هاشم، أو الوليد بن هشام الهمداني، الأنف الذكر، غلط الحافظ في طبقته، لرواية إسرائيل عنه، وهو سقط، وإنما هي: إسرائيل، عن السدي (الكبير)، عنه، وكلا الروايتين في الترمذي، عن زيد بن زائدة، عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا يبلغني أحد عن أحد شيئاً». فتكون طبقته الثالثة (أو الرابعة)، فاته ابن مسعود، ولكنه أدرك أبا موسى الأشعري، وهذا ممكن ميسور لأهل تلك الطبقة، فالإسناد إذاً متصل، والحمد لله، وهو وإن لم يصل مرتبة الصحيح بذاته، إلا أنه حسن، إن شاء الله تعالى، ومتمنه مستقيم، وشواهد كثيرة، فيصح الحديث لذلك، والله أعلم.

❖ فصل: حديث عبد الله بن مسعود «لن تؤمنوا حتى تحابوا»:

* أخرج الطبراني في المعجم الكبير: حدثنا محمد بن الحسين الأنماطي حدثنا عبيد بن جناد الحلبي حدثنا عطاء بن مسلم عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا! ألا

أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟! إفشاء السلام بينكم».

– الأعمش، سليمان بن مهران؛ وزيد بن وهب، أبو سليمان الجهني الهمداني، من رجال الشيخين والجماعة، أوثق وأشهر من يحتاج إلى الكلام عنهم.

– عطاء بن مسلم، أبو مخلد الخفاف، كوفي الأصل، حلبي الدار: ثقة صدوق في نفسه، شيخ عابد صالح، دفن كتبه فصار يخطيء كثيراً، وهكذا قال الحافظ: (صدوق، يخطيء كثيراً، من الثامنة)، ولكن ابن عدي ذكر له عدة أحاديث ليس فيها كبير نكارة، كثير الرواية عن الأعمش، مات في رمضان، صبيحة ثلاث وعشرين، سنة ١٩٠هـ.

– عبيد بن جناد الحلبي، مولى بني جعفر بن كلاب: ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وأبو حاتم في الجرح والتعديل، وقال: (صدوق، لم أكتب عنه)، يروي عن عبيد الله بن عمرو، وعطاء بن مسلم الحلبي، وابن المبارك، وطبقته، وعنه: أحمد بن أبي الحواري، وأبو زرعة، وأبو يعلى الموصلي، توفي سنة ٢٣١ هـ.

– محمد بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو العباس الأنماطي: ثقة، روى عن الأئمة، وروي عنه الأئمة، وسائر الناس لثقة وصلاحه، بغدادى، له ترجمة حسنة في تاريخ بغداد، توفي لأيام خلت من رمضان، سنة ٢٩٣هـ.

فهذا الإسناد حسن بذاته، ومتن الحديث صحيح ثابت من طرق، فصح الحديث عن ابن مسعود بحمد الله.

❁ فصل: حديث أبي أمامة «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنون حتى تحابوا»:

* أخرج الطبراني: حدثنا أحمد بن النضر العسكري: حدثنا إسحاق بن رزيق الرسعني: حدثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي: حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان عن القاسم عن أبي أمامة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له! والذي نفسي بيده: لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنون حتى تحابوا، ولا تحابون حتى يذهب الغل من صدوركم! ألا أخبركم بأمر إذا فعلتموه تحاببتم؟!»، قالوا: (بلى)، قال: افشوا السلام!.

– القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الدمشقي: صدوق يغرب كثيراً، ضعفه بعضهم بغير حجة مقنعة.

– عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، الدمشقي الزاهد: صدوق يخطيء، تغير بأخرة، من السابعة، مات سنة خمس وستين ومائة، وهو بن تسعين سنة.

– عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الحراني: صدوق، يكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، ويأتي بالطرائف، فلقب: «الطرائفي». أنكر أبو حاتم على البخاري إدخاله في

كتاب الضعفاء وقال: يحول من هناك.

– إسحاق بن رزيق الرسعني: ثقة، من رأس العين، يروى عن أبي نعيم وكان راويا لإبراهيم بن خالد. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: حدثنا عنه أبو عروبة مات سنة تسع وخمسين ومائتين.

– أحمد بن النضر بن بحر، أبو جعفر العسكري، من أهل عسكر مكرم، قدم بغداد وحدث بها. قال الخطيب في تاريخ بغداد: (كان من ثقات الناس وأكثرهم كتاباً).
فالإسناد حسن قوي بذاته، والحديث صحيح بشواهده، والحمد لله.

❖ فصل: حديث أبي هريرة «أحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً»:

* جاء في سنن ابن ماجه: حدثنا علي بن محمد ثنا أبو معاوية عن أبي رجاء عن برد بن سنان عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا هريرة! كن ورعاً تكن أعبد الناس، وكن قنعاً تكن أشكر الناس، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً، وأحسن جوار من جاورك تكن مسلماً، وأقل الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب». قال الألباني: صحيح، وهو كما قال.

* كما أخرجه أبو يعلى: حدثنا سريج بن يونس حدثنا أبو معاوية عن أبي رجاء الجزري عن يزيد بن سنان أو برد عن واثلة بن الأسقع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا هريرة كن ورعاً تكن عابداً واجتنب المحارم تكن زاهداً وأحسن جوار من جوارك تكن مسلماً، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً». وقال الشيخ حسين أسد: إسناده جيد!

* وفي مسند الشاميين: حدثنا الحسن بن العباس الرازي وعبد الرحمن بن سلم الرازي قالا ثنا سهل بن عثمان ثنا المحاربي عن أبي رجاء محرز بن عبد الله عن برد بن سنان عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا هريرة كن ورعاً تكن أعبد الناس وكن قنعاً تكن أشكر الناس وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً وأحسن مجاورة من جاورك تكن مسلماً وأقل الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب.

* وفي المعجم الصغير من طريق أخرى مستقلة عن سابقتها: حدثنا محمد بن عبد الله بن مهدي أبو عبد الله القاضي الرامهرمزي حدثنا محمد بن محمد بن مرزوق حدثنا يوسف بن هارون أبو يعقوب العبدي حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا هريرة إرض بما قسم الله تكن غنياً، وكن

التوحيد

ورعا تكن عبدا لله، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمنا، واحسن مجاورة من جاورك تكن مسلما، وإياك وكثرة الضحك فإنه يميم القلب، والقهقهة من الشيطان، والتبسم من الله» لم يروه عن هشام بن حسان إلا يوسف بن هارون

– يوسف بن هارون، أبو يعقوب العبدى: لم نجد له ترجمة.

– محمد بن محمد بن مرزوق، أبو عبد الله الباهلي: صدوق له أوهام، شيخ مسلم، بصري، من وسط تبع الأتباع (الحادية عشرة).

– محمد بن عبد الله بن مهدي، أبو عبد الله القاضي الرامهرمزي: شيخ الطبراني، لم نجد له ترجمة.

ولكن الحديث عن أبي هريرة ثابت لا شك فيه، ما عدا الزيادة: «والقهقهة من الشيطان، والتبسم من الله»، فلا يجوز الاحتجاج بها إلا أن تأتي من طريق أخرى تعضدها، أو يأتينا بيينة بوثاقة روايتها.

❁ فصل: خبر صلاة التراويح

* جاء في «الجامع الصحيح المختصر» للبخاري: حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أخبرني عروة أن عائشة، رضي الله تعالى عنها، أخبرته، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه فأصبح الناس فتحدثوا فكثير أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلى فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يخف علي مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك. وقال البخاري: (تابعه يونس).

* وأخرجه البيهقي مطولا من نفس الطريق في (سنن البيهقي الكبرى) فقال: وأنبأ أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران العدل ببغداد ثنا أبو الحسين عبد الصمد بن علي بن مكرم ثنا محمد بن عبد الواحد ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل يصلي في المسجد فصلى رجال يصلون بصلاته فأصبح الناس فتحدثوا بذلك فاجتمع أكثر منهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلا بصلاته

فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطفق رجال منهم يقولون الصلاة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يخف علي شأنكم الليلة ولكني خشيت أن تفرض عليهم فتعجزوا عنها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما قال عروة وأخبرني عبد الرحمن بن عبد القاري وكان من عمال عمرو رضي الله تعالى عنه وكان يعمل مع عبد الله بن الأرقم على بيت مال المسلمين أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج ليلة في رمضان فخرج معه عبد الرحمن فطاف في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط قال عمر رضي الله تعالى عنه والله لا أظن لو جمعناهم على قارئ واحد لكان أمثل فعزم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على أن يجمعهم على قارئ واحد فأمر أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والناس يصلون بصلاة قارئ لهم ومعه عبد الرحمن بن عبد القاري فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نعم البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون في أوله رواه البخاري في الصحيح عن بن بكير دون حديث عبد الرحمن بن عبد القاري وإنما أخرج حديث عبد الرحمن عن حديث مالك عن الزهري

* أما متابعة يونس التي أشار إليها البخاري فهي في صحيح مسلم: وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن بن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل فصلى في المسجد فصلى رجال بصلاته فأصبح الناس يتحدثون بذلك فاجتمع أكثر منهم فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الليلة الثانية فصلوا بصلاته فأصبح الناس يذكرون ذلك فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطفق رجال منهم يقولون الصلاة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى خرج لصلاة الفجر فلما قضى الفجر أقبل على الناس ثم تشهد فقال أما بعد فإنه لم يخف علي شأنكم الليلة ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها

* وفي «**المجتبى من السنن**» للإمام النسائي: أخبرنا زكريا بن يحيى قال أنبأنا إسحاق قال أنبأنا عبد الله بن الحرث عن يونس الأيلي عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في جوف الليل يصلي في المسجد فصلى بالناس وساق الحديث وفيه قالت فكان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة ويقول من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك. وهذا إسناد في غاية الصحة، وقال الألباني: (صحيح الإسناد لكن قوله فتوفي الخ مدرج إنما هو من قول الزهري). قلت: هو بعينه في «**سنن النسائي الكبرى**»، وإسحاق هو ابن راهويه الذي أخرجه كذلك في مسنده بطوله. وهو في صحيح ابن حبان قال: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي به إلى آخره، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)

* وهو في «**صحيح ابن حبان**» من طريق ثانية إلى يونس: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة بعسقلان قال حدثنا حرمة بن يحيى قال حدثنا بن وهب قال أخبرنا يونس به، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)

* وهو في «**صحيح ابن خزيمة**» كذلك من طريق ثالثة إلى يونس: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي نا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة (ح) وثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريج حدثني يعني بن شهاب قال قال عروة قالت عائشة نحوه

* وهو في «**موطأ الإمام مالك**» مختصراً: (حدثني يحيى عن مالك) عن بن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ثم صلى الليلة القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتكم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان. وأخرجه مسلم في «**صحيح مسلم**»: حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك إلى آخره. وهو عند النسائي في «**المجتبى من السنن**»، وكذلك في «**السنن الكبرى**»: أخبرنا قتيبة عن مالك، وقال الألباني: (صحيح). وهو في صحيح ابن حبان: أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان قال حدثنا أحمد بن أبي بكر عن مالك، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين). وهو في سنن البيهقي الكبرى من طرق عدة إلى مالك: أنبأ أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو العباس عبد الله بن الحسين القاضي بمرور أنبأ الحارث بن أبي أسامة ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا مالك (ح) وأنبأ أبو عبد الله

حدثني محمد بن صالح بن هاني ثنا محمد بن عمرو الحرشي ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك إلى آخره، ثم قال البيهقي: (لفظ حديثهما سواء إلا أن بن أبي أويس قال عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في الصحيح عن إسماعيل ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى)

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا عبد الرزاق وابن بكر قالوا أنا بن جريج قال حدثني بن شهاب قال قال عروة قالت عائشة خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد فثاب رجال فصلوا معه بصلاته فلما أصبح الناس تحدثوا أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قد خرج فصلى في المسجد من جوف الليل فاجتمع الليلة المقبلة أكثر منهم قالت فخرج النبي، صلى الله عليه وسلم، اغتسل من جوف الليل فصلى وصلوا معه بصلاته ثم أصبح فتحدثوا بذلك فاجتمع الليلة الثالثة ناس كثير حتى كثر أهل المسجد قالت فخرج النبي صلى الله عليه وسلم من جوف الليل فصلى فصلوا معه فلما كانت الليلة الرابعة اجتمع الناس حتى كاد المسجد يعجز عن أهله فجلس النبي، صلى الله عليه وسلم، فلم يخرج قالت حتى سمعت ناساً منهم يقولون الصلاة فلم يخرج إليهم النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما صلى صلاة الفجر سلم ثم قام في الناس فتشهد ثم قال أما بعد فإنه لم يخف علي شأنكم الليلة ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنه. وهو في صحيح ابن خزيمة كذلك من طريق ابن جريج: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي نا عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة (ح) وثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريج حدثني يعني بن شهاب قال قال عروة قالت عائشة نحوه

* وفي «صحيح ابن حبان»: أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان الطائي بمنبج قال حدثنا سعيد بن حفص النفيلي قال قرأنا على معقل بن عبيد الله عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها أخبرته به، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)

* ومثله في «المعجم الأوسط»: حدثنا أحمد قال حدثنا أبو جعفر قال قرأت على معقل بن عبيد الله عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة في شهر رمضان فصلى في المسجد وصلى رجال وراءه بصلاته وأصبح الناس فتحدثوا بذلك حتى إذا كان الليلة الثانية خرج فصلى في المسجد فلما كانت الليلة الثالثة لم يخرج فصاح الناس وقرعوا بابه فلم يخرج فلما أصبح قال إنه لم يخف علي مكانكم ولكني خشيت أن يفرض عليكم فلا تقوموا به.

فحديث عائشة، أم المؤمنين، رضوان الله وسلامه عليها، من أصح أحاديث الدنيا، تقوم به الحجة القاطعة. وقد جاء هذا المعنى في نفس الواقعة كذلك عن زيد بن ثابت، رضي الله

عنه، بأصح الأسانيد وأقواها، كما هو:

* في «صحيح البخاري»: حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال حدثنا وهيب قال حدثنا موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة قال حسبت أنه قال من حصير في رمضان فصلى فيها ليالي فصلى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة. وقال البخاري: (قال عفان حدثنا وهيب حدثنا موسى سمعت أبا النضر عن بسر عن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم).

* وقد أخرجه النسائي من طريق عفان بزيادات فقال: أخبرنا أحمد بن سليمان قال حدثنا عفان بن مسلم قال حدثنا وهيب قال سمعت موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ليالي حتى اجتمع إليه الناس ثم فقدوا صوته ليلة فظنوا أنه نائم فجعل بعضهم يتنحج ليخرج إليهم فقال ما زال بكم الذي رأيتم من صنعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة. وهو بنفس اللفظ عند أحمد: حدثنا عفان إلى آخره. وهو كذلك في مسند إسحاق بن راهويه.

* وهو في «صحيح مسلم» بزيادات من طريق أخرى: وحدثنا محمد بن المثني حدثنا محمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال احتج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجيرة بخصفة أو حصير فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيها قال فتنبع إليه رجال وجاعوا يصلون بصلاته قال ثم جاعوا ليلة فحضروا وأبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم قال فلم يخرج إليهم فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضبا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال بكم صنعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم فعليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة. وحدثني محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس فذكر نحوه وزاد فيه ولو كتب عليكم ما قمت به. وأخرجه أبو داود بنحو من حديث مسلم فقال: حدثنا هارون بن عبد الله البزاز ثنا مكي بن إبراهيم ثنا عبد الله يعني بن سعيد بن

أبي هند به، وقال الألباني: (صحيح). وهو في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا مكي ثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند بنحوه، إلا أنه لم يذكر أنهم حصبوا الباب.

* أما ما جاء في «مسند أبي يعلى»: حدثنا هارون بن معروف حدثنا بن وهب حدثني عبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من رمضان إلى المسجد بعد العشاء فصلى فرآه ناس فصلوا بصلاته فلما كانت الثانية خرج أيضا فرآه الناس فثابوا وكبروا وصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الثالثة ملئ المسجد فلم يخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلوا كأنهم يؤذنونهم ليخرج إليهم فقال يا عائشة ما بال الناس فقلت يا رسول الله صلوا معك هاتين الليلتين فأحبوا أن تخرج إليهم ثم خرج إليهم فقال أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا وإن أحب الأعمال إلى الله دوماها وإن قل ما زلت حتى خشيت أن تكتب عليكم قالت عائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إحدى عشرة قائما وركعتين جالسا فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثم ركع ثم يوتر بواحدة قال أبو سلمة فقلت كيف كانت صلاته في شهر رمضان قالت ما كان يزيد في شهر رمضان على هذا، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده ضعيف). قلت: هذا يشبه أن يكون وهما، والأرجح أنه عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت الأنصاري، كما في الأحاديث السابقة، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري ضعيف في الحديث، فكأنه، سامحه الله، خلط الحديثين، أو أحاديث عدة، في حديث واحد.

❖ فصل: فضل يوم الإثنين: «ذاك يوم ولدت فيه، وأنزل علي فيه»

* كما جاء في «صحيح مسلم»: [حدثنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار واللفظ لابن المثني قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن صومه قال فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضي الله تعالى عنه: (رضينا بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولا، وببيعتنا بيعته!)، قال: فسئل عن صيام الدهر فقال: «لا صام ولا أفطر، (أو ما صام وما أفطر)»، قال: (فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم) قال: «ومن يطيق ذلك؟!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين)، قال: «ليت أن الله قوانا لذلك!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم)، قال: «ذاك صوم أخي داود عليه السلام»، قال: (وسئل عن صوم يوم الإثنين)، قال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت، (أو أنزل علي فيه)»، قال فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان:

التوحيد

صوم الدهر»، قال: (وسئل عن صوم يوم عرفة)، فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية»، قال: (وسئل عن صوم يوم عاشوراء)، فقال: «يكفر السنة الماضية»، وقال الإمام مسلم: (وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال وسئل عن صوم يوم الإثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهما)، قلت: أحسن الإمام مسلم بترك ذكر الخميس الذي هو وهم بلا شك! - وهو في صحيح مسلم: [وحدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي (ح) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شبابة (ح) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر بن شميل كلهم عن شعبة بهذا الإسناد]

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا يحيى بن سعيد ثنا شعبة ثنا غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة (قال شعبة: قلت لغيلان: الأنصاري؟! فقال برأسه أي نعم) بنحوه بتمام طوله]

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن غيلان بن جرير أنه سمع عبد الله بن معبد الزماني يحدث عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صومه فغضب فقال عمر رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد رسولا فذكر الحديث]

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا محمد بن جعفر ثنا سعيد عن قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري أن أعرابيا سأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن صومه فذكر الحديث إلا أنه قال: (صوم الإثنين؟!)]، قال: «ذاك يوم ولدت فيه، وأنزل علي فيه»]

- وهو في «صحيح مسلم»: [وحدثني أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبان بن هلال حدثنا أبان العطار حدثنا غيلان بن جرير في هذا الإسناد بمثل حديث شعبة غير أنه ذكر فيه الإثنين ولم يذكر الخميس]

- وهو في «سنن البيهقي الكبرى»: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأ علي بن عبد العزيز ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا أبان بن يزيد ثنا غيلان بن جرير المعولي عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة به بتمام طوله، مع اختلاف طفيف في ترتيب الفقرات]، وقال الإمام البيهقي: (أخرجه مسلم في الصحيح من حديث حبان بن هلال عن أبان بن يزيد)

- وهو بتجميع الأسانيد في «سنن البيهقي الكبرى»: [أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود ثنا حماد بن زيد وهشام ومهدي قال حماد ومهدي عن غيلان بن جرير وقال هشام عن قتادة عن غيلان بن جرير عن

عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه، أن أعرابيا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومه فغضب حتى عرف ذلك في وجهه فقام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال رضيينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبك نبيا أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله فلم يزل عمر رضي الله تعالى عنه يردد ذلك حتى سكن فقال يا رسول الله ما تقول في رجل يصوم الدهر كله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صام ولا أفطر أو قال ما صام وما أفطر فقال يا رسول الله كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوما فقال ومن يطيق ذلك فقال يا رسول الله كيف بمن يفطر يومين ويصوم يوما فقال لو ددت أني طوقت ذلك فقال يا رسول الله فما تقول في صوم يوم الإثنين فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه فقال يا رسول الله فما تقول في رجل يصوم يوما ويفطر يوما فقال ذلك صوم أخي داود عليه السلام قال يا رسول الله فما تقول في صوم يوم عاشوراء قال إني لأحتسب على الله عز وجل أن يكفر السنة قال يا رسول الله فما تقول في صوم يوم عرفة قال إني لأحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها، وقال الإمام البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وغيره عن حماد بن زيد ومن وجه آخر عن مهدي بن ميمون)

– وهو في «صحيح ابن حبان» مع تغقيب جيد موفق من الإمام أبي حاتم بن حبان: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة به بطوله إلى قوله: «وددت أني طوقت ذاك»]، وقال أبو حاتم: (لم يكن غضب النبي صلى الله عليه وسلم من أجل مسألة هذا السائل عن كيفية الصوم وإنما كان غضبه صلى الله عليه وسلم لأن السائل سأله قال يا نبي الله كيف تصوم قال فكره النبي صلى الله عليه وسلم استخباره عن كيفية صومه مخافة أن لو أخبره يعجز عن إتيان مثله أو خشي صلى الله عليه وسلم على السائل وأمته جميعا أن يفرض عليهم ذلك فيعجزوا عنه)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

* وهو مختصراً في «صحيح مسلم»: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مهدي بن ميمون عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سئل عن صوم الإثنين فقال: «فيه ولدت، وفيه أنزل علي»]

* وهو كذلك مختصراً في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن غيلان بن جريج عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة قال: سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن صوم يوم الإثنين فقال: «فيه ولدت، وفيه أنزل علي»]

– وهو أيضاً في «السنن الكبرى»: [أنبأ عمرو بن علي قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا مهدي بن ميمون عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الإثنين قال: «هو يوم ولد فيه، ويوم أنزل علي فيه»]

– وهو في «صحيح ابن خزيمة»: [حدثنا محمد بن بشار وأبو موسى قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة (ح) وحدثنا بندار أيضاً حدثنا محمد بن جعفر حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة (ح) وحدثنا جعفر بن محمد حدثنا وكيع عن مهدي بن ميمون كلهم عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني يعني عن أبي قتادة الأنصاري قال: بينما نحن عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أقبل عليه عمر فقال: (يا نبي الله صوم يوم الإثنين؟!)، قال: «يوم ولد فيه، ويوم أموت فيه»، وقال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة: [هذا حديث قتادة وفي حديث وكيع سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر عمر وقال: «فيه ولد، وفيه أوحى إلي»]، قلت: لفظة «ويوم أموت فيه» في رواية قتادة هي على الأرجح من أوهام الرواة، إذ لم يتابعه عليها أحد!

– وهو في «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن المنهال الضرير حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة حدثنا قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد عن أبي قتادة أن أعرابياً سأل النبي، صلى الله عليه وسلم، عن صوم الدهر فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «لا صام ولا أفطر» أو قال: «لا أفطر ولا صام»، فقام غيره فقال: (يا رسول الله: أرايت رجلاً يصوم من كل شهر ثلاثة أيام؟!)، قال: «ذاك صوم الدهر!»، قال: «أرايت رجلاً يصوم يوم الإثنين»، قال: «ذاك يوم ولد فيه ويوم أنزل علي»، قال: (أرايت رجلاً يصوم يوماً ويفطر يوماً؟!)، قال: «ذاك صوم أخي داود»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)

– وهو في «المستدرک علی الصحیحین»: [أخبرنا أبو عمرو بن السماك ببغداد والحسن بن يعقوب العدل بنيسابور قالوا حدثنا يحيى بن أبي طالب حدثنا عبد الوهاب بن عطاء أنبأ سعيد عن قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري أن أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الإثنين قال: «إن ذلك اليوم الذي ولد فيه وأنزل علي فيه»، وقال الإمام الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إنما احتج مسلم بحديث شعبة عن قتادة بهذا الإسناد صوم يوم عرفة يكفر السنة وما قبلها)، وقال الذهبي في التلخيص: (على شرط البخاري ومسلم)، قلت: أخرجه مسلم كما سلف من طريق شعبة، وغيره.

- وهو في «سنن أبي داود»: [حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا مهدي ثنا غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة بهذا الحديث زاد قال: (يا رسول الله: أرأيت صوم يوم الإثنين (ويوم الخميس)؟! قال: «فيه ولدت، وفيه أنزل علي القرآن»]، وقال الألباني: صحيح، قلت: نعم هو صحيح، إلا أن لفظة الخميس وهم، تداخلت في ذهن بعض الرواة مع حديث زيد بن ثابت، رضي الله عنه، وعائشة، رضوان الله وسلامه عليها، وهي التالية:

* كما جاء في «سنن أبي داود»: [حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبان ثنا يحيى عن عمر بن أبي الحكم بن ثوبان عن مولى قدامة بن مظعون عن مولى أسامة بن زيد أنه انطلق مع أسامة إلى وادي القرى في طلب مال له فكان يصوم يوم الإثنين ويوم الخميس فقال له مولاه لم تصوم يوم الإثنين ويوم الخميس وأنت شيخ كبير فقال إن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم يوم الإثنين ويوم الخميس وسئل عن ذلك فقال إن أعمال العباد تعرض يوم الإثنين ويوم الخميس]، وقال أبو داود: (كذا قال هشام الدستوائي عن يحيى عن عمر بن أبي الحكم)، وقال الألباني: صحيح

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عفان ثنا أبان ثنا يحيى بن أبي كثير حدثني عمرو بن أبي الحكم عن مولى قدامة بن مظعون عن مولى أسامة بن زيد بنحوه] * وكما جاء في «المجتبى من السنن»: [أخبرنا عمرو بن علي قال حدثنا عبد الله بن داود قال أخبرني ثور عن خالد بن معدان عن ربيعة الجرشي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى يوم الإثنين والخميس]، وقال الألباني: صحيح، * وكما جاء في «المجتبى من السنن»: [أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا عبيد الله بن سعيد الأموي قال حدثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن عائشة به]، وقال الألباني: صحيح، قلت: هذا إسناد منقطع، وخالد بن معدان لم يأخذ من عائشة، ولكن الوسطة ذكرت في الحديث السابق وهو ربيعة الجرشي.

- وهو في «المجتبى من السنن»: [أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا عبيد الله بن سعيد الأموي قال حدثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى الإثنين والخميس]، وقال الألباني: صحيح

- وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا مؤمل، قال ثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن عائشة به]

* وكما جاء في «السنن الكبرى»: [أنبأ إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد قال حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن عاصم عن المسيب بن رافع عن سواء الخزاعي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم الإثنين والخميس]

- وهو في «صحيح ابن خزيمة» بعينه: [حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن عاصم عن المسيب بن رافع عن سواء الخزاعي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الإثنين والخميس]

❖ فصل: حديث «احفظ الله يحفظك!»

* قال الإمام أحمد بن حنبل في المسند: حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا كههمس بن الحسن عن الحجاج بن الفرافصة، [قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: وأنا قد رأيته (أي: الحجاج بن الفرافصة) في طريق فسلم علي وأنا صبي] رفعه إلى ابن عباس أو أسنده إلى ابن عباس

- قال (المتكلم هو عبد الله بن يزيد) وحدثني همام بن يحيى أبو عبد الله صاحب البصري أسنده إلى ابن عباس

- وحدثني عبد الله بن لهيعة ونافع بن يزيد المصريان عن قيس بن الحجاج عن حنش الصنعاني عن ابن عباس (ولا أحفظ حديث بعضهم عن بعض) أنه قال: [كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا غلام! (أو يا غليم)، ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟!»، فقلت: بلى، فقال: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك؛ تعرف إليه في الرخاء، يعرفك في الشدة؛ وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله! قد جف القلم بما هو كائن؛ فلو أن الخلق كلهم جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا عليه؛ واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً؛ وأن النصر مع الصبر؛ وأن الفرج مع الكرب؛ وأن مع العسر يسراً»]. هذا حديث صحيح.

الإسنادان الأولان: كههمس بن الحسن عن الحجاج بن الفرافصة يرفعه إلى ابن عباس؛ وكذلك همام بن يحيى أبو عبد الله صاحب البصري يسنده إلى ابن عباس، كما هي كذلك منقطعة.

ولكن الإسناد الأخير صحيح لأن سماع أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد (وهو المقرئ القصير) من ابن لهيعة، قبل احتراق كتبه، قديم صحيح، وهو لم ينفرد به لأن نافع بن يزيد المصري الثقة تابعه، وأما قيس بن الحجاج، وحنش الصنعاني فهم ثقات؛ والإسناد متصل؛ أما المتن فهو نظيف مستقيم، وله شواهد ومتابعات عديدة، منها:

* في المستدرک علی الصحیحین: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، رضي الله تعالى عنه: أنا علي بن عبد العزيز: ثنا معلى بن مهدي: ثنا أبو شهاب: أنبأ عيسى بن محمد

القرشي عن بن أبي مليكة عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، قال: قال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك؛ تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة؛ واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ واعلم أن الخلائق لو اجتمعوا على أن يعطوك شيئاً لم يرد الله أن يعطيك لم يقدرُوا عليه؛ ولو اجتمعوا أن يصرِفُوا عنك شيئاً أراد الله أن يصيبك به لم يقدرُوا على ذلك؛ فإذا سألت فاسأل الله؛ وإذا استعنت فاستعن بالله؛ واعلم أن النصر مع الصبر؛ وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً؛ واعلم أن القلم قد جرى بما هو كائن». هذا إسناد فيه ضعف محتمل، قال العقيلي: (عيسى بن محمد القرشي عن بن أبي مليكة مجهول بالنقل، ولا يعرف إلا به، ولا يتابع عليه). وقال الذهبي في التلخيص: (عيسى بن محمد القرشي ليس بمعتمد). أما قول العقيلي: (ولا يعرف إلا به، ولا يتابع عليه) فهو غير صحيح، فالحديث معروف من غير عيسى بن محمد القرشي بأسانيد جياد، وهو قد توبع متابعات قوية جيدة، كما سلف!

*** وفي المعجم الكبير:** حدثنا علي بن عبد العزيز: به إلى منتهاه

*** وفي مسند الشهاب:** أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن النحاس أبنا أحمد بن إبراهيم بن جامع ثنا علي بن عبد العزيز به إلى منتهاه.

*** وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير»:** حدثناه محمد بن إسماعيل ومعاذ بن المثني ومحمد بن الفضل قالوا حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا أبو شهاب قال حدثنا عيسى بن محمد القرشي عن بن أبي مليكة عن بن عباس قال أتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا غلام احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك فاعلم أن القلم قد جف بما هو كائن إلى يوم القيامة وإذا استعنت فاستعن بالله واعلم أن اليقين مع الصبر وأن الفرج مع الكرب فإن مع العسر يسراً»، ثم قال العقيلي: (عيسى بن محمد القرشي عن بن أبي مليكة مجهول بالنقل، ولا يعرف إلا به، ولا يتابع عليه)، وقال: (الأسانيد في هذا لينة!)، قلت: وهذا كذلك ليس بصحيح فأسانيد أحمد قوية جياد، كما سلف.

*** وفي المعجم الكبير:** حدثنا أحمد بن علي بن المثني أبو يعلى الموصلي ثنا غسان بن الربيع ثنا إسماعيل بن عياش عن عمر بن عبد الله مولى غفرة عن عكرمة عن بن عباس قال: كنت رديف رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا غلام ألا أعلمك شيئاً ينفعك الله به؟»، قلت: بلى يا رسول الله! فقال: «احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة إذا سألت فسل الله وإذا استعنت فاستعن بالله فقد جف القلم بما هو كائن يوم القيامة فلو جهد الخلائق أن ينفعوك بشيء لم يكتبه الله لك لم يقدرُوا

التوحيد

على ذلك ولو جهد الخلاق أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا على ذلك»، هذا إسناد ضعيف، وإن لم يكن ساقطاً بالكلية لأن أبا حفص عمر بن عبد الله مولى غفرة المدني، ضعيف، لا يمكن أن يكون سمع ابن عباس، فلعله عن عكرمة عنه كما هو في سياق الطبراني! أما إسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي فلا بأس بروايته عن أهل بلده (الشام)، ولكنه مخلط في غيرهم، وهذه للأسف منها!

*** وأخرجه العقيلي:** حدثني جدي قال: حدثنا محمد بن كثير العبدي قال حدثنا إسماعيل بن عياش عن عمر بن عبد الله مولى غفرة عن بن عباس فساق الحديث. وقال العقيلي: (حدثنا محمد بن زكريا قال إسحاق بن راهويه قال حدثني بن يونس قلت لعمر مولى غفرة سمعت من بن عباس؟! قال: أدركت زمانه! وهذا المتن يروى عن بن عباس وغيره عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بأسانيد لينة)، وقد أسلفنا القول أن العقيلي فاتته طرق أحمد القوية.

*** وقال ابن عدي في «الكامل»:** حدثنا أحمد بن إدريس أبو علي القاضي بجرجان ثنا أحمد بن محمد بن أمية القرشي ثنا أبي ثنا نوفل بن سليمان عن بن جريج عن عطاء عن بن عباس قال كنت ردفا لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذ ناداني: «يا غلام»، قلت: (ليبك وسعديك يا رسول الله!)، فقال: «احفظ الله يحفظ الله يحفظ الله تجده أمامك واذكره في الرخاء يذكره في الشدة واعلم أن القلم جرى بما هو كائن إلى يوم القيامة فلو أن العباد اجتمعوا على أن يعطوك شيئاً لم يرد الله أن يعطيك ما قدرُوا ولو جهدوا على أن يمنعوك شيئاً قد قضى الله لك ما قدرُوا فإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله واعلم أن النصر مع الصبر والفرج مع الكرب وإن مع العسر يسرا وإن مع العسر يسرا». هذا إسناد ضعفه محتمل. قال ابن عدي: (ونوفل بن سليمان هذا يحدث عنه محمد بن أمية القرشي هذا وهو من أهل سامرة يحدث عن محمد ابنه أحمد وغيره ويحدث محمد عن نوفل هذا بأحاديث غير محفوظة ويشبهه أن يكون ضعيفاً)، وقال أبو حاتم: ضعيف، وهو كذلك في اللسان!

*** وفي (تاريخ جرجان):** حدثنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ به.

*** وفي المنتخب من مسند عبد بن حميد:** حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدةاني عن المثني بن الصباح عن عطاء بن أبي رباح عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «يا بن عباس احفظ الله يحفظك واحفظ الله تجده أمامك وتعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وأن الخلاق لو اجتمعوا على أن يعطوك شيئاً لم يرد الله أن يعطيكه لم يقدرُوا على ذلك أو أن يصرفوا عنك شيئاً أراد الله أن يعطيكه لم

يقدرُوا على ذلك وأن قد جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة فإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله فإن النصر مع الصبر والفرج مع الكرب وأن مع العسر يسرا». وهذا الإسناد ضعيف، وإن لم يكن ساقطاً بالمرّة:

– المثنى بن الصباح اليماني الأبنائي، ضعيف اختلط بآخره!

– محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي التيمي الجنعاني، ضعيف!

*** وفي المستدرک علی الصحیحین:** حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب عودا على بدء حفظ أو من الكتاب: ثنا أحمد بن شيبان الرملي: ثنا عبد الله بن ميمون القداح: عن شهاب بن خراش عن عبد الملك بن عمير عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، قال أهدني إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، بغلة أهداها له كسرى فركبها بحبل من شعر ثم أردفني خلفه ثم سار بي ملياً ثم التفت فقال: يا غلام! قلت: لبيك يا رسول الله! قال احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة وإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله قد مضى القلم بما هو كائن فلو جهد الناس أن ينفعوك بما لم يقضه الله لك لم يقدرُوا عليه ولو جهد الناس أن يضروك بما لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا عليه فإن استطعت أن تعمل بالصبر مع اليقين فافعل فإن لم تستطع فاصبر فإن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً واعلم أن مع الصبر النصر واعلم أن مع الكرب الفرج واعلم أن مع العسر اليسر»، وقال الحاكم: (هذا حديث كبير عال، من حديث عبد الملك بن عمير عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما. إلا أن الشيخين، رضي الله تعالى عنهما، لم يخرجاه شهاب بن خراش ولا القداح في الصحيحين وقد روي الحديث بأسانيد عن بن عباس غير هذا)

هذا إسناد ضعيف ساقط: فيه انقطاع بين عبد الملك بن عمير وابن عباس، وشهاب بن خراش بن حوشب، أبو الصلت صدوق يخطيء، ولكن الآفة بحق هي: عبد الله بن ميمون بن داود القداح المخزومي، فهو منكر الحديث، متروك، بل متهم، فأخراج الحاكم له في «المستدرک» عجيب، فلعله كان إلهاماً!! كما أننا لم نسمع قط ببغلة أهداها كسرى للنبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وإنما هو المقوقس، حاكم مصر.

*** وفي تاريخ بغداد:** أخبرنا أبو الطيب عبد العزيز بن علي بن محمد القرشي أخبرنا علي بن عمر الحافظ حدثنا أبو محمد بن صاعد حدثنا محمد بن أبي الوليد الفحام حدثنا أبو أيوب التمار يحيى بن ميمون

وقال علي (يعني: علي بن عمر الحافظ الدارقطني): ثنا أبو شيبة عبد العزيز بن جعفر بن بكر الخوارزمي حدثنا محمد بن مرزوق حدثنا يحيى بن ميمون عن عطاء القرشي عن علي بن زيد عن أبي نصر عن أبي سعيد قال قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «يا غلام يا

التوحيد

غليم (أو يا غليم يا غلام) احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده امامك إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله (زاد بن صاعد تعرف الى الله في الرخاء يعرفك عند الشدة) فقد جف القلم بما هو كائن الى يوم القيامة فلو جهد الخلق ان يضروك بغير ما كتب الله لك لم يقدرُوا ولو جهدوا ان ينفعوك بغير ما كتب الله لك لم يقدرُوا واعلم ان مع العسر يسرا (وقال بن صاعد فلو ان الناس اجتمعوا على ان يعطوك شيئاً لم يعطك الله لم يقدرُوا عليه ولو انهم اجتمعوا على ان يمنعوك شيئاً قدره الله لك وكتبه لك ما استطاعوا) اعبد الله بالصبر مع اليقين واعلم أن لكل شدة رخاء وان مع العسر يسرا وان مع العسر يسرا»، وهذا كذلك إسناد ساقط:

– علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان التيمي، ضعيف!
– يحيى بن ميمون أبو أيوب التمار، يحدث عن عطاء، منكر الحديث، متروك، كذبه غير واحد.

– وعطاء القرشي (إن كان موجوداً في العالم أصلاً، وليس من مخترعات التمار) هو إما:
عطاء بن دينار القرشي مولاهم أبو طلحة، من السابعة، وهو ضعيف، كما قال الحافظ في التقييد؛ أو

عطاء بن عثمان القرشي الذي يروى عن أنس بن مالك روى عنه عفيف بن سالم؛ قال أبو حاتم: مجهول؛ وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروى المقاطيع. والحديث المشهور إنما هو لابن عباس، وليس لأبي سعيد!!

❖ فصل: حديث الدعاء في الرخاء

* جاء في مسند أبي يعلى: حدثنا عمرو الناقد حدثنا هشيم حدثنا أبو بشر يعني جعفر بن إياس بن أبي وحشية عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من سره أن يستجيب الله له عند الشدائد والكرب فليكثر الدعاء في الرخاء».

قال الشيخ حسين أسد: إسناده حسن. وهو كما قال، لأنه مسلسل بالثقات الأثبات ما عدا شهر بن حوشب، وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام، وقد صرح هشيم بالتحديث! كما أخرجه أبو يعلى بإسناد آخر، والترمذي وقال: (غريب)، وابن عدي، بنفس اللفظ من طريق: عبيد الله بن واقد حدثنا سعيد بن عطية الليثي عن شهر بن حوشب، وهذه قرينة على أن شهراً حفظ الحديث لأن سعيد بن عطية من الطبقة السادسة فمن المرجح أن يبين سماعه وسماع أبي بشر جعفر بن إياس ابن أبي وحشية اليشكري، وهو من الخامسة، عشرات

السنين، والله أعلم.

قال ابن عدي: (عبيد بن واقد القيسي بصري يكنى أبا عبادة، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه!)، ولكن المتابعة دليل على أن عبيد الله بن واقد، على ضعفه، قد حفظ هذا الحديث، فلا مكان لاستغراب الترمذي.

ولم ينفرد به شهر بن حوشب:

*** فقد أخرج الحاكم في المستدرک على الصحيحين:** حدثنا عبد الله بن محمد الخراساني ببغداد في القطيعة حدثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا معاوية بن صالح عن أبي عامر الأللهاني عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من سره أن يستجاب له عند الكرب والشدائد فليكثر الدعاء في الرخاء»، وقال الحاكم: (حديث صحيح الإسناد احتج البخاري بأبي صالح وأبو عامر الأللهاني أظنه الهوزني وهو صدوق).

قلت: أبو صالح عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الخطأ، فيه غفلة، لكنه ثبت في كتابه، لم يخرج له البخاري إلا متابعة، معاوية بن صالح بن حدير، نزيل الأندلس، صدوق له أوهام، وأبو عامر عبد الله بن غابر الأللهاني الحمصي، ثقة من أوساط التابعين، وليس هو ما ظنه الحاكم فذاك أبو عامر عبد الله بن لحي الهوزني الحمصي، ثقة مخضرم من كبار التابعين، وكلاهما ثقة! فهذا الإسناد جيد بمفرده، بل هو في الحسن مثل إسناد أبي يعلى، أو ربما أحسن، وهو مستقل عنه، وبمجموعهما يصح الحديث قطعاً!

*** وهناك متابعة أخرى في تاريخ بغداد:** أخبرنا علي بن أبي علي أخبرنا عبد الله بن موسى بن إسحاق الهاشمي حدثنا الحسن بن محمد بن عنبر الوشاء حدثنا منصور بن أبي مزاحم حدثنا روح بن مسافر عن أبان بن أبي عياش عن أبي صالح ذكوان عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «من سره أن يستجاب له في الشدائد والكرب فليكثر من الدعاء في الرخاء»، ولكن هذه متابعة لا يفرح بها كثيراً: أبان بن أبي عياش فيروز متروك الحديث، وروح بن مسافر ليس منه ببعيد في الضعف!

*** فصل: «لا تتخذوا قبوري عيدا ولا بيوتكم قبورا وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم»**

*** جاء في «مصنف ابن أبي شيبة»، (ج: ٢ ص: ١٥٠) :** [حدثنا زيد بن حباب ثنا جعفر بن إبراهيم من ولد ذي الجناحين قال حدثني علي بن عمر عن أبيه عن علي بن حسين أنه

التوحيد

رأى رجلا يجيء إلى فرجة كانت ثم قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعو فدعاه فقال ألا أحدثك بحديث سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم»، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» من طريق ابن أبي شيبة هذه، وأخرجه أبو يعلى من نفس الطريق، وهو إسناد جيد، رجاله ثقات كما قاله الهيثمي:

* في «مجمع الزوائد»، (ج: ٤ ص: ٢): [وعن علي بن الحسين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت ثم قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعو فنجاه فقال ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً فإن تسليمكم يبلغني أينما كنت رواه أبو يعلى وفيه جعفر بن إبراهيم الجعفري ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً، وبقية رجاله ثقات].

– علي بن الحسين بن علي، عليهم السلام، المشهور بلقب زين العابدين والسجاد، إمام ثقة ثبت حجة.

– عمر بن علي بن الحسين ثقة عابد فاضل من رجال مسلم وأخرج له البخاري في الأدب المفرد.

– علي بن عمر هو علي بن عمر بن علي بن الحسين، قليل الحديث مستور، لا بأس به إن شاء الله تعالى، له حديث واحد عند أبي داود.

– جعفر بن إبراهيم هو جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (ذي الجناحين)، رضي الله تعالى عنهم. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر جرحاً، وقال ابن حبان: (يعتبر بحديثه من غير روايته عن أبيه).

– زيد بن الحباب بن الريان، ثقة مشهور من رجال مسلم، أخطأ في أحاديث عن الثوري، وهذا ليس منها.

فالإسناد بذلك جيد، والمتن مستقيم نظيف، والله الحمد.

❁ فصل: لم دفن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في بيته؟!

* جاء في «السنن الكبرى» للإمام النسائي: [أنبأ قتيبة بن سعيد قال حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن سلمة بن نبيب عن نعيم عن نبيب عن سالم بن عبيد قال، وكان من أصحاب الصفة، قال أغمي على النبي، صلى الله عليه وسلم، في مرضه فأفاق فقال: «أحضرت الصلاة؟»، قالوا: (نعم)، قال: «مروا بلال فليؤذن ومروا أبا بكر فليصل بالناس»، ثم أغمي عليه فأفاق فقال: «أحضرت الصلاة؟»، فقلن: (نعم)، فقال: «مروا بلالاً فليؤذن، ومروا أبا

بكر فليصل بالناس!، قالت عائشة: (إن أبي رجل أسيف!)، فقال: **«إنكن صواحبات يوسف: مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس!»**، فأمرن بلالا أن يؤذن، وأمرن أبا بكر أن يصلي بالناس، فلما أقيمت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«أقيمت الصلاة؟!»**، قلن: (نعم)، قال: **«ادعوا لي إنسانا أعتمد عليه»**، فجاءت بريرة وآخر معها فاعتمد عليها، فجاء أبو بكر فصلى، فجلس إلى جنبه فذهب أبو بكر يتأخر، فحبسه حتى فرغ من الصلاة، فلما توفي النبي، صلى الله عليه وسلم، قال عمر: (لا يتكلم أحد بموته إلا ضربته بسيفي هذا!)، فسكتوا، وكانوا قوماً أميين، لم يكن فيهم نبي قبله، قالوا: (يا سالم: اذهب إلى صاحب النبي، صلى الله عليه وسلم، فادعه!)، قال: فخرجت فوجدت أبا بكر قائماً في المسجد، قال أبو بكر: (مات رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قلت: إن عمر يقول: (لا يتكلم أحد بموته إلا ضربته بسيفي هذا!)، فوضع يده على ساعدي، ثم أقبل يمشي، حتى دخل، قال فوسعوا له، حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأكب عليه حتى كاد أن يمس وجهه وجه النبي، صلى الله عليه وسلم، حتى استبان له أنه قد مات فقال أبو بكر: (إنك ميت وإنهم ميتون)، قالوا: (يا صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أمات رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قال فعلموا أنه كما قال قالواك (يا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: هل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قالوا: (وكيف يصلى عليه؟!)، قال: (يدخل قوم فيكبرون، ويدعون، ويجيء آخرون!)، قالوا: (يا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: هل يدفن النبي صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قالوا: (وأين يدفن؟!)، قال: (في المكان التي قبض الله فيها روحه فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيبة)، قال فعلموا أنه كما قال، ثم قال أبو بكر: (عندكم صاحبكم!)، وخرج أبو بكر واجتمع المهاجرون فجعلوا يتشاورون بينهم ثم قالوا: (انطلقوا إلى إخواننا من الأنصار، فإن لهم من هذا الحق نصيباً!)، فأتوا الأنصار فقال الأنصار: (منا أمير، ومنكم أمير!)، فقال عمر: (سيفان في غمد واحد؟! إذا لا يصلحان!)، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال: (من له هذه الثلاث: إذ يقول لصاحبه من صاحبه؟! إذ هما في الغار من هما؟! لا تحزن إن الله معنا مع من؟!)، ثم بايعه، ثم قال: (بايعوا!)، فبايع الناس أحسن بيعة وأجملها]

هذا إسناد في غاية الصحة، وهو متصل موجود، لذا قدمنا هذه الرواية:

- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله، أبو رجاء الثقفي الباغلاني، ثقة ثبت مشهور، من شيوخ البخاري ومسلم وقد أخرج له مئات الأحاديث، وأخرج له الجماعة.
- حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، أبو علي الرؤاسي الكوفي، من رجال الشيخين والجماعة

التوحيد

– سلمة بن نبيط بن شريط، أبو فراس الأشجعي الكوفي، ثقة بإجماع الأئمة، وكان الإمام وكيع يفتخر بالتحديث عنه ويقول: (حدثنا سلمة بن نبيط، وكان ثقة)، وكذلك افتخر به أبو نعيم الفضل بن دكين. يروي عن أبيه نبيط بن شريط الأشجعي، رضي الله عنه، وهو صحابي مباشرة وبواسطة نعيم بن أبي هند. قيل: اختلط بأخرة، ولم يثبت ذلك، ولا أنه حدث بعد الاختلاط، إن كان قد اختلط.

– نعيم بن أبي هند الأشجعي، هو نعيم بن النعمان بن أشيم الأشجعي الكوفي، لأبيه صحبة. ثقة من رجال مسلم، وأخرج له البخاري في الشواهد، والجماعة.

– نبيط بن شريط، أبو سلمة الأشجعي، من صغار الصحابة، رأي نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، في حجة الوداع يخطب وهو على بعيره الأحمر، وسمع بعض خطبة الوداع، رضي الله عنه.

– سالم بن عبيد الأشجعي الكوفي، صحابي من أهل الصفة ثم نزل الكوفة، له بضعة أحاديث، رضي الله عنه.

* وجاء في «المعجم الكبير»: [حدثنا معاذ بن المثني ثنا مسدد ثنا عبد الله بن داود ثنا سلمة بن نبيط عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد قال أغمى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه فأفاق فقال: «**حضرت الصلاة؟!،**» فقلت: (نعم)، فقال: «**مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس!**» فقالت عائشة، رضي الله تعالى عنها: (إن أبي رجل أسيف، فلو أمرت غيره فليصل بالناس!)، ثم أغمى عليه، فأفاق فقال: «**هل حضرت الصلاة؟!،**» قلت: (نعم)، قال: «**مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس!**» فقالت عائشة: (إن أبي رجل أسيف فلو أمرت غيره فيصلي بالناس!)، ثم أغمى عليه، فأفاق فقال: «**أقيمت الصلاة؟!،**» قلت: (نعم)، قال: «**ائتوني بإنسان أعتمد عليه!**»، فجاء بريدة وإنسان آخر فاعتمد عليهما، فأتى المسجد فدخل وأبو بكر، رضي الله تعالى عنه، قائم يصلي بالناس، فذهب أبو بكر يتتحي، فمنعه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأجلس إلى جنب أبي بكر، رضي الله تعالى عنه، حتى فرغ من صلاته. فقبض رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضي الله تعالى عنه: (لا أسمع رجلاً يقول مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ضربته بالسيف!)، فأخذ بذراعي، فاعتمد علي، وقام يمشي حتى جئنا، قال: (أوسعوا!)، فأوسعوا له، فأكب عليه، ومسه، وقال: (إنك ميت وإنهم ميتون)، قالوا: (يا صاحب رسول الله: مات رسول الله؟!)، قال: (نعم)، فعلموا أنه كما قال، قالوا: (يا صاحب رسول الله: أنصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قالوا: (كيف نصلي عليه؟!)، قال: (يدخل قوم فيكبرون، ويدعون، ويصلون، ثم ينصرفون، ويجيء آخرون حتى

يفرغوا!)، قالوا: (يا صاحب رسول الله: أيدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قالوا: (وأين يدفن؟!)، قال: (حيث قبض، فإن الله، تعالى، لم يقبضه إلا في بقعة طيبة!)، فعلموا أنه كما قال، ثم قام فقال: (عندكم صاحبكم!) فأمرهم يغسلونه، ثم خرج، واجتمع المهاجرين يتشاورون فقالوا: (انطلقوا إلى إخواننا من الأنصار فإن لهم في هذا الأمر نصيباً!)، فانطلقوا فقال رجل من الأنصار: (منا أمير، ومنكم أمير!)، فأخذ عمر بيد أبي بكر رضي الله تعالى عنهما فقال: (أخبروني من له هذه الثلاثة: ثاني اثنين إذ هما في الغار، من هما؟! إذ يقول لصاحبه لا تحزن، من صاحبه؟!، إن الله معنا)، فأخذ بيد أبي بكر رضي الله تعالى عنه فضرب عليها، وقال للناس: (بايعوه!)، فبايعوه بيعة حسنة جميلة [وهذا إسناد في غاية الصحة أيضاً:

– معاذ بن المثني بن معاذ بن نصر بن حسان، أبو المثني العنبري، ثقة لا ترجمة حسنة في تاريخ بغداد.

– مسدد هو الإمام الشهير أبو الحسن مسدد بن مسرهد الأسدي الكوفي، أخرج له البخاري وأبو داود مئات الأحاديث، وفات الإمام مسلم فلم يخرج له، ولا أحمد أو ابن ماجه.

– عبد الله بن داود بن عامر، أبو عبد الرحمن الخريبي الهمداني الكوفي، ثقة مقل عسر الحديث، فات مسلم أن يخرج له، وأخرج له البخاري وبقية الجماعة.

– وبقية الرجال سبقت دراستهم.

* وجاء في «مسند عبد بن حميد»: [حدثني محمد بن الفضل ثنا عبد الله بن داود قال ذكر سلمة بن نبيب عن نعيم بن أبي هند عن نبيب بن شريط عن سالم بن عبيد قال مرض رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأغمي عليه فأفاق فقال: «أحضرت الصلاة؟!»، قلن: (نعم)، قال: «مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس»، ثم أغمي عليه، فأفاق فقال: «أحضرت الصلاة؟!»، قلن: (نعم)، قال: «مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس»، ثم أغمي عليه، فقالت عائشة: (إن أبي رجل أسيف، (أو أسف)، فلو أمر غيره!)، قال: ثم أفاق فقال: «هل أقيمت الصلاة؟!»، فقالوا: (لا!)، فقال: «مروا بلالا فليقم، ومروا أبا بكر فليصل بالناس!»، فقالت عائشة: (إن أبي رجل أسيف، فلو أمرت غيره!)، فقال: «إنكن صواحب يوسف: مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل بالناس»، فأقام بلال، وتقدم أبو بكر. ثم إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أفاق فقال: «أبغوا لي من أعتد عليه»، قال فخرج يعتمد على بربرة وإنسان آخر، حتى جلس إلى جنب أبي بكر، فأراد أن يتأخر (فمنعه) رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلى أبو بكر بالناس. فلما قبض رسول الله،

التوحيد

صلى الله عليه وسلم، قال عمر: (لا أسمع أحدا يقول إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مات إلا ضربته بسيفي!)، قال سالم بن عبيد: ثم أرسلوني فقالوا: (انطلق إلى صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فادعه!)، قال فأتيت أبا بكر وهو في المسجد، وقد أدهشت، فقال لي أبو بكر: (لعل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مات؟!، فقلت: (إن عمر يقول لا أسمع أحدا يقول إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مات إلا ضربته بسيفي!)، قال فقام أبو بكر، رضي الله تعالى عنه، فأخذ بساعدي، أنا وهو، فقال: (أوسعوا لي!)، فأوسعوا له فانكب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومسه ووضع يديه أو يده، وقال: (إنك ميت وإنهم ميتون)، فقالوا: (يا صاحب رسول الله: أمت رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!، فقال: (نعم)، فعلموا أنه كما قال، وكانوا أميين، لم يكن فيهم نبي قبله، فقالوا: (يا صاحب رسول الله: أنصلي عليه، [كيف نصلي عليه؟!، قال: (يدخل قوم فيكبون)]، ويدعون، [ويصلون] ثم يخرجون، ثم يدخل غيرهم حتى يفرغوا!)، قالوا: (يا صاحب رسول الله: أيدفن؟!، قال: (نعم)، قالوا: (أين يدفن؟!، قال: (في المكان الذي قبض فيه روحه، فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب!)، فعلموا أنه كما قال. قال: ثم خرج، فأمرهم أن يغسله بنو أبيه، قال ثم خرج واجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: (إن للأنصار في هذا الأمر نصيبا!)، قال فأتوهم فقال قاتل منهم: (منا أمير، ومنكم أمير للمهاجرين!)، فقام عمر فقال لهم: (من له ثلاث مثل ما لأبي بكر: ثاني اثنين إذ هما في الغار من هما؟! إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا من هما؟! من كان، الله عز وجل، معهما؟!، قال ثم أخذ بيد أبي بكر فبايعه وبايع الناس، وكانت بيعة حسنة جميلة)، وكان في الأصل: (فحيه)، وهو تصحيف بلا شك، فأصلحناها: (فمنعه)، كما هي في رواية الطبراني في «المعجم الكبير»، ويصلح أن يقال أيضاً: (فحبسه) كما هو في رواية النسائي في «السنن الكبرى»، والمعنى واحد، وسقط سطر من النسخة الأصلية هو الذي بين المعكوفتين: [كيف نصلي عليه؟!، قال: (يدخل قوم فيكبون)]، وأضفنا لفظة [ويصلون] بعد لفظة (ويدعون)، كما هي في رواية الطبراني في «المعجم الكبير».

هذا إسناد في غاية الصحة، وهو متصل مجود أيضاً:

– محمد بن الفضل، هو أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري، الملقب بـ«عارم»، شيخ البخاري وعبد بن حميد، ثقة ثبت، من رجال الشيخين والجماعة.
– وبقيّة الرجال سبقت دراستهم.

* وهو في «الأحاد والمثاني»: [قال أبو عمرو نصر بن علي الحداني نا عبد الله بن داود قال سلمة بن نبيط أنا عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد، رضي

الله تعالى عنه، قال: أغمي على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في مرضه فأفاق فقال: «**حضرت الصلاة؟!**»، قالوا: (نعم)، فقال: «**مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل للناس، (أو بالناس)**»، ثم أغمي عليه فأفاق فقال: «**حضرت الصلاة؟!**»، قالوا: (نعم)، فقال: «**مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل للناس**»، ثم أغمي عليه فأفاق قال: «**حضرت الصلاة؟!**»، قالوا: (نعم)، قال: «**مروا بلالا فليؤذن، ومروا أبا بكر فليصل للناس**»، فقالت عائشة، رضي الله تعالى عنها: (إن أبي رجل أسيف، إذا قام ذلك المقام يبكي، فلا يستطيع، فلو أمرت غيره!)، قال: ثم أغمي عليه فأفاق فأمر بلالا فأذن وأمر أبا بكر رضي الله تعالى عنه فصلى بالناس، ثم إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجد خفة فقال انظروا لي من أتكىء عليه فجاءت بريرة ورجل آخر فاتكأ عليهما فلما رآه أبو بكر رضي الله تعالى عنه هم ذهب لينكص، فأومى إلي أن أثبت مكانك، حتى قضى أبو بكر، رضي الله تعالى عنه، صلاته ثم إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبض، فقال عمر رضي الله تعالى عنه: (والله لا أسمع أحدا يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض إلا ضربته بسيفي هذا!)، وكان الناس أميين لم يكن فيهم نبي قبله، قال فأمسك الناس، وقالوا: (يا سالم انطلق إلى صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فادعه!)، فأتيت أبا بكر رضي الله تعالى عنه وهو في المسجد فأتيته أبكي دهشا فلما رأيته قال: (قبض رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، فقلت: (إن عمر يقول: (لا أسمع أحدا يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض إلا ضربته بسيفي هذا!))، فقال: (انطلق)، فانطلقت معه، وجاء والناس قد أكبوا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا أيها الناس: أفرجوا لي!)، قال: فأفرجوا له، فجاء حتى أكب عليه، ثم لمسه، ثم قال: (إنك ميت وإنهم ميتون)، فقالوا: (يا صاحب رسول الله: أقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، فعلموا أن قد صدق، فقالوا: (يا صاحب رسول الله: نصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قالوا: (كيف؟!)، قال: (يدخل قوم فيكبرون ويدعون ثم يخرجون حتى يدخل الناس)، قالوا: (يا صاحب رسول الله: أيدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، قال: (نعم)، قالوا: (أين؟!)، قال: (في المكان الذي قبض الله عز وجل فيه روحه فإن الله تبارك وتعالى لم يقبض روحه إلا في مكان طيب)، فعلموا أن قد صدق، ثم أمرهم أن يغسله بنو أبيه، واجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: (انطلقوا بنا إلى إخواننا من الأنصار ندخلهم معنا في هذا الأمر!)، فقالت الأنصار: (منا أمير ومنكم أمير؟!)، فقال عمر رضي الله تعالى عنه: (من له مثل هذا: إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا من هما؟!)، ثم بسط يده فبايعه، وبايعه الناس بيعة حسنة جميلة، قال بن أبي عاصم: (وأحسبني قد سمعته من نصر بن علي ما لا

أُحصيه).

* وأخرج الإمام ابن ماجه صدره فقال: [حدثنا نصر بن علي الجهضمي أنبأنا عبد الله بن داود من كتابه في بيته قال سلمة بن نبيط أنبأنا عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد به إلى قوله: ثم إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبض]، وقال أبو عبد الله ابن ماجه: (هذا حديث غريب لم يحدث به غير نصر بن علي).

قلت: رحم الله الإمام ابن ماجه، بل حدث به كل من عارم ومسدد عن عبد الله بن داود الخريبي فتابعوا بذلك نصر بن علي الجهضمي، وحدث به غير واحد عن سلمة بن نبيط، متابعين للخريبي، فليس في الحديث أي غرابة. وعلى كل حال فإن الإمام نصر بن علي ثقة ثبت حجة، لا يحتاج إلى متابعة!

* وجاء بعضه في «سنن البيهقي الكبرى» من طريق ثالثة إلى سلمة بن نبيط: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي ثنا يونس بن بكير عن سلمة بن نبيط عن أبيه نبيط بن شريط الأشجعي عن سالم بن عبيد، وكان من أصحاب الصفة، قال: دخل أبو بكر، رضي الله تعالى عنه، على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حين مات، ثم خرج، فقليل له: (توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!)، فقال: (نعم)، فعلموا أنه كما قال قيل: (ويصلى عليه، وكيف يصلى عليه؟!)، قال: (يجيئون عصبا عصبا فيصلون)، فعلموا أنه كما قال، فقالوا: (هل يدفن، وأين؟!)، فقال: (حيث قبض الله روحه فإنه لم يقبض الله روحه إلا في مكان طيب!)، فعلموا أنه كما قال]

* وجاء بعضه في «سنن البيهقي الكبرى» من طريق رابعة إلى سلمة بن نبيط: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو أحمد حمزة بن العباس بن الفضل بن الحارث العقبي ثنا عبد الله بن روح المدايني ثنا سواده بن سلمة بن نبيط عن أبيه سلمة بن نبيط عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد الأشجعي قال لما مات رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان من أجزع الناس كلهم عليه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر الحديث إلى أن قال فقالوا يعني لأبي بكر رضي الله تعالى عنه يا صاحب رسول الله أمات رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم من يغسله قال رجال أهل بيته الأدنى فالأدنى قالوا يا صاحب رسول الله فأن تدفنه قال ادفنوه في البقعة التي قبضه الله فيها لم يقبضه إلا في أحب البقاع إليه]

❖ فصل: وضع الوجه على القبر الشريف

* جاء في «المستدرك على الصحيحين»: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري ثنا أبو عامر عبد الملك بن عمر العقدي ثنا كثير بن زيد عن داود بن أبي صالح قال: [أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فأخذ برقبتة، وقال: (أتدري ما تصنع؟!)]، قال: (نعم)، فأقبل عليه، فإذا هو أبو أيوب الأنصاري، رضي الله تعالى عنه، فقال: (جنّت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم أت الحجر، سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله»). وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

قلت: هو صحيح كما قالوا، لأن داود بن أبي صالح قد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (داود بن أبي صالح روى عن أبي أيوب روى عنه كثير بن زيد سمعت أبي يقول ذلك)، ولم يتكلم فيه بشيء كعادته مع أكثر المقلين من الثقات، وجاء في تقريب التهذيب: (داود بن أبي صالح حجازي مقبول من الثالث)، وهذا يعني في اصطلاح الحافظ أن حديثه صحيح إذا توبع، وقد توبع هنا كما سيأتي أدناه، ولكن الحق أنه على كل حال تابعي على العدالة الأصلية، وثناء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على الصحابة والتابعين بالعدالة وحسن الرواية.

وداود بن أبي صالح هذا هو قطعاً غير داود بن أبي صالح الليثي المدني الذي يروي عن نافع، وعنه: أبو عبد الله الشقري فهذا منكر الحديث متروك متهم، وهو متأخر جداً، من السابعة. وليس هو داود بن أبي صالح، مولى أبي قتادة الأنصاري، التمار المدني الذي ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» وقال عنه: (سمع سالم بن عبد الله وأباه وأمه سمع منه هشام بن عروة وعبد العزيز بن محمد والوليد بن كثير قال محمد بن عبد الله بن عبيد سمع جده عبيدا حدثنا مصعب بن ثابت حدثنا داود بن أبي صالح التمار مولى أبي قتادة سمع أبا أمامة نسبه بن جريج)، ولكن يحتمل أنه هو: فإن كان هو فيها ونعمت لأن هذا ثقة لعله من الطبقة الرابعة وهو مدني لا يبعد أن يكون أدرك في شبابه أبا أيوب الأنصاري قبيل وفاته وشاهد القصة ثم طلب العلم متأخراً فكان أكثر شيوخه الذين ذكرهم البخاري كأئهم أقرانه في السن، وهذا ليس بالأمر النادر، بل لعل هذا هو الصحيح فالتبس الأمر على الحافظ فميز بين الإثنين، لاختلاف طبقة الشيوخ، وهما في الحقيقة رجل واحد.

* والحديث كذلك في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا عبد الملك بن عمرو ثنا كثير بن زيد عن داود بن أبي صالح به؛ كما أخرجه ابن عساكر من طريق عبد الله بن أحمد بن

حنبل فقال: أخبرنا أبو القاسم بن الحصين أنا أبو علي بن المذهب أنا أحمد بن جعفر نا عبد الله بن أحمد به؛ كما أخرجه ابن عساكر من طريق أخرى: أخبرنا أبو سهل بن سعدويه أنا عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن أنا جعفر بن عبد الله نا محمد بن هارون نا محمد بن بشار ثنا أبو عامر نا كثير بن زيد به.

* كما أخرج ابن عساكر طريقاً ثالثة مهمة فيها المتابعة المشار إليها أعلاه وهي: أخبرنا أبو غالب وابو عبد الله ابنا أبي علي قالوا أنا أبو الحسين بن الأبنوسي أنا أحمد بن عبيد بن الفضل أنا محمد بن الحسين بن محمد نا ابن أبي خيثمة نا إبراهيم ابن حمزة نا سفيان بن حمزة عن كثير يعني ابن زيد عن **المطلب يعني ابن عبد الله بن حنطب** قال جاء أبو ايوب الأنصاري يريد أن يسلم على رسول الله، فجاء مروان وهو كذلك فأخذ برقبتة فقال هل تدري ما تصنع فقال: (قد دريت: **إني لم أت الحجر ولا الخدر**، ولكني جئت رسول الله! سمعت رسول الله، يقول: **« لا تبكوا على الدين ما وليه أهله ولكن ابكوا على الديني إذا وليه غير أهله »**). فظهر من ذلك أن المطلب بن عبد الله بن حنطب تابع داود بن أبي صالح على روايته، والمطلب ثقة ولكن عابوا عليه كثرة الإرسال، فصح الحديث على كل الاحتمالات فيما يتعلق بداود بن أبي صالح، ولله الحمد والمنة، وهو الذي تتم بنعمته الصالحات.

❖ فصل: زيارة فاطمة، سلام الله عليها، لقبر عمها حمزة:

* جاء في المستدرک على الصحيحين: حدثنا أبو حميد أحمد بن محمد بن حامد العدل بالطبران ثنا تميم بن محمد ثنا أبو مصعب الزهري حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي فديك أخبرني سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه: [أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده]، وقال الحاكم: هذا الحديث رواه عن آخرهم ثقات. (في الأصل: سليمان بن داود عن جعفر؛ سقط منه عن أبيه)

* كما جاء في المستدرک على الصحيحين أيضاً من طريق ثانية: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار ثنا أبو بكر بن أبي الدنيا القرشي حدثني علي بن شعيب ثنا بن أبي فديك أخبرني سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه أن أباه علي بن الحسين حدثه عن أبيه: [أن فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة بن عبد المطلب في الأيام فتصلي وتبكي عنده] وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ولكن قال الذهبي في التلخيص: سليمان بن داود مدني تكلم فيه.

قلت: نعم، ولكنه كلام غير مفسر لا يضر:

– ففي الجرح والتعديل: سليمان بن داود بن قيس الفراء روى عن عبد الله بن يزيد بن هرمز ويحيى بن سعيد روى عنه بن وهب ومحمد بن إسحاق المسيبي سمعت أبي يقول ذلك وسئل عنه فقال: **(شيخ لا أفهمه كما ينبغي)**، قال أبو محمد: وروى عن موسى بن عقبة وأبيه داود بن قيس وعبيد الله بن عمر وعطاف بن خالد روى عنه إسماعيل بن أبي أويس قلت: قول أبي حاتم: **(شيخ لا أفهمه كما ينبغي)**، إقرار بعدم معرفة حاله على وجهها، فهو توقف عن الحكم، وليس جرحاً، ولعل ذلك لقلة حديثه جداً!

– وفي لسان الميزان، قال: (الأزدي تكلم فيه). قلت الأزدي متعنت، ولم يفسر جرحه هذا! – وفي التاريخ الكبير: قال محمد بن إسحاق المسيبي عن سليمان بن داود بن قيس عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك رأى النبي، صلى الله عليه وسلم، يصلي على حمار والقبلة خلفه وهو إلى خبير وقال الحسن بن صباح نا إسماعيل بن عمر عن داود هو بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن أنس رأى النبي، صلى الله عليه وسلم، نحوه وروى أبو كريب نا إسحاق بن سليمان عن داود بن قيس عن يحيى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقال مالك وعبد الوارث عن يحيى رأى أنسا وهو أصح.

قلت: رواية سليمان بن داود بن قيس لهذا الحديث (صلاة النبي على الدابة لغير القبلة) لم ينفرد به، بل قد توبع، تابعه إسحاق بن سليمان، ولم ينفرد بها أبوه داود بن قيس، وهو ثقة، بل تابعه داود بن عجلان مع ضعفه. والأولى أن يقال: كلاهما صحيح، فالظاهر أن يحيى بن سعيد الأنصاري رأى أنسا يصلي هكذا ثم حدثه أنس بما رأى من فعل النبي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، فروى يحيى تارة هذا وتارة هذا، والله أعلم. وصلاة النبي على الدابة مشهور منقول في أكثر كتب السنن.

هذا كل ما وجدناه من «الكلام» عن سليمان بن داود بن قيس، وهو كما ترى لا يضر كثيراً، كما وجدناه قد وثقه ابن حبان، والحاكم، وروى عنه الثقات: شيخ مسلم محمد بن إسحاق المسيبي المخزومي، محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، وهو من رجال البخاري ومسلم، وكذلك ابن وهب وإسماعيل بن أبي أويس (وفق ما ذكره ابن أبي حاتم). فظهر بذلك أنه إلى الوثاقة أقرب وأنه صدوق، صحيح الحديث، قليله جداً، والله أعلم وأحكم.

❖ فصل: حديث سلمة بن الأزرق في اتباع الجائر

* كما جاد في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا سليمان بن داود نا إسماعيل أخبرني محمد بن عمرو بن حطة عن محمد بن عمرو بن عطاء بن علقمة انه كان جالسا

التوحيد

مع بن عمر بالسوق ومعه سلمة بن الأزرق إلى جنبه فمر بجنائزها يتبعها بكاء فقال عبد الله بن عمر: (لو ترك أهل هذا الميت البكاء لكان خيرا لميتهم)، فقال سلمة بن الأزرق: (تقول ذلك يا أبا عبد الرحمن؟! قال: (نعم أقوله!)، قال: (أنى سمعت أبا هريرة، ومات ميت من أهل مروان فاجتمع النساء يبكين عليه، فقال مروان: (قم يا عبد الملك فإنهن ان يبكين)، فقال أبو هريرة: (دعهن فإنه مات ميت من آل النبي، صلى الله عليه وسلم، فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر بن الخطاب ينهاهن ويطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«دعهن يا بن الخطاب فإن العين دامة والفؤاد مصاب وإن العهد حديث»**)، فقال بن عمر: (أنت سمعت هذا من أبي هريرة؟! قال: (نعم!)، قال: (يأثره عن النبي صلى الله عليه وسلم؟! قال: (نعم!)، قال: (فالله ورسوله أعلم).

* وفي «المجتبى من السنن» متابعة مختصرة: أخبرنا علي بن حجر قال حدثنا إسماعيل هو بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء أن سلمة بن الأزرق قال سمعت أبا هريرة قاله. ولكن قال الألباني: (ضعيف)

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من طريق ثانية: حدثنا عبد الرزاق أنا بن جريج أخبرني هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو انه أخبره ان سلمة بن الأزرق كان جالسا مع عبد الله بن عمر بالسوق فمر بجنائزها يبكي عليها فعاب ذلك عبد الله بن عمر فانتهرهن فقال له سلمة بن الأزرق: (لا تقل ذلك، فأشهد على أبي هريرة لسمعته يقول، وتوفيت امرأة من كنانة مروان، وشهدها، وأمر مروان بالنساء التي يبكين فجعل يطردن، فقال أبو هريرة: دعهن يا أبا عبد الملك فإنه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنائزها يبكي عليها وأنا معه ومعه عمر بن الخطاب فانتهر عمر اللاتي يبكين مع الجنائز فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«دعهن يا بن الخطاب: فإن النفس مصابة، وإن العين دامة، وإن العهد حديث»**)، قال: (أنت سمعته؟! قال: (نعم) قال: (فالله ورسوله أعلم).

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: حدثنا عفان قال ثنا وهيب قال ثنا هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء به بطوله.

* وفي «سنن البيهقي الكبرى»: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكري ببغداد أنبأ إسماعيل بن محمد الصفار ثنا أحمد بن منصور الرمادي ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان أن محمد بن عمرو أخبره به بطوله.

* وفي «صحيح ابن حبان» متابعة: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال حدثنا إسحاق

بن إبراهيم قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن هشام بن عروة قال أخبرني وهب بن كيسان أن محمد بن عمرو أخبره بنحوه، ولكن قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف.

* وفي «سنن ابن ماجه»: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بنحوه مختصراً.

* ولكن جاء في «المستدرک على الصحيحين»: حدثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الفقيه الإسماعيلي ثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا هارون بن إسحاق الهمداني ثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة قال خرج النبي، صلى الله عليه وسلم، على جنازة ومعه عمر بن الخطاب فسمع نساء يبكين فزبرهن عمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمر دعهن فإن العين دامعة والنفس مصابة والعهد قريب. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه). قلت: هذا هكذا منقطع سقط منه سلمة بن الأزرق بين محمد بن عمرو بن عطاء بن علقمة وبين أبي هريرة، ولو لم يكن كذلك لكان على شرط الشيخين. ولكن الحق أنه على شرط الشيخين، تقوم به الحجة، كما سنبين بعد قليل.

فما السبب الذي دعى الألباني والأرناؤوط إلي تضعيف الحديث؟! هذا والله علم لأنهما اغترا بقول الحافظ في «التقريب» عن سلمة بن الزرق: (سلمة بن الأزرق حجازي مقبول من الثالثة)، ولم يزد علي ذلك حرفاً، وهذا يعني في اصطلاح الحافظ أنه ضعيف إلا إذا توبع، ف«المقبول» عند الحافظ في الحقيقة ليس ب«مقبول». ولما كان المتن مخافاً لهوهما، ولما يقلدانه في شأن اتباع الجازن والبكاء على الميت، لم يجهدا أنفسهما بمزيد من البحث والتدقيق.

ولكن من الروايات أعلاه يتضح أن عبد الله بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما، راجع سلمة بن الأزرق، وتأكد من أنه سمعه هكذا من أبي هريرة، رضي الله عنه، وأنه ليس من كلام أبي هريرة، وإنما هو مرفوع، ثم قبل الرواية، واستسلم لها فقال: (فالله ورسوله أعلم)، عدة مرات. وهذا توثيق قاطع، وتركبة قوية لسلمة بن الأزرق من عبد الله بن عمر، وبينهما معرفة ومجالسة، فكيف يقول الحافظ: (مقبول)، فحسب، إلا أن يكون يعني بها أحياناً لا بأس به، أو نحو ذلك، كما وقع له في عدة مواضع، لا سيما وأنه عاد فوثق سلمة بن الأزرق كما هو:

* في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» عند الكلام عن اتباع الجنائز للنساء:

التوحيد

[ومال مالك إلى الجواز وهو قول أهل المدينة ويدل على الجواز ما رواه بن أبي شيبه من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال دعها يا عمر الحديث وأخرجه بن ماجه والنسائي من هذا الوجه ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة، **ورجاله ثقات**]. وهذا هو الحق الذي لا يجوز أن تكون فيه شبهة.

إلا أن الأرجح أن سلمة بن الأزرق، رضي الله عنه، صحابي، وإن لم يكن بالمشهور، وهو أخو عمار بن ياسر من أمه، ووالد سعيد بن سلمة بن الأزرق المخزومي، رواي الحديث في ماء البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»، كما جاء مفصلاً في «الطبقات الكبرى» خلال ترجمة أبي اليقظان عمار بن ياسر، رضي الله عنهما، حيث قال الإمام محمد بن سعد: [وكان لياسر بن آخر أكبر من عمار وعبد الله يقال له حريث قتله بنو الديل في الجاهلية وخلف على سمية بعد ياسر الأزرق وكان روميا غلاما للحارث بن كلدة الثقفي وهو ممن خرج يوم الطائف إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، مع عبيد أهل الطائف وفيهم أبو بكر فاعتقهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فولدت سمية للأزرق سلمة بن الأزرق فهو أخو عمار لأمه. ثم ادعى ولد سلمة وعمرو وعقبة بني الأزرق أن الأزرق بن عمرو بن الحارث بن أبي شمر من غسان وأنه حليف لبني أمية وشرفوا بمكة وتزوج الأزرق وولده في بني أمية وكان له منهم أولاد. وكان بنو الأزرق في أول أمرهم يدعون أنهم من بني تغلب ثم من بني عكب ويصحح هذا أن جبير بن مطعم تزوج إليهم امرأة وهي بنت الأزرق فولدت له بنية تزوجها سعيد بن العاص فولدت له عبد الله بن سعيد فمدح الأخطل عبد الله بن سعيد بكلمة طويلة فقال فيها:

ويجمع نوفلا وبني عكب كلا الحيين أفلح من أصابا

ثم أفسدتهم خزاعة ودعوهم إلى اليمن وزينوا لهم ذلك وقالوا أنتم لا يغسل عنكم ذكر الروم إلا أن تدعوا أنكم من غسان فأنتم إلى غسان بعد]

* كما نقل الإمام المزي هذا الكلان بأحرفه في «تهذيب الكمال» ثم عقب فقال: [وقال يعقوب بن شيبه نحو ذلك]

ويظهر أن ذلك هو ما قاله ابن قتيبة أيضاً، كما سيأتي، في استنكار الحافظ لهذه القصة، حيث نسبها إليه:

* كما هو في الإصابة في تمييز الصحابة خلال ترجمة سمية بنت خباط، رضي الله عنها: [سمية بنت خُباط (بمعجمة مضمومة وموحدة ثقيلة) ويقال بمثناة تحتانية وعند الفاكهي سمية بنت خُبط بفتح أوله بغير ألف مولاة أبي حذيفة بن المغيرة بن عبد الله بن

عمرو بن مخزوم والدة عمار بن ياسر كانت سابعة سبعة في الإسلام عذبها أبو جهل وطعنها في قبلها فماتت فكانت أول شهيدة في الإسلام وكان ياسر حليفاً لأبي حذيفة فزوجه سمية فولدت عماراً فأعتقه وكان ياسر وزوجته وولده ممن سبق إلى الإسلام قال بن إسحاق في المغازي حدثني رجال من آل عمار بن ياسر أن سمياً أم عمار عذبها آل بني المغيرة على الإسلام وهي تأبى غيره حتى قتلوها وكان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يمر بعمار وأمه وأبيه وهم يعذبون بالأبطح في رمضان مكة فيقول صبراً يا آل ياسر موعدكم الجنة وقال مجاهد أول من أظهر الإسلام بمكة سبعة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر وبلال وخباب وصهيب وعمار وسمية فأما رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر فمنعهما قومهما وأما الآخرون فألبسوا أدرع الحديد ثم صهروا في الشمس وجاء أبو جهل إلى سمياً فطعنها بحربة فقتلها أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن مجاهد وهو مرسل صحيح السند

وقال أبو عمر قال بن قتيبة خلف على سمياً بعد ياسر الأزرق غلام الحارث بن كلة وكان رومياً فولدت له سلمة فهو أخو عمار لأمه كذا قال وهو وهم فاحش فإن الأزرق إنما خلف على سمياً والدته زياد فسلمة بن الأزرق أخو زياد لأمه فاشتبه على بن قتيبة وأخرج بن سعد بسند صحيح عن مجاهد قال أول شهيد في الإسلام سمياً والدته عمار بن ياسر وكانت عجوزاً كبيرة ضعيفة ولما قتل أبو جهل يوم بدر قال النبي، صلى الله عليه وسلم، لعمار: «قتل الله قاتل أمك». هكذا قال الحافظ، فنسب ذلك القول إلى بن قتيبة، وصنفه وهماً فاحشاً.

قلت: القول بأن سلمة بن الأزرق هو أخو عمار لأمه كالمجمع عليه عند المتقدمين، وحتى الحافظ عند كلامه عن سمياً، مولدة الحارث بن كلة لم يذكر شيئاً من ذلك مطلقاً، فكأنه ناقض نفسه، كما هو في:

* «الإصابة في تمييز الصحابة»: [سمياً مولدة الحارث بن كلة وكان يطؤها بملك اليمين فولدت له نافعاً ثم نفعياً فانتهى منه لكونه رآه أسود ثم وهبها لزوجته صفية بنت أبي عبيد بن أسيد بن أبي علاج الثقفية فزوجتها عبداً لها رومياً يقال له عبيد فولدت له زياداً فأعتقته صفية ذكر ذلك البلاذري عن عوانة أن الكواء اليشكري سبى سمياً من الروم ثم وهبها للحارث بن كلة فذكره فلها إدراك ولم يرد ما يدل على أنها رأت النبي، صلى الله عليه وسلم، في حالة إسلامها لكن يمكن أن تدخل في عموم قولهم إنه لم يبق في حجة الوداع أحد من قريش وثقيف إلا أسلم وشهدا]. فأنت ترى أن ليس هناك ذكر للأزرق مطلقاً. والظاهر أن الحافظ استشكل لفظة: (خلف على سمياً بعد ياسر الأزرق... إلخ)، وهي

التوحيد

توهم أن ذلك بعد وفاة ياسر، رضي الله عنه. وهذا طبعاً مستحيل لوفاتها شهيدة قبله، ولكبر سنّها آنذاك، حيث كانت في أواخر الستينات من عمرها، بلا شك. والذي يظهر لي أنه ربما طلق ياسر سمية فتزوجها الأزرق هذا قبل الإسلام فأنجبت منه سلمة هذا على كبر، أي وهي قريبة من الخمسين، ثم فارقها الأزرق فعادت إلى ياسر، ثم جاء الإسلام بعد ذلك، وظهر أمر آل ياسر. ويقوي هذا أن سلمة بن الأرق وأولاده ينتسبون إلى مخزوم، مما يدل على أن الأزرق كان له ولاء أو حلف مع مخزوم، ومن ثم فلا عجب أن يتزوج سمية، والدة عمار، وهي كذلك مخزومية الولاء والحلف. فيكون عمار على هذا، وهو من أوائل ولدها، أكبر من سلمة هذا بنحو ثلاثين عاماً أو أكثر من ذلك بقليل. وكان عمار عند مجيئ الإسلام من سن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، واستشهد في صفين في أوائل ٣٨ هـ وهو ابن بضع وتسعين سنة، ويكون سلمة في الأرجح آنذاك ابن بضع وستين. فإن كان عمر كأكخيه فلا يبعد أن يكون قد بقي بعد وفاة أبي هريرة عندما حصلت هذه القصة، وهو في أواخر الثمانينات في سن عالية. فإذا صح هذا، وهو ما تنسجم به جميع الوقائع، فيكون سلمة صغيراً عند مجيئ الإسلام، ولا يبعد أن يكون مع أبيه في الطائف، ولم يسلم إلا متأخراً جداً مع أهل الطائف، والظاهر أنه كان على النقيض من عمار، رضي الله عنه، فمال إلى العزلة والخمول، ولم تكن له شهرة أو مشاركة في الحياة العامة. والله أعلم وأحكم.

❦ فصل: حديث «اعقلها وتوكل!»

* جاء في صحيح ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان قال حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا حاتم بن إسماعيل قال حدثنا يعقوب بن عبد الله عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال: قال رجل للنبي، صلى الله عليه وسلم: (أرسل ناقتي وأتوكل؟!)، قال: «اعقلها وتوكل». قال أبو حاتم، رضي الله تعالى عنه، يعقوب هذا هو يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري من أهل الحجاز مشهور مأمون، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: حديث حسن.

* وأخرجه أحمد بن عمرو بن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، فقال: حدثنا هشام بن عمار، إلى منتهاه بمثله.

* كما أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» من طريق ثانية فقال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي: نا عبد الله بن موسى: حدثني يعقوب بن عبد الله، به. – يعقوب بن عبد الله، هو يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري: لا

بأس به، أخرج له النسائي حديثاً واحداً، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير، وكذلك ابن أبو حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال بعد ذكر الحديث: مشهور مأمون، ولخص الحافظ حاله في التقريب فقصر شيئاً ما إذ قال: (مقبول، من السابعة)، فحديثه لا ينزل عن مرتبة الحسن.

و بقية رجال الإسناد ثقات مشاهير من رجال البخاري، فالإسناد حسن قطعاً، ولكن الحديث صحيح بملاحظة الطريق التالية:

* قال الترمذي: حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا المغيرة بن أبي قرّة السدوسي قال سمعت أنس بن مالك يقول: قال رجل: (يا رسول الله أعقلها وأتوكل أو أطلقها وأتوكل؟!)، قال: «**اعقلها وتوكل!**».

قال عمرو بن علي الفلاس: قال يحيى (يعني بن سعيد القطان): وهذا عندي حديث منكر! قال أبو عيسى: (وهذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا)، وحسنه الألباني.

– المغيرة بن أبي قرّة: مستور، لم يرد فيه جرح قط، وقد وثقه ابن حبان.

– وبقية أئمة ثقات أثبات!

قلت: هذا إسناد لا بأس به، والمتن مستقيم، لا سيما وقد روي مثله عن عمرو بن أمية الضمري، رضي الله عنه، ولم يظهر لي وجه استتكار الإمام الحجة يحيى بن سعيد القطان، رحمه الله، ولعله إنما أراد الغرابة والانفراد فحسب، لا النكارة الحقيقية، التي توجب رد الحديث وتضعيفه!

* ثم وجدنا طريقاً ثالثة ذكرها الحافظ تعليقاً في «تعجيل المنعة» في خلال ترجمة النعمان الغفاري من رواية أبي الأسود الغفاري عن النعمان الغفاري عن أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «**اعقلها وتوكل!**».

فالحديث صحيح بمجموع الطرق، وقد جزم الحافظ بنسبته إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في غير موضع من «فتح الباري»، والله الحمد والمنة.

❖ فصل: طاعة الإمام حق على المرء المسلم:

* أخرج تمام في «الفوائد»: أخبرنا الحسن بن حبيب: حدثنا بدر بن الهيثم الدمشقي: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن: حدثنا عبد الرحمن بن المغراء عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**طاعة الإمام حق على المرء المسلم، ما لم يأمر بمعصية الله عز وجل، فإذا أمر**

بمعصية الله، فلا طاعة له.

- الحسن بن حبيب، أبو علي الفقيه الشافعي، المعروف بالخضائري، ثقة ثبت، كما قال ابن عساكر في ترجمته: (أحد الثقات الأثبات، ولد سنة ٢٤٢، ومات سنة ٣٣٨).
- بدر بن الهيثم، أبو القاسم اللخمي، القاضي، كوفي نزل بغداد، ثقة. ترجم له الخطيب فقال: (وكان ثقة، من المعمرين، مات سنة ٣١٧).
- سليمان بن عبد الرحمن، هو أبو داود سليمان بن عبد الرحمن بن حماد، الطلحي التمار، من ولد طلحة بن عبيد الله، كوفي ثقة، مات سنة ٢٥٢، من شيوخ أبي داود. ترجم له الحافظ، وقال: (صدوق).
- عبد الرحمن بن مغراء، أبو زهير الدوسي الكوفي، ثقة، تكلموا فقط في حديثه من الأعمش، وليس هذا منها، وقال الحافظ: (صدوق، تكلم في حديثه من الأعمش). وبقيته أئمة ثقات مشاهير، والمتمن مستقيم تشهد له نصوص الكتاب والسنة المتضافرة، فالحديث صحيح قطعاً، وقد قصر الألباني عندما قال: (حسن)، فحسب!

❖ فصل: حديث عدي بن حاتم في تفسير ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون

الله﴾:

* وقد جاء في تفسير هذه الآية عن عدي بن حاتم - رضى الله عنه - قال: [أتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي، اطرَح هذا الوثن من عنقك!»، قال: فطرحتُه؛ وانتهيت إليه وهو يقرأ في سورة «براءة» فقرأ هذه الآية: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾، قال قلت: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم!، قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟ ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟» قال قلت: بلى، قال: «فتلك عبادتهم»، (وفي رواية: قال: «صدقت، ولكن كانوا يحلون ما حرم الله فيستحلونه، يحرمون ما أحل الله لهم فيحرمونه»)[، رواه الطبري في «التفسير»، وهذا هو لفظه من طريق أبي كريب، قال: حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالا: حدثنا مالك بن إسماعيل؛ وحدثنا أحمد بن إسحاق، قال: حدثنا أبو أحمد، جميعاً، عن عبد السلام بن حرب، قال: حدثنا غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم، به. وله في الطبري طرق أخرى بطوله ومختصراً.

كما رواه الطبراني في «الكبير» من عدة طرق، وهو كذلك في تاريخ أصبهان، ورواه البيهقي في سننه، وكذلك الترمذي في سننه وقال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث)، كلهم عن عبد السلام بن

حرب، وهو ثقة حافظ، أما غطيف بن أعين فهو قليل الحديث جداً، روى عنه عبد السلام بن حرب وإسحاق بن أبي فروة، ذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته العامة، وذكره البخاري في تاريخه الكبير مع ذكر هذا الحديث من غير جرح ولا تعديل، وضعفه الدارقطني، متعنتاً، هكذا مرسلاً من غير تفسير لجرحه، وتلبعه الحافظ بدون حجة، فلم يصب ولم يحسن.

والحق أنه لم يروى عن غطيف بن أعين هذا قط ما يستنكر، وعدالته ثابتة برواية اثنين من الثقات عنه، وعدم ورود جرحه مفسرة معتبرة فيه أصلاً، فهو حسن الحديث، لا بأس به. فالحديث حسن لذاته، متنه مستقيم، تقوم به الحجة، وقد صححه واعتمده الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي في «الإحكام»، وهو صحيح على شرط ابن حبان، وهو صحيح قطعاً بشواهد التالية:

- قال الطبري في «التفسير»: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان (يعني الثوري)، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري، عن حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه، أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿اتخذوا أhabارهم وrehبانهم أرباباً من دون الله﴾، أكانوا يعبدونهم؟! قال: لا، (وفي رواية: أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم، ولا يصلون لهم، ولكنهم) كانوا إذا أكلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه. وكفاك بهذا الإسناد قوة! وقد أخرجه الطبري بطوله من طرق عدة صحاح وحسان عن حبيب بن أبي ثابت، وروى مثله البيهقي، كما أخرجه الطبري من طريق أخرى عن حذيفة مختصراً بلفظ: (لم يعبدوهم، ولكنهم أطاعوهم في المعاصي!).

- وأخرج الطبري بسنده عن ابن عباس في تفسير الآية، قال: (زينوا لهم طاعتهم).

- وأخرج بسند آخر عن السدي، قال: قال عبد الله بن عباس: (لم يأمرهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمرهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسامهم الله بذلك أرباباً).

- وأخرج بسنده عن الحسن البصري في تفسيرها، قال: (في الطاعة).

- وأخرج بسنده عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في تفسير هذه الآية، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الربوبية التي كانت في بني إسرائيل؟! قال: لم يسبوا أhabارنا بشيء مضى؛ ما أمرنا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به، وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم!

❖ فصل: قول ابن مسعود: (الرشا في الحكم كفر)

* جاء في مسند أبي يعلى: حدثني محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا فطر بن خليفة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: [كنت جالسا عند عبد الله، فقال له رجل: (ما السحت؟)، قال: (الرشا!)، فقال: (في الحكم؟)، قال: (ذاك الكفر!)، ثم قرأ: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾]. قال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح، وهو كما قال، فالأثر عن ابن مسعود ثابت صحيح يقيناً، خصوصاً مع المتابعات، والطرق، والشواهد التالية:

– ففي سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: حدثنا إبراهيم بن مرزوق: حدثنا مكي بن إبراهيم: حدثنا فطر بن خليفة، عن منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن مسروق قال: [سئل عبد الله عن السحت فقال: (هي الرشا)، فقال: (في الحكم؟)، فقال عبد الله: (ذاك الكفر!)، وتلا هذه الآية: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾]. هذا كذلك إسناده صحيح.

– وقد توبع فطر بن خليفة كما في سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: أنبأ أبو بكر أحمد بن إسحاق: أنبأ عمر بن حفص: حدثنا عاصم بن علي: حدثنا شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: [سألت عبد الله يعني بن مسعود عن السحت فقال: (الرشا!)، وسألته عن الجور في الحكم فقال: (ذاك الكفر!)].

– وجاء من طريق أخرى عن مسروق كما هو في المعجم الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز: حدثنا أبو نعيم: حدثنا شريك، عن السدي، عن أبي الضحى، عن مسروق عن عبد الله أنه سئل عن السحت، قال: (الرشا!)، قيل: (في الحكم؟)، قال: (ذاك الكفر!).

– وجاء من طريق ثالثة عن مسروق، كما قال النسائي في «المجتبى من السنن»: أخبرنا قتيبة وعلي بن حجر قالوا حدثنا خلف يعني بن خليفة عن منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة عن أبي وائل عن مسروق قال: (القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت وإذا قبل الرشوة بلغت به الكفر)، وقال مسروق: (من شرب الخمر فقد كفر، وكفره أن ليس له صلاة). وهذا كذلك صحيح بذاته، إذا أمتنا اختلاط خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي، لأنه اختلط في الآخر، وقد أمتنا ذلك بشهادة المتابعات السابقة واللاحقة.

– بل وجاء من غير طريق مسروق ففي المعجم الكبير: حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي: حدثنا سعيد بن منصور: حدثنا حماد بن يحيى الأبح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن بن مسعود قال: (الرشوة في الحكم كفر، وهي بين الناس سحت).

– وهذا هو كذلك قول مسروق، وفعله، كما في الطبقات الكبرى: أخبرنا عمرو بن الهيثم

أبو قطن قال حدثنا المسعودي عن بكير بن أبي بكير عن أبي الضحى أن مسروقاً شفع لرجل بشفاعة فأهدى له جارية فغضب وقال: [لو علمت أن هذا في نفسك ما تكلمت فيها ولا أتكلم فيما بقي منها أبداً سمعت عبد الله بن مسعود يقول من شفع شفاعة ليرد بها حقاً أو يدفع بها ظلماً فأهدى له فقبل فذلك السحت! قالوا: ما كنا نرى السحت إلا الأخذ على الحكم؟! قال: الأخذ على الحكم كفر]. هذا الإسناد صحيح إذا أئمنّا اختلاط المسعودي، لأنه اختلط في الآخر، وقد أئمنّا ذلك لأن سماع عمرو بن الهيثم، أبي قطن، من المسعودي قديم، وكذلك بشهادة المتابعات السابقة.

❖ فصل: قصة مالك بن الدُخْشُم

* الحديث بطوله هو كما في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري: [حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرًا من الأنصار، أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي فإذا كانت الأمطار سأل الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم فوددت يا رسول الله أنك تأتي فتصلي في بيتي فأخذته مصلي فقال سأفعل إن شاء الله قال عتبان فغدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت له فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال لي أين تحب أن أصلي من بيتك فأشرت إلى ناحية من البيت فقام النبي صلى الله عليه وسلم فكبر فصففنا فصلي ركعتين ثم سلم وحسبناه على خزير صنعناه فثاب في البيت رجال من أهل الدار ذوو عدد فاجتمعوا، فقال قائل منهم: (أين مالك بن الدخشن؟)، فقال بعضهم: (ذلك منافق لا يحب الله ورسوله!)، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تقل: ألا تراه قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله»، قال: (الله ورسوله أعلم)، قال: قلنا: (فإننا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين!)، فقال: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله!». قال بن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري أحد بني سالم وكان من سراتهم عن حديث محمود فصدقة]

- وهو في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن بن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري به بطوله كسابقه]
- وهو في «صحيح مسلم»: [حدثني حرمة بن يحيى التجيبي أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أن محمود بن الربيع الأنصاري حدثه أن عتبان بن مالك وهو من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا من الأنصار أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني قد أنكرت بصرى، فساق الحديث بطوله كسابقه] * وهو في «**صحيح ابن حبان**»: [أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة حدثنا حرمله بن يحيى حدثنا بن وهب أخبرنا يونس عن بن شهاب أن محمود بن الربيع الأنصاري أخبره به بعين حديث مسلم]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم) - وهو في «**صحيح ابن خزيمة**»: [أنا أبو طاهر نا أبو بكر نا محمد بن عزيز الأيلي أن سلامة حدثهم عن عقيل أخبرني محمد بن مسلم أن محمود بن الربيع الأنصاري أخبره أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وممن شهد بدرا من الأنصار أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني قد أنكرت بصرى، فساق الحديث بطوله]

- وهو في «**المعجم الكبير**» بنحوه: [حدثنا مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن عقيل (ح) وحدثنا عمرو بن أبي الطاهر بن السرح المصري ثنا محمد بن عزيز الأيلي ثنا سلامة بن روح عن عقيل أخبرني محمد بن مسلم أن محمود بن الربيع الأنصاري أخبره بطوله، قال محمد: (ثم سألت الحصين بن محمد وهو أحد بني سالم من سراتهم عن حديث محمود فصدقه)]

- وهو بطوله في «**سنن البيهقي الكبرى**»: [أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأ أحمد بن عبيد الصفار ثنا بن ملحان ثنا يحيى عن الليث عن عقيل عن بن شهاب أنه قال حدثني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا من الأنصار أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني قد أنكرت بصرى، فساق الحديث] ثم قال البيهقي: [رواه البخاري في الصحيح عن يحيى بن بكير]

- وهو في «**سنن البيهقي الكبرى**»: [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أنبأ أحمد بن إبراهيم ثنا بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أنه قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري به بتمام طوله]، ثم قال البيهقي: [رواه البخاري في الصحيح عن يحيى بن بكير وأخرجه مسلم من وجه آخر عن الزهري فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل قول الواقع في مالك بن الدخشن بأنه منافق حتى تبين له من أين يقول ذلك لما بينه لم يره نفاقا فرد عليه قوله]

- وهو في «**الجامع الصحيح المختصر**» من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري مطولاً: [حدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن بن شهاب قال أخبرني محمود بن

الربيع الأنصاري أنه عقل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعقل مجة مجها في وجهه من بئر كانت في دارهم فزعم محمود أنه سمع عتبان بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت أصلي لقومي ببني سالم وكان يحول ببني وبينهم واد إذا جاءت الأمطار فيشق علي اجتيازه قبل مسجدهم فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له إني أنكرت بصري وإن الوادي الذي ببني وبين قومي يسيل إذا جاءت الأمطار فيشق علي اجتيازه فوددت أنك تأتي فتصلي من بيتي مكانا أتخذه مصلى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، سأفعل فغدا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله تعالى عنه بعد ما اشتد النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذنت له فلم يجلس حتى قال أين تحب أن أصلي من بيتك فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن أصلي فيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر وصفنا وراءه فصلى ركعتين ثم سلم وسلمنا حين سلم فحبسته على خزير يصنع له فسمع أهل الدار رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فثاب رجال منهم حتى كثر الرجال في البيت فقال رجل منهم: (ما فعل مالك؟! لا أراه!)، فقال رجل منهم: «ذاك منافق لا يحب الله ورسوله»، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لا تقل ذلك: ألا تراه قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله»، فقال: (الله ورسوله أعلم، أما نحن فوالله لا نرى وده ولا حديثه إلا إلى المنافقين)، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله»، قال محمود فحدثتها قوما فيهم أبو أيوب صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في غزوته التي توفي فيها ويزيد بن معاوية عليهم بأرض الروم، فأنكرها على أبو أيوب قال: (والله ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ما قلت قط)، فكبر ذلك علي فجعلت لله علي إن سلمني حتى أقفل من غزوتي أن أسأل عنها عتبان بن مالك رضي الله تعالى عنه إن وجدته حيا في مسجد قومه ففقلت فأهللت بحجة أو بعمره ثم سرت حتى قدمت المدينة فأتيت بني سالم فإذا عتبان شيخ أعمى يصلي لقومه فلما سلم من الصلاة سلمت عليه وأخبرته من أنا ثم سألته عن ذلك الحديث فحدثني، كما حدثني أول مرة

- وهو في «مسند أبي داود الطيالسي» أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بطوله مع تعقيب لطيف للإمام الزهري: [حدثنا إبراهيم بن سعد قال سمعت الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك السلمي قال كنت أؤم قومي بني سالم وكان إذا جاءت السيول شق علي أن اجتاز واديا ببني وبين المسجد، ... فسأقه بطوله، قال الزهري: (ونحن نرى أن ذلك قبل أن تنزل موجبات الأمور قد نزل أمر أدركنا العلماء وهم يرون ذلك فمن

استطاع منكم ان لا يغتر فلا يغتر ان الله عز وجل فرض على أهل هذه الكلمة أموراً نخشى ان يكون الأمر قد صار إليها]

– وهو في «سنن البيهقي الكبرى» من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري مختصراً من غير ذكر لقصة ابن الدخشم: [وأخبرنا أبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب أنبأ أبو بكر الإسماعيلي أنبأ الفاريابي ثنا محمد بن عثمان بن خالد ثنا إبراهيم بن سعد عن بن شهاب عن محمود بن الربيع الأنصاري عن عتبان بن مالك بنحوه إلى قوله: فكبر وصفنا خلفه وصلى لنا ركعتين]، ثم عقب البيهقي فقال: [أخرجه البخاري في الصحيح من حديث يعقوب بن إبراهيم عن أبيه أطول من هذا وذكر فيه هذه الألفاظ وأخرجه مسلم من وجه آخر عن الزهري]

– وهو في «الأحاد والمثاني» من طريق معمر عن الزهري في قصة طويلة جميلة إليكها بطولها: [حدثنا حسين بن حسن نا عبد الله بن المبارك ثنا معمر عن الزهري حدثه: ثنا محمود بن الربيع زعم أنه عقل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقل مجة مجها من دلو كان في دارهم قال سمعت عتبان بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه، ثم أحد بني سالم، يقول كنت أصلي لقومي بني سالم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إني قد أنكرت بصري وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي فلوددت أنك جئت فصليت في بيتي مكانا أتخذة مسجدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفعل إن شاء الله تعالى فغدا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله تعالى عنه معه بعد ما اشتد النهار فاستأذن فأذنت له فلم يجلس حتى قال أين تحب أن أصلي من بيتك فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن أصلي فيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفنا خلفه ثم سلم وسلمنا حين سلم فحبسناه على خزيرة صنع لنا فسمع أهل الدار وهم يدعون فرأهم أهل الدار فثابوا حتى امتلأ البيت فقال رجل: (أين مالك بن الدخشم؟)، فقال رجل منا: (ذاك منافق لا يحب الله عز وجل ولا رسوله عليه السلام)، فقال: «لا تقولوه: يقول لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله، عز وجل!»، فقال: (أما نحن فنرى وجهه وحديثه إلى المنافقين!)، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لن يوافي عبد يوم القيامة وهو يقول لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله عز وجل إلا حرم الله عز وجل عليه النار!». قال محمود فحدثت به قوما فيهم أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغزوة التي توفي فيها مع يزيد بن معاوية فأنكر ذلك وقال ما أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت قط فكبر علي ذلك فجعلت لله عز وجل علي إن سلمني الله عز وجل حيا حتى أقفل من غزوتي أن أسأل عنه عتبان بن مالك إن وجدته حيا فأهللت من الليل أو من إيليا (الشك مني) حتى

قدمت المدينة فأتيت بني سالم فإذا عتبان شيخ كبير قد ذهب بصره وهو إمام قومه فلما سلم من صلاته فجئته فسلمت عليه وأخبرته من أنا فحدثني كما حدثني أول مرة].

– وهو في «**الأحاد والمثاني**»: [حدثنا أبو موسى نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه قال يا رسول الله إن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي فذكر نحوه]

– وهو في «**السنن الكبرى**» للإمام النسائي: [أخبرنا سويد بن نصر قال حدثنا عبد الله يعني بن المبارك عن معمر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع، زعم أنه عقل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقل مجة مجها من دلو كانت في دارهم، قال سمعت عتبان بن مالك الأنصاري ثم أحد بني سالم يقوله بنحوه]، وأخرجه بنفس السند في «**المجتبى من السنن**» مختصراً، وقال الألباني: (صحيح).

– وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: [حدثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك قاله بنحوه، وزاد: قال معمر فكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال: (ثم نزلت فرائض وأمور نرى ان الأمر انتهى إليها فمن استطاع ان لا يغتر فلا يغتر)]

– وهو في «**المعجم الكبير**»: [حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري حدثني محمود بن الربيع بن عتبان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إني قد أنكرت بصري وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي ولوددت أنك جئت وصليت في بيتي مكانا أتخذه مسجداً، فساق الحدي بتمامه، وكذلك تعقيب الزهري المحذر من الاغترار]

– وهو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»: [حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك أنه قاله بنحوه]

– وهو في «**المعجم الكبير**»: [حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري ثنا أحمد بن صالح أنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أن محمود بن الربيع الأنصاري حدثه أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا من الأنصار حدثه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وإذا كانت الإمطارات سألت الوادي الذي بيني وبينهم ولم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي لهم ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في مصلى أتخذه مصلى فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «سأفعل إن شاء الله»، قال عتبان فغدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم

التوحيد

فأذنت له فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال أين تحب أن أصلي من بيتك فأشرت الى ناحية من البيت فقام فكبر فقمنا وراءه فصلى ركعتين ثم سلم وحبسناه على خزيرة صنعناها فقال رجال من أهل الدار حولنا حتى اجتمع في البيت رجال ذو عدد فقال قائل منهم أين مالك بن الدخشن فقال بعضهم ذاك منافق لا يحب الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل إلا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله فقالوا الله ورسوله أعلم قال فإنما وجهه ونصحته للمنافقين فقال النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله عز وجل قال بن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري وهو أحد بني سالم عن حديث محمود بن الربيع فصدقه بذلك. قال أحمد بن صالح: (أو تقولون: الدخشم وهو الصواب).

– وفي «المعجم الكبير»: [حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري ثنا أحمد بن صالح ثنا عنبسة بن خالد عن يونس عن بن شهاب أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا من الأنصار قال إنه أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فذكر مثله]

* وهو في «صحيح مسلم» من غير طريق الزهري في سياق آخر، فيه زوائد وفوائد: [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان يعني بن المغيرة قال حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك قال: قدمت المدينة فلقيت عتبان فقلت حديث بلغني عنك قال أصابني في بصري بعض الشيء فبعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أحب أن تأتيني فتصلي في منزلي فأتخذته مصلى قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ومن شاء الله من أصحابه فدخل وهو يصلي في منزلي وأصحابه يتحدثون بينهم ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن دخشم قالوا ودوا أنه دعا عليه فهلك وودوا أنه أصابه شر فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة وقال أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله قالوا إنه يقول ذلك وما هو في قلبه قال لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه قال أنس فأعجبني هذا الحديث فقلت لابني اكتبه فكتبه]

– وهو بعينه في «مسند أبي يعلى»: [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس حدثني محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك به بعينه]، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)

– وهو في «مسند أبي يعلى» بزيادات عن حديث مسلم: [حدثنا أبو خيثمة حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس عن عتبان بن مالك نحو من حديث

مسلم، وزاد فيه: وأصحابه يتحدثون بينهم ويذكرون ما يلقون من المنافقين ثم أسندوا عظم ذلك إلى مالك بن دحشم قال ودوا أنه دعا عليه يحملونه عليه فقضى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فذكر نحوه منه، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)

– وهو أيضاً بعينه في «الأحاد والمثاني» من نفس طريق مسلم: [حدثنا شيبان بن فروخ نا سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال وحدثني محمود بن الربيع عن عتب بن مالك رضي الله تعالى به]

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا حجاج ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ثنا محمود بن الربيع عن عتب بن مالك بنحوه، إلى آخر كلام النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إلا أنه لم يذكر إعجاب أنس بالحديث وأمره ابنه بكتابه]

– وهو في «المعجم الكبير» باختصار طفيف: [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا شيبان بن فروخ ثنا سليمان بن مغيرة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك حدثني محمود بن الربيع عن عتب بن مالك قال: أصابني في بصري بعض الشيء فبعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أحب أن تأتيني تصلي في منزلي فأتخذته مصلّى فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم ومن شاء الله من أصحابه فدخل عليه وهو يصلي في منزلي وأصحابه يتحدثون بينهم ويذكرون المنافقين ثم أسندوا عظم ذلك وكبره إلى مالك بن الدخشم ودوا أنه دعا عليه فهلك ودوا أنه أصابه شر فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة وقال أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا أنه يقول ذاك وما هو في قلبه قال لا يشهد أحد أنه لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو يطعمه النار]

– وهو في «مسند أبي يعلى»: [حدثنا أبو حمزة هريم بن عبد الأعلى حدثنا معتمر بن سليمان عن سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس عن محمود بن الربيع عن عتب بن مالك قال لقيت عتباً بعد ذلك فحدثني بحديث أعجبني فقلت لابني اكتبه فكتبه قال وقد كان ذهب بصره قال قلت يا نبي الله لو أتيتني فصليت عندي في مكان أتخذته مسجداً قال فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي وجعل أصحابه يتحدثون قال فذكروا ما يلقون من المنافقين من الأذى فحملوا عظم ذلك على مالك بن الدخشم فكان يعجبهم أن يحملوا النبي صلى الله عليه وسلم فيدعو عليه فيهلك فقالوا يا نبي الله إن من أمره كذا وكذا قال فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؟»، قالوا: (إنما يقول ذلك بلسانه، وليس له حقيقة في قلبه)، قال: فقال نبي الله،

صلى الله عليه وسلم: «لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخله الله النار أو قال فتطعمه النار أبدا». قال المعتمر: قال أبي: (سمعتَه من أنس وما حدثت به أحدا)، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح). قلت: القائل: (لقيت عتبان بعد ذلك فحدثني بحديث أعجبني فقلت لابني اكتبه فكتبه)، هو أنس بن مالك، رضي الله عنه، وهذا الإسناد الصحيح يثبت أن أنساً وابنه أبا بكر سمعا الحديث أولا من محمود بن الربيع، رضي الله عنه، ثم قدما المدينة فوجدا عتبان بن مالك، رضي الله عنه، حياً فحدثهما به بعينه، ومن هذا يظهر أن علي بن زيد بن جدعان، وهو ليس بالقوي، قد حفظ هذا الحديث، كما سيأتي قريباً:

* كما هو في «المعجم الكبير» في قصة طويلة من طريق أخرى: [حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عارم أبو النعمان ثنا حماد بن زيد ثنا علي بن زيد قال كنا عند أنس بن مالك فقال لابنه أبي بكر حدثهم حديث عتبان بن مالك الأنصاري فحدثنا أبو بكر وأنس شاهد فقال خرجت مع أبي إلى الشام فلما أقبل من الشام مشى معنا محمود بن الربيع الأنصاري فشيّعنا حتى إذا أراد أن يفارقنا قال ألا أحدثكم بحديث عتبان بن مالك قلنا بلى قال فإنه حدثني أنه ذهب بصره على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله فلو أتيت منزلي فبأوت لي فيه مسجدا وصليت فيه فاتخذة مسجدا وإن بصري قد ذهب وضعفت عن الخروج إلى المسجد!)، فوعده رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يأتيه فيه فلما كان ذلك اليوم حشد له أصحابه فاجتمعوا في منزلي فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يتذكرون أشد أهل المدينة على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعظمهم له عداوة فردوا ذلك إلى مالك بن الدخشم فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم ما يتذكرون قال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»، قالوا يا رسول الله إنه صاحب (..)، قال أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله قالوا بلى قال: «والذي نفسي بيده لئن كان يقولها صادقا من قلبه لا تاكله النار أبدا»، فقال لي أنس احفظ هذا الحديث فإنه من كنوز العلم فلما أتينا المدينة وجدنا عتبان بن مالك حيا فقلت لأبي هل لك في عتبان تسأله عن الحديث الذي حدثناه محمود عنه فانطلقنا فساءلناه عنه فحدثنا، قلت: علي بن زيد بن جدعان ليس بالقوي، ولكن هذه متابعة جيدة تشهد لها الطرق الأخرى.

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا حسين بن محمد قال ثنا جرير يعني بن حازم عن علي بن زيد بن جدعان قال حدثني أبو بكر بن أنس بن مالك قال قدم أبي من الشام وافدا وأنا معه فلقينا محمود بن الربيع فحدث أبي حديثا عن عتبان بن مالك قال أبي أي بني أحفظ هذا الحديث فإنه من كنوز الحديث فلما قفلنا انصرفنا إلى المدينة فساءلنا عنه فإذا هو حي وإذا شيخ أعمى قال فساءلناه عن الحديث فقال نعم ذهب بصري على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ذهب بصرى ولا أستطيع الصلاة خلفك فلو بوأت في داري مسجدا فصليت فيه فاتخذته مصلى قال نعم فإني غاد عليك غدا قال فلما صلى من الغد التفت إليه فقام حتى أتاه فقال يا عتبان أين تحب أن أبوء لك فوصف له مكانا فبوءاً له وصلى فيه ثم حبس أو جلس وبلغ من حولنا من الأنصار فجاءوا حتى ملئت علينا الدار فذكروا المنافقين وما يلقون من أذاهم وشرهم حتى صيروا أمرهم إلى رجل منهم يقال له مالك بن الدخشم وقالوا من حاله ومن حاله ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساكت فلما أكثروا قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله»، فلما كان في الثالثة قالوا: (انه ليقوله)، قال: «والذي بعثني بالحق لنن قالها صادقا من قلبه لا تأكله النار أبدا»، قالوا فما فرحوا بشيء قط كفرحهم بما قال

* وهو في «المعجم الكبير» من طريق أخرى بلفظ فيه نكارة: [حدثنا محمد بن العباس المؤدب ثنا محمد بن بكير الحضرمي ثنا عامر بن يساف عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس قال لما أصيب عتبان بن مالك في بصره بعث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحب أن تأتي فتصلي في بيتي وتدعونا بالبركة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه فدخلوا عليه فتحدثوا بينهم فذكروا مالك بن الدخشم فقال بعضهم يا رسول الله ذاك كهف المنافقين ومأواهم فأكثروا فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ليس يصلي قالوا نعم يا رسول الله صلاة لا خير فيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت عن قتل المصلين مرتين]. قلت: هذا لفظ منكرو، فليس في الحديث شيء عن القتل، ولا محل لذكر «قتل المصلين» أصلاً، والظاهر أن أحد الرواة خلط بين أحاديث متباينة.

– لكن اللفظ الأصح هو ما جاء في «السنن الكبرى»: [أخبرنا عبيد بن آدم بن أبي إياس قال حدثنا أبي قال حدثنا شيبان عن قتادة عن أنس قال ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالك بن الدخشم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقعوا فيه وشتموه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا لي أصحابي فقالوا يا رسول الله إنه كهف المنافقين وملجؤهم الذي يلجؤون إليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله قالوا بلى ولا خير في شهادته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشهد بها عبد صادقا من قلبه ثم يموت على ذلك إلا حرمه الله على النار]

فالروايات كلها كما ترى متطابقة في جوهرها، مع الاختلاف اليسير في ألفاظها، وقد رواها كل من محمود بن الربيع، وأنس بن مالك، وابنه أبو بكر بن أنس عن عتبان بن مالك، رضي الله عنهم جميعاً. وكلهم قد أتقن الحديث لأن كل واحد منهم سمعه أكثر من مرة:

فمحمود بن الربيع أعاد سماعه بعد أن انتقده أبو أيوب الأنصاري، وشكك في سماعه، فأعاد السماع لقطع كل شك. وأنس وابنه أبو بكر سماعه من محمود ثم سماعه مرة أخرى من عتبان نفسه. وقد صدق الحصين بن محمد الأنصاري أحد بني سالم، ومن سراتهم، حديث محمود فهو إما سمعه من عتبان، أو سمعها من ثقة، غير محمود، عن عتبان: فهؤلاء أربعة من جبال الحفظ والثقة، يصدق بعضهم بعضاً والحديث بعد ذلك منقول عن هؤلاء نقل تواتر، لا يكاد يخلو منه شيء من كتب السنة، والمتن في غاية النظافة والاستقامة، فهو من أصح أحاديث الدنيا، تقوم به الحجة اليقينية القاطعة، ولا شك.

❖ فصل: إهداء الثمائن للمشركين

* جاء في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال: (يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة، وللوفد إذا قدموا عليك؟!)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما يلبس هذه من لا خلق له في الآخرة»، ثم جاءت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه، منها حلة فقال عمر: (يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطار ما قلت؟!)، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إني لم أكسكها لتلبسها!»، فكساها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أخا له بمكة مشركاً]

– وهو بعينه في «موطأ الإمام مالك»: [عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد فساقه بعينه]

– وهو في «مسند الشافعي»: [أخبرنا مالك عن نافع عن بن عمر به بعينه]

– وهو في «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما بنحوه]

– وهو بعينه، سنداً وممتناً، في «سنن أبي داود»: [حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر به]

– وهو في «صحيح مسلم»: [حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن بن عمر بنحوه]

– وفي «المجتبى من السنن» للإمام النسائي، وكذلك في «السنن الكبرى»: [أخبرنا قتيبة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر بنحوه]

– وهو بنحوه في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا محمد بن عبيد ثنا عبيد الله عن نافع عن بن عمر به].

– وهو في «صحيح ابن حبان»: [أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان قال أخبرنا أحمد بن أبي بكر عن مالك عن نافع عن بن عمر به بنحوه]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)

– وهو في «الأدب المفرد»: [حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن بن عمر بنحو من حديث مالك، إلا أنه قال: (فأهداها عمر لأخ له من أمه مشرك)]
– وهو في «صحيح مسلم»: من غير طريق مالك [وحدثنا بن نمير حدثنا أبي (ح) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة (ح) وحدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا يحيى بن سعيد كلهم عن عبيد الله (ح) وحدثني سويد بن سعيد حدثنا حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة كلاهما عن نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحو حديث مالك]

* وهو في «الجامع الصحيح المختصر» من غير طريق مالك: [حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت بن عمر، رضي الله تعالى عنهما، يقول: رأى عمر حلة سيرا تباع فقال: (يا رسول الله ابتع هذه والبسها يوم الجمعة، وإذا جاءك الوفود!)، قال: «إنما يلبس هذه من لا خلق له»، فأتى النبي، صلى الله عليه وسلم، منها بحلل فأرسل إلى عمر بحلة، فقال: (كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت؟!)، قال: «إني لم أعطكها لتلبسها، ولكن تبيعها أو تكسوها!»، فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم]

– وهو بعينه، سنداً وممتناً، في «الأدب المفرد»: [حدثنا موسى قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار قال سمعت بن عمر يقوله بعينه]

– وهو «الجامع الصحيح المختصر»: [حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني عبد الله بن دينار عن بن عمر رضي الله تعالى عنهما بنحوه إلا أنه قال: «من لا خلق له في الآخرة»]

– وهو في «السنن الكبرى»: [أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن شعيب عن الليث عن بن الهاد عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بنحوه]

– وهو في «صحيح مسلم» بتمام طوله مع قصته: [وحدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير بن حازم حدثنا نافع عن بن عمر قال رأى عمر عطاردا التميمي يقيم بالسوق حلة سيرا وكان رجلا يغشى الملوك، ويصيب منهم، فقال عمر: (يا رسول الله إني رأيت عطاردا يقيم

في السوق حلة سيرا، فلو اشتريتها، فلبستها لوفود العرب إذا قدموا عليك» (وأظنه قال ولبستها يوم الجمعة))، فقال له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة**»، فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بحل سيرا فبعث إلى عمر بحلة، وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة، وأعطى علي بن أبي طالب حلة، وقال: «شققها خمرا بين نسائك!»، قال فجاء عمر بحلته يحملها فقال: (يا رسول الله بعثت إلي بهذه وقد قلت بالأمس في حلة عطارده ما قلت؟!»، فقال: «**إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، ولكني بعثت بها إليك لتصيب بها!**»، وأما أسامة فراح في حلته، فنظر إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نظرا عرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكر ما صنع فقال: (يا رسول الله: ما تنظر إلي فأنت بعثت إلي بها؟!»، فقال: «**إني لم أبعث إليك لتلبسها ولكني بعثت بها إليك لتشققها خمرا بين نسائك**»]

– وهو في «مسند أبي يعلى»: [حدثنا شيبان حدثنا جرير حدثنا نافع عن بن عمر بن بنحوه]، وقال الشيخ حسين أسد: إسناداه صحيح.

– وهو بنحوه في «المجتبى من السنن» باختصار طفيف: [أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا عبد الله بن الحارث المخزومي عن حنظلة بن أبي سفيان عن سالم بن عبد الله قال سمعت بن عمر يحدث أن عمر خرج فرأى حلة إستبرق تباع في السوق فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اشترها فألبسها يوم الجمعة وحين يقدم عليك الوفد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يلبس هذا من لا خلاق له ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث حل منها فكسا عمر حلة وكسا عليا حلة وكسا أسامة حلة فأتاه فقال يا رسول الله قلت فيها ما قلت ثم بعثت إلي فقال بعها واقض بها حاجتك أو شققها خمرا بين نسائك]، وقال الألباني: صحيح

– وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: [حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن نافع عن بن عمر ان عمر بن الخطاب رأى عطاردا يبيع حلة من ديباج فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رأيت عطاردا يبيع حلة من ديباج فلو اشتريتها فلبستها للوفود وللعيد وللجمعة فقال إنما يلبس الحرير من لا خلاق له حسبته قال في الآخرة قال ثم أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حل من سيرا حري فاعطى علي بن أبي طالب حلة وأعطى أسامة بن زيد حلة وبعث إلى عمر بن الخطاب بحلة وقال لعلي شققها بين النساء خمرا وجاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سمعتك قلت فيها ما قلت ثم أرسلت الي بحلة فقال أني لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيعها فأما أسامة فلبسها فراح فيها فجعل رسول الله صلى الله عليه

وسلم ينظر إليه فلما رأى أسامة يحدد إليه الطرف قال يا رسول الله كسوتنيها قال شققها بين النساء خمرا، أو كالذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم]

والحديث عند البيهقي، وغيره، من طرق شتى. وجاء في بعض الطرق أنه باعه في السوق بألفي درهم، والظاهر أنه عرضه للسوم فجاء بهذا السعر، ثم بعته لأخيه من أمه هدية، أو أن البيع لحظة أخرى مثل هذه التي أهداها لأخيه المشترك بمكة. وعلى كل فاللحظة لحظة سيرة من حرير خالص من أفخر الثياب، وتباع بأعلى الأثمان.

❖ فصل: إشكالية الحديث في "مناقب" أبي سفيان المزعومة

والآن نتفرغ لما وعدنا من معالجة إشكالية الحديث في «مناقب» أبي سفيان:

* قال مسلم: حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري قالا حدثنا النضر وهو ابن محمد اليمامي حدثنا عكرمة حدثنا أبو زميل حدثني ابن عباس قال: [كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: (يا نبي الله: ثلاث أعطينهن؟!)]، قال: «نعم!»، قال: (عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها؟!)]، قال: «نعم!»، قال: (ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك؟!)]، قال: «نعم»، قال: (وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين؟!)]، قال: «نعم!». قال أبو زميل: (ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك، لأنه لم يكن يسأل شيئاً إلا قال: «نعم»).

والمشكلة الكبرى هنا هي في القول المنسوب إلى أبي سفيان: (عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها؟!)]، مع أن إجماع أهل المغازي (كما يقوله البيهقي، وسيأتي قريباً) على أن تزويج أم حبيبة للنبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، إنما كان وهي بالحبشة قبيل قدوم جعفر وأصحابه يوم خيبر، في حين أن أبا سفيان لم يسلم إلا يوم فتح مكة. وقد حاول بعض من يجهل حقيقة كيفية رواية السيرة رد ذلك بزعم أن الأحاديث الصحاح أولى بالتقديم على ما يرويه أهل السير، وقليل منه مسند، ولكن أكثره مراسيل! هذا هكذا بعمومه باطل، لأن إجماع أهل السير على رواية الخبر أو الواقعة معينة دليل على تلقيهم ذلك بالتواتر. فضلاً على كون هذا خاصة في هذه المسألة ها هنا باطلاً، لأن خبر تزويج أم حبيبة ثبت عنها نفسها، وهي صاحبة الشأن، وعن غيرها بأصح أسانيد الدنيا، فلا تقدم عليه هذه الرواية المنكرة، كما هو مفصل في الفصل الآتي المعنون: «تزويج أم حبيبة إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم».

على كل فالطريقة الصحيحة هي تقصي الروايات والأسانيد أولاً، ثم النظر في المتن

التوحيد

المستنكر لحل إشكالياته ثانياً، وقد سبق الكلام عن عكرمة بن عمار، أما أبو زميل، فهو سماك بن الوليد الحنفي، يمامي تابعي، ثقة بإجماعهم، أخرج له مسلم والجماعة، وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: (كان متقناً ثبتاً قدم البصرة فحدثهم بها فكتب عنه العراقيون).

* ولم ينفرد مسلم بالحديث، فقد أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» بنفس الإسناد واللفظ، ما عدا كلام أبي زميل: حدثنا العباس بن عبد العظيم نا النضر بن محمد نا عكرمة بن عمار نا أبو زميل نا بن عباس بمثله.

* وهو كذلك في «المعجم الكبير»: حدثنا محمد بن محمد الجذوعي ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري ثنا النضر بن محمد الجرشي ثنا عكرمة بن عمار ثنا أبو زميل حدثني بن عباس بمثله. ومن طريق أخرى: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري ثنا النضر بن محمد ثنا عكرمة بن عمار ثنا أبو زميل ثنا بن عباس بمثله.

* ولم ينفرد به العباس بن عبد العظيم العنبري، وهو ثقة حافظ، وأحمد بن جعفر المعقري، وهو مقبول، ففي صحيح ابن حبان: أخبرنا أحمد بن محمد الشرقي حدثنا أحمد بن يوسف السلمي حدثنا النضر بن محمد حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا أبو زميل سماك الحنفي عن بن عباس بمثله. وأحمد بن يوسف بن خالد السلمي، هو شيخ مسلم، أبو الحسن الأزدي النيسابوري، الحافظ الجوال، الملقب بحمدان، وهو ثقة حافظ مشهور.

* ولم ينفرد به النضر بن محمد، فقد تابعه موسى بن مسعود شيخ البخاري (وهو صدوق لكنه سيء الحفظ، وكان يصحف، لكنه حفظ وضبط هاهنا كما هو بين من السياق)، كما هو في سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو عبد الله الصفار ثنا أحمد بن محمد البرتي ثنا موسى بن مسعود ثنا عكرمة بن عمار (ح) وأخبرنا أبو عبد الله أنبأ أبو عبد الله بن يعقوب وأبو عمرو الفقيه قالا ثنا عبد الله بن محمد ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن يوسف قالا: ثنا النضر بن محمد ثنا عكرمة بن عمار ثنا أبو زميل حدثني بن عباس رضي الله تعالى عنه قال: (كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم يا نبي الله ثلاث أعطيتهن قال نعم قال عندي أحسن العرب وأجملهن أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال نعم قال ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك قال نعم قال وتؤمنني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين قال نعم)، قال أبو زميل: (ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك لأنه لم يكن يسأل شيئاً إلا قال نعم). وقال البيهقي معقباً: [رواه مسلم في الصحيح عن عباس بن عبد العظيم وأحمد بن جعفر فهذا أحد ما اختلف البخاري ومسلم فيه فأخرجه مسلم بن

الحجاج وتركه البخاري وكان لا يحتج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار وقال لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه قال الشيخ رحمه الله وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رضي الله تعالى عنها قد أجمع أهل المغاري على خلافه فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله تعالى عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة وإنما رجعوا زمن خبير فتزويج أم حبيبة كان قبله وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح أي فتح مكة بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألتها؟!، ثم حاول البيهقي حل الإشكالية فقال: [وإن كانت مسألتها الأولى إياه وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه؟! لا يحتمل إن كان الحديث محفوظاً إلا ذلك، والله تعالى أعلم].

قلت: محاولة البيهقي لحل الإشكالية غير مقنعة، وإن كانت خيراً من اتهام عكرمة ابن عمار بوضعه أو تدليسه عن غير ثقة، ومن ثم إسقاط عدالته بالكلية، ورد جميع حديثه، وهو أمر لا تبرأ به الذمة، كما سيظهر قريباً، إن شاء الله تعالى.

ولكن هناك طريق ملفتة للنظر وهي في «المعجم الكبير»: حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا عمر بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي حدثني عمي إسماعيل بن مرسال عن أبي زميل الحنفي حدثني بن عباس بمثله.

– علي بن سعيد الرازي، هو علي بن سعيد بن بشير بن مهران، أبو الحسن الرازي، الملقب (عليك)، نزيل مصر ومحدثها، مات سنة سبع وتسعين ومائتين، وقيل تسع وتسعين. قال الذهبي في التذكرة: (الحافظ البارع)، وقال الحافظ في اللسان: (حافظ رجال جوال)، وقال حمزة السهمي سألت الدارقطني عنه فقال: (لم يكن في دينه بذاك، سمعت بمصر أنه كان والى قرية فإذا مطلوه الخراج جمع خنازيرهم في المسجد!!) قلت: فيكف هو في الحديث؟! قال: (حدث بأحاديث لم يتابع عليها)، وقال بن يونس: (كان يفهم ويحفظ)، وقال أيضاً: (تكلّموا فيه). وحكى حمزة بن محمد الكتاني أن عبدان بن أحمد الجواليقي كان يعظمه. وقال مسلمة بن قاسم: (يعرف بعليك، وكان ثقة، عالماً بالحديث، حدثني عنه غير واحد). وقال الحافظ في اللسان محاولاً تلخيص حاله: لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان.

قلت: وهذا هو الأرجح، إن شاء الله تعالى، وهو على كل حال غير متهم بكذب، أو سرقة حديث، أو قلب أسانيد، وهذا هو الذي يهمنّا هنا، أما تفرده بأحاديث لم يتابع عليها، فليس ذلك بمستبعد ممن اتسعت رحلته، وكانت له مكانة عند السلطان تمكنه من أشياء لا يقدر عليها غيره، والوصول إلى رجال لا يصل إليهم غيره!

– أما عمر بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي فهو شبه مجهول، قال في «لسان الميزان»: [عمر بن خلف بن عبد الوهاب (!؟) بن إسماعيل بن مرسال الخثعمي روى عنه يعقوب بن إسحاق العسقلاني. قال مسلمة: (مجهول)].

قلت: هذا تصحيف، وإنما هو: عمر بن خلف بن إسحاق بن مرسال عن عمه إسماعيل بن مرسال، ولم ينفرد يعقوب بن إسحاق العسقلاني، وهو متهم، عنه بالرواية، بل روى عنه أبو الحسن علي بن سعيد بن بشير بن مهران الرازي الحافظ، وهو ليس بمتهم، كما أسلفنا، وإن كان فيه كلام. ولم نجد لعمر بن خلف هذا عن عمه سوى حديثين توبع عليهما: حديث الإمام مسلم محل البحث والتمحيص، وحديث آخر في سنن الدارقطني، وهو الآتي:

* في سنن الدارقطني: حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ثنا علي بن سعيد الرازي ثنا عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي ثنا أبي ثنا عمي إسماعيل بن مرسال ثنا محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله قال: (صنع رجل من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، طعاماً فدعا النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحاباً له فلما أتى بالطعام تنحى أحدهم فقال له النبي، صلى الله عليه وسلم: «مالك؟!»، قال: (إني صائم!)، فقال له النبي، صلى الله عليه وسلم: «تكلف لك أخوك، وصنع، ثم تقول: إني صائم؟! كل وصم يوماً مكانه!».

وليس هذا المتن بمنكر فقد جاء:

* في مسند أبي داود الطيالسي: حدثنا محمد بن أبي حميد عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقعي عن أبي سعيد قال: (صنع رجل طعاماً ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال رجل: (إني صائم)، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أخوك صنع طعاماً ودعاك؟! أفطر واقض مكانه»، وأخرجه البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي، وقال: ورواه بن أبي فديك عن بن أبي حميد وزاد فيه: «أن أحببت، (يعني القضاء)»، وابن أبي حميد يقال له محمد ويقال حماد وهو ضعيف.

* وأخرجه الدارقطني من غير طريق الطيالسي: حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني ثنا أحمد بن محمد بن سودة ثنا حماد بن خالد عن محمد بن أبي حميد عن إبراهيم بن عبيد قال: (صنع أبو سعيد الخدري طعاماً فدعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال رجل من القوم إني صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع لك أخوك وتكلف لك أخوك أفطر وصم يوماً مكانه). وقال الدارقطني: هذا مرسل.

* وجاء في سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن قتادة الأنصاري أنبأ أبو حاتم بن أبي الفضل الهروي ثنا محمد بن عبد الرحمن السامي أنبأ

إسماعيل بن أبي أويس ثنا أبو أويس عن محمد بن المنكر عن أبي سعيد الخدري أنه قال: (صنعت لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، طعاماً فأتاني هو وأصحابه فلما وضع الطعام قال رجل من القوم إني صائم فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «دعاكم أخوكم وتكلف لكم؟!»، ثم قال له: «أفطر وصم مكانه يوماً، إن شئت»).

فالحديث له أصل، ولا شك، ولعل رواية إسماعيل بن مرسال الخثعمي أولى بالقبول لأن محمد بن المنكر معروف بالرواية عن جابر، وقد صرح بالسماع منه كما هو في صحيح البخاري، أما صانع الطعام فهو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، لذلك جاءت الروايات الأخرى عنه.

فإسناده الطبراني لحديث مسلم موضع النزاع: حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا عمر بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي حدثني عمي إسماعيل بن مرسال عن أبي زميل الحنفي حدثني بن عباس، وإن كان لا تقوم به حجة بمفرده لما ذكرناه، غير أننا لا نريد الاحتجاج به لصحة أو ضعف الحديث وإنما لدفع التهمة عن عكرمة بن عمار، ولعله يكفي لهذا الغرض. فإن كان الأمر كذلك، وكان أبو زميل متقناً ثبت، وعبد الله بن عباس من باب أولى فوق الشبهات قطعاً، فكيف إذن يحل الإشكال؟!

الحل الذي نتبناه، بعد طول تأمل، واستخارة لله عز وجل، أن عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، وهو من رجالات الدولة في دولة إمام الهدى علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلوانه عليه، وقد قاتل معه الفئة الباغية، لم يكن يحدث بهذا الحديث الذي قد يفهمه من لم يرزقه الله عقلاً أو فقهاً أنه من مناقب أبي سفيان (وهو ليس كذلك كما سنبينه). ولكن الظاهر أنه حدث به مرة واحدة، أو مراراً قليلة في آخر حياته، بعد كارثة الحرة، واجتماع الناس على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير، رضي الله عنهما، وخروج مروان بن الحكم، وولده، البغاة الفسقة في الشام. فلعل سب بني أمية عامة، وآل أبي سفيان خاصة كان قد كثر آنذاك، وربما كان من ذلك شيء في حلق درس الإمام ابن عباس، وهو ما يتأذى منه الصالحون من طلبية العلم من بني أمية وذوي رحمهم في حلقته، فأراد ابن عباس أن يلحق التلاميذ في حلقته درساً في كيفية التعامل الشرعي المؤدب مع الخصوم من خلال تأمل كيفية تعامل سيد ولد آدم، أبي القاسم محمد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، مع عدوه اللدود الأسبق، الذي كان هو وأهل بيته السبب المباشر وراء قتل حمزة بن عبد المطلب، وغيره من شهداء أحد، رضوان الله عليهم.

لذلك، أي لعدم تكرار ابن عباس للحديث، وهم أبو زميل في بعض لفظه، فأصبح بالصورة المنكرة التي وردت في صحيح مسلم. ولعل أصل الحديث كان كالتالي:

[كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي، صلى الله عليه وسلم: (يا نبي الله: ثلاث أعطيتهن؟!)]، قال: «نعم!»، قال: (بنتي، أم حبيبة بنت أبي سفيان، أحسن العرب وأجمله تزوجتها؟!)]، قال: «نعم!»، قال: (ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك؟!)]، قال: «نعم»، قال: (وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين؟!)]، قال: «نعم!»].

هذا التغيير الطفيف يكفي لرفع الإشكال. فبدلاً من لفظة: (أعطينهن)، عند مسلم، بصيغة الطلب، يكون اللفظ: (أعطيتهن) بصيغة الماضي المبني للمجهول، وهي في الأصل للخبر عن الماضي، وتصلح - مجازاً - للتعبير عن الطلب الملح، مع الرجاء القوي في الإجابة (وهذا هو بعينه لفظ رواية البيهقي!). ثم بدأ أبو سفيان بذكر كون ابنته، أم حبيبة رضي الله عنها، عند رسول الله زوجة له، وهي من أجمل نساء العرب وأكثرهن حسناً، وذلك على وجه الاستشفاع بتلك المكانة الخاصة الرفيعة. فالأصل الصحيح، والله أعلم، كان خبراً وهم أبو زميل فجعله طلباً، كما هو في روايته عند مسلم وغيره.

ثم طلب أن يكون معاوية، كاتباً عند رسول الله، فأجابه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بنعم. وقد كان ذلك فعلاً كما هو ثابت من روايات كثيرة عند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» تنص كلها في ختام الكثير مما كتبه النبي، صلى الله عليه وسلم، من رسائل وعهود وإقطاعات وغيره على أنه كتبه معاوية بن أبي سفيان. ولكن الأرجح أن معاوية لم يكن من كتبة القرآن.

وأما الثالثة وهي طلب أبي سفيان تأميره لقتال الكفار كما كان يقاتل المسلمين، فليس فيها كبير إشكال. أما الاعتراض بأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال للأشعرين: «إنا لا نولي هذا الأمر من طلبه، أو حرص عليه»، أو كما قال، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فليس بمستقيم، لأن الأشعرين طلبا الإمارة بحرص وجشع ظاهر، لا تعبداً لله بها، كما هو الواجب، ولكن حباً في العلو والسلطة أو ما يترتب على السلطة من متعة، ومال، ومكانة وجاه، وغيره من حطام الدنيا، مع عدم الأهلية، وقلة السابقة في الإسلام. وقد سأل أبو ذر، رضي الله عنه، الإمارة، فلم يقل له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، شيئاً من ذلك، وإنما بين له أنه لا يتحلى بصفات الإمارة لضعفه عن متطلباتها، ونصحه بعدم التآمر أبداً، ولا بتولي مال يتييم. وطلب أبي سفيان هنا هو لقتال الكفار، وللتكفير عما سلف من قتال المسلمين، وهذا مطلب شرعي جميل، لا غبار عليه، فضلاً على كون أبي سفيان زعيم وقائد مجرب، له سهم وافر من الحنكة والدهاء. ونحن نعلم أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعث أبا سفيان على الزكاة مصداقاً، ولم نجد أنه أمره لقتال، فإما أن يكون قد فعل وفاتنا الاطلاع عليه، أو أن يكون النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قبض قبل أن تنتهي فرصة لذلك.

والحديث واضح في أن ذلك كله إنما كان من حسن معاملته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وتجمله مع أعدائه السابقين، ومع الناس عامة، وصفحه عنهم، وليس لفضيلة أو منقبة خاصة لأبي سفيان، ولو لم يطلبه أبو سفيان، مستشفعاً بمكانة ابنته الرفيعة، لما أعطاه النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك ابتداءً، لذلك عقب أبو زميل، رحمه الله، بحق قائلاً: (ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك، لأنه لم يكن يسأل شيئاً إلا قال: «نعم»).

وقد يقول قائل: إن هذا كله رجم بالغيب، لا برهان عليه! فنقول: نعم، هو كذلك، ولكنه أعدل من اتهام عكرمة ابن عمار أو أبي زميل بالوضع أو التدليس المتعمد عن غير ثقة وإسقاط عدالة واحد منهم. كما أنه منسجم مع كافة الوقائع التاريخية والروايات الصحيحة، مع الاقتصار على أقل قدر من تغيير اللفظ المروي، وبما تقتضيه الضرورة فقط.

❖ فصل: «تزويج أم حبيبة إلى النبي، صلى الله عليه وسلم»

يجب القطع بأن تزويج أم حبيبة إلى رسول الله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، إنما كان بأرض الحبشة، قبل عودة جعفر وصحبه منها، وقبل إسلام أبيها، أبي سفيان صخر بن حرب، بزمان طويل. وهو الثابت بالتواتر عند أهل السير، وكذلك بالأسانيد الصحيحة على طريقة أهل الحديث المتشددة، ومنها:

* ما جاء في صحيح ابن حبان: أخبرنا بن خزيمة قال حدثنا محمد بن يحيى الذهلي قال حدثنا سعيد بن كثير بن عفير قال حدثنا الليث عن بن مسافر عن بن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: [هاجر عبيد الله بن جحش بأم حبيبة بنت أبي سفيان وهي امرأته إلى أرض الحبشة فلما قدم أرض الحبشة مرض فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتزوج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أم حبيبة، وبعث معها النجاشي شرحبيل بن حسنة]. صححه ابن حبان، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري، وهو كما قال، وليس هو من شرط مسلم ببعيد فإنه أخرج لعبد الرحمن بن خالد بن المسافر، وهو صدوق ما به من بأس إطلاقاً، في المتابعات، والحديث صحيح على كل حال.

* وفي سنن أبي داود: حدثنا حجاج بن أبي يعقوب الثقفي ثنا معلى بن منصور ثنا بن المبارك ثنا معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم وأمهرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة (قال أبو داود:

حسنة هي أمه)، وهذا كذلك في الصحة غاية، وقال الألباني: صحيح.

* وأخرج النسائي مثله بإسناد غاية في الصحة فقال: أخبرنا العباس بن محمد الدوري، قال حدثنا علي بن الحسن بن شقيق، قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، تزوجها وهي بأرض الحبشة، زوجها النجاشي وأمهرها أربعة آلاف، وجهازها من عنده، وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة، ولم يبعث لها رسول الله بشيء، وكان مهر نسائه أربعمئة درهم.

* وكذلك في مسند الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا إبراهيم بن إسحاق حدثنا عبد الله بن المبارك عن معمر (ح) قال أبي وعلي بن إسحاق: أنبأنا عبد الله أنا معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة: [أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش وكان أتى النجاشي (وقال علي بن إسحاق وكان رحل إلى النجاشي) فمات؛ وان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة وإنها بأرض الحبشة زوجها إياه النجاشي ومهرها أربعة آلاف ثم جهازها من عنده وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة وجهازها كله من عند النجاشي ولم يرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء وكان مهور أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أربعمئة درهم]. وهذا كذلك إسناد في غاية الصحة.

* وأخرج ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا يعمر بن بشر نا بن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها: [أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش وكان رحل إلى النجاشي وأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة وأنهما بأرض الحبشة زوجها إياه النجاشي وأمهرها أربعة ألف درهم وجهازها من عنده ثم بعث بها مع شرحبيل بن حسنة وجهازها كله من عند النجاشي ولم يرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء وكان مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أربع مائة درهم]. وهذا الإسناد في غاية الصحة كذلك.

* وفي «المعجم الكبير»: حدثنا عبيد بن غنام ثنا أبو بكر بن أبي شيبة (ح) وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا عثمان بن أبي شيبة قال: ثنا يعمر بن بشر ثنا عبد الله بن المبارك، بمثله.

* وفي سنن البيهقي الكبرى: وأخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد أنبأ عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا عبد الله بن عثمان أنبأ عبد الله هو بن المبارك أنبأ معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة، رضي الله تعالى عنها، أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش وكان رحل إلى النجاشي فمات وأن رسول الله، صلى الله

عليه وسلم، تزوج أم حبيبة وأنها لبأرض الحبشة زوجها إياه النجاشي ومهرها أربعة آلاف ثم جهزها من عنده فبعث بها إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مع شرحبيل بن حسنة وجهازها كله من عند النجاشي ولم يرسل إليها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بشيء وكان مهور أزواج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أربعمئة درهم.

* وفي المستدرک على الصحيحين: حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه حدثنا أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري حدثنا معلى بن منصور حدثنا بن المبارك أنبأ معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم وأمهرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

قلت: لم يخرج البخاري شيئاً لأبي يعلى معلى بن منصور، وهو ثقة اتفاقاً، أما الإسناد فهو في الصحة غاية.

* وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى من طريق الحاكم، فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه به مختصراً.

* وفي سنن الدارقطني: نا أبو بكر النيسابوري نا أبو أمية محمد بن إبراهيم نا معلى بن منصور نا بن المبارك أنا معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم وأمهرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إليه مع شرحبيل بن حسنة. وهذا في الصحة كسابقه.

* وفي سنن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة: (أنها كانت عند بن جحش فهلك عنها وكان فيمن هاجر إلى أرض الحبشة فزوجها النجاشي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عندهم). هذا إسناد غاية في الصحة، وقال الألباني: صحيح.

* وفي الأحاد والمثاني: حدثنا سلمة بن شبيب نا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات عنها وكان ممن هاجر إلى أرض الحبشة فزوجها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهي عندهم. * وفي سنن الدارقطني: نا عبد الله بن محمد بن زياد نا أحمد بن منصور نا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن أم حبيبة أنها كانت عند عبد الله بن جحش فهلك عنها وكانت ممن هاجر إلى أرض الحبشة فزوجها النجاشي رسول الله صلى الله عليه وسلم

التوحيد

وهي عندهم بأرض الحبشة. قال أحمد بن منصور بن سيار الرمادي: (كذا قال عبد الرزاق، وإنما هو عبيد الله بن جحش الذي مات على النصرانية!)، وهذا كسابقه في الصحة.

* سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل ببغداد أنبأ أبو عمر وعثمان بن أحمد بن عبد الله بن السماك ثنا محمد بن سليمان حدثني موسى بن إسماعيل أنبأ بن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: [ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا من نسائه ولا بناته فوق اثني عشر أوقية إلا أم حبيبة فإن النجاشي زوجه إياها وأصدقها أربعة آلاف ونقد عنه ودخل بها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعطها شيئا] قال البيهقي متعجباً: (كذا قال: عن عائشة؛ ورواه غيره عن بن المبارك فقال عن أم حبيبة).

قلت: أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، ثقة ثبت، وهذا حديث يتعلق بمقدار صدق نساء النبي وبناته، فهو حديث آخر غير حديث أم حبيبة، المتعلق بقصة زواجها في الحبشة كما روتها هي، وكلاهما حديث مختلف عن الحديث في صحيح ابن حبان، الذي هو رواية عائشة لقصة نكاح أم حبيبة، كل ذلك أحاديث مختلفة متباينة.

* وقد جاء هذا من طريق أنس بن مالك في «المعجم الأوسط»، قال الطبراني: حدثنا أحمد قال حدثنا يوسف بن عبد الرحمن المروزي قال حدثنا مروان بن محمد بن الطاطري قال حدثنا سفيان بن عيينة عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس بن مالك: [أن النجاشي زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، أم حبيبة وأصدق عنه من ماله مائتي دينار]. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد ولا عن سعيد إلا سفيان تفرد بن مروان. قلت: مروان بن محمد بن حسان، أبو بكر الطاطري الدمشقي ثقة اتفاقاً، ولكن سعيد بن بشير فيه لين، فلعل الوهم في العدد إنما هو منه، لأن الصداق كان أربعمئة دينار، أي ما يعدل أربعة آلاف درهم، آنذاك، كما في الأحاديث الأخرى!!

فهذه طرق صحاح، بل في غاية الصحة، إلى أم حبيبة وعائشة، رضي الله عنهما، وطريق أخرى، لا بأس بها، إلى أنس بن مالك توجب القطع بأن تزويج أم حبيبة إلى رسول الله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، إنما كان بأرض الحبشة، قبل عودة جعفر وصحبه منها، وقبل إسلام أبيها، أبي سفيان صخر بن حرب، بزمان طويل. وهو الثابت بالتواتر عند أهل السير، وكذلك في عدد من المراسيل المسندة إلى أرباب المغازي، وإليك طرف منها:

* ففي المستدرک على الصحيحين: فأخبرني مخلص بن جعفر الباقرحي ثنا محمد بن جرير الفقيه ثنا محمد بن عمر ثنا إسحاق بن محمد حدثني جعفر بن محمد بن علي عن أبيه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي يخطب عليه أم

حببية بنت أبي سفيان وكانت تحت عبيد الله بن جحش فزوجه إياه وأصدقها النجاشي من عنده عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أربعمئة دينار.

* وفي سنن البيهقي الكبرى: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن بن إسحاق حدثني أبو جعفر قال: بعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي فزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان وساق عنه أربعمئة دينار.

* وفي المعجم الكبير: حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني ثنا أبي ثنا بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير: في تسمية من هاجر إلى أرض الحبشة مع جعفر بن أبي طالب من بني أسد بن خزيمة: عبيد الله بن جحش بن رئاب مات بأرض الحبشة نصرانيا ومعه أم حبيبة بنت أبي سفيان واسمها رملة فخلف عليها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنكحه إياها عثمان بن عفان بأرض الحبشة وأم حبيبة أمها صفية بنت أبي العاص أخت عفان بن أبي العاص عمة عثمان بن عفان.

* وفي الأحاد والمثاني: حدثنا محمد بن مصفى نا بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس: أن أم حبيبة، رضي الله تعالى عنها، كانت في أرض الحبشة مع جعفر بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنه، وأن النبي، صلى الله عليه وسلم، تزوجه وأصدق عنه النجاشي أربع مائة دينار.

* وفي المعجم الكبير: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق ثنا محمد بن مصفى حدثنا بقية ثنا أبو بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس: أن أم حبيبة كانت في أرض الحبشة مع جعفر بن أبي طالب وأن النبي، صلى الله عليه وسلم، تزوجه وأصدق عنه النجاشي أربع مائة دينار.

* وفي الأحاد والمثاني: حدثنا سلمة بن شبيب نا عبد الرزاق أنا معمر عن بن أبي منيع عن جده عن الزهري قال تزوج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر واسم أم حبيبة، رضي الله تعالى عنها، رملة. وأنكح رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أم حبيبة عثمان بن عفان، رضي الله تعالى عنه، من أجل أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أمها صفية بنت أبي العاص وصفية عمة عثمان أخت عفان لأبيه وأمه وقدم بأم حبيبة على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، شرحبيل بن حسنة.

* وفي المستدرک على الصحيحين: أخبرنا محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي ثنا الفضل بن محمد الشعراني ثنا نعيم بن حماد ثنا بن المبارك عن معمر عن الزهري عن

عروة: أن النجاشي بعث أم حبيبة، رضي الله تعالى عنها، إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، مع شرحبيل بن حسنة.

* وفي المستدرك على الصحيحين: أخبرنا أبو عبد الله الأصبهاني ثنا الحسن بن الجهم ثنا الحسين بن الفرّج ثنا محمد بن عمر ثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز عن الزهري قال: (جهز النجاشي أم حبيبة إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبعث بها مع شرحبيل بن حسنة)، قال بن عمر وحدثني عبد الله بن جعفر عن عبد الواحد بن أبي عون قال لما بلغ أبا سفيان بن حرب نكاح النبي، صلى الله عليه وسلم، ابنته قال: **ذاك الفحل لا يقرع أنفه.**

* المستدرك على الصحيحين: فحدثني أبو عبد الله الأصبهاني ثنا الحسن بن مصقلة ثنا الحسين بن الفرّج ثنا محمد بن عمر قال وأم حبيبة اسمها رملة بنت أبي سفيان بن حرب وأمها صفية بنت أبي العاص بن أمية بن عبد شمس عمة عثمان بن عفان تزوجها عبيد الله بن جحش بن رباب حليف حرب بن أمية فولدت له حبيبة فكنيت بها وتزوج حبيبة داود بن عروة بن مسعود الثقفي. وقال بن عمر: حدثنا عبد الله بن عمرو بن زهير عن إسماعيل بن عمرو بن سعيد بن العاص قال: قالت أم حبيبة: (رأيت في المنام كأن عبيد الله بن جحش زوجي بأسوأ صورة وأشوهه ففرغت، فقلت: تغيرت والله حاله، فإذا هو يقول حين أصبح: يا أم حبيبة إني نظرت في الدين، فلم أر ديناً خيراً من النصرانية، وكنت قد دنت بها، ثم دخلت في دين محمد، ثم رجعت إلى النصرانية! فقلت: والله ما خير لك! وأخبرته بالرؤيا التي رأيت له فلم يحفل بها، وأكب على الخمر، حتى مات. فأرى في النوم كأن أتيا يقول لي: يا أم المؤمنين! ففرغت وأولتها أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتزوجني. قالت فما هو إلا أن انقضت عدتي فما شعرت إلا برسول النجاشي على بابي يستأذن فإذا جارية له يقال لها أبرهة كانت تقوم على ثيابه ودهنه فدخلت علي فقالت إن الملك يقول لك إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كتب إلي أن أزوجك فقلت: بشرك الله بخير! وقالت: يقول لك الملك: وكلي من يزوجك! فأرسلت إلى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته وأعطت أبرهة سوارين من فضة وخدمتين كانتا في رجليها وخواتيم فضة كانت في أصابع رجليها سرورا بما بشرتها به فلما كان العشي أمر النجاشي جعفر بن أبي طالب ومن هناك من المسلمين فحضروا فخطب النجاشي فقال الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار الحمد لله حق حمده وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنه الذي بشر به عيسى بن مريم، صلى الله عليه وسلم، أما بعد فإن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كتب إلي أن أزوجه أم حبيبة بنت سفيان فأجبت إلى ما دعا إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وقد أصدقته أربعمئة دينار ثم سكب الدنانير بين يدي القوم فتكلم خالد بن سعيد فقال الحمد

لله أحمده وأستعينه وأستنصره وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون أما بعد فقد أوجب إلى ما دعا إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وزوجته أم حبيبة بنت أبي سفيان فبارك الله لرسوله ودفع الدنانير إلى خالد بن سعيد فقبضها ثم أرادوا أن يقوموا فقال اجلسوا فإن سنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إذا تزوجوا أن يؤكل الطعام على التزويج فدعا بطعام فأكلوا ثم تفرقوا قالت أم حبيبة فلما وصل إلي المال أرسلت إلى أبرهة التي بشرتني فقلت لها إني كنت أعطيتك ما أعطيتك يومئذ ولا مال بيدي وهذه خمسون مثقالا فخذيها فاستعيني بها فأخرجت إلي حقة فيها جميع ما أعطيتها فردته إلي وقالت عزم علي الملك أن لا أرزأك شيئا وأنا التي أقوم على ثيابه ودهنه وقد اتبعت دين رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأسلمت لله وقد أمر الملك نساءه أن يبعثن إليك بكل ما عندهن من العطر فلما كان الغد جاعتي بعود وورس وعنبر وزباد كثير وقدمت بذلك كله على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان يراه علي وعندي فلا ينكر! ثم قالت أبرهة: فحاجتي إليك أن تقرئي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مني السلام وتعلميه أني قد اتبعت دينه قالت ثم لطف بي وكانت هي التي جهزنتني وكانت كلما دخلت علي تقول: لا تنسي حاجتي إليك! قالت فلما قدمنا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أخبرته كيف كانت الخطبة وما فعلت بي أبرهة فتبسم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأقرئته منها السلام فقال: «وعليها السلام ورحمة الله وبركاته».

قلت: وتولي خالد بن سعيد بن العاص تزويج أم حبيبة لكونه حاضرا عندها في الحبشة أولى بالصواب من قول من زعم أن عثمان بن عفان، رضي الله عنه، تولى ذلك في المدينة. * وفي الطبقات الكبرى لابن سعد ترجمة كاملة لأم حبيبة مع طرف جيد من أخبارها بأحسن أسانيد أهل المغازي والتواريخ منها القصص أنفة الذكر في «المستدرک» بطولها، ومنها:

– أخبرنا محمد بن عمر حدثني أبو سهيل عن محمد بن السائب عن أبي صالح عن بن عباس في قوله عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة قال: (حين تزوج النبي، صلى الله عليه وسلم، أم حبيبة بنت أبي سفيان).

– أخبرنا محمد بن عمر حدثنا محمد بن عبد الله عن الزهري قال لما قدم أبو سفيان بن حرب المدينة جاء إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو يريد غزو مكة فكلمه أن يزيد في هدنة الحديبية فلم يقبل عليه رسول الله فقام فدخل على ابنته أم حبيبة فلما ذهب ليجلس على فراش النبي، صلى الله عليه وسلم، طوته دونه! فقال: يا بنية أرغبت بهذا الفراش عني،

التوحيد

أم بي عنه؟! فقالت: بل هو فراش رسول الله وأنت امرؤ نجس مشرك! فقال: يا بنية لقد أصابك بعدي شر!!

وهذا هو ختم الكتاب

فصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا، وقدوتنا، وحبیب قلوبنا،
خاتم النبیین، وإمام المرسلین: سيّدنا محمد بن عبد الله،
وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المخلصين المجاهدين،،،،

﴿وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين﴾

الفهرس

١	صفحة الغلاف
٥	الإهداء
٧	كلمة المؤلف

١١	باب: الدنيا والدين
١٣	مفاهيم المدنية، والحضارة، والثقافة
		«إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به،
١٥	وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإلي»
+++++		
٢٣	باب: مراتب الدين
٢٣	فصل: تعريف الإسلام
٢٤	فصل: أركان الإسلام الخمسة
٢٥	فصل: معنى (لا إله إلا الله)
٢٦	فصل: معنى (محمد رسول الله)
٢٧	فصل: الوحي هو القرآن والسنة
٣٩	فصل: الذكر، قرأناً وسنة، محفوظ
٤٢	فصل: لمحة خاطفة عن تدوين السنة

٤٩	باب: مسائل أصولية
٤٩	فصل: محمد رسول الله وخاتم النبيين، لا نبي بعده ولا رسول
		فصل: تفضيله، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله،
٥٧	على جميع النبيين
		فصل: نسخ الشرائع السابقة ببعثته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام،
٦٧	نسخاً تاماً نهائياً مطلقاً
٧٤	لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم
٧٦	حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
٨١	فصل: النهي عن كثرة السؤال
٩٠	فصل: الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً، الإباحة

التوحيد

١٠٤	فصل: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»
١١٢	فصل: الإسلام دين كامل
		فصل: محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:
١١٨	{يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث}

١٢٩	باب: التوحيد: تعريفه، وأركانه، وأقسامه
١٢٩	فصل: تعريف لفظة «التوحيد»
١٢٩	فصل: الأدلة على مشروعية لفظة «التوحيد»
١٣٠	فصل: براهين «لا إله إلا الله»
١٣٩	فصل: الله {لم يلد ولم يولد}
١٤٣	فصل: بطلان الحلول والاتحاد
١٥١	فصل: براهين «محمد رسول الله»
١٦٤	فصل: أركان التوحيد
١٦٤	فصل: أقسام التوحيد
١٦٥	معاني اللفظين: «رب»، و«إله»
١٦٩	فتوى باطلة لـ«هيئة كبار العلماء»
١٧٢	فتوى شنيعة لابن عثيمين
+++++		
١٧٥	باب: توحيد الذات
١٧٩	فصل: بعض ما يتعلق بالأسماء الحسنى
١٨١	فصل: حقيقة شرك العرب
١٨٤	فصل: ما هي حقيقة «اللات»؟!
١٩٧	فصل: كيف ترك العرب دين إسماعيل؟!
٢٠١	فصل: كيف ترك البشر التوحيد الأول؟!
+++++		
٢٠٧	باب: توحيد الخلق والتكوين
+++++		
٢٠٩	باب: توحيد التصرف والتدبير
+++++		

التوحيد

٢١٢		بـباب: توحيد التشريع والحاكمية
٢١٣		فصل: أدلة الحاكمية وسيادة الشرع
٢٣٢		الوجه الأول: وجوب طاعة الله ورسوله مطلقاً
٢٣٢		الوجه الثاني: وجوب الإحتكام إلى الشرع مطلقاً
٢٣٣		الوجه الثالث: كل شرع غير شرع الله كفر
		الوجه الرابع: وجوب ترك جميع المعالجات
٢٣٤		التي لم تنبثق من العقيدة الإسلامية
٢٣٤		الوجه الخامس: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
٢٣٦		الوجه السادس: الشرع هو الحكم حتى في العلاقات والسياسة الدولية

٢٣٩		بـباب: توحيد التقديس والعبادة، وتحرير مفهوم العبادة
٣٠٤		باب: تعريف العبادة شرعاً
٣٠٦		فصل: أقسام العبادة الشرعية
٣٠٧		فصل: لا يقبل أي عمل إلا بشرطين
٣٠٨		فصل: فضل التوحيد
٣١٢		فصل: خطر الشرك بالله
٣١٤		فصل: فضل الدعوة إلى التوحيد

٣١٧		بـباب: توحيد الطاعة والاتباع
٣١٩		فصل: قاعدة في الأسماء والصفات
٣٢١		فصل: أقسام السنة
٣٢٧		فصل: البدعة: حقيقتها، وأنواعها وأحكامها
٣٤٥		فصل: التحذير من البدع، ومن الغلو في الدين
+++++		
٣٥٧		بـباب: توحيد المحبة والولاء
٣٧١		مظاهر وحقوق المحبة للمؤمنين
٣٧٥		فصل: حقيقة «موالاة الكفار» وماهيتها
٣٧٨		فصل: الحرمة القاطعة لـ {اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين}
٣٨٢		فصل: أمور أدخلت خطأ في «موالاة الكفار»، وليست هي منها

التوحيد

٣٩٢	فصل: هل تجوز موالاة الكفار المسلمين؟!
٣٩٥	فصل: هل يبغض الكافر المسالم لذاته؟!
٣٩٨	فصل: إلا أن تتقوا منهم تقاة
٤٠٦	فصل: هل الله «محبّة»، كما تزعم النصرانية البولصية المحرفة؟!

٤٠٩	بـباب: أنواع من الشعائر التعبدية، والشرك العملي
٤٠٩	فصل: المحبة عبادة
٤١٠	فصل: الخوف عبادة
٤١١	فصل: شرك الخوف
٤١٢	فصل: الخوف الطبيعي
٤١٢	فصل: الدعاء عبادة
٤١٧	فصل: دعاء العبادة ودعاء المسألة
٤٢١	فصل: التحذير من الغلو فيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم
٤٢٣	فصل: النذر عبادة
٤٢٤	فصل: تحريم الذبح لغير الله

+++++

٤٢٦	بـباب: بعض ما ينافي الإخلاص
٤٢٦	فصل: عن الرياء
٥٣٠	فصل: من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا

+++++

٤٣٢	بـباب: أنواع من الشرك اللفظي
٤٣٢	فصل: قول «ما شاء الله وشئت»
٤٣٤	فصل: النهي عن الحلف بغير الله
٤٤١	فصل: ما جاء في كثرة الحلف

+++++

٤٤٣	بـباب: أنواع من الادب مع الله
٤٤٣	فصل لا يقال: (عبدني وأمتي)
٤٤٣	فصل: احترام أسماء الله تعالى، وتغيير الاسم لأجل ذلك

التوحيد

٤٤٤	فصل: لا ملك إلا الله
٤٥٧	فصل: لا يقال: (السلام على الله)
٤٥٨	فصل: لا يرد من سأل بالله
٤٥٨	فصل: الإعتراف بفضل الله تعالى
		فصل: لا يقول: (مطرنا بنوء كذا وكذا،
٤٦٠	ولكن: مطرنا بفضل الله ورحمته)
٤٦٢	فصل: لا يقول اللهم اغفر لي إن شئت
٤٦٣	فصل: النهي عن سب الرياح
٤٦٥	فصل: من سب الدهر فقد أذى الله
٤٦٧	فصل: ما جاء في عظم حرمة ذمة الله وذمة نبيه
٤٦٨	فصل: ما جاء في التآلي على الله
٤٦٩	فصل: إحسان الظن بالله

٤٧٥	باب: حكم بناء القباب والمشاهد على القبور
٤٧٥	فصل: اتخاذ القبور مساجد من الكبائر المحرمة
٤٨٠	فصل: «اللهم لا تجعل قبري وثناً»
٤٨٦	فصل: النهي عن الصلاة إلى القبور
٤٨٧	فصل: النهي عن البناء على القبور، والأمر بتسويتها
٤٩٠	فصل: لم دفن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في بيته؟!
٤٩٧	فصل: النهي عن اتخاذ قبره، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عيداً
٥١٤	فصل: فضل: الترغيب في زيارة القبور واتباع الجنائز للرجال والنساء
٥٢٩	فصل: فضل زيارة القبر النبوي الشريف
		تحرير ألفاظ ومعنى: «لا تُشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام،
٥٣٠	ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى»
٥٤٩	فصل: حرمة المسلم ميتاً، كحرمة حياً

٥٥١	باب: لا يعلم الغيب أحد إلا الله
٥٥٢	فصل: التنجيم والكهانة من السحر
٥٥٣	فصل: هل السحر كفر؟!

٥٦٨	فصل: تحريم إتيان الكهان والعرافين والسحرة
	+++++
٥٧١	باب : وجوب التوكل على الله، والثقة به وحده
٥٨٠	فصل: في الرقي والتمائم
٥٨٣	فصل: التطير والتشاؤم والفال
٥٨٩	فصل: حقيقة العدوى، وأحكام الوباء، والمبتلين
	+++++
٥٩٥	باب: شروط قبول شهادة التوحيد
	+++++
٥٩٩	باب: قواعد الاعتصام بالكتاب والسنة

٦٠٣	ملحق: دراسات حديثة
٦٠٣	حديث «إذا حدثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!»
٦٠٤	حديث «ما أظن ذلك يغني شيئاً»
٦٠٦	حديث: «هالك أمتي في الكتاب واللبن!»
٦٠٧	حديث التسعير
٦٠٨	حديث «والتارك لسنتي»
٦١٢	حديث «إني لا أقول إلا حقاً!»
	حديث أبي ذر: «ما بقي شيء يقرب من الجنة، ويباعد من النار إلا وقد بين لكم»
٦١٣	فصل: تفضيله، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله،
٦١٥	على جميع النبيين
	فصل: حديث: «لو أصبح موسى فيكم حياً اليوم
٦٢٤	فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم»
٦٣٢	فصل: حديث: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»
٦٣٦	فصل: حديث: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»
٦٤٠	فصل: خروج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببصرى
٦٤٥	فصل: قتال المسلمين للترك
٦٦٢	حديث سجود معاذ للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم

- حديث استئذان قيس بن سعد بن عبادة من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم،
 ٦٦٦ أن يسجد له
 حديث أبي هريرة: «لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد،
 ٦٦٨ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»
 حديث عائشة عن سجود البعير له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم ٦٧٠
 حديث أنس عن سجود البعير له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم ٦٧٠
 حديث سراقه بن مالك في السجود لغير الله ٦٧١
 حديث زيد بن أرقم في السجود لغير الله ٦٧٢
 حديث جابر بن عبد الله في السجود لغير الله ٦٧٢
 حديث بريدة في السجود لغير الله ٦٧٢
 حديث غيلان بن سلمة الثقفي في السجود لغير الله ٦٧٣
 فصل: الله ﴿لم يلد ولم يولد﴾ ٦٧٤
- *****
- فصل: الأحاديث المتعلقة بسقوط ولاية الفاسق ٦٧٧
 حديث البراء بن عازب عن «الحب في الله» ٦٨٨
 حديث عبد الله بن مسعود عن «الولاية في الله» ٦٩٠
 حديث عبد الله بن عباس عن «أوثق عرى الإيمان» ٦٩٤
 أثر عبد الله بن عباس: «فإنما تنال ولاية الله بذلك» ٦٩٥
 حديث أبي هريرة «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،
 ٦٩٦ ولا تؤمنوا حتى تحابوا»
 حديث الزبير «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،
 ٦٩٧ ولا تؤمنوا حتى تحابوا»
 حديث أبي موسى الأشعري: «لن تؤمنوا حتى تحابوا» ٦٩٧
 حديث عبد الله بن مسعود «لن تؤمنوا حتى تحابوا» ٦٩٨
 حديث أبي أمامة «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،
 ٦٩٩ ولا تؤمنون حتى تحابوا»
 حديث أبي هريرة «أحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمنا» ٧٠٠
 فصل: خبر صلاة التراويح ٧٠١
 فصل: فضل يوم الإثنين: «ذاك يوم ولد فيه، وأنزل علي فيه» ٧٠٦

التوحيد

٧١١	حديث «احفظ الله يحفظك!»	
٧١٥	حديث الدعاء في الرخاء	
		فصل: «لا تتخذوا قبوري عيدا ولا بيوتكم قبورا،	
٧١٦	وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم»	
٧١٧	فصل: لم دفن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في بيته؟!	
٧٢٤	فصل: وضع الوجه على القبر الشريف	
٧٢٥	زيارة فاطمة، عليها السلام، لقبر عمها حمزة	
٧٢٦	حديث سلمة بن الأزرق في اتباع الجائز	
٧٣١	حديث «اعقلها وتوكل!»	
٧٣٢	حديث «طاعة الإمام حق على المرء المسلم»	
		حديث عدي بن حاتم في تفسير:	
٧٣٣	{اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله}	
٧٣٥	قول ابن مسعود: (الرشا في الحكم كفر)	
٧٣٦	فصل: قصة مالك بن الدُخْشُم	
٧٤٥	فصل: إهداء الثمائن للمشركين	
٧٤٨	إشكالية الحديث في «مناقب» أبي سفيان المزعومة	
٧٥٤	«تزويج أم حبيبة إلى النبي، صلى الله عليه وسلم»	

٧٦٣	الفهرس	